



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي



الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي

المجلد العاشر

إقليم شرقي إفريقيا

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

طبع بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية

الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي
إقليم شرقي إفريقيا



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي



الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي

المجلد العاشر

إقليم شرقي إفريقيا

طبع بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية

أشرف على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة

③ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عمادة البحث العلمي

الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي - الرياض

٩٧٦ ص، ١٧ × ٢٤..سم

ردمك: ٣-٢٧٢-٠٤-٩٩٦٠ (مجموعة)

٢-٢٧٨-٠٤-٩٩٦٠ (ج ١٠)

١- العالم العربي - جغرافيا - موسوعات ٢- العالم الإسلامي - موسوعات

أ- العنوان

١٩/٢٠٦٣

ديوي ٩١٠,٣

رقم الإيداع: ١٩/٣٠٢٣

ردمك: ٣-٢٧٢-٠٤-٩٩٦٠ (مجموعة)

٢-٢٧٨-٠٤-٩٩٦٠ (ج ١٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م

هيئة الإشراف

مدير الجامعة

رئيساً	معالي الأستاذ الدكتور عبدالله بن يوسف الشبل وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
عضواً	الدكتور محمد بن عبدالرحمن الربيع عميد البحث العلمي
عضواً	الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن الربيعي الأستاذ الدكتور مهدي أمين التوم
عضواً	المشرف العلمي / رئيس هيئة التحرير

هيئة التحرير

- ١- أ. د. مهدي أمين التوم
عمادة البحث العلمي - الرياض
- ٢- أ. د. عبدالله بن ناصر الوليعي
أستاذ - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض
- ٣- أ. د. محمود توفيق محمود
أستاذ - عمادة البحث العلمي - الرياض
- ٤- د. عبدالله بن خلف الحمد
أستاذ مشارك - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض
- ٥- د. الأصم عبدالحافظ أحمد الأصم
أستاذ مشارك - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض
- ٦- د. إبراهيم بن صالح الدوسري
أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض
- ٧- د. عبدالله بن صالح الرقية
أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض
- ٨- د. عبدالرحمن بن علي السنيدي
أستاذ مساعد - قسم التاريخ - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض
- ٩- د. محمود بن سليمان العقيلي
أستاذ مساعد - عمادة البحث العلمي - الرياض

١٠- د. محمود بن صالح الربدي

أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض

١١- د. عبدالله بن عبدالرحمن السبيهي

أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض

١٢- أ. محمد عطية عبدالمحسن

فني الخرائط - عمادة البحث العلمي - الرياض

المحتوى

- إقليم شرقي إفريقيا
أ. د. محمد خميس الزوكة
- جمهورية تنزانيا
أ. د. صلاح عبد الجابر عيسى
- جمهورية الصومال
د. محمد المعتصم
- جمهورية جيبوتي
أ. د. مصطفى محمد خوجلي
- جمهورية إريتريا
أ. د. صلاح عبد الجابر عيسى
- جمهورية جزر القمر
د. نعمان محمد صيام

الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي
إقليم شرقي إفريقيا

إقليم شرقي إفريقيا

الأستاذ الدكتور/محمد خميس محمد الزوكة

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الموقع وأهميته.....	١٩
لمحة تاريخية.....	٢٢
البنية الجيولوجية.....	٢٩
التضاريس.....	٣٦
المناخ.....	٤٤
موارد المياه.....	٦٢
التربة.....	٦٥
النباتات الطبيعية.....	٧١
الحيوان البري.....	٧٥
الأقاليم الطبيعية.....	٧٨
السكان والعمران.....	٨٣
- أصول السكان وتركيبهم العرقي.....	٨٣
- نمو السكان.....	٩٠
- كثافة السكان وتوزيعهم الجغرافي.....	٩٥
- مراكز العمران.....	٩٨

الموضوع	الصفحة
النقل.....	١٠٢
النشاط الاقتصادي.....	١١٥
الزراعة.....	١١٧
الرعي.....	١٦٦
صيد الأسماك.....	١٧٥
الموارد الغابية.....	١٧٩
التعدين.....	١٨٥
الصناعة.....	١٩١
الهوامش.....	١٩٨
المراجع.....	٢٠٤
فهرس الأشكال.....	٢٠٧
فهرس الجداول.....	٢٠٨

الموقع وأهميته

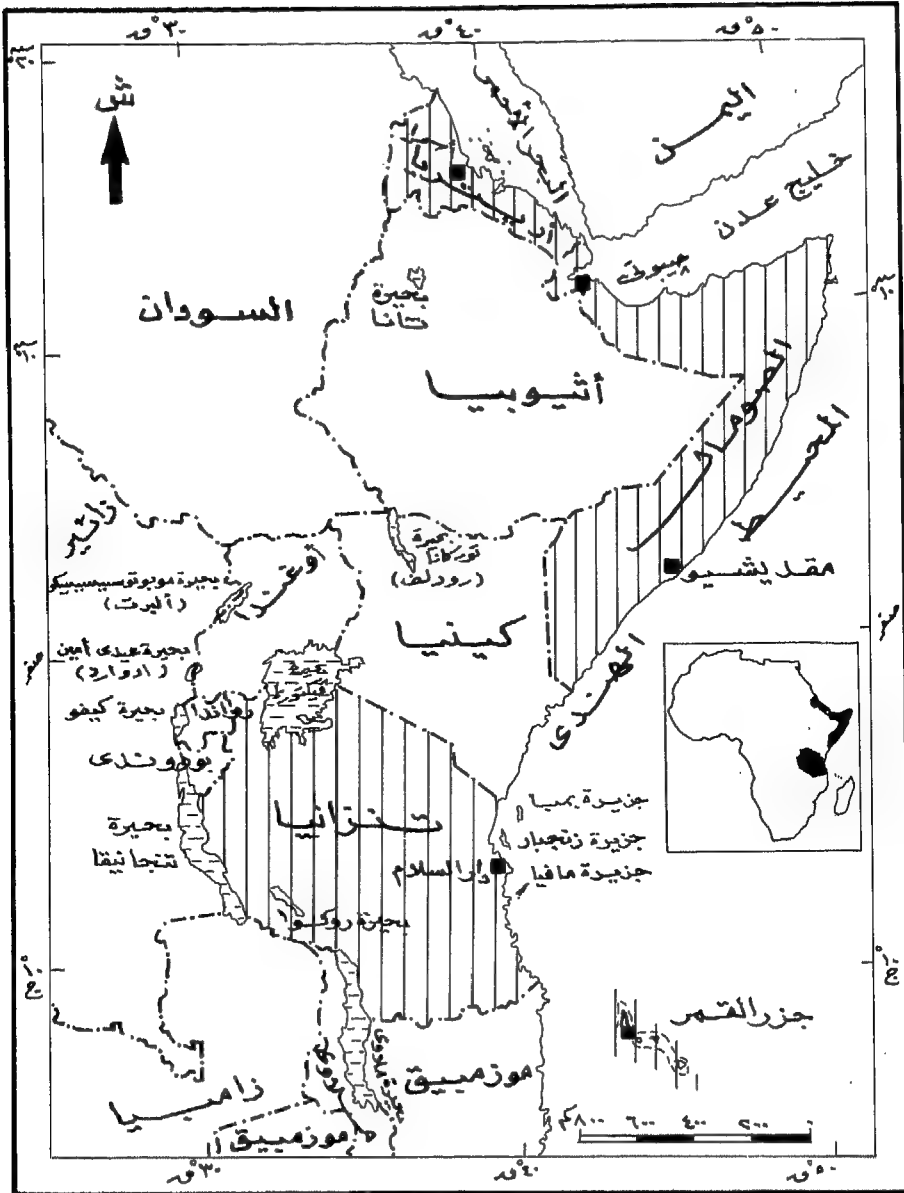
يمتد إقليم شرقي أفريقيا بين دائرتي عرض ٤° شمالاً و ١٢° جنوباً، وخطي طول ٢٩° و ٤٢° شرقاً ويضم دول أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا وبوروندي (شكل رقم ١) لذا تبلغ جملة مساحته ١٨١٢٥١٨ كيلو متر مربع وهو ما يعادل ٩,٧٪ من جملة مساحة قارة إفريقيا. ويبلغ عدد سكان الإقليم حوالي ٦٧٢٣٣ ألف نسمة وهو ما يوازي ١٢,٣٪ من جملة سكان القارة الإفريقية عام ١٩٨٥ م.

ويتميز إقليم شرقي إفريقيا بموقعه الجغرافي الجيد حيث يمثل همزة وصل بين عالم المحيط الهندي من ناحية وقلب قارة إفريقيا من ناحية أخرى، وخاصة أن الإقليم بتحديدته المشار إليه أعلاه يتمتع بجبهة بحرية طويلة تمتد لمسافة ١٢٣٥ كم تقريباً، بالإضافة إلى تعدد جزره التي يأتي في مقدمتها زنجبار (١٦٥٨ كم ٢)، مبابا (٩٨٤ كم ٢) ومافيا (٤٣٥ كم ٢). كذلك يعتبر الإقليم معبراً بين شمالي القارة وجنوبها. وقد ساعد على ذلك امتداد نطاق سهلي بين رأس كپامبوني على خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال شمالاً، وبلدة متوارا التنزانية القريبة من خط الحدود السياسية مع موزمبيق جنوباً.

وعلاقات سكان شبه الجزيرة العربية بإقليم شرقي إفريقيا قديمة منذ فجر التاريخ ساعد على ذلك عدة عوامل جغرافية يأتي في مقدمتها عامل القرب المكاني؛ فالمسافة بين الساحل الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية وأقرب نقاط شرقي إفريقيا منه في نطاق مضيق باب المندب لا تتجاوز ٢٢ كيلو متراً، إلى جانب معرفة العرب نظام هبوب الرياح خلال فصلي الصيف والشتاء واستغلاله في الملاحة البحرية بين الساحلين الآسيوي والإفريقي منذ زمن

بعيد مما سهل الاتصال البحري بين الإقليمين جنبا إلى جنب مع الاتصال
البري بينهما بعد عبور مضيق باب المندب .

وكان من نتائج ذلك تعدد الاتصالات والعلاقات بين العرب من ناحية
والجماعات الإفريقية المتمركزة في شرقي القارة من ناحية أخرى منذ ما قبل
ظهور الإسلام ، وكانت على مستوى التجارة في بادئ الأمر إلا أنها تطورت
بعد ذلك بتعدد الهجرات العربية والتي كان لها بصمات واضحة في التركيب
العنقي لسكان الإقليم وفي البناء الاجتماعي والتركيب الاقتصادي .



الموقع

شكل (١)

(هذه الخارطة ليست مبرمجة للحدود السياسية)

The Times Atlas of The World 1975.

المصدر:

لمحة تاريخية

يشكل دخول الإسلام إلى الإقليم عن طريق العرب نقطة تحول تاريخية لهذا الجزء من قارة إفريقيا الذي تميز عن باقي جهات القارة وخاصة القريبة منه في الداخل في العديد من النواحي وخاصة الاجتماعية منها حيث ميزت العقيدة الإسلامية والدماء والمؤثرات العربية بين شعوب هذا الإقليم وغيرها من الوثنيين سكان الأقاليم الداخلية، فقد اعتنقوا الإسلام وامتزجت دماؤهم بالدماء العربية عن طريق التزاوج، واختلطت لهجاتهم بلغة القرآن مما تمخض عنه ظهور اللغة السواحلية التي ظلت تكتب بالمفردات العربية لفترة طويلة سبقت تحولها إلى المفردات اللاتينية. وارتفعت مستويات المعيشة بين السكان الذين عرفوا الملابس القطنية والحريية نتيجة لرواج التجارة مع المسلمين مما أسهم بدوره في تطور الأحوال الاقتصادية لسكان الإقليم الذين عرفوا العديد من الصناعات، كما أدخل المسلمين تربية الإبل وزراعة المحاصيل مما أدى بدوره إلى تطور الزراعة في شرقي إفريقيا وتميز التركيب المحصولي للإقليم عن غيره من الأقاليم الإفريقية. ولمزيد من المعلومات عن انتشار الإسلام في الإقليم يمكن الرجوع إلى المجلد الأول من الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي صفحة ٥١١ وما بعدها. لكن يمكن القول بصفة عامة بأن التاريخ المعروف لعلاقات سكان شبه الجزيرة العربية بشرقي إفريقيا قد بدأ منذ الألف الثالثة قبل الميلاد تقريبا عندما كانت السفن العربية تنقل المنتجات الآسيوية وخاصة الهندية (أقمشة وملابس متنوعة) من ساحل الخليج العربي إلى المراكز العربية على ساحل شرقي إفريقيا، وكانت السفن العربية تحمل في طريق عودتها المنتجات الإفريقية مثل زيت النخيل والبخور وبعض أنواع العطور وسن الفيل والذهب والعاج^(١). وفي المراكز الساحلية العربية الصغيرة

الحجم في أول الأمر ثم التزاوج بين بعض التجار العرب وعناصر من الوطنين ، لذا ظهرت جماعات بشرية جديدة في شرقي إفريقيا تجمع بين الدماء العربية السامية والدماء الإفريقية الحامية .

ويرجح أن يكون الإقليم قد شهد هجرة بعض الجماعات العربية من جنوبي شبه الجزيرة العربية خلال الألف الثانية قبل الميلاد نتيجة لموجات الجفاف التي عانت منها المنطقة في الفترة الأخيرة ثم أسهم في ظهور مجتمعات عربية على الساحل الشرقي لقارة إفريقيا والتي أخذت في النمو التدريجي خلال الألف الأولى قبل الميلاد حين ظهرت دويلات سبأ ، معين ، حمير ، أوزان في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية والتي حرصت على توثيق علاقاتها التجارية بشرقي إفريقيا ، ونتيجة لنشوب الخلافات والتناحر بين هذه الدويلات ، وبدء اضمحلال طرق القوافل بعد السيطرة الإغريقية وبعدها الرومانية على التجارة البحرية في المحيط الهندي منذ ما قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام شهد إقليم شرقي إفريقيا وفود العديد من القبائل العربية التي هجرت أوطانها وفضلت الاستقرار في هذا الجزء من القارة الإفريقية لبدء حياة جديدة مما أدى إلى ازدهار مراكز العمران العربية على ساحل ازانيا^(٢) (سرابيون ، بيرالوي ، رابتا) وجزر زنجبار ومبا وما فيا التي كان يحكمها من الأمراء العرب .

واستقبل إقليم شرقي إفريقيا موجات متتالية من المهاجرين العرب خلال القرن الثالث الميلادي ، إذ أدى اضمحلال الزراعة في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية نتيجة لانهيار سد مأرب إلى هجرة العديد من الزراع والصناع والتجار العرب إلى شرقي إفريقيا مما زاد من حجم التواجد العربي وأنعش الأوضاع الاقتصادية نتيجة لاستثمار الوافدين للموارد الطبيعية المتاحة في هذا الجزء من إفريقيا .

وانتقلت دعوة الحق إلى شرقي إفريقيا حيث اعتنق الإسلام كل من العرب المستقرين والعناصر الوطنية مما أدى إلى ظهور المجتمعات الإسلامية المستقرة التي جذبت بنورها وازدهارها الجماعات الإفريقية في هذا الجزء من القارة والتي اعتنقت الإسلام بمحض إرادتها^(٣). ونتج عن النزاعات المستمرة بين جماعات المسلمين منذ ما بعد وفاة النبي محمد عليه الصلاة والسلام هجرة وفرار العديد من العرب المسلمين إلى شرقي إفريقيا بحثا عن الأمان، لذلك ازدادت المدن العربية على الساحل الإفريقي من حيث العدد والحجم أمام العرب الوافدين من عمان ومنطقة الخليج العربي والعراق والشام وخلال القرن الرابع عشر الميلادي كان ساحل شرقي إفريقيا يضم العديد من المراكز العربية الإسلامية نذكر منها: حدابو، مالندي، ممبسا، تانجا، دار السلام، مافيا، كلوا (كلوه)، باجاموبو، بالإضافة إلى جزر لامو (بلامو)، ممبا، زنجبار، مافيا^(٤). شكل رقم (٢).



شكل (٢) المراكز العربية في شرق أفريقيا
منذ القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري)

ومع بدء حركة الكشف الجغرافية التي بدأت منذ القرن الخامس عشر الميلادي (الثامن الهجري) سعى البرتغاليون إلى السيطرة على الطرق البحرية وتأمينها . ولتحقيق هذا الهدف ، إلى جانب عامل الحقد الدفين على المسلمين وسعيهم لنشر النصرانية . استولوا على العديد من المراكز العربية في شرقي إفريقيا بدءاً من ١٥٠٣ م (٩٠٩ هـ)^(٥) . حيث خربوا معظم هذه المراكز ودمروا كل مظاهر الإسلام في المنطقة وفي مقدمتها المساجد ، وقد ساعدتهم على ذلك ضعف الممالك العربية الإسلامية على طول الساحل الإفريقي وعدم اتحادها .

واضطّر المسلمون خلال هذه الفترة إلى الاتجاه صوب الأجزاء الداخلية بعيداً عن النطاق الساحلي^(٦) . ومع ذلك استمر المسلمون في مقاومتهم للنفوذ البرتغالي في شرقي إفريقيا حتى نجحوا في هزيمتهم ، حيث طردوا من ممبسا عام ١٦٩٨ م (١١١٠ هـ) . وكان لدولة عمان دور كبير في تقليص نفوذ البرتغاليين والقضاء عليه حتى أن السلطان سعيد بن سلطان نقل عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار عام ١٨٣٢ م (١٢٤٨ هـ) ، وشجع العناصر الآسيوية على الاستقرار في المراكز الساحلية والمشاركة في تجارة الإقليم مع المسلمين لضمان فتح أسواق للمنتجات الإفريقية في آسيا وخاصة في الهند مما أسهم في رواج الإقليم اقتصادياً .

وبعد وفاة السلطان سعيد عام ١٨٥٦ م (١٢٧٣ هـ) تولى حكم الجزء الإفريقي من المملكة ابنه ماجد الذي نقل عاصمة ملكه إلى دار السلام ، وأدرك المسلمون نتيجة لاصطدامهم بالبرتغاليين في المراكز الساحلية منذ القرن الخامس عشر الميلادي أهمية التوغل صوب الأجزاء الداخلية في شرقي إفريقيا لإيجاد عمق استراتيجي لنفوذهم ، لذا شيدوا العديد من المراكز العربية الإسلامية في الداخل مثل تابورا- في قلب تنزانيا حالياً- وأوجيجي على ساحل بحيرة تنجانيقا .

ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري) بدأ النفوذ الأوروبي في الانتشار مرة أخرى في شرقي أفريقيا عن طريق المستكشفين في أول الأمر أمثال :

١ - ريمان (Rebmann) وكراف (Krapf) اللذين اكتشفا جبل كليما نجارو عام ١٨٤٨م (١٢٦٥هـ).

٢ - بيرتون (Burton) وسبيك (Speke)، اللذين رحلا من جزيرة زنجبار عام ١٨٥٧م (١٢٧٤هـ). ووصلا إلى أوجيجي على بحيرة تنجانيقا في أوائل عام ١٨٥٨م (١٢٧٤هـ) ولقد اكتشف سبيك الساحل الجنوبي لبحيرة فيكتوريا في أغسطس عام ١٨٥٨م (محرم ١٢٧٥هـ)^(٧).

٣ - جرانت (Grant) وبيكر (Baker)، اللذين رحلا من باجامويو (على ساحل شرقي إفريقيا قبالة جزيرة زنجبار) عام ١٨٦٠م (١٢٧٧هـ) وتوغلا صوب الأجزاء الداخلية من شرقي إفريقيا حتى وصلا إلى بحيرة فيكتوريا، حيث تم اكتشاف مخرج نهر النيل.

٤ - ليفنجستون (Livingstone)، الذي بدأ رحلته من جزيرة زنجبار عام ١٨٦٦م (١٢٨٣هـ)، ووصل إلى يابس القارة ومن هناك اتجه صوب الغرب حتى بلغ بحيرة تنجانيقا، وبعدها وصل إلى بحيرة مويرو واكتشف أعالي نهر الكونغو (نهر لوالابا) عام ١٨٧١م (١٢٨٨هـ).

ووجهت رحلات الرحالة المشار سابقا إليهم اهتمام العديد من الدول الأوروبية وخاصة المملكة المتحدة وألمانيا لأهمية الموقع الجغرافي للإقليم وتعدد خصائصه وموارده، المتنوعة بما في ذلك جزيرة زنجبار ذات الشهرة الواسعة في مجال زراعة القرنفل وتجارته. وكان للدكتور كارل بيتزل المكتشف الألماني دور كبير في السعي إلى بسط نفوذ ألمانيا في شرقي إفريقيا حتى أصبحت تنجانيقا محمية ألمانية عام ١٨٨٩م (١٣٠٧هـ) كما أخضعت

رواندا وبوروندي لنفوذها ليتم تكوين شرق إفريقيا الألمانية . وفرضت المملكة المتحدة حمايتها على جزيرة زنجبار عام ١٨٩٠م (١٣٠٨هـ) وعلى أوغندا عام ١٨٩٤م (١٣١٢هـ)، وأصبحت كينيا مستعمرة بريطانية عام ١٨٩٥م (١٣١٣هـ).

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وطبقا لمعاهدة فرساي عام ١٩١٩م (١٢٣٨هـ)، تنازلت ألمانيا عن مستعمراتها في إفريقيا، لذا انتدبت المملكة المتحدة على تنجانيقا، بينما انتدبت بلجيكا لحكم رواندا وبوروندي^(٨).

واجتاحت موجات التحرر شرقي إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مع بداية الستينات الميلادية شأنه في ذلك شأن باقي جهات القارة، فقد حصلت تنجانيقا على استقلالها في ديسمبر عام ١٩٦١م (رجب ١٣٨١هـ)، بينما حصلت زنجبار على استقلالها في ١٠ ديسمبر عام ١٩٦٣م (رجب ١٣٨٣هـ)، وفي ٢٧ إبريل عام ١٩٦٤م (ذي الحجة ١٣٨٣هـ) أعلن اتحاد تنجانيقا وزنجبار في دولة واحدة عرفت باسم تنزانيا ابتداء من ٢٩ أكتوبر من (جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ) من العام نفسه، كما استقلت كل من رواندا وبوروندي وأوغندا عام ١٩٦٢م (١٣٨٢هـ)، في حين أعلن استقلال كينيا عام ١٩٦٣م (١٣٨٣هـ)، لتظهر الخريطة السياسية لشرقي إفريقيا بصورتها الحالية.

البنية الجيولوجية

يمتاز إقليم شرقي إفريقيا ببساطة بنيته شأنه في ذلك شأن معظم جهات القارة الإفريقية حيث يتألف معظمه من هضبة قديمة ذات تكوينات نارية صلبة ترجع إلى ما قبل الكامبري ، تسودها صخور الجرانيت والشيست التي تنتشر في نطاقات متفرقة من الإقليم . واستطاعت هذه الصخور مقاومة الضغوط التي تعرضت لها نتيجة للحركات الأرضية التي حدثت خلال العصور الجيولوجية المختلفة ، كما استطاعت بحكم طبيعة تكوينها وارتفاع منسوبها مقاومة عمليات الغمر البحري الذي اقتصر انتشار الرواسب الناتجة عنه على النطاق السهلي بشرقي الإقليم ، ومع ذلك فقد أصاب هذه التكوينات بعض التصدع نتيجة لقدمها من ناحية ومقاومتها للحركات الأرضية المستمرة من ناحية أخرى مما أدى إلى تغير منسوب بعض جهاتها ، فقد ارتفعت بعض النطاقات وانخفضت نطاقات أخرى ، بالإضافة إلى تعرضها للنشاط البركاني في نطاقات متعددة .

وسنعرض فيما يلي للأحداث الجيولوجية خلال الأزمنة المختلفة ، والتي حددت إطار البناء الجيولوجي لشرقي إفريقيا :

١ - الزمن الأركي : كانت قارة إفريقيا- بما في ذلك نطاقها الشرقي- تكون جزءا من كتلة جندوانا القديمة خلال هذه الحقبة الجيولوجية ، لذا تألف أساسها من الصخور الأركية الصلبة سواء النارية كالجرانيت أو المتحولة كالنيس والشيست . وتعرضت هذه التكوينات للحركات الأرضية ولعوامل التعرية خلال هذه الحقبة ، لذا تظهر التكوينات الأركية على سطح الأرض في جهات واسعة من شرقي إفريقيا وخاصة في الأجزاء

الداخلية التي لم تتعرض للغمر البحري^(١) حيث تنتشر تكوينات سميكة تتميز بالمصهورات البركانية (اللافا) .

وفي أواخر الزمن الأركي (٥٧٥ مليون سنة تقريبا) حدثت بعض الحركات الأرضية العنيفة التي أعادت تشكيل سطح الأرض وأدت إلى حدوث تداخل بين الصخور التي تتميز باحتوائها على عناصر معدنية متعددة يأتي النحاس والذهب في مقدمتها .

٢ - **الزمن الجيولوجي الأول :** صخور الزمن الجيولوجي الأول محدودة الانتشار جداً حيث إنها قد تعرضت إلى عوامل التعرية التي أزالته، وتكاد تقتصر صخور الزمن الأول على تكوينات العصر الفحمي (الكربوني) الأعلى التي يطلق عليها أحيانا اسم تكوينات الكارو السفلى Lower Karoo التي يتركز توزيعها الجغرافي على أراضي تنزانيا .

٣ - **الزمن الجيولوجي الثاني :** تعرض إقليم شرقي إفريقيا لطغيان مياه البحر خلال العصر الترياسي ، لذا تنتشر التكوينات البحرية التي تنتمي للجوراسي في المناطق الشرقية لكل من كينيا وتنزانيا وأوغندا ، مما يؤكد وجود المحيط الهندي وتكون مضيق موزمبيق خلال هذه الحقبة الجيولوجية . وتظهر تكوينات الجوراسي البحرية في شرقي إفريقيا حالياً في شكل نطاقات متقطعة شريطية محدودة العرض .

٤ - **الزمن الجيولوجي الثالث :** يمكن القول بأن ساحل شرقي إفريقيا لم يتخذ شكله الحالي إلا في أوائل الزمن الجيولوجي الثالث شأنه في ذلك شأن القارة ككل حيث ظهر المحيط الهندي بامتداده الحالي . ويتنشر في الإقليم نطاقات شريطية متفرقة محدودة الامتداد تتألف من تكرينات الحجر الجيري والرمال والصلصال المنتمة للزمن الجيولوجي الثالث

والتي يطلق عليها البعض اسم تكوينات ماكوندي . (Makonde) .
ويعد تكوين الأخدود الإفريقي العظيم من أهم الأحداث الجيولوجية التي
تعرض لها إقليم شرقي إفريقيا خلال الزمن الجيولوجي الثالث .
الأخدود الإفريقي العظيم :

لا يقتصر امتداد الأخدود الإفريقي على شرقي إفريقيا حيث يشغل نطاقها
الأوسط بل يبدأ قرب بلدة بيرا . Beira جنوب مصب نهر الزمبيزي وينتهي عند
مرتفعات طوروس شمالي سوريا ، وبذلك يبلغ طول الأخدود نحو
٧٢٠٠ كم منها حوالي ٥٦٠٠ كم داخل القارة الإفريقية^(١) ، لذا يشكل طول
الأخدود حوالي سدس قطر الكرة الأرضية . (شكل رقم ٣) .

بدأ تكون ظاهرة الأخدود الإفريقي كما أثبتت الدراسات الحديثة بصورة
تدرجية وبطيئة منذ ما قبل الكامبري إلا أنها أصبحت أكثر قوة في أواخر
الكريتاسي أي أواخر الزمن الجيولوجي الثاني ثم بلغت أوجها خلال الزمن
الجيولوجي الثالث . وكما ذكرنا يبدأ الأخدود قرب بلدة بيرا جنوب مصب
الزمبيزي ويتجه شمالا ليضم نهر شيري (Shire) وبحيرة مالاوي (نياسا) ،
ويتفرع شمال البحيرة - مالاوي - إلى فرعين هما :

١ - الفرع الغربي : ويتسم بقصر امتداده ووضوح معالمه حيث يمتد في اتجاه
عام صوب الشمال الغربي فالشمال ثم الشمال الشرقي (في شكل
قوس) ليضم في نطاقه بحيرات تنجانيقا ، كيفو ، عيدي أمين
(إدوارد) ، موبوتو سيسسي سيكو (ألبرت) ونيل ألبرت^(١) .

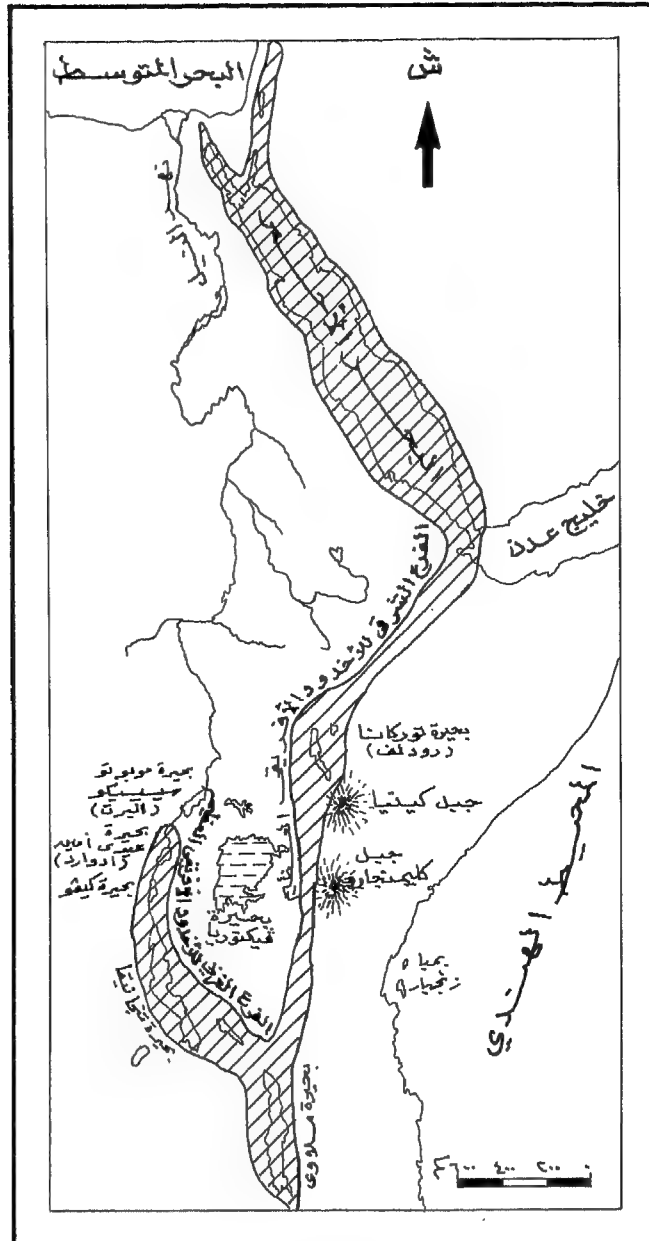
٢ - الفرع الشرقي : ويتسم بعدم وضوح معظم حدوده وامتداده لمسافة
طويلة تبدأ من شمال بحيرة مالاوي (نياسا) متجها صوب الشمال
بصورة عامة ليعبر أراضي كل من تنزانيا وكينيا ثم أثيوبيا - وجدير

بالذكر أن هذا الفرع يتخذ اتجاهات متباينة بين الشمال والشمال الشرقي بصورة عامة، ويتسم جانبه الغربي جنوبي كينيا بانحداره التدريجي واستقراره الجيولوجي بصورة تفوق جانبه الشرقي. وعموماً تمتد جوانبه هنا في شكل هضاب عالية المنسوب تمتد فوق سطحها مرتفعات جبلية مثل جبل كينيا وجبل الجن.

ويتفرع الفرع الشرقي بدوره إلى فرعين عند دائرة عرض عشرة تقريباً شمال خط الاستواء، ويتجه الفرع الشرقي - وهو الأقصر طولاً - صوب الشرق ليضم خليج عدن. أما الفرع الآخر فيمتد صوب الشمال الغربي ليضم مساره حوض البحر الأحمر والنطاق الأخدودي الممتد شمال خليج العقبة لينتهي عند مقدمات مرتفعات طوروس.

ويضم الفرع الشرقي للأخدود الإفريقي في إقليم الدراسة عدة بحيرات محدودة المساحة مثل نيفاشا (Nevasha)، مانيارا (Manyara)، إياسى (Eyasi)، ناترون (Natron)، ناكورو (Nakuru)، بارينجو (Baringo)، ماجادي (Magadi)، إلمنتيتا (Elementeita)، بالإضافة إلى بحيرة رودلف.

ويتباين عرض الأخدود الإفريقي العظيم في شرقي إفريقيا بين ١٢٨ و ٤٨ كم، كما تتباين خصائص بحيرات الفرع الغربي عن مثيلتها الممتدة في نطاق الفرع الشرقي التي تتسم بصغر مساحاتها (باستثناء بحيرة رودلف) وبضخوة مياهها، كما أن مياه بعضها تحتوي على أملاح كربونات الصوديوم مثل بحيرات ناترون، مانيارا، إياسى (في تنزانيا)، وماجادي (في كينيا) وتعد الأخيرة، وهي شبه جافة، من أهم مصادر كربونات الصوديوم في العالم.



شكل (٣) الأخدود الأفريقي العظيم

The Times Atlas of The World 1975

المصدر:

وتتميز بحيرات الفرع الغربي للأخدود بمياهها العذبة وشكلها الشريطي الضيق ووقوع أعمق أجزائها تحت منسوب سطح البحر وخاصة بحيرتي مالاوي (نياسا) وتنجانيقا . وتتباين مسارات الأخدود الإفريقي في خصائصها العامة عن مثيلتها الخاصة بأراضي شرقي إفريقيا التي تخترقها بما في ذلك الخصائص المناخية حيث يلاحظ ضالة كمية الأمطار الساقطة في نطاق الأخدود الإفريقي بالقياس لمثيلتها الساقطة على الحواف عالية المنسوب التي تغطيها الغابات الكثيفة .

البراكين والتكوينات البركانية :

للبراكين والتكوينات البركانية أهمية خاصة في تحديد خصائص سطح الأرض وسمات اقتصاديات دول شرقي إفريقيا وخاصة كينيا وتنزانيا وأوغندا، حيث تتركز الترب البركانية الخصبة قرب النطاقات الجبلية على جانبي الأخدود الإفريقي العظيم .

وتوجد أهم وأوسع النطاقات التي تغطيها التكوينات البركانية في كينيا وتنزانيا رغم وجود مساحات في أوغندا تغطيها الطفوح البركانية وخاصة قرب براكين فيرونجا (Virunga)^(١٢) . ففي كينيا تنتشر التكوينات البركانية في النطاقات المحيطة ببحيرة رودلف ، وتمتد هضبة بركانية بين مرتفعات أبردار (Aberdare) وجبل كينيا جنوبي كل من ليكيبيا (Laikipia) ولوروكي (Loroki)، ويستمر النطاق البركاني في امتداده صوب الجنوب عبر أراضي تنزانيا لينتهي عند الأراضي عالية المنسوب في الجنوب الشرقي .

استمر النشاط البركاني في شرقي إفريقيا بشكل متقطع منذ الزمن الجيولوجي الثالث، وتختلف عن هذا النشاط بعض فوهات البراكين الكبيرة التي تشغل مساحة واسعة مثل فوهة لجورونجورو (Ngorongoro) التي تعد من أكبر الفوهات البركانية في العالم حيث يبلغ قطرها نحو ٢٠ كم .

ومن أشهر تكوينات اللافا البركانية في شرقي إفريقيا صخور البازلت والفونوليت (Phonolite) وتمتد كلاهما إما في شكل هضاب أو في شكل سدود وأعمدة رأسية كما في جبل كينيا الذي كان أصلا بركاناً تجاوز ارتفاع فوهته نحو ٩٠٠ متر فوق منسوب قمته الحالية^(١٣).

وتعد قمتا بتيان (Batian) ونيليون (Nelion) - من النقاط عالية المنسوب على سفوح جبل كينيا - بقايا أعمدة بركانية حيث تتألفان من صخور النفلين (Nepheline) (صخور بركانية داكنة اللون) التي تتركز على قاعدة من الصخور النارية وتظهر على سطح الأرض في بعض النقاط ، ونتج عن تعرض بعض نطاقات سفوح جبل كينيا للتآكل بفعل عوامل التعرية ظهور بعض القمم التي يبلغ منسوب كل منها نحو ٤٢٥٠ متراً فوق مستوى سطح البحر تحيط بقمة جبل كينيا التي تشكل فوهة البركان القديم .

وتعرض جبل كينيا للتعرية الجليدية في فترة تتفق تقريباً والعصر الجليدي في قارة أوروبا ، ويؤكد ذلك وجود آثار لنحو اثني عشر نهراً جليدياً على سفوح الجبل عند منسوب ٣٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، وتأثرت تكوينات السفوح بعوامل التعرية الآلية .

التضاريس

تعد هضبة شرقي إفريقيا أهم أشكال السطح في هذا الجزء من القارة وأكبرها مساحة وأكثرها امتدادا. حيث ينحصر الجزء الأكبر منها بين السهل الساحلي الضيق في الشرق والحافة الشرقية للفرع الشرقي للأخدود الإفريقي العظيم، وينحدر سطحها بصورة تدريجية من الوسط صوب الأطراف.

وهضبة شرقي إفريقيا قديمة التكوين تسودها الصخور البللورية، تحاكية السطح يتراوح منسوبها بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، مما يعني تباين منسوب جهاتها المختلفة تبعا لتعاقب حركات الرفع التي تعرضت لها والتي تخللتها دورات نحت لعبت فيها عوامل التعرية دورا مهما في تشكيل سطح الأرض. وتبدو الحافة الشرقية للهضبة في شكل مدرجات تنحدر صوب السهل الساحلي. (شكل رقم ٤).

وتتعدد المرتفعات البركانية حديثة التكوين فوق سطح هضبة شرقي إفريقيا بصورة لا يوجد لها نظير في أي إقليم آخر في القارة. وفيما يلي عرض لهذه المرتفعات مرتبة تبعا لارتفاعها:

- ١ - **جبل كلنمجارو:** يتجاوز ارتفاعه خمسة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر، وهو يقع في شمال شرقي تنزانيا قرب خط الحدود السياسية مع كينيا. وتعد قمة كيبو (Kibo) أعلى قمة حيث يبلغ ارتفاعها ٥٨٩٥ مترا فوق مستوى سطح البحر^(١٤) تليها قمة ماونزي (Mawenzi) البالغ ارتفاعها نحو ٥١٥٠ مترا فوق مستوى سطح البحر^(١٥).

٢ - **جبل كينيا**: يقع في النطاق الأوسط من كينيا قرب خط الاستواء، ويبلغ ارتفاعه نحو ٥١٩٩ مترا فوق مستوى سطح البحر، وسبق الإشارة إلى هذا الجبل البركاني الذي يضم عدة قمم نذكر منها قمة بتيان، وقمة نلين.

٣ - **جبل ميرو (Meru)**: يقع شمالي تنزانيا إلى الغرب من جبل كليمانجارو ويبلغ ارتفاعه نحو ٤٥٥٨ مترا فوق مستوى سطح البحر.

٤ - **جبل كاريسيمبي (Karisimbi)**: يمتد ضمن مجموعة براكين فيرونجا السابق الإشارة إليها والتي تمتد بين شرقي زائير وجنوب غربي أوغندا ورواندا شمالي بحيرة كيفو في نطاق يبلغ طوله نحو ١٠٠ كيلومتر. ويبلغ ارتفاع قمة كاريسيمبي حوالي ٤٣٢٤ مترا فوق مستوى سطح البحر.

٥ - **جبل إلجن (Elgon)**: يقع على خط الحدود السياسية بين أوغندا وكينيا إلى الشمال الشرقي من بحيرة فيكتوريا. ويبلغ ارتفاعه ٤٣٢١ مترا تقريبا فوق مستوى سطح البحر. وهو عبارة عن بركان خامد ضخيم يبلغ قطر فوهته نحو ١٦ كيلومترا تقريبا ويشغل مساحة واسعة حتى أن قطر قاعدته يبلغ حوالي خمسين كيلومترا.

ويمتد فوق سطح هضبة شرقي إفريقيا كتلة جبلية غير بركانية الأصل هي مرتفعات روينزوري (Ruvenzori) التي تمتد على خط الحدود السياسية بين أوغندا وزائير حيث تنحصر بين بحيرتي موبوتو وعيدي أمين (إدوارد). وتعرف القمة الوسطى لهذه المرتفعات باسم قمة نجاليمما (Ngliema)^(١٦) وتضم هذه الكتلة غير البركانية قمة مرجريتا (Marghereta) (٥١٠٩ متر) وقمة ألكسندرا (Alexandra) (٥١٠٥ متر).

ومن أشكال السطح في شرقي إفريقيا فرعا الأخدود الإفريقي العظيم

السابق دراستهما ، ويتسم الفرع الشرقي بارتفاع حافته و خاصة في النطاق الأوسط من كينيا حيث تمتد مرتفعات ابرديرى في الشرق وما وفي الغرب ، وتتميز حافات الفرع الغربي للأخدود بارتفاع منسوبها بصورة تفوق مثيلتها الخاصة بالفرع الشرقي .

ويحصر فرعاً الأخدود فيما بينهما شكلاً ثالثاً من أشكال السطح هو هضبة البحيرات التي يبلغ متوسط ارتفاعها نحو ١٢٠٠ متر فوق منسوب سطح البحر ، ومع ذلك يمتد على سطح هذه الهضبة بعض التلال والكتل الجبلية التي يتجاوز ارتفاعها مستوى سطح الهضبة التي عرفت باسم هضبة البحيرات لوجود خمس بحيرات على سطحها تتصل بنهر النيل .

والبحيرات هنا إما أخدودية مثل بحيرة عيدي أمين (إدوارد) (٢٢٠٠ كيلومتر مربع) ، جورج (٣٠٠ كيلومتر مربع) ^(١٧) ، موبوتو سيسي سيكو (٥٣٠٠ كيلومتر مربع) وهي تتسم بعمقها الكبير ، وإما حوضية - انخفضية - حيث تتألف من انخفاضات ملأها مياه الأمطار مثل كيوجا (٧٥٠٠ كيلومتر مربع) وفيكتوريا التي تعد من أكبر البحيرات العذبة في العالم من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها نحو ٦٩ ألف كيلومتر مربع ، وتتميز سواحلها بكثرة خلجانها ^(١٨) عدا ساحلها الغربي الذي يتسم بالاستقامة .

وتنتشر المستنقعات والأراضي السبخية على سطح هضبة البحيرات وخاصة في وادي نهر كاجيرا ، وفي النطاق المحصور بين بحيرة فيكتوريا والفرع الغربي للأخدود الإفريقي العظيم ^(١٩) .

ويتسم النطاق السهلي المطل على المحيط الهندي باستقامة نطاقه وقلة تعرجات خط ساحله وضيقه لاقتراب حافة الهضبة الصلبة من خط الساحل

مما لم يعط الفرصة لا تساع السهل الساحلي إلا في نطاقات محدودة تتمثل أساسا في شرقي كينيا وفي النطاق الأوسط من شرقي تنزانيا . ويمكن اعتبار هذا النطاق عبارة عن مدرجات تنحدر خلالها حافة الهضبة صوب خط الساحل في الشرق .

ويبلغ طول السهل الساحلي بين حدود كينيا مع الصومال شمالا وحدود تنزانيا مع موزمبيق جنوبا نحو ١٢٣٥ كيلومترا، ويتراوح عرضه بين ١٦ و ٦٤ كيلومترا . وتغطي التكوينات الرسوبية - وخاصة الرملية - سطح هذا النطاق من شرقي إفريقيا والذي يتخلله نطاقات طويلة من التكوينات الطميية تتفق في امتدادها مع مجاري الأنهار التي تنحدر بصورة عامة من الداخل صوب خط الساحل مثل أنهار تانا (Tana)، جالانا (Galana) في كينيا، بنجاني (Pangani)، روفيجي (Rufiji)، روفوما (Ruvuma) في تنزانيا .

وتمتد الشعاب المرجانية بمحاذاة خط الساحل تقريبا وبالقرب منه حيث تتراوح المسافة بينهما بين بضع مئات من الأمتار والكيلومتر الواحد . ساعد على ذلك دفء المياه البحرية في هذا النطاق ، لذا لا توجد مرافئ طبيعية هنا إلا في نطاقات محدودة تتفق في توزيعها الجغرافي مع المجاري الدنيا للأنهار التي سنشير إليها بعد قليل .

وتتسم الأنهار التي تخترق النطاق السهلي الضيق بقصر أطوالها بصورة عامة وضيق مساحة أحواضها وعدم انتظام جريان المياه بها لموسمية سقوط الأمطار في هذا النطاق حيث تسقط خلال شهور الصيف ، كما تتسم بسرعة جريانها على حافة الهضبة المنحدرة صوب الشرق في شكل مدرجات كما سبق أن ذكرنا . وفيما يلي عرض للأنهار التي تخترق السهل الساحلي وهي من الشمال إلى الجنوب :

١ - **نهر تانا** : أطول أنهار كينيا حيث يبلغ طول مجراه ٧٠٨ كيلومتر تقريبا ، وهو ينبع من مرتفعات أبردير (Aberdare) وينحدر صوب الشرق

فالجنوب ليصب في خليج فورموسا قرب بلدة كيبينى (kipini)، ولا يصلح نهر تانا إلا للملاحة السفن الصغيرة في مجراه الأدنى .

٢ - **نهر جالانا**: ينبع من مرتفعات جنوبي كينيا، ويتجه مجراه صوب الجنوب الشرقي بصورة عامة ليصب في المحيط الهندي بالقرب من مدينة ماليندي بعد أن يكون قد قطع مسافة ٥٤٤ كيلومترا تقريبا .

٣ - **نهر بنجاني**: يجري في شمال تنزانيا، وهو ينبع من مرتفعات كليمانجارو ويتجه صوب الجنوب الشرقي ليصب في المحيط الهندي قبالة جزيرة زنجبار، ويبلغ طول مجراه نحو ٤٠٠ كيلومتر ويعرف الجزء الأدنى من مجراه باسم نهر روفو (Ruvu) .

٤ - **نهر روفيجي**: ينبع من جنوبي وسط تنزانيا ويتجه بصورة عامة صوب الشمال الشرقي والشرق ليصب في المحيط الهندي - قبالة جزيرة مافيا - بدلتا تقع جنوب مدينة دار السلام بنحو ١٤٥ كم^(٢٠) . ويبلغ طول مجرى روفيجي حوالي ٦٠٣ كم وهو صالح للملاحة في معظم مجراه، وللنهر رافد يعرف باسم نهر روها الكبير (The great Ruha)، وتبلغ مساحة حوض نهر روفيجي حوالي ١٧٨ ألف كيلومتر مربع .

٥ - **نهر روفوما**: يمتد جنوبي تنزانيا ليشكل معظم مجراه خط الحدود السياسية بين تنزانيا وموزمبيق، وهو يصب في المحيط الهندي جنوب غرب رأس ديلجادو (Cape Delgado) ويبلغ طول مجراه نحو ٨٠٠ كيلومتر، ومساحة حوضه ١٤٥ ألف كيلومتر مربع تقريبا .

ويمتد فوق هضبة البحيرات السابق دراستها العديد من المجاري النهرية ساعد على ذلك غزارة أمطارها التي تسقط طول العام تقريبا، ويمكن حصر أهم أنهار هذه الهضبة على النحو التالي :

١ - **نهر كاجيرا (Kagera)**: أطول روافد نهر النيل حيث يبلغ طول مجراه

٤٨٠ كيلومترا، ويتكون النهر بعد التقاء رافديه روفو فو (Ruvuvu) (في بوروندي)، نيافرونجو (في رواندا)، وهو يتجه بصورة عامة صوب الشمال فالشرق ليصب في بحيرة فيكتوريا قرب خط الحدود السياسية بين أوغندا وتنزانيا.

٢ - **مجموعة الأنهار الصغيرة التي تصب في بحيرة فيكتوريا:** والتي تتباين في أطوال مجاريها وحجم تصريفها المائي ونظام جريان المياه فيها، ومن أهم هذه الأنهار سيو، نزويا (Nzoya) (يصبان في البحيرة من جهة الشمال الشرقي)، مارا (Mara)، روانا (Ruwana) (يصبان في البحيرة من جهة الشرق)، سيميو (Simiyu) (يصب في البحيرة من جهة الجنوب)^(١١) إلى جانب نهر كاجيرا السابق الإشارة إليه ومجموعة من الأنهار الصغيرة والتي تصب في البحيرة من جهة الغرب.

٣ - **نيل فيكتوريا:** يخرج من بحيرة فيكتوريا قرب مدينة جنجا Jinja في أوغندا وينحدر صوب الشمال حيث يخترق منطقة وعرة تعرضت للحركات الأرضية، لذا يعترض مجرى النهر شلالات ريبون الواقعة شمال جنجا بنحو كيلومتر ونصف، وبعد أن يقطع النهر مسافة خمسة وسبعين كيلومترا من تجاوزه شلالات ريبون يتسم خلالها بضيق المجرى وسرعة جريان المياه، يخترق نطاقاً سهلياً لذا يتحول إلى نهر سهلي بطيء الجريان متسع المجرى، وليعبر نطاقاً تغطيه المستنقعات وتكثر به النباتات المائية قبل دخوله بحيرة كيوجا في نهايتها الغربية. ويستمر نيل فيكتوريا في اتجاهه صوب الشمال عبر بحيرة كيوجا لمسافة ٧٥ كم، وليغير اتجاهه بعد ذلك صوب الغرب لمسافة ١٧ كيلومترا، وليغير اتجاهه مرة أخرى صوب الشمال (في شكل زاوية حادة) ثم الغرب لتعترض مجراه جنادل كروما (Karuma) وشلالات مرشيزون (Murchison) قبل أن يدخل نيل فيكتوريا بحيرة موبوتو (ألبرت).

وبالإضافة إلى الأنهار المشار إليها يخرج نيل ألبرت ، من بحيرة موبوتو ويصبح اسمه بحر الجبل داخل أراضي السودان ، كما أن نهر السمليكى يخرج من بحيرة عيدي أمين (إدوارد) ويقطع مسافة ٢٥٠ كيلومترا في أراضي رواندا وزائير قبل أن يصب في بحيرة موبوتو (ألبرت) .

ويمتد أمام ساحل شرقي إفريقيا عدد من الجزر يأتي في مقدمتها من حيث المساحة زنجبار (١٦٥٧ كيلو متر مربع) ، بمبا (٩٨٤ كيلومتر مربع) ، مافيا (٤٣٥ كيلومتر مربع) في تنزانيا ، إلى جانب جزيرة باتا (Patta) الكينية صغيرة المساحة والواقعة في الخليج البحري الممتد شمال مدينة لامو (Lamu) ^(٢٢) .

وهذه الجزر مرجانية التكوين ويبلغ متوسط ارتفاعها نحو ٩٠ مترا فوق مستوى سطح البحر ، ويغطى سطحها التكوينات الجيرية التي يتخللها نطاقات من التكوينات الرملية والتي تبدو غالبا في شكل تلال صغيرة محدودة الارتفاع . وتتسم بعض نطاقات سهولها الساحلية بامتداد المستنقعات وأشجار المانجروف . وتنحدر بعض المجاري النهرية في أجزائها الغربية بصورة خاصة صوب خط الساحل مما ساعد على انتشار التربة الرملية والطينية التي أسهمت بدورها - مع عوامل أخرى - في نجاح زراعة القرنفل وخاصة في جزيرتي زنجبار وبمبا .

وتوجد بعض الجزر البحرية في بحيرة فيكتوريا ، وهي :

- ١ - جزر أوكروى (Ukerewe) : تقع جنوبي البحيرة وهي تتبع تنزانيا من الناحية السياسية ، وتعد نانسيو (Nansio) ميناءها الرئيسى .
- ٢ - جزر سيسى (Sese) : تقع شمال غربي البحيرة ، وتعد بوجالا (Bugala) أكبرها مساحة ، وهي تتبع أوغندا من الناحية السياسية .
- ٣ - جزر بوفوما (Buvuma) : تقع شمالي البحيرة ، وهي تتبع أوغندا من الناحية السياسية .

المناخ

العوامل المؤثرة في المناخ:

تعد السمات المناخية لإقليم شرقي إفريقيا نتاجا لتفاعل بعض العوامل الجغرافية التي تمخض عن تواجدها في الإقليم إكسابه خصائص مناخية معينة تتباين من نطاق لآخر من حيث الانتشار والعمق مما أثر بدوره في كل من نوعية الموارد الطبيعية، وتوزيعها الجغرافي، وطبيعة الملامح البشرية، ودورها في توزيع الاستيطان البشري وحجمه، كما وانعكست هذه الأوضاع على الثقل الاقتصادي لنطاقات شرقي إفريقيا المختلفة.

وسنعرض فيما يلي لأهم العوامل الجغرافية المؤثرة في مناخ شرقي إفريقيا:

١ - **الموقع الفلكي:** يمر خط الاستواء عبر الثلث الشمالي من إقليم شرقي إفريقيا مما أسهم في تباين خصائص العناصر المناخية السائدة في الإقليم - رغم انتمائها للأقاليم الحارة - وتراوحها بصورة عامة بين النطاق الإستوائي (هضبة البحيرات بين دائرتي عرض بصورة عامة، ويتسم جانبه الغربي جنوبي كينيا بانحداره التدريجي واستقراره. الجيولوجي بصورة تفوق جانبه الشرقي. وعموما تمتد جوانبه هنا في شكل هضاب عالية المنسوب تمتد فوق سطحها مرتفعات جبلية مثل جبل كينيا وجبل الجن. ٤٠° ش، ٥° ج) والنطاق المداري القاري (هضبة شرقي إفريقيا)، والنطاق المداري البحري (النطاق الساحلي المطل على المحيط الهندي)، والنطاق شبه الجاف (في الشمال).

٢ - **المساحة وشكل السواحل:** تبلغ مساحة شرقي إفريقيا نحو ٨,١ مليون كيلومتر مربع وهو ما يعادل ٩,٧٪ من جملة مساحة قارة إفريقيا،

ولا تتميز سواحل الإقليم كما تبين من الدراسة السابقة بكثرة تعرجاتها، لذا تسود المؤثرات البحرية في نطاق السهل الساحلي في الشرق، في حين يتسم مناخ الأجزاء الداخلية بسيادة المؤثرات القارية بصورة طفيفة بالقياس مع نطاق السهل الساحلي، وقد حال الغطاء النباتي إلى جانب تعدد المسطحات المائية (البحيرات، المستنقعات، الأنهار) المنتشرة فوق النطاق الهضبي دون سيادة المؤثرات القارية بصورة حادة، فبينما معدل التغير السنوي لدرجة الحرارة $3,3^{\circ}\text{م}$ في زنجبار، لا يتجاوز هذا المعدل أربع درجات مئوية في نيروبي.

٣ - التيارات البحرية: يمكن تقسيم التيارات البحرية المارة أمام سواحل شرقي إفريقيا إلى نظامين يفصل بينهما خط الاستواء. ففي شمال خط الاستواء يتباين اتجاه التيارات البحرية بين نصفي السنة نتيجة لنظام هبوب الرياح الموسمية، فخلال شهور الشتاء تهب الرياح المذكورة من داخل القارة الآسيوية صوب المحيط الهندي مما يؤدي إلى تحرك التيار البحري شمالي المحيط الهندي من الشمال الشرقي بصورة عامة وعندما يصل إلى ساحل شرقي إفريقيا ينحرف جهة الجنوب، وبعد عبوره خط الاستواء يغير اتجاهه صوب الشرق مكونا التيار البحري الاستوائي الشمالي.

ويتغير نظام هبوب الرياح الموسمية خلال شهور الصيف حيث تهب من المحيط الهندي صوب الشمال في اتجاه قارة آسيا، لذا تندفع المياه البحرية في شكل تيار دافئ قوي يتجه صوب الشرق وعند وصوله إلى ساحل شرقي إفريقيا ينحرف صوب الشمال ويعبر خط الاستواء متتبعا سواحل كينيا والصومال في اتجاهه صوب السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية.

ويتسم نظام التيارات البحرية جنوب خط الاستواء بالانتظام في اتجاهه طول العام حيث يتحرك التيار البحري الاستوائي الجنوبي صوب الغرب

موازيا لخط الاستواء حتى يصل إلى ساحل شرقي إفريقيا ويغير اتجاهه صوب الجنوب- في شكل تيار دافىء- يعرف باسم تيار موزمبيق .

وتعمل التيارات البحرية المشار إليها على رفع درجة حرارة السواحل الشرقية وزيادة نسبة بخار الماء العالق مما يعني اقتران درجات الحرارة المرتفعة بنسب الرطوبة العالية . وأدت هذه الخصائص إلى عدم جذب نطاق السهول الساحلية لأعداد كبيرة من السكان وخاصة من الأوروبيين الذين فضلوا سكنى مناطق الهضاب لارتفاع منسوبها واعتدال خصائص مناخها .

٤ - أشكال السطح : لا يوجد في شرقي إفريقيا سلاسل جبلية متصلة شاهقة الارتفاع كان يمكن في حالة وجودها أن توجد اختلافات مناخية متباينة ، لذا تتداخل الأقاليم المناخية في شرقي إفريقيا بحيث يكون الانتقال تدريجيا فيما بينها .

ويلعب عامل الارتفاع دورا ملموسا في تحديد درجات الحرارة السائدة حيث تنخفض بالارتفاع فوق منسوب سطح البحر ، فبينما تتراوح درجة الحرارة في مدينة دار السلام التي لا يتجاوز ارتفاعها ١٤ مترا فوق مستوى سطح البحر بين ٢٨ درجة مئوية في يناير (الصيف الجنوبي) و ٢٣ درجة مئوية في يوليو (الشتاء الجنوبي) ، تنخفض درجات الحرارة عن ذلك كثيرا في عنتيبي الواقعة على ارتفاع ١٢٨٨ مترا فوق مستوى سطح البحر حيث تتراوح بين ٢١ درجة مئوية في يناير و ٢٠ درجة مئوية في يوليو .

وتنخفض درجات الحرارة بصورة أشد في كيتالي (Kitale) الواقعة على ارتفاع ١٨٩٦ مترا فوق مستوى سطح البحر (تقع في النطاق الغربي لمرتفعات كينيا) حيث تتراوح بين ٣, ١٧ درجة مئوية في يوليو و ٤, ١٩ درجة مئوية في يناير .

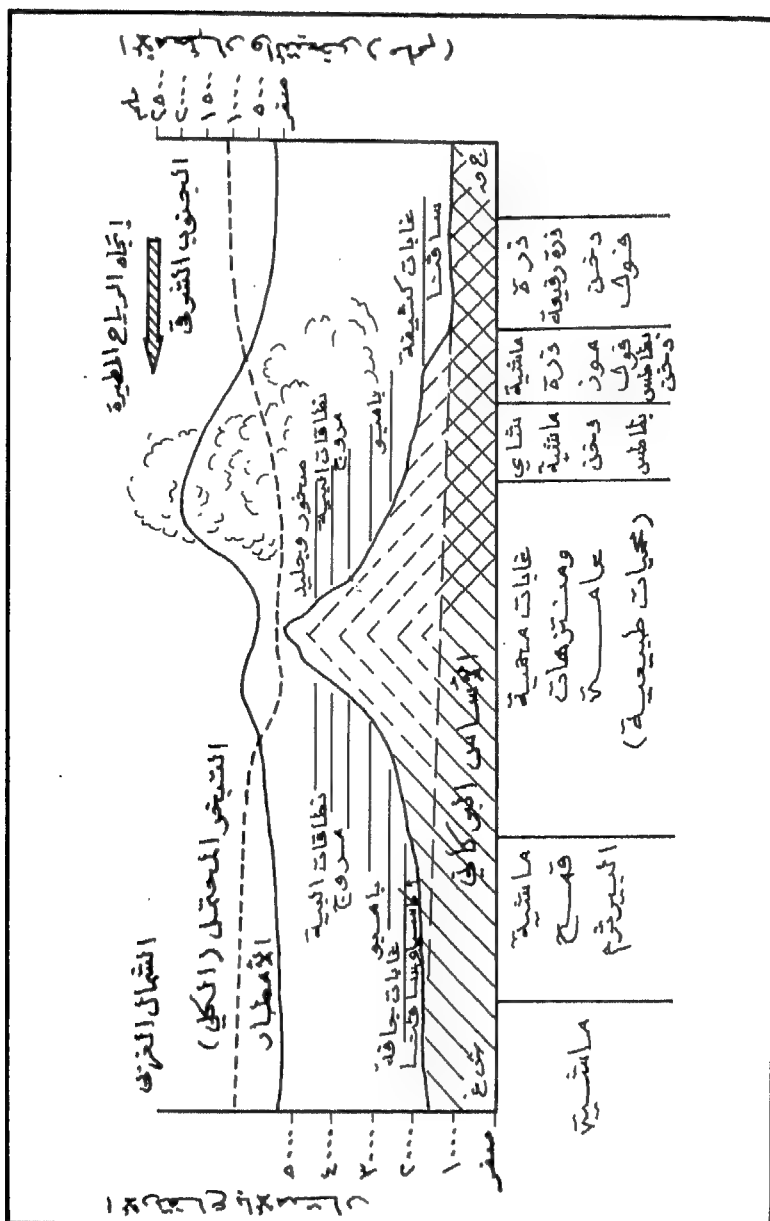
ويشبهه البعض انخفاض درجة الحرارة فوق قمة جبل كليمانجارو خلال شهر يناير بدرجات الحرارة المنخفضة في أبرد مناطق الجزر البريطانية خلال نفس الشهر^(٢٣).

وأسهمت حواف الأخدود الإفريقي في وجود بعض الاختلافات المناخية التي تتمثل في استقبال الحواف المرتفعة للفرع الشرقي للأخدود (تشمل جبل كينيا، جبل كليمانجارو، مرتفعات جنوبي تنزانيا) لكميات كبيرة من الأمطار تصل إلى حوالي ١٣٠٠ ملم سنوياً، في حين يقع مسار الأخدود المنخفض في ظل المطر لذا تصل أمطاره إلى نحو ٨٠٠ ملم، بينما لا تتجاوز أمطار منطقة بحيرة توركانا في الشمال- شمالي كينيا- حوالي ٢٦٠ ملم.

وجدير بالذكر أن كمية الأمطار السنوية في رواندا وبوروندي تصل إلى نحو ١٥٠٠ ملم فوق الأراضي المرتفعة التي يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي ١٨٣٠ متراً، في حين لا تتجاوز أمطار المناطق المنخفضة في نطاق الفرع الغربي للأخدود ٨٠٠ ملم سنوياً.

ولمواجهة السفوح الجبلية للرياح الممطرة تأثير في توزيع الأمطار يتضح ذلك بوضوح شديد في نطاق جبل كينيا إذ تبع مواجهة السفوح الجنوبية الشرقية لجبل كينيا للرياح المطيرة غزارة الأمطار الساقطة على هذه السفوح، لذا تنتشر هنا (الغابات الكثيفة التي أزيلت مساحات منها لإنشاء المزارع الحديثة وخاصة مزارع الشاي، عكس الوضع بالنسبة للسفوح الشمالية الغربية التي تقع في ظل المطر، وقد انعكس ذلك على كل من شكل النبات الطبيعي ومستوى الاستغلال الاقتصادي وحجم السكان (شكل رقم ٥).

وتنخفض درجات الحرارة بشكل كبير فوق المناسيب المرتفعة وخاصة خلال شهور الشتاء، لذا تغطي الثلوج السفوح العليا لبعض جبال شرقي إفريقيا كما هي الحال بالنسبة لجبل كليمانجارو، وجبل كينيا وجبل ميرو.



الضغط الجوي والرياح:

يتأثر مناخ شرقي إفريقيا بحركة الشمس الظاهرية ويظهر ذلك بوضوح في توزيع الضغط الجوي ونظام هبوب الرياح على أجزاء الإقليم المختلفة .
فخلال فصل الصيف في نصف الكرة الشمالي (يوليو) يكون توزيع نطاقات الضغط الجوي الرئيسة التي تؤثر في مناخ الإقليم على النحو التالي :

١ - نطاق الضغط الجوي المرتفع وراء مدار الجدي الذي يتحرك صوب الشمال ليغطي جنوبي القارة والمحيط الهندي .

٢ - نطاق الضغط الجوي المنخفض الاستوائي الذي يتحرك صوب الشمال أيضا ليتصل بنطاق الضغط المنخفض الذي يغطي شمالي القارة نتيجة لارتفاع درجة الحرارة هناك .

لذا تهب الرياح التجارية الجنوبية الشرقية (وهي رياح مدارية رطبة بصورة عامة) من نطاق الضغط المرتفع فوق المحيط الهندي صوب شرقي القارة نحو الضغط المنخفض الاستوائي ، والتي يصبح اتجاهها جنوبية غربية في شمال إقليم شرقي إفريقيا ، مما يعني أنها تهب موازية تقريبا لخط الساحل .

وجدير بالذكر أن سيادة المظهر الهضبي في الإقليم وانتشار البحيرات والأخاديد المنخفضة والجبال أسهم في جعل اتجاه الرياح محلي في العديد من النطاقات ، لذا كثيرا ما تهب الرياح الباردة في النطاقات منخفضة المنسوب وخاصة خلال ساعات الليل .

ونظرا لبرودة اليابس في شرقي إفريقيا خلال هذه الفترة من السنة فإن الهواء يكون شبه مستقر ، لذا لا تسقط الرياح التجارية الجنوبية الشرقية سوى كميات قليلة من الأمطار في نطاقات محدودة .

وخلال فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي (يناير) تنزحزح مناطق

الضغط الجوي بصورة عامة صوب الجنوب تبعا لحركة الشمس الظاهرية وبحيث يكون توزيع نطاقات الضغط الجوي الرئيسة التي تؤثر في مناخ الإقليم على النحو التالي :

١ - يتحرك نطاق الضغط الجوي المرتفع وراء مدار الجدي (مركزه فوق المحيط الهندي) صوب الجنوب بحيث يمتد حول دائرة عرض ٣٥ درجة مئوية جنوبا تقريبا .

٢ - يتحرك نطاق الضغط الجوي المنخفض الاستوائي بصورة محدودة صوب الجنوب إذ يظل معظمه شمال خط الاستواء لاتساع مساحة القارة في الشمال .

وتخرج الرياح القوية من نطاق الضغط المرتفع المتمركز فوق أراضي القارة الآسيوية وتتجه صوب الضغط الاستوائي وهي الرياح التجارية الشمالية الشرقية (أي أنها تهب أيضا موازية لخط الساحل شمالي إقليم الدراسة) التي تنحرف بعد عبورها خط الاستواء وتصبح شمالية غربية ، وكان لهبوب الرياح موازية لخط الساحل الشمالي لإقليم شرقي إفريقيا طول العام دور مباشر في جفاف منطقة شمال شرقي كينيا شأنها في ذلك شأن صحراء الصومال حيث تقل أمطارها السنوية عن حوالي ٢٥٠ ملم .

ويلاحظ أن الرياح التجارية الشمالية الشرقية تتسم بالبرودة إلا أن مرورها فوق المياه البحرية الدفينة يكسب طبقاتها السفلية بعض صفات الهواء المداري البحري ، لذا تسقط بعض الأمطار القليلة على نطاقات متفرقة من السواحل الشرقية .

وتهب الرياح الجنوبية الشرقية من نطاق الضغط المرتفع فوق المحيط الهندي صوب شرقي القارة الذي يتسم بارتفاع درجة حرارته خلال هذه

الفترة من السنة مما يساعد على وجود حالة من عدم الاستقرار في الهواء عند انتقاله من المحيط الهندي إلى شرقي إفريقيا، لذا تسقط الأمطار الغزيرة غالبا على السواحل والسفوح الشرقية للجبال وحواف الهضبة المتاخمة للسواحل والقريبة منها^(٢٤).

الحرارة :

يتسم إقليم السهول الساحلية الممتد شرقي منطقة الدراسة بارتفاع درجة الحرارة واقتران ذلك بالرطوبة النسبية العالية ، وهي من سمات الأقاليم الاستوائية بصورة عامة ، ويبلغ المتوسط السنوي لدرجة الحرارة هنا نحو ٢٦ درجة مئوية . وأسهم الموقع البحري للإقليم في تضائل المدى الحراري الذي لا يتجاوز ٣-٥ درجات مئوية . فبينما تبلغ درجة حرارة أشد شهور السنة حرارة (يناير) ٢٨ درجة مئوية في دار السلام ، ٢٧ درجة مئوية في ممبسا ، تبلغ درجة الحرارة أدنى مستوى لها في يوليو حيث تبلغ ٢٣ درجة مئوية في دار السلام ، ٢٤ درجة مئوية في ممبسا . وتعمل الرياح النشطة وخاصة خلال شهور الشتاء على التخفيف من التأثير السيء للرطوبة النسبية العالية .

وأسهم ارتفاع منسوب سطح الأرض فوق النطاقات الهضبية في انخفاض درجة الحرارة بصورة عامة حيث يبلغ المتوسط السنوي لدرجة الحرارة ٢١ درجة مئوية في عنتيبي على ارتفاع ١٢٨٨ مترا فوق مستوى سطح البحر ، بينما هذا المتوسط ١٦ درجة مئوية نايروبي الواقعة على ارتفاع ١٨١٦ مترا فوق مستوى سطح البحر .

ورغم بعد نطاق هضبة شرقي إفريقيا عن ساحل المحيط الهندي إلا أن المدى الحراري بها محدود للغاية إذ يتراوح بين درجة مئوية واحدة وثلاث

درجات مئوية حيث تبلغ درجة حرارة أشد شهور السنة حرارة (يناير) ٢١ درجة مئوية في عنتيبي، ١٨ درجة مئوية في نايروبي، وتصل درجة الحرارة إلى أدنى منسوب لها في يوليو اذ تبلغ ٢٠ درجة مئوية في عنتيبي ١٥ درجة مئوية في نايروبي. وأسهم اتساع المساحات التي تغطيها النباتات الطبيعية والمسطحات البحرية والمستنقعية والمجاري النهرية إلى جانب غزارة الأمطار وخاصة في أوغندا، في تضائل المدى الحراري في النطاقات الهضبية بشرقي إفريقيا، ويلاحظ بصورة عامة أن متوسط درجة الحرارة في كينيا وتنزانيا تفوق مثيلتها في أوغندا ورواندا وبوروندي (يبلغ المتوسط السنوي لدرجة الحرارة هنا ٢٣ درجة مئوية) للأسباب المشار إليها.

الأمطار:

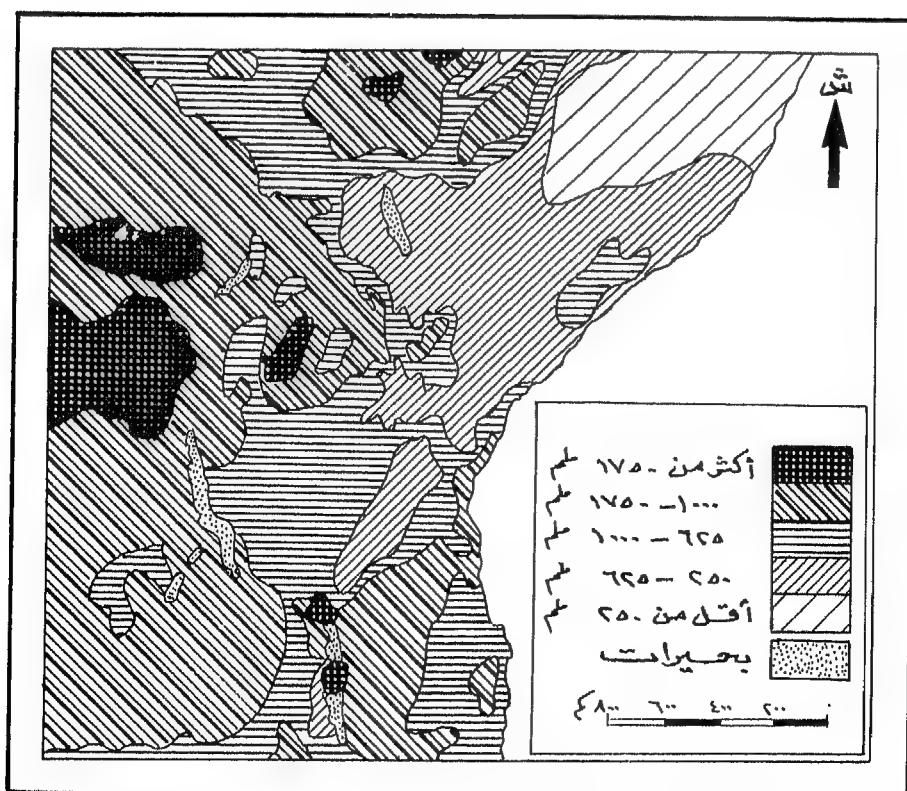
تقل كمية الأمطار الساقطة على شرقي إفريقيا كثيرا عما هو متوقع بحكم الموقع الفلكي للإقليم. وتلعب الأمطار دورا مهما في تحديد أنماط النشاط الاقتصادي وثقل كل منها، بالإضافة إلى تأثيرها في التوزيع الجغرافي للسكان وخاصة أن الزراعة والرعي مازالتا تتصدران الحرف التي يمارسها الإنسان في هذا الجزء من القارة الإفريقية.

وتتسم أمطار شرقي إفريقيا بالتباين الكبير مكانيا حيث تتراوح بين أقل من ٢٥٠ ملم في النطاقات الشرقية والشمالية من الإقليم، بالإضافة إلى النطاق الشمالي الشرقي من أوغندا (إقليم كرموجونج Karamojong) ونحو ٢٥٠٠ ملم سنويا كما في النطاقات الغربية من الإقليم وخاصة مرتفعة المنسوب منها كالجبال والحافات العالية في شرقي كينيا بصورة خاصة، إلى جانب النطاقات المحيطة ببحيرة فيكتوريا حيث تسقط الأمطار طول العام تقريبا باستثناء مرتفعات كينيا حيث يمكن التمييز بين فصلين للمطر يفصل

بينهما فصل جاف^(٢٥)، كما تتسم أمطار شرقي إفريقيا بالتذبذب في كمياتها من عام إلى آخر بصورة حادة وخاصة في المناطق الشمالية والشرقية في كينيا والوسطى في تنزانيا، لذا كثيرا ما تعاني بعض الأقاليم في هذه المناطق من مشكلة الجفاف مما ينتج عنه انكماش المساحات المزروعة وفقير المراعي وما يتبع ذلك من نفوق أعداد كبيرة من عناصر الثروة الحيوانية كما حدث عام ١٩٦٠ م وخلال أوائل الثمانينات الميلادية.

وكما سبق أن ذكرنا فإن تعرض الجهات الجنوبية الشرقية من إقليم شرقي إفريقيا لهبوب الرياح الجنوبية الشرقية - وهي مدارية بحرية - خلال شهور الصيف الجنوبي (يناير) يؤدي إلى سقوط الأمطار التي تتباين في كمياتها من نطاق لآخر تبعا لعاملي منسوب سطح الأرض ومدى القرب من خط الساحل. فبينما تبلغ كمية الأمطار نحو ١٣٠٠ ملم في نطاق المرتفعات الوسطى في كينيا، وحوالي ١٥٠٠ ملم في المناطق المرتفعة في رواندا وبوروندي، تقل عن ذلك كثيرا في المناطق منخفضة المنسوب. كما تغزر الأمطار في المناطق الساحلية وخاصة في الأجزاء الجنوبية منها حيث تبلغ كميتها نحو ١١٠٠ ملم في دار السلام ١٢٠٠ ملم في ممبسا (شكل رقم ٦).

وتتعرض الأجزاء الشمالية من شرقي إفريقيا خلال هذه الفترة من السنة (الصيف الجنوبي) لهبوب الرياح الشمالية والشمالية الشرقية الآتية من جنوب غربي آسيا، وهي رياح قارية لا تسقط سوى كميات محدودة جدا من الأمطار خلال شهر نوفمبر ديسمبر.



شكل (٦) المتوسط السنوي للأمطار

ويتعرض إقليم الدراسة خلال شهور الشتاء الجنوبي (يوليو) لهبوب الرياح التجارية الجنوبية الشرقية كما سبق أن أشرنا ، لذا لا يصيبه سوى كميات محدودة من الأمطار فوق النطاق الهضبي باستثناء النطاقات الغربية من الإقليم وخاصة هضبة البحيرات التي تسقط أمطارها طول العام ، ساعد على ذلك عدة عوامل يأتي في مقدمتها موقعها الفلكي قرب خط الاستواء ، وتعدد المسطحات المائية بها ، ممثلة أساسا في البحيرات ، ونشاط التيارات الهوائية الصاعدة . لذا تبلغ كمية الأمطار السنوية في بوكوبا (تنزانيا) الواقعة على الساحل الغربي لبحيرة فيكتوريا أكثر من ٢٠٠٠ ملم بينما تبلغ أكثر من ١٥٠٠ ملم في الأجزاء الجنوبية من أوغندا والمتاخمة لبحيرة فيكتوريا (تقل الأمطار في أوغندا بالاتجاه صوب الشمال والشمال الشرقي بعيدا عن بحيرة فيكتوريا وغيرها من المسطحات البحرية الواسعة) ، ونحو ١٣٠٠ ملم في إقليم نيانزا الكيني الممتد شرقي بحيرة فيكتوريا ، وحوالي ١٥٠٠ ملم في النطاقات عالية المنسوب في رواندا وبوروندي .

وعلى ذلك تعد هضبة البحيرات والنطاقات مرتفعة المنسوب كالجبال وحافات فرعي الأخدود الإفريقي العظيم أكثر جهات شرقي إفريقيا مطرا حيث تسقط على بعض جهاتها نحو ٢٥٠٠ ملم سنويا ، ومع ذلك تتسم أمطارها بالتباين الكبير في كمياتها من عام إلى آخر ، في حين تعد النطاقات الشمالية من كينيا والشمالية الشرقية من أوغندا والنطاقات الوسطى من تنزانيا أقل جهات منطقة الدراسة مطرا إذ تقل كمياتها السنوية عن ٢٥٠ ملم (شكل رقم ٧) .

ويبين الجدول رقم (١) النسب المئوية لأراضي شرقي إفريقيا تبعا لكمية الأمطار السنوية الساقطة عليها .

جدول رقم (١) النسب المئوية لأراضي شرقي إفريقيا تبعاً لكمية الأمطار السنوية

النسبة المئوية لأراضي النطاق	المعدل السنوي للأمطار
٤	أكثر من ١٣٠٠ ملم
٤١	١٣٠٠ - ٨٠٠ ملم
٢٠	٨٠٠ - ٥٠٠ ملم
٣٥	أقل من ٥٠٠ ملم
١٠٠	الجملة

الأقاليم المناخية :

استنادا إلى الدراسة السابقة يمكن تقسيم شرقي إفريقيا إلى الأقاليم المناخية الرئيسة التالية :

- إقليم المناخ الاستوائي .
- إقليم المناخ المداري القاري .
- إقليم المناخ المداري البحري .
- إقليم المناخ شبه الجاف .

١- إقليم المناخ الاستوائي : يشغل هضبة البحيرات في أقصى الغرب حيث يضم الأراضي المحيطة ببحيرة فيكتوريا والتي تشتمل على الأجزاء الجنوبية من أوغندا والغربية من كينيا والشمالية من تنزانيا، إلى جانب رواندا وبوروندي . وأكسب الموقع الفلكي لهذا الإقليم خصائصه المناخية العامة التي تتمثل في ارتفاع نسبة الرطوبة ، وارتفاع درجة الحرارة بصورة محدودة حيث لا تتجاوز ٢١ درجة مئوية صيفا ، ٢٠ درجة مئوية شتاء في عنتيبي ، لذا لا يتجاوز المتوسط السنوي لدرجة الحرارة ٢١ درجة مئوية بتأثير الأمطار الغزيرة التي تسقط طول العام وإن كانت تتباين كمياتها تبعا لعاملي مدى القرب من بحيرة فيكتوريا ومنسوب سطح الأرض كما تبين من الدراسة السابقة .

وللأمطار في هذا الإقليم قمتان تتفقان وحركة الشمس الظاهرية على خط الاستواء . ويمثل هذا الإقليم محطة جنجا إذ تتراوح درجة حرارتها بين ٥ , ٢٣ درجة مئوية في يناير ، ٦ , ٢١ درجة مئوية في يوليو ، في حين تبلغ أمطارها السنوية نحو ١١٠٠ ملم .

٢- إقليم المناخ المداري القاري : يتمثل فوق هضبة شرقي إفريقيا في كل

من كينيا وتنزانيا . ويتميز الإقليم باعتدال درجة الحرارة طول العام تقريبا رغم موقعه الفلكي بالقرب من خط الاستواء ، ومرد ذلك عامل ارتفاع المنسوب الذي يتراوح متوسطه بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، لذلك بينما يبلغ متوسط درجة الحرارة في نايروبي خلال شهور الصيف الجنوبي (يناير) ١٨ درجة مئوية ، لا يتجاوز هذا المتوسط خلال شهور الشتاء (يوليو) ١٥ درجة مئوية تقريبا ، ومع ذلك تنخفض درجات الحرارة بصورة حادة فوق المناسيب العالية كما في جبال كليمانجارو وكينيا وميرو والجئن لذا تنخفض الحرارة إلى ماتحت الصفر المئوي فوق السفوح المرتفعة التي تغطيها الثلوج .

وتسقط الأمطار هنا خلال شهور الصيف حيث يمتد فصل المطر ليشمل الشهور مارس ، إبريل ومايو بصفة خاصة ، وتتباين كمياتها من نطاق إلى آخر تبعا لعامل الارتفاع فوق منسوب سطح البحر ، كما تتذبذب من عام لآخر كما سبق أن ذكرنا . وبينما تبلغ كمية الأمطار السنوية الساقطة فوق النطاق الهضبي غربي تنزانيا والبالغ منسوبه نحو ١٢٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ٦٠٠ ملم تقريبا ، تصل أمطار الحواف الغربية للفرع الشرقي للأخدود الإفريقي في كينيا ، والتي يتراوح منسوب بعض نطاقاتها بين ٣١٠٠ - ٣٨٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم مما يبرز دور عامل الارتفاع في تحديد كمية الأمطار الساقطة . وعموما تغزر أمطار هذا الإقليم بالاتجاه من الشرق إلى الغرب بصورة عامة مما يساعد على نمو الحشائش الغنية التي تتخللها أشجار الأكاسيا ، لذا يتجمع في هذا الإقليم أعداد كبيرة من الرعاة وخاصة جماعات الماساي .

ويلاحظ أن الانتقال يكون تدريجيا بصورة عامة بين هذا الإقليم المناخي والأقاليم المناخية الأخرى السائدة في شرقي إفريقيا .

٣- إقليم المناخ المداري البحري: يشغل النطاق الساحلي في الشرق بصورة عامة باستثناء أقصى النطاق الشمالي من كينيا. ونتج عن انخفاض منسوب سطح الإقليم السابق حيث يبلغ ١٨٠ متراً، ارتفاع درجة الحرارة التي يبلغ متوسطها خلال الصيف (يناير) ٨، ٢٧ درجة مئوية في ممبسا، ٢٨ درجة مئوية في دار السلام مما يعني ضالة المدى الحراري الفصلي في هذا الإقليم بحكم موقعه البحري الذي عمل على ارتفاع الرطوبة النسبية لا استمرار هبوب الرياح الجنوبية الشرقية من جهة المحيط الهندي طول العام مما أدى إلى تفضيل العناصر الأوروية الاستقرار في نطاق هضبة شرقي إفريقيا.

وتسقط معظم أمطار هذا الإقليم خلال شهور الصيف (التي تتراوح بين خمسة وستة شهور) وتتجاوز كمياتها السنوية ١٠٠٠ ملم إذ تبلغ حوالي ١١٠٠ ملم في دار السلام، ونحو ١٢٠٠ ملم في ممبسا. وتقل معدلات التبخر العالية هنا من القيمة الفعلية للأمطار التي تقل كميتها عموماً بالاتجاه صوب الداخل، كما تقل الأمطار في هذا النطاق بكينيا بالاتجاه صوب الشمال حتى نصل إلى الإقليم شبه الجاف.

٤- الإقليم شبه الجاف: يشغل الأجزاء الشمالية من كينيا والشمالية الشرقية من أوغندا، وترتفع درجة الحرارة هنا بصورة عامة وخاصة خلال ساعات النهار في شهور الصيف، كما يفوق المدى الحراري هنا سواء اليومي أو الفصلي مثيله في الأقاليم المناخية الأخرى في شرقي إفريقيا. ويمثل هذا الإقليم محطة وجير (Wajir) التي تتراوح درجة الحرارة بها بين ٣، ٢٨ درجة مئوية في يناير و ٢٦ درجة مئوية في يوليو.

وتقل الأمطار هنا عن ٢٥٠ ملم ويعود السبب أساساً هبوب الرياح الموسمية في اتجاه مواز تقريباً لخط الساحل، ومع ذلك تتباين الأمطار في

كميتها من عام لآخر ، وهي تقل بصورة عامة بالاتجاه صوب الشمال حتى تبلغ أدها في النطاقات المحيطة ببيرة رولف حيث تقل كميتها السنوية عن حوالي ١٣٠ ملم.

موارد المياه

تبين من الدراسة السابقة أن موارد المياه الرئيسة في شرقي إفريقيا تتمثل فيما يأتي :

- ١- **الأنهار:** وتشمل تانا، جالانا، بنجاني، روفيجي، روفوما، كاجيرا ورافديه روفوفو ونيافرونجو، مجموعة الأنهار الصغيرة التي تصب في بحيرة فيكتوريا، السمليكي، نيل فيكتوريا، نيل ألبرت.
- ٢- **مياه الأمطار:** التي تتباين في شرقي إفريقيا من نطاق لآخر من حيث الكمية والفصلية ونظام السقوط وبالتالي تختلف في قيمتها الفعلية، وهي عموما تتراوح في كميتها بشكل تدريجي غير ملموس لعدم وجود سلاسل جبلية متصلة توجد فروقا ظاهرة في كمية الأمطار باستثناء الجبال والحافات المرتفعة السابق دراستها.

ويمتد فصل الجفاف فوق أكثر من ٦٠٪ تقريبا من مساحة شرقي إفريقيا (أقل من ٥٠ ملم) لنحو ستة أشهر في السنة، لذلك تزداد أهمية الأنهار والآبار والعيون الطبيعية في مثل هذه الجهات وخاصة في النطاقات الزراعية أكثر منها في النطاقات الرعوية حيث يستطيع الرعاة التنقل بحيواناتهم إلى حيث توجد المياه عكس المزارعين المستقرين في أراضيهم الزراعية.

وتتسم الأمطار بالتذبذب الشديد في مساحات واسعة من شرقي إفريقيا وخاصة في النطاق الأوسط من تنزانيا والنطاق الشرقي من كينيا مما يعني تعرض مساحات واسعة لموجات جفاف، كما حدث عام ١٩٦٠م، وكذلك في بداية الثمانينات الميلادية، وما ينتج عنها من خسائر كبيرة في مجالي فلاحية الأرض وتربية الحيوانات. وفي هذا الصدد نذكر أن الأقاليم التي تسقط عليها كميات مضمونة تقريبا من مياه الأمطار لا تتجاوز نسبتها ٧٥٪ من

أراضي أوغندا- وهي أقل دول شرقي إفريقيا معاناة من مشكلة عدم توافر المياه- بينما تبلغ هذه النسبة نحو ٤٠٪ في رواندا وبوروندي، ٢٥٪ في تنزانيا و ١٥٪ في كينيا . وهذا يضع الدولة الأخيرة في مقدمة دول منطقة الدراسة من حيث المعاناة من مشكلة عدم توافر المياه .

وباستثناء النطاقات المشار إليها والتي تسقط عليها كميات مضمونة من الأمطار (لا تقل عن ٧٥٠ ملم سنويا في المتوسط) يعاني إقليم شرقي إفريقيا من عدم توافر المياه لضآلة كميات المطر وعدم انتظام سقوطها، إلى جانب فصليتها حيث يتفق فصل سقوط الأمطار مع شهور ارتفاع درجة الحرارة مما يقلل من قيمتها الفعلية .

وتضيق كميات غير قليلة من مياه الأمطار سدًى دون استغلال ، فقد أثبتت الدراسات أن نسبة ما تستفيد به مجارى الأنهار لا تتعدى ٢٪-١٢٪ تقريبا من جملة كمية الأمطار الساقطة ، لذا تتراوح نسبة الأمطار المفقودة دون استغلال بين ٤٠٪ و ٩٦٪ من جملة كمية الأمطار السنوية تبعا لفصليتها ونظام سقوطها ومدى توافر الغطاء النباتي ودرجة الحرارة ونسبة الرطوبة في الهواء ، في حين يتسرب إلى باطن الأرض ما بين ٢٪ و ٤٠٪ من جملة كمية الأمطار تبعا لطبيعة التكوينات الأرضية .

وقدر ما تفقده تنزانيا من مياه الأمطار على سبيل المثال بما تتراوح كميته بين حوالي ٢٠٠ و ٢٢٠ ملم سنويا^(٢٦) .

وتمكن باحثان بريطانيان ، هما ديفز وروبسون ، من إعداد خريطة للقارة الإفريقية موزع عليها كمية الأمطار المفقودة بفعل التبخر والتساقط وهو ما يطلق عليه تعبير " التبخر الكلي " في جهات القارة المختلفة^(٢٧) . وعند مقارنة الخريطة المشار إليها بخريطة موزع عليها كمية الأمطار السنوية يتضح أن كمية الأمطار

في نطاق شرقي إفريقيا تقل كثيرا عن كمية المياه التي تفقد بفعل العوامل المختلفة باستثناء بعض المناطق الغربية محدودة المساحة وخاصة في أوغندا . وبصورة عامة تزيد كمية مياه الأمطار المفقودة كلما اتجهنا صوب الشمال لارتفاع درجات الحرارة حيث تقدر الكميات المفقودة سنويا بحوالي ١٨٠ ملم ، وتقل الكميات المفقودة بالاتجاه صوب الجنوب والغرب لارتفاع نسبة الرطوبة في الهواء ، لذا تقدر الكميات المفقودة هنا بنحو ١٤٠ ملم سنويا . ويبين هذا العرض خطورة مشكلة نقص المياه التي تعاني منها مساحات واسعة في شرقي إفريقيا وخاصة في شمالي كينيا والنطاق الأوسط من تنزانيا وبعض جهات بوروندي ورواندا والتي تنعكس آثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية وخاصة في مجالي الزراعة والرعي مما يحتم ضرورة دراسة إمكانية الاستفادة بالمياه الجوفية وتحديد حجمها وأعماقها مع السعي إلى المحافظة على المياه السطحية بإنشاء الخزانات على مجاري الأنهار الرئيسة .

التربة

التفاعل متبادل بين التربة والنبات الطبيعي حيث تحدد التربة خصائص النبات الطبيعي ويسهم النبات الطبيعي بدوره في تحديد سمات التربة ومكوناتها المختلفة سواء كانت عضوية أو معدنية. وتتكون التربة في شرقي إفريقيا- كما في باقي أقاليم العالم- نتيجة تفاعل العديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها طبيعة التكوينات الأرضية وسمات عناصر المناخ، إلى جانب ملامح النبات الطبيعي.

وتتسم الترب في شرقي إفريقيا بخصائص عامة يأتي في مقدمتها السمك الرقيق وانخفاض خصوبتها نتيجة لعدة عوامل منها أن ترب منطقة الدراسة تكونت في معظم الجهات تحت ظروف طبيعية قاسية وغير مستقرة. فارتفاع درجة الحرارة وخاصة خلال موسم الجفاف وما يتبع ذلك من تساقط الأمطار خلال فترة محدودة من السنة أثرت على الطبقة السطحية للتربة وعملت على تعرضها للتآكل والتعرية، كما أن تسرب مياه الأمطار خلال ذرات التربة الدفيئة والتي يصل متوسط درجة حرارتها إلى ٢٧ درجة مئوية تقريبا يعمل على ارتفاع نسبة الأملاح الذائبة حيث تحلل مياه الأمطار العديد من العناصر. وعندما يحل موسم الجفاف تزداد نسبة التبخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة مما يؤدي إلى ظهور الأملاح الذائبة في التربة سواء في قطاعاتها التحتية أو على سطحها الخارجي. وغالبية ترب شرقي إفريقيا محلية التكوين حيث تفتت الطبقة السطحية الرقيقة نتيجة لعوامل التعرية الهوائية وسقوط الأمطار وتحلل النباتات الطبيعية.

وتغطي الترب رقيقة السمك الصخور الأساسية التي تتألف من الصخور النارية البزلورية، لذلك تنتشر الترب ذات الذرات الرملية الخشنة والقطع

الصخريه الصغيرة ذات الزوايا الحادة . وأسهمت هذه الخصائص العامة لذرات التربة في إيجاد مشكلات تتعلق بمستوى إنتاجية الأرض وتكاليف تجهيز الأرض للزراعة وعمليات الخدمة الزراعية .

ويمكن تصنيف الترب الرئيسة في شرقي إفريقيا على النحو التالي :

- ١ - **الترب الحمراء** : يمكن تصنيف هذه الترب إلى نوعين فرعيين هما :
 - (أ) التربة الحمراء متماسكة البناء . وتتألف من ذرات دقيقة ، لذا فهي غير منفذة للماء ، وتضم أحيانا ذرات مفككة أصلا من تكوينات بركانية كما هي الحال في نطاق هضبة شرقي إفريقيا وبعض أقاليم الغابات حيث تخلو نطاقاتها من كربونات الكالسيوم وتضم طبقاتها نسبة مرتفعة من أكسيد الحديد وخاصة في طبقاتها التحتية . ونتج عن دقة ذرات هذه التربة أنها تحتفظ بالمياه والرطوبة حتى خلال الفصل الجاف فوق الهضبة ، لذا يغطي نطاقاتها النباتات الطبيعية دائمة الخضرة . وتنتمي تربة معظم المزارع الحديثة المخصصة لزراعة البن في كينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي إلى هذا النوع . ونظرا لتماسك ذرات هذه التربة كثيرا ما تستغلها بعض القبائل في بناء مساكنها .
 - (ب) التربة الحمراء غير متماسكة البناء . وهي سريعة النفاذية للماء ، وتباين خصائصها العامة من نطاق لآخر تبعاً لطبيعة الصخور الأصلية المشتقة منها وكمية الأمطار ، وهي تنتشر أساسا في إقليمي أوكامبا (Ukamba) وكافيرونديو (Kavirondo) في كينيا .

وتعد الترب الحمراء بنوعيهما من أكثر الأنواع انتشارا في شرقي إفريقيا حيث تغطي نحو نصف أراضي تنزانيا وخاصة في نطاقاتها الوسطى والجنوبية ، كما تشغل حوالي ٤٠٪ من أراضي أوغندا وخاصة في الأجزاء الوسطى الممتدة بين الساحل الشمالي لبحيرة فيكتوريا جنوبا وخط الحدود

السياسية مع السودان شمالا ، بالإضافة إلى انتشارها في نطاقات محدودة من وسط كينيا ومتفرقة في رواندا وبوروندي .

٢- **التربة السوداء** : تعرف أحيانا في شرقي إفريقيا باسم تربة القطن السوداء لصلاحياتها لزراعة القطن ، وهي عبارة عن مزيج من الحبيبات المشتقة أصلا من التكوينات البركانية والصخور القاعدية وهي ثقيلة النسيج لذا تتشقق نطاقاتها خلال فصل الجفاف ، وتتغير خصائصها الطبيعية بالاتجاه صوب الأراضي شبه الجافة شمالي الإقليم مما يزيد من صلاحيتها لنمو المراعي الطبيعية .

٣- **ترب السهل الساحلي** : تتباين في تركيبها الميكانيكي بين الطميية في نطاقات المستنقعات والبحيرات الساحلية ، والجيرية المنتشرة في النطاقات المواجهة للشعاب المرجانية ، في حين تسود التربة الرملية في نطاق المدرجات المرتفعة ، وقد اشتقت ذراتها من الكثبان الرملية والتكوينات الرملية للشواطئ القديمة .

وتتضمن قطاعات التربة هنا القواقع والأصداف ، إلى جانب ذرات خشنة من الحجر الجيري والحجر الرملي . وتعد التربة الطميية أخصب ترب هذا النطاق ، وهي ترتبط في توزيعها الجغرافي بتوزيع الأودية النهرية ، وأسهم عامل توافر المياه سواء من الأنهار أو من الأمطار في نجاح الزراعة في العديد من نطاقات هذه التربة .

٤- **ترب النايكا (Nyika)** : تشغل النطاقات التي تلي السهل الساحلي شرقي كينيا وشمالي تنزانيا ، وهي رملية كبيرة الحبيبات ، لذا تتسم بسرعة نفاذيتها للماء ، وقلما تستغل نطاقاتها في الزراعة وخاصة أنها تعد أكثر ترب شرقي إفريقيا تعرضا للتعرية بفعل الرياح خلال فصل الجفاف الطويل بصفة خاصة ، بالإضافة إلى سمكها الرقيق وقلويتها^(٢٨) .

ويمتد فوق سطح بعض النطاقات الهضبية محدودة الأمطار نوع من الترب الكلسية حديثة التكوين إذ ترجع إلى أواخر الزمن الجيولوجي الرابع وبداية العصر الحديث، لذا تتسم بضآلة سمكها وعدم تكامل تكوينها.

ولا تتجاوز نسبة مساحة الأراضي التي تصلح تربتها للزراعة - بصرف النظر عن قدراتها الإنتاجية - ٢٠٪ تقريبا من جملة مساحة شرقي إفريقيا، وهي مساحات غير متصلة حيث تتباعد النطاقات الصالحة للزراعة، لذا يتسم توزيعها الجغرافي بالتناثر إذ يفصل بينها مساحات واسعة من الأراضي غير الصالحة للزراعة، والتي تتألف إما من تلال أو تكوينات صخرية أو حافات مرتفعة أو نطاقات غابية أو سباح أو أراض عشبية تصلح للرعي أكثر من صلاحيتها للزراعة.

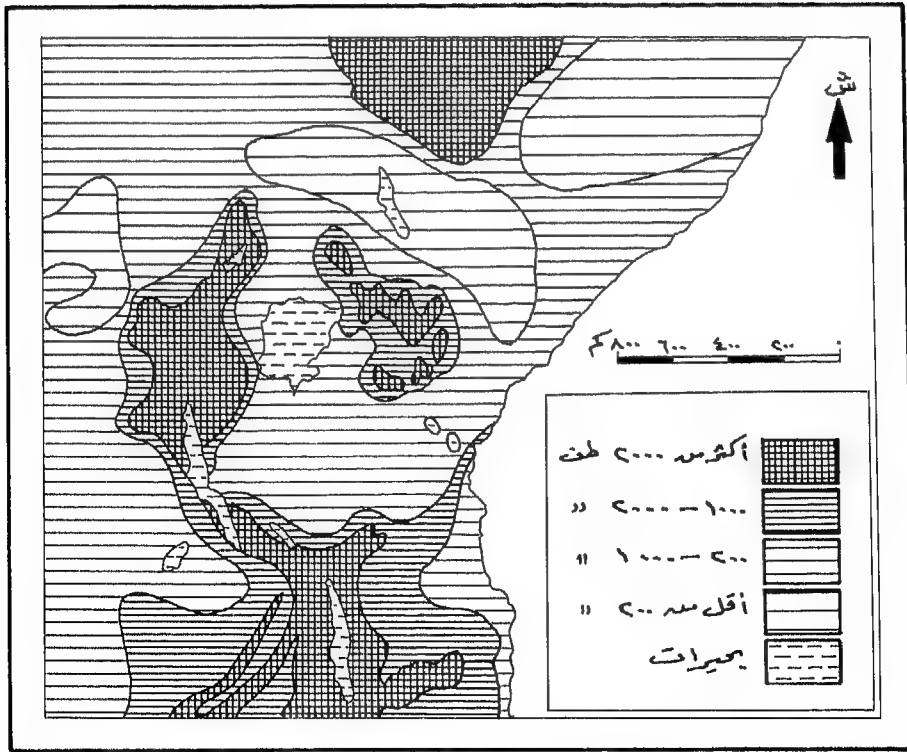
وتعاني الترب في شرقي إفريقيا من مشكلتين رئيسيتين هما :

١ - مشكلة ارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في التربة بنطاقات عديدة حيث تتسرب مياه الأمطار بعد أن تذيب الكثير من الأحماض إلى مسام التربة التي تتسم كما سبق أن ذكرنا بارتفاع درجة حرارتها. وعندما يحل موسم الجفاف يتبخر الماء على سطح التربة بمعدلات كبيرة ينتج عنها تخلف كميات من الأملاح في الطبقتين السطحية والتحتية والسطحية للتربة، ويزيد من كمية الأملاح الذائبة في التربة تعرض سطحها بما يحتويه من مواد عضوية للهواء مما يؤدي إلى تأكسد هذه المواد وتكون أكاسيد غاز الكربون التي تتطاير في الهواء مما يحول دون نمو البكتيريا التي تساعد على تخصيب التربة الزراعية ورفع قدرتها الإنتاجية^(٢٩).

٢ - مشكلة تعرض التربة السطحية للتعرية - نتيجة طبيعة تكوينها - بفعل العوامل المناخية وخاصة الأمطار والرياح، إلى جانب الرعي الجائر وإزالة

النبات الطبيعي من بعض المساحات^(٣٠) . وأسهم انتشار الحشائش الطبيعية في نطاقات واسعة من شرقي إفريقيا كما سنرى بعد قليل دون تزايد معدلات انجراف التربة .

ويلاحظ من تتبع الشكل رقم (٨) أن التعرية تبلغ أقصاها في نطاقات متفرقة واسعة في رواندا وبوروندي وتنزانيا وكينيا ونطاق محدود في أوغندا حيث تقدر تعرية التربة بأكثر من ٢٠٠٠ طن في الكيلومتر المربع الواحد سنويا ، بينما تبلغ التعرية أدنى معدل لها في النطاق شبه الجاف شمالي كل من كينيا وأوغندا إذ تقدر تعرية التربة بها بأقل من ٢٠٠ طن في الكيلومتر المربع الواحد سنويا ، في حين تتباين مشكلة التعرية في باقي جهات شرقي إفريقيا كما يبينه الشكل المشار إليه^(٣١) .



شكل (٨) تقدير كمية تعرية التربة (في الكيلومتر المربع / سنوياً)

النباتات الطبيعية

لا تكاد توجد بقعة على سطح الأرض في شرقي إفريقيا تخلو من غطاء نباتي يتباين في توزيعه الجغرافي وخصائصه من نطاق لآخر تبعا لاختلاف ملامح الظروف الطبيعية التي يأتي في مقدمتها خصائص التربة، عناصر المناخ، الموقع الفلكي، الموقع بالنسبة للمسطحات المائية، أشكال السطح، مدى الارتفاع فوق مستوى سطح البحر.

وتغطي حشائش السافانا الجانب الأكبر من شرقي إفريقيا، وهي تتباين في خصائصها من حيث الطول والكثافة من نطاق لآخر تبعا لملامح البيئة الطبيعية والتي تأتي كمية الأمطار في مقدمتها حيث تؤدي غزارة كمياتها كما في غربي تنزانيا وأوغندا إلى نمو السافانا الكثيفة الطويلة التي تتخللها الأشجار ذات القدرة الكبيرة على مقاومة الجفاف خلال الفصل الجاف كالبابوب والأكاسيا، في حين ينتج عن تناقص كمية الأمطار بالاتجاه صوب الشمال نمو السافانا الفقيرة التي تتخللها الأدغال الشوكية كما في شمال شرقي وشمال كينيا حيث المناطق شبه الجافة المحيطة ببحيرة رودلف (يوراننا، توركانا، كوردكورد) والتي تنتشر بها النباتات الصحراوية وشبه الصحراوية.

ويتزايد كمية الأمطار بالاتجاه صوب جنوبي الإقليم تنمو حشائش الاستبس الغنية كما في العديد من أقاليم تنزانيا وبعض جهات كينيا المرتفعة مما أسهم في وجود مراعي غنية تشكل أساسا لحرفة الرعي في النطاقات الخالية من ذبابة تسي تسي.

وتنمو غابات المانجروف في إقليم السهل الساحلي وخاصة في نطاقات المستنقعات التي تتعدد نباتاتها الطبيعية تماما كمثيلتها المنتشرة حول بحيرة فيكتوريا في أقصى الغرب. وتنمو أشجار المانجروف دائمة الخضرة في شكل

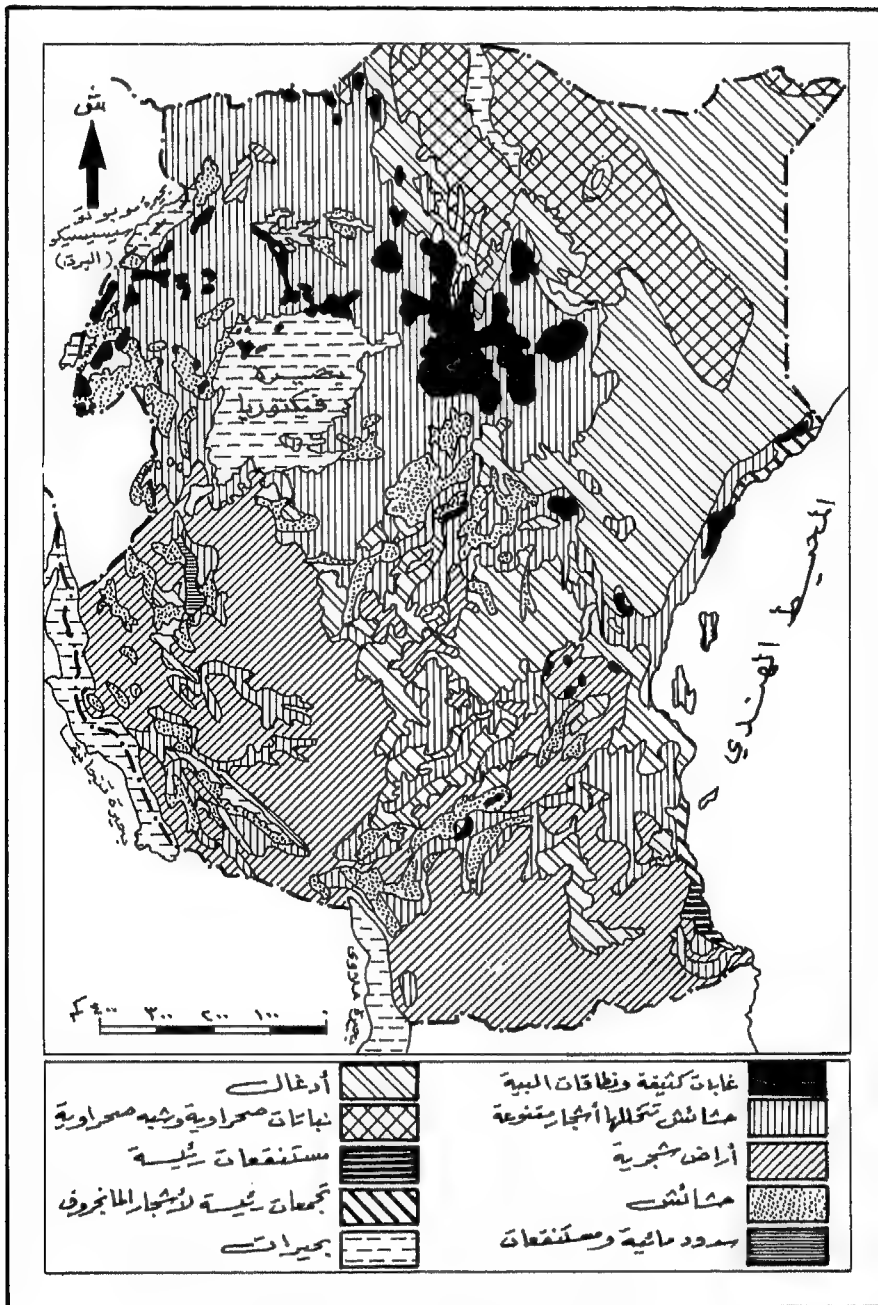
شريط ساحلي ضيق وخاصة عند مصبات الأنهار السابق دراستها .

وتغطي الغابات بمعناها الدقيق نحو ٢٦ ألف كيلومتر مربع وهو ما يعادل نحو ٤, ١٪ من جملة مساحة الإقليم البالغة ٨, ١ مليون كيلومتر مربع تقريبا . وتتعدد غابات شرقي إفريقيا تبعا للملامح البيئة الطبيعية وإن كانت تتفق في امتدادها في نطاقات متقطعة غير متصلة ، وتنمو الغابات المدارية المطيرة بأشجارها الضخمة ، عريضة الأوراق ، دائمة الخضرة ، كثيرة التنوع ، متشابكة الأغصان ، في النطاقات الممتدة إلى الشمال والغرب من بحيرة فيكتوريا (شكل رقم ٩) .

وتنمو الغابات حيث تسقط الأمطار الغزيرة كما في النطاقات الجبلية المرتفعة والحافات عالية المنسوب للفرع الشرقي للأخدود الإفريقي العظيم ، وعلى السفوح الشرقية لحافة هضبة شرقي إفريقيا ، وتباين الخصائص الطبيعية لهذه الغابات تبعا لعاملي كمية الأمطار والارتفاع فوق منسوب سطح البحر ، حيث تنمو الغابات دائمة الخضرة فوق المناسيب التي تتجاوز ١٧٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، وتظهر الغابات المعتدلة على السفوح البالغ ارتفاعها نحو ٢٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، وتتزايد كثافة الغابات فوق المناسيب التي تتراوح بين ٢١٣٠ و ٢٧٣٠ مترا وتمتد لتشغل مساحات أوسع على السفوح الشرقية والجنوبية للنطاقات المرتفعة السابق الإشارة إليها لغزارة أمطارها (بحكم مواجهتها للرياح الممطرة) وإن كانت مساحات واسعة من غابات هذه النطاقات قد أزيلت لتجهيز الأرض وإعداد المزارع العلمية المخصصة لإنتاج الشاي والبن .

وعلى السفوح التي يتراوح منسوبها بين ٢٧٣٠ و ٣٣٥٠ مترا فوق مستوى سطح البحر تنمو أشجار الكافور والخيزران (البامبو) والبودو Podo

بغزارة، إلى جانب ظهور تجمعات من أشجار الأرز. وتظهر النباتات الإلبيية
فوق السفوح الأعلى منسوباً - أعلى من ٤٠٠٠ متر - لتظهر مجارى الأنهار
الجليدية بعد ذلك كما في جبال كليمانجارو، روينزورى، كينيا^(٣٢).



الحيوان البري

تبع تباين ملامح البيئة الطبيعية وخاصة فيما يتعلق بالأمطار والغطاء النباتي اختلاف الحيوان والطيور البرية في شرقي إفريقيا حيث إنها كالغطاء النباتي تتلاءم مع ظروف البيئة الطبيعية التي تعيش فيها وإن كانت تختلف عنه في قدرتها على الحركة، لذا فهي أقل ارتباطا بالبيئة الطبيعية.

والحيوان البري كالنبات الطبيعي يلجأ إلى التلاؤم مع عناصر البيئة الطبيعية وخاصة مع العناصر المناخية ويتمثل ذلك في اختلاف سمك جلود وفراء بعض الحيوانات وتباين ألوانها بما يتفق وظروف البيئة فيها. وكما تقل كثافة الغطاء النباتي ويتباين مدى تنوعه ويزداد فقره بصفة عامة بالاتجاه صوب الشمال حيث المناطق شبه الجافة يقل في نفس الاتجاه غنى الحياة الحيوانية ويتضاءل تنوعها لقلة الغذاء وضآلة المياه، لذا تقتصر هذه الحياة أساسا على الزواحف كالأفاعي والسحالي وبعض الحيوانات القارضة صغيرة الحجم غالبا مما يزيد من قدرتها على المناورة والهرب.

وتتسم حيوانات المناطق الجافة بلونها القريب من لون رمال الصحراء مما يزيد من قدرتها على الاختفاء، وتوجد بعض فصائل الوعول عند حواف النطاق شبه الجاف.

وفي نطاقات السافانا- الأوسع مساحة في شرقي إفريقيا- تكثر الحيوانات التي تتباين في خصائصها العامة تبعا لملامح البيئة السائدة، وهي تتسم بكثرة تنقلها من مكان لآخر بحثا عن المياه، كما أنها تضطر إلى الهجرة أحيانا خلال فصل الجفاف بحثا عن الأعشاب. ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين من الحيوانات في هذه النطاقات هما:

١- الحيوانات التي تتغذى على الحشائش كالزراف والفيل ووحيد القرن

والحمار الوحشي وفرس النهر .

٢- الحيوانات المفترسة وهي من عائلة القطط وتتغذى على لحوم الحيوانات الأخرى وخاصة آكلة الأعشاب ومن أهم أنواعها النمر والأسد والفهد .

ومن حيوانات نطاق السافانا العديد من الزواحف والحشرات وبعض الطيور التي تأتي النعامة في مقدمتها .

وكثيرا ما يجتاح بعض نطاقات السافانا أسراب الجراد التي تشكل خطورة كبيرة على المحاصيل وخاصة عندما تحدث موجات جفاف شديدة كما حدث في تنجانيقا عام ١٩٢٨ م .

وتتباين الحياة الحيوانية في النطاقات الغابية تبعا لطبيعة الغابات وخصائصها العامة إذ يعيش في الغابات المعتدلة الممتدة فوق المناسيب العالية بعض الحيوانات العاشبة كالآرانب وبعض الحيوانات القارضة كالسنجاب ، بالإضافة إلى بعض الطيور التي تعتمد في غذائها على ما تلتقطه من الحشرات أو ثمار بعض الأشجار .

ويعيش في الغابات المدارية المطيرة أنواع متعددة من الحيوانات نتيجة لتوافر الغذاء . وتتسم الحيوانات هنا بقدرتها على تسلق الأشجار كالقردة والثعابين والسحالي والعديد من الحشرات والطيور ، بالإضافة إلى النمل الأبيض .

ويكثر تواجد أفراس النهر والتماسيح والخنازير البرية في النطاقات الغريبة من منطقة الدراسة بما في ذلك رواندا وبوروندي ، إلى جانب النطاقات المستنقعية الساحلية حيث تتواجد أفراس النهر بصورة خاصة ، في حين تتواجد الحمير الوحشية والأبقار البرية والنعام والجرذان في المناطق شبه الجافة في الشمال .

وفي محاولة للمحافظة على الحياة الحيوانية الطبيعية والحيلولة دون انقراض فصائلها النادرة نجحت بعض دول شرقي إفريقيا وخاصة كينيا في إقامة محميات طبيعية مفتوحة تعيش فيها الحيوانات الفطرية آمنة من الأخطار البشرية . واستغلت كينيا هذه المحميات في السياحة بصورة جيدة إذ يزورها آلاف السياح سنويا للتمتع بمشاهدة الحيوانات البرية في بيئاتها الطبيعية .
وتعيش بعض الحيوانات متنقلة بين الغابات ونطاقات السافانا كالفييل والبقر البري ، والفهد والنمر .

وينتشر في بعض جهات شرقي إفريقيا وخاصة في الجهات المجاورة لبحيرتي فيكتوريا وزودلف ذبابة تسي تسي الناقلة لمرض النوم الذي يصيب الإنسان والحيوان على حد سواء . ويوجد نوعان من ذبابة تسي تسي ، يعرف الأول باسم جلوسينا بالباليس (Glossina Palpalis) ويعيش في المناطق القريبة من المسطحات المائية لاعتماده على الرطوبة في التوالد ، والنوع الثاني يعرف باسم جلوسينا مورستانز (Glossina Moristans) ويعيش بين أشجار الغابات^(٣٣) .

ويتكاثر ذباب تسي تسي بنوعيه خلال فترات سقوط الأمطار مما يزيد من خطورته . ويتوقف التوسع في تربية الحيوانات ومستوى وقدرة الإنسان على العمل والإنتاج على القضاء على هذه الذبابة الخطيرة .

الأقاليم الطبيعية

استنادا إلى الدراسات الطبيعية السابقة يمكن تقسيم شرقي إفريقيا إلى أقاليم طبيعية رئيسة على النحو التالي^(٣٤) (شكل رقم ١٠) :

- إقليم السهل الساحلي .
 - إقليم النايكا (Nyika) .
 - إقليم هضبة شرقي إفريقيا .
 - إقليم الأراضي المرتفعة والفرع الغربي للأخدود الإفريقي العظيم .
- ١- إقليم السهل الساحلي :

يطل على المحيط الهندي وتحف به الشعاب المرجانية ويتراوح عرضه بين ١٦ و ٦٤ كيلومترا ، وتحدد الحافة الغربية لهذا الإقليم بمجموعة متتالية من المدرجات والحواف التي تشكل مقدمة للكتلة الهضبية التي تغطي الجزء الأكبر من شرقي إفريقيا .

ويتسم مناخ الإقليم بارتفاع كل من درجة الحرارة والرطوبة النسبية بصورة عامة ، لذا تتخلله مستنقعات المانجروف وخاصة في نطاقات المصببات الخليجية . وتتباين ترب الإقليم بين الفيضية الخصبة ، حيث توجد مصبات الأنهار ، والترب محدودة الخصوبة المشتقة ذراتها من التكوينات المرجانية .

ومن سمات إقليم السهل الساحلي ضيقه الشديد داخل كينيا إلا أنه سرعان ما يتسع بشكل واضح بعد مدينة دار السلام ليضم المجرى الأدنى لنهر روفيجي (Rufiji) .

٢- إقليم النايكا (Nyika) :

يلي إقليم السهل الساحلي نحو الداخل ، لذا يتسم بتدرج ارتفاعه بالاتجاه صوب الغرب حيث يتراوح منسوبه بين ٣٠٠ و ١٤٠٠ متر تقريبا فوق مستوى سطح البحر ليشمل النطاقات الشرقية من كينيا وتنزانيا والتي تتسم بالوعورة والتقطع بفعل الكتل الجبلية والتلالية والتي يشكل بعضها حافة الإقليم الغربية مثل جبال نجورو (Nguru) والمرتفعات الجنوبية لتنزانيا ، ومرتفعات ماتشيوز وتلال كيتوي (Kitui) في كينيا .

ويتباين اتساع هذا الإقليم الهضبي من نطاق لآخر إذ يتسع بشكل واضح شرقي كينيا في حين يبلغ أدنى اتساع له عند مرتفعات أوسومبارا (Usumbara) شمال شرقي تنزانيا ، ثم يتسع نطاقه بشكل كبير بالاتجاه صوب الجنوب حتى ينتهي جنوبا بالهضبة الجنوبية الشرقية .

ويخترق هذا الإقليم عدد من الأنهار هي تانا ، جالانا ، بانجاني ، روفيجي التي تنحدر صوب الشرق بصورة عامة لتصب في المحيط الهندي . ويتسم مناخ الإقليم بالجفاف النسبي الذي يتحول إلى جفاف أشد في شمال شرقي كينيا حيث يسود المناخ شبه الصحراوي إذ تقل كمية الأمطار السنوية هنا عن ٢٥٠ ملم .

٣- إقليم هضبة شرقي إفريقيا :

يشغل هذا الإقليم معظم أراضي تنزانيا وأوغندا ونحو نصف أراضي كينيا ويتألف من الصخور القاعدية التي يبلغ متوسط ارتفاعها في كينيا وشمال تنزانيا حوالي ٢١٣٤ مترا فوق مستوى سطح البحر . ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى عدة أقسام فرعية لعل أميزها الفرع الشرقي للأخدود الذي يخترق

الهضبة

فيما بين بحيرتي مالاوي في الجنوب ورودلف في الشمال والذي يتراوح عرضه بين ٦٤ و ٨٠ كيلومترا جنوبي كينيا حيث تحده نتوءات جبلية في النطاقات التي يتجاوز ارتفاعها ٩١٤ مترا فوق مستوى سطح البحر مثل جبال كينيا (٥١٩٩ مترا) ، ماو (٣٠٤٨ مترا) و كليمجارو (٥٨٩٥ مترا) والتي تتألف من البراكين الحديثة وصخور الزمن الجيولوجي الثالث مختلطة بتكوينات اللافا.

ويتسم الفرع الشرقي للأخدود بحافته الغربية شديدة الانحدار متباينة الارتفاع ، عكس حافته الشرقية محدودة الارتفاع . ويتباين انحدار قاع الأخدود البالغ منسوبه نحو ٣٩٦ مترا في الشمال ، ثم يرتفع بالاتجاه صوب الجنوب ليبلغ حوالي ١٩٠٥ متر عند بحيرة نيفاشا في الوسط ولينحدر القاع بعد ذلك ليبلغ منسوبه ٦١٠ متر فقط عند بحيرة مانيارا (Manyara) في تنزانيا ، ولتتلاشى الحدود الواضحة للأخدود باستمرار الاتجاه صوب الجنوب .

وتتميز ترب هضبة شرقي إفريقيا المشتقة من الصخور البركانية بخصوبتها الشديدة عكس الوضع بالنسبة للترب التي تفتت ذراتها من الصخور القاعدية والتي أسهمت مع اعتدال خصائص المناخ ، بفعل عامل الارتفاع فوق مستوى سطح البحر ، في استقرار الأوروبيين بأعداد كبيرة وإقامتهم للعديد من المزارع الحديثة التي آلت ملكية معظمها للوطنيين بعد الاستقلال .

ويمتد حوض بحيرة فيكتوريا في النطاق الأوسط من هضبة شرقي إفريقيا حيث يضم بحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا والمستنقعات المحيطة بها ، إلى جانب سهل كاراموجا (Karamoja) الممتد شمالي البحيرة الأخيرة . ومعنى ذلك أن حوض بحيرة فيكتوريا يشمل الجانب الأكبر من أوغندا وإقليم

ويقل منسوب هذا الحوض عن ١٢١٩ مترا فوق مستوى سطح البحر حيث تتجمع في أخفض جهاته تكوينات رسوبية حديثة ترجع إلى البلايستوسين وتغطي الصخور القاعدية .

وتمتد الهضبة الوسطى إلى الجنوب من حوض بحيرة فيكتوريا لتشغل نحو نصف مساحة تنزانيا ، وهي تتألف من الصخور القاعدية شأنها في ذلك شأن هضبة شرقي إفريقيا وإن كانت أخفض منها منسوباً إذ يبلغ متوسط ارتفاعها أكثر قليلا من ١٢٢٠ مترا، ويتسم سطحها بالتموج .

٤ - إقليم الأراضي المرتفعة والفرع الغربي للأخدود :

يمتد في أقصى غربي منطقة الدراسة في شكل قوس يتجه صوب الغرب حيث تطوق الأراضي المرتفعة حافة الفرع الغربي للأخدود، تماما كما هي الحال بالنسبة للفرع الشرقي للأخدود . ويمتد الفرع الغربي للأخدود في شكل قوس كبير يبدأ من بحيرة موبوتو (ألبرت) إلى بحيرة تنجانيقا و يضم بحيرتي عيدي أمين (إدوارد) وكيغو، ويتراوح ارتفاع قاعه بين ٦١٠ و ٩١٤ مترا . ويحد فرع الأخدود في بعض النطاقات كتل جبلية عالية المنسوب مثل جبل روينزي الذي يعد أعلى الجبال غير البركانية (الاندفاعية) في إفريقيا إذ يبلغ منسوبه ٥١١٩ مترا تقريبا فوق مستوى سطح البحر ، وسلسلة جبال مفومبيرو (Mfumbiro) ذات البراكين النشطة والتي يتجاوز ارتفاع بعض قممها ٤٢٧٠ مترا فوق مستوى سطح البحر ، وتمتد هذه السلسلة عبر الأخدود في أراضي زائير ورواندا وبوروندي لتكون خطا لتقسيم المياه بين الأنهار المتجهة شمالا صوب وادي النيل وتلك المتجهة نحو كل من بحيرة كيغو ونهر الكونغو .

السكان والعمران

أصول السكان وتركيبهم العرقي :

تتعدد السلالات البشرية وتتداخل القبائل متباينة الأصول في شرقي إفريقيا بصورة قلما يوجد نظير لها في أي إقليم آخر بالقارة الإفريقية ، ساعد على ذلك عدة عوامل يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي جعل الإقليم يشكل حلقة اتصال بين العديد من أقاليم السلالات متباينة الخصائص والأصول سواء في قارة إفريقيا أو فيما وراء المحيط الهندي وخليج عدن .

وتنحدر شعوب شرقي إفريقيا في أصولها إلى جماعة الحاميين القدماء التي اختلطت بعد ذلك بالدماء الزنجية . وتشكل الشعوب الإفريقية القاطنة هنا نحو ٩٨٪ من مجموع سكان إقليم شرقي إفريقيا ، بينما تمثل النسبة الباقية (٢٪) بعض العناصر الأخرى التي تشمل العرب وبعض العناصر الآسيوية والأوروبية وجدير بالذكر أنه لا يوجد زواج نقاة في شرقي إفريقيا ولكن توجد شعوب تأثرت بالدماء الزنجية كما سنرى بعد قليل .

ويتألف سكان الإقليم من نحو ٢٢٠ مجموعة قبلية لكل منها لغتها ولهجاتها الخاصة^(٣٥) وتعكس هذه المجموعات القبلية عمق اختلاط العديد من الصفات السلالية متباينة الخصائص وخاصة فيما يتعلق بلون البشرة وشكل الشعر والنسبة الرأسية^(٣٦) .

وفيما يلي عرض للتركيب العرقي للسكان الأفارقة في شرقي إفريقيا :

١ - العناصر الحامية : عبارة عن عناصر قوقازية الأصل حيث ينتمون إلى عنصر البحر المتوسط^(٣٧) لذا تسود بينهم بعض صفات القوقازيين كالرأس الطويل إلا أن لون البشرة أغمر ، كما أن الشعر مجعد . ويتنمي إلى هذه

العناصر سكان شمالي كينيا مثل جماعات الجالا و البوران والرنديل والصومالين وهي جماعات رعوية متنقلة تسكن الأكواخ وتحترف رعي الأغنام والماعز في بيئة شبه جافة (شمال شرقي منطقة الدراسة) . ومن القبائل الحامية في شرقي إفريقيا نذكر السوك ، الماراكويت ، السامبورو ، الكارامونجوج ، وكلها تحترف رعي الحيوانات .

٢ - البانتو : أكبر الجماعات العرقية في شرقي إفريقيا وأكثرها عددا وأوسعها انتشارا حيث توجد في كل دول الإقليم ، ونتج عن تباين ملامح البيئات الطبيعية التي تعيش فيها هذه الجماعات اختلاف الصفات السلالية السائدة بينهم ، ومع ذلك تتفق هذه الجماعات في صفات عامة تتمثل في الشفاه الغليظة ، الأنف العريض ، القامة المتوسطة ، لون البشرة الذي يتراوح بين الأسود الداكن والبني القاتم والبني المائل إلى الاصفرار^(٣٨) .

ويعتقد أن البانتو نشأوا أولا في غربي القارة ثم هاجروا بعد ذلك صوب شرقي إفريقيا وإن تأثروا بالدماء الحامية في الجهات الشرقية من منطقة الدراسة بصورة خاصة . ويعنى لفظ البانتو في لغة هذه الجماعات «الناس» ، ومع ذلك تعدد لهجاتهم المحلية مما يزيد من تعقيد أسمائهم .

ومن أشهر جماعات البانتو في شرقي إفريقيا نذكر ما يلي :

أ - الكيكويو (Kikuyu) البالغ عددهم نحو ١,٥ مليون نسمة، وهم يعيشون أساسا في نطاق مرتفعات كينيا بعد أن أزاحهم الأوروبيون من أوطانهم التي استقروا فيها (حيث الترب الخصبة) منذ نحو ٥٠٠ عام، وجدير بالذكر أن الكيكويو عند استقرارهم في أوطانهم القديمة طردوا جماعات قديمة عرفت باسم (Nodobo) النودوروبو (وهم صيادون متنقلون) إلى النطاقات النائية .

- ب- **الكامبا (Kamba)** يعيشون في المناطق الجنوبية الشرقية من أوطان الكيكويو ، وهم يحترفون الزراعة إلى جانب تربية الماشية^(٣٩).
- ج- **الشاجا (Chagga)** تقطن منطقة جبل كليمنجارو في تنزانيا ، ولجحت هذه الجماعات في إقامة مجتمعات زراعية ناجحة تعتمد على الري فوق سفوح الجبل حيث تنتشر مزارع البن .

ومن جماعات البانتو الأخرى نذكر الميرو (Meru) ، الإمبو (Embu) ، اللوهويا (Luhya) في كينيا ، الجاندا (Ganda) ، السوجا (Soga) ، الكيجا (Kiga) ، التورو (Toro) في أوغندا ، الايراكو (Iraqw) في شمالي تنزانيا ، الجوجو (Gogo) ، النيامويزي (Nyamawezi) ، السوكوما (Sukuma) ، الهايا المنتشرة في مناطق متفرقة من تنزانيا ، والهوتو في بوروندي . وتأتي السوكوما في مقدمة هذه الجماعات من حيث العدد إذ يبلغ عددهم نحو ٣,١ مليون نسمة .

٣- **النيليون** : يتسم النيليون بالرأس الطويل والفك العلوي البارز والقامة الطويلة النحيلة مع قلة بروز العضلات ، والأنف العريض والشفاه الغليظة وإن كانت تنتشر بين بعض الجماعات الأنف الرفيعة والشفاه غير الغليظة . ويقتصر التوزيع الجغرافي للجماعات النيلية على إقليم نيانزا (Nyanza) شمالي كينيا وامتداده في شمالي أوغندا . ومن أهم الشعوب التي يتألف منها النيليون نذكر ما يلي :

- أ- قبائل اللو (Luo) المنتشرة حول خليج كافرونندو (شمال شرقي بحيرة فيكتوريا) وهم يشكلون عنصرا رئيسا بين العناصر التي يتألف منها سكان كينيا حيث يبلغ عددهم نحو ٢,١ مليون نسمة .
- ب- قبائل أشولي (Achuli) المنتشرة شمالي أوغندا .
- ج- قبائل التوتسي في بوروندي .

٤ - أنصاف الحاميين : يطلق عليهم أحيانا النيليون الحاميون حيث ينتمون إلى النيلين الذين تظهر بينهم الصفات الحامية وبعض خصائصهم التي يأتي احترام الرعي في مقدمتها . ومع ذلك فقد اتجهت بعض جماعاتهم نحو احترام الزراعة ولكن بدرجات متفاوتة^(٤٠) ومن أهم شعوب أنصاف الحاميين جماعات اللانجو واليسو (Teso) شبه الرعوية في أوغندا ، والناندي (Nandi) (جماعات مستقرة تحترف الزراعة إلى جانب الرعي) ، والكيسيجي (Kipsigi) في كينيا ، والماساي (Masai) التي تمتد أوطانها بين جنوبي كينيا وشمالي تنزانيا في نطاق تبلغ مساحته نحو ٢٤ ألف كيلومتر مربع^(٤١) .

والماساي قبائل رعوية يبلغ عدد أفرادها حوالي ١٢٠ ألف نسمة ، وهي تعيش في عزلة شبه تامة ، لذا تسود بينهم الصفات الجنسية لأنصاف الحاميين بصورة صادقة ، وتتمثل هذه الصفات في لون البشرة البني الذي يتراوح بين الفاتح والقاتم ، والرأس المستطيل ، والأنف الدقيق ، والشفاه الممتلئة ، والقامة الطويلة النحيلة .

٥ - السواحليون: عبارة عن بعض جماعات البانتو اختلطت بالعناصر العربية التي وفدت إلى شرقي إفريقيا بأعداد كبيرة منذ القرن الثامن الميلادي تقريبا ، كما تأثروا ببعض المؤثرات الفارسية بعد ذلك . ويرجع تسميتهم بالسواحلية أو السواحليين إلى استيطانهم النطاق السهلي الممتد بين مجرى نهر تانا في الشمال ونهر روفوما في الجنوب ، ومعنى ذلك أنهم ينتشرون شرقي كل من كينيا وتنزانيا ، إلى جانب جزر زنجبار ومبا ومافيا . وأصبحت لهم لغتهم المعروفة باللغة السواحلية ذات المفردات العربية وهي السائدة بين الجانب الأكبر من جماعات السكان في شرقي إفريقيا .

أما السكان غير الإفريقيين ، وكما ذكرنا سابقاً ، فيشكلون نسبة محدودة لا تتجاوز ٢٪ تقريباً من جملة سكان شرقي إفريقيا ، وهم يتألفون من عنصرين رئيسيين هما :

١ - العناصر الآسيوية : يأتي العرب في مقدمة هذه العناصر ويتركز غالبية العرب الذين تزاجوا مع العناصر الوطنية في مدن ممبسا ، ماليندي ، لامو ، بالإضافة إلى جزيرتي زنجبار ومبسا حيث كان سائدا خلال العصور الوسطى على ساحل شرقي إفريقيا ما يمكن تسميته بدول المدن ، وتوجد حالياً أكبر تجمعات السكان العرب بشرقي إفريقيا في نطاق السهل الساحلي بكينيا حيث أظهر تعداد السكان لعام ١٩٦٩م وجود نحو ٢٧ ألف نسمة ، منهم حوالي ١٦ ألف نسمة في ممبسا وحدها ، ثلاثة آلاف نسمة في لامو حيث يكون العرب غالبية سكان القلب التجاري القديم لمدينة لامو . ونتج عن تفضيل العرب المعيشة قرب خط الساحل - حيث الاتصال السهل بشبه الجزيرة العربية - لصعوبة اختراق النطاق الهضبي نحو الداخل ، ضآلة أعداد العرب في النطاق الهضبي والأجزاء الداخلية من منطقة الدراسة باستثناء أعداد قليلة منهم تتركز في مراكز العمران الواقعة على طول امتداد طرق القوافل القديمة التي كانت تخترق الأجزاء الداخلية وخاصة في تنزانيا .

ومن العناصر الآسيوية في شرقي إفريقيا نذكر الباكستانيين والهنود الذين وفدوا أصلاً إلى الإقليم كعمال شاركوا في مد خطوط السكك الحديدية^(٤٢) إلى جانب احتراف بعضهم التبادل التجاري بين الإقليم وجهات شبه القارة الهندية وكذلك مع العرب ، مما أسهم في وجود هذه العناصر التي تضم أيضاً مهاجرين من الصين والملايو .

ويمكن تصنيف الآسيويين إلى ثلاث مجموعات دينية رئيسية هي :

الهندوك ووفد معظمهم من إقليم بومبي ، ويتركز غالبيتهم في كينيا وأوغندا ، والمسلمون المنتشرون في جهات واسعة من الإقليم ، والنصارى (الكاثوليك) وقد وفدوا أصلا من مستعمرة جوي البرتغالية الواقعة على الساحل الغربي لشبه القارة الهندية . ولكل مجموعة من المجموعات المشار إليها لغتها الخاصة وصحفها ومدارسها وأنديتها الاجتماعية ، وعموما يتركز نحو نصف الآسيويين في كينيا . وجدير بالذكر أن سياسة الهضاب العالية البيضاء التي اتبعها الأوروبيون في كينيا بهدف قصر الاستيطان فوق الهضبة - حيث الأراضي الزراعية الجيدة - على العناصر الأوروبية إلى جانب الوطنيين دون الآسيويين ، أدى إلى ابتعاد العناصر الآسيوية عن الزراعة واحترافهم التجارة . فمن بين ١٣٩ ألف آسيوي في كينيا تبعا لتعداد عام ١٩٦٩ م يوجد نحو ٦٧ ألف نسمة (٤٨٪) في نايروبي يحترفون التجارة عكس الوضع بالنسبة للعناصر الآسيوية في أوغندا وتنزانيا حيث يمتلكون المزارع وخاصة مزارع جوز الهند وقصب السكر في نطاق السهل الساحلي .

وتتراوح نسبة العناصر الآسيوية بين ١,٥ ٪ من مجموع السكان في كينيا ، وأقل من ١ ٪ في تنزانيا وأوغندا ، ولا زالت هذه العناصر تحترف النشاط التجاري باستثناء الوضع في أوغندا التي نجح حاكمها عيدي أمين خلال أوائل السبعينات الميلادية في طرد العناصر الآسيوية من الدولة للمحافظة على استقلالها الاقتصادي كما أعلن رسميا في ذلك الحين ، وقدر عدد الآسيويين في شرقي إفريقيا خلال الستينات بنحو ٣٦٥ ألف نسمة .

٢ - العناصر الأوروبية : انخفضت أعداد الأوروبيين في شرقي إفريقيا بعد استقلال دولها سياسيا بحيث أصبحوا لا يشكلون سوى شريحة محدودة جدا من السكان لا تتعدى بضعة آلاف ، وتنتمي غالبية الجاليات الأوروبية إلى الدول التي سبق لها استعمار جهات من قارة إفريقيا كبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا ، بالإضافة إلى اليونان .

ويعمل الأوروبيون في مجالات محددة مثل المزارع العلمية ، مجالات التنصير وبعض الوظائف الحكومية والتجارة . وتزايدت معدلات هجرة الأوروبيين إلى شرقي إفريقيا بعد إنشاء خطوط السكك الحديدية التي تخدم أساسا الأراضي المرتفعة الأنسب في خصائصها لاستقرار العناصر الأوروبية مما زاد من استغلال الأرض .

ويوجد العدد الأكبر من الأوروبيين في كينيا (نحو ثلثي العناصر الأوروبية في شرقي إفريقيا) بحكم اعتدال مناخها فوق نطاق هضبة شرقي إفريقيا ، إلى جانب طبيعة اقتصادها الرأسمالي وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى تعدد المزارع الحديثة بها ، ومع ذلك لا يتجاوز عدد الأوروبيين بها ٣١ ألف نسمة ولد نحو ٧٠٪ منهم خارج كينيا^(١٣) كما يتضح من تتبع الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) محل الميلاد وجنسية السكان غير الوطنيين في كينيا (عام ١٩٦٩م)

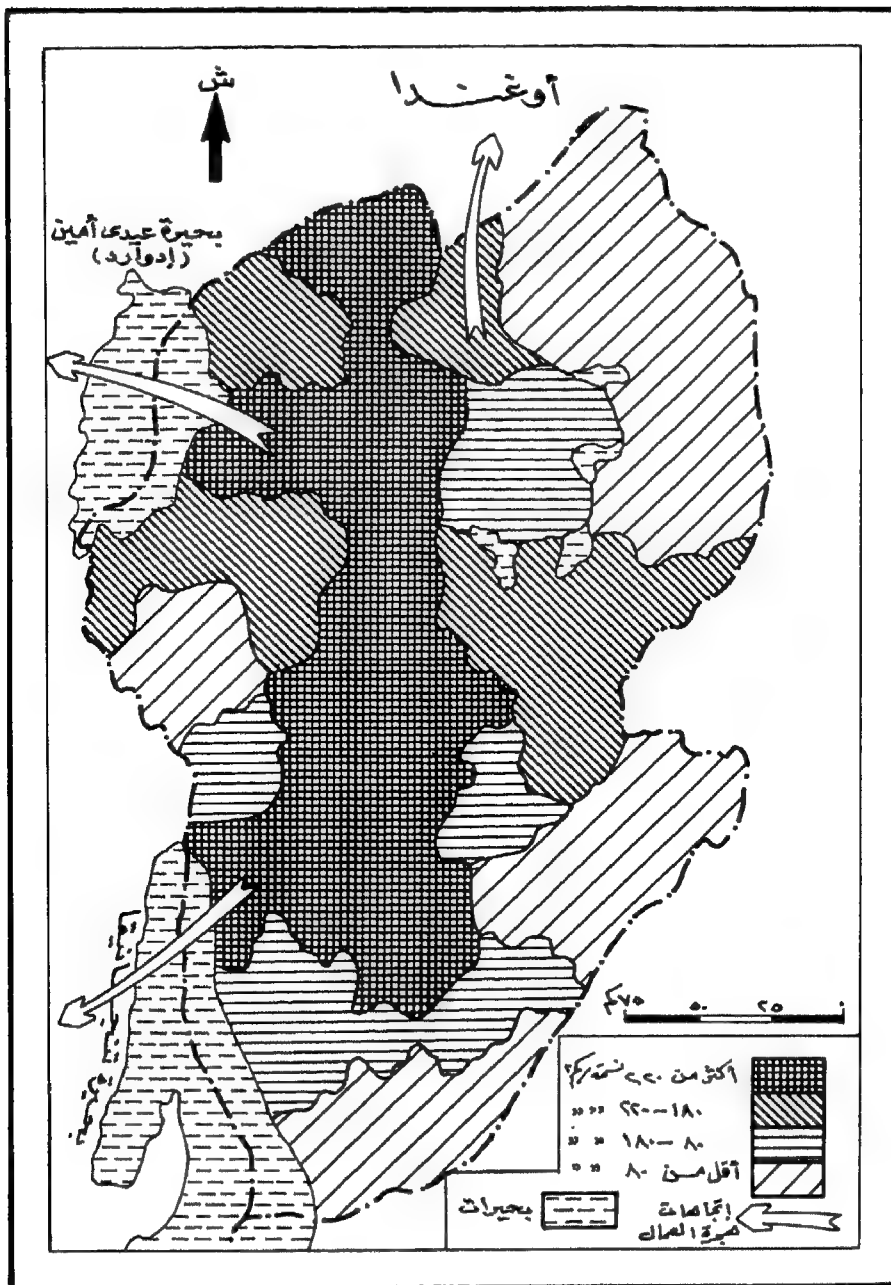
العنصر	الجملة	ولدوا خارج كينيا	
		العدد	%
الآسيويين	١٣٧٠٦٥	٤٥٤٦٨	٣٣,٢
الأوروبيون	٤٣٠٩١	٣٠٦٧٩	٧١,٢
العرب	٢٧٤٤٠	٣٠٤٦	١١,١
عناصر أخرى	١٩٠٧	٦٥٦	٣٤,٢
الجملة	٢٠٩٥٠٣	٧٩٨٤٩	٣٨,١

المصدر:

- Morgan, W. T. W., East Africa, London, 1973, p. 148.

نمو السكان :

رغم عدم ارتفاع كثافة السكان بصورة جادة في معظم أراضي شرقي إفريقيا، إلا أن بعض نطاقات الإقليم وخاصة في بوروندي ورواندا تتسم بالضغط الشديد للسكان على الموارد المحدودة بصورة أدت إلى هجرة نسبة عالية من القوى العاملة إلى الدول المجاورة بحثا عن العمل ، كهجرة أعداد كبيرة من القوى العاملة في رواندا وبوروندي إلى أسواق العمل في أوغندا وزائير (شكل رقم ١١) ويرجع ذلك إلى نمو السكان في معظم أقاليم شرقي إفريقيا بمعدلات كبيرة ، ويبين الجدول رقم (٣) نمو السكان في الدول الثلاث الرئيسة في الإقليم بين عامي ١٩٤٨ م و ١٩٦٩ م والتي تعكس النمو المطرد للسكان وخاصة في كينيا حيث بلغت معدلات النمو أقصاها إذ بلغت ٣,٣٪ عام ١٩٦٩ م بعد أن كانت ٢,٨٪ خلال عامي ١٩٤٨ م و ١٩٦٢ م ، في حين بلغت في الأراضي الرئيسة بتنزانيا (تنجانيقا سابقا) ٥,٢٪ خلال عامي ١٩٥٧ م و ١٩٦٧ م بعد أن كانت ٢٪ خلال عامي ١٩٤٨ م و ١٩٥٧ م ، بينما بلغت في أوغندا ٣٪ خلال عامي ١٩٥٩ م و ١٩٦٩ م بعد أن كانت ٢,٢٪ خلال عامي ١٩٤٨ م و ١٩٥٩ م .



شكل (١١) كثافة السكان في رواندا وبوروندي واتجاهات هجرة القوى العاملة

جدول رقم (٣) نمو السكان في كينيا، أوغندا، وتنزانيا

الدولة السنة	كينيا	أوغندا	تنزانيا	
			الأراضي الرئيسية	زنجبار ومبا
١٩٤٨ م	٥٤٠٧٥٩٩	٤٩٥٨٥٢٠	٧٤٨٠٤٢٩	٢٦٤١٦٢
١٩٥٧ م			٨٧٨٨٤٦٦	
١٩٥٨ م				٢٩٩١١١
١٩٥٩ م		٦٥٣٨٠٣٢		
١٩٦٢ م	٨٦٣٦٢٦٣			
١٩٦٧ م			١١٨٧٧٠٠٠	٣٥٤٠٠٠
١٩٦٩ م	١٠٩٤٢٧٠٥	٩٥٤٨٨٤٧		

وانعكست المعدلات المرتفعة لنمو السكان في الدول الثلاث المشار إليها على ارتفاع نسبة فئات السن الصغيرة والتي بلغت بالنسبة للفئة العمرية تحت ١٥ سنة نحو ٦٠٪، ٤٨٪، ٤٦٪، ٤٤٪ من مجموع السكان في كينيا (عام ١٩٦٩ م) وأوغندا (عام ١٩٦٩ م) وتنزانيا (عام ١٩٦٧ م) على الترتيب .

ويبين الجدول رقم (٤) تطور حجم سكان شرقي إفريقيا على مستوى الدول خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ م و ١٩٨٥ م^(٤٤) . ويتضح من تتبع وتحليل أرقام هذا الجدول الحقائق التالية :

جدول رقم (٤) تطور عدد سكان الإقليم على مستوى الدول (١٩٧٥م-١٩٨٥م)

الدولة	عدد السكان (بالآلاف نسمة)		
	١٩٧٥م	١٩٨٠م	١٩٨٥م
تنزانيا	١٥٣٩٣	١٧٩٣٤	٢١٠٥٧
كينيا	١٣٥٣١	١٦٤٠٢	١٩٨٦٤
أوغندا	١١٣٣٧	١٣٢٠١	١٥٤٧٨
رواندا	٤١٢٠	٤٧٩٧	٥٦٣١
بوروندي	٣٩٣٤	٤٥١٢	٥٢٠٣
المجموع	٤٨٣١٥	٥٦٨٤٩	٦٧٢٣٣

المصدر:

- U. N. World Population Trends and Prospects, 1971.

١ - التطور المطرد لسكان شرقي إفريقيا حيث بلغوا ٢, ٦٧ مليون نسمة عام ١٩٨٥م بعد أن كانوا ٣, ٤٨ مليون نسمة عام ١٩٧٥م ، ومعنى ذلك تزايد سكان الإقليم بنسبة ١, ٣٩٪ خلال فترة عشر السنوات المحصورة بين عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٥م .

وتبع ذلك تزايد النسبة المئوية لسكان شرقي إفريقيا إلى جملة سكان القارة الإفريقية حيث بلغت ٩, ١١٪ ، ١, ١٢٪ ، ٣, ١٢٪ خلال

الأعوام ١٩٧٥م، ١٩٨٠م، ١٩٨٥م على الترتيب . وساعد على ذلك ارتفاع النسبة المئوية لمعدل نمو السكان في شرقي إفريقيا بصورة تفوق مثيلتها على مستوى قارة إفريقيا إذ بلغت ٢,٩٤٪ خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٠م، ٣,٠٦٪ خلال عامي ١٩٨٠م و ١٩٨٥م ، بينما بلغت ٢,٩١٪ خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٠م، ٢,٩٧٪ خلال عامي ١٩٨٠م و ١٩٨٥م على مستوى القارة .

٢ - التباين الواضح لنمو السكان في دول شرقي إفريقيا حسب ظروف وإمكانات كل دولة والتي يأتي في مقدمتها مستوى الخدمات الصحية ومدى اتساع دائرتها ، وارتفاع مستوى الخصوبة ، إلى جانب طبيعة الموارد الطبيعية المتاحة ومدى استغلالها ، لذا بلغت نسبة زيادة السكان ٤٦,٨٪ في كينيا، ٣٦,٨٪ في تنزانيا، ٣٦,٦٪ في رواندا ، ٣٦,٥٪ في أوغندا، ٣٢,٢٪ في بوروندي خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧٥م - ١٩٨٥م) ومعنى ذلك أن كينيا حققت أعلى نسبة زيادة سكانية بين دول الإقليم إذ بلغت النسبة المئوية لمعدل نمو سكانها ٣,٨٥٪ خلال عامي ١٩٧٥م ، ١٩٨٠م ، ٣,٨٣٪ خلال عامي ١٩٨٠م و ١٩٨٥م، في حين جاءت بوروندي في مؤخرة دول الإقليم حيث لم تتجاوز النسبة المئوية لمعدل نمو سكانها ٢,٧٤٪ خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٠م، ٢,٨٥٪ خلال عامي ١٩٨٠م و ١٩٨٥م .

كثافة السكان وتوزيعهم الجغرافي :

يبين الجدول رقم (٥) كثافة السكان في دول شرقي إفريقيا عام ١٩٨٥ م .
جدول رقم (٥) كثافة السكان (١٩٨٥ م)

الدولة	حجم السكان (بالآلف/ نسمة)	المساحة (كم ^٢)	كثافة السكان (نسمة/ كم ^٢)
بوروندي	٥٢٠٣	٢٧٧٣١	١٨٨
راوندا	٥٦٣١	٢٦٣٣٨	٢١٤
أوغندا	١٥٤٧٨	٢٣٦٠٣٧	٦٦
كينيا	١٩٨٦٤	٥٨٢٦٤٦	٣٤
تنزانيا	٢١٥٠٧	٩٣٦٧٦٦	٢٢
الإقليم	٦٧٢٣٣	١٨١٢٥١٨	٣٧

و يلاحظ من تتبع أرقام هذا الجدول وجود علاقة عكسية بين كثافة السكان وحجمهم في دول شرقي إفريقيا . فالدول الأكثر سكانا، وهي تنزانيا، هي الأقل كثافة بالسكان ، والدولة الأقل سكانا، وهي بوروندي، هي الأعلى كثافة بالسكان، في حين تتدرج باقي دول الإقليم كما هو موضح في الجدول ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ارتباط كثافة السكان بمساحة الدولة .

وتبين أرقام هذا الجدول الانخفاض الواضح للكثافة العامة للسكان في شرقي إفريقيا إذ بلغت ٣٧ نسمة/ كم^(٥) وهي كثافة لا تعطي صورة حقيقية

واضحة عن العلاقة بين الإنسان والأرض في الإقليم، بمعنى أنها لا تعطي صورة واقعية عن كثافة السكان في شرقي إفريقيا إذ يتركز الجانب الأكبر من السكان في ثلاثة نطاقات رئيسة يوضحها الشكل رقم (١٢) وهي :

- ١ - شواطئ بحيرة فيكتوريا في الغرب .
 - ٢ - نطاق الأراضي المرتفعة في الوسط .
 - ٣ - السهل الساحلي في الشرق وخاصة جنوبي كينيا وشمال تنزانيا .
- ومعنى ذلك أنه يتحكم في التوزيع الجغرافي للسكان في شرقي إفريقيا عاملان رئيسان هما توزيع الأمطار وانتشار ذبابة تسي تسي .

فالأمطار الساقطة على النطاقات الثلاثة الرئيسة السابق الإشارة إليها كافية ومناسبة للعمليات الزراعية وتلائم تجمع السكان بأعداد كبيرة حيث تتراوح كميتها السنوية بين ١٠٠ و ٢٥٠ ملم ، كما أنها تخلو من انتشار ذبابة تسي تسي (شكل رقم ١٢) لذا ترتفع كثافة السكان في النطاقات المحيطة ببحيرة فيكتوريا ، وهي تتوزع على دول ثلاث على النحو التالي :

- ١ - الأجزاء الشمالية الغربية من تنزانيا والتي يتركز فيها نحو ربع مجموع سكان الدولة .
- ٢ - الأجزاء الجنوبية من أوغندا حيث تقع مقاطعتي بوسوجا (Busoga) ، مينجو (Mengo) والتي يتجاوز حجم سكانها ٥, ٢ مليون نسمة .
- ٣ - الأجزاء الجنوبية الغربية من كينيا حيث تبلغ كثافة سكانها نحو ٨٠ نسمة في الكيلومتر المربع .

ويضم نطاق الأراضي المرتفعة كثيف السكان في الوسط مواطن جماعات الكيكويو، الميرو، الأمبو في كينيا، ومقاطعتي شاجا وأوسمبارا في تنزانيا .

ويشكل السهل الساحلي نطاقا جاذبا للسكان ساعد على ذلك وفرة مياهه وخصوبة أراضيه وخصائصه البحرية وتعدد الصناعات القائمة في مراكز العمران به مما ساهم في نمو سكان دار السلام وممبسا وتانجا بصورة خاصة .

وتكاد تخلو باقي جهات شرقي إفريقيا من السكان وخاصة النطاقات الشمالية لكل من كينيا وأوغندا ، ونطاق حشائش الاستبس حيث موطن قبائل الماساي شمالي تنزانيا إذ تقل كمية الأمطار السنوية في هذه الجهات عن ٥٠٠ ملم، لذا تنتشر فيها بصورة أساسية القبائل الرعوية . وعموما تبلغ كثافة السكان في هذه الجهات نحو شخصين في الكيلومتر المربع الواحد .

مراكز العمران :

تتعدد المدن في شرقي إفريقيا حيث تقوم بثلاث وظائف رئيسة هي نطاقات للتسويق ، مراكز لخطوط النقل والإدارة ، منافذ بحرية أو بحيرية للتجارة الخارجية والداخلية على حد سواء . لذا تتركز مدن الإقليم في ثلاثة نطاقات رئيسة هي :

١ - السهول الساحلية في الشرق .

٢ - هضبة شرقي إفريقيا .

٣ - هضبة البحيرات وخاصة حول بحيرة فيكتوريا .

وتعد مدن السهول الساحلية أقدم مدن شرقي إفريقيا من حيث تاريخ النشأة إذ ظهرت على خريطة الإقليم منذ بداية الاتصال بالعالم الخارجي وخاصة مع بداية القرن الثامن الميلادي عندما وصل العرب إلى الإقليم بأعداد كبيرة . وتطورت المدن في هذا الإقليم بحكم وظائفها كموانئ بحرية مع ازدهار حركة التجارة حتى اتخذت إطارها الحالي ، ويأتي في مقدمة هذه المدن دار السلام (٧٥٧٣٤٦ نسمة) ، تانجا (٣٠٤٠٩ نسمة) ،

بانجاني (٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٧ م)، ليندى (٢٧٣٠٨ نسمة) في تنزانيا، ممبسا (٣٤١١٤٨ نسمة)، ماليندي (٢٣٢٧٥ نسمة)، لامو (٨٣٩٤ نسمة)، في كينيا، وساعد على أداء هذه المدن لوظائفها كمنافذ بحرية وقوعها عند فتحات واسعة تتخلل الشعاب والخواجز المرجانية المواجهة لخط الساحل. وتعد ممبسا (يعرف ميناؤها باسم كيلينديني) أهم منافذ كينيا البحرية، في حين تحتل المرتبة في تنزانيا دار السلام وتانجا. ومن مدن هذا النطاق نذكر زنجبار الواقعة في الجزيرة المعروفة بنفس الاسم، ويبلغ عدد سكانها ١١٠٦٦٩ نسمة وتعتبر مركزاً مهماً لإنتاج القرنفل وجوز الهند، كما كانت تعد في الماضي عاصمة الإدارة العربية لشرقي إفريقيا.

وتتسم مدن هضبة شرقي إفريقيا بأنها تضم أكبر مدن منطقة الدراسة حجماً وهي مدينة نايروبي البالغ عدد سكانها ٨٢٧٧٧٥ نسمة، وقد شيدت خلال القرن التاسع عشر الميلادي كمركز أو محطة رئيسة على الخط الحديدي ممبسا بحيرة فيكتوريا، وهي تعد حالياً من أهم المراكز التجارية والمالية في إفريقيا حيث يتركز فيها العديد من مقار الشركات العالمية في كافة المجالات، كما يعد مطارها من أهم المطارات الإفريقية وأكثرها حركة. ومن مدن هذا النطاق نذكر ألدوريت (٥٩٥٠٣ نسمة)، ننيوكي (١٨٩٨٦ نسمة) في كينيا، تابورا (٦٧٣٩٢ نسمة)، أروشا (٥٢٢٨١ نسمة)، موشي (٥٢٢٢٣ نسمة)، دودوما (٤٥٧٠٣ نسمة)، في تنزانيا.

أما مدن هضبة البحيرات فمحدودة العدد والحجم بحكم ملامح البيئة الطبيعية والبشرية السائدة، لذا لا يتجاوز حجم سكان أكبرها وهي كمبالا عاصمة أوغندا، (٤٥٨٤٢٣ نسمة)، يليها بوجومبورا - عاصمة بوروندي^(٤٦) (٣٧٦ ألف نسمة)، ثم كيجالي - عاصمة رواندا - (١١٧٧٤٩ نسمة)، عنتيبي في أوغندا (٢١٠٩٦ نسمة).

ومن المدن ذات الأهمية الاقتصادية في شرقي إفريقيا نذكر تاكورو في كينيا (٩٢٨٥١ نسمة) والتي تعد مركزا لإقليمها المشهور بالصناعات القائمة على الخامات الزراعية - حيث تقع في نطاق تتعدد فيه المزارع العلمية - بالإضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي القريب من نايروبي العاصمة .

وجنجا في أوغندا (٢٢٨٥٢٠ نسمة) والتي تعد مدينة صناعية لتوافر الطاقة في إقليمها لوجود خزان وسد أوين الذي استغل في توليد الطاقة الكهربائية المستغلة في مصانع تجهيز النحاس وإنتاج الغزل والنسيج . ويبين الجدول رقم (٦) تطور سكان المدن في شرقي إفريقيا على مستوى الدول خلال عامي ١٩٦٥م و ١٩٨٥م . وتبرز أرقام الجدول حقيقة مهمة مؤداها ضآلة نسبة سكان المدن (الحضر) في شرقي إفريقيا مما يؤكد أن الجانب الأكبر من سكان الإقليم يعيشون في النطاقات الزراعية والرعية .

جدول رقم (٦) تطور سكان المدن (١٩٦٥م ، ١٩٨٥م)

الدولة	النسبة المئوية لسكان المدن إلى جملة السكان	
	١٩٦٥م	١٩٨٥م
بوروندي	٢	٢
رواندا	٣	٥
أوغندا	٦	٧
تنزانيا	٦	١٤
كينيا	٩	٢٠

وتبعاً للملامح البيئة الطبيعية ومستوى استغلال الإنسان للموارد المتاحة تتباين نسبة سكان الحضر في دول شرقي إفريقيا بصورة واضحة حيث تبلغ أدناها في بوروندي ورواندا (٢٪ ، ٥٪ فقط من مجموع السكان على الترتيب عام ١٩٨٥م) حيث تسود حرفة الزراعة، بينما تبلغ أقصاها في كينيا وتنزانيا (٢٠٪ ، ١٤٪ من مجموع السكان على الترتيب عام ١٩٨٥م) حيث تتعدد المشروعات الصناعية التي أسهمت في نمو المدن وازدهارها وخاصة خلال

العقدين الأخيرين في كينيا، في حين تبلغ نسبة سكان الحضر في أوغندا نحو ٧٪ من مجموع السكان . وساعد على الارتفاع النسبي لسكان الحضر في أوغندا تنفيذ بعض المشروعات الصناعية القائمة أساسا على الطاقة المولدة من سد أوين المقام على نيل فيكتوريا عند جنجا، إلى جانب مدينة كمبالا .

ويلاحظ من تتبع أرقام الجدول السابق تباين تطور نسبة سكان المدن (الحضر) إلى جملة السكان في دول الإقليم بصورة ملحوظة تبعا لظروف وإمكانات كل دولة حيث بلغت هذه النسبة أقصاها في كينيا وتنزانيا، بينما بلغت أدناها في أوغندا، في حين اتسمت بالثبات في بوروندي خلال الفترة ١٩٦٥م - ١٩٨٥م .

النقل

لم يعرف إقليم شرقي إفريقيا أية طرق أو وسائل حديثة للنقل لفترة طويلة حيث ظلت وسائل النقل التقليدية ممثلة في الإنسان والحيوان فوق اليابس، والقوارب البسيطة في البحيرات ومجاري الأنهار هي السائدة حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها ما يلي:

١ - أشكال السطح الرئيسة المتمثلة في هضبة شرقي إفريقيا الواسعة والتي تحصر بينها وبين خط الساحل سهلا محدود الاتساع تطل عليه بحافة تتألف من مدرجات مرتفعة - كما سبق أن أشرنا - تصعب من عمليات الاتصال بين السهل الساحلي والأجزاء الداخلية إلى حد كبير، كما أن استواء السطح في جهات واسعة من النطاق الغربي لشرقي إفريقيا، حيث الأمطار الغزيرة، أسهم في انتشار المستنقعات التي أعاققت الانتقال في جهات متعددة.

وينتشر في نطاق السهل الساحلي الضيق مساحات تغطيها المستنقعات وغابات المانجروف، فإذا أضفنا إلى ذلك سوء الأحوال المناخية لارتفاع نسبة الرطوبة مع الحرارة العالية نجد تفسيراً لصعوبة الاستقرار في العديد من نطاقات إقليم السهل الساحلي وبالتالي تأخر مد خطوط النقل المتطورة.

وجدير بالذكر أن مجاري الأنهار في شرقي إفريقيا والسابق دراستها تنحدر في الأجزاء الدنيا من مجاريها من سطح الهضبة إلى نطاق السهل الساحلي عبر نطاق المدرجات مما قلل من دور معظمها في مجال النقل، كما أن وجود الشلالات والجنادل التي تعترض مجاري بعض الأنهار فوق هضبة البحيرات قلل من أهميتها الملاحية كما هي الحال بالنسبة لشلالات ريبون مير تشيسون وجنادل كروما في نطاق نيل فيكتوريا.

٢ - استقامة خط الساحل شرقي إفريقيا وقلة تعرجاته وامتداد الشعاب

والخواجهز المرجانية في مواجهة هذا الخط قللت من إمكانية تعدد الموانئ الطبيعية في الإقليم مما أعاق إلى حد كبير الملاحة الساحلية والبحرية، يستثنى من ذلك بعض المواقع التي تتقطع عندها امتدادات الشعاب المرجانية والتي تتفق في توزيعها الجغرافي مع توزيع أودية الأنهار المنحدرة من سطح الهضبة صوب المحيط الهندي، والتي أسهمت في وجود هذه الفتحات والتي يوجد عندها الموانئ الرئيسية في الإقليم مثل كيني عند مصب نهر تانا، مالىندي عند منطقة مصب نهر جالانا في كينيا، مويرا عند مصب نهر بنجاني (رورو) في تنزانيا.

٣ - صعوبة ملامح البيئة الطبيعية بصورة عامة في بعض جهات شرقي إفريقيا لم تشجع على الإقامة فيها أو الاستقرار، وبالتالي أعاق تد الطرق عبرها مثال ذلك انتشار الجفاف في مساحات واسعة من شمالي الإقليم، تغطية الغابات الكثيفة لمساحات أخرى في الغرب، انتشار ذبابة تسي تسي وبعض الأمراض الوبائية، بالإضافة إلى وجود الحيوانات الكاسرة والنمل الأبيض في نطاقات عديدة مما أخر أو أعاق تد طرق النقل عبرها.

٤ - لا يمكن إغفال دور الاستعمار الأوروبي في تأخر تد طرق النقل الحديثة عبر إقليم شرقي إفريقيا وتقطيع نطاقاته وتمزيقها عن طريق تد بعض الخطوط أو الطرق بمقاييس وخصائص متباينة تجعل عملية الربط بين كل الشبكات في الإقليم صعبة للغاية لضمان ربط اقتصاديات دول المنطقة يحذف باقتصاديات الدول المستعمرة لها والحيلولة دون وجود تعاون أو تكامل أو اتصال اقتصادي سهل بين دول هذا النطاق من القارة الإفريقية.

النقل النهري والبحيري:

يتميز بانخفاض تكلفته لعدة أسباب منها أن الأنهار والبحيرات عبارة عن مجاري طبيعية لا تحتاج إلى تجهيز أو صيانة دورية، إلى جانب القدرة الكبيرة

لوحداث النقل النهري على الحمل ، وانخفاض نفقات القوى المحركة^(٤٧)، ومع ذلك فالنقل النهري في شرقي إفريقيا محدود الأهمية كما سبق أن ذكرنا ، ويمكن أن نميز بين نطاقين رئيسين تتركز فيهما مجاري الأنهار ، يتمثل النطاق الأول في السهل الساحلي حيث تتسم معظم الأنهار هنا بصلاحياتها المحدودة جدا للملاحة ، ومرد ذلك إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها انحدارها من سطح الهضبة صوب السهل الساحلي فوق مدرجات مرتفعة المنسوب ، لذا لا يصلح نهر تانا الممتد شرقي كينيا إلا للملاحة السفن الصغيرة في نطاق مجراه الأدنى .

ويعد نهر روفيجي (Rufiji) في تنزانيا أهم أنهار شرقي إفريقيا وأكثرها صلاحية للملاحة في طول مجراه الممتد لمسافة ٦٠٣ كم ، وهو ينبع من جنوبي وسط تنزانيا ويتجه صوب الشمال الشرقي والشرق ليصب في المحيط الهندي قبالة جزيرة مافيا ، مما أكسب مراكز العمران الرئيسة الواقعة على طول مجراه أهمية خاصة كمنافذ نهرية لمنتجات حوض النهر وخاصة إذا كانت تنتهي عندها الطرق المرصوفة مثل إرينجا (Iringa) ، مبيوني (Mbuyuni) ، يسيمبي (Usimbe) وتقع الأخيرة في منطقة مصب النهر .

ويتمثل النطاق الثاني في منطقة هضبة البحيرات غربي إقليم الدراسة حيث تتعدد المجاري النهرية ذات التصريف المائي الكبير بحكم غزارة الأمطار ، وإن كانت توجد بعض العقبات الطبيعية التي تعترض الملاحة في مسافات عديدة من مجاريها ، فنيل فيكتوريا يعترض مجراه الملاحي شلالات ريبون وميرتشييسون ، وجنادل كروما والمستنقعات الواسعة المحيطة ببحيرة كيوجا .

ويتسم نهر سمليكي في الجزء الأدنى من مجراه - غربي أوغندا - بقلة عمق مجراه وكثرة الرواسب . ويصلح نيل ألبرت (من مخرج النيل من بحيرة موبوتو (ألبرت) حتى مدينة نيمولي الواقعة على الحدود بين أوغندا والسودان) للملاحة في طول مجراه البالغ حوالي ٢١٦ كم لا تساع مجراه وبطء انحداره .

ويرتبط بالنقل النهري في هذا الجزء من شرقي إفريقيا النقل عبر البحيرات التي تستغل على نطاق واسع ساعد على ذلك غزارة الأمطار في هذا الإقليم مع ارتفاع إنتاجية التربة في نطاقات واسعة من هذا الإقليم الذي اكتسب أهمية زراعية خاصة، بالإضافة إلى عمق مناسيب المياه في البحيرات باستثناء بحيرة كيوجا الضحلة إلى حد ما، لذلك تم شق مجاري ملاحية عند أطرافها عن طريق جرف وتعميق بعض المسارات لتسهيل الملاحة بين أطراف البحيرة، مما أكسب مراكز العمران الواقعة عليها أهمية خاصة كمنافذ بحيرية في أوغندا مثل ينجو (Yingo)، بولولو (Bululo)، أرجو (Ago)، بالإضافة إلى المنافذ الرئيسية وهي نماسا جالي، بوجوندو، كاشونج.

وتتمتع بحيرة فيكتوريا بأهمية كبيرة في مجال النقل البحيري بين الدول التي تطل عليها وأيضاً في مجال الملاحة الساحلية على مستوى كل دولة على حدة مما أكسب جزرها السابق دراستها والمحلات العمرانية التي تطل عليها أهمية خاصة كموانئ أو محطات للنقل مثل بوكاتانا، عنتبة، بورت بل، جنجا، وجزر بوفوما في أوغندا، كيسومو، كارنجو في كينيا، موانزا، بوكوبا، ونانسو بجزر أوكروى في تنزانيا^(٤٨).

ويدخل النطاق الشرقي من بحيرة تنجانيقا داخل حدود دول شرقي إفريقيا حيث تتبع السواحل الشمالية الشرقية دولة بوروندي، ومن أهم الموانئ المطلة عليها هنا أوسومبورا، نيانزا. أما الجزء التابع لتنزانيا فتتعدد موانئه التي يأتي في مقدمتها كيجوما. ومن الموانئ البحرية بالإقليم نذكر ماندا المطلة على بحيرة مالاوي في تنزانيا، بوتيابا في أوغندا، ومن البحيرات المستغلة في النقل بشرقي إفريقيا نذكر بحيرة جورج (بحيرة دويرو)، والنطاق الشمالي الشرقي لبحيرة عيدي أمين (إدوراد) في أوغندا، والنطاق الشرقي من بحيرة كيفو في رواندا.

النقل البري:

يتباين الاهتمام بالنقل البري في شرقي إفريقيا من نطاق لآخر تبعاً لعدة عوامل منها طبيعة الموقع الجغرافي، مدى الحاجة إلى استخدام وسائل النقل البري، ملامح البيئة الطبيعية و مستوى التقدم الاقتصادي. وعموماً يسبق

الاهتمام بإنشاء السكك الحديدية الاهتمام بمد الطرق المرصوفة .
ومن أهم ما يلاحظ على السكك الحديدية في شرقي إفريقيا أن الجزء
الأكبر منها يؤدي خدمات إقليمية أو محلية ولا يتعلق بالإقليم ككل ، لذلك
فهنا غير موحدة الخصائص حيث أنشئ كل خط بشكل منفرد ويهدف
خدمة إقليم محدد بمعرفة المستعمرين الأوروبيين الذين سعوا إلى ربط المناطق
الداخلية المنتجة والصالحة لسكنى الأوروبيين بالإقليم الساحلي .

فخلال القرن التاسع عشر الميلادي أنشأ البريطانيون خطاً يربط نطاق
بحيرة فيكتوريا بساحل شرقي إفريقيا حيث بدأ الخط من كيسومو - على بحيرة
فيكتوريا - وانتهى عند ممبسا عام ١٩٠١ م (بلغ طول الخط حوالي ١٤٢٢ كم)
وبلغت تكاليف إنشائه نحو خمسة ملايين جنيه استرليني^(٤٩) . وأسهم هذا
الخط الحديدي في ظهور مراكز عمرانية جديدة مثل نايروبي ، كما أسهم في
استيطان أعداد كبيرة من البريطانيين لنطاق هضبة شرقي إفريقيا (في كينيا)
حيث استغلت النطاقات ذات الترب الخصبة والأمطار الكافية في إقامة مزارع
حديثة .

واهتم الألمان خلال فترة تواجدهم في شرقي إفريقيا بإنشاء بعض الخطوط
الحديدية والتي منها الخط الممتد - في تنزانيا - من تانجا إلى الأجزاء الداخلية
بهدف الوصول إلى إقليم بحيرة فيكتوريا ، ولم يصل الخط الذي بدئ في
إنشائه عام ١٩٠٣ م إلى إقليم مرتفعات كليمانجارو - عند مدينة موشي -
وميرو إلا عام ١٩١١ م حيث استغل الألمان الأراضي الخصبة في هذا الجزء من
شرقي إفريقيا ، إلى جانب إحكام السيطرة الألمانية على هذه المنطقة .

واهتم الألمان بإنشاء خط حديدي آخر يمتد من دار السلام على ساحل
المحيط الهندي صوب الداخل متتبعا مسار الطريق الرئيس القديم لتجارة
الرقيق مارا بمدن تابورا ، دود وما لينتهي الخط عند مدينة كيجوما الواقعة على
بحيرة تنجانيقا . وتعد المدن المشار إليها مراكز لتجميع منتجات النطاق
الأوسط من تنجانيقا (سابقا) تمهيدا لنقلها إلى ميناء دار السلام .

وبعد استقلال دول شرقي إفريقيا وتطور اقتصادياتها متمثلة في تنوع
محاصيلها الزراعية وتقدم صناعاتها شهدت شبكة السكك الحديدية بها تطورا

مطرذا يتمثل فيما يلي :

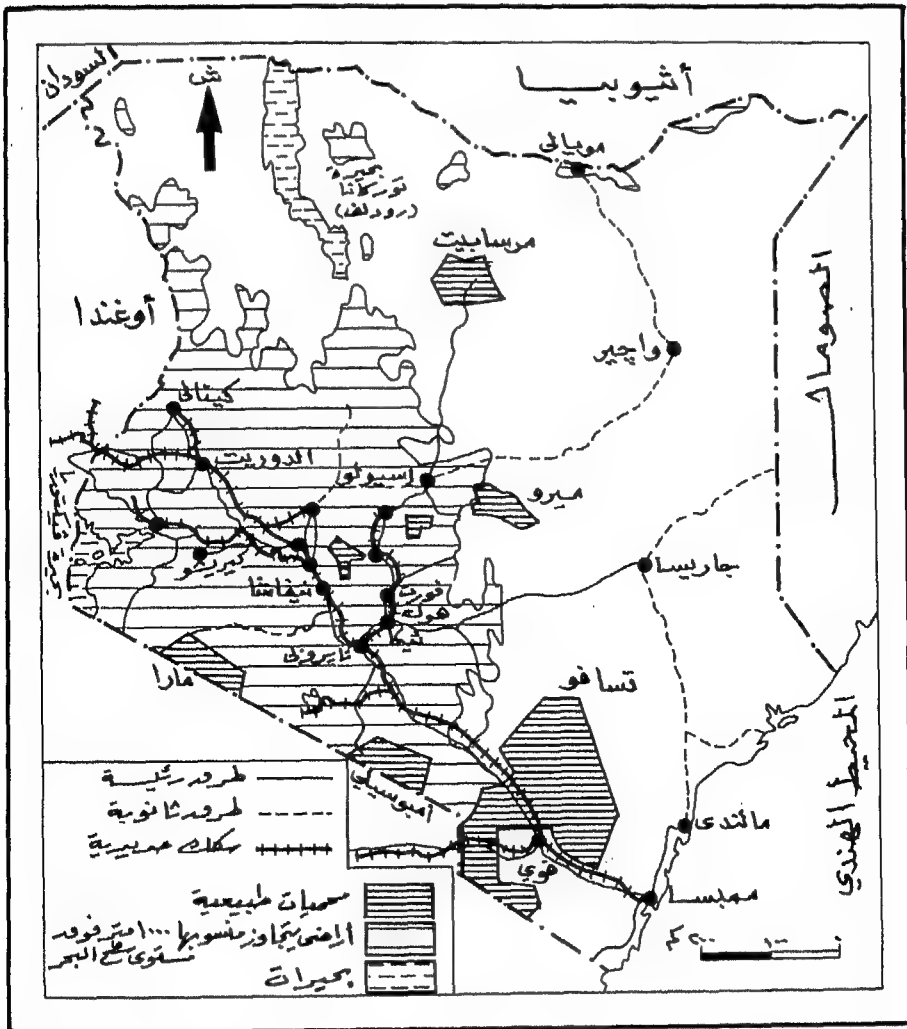
في كينيا سبق أن أشرنا إلى تشييد البريطانيين لأول خط حديدي بها وهو خط ممبسا / نايروبي / كيسومو . وقد تم إنشاء عدة خطوط فرعية تتصل بهذا الخط لخدمة الأقاليم المختلفة في كينيا بنقل منتجاتها سواء كانت زراعية ، كمحاصيل البن والشاي وقصب السكر والقطن ، أو معدنية أو غابية ، كالأخشاب ، إلى ميناء ممبسا تمهيدا لنقلها إلى الأسواق العالمية .

ومن الخطوط الفرعية التي تتصل بخط ممبسا نايروبي - كيسومو ، نذكر ما يلي (شكل رقم ١٣) :

١ - خط ماجادي ، وهي مدينة تقع قرب خط الحدود السياسية مع تنزانيا ، ويتجه هذا الخط الفرعي صوب الغرب بصورة عامة ليمر بمدن كورا ، كجياو ، ولتتصل بالخط الرئيس عند مدينة كونزا .

٢ - خط نانيوكي ، وهي مدينة تقع غربي جبل كينيا ، ويتجه هذا الخط صوب الجنوب بصفة عامة ليمر بعدة مدن أهمها نيري ، كيجانجو ، تيكا ولتتصل بالخط الرئيس عند نايروبي .

ولخط ممبسا / كيسومو الحديدي خطوط فرعية تعبر الحدود السياسية لكينيا لتخدم تجارة بعض دول شرقي إفريقيا مثل تنزانيا ، وأوغندا . ففي الجنوب يخرج خط حديدي فرعي عند فوا Voi ويتجه بصورة عامة صوب الغرب ليعبر خط الحدود السياسية مع تنزانيا بعد مدينة تافيتا ولتتصل بالخط الحديدي الممتد شمالي تنزانيا (خط تانجا / أروشا) .



شكل (١٣) مراكز العمران الرئيسية وخطوط النقل في كينيا

وجدير بالذكر أن تضرس هضبة شرقي إفريقيا في كينيا كان من الأسباب الرئيسية التي حالت دون التوسع في مد الخطوط الحديدية في هذه الدولة من دول شرقي إفريقيا .

ويواصل خط ممبسا - نايروبي - كيسومو امتداده ، صوب الغرب لعبور خط الحدود السياسية مع أوغندا ، ويمتد في أراضي الأخيرة مما أوجد مخرجا بحريا لأوغندا ممثلا في موانئ كينيا المطللة على المحيط الهندي وخاصة بعد توسع أوغندا في زراعة بعض المحاصيل التي يأتي القطن والبن في مقدمتها .

والسكك الحديدية في أوغندا محدودة الامتداد حيث تتسم بامتداد معظمها في شكل خطوط متقطعة بفعل المستنقعات والنطاقات البحيرية تارة ، ولتتجاوز بعض العقبات الطبيعية كالشلالات التي تعترض النقل النهري تارة أخرى . ومن الخطوط الحديدية في أوغندا نذكر ما يلي (شكل رقم ١٤) :

١ - خط تورورو - جنجا ، وهو الخط الذي يربط بين سكة حديد كل من كينيا وأوغندا .

٢ - خط جنجا - كمبالا ، وهو يمتد صوب الغرب لينتهي عند مدينة كاسيسى الواقعة شمال بحيرة جورج قرب خط الحدود السياسية مع زائير ، وهو يعد أطول الخطوط الحديدية في أوغندا حيث يبلغ طوله نحو ٤٠٠ كم .

٣ - خط جنجا - نماسا جالي الذي يتخطى شلالات ريبون التي تعترض الملاحة في نيل فيكتوريا في هذه المسافة .

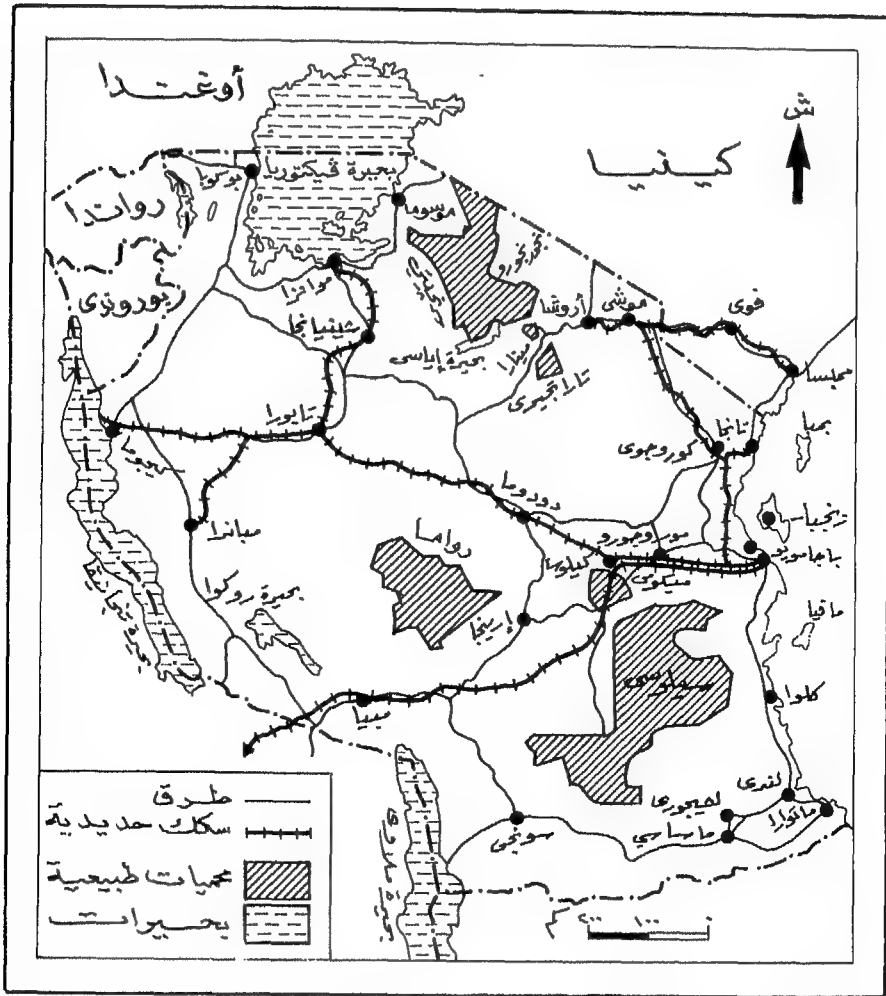
وتتمثل الخطوط الحديدية في تنزانيا فيما يلي (شكل رقم ١٥) :

١ - الخط الحديدي تانجا - موشي الذي أنشأه الألمان عام ١٩٠٣م وأكمّله البريطانيون إلى أروشا، وسبق أن أشرنا إلى أن هذا الخط يتصل بالخط الحديدي الرئيس في كينيا .

٢ - الخط الحديدي دار السلام - كيجوما على بحيرة تنجانيقا والذي يمر بعدة مدن يأتي في مقدمتها تابورا، دودوما، كيلوسا، موروجورو .

ويخدم هذا الخط بعض منتجات مالاوي وزامبيا وإقليم شابا في زائير، وبوروندي حيث تنقل بوحدات النقل المائي عبر بحيرة مالاوي إلى ميناء كيجوما، ومنها ينقل عن طريق الخط الحديدي إلى دار السلام .

وتستفيد زامبيا بصورة خاصة من هذا الخط الحديدي البالغ طوله نحو ١٨٧٢ كم إذ تنقل منتجاتها وخاصة النحاس عن طريقه إلى دار السلام تمهيدا لتصديرها إلى العالم الخارجي، وتجدر الإشارة إلى أن الخط بامتداده الحالي تم عام ١٩٧٥م بمساعدة جمهورية الصين الشعبية كبديل لطريق صادرات زامبيا القديم والذي كان يخترق أراضي روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليا) وموزمبيق .



شكل (١٥) مراكز العمران الرئيسية وخطوط النقل في تنزانيا

وللخط الحديدي دار السلام - كيجوما عدة خطوط فرعية تخدم مناطق الإنتاج الاقتصادي وخاصة الزراعية منها حيث تم التوسع في إنتاج القطن والسيسل والفول السوداني بهدف التصدير إلى الأسواق العالمية عن طريق ميناء دار السلام، ومن الخطوط الفرعية لهذا الخط نذكر ما يلي :

- ١ - خط مانيني (Manyoni) الذي يخدم مناجم الذهب في إقليم سكينكي^(٥٠).
- ٢ - خط تابورا - موانزا الواقعة على الساحل الجنوبي لبحيرة فيكتوريا.
- ٣ - خط كونجوا.
- ٤ - خط كيننجيري.
- ٥ - خط مباندا.

وتبع التوسع في زراعة مساحات جديدة جنوبي تنزانيا لإنتاج القطن والفول السوداني بصورة خاصة مد خطين للسكك الحديدية يربطان الأجزاء الداخلية بساحل المحيط الهندي عند ميناء ليندي و ميكيندي.

والنقل بالسيارات على الطرق سواء كانت مرصوفة أو ممهدة محدود إلى حد كبير في شرقي إفريقيا، وربما يرجع ذلك إلى عامل السبق في إنشاء السكك الحديدية بمعرفة الأوروبيين لاستغلال موارد الإقليم، إلى جانب انخفاض تكلفة النقل بالسكك الحديدية بالقياس إلى تكلفة النقل بالسيارات وخاصة على المسافات الطويلة. لذلك يلاحظ قصر أطوال الطرق المرصوفة وتعدد الطرق الممهدة والمرصوفة بالأحجار، بالإضافة إلى أنها تكمل النقل بالسكك الحديدية إذ تنتهي عند مراكزها أو تبدأ منها. وعموما توجد أطول الطرق في تنزانيا.

النشاط الاقتصادي

تبع تنوع ملامح البيئة الطبيعية في شرقي إفريقيا بالصورة التي تبينت من دراستنا السابقة تعدد أنماط استخدام الأرض بالشكل الذي تعكسه أرقام الجدول رقم (٧) والتي تبين أنماط استخدام الأرض في دول شرقي إفريقيا خلال النصف الأول من الثمانينات الميلادية^(٥١).

يتبين من تتبع أرقام الجدول (٧) الحقائق التالية:

- ١ - تباين أنماط استخدام الأرض في شرقي إفريقيا تبعاً لملامح البيئة الطبيعية حيث تشغل الغابات والأحراش المختلفة نحو ٦, ٥٠ مليون هكتار وهو ما يشكل ٢٩, ٧٪ تقريباً من جملة مساحة الإقليم، في حين تشغل المراعي حوالي ٤٥ مليون هكتار وهو ما يوازي ٢٦, ٥٪ من جملة المساحة، بينما تبلغ مساحة الأراضي الزراعية نحو ١٦ مليون هكتار وهو ما يعادل ٩, ٢٪ من جملة أراضي الإقليم، أما باقي المساحة ونسبتها نحو ٦, ٣٤٪ فتشغلها الأراضي غير المستغلة سواء كانت صحارى أو مستنقعات أو نطاقات وعرة مرتفعة المنسوب.
- ٢ - تشكل الغابات والأحراش المختلفة النمط الثاني من أنماط استخدام الأرض في شرقي إفريقيا من حيث المساحة إذ تشغل أكثر من خمسين مليون هكتار وهو ما يعادل ٢٩, ٧٪ من جملة مساحة أراضي الإقليم، ومع ذلك تتباين نسب أراضي الغابات من دولة إلى أخرى تبعاً لمساحة الدولة ومدى اتساع دائرة الأراضي التي تسقط عليها أمطار تكفي لنمو الغابات والأحراش متباينة الخصائص، لذا تتصدر تنزانيا دول الإقليم في هذا المجال حيث تشغل الغابات والأحراش بها أكثر من ٤١ مليون هكتار وهو ما يعادل ٤٧, ٣٪ من جملة مساحتها، يليها أوغندا في نطاق هضبة البحيرات إذ تشغل غاباتها مساحة ٩, ٥ مليون هكتار تقريباً وهو ما يوازي ٢٩, ٨٪ من جملة المساحة، في حين تأتي كينيا في المركز الثالث حيث تبلغ مساحة الغابات بها ٤, ٢ مليون هكتار أي ما يوازي ٤, ٣٪ من جملة مساحتها، يليها رواندا التي تشغل الغابات بها

٦, ١٠٪ من جملة مساحتها، وتأتي بوروندي في المركز الأخير حيث لا تتجاوز نسبة أراضي الغابات بها ٤, ٢٪ من جملة مساحتها.

٣ - تختلف أنماط استخدام الأرض من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة الموارد الطبيعية المتاحة ومستوى استغلالها وقدرة الإنسان وإمكاناته المادية فيلاحظ ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية في الدول الواقعة غربي إقليم الدراسة، أي الواقعة في نطاق هضبة البحيرات ساعد على ذلك غزارة الأمطار وكفايتها لقيام زراعة ناجحة، لذا يلاحظ أن الأراضي الزراعية تشغل نحو ٩, ٥٠٪ من أراضي بوروندي، ٥, ٤١٪ من أراضي رواندا، ٣, ٢٩٪ من أراضي أوغندا.

٤ - تتباين المراعي الطبيعية من حيث المساحة والخصائص تبعاً لسمات البيئة الطبيعية والتي يأتي في مقدمتها كمية الأمطار وفصلية سقوطها ومستوى سطح الأرض، لذا يلاحظ اتساع المراعي في دولتي تنزانيا وأوغندا حيث بلغت مساحتها في الأولى ٣٥ مليون هكتار أي ٥, ٣٩٪ من جملة مساحة الدولة وفي الدولة الثانية خمسة ملايين هكتار أي ٥, ٢٥٪ من مساحة الدولة، في حين تقل مساحة المراعي وبالتالي نسبتها المئوية في باقي دول الإقليم كما توضحه أرقام الجدول السابق.

وسنعرض خلال الصفحات التالية تفصيل الأنشطة الاقتصادية في إقليم شرقي إفريقيا.

جدول رقم (٧) أنماط استخدام الأرض تبعاً للملاصق الطبيعية (المساحة بالآلاف هكتار)

الدولة	الأراضي الزراعية		المراعي		الغابات والأحراش		أراضي أخرى	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
تنزانيا	٥٢٠٠	٥,٩	٣٥٠٠٠	٣٩,٥	٤١٩٠٠	٤٧,٣	٦٥٠٤	٧,٣
كينيا	٢٣٨٨	٤,٢	٣٧٦٠	٦,٦	٢٤٧٠	٤,٣	٤٨٣٠٧	٨٤,٩
أوغندا	٥٨٤٠	٢٩,٣	٥٠٠٠	٢٥,٠	٥٩٦٠	٢٩,٨	٣١٧١	١٥,٩
بوروندي	١٣٠٦	٥٠,٩	٩٢٥	٣٦,١	٦٢	٢,٤	٢٧٢	١٠,٦
رواندا	١٠٣٤	٤١,٥	٤٥٠	١٨,٠	٢٦٤	١٠,٦	٧٤٧	٢٩,٩
إبمل	١٥٧٦٨	٩,٢	٤٥١٣٥	٢٦,٥	٥٠٦٥٦	٢٩,٧	٥٩٠٠١	٣٤,٦

المصدر:

F. A. O., Production Year Book, Rome, (Different Issues).

ملاحظة: النسب المئوية في جميع الجداول في هذا الفصل من حساب المؤلف.

الزراعة

تتصدر الزراعة الحرف التي يمارسها الإنسان في شرقي إفريقيا كما يتضح من تتبع أرقام الجدول رقم (٨) التي تبين السكان الزراعيين ونسبتهم المئوية إلى جملة السكان في دول شرقي إفريقيا عام ١٩٨٣ م^(٥٢) :

جدول رقم (٨)

السكان الزراعيون ونسبتهم المئوية إلى جملة السكان عام ١٩٨٣ م (بالألف نسمة)

الدولة	جملة السكان	السكان الزراعيين	
		العدد	%
تنزانيا	١٩٧٣٦	١٥٦٤٣	٧٩,٣
كينيا	١٨٦١٢	١٤١٤٩	٧٦,٠
أوغندا	١٤٥١١	١١٤٧٣	٧٩,١
بوروندي	٤٥٧٧	٣٧٣٢	٨١,٥
رواندا	٥٢٧٦	٤٦٤٧	٨٨,١
الجملة	٦٢٧١٢	٤٩٦٤٤	٧٩,٢

المصدر:

- F. A. O., Productdon Ear Book 1983, Rome, 1984, PP. 61-72.

عند مقارنة الأرقام الخاصة بالنسبة المئوية للسكان الزراعيين إلى جملة السكان والتي يوضحها الجدول رقم (٨) بالأرقام الخاصة بنسب الأراضي الزراعية إلى جملة مساحة كل دولة والتي يوضحها الجدول رقم (٧) يلاحظ

الارتباط القوي بين المعيارين حيث يبلغ كل معيار أقصاه في نفس الدولة (رواندا، بروندي)، في حين يصل أدناه في نفس الدولة (كينيا)، بينما تتباين قيمة كل معيار بشكل تدريجي في باقي دول شرقي إفريقيا، مما يبرز الارتباط الوثيق والطبيعي بين حجم السكان الزراعيين ومساحة الأراضي الزراعية ونسبتها المئوية إلى جملة مساحة الأراضي.

ويوضح الجدول رقم (٩) تفصيل الأراضي الزراعية وتوزيعها الجغرافي على دول شرقي إفريقيا^(٥٣).

جدول رقم (٩) الأراضي الزراعية وتوزيعها الجغرافي (المساحة بالآلاف هكتار)

الدولة	الأراضي الزراعية	
	العدد	%
أوغندا	٥٨٤٠	٣٧,٠
تنزانيا	٥٢٠٠	٣٣,٠
كينيا	٢٣٨٨	١٥,١
بروندي	١٣٠٦	٨,٣
رواندا	١٠٣٤	٦,٦
الجملة	١٥٧٦٨	١٠٠,٠

المصدر:

- F. A. O., Production Year Book 1983, Rome, 1984, PP. 45-47.

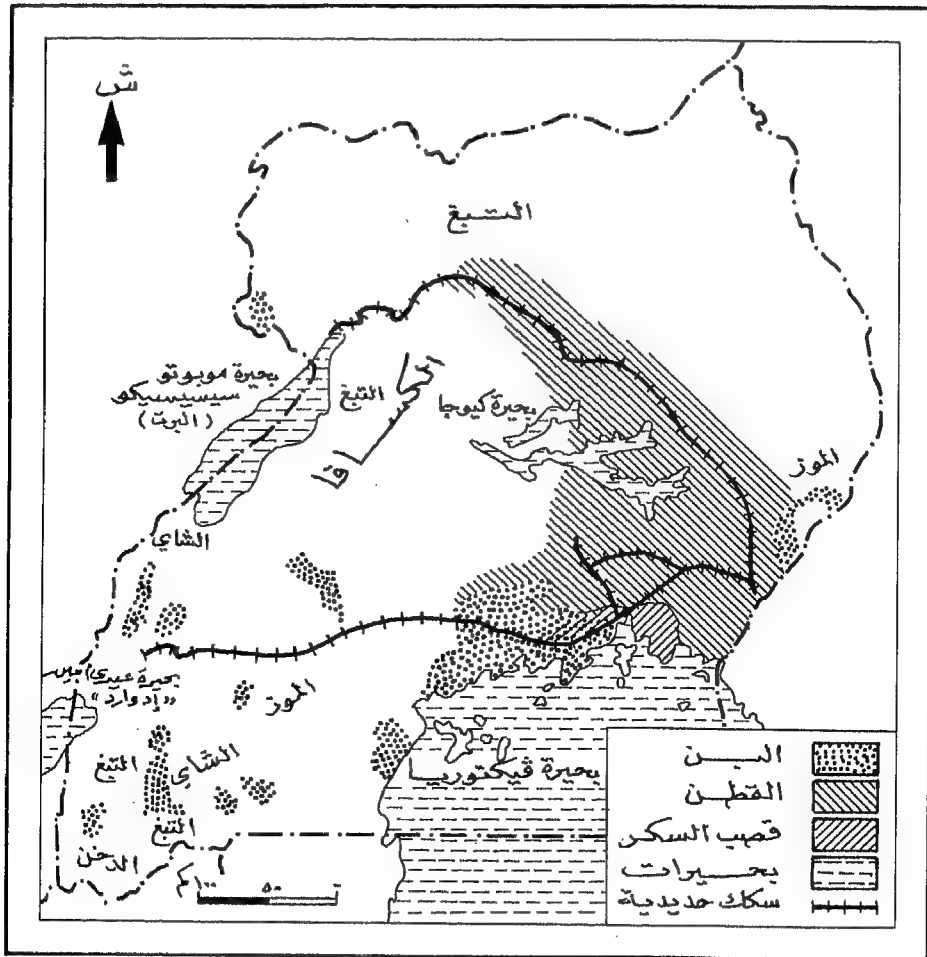
تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في شرقي إفريقيا نحو ١٥,٧ مليون هكتار، ويتباين توزيع هذه الأراضي على دول الإقليم كما يتضح من تتبع أرقام الجدول رقم (٩) نتيجة لعدة عوامل طبيعية يأتي في مقدمتها مستوى انتشار الترب الصالحة للزراعة، وكمية الأمطار ومدى كفايتها للاستغلال الزراعي. لذا تمتد هذه الأراضي في شكل نطاقات متفرقة غير متصلة أسهم في توزيعها الجغرافي العاملان المشار إليهما - الأمطار والتربة - إلى جانب طبيعة التكوينات الأرضية وأشكال سطح الأرض.

وتتصدر أوغندا دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة الأراضي الزراعية إذ يشكل زمامها الزراعي نحو ٣٧٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية في شرقي إفريقيا، ساعد على ذلك غزارة أمطار معظم جهاتها واتساع مساحة النطاقات التي تلائم تربتها العمليات الزراعية، بالإضافة إلى توافر عامل النقل الذي أسهم في التوسع في عمليات الاستغلال الزراعي. لذا يلاحظ أن أوسع المساحات المستغلة زراعيًا تتركز في شكل نطاق كبير يمتد شمالي بحيرة فيكتوريا بعرض ٢٥٠ كم تقريبًا ويتفق في امتداده صوب الشمال والشمال الغربي مع خط السكك الحديدية الذي يبدأ من مدينة تورورو قرب الحدود السياسية مع كينيا وينتهي عند مدينة باكواش (Pakwach) شمالي بحيرة موبوتو (ألبرت) (شكل رقم ١٦).

وتتمثل باقي الأراضي الزراعية بأوغندا في بقع متناثرة تتركز في جنوبي وغربي البلاد حول مدن كابالي، مبارارا، ماساكا، فورت بورتال.

وتأتي تنزانيا في المركز الثاني بين دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة الأراضي الزراعية والتي تبلغ بها ٥,٢ ملايين هكتار وهو ما يعادل ثلث مساحة الأراضي الزراعية في الإقليم. ويمكن التمييز بين أربعة نطاقات زراعية رئيسة في تنزانيا على النحو التالي (شكل رقم ١٧):

- ١ - النطاق الشمالي الغربي : تمتد الأراضي الزراعية هنا حول بحيرة فيكتوريا حيث الأمطار الغزيرة التي تتراوح كميتها السنوية بين حوالي ٨٠٠ ملم و ١٣٠٠ ملم ، وتتركز هنا أوسع نطاقات القطن في البلاد .
 - ٢ - النطاق الساحلي : تمتد الأراضي الزراعية هنا على طول خط الساحل حيث تتوافر الترب الزراعية والأمطار الملائمة لقيام الزراعة وخاصة زراعة السيسل . وتدخل جزر زنجبار وبمبا حيث تنتشر زراعة القرنفل وجوز الهند ضمن النطاق .
 - ٣ - النطاق الجنوبي المرتفع : يمتد جنوبي البلاد في شكل إقليم متصل من خط الساحل حيث تنتشر مزارع السيسل في الشرق حتى شمال بحيرة مالاوي في الغرب ، ويستمر هذا النطاق في امتداده صوب الشمال الغربي في شكل بقع متناثرة حول بحيرة روكونا (Rukwa) الواقعة شرقي النطاق الجنوبي لبحيرة تنجانيقا . وتنتشر هنا زراعة الشاي والبن وفول الصويا .
 - ٤ - النطاق الأوسط : تمتد الأراضي الزراعية هنا في شكل بقع متناثرة تتباين مساحاتها تبعاً لظروف البيئة الطبيعية وتحيط بمدن دودوما ، موروجومو ، كيلوسا ، ميكومي .
- وبالإضافة إلى النطاقات الرئيسة الأربعة المشار إليها تمتد الأراضي الزراعية في شكل بقع متناثرة تتباين مساحتها تبعاً لظروف البيئة الطبيعية وتحيط بمدن دودوما ، موروجومو ، كيلوسا ، ميكومي .

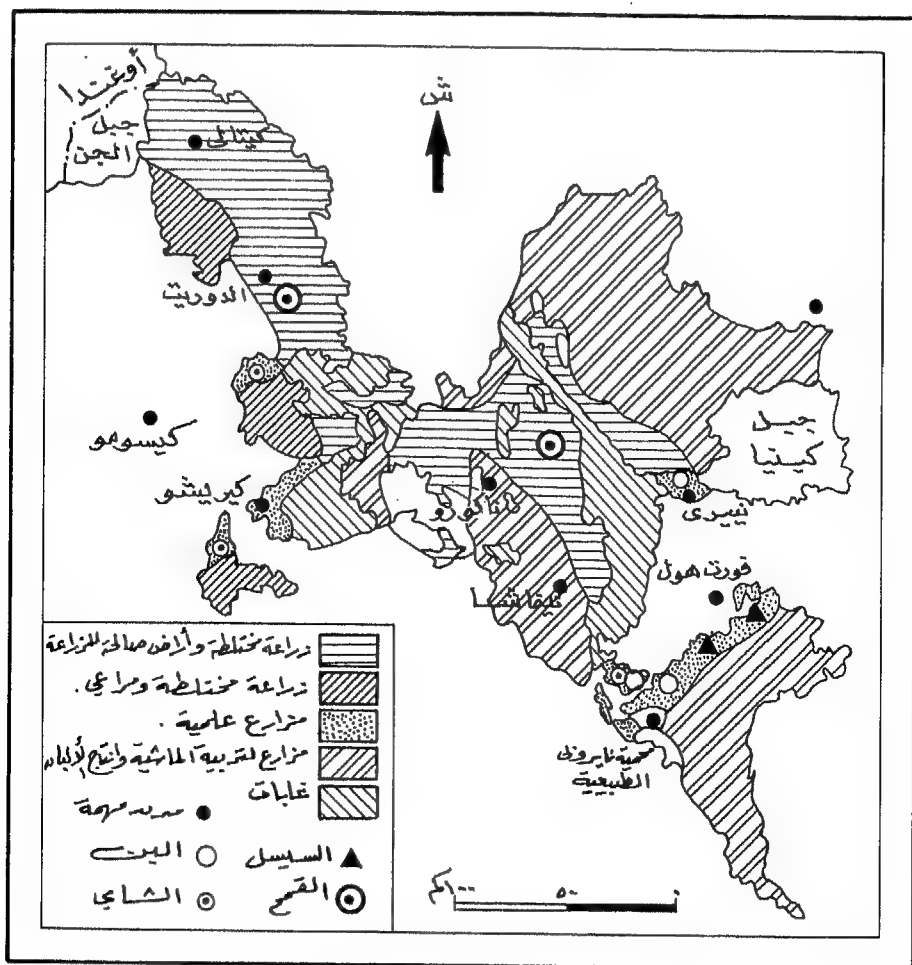


شكل (١٦) المناطق الزراعية في أوغندا

وبالإضافة إلى النطاقات الرئيسة الأربعة المشار إليها تمتد الأراضي الزراعية في شكل بقع متباينة المساحة تحدد خصائصها كمية الأمطار وأشكال سطح الأرض وطبيعة التكوينات الأرضية، وتتركز أهم هذه المساحات على طول خط الحدود السياسية مع كينيا في الشمال وخاصة حول مدينتي أروشا وموشي (سفوح مرتفعات ميرو وكليمنجارو) حيث تنتشر زراعة البن والذرة وال فول والبيرثرم، وفي الغرب حول مدينة تابورا حيث تنتشر زراعة التبغ.

وتحتل كينيا المركز الثالث بين دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة الأراضي الزراعية إذ تبلغ حوالي ٣, ٢ مليوني هكتار وهو ما يوازي ١٥, ٪ من مساحة الأراضي الزراعية في الإقليم. وتتركز الأراضي الزراعية بكينيا في نطاق المرتفعات (الذي يشغل الإقليم الجنوبي الغربي من البلاد والذي يخدمه خط السكك الحديدية الرئيس بين ممبسا على ساحل المحيط الهندي وكيسومو على بحيرة فيكتوريا) حيث يمكن تحديد أوسع الأراضي الزراعية وأهمها على النحو التالي:

- ١ - إقليم نايروبي : تمتد الأراضي الزراعية هنا حول العاصمة وفي نطاق شريطي الشكل يمتد صوب الشمال الشرقي بطول ١٠٠٠ كم تقريبا، وتنتشر هنا مزارع البن والشاي والسيسل. (شكل رقم ١٨).
- ٢ - إقليم بحيرة فيكتوريا : تمتد الأراضي الصالحة للزراعة هنا بطول ١٥٠ كم وعرض يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ كم.
- ٣ - إقليم كيريشو : تمتد الأراضي الزراعية هنا حول مدينة كيريشو Kericho حيث تنتشر مزارع الشاي.
- ٤ - إقليم نييري (Nyeri) يمتد إلى الجنوب الغربي من جبل كينيا، وتنتشر هنا زراعة البن.



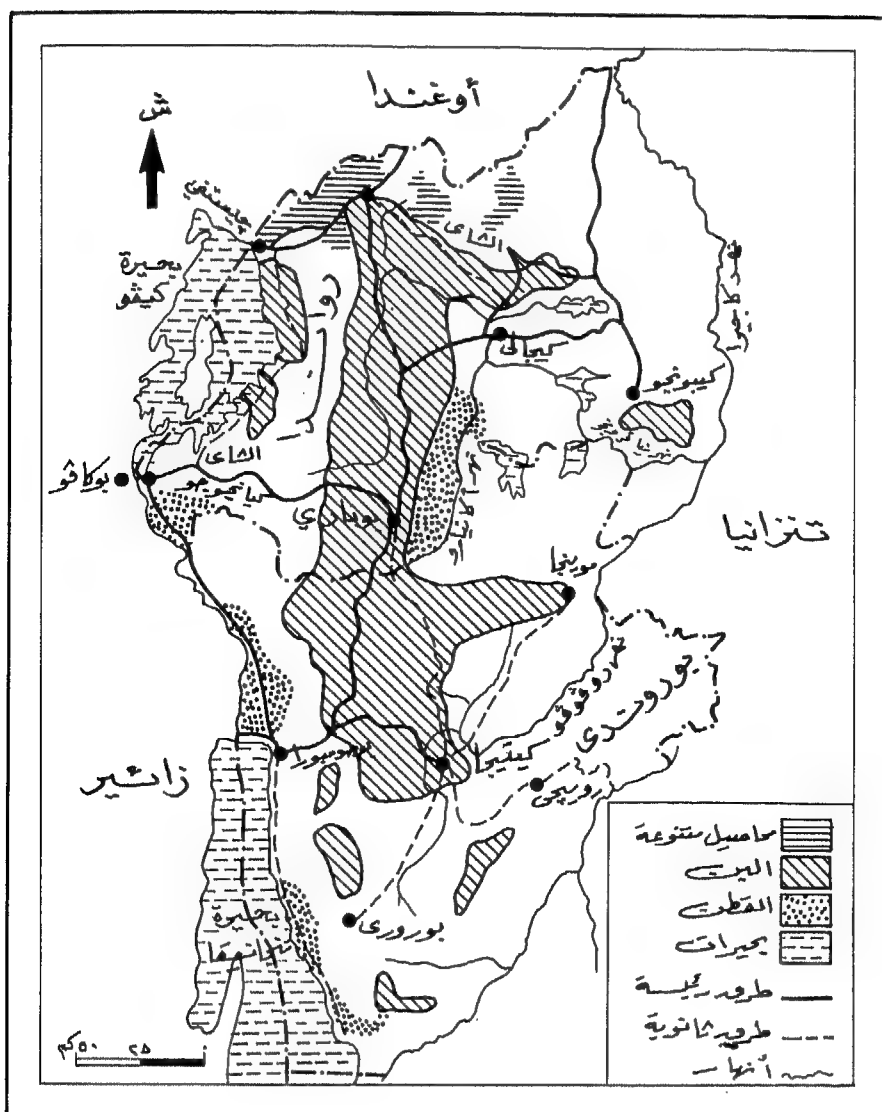
شكل (١٨) إستغلال الأرض في المناطق المرتفعة بكيتيا

وتحتل بوروندي المركز الرابع بين دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة الأراضي الزراعية والتي تبلغ بها نحو ٣, ١ مليون هكتار وهو ما يشكل ٨, ٣٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية في شرقي إفريقيا .

وتمتد الأراضي الزراعية في شكل نطاق رئيس يشغل الجزء الأوسط من البلاد الذي يخدمه الطريق المرصوف الرئيس الذي يربط بوجومبورا العاصمة بمدينة كيغالي عاصمة رواندا، ولهذا الطريق فرع رئيس ينتهي عند مدينة جيتيجا (Gitega) (شكل رقم ١٩) التي تشكل مركزاً رئيساً للإقليم الزراعي في البلاد .

وتمتد مساحات من الأراضي الزراعية في شكل بقع متناثرة جنوبي البلاد - مركزها مدينة بوروري - وخاصة على ساحل بحيرة تنجانيقا، وعلى طول امتداد نهر روزيزي الذي يربط بين بحيرتي تنجانيقا وكيغو .

وتأتي رواندا في المركز الأخير بين دول شرقي إفريقيا من حيث مساحة الأراضي الزراعية والتي تبلغ بها نحو مليون هكتار وهو ما يعادل ٦, ٦٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة . وتمتد معظم الأراضي الزراعية هنا على طول امتداد كل من نهر أكانيارو - من روافد نهر كاجيرا - والطريق المرصوف الذي يربط بين كيغالي العاصمة وبوجومبورا عاصمة رواندا . وتعد مدينة بوتاري (Butare) مركزاً رئيساً للإقليم الزراعي في رواندا حيث تنتشر زراعة البن والقطن والشاي .



شكل (١٩) المناطق الزراعية في رواندا وبورندي

التركيب المحصولي :

يتألف التركيب المحصولي للأراضي الزراعية في شرقي إفريقيا من أربع مجموعات رئيسة من المحاصيل هي :

- ١ - الحبوب الغذائية .
- ٢ - محاصيل السكر والمنبهات .
- ٣ - محاصيل الألياف .
- ٤ - محاصيل ذات أهمية خاصة (القرنفل ، الكاسافا، الفول السوداني ، نخيل جوز الهند ، التبغ ، الموز ، البيرثرم .

ويمكن دراسة كل مجموعة على حدة وذلك على النحو التالي :

أولاً : الحبوب الغذائية :

تضم هذه المجموعة محاصيل الذرة الشامية ، الذرة الرفيعة ، الدخن ، القمح والتي يبينها الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠) المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب (المساحة بالآلاف هكتار)

المحصول	المساحة	%
الذرة الشامية	٣٩٦٣	٦٧,٣
الذرة الرفيعة	١٠٧٧	١٨,٣
الدخن	٦٨٤	١١,٦
القمح	١٦٢	٢,٨
الجملة	٥٨٨٦	١٠٠

ويتباين التوزيع الجغرافي للنطاقات المزروعة بالحبوب الغذائية المشار إليها تبعا لملامح البيئة الطبيعية وعادات الغذاء ، فيلاحظ انتشار زراعة القمح في النطاقات معتدلة الحرارة وهي الواقعة في النطاق الهضبي في كل من كينيا وتنزانيا حيث توجد تجمعات لا بأس بها من عناصر السكان غير الوطنيين ، إلى جانب بعض العناصر الوطنية التي تعتمد على القمح كغذاء رئيس لها ، بينما تنتشر زراعة الذرة بأنواعها الثلاثة الرئيسة (الشامية ، الرفيعة ، الدخن) في معظم الأقاليم الزراعية بمنطقة الدراسة حيث تلائمها الظروف الطبيعية السائدة في شرقي إفريقيا سواء كانت مناخية أو تتعلق بالسطح إذ تنجح زراعة الذرة في المناطق منخفضة المنسوب وفوق سطح الهضبة حتى ارتفاع ثلاثة آلاف متر تقريبا فوق مستوى سطح البحر على حد سواء . وساعد على زراعة الذرة على نطاق واسع أنها تشكل العنصر الغذائي الرئيس للسكان الوطنيين في هذا الإقليم من القارة الإفريقية .

ويبين الجدول رقم (١١) تفصيل المساحات المزروعة بأصناف الذرة موزعة على دول شرقي إفريقيا عام ١٩٨٣ م^(٥٤) .

جدول رقم (١١) المساحة المزروعة بأصناف الذرة عام ١٩٨٣م (المساحة بالآلف هكتار)

الدولة	الذرة الشامية		الذرة الرفيعة		الدخن		الجملة	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
تنزانيا	١٦٩٠	٤٢,٦	٣٥٠	٣٢,٥	٢٢٠	٣٢,٢	٢٢٦٠	٣٩,٥
كينيا	١٧٢٠	٤٣,٤	١٧٠	١٥,٨	٥٠	٧,٣	١٩٤٠	٣٣,٩
أوغندا	٣٤٠	٨,٦	٢٣٠	٢١,٤	٣٦٠	٥٢,٦	٩٣٠	١٦,٢
بوروندي	١٣١	٣,٣	١٧٥	١٦,٢	٥٠	٧,٣	٣٥٦	٦,٢
رواندا	٨٢	٢,١	١٥٢	١٤,١	٤	٠,٦	٢٣٨	٤,٢
الجملة	٣٩٦٣	١٠٠	١٠٧٧	١٠٠	٦٨٤	١٠٠	٥٧٢٤	١٠٠

المصدر:

F. A. O. Producton Year Book 1983, Romb, 1984, P. 114 - PP.118-119.

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم (١١) الحقائق التالية :

- (أ) بلغت مساحة الأراضي المزروعة بأصناف الذرة ٥٧٢٤ ألف هكتار وهو ما يعادل ٣٦,٣٪ من إجمالي الأراضي المزروعة في شرقي إفريقيا، وهو رقم يعكس الأهمية الكبيرة لأصناف الذرة في هيكل التركيب المحصولي بإقليم شرقي إفريقيا.
- (ب) رغم انتشار زراعة الذرة بأصنافها المختلفة في شرقي إفريقيا إلا أن الحقول المزروعة تتباين في مساحاتها من دولة لأخرى تبعاً لعدة معايير

منها مساحة الأرض المزروعة، حجم السكان وطبيعة التركيب المحصولي للزراعة في كل دولة. لذا توجد أوسع مساحات الذرة في تنزانيا التي تتصدر دول الإقليم من حيث حجم السكان، إذ تشكل أراضي الذرة بها نحو ٣٩,٥٪ من جملة مساحة الذرة في شرقي إفريقيا، يليها كينيا (ثاني دول الإقليم من حيث حجم السكان) (٣٣,٩٪ من أراضي الذرة)، وتأتي أوغندا بعد ذلك (١٦,٢٪)، ثم بوروندي (٦,٢٪) وأخيراً رواندا (٤,٢٪).

(ج) تتصدر كينيا دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع أراضي الذرة بها بالقياس إلى جملة مساحة الأراضي الزراعية إذ تشغل حقول الذرة بها ٨١,٢٪ تقريباً من جملة الأراضي المزروعة، يليها تنزانيا في المركز الثاني حيث تشكل حقول الذرة بها ٤٣,٥٪ من جملة مساحة أراضيها الزراعية، في حين تأتي بوروندي في المركز الثالث (٢٧,٢٪) يليها رواندا (٢٣٪) وأخيراً أوغندا (١٦٪).

وترجع ضآلة النسبة المئوية لأراضي الذرة في أوغندا بالقياس إلى مثيلتها في دول شرقي إفريقيا إلى اتساع المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل النقدية بها والتي يأتي البن وقصب السكر والقطن والموز والكاسافا (التي تشكل غذاء رئيساً لقطاع عريض من السكان الوطنيين) في مقدمتها.

وعن التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة بأصناف الذرة في شرقي إفريقيا نذكر أن أوسع هذه المساحات توجد في تنزانيا وبالتحديد جنوبي مدينة موشي، وفي كينيا تمتد حقول الذرة على جانبي خط السكك الحديدية الرئيس في المسافة الممتدة بين نايروبي وكييسومو. وفي أوغندا تتركز أراضي الذرة وخاصة الدخن في نطاقين رئيسيين الأول في أقصى الشمال الشرقي حيث يمتد

الإقليم شبه الجاف ، والثاني في أقصى الجنوب الغربي ، في حين تتناثر حقول الذرة في رواندا وبوروندي (وهي محدودة المساحة بالقياس إلى مثلتها في باقي دول شرقي إفريقيا) بالنطاقات الزراعية في الدولتين السابق الإشارة إليها.

ويبين الجدول رقم (١٢) إنتاج الذرة في دول شرقي إفريقيا خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٤م^(٥٥) (الإنتاج بالآلف طن متري).

جدول رقم (١٢) إنتاج الذرة ١٩٧٥م، ١٩٨٤م

الدولة	١٩٧٥م		١٩٧٥م	
	الإنتاج	%	الإنتاج	%
كينيا	٢٥٠٠	٥٤,٢	١٢٧٥	٤١,٣
تنزانيا	١٣٣٢	٢٩,٠	١١٣١	٣٦,٦
أوغندا	٥٧٠	١٢,٤	٥٠٠	١٦,٢
بوروندي	١٣٧	٣,٠	١٠٣	٣,٣
رواندا	٦٧	١,٤	٨٠	٢,٦
الجملة	٤٦٠٦	١٠٠	٣٠٨٩	١٠٠

المصدر:

- U. N. Statistical Year Book, 1984, N. Y. 1986, P. 533

يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (١٢) تباين إنتاج الذرة بشكل واضح في شرقي إفريقيا فبعد أن كان إنتاج الإقليم نحو ٦, ٤ ملايين طن متري عام ١٩٧٥ م بلغ حوالي ثلاثة ملايين طن متري عام ١٩٨٤ م، أي أن إنتاج الإقليم تناقص بنسبة ٩, ٣٢٪ خلال الفترة قيد الدراسة.

ويرجع هذا التناقص في الإنتاج إلى تباين كمية الأمطار الساقطة في العديد من النطاقات الزراعية بشرقي إفريقيا وخاصة أن الذرة تزرع هنا على مياه الأمطار الصيفية، وعلى قدر التباين في كمية الأمطار يكون التباين في حجم الإنتاج الذي بلغ أقصاه خلال الفترة قيد الدراسة في كينيا حيث بلغ إنتاجها نحو ٢, ١ مليون طن متري عام ١٩٨٤ م بعد أن كان ٥, ٢ مليون طن متري عام ١٩٧٥ م، أي تناقص الإنتاج بنسبة ٤٩٪ خلال العامين المشار إليهما.

ومن الطبيعي أن يتباين إنتاج الذرة في دول شرقي إفريقيا تبعاً لعوامل المساحة المزروعة - ومتوسط إنتاجية الهكتار. ورغم أن كينيا تأتي في المركز الثاني بين دول الإقليم من حيث المساحة المزروعة بأصناف الذرة إلا أنها تصدر هذه الدول من حيث متوسط إنتاجية الهكتار والذي بلغ ١١٦٣ كيلو جرام من الذرة الشامية، ١٦٠٠ كيلو جرام من الدخن، ١٠٥٩ كيلو جرام من الذرة الرفيعة. بينما بلغت هذه المتوسطات أدناها في تنزانيا - الدولة الأولى من حيث المساحات المزروعة بالذرة - إذ بلغت ٦٢٩ كيلو جرام/ هكتار من الذرة الرفيعة، ٦٨٢ كيلو جرام/ هكتار من الدخن، ونحو ١١٠٠ كيلو جرام/ هكتار من الذرة الشامية عام ٨٣/ ١٩٨٤ م.

والقمح من الحبوب الغذائية محدودة الأهمية - رغم أهميته الغذائية الكبيرة في معظم أقاليم العالم وخاصة في الأقاليم المعتدلة الدفئة والباردة - ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ارتفاع أسعاره بالقياس إلى أسعار أنواع

الذرة السابق دراستها، لذا يعتمد عليها غالبية سكان شرقي إفريقيا، بالإضافة إلى حاجة القمح إلى متطلبات مناخية خاصة منها سقوط الأمطار بكميات لا تقل عن ١٣٠٠ ملم في مثل نطاقات شرقي إفريقيا مدارية المناخ حيث يرتفع معدل التبخر، إلى جانب حاجة المحصول إلى جو مائل إلى البرودة نسبياً وهو ما يساعد على سرعة نمو المحصول ويقلل من إمكانية إصابته بالأمراض وهو ما لا يتوافر في إقليم الدراسة على نطاق واسع، لذا لا تتجاوز مساحته في شرقي إفريقيا ١٦٢ ألف هكتار وهو ما يعادل ٨,٢٪ فقط من جملة مساحة الحبوب الغذائية البالغة ٥٨٨٦ ألف هكتار سنوياً تقريباً.

ويبين الجدول رقم (١٣) تفصيل المساحات المزروعة بالقمح موزعة على دول شرقي إفريقيا :^(٥٥)

جدول رقم (١٣) المساحة المزروعة بالقمح (المساحة بالآلف هكتار)

الدولة	حقول القمح	
	المساحة	%
كينيا	١١٥	٧١,٠
تنزانيا	٢٣	١٤,٢
بوروندي	١٢	٧,٤
أوغندا	٨	٤,٩
رواندا	٤	٢,٥
الجملة	١٦٢	١٠٠

المصدر:

- F.A.O., Production Year Book 1983, Rome, 1984, P. 108.

يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (١٣) تركيز معظم أراضي القمح في دولتي كينيا وتنزانيا حيث الأراضي مرتفعة المنسوب والتي تسهم في توفير البيئات الصالحة طبيعياً لزراعة القمح، لذا بلغت مساحته في الدولتين ١٣٨ ألف هكتار وهو ما يوازي ٢, ٨٥٪ من جملة أراضي القمح في شرقي إفريقيا، في حين تتوزع باقي المساحة ونسبتها ٨, ١٤٪ على باقي دول الإقليم بالصورة التي تبرزها أرقام الجدول السابق.

وتتركز زراعة القمح في كينيا - ٧١٪ من مساحة حقول القمح في شرقي إفريقيا - في الأراضي المرتفعة المحيطة بمد ينتي إلدوريت (Eldoret) الواقعة

شمال شرقي مدينة كيسومو بمسافة ٧٥ كم - وناكورو (Nakuru) - الواقعة إلى الشمال الغربي من نايروبي بمسافة ١٢ كم تقريبا - حيث تتوفر الظروف الطبيعية الملائمة لزراعة القمح . لذا يرتفع متوسط إنتاجية الهكتار من القمح في كينيا حيث يبلغ ٢٣٤٨ كيلوجرام في حين يقل عن ذلك في باقي دول الإقليم، إذ يبلغ ٢١٢٥ كيلوجرام في أوغندا، ١٣٠٤ كيلوجرام في تنزانيا (تتركز زراعة القمح في تنزانيا في نطاقات زراعية متفرقة تحيط ببحيرة إياسى (Eyasi) الواقعة شمال وسط البلاد)، ٨١٤ كيلوجرام في رواندا، ٦٦٧ كيلوجرام في بوروندي عام ٨٣ / ١٩٨٤ م . لذا تصدر كينيا دول شرقي إفريقيا في مجال إنتاج القمح كما يتضح من تتبع أرقام الجدول رقم (١٤) التي توضح تطور إنتاج القمح في دول شرقي إفريقيا خلال عامي ١٩٧٥ م و ١٩٨٤ م^(٥٦).

جدول رقم (١٤) تطور إنتاج القمح في عامي (١٩٧٥م و ١٩٨٤م) (بالألف طن متري)

الدولة	السنة	١٩٧٥م	١٩٨٤م	%
كينيا		١٥٨	١٠٠	٤٨,٣
تنزانيا		٨٣	٨٠	٣٨,٧
أوغندا		١٤	٢٠	٩,٧
بوروندي		١٣	٤	١,٩
رواندا		٢	٣	١,٤
الجملة		٢٧٠	٢٠٧	١٠٠

المصدر:

- U. N. Statistical Year Book, 1984, N. Y. 1986, P. 525

تؤكد أرقام الجدول السابق تباين إنتاج القمح في شرقي إفريقيا من عام لآخر تبع الكميات المطر ومعدلات التبخر. لذلك بينما كان إنتاج الإقليم ٢٧٠ ألف طن متري عام ١٩٧٥م، لم يتجاوز ٢٠٧ ألف طن متري عام ١٩٨٤م مما يعنى تناقص الإنتاج بنسبة ٢٣,٣٪ خلال العامين المذكورين، وللسبب نفسه يتباين الإنتاج في غالبية دول الإقليم من عام لآخر وإن بلغ أقصاه في كينيا حيث كان ١٠٠ ألف طن متري عام ١٩٨٤م، بعد أن كان ١٥٨ ألف طن متري عام ١٩٧٥م، وبذلك تناقص إنتاج كينيا بنسبة ٣٦,٧٪ خلال هذه الفترة.

ورغم ذلك تتصدر كينيا دول الإقليم في الإنتاج بحكم اتساع مساحة حقول القمح بها وارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار لذا شكل إنتاجها حوالي ٤٨,٣٪ من جملة إنتاج شرقي إفريقيا، في حين جاءت تنزانيا في المركز الثاني (نحو ٣٨,٧٪) بينما جاءت أوغندا في المركز الثالث (٧,٩٪) لارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار بها، يليها بوروندي (٩,١٪) ثم رواندا (٤,١٪).

ثانياً : محاصيل السكر والمنبهات :

تضم هذه المجموعة من المحاصيل قصب السكر، البن والشاي، وهي تعد من المحاصيل النقدية المهمة في دول شرقي إفريقيا باستثناء قصب السكر. وتبلغ مساحة محاصيل هذه المجموعة ٧٧٥ ألف هكتار تقريباً وهو ما يعادل نحو ٥٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية في الإقليم مما يبرز الدور المهم لمحاصيل قصب السكر والمنبهات في التركيب المحصولي للزراعة في شرقي إفريقيا. ويمكن إلقاء الضوء على هذه المحاصيل على النحو التالي :

١- قصب السكر: تلائم مساحات واسعة في شرقي إفريقيا زراعة قصب السكر حيث الجو المشمس طول العام تقريباً ودرجة الحرارة المرتفعة، إلا أن حاجته إلى كميات كبيرة من المياه خلال مراحل نموه الأولى، ومنافسة العديد من المحاصيل التقليدية هنا، سواء كانت نقدية أو معيشية، حدت كثيراً من زراعته، لذا لا تتجاوز مساحة حقوله ١٣٤ ألف هكتار منها ٦٠ ألف هكتار (٨,٤٪ من جملة المساحة) في أوغندا، ٤٠ ألف هكتار (٩,٢٩٪ من جملة المساحة) في تنزانيا، ٣٣ ألف هكتار (٦,٢٤٪) في كينيا و ٧,٧٪ في رواندا.

ومعنى ذلك تركز نحو ٧,٧٪ من أراضي قصب السكر بشرقي إفريقيا في أوغندا وتنزانيا حيث يزرع قصب السكر بهما في النطاقات المجاورة

لبحيرة فيكتوريا التي تسقط فيها كميات من الأمطار تناسب محصول قصب السكر . وعلى قدر توافر العوامل الطبيعية الملائمة لقصب السكر تكون إنتاجية الأرض وخاصة التربة الخصبة لأن القصب من المحاصيل المجهدة للتربة الزراعية ، لذلك تتباين إنتاجية الأرض من هذا المحصول في دول الإقليم بشكل واضح إذ بلغت أقصاها في كينيا (١٢٠٦١٥ كيلوجرام/ هكتار)، في حين بلغت ٤٩٢٩٦ كيلوجرام/ هكتار في رواندا، ٣٣ ألف كيلوجرام/ هكتار في تنزانيا، ١١٦٦٧ كيلوجرام/ هكتار في أوغندا عام ١٩٨٤/٨٣ م.

وانعكست إنتاجية الأرض على حجم إنتاج القصب في دول الإقليم كما يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (١٥)^(٥٧).

جدول رقم (١٥) إنتاج قصب السكر (بالألف طن متري)

الدولة	قصب السكر	
	الإنتاج	%
كينيا	٣٩٢٠	٦٥,٦
تنزانيا	١٣٢٠	٢٢,١
أوغندا	٧٠٠	١١,٧
رواندا	٣٥	٠,٦
الجملة	٥٩٧٥	١٠٠

المصدر:

- F. A. O., Production Year Book 1983, Rome, 1984, P. 181.

يتضح من تتبع أرقام الجدول رقم (١٥) العلاقة الوثيقة بين إنتاجية الأرض من قصب السكر وحجم الإنتاج الكلي . فرغم تصدر أوغندا دول شرقي إفريقيا من حيث المساحة المزروعة إلا أنها جاءت في المركز الثالث من حيث حجم الإنتاج الذي لم يتجاوز نسبته ١١,٧٪ من جملة إنتاج الإقليم، ومرد ذلك ضالة متوسط إنتاجية الهكتار بها في حين جاءت كينيا (الثالثة من حيث المساحة المزروعة) في المركز الأول بين دول المنطقة من حيث حجم الإنتاج إذ شكل نحو ٦٥,٦٪ من جملة إنتاج شرقي إفريقيا، وجاءت تنزانيا في المركز الثاني (١, ٢٢٪) ورواندا في المركز الأخير (٦, ٠٪) .

ويبين الجدول رقم (١٦) إنتاج السكر في دول شرقي إفريقيا خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٤م^(٥٨):

جدول رقم (١٦) إنتاج السكر في ١٩٧٥م، ١٩٨٤م (بالألف طن متري)

الدولة	السنة	١٩٧٥م		١٩٨٤م	
		الإنتاج	٪	الإنتاج	٪
كينيا		١٧٥	٥٥,٧	٣٨٧	٧٠,٥
تنزانيا		١١٢	٣٥,٧	١٢٩	٢٣,٥
أوغندا		٢٧	٨,٦	٣٣	٦,٠
الجملة		٣١٤	١٠٠	٥٤٩	١٠٠

المصدر:

- U. N. Statistical Year Book 1983 - 1984.

٢ - البن : محصول مداري يحتاج إلى درجة حرارة مرتفعة ، وتجود زراعة أشجاره الصغيرة دائمة الخضرة على سفوح المرتفعات التي يتراوح منسوبها بين ٣٠٥ و ١٨٣٠ مترا فوق مستوى سطح البحر حيث يتوافر الهواء والصرف الجيد . لذلك انتشرت زراعته في كل دول شرقي إفريقيا كما يتضح من الجدول رقم (١٧) الذي يبين تفصيل المساحات المزروعة بالبن^(٥٩) :

جدول رقم (١٧) المساحة المزروعة بالبن (بالألف هكتار)

الدولة	أراضي البن	
	المساحة بالألف هكتار	%
أوغندا	٢١٩	٤٢,٤
كينيا	١٣٠	٢٥,٢
تنزانيا	٩٦	١٨,٦
بوروندي	٣٧	٧,٢
رواندا	٣٤	٦,٦
الجملة	٥١٦	١٠٠

المصدر:

- F. A. O., Production Year Book 1983, Rome, 1984, P. 194.

يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (١٧) الحقائق التالية :

- (أ) يعد شرقي إفريقيا من الأقاليم الرئيسة المنتجة للبن على مستوى القارة الإفريقية حيث بلغت مساحة أراضي البن بها ٥١٦ ألف هكتار وهو ما يعادل ١٥,٢ ٪ من جملة أراضي البن في إفريقيا^(٦٠).

(ب) تتصدر أوغندا دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة الأراضي التي تشغلها شجيرات البن إذ بلغت ٢١٩ ألف هكتار وهو ما يوازي ٢,٤٢٪ من جملة أراضي البن في الإقليم .

وبدأت زراعة البن في أوغندا على نطاق واسع قبيل الحرب العالمية الثانية حين انتشرت زراعته في العديد من مزارع الأوروبيين والآسيويين^(٦١). وبعد الحرب المشار إليها ونجاح مزارع البن توسع الأهالي في زراعته حتى أصبح البن يتصدر حاليا المحاصيل النقدية في أوغندا حيث تشكل قيمة صادراته إلى الأسواق العالمية نحو ٦٠٪ من جملة قيمة صادرات البلاد . وتكون صادرات أوغندا حوالي ٥٪ من صادرات البن العالمية ، لذلك تحتل المركز الرابع بين دول العالم المصدرة لهذا المحصول بعد البرازيل ، كولومبيا و ساحل العاج .

وتتعدد أنواع البن المزروعة في أوغندا إذ تنتشر زراعة البن العربي *Coffea Arabica*^(٦٢) على السفوح الغربية لجبل الجون وفي كيجزي (*Kigezi*) ، في حين تزرع أشجار بن روبستا (*Coffea Robusta*)^(٦٣) في باقي الأراضي المخصصة لزراعة هذا المحصول وخاصة في الأراضي المحيطة بمدينة كمبالا على الساحل الشمالي الغربي لبحيرة فيكتوريا .

(ج) تأتي كينيا في المركز الثاني بين دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع أراضي البن والتي تبلغ بها ١٣٠ ألف هكتار وهو ما يوازي حوالي ربع حقول البن في الإقليم .

وتنتشر في كينيا زراعة أشجار البن العربي التي تجود على سفوح المرتفعات ، لذا تتركز حقول البن شمال نايروبي وفي نطاق المرتفعات الغربية وعلى سفوح جبلي كينيا وألجون . وتنتج المزارع الصغيرة نحو ٥٠٪ من محصول البن الكيني ، ويبلغ عدد حائزي هذه المزارع حوالي ٣٠٠ ألف حائر وطني .

(د) تحتل تنزانيا المركز الثالث بين دول شرقي إفريقيا من حيث مساحة أراضي البن والتي تبلغ بها ٩٦ ألف هكتار وهو ما يشكل ١٨,٦٪ من أراضي البن في الإقليم.

وتتركز زراعة البن بتنزانيا في نطاقين رئيسيين، الأول في نطاق بحيرة فيكتوريا بالشمال الغربي وخاصة على سواحلها الغربية، ويتمثل النطاق الثاني في الأراضي المحيطة بمدينتي أروشا و موشى في شمالي البلاد قرب خط الحدود السياسية مع كينيا.

(هـ) تزرع أشجار البن في بوروندي ورواندا في مساحات تشكل نحو ١٣,٨٪ من جملة أراضي البن في شرقي إفريقيا، وتتركز حقول هذا المحصول في النطاق الأوسط من الدولتين حيث تسود الترب الخصبة والظروف الملائمة تماما لزراعة البن مما أدى إلى ارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار والذي يبلغ نحو ٨٢٤ كيلوجرام في رواندا، ٨١١ كيلوجرام في بوروندي، في حين يبلغ ٦٩٢ كيلوجرام في كينيا، ٥٠٠ كيلوجرام في تنزانيا، بينما يبلغ هذا المتوسط أقصاه في أوغندا (٨٧٧ كيلوجرام).

ويشكل البن حاليا نحو ٩٠٪ من جملة صادرات بوروندي إلى الأسواق الخارجية.

ويبين الجدول رقم (١٨) إنتاج شرقي إفريقيا من البن موزعا على دول الإقليم خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٤م^(٦٤):

جدول رقم (١٨)

انتاج البن موزعاً على دول الإقليم في ١٩٧٥م و ١٩٨٤م (بالألف طن متري)

الدولة	السنة	١٩٧٥م		١٩٨٤م	
		الإنتاج	%	الإنتاج	%
أوغندا		١٩٩,٠	٥٤,٩	٢٠٤,٠	٥٠,١
كينيا		٦٦,٢	١٨,٣	٩٥,٠	٢٣,٤
تنزانيا		٦٢,٣	١٧,٢	٤٩,٦	١٢,٢
بروندي		١٦,٩	٤,٧	٣٢,٠	٧,٩
رواندا		١٨,٠٠	٤,٩	٢٦,٢	٦,٤
الجملة		٣٦٢,٤	١٠٠	٤٠٦,٨	١٠٠

المصدر:

- U. N. Statistical Year Book, 1983-1984, N. Y. 1986, P. 538.

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم (١٨) الحقائق التالية :

(أ) ضخامة إنتاج شرقي إفريقيا من البن وتزايد حجمه بصورة واضحة فبعد أن كان إنتاج الإقليم يشكل نحو ٢٧,٦٪ من جملة إنتاج إفريقيا و ٧,٨٪ من إجمالي إنتاج العالم عام ١٩٧٥م ، أصبح يكون ٣٥,٩٪ تقريباً من جملة إنتاج إفريقيا و ٧,٨٪ من إجمالي إنتاج العالم عام ١٩٨٤م^(٦٥).

(ب) عدم تعرض إنتاج شرقي إفريقيا من البن للتذبذب كما هي الحال بالنسبة للمحاصيل الأخرى السابق دراستها، ومرد ذلك إلى توافر الظروف الطبيعية المناسبة لنمو أشجار البن وتخصيص أجود الأراضي لزراعتها وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن البن يعد المحصول النقدي الأول للعديد من دول الإقليم كما أشرنا.

(ج) انعكس اتساع مساحة حقول البن ومتوسط إنتاجية الهكتار على حجم إنتاج دول شرقي إفريقيا، لذا كان من الطبيعي أن تصدر أوغندا دول الإقليم من حيث حجم الإنتاج (١, ٥٠٪ من جملة الإنتاج)، في حين جاءت كينيا في المركز الثاني (٤, ٢٣٪) يليها تنزانيا (٢, ١٢٪)، بينما جاءت بوروندي في المركز الرابع (٩, ٧٪) ورواندا في المركز الخامس (٤, ٦٪).

٣- الشاي: من المحاصيل النقدية المهمة التي تزرع في شرقي إفريقيا حتى أن مساحة حقوله بلغت ١٢٥ ألف هكتار وهو ما يوازي ٨, ٦٥٪ من أراضي الشاي في قارة إفريقيا التي كانت بلغت ١٩٠ ألف هكتار عام ١٩٨٣ م. وساعد على ذلك توافر العوامل الطبيعية الملائمة لزراعة الشاي في شرقي إفريقيا منها ارتفاع درجة الحرارة وعدم وجود فصل بارد وسقوط الأمطار التي لا تقل كميتها السنوية عن ١٠٠ ملم مع جودة الصرف كما هي الحال على سفوح المرتفعات، إلى جانب توافر الترب المحتوية على عنصري الحديد و كربونات الكالسيوم.

ويبين الجدول رقم (١٩) المساحات المزروعة بالشاي.

جدول رقم (١٩) المساحات المزروعة بالشاي

الدولة	المساحة بالآلف هكتار	%
كينيا	٧٩	٦٣,٢
أوغندا	١٨	١٤,٤
تنزانيا	١٨	١٤,٤
رواندا	٦	٤,٨
بوروندي	٤	٣,٢
الجملة	١٢٥	١٠٠

يتبين من تتبع أرقام الجدول السابق تصدر كينيا لدول شرقي إفريقيا من حيث اتساع أراضي الشاي التي بلغت بها ٧٩ ألف هكتار وهو ما يوازي ٦٣,٢٪ من جملة مساحة أراضي الشاي في شرقي إفريقيا، وتتركز زراعة شجيرات الشاي في منطقتين رئيسيتين هما :

(أ) منطقة كيريشو (Kericho) الواقعة في أقصى الغرب بالقرب من ساحل بحيرة فيكتوريا.

(ب) منطقة صغيرة المساحة بالقرب من ليمورو (Limuru) الواقعة شمال غربي نايروبي^(٦٦).

ويمكن التوسع في زراعة الشاي على سفوح الأراضي المرتفعة الواقعة في النطاق الأوسط من البلاد.

وتتصدر كينيا دول المنطقة من حيث ارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار من الشاي والذي يبلغ ١٤٢٠ كيلوجرام .

وتتوافر الظروف الملائمة لزراعة الشاي في بعض الأقاليم الزراعية بتنزانيا وخاصة في المرتفعات الجنوبية شمالي بحيرة مالاي . وبلغت المساحة المزروعة بالشاي في تنزانيا نحو ١٨ ألف هكتار وهو ما يعادل ١٤,٤ ٪ من جملة أراضي الشاي في شرقي إفريقيا ، وتحتل تنزانيا المركز الثالث بين دول الإقليم من حيث إنتاجية الأرض من الشاي والتي بلغت نحو ١٠٠٠ كيلوجرام/ هكتار .

وتتناثر الأراضي المزروعة بالشاي في النطاق الغربي من أوغندا في شكل بقع متفرقة وخاصة حول فورت بورتال ، ولا تتجاوز إنتاجية الهكتار من الشاي ٢٠٦ كيلوجرام لذا تأتي أوغندا في مؤخرة دول شرقي إفريقيا في هذا المجال .

وتتركز زراعة الشاي في النطاق الأوسط من رواندا وبوروندي حيث يلقي المحصول عناية كبيرة وخاصة في رواندا لذا يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار نحو ١١٤٥ كيلوجرام ، في حين لا يتجاوز هذا المتوسط ٥١٢ كيلوجرام في بوروندي .

ويوضح الجدول رقم (٢٠) إنتاج الشاي في دول شرقي إفريقيا خلال عامي ١٩٧٥ م و ١٩٨٤ م (الإنتاج بالآلف طن متري) .

جدول رقم (٢٠) إنتاج الشاي في ١٩٧٥ م، ١٩٨٤ م (بالألف طن متري)

الدولة	١٩٧٥ م		١٩٨٤ م	
	الكمية	%	الكمية	%
كينيا	٥٦,٧	٦٠,٥	١١٦,٢	٧٧,٤
تنزانيا	١٣,٧	١٤,٦	١٦,٥	١١,٠
رواندا	٤	٤,٣	٨,٧	٥,٨
أوغندا	١٨,٤	١٩,٦	٥,٢	٣,٥
بوروندي	٠,٩	١,٠	٣,٥	٢,٣
الجملة	٩٣,٧	١٠٠	١٥٠,١	١٠٠

يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (٢٠) الحقائق التالية :

(أ) تطور إنتاج الشاي في شرقي إفريقيا حيث بلغ ١٥٠,١ ألف طن متري (٧٪ من إنتاج العالم عام ١٩٨٤ م بعد أن كان ٩٣,٧ ألف طن متري (٣,٦٪ من إنتاج العالم) عام ١٩٧٥ م، ومعنى ذلك تزايد إنتاج الإقليم بنسبة ٦٠,٢٪ خلال عامي ١٩٧٥ م و ١٩٨٤ م مما يبرز الاهتمام الكبير بهذا المحصول النقدي المهم وخاصة في كينيا ورواندا.

(ب) تصدر كينيا دول شرقي إفريقيا من حيث تطور الإنتاج وكميته فقد تزايد إنتاجها من الشاي بنسبة ١٠٤,٩٪ خلال عامي ١٩٧٥ م و ١٩٨٤ م، كما شكل إنتاجها ٧٧,٤٪ من جملة إنتاج الإقليم عام

- ١٩٨٤ م. لذا تصدر كينيا كميات كبيرة من الشاي تقدر بحوالي ٤٪ من حجم الصادرات العالمية، وتحتل المركز الخامس بين الدول المصدرة لهذا المحصول بعد سرى لانكا، الهند، الصين الشعبية، إندونيسيا.

(ج) تأتي تنزانيا في المركز الثاني بين دول شرقي إفريقيا من حيث حجم الإنتاج والذي بلغ ١٦,٥ ألف طن متري وهو ما يوازي ١١٪ من إنتاج الإقليم عام ١٩٨٤ م، وبذلك سبقت تنزانيا أوغندا في حجم الإنتاج رغم تساوي مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الشاي في الدولتين، إلا أن انخفاض متوسط إنتاجية الهكتار في أوغندا (٢٠٦ كيلو جرام/ هكتار) جعلها تتقهقر إلى المركز الرابع بين دول الإقليم من حيث حجم الإنتاج.

(د) تحتل رواندا المركز الثالث بين دول شرقي إفريقيا من حيث حجم الإنتاج بعد كينيا وتنزانيا رغم ضآلة مساحة حقول الشاي بها، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار بها والذي بلغ نحو ١١٤٥ كيلو جرام، لذا جاءت في المركز الثاني بين دول الإقليم من حيث إنتاجية الهكتار بعد كينيا (١٤٢٠ كيلو جرام / هكتار).

وحقق إنتاج رواندا من الشاي قفزات سريعة خلال السنوات الأخيرة حيث زاد بنسبة ١١٧,٥٪ خلال عامي ١٩٧٥ م و ١٩٨٤ م، مما يعكس الاهتمام الكبير بهذا المحصول في رواندا.

ثالثاً: محاصيل الألياف:

يمكن تقسيم محاصيل الألياف النباتية المزروعة في شرقي إفريقيا إلى قسمين هما:

١ - محاصيل يحصل على الألياف من حبوبها (كالقطن).

٢ - محاصيل يحصل على الألياف من أوراقها (كالسيسل).

وتبلغ المساحة المزروعة بالمحصولين (القطن و السيسل) في شرقي إفريقيا ٣, ١ مليون هكتار وهو ما يعادل ٩, ٧٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية مما يعكس الدور الكبير لهذه المحاصيل في التركيب المحصولي للزراعة في شرقي إفريقيا.

١ - القطن: يتصدر محاصيل الألياف المزروعة في شرقي إفريقيا حيث تبلغ مساحته نحو ١, ١ مليون هكتار وهو ما يكون ٥, ٨٨٪ من جملة المساحة المزروعة بمحاصيل الألياف وحوالي ٧٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في الإقليم مما يجعله يتصدر المحاصيل النقدية المزروعة بشرقي إفريقيا من حيث المساحة المزروعة، في حين يأتي في المركز الثاني بين المحاصيل المزروعة بعد الذرة بأصنافها المختلفة من حيث اتساع المساحة، مما يبرز أهمية القطن بين المحاصيل المزروعة في هذا الجزء من قارة إفريقيا، وقد ساعد على ذلك توافر الشروط الطبيعية اللازمة لنموه في شرقي إفريقيا وخاصة فيما يتعلق بدرجات الحرارة المرتفعة وكمية الأمطار التي تتراوح كميتها بين ٦٠٠ ملم وأكثر من ١١٠٠ ملم سنوياً.

وبين الجدول رقم (٢١) توزيع المساحات المزروعة بالقطن على دول شرقي إفريقيا عام ١٩٨٣ م^(٦٧):

جدول رقم (٢١) المساحة المزروعة بالقطن عام ١٩٨٣م

الدولة	المساحة (بالألف هكتار)	%
أوغندا	٦٠٧	٥٥,١
تنزانيا	٣٥٧	٣٢,٤
كينيا	١٣٠	١١,٨
بوروندي	٧	٠,٧
الجملة	١١٠١	١٠٠

المصدر:

- F. A. O. , Production Year Book 1983, Rome, 1984 P. 149.

توضح أرقام الجدول رقم (٢١) اتساع مساحة أراضي القطن في الإقليم والتي بلغت ١١٠١ ألف هكتار وهو ما يوازي ٢٨,١٪ من جملة مساحة حقول القطن على مستوى القارة الإفريقية مما يبرز الدور الكبير لشرقي إفريقيا في مجال زراعة القطن.

وتتصدر أوغندا دول شرقي إفريقيا في مجال زراعة القطن حيث تبلغ مساحة حقوله ٦٠٧ ألف هكتار وهو ما يعادل أكثر من نصف مساحة أراضي القطن في الإقليم لتوافر الظروف المناخية الملائمة لزراعته وخاصة الأمطار إذ تنتشر غالبية حقوله في الأراضي المطرية.

وبدأت زراعة القطن في أوغندا خلال العقد الأول من القرن العشرين الميلادي إلا أن الإنتاج كان يتباين تبعا لأسعار القطن في الأسواق العالمية . وحققت زراعة القطن في البلاد قفزات واسعة بعد الحرب العالمية الثانية ، ساعد على ذلك تزايد الطلب عليه في الأسواق ، وإنشاء الاتحادات التعاونية التي سيطرت على الأسعار ، وتقدم طرق ووسائل النقل .

ويزرع القطن في جهات واسعة من البلاد تمتد من السفوح الجنوبية لجبل روينزورى حتى شمال بحيرة كيوجا ، ومع ذلك تتركز أكثر مزارع القطن في مقاطعات الجنوب الشرقي القريبة من خطوط السكك الحديدية الموصلة إلى موانئ المحيط الهندي عبر أراضي كينيا .

وتأتي تنزانيا في المركز الثاني بين دول شرقي إفريقيا من حيث المساحات المزروعة بالقطن حيث تشكل حقوله بها حوالي ٤ , ٣٢٪ من جملة الأراضي المزروعة بالقطن في شرقي إفريقيا ، وتتركز زراعته في نطاقين رئيسيين ، يمتد النطاق الأول إلى الشرق والجنوب من بحيرة فيكتوريا وتشبه الخصائص الطبيعية السائدة هنا مثلتها السائدة في أراضي القطن المطلة على البحيرة في الشمال داخل أراضي أوغندا . أما النطاق الثاني فيمتد إلى الغرب من دار السلام بمسافة ٢٥٠ كيلومترا تقريبا حيث تتعدد الخطوط الحديدية التي تخدم منطقة الإنتاج والتي تعد موروجورو ، كيلوسا ، ميكومي من أهم مراكزها .

وتمتد حقول القطن في شكل متناثر في بوروندي (سبعة آلاف هكتار) وكينيا (١٣٠ ألف هكتار) حيث توجد أفضل أراضي القطن بها في نطاق المجرى الأدنى لنهر تانا حيث الزراعة المروية .

ويبلغ إنتاج شرقي إفريقيا من القطن ٣٤٨ ألف طن متري وهو ما يعادل عشر إنتاج القارة الإفريقية تقريبا رغم أن أراضي القطن في الإقليم تشكل نحو ٢٨٪ من جملة الأراضي المزروعة بالقطن على مستوى القارة. ويرجع انخفاض حجم الإنتاج بالقياس إلى المساحة المزروعة إلى انخفاض متوسط إنتاجية الهكتار في الإقليم والذي يتراوح بين ٢٣١ - ٤٧١ كيلو جرام تقريبا، في حين يبلغ أقصاه (نحو ألف كيلو جرام) في بوروندي لتوافر المياه، بينما يبلغ هذا المتوسط على مستوى القارة الإفريقية حوالي ٨٧٥ كيلو جرام (عام ١٩٨٣م).

وتصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا المنتجة للقطن لارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار بها نسبيا (٤٧١ كيلو جرام) حيث يبلغ إنتاجها ١٦٨ ألف طن متري (٣، ٤٨٪) من جملة الإنتاج، يليها أوغندا لا انخفاض إنتاجية الهكتار بها (٢٣١ كيلو جرام) لذا بلغ إنتاجها ١٤٠ ألف طن متري (٤٠٪ من جملة الإنتاج)، في حين جاءت كينيا في المركز الثالث (٣٣ ألف طن متري) وبوروندي في المركز الرابع (سبعة آلاف طن متري).

٢ - السيسل : يأتي في المركز الثاني بين محاصيل الألياف المزروعة في شرقي إفريقيا من حيث المساحة إذ تبلغ مساحة حقوله ١٤٣ ألف هكتار وهو ما يوازي ١١، ٥٪ من جملة المساحة المزروعة بمحاصيل الألياف في الإقليم، وهي مساحة تشكل ٦٣، ٥٪ من أراضي السيسل في إفريقيا، ٢، ٢٥٪ من جملة مساحته المزروعة في العالم عام ٨٣ / ١٩٨٤م.

وتستغل ألياف السيسل بعد تجفيفها في صناعة الحبال وأكياس التعبئة

وبعض أنواع الأقمشة، كما يشكل المادة الخام لصناعة بعض أنواع الورق.

والسيسل محصول معمر^(٦٨) ترتفع أوراقه التي يتباين عددها بين ٥٠ و ٧٠ ورقة فوق سطح التربة الزراعية بطول متر في المتوسط وعرض يتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ ملم، وهو يحتاج إلى درجة حرارة مرتفعة تتوافر في النطاقات منخفضة المنسوب، لذا يتسم بضيق دائرة انتشاره في شرقي إفريقيا عالية المنسوب حيث تتركز زراعته في النطاق الساحلي حيث ترتفع درجات الحرارة. وتوجد أوسع مساحاته حول تانجا وفي الجزء الجنوبي من النطاق الساحلي لتنزانيا التي تبلغ مساحة أراضي السيسل بها ١٠٣ ألف هكتار وهو ما يعادل ٧٢٪ من جملة أراضيه في شرقي إفريقيا، في حين توجد باقي المساحة وقدرها ٤٠ ألف هكتار (٢٨٪ من جملة المساحة) في كينيا التي تتميز عن تنزانيا بارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار والذي يبلغ بها نحو ١٢٨٣ كيلوجرام، في حين لا يتجاوز ٧٩٧ كيلوجرام في تنزانيا.

وبحكم اتساع المساحة تصدر تنزانيا دول الإقليم من حيث حجم الإنتاج الذي يبلغ ٨٢ ألف طن متري (٧، ٦١٪ من جملة الإنتاج)، في حين تنتج كينيا باقي الكمية ومقدارها ٥١ ألف طن متري (٣، ٣٨٪ من جملة الإنتاج).

وجدير بالذكر أن شرقي إفريقيا تصدر أقاليم العالم المنتجة للسيسل من حيث حجم الإنتاج إذ شكل إنتاجها ٣، ٧٤٪ من إنتاج إفريقيا و ٦، ٣٤٪ من جملة الإنتاج العالمي عام ١٩٨٣ م.

رابعاً: محاصيل ذات أهمية خاصة:

١ - القرنفل: محصول شجري^(٧٠) مداري ينمو في الأقاليم الجزرية البحرية الحارة المطيرة بالنطاقات منخفضة المنسوب، على أن يتسم مناخها بالجفاف خلال فترات جمع المحصول وتجفيفه، وهو يعطي إنتاجية جيدة في الترب العميقة سواء الرملية أو الطميية على أن تكون جيدة الصرف وهو ما يتوافر عادة في النطاقات التلالية.

وتتوافر كل الشروط الجغرافية الطبيعية اللازمة لنمو القرنفل في جزيرتي زنجبار وبمبا بصورة خاصة حيث يتراوح المتوسط اليومي لدرجة الحرارة بين ٢٤,٦ و ٢٨,٦ درجة مئوية في زنجبار، ٢,٢٤ و ٧,٢٩ درجة مئوية في بمبا، في حين يتراوح المعدل السنوي لكمية الأمطار بين ١٥٠٠ ملم في زنجبار و ٢٠٠٠ ملم في بمبا تسقط معظمها بين شهري مارس ويونيو، في حين تسقط كميات محدودة من الأمطار بين شهري أكتوبر ونوفمبر مما يعني وجود شهور جافة يتم خلالها جمع المحصول وتجفيفه، لذلك يزرع القرنفل على نطاق واسع في جزيرتي زنجبار وبمبا اللتين تضمّان أهم مزارعه وأوسعها مساحة وأكثرها إنتاجاً على مستوى العالم حيث تنتجان أكثر من نصف إنتاج العالم من القرنفل^(٧١).

واستخدم القرنفل في أغراض عديدة لعل أهمها مقاومة تسوس الأسنان، وكمضاد للروائح الكريهة وذلك في العالم القديم وخاصة في الهند والصين وفارس منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة^(٧٢) ولا زال استخدام القرنفل شائعاً في الشرق والغرب حتى الآن في العديد من الأغراض وخاصة في الطعام^(٧٣)، كما يدخل في تصنيع بعض العقاقير الطبية الطاردة للغازات والمقاومة للتشنجات.

وينتج زيت القرنفل من عمليات تقطير كل من القرنفل وأوراقه، وهو يستخدم في تصنيع المنظفات والعطور ومسحوق الفانيليا، إلى جانب استخدامه في الأغراض الطبية وخاصة ما يتعلق بطب الأسنان.

وتعد جزر مولوكاس (Moluccas) البركانية^(٧٤) هي الموطن الأصلي لشجرة القرنفل، وقد حصل الصينيون على القرنفل من هذه الجزر منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وكانت الإسكندرية أول مركز تجاري خارج النطاق الموسمي يستورد القرنفل على نطاق واسع وكان ذلك عام ١٧٦ ميلادية، ومع بداية القرن الرابع الميلادي عرف القرنفل وشاع استخدامه في نطاق حوض البحر المتوسط حيث كان يتم استيراده عن طريق سيلان، جاوة، ملقا إذ كان موطنه الأصلي مجهولا للأوروبيين لفترة طويلة.

وسيطرت البرتغال على تجارة القرنفل بعد احتلالها لجزر التوابل (ضمن جزر الهند الشرقية كما أشرنا) خلال القرن السابع عشر الميلادي ولمدة قرنين تقريبا. ونجح الفرنسيون في نقل زراعة القرنفل إلى جزر موريشيوس ورينيون الخاضعة لهم عام ١٧٧٢م، ونجح العرب في نقل زراعته من الجزر الأخيرة إلى زنجبار وبمبا في حوالي عام ١٨١٨م^(٧٥) حتى إن مزارعه شغلت أكثر من نصف مساحة الجزيرتين، وحاليا تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالقرنفل نحو ٣٢٤٠٠ هكتار تتركز في النطاقات الغربية من جزيرة زنجبار، والشمالية والغربية والجنوبية من جزيرة بمبا. وتضم مزارع القرنفل بالجزيرتين أكثر من أربعة ملايين شجرة^(٧٦) تنتج نحو عشرة آلاف طن متري من القرنفل سنويا، إلى جانب ١٥٠ طن متري تقريبا من زيت القرنفل. وتأتي حوالي ٨٠٪ من هذه الكميات من جزيرة بمبا، بينما تنتج زنجبار النسبة الباقية، لذا تعد مدينتي ويتي (Wete)، شاكي شاكي (Chake Chake) أهم مراكز تجميع القرنفل في شرقي إفريقيا في حين تعد زنجبار ميناء تصدير الإنتاج إلى الأسواق العالمية.

وتشكل صادرات تنزانيا نحو ٧٣٪ من جملة صادرات القرنفل الدولية سنوياً^(٧٧) وتعد دول جنوبي وجنوب شرقي آسيا، وخاصة إندونيسيا والهند وماليزيا، أهم الأسواق التي تتجه إليها صادرات القرنفل العالمية، في حين تتجه كميات أقل من هذا المحصول إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية والإفريقية.

٢ - الكسافا: يعرف أيضاً باسم المانيوق (Manioc)، وهو من الدرنيات الغنية بالكربوهيدرات مما أكسبه أهمية غذائية خاصة في الأقاليم المدارية بإفريقيا بصفة عامة وشرقي القارة بصفة خاصة، ويضم ساق النبات ما بين ٥ - ١٠ درنيات تتباين من حيث الشكل والحجم تبعاً لطبيعة التربة التي تتخللها^(٧٨) وتؤكل الكسافا إما طازجة أو بعد تجفيفها حيث تقطع الدرنيات إلى شرائح تجفف بتعريضها لأشعة الشمس مما يمكن من حفظها لعدة أشهر، وتستغل أوراق النبات في الأغراض الطبية.

والموطن الأصلي للكسافا هو الأمريكتين حيث عرفت زراعته في بيرو منذ نحو أربعة آلاف سنة، وفي المكسيك منذ حوالي ٢٠٠٠ سنة^(٧٩). وباكتشاف العالم الجديد وجدت أكبر مراكز لزراعة الكسافا في نطاقين رئيسيين، يمثل الأول في النطاقات الغربية والجنوبية من المكسيك وبعض جهات جواتيمالا، والنطاق الثاني في شمال شرقي البرازيل.

ونقل البرتغاليون زراعة الكسافا إلى إفريقيا خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، والمؤكد أنه لم يكن لهذا المحصول أية أهمية في معظم شرقي إفريقيا حتى عام ١٨٥٠ باستثناء الشريط الساحلي وجزيرة زنجبار التي عرفت زراعته - انتقلت إليها من جزيرة رينيون - عام ١٧٩٩م، فقد أكد الرحالة سبيك عدم معرفة الوطنيين لمحصول الكسافا في الأقاليم

المحيطة ببحيرة فيكتوريا التي زارها عام ١٨٦٢م، في حين أشار استانلي إلى انتشار زراعتها في أوغندا عام ١٨٧٨م.

وتتوافر الظروف الطبيعية الملائمة لزراعة الكسافا في شرقي إفريقيا حيث يحتاج إلى درجة حرارة مرتفعة، مع إمكانية زراعته في الأراضي المنخفضة والمرتفعة المنسوب حتى ١٥٢٤ مترافوق مستوى سطح البحر على حد سواء، بالإضافة إلى إمكانية زراعته بنجاح في الأقاليم محدودة الأمطار لنموه السريع عقب سقوط الأمطار، مع قدرة المحصول الكبيرة على مقاومة الجفاف وتذبذب الأمطار، وعدم تأثر الدرنيات بهجوم أسراب الجراد، وإمكانية نمو المحصول في جميع أنواع الترب وحتى التي لا تصلح لزراعة محاصيل أخرى سواء لضعف خصوبتها أو لقلة سمكها. لكل هذه الأسباب تزرع الكسافا على نطاق واسع كما يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (٢٢) التي توضح إنتاج دول شرقي إفريقيا من الكسافا عام ١٩٨٣^(٨٠):

جدول رقم (٢٢) إنتاج الكسافا في ١٩٨٣ م

الدولة	الإنتاج ((بالالف طن متري))	%
تنزانيا	١٣٠٠	٦٦,٠
أوغندا	٥٠٠	٢٥,٤
كينيا	٨٢	٤,٢
رواندا	٤٨	٢,٤
بوروندي	٤٠	٢,٠
الجملة	١٩٧٠	١٠٠

المصدر:

- F. A. O., Production., Year Book. 1983, Rome, 1984. P:128.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتي :

(أ) يعد شرقي إفريقيا من أهم أقاليم العالم المنتجة للكسافا حيث بلغ إنتاجه ١,٩ مليون طن متري وهو ما يوازي ٤,٢٤٪ من جملة إنتاج إفريقيا و١٣,٢٪ من إجمالي إنتاج العالم عام ١٩٨٣ م.

(ب) تصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا المنتجة للكسافا حيث شكل إنتاجها نحو ٦٦٪ من جملة إنتاج الإقليم، ساعد على ذلك اعتماد قطاعات

عريضة من السكان على للكسافا كعنصر غذائي رئيس ، وقد تبين من دراساتنا أن تنزانيا تتصدر دول الإقليم من حيث حجم السكان ، لذا كان من الطبيعي أن تتصدر أيضا دول شرقي إفريقيا في مجال إنتاج هذا المحصول الغذائي المهم .

وتحتل أوغندا المركز الثاني بين دول الإقليم المنتجة للكسافا حيث يمثل إنتاجها نحو ربع إنتاج شرقي إفريقيا . وتنتشر زراعة هذا المحصول في الأجزاء الغربية من البلاد وخاصة شرقي بحيرة موبوتو حيث تنمو بنجاح في النطاقات التي لا تصلح لزراعة محاصيل أخرى .

(ج). يتضاءل إنتاج دول الإقليم الأخرى (كينيا ، رواندا ، بوروندي) بالصورة التي توضحها أرقام الجدول السابق رقم (٢٢) لانتشار غالبية الأراضي الزراعية في النطاقات مرتفعة المنسوب وهو ما لا يناسب زراعة للكسافا .

٣ - الفول السوداني : من محاصيل الزيت المدارية ذات القيمة الغذائية الكبيرة إذ يحتوى على نسبة مرتفعة من الزيت (٣ ، ٤٣٪) والبروتين (٦ ، ٢٥٪) ، لذا تستغل ثماره إلى جانب دورها الغذائي في إنتاج الزيت والمرجرين والصابون ، كما تستغل مخلفات عملية عصر الثمار غذاء للحيوانات .

ويحتاج الفول السوداني إلى درجة حرارة مرتفعة وكمية كبيرة من ضوء الشمس ، إلى جانب كمية من الأمطار لا تقل سنويا عن ١٠٠٠ ملم على أن تتسم فترة جمع المحصول بالجفاف وهو ما يتوافر في العديد من نطاقات شرقي إفريقيا ، إلا أن التوسع في زراعة العديد من المحاصيل الأخرى سواء كانت غذائية (معيشية) أو نقدية تحد كثيرا من إمكانية التوسع في زراعة الفول السوداني .

ويوضح الجدول رقم (٢٣) المساحات المزروعة بالفل السوداني في شرقي إفريقيا على مستوى الدول عام ١٩٨٣ م :

جدول رقم (٢٣) المساحات المزروعة بالفل السوداني في ١٩٨٣ م

الدولة	الإنتاج ((بالالف طن متري))	%
أوغندا	١٢٠	٤٥,٨
تنزانيا	٩٦	٣٦,٦
رواندا	١٨	٦,٩
كينيا	١٥	٥,٧
بوروندي	١٣	٥
الجملة	٢٦٢	١٠٠

توضح أرقام الجدول رقم (٢٣) انتشار زراعة الفول السوداني في كل دول شرقي إفريقيا وإن لم تتجاوز مساحة حقوله ٢٦٢ ألف هكتار وهو ما يعادل ٤,٢ ٪ من جملة مساحة أراضي الفول السوداني على مستوى القارة الإفريقية عام ١٩٨٣ م.

وتصدر أوغندا دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة أراضي زراعة الفول السوداني والتي بلغت بها ١٢٠ ألف هكتار وهو ما يوازي ٤٥,٨ ٪ من جملة المساحة على مستوى الإقليم ، في حين تأتي تنزانيا في المركز الثاني بين دول الإقليم في هذا المجال حيث تشكل حقول الفول السوداني بها ٣٦,٦ ٪.

من جملة الأراضي المزروعة بهذا المحصول في شرقي إفريقيا، مما يعني تركيز معظم أراضي الفول السوداني (٤, ٨٢٪) في هاتين الدولتين حيث يزرع في النطاقات ذات الترب الرملية مفككة البناء وهو ما يسهل على الثمار تخللها لذا يتم نضجها بسرعة وتكون كبيرة الحجم. وتتوزع باقي المساحة (٦, ١٧٪) على باقي دول الإقليم بالصورة التي يوضحها الجدول السابق رقم (٢٣).

وانعكست المساحات المزروعة ومتوسط إنتاجية الهكتار على حجم الإنتاج عام ١٩٨٣ م كما تبينه أرقام الجدول رقم (٢٤).

جدول رقم (٢٤) إنتاج الفول السوداني في ١٩٨٣ م

الدولة	المساحة الهكتار (كجم)	متوسط إنتاجية (بالألف طن متري)	٪
أوغندا	٨٣٣	١٠٠	٥٠,٥
تنزانيا	٦٠٤	٥٨	٢٩,٣
رواندا	١٠٥٠	١٩	٩,٦
بوروندي	٩٢٣	١٢	٦,٠
كينيا	٥٦٧	٩	٤,٦

٤ - نخيل جوز الهند: تنمو على الشواطئ الرملية في أجزاء من السهل الساحلي لكل من تنزانيا وكينيا، بالإضافة إلى السواحل الشرقية لكل من جزيرتي زنجبار ومبا بصفة خاصة حيث تنتشر الترب الهشة، وتسود درجات الحرارة المرتفعة والأمطار الغزيرة وهو ما يلائم نمو نخيل جوز الهند. ويستفاد من هذه الأشجار في جانبيين أساسيين هما:

(أ) ثمار جوز الهند، وبلغ إنتاج الإقليم منها ٤٣٠ ألف طن متري، منها ٣٢٠ ألف طن متري (٧٤, ٤٪) أنتجته تنزانيا، في حين أنتجت كينيا باقي الكمية ومقدارها ١١٠ ألف طن متري، (٢٥, ٦٪) عام ١٩٨٣ م.

(ب) ندف جوز الهند المعروفة بالكوبرا^(٨١) وبلغ إنتاج شرقي إفريقيا منها ٢٩ ألف طن متري (٧٤, ٣٪) أنتجته تنزانيا، بينما أنتجت كينيا باقي الكمية ومقدارها عشرة آلاف طن متري (٢٥, ٧٪).

٥ - التبغ: من المحاصيل النقدية التي تزرع في دول شرقي إفريقيا بمستويات تتباين تبعاً للمدى توافر متطلباته الطبيعية وحجم المنافسة من المحاصيل الأخرى سواء كانت نقدية أو معيشية. ويحتاج التبغ إلى حرارة معتدلة دفيئة وإلى مصدر ثابت للمياه وهو ما لا يتوافر في أقاليم متعددة بشرقي إفريقيا لذا لم تتجاوز مساحته المزروعه ٤١ ألف هكتار (عام ١٩٨٣ م) تتوزع على النحو الذي توضحه أرقام الجدول رقم (٢٥):

جدول رقم (٢٥) المساحات المزروعة بالتبغ والإنتاج في ١٩٨٣ م

الدولة	المساحة (بالألف هكتار)	متوسط إنتاجية الهكتار (كجم)	الإنتاج	
			بالألف طن متري	%
تنزانيا	٢٨	٦٤٣	١٨	٥٤,٦
كينيا	٥	١١٧٥	٦	١٨,٢
أوغندا	٤	١٠٥٠	٤	١٢,١
رواندا	٢	١٣١٦	٣	٩,١
بوروندي	٢	١١١٨	٢	٦,٠

٦ - الموز: من المحاصيل المزروعة على نطاق واسع في شرقي إفريقيا لقيمته الغذائية الكبيرة - حيث يؤكل مطهيا وطازجا إلى جانب استخدامه في تصنيع نوع خاص من المشروبات الكحولية - ولإمكان زراعته بنجاح في أقاليم متباينة الخصائص .

ولإبراز الحجم الكبير لإنتاج منطقة الدراسة من هذا المحصول نذكر أن إنتاج دول شرقي إفريقيا منه بلغ ٢٣٨٥ ألف طن متري وهو ما يعادل ٥٢٪ من جملة إنتاج إفريقيا (٥, ٤ ملايين طن متري) وبذلك يتصدر شرقي إفريقيا أقاليم القارة الإفريقية في مجال إنتاج الموز، كما ينتج ٨, ٥٪ من إجمالي إنتاج العالم (٧, ٤٠ مليون طن متري عام ١٩٨٣ م).

وتتركز أوسع مساحات الموز على السواحل الشمالية والغربية لبحيرة فيكتوريا - داخل أراضي أوغندا وتنزانيا - حيث يشكل الغذاء الرئيس للجماعات السكانية هنا كما تنتشر زراعته في المناطق المرتفعة التي لا يتجاوز

ارتفاعها ١٨٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وفي نطاقات متفرقة من السهل الساحلي^(٨٢). ويبين الجدول رقم (٢٦) إنتاج الموز (١٩٨٣م).

جدول رقم (٢٦) إنتاج الموز (١٩٨٣م)

الدولة	الانتاج (بالآلف طن متري)	%
بوروندي	٩٧٠	٤٠,٧
تنزانيا	٨٢٠	٣٤,٤
أوغندا	٤٥٠	١٨,٨
كينيا	١٤٠	٥,٩
رواندا	٥	٠,٢
الجملة	٢٣٨٥	١٠٠

٧ - البيرثرم^(٨٣) حشيشة الحمى (Pyrethrum): تنتشر زراعته كمحصول نقدي في مساحات متفرقة^(٨٤) بالنطاقات مرتفعة المنسوب في كل من كينيا ورواندا وتنزانيا ومنطقة كيجزى (Kigezi) في جنوب غربي أوغندا، وخاصة أنه من المحاصيل التي لا تحتاج إلى خدمة زراعية كبيرة.

وتجمع أزهار المحصول حيث تطحن وتستغل في تصنيع المبيدات الحشرية على نطاق واسع وخاصة في كينيا التي عرفت زراعة هذا النبات منذ عام ١٩٢٩م، وأصبحت تصدر دول العالم في زراعته منذ الحرب العالمية الثانية حيث يبلغ إنتاجها السنوي نحو ١٢ ألف طن متري.

وتوسعت تنزانيا في زراعة البيرثرم منذ عام ١٩٣٩م في منطقة جبل
كلينمجارو في الشمال، وفي الأراضي المرتفعة بالجنوب، بينما بدىء في
زراعة هذا النبات بأوغندا عام ١٩٤٢م حيث تتركز زراعته كما سبق أن ذكرنا
في إقليم كيغزى (Kigezi).

الرعي

تشغل المراعي الطبيعية مساحات واسعة من شرقي إفريقيا تقدر بحوالي ٤٥١٣٥ ألف هكتار وهو ما يوازي ٢٦,٥٪ من جملة مساحة الإقليم، وتنتشر في نطاقات تقل أمطارها عن متطلبات الزراعة بينما تكفي لنمو حشائش تتوقف كثافتها وخصائصها العامة على كمية الأمطار وسمات التربة والموقع الجغرافي وطبيعته. ويمكن أن نميز بين نمطين رئيسين من المراعي الطبيعية في شرقي إفريقيا هما:

١ - المراعي الصحراوية الفقيرة: تمتد في أقصى الأجزاء الشمالية من الإقليم داخل حدود كل من كينيا وأوغندا، والمراعي هنا فقيرة بصورة عامة لقلة الأمطار - الصيفية - وتتباين كمياتها من عام لآخر وخاصة بالاتجاه من الجنوب صوب الشمال، وانعكس ذلك على حياة الترحال السائدة بين الجماعات الرعوية (البوران، السامبورو، التوركانا، الجالا) كما انعكس أيضاً في ضآلة الثروة الحيوانية هنا.

٢ - المراعي الغنية: تنتشر في نطاقات واسعة من شرقي إفريقيا تتباين خصائصها الطبيعية تبعاً لعوامل الارتفاع فوق مستوى سطح البحر والموقع الفلكي بين السافانا في النطاقات منخفضة المنسوب وخاصة في النصف الشمالي من الإقليم، والاستبس السائدة في النطاقات عالية المنسوب وخاصة بالاتجاه صوب الجنوب حيث توجد أوسع نطاقاتها في تنزانيا.

ويعد تذبذب الأمطار وانتشار ذبابة تسي تسي (شكل رقم ٢٠) من أهم المشكلات التي تعاني منها مراعي شرقي إفريقيا، فقد فقدت جماعات

الماساي الرعوية التي تعيش فيما بين جنوبي كينيا وشمالى تنزانيا أعداداً كبيرة من ماشيتهم نتيجة لموجة الجفاف الشديدة التي تعرضت لها مراعيهم خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٩ - ١٩٦١ م^(٨٥) كما يتعرضون كغيرهم من الجماعات الرعوية لأخطار الفيضانات الجارفة الناتجة عن غزارة الأمطار في بعض السنوات .

ويبين الجدول رقم (٢٧) توزيع مراعي شرقي إفريقيا موزعة على مستوى الدول :

جدول رقم (٢٧) مساحات المراعي

الدولة	المساحة (الف هكتار)	إلى جملة بمناحة الدولة	إلى جملة بمراعي الإقليم
تنزانيا	٣٥٠٠٠	٣٩,٥	٧٧,٥
أوغندا	٥٠٠٠	٢٥,٠	١١,١
كينيا	٣٧٦٠	٦,٦	٨,٣
بوروندي	٩٢٥	٣٦,١	٢,١
رواندا	٤٥٠	١٨,٠	١,٠
الجملة	٤٥١٣٥		

يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (٢٧) مايلي :

١ - اتساع مراعي شرقي إفريقيا كما سبق أن ذكرنا حيث تشكل نحو ٢٦,٥ ٪ من جملة مساحة الإقليم و ٤,٥ ٪ من إجمالي مساحة مراعي القارة الإفريقية .

٢ - تتصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة المراعي والتي بلغت بها حوالي ٣٥ مليون هكتار وهو ما يوازي ٧٧,٥ ٪ من جملة مراعي منطقة الدراسة، في حين جاءت أوغندا في المركز الثاني (١,١١ ٪)، يليها كينيا (٣,٨ ٪)، بوروندي (١,٢ ٪)، رواندا (١ ٪) .

٣ - تتباين قيمة المراعي وأهميتها على مستوى كل دولة تبعا لنسبتها المثوية إلى جملة مساحة كل منها . وتتصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا من حيث امتداد المراعي وقيمتها الاقتصادية إذ تشغل ما يعادل ٣٩,٥ ٪ من جملة مساحة الدولة، يليها بوروندي التي تشغل مراعيها ٣٦,١ ٪ من جملة مساحتها، مما يعكس الامتداد الواسع للمراعي في الدولتين وبالتالي الأهمية الاقتصادية الكبيرة لهذه الحرفة بين الحرف التي يمارسها السكان فيهما . ويمكن أن نضيف إليهما ولكن بصورة أقل نسبيا أوغندا التي مراعيها نحو ربع مساحتها، تليها رواندا (١٨ ٪) وأخيرا كينيا التي لا تشغل المراعي فيها سوى ٦,٦ ٪ من جملة مساحتها .

وانعكس الوضع الطبيعي السابق الإشارة إلي أبعاده الجغرافية على الواقع الاقتصادي لحرفة الرعي في شرقي إفريقيا حيث تنتشر الجماعات الرعوية في كل دول الإقليم . ورغم ضآلة أعدادهم بالقياس إلى جملة القوى العاملة في هذا الجزء من القارة الإفريقية إلا أنهم يتحركون في نطاقات واسعة تبلغ نحو ثلث مساحة إقليم الدراسة، لذا تتسم الثروة الحيوانية هنا بالضخامة النسبية والتنوع كما سنرى بعد قليل .

وجدير بالذكر أن عظم أعداد عناصر الثروة الحيوانية في شرقي إفريقيا لا يرجع إلى الاهتمام الاقتصادي بها وإنما يرجع إلى دورها في الحياة الاجتماعية حيث تمثل مظهرا من مظاهر الثراء التي تحرص عليها الجماعات البشرية هنا^(٨٦) في حين يأتي استغلال ألبانها ولحومها في مرتبة تالية^(٨٧).

ويتباين التوزيع الجغرافي لعناصر الثروة الحيوانية في شرقي إفريقيا تبعا لعدة عوامل أشرنا إليها في دراساتنا السابقة ويمكن إجمالها في نوع المراعي الطبيعية ومدى غناها، تذبذب الأمطار، مستوى انتشار الأوبئة والأمراض وخاصة مرض النوم الذي تسببه ذبابة تسي تسي المنتشرة في جهات واسعة من الإقليم وخاصة الجهات منخفضة المنسوب التي تقع جنوبي وغربي بحيرة فيكتوريا، بالإضافة إلى بعض العوامل البشرية التي نذكر منها نمط الحياة الاجتماعية السائدة، وبدائية الأساليب التي تتبعها الجماعات الرعوية في تربية الحيوانات واستغلالها عكس الوضع بالنسبة للمزارع الحديثة التي أنشأها الأوروبيون أصلا في كل من كينيا وتنزانيا على وجه الخصوص.

أنواع الثروة الحيوانية :

١- الماشية : تحتل مكان الصدارة بين عناصر الثروة الحيوانية في شرقي إفريقيا من حيث العدد والأهمية الاقتصادية فقد بلغ عددها عام ١٩٨٤ م ٣٢٩٠٩ ألف رأس وهو ما يكون ٦٠,٧٪ من جملة أعداد الثروة الحيوانية بكل عناصرها.

وبين الجدول رقم (٢٨) أعداد الماشية في دول شرقي إفريقيا عام ١٩٨٤^(٨٨):

جدول رقم (٢٨) أعداد الماشية في ١٩٨٤ م

الدولة	العدد (بالألف رأس)	%
تنزانيا	١٣٥٠٠	٤٢,٣
كينيا	١٢٠٠٠	٣٧,٦
أوغندا	٥٢٠٠	١٦,٣
رواندا	٦٤٤	٢,٠
بوروندي	٥٦٥	١,٨
الجملة	٣١٩٠٩	١٠٠

المصدر:

- U. N. Statistical Year Book, 1983-1984, N. Y. 1986.

يتبين من تتبع أرقام الجدول السابق رقم (٢٨) ضخامة أعداد الماشية في شرقي إفريقيا والتي بلغت نحو ٣٢ مليون رأس وهو ما يعادل حوالي ١٨,٧٪ من جملة أعداد الماشية في قارة إفريقيا، وقد ساعد على ذلك أن الماشية تعد الحيوان الأول لمعظم الجماعات الرعوية في شرقي إفريقيا سواء كانت من البانتو كالشاجا، الايراكو، السوكوما (تنزانيا)، الكامبا، الأمبو، اللوهويا (كينيا)، الكيجا، التورو (أوغندا)، الهوتو (بوروندي)، أو من النيلين وأنصاف الحاميين كالسوك والكارامونجونج (بين كينيا وأوغندا)، الكاجيادو، الناروك (كينيا)، الماساي (تنزانيا)، اللانجو، التيسو (أوغندا)، التوتسي (بوروندي).

وتتصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا في مجال تربية الماشية حيث يوجد بها نحو ١٤, ٥ مليون رأس وهو ما يوازي ٣, ٤٢٪ من جملة أعداد الماشية في شرقي إفريقيا، ساعد على ذلك غنى مراعيها سواء الممتدة جنوب بحيرة فيكتوريا أو في نطاق الأراضي مرتفعة المنسوب في جزئها الأوسط. في حين تأتي كينيا في المركز الثاني إذ يوجد بها نحو ١٢ مليون رأس وهو ما يعادل ٦, ٣٧٪ من ماشية شرقي إفريقيا تتركز حول خليج كافروندي ذي المراعي الغنية لغزارة الأمطار، إلى جانب الأراضي مرتفعة المنسوب حيث تنتشر المزارع الحديثة (شرقي نايروبي العاصمة، وإلى الغرب والشمال من جبل كينيا حيث الأراضي المرتفعة، وحول مدينتي نيغاشا وناكورو).

ويوجد في أوغندا نحو خمسة ملايين رأس من الماشية تتركز تربيتها في نطاقات المراعي الغنية في الجنوب والغرب وإلى الشرق مباشرة من بحيرة كيوجا حيث تختفي ذبابة تسي تسي.

أما باقي أعداد الماشية في شرقي إفريقيا ونسبتها ٦, ٣٪ فتربى في رواندا وبوروندي حيث تتركز المراعي في النطاق الأوسط من رواندا الواقع على نهر أكانيارو، وفي شمال غربي بوروندي حيث تستمر المراعي في امتدادها صوب الشمال عبر خط الحدود السياسية الفاصل بين دولتي رواندا وبوروندي.

وتتراوح الفصائل التي تربى في شرقي إفريقيا بين الأنواع الإفريقية وخاصة ثيران أنجولا (أكثر من ٩٠٪ من جملة الماشية) والزيبو Zebo الآسيوية ذات القرون الطويلة، ومع ذلك تنتشر تربية بعض الفصائل الأوروبية ذات الإنتاجية العالية سواء من اللحوم أو من الألبان في المزارع

المتركزة في الأقاليم المرتفعة سواء كانت أوروبية حديثة أو خاصة بالأهالي الوطنيين .

٢ - الأغنام: تأتي الأغنام في المركز الثاني بين عناصر الثروة الحيوانية في شرقي إفريقيا، فقد بلغ عددها عام ١٩٨٤ م حوالي ١٢٧٣٨ ألف رأس وهو ما يشكل ٢٧,٣٪ من جملة أعداد عناصر الثروة الحيوانية بالإقليم .
ويبين الجدول رقم (٢٩) توزيع الأغنام في دول شرقي إفريقيا عام ١٩٨٤ م^(٨٩):

جدول رقم (٢٩) أعداد الأغنام في ١٩٨٤ م

الدولة	العدد (بالآلاف رأس)	%
كينيا	٦٧٠٠	٥٢,٦
تنزانيا	٤١٠٠	٣٢,٢
أوغندا	١٣٠٠	١٠,٢
رواندا	٣٢٣	٢,٥
بوروندي	٣١٥	٢,٥
الجملة	١٢٧٣٨	١٠٠

المصدر:

- U. N. Statical Year Book, 1983-1984, N. Y. 1986

تعكس أرقام الجدول السابق رقم (٢٩) ضخامة ثروة شرقي إفريقيا من الأغنام والتي بلغت نحو ١٢,٧ مليون رأس وهو ما يكون ٦,٧٪ من جملة الأغنام في إفريقيا والبالغة ١٨٨,٥ مليون رأس عام ١٩٨٤ م.

وتنتشر تربية الأغنام في المراعي الفقيرة بثلاث دول رئيسة في الإقليم هي كينيا وتنزانيا وأوغندا حيث يوجد بها نحو ٩٥٪ من جملة الأغنام في شرقي إفريقيا، وتتصدر الجالا، البوران، الرنديل والصوماليون الجماعات الرعوية التي تحترف رعي الأغنام في منطقة الدراسة، وهي جماعات كثيرة الترحال بحثا عن الكلاً والمياه نظرا لجفاف البيئات التي تعيش فيها وخاصة في شمال وشمال شرقي منطقة الدراسة.

وتختلف أنواع الأغنام التي تربي في شرقي إفريقيا تبعا لخصائص المراعي الطبيعية حيث تربي الأنواع الصحراوية والنيلية في البيئات الجافة كما في الشمال، في حين يربي النوع الجبلي في المراعي الواقعة في المناطق المرتفعة وخاصة في كينيا وتنزانيا ورواندا.

وبالإضافة إلى العناصر المشار إليها أعلاه تنتشر تربية بعض حيوانات الحمل وخاصة الحمير والخيول، ومن الطبيعي أن تتباين أعدادها من دولة لأخرى في شرقي إفريقيا تبعا لمساحة الأقاليم الزراعية وخصائصها حيث تستغل في نقل المحاصيل وأحيانا خدمة الأرض، إلى جانب طبيعة سطح الأرض، لذا يبلغ عدد الحمير في الإقليم حوالي ١٨٤ ألف رأس منها ١٦٨ ألف رأس في تنزانيا (٩١,٣٪)، ١٦ ألف رأس (٨,٧٪) في أوغندا، وسبق أن أشرنا إلى أن أوغندا وتنزانيا تتصدران دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة الزمام المزروع وارتفاع نسبة السكان الزراعيين. وتقتصر تربية الخيول على كينيا التي بلغ عدد الخيول بها ألفي رأس عام ١٩٨٤ م.

صيد الأسماك

رغم طول سواحل شرقي إفريقيا (نحو ١٢٠٠ كم) وتوافر عدد من الجزر وتعدد مسطحاتها المائية الداخلية سواء أكانت مجاري مائية أم مستنقعات أم بحيرات، إلا أن إنتاجها السمكي محدود للغاية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يأتي:

- ١ - ارتفاع درجة حرارة المسطحات المائية في الإقليم بحكم موقعه الفلكي مما أدى إلى انتشار البكتيريا فيها والتي تقضي على نسبة كبيرة من العناصر الغذائية التي تحتاج إليها الأسماك، لذا تتسم الأسماك هنا بصغر أحجامها وتنوعها الكبير مما أسهم في ضآلة الكميات المنتجة وارتفاع تكاليف إنتاجها.
- ٢ - ضيق الرصيف القاري واختفائه أمام مسافات طويلة من سواحل شرقي إفريقيا مما يعني عدم توافر المياه الضحلة التي تمثل بيئات بحرية غنية بالعناصر الغذائية التي تجذب الأسماك والكائنات البحرية المختلفة للتجمع بأعداد كبيرة تعمل على ضخامة الإنتاج السمكي.
- ٣ - تنوع أسماك المسطحات المائية العذبة سواء أكانت مجار نهريّة أم بحيرات وتعدد أنواعها مما يستحيل معه صيد الأسماك بكميات تجارية كبيرة وهو أمر لا يتحقق إلا في حالة تجمع الأسماك في شكل أسراب كبيرة (كنتيجة أيضا لتوافر الغذاء الطبيعي) وبتنوع محدود كما في مصايد الأسماك الكبرى في العالم.
- ٤ - بدائية الأساليب المستخدمة في عمليات الصيد، إلى جانب الافتقار إلى رؤوس الأموال التي تمكن من استغلال المسطحات البحرية والبحيرية الواسعة في شرقي إفريقيا.

٥ - عادات الغذاء السائدة والتي أدت إلى عدم إقبال قطاعات عريضة من السكان على تناول الأسماك ، وربما لهذا السبب أيضا لا يمارس صيد الأسماك كحرفة رئيسة حيث يلاحظ أنه يمارس كحرفة ثانوية إلى جانب حرف أخرى رئيسة، يستثنى من ذلك الجزر وبعض النطاقات الساحلية وجهات محدودة تطل على بحيرتي فيكتوريا وتنجانيقا .
ويبين الجدول رقم (٣٠) تطور إنتاج الأسماك في شرقي إفريقيا موزعاً على مستوى دول الإقليم خلال عامي ١٩٧٥م و١٩٨٣م .

جدول رقم (٣٠) إنتاج الأسماك في (١٩٧٥م، ١٩٨٣م)

الدولة	١٩٧٥م		١٩٨٣م	
	الإنتاج (بالألف طن متري)	%	الإنتاج (بالألف طن متري)	%
تنزانيا	٢١١,٥	٤٧,٨	٢٧٢,٥	٤٩,١
أوغندا	١٨٨,٠	٤٢,٥	١٧٢,٠	٣١,٠
كينيا	٢٧,٣	٦,١	٩٧,٥	١٧,٥
بروندي	١٤,٥	٣,٣	١٢,٠	٢,٢
رواندا	١,٢	٠,٣	١,٢	٠,٢
الجملة	٤٤٢,٥	١٠٠	٥٥٥,٢	١٠٠

تظهر أرقام الجدول السابق رقم (٣٠) تطور إنتاج الأسماك في شرقي إفريقيا والذي بلغ ٥٥٥,٢ ألف طن متري عام ١٩٨٣م بعد أن كان ٤٤٢,٥

ألف طن متري عام ١٩٧٥م مما يعني تزايد إنتاج الإقليم بنسبة ٤, ٢٥٪ خلال العامين المذكورين، ومع ذلك يتسم الإنتاج السمكي بالتذبذب في كميته من عام لآخر في بعض دول المنطقة كما في أوغندا وبوروندي، في حين يتميز الإنتاج بالتزايد الواضح في دول أخرى كما في كينيا وتنزانيا إذ زاد بنسبة ١, ٢٥٧٪ في الدولة الأولى، ٨, ٢٨٪ في الدولة الثانية خلال العامين المذكورين، في حين اتسم إنتاج رواندا بالثبات خلال الفترة قيد الدراسة، وهي أمور تعكس ضالة الإنتاج السمكي في شرقي إفريقيا بالقياس إلى المصايد المتاحة، لذا لا تتجاوز نسبة إنتاج الإقليم عشر إنتاج القارة الإفريقية، ومرد ذلك الأسباب التي سبق أن أشرنا إليها.

وتتصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا من حيث حجم الإنتاج والذي بلغ عام ١٩٨٣م ٢٧٢, ٥ ألف طن متري وهو ما يوازي ١, ٤٩٪ من جملة إنتاج الإقليم في ذلك العام، وربما يرجع ذلك إلى كبر حجم سكانها وتوافر أهم المصايد السمكية في شرقي إفريقيا بها وخاصة المسطحات البحرية المحيطة بجزيرتي زنجبار ومببا، إلى جانب بحيرتي تنجانيقا وفيكتوريا.

وجاءت أوغندا في المركز الثاني بين دول الإقليم من حيث حجم الإنتاج (٣١٪) وتتمثل مصايدها في بحيرتي فيكتوريا وكيوجا بصورة أساسية، إلى جانب المجاري النهرية العديدة بها.

ورغم تزايد إنتاج كينيا خلال السنوات الأخيرة إلا أن إنتاجها لم تتجاوز نسبته ٥, ١٧٪ من جملة إنتاج شرقي إفريقيا، وهو واقع اقتصادي لا يتفق والإمكانات المتاحة بها إلا أن عادات الغذاء مع بعض المعوقات الطبيعية والاقتصادية هي التي عملت على ضالة إنتاج كينيا.

وكان لعامل ارتفاع كثافة السكان في بوروندي (الكثافة العامة ١٤٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، وتتجاوز هذه الكثافة ٥٨٠ نسمة في المناطق الزراعية) إلى جانب امتلاكها لجهة طويلة (نحو ١٦٠ كم تطل على بحيرة تنجانيقا- من أغنى مصايد الأسماك في شرقي إفريقيا^(٩٠) - تأثير مباشر في غنى الإنتاج السمكي في بوروندي (١٢ ألف طن متري) بالقياس إلى إنتاج جارتها رواندا والذي لا يتجاوز ١,٢ ألف طن متري .

الموارد الغابية

الامتداد الواسع لأراضي شرقي إفريقيا بين دائرتي عرض ٤° شمالاً، ١٢° جنوباً وما نتج عن ذلك من وجود فروق حرارية واختلاف كمية الأمطار الساقطة، إلى جانب تباين مناسيب سطح الأرض وتعدد الترب، كل هذه العوامل أدت إلى تنوع الموارد الغابية من نطاق لآخر واختلاف أشجارها وتباين خصائصها مما أدى بدوره إلى وجود فروق واضحة في القيمة الاقتصادية للغابات بشرقي إفريقيا.

وتغطي الغابات والأحراش كما سبق أن ذكرنا نحو ٦, ٥٠ مليون هكتار وهو ما يكون ٢٩, ٧٪ من جملة مساحة إقليم شرقي إفريقيا. وتتوزع هذه المساحة على الأقاليم مرتفعة المنسوب والسهول والمحميات الطبيعية. ويبين الجدول رقم (٣١) تفصيل مساحة الغابات والأحراش موزعة على مستوى الدول.

جدول رقم (٣١) مساحات الغابات والأحراش

الدولة	المساحة (ألف هكتار)	% إلى جملة مساحة الدولة	% إلى جملة غابات الإقليم
تنزانيا	٤١٩٠٠	٤٧,٣	٨٢,٧
أوغندا	٥٩٦٠	٢٩,٨	١١,٨
كينيا	٢٤٧٠	٤,٣	٤,٩
رواندا	٢٦٤	١٠,٦	٠,٥
بوروندي	٦٢	٢,٤	٠,١
الجملة	٥٠٦٥٦		

تؤكد أرقام الجدول السابق رقم (٣١) تصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع المساحة التي تشغلها الغابات والأحراش إذ بلغت بها ٤١,٩ مليون هكتار وهو ما يشكل ٨٢,٧% من جملة مساحة الغابات في منطقة الدراسة، كما تكون هذه المساحة ما يقرب من نصف مساحة البلاد. وتعد غابات السافانا أهم الغابات هنا، وتتركز معظم مساحاتها في النطاقات الغربية والجنوبية من تنزانيا.

وجاءت أوغندا في المركز الثاني حيث تشكل غاباتها نحو ١١,٨% من جملة مساحة غابات شرقي إفريقيا، وتتركز معظم غاباتها في النطاقات

الشمالية والشرقية . بينما تأتي كينيا في المركز الثالث (٩ , ٤ ٪) وتوجد أهم نطاقاتها الغابية في أراضيها المرتفعة وخاصة تلك الممتدة إلى الشمال من نايروبي ، وإلى الشرق من مدينتي كيسومو وكيريشو ، مما يعني انتشارها في مناطق تخدمها خطوط السكك الحديدية ، وهذا شجع على التوسع في إنتاج الأخشاب .

وتأتي رواندا وبوروندي (٦ , ١ ٪) في مؤخرة دول المنطقة بحكم ضآلة مساحتهما الكلية .

وانعكس الوضع الطبيعي للغابات والأحراش من حيث المساحة والخصائص ، على حجم المنتج من الأخشاب حيث تمثل قطع الأخشاب الحرفة الأولى التي تمارس في نطاق الغابات والأحراش كما يتضح من تتبع أرقام الجدول رقم (٣٢) التي تبين توزيع إنتاج الأخشاب على دول شرقي إفريقيا خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٣م^(٩١) .

جدول رقم (٣٢) إنتاج الأخشاب في عامي ١٩٧٥ م، ١٩٨٣ م (مليون متر مكعب)

الدولة	١٩٧٥ م		١٩٨٣ م	
	الإنتاج	%	الإنتاج	%
تنزانيا	٣١,١	٣٨,٦	٣٩,٨	٣٨,٢
كينيا	٢١,٢	٢٦,٢	٢٩,٣	٢٨,١
أوغندا	٢٠,٥	٢٥,٤	٢٦,٣	٢٥,٣
رواندا	٥,٠	٦,٢	٥,٢	٥,٠
بوروندي	٢,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٤
الجملة	٨٠,٧		١٠٤,١	

المصدر:

U. N. Statistical Year Book, 1983-1984, P. 586.

تظهر أرقام الجدول السابق رقم (٣٢) الحقائق التالية :

- ١ - ضخامة إنتاج الأخشاب في شرقي إفريقيا بالقياس إلى جملة إنتاج القارة الإفريقية حيث بلغت نسبته ٢١,٦ ٪، ٢٢,٢ ٪ خلال عامي ١٩٧٥ م و ١٩٨٣ م على الترتيب^(٩٢).
- وتجدر الإشارة إلى استغلال كميات من الأخشاب في إنتاج الوقود (الفحم النباتي) لا تستهلك مناطق الإنتاج وما حولها.
- ٢ - حسن استغلال الغابات والأحراش في إنتاج الأخشاب بشرقي

إفريقيا، وتطور هذا الإنتاج بشكل مطرد حيث بلغ ١٠٤ مليون متر مكعب عام ١٩٨٣م بعد أن كان ٧, ٨٠ مليون متر مكعب عام ١٩٧٥م، وبذلك زاد إنتاج الأخشاب في الإقليم بنسبة ٢٩٪ خلال عامي ١٩٧٥م و١٩٨٣م، ويؤكد حسن استغلال الغابات في إنتاج الأخشاب تزايد الإنتاج في كل دول الإقليم بلا استثناء، وإن تباينت نسبة هذه الزيادة من دولة إلى أخرى.

٣ - تتصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا في مجال إنتاج الأخشاب، بل إنها تأتي في المركز الثاني بين الدول الإفريقية بعد نيجيريا إذ بلغ إنتاجها عام ١٩٨٣م ٣٩, ٨ مليون متر مكعب وهو ما يعادل ٢, ٣٨٪ من جملة إنتاج الإقليم و ٨, ٥٪ من إجمالي إنتاج إفريقيا في العام نفسه، في حين جاءت كينيا في المركز الثاني (١, ٢٨٪) وأوغندا في المركز الثالث (٣, ٢٥٪).

ويلاحظ أن التوزيع الجغرافي لشبكات الطرق سواء السكك الحديدية أو الطرق المرصوفة هي التي حددت النطاقات الغابية التي تستغل أشجارها حيث يخصص الجزء الأكبر من إنتاج الإقليم للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

وتشكل الغابات والأحراش مجالا لحرفة أخرى هي حرفة جمع بعض العناصر الغذائية والموارد الخام التي تدخل في بعض الصناعات ساعد على ذلك تنوع أشجار الغابات في الإقليم وتباين خصائصها كنتيجة للظروف الطبيعية السائدة.

وتأتي قبائل (الوندروبو) Wanderobo في كينيا، والبيجميس (Pygmies) (الأقزام) في غربي أوغندا، وبعض قبائل وسط تنزانيا في مقدمة الجماعات التي تحترف حرفة الجمع من الغابات والأحراش، وهي جماعات بدائية لا

تعرف الزراعة ولا صناعة الملابس والأواني الفخارية ، كما أنها تعيش في
أكواخ بسيطة . وأمام قسوة الظروف الطبيعية التي تعيش فيها هذه الجماعات
فقد هجر بعضها المناطق الغابية كما فعلت جماعات الوندروبو التي اندمجت
تقريبا مع جماعات الماساي^(٩٣) .

التعدين

الموارد المعدنية في شرقي إفريقيا محدودة في كمياتها ولم يبدأ في استغلالها على مستوى تجاري إلا عن طريق الأوروبيين وخلال العقود الأخيرة. ويرجع تأخر تعدين الموارد المعدنية إلى عدة عوامل بعضها طبيعية كالموقع الجغرافي الداخلي لمعظم المعادن بعيدا عن الساحل وفي نطاقات لا تتوافر فيها الأيدي العاملة والأسواق، إلى جانب عدم توافر مصادر الطاقة الرخيصة، وبعضها الآخر بشرية كبطء الدراسات الجيولوجية الخاصة بالإقليم منذ بداية القرن العشرين الميلادي، وعدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لهذا القطاع الإنتاجي، وتأخر مد طرق النقل وتوفير وسائل الانتقال وهي عوامل، إضافة إلى إسهامها في عمليات الكشف المعدني، تحدد مدى صلاحية الخامات المعدنية للاستغلال وتكاليف الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج دول شرقي إفريقيا من المعادن محدود للغاية في كميتها، لذا لا تلعب دورا رئيسا في هيكل البناء الاقتصادي لهذه الدول، كما أن بعض الخامات مكتشفة بالفعل ولم يبدأ في استغلالها بعد، وعموما تأتي تنزانيا في مقدمة دول الإقليم من حيث غنى وتعدد الموارد المعدنية إلا أن توزيعها الجغرافي المتناثر يحد كثيرا من استغلالها على مستوى تجاري مربح.

ونستطيع تصنيف الموارد المعدنية في شرقي إفريقيا على النحو التالي:

- الفحم والحديد.
- الفلزات غير الحديدية وتضم القصدير، النحاس، الرصاص.
- المعادن النادرة كالفلزات المشعة، والذهب.
- معادن المخصبات والخامات الكيميائية كالفسفات والملح.

- الأحجار الكريمة ويثقلها الماس .

- معادن أخرى كالمايكا .

ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

١ - الفحم والحديد :

من الموارد المعدنية الأساسية التي تشكل القاعدة الرئيسة للصناعات الثقيلة في حالة توافرها . وأكدت عمليات المسح الجيولوجي وجود نحو ٢٥٠ مليون طن متري من الفحم في وادي روهوهو (Ruhuhu) قرب مدينة سونجيا جنوبي تنزانيا، كما اكتشف في الإقليم نفسه خامات للحديد إلا أن عدم جودة الخامات المكتشفة وبعد الإقليم عن مراكز الصناعة ونطاقات التجمعات السكانية تحد من استثمار الموارد المكتشفة .

٢ - القصدير :

أوسع المعادن انتشارا في شرقي إفريقيا حيث تنتجه معظم دول الإقليم ولكن بكميات محدودة، وربما يرجع الانتشار الواسع للقصدير في شرقي إفريقيا إلى تعدد الأشكال التي توجد فيها خاماته المعروفة باسم الكاسيتيريت (Cassiterite)^(٩٤) فقد توجد في شكل إرسابات فيضية أو في شكل عروق وعدسات في التكوينات الجيولوجية الصلبة . وتتركز خامات القصدير في المناطق التالية :

- إقليم غرب بحيرة فيكتوريا في تنزانيا .
- إقليم كابالي (Kabale) في أقصى جنوب غربي أوغندا، ويمكن اعتباره امتداداً شمالياً للإقليم السابق الإشارة إليه في تنزانيا .
- إقليم شمال بحيرة عيدي أمين في أوغندا .
- إقليم نجوزي (Ngozi) شمالي بوروندي .

- إقليم شمالي كيجالي في رواندا .
- إقليم كييونجو (Kibungu) شرقي رواندا .

بالإضافة إلى ذلك تناطر مناجم القصدير في النطاقات الشرقية والغربية من رواندا لذا تصدر هذه الدولة الصغيرة - دول شرقي إفريقيا في مجال الإنتاج إذ بلغ إنتاجها عام ١٩٨٢ م ١١٨١ طن متري وهو ما يوازي ٣, ٨٤٪ من جملة إنتاج الإقليم في ذلك العام، في حين جاءت أوغندا في المركز الثاني حيث بلغ إنتاجها ١٢٠ طن متري (٥, ٨٪)، وبوروندي في المركز الثالث ١٠٠ طن متري (٢, ٧٪)، في حين تدهور إنتاج تنزانيا من القصدير خلال السنوات الأخيرة بعد أن كان يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ طناً مترياً سنوياً منذ بداية السبعينات الميلادية .

٣ - النحاس :

توجد خاماته بكميات كبيرة في منطقة كيلمبي (Kilembe) غربي أوغندا، واكتشفت هذه الخامات عام ١٩٤٨ م إلا أن استغلالها تأخر حتى عام ١٩٥٦ م حين تم مد خط سكة حديد ممبسا- كمبالا إلى مدينة كاسيسى في أقصى الغرب . ويتم نقل الخامات بعد تركيزها في منطقة المناجم^(٩٥) إلى مدينة جنجا حيث يتم صهر النحاس وتكريره في مصاهرها لتوافر الطاقة الكهربائية المولدة من سد أوين . ويتراوح إنتاج أوغندا السنوي من النحاس بين ١٤ و ١٨ طن متري وإن تناقص الإنتاج خلال السنوات الأخيرة .

٤ - الرصاص :

توجد خامات الرصاص في إقليم مباندا (Mpanda) في أقصى غربي تنزانيا حيث يتوافر خط فرعي للسكك الحديدية يسهل نقل الإنتاج إلى مراكز التصنيع الرئيسة، إلا أن تعدين الرصاص توقف منذ عام ١٩٦٠ م .

٥ - اليورانيوم:

من الفلزات المشعة التي اكتشفت خاماتها في تنزانيا، ولم يعلن عن أبعاد هذا الكشف الذي يمكن أن يمثل بداية لنهضة اقتصادية كبيرة في حالة توافره بكميات تمكن من استغلاله على المستوى الاقتصادي.

٦ - الذهب:

من المعادن النفيسة التي تتسم بالندرة حيث توجد خاماتها بكميات محدودة وغالبا ما تكون مختلطة بمعادن أخرى كاختلاط خام الذهب بخام الرصاص في إقليم مباندا غربي تنزانيا. ويعدن الذهب أيضا في منطقة جيتا (Geita) الواقعة جنوب بحيرة فيكتوريا. وعموما يحتل الذهب المركز الثاني بين المعادن المستخرجة من تنزانيا من حيث الأهمية والكمية بعد الماس حيث بلغ إنتاجها ثمانية كيلوجرام عام ١٩٨٢م، في حين بلغ إنتاج كينيا من الذهب خلال العام نفسه حوالي ثلاثة كيلوجرامات.

٧ - الفوسفات:

من معادن المخصبات حيث يدخل في صناعة الأسمدة، وهو يوجد في الطبيعة إما في شكل تكوينات رسوبية (صخور الفوسفات) وإما في شكل عنصر معدني (الفوسفور) يدخل في تركيب بعض صخور القشرة الأرضية. ويقتصر وجود خاماته على إقليم مولو (Molo) الواقع شمالي مدينة تورورو بأوغندا، وقد تناقص إنتاج الفوسفات الأوغندي خلال السنوات الأخيرة حيث أصبح لا يتجاوز خمسة آلاف طن متري بعد أن كان ٢٥ ألف طن متري سنويا في بداية السبعينات الميلادية.

٨ - الملح :

من العناصر المعدنية المهمة متعددة الاستخدامات ، فإلى جانب دوره الغذائي يستخدم في صناعات دبغ الجلود ، المخصبات ، الورق ، الأصباغ ، إلى جانب أهميته في الصناعات الكيماوية لدوره الرئيس في مجال إنتاج الصودا الكاوية وكربونات الصوديوم (تدخل في تصنيع الورق ، الزجاج ، المنظفات) ، كلورات الصوديوم (تستخدم في إنتاج المبيدات) ، الكلورين . وتتعدد مصادر الملح في شرقي إفريقيا والتي تأتي المسطحات المائية وخاصة البحيرات في مقدمتها إذ يتم الحصول عليه عن طريق التبخير بفعل أشعة الشمس . ويتسم إنتاج الملح في شرقي إفريقيا بالتذبذب الواضح في كميته من عام لآخر كما يتبين من أرقام الجدول رقم (٣٣) التي توضح إنتاجه في الدول الرئيسة خلال الأعوام ١٩٧٠م ، ١٩٧٥م و ١٩٨٠ :

جدول رقم (٣٣) إنتاج الملح في (١٩٧٠م ، ١٩٨٠م)

الدولة	١٩٧٠م	١٩٨٠م	١٩٨٠م	
			الإنتاج (ألف طن متري)	%
تنزانيا	٤٢	٤٤	٣٦	٦٣,٢
كينيا	٥٠	٦	٢٠	٣٥,٠
أوغندا	٢	٣	١	١,٨
الجملة	٩٤	٥٣	٥٧	١٠٠

وتعد تنزانيا وكينيا أهم الدول المنتجة للملح في شرقي إفريقيا حيث شكل إنتاجهما معا نحو ٩٨,٢% من جملة إنتاج الإقليم عام ١٩٨٠م .

وتتوزع مناطق إنتاج الملح في تنزانيا لتشمل كلاً من : - إقليم شرقي كيجوما في أقصى الغرب ، إقليم بحيرة إياسي (Eyasi) في الوسط ، إقليم جنوب دار السلام على ساحل المحيط الهندي ، إقليم بحيرة نترون (Natron) في أقصى الشمال قرب خط الحدود السياسية مع كينيا حيث تستخرج كربونات الصوديوم من البحيرة المذكورة .

وتعد كينيا ثاني دول شرقي إفريقيا المنتجة للملح بعد تنزانيا حيث يصل إنتاجها إلى نحو ٣٥٪ من إنتاج الإقليم . وتشتهر كينيا بإنتاج كربونات الصوديوم أيضاً إذ تعد بحيرة ماجادي (Magadi) من أهم مصادرها في العالم . وجدير بالذكر أنه رغم جفاف بحيرة ماجادي إلا أن بعض الينابيع ذات المياه الملحية - الناتجة عن الصدع البركاني - مازالت تغذيها بالمياه .

٩ - الماس :

ينتج الماس في تنزانيا حيث يستخرج من منطقة شينيانجا (Shinyanga) ، ويعد من أهم المعادن المنتجة في تنزانيا من حيث القيمة حيث يكون أكثر من ١٠٪ من جملة قيمة صادرات البلاد إلى الأسواق العالمية .

١٠ - المايكا :

توجد خامات المايكا التي تدخل في تركيب معظم أنواع الصخور النارية في منطقة موروجورو (Morogoro) الواقعة إلى الغرب من دار السلام بمسافة ١٦٠ كم تقريبا .

الصناعة

ما زال النشاط الصناعي في شرقي إفريقيا متواضعا وخاصة إذا قيس بمثيله على مستوى الأقاليم الصناعية الأخرى في جهات إفريقيا المختلفة . ويعتمد النشاط الصناعي في الإقليم بالدرجة الأولى على الخامات الزراعية والغابية والمعدنية المتاحة . ومع ذلك حققت الصناعة تقدما كبيرا خلال السنوات الأخيرة بعد تحول اقتصاد الإقليم بصورة عامة من مرحلة الاقتصاد المعيشي إلى مرحلة الاقتصاد النقدي أو التجاري نتيجة لعدة عوامل يأتي في مقدمتها التحرر من سياسات الدول الاستعمارية ، ونمو التعاونيات التي أسهمت في ازدهار الزراعة وخاصة في مجال إنتاج محاصيل كالبن والشاي والسيسل والقطن والتي أنتجت بكميات كبيرة أوجدت الفرصة لتجهيزها وتصنيعها على نطاق واسع بهدف التصدير إلى الأسواق العالمية مما أكسب دول الإقليم شهرة واسعة في مجالات صناعية عديدة منها شهرة كينيا في مجال إنتاج وتجهيز البن والشاي ، وتنزانيا في إنتاج وتجهيز السيسل والقرنفل والبن والتبغ والسكر ، وأوغندا في إنتاج البن والقطن والتبغ ، وبوروندي في إنتاج البن ، ورواندا في إنتاج الشاي ، بالإضافة إلى إنتاج دول الإقليم من المنتجات الحيوانية وخاصة الجلود ، والأخشاب المجهزة .

ويعد عدم توافر مصادر الطاقة الرخيصة من أهم معوقات تطوير النشاط الصناعي في منطقة الدراسة ، وفي هذا الصدد تعد أوغندا أفضل دول شرقي إفريقيا إذ تتوفر عندها الطاقة الكهربائية المولدة من سد أوين (تقدر بما يعادل ٨٠ ألف طن متري من الفحم سنويا) والتي تصدر جزءا منها إلى المراكز الصناعية الكينية المجاورة . لذا تعتمد دول الإقليم على البترول الخام المستورد من الأسواق العالمية كمصدر رئيس للطاقة مما أدى إلى تعدد معامل تكرير

البتترول في كينيا وتنزانيا، حيث بلغت طاقة معامل التكرير الكينية حوالي ٤٧٥٠ ألف طن متري عام ١٩٨٤م (٨, ٨٤٪ من جملة طاقة معامل التكرير في شرقي إفريقيا)، في حين جاءت تنزانيا في المركز الثاني إذ كانت طاقة معامل تكرير البترول بها ٨٥٠ ألف طن متري، أي حوالي ٢, ١٥٪ في العام نفسه.

ولإبراز ضالة النشاط الصناعي في شرقي إفريقيا نذكر أن القوى العاملة بالصناعة لم تتجاوز نسبتها ١٠٪ من مجموع القوى العاملة في بوروندي (عام ١٩٨٢م)، في حين بلغت ٨, ١٥٪ في كينيا، ووصلت أقصاها في تنزانيا إذ بلغت ٦, ٢١٪^(٩٦).

ومعنى ذلك تصدر تنزانيا دول شرقي إفريقيا من حيث حجم القوى العاملة في الصناعة، وهو واقع فرضته الإمكانيات والموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في هذه الدولة والتي تطورت صناعاتها منذ عام ١٩٧٠م بمعدل يتراوح بين ١٠ و ١٥٪ سنويا وخاصة الصناعات الغذائية والنسيج، واهتمت الدولة خلال السنوات الأخيرة بصناعات المخصبات والأسمت والورق، إلى جانب الصناعات المعدنية.

وتعد دار السلام أهم مراكز الصناعة في تنزانيا، ومن أجل توسيع دائرة انتشار الصناعة في البلاد خصص نحو ٨٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية في الخطة الخمسية ٧٠/١٩٧٥م للصناعات المنتشرة خارج دار السلام، ساعد على ذلك انتشار شبكة لا بأس بها من خطوط النقل المختلفة تربط بين أقاليم البلاد.

وتتعدد المنشآت الصناعية في دار السلام والتي يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية منشآت صناعات تكرير البترول والمخصبات، إلى جانب

الصناعات الغذائية . وجدير بالذكر أنه عن طريق ميناء دار السلام يتم تصدير نحاس زامبيا إلى الأسواق الخارجية مما ساعد على وجود صناعات معدنية بالمدينة .

وتعد تانجا مركزا صناعيا رئيسا وثاني أكبر موانئ تنزانيا حيث تمثل المنفذ البحري الذي يتم عن طريقه تصنيع وتصدير العديد من حاصلات إقليم جبل كليمنجارو، ومن أهم صناعات تانجا الصناعات الغذائية والنسيج والحبال، إلا أن مثل هذه الصناعات تعاني من المنافسة الشديدة للمنتجات المشابهة لها والمنتجة في ممبسا بكينيا والتي تربطها الخطوط الحديدية بإقليم كليمنجارو التنزاني .

ومن المراكز الصناعية الحديثة في تنزانيا نذكر دودوما الواقعة إلى الغرب من دار السلام بمسافة ٤٨٠ كم تقريبا ، وهي تتوسط إقليما زراعيًا ذا كثافة سكانية عالية، وتتجمع عندها طرق عديدة للنقل تربطها بدار السلام، وكلها عوامل تساعد على ازدهار النشاط الصناعي .

ومن المراكز الصناعية الرئيسة في تنزانيا نذكر أروشا التي تعتمد منشآتها الصناعية على الخامات الزراعية العديدة التي ينتجها إقليمها الزراعي الواسع .

وحققت الصناعة قفزات واسعة في كينيا خلال السنوات الأخيرة بفضل الاستثمارات الضخمة وتوافر البنية الأساسية للصناعة ممثلة في توافر طرق النقل ووسائله وخاصة في الأقاليم مرتفعة المنسوب، والتشجيع الحكومي، وتعدد الموارد الاقتصادية، واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي .

ويتركز في نايروبي أكثر من نصف المنشآت الصناعية في البلاد، وتعتمد صناعاتها على الخامات الزراعية والغابية والحيوانية المنتجة في الأقاليم المحيطة

بها ، لذا تصدر طحن الغلال ، تجهيز الشاي والبن والسيسل ، والملابس صناعات المدينة من حيث عدد المنشآت الصناعية وحجم القوى العاملة بها . وساعد على ازدهار النشاط الصناعي في نايروبي أنها تمثل نقطة التقاء العديد من طرق النقل وخاصة خطوط السكك الحديدية والتي تربطها بأقاليم الدولة المختلفة وأيضا تربطها بأقاليم بعض الدول المجاورة مثل أوغندا وتنزانيا .

وتمثل ممبسا ثاني أكبر المراكز الصناعية في كينيا وثالث مدن شرقي إفريقيا من حيث الحجم بعد دار السلام ونايروبي ، كما أنها تعد أكثر موانئ منطقة الدراسة تجهيزا ونشاطا في مجال التجارة الدولية لشرقي إفريقيا ، لذا تعد مركزا مهماً للتخزين على مستوى الإقليم .

ويوجد في ممبسا نحو ٢٠٪ من جملة المنشآت الصناعية في كينيا ساعد على ذلك موقعها الجغرافي الجيد وتعدد خطوط النقل وخاصة السكك الحديدية التي تربطها بالأجزاء الداخلية لشرقي إفريقيا ، لذا تعد مركزا رئيسا لتصنيع المعادن والكيماويات وتكرير البترول والأسمت والزجاج ، إلى جانب الصناعات الغذائية .

وجدير بالذكر أن كينيا تصدر دول شرقي إفريقيا في إنتاج الأسمت كما يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم (٣٤) .

وتسعى الحكومة الكينية إلى تنشيط النشاط الصناعي في مدن كيسومو ، نيفاشا ، ناكورو ، كيتالي ، إذ يتوافر في أقاليمها الموارد الطبيعية والقوى العاملة والأسواق وخطوط النقل التي تربطها ببعضها البعض وبغيرها من أقاليم الدولة .

ويشكل حجم القوى العاملة بالصناعة في أوغندا حوالي ١٢٪ من جملة

القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعتمد الصناعات في أوغندا على الخامات الزراعية والمعدنية التي تنتجها أقاليمها المختلفة .

وتعد جنجا أهم مدن أوغندا الصناعية لتوافر الطاقة الكهربائية المولدة من سد أوين، لذا يعد تجهيز النحاس والصناعات الغذائية (طحن الغلال، تجهيز البن والشاي، استخراج الزيوت النباتية، تكرير السكر) والغزل والنسيج والورق أهم صناعاتها .

ويوجد في كمبالا عدة منشآت صناعية خفيفة يعتمد في تشغيلها على الطاقة الكهربائية المنقولة إليها من جنجا .

جدول رقم (٣٤)

تطور إنتاج الأسمنت (بالألف طن متري) في ١٩٧٠م، ١٩٨٠م، ١٩٨٣م

السنة الدولة	١٩٧٠م		١٩٨٠م		١٩٨٣م	
	الإنتاج	%	الإنتاج	%	الإنتاج	%
كينيا	٧٩٢	٥٤,٠	١٢٨٠	٤١,٨	١٢٨٠	٦٦,٦
أوغندا	٤٩٧	٣٣,٩	٦٨٤	٢٢,٣	٤٠١	٢٠,٩
تنزانيا	١٧٧	١٢,١	١١٠٠	٣٥,٩	٢٤٠	١٢,٥
الجملة	١٤٦٦	١٠٠	٣٠٦٤	١٠٠	١٩٢١	١٠٠

ويعد نشر الأخشاب وتجهيزها من أوسع الصناعات انتشارا في شرقي إفريقيا، ساعد على ذلك انتشار الغابات والأحراش على نطاق واسع كما سبق أن تبين لنا، إلى جانب تعدد استخدامات الأخشاب، إلا أن الإنتاج

الخشبي يتباين تبعا لتوافر كل من خطوط النقل والمناشر، وحجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع وهو ما يتوافر في كينيا بصورة خاصة إلى حد كبير .

ويبين الجدول رقم (٣٥) حجم الأخشاب المصنعة في دول شرقي إفريقيا خلال عامي ١٩٧٥م و١٩٨٣م: ^(٩٧)

جدول رقم (٣٥)

حجم الأخشاب المصنعة (بالألف متر مكعب) (١٩٧٥م و١٩٨٣م)

الدولة	السنة	١٩٧٥م		١٩٨٣م	
		الانتاج	%	الانتاج	%
كينيا		١٢٥	٥٤,٢	١٨١	٧٤,٨
تنزانيا		٦٩	٢٩,٩	٣٤	١٤,١
أوغندا		٣٤	١٤,٧	٢٤	٩,٩
رواندا		٢	٠,٨	٢	٠,٨
بوروندي		١	٠,٤	١	٠,٤
الجملة		٢٣١	١٠٠	٢٤٢	١٠٠

المصدر:

- U.N. Statistical Year Book, 1983 - 1984, N.Y. 1985, PP. 86 - 92.

تظهر أرقام الجدول السابق رقم (٣٥) ضالة إنتاج دول شرقي إفريقيا من الأخشاب المجهزة حيث لم تتجاوز نسبة إنتاجها ٩ ، ٣٪ و ٣٪ من جملة إنتاج إفريقيا خلال العامين ١٩٧٥ م و ١٩٨٣ م على الترتيب .

وبحكم توافر خطوط النقل التي تخدم الأقاليم مرتفعة المنسوب في كينيا حيث تتركز معظم النطاقات الغابية، إلى جانب ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع الصناعي، تصدر كينيا دول الإقليم في مجال تجهيز الأخشاب^(٩٨) حيث شكل إنتاجها ٢ ، ٥٤٪ و ٨ ، ٧٤٪ من جملة إنتاج الإقليم خلال العامين ١٩٧٥ م و ١٩٨٣ م على الترتيب، في حين جاءت تنزانيا في المركز الثاني (١ ، ١٤٪) وأوغندا في المركز الثالث (٩ ، ٩٪) في عام ١٩٨٣ م .

ويلاحظ ثبات إنتاج كل من رواندا وبوروندي من الأخشاب المجهزة بحكم ضيق أسواقهما، وضالة مساحة الغابات فيهما بالقياس إلى مثيلاتها في دول الإقليم، وعدم توافر خطوط النقل السهلة التي يمكن أن تنقل إنتاجهما إلى الأسواق الخارجية .

الهوامش

- (1) Morgan, W. T. W. East Affrica, London, 1973, P. 148.
- (٢) ترجع تسمية الساحل بهذا الاسم «أزانيا» نسبة إلى دويلة أوزان باليمن .
- (٣) كان يوجد في مدينة كلوا على سبيل المثال نحو ثلاثمائة مسجد .
- (٤) يأتي البحارة وأسراهم في مقدمة العناصر العربية التي استقرت في جزر بمبا، زنجبار، مافيا بحكم حبهم للبحر والبيئات القريبة منه، إلى جانب سهولة الدفاع عن الجزر من الأخطار الخارجية .
- (5) The Encyclopedia of Discovery and Exploration, Exploring Africa and Asia, N. Y., 1971, P.184.
- (٦) يوسف أبو الحجاج، نمط انتشار الإسلام في إفريقيا، المجلة الجغرافية العربية، العدد السادس عشر، السنة السادسة عشرة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١٤ .
- (7) The Encyclopedia of Discovery and Exploration, Op. Cit., P.248.
- (8) Mountjoy, A.B. & Embleton, C., Africa - A Geographical Study, London 1966, PP.108-109 & P.114.
- (9) Grove, A.T., Africa, Third Edition, Oxford University Press, 1978, PP.2-3.
- (10) Pritchard, J.M., Africa, London, 1979, P.7.
- (11) Mountjoy, A.B. & Embleton, C., Op. Cit., P.340.
- (١٢) يبلغ عددها ثمانية براكين، وهي تعرف أيضا باسم براكين موفمبيرو (Mfumbiro) .
- (13) Church, R. J. H., Africa and the Islands, Third Edition, London, 1971, P.369.
- (١٤) نجح الانسان في تسلق قمة كيبو لأول مرة عام ١٨٨٩م .
- (١٥) نجح الانسان في تسلق قمة ماونزى لأول مرة عام ١٩١٢م .
- (١٦) أطلق الأوروبيون على هذه القمة اسم «ستانلى» إلى الأوروبي الذي اكتشفها عام ١٨٨٩م .
- (١٧) تعرف بحيرة جورج محليا باسم بحيرة دويرو (Dueru) .
- (١٨) تشمل خليج نابليون في الشمال، خليج كافرونندو في الشمال الشرقي، خليج سبيك في الجنوب الشرقي .
- (١٩) للتوسع في هذه الدراسة انظر:
- محمد عوض محمد، نهر النيل، الطبعة الخامسة، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص ٣٦-٦٠ .

- وجدير بالذكر ان بحيرة كيفو (Kivu) البالغ مساحتها ٢٦٧٠ كم^٢ تقع خارج نطاق هضبة البحيرات ، وهي تعد أعلى بحيرات إفريقيا منسوباً حيث يبلغ ارتفاع سطحها نحو ١٤٧٣ متراً فوق مستوى سطح البحر ، وقد اكتشفها الألماني فون جوتزين (Von Gotzen) عام ١٨٩٤ م .
- (٢٠) تعد دلتا نهر روفيغى في تنزانيا من أهم مناطق زراعة الأرز في شرقي إفريقيا .
- (٢١) للتوسع في هذه الدراسة انظر :
- Morgan, W. T. W., Op. Cit., PP. 258-260.
- (٢٢) تضم جزر شرقي إفريقيا الجزر الصغيرة التالية :
- مجموعة الجزر الصغيرة الممتدة قبالة بلدة مارارو (Mararu) في كينيا .
 - جزيرة فونزى (Funzi) قبالة بلدة فانجا (Vanga) في كينيا .
 - جزيرة بانزا (Panza) جنوب جزيرة ممبا في تنزانيا .
 - جزيرة جيبوندو (Jibondo) ، جيتاني (Jitani) جنوب جزيرة مايا في تنزانيا .
 - جزيرتا سونجو سونجو (Songo Songo) ، سونجو ماتارا (Songo Matara) جنوب تنزانيا .
- (23) Grove, A. T., Op. Cit., P.37.
- (24) Grove, A. T., Ibid., PP. 14-15.
- (25) Morgan, W. T. W., Op. Cit., P.37.
- (26) Stamp, D., & Morgan W., Africa- A Study In Tropical Development, N. Y., 1971, PP. 79-80.
- (27) Davis, J. & Robinson, P., A Simple Energy Balance Approach to the Moisture Balance Climatology of Africa, London.
- (28) Morgan, W. T. W., Op. Cit., P. 84.
- (٢٩) محمد خميس الزوكة ، الزراعة في إفريقيا الإسلامية - دراسة لخصائصها العامة ، المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٩٧٨ م .
- (30) Pritchard, J. M., Op. Cit., PP. 40 - 41.
- (31) D, Hoore, J. L., Soil Map of Africa - Explanatory Monograph, Lagos, 1964.
- (32) Mountjoy, A. B. & Embleton, C., Op. Cit., PP. 346-347.
- (٣٣) أحمد حافظ وآخرون ، الأمراض المتوطنة بإفريقيا وآسيا ، القاهرة ، ١٩٦١ م ، ص ٨٥-٨٧ .
- (34) Mountjoy, A. B. & Embleton, C., Op. Cit., PP. 337-341.

- (35) Church, R. J. H., Africa and the Island, London, 1971, P. 375.
- (٣٦) يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة طول الرأس على عرضها وضرب الناتج $\times 100$ ، وعلى ذلك تتباين النسبة بين ٩, ٧٥ (الرأس الطويل الضيق) ، ٧٦ - ٩, ٨٠ (الرأس المتوسط) ، ٨١ فأكثر (الرأس العريض) .
- (٣٧) يعتقد أن الجماعات القوقازية القديمة وصلت إلى شرق إفريقيا خلال العصور التاريخية القديمة عندما كان المناخ أفضل في خصائصه مما هو عليه حاليا .
- (٣٨) تسود صفة الأنف العريض بصورة خاصة في النطاقات الغربية من إقليم الدراسة .
- (٣٩) محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الإفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ص ١٩٨ .
- (٤٠) محمد عوض محمد ، نفس المرجع ، ص ١٠٨ .
- (41) Pickles, T., Africa, London, 1944, P. 109.
- (42) Pickles, T., Ibid., P. 110.
- قدر عدد الآسيويين الذين شاركوا في بناء خط سكة حديد ممبسا/ بحيرة فيكتوريا بأكثر من ٣٢ ألف عامل استقر منهم في الإقليم نحو سبعة آلاف عامل ، وعمل منهم برفق السكك الحديدية حوالي ألفي عامل ، بالإضافة إلى وفود أعداد غير قليلة من الآسيويين الذين احترفوا الخدمات التي تقدم لمثل هذه التجمعات ، انظر :
Morgan, W. T. W., Op. Cit., P. 152. -
- (43) Morgan, W. T. W., Ibid., P. 148.
- مع تعديلات
- (44) U. N., World Population Trends and Prospects (1950-2000), N. Y., 1971.
- مع تعديلات
- (٤٥) تبلغ الكثافة السكانية على مستوى القارة الإفريقية نحو ٢٩ نسمة/ كم^٢ .
- (٤٦) كان اسم مدينة بوجو مهورا القديم أسو مهورا .
- (٤٧) للتوسع في هذا الموضوع انظر :
- محمد خميس الزوكة ، جغرافية النقل ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ م ، ص ص ١٤٣ - ١٦٩ .
- (48) Pritchard, J. M., Op. Cit., PP. 142-143.
- (49) Grove, A. T., Op. Cit., P. 101.
- (٥٠) صلاح الدين الشامي ، النقل في إفريقيا ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١ م ، ص ١٧٥ .
- (51) F. A. O., Production Yearbook, Rome (Different Issues).
- النسب المئوية لكل نمط من أنماط استخدام الأرض منسوبة إلى جملة مساحة كل دولة ، عدا الجملة فهي منسوبة إلى إجمالي مساحة إقليم شرقي إفريقيا (النسب المئوية من حساب المؤلف) .

(52) F. A. O. Production Year Book 1983, Rome, 1984, PP. 61-72.

(53) F. A. O. Ibid., PP. 45-47.

النسب المئوية من حساب المؤلف .

(54) F. A. O., Ibid., P.114-P.118- P.119.

النسب المئوية من حساب المؤلف .

(55) U. N., Statistical Year Book 1983-1984, N. Y., 1986, P. 533.

(56) F. A. O., Op. Cit., P. 108.

(57) U. N., Op. Cit., P. 526.

(58) F. A. O., Op. Cit., P. 181.

(59) U. N., Op. Cit.,

(60) F. A. O. Op. Cit., P. 198.

(٦١) تصدر ساحل العاج دول إفريقيا من حيث اتساع حقول البن حيث تبلغ بها حوالي ٩٠٠ ألف هكتار (٥, ٢٦٪ من أراضي البن في إفريقيا)، يليها إثيوبيا ٧٥٠ ألف هكتار (١, ٢٢٪)، وتأتي الكاميرون في المركز الثالث ٣٥٠ ألف هكتار (٣, ١٠٪).

(٦٢) آلت ملكية هذه المزارع إلى الوطنيين بعد الاستقلال .

(٦٣) تعد هضبة إثيوبيا هي الموطن الأصلي لأشجار البن العربي ، وهي أشجار تنمو بنجاح على سفوح المرتفعات في النطاق المداري .

(٦٤) يعتقد أن حوض الكونغو هو الموطن الأصلي لأشجار بن رويستا :

- محمد خميس الزوكة ، الجغرافيا الاقتصادية ، الطبعة العاشرة ، الإسكندرية ، ١٩٨٦م ، ص ٤٦٢

(65) U. N., Op. Cit., P.538.

النسب المئوية من حساب المؤلف .

(٦٦) بلغ إنتاج إفريقيا والعالم من البن ٩, ١٣١٢, ٨, ٤٦٠٦ ألف طن متري على الترتيب عام ١٩٧٥م ، في حين بلغ ٢, ١١٣٣, ٧, ٥٢٠٩ ألف طن متري على الترتيب عام ١٩٨٤م .

(٦٧) محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

(68) F. A. O., Op. Cit., P.149.

(٦٩) يعطى محصول السيسل الأوراق التي تستخرج منها الألياف لمدة ٢٥ سنة تقريبا .

(٧٠) شجرة القرنفل دائمة الخضرة يصل ارتفاعها حتى ١٤ مترا ، وتتشعب الساق عادة قرب سطح التربة إلى ما بين ٢-٣ أفرع منتصبة .

(71) The Atlas of Africa, Paris, 1973, P. 250.

- (٧٢) شاع استخدام القرنفل بين رجال البلاط الإمبراطوري في الصين لتعطير أفواههم قبل مقابلة الإمبراطور والتحدث معه .
- (٧٣) تشتهر جزيرة جاوة في إندونيسيا بإنتاج نوع متميز من السجائر ذات توليفة خاصة تضم نحو ٣٠٪ قرنفل ، ٧٠٪ تبغ .
- (٧٤) تعرف هذه الجزر أيضا باسم جزر التوابل ، وهي توجد في إندونيسيا بين جزيرتي سيليبيس وغينيا الجديدة .
- (75) Purseglove, J. W., Tropical Crops, London, 1974, P. 402.
- (76) Church, R. J. H., Op. Cit., P. 411.
- (٧٧) تعد ملاجاسي (مدغشقر) ثاني أكبر مصدر للقرنفل في العالم بعد تنزانيا ويتميز القرنفل التنزاني بأنه الأجود- وخاصة المزروع في جزيرة ممبا- والأكثر حجما على مستوى العالم ، فبينما يبلغ طول حبة القرنفل المزروع في تنزانيا ١,٧ سم لا يتجاوز طول مثيلتها من إنتاج ملاجاسي ٢,١ سم .
- (٧٨) يوجد نوعان من الكسافا هما :
(أ) الكسافا السكرية ، وفصل ثمرها محدود حيث لا يتجاوز ستة أشهر ينضج بعدها المحصول ، وتعرض الدرنات للتلف إذا تركت في التربة فترة تتجاوز ما بين ٩-١١ شهرا .
(ب) الكسافا غير السكرية ، وفصل ثمرها طويل يتجاوز العام ، ويمكن ترك درنات هذا النوع من الكسافا في التربة لفترات تصل إلى مابين ثلاثة أو أربعة أعوام دون ان تتعرض للتلف .
- (79) Purseglove, J. W., Op. Cit., P. 173.
- (80) F. A. O., Op. Cit., P. 128.
- النسب المئوية من حساب المؤلف .
- (٨١) يستخلص من الكوبرا زيت جوز الهند الذي يستغل في صناعة المرجرين والصابون والجلسرين ، البويات (الأصباغ) .
- (82) Morgan, W. T. W., Op. Cit., P. 104.
- (٨٣) البيرثرم عبارة عن نبات عشبي ينمو بارتفاع يتراوح بين ٣٠ - ٦٠ سم ، ويعتقد أن سكان بلاد فارس القديمة أول من عرف نبات البيرثرم الذي عرفته اليابان عام ١٨٨١م ، وهو ينمو برياً أيضا في نطاق ساحل دالماشيا بيوغسلافيا ، وعرفته أوروبا في بداية القرن التاسع عشر الميلادي وخاصة في سويسرا وفرنسا ، ثم انتشرت زراعته بعد ذلك في جهات متفرقة من العالم وخاصة في أكوادور والبرازيل وأمريكا الجنوبية وغينيا الجديدة والهند بآسيا .

- وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مستوردة لبودرة زهور البيرثرم لا
ستخدامها في تصنيع المبيدات الحشرية .
(٨٤) تبلغ مساحة كل منها نحو ٢ هكتار في المتوسط .
- (85) Grove, A. T., Op. Cit., P. 244.
- (٨٦) محمد خميس الزوكة، المرجع السابق، ص ٢٥٨ .
- (٨٧) تتألف الوجبة الغذائية الرئيسة للرعاة في الإقليم من عناصر الذرة والدخن وألبان
الحيوانات ودمائها :
- Grove, A. T., Op. Cit., P. 244.
- (88) U. N., Statistical Year Book 1983-1984, N. Y., 1986
- النسب المئوية من حساب المؤلف .
- (89) U. N., Ibid.
- النسب المئوية من حساب المؤلف .
- (٩٠) يتجاوز إنتاج الأسماك من بحيرة تنجانيقا عشرة آلاف طن متري سنويا .
- (91) U. N., Ibid. P.586.
- النسب المئوية من حساب المؤلف .
- (٩٢) بلغ إنتاج قارة إفريقيا من الأخشاب ٣٧٢, ٥، ٤٦٩ مليون متر مكعب خلال عامي
١٩٧٥م و١٩٨٣م على الترتيب .
- (93) Church, R. J. H., Op. Cit., P. 377.
- (٩٤) محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، الإسكندرية، ١٩٨١م،
ص ٢٥٣ .
- (٩٥) يقصد بتركيز معدن النحاس سحق الخامات وتحويلها إلى ما يشبه الدقيق لتخليصها من
بعض الشوائب العالقة بها، وهي عملية تتم عادة قرب مناجم النحاس لارتفاع تكاليف
نقل الخامات التي تتسم بسخامة كمياتها لا انخفاض نسبة النحاس بها .
- (٩٦) هذه النسب من حساب المؤلف اعتمادا على الأرقام التي تم تجميعها عن القوى العاملة
من :
- U. N., Statistical Year Book 1982, N. Y., 1985, PP. 86-92.
- لم يتوافر في المصدر المذكور أية إحصاءات خاصة بدولتي أوغندا ورواندا، وعموما
تقدر القوى العاملة في الصناعة بنحو ١٢٪ من جملة القوى العاملة في أوغندا .
- (97) U. N., Op. Cit., P.683.
- النسب المئوية من حساب المؤلف .
- (٩٨) رغم أن كينيا تحتل المركز الثالث بين دول شرقي إفريقيا من حيث اتساع مساحة الغابات
والأحراش والتي تشكل أكثر من ٤, ٣٪ من جملة مساحة غابات شرقي إفريقيا .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أحمد حافظ وآخرون، الأمراض المتوطنة بإفريقيا وآسيا، القاهرة، ١٩٦١م.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، ١٩٨٧م.
- جمال حمدان، إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- استراتيجية الاستعمار والتحرر، كتاب الهلال، القاهرة، (بدون تاريخ).
- جودة حسنين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، الإسكندرية، ١٩٨١م.
- سليمان محمود سليمان، ثروة إفريقيا المعدنية، القاهرة، ١٩٦١م.
- صلاح الدين الشامي، النقل في إفريقيا، القاهرة، ١٩٦١م.
- عبدالرحمن زكي، بعض المدن العربية على ساحل إفريقيا الشرقي في العصور الوسطى، المحاضرات العامة للجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، الموسم الثقافي لسنة ١٩٦٤م.
- فتحي أبو عيانة، جغرافية إفريقيا، بيروت، ١٩٨٣م.
- محمد أحمد حسونة، أثر العوامل الجغرافية في الفتوح الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٠م.
- محمد السيد غلاب وآخرون، جغرافية العالم، إفريقيا وآسيا، القاهرة، ١٩٥٩م.
- محمد خميس الزوكة، الزراعة في إفريقيا الإسلامية - دراسة

لخصائصها العامة، المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول، جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٧٨ م.

_____ جغرافية المعادن والصناعة، الإسكندرية، ١٩٨١ م.

_____ الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة العاشرة، الإسكندرية،
١٩٨٦ م.

_____ محمد رياض، كوثر عبدالرسول، إفريقية- دراسة لمقومات القارة،
بيروت، ١٩٦٦ م.

_____ محمد عبدالغني سعودي، قضايا إفريقية، عالم المعرفة، الكويت،
١٩٨٠ م.

_____ محمد عوض محمد، نهر النيل، الطبعة الخامسة، القاهرة،
١٩٦٢ م.

_____ الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة، ١٩٦٥ م.

_____ محمود طه ابو العلا، المؤثرات العربية في شرق إفريقيا، المحاضرات
العامة للجمعية الجغرافية المصرية، الموسم الثقافي لسنة ١٩٦١ م.

_____ يسرى عبدالرازق الجوهري و محمد خميس الزوكة، دراسات في
جغرافية العالم الإسلامي، الإسكندرية، ١٩٧٩ م.

_____ يوسف أبو الحجاج، نمط انتشار الإسلام في إفريقيا، المجلة الجغرافية
المصرية، العدد السادس عشر، السنة السادسة عشرة، الجمعية
الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٨٤ م.

ثانياً- المراجع الاجنبية :

- Church, R. J. H., Africa and the Islands, Third Edition, London, 1971.
- Davis, J. & Robinson, P., A Simple Energy Balance Approach to the Moisture Balance Climatology of Africa, London.
- D, Hoore, J. L., Soil Map of Africa -Explanatory Monograph, Lagos, 1964.
- The Encyclopedia of Discovery and Exploration, Exploring Africa and Asia, N. Y., 1971.
- F. A. O. Production Year Book, Rome, (Different Issues).
- Grove, A. T., Africa, Third Edition, Oxford University Press, 1978.
- Hitti, Ph., History of the Arabs, London, 1937.
- Huzayyin, S., Arabia and the Far East, Cairo, 1942.
- Morgan, W. T. W. East Africa, London, 1973.
- Mountjoy, A. B. & Embleton, C., Africa - A Geographical Study, London, 1966.
- Pickles, T., Africa, London, 1944.
- Pritchard, J. M., Africa, London, 1979.
- Purseglove, J. W., Tropical Crops, London, 1974.
- Stamp D. & Morgan W., Africa - A Study In Tropical Development, N. Y., 1971.
- The Times Atlas of the World, London, 1981.
- U. N., World Population Trends and Prospects (1950-2000) N. Y., 1971.
- U. N., Statistical Year Book, N. Y., (Different Issues).

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الموقع	٢١
٢	المراكز العربية في شرقي إفريقيا منذ القرن الرابع عشر الميلادي ...	٢٥
٣	الأخدود الإفريقي العظيم	٣٣
٤	التضاريس	٣٧
٥	التوزيع الرأسي للنبات الطبيعي على سفوح جبل كينيا	٤٨
٦	المتوسط السنوي للأمطار	٥٤
٧	احتمالية سقوط الأمطار	٥٧
٨	تقدير كمية تعرية التربة	٧٠
٩	النباتات الطبيعية	٧٤
١٠	الأقاليم الطبيعية	٨١
١١	كثافة السكان في رواندا وبوروندي واتجاهات هجرة القوى العاملة	٩١
١٢	توزيع السكان	٩٧
١٣	مراكز العمران الرئيسة وخطوط النقل في كينيا	١٠٩
١٤	مراكز العمران الرئيسة وخطوط النقل في أوغندا	١١
١٥	مراكز العمران الرئيسة وخطوط النقل في تنزانيا	١١٣
١٦	النطاقات الزراعية في أوغندا	١٢١
١٧	النطاقات الزراعية في تنزانيا	١٢٢
١٨	استغلال الأرض في النطاقات المرتفعة بكينيا	١٢٤
١٩	النطاقات الزراعية في رواندا وبوروندي	١٢٦
٢٠	توزيع الماشية ومناطق انتشار ذبابة تسي تسي	١٦٨

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	النسب المتوية لأراضي شرقي إفريقيا تبعاً لكمية الأمطار السنوية .	٥٦
٢	محل الميلاد وجنسية السكان غير الوطنيين في كينيا (١٩٦٩م) ...	٨٩
٣	نمو السكان في كينيا، أوغندا وتنزانيا	٩٢
٤	تطور حجم سكان الإقليم على مستوى الدول	٩٣
٥	كثافة السكان في دول شرقي إفريقيا	٩٥
٦	تطور سكان المدن	١٠٠
٧	أنماط استخدام الأرض تبعاً للملامح البيئة الطبيعية	١١٧
٨	السكان الزراعيون ونسبتهم المتوية إلى جملة السكان	١١٨
٩	الأراضي الزراعية وتوزيعها الجغرافي	١٢٠
١٠	المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب	١٢٠
١١	المساحات المزروعة بأصناف الذرة	١٢٩
١٢	إنتاج الذرة	١٣٠
١٣	المساحات المزروعة بالقمح	١٣٤
١٤	تطور إنتاج القمح	١٣٦
١٥	إنتاج قصب السكر	١٣٨
١٦	إنتاج السكر	١٣٩
١٧	المساحات المزروعة بالبن	١٤٠

الرقم	العنوان	الصفحة
١٨	إنتاج البن موزعاً على دول الإقليم.....	١٤٣
١٩	المساحات المزروعة بالشاي.....	١٤٥
٢٠	إنتاج الشاي.....	١٤٧
٢١	المساحات المزروعة بالقطن.....	١٥٠
٢٢	إنتاج الكسلا.....	١٥١
٢٣	المساحات المزروعة بالفول السوداني.....	١٦٠
٢٤	إنتاج الفول السوداني.....	١٦١
٢٥	المساحات المزروعة بالتبغ والإنتاج.....	١٦٣
٢٦	إنتاج الموز.....	١٦٤
٢٧	مساحات المراعي.....	١٦٧
٢٨	أعداد الماشية.....	١٧١
٢٩	أعداد الأغنام.....	١٧٣
٣٠	إنتاج الأسماك.....	١٧٦
٣١	مساحات الغابات والأحراش.....	١٨٠
٣٢	إنتاج الأخشاب.....	١٨٢
٣٣	إنتاج الملح.....	١٨٩
٣٤	تطور إنتاج الأسمت.....	١٩٥
٣٥	حجم الأخشاب المصنعة.....	١٩٦

جمهورية تنزانيا

الأستاذ الدكتور/ صلاح عبد الجابر عيسى

فهرس الموضوعات

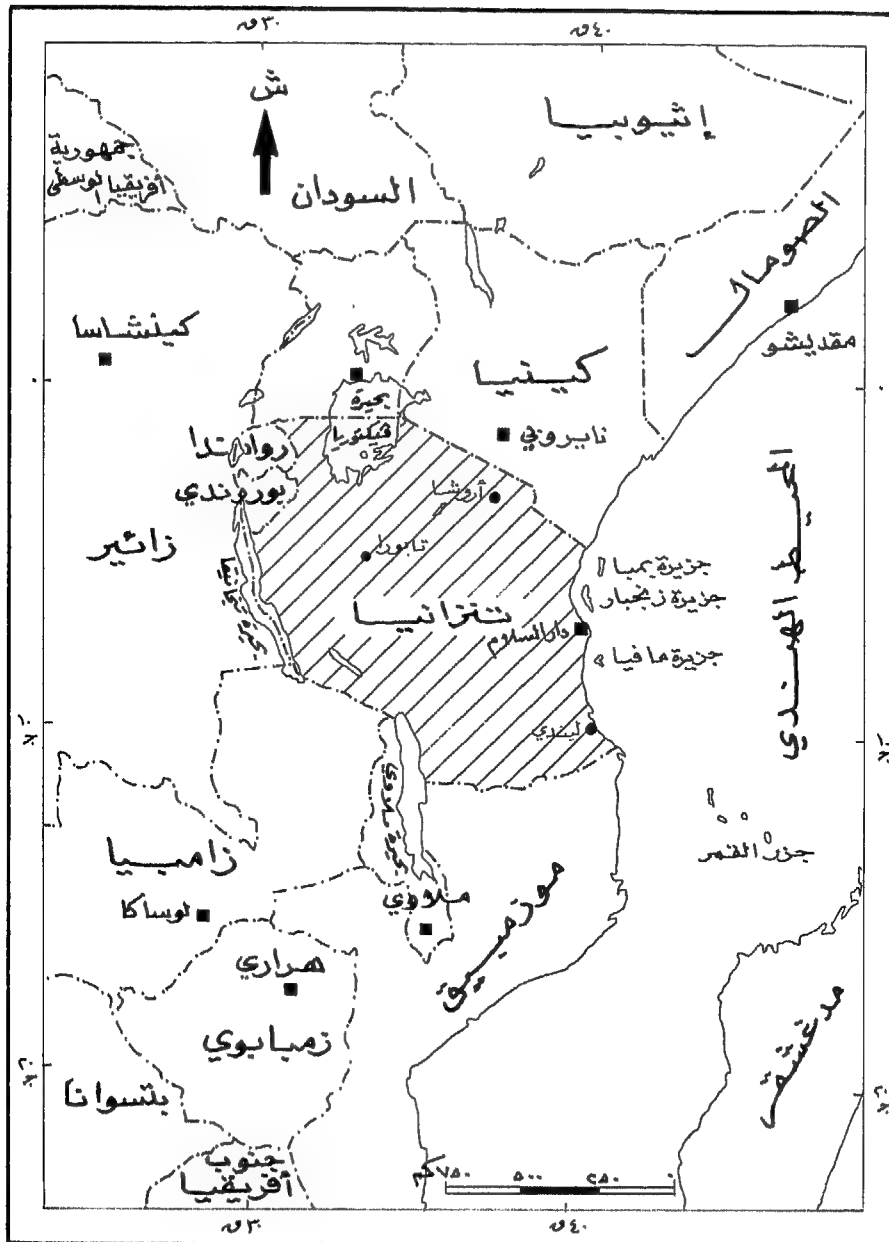
الموضوع	الصفحة
- الموقع وأهميته.....	٢١٥
- لمحة تاريخية.....	٢٢١
- البنية الجيولوجية.....	٢٢٣
- التضاريس.....	٢٢٨
- المناخ.....	٢٤٧
- التربة.....	٢٦٨
- النباتات الطبيعية.....	٢٧٢
- الحيوانات البرية.....	٢٧٦
- السكان والعمران.....	٢٧٨
التركيب العرقي للسكان.....	٢٧٨
نمو السكان.....	٢٨٧
توزيع السكان.....	٢٩١
الهجرة السكانية.....	٣٠٠
الخصائص التركيبية للسكان.....	٣٠٥
- العمران:.....	٣١٥
خصائص التوزيع العمراني.....	٣١٧
أنماط العمران.....	٣٢٠
العمران الحضري.....	٣٢١

٣٢٩ العمران الريفي
٣٣١ - النشاط الاقتصادي
٣٣٤ الزراعة
٣٤٣ الرعي وتربية الحيوانات
٣٤٤ قطع الأشجار
٣٤٥ الصيد
٣٤٦ التعدين والطاقة
٣٥٠ الصناعات التحويلية
٣٥٣ التجارة
٣٥٥ النقل والاتصالات
٣٦٠ الخدمات الرئيسية
٣٦٣ المراجع
٣٦٨ فهرس الأشكال
٣٦٩ فهرس الجداول
٣٧١ الملحق الإحصائي

الموقع وأهميته

تقع تنزانيا في شرقي أفريقيا وتمتد فلكيا فوق نحو عشر درجات وخمس وأربعين دقيقة عرضية (فيما بين دائرة عرض ١° ، ودائرة عرض ١١°٤٥ جنوباً وفوق نحو اثنتا عشرة درجة طولية (فيما بين خطي طول ٣٠°٢٨ ، ٣٠°٤٠ شرقاً (شكل رقم ١).

ويبلغ أقصى امتداد شمالي جنوبي لأراضي تنزانيا نحو ١١٨٥ كيلومتراً وأقصى امتداد شرقي غربي لها نحو ١٢١٥ كيلومتراً ، وعلى ذلك تبدو مساحة الدولة شبه مندمجة ، وتنقسم المساحة إلى قسمين : مساحة قارية رئيسة وتقدر بحوالي ٩٤١٨٤٧ كيلومتر مربع وتمثل ٩٩,٦٦٪ تقريباً من جملة المساحة ، ومساحة جزرية تقدر بحوالي ٣٢٥٥ كيلومتر مربع وتمثل ٠,٣٤٪ من جملة مساحة الدولة وتتكون من ثلاث جزر تقع في المحيط الهندي قريباً من ساحل تنزانيا . وأكبر هذه الجزر مساحة وأوسطها موقعاً هي زنجبار وتبلغ مساحتها ١٦٥٨ كيلومتر مربع التي تبعد عن الساحل بنحو ٣٦ كم يليها من الشمال الشرقي جزيرة ممبا التي تبعد عن الساحل حوالي ٥٢ كيلومتر مربع وتبلغ مساحتها حوالي ٩٨٤ كيلومتر مربع ، وتبعد عن جزيرة زنجبار حوالي ٤٥ كيلومتراً وأحياناً ما يطلق على الجزيرتين السابقتين اسم زنجبار ، أما الجزيرة الثالثة فهي مافيا وتقع إلى الجنوب الشرقي من زنجبار بنحو ١٢٥ كم ، وتبعد عن الساحل بنحو ٢٢ كيلومتراً ، وهي أقل الجزر الثلاث مساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي ٥٩٨ كيلومتر مربع وفيما يتصل بالموقع النسبي لتنزانيا ، أو بمعنى آخر الموقع بالنسبة للماء واليابس فالملاحظ على وجه الإجمال أن تنزانيا دولة برمائية الموقع ، وتتمثل صفة المائية في مواقع جزرها الثلاث داخل المحيط الهندي ، ثم في الجبهة البحرية التي تشرف بها تنزانيا الأم من الشرق على المحيط الهندي ذاته ، أما صفة البرية



شكل (١) الموقع

(هذه الخريطة ليست مرمعة للحدود السياسية)

The Times Atlas of The World 1975.

المصدر:

فتطوق تنزانيا - باستثناء جبهتها البحرية السابقة - حيث تتجاور مع ثمان من دول شرقي إفريقيا، ففي الشمال الشرقي كينيا ، وفي الشمال أوغندا ، وفي الشمال الغربي رواندا وبوروندي ، وفي الغرب زائير ، وفي الجنوب الغربي زامبيا وملawi ، وفي الجنوب موزمبيق .

ولقد ارتبط بالظروف السابقة للموقع الجغرافي مجموعة من العلاقات المكانية التي يمكن متابعتها ليس فقط في الفترة الحديثة وإنما في فترات سابقة ، ومن أبرز تلك العلاقات المكانية مايلي :

١ - **علاقات النظير البحرية** : أو بمعنى آخر التوجه الساحلي ، وقد قامت تلك العلاقات بين النطاق الساحلي التنزاني وجزره الثلاث التابعة بالمحيط الهندي من جانب ونظير ذلك الساحل الواقع فيما وراء المحيط الهندي وبحاره من جانب آخر . ولقد كان الساحل التنزاني وجزره مفتوحا منذ القدم لوفود العناصر البشرية ، بل كان بالأحرى نقطة وثوب لكثير من العناصر الأجنبية التي جاءت إلى إفريقيا عبر المحيط الهندي سواء كان ذلك من قارة آسيا (الهنود - الشيرازيون - الفرس - العرب بصفة أساسية) أو من قارة أوروبا (البرتغاليون - الألمان - البريطانيون) .

٢ - **علاقات الظهير القاري** : أو علاقات الجوار بالمناطق القارية ، وأبرز ما في هذه العلاقات أن تنزانيا قامت - ولا تزال تقوم - بدور البوابة أو النافذة البحرية الأقرب لعدد من الدول الحبيسة المجاورة لها (أوغندا - رواندا - بورندي زامبيا - ملاوي) وكذلك لدولة زائير شبه الحبيسة ، وتسمح البحيرات الحدودية حول تنزانيا بحركة الانتقال بين الدول المتجاورة ، وهي عامل وصل أكثر منها عامل فصل . ومن أوضح الأمثلة على تلك العلاقات الاتفاق بين كل من تنزانيا وزامبيا على الاشتراك في ملكية وإدارة خط سكة حديد تنزانيا - زامبيا Tazara وهو

الذي بدأت الصين في تنفيذه منذ سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م ودخل الخدمة في سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م . ويبلغ طول هذا الخط ١٨٠٠ كيلو متر ، وهو يمكن زامبيا من استخدام ميناء دار السلام كمنفذ للمحيط ، بدلاً من مخرج أنجولا عبر سكة حديد بنجويلا . ومع امتداد خط سكة حديد Tzara تم مد خط أنابيب بترول من دار السلام إلى ندولا (Ndola) بوسط زامبيا منذ سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م ، بطول ١٦٠٠ كيلومتر لإمداد الأخيرة بمنتجات النفط .

وقريباً من الحدود التنزانية الزائيرية ، تقع مدينة كيجوما التنزانية على الضفة الشرقية لبحيرة تنجانيقا ، وينقل إليها - عبر البحيرة - جزء من تجارة شرقي زائير ، ومن كيجوما ينقل بواسطة السكة الحديد إلى ميناء دار السلام كمنفذ بحري أقرب بالنسبة لشرقي زائير .

٣ - **علاقات الاختلاط البشري والحضاري :** وهي وليدة أو محصلة التفاعل بين الجانبيين السابقين من العلاقات علاقات النظير وعلاقات الظهير ، وتتمثل أبرز مظاهر ذلك الاختلاط في :

تعدد اللغات واللهجات ، والتي تزيد في تقدير البعض عن ١٠٠ نوع مختلف ، (Kurian, 1978:1714) ويرى موري (Murray, 1981) أنه يُحتمل - بناء على ذلك - أن تكون تنزانيا هي الموطن الأول للجنس البشري وتنتمي تلك اللهجات إلى المجموعة اللغوية الإفريقية الرئيسة (البانتو - الحامية - النيلية - الخواسية) بل إن اللغة الوطنية الرسمية للدولة وهي السواحيلية إنما هي خليط بين لهجات البانتو واللغة العربية في المقام الأول فضلاً عن بعض المؤثرات الأخرى (أبو العلا ، ١٩٦٠م) .

الاختلاط السلافي ، ولعل ماسبق ذكره عن اللغات واللهجات
يعد مؤشراً جيداً لذلك الاختلاط ، ويشير كوريان (Kurian, 1978) إلى
أن تنزانيا هي أقل دول العالم في التجانس السلافي حيث تصل نسبة
التجانس بها ٧٪ على حين تصل تلك النسبة في كوريا الجنوبية مثلاً
١٠٠٪ ومع هذا الاختلاط فإن حاجز اللون والسلالة ليس من الأمور
المؤلمة في الحياة اليومية في تنزانيا .

الحدود وخصائصها :

تبلغ جملة أطوال الحدود المحيطة بدولة تنزانيا نحو ٥٣٦٠ كيلومتر ،
وهي تنقسم إلى نوعين بحسب مواقعها :

١ - حدود بحرية ساحلية ، طولها ١٤٢٤ كيلومتر . وتتمثل في الساحل
الشرقي الرئيس لتنزانيا المطل على المحيط الهندي بطول ٩٢٢ كم
والممتد فيما بين أراضي كينيا في الشمال وأراضي موزمبيق في الجنوب
والمشرفين كذلك على المحيط الهندي . هذا فضلاً عن سواحل جزيرة
زنجبار (٢١٢ كم) وجزيرة ممبا (١٧٧ كم) وجزيرة مافيا (١١٣ كم) .
والجدير بالذكر أن المياه البحرية الإقليمية لتنزانيا تحيط بسواحلها
بعرض ١٢ ميلاً بحرياً أي حوالي ٢٢ كيلومتراً ، كما أن الدولة تدعي
لنفسها منطقة استغلال اقتصادي بحري مقابل سواحلها بعرض ٢٠٠
ميل بحري أي حوالي ٣٧٠ كيلومتراً .

٢ - حدود برية طولها ٣٨٣٦ كم ، تشترك فيها تنزانيا مع ثماني دول
مجاورة وأطولها حدودها مع كينيا في الشمال الشرقي (٧٦٩ كم)
تليها الحدود الجنوبية مع موزمبيق (٧٥٦ كم) ثم تأتي الحدود الغربية مع
زائير (٤٥٩ كم) ومع بوروندي (٤٥١ كم) ومع دولة ملاوي

(٤٥٠ كم). أما الحدود الشمالية مع أوغندا فطولها نحو (٣٩٦ كم) ، كما يبلغ طول الحدود الجنوبية الغربية مع زامبيا (٣٣٨ كم) وأقل قطاعات الحدود طولاً هو ماتشترك فيه تنزانيا مع دولة رواندا (٢١٧ كم).

وتتميز الحدود الدولية السابقة لتنزانيا بمجموعة من الخصائص أهمها :

تساير خطوط الحدود في معظمها ظاهرات طبيعية متميزة . ففضلاً عن الحدود الساحلية فإن الحدود البرية تلتزم في معظم مساراتها إما بمجاري نهريّة ، وإما بشواطئ ومسطحات بحيرية ، أو بسفوح بعض الكتل والسلاسل الجبلية . فالحدود مع كينيا تبدأ في الشرق عند نقطة على المحيط الهندي تعرف بجاسي كروك (Univ Press of Africa, 1968) وتتجه شمالاً بغرب حتى أقدام جبل كليمنجارو ، وتدور حول سفوحه الشمالية حتى بحيرة جيب (إحدى الامتدادات الشرقية لبحيرة فيكتوريا) وعندها يشطر خط الحدود بحيرة فيكتوريا في مسار شرقي غربي تماماً ملتزماً بدائرة عرض ١° جنوباً ، ثم يواصل اتجاهاه غرباً ليساير قطاعاً من نهر كاجيرا ، ويدور مع مجراه صوب الجنوب ، وعبر مجموعة من البحيرات فاصلاً بين تنزانيا من جانب ورواندا وأجزاء من بوروندي من جانب آخر ، كما تلتزم بقية الحدود مع بوروندي بمجاري بعض قطاعات الشبكة النهرية لنهر ملاجاراسي وتمتد الحدود التنزانية الزائيرية وجزء من الحدود مع زامبيا مع خط تنصيف بحيرة تنجانيقا ، وتلتزم الحدود مع دولة ملاوي في معظمها الشاطئ الشرقي لبحيرة ملاوي بالإضافة إلى مجرى نهر سونجوي إلى الشمال الغربي من طرف البحيرة ، وتلتزم الحدود الجنوبية مع موزمبيق في معظم امتدادها مع المجرى الرئيس لنهر روفوما الذي يصب في المحيط الهندي جنوب بلدة متوارا .

لمحة تاريخية

الاسم الرسمي لدولة تنزانيا هو «جمهورية تنزانيا المتحدة»، ويكتب بالسواحيلية - اللغة الرسمية للبلاد - جمهوري يا مونجانو واتنانيا . . ويعبر هذا الاسم عن التكوين السياسي للدولة ، والتي ظهرت بتكوينها الحالي في ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٤م (١٣٨٤هـ) بإعلان الوحدة بين كل من تنجانيقا وزنجبار واشتق اسم الدولة من الاسمين السابقين وأصبح يطلق عليها اسم تنزانيا منذ ٢٩ أكتوبر ١٩٦٤م (١٣٨٤هـ) (Hunter, 1992: 1265)

وكانت تنجانيقا قد استقلت عن بريطانيا سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م وأعلنت الجمهورية في ١٣٨٢هـ/ سبتمبر سنة ١٩٦٢م. وما يذكر أنها كانت قبل ذلك محمية ألمانية وفق مقررات مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥م ، والذي قسم معظم أفريقيا إلى مناطق نفوذ أوروبية وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، وضعت تنجانيقا تحت وصاية بريطانيا .

أما زنجبار فقد كانت محمية بريطانية منذ سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، وظلت هكذا حتى نالت استقلالها سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م ، وأصبح اسمها «سلطنة زنجبار»

ويتضح مما سبق - أن نوع الارتباط السياسي بين الولايتين المكونتين لجمهورية تنزانيا المتحدة - (تنجانيقا وزنجبار) هو الوحدة الاندماجية ، بحسب ما يفهم من اسم الدولة وكذلك من مواد الدستور الأول لها سنة ١٩٦٥م وما أعقبه من تعديلات كان آخرها في ذو القعدة ١٤١٥هـ/ إبريل ١٩٩٢م ، (Europa. 1994: 2643) كان اسم الدولة الجديدة هو «اتحاد زنجبار وتنجانيقا». (Kurian , 1978: 1715)

ولقد تم إقرار بعض ما يحفظ لزنجر ذاتيتها وهي الجزء الأصغر مساحة
وسكاناً في الدولة ، ففي ديسمبر ١٩٧٩م منحت الدولة زنجبار مزيداً من
الديموقراطية وخاصة في إدارة الشؤون الداخلية ، وانتخاب حاكم محلي
ومجلس نواب خاص بها (Europa, 1994: 2643) كما أصبح الحاكم المحلي
نائباً لرئيس الدولة .

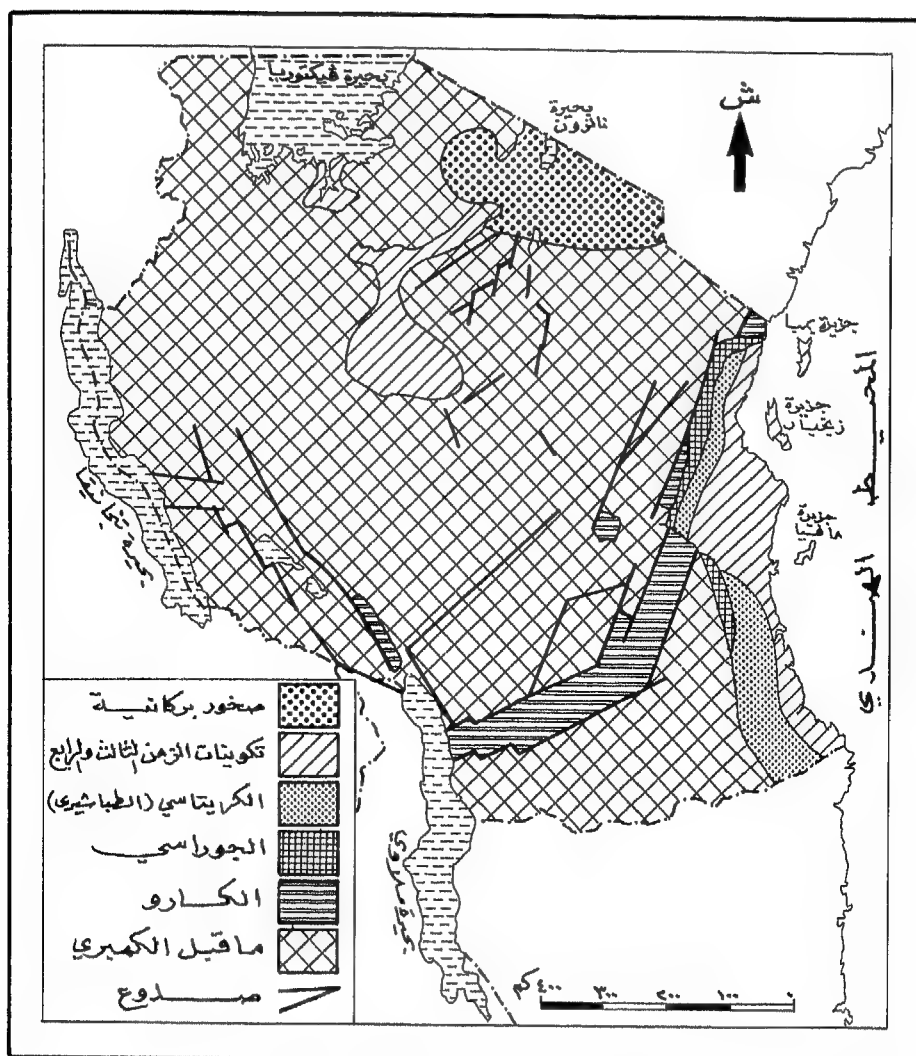
البنية الجيولوجية

على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث الجيولوجية عن دولة تنزانيا ، فإن تلك الدراسات ركزت على إعطاء تحليلات تفصيلية لمواضع معينة ولم تسفر عن وضع خريطة حديثة كاملة اللهم إلا الخريطة التي وضعها فيرون (Furon, 1963) لجيولوجية شرقي إفريقيا والتي يمكن أن نستخلص منها خريطة إجمالية لجيولوجية تنزانيا (شكل رقم ٢) . واستناداً على هذه الخريطة يمكن إعطاء فكرة عن البنية الجيولوجية أو التركيب الجيولوجي لتنزانيا على النحو التالي :

١ - صخور ما قبل الكمبري :

وهي أقدم التكوينات الصخرية وأكثرها شيوعاً ، إذ تشغل وحدها نحو ٧٥ ٪ من مساحة الدولة ، وتكاد التكوينات الأخرى أن تبدو كجزء في بحر متصل من صخور ما قبل الكمبري ، وذلك باستثناء القطاع الشرقي الساحلي لتنزانيا الذي تختفي منه تلك الصخور .

وتختلف نوعية صخور ما قبل الكمبري من عصر إلى آخر ، فمعظم صخور عصر ما قبل الكمبري الأسفل من الجرانيت والنايس والشيست والكوارتز وبعض المعادن الحديدية ، كما يتضح من تكوين دودوما بوسط تنزانيا ، أما صخور ما قبل الكمبري الأوسط فمعظمها قاعدية ، وبركانية حمضية ، فضلاً عن صخور جرانيتية متمعدنة بالذهب ، وأهم صخور ما قبل الكمبري الأعلى هي الأردواز والكوارتز (في تكوين كاراجوي) وكذلك الجرانيت والمعادن الحديدية والقصديرية .



شكل (٢) البنية الجيولوجية

المصدر:

Furon: Geology of Africa, 1963, p. 320.

٢ - صخور ما قبل الكامبري النهائي :

وتشغل نحو ٢, ٥٪ من مساحة الدولة ، وتظهر في محور رئيس شمالي شرقي / جنوبي غربي بشمال غربي الدولة ، يمتد فيما بين غرب بحيرة فيكتوريا (تكوين بوكوبا) وشرق بحيرة تنجانيقا (تكوين ملاجراسي) هذا بالإضافة إلى خمس بقع من تلك التكوينات الصخرية تقع إلى الشرق من أحواض البحيرات الثلاث الكبرى - فكتوريا ، تنجانيقا وملاوي ، وتتألف صخور ما قبل الكامبري النهائي من الحجر الرملي والحجر الجيري الدولوميتي والاستروماتوليتي .

٣ - تكوينات الكارو :

وتظهر في مساحة تقدر بنحو ٥, ٤٪ من جملة مساحة الدولة ، وتمتد فيما يشبه المحور الشمالي الشرقي / الجنوبي الغربي فيما بين لولجا على المحيط الهندي ومصب نهر رو هو هو على بحيرة ملاوي ، إلا أن تلك التكوينات تختفي في أجزاء من القسم الشمالي لهذا المحور لتحل محلها تكوينات الزمن الثاني . وخارج هذا المحور توجد بقعتان تظهر فيهما تكوينات الكارو التي تم حفظها في الأحواض التكتونية التي شكلتها الحركات الانكسارية ، كما أن تكوينات الكارو استغرق تراكمها فترات طويلة خلال الزمنين الأول والثاني ، وعلى ذلك فإن العمود الجيولوجي لها ، والذي يبلغ متوسط طوله ١٧٠٠ متر ، يتميز بالتتابع الطباق المتوافق ، ويغلب على الطبقات الأسفل والأقدم الحجر الرملي والمجمعات الحصوية وصفائح الطين ، أما الطبقات الوسطى فتشيع فيها التكوينات الفحمية والحجر الرملي والحجر الجيري . ويغلب على الطبقات العليا من تكوينات الكارو والحجر الرملي الذي يحوي نباتات متحجرة ، وهياكل عظمية وحفريات لزواحف وبرمائيات للمياه العذبة وللمياه المالحة البحرية .

٤ - تكوينات الجوراسي:

وهي أقل التكوينات مساحة وانتشاراً ، فلا تتجاوز مساحتها نسبة ٩, ٠٪ من مساحة الدولة ، وتتوزع في شريحتين تمتدان على الهوامش الشرقية لصخور ما قبل الكمبري لتفصل بينها وبين التكوينات الأحدث لعصر الكريتاسي الذي شهد غمرًا بحريًا على سواحل تنزانيا . وعلى ذلك فإن تكوينات هذا العصر يغلب عليها الصخور وحفريات الإرساب البحري ، كما أنها تشكل أساساً صخرياً تراكتت فوقه التكوينات الساحلية التالية في العصر الكريتاسي والزمنين الثالث والرابع . وتتألف أهم التكوينات المنكشفة للجوراسي من الحجر الرملي المتكلس والمارل والحجر الجيري ، وبداخلها حفريات نباتية في طبقاتها السفلى ، وحفريات لزواحف في طبقاتها الوسطى والعليا .

٥ - تكوينات الكريتاسي:

وهي تظهر إلى الشرق من تكوينات الجوراسي في محور شمالي جنوبي ، لكنها تختلف في منتصف ذلك المحور تحت توغل تكوينات الزمنين الثالث والرابع الساحلية ، وتبلغ مساحة تكوينات الكريتاسي مانسبته ٤, ٣٪ من مساحة تنزانيا . وتتشابه صخور تكوينات الكريتاسي - وخاصة السفلى منها - مع تكوينات الجوراسي العليا ، فهي صخور بحرية وقارية تحوي حفريات الدناصر ، وكذلك نباتات متحجرة ، وكميات من البذور المتحجرة من الأنواع التي تنقلها الرياح (aeolian grains).

وفي منطقة تنداجورو تبدأ إرسابات الكريتاسي البحرية بطبقات ماكوندي ، ومنها حفريات تريقونيا Trigonina وأنواع من الأصداف البحرية .

٦ - تكوينات الزمنين الثالث والرابع :

- وهي تغطي نحو ٦,٧٪ من مساحة الدولة ، أي أنها أكثر التكوينات انتشاراً بعد صخور ما قبل الكامبري ، وتوزع في ثلاثة نطاقات هي :
- نطاق شريط ساحلي بطول الساحل التنزاني على المحيط الهندي ، ويتسع هذا الشريط في منتصف امتداده متغلغلاً نحو الداخل .
 - الجزر التنزانية القريبة من الساحل (مبيا - زنجبار - مافيا) .
 - منطقتان داخليتان ، أكبرهما مساحة ما يمتد فيما بين أولدفاي وشمال دودوما في وسط شمالي تنزانيا ، والثانية بقعة صغيرة جنوب بحيرة فكتوريا .

والتكوينات الصخرية المتتمية لهذين الزمنين من نتاج الإرساب القاري والبحيري في الزمن الثالث ، وكذلك عمليات النحت والإرساب المرتبطة بالتغيرات المناخية في عصر البلايستوسين ، وداخل هذه الإرسابات طمرت الكائنات الحية التي عاشت في تلك الفترات ، مثل حيوان الماستودون والفيلة والتماسيح ووحيد القرن ، والأصداف ، هذا بالإضافة إلى أشجار الكوبال وخاصة في الجزر .

٧ - التكوينات البركانية :

وتشغل مساحة ٤,١٪ من جملة مساحة الدولة ، وتتركز في منطقة واحدة بشمالي تنزانيا ، حيث جبال كليمنجارو ، وميرب ، ومونجورو . وتشكل هذه المنطقة الطرف الجنوبي لنطاق من التكوينات البركانية مصاحب للفرع الشرقي من الأخدود الإفريقي ، ويقطع دولة كينيا في منتصفها من شمالها إلى جنوبها .

وتتألف التكوينات البركانية من طفوح متعاقبة قد يختلف تركيبها حسب فترات انبثاقها .

التضاريس

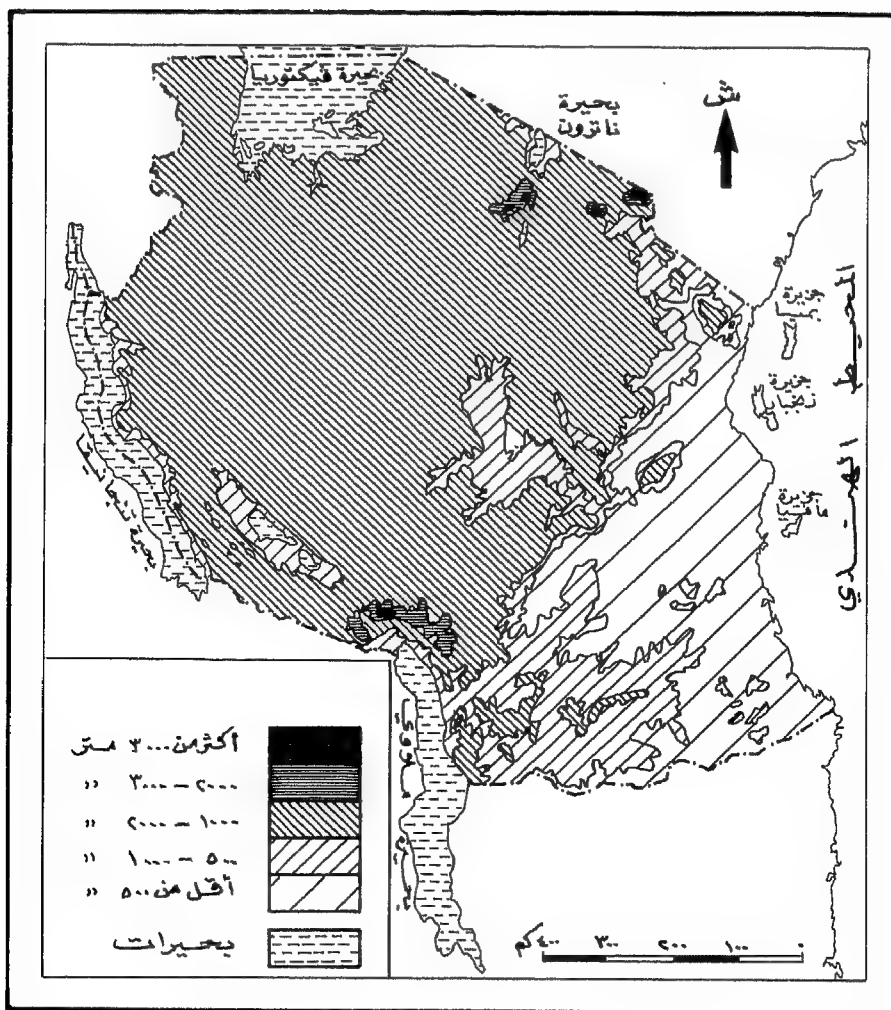
تتميز تنزانيا بدرجة كبيرة من التنوع التضاريسي تتمثل فيما يغطي سطحها من جبال وهضاب وسهول وأنظمة نهريّة ومستنقعات وبحيرات وذلك على النحو التالي :

الجبال :

تنزانيا هي بلاد الجبال ، وترتبط جبالها - نشأة وتوزيعا - بالأخدود الإفريقي العظيم ، وعلى ذلك فهي انكسارية في الأساس ، ويغلب على بعضها التكوين البركاني .

وتتوزع السلاسل الجبلية الانكسارية في معظم جهات الدولة ، ففي الشمال الشرقي تظهر جبال أوزامبارا وباري ثم سلاسل مبولو وكوندوا الغربي . أما في الشرق والوسط توجد جبال نجورو وألجورو ورويهو وامتدادها في جبال إيرنجا . وعند طرف بحيرة نياسا بجنوب غربي تنزانيا تقع كتلة جبلية كبيرة هي جبال نيجومبي ، وتتألف من جبال ليفينجستون التي تشرف على البحيرة بحافة منحدره ارتفاعها ١٠٠٠ متر، (Chi- Bonnardel, 1973: 243) بالإضافة إلى جبال كيننجيري Kipengere ومبوروتوس ورنجوي (University Press Of Africa, 1968: 7) .

أما الجبال البركانية فأكبرها مساحة وارتفاعا يقع في الشمال الغربي حيث جبال كليمنجارو وميرو ، وفضلا عن هذين الجبلين ، تحيط بعض الجبال والحواف البركانية بالأودية الأخدودية تظهر بها فوهات بركانية من أمثلتها بركان لانجاي الذي وقع آخر ثوران له في عام ١٩٦٧م ، وبركان جبل نجورونجورو، الذي يصل اتساع فوهته نحو ٢٠ كم، وهي بذلك أوسع فوهة



التضاريس شكل (٣-١)

Jeune Afrique, The Atlas of Africa, 1973.

المصدر:



التضاريس شكل (٣-ب)

The Times Atlas of The World 1975.

المصدر :

بركانية منخفضة في العالم . (Chi Bonnardel. 1973:284) كما قد تقع تلك الحواف البركانية داخل الأودية الأخدودية ذاتها ، ومن أوضح أمثلتها حافة جبل رنجوي البركانية في قاع الوادي الأخدودي شمال بحيرة ملاوي .
الهضاب :

إن معظم هضاب تنزانيا مرتفعة ، ويزيد منسوبها عن ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، وأوسع تلك الهضاب وأكثرها انحداراً (نحو الشرق) مايقع في وسط تنزانيا فيما بين ذراعي الأخدود الإفريقي . ويتصل بهذه الهضبة الوسطى من الغرب هضبة فيبا المرتفعة والتي تنحدر صوب الغرب . ويشغل جنوب شرقي الدولة هضاب مرتفعة واسعة متعددة الانحدارات وتنتشر فوقها التلال . أما الهضاب المتوسطة فتظهر في الشمال الشرقي من تنزانيا خاصة فيما بين السلاسل الجبلية في تلك الجهات (سهوب الماساي) .

السهول الساحلية :

وهي تمتد على ساحل المحيط الهندي ، ويختلف اتساعها من قطاع لآخر بحسب طبيعة التضاريس الداخلية المجاورة ، ولكن أوسع القطاعات السهلية تكاد تتوسط امتداد خط الساحل ، وهنا تندمج معها السهول الفيضية لكبريات أنهار تنزانيا (روفيجي ، روفوفو إلخ) ، كما تعد أراضي الجزر التابعة لتنزانيا من أراضي السهول الساحلية من وجهة نظر المظهر التضاريسي السائد .

الأنظمة النهرية :

يبدو سطح تنزانيا في معظمه مغطى بمجار نهرية مائية متعددة ، يعطي انطباعاً أولياً بأن الدولة غزيرة في مواردها المائية النهرية ، ولكن هذا الانطباع غير صحيح كلياً ، ففي فصل سقوط الأمطار تجري الأنهار وتحدث

الفيضانات الخطيرة ، فإذا دخل فصل الجفاف اختفت المياه من معظم تلك المجاري النهرية . ولما كان فصل سقوط المطر بتزانها يقل طوله عن ستة أشهر فإن معظم أنهار الدولة ليست دائمة الجريان (7: 1986. Univ. Press of Africa) وبالرغم من الكثافة الكبيرة لانتشار الأنظمة النهرية إلا أن تنزانيا ليس بها نهر كبير يقارن بالأنهار الإفريقية الكبرى ، إلا أن الدول مع ذلك بمثابة منطقة تقسيم مياه بين ثلاثة نظم مائية كبرى في إفريقيا : أنظمة أنهار النيل والكنغو والزمبيزي . (Kurian , 1978: 1712) .

وحسب الانحدار العام للسطح واتجاهات التصريف النهري يمكن تقسيم أنهار تنزانيا إلى غطين : أنهار تتجه إلى الشرق وتنصرف للمحيط الهندي ، وأنهار تتجه للداخل وتنصرف إلى البحيرات وأهم الأنهار في كل نط منهما هي :

١- الأنهار المنصرفة إلى المحيط الهندي :

- نهر روفيغي ، ويمثل هو وروافده أكبر نظام مائي يتوسط أراضي تنزانيا ، وأهم تلك الروافده هي رواها ، كيلومبيرو ، ومباراجاندو . ويغطي حوض هذا النظام النهري نحو ربع مساحة الدولة ، ويصلح منه لجريان القوارب والسفن الصغيرة نحو ٩٧ كم فقط ، كما أن تصريفه يبلغ ١١٣٢ مترًا / ثانية (Berry, 1993: 856)
- نهر روفوما ، وهو ثاني أطول الأنهار المتجهة للمحيط الهندي ، وتلتزم الحدود الجنوبية للدولة بمساره ، ومن روافده موهوسي .
- نهر بانجاني ، وهو أطول الأنهار ، ويستمد مياهه من ثلوج كليمنجارو ، وقد أقيمت عليه محطة لتوليد الطاقة الكهربائية (Berry, 1993: 856)

- نهر وامي ورافده مكندوا ، وينبع من المرتفعات الوسطى ويصب قبالة زنجبار .
- نهر روفو أو كنجاني ، وينبع من مرتفعات أولوجورو .
- نهر ماتندو .
- نهر مبمكورو
- نهر لوكوليدي

وهذه الأنهار الثلاثة الأخيرة تقع فيما بين حوضي روفيغي وروفوما في جنوب شرقي البلاد .

هذا فضلا عن نهيرات صغيرة تخرج من سهوب الماسي صوب المحيط الهندي مثل مسانجاس ومليجاس .

٢ - الأنهار المنصرفة إلى البحيرات الداخلية :

- فالإلى بحيرة فكتوريا ينصرف نهر كاجيرا من الغرب ، وهو صالح للملاحة بطول ١٣٠ كم (7 : 1968 Unit. Press of Africa) كما تنصرف إلى شرقي البحيرة أنهار مارا Mara وجروميتي ومبالاجيتي وموري وسيميو .
- وإلى بحيرة تنجانيقا ينصرف نهر ملاجاراسي الذي يمثل مع روافده أكبر نظام نهري داخلي ، كما ينصرف إلى البحيرة ذاتها نهيرات أخرى أهمها لوجونو .
- وإلى بحيرة ريكونا ينصرف نهر رونجوا .
- وإلى بحيرة ملاوي ينصرف نهرا سونجوي وروهو .
- وإلى بحيرة عياسي تنصرف أنهار ويميري ومانيونجا وسيتي .

المستنقعات :

- تقع معظم مناطق المستنقعات فوق الهضبة الوسطى ، وأهمها :
- مستنقعات باهي في أعالي نهر رواها الكبير رافد روفيغي .
- مستنقعات كلوا ، وتقع حول الأحباس الوسطى لنهر ملاجاراسي وقرب بحيرة ساجارا .
- مستنقعات نهر ويمبيري .
- مستنقعات شمال بحيرة ريكوا ، وهي تمتد إلى الغرب من تلال ملالا .

البحيرات :

تتعدد في تنزانيا البحيرات العذبة التي تغطي مساحة ٥٥٥٣٠ كيلومتر مربع تمثل نحو ٩,٥٪ من مساحة الدولة . وحسب مواقع بحيرات تنزانيا يمكن تصنيفها إلى نمطين : حدودية ، وداخلية . على النحو التالي :

١- البحيرات الحدودية : يمكن تسميتها أيضا البحيرات الدولية ، حيث يقطع سطحها خط الحدود الفاصل بين تنزانيا وبعض الدول المجاورة ، وبالتالي فإن تنزانيا تتقاسم مساحة البحيرات مع تلك الدول ، وتمثل البحيرات الحدودية في بحيرتي فيكتوريا وتنجانيقا ، وتتقاسم تنزانيا مساحة بحيرة فيكتوريا مع دولتي أوغندا وكينيا ، بينما تتقاسم مساحة بحيرة تنجانيقا مع دول بوروندي وزامبيا .

٢- البحيرات الداخلية : يصل عددها إلى ثمانين بحيرات وتقع بكامل مساحتها داخل أراضي تنزانيا ، وتتنوع ضمن أنظمة التصريف النهري في الشمال والغرب ، ففي الشمال تقع بحيرة ناترون ، وإلى الجنوب منها بحيرة مانيارا . وإلى الغرب من مانيارا تقع بحيرتا عياسي وكيثانجيري في حوض نهر ويمبيري . وترتبط بحيرتا كمبا وبوريغي

وفكتوريا . وتقع بحيرة ساجارا في حوض نهر أوجالا . أما أكبر البحيرات الداخلية فهي ريكوا التي تقع في حوض نهر رونجوا ، والبحيرتان الأخيرتان تقعان في غربي تنزانيا .

والجدول رقم (١) يوضح مساحات ومناسيب البحيرات مرتبة تنازليا حسب المساحة :

جدول رقم (١) أهم خصائص بحيرات تنزانيا

اسم البحيرة	نمط الموقع	المساحة (كم ^٢)	منسوب السطح (بالمتر)
فيكتوريا	حدودي	٣٦٠٠٠	١١٣٣
تنجانيقا	حدودي	١٤٠٠٠	٧٧٣
ريكوا	داخلي	٢٥٥٠	٧٩٣
ناترون	داخلي	٨٥٠	٦١٠
عياسي	داخلي	٨٥٠	١٠٣٠
مانيارا	داخلي	٣٦٠	٩٦٠
ساجارا	داخلي	٢٥٠	١١٦٥
كمبا	داخلي	١٧٠	١١٤٠
كيتا نجيري	داخلي	١٣٠	١٠٤٥
بوريجي	داخلي	١٠٠	١١٥٠
بحيرات أخرى	داخلي	٧٠	--

والملاحظ أن نصيب تنزانيا من مساحة البحيرتين الحدوديتين - فيكتوريا وتنجانيقا (٥٠٠٠٠ كم^٢) ثاني أكبر بحيرة عذبة في العالم بعد بحيرة سويسريور بأمريكا الشمالية ، كما أن جملة مساحة بحيرة تنجانيقا تبلغ ٣٤٠٠٠ كم^٢ ، وهي ثاني أعمق بحيرة في العالم بعد بحيرة بيكان ، إذ أن أكبر عمق في بحيرة تنجانيقا يصل إلى ١٤٠ متر تحت سطح الماء , (Hamilton 1982: 45-53)

الأقاليم التضاريسية في تنزانيا :

وردت محاولات لتمييز سطح تنزانيا إلى أقاليم عند بعض الكتاب ، ولكن لم ترد دراسة متكاملة عن الأقاليم التضاريسية . لكن من دراسة خريطة التضاريس يمكن تقسيم تنزانيا إلى تسعة أقاليم تضاريسية من حيث الموقع وخصائص أشكال السطح والعوامل المشكلة للسطح في بعض الأحيان (شكل رقم ٤) .

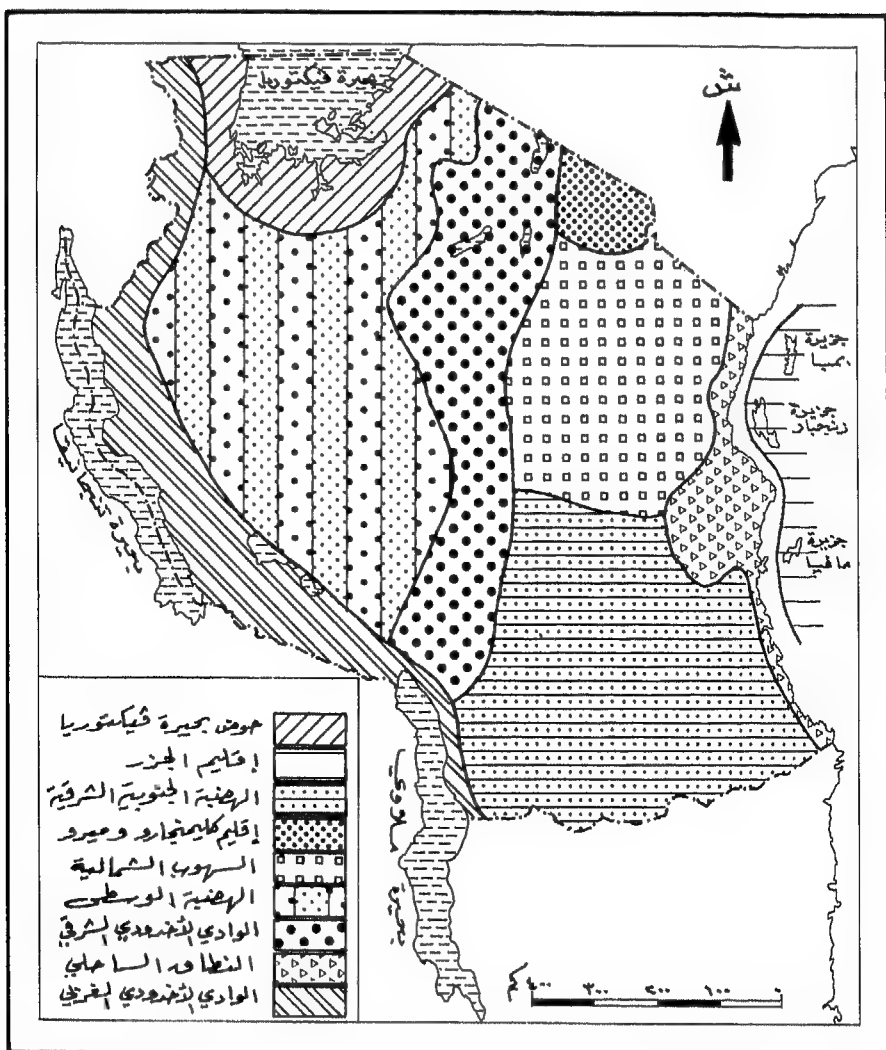
وهذه الأقاليم تترتب من الشرق إلى الغرب على النحو التالي :

- ١ - الجزر
- ٢ - النطاق الساحلي
- ٣ - السهوب الشمالية .
- ٤ - الهضبة الجنوبية الشرقية .
- ٥ - إقليم كليمنجارو وميرو
- ٦ - الوادي الأخدودي الشرقي
- ٧ - إقليم بحيرة فكتوريا
- ٨ - الهضبة الوسطى .
- ٩ - الوادي الأخدودي الغربي .

الجزر:

وهي زنجبار ومبا ومافيا ، وتشكل في مجموعها ٣٤,٠٪ فقط من مساحة الدولة ويتراوح بعدها عن الساحل بين ٢٢-٥٢ كم . وبالإضافة إلى

الجزر الثلاث السابقة توجد جزيرة تومباتو إلى الشمال الغربي من زنجبار بنحو ١,٦ كم، وتغطيها الأشجار الكثيفة ، ومساحتها نحو ١٤,٦ كيلومترا مربعا ، وتتخذ شكلاً مستطيلاً ، إذ يبلغ طولها ٩,٦ كم ، وعرضها حوالي ١,٥ كم كما توجد جزيرة صغيرة هي جزيرة لاثام إلى الجنوب الغربي من زنجبار بنحو ٦٤ كم . ولا تتجاوز مساحتها ٤٢,٦ كيلومتراً مربعاً .



شكل (٤) الأقاليم التضاريسية

وتتنمي بنية الجزر إلى الزمنين الثالث والرابع ، ويتكون أساسها الصخري من طبقات مرجانية منخفضة . (Chi Bonnardel . 1973. 248) . ويقل متوسط منسوب السطح بالجزر التنزانية عن ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، وإن كانت توجد حافات أرفع من هذا المنسوب .

وتبلغ مساحة جزيرة زنجبار ٣٣١٥ كيلومتر مربع ، ويزيد طولها قليلاً عن ٨٥ كم ، وأكبر عرض لها يصل إلى ٣٩ كم ، ويتألف سطحها من سهول زراعية خصبة في الشمال والغرب ، تظهر بها حافات يزيد ارتفاعها عن ٦٠ متراً . وفي داخل الجزيرة توجد حافة ماسنجيني التي يصل ارتفاعها إلى نحو ١٣٠ متراً ، وإلى الشرق والجنوب من تلك الحافة تنتشر الأراضي السهلية المرجانية المنخفضة والتي تغطي نحو ثلثي مساحة الجزيرة ، وهي قليلة الخصوبة على وجه العموم . وتظهر الشواطئ الرملية على طول الساحل الشرقي للجزيرة . (Univ. Press of Africa, 1968 : 231)

أما جزيرة مبابا فمساحتها ١٥٦٤ كيلومتر مربع وطولها نحو ٦٨ كم وعرضها ٢٣ كم ، ويسود المظهر التلي سطحها ، ففي غربها ووسطها تمتد حافة مرتفعة عرضها نحو ٩,٥ كم تقطعها الأنهار والمسيلات المائية وأعلى قمم الجزيرة قمة سنج مجوني (١٠٤ متر) وقمة ميزي ميوبل (١٠١ متر) (Univ Press of Africa. 1968 .231) .

وتبلغ مساحة جزيرة مافيا ٧٢٠ كيلومتر مربع وطولها ٤٠ كم وعرضها ١٨ كم ، ومنسوب سطحها أخفض منه في زنجبار ، والمظهر التضاريسي السائد هو الأراضي المنخفضة التي تنتشر عليها الجروف المرجانية المنخفضة أيضاً .

النطاق الساحلي :

هو عبارة عن سهول منخفضة متوسط منسوبها ١٢٠ متراً فوق سطح البحر، ولا يتجاوز ارتفاعها ٢٠٠ متر ، وتزيد مساحتها قليلاً عن ٤٪ من جملة مساحة الدولة . وتمتد السهول على الساحل التنازي المشرف على المحيط الهندي ، ويتراوح عرضها بين نحو ١٥ كم في الشمال والجنوب ونحو ٦٥ كم في الوسط . والانحدار العام لأراضي النطاق الساحلي من الساحل إلى الداخل حيث تأخذ الأرض في الارتفاع بمدرجات نحو الداخل حتى تصل إلى أقدام الهضاب والمرتفعات الوسطى ، أما خط الساحل فتتشر عليه الشواطئ الرملية .

وعموماً فإنه يمكن التمييز بين قطاعين في النطاق الساحلي تفصلهما مدينة دار السلام ، قطاع شمالي ، ويتميز بوجود جروف مرجانية تحدد خط الشاطئ ، ويتراوح ارتفاع تلك الجروف ما بين ٨ و ١٠ أمتار ، ويقطع أراضي هذا القطاع المجاري الدنيا ومصببات العديد من الأنهار والنهيرات المنصرفة إلى المحيط الهندي .

وفي القطاع الجنوبي ينخفض منسوب الساحل ، وتختفي الجروف المرجانية ، وتظهر بكثرة المستنقعات والبحيرات الساحلية كما هو الحال في دلتا نهر روفيجي . (Chi Bonnardel, 1973: 248) وعند مصبات الأنهار التي تخترق هذا القطاع الجنوبي تنمو نباتات المانجروف الكثيفة (Berry , 1993: 856) .
السهوب الشمالية :

ويطلق عليها سهوب الماساي نسبة إلى قبائل الماساي ، وتبلغ مساحتها نحو ٥٠,٠٠٠ كيلومتر مربع (٣,٥ ٪ من مساحة الدولة) وهي تقع في الركن الشمالي الشرقي فيما وراء النطاق الساحلي . ويحدها من الجنوب مرتفعات

أجورو ورويهو التي تفصلها عن الهضبة الجنوبية الشرقية . وإلى الغرب من سهوب الماساي تمتد حافة من التلال والسلاسل الجبلية لا يقل ارتفاعها عن ٢١٠٠ متر . وفي الشمال الغربي تتحدد السهوب بإقليم جبال كليمنجارو ، ويقع جبل باري وأوزامبارا في الجزء الشمالي الشرقي من السهوب الشمالية ، وتقطعها أودية عميقة وواسعة .

وسهوب الماساي شبه جافة ، يتراوح ارتفاع سطحها بين ٢٤٠ و ١٠٧٠ متراً فوق مستوى سطح البحر ، ويرتفع السطح تدريجياً نحو الداخل ، كما تنتشر بها الجبال المنعزلة المكونة من الصخور القاعدية القديمة ، ومن أوسع الكتل الجبلية الموجودة في الجزء الجنوبي من السهوب جبال أجورو التي تنحدر منها بعض منابع نهر وامي ، وعلى العموم فإن نهيرات القسم الشمالي لتنزانيا والمنصرفة إلى المحيط الهندي تخرج منابعها من مرتفعات سهوب الماساي وتقع معظم مجاريها فوق القسم الشرقي لتلك السهوب .

الهضبة الجنوبية الشرقية :

تمتد إلى الجنوب من السهوب الشمالية وجبال أجورو ، حتى الحدود الجنوبية لتنزانيا ، منحصرة بين النطاق الساحلي في الشرق وجبال كيبنجيري ولفنجستون في الغرب ، وهي ذاتها امتداد للسلسلة التي تحد سهوب الماساي من الغرب أيضا .

وتقترب مساحة الهضبة الجنوبية الشرقية من مساحة السهوب الشمالية لكنها أقل منها ارتفاعاً ، فنحو ٥٧٪ من سطحها يتراوح منسوبه بين ١٥٠ و ٥٠٠ متر فوق سطح البحر ، بينما يتراوح مساحة نحو ٤٠٪ منها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ متر ، أما النسبة الباقية من السطح فعبارة عن جبال منعزلة صغيرة ترتفع عن ١٠٠٠ متر . والانحدار العام للهضبة من الغرب إلى الشرق

حيث تنتشر شبكة كثيفة من روافد الأنظمة النهرية الكبيرة المنصرفة إلى المحيط الهندي مثل نهر روفيجي وروافده ، ونهر ماتندو ونهر مبمكورو ، ونهر لوكوليدي ، ونهر روفوما .

إقليم جبال كليمنجارو وميرو :

جبل كليمنجارو هو أعلى جبل في إفريقيا وأعلى قممه تسمى كيبو ، حيث ترتفع حوالي ٥٨٩٤٨ مترًا ، وهي في الواقع قمة رقيقة تتصل بقمة طويلة هي قمة ماويزي التي يبلغ ارتفاعها ٥١٥٠ مترًا وهي حادة وعرة تنتشر فوقها صخور سوداء ، وتكسوها الثلوج في بعض الفترات ، لكن الثلوج الدائمة تغطي قمة أو قمة كيبو على مدار السنة على الرغم من وقوع الجبل على دائرة عرض ٣° جنوبًا ، ونتيجة لهذه القلنسوة الثلجية الدائمة اتخذ جبل كليمنجارو اسمه الحالي وهي كلمة سواحيلية تعني الجبل المشرق (جنشر ١٩٥٥م : ٣٤) وفي أعالي الجبل تظهر فوهة بركان كليمنجارو الخامد ، وتحيط بها قشرة ثلجية ورماد بركاني سمكه نحو ١٨٠٠ متر . (جنشر ١٩٥٥م : ٣٤٢) وتتخذ قاعدة الجبل شكلًا شبه مستطيل مساحته نحو ٣٠٨٠ كيلومتر مربع (طوله نحو ٨٨ كم وعرضه ٣٥ كم) ، ويبدو الجبل متفردًا في المكان بذاته حتى أنه لا يجاور جوانبه المنحدرة الصقيلة ما يمكن أن يتوقع ظهوره من تلال السفوح .

أما جبل ميرو Meru فيقع إلى الغرب من كيلمنجارو بنحو ٤٠ كم في منطقة أروشا ، وارتفاعه (٤٥٦٦ مترًا) أقل من كليمنجارو ، وكذلك مساحته ، لكنه أكثر انحدارًا .

وتنساب مياه الأمطار والثلوج الذائبة من جبلي كليمنجارو وميرو مكونة أنهارًا ونهيرات تنتهي إلى رياض فسيحة حول هذين الجبلين . (جنشر

١٩٠٠م : ٣٤٤) وهي أراضٍ غنية بالتربة الحمراء ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة . (Univ. Press of Africa, 1968: 7)

الوادي الأخدودي الشرقي :

ويمر في منتصف أراضي تنزانيا من الشمال عند طرف بحيرة ناترون ، إلى الجنوب الغربي عند جبل رونجوي الذي يفصل بين منخفض ريكوا ومنخفض ملاوي . وحوله تقع سهوب الماساي والهضبة الجنوبية الشرقية إلى جانبه الشرقي ، بينما يقع حوض بحيرة فيكتوريا وإقليم الهضبة الوسطى إلى جانبه الغربي .

وعلى الرغم من الأصل الانكساري للأخدود الشرقي فإن قاعه لا يبدو منخفضاً دائماً كما يتصور من النمط التضاريسي النموذجي للأخدود ، لكنه قد يرتفع أو ينخفض سواء في جزئه الممتد في تنزانيا أو في كينيا وإثيوبيا ، فعند بحيرة ناترون يكون قاع الأخدود عند منسوب ٦٠٠ متر فوق سطح البحر لكنه يرتفع إلى ١٨٩٠ متراً في بحيرة نايفاشا Naivasha ، ثم يهبط إلى ٣٧٥ متراً في بحيرة توركانا ، ويرتفع مرة أخرى إلى ١٦٩٠ متراً في بحيرة أواسا عند خط تقسيم المياه في الأخدود الإثيوبي ، وهذا في الجزء الممتد من تنزانيا حتى جيبوتي (Grove , 1986: 13) ولا تتضح باستمرار المعالم الأخدودية الكاملة للوادي الأخدودي الشرقي في تنزانيا نتيجة تعرضه للتعرية ، وذلك باستثناء المنطقة الواقعة بين دودما ومانيونني والتي لاتزال تحتفظ تماماً بخصائص الأخدود (Univ. Press of Africa, 1986: 231)

ويتحدد المسار الرئيس لقاع الأخدود الشرقي في تنزانيا ببخيرة ناترون ، ثم ببخيرة مانيارا ، ولكن هناك بعض التفرعات الجانبية للأخدود تقع في إحداها ببخيرة عياسي ، وأخفض مناطق الأخدود الشرقي تتمثل في خانق أولدفاي .

وتتجمع حول الأخدود الشرقي بعض السلاسل والنظم الجبلية والتلية وخاصة في القطاع الشمالي منه ، وبصفة أخص في الحائط الغربي للأخدود ، وأهمها مرتفعات ندا سيغرا وسرنجيرا وجبل لولمالاسين (٣٨٤٨ متراً) وجبال نجورونجورو البركانية ، ومبولو وهانانج (٣٤٤٨ متراً) وكتلة إيتومبا ، وأخيرا جبل رونجوي .

حوض بحيرة فيكتوريا :

وهو يحتل الجزء الشمالي من الأراضي المحصورة بين فرعي الأخدود الإفريقي ، ويشمل هذا الحوض المساحة المائية للبحيرة (٣٦٠٠٠ كم^٢ داخل حدود تنزانيا) والأراضي المحيطة بها والتي تنصرف مياهها إلى البحيرة سواء كانت في الشرق حيث أنهار مارا وجروميتي ومبالاجيتي ، (ويطلق على هذه المنطقة عموماً سهول مارا) أو كانت في الجنوب حيث أنهار سيمبو ودادوسي حيث منطقة موانزا أو في الغرب حيث نهر كاجيرا وغيره من النهرات في المنطقة التي يطلق عليها غرب البحيرة .

أما البحيرة ذاتها فهي لا تمثل جزءاً من الأخدود وتكثر التعرجات والرؤوس والخلجان على سواحلها الشرقية والجنوبية ، كما تنتشر فيها عشرات الجزر من مسافات مختلفة . ويصل أعظم نقطة في بحيرة فيكتوريا إلى ٧٩ متراً تحت سطح الماء . (Hamilton , 1982 : 40-47) وهي بذلك تقل كثيراً عن أعماق بحيرات الأخدود الإفريقي الغربي مثل تنجانيقا وملاوي وإدوارد وكيفو مثلاً ، ويعود هذا إلى أن حوض بحيرة فيكتوريا يقع على منسوب لا يقل عن ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر .

الهضبة الوسطى :

تقع إلى الجنوب من حوض بحيرة فيكتوريا فيما بين ذراعي الأخدود الإفريقي أيضا ، ويحدها من الجنوب الشرقي المرتفعات الواقعة بين كيلوسا ومنطقة رونجوي قرب مبيّا . وتشمل مرتفعات روبيهو وايرنجا وكيبنجيري .

ويبلغ اتساع الهضبة بين الشرق والغرب ٤٥١ كم ومتوسط ارتفاع سطحها ١٢٢٠ متراً . وهي تنحدر بشدة نحو الغرب (6: 1986 Univ. Press of Africa)

ولهذا تنتشر على سطحها روافد الأنظمة النهرية المنصرفة إلى بحيرة تنجانيقا وبحيرة ريکوا ، وأهمها نهر ملاجاراسي ونهر رنجوا وما يرتبط بهما من مستنقعات .

ويطلق على الجزء الأوسط اسم هضبة فيبا كما تتوزع فوقها بعض التلال والجبال المنعزلة منها تلال ملالا وجبال إبوندي وجبال لوبومبيلو وإيجوما ومرتفعات إيتومبا .

الوادي الأخدودي الغربي :

يكاد الحد الغربي لدولة تنزانيا يسير مع اتجاه الفرع الغربي للأخدود الإفريقي بدءاً من الطرف الشمالي لبحيرة تنجانيقا وحتى منتصف بحيرة ملاوي .

ويختلف الوادي الأخدودي الغربي عن نظيره الشرقي في عدة أوجه أهمها : وضوح المظهر الخسفي الأخدودي ، بمعنى وجود قاع منخفض وحوائط جبلية على جانبيه ، ويحتل هذا القاع مجموعة من البحيرات الكبرى والعميقة (ألبرت - إدوارد - كيفو - تنجانيقا - ملاوي) . كما يختلف أيضا في اختفاء الالفا البركانية داخل وحول الوادي الأخدودي الغربي على نقيض الموجودة في الأخدود الشرقي (14: 1986 Grove) وتخرج الأنهار المنصرفة إلى بحيرات الأخدود الغربي من الهضبة الوسطى وبالتالي

لا تحمل رواسب كثيرة ، ونتيجة لذلك بقيت بحيرات ذلك الأخدود على عمقها الكبير . ومن الأدلة المؤكدة لما سبق أن بحيرة تنجانيقا ، وهي أكثر بحيرات الأخدود الغربي - بل إفريقيا جميعاً - عمقا ، يتراوح سمك الإرسابات في قاعها بين ٣٠ و ٥٠ سم فقط (Grove, 1986: 14) ، تعد هذه البحيرة وما حولها أوضح ما يمثل امتداد الأخدود الغربي في تنزانيا .

وتظهر الحوائط الجبلية الشرقية المشرفة على الأخدود الغربي في بحيرة تنجانيقا وكذلك بحيرة ملاوي ، وتتمثل أهمها في جبال ماسانجاوي التي يصل ارتفاعها إلى حوالي ١٦٣٧ مترا وتقع جنوب مصب نهر ملاجاراسي ، وجبال ماهالي يصل ارتفاعها إلى حوالي ٢٥١ متراً وتقع قبالة وسط بحيرة تنجانيقا ، وجبال سوباوانجا التي ترتفع أكثر من ٢٠٠٠ متر وتقع جنوب بحيرة تنجانيقا ، وأخيراً سلسلة جبال لفنجستون والتي يزيد ارتفاعها عن ١٥٠٠ متر وتقع شمال شرق بحيرة ملاوي .

المناخ

العوامل والعناصر المؤثرة في مناخ تنزانيا :

الموقع الاستوائي المداري :

سبقت الإشارة إلى أن تنزانيا تمتد فلكيا فيما بين خطي عرض $1^{\circ} - 4^{\circ} 11'$ جنوب خط الاستواء . وهذا الموقع يضع القسم الشمالي للدولة حتى خط عرض 5° جنوباً في نطاق الظروف المناخية الاستوائية ، والقسم الجنوبي منها في نطاق الظروف المناخية شبه الاستوائية والمدارية ، والقسم المشترك في تلك الظروف هو ارتفاع درجة الحرارة الناجم عن اقتراب أشعة الشمس من العمودية من جانب ، وحدوث تعامد الشمس مرتين في السنة على أراضي الدولة ، من جانب آخر ، وما يصحب ذلك من وجود قمتين للحرارة والمطر في العام الواحد .

- وجود المسطحات المائية الساحلية والداخلية .

وهي مصادر الرطوبة وبالتالي المطر ، وعليه فإن الرياح الشرقية السائدة على تنزانيا رياح رطبة نتيجة قدومها من مسطح المحيط الهندي ، كما أن المسطحات البحرية الكبيرة في الجزء الغربي لتنزانيا توفر مصدراً داخلياً للرطوبة فتتحمل بها الرياح الموسمية الشمالية الغربية ، وتتعدل بذلك خصائصها الجافة لتصبح رياحاً ممطرة في غربي البلاد .

- التضاريس المرتفعة :

وهي أكثر العوامل تعديلاً في النمط المناخي العام لتنزانيا ، حتى أن هناك من يذكر أن مناخ تنزانيا في جملته استوائي مداري معدل بواسطة عامل الارتفاع (Kurrian, 1978: 1712) ، كما سجل البعض أن المناخ المداري يتركز فقط على السواحل وفي بعض المناطق الداخلية المنخفضة ، أما بقية أراضي

الدولة فإن عامل الارتفاع يؤدي إلى برودة وقلة مطر أكثر مما هو متوقع لدولة في مثل هذا الموقع المداري، (University Press. of Africa . 1968:19)

ولما كانت أراضي تنزانيا ترتفع نحو الداخل ولا تقترب سلاسلها الجبلية من الساحل كثيراً ، فقد سمح ذلك للمؤثرات البحرية أن تتوغل في الداخل أكثر من مجرد شريط ساحلي محدود ، ويضاعف من هذا التأثير أن الاتجاه الشمالي الجنوبي للساحل يجعل الدولة في المهب المباشر للرياح الرطبة القادمة من المحيط الهندي .

أما المرتفعات الداخلية وبخاصة منطقة كليمنجارو في الشمال ورونجوي في الجنوب ، وكذلك مرتفعات الفرع الشرقي للأخدود العظيم فقد كونت حولها أنماطاً مناخية تتميز بالحرارة المعتدلة أو المنخفضة ، والمطر الغزير نسبياً .
الإشعاع الشمسي :

يبين الجدول رقم (٢) المتوسطات الشهرية والسنوية لقيم الإشعاع الشمسي في ست عشرة محطة إرصاد ، ويتضح من الجدول ما يلي :

(جدول رقم ٢) المتوسطات الشهرية والسنوية للإشعاع الشمسي

المحطة	موقع المحطة ومنسوبيها			المتوسط الشهري والسنوي للإشعاع (سعر/سم ٢ يوميا)				
	دائرة عرض (جنوبيا)	خط طول (شرقا)	الارتفاع (متر)	يناير	إبريل	يوليو	أكتوبر	السنة
أروشا	٣° ٣٠'	١٨° ٣٧'	٧٠٠	٦٢٥	٤٩٥	٤١٥	٥٦٠	٥٢١
بوكابا	١° ٢٠'	٤٩° ٣١'	١١٣٧	٣٩٢	٣٦٢	٤٠٠	٣٥٣	٣٧٥
دار السلام	٦° ٥٣'	١٢° ٣٩'	٥٥	٤٦٨	٣٣٦	٣٦٨	٤٥٠	٤١٩
دودما	٦° ١٠'	٤٠° ٣٥'	١١١٩	٤٨٥	٤٢٤	٤٢٠	٤٩٧	٤٥١
إيرنجبا	٧° ٤٠'	٤٥° ٣٥'	١٤٢٦	٥٣٦	٤٥٥	٥٢٦	٥٨٢	٥١٩
كونجوا	٦° ١٢'	٢٥° ٣٦'	١٠٢١	٤٨١	٤٠٠	٤٤٩	٥٧٨	٤٨٠
ليامونجو	٣° ١٤'	١٥° ٣٧'	١٢٥٠	٥٧٠	٣٢٨	٣١٢	٤٨٢	٤١٢
مبيا	٨° ٥٠'	٢٨° ٣٣'	٢٤٠٠	٣٨٥	٣٩٥	٥٢٩	٥١٢	٤٥١
مانزا	٢° ٢٨'	٥٥° ٣٢'	١١٣٩	٥٠٤	٤٦٥	٤٨٧	٤٧٤	٤٧٣
ناشنجوي	١٠° ٢١'	٤٦° ٣٨'	٤٤٠	٥٣٤	٥١٣	٥١٥	٥٥٤	٥٢٦
لجوميبي	٥° ٩'	٥٤° ٣٨'	١٨٠	٦٠٥	٤٣٠	٤٠٥	٥١٠	٥٠٠
ساوهيل	٨° ٢٩'	١٢° ٣٥'	٢٠٠	٤٧٥	٤٣٠	٤٣٥	٦٤٠	٤٧٨
سنتونداي	٧° ٤٧'	٣١° ٣٥'	١٥٥٠	٤٤٥	٤٣٣	٥٠٣	٦١٠	٥٠٢
تايورا	٥° ٥'	٥٠° ٣٢'	١١٨١	٥١١	٤٦٠	٤٩٧	٥٠٤	٤٨٦
إوكيريجورو	٢° ٤٢'	١° ٣٣'	١٢٠٠	٥٦٠	٥٢٣	٥٦٥	٥٧٠	٥٥٢
زنجبار	٦° ١٣'	١٣° ٢٩'	١٥	٤٥٤	٣٧٥	٤٠٨	٤٤٢	٤٦١

المصدر:

- Griffiths, G. F, (1978): Climates of Africa, P. 316.

تستقبل تنزانيا أكبر كمية من الإشعاع الشمسي في شهري أكتوبر ويناير والجدير بالذكر أنه في شهري أكتوبر ويناير تكون الشمس عمودية أو شبه عمودية فوق تنزانيا وذلك أثناء حركتها الظاهرية فيما بين خط الاستواء ومدار الجدي .

لا تقل المتوسطات الشهرية للإشعاع عن ٣١٠ سعر/سم^٢ في اليوم ، ولا تزيد عن ٦١٠ سعر / سم^٢ في اليوم وذلك في جميع محطات الرصد . ويصبح مدى التباين ٣٠٠ سعر / سم^٢ ، على حين أن التباين في المتوسطات السنوية يزيد قليلاً عن ١٧٥ سعر/سم^٢ ، ويلاحظ وجود تباين داخلي في قيم ومتوسطات الإشعاع الشمسي بين مناطق تنزانيا شهرياً وسنوياً .

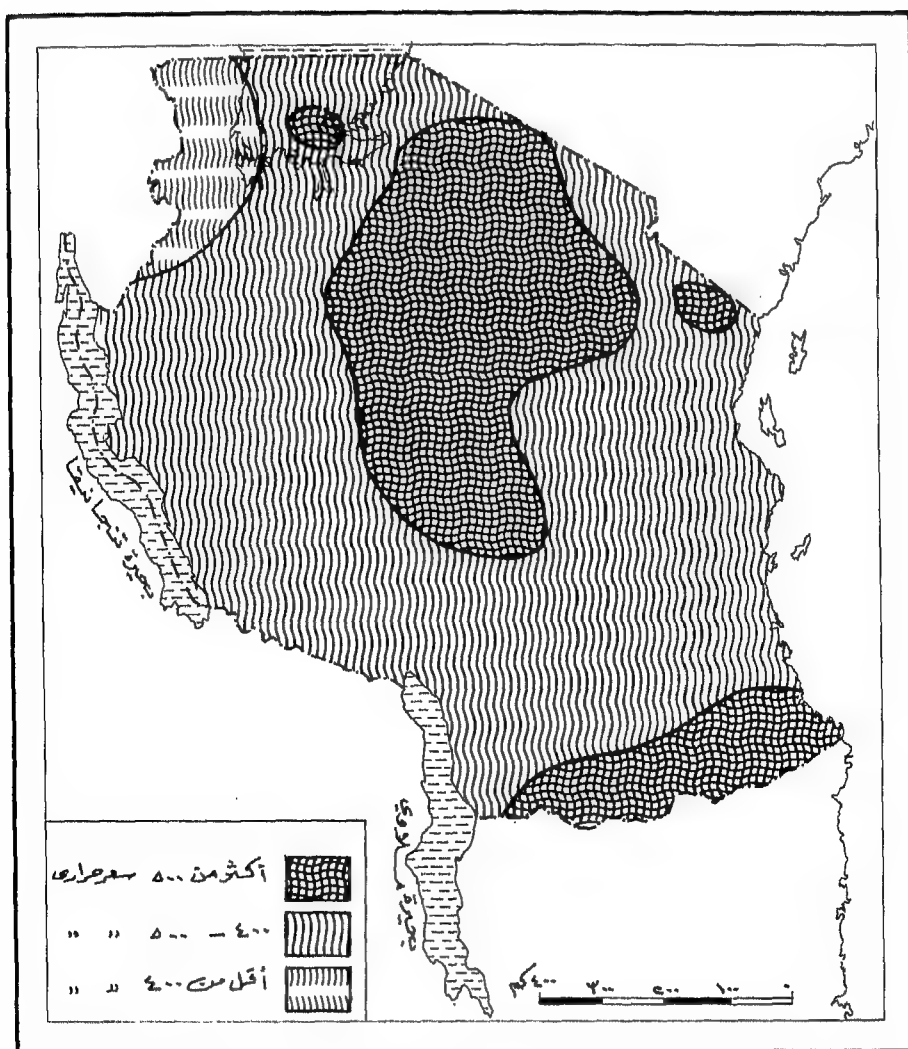
على الرغم من أن أقل محطة في متوسط الإشعاع الشمسي بتنزانيا هي أكثرها شمالية أو قريباً من خط الاستواء ، (بوكوبا) وأن أكثر المحطات جنوبية (ناشنجويا) هي ثاني أكبر محطة في متوسط الإشعاع ، إلا أن علاقة الارتباط بين خط العرض وقيمة متوسطات الإشعاع الشمسي علاقة محدودة جداً وعكسية (-١ ، ٠ بمعامل ارتباط سبيرمان) ، ولذلك لا يعول على خط العرض كثيراً في تفسير تباين الإشعاع الشمسي بتنزانيا .

على خلاف ما أشار جريفثز سنة ١٩٧٢ م ، من أن المناطق الجبلية أقل في متوسطات ما تتلقاه من إشعاع عن المناطق المنخفضة (Griffiths:314) . فقد اتضح أن ثمة علاقات إيجابية طردية بين ارتفاع الأرض وكمية الإشعاع الشمسي لكنها أيضاً علاقة ضعيفة (١ ، ٠ بمعامل ارتباط سبيرمان) ولا تعد بذلك تفسيراً أساسياً مقنعاً لتباين الإشعاع .

يلاحظ أن أكثر من نصف مساحة تنزانيا يستقبل إشعاعاً شمسياً يتراوح متوسطه السنوي بين ٤٠٠ و ٥٠٠ سعر / سم ٢ يومياً تتوزع أساساً في جنوبي البلاد (شكل رقم ٥) وفي وسطها وشمالها الأوسط منع نطاقات المرتفعات ، فضلاً عن بعض البقع الصغيرة حول محطة نجوميني .

درجة الحرارة :

تقل درجات الحرارة عما هو متوقع بالنسبة للموقع الفلكي ، إذ أن متوسط درجة الحرارة اليومية يتراوح بين ٢٢ و ٢٢ درجة مئوية كأقل درجة حرارة ، ٣٢ , ٢ درجة مئوية كأعلى درجة حرارة (Kurian, 1978: 1712) ولا تتوافر بيانات مفصلة عن درجات الحرارة ، إلا في خمس محطات ، هي دار السلام ، موروجورو ، زنجبار ، تابورا وميبيا .



شکل (٥) المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي (سعمراری /سم² /اليوم)

ويوضح الجدول رقم (٣) المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في هذه المحطات .

جدول رقم (٣) المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في بعض المحطات

الحرارة (بالدرجات المؤية)							المحطة
التطرف الحراري			المتوسط السنوي				
المدى	الأدنى	الأعلى	المدى السنوي	المتوسط	الصغرى	العظمى	
٢٥	١٠	٣٥	٨	٢٦	٢٢	٣٠	دار السلام
٢٦	٩	٣٧	١١	٢٤,٥	١٩	٣٠	موروجورو
٢٠	١٥	٣٥	١٢	٢٣	١٧	٢٩	تابورا
٣٢	١٠	٣١	١١	١٧,٥	١٢	٢٣	ميبيا
١٢	٢١	٣٣	٤	٢٧	٢٥	٢٩	زنجبار

المصدر:

(Univ. P. of Africa, 1968: 222)

(Gri Fiths, 1978: 318).

زنجبار عن

وبقية المحطات عن

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط درجات الحرارة في المحطات الشرقية الساحلية والجزرية (زنجبار - دار السلام) سواء أكانت الفعلية أم المتوسط السنوي ، أكثر منها في المحطات الداخلية (بقية المحطات) ، كما أن المدى السنوي ، وكذلك مدى التطرف الحراري أقل في المحطتين الشرقيتين عنهما في المحطات الداخلية عموماً ، وتأخذ متوسطات القيم الحرارية العظمى والصغرى والمتوسط السنوي في التناقص ، ويزداد المدى

السنوي ومدى التطرف كلما كان موقع المحطة داخلياً وبصفة خاصة نحو الجنوب الغربي (ميبيا) ، مع ملاحظة أن مدى تطرف الحرارة في تابورا ذات الموقع الداخلي الغربي يقل عنه في دار السلام الساحلية الشرقية ، وربما يرجع ذلك الاختلاف الظاهري إلى موقع تابورا إلى الشمال أكثر من دار السلام وتعرضها لإشعاع شمسي أكبر في شهور انخفاض الحرارة .

ولقد حدا هذا التدرج الملحوظ في القيم الحرارية بالبعض إلى أن يصل إلى توصيف عام للتوزيع الحراري بتنزانيا ، وهو أن الحرارة مرتفعة دائماً على السواحل وتنخفض كلما ابتعدنا عنه صوب الداخل. (Chi- Bonnardel. 1973. 248).

والواقع أنه لا يمكن تعميم القيم والمتوسطات الحرارية التي تسجلها المحطات على مساحات واسعة ، نظراً لتأثير عامل الارتفاع ، بل إن التغير المفاجئ من الظروف الحرارية المدارية إلى الظروف المعتدلة يعد من الطلاسم المميزة لمناخ تنزانيا (University Press of Africa, 1968:20)

أما التباين الحراري بين شهور السنة فهو محدود بصفة عامة ، إذ يتراوح الفرق بين متوسطات حرارة الشهور بين درجة واحدة ودرجتين مئويتين في جنوب غرب بحيرة فيكتوريا ، وأقصى ما يصل إليه الفرق هو ٥-٦ درجات مئوية في جنوبي تنزانيا .

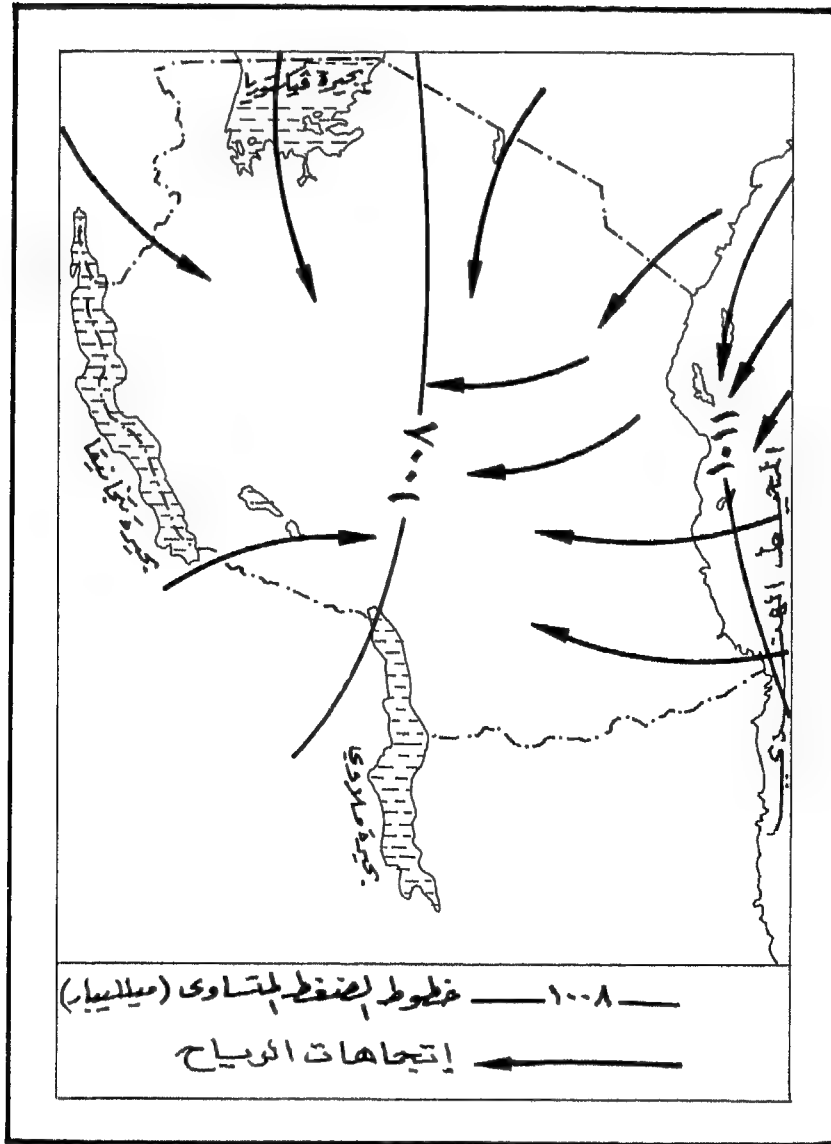
ويعتبر شهر يوليو ، وإلى حد ما أغسطس أبرد شهور السنة في معظم المحطات ، ولكن أحر الشهور يختلف بين مناطق تنزانيا ، ففي شمالي البلاد يكون مارس هو أحر الشهور ، وفي الوسط والجنوب نوفمبر وديسمبر ، بينما يعد أكتوبر أحر الشهور في إقليم صغير بين موسوما وتابورا . (Griffiths, 1972. 319) :

الضغط الجوي والرياح :

في يناير : يكون الضغط منخفضاً عموماً على البلاد (أقل من ١٠١١ ميلليبار) ويقع النصف الغربي من تنزانيا تحت مركز للضغط المنخفض يقل عن ١٠٠٨ ميلليبار ، وهو المرتبط بتعامد الشمس جنوب خط الاستواء ، وأما النصف الشرقي فيتراوح الضغط الجوي به بين ١٠٠٨-١٠١١ ميلليبار . أما الرياح السائدة فهي عموماً شمالية وشمالية شرقية ، وقد تكون موسمية غربية في غرب البلاد ، كما يمكن أن تحدث رياح رأسية مرتبطة بتعامد الشمس (شكل رقم ٦) .

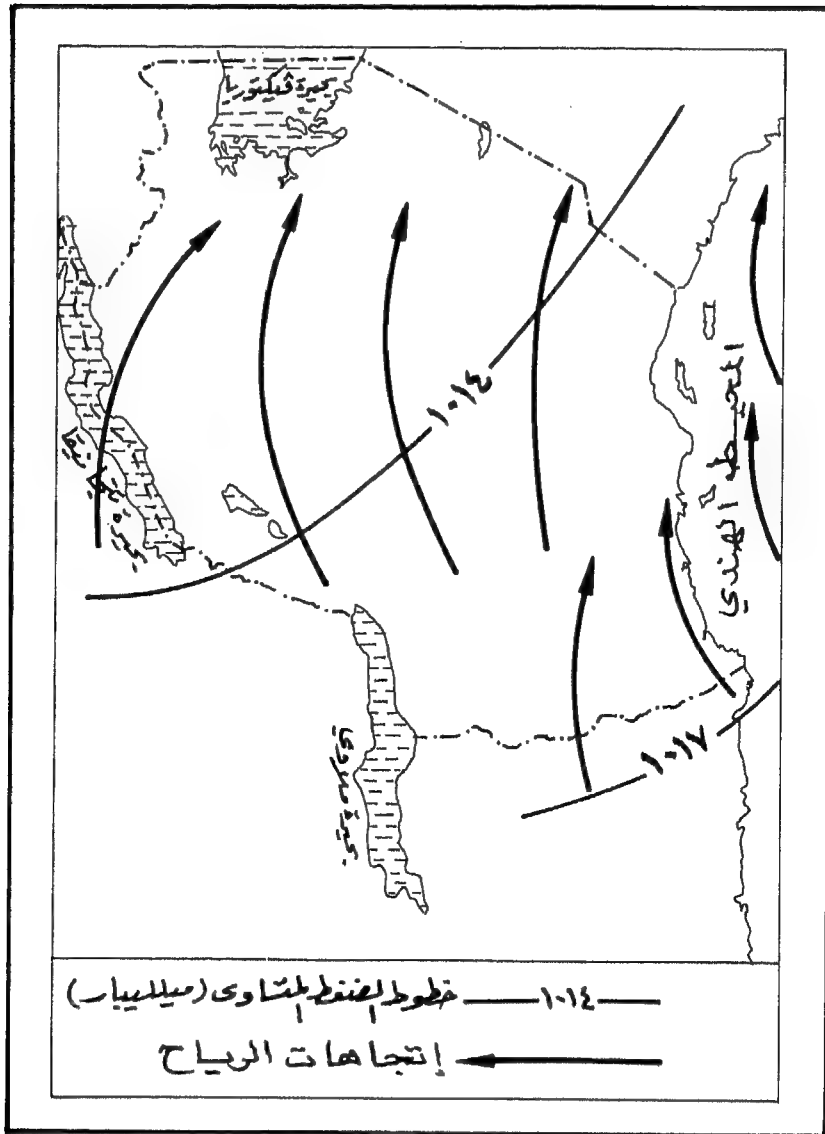
أما في يوليو فيرتفع الضغط الجوي نسبياً على تنزانيا مقارنة بما يكون عليه في يناير نتيجة لانخفاض الحرارة المصاحب لانتقال تعامد الشمس إلى نصف الكرة الشمالي ، ويقطع خط الضغط المتساوي ١٠١١ ميلليبار الدولة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، ويقع القسم الشمالي الغربي تحت ضغط جوي يتراوح بين ١٠١٤ و ١٠١١ ميلليبار ، ويزيد عنه الضغط في القسم الجنوبي الشرقي إذ يتراوح بين ١٠١٤ و ١٠١٧ ميلليبار ، أما الرياح السائدة فهي التجارية الجنوبية الشرقية (شكل رقم ٧) .

وعلى المستوى التفصيلي فإن الجدول رقم (٤) يوضح قيم الضغط الجوي في ثلاث محطات للرصد الجوي في تنزانيا على أشهر السنة ، وكذلك اتجاهات الرياح السائدة بها فضلاً عن محطة رابعة أخرى في موروجورو توضح اتجاه الرياح فقط لعدم وجود رصد للضغط الجوي فيها .



شكل (٦) الضغط الجوي واتجاهات الرياح السطحية في يناير

المصدر: Rand Mc Nally World Atlas.



شكل (٧) الضغط الجوي واتجاهات الرياح السطحية في يوليو

المصدر: Rand Mc Nally World Atlas.

جدول رقم (٤) الضغط الجوي واتجاهاه الرياح في بعض المحطات (١٩٧٢م)

الشهر	دار السلام		تابورا	مبييا	مدوجورو		
	الضغط (ميليبار)	اتجاه الرياح*	الضغط (ميليبار)	اتجاه الرياح	الضغط (ميليبار)	اتجاه الرياح	اتجاه الرياح
يناير	١٠٠٩	ش ق	٨٧٤	ق	٨٢٨	غ	غ
فبراير	١٠٠٩	ش ق	٧٧٤	ق	٨٢٨	غ	ش ق
مارس	١٠٠٩	ش ق	٧٧٤	ق	٨٢٨	غ	ش ق
إبريل	١٠١٠	ج	٨٧٥	ق	٨٢٩	ق	ص
مايو	١٠١٢	ج	٨٧٥	ق	٨٣٠	ج	غ
يونيو	١٠١٤	ج	٨٧٦	ج	٨٣١	ج	ص
يوليو	١٠١٥	ج	٨٧٧	ج	٨٣١	ج	ج
أغسطس	١٠١٤	ج	٨٧٦	ج	٨٣٠	ج	ج
سبتمبر	١٠١٤	ج ق	٨٧٥	ج ق	٨٢٩	ج	ج
أكتوبر	١٠١٢	ق	٨٧٤	ج ق	٨٢٩	ج	ج
نوفمبر	١٠١٠	ق	٨٧٤	ق	٨٢٨	ج ق	ش ق
ديسمبر	١٠٠٩	ش ق	٨٧٤	ق	٨٢٨	ق	ق
السنة	١٠١١		٨٧٥		٨٢٩		
متوسط سرعة الرياح السنوي كم / ساعة		٦		٦,٥		٧,٥	٣
نسبة فترات السكون في السنة		٢٪		١٢٪		٨٪	٢١٪

(Griffiths, 1972: 342-346)

المصدر:

* ش = شمال، ج = جنوب، ق = شرق، غ = غرب، ص = رياح صاعدة

ويتضح من الجدول السابق الملاحظات التالية :

تنخفض قيم الضغط الجوي في تدرج شرقي غربي ، من دار السلام إلى تابورا وميبيا ، والمؤكد أن العامل الرئيس في هذا التدرج هو الارتفاع ، ذلك أن مناسيب المحطات الثلاث تتدرج على النحو التالي : دار السلام ٥٥ متراً فوق سطح البحر ، تابورا ١١٨١ متراً وميبيا ٢٤٠٠ متر فوق سطح البحر .

هناك تباين شهري في قيم الضغط الجوي غالباً ما يرتبط بدرجة الحرارة أو بمعنى آخر بالحركة الظاهرية للشمس ومدى تعامدها على البلاد ، وتعد شهور يونيو ويوليو وأغسطس أعلى شهور السنة في قيم الضغط الجوي بحيث تكون الحرارة منخفضة إبان تعامد الشمس على النصف الشمالي للأرض ، بينما ينخفض الضغط الجوي إلى أقل معدلاته في شهور ديسمبر ويناير وفبراير أي في فصل الصيف الجنوبي .

تتراوح الاتجاهات السائدة للرياح بين الشمال الشرقي والجنوب ، وتتفق المحطات الساحلية والقريبة من الساحل في غلبة الرياح الجنوبية والشمالية الشرقية ، أما المحطتان الداخليتان فيغلب عليهما الرياح الجنوبية والشرقية .

تتفق المحطات الأربع في رصد الرياح الجنوبية كرياح سائدة فيما بين يونيو وسبتمبر ، وهي في الأصل رياح تجارية جنوبية شرقية تعدل محلياً إلى جنوبية في معظمها ، بينما تسجل المحطات الأربع أيضاً الرياح الشرقية والشمالية الشرقية كرياح سائدة فيما بين نوفمبر ومارس ، وهي في الأصل الرياح الموسمية التي تهب على شرقي إفريقيا مع تعامد الشمس على المنطقة المدارية الجنوبية .

تتسم الرياح التي تهب على تنزانيا عموماً بأنها ضعيفة وليست سريعة ، وخاصة في شهور الصيف الجنوبي ووقوع البلاد في نطاق الرهو الاستوائي ،

ومع ذلك لا تشكل حالة سكون الهواء نسبة كبيرة على مدار السنة ، اللهم إلا في محطة ميبيا في الجنوب الغربي حيث تضعف التيارات الهوائية السطحية وتنشط التيارات الرأسية الصاعدة كما سجل ذلك في شهري إبريل ويونيو .

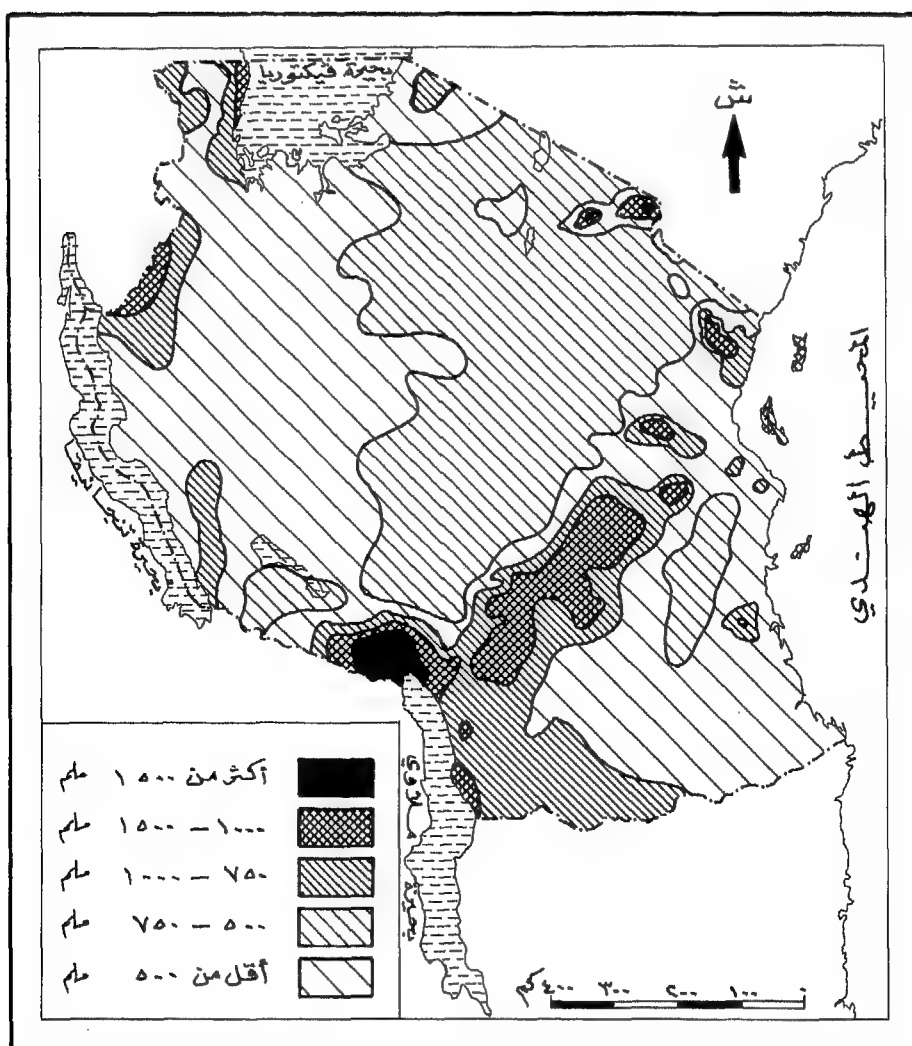
التساقط :

هو أكثر عناصر المناخ في تنزانيا تبايناً في الزمان والمكان وبالتالي أصبح هو الأساس في تمييز الأقاليم المناخية بالبلاد .

ومتوسطات المطر السنوي في المناطق الساحلية ، كما تمثلها دار السلام (١١٧٩ ملم) أكبر منها في المناطق الوسطى ممثلة في تابورا (٨٩٢ ملم) والمناطق الجنوبية الغربية ممثلة في ميبيا (٨٨٣ ملم) ، ولكن هذه الملاحظة عامة جداً لا تصلح للتعبير الدقيق عن التوزيع المكاني للأمطار في تنزانيا ، إذ إن توزيع المطر حسب كمياته لا يتخذ نمطاً متسقاً مكانياً ، نظراً لتعدد التضاريس من جانب ، ولأنه يحسن أيضاً في مثل هذه الحالات إنشاء خرائط توزيع المطر ليس بناء على المتوسطات الفعلية السنوية ، وإنما على أساس متوسطات كميات الأمطار المحتملة السقوط (Griffiths, 1972: 321) (شكل رقم ٨) .

وبناء على ذلك فإن ما يمكن ملاحظته على هذا الأساس في توزيع المطر يكون على النحو التالي :

- ترتبط أغزر المناطق مطراً والتي تتلقى أكثر من ١٥٠٠ ملم سنوياً ، بقمم ومناطق جبلية أهمها جبل كليمنجارو في الشمال ، ومنطقة جبل رنجوي شمال غرب بحيرة نياسا .



شكل (٨) توزيع الأمطار المحتمل هطولها سنوياً

Berry, L., Africa South of The Sahara, 1971.

المصدر:

يوجد محور رئيس ، جنوبي غربي شمالي شرقي للأمطار الغزيرة تتراوح كميتها من ١٠٠٠ و ١٥٠٠ ملم ، يتسع ويتصل في الجنوب والغرب ، ويضيق ويتقطع في الشمال الشرقي وهو يرتبط بمحور مرتفعات جبلية في نفس الاتجاه تبدأ من جبال ليفنجستون وكيبنجيري حتى جبال أوسامبارا في الشمال الشرقي ، ويلحق بهذا المحور الجزر الساحلية الثلاث . وبالإضافة لهذا المحور توجد بقعتان للأمطار الغزيرة في شمالي غربي الدولة . والجدير بالذكر أن مناطق الأمطار الغزيرة السابقة تحيط بها نطاقات أقل مطراً حيث تتراوح فيها متوسطات الأمطار السنوية بين ٧٥٠ , ١٠٠٠ ملم .

- تصيب الأمطار المتوسطة (ما بين ٧٥٠ و ٥٠٠ ملم في السنة) نحو ربع مساحة الدولة وخاصة في النصف الشرقي للهضبة الوسطى ونحو نصف مساحة السهوب الشمالية .

- تقل كمية الأمطار المحتمل سقوطها على بقية مساحة البلاد عن ٥٠٠ ملم سنوياً . وتتركز هذه المساحات أساساً في النصف الغربي للهضبة الوسطى ومعظم السهول الساحلية والهضبة الجنوبية الشرقية فضلاً عن بقع أخرى غير متصلة .

- من ناحية أخرى يوجد تباين شهري لكميات الأمطار على مستوى جميع المحطات سواء في المتوسطات أو في الحد الأعلى والأدنى داخل كل شهر وتمثل بعض الشهور فصلاً للمطر الغزير ، وبعضها فصلاً للجفاف . ولا يتفق دائماً ترتيب الشهور من حيث متوسطات مطرها الشهري مع ترتيبها من حيث الحد الأعلى أو الأدنى لما يسقط بالشهر من أمطار ، وذلك في المحطة الواحدة ، ويرجع ذلك إلى تعقد العوامل المؤثرة على التساقط . كذلك تسجل بعض المحطات نمطين لدورية التساقط حسب الكمية ، الأول دورية ثنائية حيث يكون للتساقط قمتان ، وهذا ينسجم مع الموقع المداري

لتنزانيا، ويتحقق في محطتي دار السلام الساحلية وتابورا الداخلية (قمة رئيسة في مايو وثنائية في أغسطس بدار السلام ، وقمة رئيسة في ديسمبر وثنائية في مارس بتابورا) أما الدورية الثانية فهي أحادية القمة ، وتتمثل في محطتي موروجور وميبيا (مارس وإبريل في المحطة الأولى - ويناير في المحطة الثانية) وقد تفسر القمة الواحدة للمحطة الأخيرة بموقعها الجنوبي حيث تقل الفترة الزمنية بين تكرار تعامد الشمس عليها مرتين في السنة .

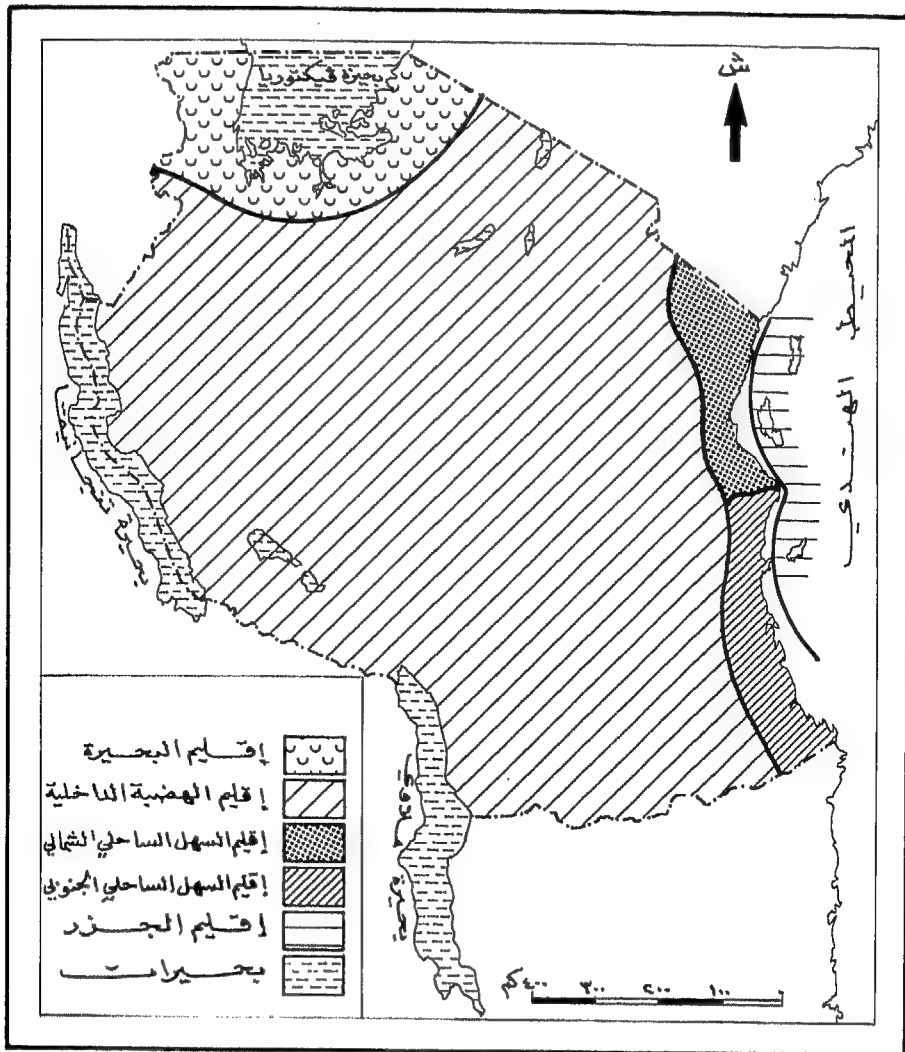
وإذا اعتبرنا أن خط مطر متساو (٥٠ ملم) شهرياً يفصل بين الشهور الجافة والشهور الرطبة حسب ما اقترح جريفز (Griffiths, 1972: 321) فإن الفترة من أول يونيو إلى آخر أكتوبر تعتبر فصل جفاف يقع على طرفيها شهران للانتقال إلى ومن الظروف الرطبة هما نوفمبر ومايو ويعدان مع الفترة الواقعة بينهما فصل الرطوبة بتنزانيا .

الأقاليم المناخية :

بعد الدراسة السابقة لعناصر المناخ وبيان توزيعاتها وتباينها المكاني والزمني يصبح بالإمكان التمييز بين مناطق أو أقاليم يتوافر لها قدر كبير من التجانس في ظروفها المناخية وخاصة في عنصري المطر والحرارة ، بما يجعلها متميزة نسبياً عن الأقاليم الأخرى المجاورة . وهذه الأقاليم هي : - (شكل رقم ٩) :

١ - إقليم الجزر :

وهو أصغر الأقاليم مساحة ، ويتميز بأن مناخه أكثر مدارية في المطر والحرارة من الأراضي القارية المجاورة ، وإن كانت الحرارة تتأثر بنسيم البحر . ويتسم مناخ الجزر بوجود فصلين للمطر الغزير ، أو بمعنى آخر قمتين للمطر ، وفصلين للحرارة ويمتد فصل المطر الأول بين إبريل ومايو ، والثاني بين نوفمبر وديسمبر .



شكل (٩) الأقاليم المناخية

أما فصلا الحرارة فأحدهما حار يمتد من ديسمبر إلى مارس ، والثاني معتدل ويمتد من يونيو إلى أكتوبر ، ويصل متوسط المطر السنوي في جزيرة مبالا إلى ٢٣٤٠ ملم ، بينما يتراوح متوسطه في جزيرتي زنجبار ومافيا بين ١٥٢-٢٣٤ ملم (Kurian, 1978: 1713)

٢ - الإقليم الساحلي الشمالي :

ويمتد إلى الشمال من دار السلام ، ويتشابه مع إقليم الجزر في وجود فصلين للمطر ، وفصلين للحرارة ، وبالنسبة لفصلي المطر ، فأولهما رئيس ويمتد من مارس إلى مايو وأمطاره غزيرة بسبب الرياح التجارية الجنوبية الشرقية ، والثاني أقصر ويقع بين أكتوبر ونوفمبر حيث تكون الرياح الموسمية الشمالية الشرقية في ذروتها ، ومتوسط المطر السنوي في الإقليم يتراوح بين ٢٠٢٠-١٢٧٠ ملم ، لكن أغزر جهاته مطراً هو حوض نهر روفيجي الذي تبلغ جملة أمطاره السنوية ١٥٢٠ ملم (Kurian, 1978: 1912)

أما فصلا الحرارة فأولهما حار ويستمر من ديسمبر إلى مارس ، وتصاحبه رطوبة مرتفعة ، وفبراير هو أحر الشهور ، وقد تصل درجة حرارة مابعد الظهر إلى نحو ٤٠ درجة مئوية والفصل الثاني معتدل ، ويمتد من يونيو إلى سبتمبر . ومتوسط حرارته تقل عن ٢٠ درجة مئوية والمناخ ألطف نسبياً في هذا الوقت من السنة (Univ. Press. of Africa, 1968:19)

٣ - الإقليم الساحلي الجنوبي :

يمتد من جنوب دار السلام وحتى موزمبيق ، وهو يتأثر بالرياح الجنوبية الغربية الجافة القادمة من وسط اليابس الأفريقي (Univ. Press of Africa 1968: 19) وعلى الرغم من سمة الجفاف السائدة إلا أن الفترة الواقعة بين نوفمبر

ومايو تسقط فيها أمطار على الإقليم تتراوح بين ٢٥٠-٧٥٠ ملم . أما بقية العام فيسود الجفاف وتشابه درجة الحرارة بالإقليم بمثلتها في الإقليم الساحلي الشمالي إلى حد كبير من حيث وجود فصلين ، حار ومعتدل ، وفي نفس حدودهما الزمانية تقريباً .

٤ - إقليم الهضبة الداخلية :

وهو أوسع الأقاليم مساحة ، بل إنه يشغل مايزيد عن ٨٠٪ من مساحة الدولة ، وهذا يوحي بأن الإقليم ينطوي على تباينات كثيرة لاتجعله متجانساً تماماً كما هو متتظر ، ولعل هذه التباينات من السمات المميزة لهذا الإقليم ، وهي ناجمة عن التباين التضاريسي الكبير ، ولكن خاصية التجانس الأساسية بالإقليم هي وجود فصل مطر واحد يبرز أكثر كلما اتجهنا جنوباً ، ويمتد من نوفمبر أو ديسمبر إلى إبريل أو مايو ، وبقية السنة جافة ، ويتراوح المطر في هذا الفصل بين ١٠٠-٧٥٠ ملم (University Press of Africa, 1968: 20) ولكن عامل التضاريس يلعب دوراً كبيراً في تباين كميات المطر الساقطة على الإقليم ، فحيث جبال رنجوي في الجنوب الغربي تغزر الأمطار إلى أكثر من ٢٥٠٠ ملم سنوياً . كما تزيد الأمطار أيضاً على محاور المرتفعات الواقع إلى الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من رنجوي إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم . وعلى النقيض من ذلك فإن نحو نصف مساحة الهضبة الداخلية تقل أمطارها السنوية عن ٥٠٠ ملم .

أما درجة الحرارة بالإقليم فتتراوح بين ٢٨ درجة مئوية في الفصل الحار و ١٥ درجة مئوية في الفصل البارد (Kurian, 1978: 1712)

إقليم بحيرة فيكتوريا :

ويشمل بحيرة فيكتوريا والمناطق المحيطة بها ، ونظراً لاتساع مساحة البحيرة فإن الأمطار تسقط عليها طوال العام باستثناء أطرافها الجنوبية والجنوبية الشرقية حيث يتركز المطر في الفترة من نوفمبر إلى آخر مايو ، بينما يعتبر النصف الآخر من العام شبه جاف بمقاييس تلك الجهات . ولما كانت الرياح السائدة على إقليم البحيرة هي الرياح الشرقية فإن الشواطئ الشرقية أقل مطراً من الشواطئ الغربية ، فعلى حين يسقط على مدينة موسوما على الشاطئ الشرقي للبحيرة نحو ٨١٠ ملم مطر في السنة ، فإن بوكوبا الواقعة على شاطئها الغربي تستقبل نحو ٢٢٠٠ ملم مطر في السنة (University Press of Africa, 1968: 19)

أما الحرارة ، فيتميز الإقليم بوجود فترتين حارتي ، وأخرين باردتين ، وأول فترة حارة تقع في شهر أكتوبر ، والثانية تقع في فبراير أو مارس ، وتقع أولى الفترتين الباردتين في يناير والثانية من شهر يوليو إلى شهر سبتمبر ، ويبلغ متوسط حرارة الفصل الحار ٢٨ درجة مئوية والفصل البارد ١٧ درجة مئوية . أما متوسط الحرارة السنوي فهو ٢٣ درجة مئوية (University Press of Africa, 1968: 19) .

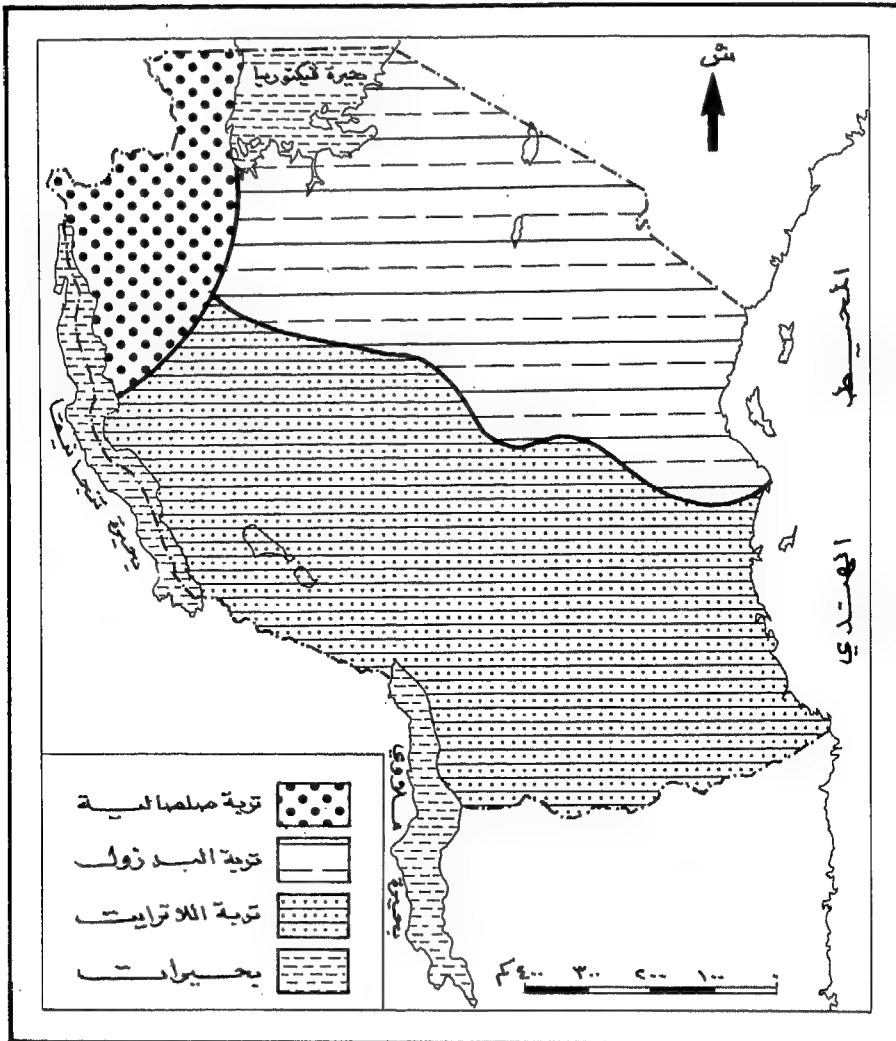
التربة

تندرج تربة أراضي تنزانيا ضمن ثلاث مجموعات عامة حسب التصنيف العالمي الجديد للتربة وهي : (شكل رقم ١٠) :

١- **تربة البدزول** للمناطق الحارة شبه الرطبة ، والتي تزيد فترة الجفاف فيها عن ٩٠ يوماً ، ويتعدد لون هذه التربة بين الكستنائي المشرب بالحمرة ، واللون الأحمر ، واللون الأصفر . وطبقات هذه التربة سميكة وغنية وقد يوجد بها صلصال ، ويغطي هذا النوع من التربة القسم الشمالي من تنزانيا بما فيها الجزر باستثناء قطاع شمالي غربي للتربة الصلصالية ، وتزيد المساحة التي تغطيها التربة البدزولية قليلاً عن ثلث مساحة الدولة .

٢- **تربة اللاتريت** : وهي غنية بأكاسيد الحديد والألومونيوم ولذا تتخذ اللون البني المائل للحمرة وفقيرة في المواد العضوية ، وتعرض للتجوية الشديدة ، وتميز المناطق الحارة أو الدفيئة التي يصيبها مطر صيفي يستمر لأكثر من ٩٠ يوماً ، وتنتشر هذه التربة فوق النصف الجنوبي تقريباً من مساحة الدولة .

٣- **التربة الصلصالية** ، وطبقاتها ليست سميكة ، والمادة العضوية بها محدودة ، ولذا تحتاج زراعتها إلى تسميد ، وهي تربة رطبة ، يتراوح لونها بين الأنواع البدزولية (الكستنائي - الأحمر - الأصفر) واللاتريرية (البني المائل للحمرة) . وتوجد التربة الصلصالية في قطاع في شمال غربي تنزانيا يمتد من غرب بحيرة فكتوريا حتى شرق بحيرة تنجانيقا . والواقع أن هذا التقسيم العام والذي يعكس أساساً الظروف المناخية المؤثرة على التربة ، ينطوي في داخله على العديد من التباينات والأنواع الثانوية التي تعد صدى لعوامل أخرى بجانب المناخ وأهمها السطح والصخر الأصلي .



شكل (١٠) أنواع التربة الرئيسية

Rand Mc Nally World Atlas.

المصدر ١

والواضح مما سبق أن اللون الأحمر ، يكاد أن يكون القاسم المشترك بين جميع أنواع الترب بتنزانيا سواء على المساحة القارية الكبيرة أو على الجزر ، فباستثناء المساحات الكبيرة المغطاة بالنباتات الخضراء ، أو المسطحات المائية لا تكاد العين تقع إلا على لون التربة الحمراء بدرجة من الدرجات كما تؤثر حمرة التربة على مياه الأنهار والجريان السطحي عموماً في فصل المطر حيث تجرف المياه ، المكونات الترابية الحمراء ومن ثم تكتسب لونها الأحمر .

أما بالنسبة إلى درجات الخصوبة اللازمة للتربة ، وهي الخصوبة الكامنة فيها حسب مكوناتها الصخرية والمعدنية ، فهي على النحو التالي :
(Davies, 1973: 8)

- ١ - **تربة مرتفعة الخصوبة :** وهي محدودة الانتشار وترتبط معظمها بمناطق مرتفعة ، وهي مشتقة في الغالب من صخور قاعدية ومختلطة بصخور كلسية ، ولذا فهي غنية بالطمي أو الصلصال . ويغلب عليها اللون البني .
- ٢ - **تربة متوسطة الخصوبة :** وهي تتجاوز تقريباً مع النوع السابق ، وتتألف كذلك من ذات العناصر إلا أنه تظهر فيها بعض الأكاسيد الحديدية مما يقلل من خصوبتها نسبياً .
- ٣ - **تربة متوسطة إلى منخفضة الخصوبة :** الصفة الغالبة عليها هي الاختلاط بين العناصر الخصبة كالطمي والمشتقات الصخرية القاعدية من جانب والمعادن والأكاسيد الحديدية من جانب آخر ، وينتشر هذا النوع على السواحل المحيطية ، وكذلك في معظم أراضي حوض بحيرة فيكتوريا فضلاً عن بقع في الوسط والغرب .

٤ - **تربة منخفضة الخصوبة:** وتغلب عليها المركبات الحديدية وتتضاءل تدريجيا المركبات المخصبة ، ولذا فهذا النوع يقع على أطراف النوع السابق ، ويتصل في الجانب الآخر بالنوع الأخير ذي الخصوبة المنخفضة جدا .

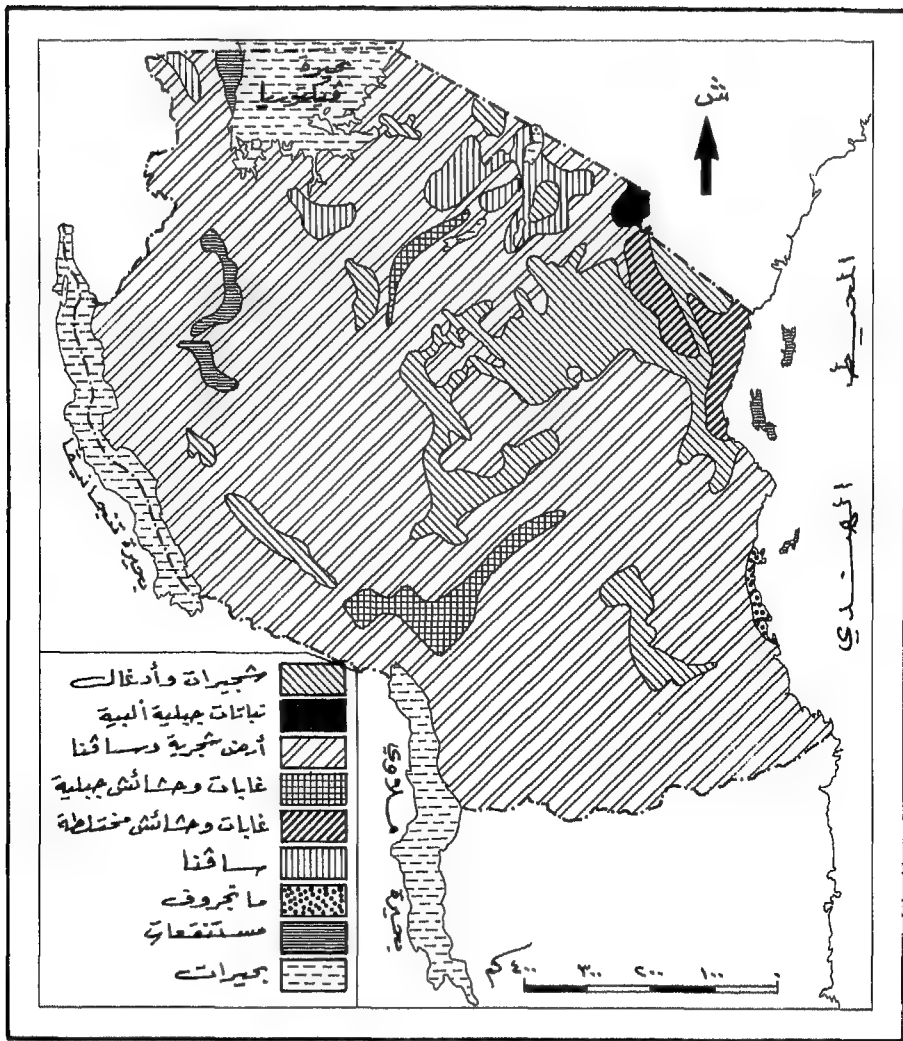
٥ - **تربة ذات خصوبة منخفضة جدا:** وهي تربة حديدية لآتريئية أساسا وهي تغطي أكثر من نصف مساحة الدولة متركزة في الوسط والجنوب والغرب إذا استبعدنا مناطق الأنواع الأكثر خصوبة المشار إليها آنفا .

النباتات الطبيعية

الحياة النباتية بتنزانيا مدارية أو شبه استوائية الخصائص على وجه العموم، يستثنى من ذلك المناطق الجبلية حيث يتغير النمط البنائي تبعاً لموقع الجبل وارتفاعه، وكذلك البحيرات الساحلية الضحلة والسياحات والمستنقعات الداخلية حيث تنمو نباتات المناجروف وبراري المستنقعات. وعلى ذلك يمكن تقسيم الأنواع النباتية الطبيعية في تنزانيا على النحو التالي: (شكل رقم ١١).

١ - الغابات المدارية المختلطة بالسقانا:

والغابة المدارية تميز مناطق المطر الغزير المنتظم مع الحرارة المرتفعة طول العام ولكن إذا قلت الأمطار كمية وانتظاماً بدأت تظهر السقانا بين أشجار الغابة كما هي الحال في تنزانيا ، وأهم أشجارها المهوجني الإفريقي ونخيل الزيت ، وقد يصل بعض الأشجار إلى أطوال كبيرة تصل إلى ٤٥ متراً ، لكنها تزيد في الغالب عن ٢٥ متراً ، وإذا شقت الأنهار مساحات الغابات ظهر ما يطلق عليه غابة الدهاليز أو الأروقة ، ويظهر هذا النوع من الغابات في شمال شرقي البلاد ولكن في مساحة تقل عن ٥٪ من أرضها .



شكل (١١) النباتات الطبيعية

Davies , Tropical Africa, 1973.

المصدر:

٢ - الأراضي الشجرية والسفانا :

وهي تمثل النمط النباتي البري السائد في تنزانيا إذ تغطي قرابة ٧٥٪ من جملة المساحة ، والأشجار هنا أقل حجمًا وكثافة وارتفاعًا من النمط الأول ، إذ يتراوح ارتفاع الأشجار إلى ما بين ١٠ - ٢٠ مترًا وتتخذ شكلًا مخروطيًا وتعرف هذه الغابات في تنزانيا باسم مايومبو ، وتغطي الحشائش أرض الغابة ، وتكثر أشجار السنط والحشائش الطويلة في غربي تنزانيا .

٣ - السفانا :

وهي تميز المناخ المداري المتذبذب بين الجفاف والرطوبة ولكن الأمطار هنا تقل عن ٧٥٠ ملم سنويًا ، وقد يطلق على السفانا هنا السفانا الجافة وبخاصة النوع المعروف باسم أريستيدا ، ويتراوح طول الحشائش هنا بين ٥٠ - ٨٠ سم . وهي توجد على شكل بقع في شمالي البلاد بين جبال كليمنجارو وبحيرة فيكتوريا وبقعة في جنوبها .

٤ - الشجيرات والأدغال :

وهي تظهر في المناطق الجافة في إقليم السهوب الشمالية وفي وسط تنزانيا وفي الوادي الأخدودي الشرقي حيث تنمو نباتات السهوب وتختفي السفانات ، وتنتشر في تلك السهول الشجيرات والأدغال من أنواع السنط والباوباب التي يتراوح ارتفاعها بين ٥ و ١٠ أمتار ويطلق عليها في وسط تنزانيا اسم ايتيجي (Davies, 1973: 11) واسمها اللاتيني *Adansonia digitata*

٥ - الغابات والحشائش الجبلية :

وهي تتشابه في خصائصها مع الغابات المختلطة بالسفانا التي أشير إليها سابقًا ، إلا أنها تتركز على المرتفعات الجنوبية الغربية شمال بحيرة ملاوي وتختلط أشجارها ما بين الماهوجني والأكاسيا ، وكذلك تنوعات من السفانا .

٦ - النباتات الجبلية الألبية :

وهي تنمو على منطقة جبال كليمنجارو وميرو ، حيث تختلف النطاقات النباتية مع الارتفاع ، فعلى السفوح المنخفضة تزرع النباتات المحصولية ثم تنمو الغابات في النطاق الأعلى ، وكلما ازداد الارتفاع يقل نمو الغابة حتى تختلف تماماً عند منسوب ٣٢٠٠ متر لتظهر نباتات الخيزران ثم حشائش البراري الجبلية الألبية (Chi- Bonnarde , 1973: 248)

٧- نباتات المانجروف :

وتنمو في نطاق ساحلي ضحل تظهر عليه بحيرات أو سياحات تملؤها أساساً مياه المد وتوجد فيما بين موهورو وشمال لندي على ساحل المحيط الهندي .

٨ - نباتات المستنقعات :

ترتبط بالمياه العذبة في بعض القطاعات المستوية من المجاري النهرية وخاصة نهر ملاجاراسي ورافده ، وغرب بحيرة فيكتوريا ، وكذلك بعض الجزر ، وتنمو هنا نباتات أهمها البامبو والبراري والنباتات الزهرية ذات الأوراق العريضة .

الحيوانات البرية

يرتبط بالتنوع النباتي تنوع كبير في الحيوانات البرية من اللاحمات إلى العاشبات ، ومن الحيوانات الضخمة كوحيد القرن إلى الطيور والحشرات الصغيرة ، وتكاد تنزانيا تكون واحدة من أغنى دول العالم في الحيوانات المدارية والاستوائية البرية بل إن أرضها تكاد أن تكون حديقة حيوان برية مفتوحة .

ويتوزع على تنزانيا عدد من الحدائق والمنتزهات القومية (أي المحميات الطبيعية) للنباتات والحيوانات البرية التي يرتادها محبو مشاهدة الحياة البرية وقنص الحيوانات من أنحاء العالم . ومن أكبر تلك المحميات غابة سيلوز لصيد الحيوانات البرية في جنوب شرقي الدولة وتبلغ مساحتها ٥٥ ألف كيلومتر مربع وهي بذلك أكبر مصايد الحيوانات البرية في العالم وهي أكبر ملاذ للحيوانات البرية بالتالي في قارة إفريقيا (Matthiessen, 1981: 3-4) ويأتي في المرتبة الثانية حديقة سرنجيتي القومية في الشمال وتبلغ مساحتها ١٣,٦٠٠ كيلومتر مربع (Sinclair, A.R.E & Griffiths, 1979: 1-46) يليها حديقة رواها وحديقة ميكومي في وسط الدولة ، وأخيراً حديقة ترانجيري جنوب شرق سرنجيتي ، وقد سجل جنثر سنة ١٩٥٥ م أن أكبر مصدر لبيع الحيوانات المقتنصة لإيداعها في حدائق حيوانات العالم يوجد بالقرب من أروشا بشمال تنزانيا (جنثر ١٩٥٥ م : ٣٤٥) .

ومع ماتنطوي عليه هذه الثروة العظيمة من الحيوانات البرية من شهرة للدولة إلا أن بعض أنواع تلك الكائنات تعد مشكلة حيوية في بعض الجهات .

فطائر الديوش أحد أنواع طيور الشرشور يستطيع إحداث دمار للزراعات بالمنطقة (جتثر ١٩٥٥ م : ٣٤٦) .

أما أهم أنواع الحيوانات البرية فيمكن تصنيفها تبعاً للبيئة النباتية (Spinage, 1962: 29-153) فهناك الحيوانات التي تعيش في الغابات مثل الفيلة والخرتيت أو وحيد القرن ، والجاموس البري والغوريللا وأنواع أخرى من فصيلة القروود . كما تكثر الحيوانات التي تعيش في السهول مثل الحمار الوحشي المخطط والزراف والنعام وقرد البابون ، وأنواع متعددة من الغزال والظباء أهمها ظبي العلند Eland وهو ظبي ضخيم ، وظبي الدقذق الصغير Dikdik وكذلك أنواع من الأبقار الوحشية والنو Wildebeest والثيرل Hrtebeest وكلاهما حيوان ضخم ذو رأس ضخم ويمتاز الأخير بقرين معقوفين وذيل طويل ، كما يوجد حيوان الخنزير الوحشي الإفريقي Wart Hog

والجدير بالذكر أنه بين هاتين المجموعتين تعيش أنواع من الحيوانات المفترسة مثل الأسود والنمور والفهود والضباع ، وابن آوى والثعالب والكلاب البرية ، فضلاً عن بعض الطيور المفترسة كالنسور والبجع المتوحش . وحيوانات أخرى صغيرة كالوبر (الأرانب الجبلية) والسنجاب ، والقنفذ وبعض القوارض ، كما تعيش في مياه الأنهار والبحيرات العذبة الداخلية الأسماك بأنواع مختلفة وطائر الفلامنجو Flamingo وأفراس النهر والتماسيح .

السكان والعمران

التركيب العرقي للسكان :

تعتبر تنزانيا أقل دول العالم من حيث درجة التجانس السلالي ، وهذه الخاصية ناتجة عن تعدد الانتماء السلالي للسكان سواء كان ذلك على مستوى السكان الأصليين ، أو السكان المهاجرين ، ولقد سجل تعداد السكان لسنة ١٩٦٧م المجموعات العرقية الكبرى للسكان على النحو التالي :

الأفارقة	١١٤٨١٥٩٥	آخرون	٨٣٩
الآسيويون (غير العرب)	٧٥٠١٥	غير مصنفين	١٥٩٠٤٢
العرب	٢٩٧٧٥	الجملة	١١٧٦٣١٥٠ نسمة
الأوروبيون	١٦٨٨٤		

والملاحظ أن السكان الأصليين يمثلون الغالبية العظمى ، إذ تصل نسبتهم ٩٧,٦٪ يضاف إليهم السكان غير المصنفين (١,٣٥٪) وبالتالي ترفع النسبة إلى نحو ٩٩٪ من جملة السكان (Kurian, 1978: 713)

السكان الأصليون : عادة ما ينصرف الحديث عن تعدد الانتماء السلالي أو العرقي في تنزانيا بالدرجة الأولى إلى سكانها الأصليين الذين ينقسمون إلى أكثر من ١٣٠ مجموعة عرقية وقبلية تتميز فيما بينها حسب الخصائص الجسمية والاجتماعية واللغوية (Kurian, 1978: 713) ومع هذا التعدد إلا أنه يمكن تمييز خمسة أصول عرقية كبيرة تنتمي إليها المجموعات السكانية المشار

إليها وهي: زنوج البانتو - النيليون - الحاميون (قوقازيون) - النيليون الحاميون - البوشمن . وقد تختلط بعض هذه الأصول مع بعضها البعض .

وتنتمي إلى الأصول العرقية السابقة مجموعات قبلية ، وعادة ماتكون القبيلة الواحدة من أصل عرقي واحد ، ولكن قد تكون بعض القبائل ثنائية الأصل العرقي ، مثل قبيلة الماساي في شمالي وسط الدولة ، وقبائل الشمال الغربي ، وقد تكون بعض القبائل ثلاثية الأصل العرقي مثل قبيلة نياتورو في وسط الدولة (شكل رقم ١٢) ويتبين فيما يلي مدى الانتشار الجغرافي للأصول العرقية ، وأعداد وأحكام المجموعات العرقية المنتمية لها .

أولاً - البانتو: ينتمون في الأصل إلى السلالة الزنجية ، واختلط بعضهم بالمجموعات العرقية الحامية والنيلية ، وقد جاءوا على هيئة مزارعين من شرقي القارة الأفريقية فيما قبل الميلاد (Chi- Bokkardel, 1973:248)

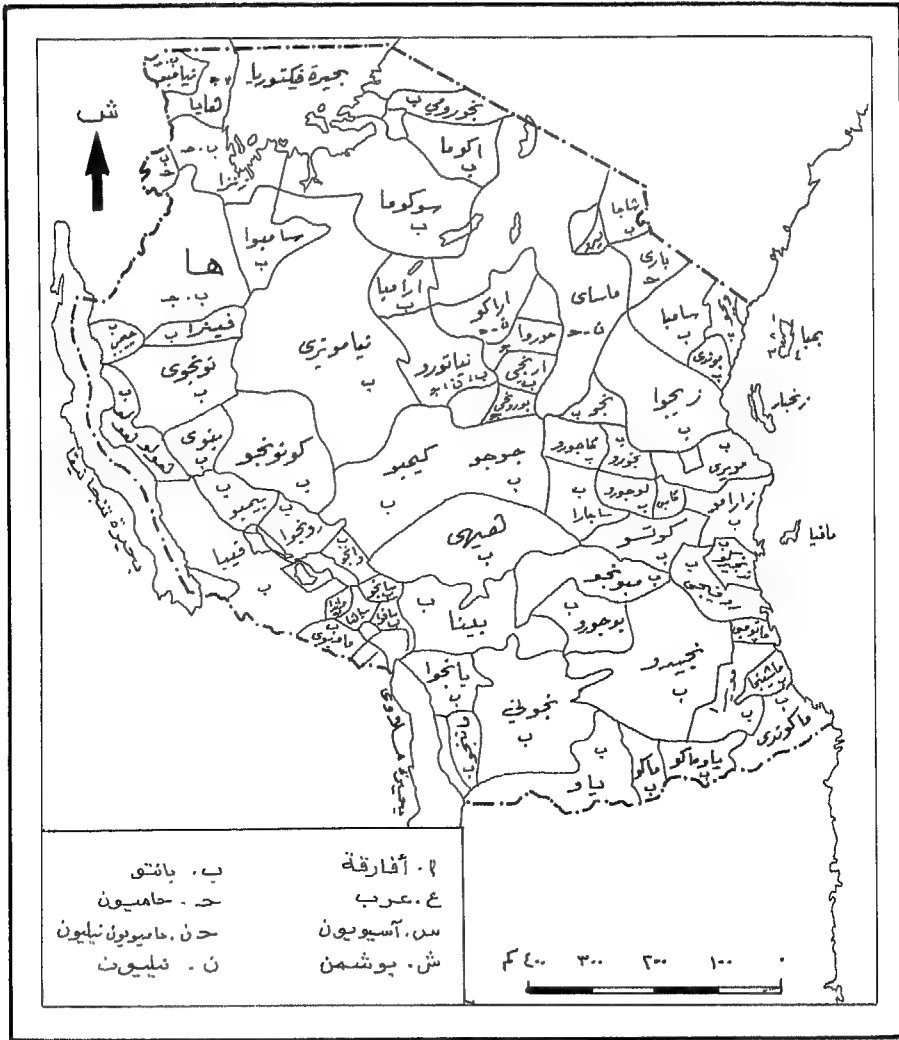
ويشكل البانتو أكثر من ٩٠٪ من سكان تنزانيا ، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٥٪ إذا أضفنا إليهم البانتو المختلطين بعناصر أخرى (Kurian , 1978:1714) وعلى هذا فإن للبانتو السيادة العددية والتوزيعية والقبلية باستثناء مناطق محدودة في شمال وسط البلاد وسهوب الماساي ، وبقع ساحلية وجزرية ولذا فإن قبائل البانتو الخالصة تنتشر في أراضي الدولة وتختلط بها العناصر الحامية في شمال غربي تنزانيا .

وقد ورد أن هناك حوالي تسعين مجموعة عرقية رئيسة في تنزانيا (Kurian, 1978: 1714) كما أعدت خريطة لتوزيع المجموعات القبلية الإفريقية في تنزانيا يتضح منها أن عدد القبائل البانتوية الخالصة يصل إلى ٧٥ قبيلة تمثل نحو ٨٣٪ من جملة القبائل المهمة في الدولة ، وتتراوح أحجام قبائل البانتو مابين بضعة آلاف إلى أكثر من مليون نسمة (Moffett, 1958: 298) وأهم قبائل البانتو ذات

الحجم السكاني الكبير ، هي : السوكوما (٦٪ من جملة سكان الدولة) ، ثم
النيامويزي (٣، ٤٪) والماكوندي (٣، ٨٪) ، والشاجا (٦، ٣٪) والجوجو
(٣، ٤٪) والهيهي (٩، ٢٪). (Kurian, 1978: 1714)

السوكوما: تعني كلمة سوكوما الأرض الواقعة في الشمال ، على اعتبار
أنهم يعيشون في المنطقة الواقعة إلى الشمال من أرض قبيلة نيامويزي .
ويحفها من الشمال الغربي بحيرة فيكتوريا ، ولذا كان السكان الأوائل لأرض
سوكوما من الصيادين والزراع ، وربما اختلطت بهم مجموعة من الحاميين
قادمين من غرب بحيرة فيكتوريا نقلوا معهم خبرتهم في رعي الماشية . وبذا
فإن الرعي والزراعة وصيد الأسماك فضلا عن بعض الصناعات تمثل الحرف
المهمة لقبيلة السوكوما ، ويتميز السوكوما بالبشرة البنية الغامقة (سليمان
١٩٧٤م : ٢٠) وهم أكبر القبائل حجماً ، فبحساب نسبتهم المشار إليها سابقاً
لجملة سكان الدولة (٦٪) فإن عددهم يصل إلى نحو ١,٧ مليون نسمة من
أصل ٢٧,٨ مليون نسمة يمثلون تقدير سكان الدولة في منتصف عام ١٩٩٣م
(Pop . Ref. Bureau, 1993)

ويتشابه السوكوما حضارياً مع بقية قبائل غرب تنزانيا (Herrick et al,
1968: 93)



نكل (۱۲) اهم القبايل

المصدر

Davies, Tropical Africa, 1973.
Moffett, J.P. Handbook of Tanjanyka(1958) Map.
Gray, History of Zanzibar J.(1269).

النياموزي: وهم قبيلة قديمة تنتشر على ثاني أكبر مساحة لقبيلة تنزانية بعد مساحة قبيلة الماساي ، كما أنها تعتبر ثاني أكبر قبيلة تنزانية من حيث العدد بعد قبيلة سوكونا ، وقد بلغ عددهم نحو ١,٢ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٣م . والجدير بالذكر أن اسم هذه القبيلة أطلقه السواحليون وصفاً لها وتعني أن شعب القبيلة هو الذي يعيش في بلد القمر (سليمان ١٩٧٤م : ٢٢) . ونظراً للموقع المتوسط لأرض النياموزي بين بحيرة فيكتوريا وبحيرة تنجانيقا فقد احترف الشعب التجارة وقيادة القوافل من الغرب إلى ساحل المحيط ، فضلاً عن الرعي والزراعة ، ويشبهون السوكوما في نظمهم الاجتماعية والسياسية .

الماكوندي: تقطن قبيلة الماكوندي في الركن الجنوبي الشرقي للدولة ، بحيث يحد أرضها من الجنوب نهر روفوما ومن الشرق ساحل المحيط الهندي ، وبلغ عدد أفرادها نحو المليون نسمة تقريباً في منتصف عام ١٩٩٣م . وأصول هذه القبيلة من البانتو ، ولكن الموقع الساحلي جعلها تستقبل جماعات وافدة عبر المحيط الهندي سواء من الهند أو من بلاد فارس أو من جنوب الجزيرة العربية ، ونتيجة لاختلاط وتزاوج هذه الجماعات الوافدة مع البانتو جنساً ولغة نشأ ما يطلق عليه الشعب السواحلي ، والذي تمتد أرضه على طول الساحل التنزاني المشرف على المحيط الهندي (سليمان ، ١٩٧٤م : ٢٥) .

الشاجا: تقع أرض الشاجا فيما بين السفوح الشمالية لجبال كليمنجارو من جانب والحدود التنزانية مع كينيا من جانب آخر ، وبلغ عددهم حوالي المليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٣م ، ويحترفون زراعة الموز والبن على سفوح كليمنجارو ، ولا يسكنون المنازل التقليدية وإنما مساكن مخروطية أو مستطيلة الشكل تنتشر وسط المزارع (سليمان . ١٩٧٤م : ١٩) وتعتبر الشاجا

قبيلة متقدمة عن غيرها ، وتضم تجاراً ورجال أعمال ومعلمين بالمدارس (جنتر ، ١٩٥٥م : ٣٥٣).

الجوجو: تتوسط أرضهم تقريبا مساحة الدولة ، ويقدر عددهم حسب تعداد منتصف عام ١٩٩٣م بنحو ٠,٩٤ مليون نسمة ، وهم بذلك أكبر قبائل وسط تنزانيا حجماً ، ويشير البعض إلى أن الجوجو من القبائل التي نتجت من خليط الكوشيين والنيليين (سليمان ١٩٧٤م : ٢٠)

الهيهي: وتقع أرض هذه القبيلة إلى الجنوب مباشرة من أرض الجوجو بوسط البلاد ، ويقل عددهم قليلاً عن عدد الجوجو إذ يبلغ حوالي ٠,٨ مليون نسمة عام ١٩٩٣م ويسكنون في المناطق المرتفعة بعيداً عن ذبابة تسي تسي ، ويشغلون بالزراعة وخاصة زراعة الذرة والشعير والأرز ، كما يشكلون معظم سكان مدينة إيرنجا (سليمان . ١٩٧٤ : ٢٢).

ثانياً - الحاميون: ويمثلهم قبيلتان تعيشان في وسط البلاد وتحديدًا في الجزء الغربي من سهوب الماساي هما قبيلة بورونجي وجوروا ، ويعملون بحرفة الرعي ، وحول هاتين القبيلتين الحاميتين ، توجد قبائل مختلطة بين الحاميين والبانتيو ، أو بين الحاميين والنيليين .

ثالثاً : البانتو والحاميون: وهي قبائل تجمع بين أصلين عريقين ، البانتوي والحامي ، وتوجد منها ست مجموعات قبلية هي : الهاياها - زنزا - نيامبو - هانجا - سوبي ، وكلها تقع في شمال غربي البلاد ، وأكبرها عددًا قبيلة هايا (نحو مليون نسمة سنة ١٩٩٣م) تليها قبيلة ها (٠,٩ مليون سنة ١٩٩٣م) والجدير بالذكر أن أصل القبائل السابقة من البانتو ولكن وفدت إليهم قبائل حامية استقرت معهم إبان القرن السابع عشر الميلادي ، وتزرع هذه القبائل الدرنيات الاستوائية فضلاً عن الموز والسرغم والأرز (سليمان ١٩٧٤م : ٢١-٢٤)

رابعاً النيليون (الزنوج) : وتنتمي إلى هذه المجموعة قبيلة واحدة فقط هي « ليو » التي توجد إلى الجنوب الغربي من جبال ميرو ، وفي غرب سهوب الماساي (Kurian, 1978: 1714) ويجاورها قبائل نيلية وحامية .

خامساً: النيليون الحاميون : ويمثلهم ثلاث قبائل متجاورة في شمالي البلاد ، أكبرها هي الماساي تليها إيراكو ثم تاتوج .

وقد اكتسبت قبيلة الماساي شهرة في تنزانيا ، إذ تنتشر فوق مساحة تزيد عن ٦٠٠٠٠ كيلومتر مربع في شمالي البلاد وهي أكبر مساحة تقطنها قبيلة في تنزانيا ، وإن كان عدد شعب القبيلة قليل بالنسبة لشهرتها الكبيرة . والماساي نيليون حاميون أصلاً ولهم ملامح قوقازية كالإثيوبيين (جنثز ١٩٥٥م : ٣٥١) ومن مميزاتهم الجسمانية النحافة وطول القامة ، والبشرة ذات اللون البني المائل للحمرة ، وغذاؤهم اللحم واللبن (سليمان ١٩٧٤م : ١٨) وقد ارتبط هذا النمط الغذائي باحترافهم رعي الماشية وتربية الكثير من الضأن والماعز والإبل ، ومن جلود الحيوانات يتخذون ملابسهم ، أما مساكنهم فهي أشبه ماتكون بسرداب طويل ذي سقف مسطح من الطين والحسك ، وهو مقسم إلى أقسام لكل عائلة واحد منها ، ولشعب الماساي عشائر متعددة ، ويكتسب زعيم العشيرة مكانة سياسية واجتماعية كبيرة (سليمان ١٩٧٤م : ١٩) .

أما قبيلتا إيراكو وتاتوج فهما بمثابة امتداد بشري وأرضي للماساي ، ولا يفصلهما عنها سوى الانتماء القبلي والولاء للزعماء .

سادساً - النيليون والحاميون والبانسو : وهذا نمط من المجموعات القبلية تجتمع لها ثلاثة أصول ، ويمثله قبيلة النياتورو ، ولعل ملاحظة موقع القبيلة ، وكذلك مكونات اسمها يعطي دلالة واضحة على الاختلاط العرقي

بها ، فأرضها تقع بوسط البلاد تقريبا تحيط بها قبائل حامية (جوروا) ونيلية حامية (إراكو) وبانتوية (أراميا ونيامويزي) ، بل إن المقطع الأول من الاسم (نيا) هو ذات الموجود باسم قبيلة نيامويزي البانتوية ، والحرفة الرئيسة لقبيلة النياتورو هي رعي الماشية والزراعة وخاصة السرغم (الذرة) والسّمسم (Moffett, 1958: 156-175)

سابعاً - البوشمن: ويمثلهم قبيلة واحدة هي السانداوي وهي من البوشمن القدامى الذين يتميزون بلغة الطقات أي الأصوات الناجمة عن الطق أو الضرب (Moffett, 1958: 185-186) ومنطقتهم محصورة بين قبائل النياتورو في الشمال والجوجو البانتويه من الجنوب أي أنها تكاد تتوسط أراضي تنزانيا .

الجماعات الوافدة: يُقصد بالجماعات الوافدة التنزانيون الذين تعود أصولهم إلى أعراق غير إفريقية ، خلافاً للمجموعات العرقية والقبلية المشار إليها آنفاً ، ولكن لا يقصد بهم مجرد سكان الجاليات غير التنزانية المقيمين في الدولة ، ومن المنطقي أن يرتبط توزيع وتركيب العناصر غير الإفريقية من سكان تنزانيا بطبيعة وزمن قدوم تلك العناصر واستيطانها في بقع مناسبة من أرض البلاد . وعموماً فإن النطاق الساحلي والجزر هو مجال التركيز التقليدي لتلك العناصر .

وقد سبق تحديد ثلاثة عناصر غير إفريقية في سكان تنزانيا أكبرها حجماً الآسيويون يليهم العرب ، ثم الأوروبيون .

أولاً - الآسيويون : وهم مجموعتان الإيرانيون (الشيرازيون والفرس) الذين بدأ وفودهم للمنطقة منذ ما قبل الإسلام ، ثم الهنود والباكستانيون ، وقد وفدت هذه المجموعة الأخيرة إبان الاستعمار البرتغالي لشبه القارة الهندية وتواصل وفودهم حتى منتصف القرن العشرين الميلادي .

ثانيًا - العرب : سبقت الإشارة إلى أن هجرة العرب إلى سواحل شرقي إفريقيا بدأت قبل الإسلام، ويتركز الوجود العربي في جزيرة ممببا، وهناك أيضًا قبائل تمثل خليطًا من العرب السكان الأصليين ومن أهمها قبائل كوجاني ومببا وميشيوني وتومباتو. أما في جزيرة زنجبار فالملاحظ أن العنصر الأفريقي قد ذاب في بوتقة العناصر العربية والآسيوية الوافدة ، وظهرت القبائل مختلطة العناصر مثل الهاديمو والتومباتو (سليمان ١٩٧٤م : ١٦-١٧) ولكن التركيز العربي والآسيوي يقع في غربي الجزيرة حيث الجبهة المواجهة لساحل تنزانيا. ويقال مثل هذا الشيء عن الوجود العربي الآسيوي في جزيرة مافيا.

ولقد أسفر الاختلاط بين البانتو والجماعات العربية والآسيوية الوافدة على طول ساحل تنزانيا ، عن تكوين الشعب السواحيلي ذي الصفات الجسمانية والتراكيب اللغوية (اللغة السواحيلية) بما يؤكد ذلك الاختلاط العرقي والثقافي .

الأوروبيون :

كان البرتغاليون هم أول من وصل إلى سواحل إفريقيا الشرقية في صورة استعمار عسكري أكثر منه في صورة استيطان وذلك لاختلاف الظروف البيئية بتنزانيا عنها في أوروبا ، وهناك أعداد أخرى من الألمان والبريطانيين والإيطاليين واليونانيين ويتركز الوجود الأوروبي في منطقتين هما : المناطق المرتفعة ، وبصفة خاصة منطقة مرتفعات كليمنجارو حيث تصلح ظروفها البيئية لاستيطانهم ، والمدن حيث يتوافر فيها العمل التجاري والوظائف العامة . وهناك مدن اكتسبت شهرة في هذا المجال أهمها مدينة أروشا في منطقة كليمنجارو . (Moffett, 1958:302-303)

نمو السكان :

يعود أقدم تقديرات سكان تنزانيا في القرن العشرين الميلادي إلى عام ١٩١٣م حيث قدر عدد السكان الأصليين بنحو ١,٤ ملايين نسمة ، وقد أمكن التوصل إلى هذا التقدير من معرفة عدد دافعي الضرائب من الذكور ، وضرب هذا العدد في معامل مفترض يعبر عن نسبتهم إلى جملة السكان ، والجدير بالذكر أنه تم إجراء أول تعداد فعلي لسكان زنجبار عام ١٩١٠م وكان جملة سكان زنجبار وبمبا هو ١٩٧١٩٩ نسمة من بينهم ١٤٠٦٩ نسمة في زنجبار والباقي ٨٣١٣٠ نسمة في بمبا (Ominde, 1975:3) وأجري أول تعداد سكاني لتنجانيقا في عام ١٩٤٨م عقب تأسيس القسم الإحصائي المنبثق عن اللجنة العليا لشرقي إفريقيا . وقد وصل عدد سكان تنجانيقا في هذا التعداد ٧٤٠٨٠٠٠ نسمة (Ominde, 1975: 3) ثم أجرت تنجانيقا تعداداً سكانياً عاماً في أغسطس سنة ١٩٥٧م كان جملة سكانها وفقه ٨٧٨٥٦١٣ نسمة كما أجرى في زنجبار تعداد سكاني سنة ١٩٥٨م وصلت جملة سكانها وفقه إلى ٢٩٩١١١ نسمة .

وبعد ظهور جمهورية تنزانيا المتحدة ككيان سياسي جديد سنة ١٩٦٤م أجرى في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧م تعداد سكاني عام تلاه تعداد آخر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٨م ، وكان آخر التعدادات السكانية هو الذي أجرى في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٨٨م .

ومن هذه السلسلة شبه المنتظمة من التعدادات السكانية ، فضلاً عن التقديرات السنوية حتى الوقت الراهن ، يمكن متابعة النمو السكاني في تنزانيا من الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥) نمو سكان تنزانيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي

تعداد*	تعداد+	تعداد+	تقدير منتصف	تقدير منتصف	
١٩٥٨-٥٧ م	١٩٦٧ م	١٩٨٧ م	١٩٨٨ م	١٩٩٠ م	١٩٩٣ م
٩٠٨٤٧٢٤	١٢٣١٣٤٦٩	١٧٥١٢٦١٠	٢٣١٧٤٣٣٦	٢٥٦٣٥٠٠٠	٢٧٨٠٠٠٠٠
—	٣,٠٪	٣,٢٪	٢,٨٪	٥,١٪	٢,٧٪
نسبة النمو السنوي (٪)					

المصدر: (Ominde, 1975:3)*

(Tanzania Sensa, 1992: 21)+

(Population R. B., 1993)●

(Europa. A. S. S., 1994: 894)○

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- تضاعف عدد سكان الدولة أكثر من ثلاث مرات (٣٠٦٪) في خلال ٣٦ سنة فيما بين ١٩٥٧-١٩٩٣ م، وصلت نسبة التضاعف إلى (١٩٢٪) في العشرين عاماً الأولى ١٩٥٨-١٩٧٨ م على حين أصبحت ٢٥٥٪ مع مرور السنوات العشر التالية حتى عام ١٩٨٨ م مما يدل على أن معدلات التضاعف أخذت تتجه نحو التدني في نهاية تلك الفترة التي أجريت فيها تعدادات سكانية، ولكن فيما بين عامي ١٩٨٨ م و ١٩٩٣ م حدث تضاعف بمعدل ٥٠٪ من عدد سكان الدولة عام ١٩٥٧ م مما يدل مرة أخرى على اتجاه معاكس لمعدل التضاعف نحو التزايد. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الحجم السكاني للدولة بعد سنة ١٩٨٨ م مبني على التقديرات وليس التعدادات مما يقلل من دقة دلالة السياق التطوري للسكان في السنوات الأخيرة.

على الرغم من التزايد المطرد للحجم السكاني للدولة وعدم حدوث حالة تناقص سكاني ، إلا أن معدلات النمو السنوي للسكان لاتسير في اتجاه مطرد ، فعلى حين تزايد المعدل فيما بين عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٨م عما كان عليه في الفترة التعدادية السابقة (١٩٥٧م - ١٩٦٧م) - إلا أنه عاد إلى الهبوط الملحوظ في الفترة التعدادية التالية والأخيرة (١٩٧٨-١٩٨٨م) وفيما بين التعداد الأخير وحتى ١٩٩٠م قفز معدل النمو السنوي إلى مستوى شاذ حيث وصل إلى ١,٥ ٪ عاد بعدها إلى الانخفاض فيما بين عامي ١٩٩٠م - ١٩٩٣م ليصل إلى ٢,٧ ٪.

وبمقارنة معدلات النمو السنوي لسكان تنزانيا سواء المرتفعة منها (٢,٣ ٪) أو المنخفضة (٧,٢ ٪) بمثيلتها على مستوى العالم وعلى مستوى القارة الأفريقية يتضح أن معدلات نمو سكان تنزانيا تفوق المعدل العالمي بدرجة كبيرة (٨,١ ٪) سنوياً عن الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٥م وتقل قليلا عن معدل نمو سكان القارة الإفريقية ككل وهو ٣,٣ ٪ عن الفترة ١٩٧٥م-١٩٨٥م (عيسى، ١٩٨٩م : ٢٦-٢٧).

الزيادة الطبيعية :

وهي كما هو معروف محصلة الفرق بين المواليد والوفيات . والزيادة الطبيعية يكون لها اليد الطولى في توجيه النمو السكاني على مستوى الدولة ، ذلك أن معدل الزيادة الطبيعية لسكان الدولة ككل بلغ في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٨م ٢,٩ ٪ سنوياً ، بينما كان معدل النمو السنوي للفترة نفسها ٣,٢ ٪ ولذا كان نصيب صافي الهجرة ٣,٠ ٪ (حمودة ١٩٨٧م : ٤٢) ، وقد وصل نصيب الهجرة الخارجية الصافية إلى نحو ٤,٠ ٪ في أوائل التسعينيات الميلادية ، أي أن تأثير هذا النوع من الهجرة على معدل النمو السكاني ضئيل إذا قورن بتأثير الزيادة الطبيعية .

ولكن من المؤكد أن للهجرة الداخلية أثراً ملموساً في النمو السكاني على مستوى الأقاليم أو على مستوى ريف وحضر الدولة .

ويمكن متابعة مسار المواليد والوفيات وما ينجم عنها من زيادة طبيعية في تنزانيا من الجدول رقم (٦) .

(جدول رقم ٦) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في تنزانيا للفترة (١٩٧٥-١٩٩٣ م)

المعدل	السنوات	١٩٧٥-١٩٨٠ م	١٩٨٥-١٩٩٠ م	١٩٩٠-١٩٩٣ م	منتصف ١٩٩٣ م
معدل المواليد (في الألف)	٥٠,٩	٥٠,٦	٥٠,٥	٤٦	
معدل الوفيات (في الألف)	١٦,٨	١٥,٣	١٤,٠	١٥	
معدل الزيادة الطبيعية (%)	٣,٤١	٣,٥٣	٣,٦٥	٣,١	

المصدر: *U. N. World Population Prospects, 1990.
+Population Reference Bureau, 1993.

والواضح أن معدلات المواليد والوفيات مرتفعة في تنزانيا بدرجة ملحوظة، وإذا أردنا توصيف وضع الدولة وفقاً لمراحل نظرية الانتقال الديموجرافي فالملاحظ أن المواليد تنتمي للمرحلة البدائية التي تتراوح نسبتها بين ٤٠ و ٥٠ في الألف أما الوفيات فإنها تنتمي للمرحلة الانتقالية التي تتراوح نسبتها بين ١٥-٢٠ في الألف (عيسى، ١٩٨٩ م : ٣٤).

وعلى هذا فإن سكان تنزانيا على أبواب مرحلة الانفجار السكاني، والمتوقع أن تكون درجة الانفجار السكاني كبيرة حيث أخذت معدلات الوفيات في الانخفاض مبكراً وبنسبة أكبر من انخفاض المواليد، حتى أن معدل وفيات الأطفال بلغ ١,٤ ٪ أي ١٤ في الألف في منتصف ١٩٩٣ م

(Population Ref. Bureau. , 1993) وهو معدل منخفض نسبياً . . وعلى هذا ظل معدل الزيادة الطبيعية لسكان تنزانيا مرتفعاً منذ ١٩٧٥-١٩٩٣ م (أكثر من ٣٪) . وقد يبدو من الوهلة الأولى أن هذا المعدل في سبيله إلى الانخفاض في السنوات القادمة ، لكن النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدولة يشير إلى عدم حدوث انخفاض قريب في معدلات الزيادة الطبيعية .

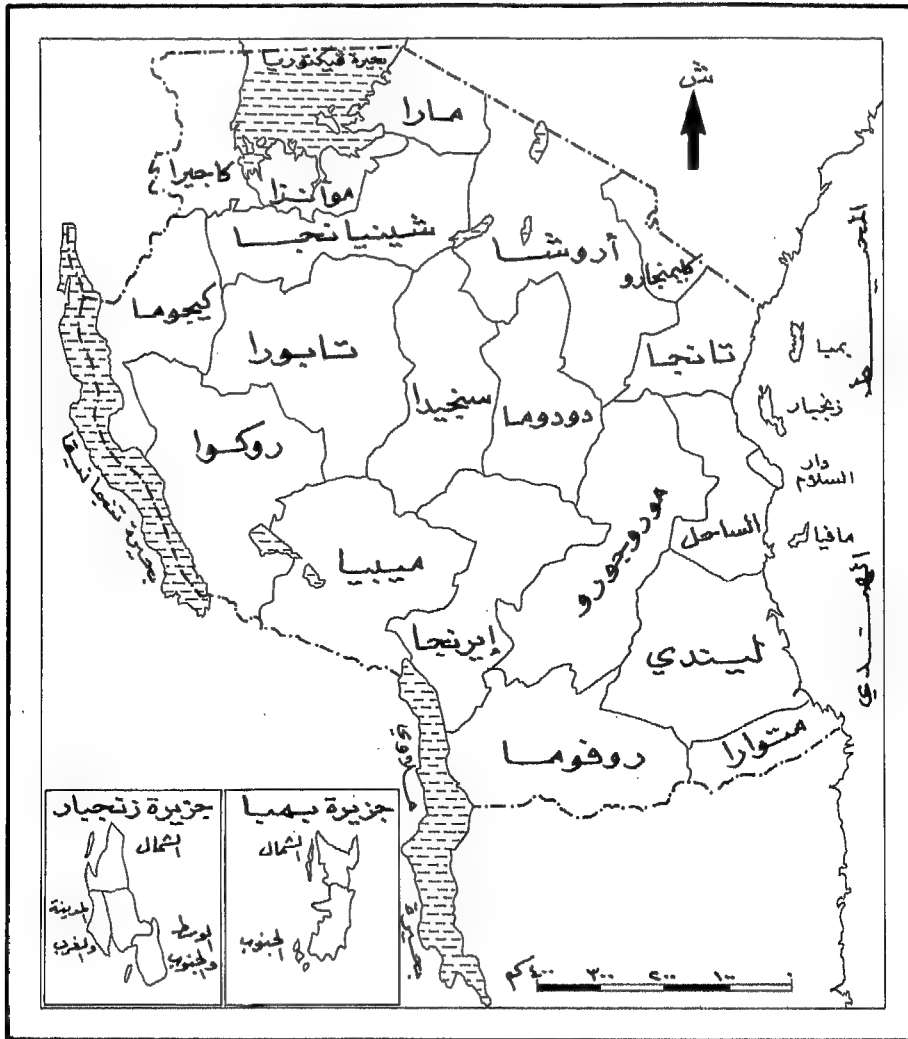
توزيع السكان:

يمكن الاعتماد على التعداد السكاني العام لعام ١٩٩٨ م في توزيع السكان النسبي والكثافة السكانية . ففي هذا التعداد اعتمد تقسيم الدولة إلى خمسة وعشرين إقليماً إدارياً ، عشرون منها في تنزانيا الرئيسة والخمسة الباقية في زنجبار التي يقصد بها هنا جزيرتا زنجبار ومببا . ولقد تم تقسيم تلك الأقاليم الإدارية إلى ١١٤ وحدة أصغر (جدول رقم ٧ وشكل رقم ١٣).

جدول رقم (٧) التوزيع النسبي والكثافة لسكان تنزانيا حسب تعداد عام ١٩٨٨ م.

الأقاليم	المساحة كم ^٢ سنة ١٩٨٨ م	عدد السكان	النسبة % من جملة السكان	الكثافة نسمة/كم ^٢
دودوما	٤١٣١١	١٢٣٧٨١٩	٥,٣	٣٠
أروشا	٨٢٣٠٦	١٣٥١٦٧٥	٥,٨	١٦
كليمنجارو	١٣٣٠٩	١١٠٨٦٩٩	٤,٨	٨٣
تاليجا	٢٦٨٠٨	١٢٨٣٦٣٦	٥,٥	٤٨
موروجورو	٧٠٧٩٩	١٢٢٢٧٣٧	٥,٣	١٧
الساحل	٣٢٤٠٧	٦٣٨٠١٥	٢,٨	٢٠
دار السلام	١٣٩٣	١٣٦٠٨٥٠	٦,٠	٩٧٧
ليندي	٦٦٠٤٦	٦٤٦٥٥٠	٢,٨	١٠
متوارا	١٦٧٠٧	٨٨٩٤٩٤	٣,٨	٥٣
روفوما	٦٣٤٩٨	٧٨٣٣٢٧	٣,٣	١٢
إيرنجيا	٥٦٨٦٤	١٢٠٨٩١٤	٥,٢	٢١
مبييا	٦٠٣٥٠	١٤٧٦١٩٩	٦,٤	٢٥
سنجيدا	٤٩٣٤١	٧٩١٨١٤	٣,٤	١٦
تاپورا	٧٦١٥١	١٠٣٦٢٩٣	٤,٥	١٤
روكوا	٦٨٦٣٥	٦٩٤٩٧٤	٣,٠	١٠
كيجوما	٣٧٠٣٧	٨٥٤٨١٧	٣,٧	٢٣
شينيايجا	٥٠٧٨١	١٧٧٢٥٤٩	٧,٦	٣٥
كاجيرا	٢٨٣٨٨	١٣٢٦١٨٣	٥,٧	٤٧
موانزا	١٩٥٩٢	١٨٧٨٢٧١	٨,١	٩٦
مارا	١٩٥٦٦	٩٧٠٩٤٢	٤,٢	٥٠
شمال الجوجا	٩٧٠	٩٧٠٢٨	٠,٤	٢٠٦
جنوب ووسط	٨٥٤	٧٠١٨٤	٠,٣	٨٢
غرب الجوجا	٢٣٠	٢٠٨٣٢٧	١,٠	٩٠٦
شمال مبييا	٥٧٤	١٣٧٣٩٩	٠,٦	٢٣٩
جنوب مبييا	٣٣٢	١٢٧٦٤٠	٠,٥	٣٨٥
المجموع	٨٨٤٢٤٩	٢٣١٧٤٣٣٦	%١٠٠	٢٦

Tanzania Sensa, 1988:21-25



شكل (١٣) الأقاليم الإدارية

Tanzania Sensa, 1988.

المصدر:

ومن الجدول السابق يتضح مايلي :

- ١ - تستأثر تنزانيا الرئيسة بالغالبية الساحقة من السكان (٩٧, ٢ ٪ من جملة سكان الدولة) أما النسبة الباقية (٨, ٢ ٪) فتعيش في زنجبار ، والجدير بالذكر أن النسبة السكانية لزنجبار تفوق نسبتها في مساحة الدولة ككل (٢٨, ٠ ٪) بل تبلغ عشرة أضعافها ، ومع ذلك فالتباين الحجمي كبير بين متوسط سكان الإقليم الواحد في تنزانيا الرئيسة (١١٢٦٨٨ نسمة) ومتوسط سكان الإقليم الواحد في زنجبار (١٢٨١١٦ نسمة) .
- ٢ - هناك توزيع متعادل لأعداد الأقاليم حول المتوسط الحجمي لسكان الإقليم الواحد في كل من تنزانيا الرئيسة وزنجبار .
- ٣ - على الرغم من التعادل التوزيعي حول المتوسط السكاني للإقليم الواحد فإن هذا لا ينطبق بالكامل على الأنماط الحجمية لسكان الأقاليم ، فالمقاطعات العشر التي يزيد سكان كل منها عن متوسط سكان المقاطعة الواحدة في تنزانيا الرئيسة تضم ما يوازي ٦١ ٪ من جملة سكان البلاد، وهي مرتبة تنازلياً على النحو التالي : موانزا - شينيانجا - ميبيا - دار السلام - أروشا - كاجيرا - تانجا - دودوما - موروجورو - ايرنجا . وإذا أضفنا إلى هذه الأقاليم العشرة إقليم كليمنجارو وإقليم تابورا ، يصبح لدينا اثنا عشر إقليماً يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة وتضم معاً ٧٠, ٢ ٪ من جملة سكان الدولة .
- ٤ - توجد تركيزات سكانية إقليمية يقابلها مناطق تخلخل نسبي ، في إقليم بحيرة فكتوريا الذي يضم أقاليم موانزا وشينيانجا وكاجيرا ومارا ويقطنه أكثر قليلاً من ربع سكان الدولة (٦, ٢٥ ٪) كما أن شمال شرقي البلاد الذي يضم أقاليم كليمنجارو وتانجا وأروشا يستوعب ١٦, ١ ٪ من

سكان البلاد أما في زنجبار فإن إقليم غربي الجزيرة يسكنه ٣٢,٥ ٪ من سكان زنجبار وبمبا معاً .

٥ - لا توجد علاقة ذات معنى بين مساحة الأقاليم وأعداد سكانها في تنزانيا الرئيسة حيث وصل معامل ارتباط سبيرمان بين هذين المتغيرين (٠,٠٢)، كما أن تلك العلاقة سلبية في زنجبار حيث كان معامل الارتباط (٠,٧٣) وهذا يدل عمومًا على وجود مجموعة من العوامل تفسر التوزيع السكاني وليس مجرد التباين المساحي بين الأقاليم . وسوف نشير لأهم هذه العوامل مع عرض أنماط التوزيع الكثافي لسكان تنزانيا .

ومن الجدول السابق رقم (٧) والشكل رقم (١٤) لكثافة السكانية العامة في أقاليم تنزانيا حسب تعداد سنة ١٩٨٨ م يمكن إبداء الملاحظات الآتية :

١ - يتفق متوسط الكثافة السكانية العامة في تنزانيا الرئيسة تمامًا مع مثيله على مستوى الدولة (٢٦ نسمة / كم^٢) بينما تزيد الكثافة العامة في زنجبار عنه بمقدار عشرة أمثال (٢٦٠ نسمة / كم^٢) . ومرد هذا التباين الملحوظ بين الكثافة في تنزانيا الرئيسة وزنجبار إلى تفوق نسبة سكان زنجبار على نسبة مساحتها إلى جملة الدولة كما سبقت الإشارة فضلاً عن عوامل حضارية واقتصادية أخرى تتصل بتعمير وبيئة زنجبار .

٢ - توجد درجة كبيرة من التباين في قيم الكثافة السكانية على مستوى أقاليم الدولة كلها ، وإن كان التباين في تنزانيا الرئيسة أكبر منه في زنجبار، فأدنى كثافة في تنزانيا الرئيسة ١٠ نسمة / كم^٢ وأعلىها ٩٧٧ نسمة / كم^٢، بينما كانت أدنى كثافة سكانية في زنجبار ٨٢ نسمة / كم^٢ وأعلىها ٩٠٦ نسمة / كم^٢ . ومن الواضح أن الحد الأعلى لهذه

الكثافات يزيد بدرجة كبيرة عن متوسط الكثافة على مستوى الدولة ، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن قمة الكثافة في تنزانيا الرئيسة وتنزانيا جميعاً وهي ٩٧٧ نسمة/ كم^٢ تخص إقليم دار السلام حيث العاصمة بثقلها السكاني والحضاري فضلاً عن أن هذا الإقليم هو أقل أقاليم تنزانيا الرئيسة مساحة .

٣ - إذا أخذ متوسط كثافة السكان في تنزانيا الرئيسة رقمًا قياسيًا لمقارنة الأنماط الكثافية فإنه بالإمكان تمييز أربعة أنماط نسبية للكثافة العامة على النحو التالي :

(أ) غطت الكثافة المرتفعة (أكثر من ٥٠ نسمة / كم^٢) في أربعة أقاليم على رأسها دار السلام (إقليم العاصمة) بكثافته المرتفعة جداً ، يليه إقليم كليمنجارو، ثم موانزا ومتوارا، وتجتمع لإقليم كليمنجارو عدة عوامل منها غزارة الأمطار ومناسبة درجة الحرارة لزراعة محاصيل نقدية كالبن والشاي، وعدم وجود ذبابة تسي تسي كما هو الحال في المناطق المنخفضة، فضلاً عن التربة البركانية المتوافرة بالإقليم (حمودة ١٩٨٧م : ٣٥)، أما إقليم موانزا فيتمتع بالموقع المباشر على بحيرة فيكتوريا حيث التربة الفيضية ووفرة المياه العذبة للزراعة فضلاً عن قدم تعمير المنطقة سكانياً، وتعدد الأنشطة الاقتصادية، كما يجمع إقليم متوارا بين الموقع الساحلي بعمرانه المتميز، وكذلك الأراضي السهلية الخصبة حول المجرى الأدنى لنهر روفوما .

(ب) غطت الكثافة فوق المتوسطة (٢٦-٥٠ نسمة/ كم^٢) وتتمثل في خمسة أقاليم إدارية ثلاث منها تقع في حوض بحيرة فيكتوريا ، هي مارا كاجيرا، وشينيانجا، وتتشابه ظروفها البيئية مع إقليم موانزا وبالتالي

تتماثل عوامل التركيز السكاني الملحوظ بها ، أما الإقليمين الأخيرين ، فأولهما إقليم تانجا في الركن الشمالي الشرقي حيث الموقع الساحلي وشبكة النقل فضلا عن ارتفاع السطح وزيادة المطر وخصوبة التربة وقيام الزراعة ، والإقليم الثاني هو دودوما الذي ترتفع أرضه عن ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، وبذا يخلو من ذبابة تسي تسي ، كما أن موقعه المتوسط جعله في ملتقى شبكات النقل بالدولة وحاضرتة هي العاصمة المستقبلية المقررة للدولة ، ولذا فهي مركز جذب حضاري وسكاني متميز .

(ج) نمط الكثافة تحت المتوسطة (١٥ - أقل من ٢٦ نسمة/ كم^٢) ويتمثل في سبعة أقاليم إدارية متجاورة في معظمها ، وتحيط أربع منها بإقليم دودوما ، هي : أروشا فوق سهوب الماساي الرعوية ، سنجيدا ومورجورو فوق الهضاب الوسطى . وإذا كان مطر موروجورو وأكثر إلا أن ذبابة تسي تسي تنتشر في الإقليمين ، أما الإقليم الرابع المحيط بدودوما فهو إيرنجا ويجاوره إقليم ميبيا الذي ينتمي للنمط الكثافي ذاته إلا أن الكثافة فيها أرفع منها في الأقاليم السابقة حيث تزيد كمية المطر لوقوع الإقليمين مع المرتفعات الجنوبية وحوض بحيرة ملاوي فضلا عن قلة انتشار ذبابة تسي تسي بفعل عامل الارتفاع .

وينتمي للنمط الكثافي ذاته إقليم الساحل المحيط بدار السلام والمتأثر بالظروف البيئية لهذا الموقع ، يناظره إقليم آخر في أقصى الغرب هو كيجوما المنتمي للنمط نفسه والواقع على الطرق الشمالي لحوض بحيرة تنجانيقا .

(د) نمط الكثافة المنخفضة (أقل من ١٥ نسمة/كم^٢) ويتمثل في أربعة أقاليم إدارية يتجاوز كل اثنين منهما ، إقليم لندي وإقليم روفوما على الهضبة الجنوبية الشرقية ، وإقليم تابورا وإقليم ركوا على الهضبة الوسطى وحتى بحيرة تنجانيقا ، وتتراوح كمية المطر المتوقعة على هذه الأقاليم بين ٥٠٠ و ٧٠٠ ملم سنوياً ، وتنتشر ذبابة تسي تسي في معظم مساحاتها ، وربما كان للحروب القبلية دور في خلخلة تلك المناطق من السكان منذ فترات سابقة (حمودة ١٩٨٧م : ٣٢).

وبالنسبة للكثافة السكانية في زنجبار ، فهي مرتفعة على وجه العموم وهناك عدة عوامل ساعدت على ذلك منها المناخ الاستوائي البحري والتربة الخصبة ، والغنى النباتي ، والتخصص في زراعة القرنفل والموقع التجاري المهم (حمودة ١٩٨٧م : ٣٥) وقد تأسست على كل هذا علاقات بشرية استيطانية قديمة وحديثة على السواء وعلى مستوى الأقاليم الإدارية الخمسة في زنجبار يلاحظ أن ثلاثة منها تتراوح كثافتها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ نسمة / كم^٢ (شمال بمبا - جنوب بمبا - شمال زنجبار) وتتناقص الكثافة في الإقليمين الآخرين ، ففي إقليم جنوب ووسط زنجبار تقل الكثافة نسبياً لتصل إلى ٨٢ نسمة / كم^٢ وذلك لقلة خصوبة التربة والتوجه الحضاري للجزيرة صوب الجانب المقابل في الغرب حيث الإقليم الآخر أي إقليم المدينة وغرب الجزيرة حيث تقوم المدينة الرئيسة بالجزيرة ، وحيث امتدت شبكة العلاقات بكافة أشكالها في الماضي والحاضر بين زنجبار وبين تنزانيا الرئيسة والساحل الشرقي لإفريقيا على وجه العموم .

الهجرة السكانية :

أولاً - الهجرة الخارجية :

شهدت تنزانيا هذا النوع من الهجرة منذ فترات بعيدة، إذ كانت تأتي إلى تلك الأراضي بعض القبائل التي كانت تعيش على حرفة الجمع والالتقاط قبل القرن الخامس عشر الميلادي ، الذي وفدت بعده قبائل البانتو والديجو والشاجا والكومور وتانجا وباري والجالا ، وقد هاجرت من الشمال نتيجة لضغط الدولة الحبشية . وفي القرن السادس عشر الميلادي وفدت قبائل من الجنوب مثل الزمبا والانبجوني نتيجة لضغط جماعات الزولو ، وشهدت البلاد نوعاً آخر من الهجرات الخارجية على طول الطرق التجارية خاصة فيما بين بحيرة فيكتوريا والمحيط الهندي عبر مناطق قبائل الماساي والجالا . وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الميلادي وصلت الهجرات المتتابة من بعض القبائل العربية والآسيوية (سليمان ، ١٩٧٤ : ٦١-٦٢)

ثانياً - الهجرة الداخلية :

حتى العقد الأول من القرن العشرين الميلادي كانت التحركات السكانية الداخلية للقبائل أو لمجموعات من القبائل تتم بشكل واسع في تنزانيا مستهدفة في الغالب الإغارة على مناطق مجاورة أضعف منهم ، كما كان الشأن بالنسبة للماساي في إغاراتهم على الزراع المجاورين (Herrick et al, 1968:82) ولكن استقرار الأمن والتوجه نحو الزراعات الواسعة في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي غير من نمط التحركات السكانية الداخلية لتصبح تحركات بحثاً عن فرص للعمل في المزارع التجارية للشاي والبن والسيسل الخ . أو نحو المدن للبحث عن عمل ومستوى معيشي أفضل وتعتبر

المناطق الموبوءة بذبابة تسي تسي أكثر المناطق طرداً للسكان، ولقد كان، ولا يزال، للهجرة الداخلية الأثر المباشر في تحديد اتجاهات نمو السكان سلبيًا وإيجابيًا.

وحسب حجم صافي الهجرة المكتسبة أو المفقودة يمكن تحديد الأقاليم الجاذبة والأقاليم الطاردة للهجرة الداخلية وذلك على النحو التالي: (حمودة، ١٩٨٧م: ٢٠٨-٢٠٩):

- ١ - أقاليم الجذب الرئيسة: دار السلام، تابورا، أروشا.
- ٢ - أقاليم الجذب الثانوية: شينيانجا - كاجيرا - مورجورو.
- ٣ - أقاليم الطرد الرئيسة: إيرنجا - موانزا - كيجوما - الساحل
- ٤ - أقاليم الطرد الثانوية: متوارا - دودوما - سنجيدا - كليمنجارو - روفوما - ليندي - مارا - تانجا - زنجبار ومببا - ميبيا - روكوا.

وفيما بين مناطق الجذب ومناطق الطرد سواء أكانت أقاليم إدارية أم مقاطعات داخل الأقاليم تظهر تيارات للهجرة الداخلية مختلفة الأحجام والخصائص، ولقد درست ثناء حمودة تيارات الهجرة الداخلية بتنزانيا اعتماداً على جداول محل الميلاد ومكان الإقامة حسب الحالة في عام ١٩٧٧م (جمودة . ١٩٨٧م: ٧٨-٧٩). / واتضح أن هناك ٦٠٠ تيار للهجرة الداخلية أمكن تصنيفها مكانياً على النحو التالي:

- ٣٨٠ تيار هجرة بين أقاليم تنزانيا الرئيسة (تنجانيقا).
 - ٢٠٠ تيار هجرة بين تنزانيا الرئيسة من ناحية وزنجبار ومببا من ناحية أخرى.
 - ٢٠ تيار هجرة بين أقاليم زنجبار ومببا.
- وقد بلغ جملة المهاجرين في التيارات السابقة نحو ١٣ و ٢٪ من جملة سكان الدولة في ذلك التعداد.

أما حسب حجم تيارات الهجرة الداخلية فهناك مجموعتان :

- تيارات رئيسية : يزيد عدد المهاجرين في أي منها عن ١٠,٠٠٠ شخص ويبلغ عددها واحداً وخمسين تياراً تضم ٦٧٪ من جملة المهاجرين بين أقاليم تنزانيا.

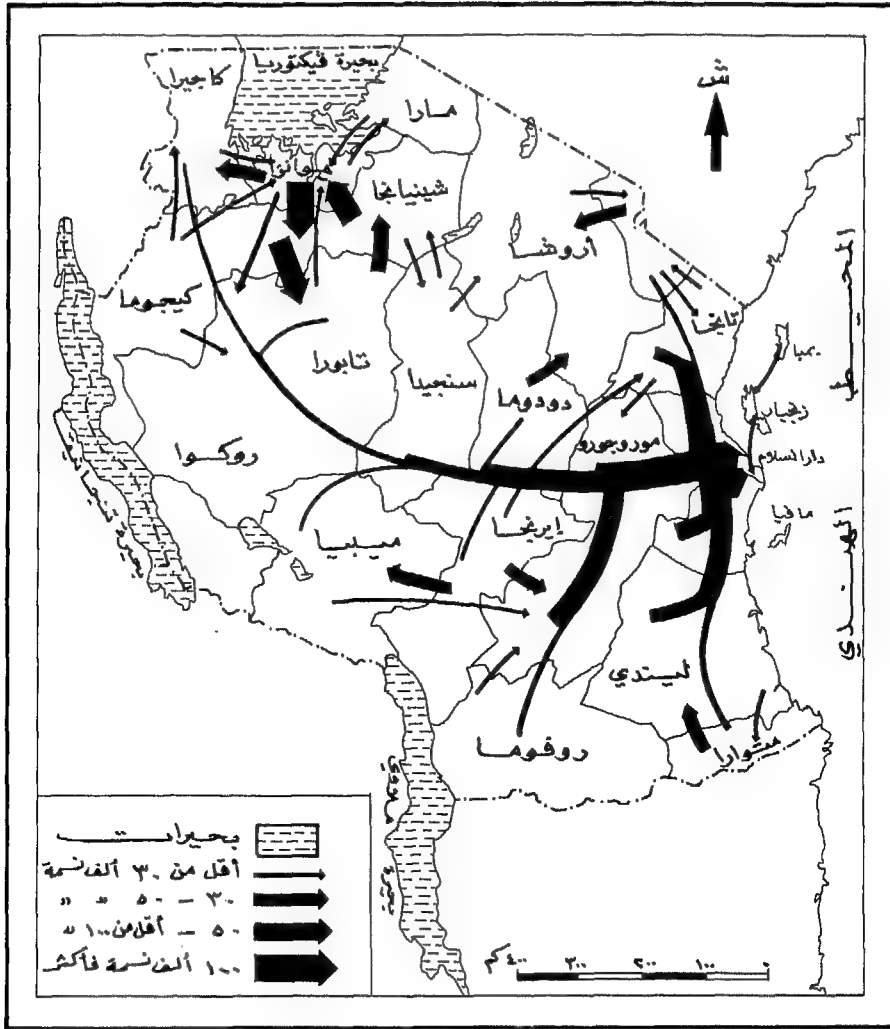
- تيارات ثانوية : عددها ٥٤٩ تياراً يقل عدد الماجرين في أي منها عن ١٠,٠٠٠ مهاجر، وتسهم بنسبة ٣٣٪ من جملة المهاجرين في الداخل.

وسوف نركز في هذا الجزء على المجموعة الأولى من التيارات (أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص) والتي يوضحها الشكل رقم (١٥) ، ومن هذا الشكل تبرز الملاحظات التالية :

(أ) يتحرك ٣٣ تياراً رئيساً بين إقليمين متجاورين ، أي أن للجوار المساحي دوراً بارزاً في توجيه تيارات الهجرة .

(ب) يجذب إقليم العاصمة دار السلام ١١ تياراً رئيساً لا ترتبط بالجوار المكاني المباشر ، وإن كان عامل المسافة يؤثر في الغالب على حجم التيارات المتجهة إلى العاصمة .

ج التيارات الرئيسية السبع الأخيرة يتحرك كل منها بين إقليمين غير متجاورين ، بل يفصل بينهما إقليم واحد .



شكل (١٥) اتجاهات تيارات الهجرة الرئيسية بين الأقاليم

المصدر: (عمدة، الهجرة الداخلية في تنزانيا - رسالة ماجستير - ١٩٨٧م)

وبالنسبة لطبيعة وخصائص مناطق الطرد ومناطق الجذب الخاصة بكل تيار يمكن تمييز أربعة أنماط للهجرة الداخلية بتنازانيا هي كالآتي :

١ - **الهجرة من الريف إلى المدن** : وهي أكثر الأنواع شيوعاً لعظم جاذبية الحضر وخاصة المدن الرئيسة لتوافر الخدمات وسبل الحياة الجيدة وفرص العمل ، وأكثر المدن جذباً دار السلام تليها تابورا وأروشا وتانجا (حمودة ١٩٨٧ م : ٦٢).

٢ - **الهجرة من المدن إلى المدن** : وعادة ما يكون التيار متجهاً من المدن الأصغر (عواصم المقاطعات) إلى المدن الأكبر (عواصم الأقاليم) ، أو إلى عاصمة الدولة ، فقد تبين أن المدن الكبرى في تنزانيا نمت بمعدلات كبيرة ، وأن الهجرة الوافدة سواء من الريف أو من المدن الأصغر مسؤولة عن معظم تلك المعدلات المرتفعة وخاصة في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧١ م كما يتضح من الجدول رقم (٨) (Sabot, 1979:46)

جدول رقم (٨) نسبة نمو المدن الكبرى ومساهمة الهجرة الصافية في فيما بين عامي ١٩٤٨ م - ١٩٧١ م

المدينة	نسبة النمو السنوي %	نسبة مساهمة الهجرة الصافية في النمو (%)	المدينة	نسبة النمو السنوي (%)	نسبة مساهمة الهجرة الصافية في النمو (%)
دار السلام	٦,٨	٧٨,١	تابورا	٣,١	٢٣,٦
تانجا	٥,٧	٧٠,٥	دودوما	٤,١	٥٣
أروشا	٨,٥	٨٦,٥	مبييا	٨,٢	٥٨,٢
موانز	٧,٦	٨٢,٥			

المصدر:

(Sabot, 1979: 45)

ويلاحظ من الجدول السابق أن الارتباط كبير وطردى بين ارتفاع نسب النمو وزيادة نسب مساهمة الهجرة الصافية في ذلك النمو.

٣ - الهجرة من الريف إلى الريف : حيث يتجه المهاجر للعمل في المزارع التجارية لكبار الملاك والمتخصصة في المحاصيل النقدية كالقطن في إقليم البحيرة والسيسل في أقاليم تانجا وموروجورو والساحل، والبن في أروشا وكليمنجارو، والشاي في الأقاليم الجنوبية وقد تكون تلك الهجرات موسمية (حمودة ١٩٨٧ م : ٢١٣).

٤ - الهجرة من الحضر إلى الريف : وهي نمط محدود لكنه موجود ويقوم به غالباً من يمتلكون مزارع في الريف من أهل المدن ، والبعض قد يهاجر للريف دون أن يكون لديه مزارع (حمودة ١٩٨٧ م : ٢١٣) لأسباب اجتماعية أو خاصة أخرى .

الخصائص التركيبية للسكان :

أولاً - التركيب النوعي للسكان :

ويقصد به نسبة كل من الذكور والإناث في سكان الدولة ، ويوضح الجدول رقم (٩) هذه النسب منذ منتصف القرن العشرين وحتى آخر تعداد سكاني .

جدول رقم (٩) التركيب النوعي للسكان في ثلاثة تعدادات سكانية (١٩٧٥-١٩٨٨م)

سنة التعداد	١٩٥٧م× تنجانيقا	١٩٥٨م× زنجبار	١٩٧٨م®	١٩٨٨م=
نسبة الذكور	%٥٠	%٥٠,٤	%٤٩,١	%٤٨,٨٨
نسبة الإناث	%٥٠	%٤٩,٦	%٥٠,٩	%٥١,١٢

المصدر:

×(Herrick et al, 1968: 80-81)

@ U. N. (1990) Demographic Year Book, 1988: 588

= Tanzania Sensa, 1988.

وعلى فرض دقة البيانات التي سجلتها التعدادات عن التركيب النوعي فإن الاتجاه العام يشير إلى تزايد مطرد في نسبة الإناث على حساب الذكور بعد أن كانت نسبتاهما متساويتين تقريباً في بداية الفترة .

ويوضح الجدول رقم (١٠) التركيب النوعي على مستوى الأقاليم بدلالة نسبة الذكور إلى جملة السكان حسب تعداد سنة ١٩٨٨م .

جدول رقم (١٠) نسبة الذكور إلى جملة السكان في أقاليم تنزانيا (١٩٨٨ م)

الأقاليم	نسبة الذكور(%)	الإقليم	نسبة الذكور(%)	الإقليم	نسبة الذكور(%)
دودوما	٤٨,٣٣	ايرنجا	٤٦,٧٥	مارا	٤٧,٧٣
أروشا	٥٠,٦٥	مبيا	٤٨,٢٨	الساحل	٤٨,٥٤
كليمنجارو	٤٨,٢٨	سنجيدا	٤٨,٠٥	شمال زنجبار	٤٧,٧٢
تانجا	٤٨,٨١	تابورا	٤٩,١٨	جنوب ووسط زنجبار	٤٩,٩٢
موروجورو	٤٩,٥٤	روكوا	٤٩,٢١	غرب زنجبار	٥٠,٠
دار السلام	٥٢,٦٠	كيجوما	٤٧,٥٨	شمال مبا	٤٨,٦٥
ليندي	٤٨,٠٤	شينيانجا	٤٨,٤٩	جن، ب مبا	٤٨,٩٥
متوارا	٤٧,٦٤	كاجيرا	٤٨,٩٨	تنزانيا	٤٨,٨٨
روفوما	٤٨,٦٩	موانزا	٤٩,٧٤		

ويلاحظ أن الفرق بين أعلى وأدنى نسبة للذكور - وبالتالي للإناث - في أقاليم تنزانيا كبير نسبياً إذ يصل إلى ٥,٨٥٪ مما يدل على اختلافات بيئية مؤثرة على استقرار وحركة وخصائص السكان ، والملاحظ ثانياً أن معظم الأقاليم (١٥ إقليماً) تقل بها نسبة الذكور عن المتوسط العام على مستوى الدولة ، بينما تزيد عن متوسط الدولة في الأقاليم العشرة الباقية ، ولكن أكثر الملاحظات دلالة هي وجود ارتباط واضح بين التركيب النوعي في الأقاليم وبين موقفها من حركة الهجرة طرداً أو جذباً ذلك أن الهجرة عادة ما يساهم فيها الذكور بنسب أكبر ، وبالتالي تزيد نسبهم في مناطق الجذب وتقل في مناطق الطرد، وتأكيداً لذلك فإن أقاليم دار السلام وأروشا وإقليم غربي

زنجبار (حيث مدينة زنجبار) وتابورا ومورووورو التي تسجل أعلى نسب للذكور وأدناها للإناث ، هي التي سبق تمييزها كأقاليم رئيسة أو ثانوية للجذب السكاني ، كما أن أقاليم إيرنجا وكيجومما والساحل ومتوارا من أقاليم الطرد السكاني ، ولذا تزيد فيها نسبة الإناث على نسبة الذكور وخاصة في إيرنجا . وإن كان هذا القول لا ينفي وجود عوامل أخرى تؤثر على تباين التركيب النوعي .

ثانياً - التركيب العمري للسكان :

لم تتوافر للباحث بيانات عن التركيب العمري لسكان تنزانيا إلا منذ عام ١٩٥٧ م لتنجانيقا وعام ١٩٥٨ م لزنجبار (Herrick et al 1968: 80)

وكان توزيع سكان تنجانيقا على الفئات العمرية على النحو التالي :

السكان أقل من ١٥ سنة ٤٤,٤ % من الجملة

، ، من ١٥-٤٥ سنة ٤٤,١ %

، ، أكبر من ٤٥ سنة ١١,٥ %

أما زنجبار فكان توزيع سكانها على النحو التالي :

السكان أقل من ١٥ سنة ٣٥,٨ % من جملة السكان

، ، بين ١٥-٤٥ سنة ٥٠,٤ %

، ، أكثر من ٤٥ سنة ١٣,٨ %

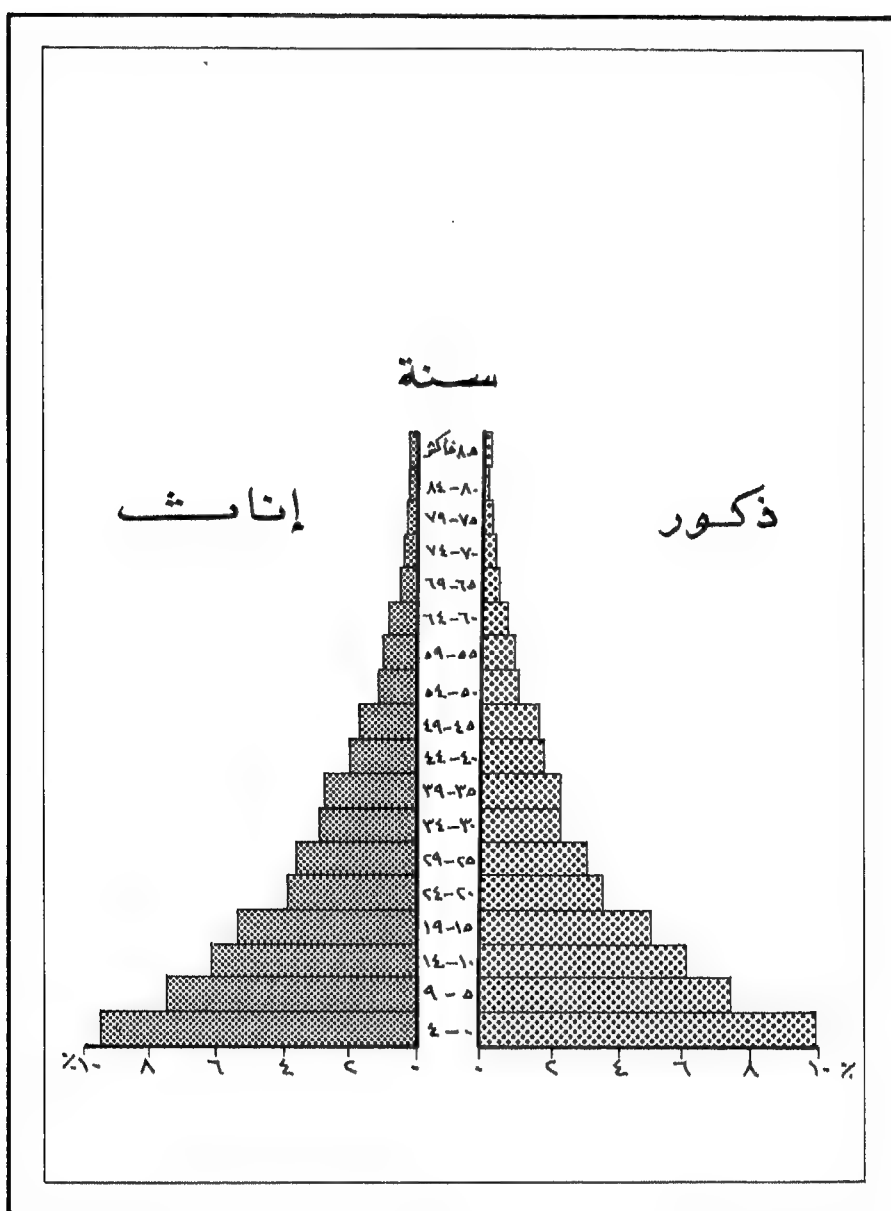
ويبين الجدول رقم (١١) التركيب العمري لسكان تنزانيا في ١/٧/١٩٨٥ م

جدول رقم (١١) توزيع السكان على الفئات العمرية في ١/٧/١٩٨٥ م بالآلف نسمة

فئة العمر	الجملة	ذكور	%	إناث
كل الأعمار	٢١٧٣٣	١٠٦٣٧	٤٨,٩	١١٠٩٦
أقل من سنة	٩٩٧	٥٠٠	٥٠,١	٤٩٧
١-٤	٣٣٧٩	١٦٩٧	٥٠,٢	١٦٨٢
٥-٩	٣٣١٧	١٦٥٧	٤٩,٩	١٦٦٠
١٠-١٤	٢٧٠٤	١٣٥٤	٥٠,٠	١٣٥٠
١٥-١٩	٢٣٠٥	١١٢٦	٤٨,٨	١١٧٩
٢٠-٢٤	١٦٢٧	٧٩١	٤٨,٦	٨٣٦
٢٥-٢٩	١٤٨٨	٦٩٦	٤٦,٧	٧٩٢
٣٠-٣٤	١١٦١	٥٢٧	٤٥,٤	٦٣٤
٣٥-٣٩	١١٤٠	٥٢٩	٤٦,٤	٦١١
٤٠-٤٤	٨٥٧	٤١٥	٤٨,٤	٤٤٢
٤٥-٤٩	٧٤٢	٣٦٤	٤٩,٠	٣٧٨
٥٠-٥٤	٥٠٥	٢٥٣	٥٠,٠	٢٥٢
٥٥-٥٩	٤٦٧	٢٣٦	٥٠,٥	٢٣١
٦٠-٦٤	٣٤٧	١٦٢	٤٦,٧	١٨٥
٦٥-٦٩	٢٣٤	١١٤	٤٨,٧	١٢٠
٧٠-٧٤	١٥٢	٧٢	٤٧,٤	٨٠
٧٥-٧٩	١٣٧	٦٥	٤٧,٤	٧٢
٨٠-٨٤	٧٩	٣٣	٤١,٨	٤٦
٨٥ فأكثر	٩٤	٤٦	٤٨,٩	٤٨

المصدر:

- U. N. (1992) Demographic Year Book, 1991: 158-159



شكل (١٦) الهرم السكاني (١٩٨٥)

المصدر: U.N. Demographic Year -Book, 1992. p. 158-159

وبحساب نسب الذكور والإناث في كل فئة إلى جملة السكان أمكن رسم الهرم السكاني للدولة (شكل رقم ١٦) ومنه يتضح أن سكان الدولة في مرحلة الشباب ديموجرافياً حيث تتسع قاعدة الهرم ويضيق في منتصفه مع قمة نحيلة مرتفعة نسبياً ، وإذا كان الوضع المثالي للتركيب السكاني لدى معظم علماء السكان يتحقق إذا كان توزيع السكان على فئات العمر على النحو التالي (عيسى ، ١٩٨٩ م : ٨٥)

السكان أقل من ١٥ سنة	٤٠ ٪ من جملة السكان .
السكان من ١٥ - ٥٠ سنة	٥٠ ٪
السكان أكثر من ٥٠ سنة	١٠ ٪

فالملاحظ أن سكان تنزانيا لا يحققون هذا الوضع المثالي ، بل إنهم يتزايدون في الفئة الأولى (أقل من ١٥ سنة) إلى ٣ , ٤٧ ٪ ويتناقصون في الفئة الثانية (من ١٥ - ٥٠ سنة) إلى ٨ , ٤٠ ٪ وبذا تكون الفئة الأخيرة ٩ , ١١ ٪ من جملة السكان ، وهذا التوزيع يزيد من أعباء الإعالة السكانية في دولة تنزانيا على الفئة في سن العمل والإنتاج .

ثالثاً - التركيب الاقتصادي للسكان :

تتوافر بيانات كاملة عن توزيع سكان تنزانيا في سن النشاط على الأنشطة الاقتصادية من خلال تعداد عام ١٩٧٦م ، وبيانات تقديرية غير كاملة في سنوات لاحقة كما يتبين في الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢) توزيع السكان (٥ سنوات فأكثر) على الأنشطة الاقتصادية

النشاط	تعداد عام ١٩٧٦م	منتصف عام ١٩٨٠م	منتصف عام ١٩٩١م
الزراعة-الغابات-الصيد والقنص	٩٠,٨	٨٥,٦	٨٦,٩٣
التعدين والمحاجر	٠,١		
الصناعة التحويلية	١,٧	٤,٥	
البناء	٠,٦		
الكهرباء-الغاز-المياه-الصرف الصحي	٠,١		
التجارة	١,٤		
النقل-التخزين-الاتصالات	٠,٨		
الخدمات الأخرى	٣,٦	٩,٩	
أنشطة غير مصنفة	٠,٩		
الجملة	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر:

Europa, Africa South of Sahoro, 1994: 894

والملاحظ أن سكان تنزانيا ينتمون في المقام الأول إلى أنشطة اقتصادية أولية متمثلة في الزراعة وقطع الغابات والصيد والقنص والرعي ، حيث

لاتقل نسبة العاملين بتلك الأنشطة عن ٨٥٪ من جملة السكان ، وإذا اعتبرنا الأنشطة المشار إليها مجموعة واحدة جاز لنا التعبير عن دولة تنزانيا بأنها أحادية النشاط الاقتصادي من حيث أهميته . ولكن يلاحظ أيضاً أن نسبة العاملين بالأنشطة الأولية آخذة في التناقص لصالح الصناعات والخدمات بأنواعها ولكنه تحول طفيف ومحدود لن يؤثر في المدى القريب على التركيب الاقتصادي لسكان الدولة .

رابعاً - التركيب الديني :

الإسلام والنصرانية هما الديانتان السماويتان لسكان تنزانيا بالإضافة إلى معتقدات إفريقية محلية لبعض القبائل ، كما يوجد أتباع للهندوكية والبوذية وغيرها من الديانات الآسيوية الوثنية .

وتختلف تقديرات نسب التركيب الديني للسكان في المراجع المختلفة ، التي يشير بعضها إلى أن حوالي ٩٧٪ من سكان زنجبار مسلمون ، أما تنزانيا الرئيسة فنحو ثلث السكان مسلمون والثلث الآخر نصارى ، والثلث الثالث معتقدات أخرى إفريقية وآسيوية (Europa, 1994:900)

والبعض الآخر يرى أن المسلمين والنصارى تصل نسبة كل منهما حوالي ٣٧,٥٪ من السكان (Kurian, 1978:1714-1715)

ومن المعروف أن الإسلام هو أسبق الديانات السماوية دخولاً إلى شرقي إفريقيا ، وأوسعها انتشاراً ، وقد وجدت الجماعات البشرية الإفريقية في سماحته وبساطته ما شجعهم على اعتناقه دون كبير عناء .

هذا ولا تزال الساحة خصبة لأعمال الدعوة الإسلامية عند الجماعات الإفريقية التي لم تعتنق بعد ديناً سماوياً .

ويشرف على الشؤون الإسلامية في تنزانيا الرئيسة المجلس الوطني الإسلامي التنزاني ، بينما يشرف على تلك الشؤون في زنجبار المجلس الإسلامي الأعلى كما توجد بها لجنة للأوقاف الإسلامية .

خامساً- التركيب اللغوي :

مع التعدد العرقي والقبلي لسكان تنزانيا تتنوع اللهجات المتداولة في البلاد وتصل عددها إلى أكثر من ١٠٠ لهجة محلية (Kurian, 1978:1714) تنتمي إلى أربع مجموعات هي مجموعة البانتو (من عائلة اللغات الكونغو كاردوفانية) والمجموعة النيلية الحامية ، والمجموعة النيلية ، وهاتان المجموعتان الأخيرتان من عائلة اللغات الخواسية التي منها لغة البوشمن والهننتوت (Herrick, et al, 1968:90)

ومع هذا الخليط من اللهجات التي يستعصى التفاهم بها بين سكان الدولة كان لابد من اختيار لغة وطنية تصلح للتخاطب والتفاهم العام بين السكان فكانت اللغة السواحيلية وهي تنتمي في أصلها التركيبي للغة البانتو ، ولكن المفردات مستمدة من أكثر من مصدر أهمها العربية والإنجليزية . وقد أصبحت اللغة السواحيلية لغة رسمية للبلاد عام ١٩٦٧ م (Herrick et al, 1968:90) فأصبحت لغة التعليم خاصة في المراحل الأولية وكذلك لغة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية .

وبجانب اللغة السواحيلية تستخدم اللغة الإنجليزية لغة رسمية مساعدة حيث تتحدث بها النخبة المتعلمة من السكان . كما تستخدم لغات آسيوية كالهندية والبنجابية والأوردو لجماعات محدودة من الآسيويين .

ال عمران

تعتمد هذه الدراسة على أحدث وأوثق المتاح من معلومات إحصائية عن العمران في تنزانيا توزيعاً وأنماطاً تصنيفية وأحجاماً ، ونعني بذلك التقرير الأولي المنشور لتعداد السكان لعام ١٩٨٨ م وعلى الرغم من أن الحصول على بعض المؤشرات الإحصائية عن حالة العمران قد تطلب إجراء عمليات إحصائية مطولة إلا أن مردود ذلك كان مفيداً في توصيف دقيق لأحوال العمران ، ومن أمثلة ذلك أن الجداول الإحصائية التي يصدرها البنك الدولي عن دول العالم قد تضمنت في إصدار عام ١٩٩٣ م متابعة لنسبة سكان الحضر في تنزانيا من سنة ١٩٧١ م وحتى سنة ١٩٩١ م وكانت النسبة في السنة الأولى ٧٤ ، ٧٪ من جملة السكان ، وفي سنة ١٩٨٨ م ارتفعت النسبة إلى ٣٠ ، ٧٪ وبلغت في سنة ١٩٩١ م ٣٤ ، ٧٪ (World Bank, 1993: 595-91) ولكن اتضح من حساب نسبة سكان الحضر إلى جملة السكان حسب أرقام تعداد سنة ١٩٨٨ م أنها بالتحديد ١٢ ، ٧٪ على مستوى الدولة .

ويوضح الجدول رقم (١٣) الخصائص التوزيعية للعمران في تنزانيا حسب تعداد عام ١٩٨٨ م .

جدول رقم (١٣) الخصائص التوزيعية للعمران في تنزانيا حسب تعداد عام ١٩٨٨ م

الإقليم	جملة المراكز العمرانية	متوسط التباعد (كم)	نسبة الحضر الخالص (%)	عدد المدن	عدد المراكز الريفية	عدد المراكز المختلطة
دودما	١١٣	٢٠,٥	٦,٠	١	١٠٥	٧
أورشيا	١٣٥	٢٦,٥	٦,٢	٢	١٢٠	١٣
كليمنجارو	٩٩	١٢,٥	٩,٤	٢	٨٥	١٢
تالجا	١٢٥	١٥,٧	١٢,١	٣	١١١	١١
موروجورو	١١٩	٢٦,٢	١٢,٧	٤	١٠٤	١١
الساحل	٥٠	٢٧,٣	١,٤	١	٤١	٨
دار السلام	١٥	١٠,٣	٨١,١	١	١١	٣
ليندي	١١٤	٢٥,٩	٨,٦	٢	١٠٦	٦
متوارا	٧٥	١٦	٨,٦	١	٦٨	٦
روفوما	٧٨	٣٠,٦	٨,٧	٢	٧١	٥
إيرلجا	١١١	٢٤,٣	٦,٢	١	١٠٦	٤
ميبيا	١٢٣	٢٣,٨	٩,٨	٢	١٠٥	١٦
سنجيدا	٩١	٢٥,٠	٥,٠	١	٨٥	٥
تابورا	١١٢	٢٨	١٠,٥	٢	١٠٢	٨
روكوا	٥٨	٣٧	١٢,٨	٢	٥٥	١
كيجوما	٧٢	٢٤,٣	٩,٩	٢	٦٤	٦
شينالجا	١٠٦	٢٣,٥	١,٩	١	٨٦	١٩
كاجيرا	١٠٧	١٧,٥	٢,٢	١	٩٥	١١
موانزا	١٤٧	١٢,٤	٩,٩	٢	١٢٦	١٩
مارا	٦٩	١٨,١	٦,٥	١	٦٥	٣
تنزانيا الرئيسية	١٩١٩	٢٣,٠	١٢,١	٣٤	١٧١١	١٧٤

ت: جدول رقم (١٣)

الإقليم	جملة المراكز العمرانية	متوسط التباعد (كم)	نسبة الحضر الخالص (%)	عدد المدن	عدد المراكز الريفية	عدد المراكز المختلطة
شمال زنجبار	٥٠	٣,٣	١٣,٦	٣	٤٧	-
جنوب ووسط						
زنجبار	٥٤	٤,٣	٧,٣	٢	٥٢	-
الغزل والمدينة	٢٢	٣,٥	٧٧,٢	٢	٢٠	-
شمال ميمبا	٣٠	٤,٧	٢٠,٤	٤	٢٦	-
جنوب ميمبا	٣٤	٣,٣	١٦,٧	٧	٢٧	-
زنجبار	١٩٠	٣,٩	٣٥,٣	١٨	١٧٢	-
دولة تنزانيا	٢١٠٩	٢٢	١٢,٧	٥٢	١٨٨٣	١٧٤

المصدر: تعداد سكان تنزانيا عام ١٩٨٨ م

خصائص التوزيع العمراني:

من الجدول السابق رقم (١٣) يمكننا إبراز الخصائص العامة التالية عن توزيع العمران في دولة تنزانيا :

- ١ - تستأثر تنزانيا الرئيسة بنحو ٩١٪ من جملة المراكز العمرانية، تاركة النسبة الباقية لزنجبار (٩٪)، وعلى الرغم من غلبة نصيب تنزانيا الرئيسة في عمران الدولة كما هو متوقع ، إلا أن نسبتها من مساحة الدولة (٩٩,٧٢٪) ومن سكانها (٩٧,٢٪) تفوق نسبتها العمرانية، وهذا التناقص النسبي في عمران تنزانيا الرئيسة يكون لحساب عمران زنجبار التي تضم ٢٠٪ من عدد أقاليم الدولة على

الرغم من تضائل مساحتها وعدد سكانها ، ويجدر التنويه إلى أن المقارنة التوزيعية على أساس العدد المطلق للمحلات العمرانية لا تكتمل دلالتها إلا إذا ربطت بحجم العمران ونمط انتشاره أو كثافة توزيعه على المساحة ، وعلى ذلك فإن متوسط حجم المركز العمراني في زنجبار في سنة ١٩٨٨ م يصل إلى ٣٣٧١ نسمة وهو يقل عن ثلث مثيله في تنزانيا الرئيسة (١٠٩٨٨ نسمة) ، وفي الجانب الآخر تزيد كثافة توزيع العمران في زنجبار نحو ستة أمثال الكثافة ففي تنزانيا الرئيسة وهذا التباين الواضح بين تنزانيا الرئيسة وزنجبار يدعو إلى التمييز بينهما في متابعة بقية خصائص التوزيع .

٢ - يبلغ متوسط عدد المراكز العمرانية في الإقليم الواحد بتنزانيا الرئيسة ٩٥ مركزاً مقترباً بذلك من المتوسط العام للدولة (٨٤ مركزاً) ولكن التباين كبير بين الأعداد الفعلية للمراكز العمرانية في الأقاليم ، فأقلها عدداً (دار السلام) يحوي ١٥ مركزاً ، وأكبرها (موانزا) يضم ١٤٧ مركزاً عمرانياً مما يدل على تباين الظروف المؤثرة على توزيع العمران وعلى أنماطه أيضاً ، وقريباً من هذين الطرفين توجد بعض الأقاليم ، فإقليم الساحل المجاور لدار السلام ، وإقليم روكوا في الغرب من الأقاليم قليلة العمران ، وتعد أقاليم أروشا وتانجا وميبيا من الأقاليم كبيرة العمران ، أما بقية الأقاليم فتدور أعداد مراكزها العمرانية حول المتوسط العام لتنزانيا الرئيسة .

٣ - يبلغ متوسط عدد المراكز العمرانية في الإقليم الواحد بزنجبار ٣٨ مركزاً أي أقل من نصف المتوسط العام على مستوى الدولة ، وهناك تجانس وتقارب ملحوظ بين أعداد تلك المراكز في أقاليم زنجبار ، فأقلها عدداً هو إقليم غرب زنجبار والمدينة (٢٢ مركزاً) وأكبرها هو إقليم جنوب

ووسط زنجبار (٥٤ مركزاً) ، وفي إقليمي جزيرة ممبا تكاد تتساوى أعداد المراكز العمرانية (٣٠ في الشمال، ٣٤ في الجنوب) .

٤ - يتضح من الجدول أيضاً بعض المؤشرات عن العلاقة بين عدد المراكز العمرانية والمساحة التي تتوزع عليها في كل إقليم وهو ما يسمى «بمتوسط التباعد» حيث تعني زيادة المتوسط تناقص الكثافة والعكس أيضاً صحيح .

ومن فحص متوسطات التباعد تظهر مجموعة من الأنماط الكثافية على مستوى الأقاليم ، ومع الأخذ في الاعتبار أن متوسط التباعد على مستوى الدولة هو ٢٢ كم فإنه يمكن تمييز أنماط الكثافة العمرانية على النحو التالي :

(أ) كثافة عمرانية مرتفعة جداً ويقل متوسط التباعد فيه عن ٥ كم . ويتمثل في الأقاليم الخمسة لزنجبار ، ولعل ضالة مساحة زنجبار وممبا هي السبب الرئيس في ارتفاع الكثافة العمرانية مع ضالة حجم العمران .

(ب) كثافة عمرانية مرتفعة ، ويتراوح متوسط التباعد بين المراكز العمرانية بين ١٠ - أقل من ٢٠ كم ، ويتمثل في سبعة أقاليم ، ثلاثة منها تحيط ببحيرة فيكتوريا (موانزا - كاجيرا - مارا) حيث يغلب العمران الزراعي الكثيف ، وإقليمان متجاوران في الشمال الشرقي (كليمنجارو وتانجا) حيث المطر والزراعة الكثيفة أيضاً ، والإقليم الأخير في أقصى الجنوب الشرقي (متوارا) حيث الحوض الأدنى الخصيب لنهر روفوما .

(ج) كثافة متوسطة ، ويتراوح متوسط التباعد بين ٢٠ - ٢٥ كم ، وتنتمي إليه خمسة أقاليم إدارية ، ثلاثة منها في الهضاب الوسطى والجنوبية الغربية (دودما - إيرنجا - ميبيا) واثنان في الشمال الغربي حيث جزء من حوض البحيرة والوادي الأخدودي الغربي (شينيانجا - كيجوما)

وتتشترك هذه الأقاليم الخمسة في أن ظروفها البيئية وسط في جاذبية السكان والعمران حيث تتوافر إمكانات معقولة للنشاط الزراعي .

(د) كثافة منخفضة حيث يتراوح متوسط تباعد المراكز العمرانية بين ٢٥ - أقل من ٣٥ كم وهذا النمط هو الأوسع انتشاراً إذ يضم سبعة أقاليم إدارية تشغل مناطق ساحلية وداخلية شحيحة المطر نسبياً - أربعة منها متجاورة في النطاق الساحلي والهضبة الجنوبية الشرقية (الساحل ليندي - موروجورو - روفوما) وثلاثة أخرى متجاورة في هضبة الماساي والهضبة الوسطى (أروشا - سنجيدا - تابورا) .

(هـ) كثافة منخفضة جداً ، يزيد متوسط التباعد فيها عن ٣٥ كم ، وتمثل في إقليم روكونا في أقصى الغرب ، ويجتمع فيه التربة المنخفضة الخصوبة والمطر المحدود وانتشار ذبابة تسي تسي ، ولذا كان هذا الإقليم أقل أقاليم الدولة في الكثافة السكانية حسب التعدادات المتتالية من عام ١٩٧٦م وحتى عام ١٩٨٨م . (Tanzania Sensa, 1988: 25)

أنماط العمران :

هناك تقسيم ثنائي تقليدي لأنماط العمران في العالم ، هو العمران الحضري ، والعمران الريفي .

وقد سبقت الإشارة إلى أن تعداد سكان تنزانيا سنة ١٩٨٨م قد صنف الوحدات الإدارية التي تتضمن المراكز العمرانية إلى ثلاثة أصناف هي : الحضر ، والريف ، والمختلط وهو ما يجمع بين خصائص الريف والحضر ، والمفهوم من هذا أن تصنيف نمط العمران في تنزانيا هو في الحقيقة تصنيف ثنائي - حضر وريف ، قد يكون كل منهما خالصاً في وحدة إدارية ، وهذا هو الغالب . وقد يشتركان معاً في بعض الوحدات ، وكما هو واضح من

الجدول (١٣) السابق فإن عدد مراكز العمران المختلط غالباً ما يفوق عدد العمران الحضري في معظم أقاليم الدولة ، مع وجود تباين في توزيع ذلك العمران المختلط في الأقاليم ، كما يلاحظ خلو أقاليم زنجبار الخمسة من نمط العمران المختلط المتمثل في جميع أقاليم تنزانيا الرئيسة .

العمران الحضري :

يشكل العمران الحضري في تنزانيا نسباً منخفضة إذا قورنت بالمعدل العالمي أو بالدول الإفريقية أو الدول النامية . وتشير الأرقام المستخلصة من تعدادات السكان عن العمران الحضري إلى أن سكان الحضر أصبحوا يتزايدون في الفترة الأخيرة بمعدلات أقل من المعدلات العامة لتزايد سكان الدولة وذلك على خلاف ما هو معهود على مستوى معظم الدول ، وقد يكون ذلك مؤشراً على تدني الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الدولة . ويلاحظ أن درجة الحضر في الجزر أكثر وضوحاً من تنزانيا الرئيسة ، ربما لظروف تاريخية متعلقة بغلبة النشاط التجاري في زنجبار .

وقد بلغت نسبة الحضر في الدولة ككل عام ١٩٨٨ م نحو ١٥ ٪ من جملة السكان بعد إضافة الحضر في العمران المختلط إلى جملة سكان الحضر والبالغ نسبتهم ١٢,٧ ٪ ، ويقدر مكتب المرجع السكاني في واشنطن أن نسبة الحضر في تنزانيا في منتصف عام ١٩٩٣ م كانت ٢١ ٪ (Population Reference Bureau, 1993).

وتتباين نسب الحضر في الأقاليم الإدارية للدولة على النحو المبين في الجدول السابق رقم (١٣) ، وكذلك في الشكل رقم (١٧) ، وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة متوسط الحضرية على مستوى الدولة (١٥ ٪) فإنه بالإمكان تصنيف أقاليم الدولة حسب حضريتها إلى الفئات النسبية التالية :

- ١ - أقاليم نسب حضريتها مرتفعة جداً (أكثر من ٧٥٪) وتتمثل في إقليم دار السلام (١ ، ٨١٪) وإقليم غرب زنجبار ومدينة زنجبار (٢ ، ٧٧٪) وفي الإقليم الأول عاصمة الدولة (دار السلام) وفي الثاني مدينة زنجبار عاصمة الجزيرة .
- ٢ - أقاليم نسبة حضريتها مرتفعة نسبياً ، وتتمثل في إقليم شمال ممبا (٤ ، ٢٠٪) ، وهنا أيضاً مدينة ميشويني عاصمة الجزيرة .
- ٣ - أقاليم نسبة حضريتها متوسطة ، (تتراوح بين ١٠ - أقل من ٢٠٪) وهي عبارة عن ستة أقاليم هي : (شمال زنجبار ، وجنوب ممبا ، تانجا ، ومورو جورو ، في الشرق ، وتابورا وروكوا في الغرب . ويوجد في كل من الأقاليم السابقة مدينة أخرى على الأقل فضلا عن مدينة عاصمة الإقليم .
- ٤ - أقاليم نسبة حضريتها منخفضة (تتراوح بين ٥ - أقل من ١٠٪) وهي النمط السائد بالدولة ويتمثل في ثلاثة عشر إقليماً ، أحدها هو وسط وجنوب زنجبار ، أما الاثنا عشر الباقية فيقتصر الحضر فيها على عاصمة الإقليم وبعضه يضم مدينة واحدة صغيرة بجانبها ، وعموماً فإن سيادة هذا النمط يعبر عن السمة الريفية الغالبة لعمران دولة تنزانيا .
- ٥ - أقاليم نسبة حضريتها منخفضة جداً (أقل من ٥٪) ، وتتمثل في ثلاثة أقلها هو إقليم الساحل المحيط بإقليم العاصمة دار السلام ، وقد كان للنمو الحضري الكبير للأخيرة أثره على تضائل حجم الحضر المجاور لها ، أما الإقليمان الأخيران فهما كاجيرا وشينيانجا في حوض بحيرة فكتوريا حيث العمران الزراعي الغالب من جانب ، وتأثير مدينة موانزا الأكبر حجماً على تضائل المدن الإقليمية المجاورة لها .

وفيما يتعلق بالعمران الحضري متمثلاً في المدن فالجدير بالذكر أن النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي قد شهد تغيراً ملحوظاً في أعداد وأحجام المدن التنزانية كما يتضح من الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤) أعداد وأحجام المدن التنزانية

فئة الحجم السكاني	عدد المدن عام ١٩٤٨م	عدد المدن عام ١٩٧٥م	عدد المدن عام ١٩٦٧م	عدد المدن عام ١٩٨٨م
أقل من ١٠٠٠ نسمة	٢	١	٢	—
١٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ نسمة	١٦	١٥	١٥	١٢
٥٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠٠	٨	١٠	٨	١٥
١٥٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠٠	١	٤	١	٢
٢٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠٠	—	—	٥	٢
٢٥٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠٠	١	١	٤	٧
٥٠٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠٠	١	١	٢	٨
١٠٠٠٠٠ إلى أقل من مليون	—	١	١	٥
مليون نسمة فأكثر	—	—	—	١
الجملة	٢٩	٣٣	٣٨	٥٢

المصدر:

- ١- Ominde, 1975: 95 (عن سنوات ٤٨-٥٧-١٩٦٧م) عن تنجانيقا.
- ٢- سنة ١٩٨٨م من حساب الباحث، وكذلك إضافة مدن زنجبار في السنوات السابقة.

والملاحظ أن عدد المدن بجميع أحجامها قد تضاعف بنسبة ٧٩٪ خلال الأربعين عامًا الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٨٨ م ، أي بنسبة نمو سنوي تقل عن ٢٪ ، وهي نسبة منخفضة على وجه العموم .

والملاحظ كذلك أنه على الرغم من انتقال المدن بين الفئات الحجمية نتيجة تزايد سكانها إلا أن الفئة الحجمية من ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة يتجمع فيها أكبر عدد من مدن تنزانيا في جميع التعدادات ، وإن كان هذا العدد يتناقص تدريجيا لحساب التزايد في فئات أخرى ، وتجدر الإشارة إلى أن المدن الواقعة في الفئة ٥٠٠٠ - ١٥٠٠٠ نسمة في تعداد عام ١٩٨٨ م والبالغ عددها ١٥ مدينة ، من بينها ١١ مدينة يقل سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة ، والأربع الأخرى يزيد سكانها عن ذلك .

كما أن تنزانيا لم تعرف مدينة مليونية إلا فيما بعد سنة ١٩٨٥ م حيث قفزت إلى هذا الرقم مدينة دار السلام العاصمة التي يبلغ عدد سكانها حوالي ١,١٤ مليون نسمة عام ١٩٨٨ م .

ويوضح الجدول رقم (١٥) الأحجام السكانية لعواصم الأقاليم التنزانية حسب تعداد عام ١٩٨٨ م .

جدول رقم (١٥)

الأحجام السكانية لمدن عواصم الأقاليم حسب تعداد عام ١٩٨٨ م مرتبة تنازلياً

الإقليم	العاصمة	حجمها السكاني	الإقليم	العاصمة	حجمها السكاني
دار السلام	دار السلام	١١٠٣٩٨٣	مارا	موسوما	٦٣٦٥٣
موانزا	موانزا	١٧٢٧٠٩	روكوا	سومباوانجا	٤٧٨٧٨
غرب زنجبار	زنجبار	١٥٧٦٣٤	روفوما	سونجيا	٤٦٢٥٥
تانجا	تانجا	١٣٧٠٨٠	ليندي	ليندي	٤١٥٨٧
ميبيا	ميبيا	١٣٣٨٩٢	سنجيدا	سنجيدا	٣٩٥٠٦
موروجورو	موروجورو	١١٧٧٦٠	شينانجا	شينانجا	٣٣٠٥٦
كليمنجارو	موشي	٩٦٨٣٨	كاجيرا	بركوبا	٢٨٧٠٩
تابورا	تابورا	٩٣٥٠٦	الساحل	دوندا	٩١٩٣
أروشا	أروشا	٧٧٠٩٢	شمال ميبا	ميشويني	٨٨٧٣
متوارا	متورا	٧٦٦٣٢	شمال زنجبار	ميسوفيني	٥٦٨٠
إيرنجا	إيرنجا	٧٤٨٦٠	جنوب ميبا	شالانجا	٣٩٩٤
دودوما	دودوما	٧٤٦٧٧	وسط وجنوب		
كيجومبا	كيجومبا	٦٦٦٤٧	زنجبار	كيجيني	٣٢٠٢

المصدر:

(Tanzania Sensa, 1992; Tables. 3)

ويتضح من الجدول السابق أن المدى الحجمي كبير بين عواصم الأقاليم فحتى إذا تركنا المدينة المليونية الوحيدة دار السلام باعتبارها عاصمة للدولة، فإن أكبر عاصمة لإقليم وهي مدينة موانزا تبلغ نحو ٥٤ مثلاً لحجم أصغر عاصمة لإقليم وهي مدينة كيجيني بوسط زنجبار.

ولا يتحقق نسق التراتب النظري لأحجام المدن والذي يشار إليه في أصوليات جغرافية الحضرة ، ولكن الملاحظ بجلاء هو تأثير عامل الجوار على أحجام المدن ، فعادة ماتتوسط المدينة الكبيرة مدناً أصغر حجماً ، ومن أوضح الأمثلة مدينة دار السلام بين ليندي ودوندا ، ومدينة زنجبار بين مسيوفيني وكيجيني ، ومدينة موانزا بين كل من موسوما وبوكوبا وشينيانجا ، ومدينة ميبيا بين سونجيا وسومباوانجا ، ومدينة تابورا بين كيجوما وسنجيدا ، ويبدو أن عامل النشأة وظروف البيئة وراء هذا الانتظام التوزيحي لأحجام مدن العواصم ، وقد تتضح الصورة أكثر من عرض أبرز الخصائص العمرانية للمدن المهمة فيما يلي :

دار السلام :

نشأت مدينة دار السلام في موضع قرية صيد كانت تسمى ميزيما كانت خاضعة لحكم سلطان مسقط ، وفي سنة ١٨٦٢م سيطر سلطان زنجبار على الساحل واختار ميزيما مكانا لقصره الصيفي وأسمها دار السلام . وتحولت دار السلام إلى مركز حضري تجاري مخطط منذ سنة ١٨٨٧م حينما أسست شركة شرق إفريقيا الألمانية مركزاً تجارياً فيها ، وأصبحت نهاية لخط سكة حديد وسط تنجانيقا ، ثم اتخذها الإنجليز قاعدة لحكم تنجانيقا تحت الانتداب ، وأصبحت عاصمة للدولة بعد استقلالها سنة ١٩٦١م ، وعاصمة لدولة تنزانيا الموحدة منذ سنة ١٩٦٤م .

وفضلاً عن وظيفتها السياسية فهي أكبر موانئ الدولة البحرية وافتتح مطارها الدولي سنة ١٩٥٤م ، وهي مركز صناعي مهم ، وبها جامعة وعدد من المعاهد العلمية والمستشفيات الكبيرة ، وتشرف أفخم الأبنية على الجبهة البحرية للمدينة سواء منها الحكومية أم الفنادق والخدمات ، ويقع

الحي التجاري خلف تلك الأبنية . أما الأحياء السكنية فنحو الداخل وفي بداية القرن العشرين الميلادي قدر سكان دار السلام بنحو ٢٠,٠٠٠ نسمة ، كما قدر عددهم ب ٦٩٢٧٧ نسمة سنة ١٩٤٨م (Sabot, 1979: 17) أي أنها تزايد سكانها نحو ٥٠,٠٠٠ نسمة خلال الخمسين عاماً الأولى من القرن الحالي بينما تزايد عدد السكان بأكثر من مليون نسمة في الأربعين عاماً فيما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٨٨م ، وهي تضم ٣٢ قسماً إدارياً في التعداد الأخير .

زنجبار:

تقع زنجبار على مرفأ عميق محمي طبيعياً ، وهي مركز حكومي وتجاري للجزيرة ، ويغلب الطابع العربي على عمرانها بما يميزه من شوارع ضيقة متعرجة وأبواب خشبية ومبان متلاصقة ، وهي لذلك مقصد للسائحين (Herrick et al, 1968) ولكن بها أبنية حديثة حكومية وخدمية تحقق وظائفها السياسية والاقتصادية والثقافية .

وتنتشر على الساحل مجموعة من المدن الأقل أهمية منها تانجا ومدينة متوارا على الساحل الجنوبي ، والمدينتان السابقتان ميناءان ثانويان ، ويذكر أن مدينة وميناء كلوا قد ازدهر في فترة العرب والبرتغال ، ولكن تضاءلت أهميتها مع وجود الموانئ الساحلية الحديثة في دار السلام وتانجا ومتوارا .

وفي شمالي البلاد تقع مدينتا موشي وأروشا ، وهما مدينتان صناعيتان وتجاريتان ومقصد للسياحة إلى منطقة كليمنجارو ، وإلى الجنوب من بحيرة فيكتوريا تقع مدينة موانزا كمركز مهم للنقل على شاطئ البحيرة .

وفي وسط البلاد تعتبر موروو وودودوما مركزين للنقل على خط سكة حديد الوسط ، والأخيرة هي العاصمة الجديدة للدولة . كما تقع مدن ميبيا في الجنوب الغربي ، وتابورا وكيجومو في الغرب ، وهي جميعاً مراكز

تجارية ، والأخيرة بمشابة بوابة غربية لخط حديد وسط تنزانيا على بحيرة تنجانيقا .

العمران الريفي :

إن العمران الريفي هو الطابع الغالب في تنزانيا وذلك لسيادة النشاط الزراعي والرعوي ، وغالباً ما يعتمد نمط العمران الريفي على نمط الزراعة السائد والذي يرتبط بدوره بظروف البيئة المحيطة . ويمكن ملاحظة ثلاثة أنماط من العمران الريفي (Herrick et al, 1968 : 25)

- ١ - القرى المندمجة ، وتسكنها قبائل زراعية محدودة العدد .
 - ٢ - المجاورات السكنية المؤلفة من بيوت متباعدة يخص كل منها عائلة أو أسرة وتحيط بها الأراضي التي يحق للأسرة زراعتها ، ويميز هذا النمط الجماعات التي استقرت وكانت في الأصل رعوية .
 - ٣ - السكن المتنقل والذي تقيمه الجماعات الرعوية والزراع المتنقلون حيث يتوافر الماء والتربة الخصبة .
- وقد تتواجد هذه الأنماط مستقلة ، أو تتداخل لتعطي أنماطاً من العمران المختلط .

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي لأنماط العمران الريفي فيمكن ملاحظة مايلي : (Herrick et al, 1968:25)

- ١ - يتركز نمط السكن الريفي الكثيف أو المتلاصق والمؤلف من حجرات صغيرة على سواحل بحيرة فيكتوريا وفي جزر أوكارا وجزر أو كيرويو بالبحيرة .
- ٢ - يظهر السكن الريفي المتجمع في مناطق السوكوما والهايا في غربي البلاد حيث الاستخدام الكثيف للتربة الخصبة .

٣ - يظهر السكن الكثيف في المناطق السهلية الساحلية التي تكثر فيها الأمطار ، ولكن منطقة دلتا نهر روفيغي محدودة العمران بالرغم من خصوبة تربتها وجودة مناخها ، وذلك لأن الفيضان السنوي للنهر يغرق الكثير من مساحتها ، كما أن وادي نهر كولمبيرو لا يتوافر به الأمان للسكن الدائم بسبب الفيضانات النهرية .

٤ - يتركز السكن الريفي على مرتفعات الوادي الأخدودي الشرقي حيث التربة البركانية الخصبة والمطر الغزير ، ولكن إذا قل المطر والأرض الصالحة للزراعة ظهر السكن المتباعد لمجموعات البيوت العائلية كما عند جماعات الشاجا وأروشا .

٥ - يظهر السكن المتنقل في مراعي سهوب الماساي وسهل سرنجيتي في الشمال ، وقد يكون التنقل رأسيا ، ففي فصل المطر يهبط السكن مع الرعاة إلى الأماكن المنخفضة ، وعندما يبدأ الجفاف يتنقلون إلى مناطق أعلى .

والجدير بالذكر أن فترة الستينات الميلادية وما بعدها قد شهدت جهوداً حكومية لتنمية العمران الريفي كان من أهمها محاولات تكوين القرى الجماعية وذلك باتخاذ إجراءات اقتصادية تؤثر على اتجاه نمو القرى للتحويل إلى قري جماعية (Ominde, 1975: 88)

كما أعلنت حكومة تنجانيقا سنة ١٩٦٢م عن مشروعات للعمران القروي تستهدف تأسيس وصيانة وتنمية العمران الريفي على مستوى المزارع والطرق والتجارة والصناعات المحلية والخدمات الصحية والتعليمية ، وتشكلت لجان للعمران القروي ، أصبحت في سنة ١٩٦٦م قسماً من أقسام وزارة الأراضي بعد قيام دولة تنزانيا الموحدة .

النشاط الاقتصادي

يتصف اقتصاد تنزانيا بمجموعة خصائص أو مؤشرات من أهمها:

١ - يعد اقتصاد تنزانيا في مجمله اقتصاداً ضعيفاً إذا قورن عالمياً على أساس إجمالي الناتج المحلي ، ونصيب الفرد من ذلك الناتج . وقد أورد كوريان سنة ١٩٧٨ م (Kurian, 1978: 1719) أن تنزانيا إحدى الدول الفقيرة ولذا فإن دخل الفرد فيها منخفض وتتأثر كثيراً بالظروف الاقتصادية العالمية .

وبلغ إجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٨٠ م نحو ١, ٥ مليارات دولار أمريكي ارتفع إلى نحو ٤, ٦ مليارات دولار أمريكي سنة ١٩٩٠ م بأسعار ١٩٨٠ م، وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في تنزانيا في منتصف عام ١٩٩٣ م هو ١٠٠ دولار أمريكي وهذا يقل بنحو ٤١ مرة عن المتوسط العالمي (٤١٨٠ دولار أمريكي) .

٢ - ورغم ضآلة إجمالي الناتج المحلي فقد تعرض لهزات حادة في الثمانينيات الميلادية كان من نتيجتها تدني معدلات نمو ذلك الناتج سنوياً ، بل إنه تعرض للتناقص بحدة عام ١٩٨٣ م ، وحسب أرقام البنك الدولي لعام ١٩٩٣ م عن إجمالي الناتج المحلي عن الفترة من ١٩٧١ م وحتى ١٩٩١ م (The World Bank : 588-598) فإن إجمالي الناتج المحلي قد نما بنسبة تصل إلى ٤٪ سنوياً ، فيما كانت حوالي ٢, ٥٪ بين عامي ١٩٧١ م، و ١٩٧٥ م، ثم تناقصت إلى ٢, ٢٪ في عام ١٩٨٠ م، وواصلت تناقصها إلى ٩٧, ٠٪ فيما بين عامي ١٩٨٠ م و ١٩٨٥ م ، وانعكس الاتجاه نحو التزايد لتصل النسبة إلى ٥٥, ٤٪ بين عامي ١٩٨٥ م و ١٩٩٠ م، ولكنها تناقصت قليلاً حتى ٤٪ في عام

١٩٩١م ، وقد ارتبط بهذا المسار تناقص في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حيث كان ٢٧٢ دولاراً أمريكياً عام ١٩٨٠م تناقص إلى ٢٣٤ عام ١٩٨٥م ، وأصبح ٢٣٥ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٠م بأسعار ١٩٨٠م كما تناقصت مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من ١٢٪ إلى نحو ٣,٥٪ سنة ١٩٨٨م

(Undo :A, 1972; 99)

٣ - تفوقت قيمة واردات تنزانيا من السلع ومستلزمات الخدمات على قيمة صادراتها من تلك السلع والخدمات طوال الفترة من عام ١٩٧١م وحتى عام ١٩٩١م ، وإن اختلفت نسبة ذلك التفوق من نسبة ضئيلة في السبعينات الميلادية إلى نسبة عالية بلغة ٣٠٪ أو أقل منها بقليل في الفترة من عام ١٩٨٨م وحتى عام ١٩٩١م ، وعلى هذا فقد سجلت موازنة الدولة عجزاً تراوح بين ٥,٥٥ مليار شيلن تنزاني سنة ١٩٧٢م ، ونحو ٥٥ مليار شيلن تنزاني سنة ١٩٨٥م (The World Bank 1993: 588-598) ، وهذه تعد مؤشرات واضحة لضعف الاقتصاد في البلاد .

٤ - طبقت دولة تنزانيا منذ الستينيات الميلادية إجراءات اقتصادية انعكس أثرها على كافة المجالات الاقتصادية والإنتاجية في البلاد واعتمدت الحكومة سياسة الخطط الاقتصادية الدورية وبدأت أول خطة خمسية منذ عام ١٩٦٤م لكنها لم تكمل واستبعدت في سنة ١٩٦٦م ، وكانت الخطة الثانية للأعوام ١٩٦٩-١٩٧٤م تستهدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٧٪ ولكن لم ينمو إلا بنسبة ٤,٨٪ ووضعت الخطة الثالثة سنة ١٩٧٧م متأخرة عامين عن موعدها ووقع عجز حاد من العملات الصعبة بالدولة سنة ١٩٨٠م مما أفسد النظام الاقتصادي ، وفي سنة ١٩٨١م وضعت خطة خمسية رابعة لكن سرعان ماتم هجرها

وحل محلها برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني (Buren, 1994: 888) واتجهت الجهود حتى أواخر السبعينيات الميلادية نحو تطبيقات الاقتصاد الشمولي في مجالات الزراعة . ولعل هذه التطبيقات كانت من عوامل التدهور الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد منذ ذلك التاريخ .

٥ - مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يوضحها الجدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦) نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

النشاط	١٩٧٧م ×	١٩٨٦م =	١٩٩١م *
الزراعة، الغابات، الصيد	٤٣,٤٪	٣٨,٣٪	٦١,٢٪
التعدين	٠,٨	٠,٦١	٠,٣
الصناعة التحويلية	١٠,٣	٧,٤٠	٦,٨
البناء والتشييد	٤,٢	٢,٢	-
التجارة والمال	٢٢,٠	١٠,٢	٣١,٧
النقل والمواصلات	٨	٧,٢	-
الخدمات	١١,٩	٢,٠	-
أنشطة أخرى	٢,٣	٣٢	-

المصدر:

(X) Kurian, 1978: 1720

(=) Kaleido Scope, 1990, Tanzania, P. 2.

(*) World Bank, 1993: 589.

ويتضح من الجدول وجود بعض المفارقات في تطور نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، وقد يعزى ذلك جزئياً إلى تعدد واختلاف المصادر الإحصائية للبيانات ، لكنه يفسر إلى حد كبير اضطراب الظروف الاقتصادية وعدم ثبات معدلات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومع كل ذلك ، يبقى للنشاط الزراعي وما يلحق به من صيد وقطع أشجار ورعي ، النصيب الأكبر في إجمالي الناتج المحلي ، يليه النشاط التجاري ، والخدمات ، ثم النشاط الصناعي وبخاصة الصناعة التحويلية .

الزراعة :

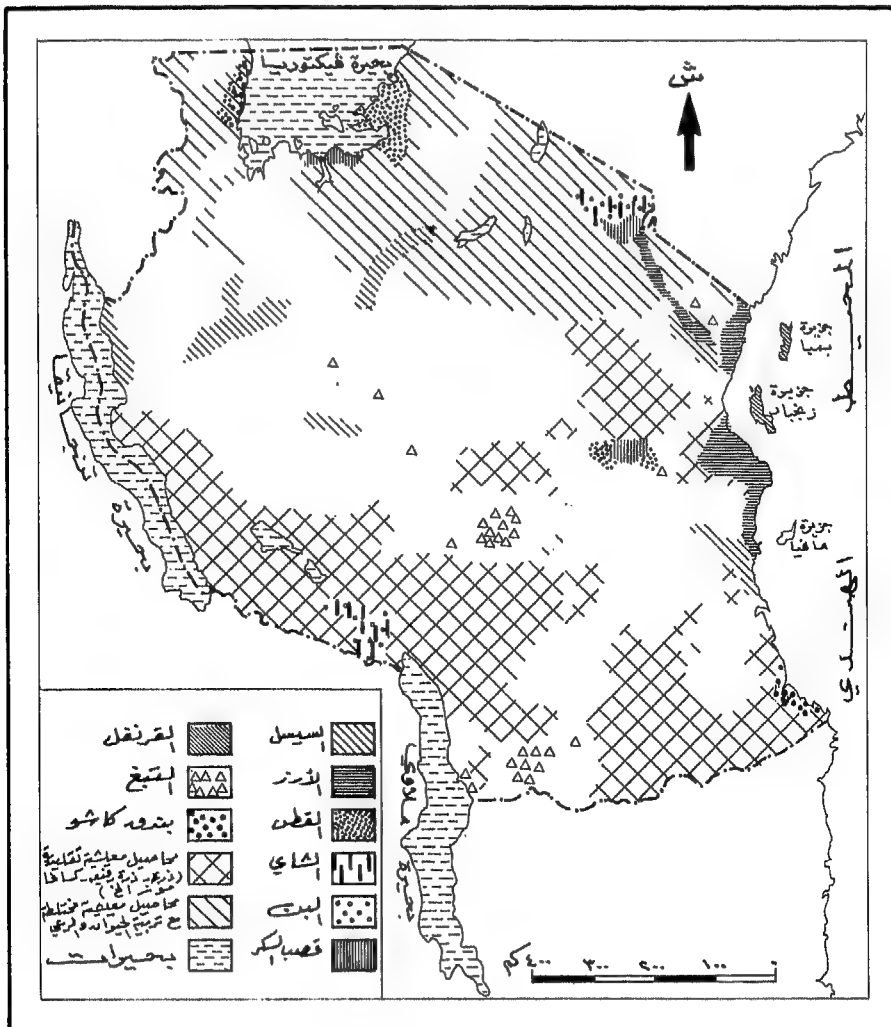
الزراعة نشاط اقتصادي قديم في تنزانيا توافرت له المقومات الرئيسة كالمياه ، والتربة الخصبة ، والمناخ الملائم ، كما أن الظروف البشرية وخاصة السياسية منها قد ساهمت في توجيه مسار ونوعية هذا النشاط الاقتصادي ، فقد كانت الزراعة التقليدية المعاشية هي الأكثر شيوعاً باستثناء محاصيل تصديرية اشتهرت بها زنجبار أهمها القرنفل ، ثم دخلت الزراعة الواسعة بهدف زراعة وتصدير المحاصيل النقدية وبخاصة محصول السيسل ، وفي الستينيات الميلادية شهدت الزراعة بعض التطبيقات التنموية الخاصة كان أبرزها تكوين المزارع الجماعية والقرى الجماعية ولكن لم يكتب لها النجاح فتم التخلي عنها في منتصف السبعينيات الميلادية حيث اتجهت الزراعة نحو الاقتصاد الحر .

ومن المؤكد أن الجهود الموجهة منذئذ صوب التنمية الزراعية قد أثمرت عدة نتائج منها بقاء الزراعة في مرتبة الصدارة كعماد لاقتصاد الدولة يعتمد عليه أكثر من ٨٠٪ من السكان (F.A.O., 1992: 25) كما أنها ساهمت بنحو ٨٤٪ من

قيمة الصادرات في عام ١٩٩١م (Buren, 1994: 888) ، ومن النتائج أيضا أن فترة الثمانينات وأوائل التسعينات الميلادية قد شهدت تحسناً ملحوظاً في الانتاج الزراعي مقارنة بالفترة السابقة كما تدل على ذلك الأرقام القياسية والتي اتخذت من متوسط إنتاج عام ١٩٧٩ - ١٩٨١م سنة أساس ، إذ بلغ الرقم القياسي للإنتاج الزراعي عام ١٩٨٥م (٤, ١١٠٪) ، وفي عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (١٢٢٪) وانخفض قليلاً في عام ١٩٩٢م ليصبح (٤, ١١٧٪) . (F.A.O, 1992: 43-51)

وتمثلت النتيجة الثالثة لجهود تنمية الإنتاج الزراعي في تنوع ذلك الإنتاج وازدياد أهمية المحاصيل النقدية ، مع عدم إهمال الزراعة المعاشية التي يقدر أنها تشكل ٥٠٪ من الناتج الزراعي في الدولة (Buren, 1994: 888)

وتتمثل أهم المحاصيل النقدية في السيسل ، والشاي والبن والكافور والطباق والقطن والقرنفل فضلاً عن الأرز وقصب السكر وجوز الهند ، أما المحاصيل المعاشية فأهمها الحبوب كالقمح والذرة والذرة الرفيعة والدخن والدرنيات كالكسافا والبطاطا ، وكذلك أنواع من البقول والخضراوات والفاكهة أهمها الموز (شكل رقم ١٨) وجدول رقم (١٧) .



شكل (١٨) مناطق زراعة المحاصيل الرئيسية

Murray Cultural Atlas of Africa, 1981.

المصدر:

جدول رقم (١٧) تطور مساحة وأنتاج أهم المحاصيل الزراعية

المحصول			المساحة المزروعة (١٠٠٠ هكتار)			الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)		
			١٩٩٢م	١٩٩٠م	١٩٨١-٧٩م	١٩٩٢م	١٩٩٠م	١٩٨١-٧٩م
السيسل	١١١	٥٨	٥٩	٨٠	٣٥	٣٤	٣٥	٣٤
البن	١٠٩	١٢٥	١٣٢	٥٤	٥٦	٥٣	٥٦	٥٣
الشاي	١٥	١٧	١٨	١٦	١٨	١٨	١٨	١٨
الطباق	٢٧	٢١	٣١	١٧	١٧	١٢	١٧	١٢
القطن	-	-	-	٥٣	٧٣	٦٠	٧٣	٦٠
قصب السكر	٢١	١١	١٣	١٥٣٧	١٤١٠	١٣٢٠	١٤١٠	١٣٢٠
جوز الهند	-	-	-	٣١٠	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥
القرنفل	-	-	-	-	-	٥,٨	-	٥,٨
بندقكاشور	-	-	-	٢٠	٣٣	٢٨	٣٣	٢٨
جملة الحبوب	٢٨٣٥	٢٥٣٣	٣٢٥٥	٣٠١٠	٣٥٣٨	٣٨٣٨	٣٥٣٨	٣٨٣٨
الذرة	١٣٥٠	١٦٣١	١٩٠٨	١٧٦٢	٢٢٢٦	٢٤٤٥	٢٢٢٦	٢٤٤٥
الذرة الرفيعة	٧١٣	٣٨٠	٦٨٣	٥٤٣	٥٨٧	٣٦٨	٥٨٧	٣٦٨
الدخن	٤٥٠	١٧٨	٣٠٩	٣٦٠	٢٦٣	٢٠٠	٢٦٣	٢٠٠
الأرز	٢٦٢	٢٨٩	٣٠٧	٢٥١	٣٩٢	٧٣٦	٣٩٢	٧٣٦
جملة الدرنيات	٦٥١	٩٣٣	٩١٤	٦١٥٨	٧٥٧٧	٨١٦٩	٧٥٧٧	٨١٦٩
الكسافا	٤٥٠	٥٩٠	٦٨٤	٥٤٣٢	٧١١١	٦٩٢٢	٧١١١	٦٩٢٢
البطاطا الحلوة	١٧٠	٣٠٧	١٩٨	٥١٤	٢٥٧	٩٩٦	٢٥٧	٩٩٦
جملة البقول	٦٩٣	٨٠٦	٦٣٣	٣١٥	٤١٢	٣٨٥	٤١٢	٣٨٥
الفول الجاف	٥٠٠	٤١٠	٣٠٥	٢٥١	١٩٥	٢٥٠	١٩٥	٢٥٠
الفول السوداني	٩١	١١٠	١١٠	٥٤	٦٥	٦٠	٦٥	٦٠
جملة الفاكهة	-	-	-	١٩٥٣	٢١٣٣	٢١٩٦	٢١٣٣	٢١٩٦
الموز	-	-	-	٧٤٠	٧٩٤	٨٢٥	٧٩٤	٨٢٥

المصدر:

F. A. O., 1992
(x) (Buren, 1994: 883)

(- غير متوافر)

المحاصيل النقدية :

- السيسل :

وهو من نباتات الألياف ، وكان يشغل أكبر مساحة لمحصول نقدي حتى أوائل الثمانينات الميلادية ثم تراجعت مساحته وبالتالي قل إنتاجه إلى نحو النصف ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها وجود البدائل الأخرى كالألياف الصناعية وتدني أسعاره العالمية بشكل كبير .

ويزرع السيسل في ست مناطق تقليدية ترتبط في الغالب بأحواض الأنهار كالحوض الأدنى لنهر بانجاني ، والحوض الأدنى لنهر روفيجي ، وحوض نهر نكولو Nkulu ، وحوض نهر وبحيرة كينانجيري . وحوض نهر إيجومي . بإقليم تابورا ، وحول مصب نهر ملاجاراسي .

وقد بدأت زراعة السيسل عام ١٨٩٢ م ، بعدما جلب من المكسيك وجُربت زراعته في سهول أوزامبارا وتانجا ونجحت الزراعة ، ثم أحضرت أول آلة لفصل الألياف عام ١٨٩٩ م ، وتم تصديره لأول مرة عام ١٩٠٠ م (Univ. Press of Africa, 1968: 115) وعادة ماتشغل مزرعة السيسل مساحة لا تقل عن ١٢٠٠ هكتار تصلها الطرق البرية والسكك الحديدية ، ويتوسطها مصنع ، وتضم وسائل الإعاشة الميسرة للعمالة المرتبطة بها ، وكان في تنزانيا نحو ٧٠ مزرعة للسيسل أمت الدولة ٣٧ منها سنة ١٩٧٦ م ، لكنها تخلت عن ملكية الكثير منها إلى القطاع الخاص منذ عام ١٩٨٦ م ، وكان أحد أسباب انتعاش الإنتاج مرة أخرى (Buren, 1994:889) وعموماً فإن إنتاج تنزانيا من السيسل في سنة ١٩٩٢ م يعادل نحو ثلث الإنتاج الإفريقي ، ونحو ٩٪ من إنتاج العالم من السيسل سنة ١٩٨٠ م . (F.A.O., 1992.)

- البن :

يتصدر حالياً المحاصيل النقدية من حيث المساحة المزروعة ، وله منطقتان رئيستان لزراعته ، أكبرهما حول مدينة موشي بإقليم كليمنجارو وحتى مدينة أروشا إلى الغرب منها ، والثانية حول مدينة ميبيا في الجنوب الغربي . ويقوم على زراعته صغار الزراع ذوي الملكيات المحدودة ، وكان يمثل ٣١٪ من قيمة الصادرات سنة ١٩٩٠م ويزرع منه نوعان في تنزانيا هما البن العربي ، وهو الأوسع انتشاراً ، وبن روبستا .

- الشاي :

يزرع في مناطق زراعة البن ، وهو يشبه البن في تزايد المساحة المزروعة والإنتاج ، وبعد أن شهدت أسعاره انخفاضاً في عام ١٩٨٥م فقد أخذت في الارتفاع التدريجي في أوائل التسعينيات الميلادية ، وتحصل هيئة شاي تنزانيا على ربع المحصول ، ولها أربعة مصانع وهي بصدد إنشاء ثلاثة أخرى ، كما أن شركة بروك بوند البريطانية تحصل على ٤٠٪ من جملة الإنتاج ، كما استعادت الشركة البريطانية « مجموعة لونرو » Lonrho Group مزارعها للشاي التي كانت قد أمت في الستينيات الميلادية ، وفي عام ١٩٨٨م تأسست شركة شرق أوزامبارا للشاي . (Buren, 1994: 889)

- القطن :

تتركز زراعته في منطقتين ، الأولى وهي الأكبر مساحة حول أوشاشي على الجانب الشرقي لبحيرة فكتوريا ، والثانية فيما بين كيلوسا وموروغورو وإنتاجه في تزايد منذ أواخر الثمانينيات الميلادية وذلك بفضل المشروعات التنموية التي ساهمت فيها هولندا وبريطانيا والبنك الأوروبي للاستثمار وركزت على وسائل نقل القطن وحلجه ، وتستهلك مصانع الغزل والنسيج الوطنية جزءاً من الإنتاج ولكن الغالبية للتصدير .

- القرنفل :

وهو شجرة دائمة الخضرة موطنها الأصلي جزيرة ملقا ، تمتاز بأنها معمرة (نحو ٦٠ سنة) وقد يصل طولها لأكثر من ١٣ مترا ، وتعطي الشجرة الناضجة ما بين ٣٥-٩٠ كيلوجرام من القرنفل سنوياً ، وتقطف الزهور يدوياً في موسمين في السنة ، الأول فيما بين شهري يوليو وسبتمبر ، والثاني بين نوفمبر ويناير ، ويعتبر هذان الموسمان من أنشط فترات السنة لتحرك العمالة نحو جزر زنجبار وخاصة جزيرة بمبا التي تستأثر وحدها بنحو ٨٠٪ من أشجار القرنفل في زنجبار (Univ. Press of Africa, 1968: 243-244) وتخصص زنجبار في التوابل وخاصة القرنفل مشهور عالمياً ، فقد كانت لفترة طويلة المصدر الأول له في العالم ، حيث كانت تنتج في الستينيات الميلادية نحو ٢٠٠٠٠ طن سنوياً ، تراجعت إلى المرتبة الرابعة وأصبحت تنتج ٥٨٠٠ طن سنة ١٩٩٠ م ، ويرجع ذلك إلى أن إندونيسيا وهي أكبر مستهلك للقرنفل الزنجباري أصبحت منذ سنة ١٩٨٣ م تكتفي ذاتياً بإنتاجها المحلي (Buren, 1994: 889) وبات على تنزانيا أن تنافس في بعض الأسواق المحدودة في جنوب شرقي آسيا وهولندا .

جوز الهند :

وهو المحصول الزراعي الثاني بعد القرنفل ، ويوجد نحو ٧ ملايين شجرة جوز هند في بمبا وزنجبار (Univ. Press of Africa, 1968: 245) يستهلك معظم الإنتاج محلياً حيث يستخرج منه الزيت : أما المجفف فيتم تصديره للخارج وعموماً فإن الإنتاج يشهد تزايداً ملحوظاً إذا قورن بالقرنفل .

الطباق :

توجد أكبر منطقة لزراعته حول مدينة إيرنجا ، كما توجد مناطق أصغر في

إقليم روفوما ، وفي منتصف الستينيات الميلادية تألفت هيئة تنجانيقا للطباق ، وأمكن التوسع في زراعته للتصدير ، كما تقوم عليه صناعة لفائف الدخان محلياً .

بندق الكاشو:

وهو نوع من البندق يزرع على الساحل فيما بين متوارا وليندي وكذلك حول بوكوبا غرب بحيرة فيكتوريا ، وهو يوجه أساساً للتصدير ، ويلزمه في نفس مناطق زراعته محصول نقدي آخر هو البيرثرم وهو نبات شبيه بالأقحوان أو البابونج صدرت منه تنزانيا سنة ١٩٩٢م حوالي ٢٢٠٠ طن .

قصب السكر:

تتركز زراعته في ثلاث مناطق تمتاز بوفرة مياهها ، وهي حول موانزا جنوب بحيرة فيكتوريا ، وحول موشي بمنطقة كليمنجارو ، وحول موروجورو . وعلى الرغم من أن احتياجات السوق المحلي للسكر يصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ طن سنوياً ، إلا أن تنزانيا تصدر نحو ١٠,٠٠٠ طن سكر إلى دول السوق الأوروبية من إنتاجها الذي بلغ سنة ٩٢-١٩٩٣م نحو ١٢٠٢٧٢ طن .

وبالإضافة إلى ماتقدم هناك محاصيل نقدية أخرى أقل أهمية منها الكاكاو الذي وصل إنتاجه في أوائل التسعينيات الميلادية إلى ٢٠٠٠ طن متري ، وكذلك الفول السوداني ، الذي وصل إنتاجه في الفترة ذاتها إلى ٦٥٠٠٠ طن ، هذا وقد دخلت الخضراوات الطازجة وبعض أنواع الفاكهة مجال التصدير وخاصة إلى الأسواق الأوروبية وإن كان بكميات قليلة (Buren, 1994: 889)

- المحاصيل غير النقدية :

وهي في مجملها محاصيل للاستهلاك المحلي ، وتنتشر زراعتها في الثلثين الجنوبي والأوسط من البلاد ، كما تظهر في الثلث الشمالي في بعض البقع مختلطة مع الرعي غير الكثيف ، ويمكن تقسيم تلك المحاصيل إلى أربع مجموعات :

١ - الحبوب : وهي أكثر المحاصيل انتشاراً وأغزرها إنتاجاً ، ويأتي في مقدمتها الذرة التي استأثرت بنحو ٥٥-٦٠٪ من مساحة وإنتاج الحبوب في الدولة خلال الثمانينات وأوائل التسعينيات الميلادية يليها كل من الذرة الرفيعة والدخن الذي بلغ إنتاجه حوالي ٨٥٢ كجم/ للهكتار ، وهذا أعلى من متوسط الإنتاجية العالمية لهذا المحصول حسب سنة ١٩٩٢م (F.A.O., 1992)

٢ - الدرنات : وتلي الحبوب من حيث المساحة والإنتاج ، وأهمها على الإطلاق محصول الكسافا الذي تبلغ المساحة المزروعة منه أكثر من ٧٠٪ من مساحة الدرنات ، وبلغ إنتاجه أكثر من ٩٠٪ من جملة إنتاج الدرنات في الثمانينات وأوائل التسعينيات الميلادية ، بل إن إنتاجية محصول الكسافا التنزاني تزيد عن متوسط الإنتاجية العالمية له بنحو ٨٪ من ذلك المتوسط (F.A.O. 1992)

وتلي البطاطا الحلوة الكسافا من حيث الزراعة والإنتاج ، ثم تأتي البطاطا بمساحات أقل وإنتاج متوسط ، أما أقل الدرنات انتشاراً وإنتاجاً فهو اليام .

٣ - البقول : وتقترب المساحة المزروعة منها من المساحة المزروعة

بالدرنيتات ، لكن كمية الإنتاج أقل وأهم محاصيل البقول في تنزانيا هي الفول الجاف الذي يشغل أكثر من نصف المساحة ويعطي أكثر من نصف إنتاج البقول حسب سنة ١٩٩٢ م . ويولي الفول البازلاء الجافة والحمص وفول الصويا فضلا عن الفول السوداني .

٤ - الفاكهة : وتشتمل على أنواع متعددة كالموز والأناناس والباوباو والمالجو والحمضيات ، ولكن الموز يمثل وحده نحو ثلث كمية الإنتاج من الفاكهة ، (F.A.O., 1992.)

الرعي وتربية الحيوان :

تنتشر المراعي الدائمة فوق نحو ٣٧٪ من أراضي الدولة ، والجدول رقم (١٨) يوضح تطور الثروة الحيوانية وأنواع الحيوانات في تنزانيا :

جدول رقم (١٨) تطور أعداد الثروة الحيوانية (ألف رأس)

السنة	١٩٧٩-١٩٨١ م	١٩٩٠ م	١٩٩٢ م
الأبقار	١٢٦١٦	١٣٠٤٧	١٣٢١٧
الماعز	٥٧١٤	٥٨٢٦	٩٠٧٣
الأغنام	٣٧٥٤	٣٥٥٧	٣٧٠٦
الحمير	١٦٣	١٧٤	١٧٦

المصدر:

(F. A. O. Year Book of Production, 1992)

ويتضح من الجدول السابق أن أعداد الحيوانات في ازدياد مستمر ، كما أن الحيوانات - باستثناء الحمير - تربي من أجل اللحوم أساساً والألبان والجلود .

وقد أنتجت البلاد من لحوم الحيوانات ٢٥٧٠٠٠ طن سنة ١٩٩١ م ، ونحو ٥٤٨٠٠٠ طن من الألبان ، ونحو ٤٧٠٠٠ طن من جلود الحيوانات في العام ذاته (F.A.O., 1992)

قطع الأشجار:

تغطي الغابات ٤٣٪ من أراضي تنزانيا ، وهذه الغابات من أصناف مدارية وشبه استوائية وجبلية سبق بيانها ، ويحترف قطع أشجارها وتجهيزها وتصنيعها أعداد من السكان والشركات الحكومية والخاصة ، أما الإنتاج الخشبي في الدولة فيوضحه الجدول رقم (١٩) .

جدول رقم (١٩) إنتاج الأخشاب في تنزانيا (بالألف متر مكعب)

النوع	السنة	١٩٨٩ م	١٩٩١ م
الكتل والعروق الخشبية بأنواعها	٣١٧	٣١٧	
لب الخشب	١٤٥	١٤٥	
خشب للوقود	٣١٠٦٧	٣٣٤٥٨	
أخشاب أخرى	١٢٥٦	١٦٢٥	
جملة الأخشاب الخام	٣٢٧٩٤	٣٥٥٤٥	
الأخشاب المنشورة	١٥٦	١٥٦	

المصدر:

(Europa, Africa, South of Sahara, 1994: 895)

والملاحظ أن هناك نوعاً من الثبات في تطور هذا النشاط فلم يوجه إليه اهتمام كاف لاستثمار الثروة الغابية ، والزيادة الملحوظة كانت في خشب الوقود ، وهذا أمر مفهوم في دولة نامية بها من الأخشاب أكثر مما فيها من مصادر الطاقة الأخرى .

الصيد:

لا تتوافر بيانات إحصائية عن الصيد البري ، وهو بالتأكيد نشاط موجود عند الجماعات البدائية والرعوية لكنه ليس ذا أهمية اقتصادية ، وإنما تتوافر بيانات عن الصيد السمكي يوضحها الجدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٢٠) إنتاج صيد الأسماك وأنواعه لعامي ١٩٨٨م و ١٩٩٠م

مجال الصيد	نوع حيوانات الصيد	الإنتاج بالآلف طن متري	
		١٩٨٨م	١٩٩٠م
المحيط الهندي	أسماك بحرية	٤٧,٢	٤٤,٩
	حيوانات بحرية	٢,٠	٢,١
مياه على اليابسة	أسماك مجاري نهريّة	١٥٢,٧	١٥٠,٠
	أسماك بحرية عذبة	١٩١,١	١٨٠,٠
الجملة		٣٩٣,٠	٣٧٧,٠

المصدر:

(Europa, Africa, South of Sahara, 1994:895)

ويلاحظ عمومًا تناقص إنتاج الأسماك في الدولة سواء البحري منه أو أسماك المياه العذبة على اليابس ، كما يلاحظ أن الإنتاج من المياه العذبة على اليابس يصل إلى ٨٧,٥٪ من جملة الإنتاج بالدولة ، وإذا كان هذا الوضع يتناسب جزئيًا مع زيادة المسطحات المائية الداخلية ممثلة في شبكة الأنهار والبحيرات الداخلية والحدودية ، إلا أنه يدل على عدم الاستفادة الكاملة من طول الساحل الترناني على المحيط الهندي في صيد الأسماك .

وينبغي الإشارة إلى أن أنشطة تربية الحيوان ، وقطع الغابات والصيد ، والتي غالباً ماتلحق بالزراعة في تصنيف النشاط الاقتصادي لا تمثل ثقلًا كبيراً في ذلك النشاط على الرغم من الإمكانيات الطبيعية المتاحة لتنميتها ، وهذا أحد شواهد تواضع الأحوال الاقتصادية في الدولة .

التعدين والطاقة :

فيما يتعلق بالتعدين فإن أراضي تنزانيا لم تخضع بعد لمسح جيولوجي معدني دقيق ، ولذا يظل تحديد إمكاناتها المعدنية أمراً قابلاً للبحث (Herrich et al, 1968: 18) وعموماً فالمعادن الموجودة حالياً قليلة الإرسابات ومبعثرة التوزيع (شكل رقم ١٩) .

وأهم المعادن المستغلة هي الماس ، الذهب ، الملح ، الأحجار الجيرية المرجانية ، الفحم ، الحديد ، الجبس ، القصدير ، وإن كان ذلك بكميات متفاوتة .

ويوجد الماس في منطقة شينيانجا على خط بين موانزا وتابوا ، ومنجم الماس الرئيس هنا عبارة عن أنبوب بركاني أسطواناني يعادل في حجمه ثلاث مرات حجم منجم الماس الرئيس في جنوب أفريقيا ، بل هو أهم منجم في العالم لهذا النوع من الماس (Herrick et al, 1968: 18) وقد وصل إنتاج تنزانيا من الماس سنة ١٩٩٠م ١٥٠٠٠٠ قيراط . (Buren, 1994: 890)

ويوجد الذهب في المنطقة الرسوبية جنوب بحيرة فيكتوريا وفي الشمال الغربي ، ومنطقة سنجيذا ، إلا أن احتياطيها قد نفذ خلال السبعينيات الميلادية ، ثم أعيد فتح منجم بمنطقة جيتا بواسطة شركة كندية وامتد نشاطها إلى منطقة تابورا ، وكانت جملة إنتاج الذهب في تنزانيا سنة ١٩٩٠م نحو ١٠٠٠ كيلوجرام (Europa Africa South of Sahara, 1994: 895)

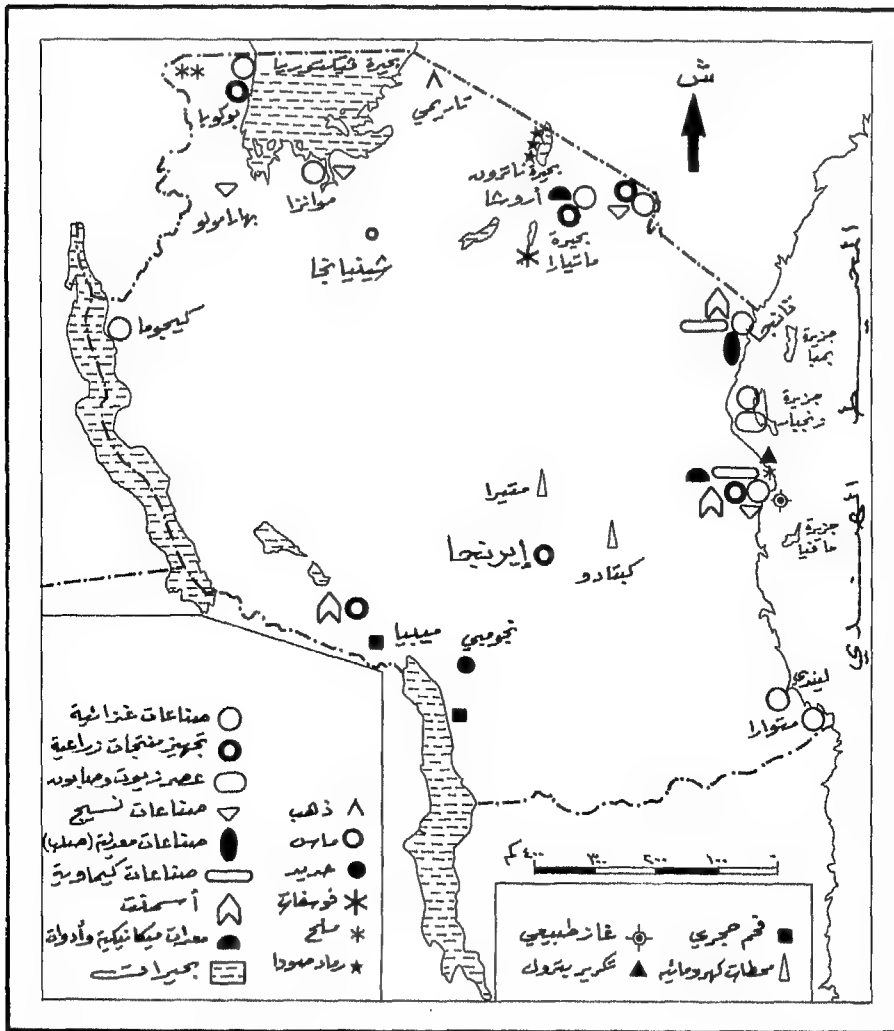
أما الملح فيحصل عليه من المنطقة الساحلية ، ومن عيون قرب كيجوما ويقدر الإنتاج السنوي منه نحو ٠٠٠, ٢٠ طن متري (سنة ١٩٩٠م).

وتوجد إرسابات الفوسفات في التلال الواقعة شرق بحيرة مانيارا وتقدر الكمية بحوالي ١٠ ملايين طن، وظلت تمد مصنع سماد تانجا منذ سنة ١٩٨٢م حتى ديسمبر ١٩٩١م حيث توقف الإنتاج في هذا التاريخ (Buren, 1994: 890) وتوجد إرسابات الصودا بكميات اقتصادية كبيرة في بحيرة ناترون ومعدن الحجر الجيري المرجاني قرب الساحل ويستخدم في صناعة الأسمنت.

ويعدن القصدير بكميات صغيرة قرب الحدود مع زائير . أما الحديد فتوجد إرسابات ضخمة له في ليجانجا على بعد نحو ٥٠ كيلومتر من حوض رووهو وتزيد كميته عن ٤٥ مليون طن (Herrick et al, 1968:19) ويعدن حاليا من منجم في شونيا .

وفضلا عن ذلك توجد مشروعات حالية لتعدين النيكل والنحاس، والكوبالت والرصاص والزنك من حوض نهر كاجيرا، وتوجد لدى تنزانيا احتياطي من خامات اليورانيوم والنيوبيوم والتيتانيوم والفانديوم لكنها لم تستغل حتى الآن (Buren. 1994: 890)

أما فيما يتعلق بمصادر الطاقة واستخراجها في تنزانيا فيوضحها الجدول رقم (٢١).



شكل (١٩) المعادن ومصادر الطاقة والصناعات الرئيسية

Chi- Bennardel, The Atlas of Africa 1973.

المصدر:

جدول رقم (٢١)

مصادر الطاقة من الفحم وما يعادله بالآلف طن متري لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠م

المصدر \ السنة	١٩٨٠م	١٩٩٠م
فحم حجري	١	٤
وقود خشبي	٧٤٢٦	١٠٧٤٦
الكهرباء	٩٤	١٠٩

المصدر:

(U. N. Statical Year Book, 1993: 758-759)

ويلاحظ من الجدول السابق مايلي :

- ١ - هناك تزايد في كميات الطاقة المستخرجة من كل نوع ، وهذا يناسب تزايد الاحتياجات البشرية والصناعية من الطاقة .
- ٢ - تمثل مصادر الطاقة من الأخشاب حوالي ٩٩٪ من جملة مصادر الطاقة مقدرة بحجم الفحم بينما تمثل الكهرباء ١٪ ويقل مايساهم به الفحم الحجري عن ١ ، ٠٪.

وفيما يتعلق بالمصادر الخشبية فيأتي معظمها من غابات تنزانيا وتستخدم كأخشاب وقود، وهي تمثل في الواقع طاقة رخيصة ووفيرة ومتجددة .

أما الكهرباء فيقدر أن نحو ٧٠٪ منها مصادرها كهرومائية، أي من وحدات التوليد المقامة على سدود الأنهار في تنزانيا ، وأكبر مراكز التوليد الكهرومائي هو كيتادو على نهر رواها الكبير حيث ينتج نحو ٥١٩ ميجاوات ومن هذا المركز توزع الطاقة الكهربائية في شبكات سلكية إلى ستة أقاليم ومن

المنتظر الانتهاء من محطة كهرباء كيهانسي التي ستتج حوالي ٢٠٠ ميجاوات
في سنة ١٩٩٨ م (Buren, 1994: 890)

ويوجد الفحم الحجري في تنزانيا في أكثر من حقل، أكبرها في حوض
روهو هو شرق بحيرة نياسا، ويقدر احتياطيه بنحو ٣٠٠ مليون طن، والحقل
الآخر في منطقة سونجوي شمال غرب بحيرة نياسا واحتياطيه نحو ٢٠ مليون
طن (Herrick et al, 1968: 18) وقد دخل الحقل الأخير مرحلة الإنتاج سنة
١٩٨٨ م، كما يعدن الفحم بكميات قليلة من ليما في إقليم ميبيا (Buren: 890)
أما عن البترول والغاز الطبيعي، فلم تسفر المسوح الحقلية للشركات
المتخصصة عن كشف بترولي حتى الآن، ولكن اكتشفت حقول للغاز
الطبيعي في منطقة جزر سونجوسونجو قبالة ساحل كلوا يقدر مابه من غاز
بنحو ٤٢٨٩٠ مليون متر مكعب، كما اكتشفت كميات أكبر من الغاز تقدر
بنحو ١٣٠٠٠٠ مليون متر مكعب في حقل كيمبيجي جنوب شرق دار السلام
بنحو ٤٠ كيلومتراً (Buren, 1994: 890) .

الصناعات التحويلية:

إبان الفترة الاستعمارية لشرقي إفريقيا كان ينظر إلى تنزانيا باعتبارها مورداً
للمواد الخام الزراعية، ومستوردة للسلع المصنعة في كل من ممباسا
ونايروبي، وجنجا وقبل استقلال البلاد لم تكن بها صناعات كبيرة باستثناء
بعض فروع لمشروعات صناعية عالمية منها على سبيل المثال شركة تنجانيقا
المحدودة للتعبئة، وهي متخصصة في تهيئة اللحوم لبيعها فيما وراء البحار،
وكذلك شركة الصناديق المعدنية، في دار السلام لإنتاج علب حفظ اللحوم
والفاكهة والمبيدات، وكذلك صفائح تعبئة الكيوسين وتوزيع ذلك الإنتاج
بشرقي إفريقيا وفيما وراء البحار. وبخلاف تلك الصناعات الموجهة

للخارج، وبرأسمال خارجي، فقد كانت توجد بعض الصناعات التزانية المحدودة كصناعة استخلاص السيسل، وحليج القطن، وطحن البن، وتبييض الأرز، وعصر الزيوت. وكذلك مناشر الأخشاب، وصناعة السجائر، وخدمات صيانة الآلات، السيارات والمعدات الزراعية. (Univ. Press of Africa, 1968: 157-159)

وقد تعرضت الصناعة في تنزانيا لأزمة عنيفة خلال الثمانينيات الميلادية بسبب ارتفاع أسعار الوقود والخامات والمستلزمات الصناعية المستوردة وعدم توافر النقد الأجنبي لشراء قطع الغيار، مما دفع بالعديد من المصانع إلى الإغلاق أو التوقف وقتياً وبذلك انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ٨٪ فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١ م. ومنذ عام ١٩٨٦ م ظهرت بعض علامات تشير إلى عودة النشاط الصناعي مع توافر النقد الأجنبي من التمويل الخارجي، ونتيجة لذلك فقد تم تشغيل معظم المصانع بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠٪ من طاقتها وبعضها وصلت النسبة التشغيلية إلى ٧٠٪ من طاقتها (Buren, 1994: 889)، وتتنوع أهم الصناعات التحويلية في تنزانيا على بعض مدن الدولة على النحو التالي:

- الصناعات الغذائية، وأهمها تعليب اللحوم والأسماك والفاكهة ومنتجات الألبان وطحن الحبوب وتكرير السكر، وهي أوسع الصناعات انتشاراً وتتركز في دار السلام وزنجبار، وأروشا وموشي، وموانزا، وبوكوبا، وكيجوما.
- صناعة تجهيز حاصلات المزارع، وتتضمن استخلاص ألياف السيسل وحبوب البن، وتنتشر في مدن دار السلام، وموشي، وأروشا، وبوكوبا، وميبيا.
- صناعة النسيج من القطن والسيسل، وتتنوع مصانعها في أربع مدن

هي دار السلام، وموشي، وموانزا، وبينهارامولو على الساحل الجنوبي الغربي لبحيرة فيكتوريا.

- الصناعات المعدنية ، وهي في معظمها بسيطة وتتركز في تانجا.
 - الصناعات الميكانيكية ، وتتركز في دار السلام وأروشا، وقد ظهرت مؤخراً صناعات تجميع السيارات وعربات السكك الحديدية ، والجرارات الزراعية بالاشتراك مع شركات اسكندنافية وإيطالية .
 - صناعات الأسمنت : أقيم أقدم مصنع في دار السلام ثم أقيم مصنع آخر في تانجا ، وثالث في ميبيا لتلبية الطلب المتزايد على الأسمنت وقد بلغ جملة إنتاج الأسمنت في تنزانيا سنة ١٩٩٠م حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ طن متري . (Europa , Africa South of Sahara, 1994: 895)
 - الصناعات الكيماوية ، وتضم عديداً من الصناعات منها الأسمدة والكيماويات والورق والأدوية وإطارات السيارات ، وتوجد مصانعها في دار السلام وتانجا.
 - معاصر الزيوت ومصانع الصابون ، وتوجد في مدن زنجبار - موانزا - ليندي - متوارا.
 - تكرير البترول، توجد مصفاة لتكرير البترول الخام المستورد في دار السلام وهي مشروع مشترك مع إيطاليا .
- والواضح مما سبق أن مدن الساحل والشمال ومدن حوض بحيرة فيكتوريا هي مراكز أهم الصناعات التنزانية ، أما كميات الإنتاج من كل سلعة مصنعة فلا تتوافر بيانات حديثة عنها بشكل كامل .

التجارة

يقوم اقتصاد تنزانيا أساساً على الزراعة والحرف الأولية ولهذا تسود التجارة الداخلية وتتمثل في الأسواق الأسبوعية التي تعقد في الريف أو المدن الصغرى بالأقاليم أو المقاطعات ويتم فيها البيع والشراء والتبادل السلعي، كما أن المدن تشهد تجارة الجملة والتجزئة، وتزداد أهمية المدينة في التجارة الداخلية مع تزايد سكانها وتميز موقعها في شبكة النقل والإنتاج الاقتصادي في الدولة، وعلى هذا فمن المتوقع أن تلعب المدن الرئيسة دوراً بارزاً كمراكز للتجارة الداخلية في البلاد. أما التجارة الخارجية فتتوافر عنها بيانات إحصائية ضمن الدوريات الإحصائية الدولية، واستناداً إلى أحدث المنشور من تلك البيانات (Europa, Africa South of Sahara, 1994:897) يمكن استخلاص مايلي:

- تفوق قيمة الواردات على قيمة الصادرات، والنسبة بينهما هي ٢,٥٪ إلى ١٪، فقد كانت الواردات عام ١٩٩٠م نحو ٣,١٩٩ مليار شيلن تنزاني، وقيمة الصادرات في العام ذاته نحو ٧٩ مليار شيلن تنزاني.
- تزايدت قيمة الواردات والصادرات فيما بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٠م بنسب كبيرة جداً (٧٣٪ سنوياً للواردات، ٦٦٪ سنوياً للصادرات) وإذا كان اختلاف قيمة العملة الوطنية يفسر جزءاً من هذا الارتفاع غير العادي في نسبة التزايد إلا أنه لا يلغي واقع الارتفاع، كما أنه يوضح أن تزايد الواردات يسير بمعدل أكبر من تزايد الصادرات، وهذه نقطة ضعف خطيرة في الوضع الاقتصادي للدولة.
- تمثل المنتجات الزراعية نحو ٤٨٪ من جملة صادرات الدولة في سنة ١٩٩٠م وجاء البن على رأس القائمة (٣,٢٠٪ من قيمة الصادرات)

تلاه القطن الخام (٧, ١٨٪) ثم الطباق (١, ٣٪) والقرنفل (٩, ١٪) والشاي (٥, ١٪) بينما ساهم السيسل ، وبنديق كاشو وكذلك الماس بنحو (٨, ٠٪) لكل منهما من جملة قيمة الصادرات .

- جاءت مستلزمات ومعدات النقل في مقدمة السلع المستوردة سنة ١٩٨٧م حيث استأثرت بنحو (٥, ٤٣٪) من قيمة الواردات ، تلاها السلع الوسيطة (٥, ٢٨٪) ثم الأدوات الصناعية الأخرى (٢, ١٧٪) بينما كان نصيب مواد البناء (٧, ٥٪) والسلع الاستهلاكية (١, ٥٪) .
- تتحد حركة التجارة بين تنزانيا والدول الخارجية في الغالب بنظام الصفقات المتبادلة ، وهنا تظهر كل من بريطانيا وألمانيا وهولندا وإيطاليا واليابان من أكبر الدول المصدرة والمستوردة في الوقت نفسه فحسب إحصائية عام ١٩٨٨م صدرت بريطانيا مانسبته (٣, ١٧٪) من قيمة واردات تنزانيا ، تلتها اليابان (٥, ١٢٪) ، ثم ألمانيا الاتحادية (سابقاً) بنسبة ٨, ١١ ، وإيطاليا بنسبة ٨, ٧٪ وتسهم كل من هولندا والدنمارك بنحو ٥٪ لكل ، وتصدر الإمارات من البترول ما يمثل ٥, ٣٪ من جملة الواردات ، كما تساهم السويد بنحو ١, ٣٪ .

أما الدول المستوردة من تنزانيا ، فأكبرها نسبة ألمانيا الاتحادية (سابقاً) ٢, ١٤٪ ثم بريطانيا (١, ١٠٪) فالهند (٤, ٦٪) وهولندا (٨, ٥٪) وإيطاليا (٨, ٤٪) واليابان (٦, ٤٪) . ثم فنلندا والبرتغال (٤٪)

النقل والاتصالات

الطرق البرية والنقل البري :

بلغ إجمالي الطرق البرية (غير الحديدية) في تنزانيا سنة ١٩٨٩ م ٨١٩٠٤ كم منها ٣٦٠٠ كم طرق مرصوفة (Kaleidoscope : 1990) مما يدل على أن الطرق البرية لاتزال متخلفة من حيث النوعية خصوصاً ومن حيث الانتشار عمومًا وربما كان لظروف التضاريس والمناخ أثر في ذلك ، فضلاً عن تدني الأحوال الاقتصادية عمومًا ، والجدير بالذكر أن بناء شبكة الطرق البرية الرئيسة قد بدأ منذ منتصف الستينيات الميلادية ، حيث توجه الاهتمام إلى إنشاء ثلاثة طرق شمالية وجنوبية وثلاثة طرق شمالية جنوبية وثلاثة طرق شرقية غربية . (Univ . press of Africa, 1968: 21-22)

والطرق الشمالية الجنوبية على النحو التالي : (شكل رقم ٢٠) :

- طريق ساحلي من حدود كينيا يمر بتانجا ودار السلام حتى متوارا .
- طريق من حدود كينيا يمر بأروشا ودودوما وإيرنجا وميبيا حتى حدود زامبيا وهذا هو أطول الطرق .
- طريق من حدود أوغندا مروراً بمدينة بوكوبا ، حتى سومبا وإنجا إلى حدود زامبيا .

أما الطرق الشرقية الغربية فهي على النحو التالي :

- طريق شمالي من سيجيرا مروراً بموشي حتى أروشا .
- طريق يبدأ من دار السلام حتى نياكانازي مروراً بموروجورو ودودوما وسنجيدا ونزيجا
- طريق جنوبي من نانجانجا في الشرق حتى ماكومباكو في الغرب مروراً بتاندودو وسونجيا ، ونجومبي .

وتتصل بهذه الطرق الرئيسة وصلات مرصوفة إلى المدن الأخرى .
أما عن حركة النقل فوق تلك الطرق ، فقد بلغت سيارات الركاب في
تنزانيا سنة ١٩٨٧م حوالي ٤٩٠٠٠ سيارة ، وعدد الحافلات العامة حوالي
٤٥٠٠ حافلة ، أما مركبات نقل البضائع فبلغ عددها ما يقارب ٣٣٠٠٠
مركبة . (Europa. Africa South of Sahara, 1994: 897)

السكك الحديدية :

ويبلغ جملة أطوالها ٣٥٥٧ كم (Kaleidoscope, 1990) وقد بدأ بناء
السكك الحديدية منذ أوائل القرن العشرين الميلادي ، وكان أقدمها الخط
الواصل بين تانجا وأروشا ، الذي بدأت في إنشائه شركة ألمانية أهلية سنة
١٨٩٣م ثم أتمته الحكومة سنة ١٩١١م . وتم افتتاحه في سنة ١٩٢٩م ،
وطوله ٤٣٧ كم ، أما الثاني فهو خط دار السلام كيجوما على بحيرة تنجانيقا
والذي بدأ إنشائه في سنة ١٩٠٥م وتم افتتاحه في سنة ١٩١٤م ، ويبلغ طوله
حوالي ١٢٥٤ كم . (Univ. Press of Africa: 22-23)

وقد كان مد الخطين الحديديين السابقين لأغراض استراتيجية من وجهة
نظر الدول الأوروبية المستعمرة ، ومع ذلك فقد جذبا إليهما مستوطنات
عمرانية فيما بعد (Herrick, et al., 1968:32) ثم توالى إنشاء امتدادات
وتفريعات للخطين مثل الخط من تابورا إلى موانزا ، والخط من كالوا إلى
مباندا . وفي عام ١٩٦٣م تم ربط خط وسط تنزانيا غرب دار السلام بخط
تانجا ، ومنه يمتد إلى دولتي كينيا وأوغندا .

أما خط حديد تنزانيا - زامبيا الذي دخل الخدمة عام ١٩٧٥م لربط زامبيا
بالساحل عبر تنزانيا وميناء دار السلام ، فإنه يخدم في مساره مدن ميبيا
وإيرنجا وغيرهما من العمران الذي يمر عليه الخط .



شكل (٢٠) شبكة النقل البري

New York Times Atlas of the World: 1977.

المصدر:

وقد بلغت حركة النقل بالسكك الحديدية التنزانية ٣٥٢١ مليون راكب /
كم ، وكذلك ١٣٢١ مليون طن / كم في سنة ١٩٨٧ م (Europa, Africa.
South of Sahara, 1994: 897)

النقل المائي :

لا تستخدم الأنهار الداخلية بشكل تجاري أو اقتصادي ، للنقل المائي على
سطح البحيرة إلى جزرها والمدن الواقعة عليها سواء في تنزانيا أو أوغندا
وكينيا ولكن النقل المائي المهم في تنزانيا هو النقل البحري الذي تشارك فيه
الموانئ التنزانية على المحيط الهندي وفي مقدمتها دار السلام ميناء الدولة
الرئيس والمنفذ التجاري البحري لدول داخلية حبيسة ، وعلى ذلك فقد كان
نصيب زامبيا من جملة البضائع المنقولة عبر ميناء دار السلام سنة ١٩٩٠ م
٤٠٪ ، ونصيب بورندي ٦٪ وملاوي ٣٪. (Buren, 1994: 891)

أما ميناء تانجا فيكتسب أهمية من تصدير السيسل إلى الخارج ، كما
أدخلت تعديلات على ميناء متوارا ليسهم في تجارة العبور إلى زامبيا ، أما
زنجبار فهي ميناء قديم لجزيرتي بمبا وزنجبار ، ولكن قلّت أهميته حالياً ، وإن
كان لا يزال يستقبل بعض البضائع من تنزانيا الرئيسة وكينيا وموزمبيق .

النقل الجوي :

يوجد مطار دولي في العاصمة دار السلام ، فضلاً عن مطارات داخلية
في معظم عواصم الأقاليم ، وقد ساعد اتساع المساحة وتباعد المدن ووعورة
التضاريس على إعطاء النقل الجوي الداخلي أهمية ملحوظة ، فتأسست
الخطوط الجوية لتنزانيا سنة ١٩٧٧ م ، وكانت تمتلك ست طائرات للنقل
الجوي الداخلي ، وفي سنة ١٩٩٠ م بدأت شركة طيران زنجبار نشاطها
بتمويل خارجي معظمه من سلطنة عمان (Butren, 1994: 891)

وسائل الاتصالات :

تتوافر بالدولة أعداد متواضعة من وسائل الاتصال كالإذاعة والتلفاز والصحف اليومية ، ولكن مدى انتشارها أو استخدامها محدود بين السكان إذ قدرت اليونسكو أن عدد مستقبلتي الإرسال الإذاعي في تنزانيا سنة ١٩٩٠م بلغ ٦٥٠٠٠٠ شخص ، ومشاهدي التلفاز ٤٠٠٠٠ شخص كما يوجد ثلاث صحف يومية متوسط النسخ الموزعة ٢٠٠٠٠٠ نسخة أما الهاتف فيقدر عدد الخطوط الهاتفية بالدولة سنة ١٩٩٠م بنحو ١٤٠٠٠٠ خط (Europa, Africa South of Sahara, 1994: 894) وقد تم ربط الشبكة الهاتفية الداخلية بإمكانات النداء الدولي سنة ١٩٩١م ، وتم تجديد محطة الأقمار الصناعية للاتصالات لتوسعة مجالاتها الخارجية (Buren, 1994: 891) .

الخدمات الرئيسية

التعليم:

تبدأ مرحلة التعليم الإلزامي في تنزانيا من سن السابعة وتنتهي في سن الرابعة عشرة في الظروف العادية ، وتسمى هذه مرحلة التعليم الابتدائي ، تتلوها مرحلة التعليم المتوسط والثانوي ويطلق عليها المرحلة الثانوية ، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة الجامعة بالإضافة إلى الدراسة في المعاهد العليا ودور المعلمين والمدارس التقنية .

وبالنسبة للتعليم بالمرحلة الأولى (الابتدائية) فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في تنزانيا عام ١٩٨٩ م ١٠٤٣١ مدرسة يعمل بها ٩٨٣٩٢ معلم ، وينتظم بها ٣٢٥٨٦٠١ طالب وطالبة ، وبذلك تكون نسبة الطلاب إلى المدرسين هي ٣٣ طالب / مدرس ، وهي نسبة مألوفة في بلد نام ولكن الملاحظ أن عدد طلاب هذه المرحلة يمثلون نحو ٥٠٪ من عدد السكان . وهذا مؤشر على انخفاض الخدمة التعليمية خاصة في هذه السن المبكرة :

(UNESCO 1991 Tables, 3.1 -3.7-3:7-3-10-3-11)

أما المستوى الثاني (المتوسط والثانوي) فكان عدد الطلاب به ١٤٥٧٤٨ طالب وطالبة عام ١٩٨٩ م يتلقون العلم على يد ٧٨٦٣ معلم (١٨ طالب لكل معلم)

وبلغ جملة الطلاب في المستوى الثالث ١٨٥١٧ طالب وطالبة عام ١٩٨٩ م ، انتظم نحو ٧٢٪ منهم (١٢٢٦٣ طالب وطالبة) في دور المعلمين حيث كانت نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس ١٣ طالبا لكل عضو ، أما النسبة الباقية (٢٨٪ تعادل ٥٢٥٤ طالب وطالبة) فهم طلاب الجامعات

والمعاهد ، ونسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس هنا نحو ٤,٣ طالب لكل عضو هيئة تدريس ، وإذا كانت النسبة الأخيرة تقارب مثيلتها في جامعات متقدمة إلا أنها تدل أساساً على ضآلة الإقبال على التعليم الجامعي ، فكما أوردت إحصاءات اليونسكو كان الحجم النسبي لطلاب المستوى الثالث في تنزانيا إلى جملة السكان في عمر تلك المرحلة هو ٢٠ طالب لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان .

ومما يؤكد الوضع المتدني للخدمات التعليمية في البلاد أن نسبة الإنفاق على قطاع التعليم إلى جملة الإنفاق الحكومي فيما بين عامي ١٩٦١م و ١٩٨١م تراوحت بين ١٢-١٧٪ (Samoff, 1991: 687-688) على حين أنها انخفضت إلى ٦,٤٥٪ في عام ١٩٨٧م (2: Kaleidoscope, 1990, B. Tanzania)

الصحة :

لا تقل حالة الخدمات الصحية في تنزانيا سوءاً عن حالة التعليم ، فقد أورد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام ١٩٩٣م فيما يخص الاستثمارات البشرية في مجال الصحة ، (البنك الدولي : جدول أ-٨، أ-٩) أن تنزانيا تسجل معدلات متدنية للغاية بالنسبة لنصيب الفرد من الخدمات الصحية .

ففيما يتعلق بعدد أسرة المستشفيات وعلاقتها بعدد السكان فيما بين عامي ١٩٨٨م و ١٩٩٢م وجد أن كل ألف نسمة من سكان تنزانيا يخدمهم ١,١ سرير ، ولكن الأمر يزداد سوءاً إذا حسب وعدد الأطباء يقدر بحوالي ٠,٠٢ طبيب لكل ألف شخص وهناك مؤشر آخر ذو دلالة ، وهو نسبة الممرضات إلى الأطباء وهي ٧,٣ ممرضات لكل طبيب ، وهذا يدل على أن النسبة

الغالبية ممن يمارسون مهنة الطب ليسوا من المؤهلين لذلك، وإنما هم من المرضى والقابلات والممرضين أو الممارسين بالخبرة لبعض المهارات الطبية .

وقد بلغت جملة المنصرف على الخدمات الصحية في تنزانيا عام ١٩٩٠م ما يعادل ١٠٩ مليون دولار أمريكي ، وبذلك يكون نصيب الفرد من هذا المنصرف نحو أربعة دولارات أمريكية سنوياً .

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- أبو العلا ، محمود طه (١٩٦٠م) « المؤثرات العربية في شرق إفريقيا » محاضرة ألقى بالجمعية الجغرافية المصرية في ١١ مايو ١٩٦٠م ، القاهرة .
- البنك الدولي ، (١٩٩٣م) تقرير عن التنمية في العالم - الاستثمارات الصحية ، الطبعة الأولى العربية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٣م .
- جنشر ، جون (١٩٥٥م) داخل إفريقيا - الجزء الثاني - الأنجلو المصرية ، القاهرة - مترجم .
- حمودة ، ثناء إبراهيم (١٩٨٧م) « الهجرة الداخلية في تنزانيا » رسالة ماجستير غير منشورة . معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة .
- الدناصوري ، جمال الدين (١٩٧٧م) جغرافية العالم - الجزء الثاني - إفريقيا وأستراليا ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- زكي ، عبد الرحمن (١٩٦٤م) « بعض المدن العربية على ساحل إفريقيا الشرقي في العصور الوسطى » محاضرة ألقى في الجمعية الجغرافية المصرية في إبريل ١٩٦٤م ، القاهرة .
- سليمان ، مبارك حسن محمد (١٩٧٤ - ١٩٨٢م) جولة في جزائر البحر الزنجي ، الرياض .
- عيسى ، صلاح عبد الجابر (١٩٨٧م) معالم جغرافية العالم الإسلامي ، القاهرة .

- عيسى، صلاح عبد الجابر (١٩٨٩م) محاضرات في جغرافية السكان، القاهرة.
- محمود ، حسن أحمد (١٩٦٣م) الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، الجزء الأول، القاهرة .
- النيقيرة ، محمد عبد الله ، (١٤٠٩هـ) انتشار الإسلام في شرقي إفريقيا ومناهضة الغرب له ، الرياض .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- A.B.C. Clio , inc. (1990) Kaleidoscope : Current World data, Tanzania.
- Berry, L.(1993) "Tanzania" , In: Africa South of the Sahara. Europa Publication Limited , 1993, London.
- Buren , L.V.(1994)" Economy of Tanzania" in : Africa South of the Sahara, 1994. pp. 884-893. London.
- Buttermann, L.(1982) " Economic motivation and the Transition to collective socialism : its application to Tanzania" The Journal of Modern African Studies, pp. 263-285.
- Central Intelligence Agency(C.I.A.) (1992) The World Factbook 1992..Washington.
- Chi- Bonnardel, R.V., (1973) . The Atlas of Africa, Paris.
- Christianson, C.(1981) . Soil Erosion and Sedimentation in Semi- arid Tanzania, Stockholm , Sweden.
- Clouston , Andrew(1982) Tanzania, a Political Economy , Oxford.
- Davies , H.R.J.(1973) Tropical Africa, An Atlas for Rural development , Univ. of Wales Press.
- Davis , P.(1974) Data description and presentation , Oxford .
- Dickey . F.H., (1956) The East African Rift system , Colonial Geol. Mineral Resources, Suppl. Series, : 1-71.
- Europa Publications Limited, (1992), The Europa World Year Book 1992, Vol II. London.
- Europa Publications Limited (1994) Africa South of the Sahara, 1994. London.
- F.A.O.(1991-1992) Year Book of Production (1991), Vol .45,(1992) Vol. 46. Rome.
- Freyhold, V.M.(1979) "Kitumbi- Chamika and Kitumbi Tibili: Two Ujamaa Villages That refused to become one~" in : Coulson, A.

- (1979) African Socialism in Practice, The Tanzanian experience , Spokesman pp. 75-84.
- Furon. R.(1963) Geology of Africa, London.
 - Gray, J. (1962) History of Zanzibar from the Middle ages to 1856, London.
 - Griffiths. J.F.(1972) Climates of Africa, Amsterdam.
 - Grove A . T. (1986) : Geomorphology of African Rift system in : Frostick .L.E.et al . (ed) 1986, Sedimentation in the African Rifts , Geological Society, Special Publications, No 25.pp. 9-16.
 - Hamilton , A.C.(1992) Environmental History of East Africa, A study of the Quarternary. London.
 - Hay, R.L.(1976) Geology of the Olduvai Gorge, London.
 - Herrick , A.B.et al (1968) Area Hand Book of Tanzania, Washington .
 - Hunter Publication Inc. (1992) The World of information , Africa Review 1991-1992. Essex. U.K.
 - Hunter , B.(1993) The Statesman`s Year - Book 1992-1993. London.
 - King, B.C.(1978) “ A Comparison between the older (Karoo) orifts and the younger(Cenozoic) rifts of Eastern Africa” , in Ramberg I.B.& Neumann E.R.(eds.) Tectonics and Geophysics of continental Rifts , Reidel Dordrecht , pp. 347-50.
 - Kurian G.T.(1978) Encyclopedia of the third World. Vol . III . New york.
 - Leakey. L.S.B.(1931) The Stone Age Culture of Kenya Colony , Cambridge.
 - Matthiessen, p. (1981) Sand Rivers , New york .
 - Moffett, J.P. (1958) Hand Book of Tanjanyika , Dar es Salam.
 - Murray , J.(1981) Cultural Atlas of Africa, Oxford.
 - Ominde, S. (1975) The Pupulation of Kenya, Tanzania and Uganda, Niarobi.
 - Population Reference Bureau (April 1993) 1993 World Population Sheet,

- Washington . U.S.A.
- Resondahl , B.R.et al , (1986) “ Structural expressions of rifting: Lessons from Lake Tanjanika, in : Frostick , L.W.et al (eds 1986, Sedimentation in The African rifts , Geological Society, Special publication No25, pp. 29-43.
 - Sabot , R.H.(1979) Economic development and urban migration, Tanzania. 1900- 1971, Oxford.
 - Samoff, J.(1991) “ The Facade of Precision in Education Data and Statistics, a troubling example from Tanzania “ The Journal of Modern African Studies , 29, 4 , pp. 669-289.
 - Sinclair , A.R.E.& Griffiths M.N., (1979) Serengeti , London .
 - Spinage, C.A.(1962) Animals of East Africa, London.
 - Tanzanian sensa Bureau of Statistics) (1992) Periodical Publications, Dar es Salam.
 - Thouveny , N.& Taieb, M., (1986) Preliminary magneto stratigraphic record of Pleistocene deposits , Lake Natron Basin, Tanzania , in: Frostick , L.E., et al (eds). 1986, Sedimentation in African Rifts , Geological Society, Special Publication No 25 pp. 331- 336.
 - United Nation (1992)Demographic Year Book 1991. N.Y.
 - U.N.E.S.C.O.(1991) Education Statitital Year Book , Paris.
 - U.N.I.D.O. (Inioted Nation Industrial Development Organizaation) (1992) Industry and development, global Report. 1992-93. Vienna.
 - The United Republic of Tanzania (1988) Tanzania Sensa 1988, Bureau of Statistics, Dar es Salam.
 - University Press of Africa (1968) Tanzania To- day , A Portrait of the United Republic, Nairobi- Kenya.
 - Waters , T.(1992)” A Cultural analysis of the Economy of Affection and the uncaptured peasantry in Tanzania” The Journal of Modern African Studies , No . 30. pp. 163-175.
 - The World Bank (1993) World Tables 1993, Baltimore and London

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الموقع.....	٢١٦
٢	البنية الجيولوجية.....	٢٢٤
٣-أ	التضاريس.....	٢٢٩
٣-ب	التضاريس.....	٢٣٠
٤	الأقاليم التضاريسية.....	٢٣٨
٥	المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي.....	٢٥٢
٦	الضغط الجوي والرياح في يناير.....	٢٥٦
٧	الضغط الجوي والرياح في يوليو.....	٢٥٧
٨	توزيع الأمطار المحتمل هطولها سنوياً.....	٢٦١
٩	الأقاليم المناخية.....	٢٦٤
١٠	أنواع الترب الرئيسة.....	٢٦٩
١١	النباتات الطبيعية.....	٢٧٣
١٢	أهم القبائل.....	٢٨١
١٣	الأقاليم الإدارية.....	٢٩٣
١٤	كثافة السكان.....	٢٩٧
١٥	اتجاهات تيارات الهجرة الرئيسة بين الأقاليم.....	٣٠٣
١٦	الهرم السكاني.....	٣١٠
١٧	نسبة الحضر في الأقاليم.....	٣٢٣
١٨	مناطق زراعة المحاصيل الرئيسة.....	٣٣٦
١٩	المعادن ومصادر الطاقة والصناعات الرئيسة.....	٣٤٨
٢٠	شبكة النقل البري.....	٣٥٧

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	أهم خصائص بعض بحيرات تنزانيا.....	٢٣٥
٢	المتوسطات الشهرية والسنوية للإشعاع الشمسي.....	٢٤٩
٣	المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في بعض المحطات.....	٢٥٣
٤	الضغط الجوي واتجاهات الرياح في بعض المحطات.....	٢٥٨
٥	نمو سكان تنزانيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي.....	٢٨٨
٦	معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في تنزانيا (١٩٧٥-١٩٩٣ م).....	٢٩٠
٧	التوزيع النسبي والكثافي لسكان تنزانيا حسب تعداد ١٩٨٨ على مستوى الأقاليم.....	٢٩٢
٨	نسبة نمو بعض المدن الكبرى ومساهمة الهجرة الصافية في النمو بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧١ م.....	٣٠٤
٩	التركيب النوعي للسكان في ثلاث تعدادات سكانية (١٩٥٧-١٩٨٨ م).....	٣٠٦
١٠	نسبة الذكور إلى جملة السكان في أقاليم تنزانيا (١٩٨٨ م).....	٣٠٧
١١	توزيع السكان على الفئات العمرية في ١ / ٧ / ١٩٨٥ م.....	٣٠٩
١٢	توزيع السكان (٥ سنوات فأكثر) على الأنشطة الاقتصادية.....	٣١٢
١٣	الخصائص التوزيعية للعمران في تنزانيا حسب تعداد عام ١٩٨٨ م.....	٣١٦
١٤	أعداد وأحجام المدن التنزانية.....	٣٢٤
١٥	الأحجام السكانية لمدن عواصم الأقاليم حسب تعداد عام ١٩٨٨ م.....	٣٢٦
١٦	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.....	٣٣٣
١٧	تطور مساحة وإنتاج أهم المحاصيل الزراعية.....	٣٣٧
١٨	تطور أعداد الثروة الحيوانية.....	٣٤٣
١٩	إنتاج الأخشاب في تنزانيا.....	٣٤٤
٢٠	إنتاج صيد الأسماك وأنواعه.....	٣٤٥
٢١	مصادر الطاقة من الفحم وما يعادله.....	٣٤٩

الملحق الإحصائي

* الدولة: تنزانيا * الإقليم: شرقي إفريقيا * رقم المجلد (١٠)

* تاريخ جمع المعلومات: / / ١٧٤١ هـ / ١٩٩٧ م

١ - المساحة بالكيلومتر المربع: ٩٤٥٠٩٠

٢ - السكان:

عدد السكان: ٧٧,٧٠١,٠٢٨ نسمة (١٩٩٥م).

معدل نمو السكان: ٢,٥٥٪ سنوياً (١٩٩٥م).

معدل المواليد: ٤٥,٢٥ / الألف ٤,٥٣٪ تقريباً (١٩٩٥م)

معدل الوفيات: ١٩,٨١ / الألف ١,٩٨٪ تقريباً (١٩٩٥م).

معدل وفيات الرضع: ١٠٩ / الألف ١٠,٩٪ (١٩٩٥م).

متوسط العمر:

العام: ٤٢,٥٣ سنة (١٩٩٥م)

الذكور: ٤٠,٨٨ سنة (١٩٩٥م)

الإناث: ٤٤,٢٢ سنة (١٩٩٥م)

معدل الخصوبة: ٦,١٥ طفلاً.

٣ - التركيب العرقي: أفريقيون ٩٠٪، آسيويون وأوروبيون وعرب ١٪.

٤ - اللغات الرئيسية: السواحلية، الإنجليزية

٥ - الأديان: الإسلام ٦٣٪، النصرانية والمعتقدات المحلية.

٦ - الخدمات:

نسبة التعليم: ٥٩٪

عدد أسرة المستشفيات: ٣٣,٧١٤ سريراً في (١٩٧٧م).

٧ - المدن الرئيسية وعدد سكانها: (١٩٩٢م)

دار السلام (العاصمة) ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة.

دودوما ٨٥,٠٠٠ نسمة

مواترا ٢٥٥,٠٠٠ نسمة

تأبورا ٢١٤,٠٠٠ نسمة

تأنقا ١٧٢,٠٠٠ نسمة

زنجبار ١٣٣,٠٠٠ نسمة

٨ - أهم الموارد الطبيعية:

الموارد المائية، الفوسفات، خام الحديد، الفحم الحجري، الماس، الحجارة الكريمة، الذهب، الغاز الطبيعي، النيكل.

٩ - استخدامات الأرض:

الأراضي الصالحة للزراعة: النسبة ٥ ٪

الأراضي المزروعة : النسبة ١ ٪

المروج والمراعي: النسبة ٤٠ ٪

الغابات: النسبة ٤٧ ٪

أخرى: النسبة ٧ ٪

١٠ - المحاصيل الزراعية الرئيسة:

البن، السيسل، الشاي، القطن، التبغ، القرنفل، الذرة الشامية، القمح، الكسافا، الموز، الخضروات.

١١ - الثروة الحيوانية والسمكية:

الماشية، الماعز، الأغنام.

١٢ - المعادن الرئيسة:

الماس، الذهب، الملح .

١٣ - الصناعات الرئيسة:

الصناعات الزراعية، الماس؟، تعدين الذهب، تكرير النفط، الأحذية، الأسمنت، النسيج، الصناعات الخشبية، الأسمدة.

١٤ - إنتاج الطاقة:

الكهرباء: ٨٨٠ مليون كيلواط ساعة / العام (١٩٩٣م).

١٥ - الصادرات الرئيسة:

البن، القطن، التبغ، الشاي، السيسل.

١٦ - الواردات الرئيسة:

السلع المصنعة، الأجهزة ومعدات النقل، المنسوجات القطنية، الأغذية، النفط.

١٧ - إجمالي الناتج المحلي (G. D. P): ٢١ بليون دولار أمريكي (١٩٩٤م).

إسهام الزراعة: ٥٨٪

إسهام الصناعة ٨٪

١٨ - إجمالي الناتج الوطني (G. N. P): ٢٥٦١٠ مليون دولار أمريكي (١٩٩١م).

١٩ - القوى العاملة:

إجمالي القوى العاملة: ٧٣٢,٠٠٠ عاملاً (١٩٨٦م).

الزراعية: ٩٠٪

أخرى: ١٠٪

٢٠ - متوسط دخل الفرد في العام: ٧٥٠ دولار أمريكي (١٩٩٤م).

٢١ - معدل التضخم السنوي: ٢٥٪ (١٩٩٤م)

٢٢ - العملة:

نوع العملة: الشلن التنزاني.

المقابل بالدولار الأمريكي: كل دولار يقابل ٥٢٣,٤ شلناً (١٩٩٤م).

٢٣ - النقل والاتصالات:

أطوال السكك الحديدية بالكيلومتر: ٢٦٠٠ كم (١٩٩٥م)

أطوال الطرق الرئيسة: ٨١,٩٠٠ كم منها ٣,٦٠٠ كم مزفتاً (—)

المطارات الرئيسة: ١٢ (١٩٩١م).

عدد الهواتف: ١٠٣,٨٠٠ هاتفاً (١٩٩١م)

الموانئ البحرية: دار السلام، زنجبار، قبوارا، تانقا.

أطوال أنابيب النفط: ٩٨٢ كم (١٩٩٤م).

٢٤ - مصادر / مراجع:

- (1) The Statesman's Year Book, (1995-1996), Hunter, B., (Editor), Macmillan, London.
- (2) The World Almanac And Book Of Facts, (1996), World Almanac Books.
- (3) C. I. A. (1995), The World Factbook, Washington D. C.
- (4) The World Resources Institute In Collaboration With The Un. Environment Programme And The Un. Development Programme, (1994-1995), World Resources Oxford Univ. Press.
- (5) Ewropa Publicadions Ltd, (1996), Africa South Of The Sahara.

(٦) الآفاق العالمية المتحدة، (١٩٩٤م-١٩٩٥م)، المعلومات.

جمهورية الصومال

الدكتور/محمد المعتصم

فهرس الموضوعات

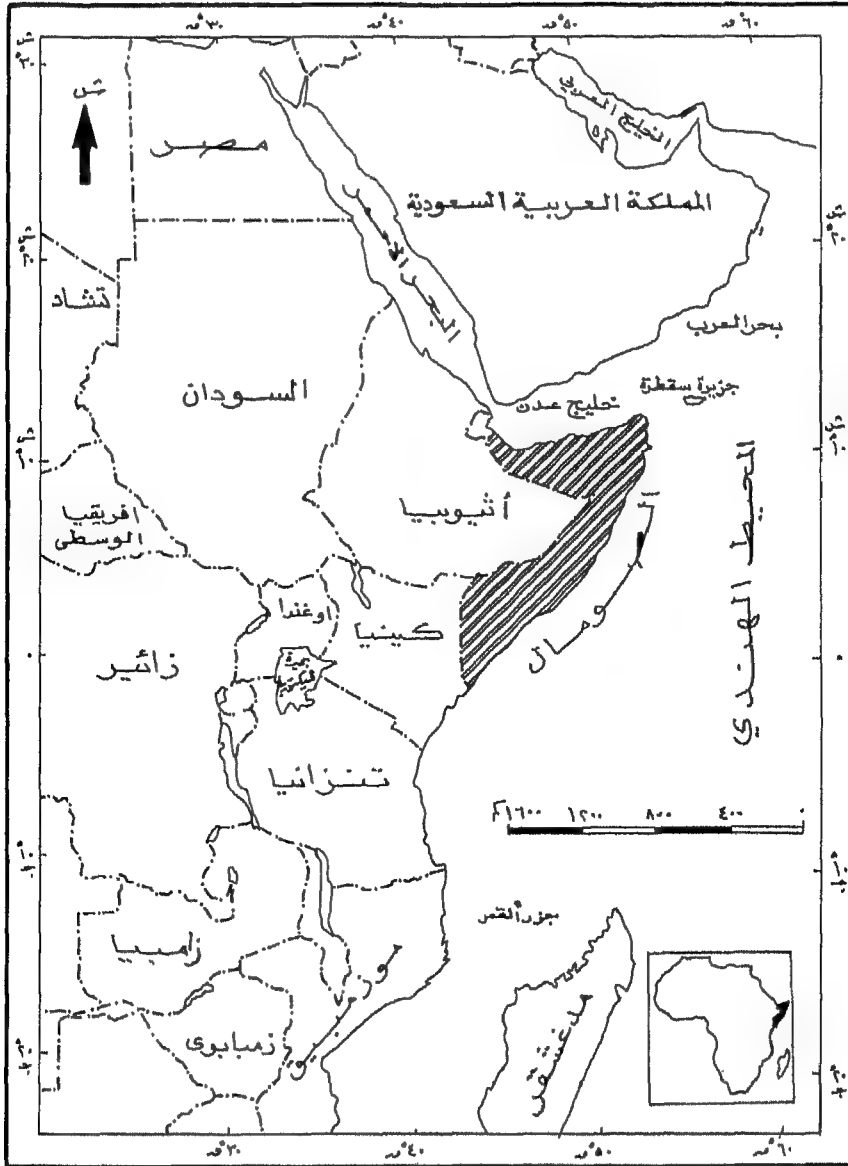
الموضوع	الصفحة
الموقع	٣٨١
نبذة تاريخية	٣٨٩
التضاريس	٣٩٢
المناخ	٤٠٠
النباتات الطبيعية	٤٠٩
الموارد المائية	٤١٤
- السكان:	٤٢٣
أصول السكان واعراقهم	٤٢٣
حجم السكان ونموهم	٤٣١
الهجرة الخارجية	٤٣٦
توزيع وكثافة السكان	٤٣٩
التركيب النوعي والعمرى	٤٣٥
التركيب الدينى	٤٥٠
العمران	٤٥٢
- النشاط الإقتصادى:	٤٨٩
الموارد الإقتصادية	٤٩١
المراعى والثروة الحيوانية	٤٩١

٤٩٦	الثروة الغابية.....
٤٩٨	الموارد المعدنية.....
٥٠٢	الزراعة.....
٥٠٧	النقل.....
٥١١	التجارة والميزان التجاري.....
٥١٤	الهوامش.....
٥١٦	المراجع.....
٥٢٠	فهرس الاشكال.....
٥٢١	فهرس الجداول.....
٥٢٣	الملحق الإحصائي.....

الموقع الجغرافي واستراتيجية المكان

تقع الصومال في شمال شرقي إفريقيا ، وتمتد الأراضي الصومالية متخذة شكل الرقم (٧) ، ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم القرن الإفريقي ، والذي يمتد على طول الساحل الجنوبي لخليج عدن والساحل الشمالي الغربي للمحيط الهندي ، وتمثل الصومال جزءاً من هذا القرن ، حيث تمتد من باب المندب في اتجاه الشرق حتى رأس غردافوي ، ومن هذا الرأس حتى رأس كامبوني جنوباً على ساحل المحيط الهندي . ولذلك تطل الصومال على بحرین بجبهة بحرية طويلة يبلغ طولها ٣٢٠٠ كم . وتمتد الصومال بين دائرتي العرض ٣١° جنوباً و ١٢° شمالاً وخطي الطول ٤١° و ٥١° شرقاً ، وبذلك تمتد من الجنوب إلى الشمال نحو ١٦٠٠ كم . وتحتل مساحة تبلغ ٦٣٦,٥٤١ كيلومتراً مربعاً . (شكل رقم ١) .

وتستمد الصومال أهميتها من إشرافها على نقطة الاختناق التي تكتنف الشريان البحري العالمي عند نهايته وهو البحر الأحمر ، الذي يعد أقصر وأسرع طريق بحري يربط بين الشرق والغرب . وبما يميز ذلك الموقع التزايد الواضح في ضغط الياأس على الماء^(١) في منطقة باب المندب قبالة جيبوتي مما يجعل كلاً من الصومال وجيبوتي تحتل مكانة بارزة من حيث قيمتها الاستراتيجية ، كما تشرف الصومال على مياه المحيط الهندي ذلك المحيط الذي يكتسب أهميته من ارتباط مياهه بمياه المعمور الفعال في الشمال ، وبذلك يتحكم في مجموعة من الممرات المائية الاستراتيجية كالطريق حول رأس الرجاء الصالح ، وقناة موزمبيق ، وباب المندب ، ومضيق هرمز ومضيق ملقا . وبذلك يستمد موقع الصومال أهميته من إشرافه على مياه المحيط الهندي بما له من خصائص وكذلك إشرافه على مياه خليج عدن مدخل البحر الأحمر ذي الموقع الاستراتيجي الفريد .



شكل (١) الموقع

ملاحظة الخارطة ليست مرجعاً للحدود السياسية .

المصدر / أطلس المملكة العربية السعودية ص ٦١

وقد كان لهذا الموقع المهم أثره في جذب القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية للحصول على مواقع استراتيجية .

فلقد عملت بريطانيا على تثبيت أقدامها على الساحل الصومالي المواجه لعدن ، وذلك بهدف تأمين قاعدتها الاستراتيجية في عدن ، وتأمين الطريق المهم إلى الهند ، ثم ضمان الحصول على المواد الغذائية من الساحل الصومالي ، خاصة الثروة الحيوانية ، وقد نجحت بريطانيا في الاستيلاء على بربرة وزيلع وهرر في سبتمبر سنة ١٨٨٤ م ، ثم أعلنت حمايتها على الصومال الشمالي فيما بين بندر قاسم شرقاً ولوبارا غرباً سنة ١٨٨٧ م . وقد عقدت بريطانيا سنة ١٨٨٨ م معاهدة مع فرنسا لتحديد خط الحدود بين الصومال الفرنسي والصومال البريطاني ، وهو الخط الفاصل بين جيبوتي وهرر .

أما إيطاليا فقد عقدت سلسلة من المعاهدات مع شيوخ القبائل وسلاطين الساحل الصومالي على خليج عدن والمحيط الهندي ، وأعلنت في سنة ١٨٨٩ م حمايتها على المنطقة الواقعة على الساحل الصومالي فيما بين الصومال البريطاني غرباً ورأس ديكس شرقاً ، وقد اعترفت بريطانيا بهذه المحمية سنة ١٨٨٩ م . وفي عام ١٩٢٥ م تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن قطاع كبير من مستعمراتها في الأراضي الكينية وهو المعروف باسم جوبا لاند (إقليم انفدى) ، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية احتلت بريطانيا الصومال الإيطالي سنة ١٩٤١ م وظلت تديره عسكرياً حتى عام ١٩٤٩ حيث خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا مهمة الوصاية على الصومال لمدة عشر سنوات تنتهي بالاستقلال في ديسمبر سنة ١٩٦٠ م . وفي منتصف الخمسينات الميلادية اضطرت بريطانيا تحت الضغط الوطني إلى منح الصومال

البريطاني الحكم الذاتي توطئة لاستقلالها التام ، واتحادها مع الصومال الإيطالي ، وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٠م وقبل الموعد المحدد للاستقلال منحت بريطانيا الاستقلال لمحمية الصومال البريطاني ، وبعد خمسة أيام (في أول يوليو سنة ١٩٦٠م اتحدت الأقاليم الشمالية (المحمية البريطانية سابقا) مع صوماليا (الصومال الإيطالي سابقا) لتكوين الجمهورية الصومالية . وفي اليوم الرابع عشر من شهر فبراير سنة ١٩٧٤م انضمت الصومال إلى جامعة الدول العربية لتصبح الدولة العشرين فيها .

وقد كان اسم الصومال يطلق من قبل على كل من : (الصومال البريطاني - الصومال الإيطالي - الصومال الفرنسي) هذا إلى جانب منطقتين صوماليتين تدخلان ضمن أراضي كل من إثيوبيا وكينيا . ويطلق على الأولى اسم الأوجادين أو الصومال الإثيوبي ، وعلى الثانية اسم انفدي أو جوبالاند ، أو الصومال الكيني .

الحدود الصومالية :

تتشارك الصومال في حدودها مع جيبوتي في حدود قصيرة يبلغ طولها ٥٨ كم ، وقد حولت هذه الحدود في اتفاق بين فرنسا وبريطانيا عام ١٨٨٨م ، حيث اتخذ الخط الواصل بين لوبادا وهرر كحد فاصل بين المحميتين في ذلك الوقت . وهو حد هندسي مستقيم يتفق مع الحافة الجنوبية لمنخفض العفر ، والتي تعرف باسم ظهر العيسى وأهم قممها جاليلو ودجونيه . واتفاق هذا الخط مع ظاهرات تضاريسية واضحة وموافقة كل من الطرفين عليه جعل هذا الخط يمثل حدوداً مستقرة على الرغم من عدم مراعاة الحدود للتكوين العرقي إذ على جانبي هذا الخط قبائل العيسى الصومالية .

وتتشارك الصومال مع إثيوبيا في حدود طويلة يبلغ طولها ١٥٩٠ كم ،

وهذا الخط لا يزال قطاع كبير منه بغير تحديد فيما بين دولو ونقطة تقاطع دائرة العرض ٨° شمالاً مع خط طول ٤٨° شرقاً . ويرجع تخطيط هذه الحدود إلى عام ١٨٨٧م ، حينما استولت إثيوبيا على مدينة هرر ثم سيطرت على قطاعي هود وأوجادين في سنة ١٨٨٩م . وقد اعترفت بريطانيا بتبعية كل من إقليمي هود وأوجادين لإثيوبيا نتيجة للمساعدة التي قدمتها إثيوبيا لبريطانيا في إخضاع الثورة المهدية في السودان . وتقدر المساحة التابعة لإثيوبيا من الأراضي الصومالية بنحو ٣٠٠, ١٥ كم وهي تضم الروافد العليا لنهري جوبا وشبيلي .

والحدود الصومالية الإثيوبية من النوع الهندسي ، فلقد خططت بعيداً عن المسرح الجغرافي ولذلك جاءت متجاهلة لكثير من الحقائق الجغرافية إذ يفصل الخط بين القبائل الصومالية على جانبيه مثل ماهو حادث بين الجالا والعفر والدناكل والأجو والبجة في إريتريا والسودان ، كما كان من الصعب تحديد القطاع الممتد بين دولو ونقطة تقاطع دائرة العرض ٨° شمالاً وخط الطول ٤٨° شرقاً حيث يسير الخط مستقيماً لمسافة ٢٨٠ كم ، حتى يتقاطع مع نهر شبيلي جنوب بلدة أدوا التي تقع ضمن الأراضي الإثيوبية ، ثم يسير الخط نحو الغرب ، ثم الجنوب الغربي ، ثم الغرب حتى تتلاقى مع الحدود الكينية - الصومالية .

أما الحدود الصومالية - الكينية : فيبلغ طولها ٦٧٨ كم ، وتبدأ من بلدة دولو كما أشرنا ، وتتمشى مع نهر دوابالما لمسافة قصيرة يسير بعدها مستقيماً نحو الجنوب الغربي حتى نقطة تقاطع دائرة العرض ٣° شمالاً مع خط الطول ٤١° شرقاً بالقرب من بلدة الواك ومن هذه النقطة يتفق خط الحدود مع خط الطول ٤١° حتى دائرة العرض الأولى جنوب خط الاستواء ثم ينحرف تجاه

الجنوب الشرقي إلى أن يصل إلى المحيط الهندي عند رأس ديكس .

وخط الحدود بين الصومال وكينيا هندسي فلكي في أجزاء منه ، وهي بالتالي حدود تتجاهل أيضاً الظروف الجغرافية ، وقد خطت وفق اتفاقية بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٢٤م تنازلت فيها بريطانيا عن إقليم جوبالاند الذي تبلغ مساحته ٨٤٤٨٠ كيلومتراً مربعاً إلى الغرب من نهر جوبا . ولقد تجاهل هذا الخط توزيع الشعب الصومالي حيث يفصل بين القبائل الرعوية ، وتبلغ مساحة الأراضي الصومالية التابعة لكينيا نحو ١٢٨٠٠٠ كيلومتر مربع ، والشعب الصومالي في الأراضي الكينية يسعى للانضمام إلى الدولة الأم ، وقد ظهر ذلك واضحاً في الاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٢م وأسفر عن رغبة السكان في الانضمام إلى الصومال .

ويهدف الصومال إلى تحقيق « الصومال الكبير » الذي يجمع الصومالات الخمس والتي يرمز لها بالنجمة ذات الأذرع الخمسة التي يجملها العلم الصومالي ، ولهذا ظلت حدود الصومال البرية حدوداً مضطربة أو غير مستقرة ، تشهد الكثير من الصراعات والاحتكاك المستمر . ويقلل من تأثير ذلك الاحتكاك قصر طول الحدود بالنسبة للمساحة فتبلغ ، فتبلغ نسبة طول الحدود إلى المساحة في الصومال ١/ ٢٧٤ كيلومتراً مربعاً ، وتتميز الحدود البحرية الصومالية بالطول لإشرافها على مياه المحيط الهندي وخليج عدن ، ويبلغ طول السواحل بالنسبة للمساحة ١/ ٢٠٤ كيلومتر مربع ، ويقلل من قيمة الموقع البحري الصومالي ، رغم طول سواحله ، استقامة السواحل وقلة مابها من مرافئ طبيعية .

الأقسام الإدارية في الصومال (شكل رقم ٢):

قسمت الصومال بقسميها الشمالي والجنوبي منذ فترة طويلة إلى أقسام إدارية ليسهل إدارتها ، فقد قسم الصومال الشمالي سنة ١٩٥٣م إلى مديريات يشرف على كل منها مدير بريطاني وهي ^(٢) :

١ - مديرية هرجيسا : وبها مدينة هرجيسا التي كانت عاصمة للصومال البريطاني .

٢ - مديرية بربرة : ويوجد بها ميناء بربرة الذي يعد الميناء الرئيس في الصومال الشمالي ، وله شهرته القديمة ، والذي يعتبر منفذاً لهرر ولهضبة الصومال .

٣ - مديرية برعو .

٤ - مديرية بوراما .

٥ - مديرية عير جابو .

نبذة تاريخية

(انظر المجلد الأول من هذه الموسوعة)

لعبت الشعوب البدوية في شرقي إفريقيا الدور الأول في تاريخ الجهاد من أجل الإسلام ، ومن هذه القبائل البجة ، والعفار (الدناكل) والصوماليون ثم الجالا^(٣) .

وواضح أن الشعب الصومالي الذي عاش قديما فيما هو الصومال الجنوبي حاليا ، وكانت حياتهم حياة البداوة والتجول تحركوا في هجرات نحو الشمال والجنوب ، وقد شاركت قبيلة هير متدى ، وجرى ، وزربة ، كما أقام هنا أيضا قبائل أطلق عليهم الأحباش اسم القالة (المهاجرين) وكانوا يطلقون على أنفسهم اسم الأروما وقد اتصلت هذه القبائل البدوية الصومالية في الصومال بالشعوب الإسلامية عن طريقين :

١ - عن طريق مصر حيث كانت الصلة من خلال الطريق الذي يمتد على طول ساحل البحر الأحمر خلال مناطق البجة حتى سواحل إريتريا ومنها اتصلت بالشعوب الصومالية ، وذلك بعد أن أتم المسلمون فتح مصر ولم تنقطع الصلة التجارية بين إثيوبيا (الحبشة) ومصر ، أو صلة الكنيسة الوثيقة في كل من مصر وإثيوبيا (الحبشة) ، وقد قامت البجة بدور الوساطة بين مصر والقبائل الصومالية .

٢ - عن الطريق البحري المتصل بشبه الجزيرة العربية مهد الإسلام ، فلقد أبقى الإسلام على الصلات البشرية القديمة بل غناها ، فلقد وثق صلة شرقي إفريقيا القديمة بشبه جزيرة العرب ، كما ازدادت الصلات التجارية وكان العرب قد كثرت رحلاتهم إلى شرقي إفريقيا ، ومارس العرب التجارة فيها حيث حملوا العاج والرقيق ، وزيت النخيل وغيره من الحاصلات الاستوائية .

وقد بلغ هذا النشاط أقصاه في القرن السابع الميلادي ، حيث بدأ المحيط الهندي يزدهم بالتجار الآسيويين والعرب بصفة خاصة . كما كان اتصال المسلمين بالحبشة له جذور قديمة منذ أن أوى المسلمون إليها في السنة الخامسة من البعثة .

وقد أدت كثرة الوافدين إلى شرقي إفريقيا من التجار المسلمين إلى نشأة وازدهار كثير من المدن الساحلية منها زيلع ، وبربرة ، ويجمع كتاب القرن العاشر الميلادي على أن هذه المدن كانت زاخرة بالحياة الإسلامية ، وقد ظهرت أهمية زيلع كمركز من هذه المراكز التجارية المهمة ^(٤) .

كما قامت على طول سواحل الصومال حتى زنجبار العديد من المراكز الإسلامية فلقد اكتشف المغامرون من البحارة العرب بحر الزنج وعرفوا المنطقة الممتدة من رأس غوردافوي شمالا حتى زنجبار جنوبا ، ثم انتقلوا من مرحلة الرحلات الخاطفة إلى مرحلة الاستقرار ، فأنشأوا مَدُنًا أقاموا فيها وجلبوا أهلهم وذويهم ، ومما يذكر أنه في سنة ١٩٠٣م (٣٠١هـ) خرج سبعة أخوة من الأحساء ، شرقي الجزيرة العربية ، خلال الصراع الدموي الذي اشتد بين الخلافة والقرامطة ، ومما يذكر أنهم هاجروا في ثلاث سفن ، ونزلوا على ساحل الصومال وأسسوا مدينة مقديشو ، وطردها الزيدية إلى الجنوب ، وتحالفوا مع أهل البلاد الأصليين من الصوماليين ، ثم أنشأوا برادة ، ومركة التي تقع على نهر شيبلي .

ويمكن القول أنه لم يكد القرن الثالث عشر الميلادي ينتصف حتى كانت المدن الإسلامية قد انتشرت على طول الساحل الشرقي لإفريقيا من سواكن شمالا حتى موزمبيق جنوبا ، وقد زادت ثروة وغنى إفريقيا الشرقية وتحولت إلى سلطنات إسلامية منها سلطنة مقديشو ، ويمثل هؤلاء السلاطين ارسقراطية مهاجرة نمت ثرواتها واتسع نفوذها ، وكثر أتباعها وتسلمت مقاليد الحكم في هذه السلطنات .

وتعتبر سلطنة زيلع من السلطنات الشهيرة أيضا وحكامها من العرب المسلمين المهاجرين أيضا ، ولقد بلغ عدد السلطنات العربية الإسلامية على ساحل الصومال سبع هي : أوفات ، داورو ، أربيني ، هدية ، شرخة ، بالي ، داورة^(٥) .

أما إمارة هرر ، فقد استولى عليها أهل زيلع ، وقد ارتبط مصيرها بزيلع وكانت حصنا إسلاميا في هذه الإمارة .

ومن الهجرات المهمة التي دخلت إلى شرقي إفريقيا وأثرت على القرن الإفريقي هجرة العمانيين سنة ٧٦هـ (٦٩٥م) ، وكذلك هجرة جماعة الزيدية سنة ١٢٢هـ (٧٤٠م) والتي انتشرت حتى خط الاستواء ، ثم خرجت هجرة من إقليم الأحساء في بداية القرن الرابع الهجري حيث انتشرت المراكز العربية الإسلامية كما أشرنا .

وقد كان لانتشار الإسلام في هذه المنطقة على هذه الصورة الكبيرة ، ثم تأسيس إمارات إسلامية فيها أثره السيء في نفوس سكان الحبشة النصارى فنظروا إليه نظرة خوف ، كما اعتبروا الحكام المسلمين في الإمارات الإسلامية منافسين خطرين قد يستأثرون بالمنطقة كلها فيما بعد ، خاصة أن بعض الإمارات أو السلطنات الإسلامية قامت على حساب أجزاء من أراضيهم في الشمال ، وقد خلق هذا جواً من التوتر انتهى إلى قيام حروب متعددة بين ملوك الأحباش ، وأمراء الإمارات الإسلامية .

التضاريس

يغلب على سطح الصومال قلة الارتفاع (شكل رقم ٣) ، فيحتل الجزء الأكبر من البلاد سهل مرتفع متوسط ارتفاعه نحو ١٠٠٠ متر مع تباين قليل بين شمالي البلاد وجنوبيها . ففي الشمال تمتد سلسلة جبال جوليس التي يبلغ توسط ارتفاعها نحو ١٨٠٠ متر ، والتي تمتد موازية لخليئة عدن وتمثل هذه السلسلة امتداداً لمرتفعات هرر في إثيوبيا .

أما الصومال الشرقي فيتكون من سهل ساحلي قليل التعاريج يرتفع تدريجياً إلى هضبة قليلة الارتفاع لايزيد ارتفاعها عن ٦٠٠ متر ، ثم يتصل بهضبة إثيوبيا ، ولسهولة دراسة ظاهرات السطح يمكن تقسيمها إلى الأقسام الآتية :

١- السهول الساحلية :

تمتد من شمالي البلاد وشرقيها ، فأما القطاع الشمالي فذو سواحل كثيرة التعاريج ، تحتوي على الكثير من الخلجان ، بعضها عظيم الاتساع ومنها خليج تاجورة الذي يمتد مسافة طويلة داخل اليابس ، مما أدى إلى نشأة موانئ جيبوتي ، وأبوك ، وتاجورة وذلك الخليج الذي يشغله ميناء زيلع ، فضلاً عن العديد من الخلجان التي حال دون استخدامها في الموانئ انتشار الصخور والشعاب المرجانية لمسافات طويلة ، أو لضحالة المياه مما يصعب استخدامه بواسطة السفن الكبيرة .

ويظهر على الساحل تلال مثل دُربا ، والفيل ، وأحل والأخيرة تكون رأس غردفوى ، ويتراوح ارتفاع هذه السلاسل بين ٢٥٠-٧٥٠ متراً فوق سطح البحر . وتتخذ قمم هذه التلال لوضع فنارات إرشاد السفن العابرة لخليج عدن .

وأما القطاع الشرقي فيتميز بالانخفاض ، مقارنةً بالساحل الشمالي ، حيث تمتد الرمال لمسافات طويلة ، وتتميز المنطقة الساحلية بالضحالة الواضحة لذلك تظهر الحواجز الرملية والصخور مكونة جزراً رملية وصخرية حتى مسافة تزيد على ثلاثة كيلومترات من الشاطئ .

كما تتعمق مياه المحيط الهندي في هذا الشاطئ مكونة بحيرات هامشية شاطئية ، ويؤدي ذلك إلى عدم صلاحية هذه الشواطئ لرسو السفن ، وإن كانت قد سمحت في بعض أجزائها بنشأة موانئ مثل مقديشو ، وكسمايو ، وميركا ، وبراو ، وتتسع السهول الساحلية في هذا القطاع كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، فبينما يبلغ عرضها نحو ١٧ كم عند رأس غردفوي فإنه يصل إلى مايزيد على ١٥٠ كم إلى الجنوب من مقديشو ، وفي هذه السهول تكثر الكثبان الرملية المتحركة ، ويزداد ثبات هذه الكثبان كلما اتجهنا جنوباً بسبب زيادة كمية الأمطار التي تعمل على تثبيتها . وفي أقصى الجنوب توجد المستنقعات الواسعة ، وعلى امتداد السواحل الصومالية توجد العديد من الجزر من أشهرها جزر باب عند مدخل خليج تاجورة ، وجزيرة ميت قرب ميناء بربرة ، وسوقطرة اليمنية في مواجهة رأس غردفوي ، أما في مواجهة الساحل الشرقي فتوجد جزر الباجون قريباً من كيسمايو .

٢- الهضاب :

تغطي الصومال كتلة هضبية تشغل مساحة كبيرة تزيد على ثلثي مساحة البلاد ، وتنحدر عموماً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي انحداراً تدريجياً ، بينما تنحدر نحو خليج عدن في الشمال انحداراً شديداً . ومتوسط ارتفاع الهضبة نحو ٢٠٠ متر ، وهي تتكون من صخور جرانيتية متبلورة ، وقد تعرضت في كثير من أجزائها لعوامل التعرية التي كونت

صخوراً حادة مكشوفة كما هو الحال في منطقة مجرتيشا ، أو مستوية كما هو الحال في جنوبي الصومال . وتنقسم الهضبة إلى ثلاثة أقسام بفعل الأنهار التي تنحدر فوقها (جوبا ، وشييلي وروافدهما) والأقسام هي :

(أ) - الهضبة الشمالية :

وهذه يتخللها عدد من المنخفضات التي تجمت عن التعرية الهوائية التي عملت في سطح الهضبة ، وقد تعرضت هذه المنخفضات لسفي الرمال ، ولذلك تبدو وقد غطتها الرمال ومفتتات الصخور والأحجار ، كما يوجد بها العديد من التلال المنعزلة ، وتنتشر فوقها العديد من الكثبان الرملية .

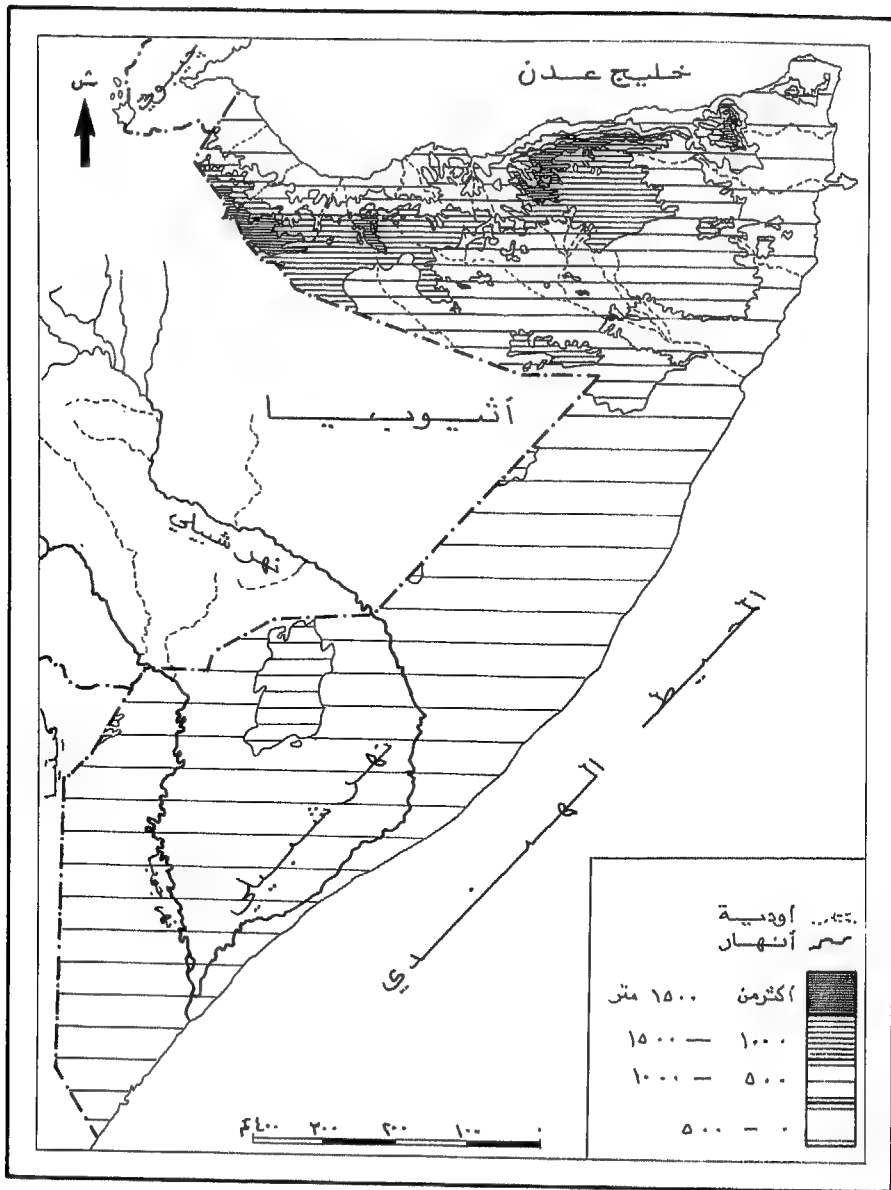
(ب) - الهضبة الوسطى :

وتتميز الهضبة الوسطى باستواء سطحها ، وإن كان يتخللها بعض التلال الصخرية والرملية في بورهكبة ، كما يوجد بها الحصى والرمال التي تتناثر على شكل تلال فوق هذه الهضبة .

(ج) - الهضبة الجنوبية :

وهي أكثر أجزاء الصومال انخفاضا واستواء ، بل وتنتشر بها نطاقات المستنقعات وخاصة في حوض نهر جوبا .

وعلى العموم تتميز الهضاب الصومالية بعدم التجانس في التضاريس فتجمع بين المنخفضات والمرتفعات الفجائية والكثبان الرملية .



التضاريس

شكل (٣)

Jeune Afrique, The Atlas of Africa, 1973.

المصدر :

٣ - النطاق الجبلي :

ويتمدد هذا النطاق في محور غربي - شرقي ، إذ تمتد من مرتفعات هرر في إثيوبيا على شكل نطاق متسع يبلغ اتساعه نحو مائة كيلومتر حتى يشرف على خليج عدن عند بندر زياد . ويضيق هذا النطاق كلما اتجهنا شرقا ، إذ يبلغ اتساعه عند بندر زياد نحو ٢٥ كم . ويتراوح ارتفاع هذه الجبال بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ متر، وتنحدر انحداراً عاماً بالاتجاه نحو الشرق ، وتتميز بالانحدار السريع المفاجئ نحو خليج عدن ، والانحدار البطيء نحو الجنوب كما سبقت الإشارة . ويطلق على هذه السلسلة اسم أوجو ، وتوجد في منطقة أوجو أحواض صخرية تتلىء بالمياه في الفترات المطيرة ، ومن أهم هذه الأحواض : هيمن وساول هود ، وتنبع من هذه الجبال الرئيسة عدة أنهار فعلية قصيرة تتجه نحو السيول الشمالية ، ومن الأنهار الكبيرة ضرور ، ونوجال ، وبوكة ، وهي تقطع النطاق الجبلي حتى تصل إلى المحيط الهندي . كما توجد فوق سطح الهضبة كتل جبلية متفرقة منها هود ، دوربا ، صول التي بين وادي نوجال وضرور وسلاسل أحل ، وعسير ، وشتيا .

يضاف إلى ذلك بعض الكتب الجبلية القزمية والتلال الرملية بين نهري جوبا وشبيلي مثل بورهكية ، وكثبان بور التي يمتد بعضها طوليا إلى مايزيد على ٦٥٠ متراً .

٤ - المجاري المائية :

بالصومال العديد من المجاري المائية التي تتفاوت طولاً واتساعاً ، من حيث كمية المياه التي تحملها ، ونظام تصريفها ، وأغلب هذه المجاري من النوع الموسمي الجريان ، ويمكن أن نقسم المجاري المائية في الصومال إلى أنهار رئيسة وأخرى غير رئيسة . أما الأنهار الرئيسة : فتتمثل في نهري جوبا

وشبيلي : وهما أكثر الأنهار أهمية في الصومال وينبعان من هضبة إثيوبيا ، وينتهي كلاهما إلى الأراضي الصومالية إما ليضيع في رمال صحراواتها ، أو لينتهي إلى المحيط الهندي . ونهر شبيلي لينبع من منطقة أحيسو في هضبة إثيوبيا ويبلغ طوله ١٥٠٠ كم ، منها نحو ٨٠٠ كم في الأراضي الصومالية ونحو ٧٠٠ كم في الأراضي الإثيوبية . وتضيع مياه نهر شبيلي في رمال الصحراء ولا يتمكن من الوصول إلى المحيط الهندي بسبب قلة الانحدار ، وكثرة الشبات النهرية ، فضلا عن ضياع كمية كبيرة من مياهه بسبب التسرب في مسام التربة ، وكذلك بسبب التبخر الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة ، فضلا عن ارتفاع المنطقة الساحلية نسبياً بين مقديشو وكيسمايو ، مما يجعل النهر يسير موازياً للساحل في هذه المنطقة .

ويبلغ متوسط اتساع وادي نهر شبيلي ما بين ١٥٠-٢٠٠ كم . وللنهر موسمان للفيضان : أحدهما في الربيع والآخر في الخريف . وتميل مياه نهر شبيلي إلى ارتفاع نسبة الملوحة بسبب مروره في منطقة جييرية ، ومناطق تكثر فيها الصخور الملحية حيث تبلغ نسبة الملوحة ٠.٤ ر . ملم للمتر المكعب . وأما نهر جوبا فهو أقصر من نهر شبيلي ابتداء من منبعه حتى يغير نهر شبيلي مساره عند بلدة بلعد . وتنتهي مياه نهر جوبا إلى المحيط الهندي إلى الشمال من مدينة كسمايو . وأكبر اتساع لوادي نهو جوبا يبلغ نحو ٢٥٠ كم . ولهذا النهر أيضا موسمان للفيضان في فصلي الربيع والخريف .

أما الأنهار غير الرئيسة فتتنقسم إلى مجموعتين تنحدر أولاهما نحو خليج عدن بينما تنتهي ثانيتهما إلى المحيط الهندي . والمجموعة الأولى تضم كلاً من :

(أ) نهر دجهان :

الذي ينبع من منطقة كارن ويصب إلى الشرق من بندر زياد ويجتاز منطقة السهول في مجرى كثير التعاريج ، ويجف هذا النهر سريعاً عقب امتلائه بالماء .

(ب) نهر هادي بلادا :

وينبع من نطاق الجبال الرئيسة ، وينحدر نحو خليج عدن وكثيراً ماتختفي مياهه في الرمال قبل أن تصل إلى الخليج . وقد يصب في الخليج عند حدوث الفيضانات العالية^(٦) .

(ج) نهر توج وين :

ويصب في بحر علولة .

(د) نهر فوللا :

وينبع من منطقة الحدود الصومالية الإثيوبية وينتهي في سهل زيلع .

(هـ) نهر دودوبا :

وهو نهر صغير تضيع مياهه في الرمال قبل أن تصل إلى الخليج عند أنكاهور ، وهذه الأنهار الخمسة نماذج للأنهار الكثيرة التي تنبع من الجبال الرئيسة في الشمال وتنتهي نحو خليج عدن ، وقد تصله أو تضيع مياهها في الرمال قبل أن تتمكن من الوصول إليه .

أما الأنهار التي تنتهي إلى المحيط الهندي فمنها :

(أ) نهر جايل :

ويبلغ طوله ١٦٠ كم ، ويصب إلى الشرق من جزيرة جافون .

(ب) نهر ضرور :

وينبع من مرتفعات صول في إقليم برعو ويتتهي إلى المحيط الهندي إلى الجنوب من جزيرة جافون ، ويستمد النهر نسبة كبيرة من مياهه من المياه الجوفية .

(ج) نهر نوجال :

وينبع من منطقة برعو ، ويسير موازياً لحافة هود ، ويصب في خليج نجرو على المحيط الهندي .

(د) نهر تود :

وينبع من شمال كوتن ، ويصب شمال بندر بيلا .

(هـ) نهر بيو آوادي :

ويصب عند رأس حافون .

وبجانب تلك الأنهار ، توجد العديد من البحيرات التي تمتلئ بالمياه في موسم الأمطار ، وتتركز هذه البحيرات في مرتفعات هود .

المناخ

يؤثر في مناخ الصومال عوامل خمسة هي :

- ١ - موعد تعامد الشمس على الصومال .
- ٢ - الارتفاع فوق مستوى سطح البحر .
- ٣ - اتجاه الساحل بالنسبة لاتجاه الرياح الموسمية .
- ٤ - توزيع اليابس والماء .
- ٥ - كثافة الغطاء النباتي .

ومن قبل أشرنا إلى أن الصومال تتميز بقلّة الارتفاع في جملتها ، ويؤثر ذلك في قلّة أمطارها بشكل عام . كما أنه يؤثر في درجة الحرارة ، إذ تقل درجة الحرارة في الأجزاء الداخلية الجبلية بنحو عشر درجات عن المناطق الساحلية المنخفضة . كما تقل كمية الأمطار في الأجزاء الساحلية عن المناطق المرتفعة في الغرب بنحو ٤٢٥ ملم ، إذ تبلغ كمية الأمطار في المرتفعات الشمالية الغربية نحو ٥٠٠ ملم ، وتتناقص حتى تصل إلى ٧٥ ملم على امتداد السهول الشرقية . ويوضح الجدول رقم (١) تأثير الارتفاع في درجة الحرارة وكمية المطر .

جدول رقم (١): الارتفاع ودرجة الحرارة ومتوسط المطر في بعض مدن الصومال

الارتفاع بالمتر	الحرارة بالدرجات المئوية		المدينة
	الدنيا	العظمى	
٨,١	٢٤ر٤	٢٩ر٦	مقديشو
صفر	٢٢ر٧	٢٩ر٨	كيسمايو
٢٠٢ر١	١٧ر٤	٣١ر٦	بيدوه
١٦٧,٧	٢١ر٦	٣٤ر٣	بلدوين
١,٨	٢٥ر٤	٣٤ر٩	بوصاصو
١٠٢٠	١٥ر٧	٣٢ر-	برعو
٢٩٢,٥	٢٠ر٧	٣٣ر٦	جلكاغيو
١٣٢٦,٦	١٥ر١	٢٦ر٩	هرجيسة

وتتعامد الشمس مرتين في العام : الأولى في شهر إبريل ، والثانية في أوائل سبتمبر ، ومن ثم تكون أشعة الشمس عمودية على أراضي الصومال في هاتين الفترتين ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع درجة الحرارة ، ولا يلطف منها إلا الارتفاع في بعض المناطق مثل جبال جولس .

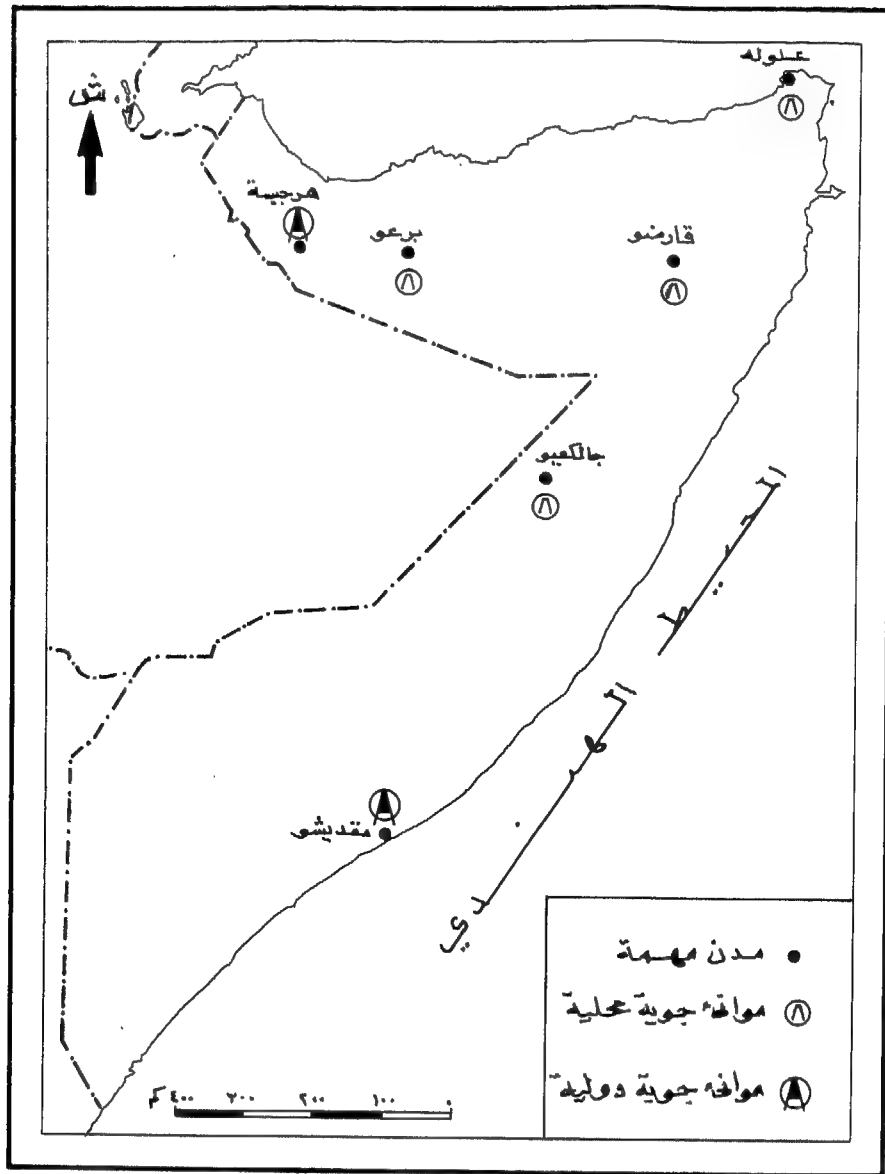
أما الموقع البحري فله تأثيره الواضح في تعديل المناخ ، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول رقم (١) حيث تقل درجة الحرارة بشكل ملحوظ في المدن الساحلية عنها في المدن الداخلية . ويظهر ذلك واضحاً في كل من مقديشو وبلدوين رغم أن الثانية في عروض أعلى ولكن الموقع الداخلي كان له تأثيره .

ويقلل من تأثير الارتفاع في زيادة كمية المطر أن المناطق الجبلية ذات موقع داخلي يتميز بارتفاع درجة الحرارة ، مما يزيد من قدرة الرياح على حمل بخار الماء لإسقاط المطر . أما عن اتجاه خط الساحل الذي يأخذ الاتجاه الجنوبي الغربي - الشمالي الشرقي ، فإنه يتفق مع اتجاه الرياح الجنوبية الغربية الممطرة التي تهب في فصل الصيف ، والتي تسير موازية للساحل الصومالي ، ولا تسقط من الأمطار إلا القليل . أما في فصل الشتاء فتسود الرياح الشمالية الشرقية التي تصل إلى الساحل الصومالي ولا تحمل إلا القليل من الرطوبة ، فضلاً عن اتجاهها الموازي لساحل الصومال مما يجعلها غير ممطرة عليه . ومن الملاحظ أن كثافة الغطاء النباتي لها تأثيرها في درجة الحرارة ، ويظهر ذلك واضحاً من تناقص درجة الحرارة في الجنوب لزيادة كثافة الغطاء النباتي فيه . ويمكن من خلال تتبع عناصر المناخ في الصومال التعرف على الصورة المناخية العامة .

أولاً : الحرارة :

تتميز الحرارة بالتفاوت بين الأجزاء الساحلية والأجزاء الداخلية ، وكذلك الأجزاء المرتفعة وتلك المنخفضة ، يضاف إلى ذلك تأثير الأمطار والغطاء النباتي كما أشرنا . فبينما يبلغ متوسط درجة الحرارة في شهري ديسمبر ويناير (أبرد شهور السنة) بالقرب من سواحل خليج عدن نحو ١ و ٢١ درجة مئوية ، وكذلك سواحل المحيط الهندي ، نجد أنها في الداخل تنخفض إلى أقل من أربع درجات مئوية عند عير جابو ، وبرعو ، وشيخ . كما يظهر من (الشكل رقم ٤) حيث يؤثر الموقع الداخلي بعيداً عن البحر ، وكذلك عامل الارتفاع ، في خفض درجة الحرارة .

وقد تلعب الرياح الشمالية الشرقية الباردة الهابة من قبل آسيا في هذين الشهرين دوراً بارزاً في خفض درجة الحرارة .



الموانئ الجوية

شكل (٤)

Jeune Afrique, The Atlas of Africa, 1973.

المصدر:

وفي الفترة مارس - سبتمبر ترتفع درجة الحرارة بشكل ملحوظ على الساحل ، وفي المناطق الداخلية المنخفضة حيث تصل على سواحل خليج عدن إلى نحو ٢, ٤٢ درجة مئوية في بربرة ، وإلى نحو ٣٨ درجة مئوية في مقديشو على سواحل المحيط الهندي . أما في المناطق الداخلية فتزيد درجة الحرارة بشكل ملحوظ إلا في المناطق المرتفعة . فتبلغ درجة الحرارة في كل من بلدوين وجلكاغيو نحو ٦, ٤١ درجة مئوية ، بينما تنخفض في هرجيسة وبرعو إلى ٢, ٣٢ درجة مئوية ، رغم موقعها الداخلي وذلك بتأثير الارتفاع حيث يصل ارتفاع هرجيسة إلى ١٢٧٠٠ متر ، وبرعو إلى ١٠٣٠ متراً . ويتميز المدى الحراري بالاتساع ، وخاصة في الأجزاء الداخلية ، فيصل متوسط المدى الحراري السنوي في جلكاغيو إلى نحو ١, ١٥ درجة مئوية وفي بلدوين إلى ٧, ١١ درجة مئوية وفي هرجيسة يبلغ متوسط المدى الحراري السنوي نحو ٧, ١١ درجة مئوية أما في برعو فيصل إلى نحو ١٥ درجة مئوية . أما المناطق الساحلية على خليج عدن فيصل متوسط المدى الحراري السنوي في بربرة إلى نحو تسع درجات مئوية ، وعلى ساحل المحيط الهندي يصل في مقديشو إلى نحو ٥, ٥ درجة مئوية .

ثانياً : الرطوبة : (جدول رقم ٢) :

تعتبر الرطوبة من العناصر المناخية المهمة ، خاصة في المناطق الحارة إذ يؤدي ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو إلى زيادة الشعور بوطأة الحرارة ، وعدم ملائمة المناخ . وتزداد الرطوبة بشكل ملحوظ في المناطق الساحلية ، بينما تنخفض في المناطق الداخلية ، خاصة المناطق المرتفعة . ويوضح الجدول التالي الرطوبة النسبية في كل من مقديشو وكيسمايو ، كمدن ساحلية ، وهرجيسة ، كمدينة داخلية .

جدول رقم (٢) الرطوبة النسبية في مدن مختارة (٪)

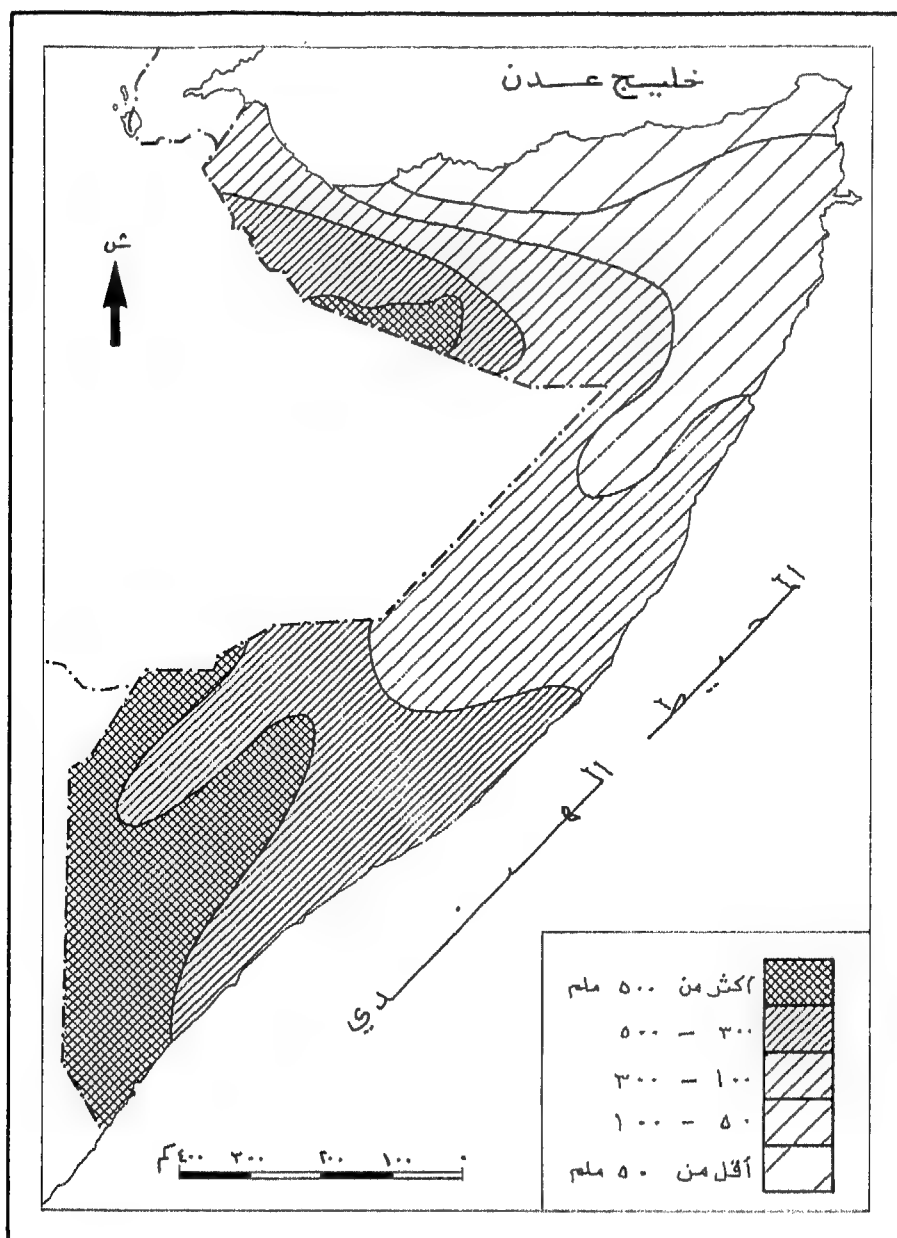
الشهر المدينة	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
مقديشو	٧٠	٧٠	٦٦	٦٨	٧٦	٧٩	٨١	٨٠	٧٩	٧٦	٥٧	٦٠	٧٢
كيسمايو	٧١	٧٠	٧١	٧٠	٧٠	٧٤	٦٨	٧٢	٦٩	٦٨	٦٨	٧١	٧١
هرجيسة	٦١	٦٣	٥٣	٥٥	٦٦	٥٠	٥٠	٤٧	٥١	٦٠	٤٨	٥٣	٥٥

والملاحظ أن نسبة الرطوبة تزيد على ٧٠٪ خلال أكثر من نصف العام في مدينة مقديشو ، ولا تقل عن ٦٥٪ إلا في شهرين فقط (نوفمبر وديسمبر). أما في كيسمايو فتزداد الرطوبة النسبية ارتفاعاً ، إذ لا تقل الرطوبة النسبية عن ٧٠٪ إلا في ثلاثة شهور فقط ، وحتى في هذه الشهور الثلاثة فإن الرطوبة النسبية لا تقل عن ٦٨٪ ، ويبلغ متوسط الرطوبة النسبية السنوي ٧١٪.

أما في هرجيسة حيث الموقع الداخلي ، وحيث تأثير عنصر الارتفاع ، فينخفض متوسط الرطوبة النسبية السنوي إلى ٥٥٪ . ولا تزيد الرطوبة النسبية على ٦٠٪ إلا في ثلاثة شهور فقط .

ثالثاً : الأمطار (شكل رقم ٥) :

تختلف كمية الأمطار الساقطة على أجزاء الصومال المختلفة من حيث طول وتوزيع فصل المطر ، ومن حيث كمية الأمطار ، وذلك لعدد من العوامل والملاحظ أن أغزر فصول السنة مطراً هو فصل الربيع لكن للمطر قمة أخرى أدنى نسبياً في فصل الخريف ، والملاحظ بصفة عامة إن أغزر أجزاء الصومال مطراً هي الأجزاء الجنوبية ، وأقلها مطراً هي الأجزاء الشمالية ، أي تتناقص كمية الأمطار بالاتجاه شمالاً .



شكل (٥) المتوسط السنوي للأطوار (ملم)

والأمطار من أكثر عناصر المناخ تأثراً بالارتفاع في الصومال ، ففي دالو في أقصى شمال الصومال حيث يبلغ الارتفاع ٢٠٦٠ متراً ، يصل المتوسط السنوي للأمطار إلى ٦٤١ ملم ، بينما في بران على دائرة العرض نفسها يصل المتوسط السنوي إلى ٧٠ ملم فقط . ويفسر ذلك الاختلاف قلة ارتفاع الثانية حيث يصل إلى ٤٥٠ متراً فقط . أما بربرة ذات الموقع البحري على ساحل خليج عدن فيسقط عليها نحو ٥٧ ملم سنوياً في المتوسط ، وذلك بسبب انخفاض منسوبها الذي يبلغ ٥٧ متراً . وتعتبر هضبة هرر ، وجبال واجير ، وجولس أكثر جهات الصومال مطراً ، وهي أكثر جهات الصومال ارتفاعاً . وتسقط الأمطار عليها في معظم شهور السنة . وأغزر الفترات مطراً هي من شهر إبريل إلى شهر يونيو . كما أن أقل الفترات مطراً هي الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر .

وإلى الجنوب من هذا النطاق الجبلي تقل الأمطار ، وتقتصر فترات المطر خلال السنة ، وتتركز أمطارها خلال الفترة (إبريل - يونيو) وقليلًا ما تسقط الأمطار في شهري أكتوبر ونوفمبر .

أما المناطق الساحلية إلى الشمال من النطاق الجبلي فتسقط عليها بعض الأمطار الإعصارية التي تحملها الرياح الشمالية الشرقية الموسمية التي تهب متعامدة على ساحل الصومال الشمالي وذلك خلال فصل الشتاء (ديسمبر - مارس) والتي تعرف باسم أمطار « الحيس » .

وواضح أن معظم أمطار النصف الشمالي من الصومال تسقط في النصف الأول من السنة أي خلال فصلي الشتاء والربيع ، وتقل في النصف الثاني (الصيف والخريف) . كما تسقط الأمطار الإعصارية على سواحل خليج عدن ، والأمطار التضاريسية على النطاق الجبلي في الشمال .

وفي النصف الجنوبي من الصومال يتغير نظام سقوط المطر ، حيث يسقط

المطر في فصلين واضحين هما الربيع والخريف ، إذ يبلغ متوسط المطر على فصل الربيع (إبريل - يونيو) ، بينما يسقط في هذا الفصل نحو ٧٥ ملم على مقاطعات مدقر ومجريتينا في الصومال الشمالي . ويعتبر فصل الخريف أغزر الفصول مطراً في جنوبي الصومال حيث يصل متوسط مايسقط في هذا الفصل على مدينة كيسمايو ٢٥٠ ملم . ويكون المطر غزيراً في النطاق الساحلي بينما يقل كلما اتجهنا نحو الداخل . ويبلغ متوسط كمية المطر المتساقط على مقاطعات جوبا العليا والسفلى ومقديشو مايتراوح بين ٢٧٥ و ٣٠٠ ملم ، وتظهر غزارة المطر في هذا النطاق بالمقارنة بمقاطعتي صدق ومجريتينا ، حيث يسقط في الفصل نفسه ٩٠ ملم في المتوسط .

رابعاً - الرياح :

تهب على الصومال الرياح الشمالية الشرقية قادمة من الجزيرة العربية ، وهي رياح جافة وباردة نوعاً ، ولكنها بعبورها لهضبة اليمن واحتكاكها بمرتفعاتها ، ثم مرورها على خليج عدن ترتفع حرارتها ، وتحمل قدراً من بخار الماء ، ولهذا تجلب الأمطار إلى النطاق الساحلي لخليج عدن في فصل الشتاء كما أشرنا من قبل ، وتصل هذه الرياح إلى المناطق الجبلية في الداخل حيث تزداد كمية المطر التي تسقطها فوق هذه الجبال خلال فصلي الشتاء والربيع .

أما الرياح الجنوبية الغربية ، وهي الرياح الموسمية الصيفية التي تهب موازية لسواحل الصومال فتسقط معظم أمطارها على المناطق الجبلية الداخلية وتقل الأمطار التي تسقطها على السواحل الشرقية سواء في الجنوب الشرقي أو الشمال الشرقي بشكل ملحوظ .

النباتات الطبيعية

يعد النبات الطبيعي وتوزيعه صدى لظروف المناخ والتربة بالإضافة إلى موارد الماء ، ولهذا جاءت المناطق الشمالية الشرقية مخلخلة في غطاءها النباتي ، وتبعثره بسبب ارتفاع درجة الحرارة وندرة المطر ، بينما المناطق الجنوبية ذات حياة نباتية أوفر بسبب وفرة المطر الذي يسقط على مدار السنة فضلا عن ارتفاع درجة الحرارة .

وفي المناطق الشمالية التي تتميز بالحرارة المرتفعة وقلة الأمطار ، كان على النبات أن يتحايل لحل هذه المشكلة بتحورات مختلفة ، حيث تنمو الحوليات القصيرة العمر التي تتهرب من الجفاف بقصر عمرها ، أو تكون من الأنواع التي تتحمل الجفاف حيث تكمن دون أن تموت خلال فصل الجفاف حتى يحل موسم المطر فتعود إلى النشاط والازدهار من جديد ، وكذلك النباتات التي تختزن العصارة كالصبار وتلك ذات اللحاء الغليظ والأوراق الشمعية ، أو تنعدم أوراقها تماما .

وتتميز نباتات هذا الإقليم بالألوان الزاهية والرائحة النفاذة لأزهارها وتعدد أنواع الأعشاب الفصلية التي تمثل نباتات الرعي . وينعدم الغطاء النباتي الكثيف في بعض المناطق الشمالية بسبب انعدام المجاري المائية الدائمة ، وارتفاع درجة الحرارة ، وقلة فاعلية المطر بسبب ارتفاع نسبة التبخر ، وفقدان المياه بالتسرب .

أما في الإقليم الجنوبي فترتفع كثافة الغطاء النباتي بسبب اجتماع الحرارة مع الرطوبة ، مما جعل الحياة النباتية من الأنواع الشجرية بصفة أساسية . وعلى ضفاف نهري جوبا وشبيلي يوجد أكثف وأضخم غطاء نباتي في الصومال ، إذ تعدد فيه أنواع الغطاء النباتي تعددا هائلا ، وتختلط في

فوضى تامة فهي ذات سيقان ضخمة متشابكة الأغصان ، كما هو الحال في منطقة جوبا ، وتبلغ مساحة الغطاء النباتي الكثيف في حوض جوبا نحو ألف فدان ، كما يمتد الغطاء النباتي على ضفتي نهر شبيلي على شكل دهايز نباتية ذات طابع شوكي . وفي غربي الصومال يختلط الغطاء الشجري بذلك العشبي ، وأغلب أنواعها فصلية تزدهر عقب سقوط الأمطار ، كما أن منها أنواعاً دائمة الخضرة تنمو قرب مجاري الأنهار وفي بطون الأودية . وبينما يزدهر الغطاء النباتي في غربي الصومال عقب سقوط المطر ويكسو الأرض كساء خضري نجدها في فصل الجفاف تنفض أوراقها ، كما تحترق حشائش الأرض .

وتنمو الحشائش في أرض الصومال بصفة عامة ، تتخللها الشجيرات الشوكية والأشجار التي من أهمها الجرس التي يصنع من أخشابها السفن ، والأبواب ، والنوافذ ، وكذلك أشجار الثوري ، والدركين ، وأشجار الجال ، والتوجار التي تستخدم أخشابها في صناعة الفحم النباتي ، وأشهر المناطق التي تحرق فيها الأخشاب هي : ونلوين ، عمربري ، تحصيلي ، بيدوا ، كما تستخدم أشجار السرية ، والروبنتر ، والبامبو في صنع الأخواخ ، وتكثر الأشجار التي تستخدم أخشابها كوقود للأغراض المنزلية مثل البسك ، وفلي ، وحمز ، ولدات .

وتنمو أنواع عديدة من النباتات الطبيعية في أرض الصومال ، مثل أشجار الرقي ، ونباتات الصبر ، والدقلو ، والسمامكي ، كما تكثر أشجار الملل والنيلة .

ومن أهم النباتات التي تنمو في الصومال وتستخدم علفاً للحيوانات (العوس والكوبلي والسخساخ والبكري) ومن الأشجار القديمة المعروفة في

الصومال السدر، والجميز، والمليخ، والتمر حنة وكذلك أشجار الصمغ واللبان.

ومن المعروف أن الصومال كانت غاباتها أكثر اتساعاً منذ فترة لا تزيد على خمسين عاماً، حيث كانت تنمو في أقاليم مختلفة، وقد أدى سكان الصومال دوراً في اجتثاث هذه الغابات بصناعة الفحم النباتي، واستخدام أخشابها وقوداً، ويمثل ذلك خسارة كبيرة للصومال، إذ تعمل هذه الأشجار على تلطيف درجة الحرارة، وتقلل من جفاف الأرض، وجرف تربتها، مما يؤدي إلى زيد من التصحر في الصومال، ولهذا اهتمت الحكومة الصومالية أخيراً بغرس الأشجار، كما طالبت الذين يعملون في صناعة الفحم ألا يقطعوا الأشجار بكاملها، بل يبقوا على جزء من الشجرة، كما يعيدوا غرس الأشجار في المناطق التي قطعوا أشجارها. كما أن رعي الماعز يتلف الأشجار ويساعد على حدوث التصحر، ولذلك تحذر الحكومة الصومالية من خطورة ذلك الرعي على الثروة الخشبية وعلى التربة. ويمكن تقسيم الصورة النباتية العامة في الصومال إلى :

١ - أعشاب المناطق الملحية :

ومنها أعشاب هدن، داران، هيجل، جولان. ويشير وجود هذه الأعشاب إلى ارتفاع نسبة الملوحة في التربة، وتمتد هذه الأعشاب من مستوى سطح البحر عند سواحل خليج عدن إلى ارتفاعات قد تصل ٢٠٠٠ متر، وتنمو في المناطق المرتفعة، حيث توجد البحيرات المحلية التي تتكون بعد سقوط الأمطار وترتفع ملوحة التربة بعد تبخر مياهها. وهذه الأعشاب صالحة كغذاء للإبل، ومن المعروف أن قوافل الجمال تتحرك إلى المناطق التي تكثر بها هذه الأعشاب حينما يعز المرعى، ثم تعود إلى مناطق الاستقرار

حول الآبار ، وقد تتكرر هذه الرحلة كل شهرين بين تلك المناطق وآبار سهل زيلع ووادي نوجال . ولهذا يعمل الرعاة على نشر هذا النوع من الأعشاب التي تمثل مصدراً مهماً لغذاء الإبل ، كما تعمل على تثبيت التربة وحمايتها من الجرف .

٢ - أعشاب المناطق الرعوية (غير الملحية) :

ومنها حشائش داريمو ، دحي ، داريف ، دانكارية ، جيغان جب ، وجلاب وكلها من الحشائش التي يفضلها الرعاة الصوماليون ، إذ تربي عليها الأغنام والماعز ، وأهمها حشائش دحي ، ونبات جلاب تنتشر في كل المراعي عند مختلف المستويات .

٣ - النباتات الشجرية :

ومنها دعيب ، دسك ، سجسج ، جالول ، بيل إيل ، المر ، اللبان . وبعض هذه النباتات عبارة عن أشجار كبيرة يصل ارتفاع بعضها إلى ما يزيد على ٢٠ متراً مثل شجرة دعيب وتنمو في المناطق التي يزيد ارتفاعها على ١٥٠٠ متر ، ولهذا تنتشر هذه الشجرة على التلال الشمالية في منطقة بوراما ، وعلى السفوح الشمالية لجبال مارينو ، وجولس ، وفي غير جابو ، ويستفاد من أخشابها كوقود ، وفي صناعة الفحم ، كما تؤخذ منها ألياف تستخدم في صناعة الحبال كما تعتبر شجرة جالول من أهم أنواع الأشجار في الصومال ، وتعمق جذور هذه الشجرة لمسافات طويلة في باطن الأرض ، وذلك بجعلها من أهم الأشجار التي تلائم ظروف هذه البيئة الجافة ، وتستخدم أخشابها في صناعة الفحم ، كما تستخدم جذوعها في تشييد أكواخ الرعاة ، فضلاً عن أوراقه التي تستخدم كعلف للإبل .

ويمكن القول إن أشجار المرواللبان هما من أهم الأشجار التي تلعب دوراً

واضحاً في اقتصاد الصومال . ويعتبر اللبان من أهم صادرات الصومال .
وتنتج الصومال وحدها ما يقرب من ٦٦٪ من إنتاج العالم من اللبان ،
ويبدأ تطعيم أشجار اللبان مرة كل ١٥ يوماً في شهر يونيو ويوليو وأغسطس ،
ويجمع المحصول في فبراير ومارس وإبريل ، وتعتبر بوصاصو مركز التجميع
في مقاطعة مجرتينيا ، وكاران في مقاطعة برعو^(٧) .

الموارد المائية

لاحظنا أن الأمطار في الصومال قليلة بصفة عامة وغير كافية ، ولو أنها تختلف من إقليم لآخر ، فهي تزداد كلما ازداد الارتفاع ، كما تزداد كلما اتجهنا جنوباً ، كما تتميز الأمطار بتذبذبها ، يضاف إلى ذلك أن التربة في معظم أجزاء الصومال يغلب عليها التركيب الجيري ، ولهذا تفيض المياه في وديانها التي لا تمتكث المياه فيها إلا لفترات قصيرة . فمن بين العديد من المجاري المائية لا يوجد سوى نَهْرَيْ جوبا وشبيلي في جنوبي الصومال اللذين تجري فيهما المياه طول العام أو معظمه . ولهذا فإن المياه الجوفية تمثل أهم مورد مائي للإنسان والحيوان في كل أنحاء البلاد وبصفة خاصة في شمال البلاد التي تفتقر إلى المجاري المائية السطحية ، ومن ثم فإن المياه الجوفية تعتبر العامل الرئيس المتحكم في إمكانات واتجاهات التنمية في البلاد^(٨) . والملاحظ أن معظم الدراسات التي تمت للمياه الجوفية في الصومال تركزت على الصومال الشمالي لأهميتها في حياة السكان والحيوان في هذا الإقليم لعدم وجود الأنهار ولقلة الأمطار . كما درست المياه السطحية في الصومال الشمالي بهدف تعيين مواقع الخزانات وتحديد منسوب المياه الجوفية في صخور الحجر الرملي الذي يرجع إلى العصر الكريتاسي^(٩) (شكل ٦ وشكل ٧) .

وقد انتهت هذه الدراسات إلى أن المياه الجوفية في الصومال الشمالي تقع على مناسيب عميقة ، ولذلك فإن الحصول على المياه الجوفية من مناسيب قليلة العمق ، وبصفة مستمرة يعتبر أمراً غير ممكن ، وإنه من الأفضل الاعتماد على المياه الجوفية العميقة والمياه من الموارد السطحية ، وإن كانت بعض المناطق تتدفق المياه فيها على شكل آبار ارتوازية كما هو الحال في سهل

زيلع ، وفي منطقة شيخ ، وفي عير جابو ، وماندرا .
وتتمثل المياه الجوفية في الصومال في مايلي :

١- ينابيع طبيعية :

دائمة الجريان تزود الأودية بما يجري فيها من مياه طول العام ، ومن هذه الأودية إيشا بيدوه ، وجيل ، ودل مادو ، وكرن (في بوصاصو) ، وجلجلولو ، ويوكولولي ، وأوفين ، وآيل ، وجاروي ، وتوهين (في قندلة) ، وسين (في علولة) ، وداموج (في بوراما) وغيرها .

٢- بحيرات طبيعية :

ويظهر هذا المورد من موارد المياه في الصومال نتيجة لوجود منخفض من الأرض تبلغ مساحته مئات الأمتار المربعة ، تمتلئ هذه المنخفضات بالماء في الفصل المطير ، وتملأ الأمطار السيلية في الصومال هذه المنخفضات خلال ساعات في كثير من الأحيان ، وقد تستمر المياه في هذه البحيرات الطبيعية لعدة أسابيع أو شهور وفقاً لحجمها وكمية المياه المتساقطة عليها وحسب التسرب في باطن الأرض ، وقد يستمر بعضها لبضعة شهور ، كما هو الحال في منطقة هود ، وحوافها غالباً ضحلة تكثر فيها الآبار . وهذه البحيرات تعتبر المورد الرئيس للمياه في كثير من مناطق القسم الشمالي من الصومال وخاصة في أقاليم هود وساؤل وتمجرتينا ومدق .

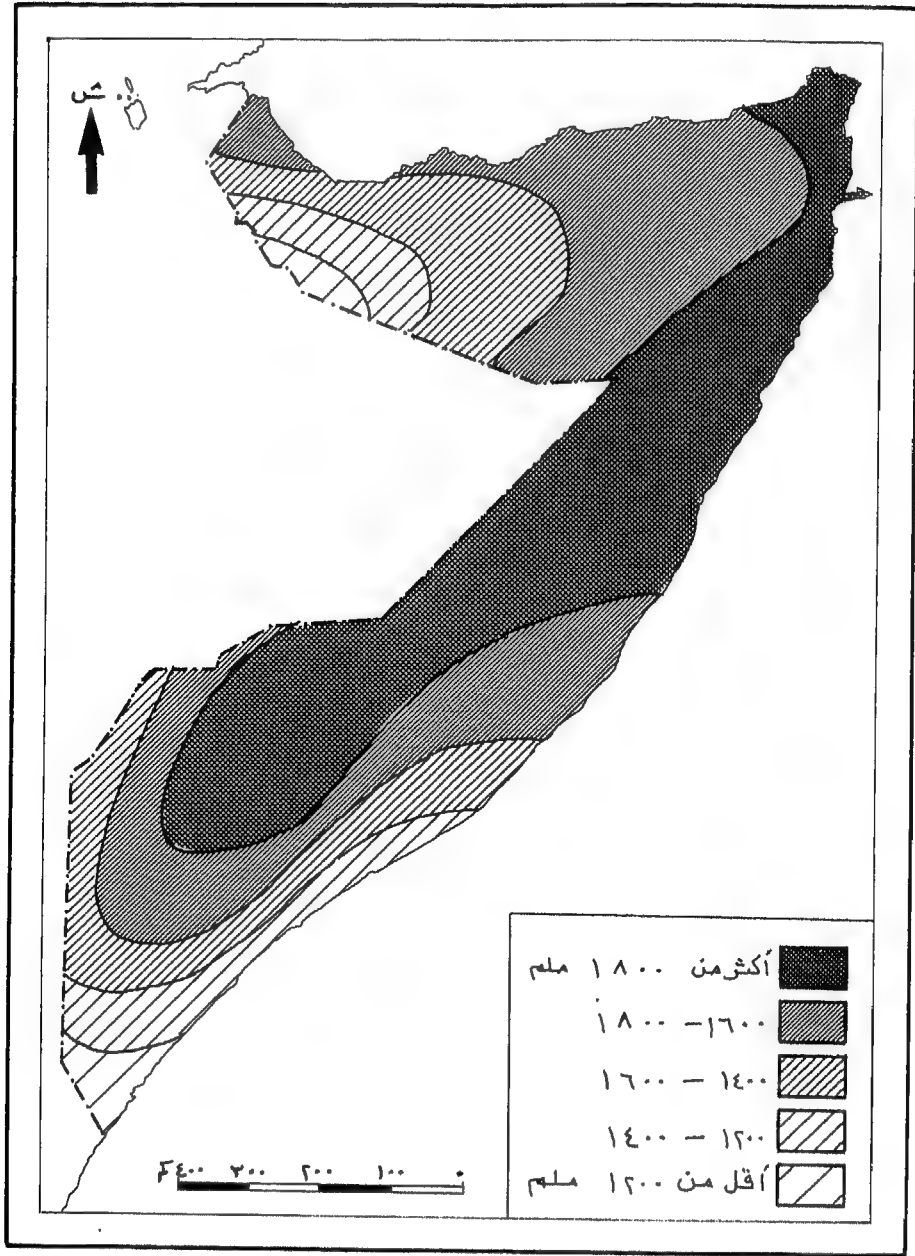
وقد حاكى الصومالي مثل هذه البحيرات الطبيعية حيث ، حفر بحيرات صناعية تخزن فيها المياه للإفادة منها في فترة الجفاف ، في سد متطلبات الرعي والزراعة ، كما يستفاد منها في الصومال الجنوبي حيث تزرع الأشجار على جوانبها لحمايتها من التلوث .

٣- حفر وعائية طبيعية :

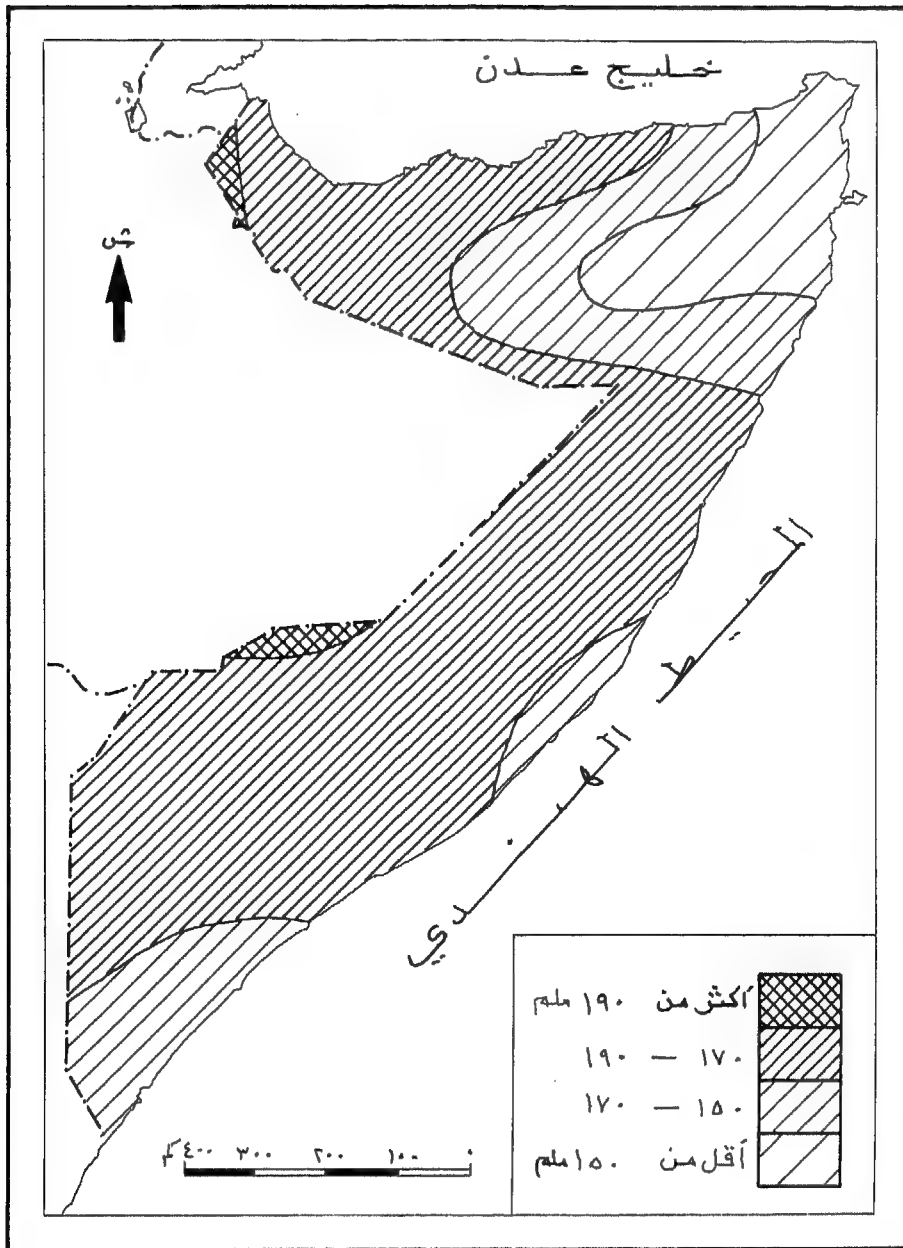
تعرف محليا بأسماء متعددة مثل « ور » ، و « هر » و « دبشق » و « بللي » ، وتحفظ هذه الحفر بمياه الأمطار لبعض الوقت بعد انتهاء نزول الأمطار وهي تعد بمثابة خزانات للمياه ، وقد أقام السكان عديداً من الخزانات المبنية بالأسمت ، وخاصة في المناطق التي تقل فيها الأمطار ، وتخفي فيها المجاري السطحية ، كما هو الحال في منطقة هود ونوجال .

٤- الآبار المحفورة على جوانب الأودية :

وتظهر هذه الآبار المحفورة على جوانب الأودية في الفترة الجافة من السنة حيث تمثل مصدراً مهماً للمياه خاصة في فترات الجفاف ، وإن كان عدد الآبار يقل في هذه الفترة ، كما ينخفض منسوب المياه فيها . وتزداد أهمية الآبار حينما لا توجد موارد مائية أخرى كالأنهار والبحيرات ، وتستمر المياه فيها لمدة تتراوح بين ٣-٦ شهور ويتراوح عمق الماء في هذه الآبار بين ٥ ، ٠ و ٣٠ متراً عن مستوى سطح الأرض . وعادة ماتكون هذه الآبار موازية لمجاري الأنهار ، أو عند سفوح المرتفعات ، أو في وسط المنخفضات ، أو المجاري المائية الجافة وبعض هذه الآبار عادي ، وبعضها ارتوازي ، وأخرى ذات أنابيب لسحب المياه^(١٠) .



شكل (٦) البحر احمر في المياه (عام)



شكل (٧) احتياجات المياه طبقاً لنظام توزيع (ملم)

٥- موارد مائية دائمة :

وهذه تتمثل في موارد المياه السطحية مثل نهري جوبا وشبيلي بالإضافة إلى عدد من الأودية الأخرى التي لا تجري فيها المياه إلا لفترات محدودة من السنة ، ولا تنصرف مياهها إلى المحيط بل تضيع خلال مسام التربة الرملية .

وإذا كانت هذه هي الصورة العامة للموارد المائية في الصومال فإنه يظهر واضحاً أن مراكز العمران لا بد أن ترتبط بمصدر ثابت للماء سواء كان مجرى مائياً أو حفرة وعائية ، أو ينبوعاً أو بئراً من أي صورة ، وذلك بسبب عدم كفاية الأمطار ، ومن ثم فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مواقع المستوطنات والمناطق التي تحوى طبقات الأرض فيها مياهها جوفية عذبة ملائمة لشرب الإنسان والحيوان .

ولا يزال نمو وتطور مراكز العمران مرتبطاً بالموارد المائية التي يمكن تدبيرها لها ، ولقد أجريت العديد من الأبحاث في المناطق التي تفتقر إلى الماء من أجل تطوير المستوطنات البشرية بها ، ومن هذه المناطق (برعو ، وبوصاصو ، وحاردو - بوهودله في الشمال ، وجاليكميو ، ودروسامارب في الوسط) ففي برعو التي تقع على منسوب ١٠٤٢ متراً ، يعتبر المصدر الرئيس للمياه مجموعة من الآبار من أنواع مختلفة ، ويتراوح عمق الماء الجوفي فيها بين ٩٨ و ١٧٧ متراً ومياهها عذبة لا تتجاوز نسبة الأملاح المذابة فيها ١,٦٥٤ ملم / لتر .

وأما بوصاصو التي تقع على السهل الساحلي خليج عدن فتعتمد على آبار يتراوح عمقها بين ٢ و ١٨ متراً ، ويتراوح عمق الماء فيها بين ١,٨٨ و ١٤,٧٨ متراً ، ويتزايد عمق الماء الباطني كلما اتجهنا جنوباً . وتمثل الكشبان الرملية على الشاطئ خزانات للمياه ، وبالرغم من قربها من البحر إلا أن

نسبة المواد الذائبة تتراوح بين ٢ ملم / لتر في الجنوب و ٥ ملم / لتر في الشمال .

أما جاردو تلك المدينة التي تقع على هضبة تحيط بها التلال المرتفعة ، فتحصل على كل احتياجاتها من المياه الجوفية . ويبلغ عمق الماء نحو ١٨٦ مترا ، وبالقرب من كوبان يصبح مستوى الماء الجوفي قريبا من السطح إذ يصل عمقه إلى ١٥ متراً .

وفي جالكعيو عاصمة إقليم مدق التي تقع على منسوب ٩٣٥ مترا ، والتي تتركز على تكوينات جبسية ، تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه ، ويتراوح عمق الآبار بين ٦,٥ و ٢٥,٥ مترا ، ويتراوح منسوب الماء الأرضي بين ٣,٨٣ و ٢٣,٢٦ مترا من سطح الأرض . ويصل عمق أنبوبيتي سحب المياه ٣٢٠ متراً . والملاحظ أن مياه هذه المنطقة عسرة ، ترتفع بها نسبة الأملاح المذابة والتي تتراوح بين ١٦٠,٣ و ٩٤٨,٤ ملم / لتر .

أما دوسا مارب التي تتركز على طبقات من الحجر الجيري ، والحجر الرملي والجبس ، فتحصل على مياهها من الآبار ويحتوي الماء في هذه المنطقة على كميات كبيرة من الأملاح المذابة في بعض المناطق ، إذ تتراوح نسبة الأملاح المذابة بين ٤٨٨,٢ و ١٤٨,١٧ ملم / لتر ، ويوجد الماء العذب على عمق يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ متراً^(١١) .

وتعتمد كل من مقديشو ، وبلدوين ، وكيسمايو ، وبربرة ، وهرجيسة على المياه الجوفية في الحصول على احتياجاتها من ماء الشرب وسقيا الحيوانات ، ومن الغريب أن تعتمد مقديشو ، وبلدوين على المياه الجوفية ، رغم قرب الأولى من نهر شيبلي ، إذ لا تبعد عنه بأكثر من ٣٠ كم ، بينما تقع بلدوين داخل إحدى ثنيات هذا النهر . أما كيسمايو فتقع بالقرب من مصب

نهر جوبا . وربما فضل الاعتماد على المياه الجوفية لأنها لا تحتاج إلى تخليصها من المواد العالقة بعكس مياه الأنهار ، ويلاحظ أن مراكز العمران في الجنوب تعتمد على أكثر من مصدر في الحصول على المياه (الأمطار - الأنهار - المياه الجوفية) كما يظهر من الجدول رقم (٣) . أما في الشمال فتكاد تعتمد في أغلب الوقت على المياه الجوفية ، يضاف إلى ذلك مياه الأمطار ، وما يتجمع في الحفر ، وفي قيعان الأودية الجافة .

ويوضح الجدول (٣) مدى اعتماد القرى الثابتة على المياه الجوفية .

جدول رقم (٣) مدى اعتماد قرى الصومال على المياه الجوفية

الاقليم	عدد القرى	عدد الآبار	عدد الحفر الوعائية	عدد الحفر في الأودية	جملة مصادر المياه
الشمالي الغربي (هرجيسة)	١٥٨	١٦٥	٣٠	٩٣	٢٨٨
الشمالي الشرقي (برعو)	١٦٧	١٩٧	٧٩	٦١	٣٣٧
بوصاصو	٧٢	٢٣١	٣٥	٢٥	٢٩١
مدق	٧٣	٣٨٤	٣٠	-	٤١٤
حيران	٣٠	٩٤	-	٥٤	١٤٨
بنادر	٧٣٨	١٥٩	١٠٣	٦٠	٣٢٢
جوبا العليا	٦٨٤	١٥٣	٥٠	١٢٣	٣٢٦
جوبا السفلى	٣١٠	٦٩	٢	٢٣٣	٣٠٤
الجملة	٢٢٣٢	١٤٥٢	٣٢٩	٦٤٩	٢٤٣٠

وتوجد في الوقت الحاضر في مقديشو وهرجيسة وبربرة وكيسمايو أنظمة لتغذية المساكن بالمياه، أما بقية البلاد فتعتمد على آبار مبعثرة لا يفي إنتاجها باحتياجات السكان. كما يوجد نظام لتوزيع المياه في بلدوين، وبيدوه، وجالكعيو، قرصو، بوصاصو، حردي، دوسامارب، بوني برتي، جوهر، شلمبود، حدر، حريهاري، عيرجابو.

ويظهر من العرض السابق أن موارد المياه تؤدي دورها في تطور ونمو المستوطنات البشرية، فحيث يتوافر الماء بكميات كافية وبنوعية تلائم الإنسان والحيوان، تنمو المدينة وتتطور مواردها. كما تلعب مياه الري دورها في اجتذاب القرى الزراعية، كما هو الحال في حوض جوبا وشبيلي. إذ توجد في منطقة جنالي وحدها ٣٠١ كم من قنوات الري تقوم على جوانبها العديد من القرى الزراعية مثل جنالي، وأود يحلي.

السكان

أصول السكان وأعرافهم:

تنقسم القبائل التي تسكن الصومال إلى قسمين رئيسيين هما : قبائل الصومال وقبائل الجالا . وتشغل قبائل الصومال مثلثاً قاعدته خط يمتد من خليج تاجورة شمالاً إلى مصب نهر تانا جنوباً ، وضلعاه ، ساحل خليج عدن وساحل المحيط الهندي . ويتميز الصوماليون بأنهم قوم من الرحل يحترفون الرعي والتجارة .

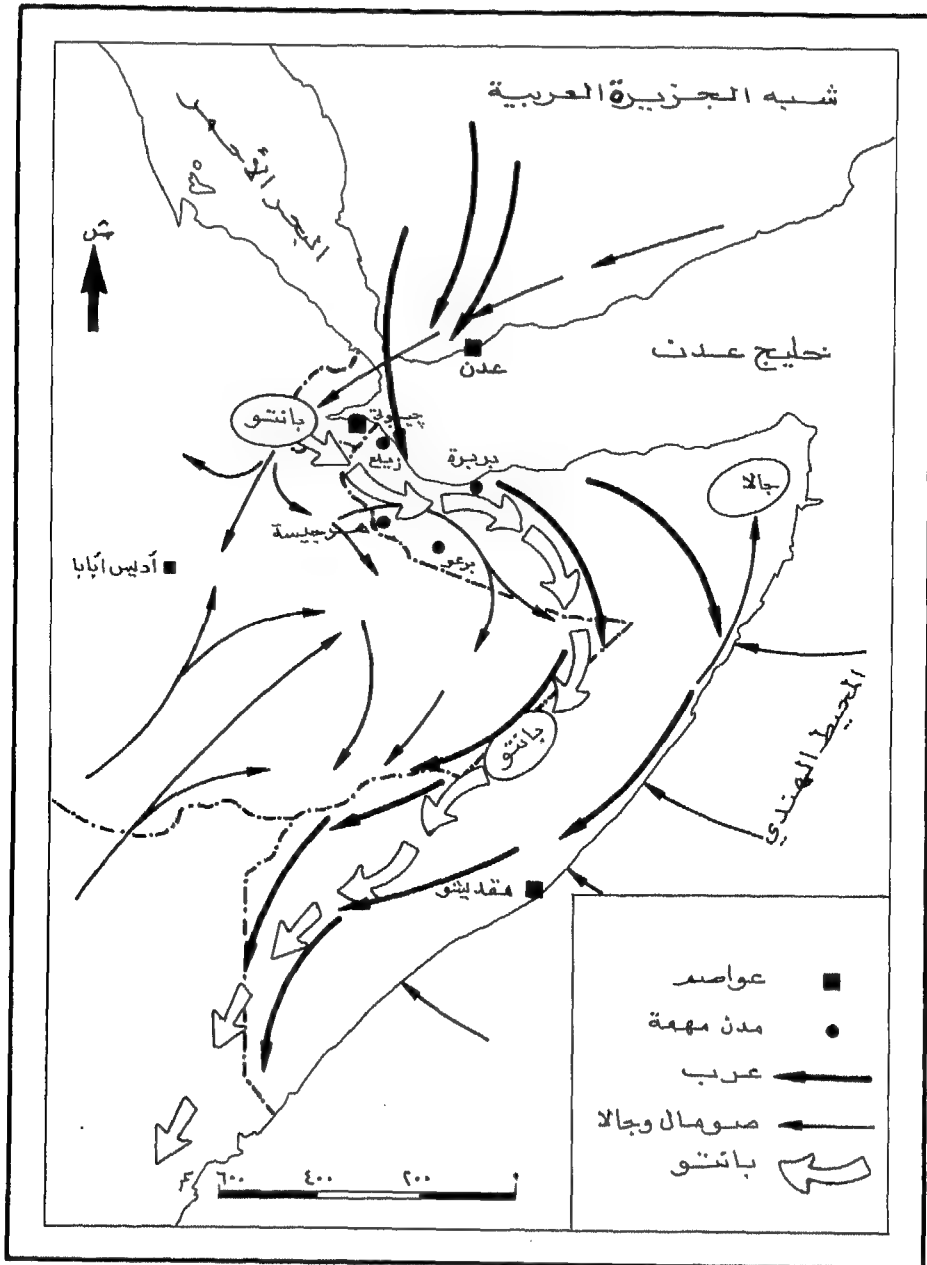
وتتكون قبائل الصومال من :

قبائل العيسى :

ويسكنون في المنطقة الممتدة من زيلع إلى هرر ، وهم يؤلفون معظم سكان دولة « العدال » القديمة . التي كانت عاصمتها زيلع ، كما ينتشرون في مشارف مدينة هرر ، ويبلغ تعدادهم نحو ١٣,٠٠٠ نسمة ، يفضلون المعيشة بالقرب من مجاري الأنهار حيث يتوافر الماء ، ومع أن المنطقة التي تسكنها قبائل العيسى تقع أغلبها في مناطق جبلية إلا أنهم يزاولون الزراعة خاصة بالقرب من المدن . ومساكنهم عبارة عن أكواخ صغيرة (جوري) وهذه تلائم حياتهم المتنقلة ، وقد اتخذ بعضهم مساكن من الحجر ، وهم الذين استوطنوا المدن أو ضواحيها . وأثاث أكواخهم متواضع للغاية لا يضم سوى بعض الضروريات للحياة اليومية ، ويقوم ببناء المسكن الإناث ، وقد يشاركونهم الشباب في تشييده وتشارك المرأة الصومالية من قبائل العيسى الرجال في الأعمال الشاقة سواء في الحقل أو في الرعي ، كما أن عليهن عبء إقامة الأكواخ .

وقد وفد الصوماليون - وهم من عناصر حامية صرفة - من شبه الجزيرة العربية سواء عن طريق باب المندب أو برزخ السويس . وقد ظهرت الطلائع الأولى للصوماليين في السنوات الأولى للميلاد ، وذلك في صورة جماعات مستقرة حول جيبوتي وعلى طول خليج تاجورة ، وتتابع هجرات الصوماليين واتسعت منطقتهم حتى امتد نطاقهم من خليج تاجورة إلى هضاب مجرتينيا . (شكل رقم ٨) .

ومن المعروف أن العناصر الصومالية كانت تمتد في مناطق الأوجادين والمناطق الواقعة إلى الشمال منها ، وكذلك تشارك قبائل الجالا الأراضى الواقعة على ضفاف نهري جوبا وشبيلي ، وكانت العلاقة بينهما أحياناً سلمية ، وفي أحيان أخرى علاقات حرب وصراع . ومن المعروف أن العناصر الصومالية التي استقرت على طول الساحل الشمالي المطل على خليج عدن قد بدأت حركتها العنيفة لطرد جماعات الجالا ، واتسمت هذه الحركة بالجماعية ، والعنف من مركزهم الرئيس في الأوجادين ومجرتينيا نحو الأراضى الخصبة في الوسط والجنوب ، وقد أدى ذلك إلى دفع عناصر الجالا نحو الغرب ، وأقصى جنوب الصومال ، وكذلك إلى الجزء الشمالي الشرقي ، ولا تزال أسماء المعارك التي دارت بين جماعات الصوماليين والجالا تطلق على بعض مناطق الصومال وموارد الماء فيها مسجلة انتصارات الصومال على الجالا ، كما سجلت أساطيرهم وأدبهم الشعبي ذلك .



شكل (٨) هجرة الصوماليين في منطقة القرن الإفريقي

أما مجموعة الجالا فقد ظهرت منذ القرن العاشر الميلادي في المنطقة الواقعة على امتداد الشاطئ الجنوبي من خليج عدن ، ثم امتدوا غرباً على أثر غزوهم لبعض المناطق الحبشية (الإثيوبية) بقيادة الإمام أحمد جري . وتتكون من مجموعة القبائل من أشهرها البوران ، الواليجا والأنيو . ويختلف لون البشرة لهذه القبائل . فلون قبيلة البوران يقترب من اللون البني الفاتح على حين أن قبائل الواليجا والأنيو ، يميلان إلى السواد . وقبائل الجالا ذوو أجسام قوية البنيان ، وجبهة عريضة ، ويتميزون بتقاطيع متناسقة ، وغالبيتهم مسلمون ، وهم في معظمهم من الزراعيين يستخدمون المحراث الذي تجره الجمال والثيران ، والماشية عندهم من أهم مظاهر الثراء .

ويلبس أفراد الجالا قميصاً وثوباً من القطن عادة ، وفوق أكتابهم يتدلى جلد ماعز أو فهد ، وفي الحروب يحملون حربتين خفيفتين ، ورمحاً ثقيلاً ودرعاً صغيراً مستديراً ، كما يفعل بعض الصوماليين . وما زال بعضهم يسكن أعالي نهر جوبا إلى الوقت الحاضر ، وهم يدفعون مهر العروس قطعاً من الماشية ، كما يفعل الصوماليون في بعض أنحاء البادية .

وقد وفدت جماعات الجالا الحامية إلى الصومال في القرون الأولى للميلاد ، وقد دفعوا عناصر البانتو إلى الجنوب والشرق ، وقد تخلف بعض البانتو على ضفاف نهري جوبا وشبيلي وفي المناطق المنعزلة .

ولقد كان للحروب العربية - الحبشية (الإثيوبية) أثر في تحرك جماعات الجالا عن الأراضي الشمالية التي كانت ميداناً لهذه الحروب ، كما أن الظروف الطبيعية ماثلة في البحث عن موارد المياه والآبار من أكثر العوامل الطبيعية أثراً في حياة قبائل الجالا الرعوية ، ولهذا كانوا في حركة دائمة لم يعرفوا الاستقرار ، ويمكن إجمال حركتهم في اتجاهين :

- ١- الحركة من الأوجادين إلى وسط وشمال الصومال .
- ٢- حركة عكسية للمحور الأول ، بالإضافة إلى تحركات دائمة على طول الأودية النهرية .

ولهؤلاء الرعاة من الجالا حياة مرتبطة بالماشية التي كانوا يملكونها بكثرة ، وكانت مساكنهم عبارة عن أكواخ بدائية يسهل فكها وحملها ، كما يستخدمون الأقواس والسهام أسلحة للدفاع عن أنفسهم . ونظامهم العائلي له تقاليده ولا توجد ملكية خاصة للأرض الزراعية . وقد أخذت قبائل الجالا ببعض عادات الزواج كنظام السن ، الذي فيه تتحدد المسؤولية تبعاً للسن ، ويصل الأفراد إلى مناصبهم في القبيلة حسب سنهم فلا يصل إلى رئاسة القبيلة إلا بعض النضج ورئاسة القبيلة لها مدة محددة ، ولرئيس القبيلة سلطة إصدار الأمر إلى كل أفراد القبيلة ، وكذلك أخذ الجالا من الزواج بعض نظم الزواج ، وكذلك نظام الزراعة .

وبعد فيمكن تمييز عدد من القبائل الحالية التي تنتمي إلى العنصرين الأساسيين اللذين سبقت الإشارة إليهما وهما الصومال والجالا ومن هذه القبائل :

١- قبيلة الدارود :

ويرجع أصل هذه القبيلة إلى الجماعات العربية التي هاجرت من شبه جزيرة العرب ، ويعتقد أن كلمة دارود هي تحريف لاسم شيخ قبيلة وفدت من اليمن واسمه الحقيقي داؤود ، وقد نزل بقبيلته إلى منطقة ميكرتنيا واستقروا بها وتزاوجوا مع الصوماليين ، ونتج عن هذا التزاوج ظهور قبيلة الدارود ، وهذه القبيلة تتركز في محافظتي مجرتينا ومدق . وتنتشر بعض فروعها في جوبا السفلى في الجنوب ، هذا إلى جانب بعض شعبها التي

تسكن منطقة الأوجادين ، ومن فروع هذه القبيلة المريحان ، وبني عيسى .
وحركة التبادل التجاري نشطة بين أفراد هذه القبيلة والتجار العرب وتعتبر
قبيلة الدارود في مقدمة القبائل الكثيرة التنقل ، إذ تنتشر في منطقة الأوجادين
وفي الجهات الواقعة فيما وراء نهر جوبا .

٢ - قبيلة الهوية :

يتركز أفراد هذه القبيلة في الأجزاء الواقعة بين نهر شبيلي ومدينة هوبا
على الساحل ، ممتدة بعرض الإقليم تقريبا ، وتشمل مديرية حيران والأجزاء
الجنوبية من مديرية مدق وبعض أجزاء من مديرية بنادر ، ومن فروعها قبائل
الإيجال وهبردجر .

٣ - قبيلة الدر :

وهي تضم جماعات قليلة العدد يتركزون في منطقة مركا على الساحل
بالقرب من مدينة مقديشو ، وتوجد بعض جماعات من الدر بالقرب من
كيسمايو في الجنوب ، كما توجد جماعات منهم على حدود إقليم
الأوجادين . ويعمل أفراد قبيلتي الهوية والدر مثل قبائل الدارود في تربية
الإبل والأغنام والماعز .

٤ - قبيلة الرحاتون :

يتركز أفراد هذه القبيلة في المناطق الخصبة الواقعة بين نهري شبيلي
وجوبا ، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالزراعة وتربية الماشية . وقد حدث
اختلاط وتزاوج بينهم وبين الجماعات المنتشرة في الأجزاء الجنوبية ، وهو
مالم يحدث مع الجماعات الثلاث (الدارود ، الهوية ، الدر) . وقد كان
أفراد هذه القبيلة في الأساس عناصر رعوية ، ولكنهم استقروا في المناطق
الزراعية التي أشرنا إليها . ومن فروع هذه القبيلة قبائل دجل ومريفلة .

٥ - قبيلة التوني :

وينتشر أفراد هذه القبيلة في المناطق الواقعة بالقرب من كيسمايو وبراوا كما يعيش بعض أفرادها في مركا . وتشير بعض المصادر إلى أنهم كانوا في البداية حول منطقة هرر ويعملون في الرعي والتجارة ، ويقدر عددهم بنحو ربع مليون نسمة . كما يقدر عدد أفراد القبائل الثلاث الأولى بنحو ثلاثة أرباع مليون نسمة .

وإلى جانب القبائل الخمس الرئيسة السابقة هناك بعض الجماعات الأخرى الأقل عدداً ومنها :

١ - عناصر البانتو من الزنوج :

ويعيشون قرب المجاري الدنيا لنهري شيلي وجوبا ، ويعيش بعضهم في الأجزاء الساحلية ، ويشغلون بالزراعة والصيد . ومن هذه الجماعات الشيلي ، والشدة ، وجوباوتين .

٢ - الساب :

وهم عبارة عن جماعات متفرقة يعملون في الحرف الدنيا التي يترفع عنها الصوماليون كالدباغة والحدادة

٣ - الباجوني :

وهي عناصر مولدة نشأت عن اختلاط الصوماليين بالعرب والفرس ويتركزون حول كيسمايو ، ويعمل معظمهم في صيد الأسماك .

أما من حيث الحالة الاجتماعية لهذه القبائل فمن المعروف أن كل قبيلة تسكن منطقة معينة ، وتعتبر القبيلة وحدة إقليمية واجتماعية قائمة بذاتها ، إذ تشغل مساحة محددة من الأرض تعتبر ملكاً لها ، ومنطقة نفوذ لها ، ولا يحق

لأية قبيلة أخرى الاعتداء على حقوقها ، أو انتهاكها . وتكتسب القبيلة حقوق الملكية على الأرض إما باحتلالها بشرط ألا تكون هذه الأرض ملكاً لقبيلة أخرى وألا تكون قد تسربت سلمياً إلى أرض تمتلكها قبيلة أخرى عن طريق نظام الحليفة الذي لا يبيح لها إلا حق الانتفاع دون حق الملكية . وقد يتغلب حق الانتفاع على حق الملكية حينما يصبح للقبيلة الجديدة كيان خاص مستقل .

ولكل قبيلة مجلس برئاسة زعيم ، ويتألف من رؤساء العشائر ، والبطون ، وكبار الشخصيات . ويقوم المجلس بإصدار قرار الحرب مع القبائل الأخرى على المراعي أو بسبب الماشية أو الثأر . وتقوم بعض المنازعات بين أفراد القبيلة وهناك نظام عرفي مستمد من الإسلام يفض هذه المنازعات وينظم الزواج بين أفراد القبيلة وتبني اللاجئين من القبائل الأخرى ممن يرغبون في الانضمام إلى القبيلة .

ونظراً لاعتماد المراعي على الأمطار ، وحاجة القبيلة إلى الآبار لسقي مواشيتها قامت حركة الهجرة الفصلية والانتقال حيث يوجد الماء والمرعى ونشأ عن ذلك نظام « الحليفة » ، وييمقتضاه تتمكن مجموعة أو أكثر من إحدى القبائل أن تتنفع بمراعي وآبار قبيلة أخرى نظير وفائها ببعض الالتزامات نحوها ، وللحليف حقوق تترتب على انضمامه إلى القبيلة الجديدة ، منها حق الانتفاع بالأرض ، وقد يتحول هذا الانتفاع إلى ملكية كاملة عندما يتحول الحليف إلى عضو في القبيلة ، أو عندما يزداد عدد الحلفاء بشكل يجعلهم قادرين على الخروج على القبيلة والانفصال عنها والاستقلال بالأرض . وكذلك للحليف حق استخدام آبار القبيلة ومراعيها . أما التزامات الحليف فتتمثل في الاشتراك في حروب القبيلة ، والمساهمة في نفقات الضيافة والسفر والدية . وكثيراً ما يتزوج الحليف من القبيلة لتوثيق الصلة بها .

حجم السكان ونموهم :

مما تجدر الإشارة إليه أن تحديد عدد سكان الصومال بدقة أمر بالغ الصعوبة لارتفاع نسبة الرعاة الرحل ، ولذلك جاءت تقديرات السكان متضاربة في كثير من الأحيان ، وحتى بيانات سكان المدن يشوبها عدم الدقة إذ يسكن أطراف المدن جماعات من فترات من السنة ، فضلاً عن مشكلات الحدود الصومالية التي تجعل تقديراتهم تضم مناطق خارج حدودها الحالية .

ومن الواضح أن هناك عديداً من العوامل التي حالت دون إجراء تعدادات سكانية حتى فبراير سنة ١٩٧٥ م ، كما عطلت نشر نتائج هذا التعداد ومن هذه العوامل :

- ١ - الطبيعة الصحراوية في الإقليم الشمالي ، وقلة مراكز العمران وتباعدها .
- ٢ - صعوبة وسائل المواصلات بسبب قلة وسائل النقل وبدائيتها ورداءة الطرق .
- ٣ - الطبيعة الارتجالية لمعظم السكان الذين يعملون في الرعي .
- ٤ - قلة الوعي الإحصائي وعدم وجود العدادين المدربين .
- ٥ - انتشار الأمية بين السكان .

أما عن الإحصاءات الحيوية ، فتتميز أيضاً بالقصور وعدم الدقة ، فالمنشور منها يقتصر على السكان المستقرين ، وحتى في المدن الرئيسية تفتقر الإحصاءات الحيوية إلى الدقة .^(١٢)

ولقد أجريت عدة تقديرات في الماضي لتقدير عدد سكان الإقليم الجنوبي ، فقد قدر في سنة ١٩٢٠ م بنحو مليون نسمة ، كما قدر عدد سكان الصومال في منتصف القرن الميلادي الحالي بنحو ١,٢٥ مليون نسمة . ولقد

أجرت الإدارة الصومالية تعداداً في سنة ١٩٥٣ م في المناطق التي توجد بها بلديات ، وقامت بتقدير عدد السكان الذين يعيشون خارج نطاق البلديات في الصومال الجنوبي ، وبذلت عناية كبيرة في هذه التقديرات . وقد قدر عدد سكان الصومال وفقاً للتعداد الذي أجرى لسكان المد ، كان تقدير عدد السكان خارج المدن ١,٢٦٣,٥٨٤ نسمة من بينهم ٣٠,٠٠٠ عرب ، ١٠٠٠ هنود وباكستانيون ، ٤٩١٦ إيطاليون ، ثم ١٢٤ من جنسات أخرى^(١٣) . وهو تعداد لا يعد كثيراً عن الدقة ، إذ قدر الإحصائيون نسبة الخطأ في بياناته بما لا يزيد على ١٠٪ .

وكان عدد سكان الصومال البريطاني ٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعليه فإن جملة عدد سكان الصومال بقسميه الشمالي والجنوبي في سنة ١٩٥٣ م يمكن أن يقدر بنحو ١,٩ مليون نسمة .

ولقد قام قسم الإحصاء المركزي بعمل مسح سكاني للمدن خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٩ م واستمرت الحكومة الصومالية ممثلة في مكتب الإحصاء المركزي بوزارة التخطيط والتنسيق في الإعداد لتعداد يشمل كل أنحاء البلاد ، ولكن حالت ظروف خاصة دون إتمامه . وفي سنة ١٩٦٣ م تم تقدير عدد سكان الصومال بقسميه ، وبلغت جملة السكان طبقاً لهذا التقدير نحو ٢,٣ مليون نسمة واعتمد في هذا التقدير على التعداد الذي أجري سنة ١٩٥٣ م لسكان مدن الصومال الجنوبي ، وتقدير سكان الصومال الشمالي في نفس السنة .

وفي ديسمبر سنة ١٩٦٤ م قدر عدد سكان الصومالات الخمسة (الشمالي - الجنوبي - الأوجادين - انفدي - جيبوتي) بالاستعانة بخبراء الأمم المتحدة بما يتراوح بين ٤٥ و ٥ ملايين نسمة ، ومن حسن الحظ أن الأمم

المتحدة والوكالات المتخصصة كان لها برنامج للدراسة السكانية (الديموجرافية) ، حيث أجريت إسقاطات سكانية للصومال ، يضاف إلى ذلك نشاط منظمة العمل الدولية في مجال تنسيق قوة العمل .

لقد ظلت الحاجة ملحة لإجراء تعداد سكاني شامل للصومال بقسميه من أجل رسم سياسة الصومال وتنفيذ خطته . فأجري أول تعداد سكاني في الصومال في الفترة من (٧-٢٠) فبراير سنة ١٩٧٥ م ، ولم تظهر نتائج هذا التعداد ، وإن كانت بعض النشرات الحكومية تشير إلى أن عدد السكان طبقاً لهذا التعداد بلغ ٥,٢٠٠,٠٠٠ نسمة^(١٤)

نمو سكان الصومال :

أشرنا إلى تطور عدد سكان الصومال من سنة ١٩٢٠ م حتى سنة ١٩٦٣ م ، ويمكن أن نجمل هذا التطور في الجدول رقم (٤) الذي يوضح النمو السكاني في الصومال خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٠ م) ويظهر من هذا الجدول أن عدد سكان الصومال قد تضاعف خلال ثلاثين عاماً ، فبعد أن كان عددهم ١,٨٢٦,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٠ م أصبح عددهم ٣,٦٥٣,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٠ م . كما يلاحظ أن معدل النمو السنوي لم ينخفض عن ٢٪ خلال الفترة ١٩٥٠ م - ١٩٨٠ م ، بل ارتفعت خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى ما يزيد على ٣٪ سنوياً ، وربما يرجع ذلك إلى زيادة الدقة في تسجيل الإحصاءات خاصة بعد موجة الجفاف الأخيرة (١٩٧٤ / ١٩٧٥ م) .

الزيادة الطبيعية :

أشرنا إلى قلة الإحصاءات الخاصة بالمواليد والوفيات وعدم دقتها ، ومع ذلك فمن خلال المسح الذي أجري في المراكز الحضرية في الصومال الشمالي

خلال ٢٤ شهراً توصلنا إلى تقدير مقبول لمعدل الزيادة الطبيعية السنوية في هذا المراكز الحضرية ، (جدول رقم ٥) .

ومن المعتقد أن معدل الزيادة الطبيعية السنوية بين البدو الرحل يقل عن ٠, ٢٪ ، وذلك بسبب ظروف المناخ وموجات الجفاف ، وبسبب انتشار الأمراض ينهم ، كما أنه يزيد عن ٠, ٢٪ في بعض المراكز الحضرية الرئيسية ، ، مثل مقديشو . ويمكن القول إن معدل الزيادة الطبيعية السنوية في الصومال يشبه معدل الزيادة الطبيعية السنوية لدول إفريقيا والتي كانت تبلغ في المتوسط ٣, ٢٪ خلال الفترة ١٩٠٨-١٩٦٣ م^(١٥)

ومن الإحصاءات القليلة المنشورة وغير الدقيقة لبعض المناطق الريفية وعدد من المراكز الحضرية نجد أن المعدل السنوي للمواليد يتراوح بين ٧, ٣- ٩, ٦٪ في المناطق الريفية ، ٨, ٢- ٧, ٧٪ في المراكز الحضرية . ويلاحظ أن معدل المواليد في المدن أكثر ارتفاعاً عنه في الريف ، ويبلغ أقصى ارتفاعه في المدن الرئيسية حيث يصل إلى ٧, ٧٪ في مقديشو ، ١, ٧٪ في كسمايو ، ٠, ٧٪ في بيدوا . ويعكس ذلك زيادة القدرة على تسجيل المواليد في هذه المراكز الحضرية ، ولربما انتقال الإناث من البادية إلى المدن للولادة .

والملاحظ أن معدلات الوفيات تبدو في بعض الأحيان أكثر ارتفاعاً في المدن عنها في الريف .

ويوضح الجدول رقم (٦) مقارنة بين معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في بعض المناطق الحضرية وريفها .

جدول رقم (٤) عدد السكان ومعدلات النمو في المراكز الحضرية
خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٠م)

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوي
١٩٥٠م	١,٨٢٦,٠٠٠	١,٩٦٪
١٩٥٥م	٢,٠٠٥,٠٠٠	٢,٢٪
١٩٦٠م	٢,٢٢٦,٠٠٠	٢,٤٦٪
١٩٦٥م	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٣١٪
١٩٧٠م	٢,٧٨٩,٠٠٠	٢,٧٤٪
١٩٧٥م	٣,١٧١,٠٠٠	٣,٠٤٪
١٩٨٠م	٣,٦٥٣,٠٠٠	

جدول رقم (٥) الزيادة الطبيعية في ست مدن مختارة

المركز الحضري	زيلع	هرجيسة	لاس عانور	جبليّة	بوراما	أرجافو	المتوسط
معدل الزيادة الطبيعية السنوية	١,٤٪	١,٧٪	١,٨٪	١,٩٪	٢,٢٥٪	٢,٩٦٪	٢,٠٪

جدول رقم (٦): مقارنة بين المعدلات الحيوية للسكان في الحضر والريف

المنطقة	المركز الحضرية			ريفها		
	معدل المواليد %	معدل الوفيات %	الزيادة الطبيعية	معدل المواليد %	معدل الزيادة %	الزيادة الطبيعية
افمادو	٤,٩	٢,٤	٢,٥	٥,٤	٢,٥	٢,٩
بيداوا	٧,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٤	٢,٣	٢,١
بلدوين	٤,٤	٢,٢	٢,٢	٣,٧	١,٩	١,٨
بولوبرتو	٤,٨	١,٦	٣,٢	٤,٧	٢,٧	٢,٠
جماما	٥,٥	٢,٥	٣,٠	٤,٦	٢,٩	١,٧
كسمايو	٧,١	٢,٧	٤,٤	٥,٥	٣,٩	١,٦
ميركا	٦,٣	١,٧	٤,٦	٦,٩	٤,١	٢,٨

المصدر:

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة في:

- Statistical Abstract, 1971, PP. 22-33.

وعلى الرغم من عدم الدقة أو انعدام التسجيل في كثير من الأحيان إلا أن معدلات المواليد والوفيات مرتفعة بشكل ملحوظ ، مما يضع الصومال في إطار المرحلة الأولى من مراحل الدورة السكانية الانتقالية .

الهجرة الخارجية :

المتوافر عن بيانات الهجرة سواء الدولية أو الداخلية محدود ولا يغطي فترة يمكن منها إجراء تحليلات لها . ومن المعروف أن معظم سكان الصومال

من الرعاية الذي يتحركون عبر التخوم طلباً للكلا والماء ، ومدى حركتهم غير معروف تماماً ولكن من المعتقد أن هذه الهجرات ليست دائمة ، وليس لها تأثير يذكر على حجم السكان . وفي المسح الذي أجري لعشر من مدن الصومال الشمالي سنة ١٩٦٣م جُمعت بيانات عن توزيع الأسر تبعاً للمنطقة التي هاجروا منها . ولقد وجد أن عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى هذه المدن من مختلف الأقطار خلال عشر سنوات كان ١٣٠٨ نسمة ، ومن بين هؤلاء ٩٥٩ نسمة هاجروا خلال السنوات الأربع الأخيرة . ويمثل حجم الهجرة السنوية ١٦ ، ٠٪ من جملة سكان هذه المدن . أما عن حجم الهجرة من هذه المدن فغير معروف ، ولكن من المعتقد أن عدداً من السكان قد هاجروا إلى عدن وبعض الأقطار المجاورة ، وعلى هذا فحجم الهجرة الصافية غير معروف .

أما عن الصومال الجنوبي ، فقد جمعت بيانات الهجرة من قسم الهجرة في وزارة الداخلية لسنة ١٩٦٤م ، وتشمل حالات الهجرة في مينائي مقديشو الجوي والبحري ، ولقد بلغ حجم الهجرة الوافدة ٨٧٧١ نسمة ، وحجم الهجرة الخارجة ٨٤١٠ نسمة ، أي بفارق ٣٦١ نسمة لصالح الصومال^(١٦) .

وذلك يعني أن دور الهجرة في نمو السكان محدود للغاية ، ولقد بلغت أعداد المهاجرين من الصومال بقسميه سنة ١٩٧١م (١٥٥٨٦) نسمة ، أما حجم الهجرة الوافدة في تلك السنة فبلغ ١١٢ ، ١٥ نسمة^(١٧) ، وذلك يعني أن الصومال فقدت بسبب الهجرة خلال تلك السنة ٤٧٤ نسمة ، وهو رقم ضئيل بالنسبة لجملة سكان الصومال وليس له تأثير يذكر في التقليل من معدل النمو السكاني ، وإن كانت الجهات التي أوردت هذه تهتم بتسجيل حركة

الهجرة خلال الموانئ الجوية والبحرية ، ولكنها تغفل حركات الهجرة التي يقوم بها الرعاة سواء المؤقتة منها أو الدائمة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن نصيب ميناءي مقديشو الجوي والبحري من المهاجرين من الصومال في سنة ١٩٧١م يصل إلى ٤, ٦٧٪ من جملة الهجرة الخارجية ، و ١, ٦٢٪ من جملة الهجرة الوافدة ، يليها ميناء هرجيسة الجوي ، وتبلغ نسبتهم ٧, ١٣٪ من جملة الهجرة الخارجية و ٨, ١٤٪ من جملة الهجرة الوافدة ، تليها بربرة وتصل نسبتها ٥, ٤٪ من الهجرة الخارجية و ٧, ٥٪ من الهجرة الوافدة^(١٨) .

وتستقبل الصومال أكبر نسبة من المهاجرين الصوماليين العائدين والذين بلغت نسبتهم سنة ١٩٧١م (٥١٪) من جملة الهجرات الوافدة ، يلي ذلك الإيطاليون بنسبة ١٠٪ ، ثم اليمنيون بنسبة ٥, ٦٪ ثم الروس بنسبة ٢, ٥٪ ، ثم البريطانيون والسعوديون والأمريكيون والألمان بنسبة ١, ٤٪ ، ٨, ٣٪ ، ٣, ٣٪ ، ٣, ٠٪ ، على الترتيب كما أرسلت الصومال سنة ١٩٧١م مهاجرين صوماليين بلغت نسبتهم ٦, ٤٧٪ ، يليهم الإيطاليون بنسبة ٩, ١١٪ ، ثم اليمنيون بنسبة ٧, ٧٪ ثم الروس بنسبة ٤, ٥٪ ، ثم الألمان ، والأمريكيون والبريطانيون ، والمصريون والهنود بنسب ٣, ٤٪ ، ٥, ٣٪ ، ٤, ٣٪ ، ٢, ٣٪ ، ١, ٣٪ على التوالي .

ومما تقدم يظهر أن حجم الهجرة محدود بالنسبة لجملة سكان الصومال ، يضاف إلى ذلك أن حجم الهجرة الصافية لا يؤثر على نمو أو تناقص سكان الصومال .

توزيع وكثافة السكان :

من البيانات القليلة المتاحة يمكن تتبع توزيع السكان في الصومال . ففي تقريرين لسكان الصومال في عامي ١٩٥٨م و ١٩٦٣م ، كان توزيع السكان كما يوضحه الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧) توزيع السكان على محافظات الصومال

المحافظة	عدد السكان سنة ١٩٥٨ م	النسبة المئوية	عدد السكان سنة ١٩٦٣ م	النسبة المئوية	المحافظة	عدد السكان سنة ١٩٥٨ م	النسبة المئوية	عدد السكان سنة ١٩٦٣ م	النسبة المئوية
بنادر	٣٤٥٢٦١	١٩,٧	٥٢٠٠٠٠	٢٢,٦	ميجرتنيا (بوصاصو)	٨٦٠٠٠	٤,٩	١١١٠٠٠	٤,٨
جوبا العليا	٣٥٧٥٦٤	٢٠,٤	٤٨٥٠٠٠	٢١,١	الشمالية الغربية (هرجيسة)	١٨٨٤٩٤	١٠,٧	٢٧٩٠٠٠	١٢,١
جوبا السفلى	١٠٦٢٣٥	٦	١٥١٠٠٠	٦,٦	الشمالية الشرقية (برعو)	٢٣٨٠٩٥	١٣,٦	٣٣٠٠٠٠	١٤,٣
حيران	٢٩٢٠٩٠	١٦,٦	٢٣٨٠٠٠	١٠,٣					
مدق	١٤٢٧٥٠	٨,١	١٨٩٠٠٠	٨,٢	الجملة	١٧٥٦٤٨٩		٢٣٠٣٠٠٠	

ففي سنة ١٩٦٣م كان إقليم بنادر وفيه مدينة مقديشو العاصمة يضم مايقرب من ربع سكان البلاد (٢٢,٦٪) يليه الإقليم الزراعي ، جوبا العليا ، بأمطاره الوفيرة ومياه نهر جوبا ، حيث يمثل سكانه ١,٢١٪ من جملة سكان البلاد، ثم برعو، وهرجيسة ونسبة سكانهما ١٤,٣٪ ، ١٢,١٪ على الترتيب، وتعتبر محافظة ميجرتنيا (بوصاصو) أقل المحافظات سكانا إذ

لا يتجاوز نسبة سكانها ٩, ٤٪ من جملة سكان البلاد وذلك لزيادة نسبة الصحاري . ويلي ذلك محافظة حيران التي تضم نحو ٣, ١٠٪ من جملة السكان أي أنها المحافظة الخامسة من حيث عدد السكان رغم أنها أصغر محافظات الصومال .

وقد أدت الهجرة الداخلية دوراً مهماً في تباين النمو السكاني بل وفي إعادة توزيع السكان بعد أن دهم الجفاف الأجزاء الشمالية من الصومال . وخلال الفترة الأخيرة ازدادت نسبة الهجرة من أنحاء البلاد إلى مناطق البلديات . وتفيد البيانات المنشورة عن هذه الهجرة في تتبع عملية توطين الرعاة الرحل .

ومن المنتظر أن تزداد الهجرة من مناطق الرحل وشبه الرحل إلى المدن خلال السنوات المقبلة ، مما قد يؤدي إلى كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بزيادة البطالة في المدن . وتزداد المشكلة وضوحاً نتيجة لعدم مسايرة النمو الصناعي لنمو السكان المتزايد بسبب الهجرة .

كذلك تحدث هجرات فصلية بين أجزاء الصومال بحثاً عن موارد المياه . ففي مدق مثلاً تضطر الماشية في فصل الجفاف إلى قطع مسافة تتراوح بين ٤٠ و ٨٠ كم في مدة ثلاثة أيام أو أربعة جيئة وذهاباً بين المراعي والآبار للحصول على احتياجاتها من المياه .

ومن العوامل الرئيسة في إعادة توزيع السكان تلك الموجة من الجفاف التي اجتاحت القسم الشمالي من الصومال منذ سنة ١٩٧٤م والتي راح ضحيتها الكثير من السكان والحيوان ، مما أدى إلى تحول عدد كبير من الرعاة الرحل إلى مستقرين في قرى عن طريق التوطين . وقد كانت تقديرات خسائر الجفاف من الحيوانات ١٠٠, ٠٠٠ رأس من الأبقار و ٥, ٠٠٠, ٠٠٠ رأس

من الأغنام إلى جانب ٣٠٠,٠٠٠ رأس من الإبل . ولقد انخفض الإنتاج الزراعي بسبب الخسائر التي بلغت أكثر من ١٢٠ ألف طن ، كما بلغت مساحات الموز التي تلفت بسبب الجفاف ١٤٣ هكتاراً .

وقد انتشر الجفاف في ست محافظات كلها في شمال الصومال مما أدى إلى إنشاء المعسكرات لإغاثة منكوبي هذا الجفاف . وقد بلغ عدد نزلاء معسكرات الإغاثة حتى فبراير سنة ١٩٧٥ م ١٧٤٤٥٩ (جدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨) توزيع نزلاء معسكرات الإغاثة على المحافظات (١٩٧٥م)

المجموع	اطفال	كبار السن	المعسكر
٣٦٧٥٦	١٦٤٨٥	٢٠٢٧١	سناج
٣٧٩٥٩	١٢٧٤٣	٢٥٢١٦	نجال
٤٢٨٥٩	٢٤١٢٨	١٨٧٣١	تج دير
١٥١٣٠	٧٩٩٧	٧١٣٣	باري
٦٢٢٤	١٧٥٥	٤٤٦٩	الشمالية الغربية (هرجيسة)
١٦٠٠٨	٥٢٩٥	١٠٧١٣	مدق
١٩٥٢٣	١٠١٩٢	٨٣٣١	جلجدود
١٧٤٤٥٩	٧٨٥٩٥	٩٤٨٦٤	الجملة

وقد قسم السكان الذين تم نقلهم إلى معسكرات الإغاثة إلى مزارعين وصيادين ، وتم إسكان كل مجموعة في أماكن تناسب أنشطتهم الاقتصادية .

كثافة السكان :

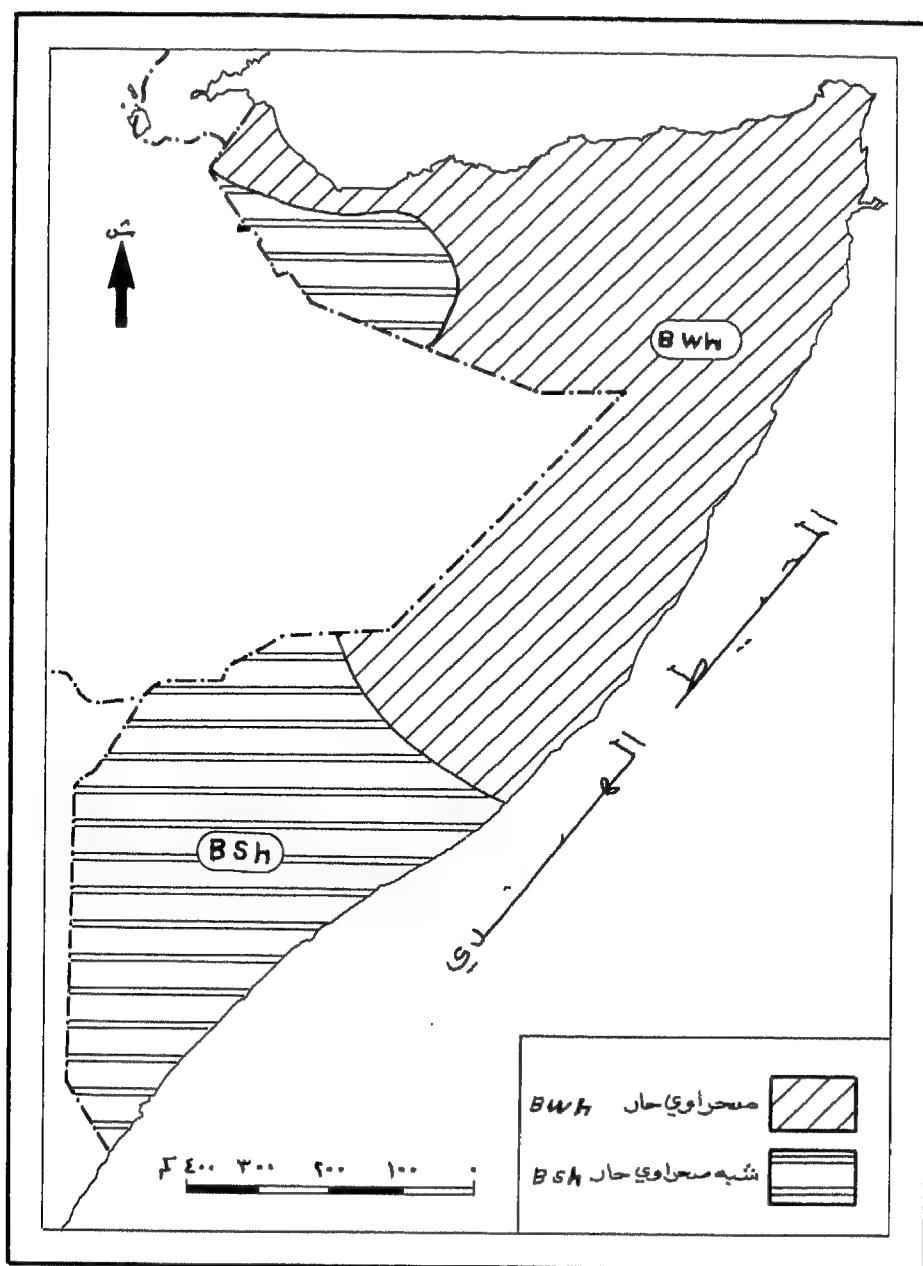
تكشف الكثافة العامة للسكان عن علاقة السكان بالأرض ومدى استجابتهم لظروفها ، وواضح من الجدول رقم (٩) انخفاض كثافة السكان بشكل ملحوظ في الصومال إذ تبلغ الكثافة الحسائية العامة ٢,٧٥ نسمة في الكيلومتر المربع ، زادت إلى ٣,٦ سنة ١٩٦٣ م . ويرجع ذلك إلى اتساع نسبة المناطق الصحراوية والجبلية في الصومال ، إذ تمثل المنطقة الصالحة للزراعة نحو ٩, ١٢٪ ، والصالحة للرعي ١, ٤٥٪ أما المناطق الصحراوية والجبلية فتمثل نحو ٤٢٪^(١٩) ، ويعني ذلك أن معظم أراضي الصومال غير معمورة . وكثافة السكان منخفضة بالمقارنة بكثير من البلاد التي تتسع فيها المساحات الصحراوية . فبمقارنتها بمصر التي تصل نسبة الأراضي الصحراوية فيها إلى ٥, ٩٦٪ نجدها نحو (عُشر) كثافة السكان في مصر في نفس الفترة . ففي سنة ١٩٦٠م كانت كثافة السكان في مصر ٢٦ نسمة في الكيلومتر المربع . وبمقارنة الصومال ببقية أقطار الوطن العربي نجدها من أقلها في كثالة السكان ، ولا يقل عنها إلا ليبيا ، وموريتانيا والإمارات العربية .

كما يلاحظ أن المحافظات الشمالية (بوصاصو، برعو، مدق) هي أقل المحافظات من حيث كثافة السكان المذكورة، ويرجع السبب في ذلك إلى اتساع المساحات الصحراوية في المحافظات الثلاث المذكورة فهي هضاب صحراوية تقل فيها الأمطار بشكل ملحوظ ، ففي تصنيف كوبن المناخي، تقع الصومال ضمن الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي (شكل رقم ٩) . فالإقليم الشمالي الشرقي ، الذي يضم المحافظات الثلاث يقع في الإقليم

«الصحراوي» ، بينما يمتد الإقليم « شبه الصحراوي» ، ليغطي جزءاً داخلياً صغيراً في الشمال حول شيخ وهرجيسة ، ويشمل الجزء الجنوبي من الصومال حتى الحدود الجنوبية ، وهي الأقاليم التي تزيد الكثافة السكانية فيها نسبياً . وفي المناطق الأخيرة تتركز المناطق القابلة للزراعة ، والمستغلة فعلاً .

جدول رقم (٩): كثافة السكان في المحافظات في عامي ١٩٥٨م و ١٩٦٣م

المحافظة	المساحة	عدد السكان سنة ١٩٥٨م	كثافة السكان سنة ١٩٥٨م	عدد السكان سنة ١٩٦٣م	كثافة السكان سنة ١٩٦٣م
بنادر	٥٧٣٠٠	٣٤٥٣٦١	٦	٥٢٠٠٠٠	٩,١
بوصاصو (ميجرتنيا)	٨٩٩٠٠	٨٦٠٠٠	٠,٩	١١١٠٠٠	١,٢
جوبا العليا	١١٧٧٠٠	٣٥٧٥٦٤	٣	٤٨٥٠٠٠	٤,١
جوبا السفلى	٤١٨٠٠	١٠٦٢٣٥	٢,٥٤	١٥١٠٠٠	٣,٦
حيران	٣٣٨٠٠	٢٩٢٠٩٠	٨,٦	٢٣٨٠٠٠	٧,٠
مدق	١١٥٧٠٠	١٤٢٧٥٠	١,٢	١٨٩٠٠٠	١,٦٣
الشمالية الغربية (هرجيسة)	٤٢٧٠٠	١٨٨٤٩٤	٤,٤	٢٧٩٠٠٠	٦,٥
الشمالية الشرقية (برعو)	١٣٩١٠٠	٢٣٨٠٩٥	١,٧٠	٣٣٠٠٠٠	٢,٣٧



شكل (٩) الأقاليم المناخية طبقاً لتصنيف كوبن

التركيب النوع والعمرى:

لم يكن التعداد الذى أجري سنة ١٩٥٣م يتضمن بيانات عن السكان من حيث السن أو النوع فى كل أرجاء الصومال . فلقد توافرت البيانات فى خمس وثلاثين بلدية فى جنوبى البلاد ، وفى عشرين من مدن الشمال حيث أجريت إحصاءات من أجل أغراض عديدة خلال الفترة (١٩٦٢م- ١٩٦٣م) . وقد بلغت جملة سكان البلديات ما يتراوح بين ٢٣٪ و ٢٤٪ من جملة السكان سنة ١٩٥٣م ، ونحو ٢٧٪ و ٢٨٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٣م . ومعظم سكان البلديات هم من الريفين من الزراع وأشباه الرعاة وعلى هذا يمكن الاعتماد على بيانات البلديات فى الصومال الجنوبى ، وعلى الإحصاء بنظام العينة فى الصومال الشمالى فى دراسة لعينة من السكان من حيث النوع والسن .

ويوضح الجدول رقم (١٠) التركيب العمرى والنوعى للسكان فى بلديات الصومال الجنوبى سنة ١٩٥٣م ، ومدن الصومال الشمالى سنة ١٩٦٣م .

جدول رقم (١٠) : التركيب النوعي والعمرى في بلديات الصومال الجنوبي (١٩٥٣م)
والتركيب العمرى والنوعى في مدن الصومال الشمالى ١٩٦٣م

الصومال الشمالى (٪) سنة ١٩٦٣م (١٠ مدن)			الصومال الجنوبى (٪) : سنة ١٩٥٣م (٣٥ بلدية)			المجموعات
الجملة	أناث	ذكور	الجملة	أناث	ذكور	العمرية
٣,٧	٢,٨	٤,٥	١,٩٥	١,٩	٢,٠	أقل من سنة
١١,٩	١١,٣	١٢,٥	١١,٦	١١,٤	١١,٩	٤-١ سنة
١٣,٠	١٤,٤	١٤,٤	١١,٤	١٠,٨	١٢,٠	٥-٩ سنة
١٠,٩	٩,٣	١٢,٣	١٠,٧	١٠,٠	١١,٥	١٠-١٤ سنة
١١,٦	١٤,٨	٨,٧	٩,٨	١٠,٢	٩,٥	١٥-١٩ سنة
١١,١	١٢,٧	٩,٤	٩,٩	١٠,٧	٩,٠	٢٠-٢٤ سنة
٢٦,٩	٢٥,٥	٢٨,٢	٣٠,٥	٣١,٢	٢٩,٧	٢٥-٤٤ سنة
٧,٦	٨,٠	٧,٣	٨,٧	٨,٢	٩,٢	٤٥-٥٩ سنة
٣,٤	٤,٢	٢,٧	٥,٤	٥,٦	٥,٢	فوق ٦٠ سنة

المصدر:

(١) اعتماداً على البيانات المنشورة عن ٣٥ بلدية في الصومال الجنوبى، وعشر مدن
في الصومال الشمالى.

(2) Manpower Situation in Somalia, 1965.

وواضح من الجدول :

١ - أن الفئات غير المنتجة (المعالة) من صغار السن الذين تقل أعمارهم عن
١٥ سنة في الصومال الجنوبى تبلغ نسبتهم ٧,٣٥ ٪ من جملة السكان،

وأن غير المنتجين ممن تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة تصل نسبتهم إلى ٤, ٥٪ من جملة السكان .

٢ - تبلغ نسبة الفئات غير المنتجة من صغار السن في الصومال الشمالي ٣٩, ٥٪ من جملة السكان ، ٤, ٣٪ ممن تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة .

٣ - تعتبر نسبة المعالين من صغار السن صغيرة إذا ماقيست بدول أكثر تطوراً، ففي مصر تبلغ نسبة هذه الفئة ٧, ٤٢٪ ، وفي الصين ٣, ٤٢٪ . والأرجح أن انخفاض هذه النسبة في الصومال يرجع إلى عدم الدقة في البيانات الإحصائية .

٤ - نسبة كبار السن الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة (صغيرة فهي : ٤, ٥٪ في الصومال الجنوبي و ٤, ٣٪ في الصومال الشمالي ، ويدل ذلك على ارتفاع نسبة الوفيات ، وقصر متوسط العمر ، وانخفاض المستوى الصحي بصفة عامة .

ويمكن إجمال توزيع سكان الصومال بشطريه تبعاً للسن والنوع سنة ١٩٦٣م في الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١): تركيب سكان الصومال بشطريه تبعاً للسن والنوع عام ١٩٦٣ م

المجموعات العمرية		ذكور		اناث		جملة
عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	نسبة
٢٠١,٠٠٠	١٧	١٣٩,٠٠٠	١٣	٣٤٠,٠٠٠	١٥	٤-٠
١٦٨,٠٠٠	١٤	١٠٨,٠٠٠	١٠	٢٧٦,٠٠٠	١٢	٥-٩
١٤٢,٠٠٠	١٠	١١٦,٠٠٠	١٠	٢٤٠,٠٠٠	١٠	١٠-١٤
١٠١,٠٠٠	٨	١٢٤,٠٠٠	١١	٢٢٥,٠٠٠	١٠	١٥-١٩
٩٨,٠٠٠	٨	١١١,٠٠٠	١٠	٢٠٩,٠٠٠	١٠	٢٠-٢٤
٣١١,٠٠٠	٢٦	٣٢٨,٠٠٠	٣٠	٦٣٩,٠٠٠	٢٧	٢٥-٤٤
١٤٢,٠٠٠	١٢	١٢١,٠٠٠	١١	٢٦٣,٠٠٠	٥	٤٥-٤٩
٥٢,٠٠٠	٥	٥٩,٠٠٠	٥	١١١,٠٠٠	٥	٥٠ فأكثر
١,٢١٥,٠٠٠	١٠٠	١,١٠٦,٠٠٠	١٠٠	٢,٣٠٣,٠٠٠	١٠٠	الجملة

المصدر:

- U. N. Series A. Population Studies Vo. 25. Table Nos. I, II, III, IV and v, Manual III, Method For Population Projections by Sex and Age.

ويظهر من الجدول أن عدد السكان في سن العمل (١٥-٥٩ سنة) يبلغ ٥٨٪ من جملة السكان ، بينما تبلغ نسبة صغار السن ٣٧٪ من جملة السكان ، وكبار السن ٥٪ . والتركيب السكاني للصومال كما يوضحه الجدول السابق غير دقيق لاعتماده على إحصاءات غير موثوق بها ، ولكنه عموماً يشير إلى ارتفاع نسبة الإعالة .

وبتتبع توزيع السكان حسب النوع في الصومال يلاحظ ارتفاع عدد الذكور بالنسبة للإناث، إذ بلغ عدد الذكور سنة (١٩٦٣م) ١,٢١٥,٠٠٠ مقابل ١,١٠٦,٠٠٠ من الإناث، وذلك يعني ارتفاع نسبة الذكورة، والتي بلغت في هذه السنة ١١٠ ذكر/ مائة أنثى، ونسبة الذكورة أكثر ارتفاعاً في الصومال الجنوبي عن الصومال ككل إذ بلغت ١١٢,٨ ذكر/ مائة أنثى سنة ١٩٦٣م. بينما تنخفض نسبة الذكورة في الصومال الشمالي في نفس السنة، حيث بلغت ٩٢,٣٪ ذكر/ مائة أنثى، ويوضح الجدول رقم (١٢) تركيب السكان حسب النوع في بلديات الصومال الجنوبي وفي المراكز الحضرية في الصومال الشمالي.

جدول رقم (١٢): تركيب السكان النوعي في بلديات الصومال الجنوبي والمراكز الحضرية في الصومال الشمالي (١٩٦٣م)

السنة	عدد البلديات	ذكور (٪)	إناث (٪)	نسبة الذكور لكل مائة أنثى
الصومال الجنوبي				
١٩٥٣م	٣٥	٤٩	٥١	٩٦,١
١٩٥٦م	٤٧	٥٢	٤٨	١٠٨,٣
١٩٥٩م	٤٧	٥٢	٤٨	١٠٨,٣
١٩٦٣م	٤٧	٥٣	٤٧	١١٢,٨
الصومال الشمالي				
١٩٦٣/١٩٦٢م	١٠ مراكز حضرية	٤٨	٥٢	٩٢,٣

التركيب الديني :

في دراسة قام بها البريطاني « ترمنجهام » سنة ١٩٥٢م ذكر أن التركيب الديني لسكان الصومال يتكون من الفئات الآتية :

مسلمون : ٣٩١,٤٤١,١ نسمة - نصارى : ٢٠٠ نسمة - وثنيون ١٠٠,٠٠٠ نسمة . ولا يضم هذا الإحصاء الإقليم الشمالي من الصومال . ويرجع وجود القلة النصرانية إلى مدارس التنصير الأجنبية ، أما الوثنية فهي حديثة في الصومال ، وربما تكون قد قدمت من أثيوبيا عن طريق هرر .

ومع ذلك فالأرقام التي أوردها ترمنجهام عن عدد الوثنيين والنصارى مبالغ فيها ، بل وكل أرقامه لا تستند إلى إحصاءات يمكن الوثوق بها .

ويتضح المظهر الإسلامي في الصومال في الموظفين الرسميين كالقضاة والوعاظ والطلاب الذين درسوا الدين في هرر وزيلع وهرجيسة وبرعو ومقديشو وبرادة ومركا وغيرها من المدن الصومالية ، والذين تلقوا العلوم الدينية في القاهرة والقيروان وبغداد ، وعادوا جميعاً إلى الصومال حيث أقاموا مدارس تحفيظ القرآن الكريم فضلاً عن دور الأسر ذات الأصل العربي في تعليم الدين وإقامة شعائره . ولقد كان لتمسك الصوماليين بأهداب الدين أثره في التقليل من أثر مدارس التنصير في الصومال ، فلم تستطع أن تكسب نصارى على حساب المسلمين في الصومال^(٢٠) .

والدين الإسلامي يتلاءم مع المجتمع الصومالي من حيث نظام الزواج الذي يتفق مع تقاليد البلاد من حيث الزواج بأكثر من امرأة ، وميل الصومالي للحرية تحقق له في الإسلام الذي يكفل الحرية لكل المسلمين ، ويتمسك الصوماليون بتنفيذ الصيام للصغار والكبار والاهتمام بالصلاة والأعياد الإسلامية ونحر الضحايا في الأعياد ، ومساعدة الفقراء في المواسم

الدينية . ويوجد بالصومال العديد من مدارس تحفيظ القرآن الكريم والمساجد، ويقدر عدد المنشآت الدينية في العاصمة ما يقرب من خمسمائة^(٢١)، وهي نسبة كبيرة بالنسبة لجملة السكان ، ويتخذ الصوماليون من المساجد أماكن لإقامة الشعائر الدينية والاجتماعات والحلقات التعليمية في الدين والفقه والتفسير .

العمران

يضم الصومال من أنواع المستوطنات البشرية المدن، والقرى، والتجمعات السكنية المؤقتة التي يقيمها أشباه الزراع والرعاة . وتتميز المستوطنات البشرية في الصومال بأنواعها الثلاثة بتواضعها . فالمدن تقل فيها المباني التي يزيد ارتفاعها على طابق واحد، إذ معظمها من نوع الصندقة، أو العريش، أو البراكو، والسر، والمتركبو، والجورى . وهذه تختلف فيما بينها من حيث مواد البناء .

ولقد اشتقت المستوطنات البشرية في الصومال أسماءها إما من خصائص موقعها أو مبرر وجودها ، أو من اسم أحد المشاهير في الصومال^(٢٢) . فمدينة هرجيسة تعني باللغة الصومالية مدينة تجمع الجلود، فكلمة هرجا بالصومالية تعني جلدًا . وأما كلمة جيس فتعني بالصومالية أيضا مصدرًا . وإذا تأملنا موقع مدينة هرجيسة عاصمة الصومال الشمالي وجدناها تتوسط منطقة رعوية مهمة ، ولذلك تتجمع فيها جلود الحيوانات .

أما بلدوين فهذه تتكون من مقطعين الأول بلد وهي تشابه نظيرتها بالعربية أما المقطع الثاني « وين » فتعني بالصومالية كبيرة ، وبهذا فإن بلدوين تعني « البلدة الكبيرة » .

أما برعو وهي المدينة التي تتوسط منطقة صحراوية في الصومال الشمالي مما يجعلها تتأثر بالكثبان الرملية التي ترحف عليها ، ومن ثم سميت هذه المدينة باسم يعني مكان تجمع الكثبان الرملية . فكلمة بور تعني الجبل بالصومالية .

وبار ديرى إحدى بلدان محافظة جوبا العليا يتكون اسمها أيضًا من مقطعين الأول : « بار » وهي بالصومالية « شجرة النارجيل » ، والثاني :

«وضيرا» تعني بالصومالية الطويل . وعلى هذا فإن اسمها يعني البلدة التي تكثر بها أشجار النارجيل الطويلة .

ومن الأمثلة المتقدمة يظهر اشتقاق كثير من مراكز العمران لأسمائها من ظروف البيئة الجغرافية المحيطة بها .

وقد تشتق المستوطنات أسماءها من أحداث تاريخية ، فمدينة جالكعيو تتكون من مقطعين : أولهما « جال » وتعني بالصومالية النصراني ، والمقطع الثاني « كعيو » ويعني بالصومالية انتزاعاً . والمدينة قامت في المنطقة التي انتزعت من المستعمر ، مما أدى إلى إطلاق اسم المدينة المنتزعة من النصراني عليها .

وقد تشتق أسماء المستوطنات من اسم شخص له مكانته في المجتمع الصومالي ، فبلدة « بوراما » اشتقت اسمها من اسم أحد الشيوخ له نفس الاسم . وكذلك بولو حوا ، وتعني بلدة حوا ، فبولو بالصومالية تعني بلدة ، وحوا من الأسماء الشائعة في الصومال ، وربما كان اسماً لسيدة ذات مكانة في قومها .

تصنيف مراكز العمران :

أوضحت الإحصاءات التي أجريت سنة ١٩٦٣م أن سكان الصومال يمكن تقسيمهم على النحو التالي :

- ١ - رعاة الماشية من الرحل وشبه الرحل (٦٠٪) .
- ٢ - الزراعة (٢١٪) .
- ٣ - الحضر (١٩٪) .

ويكشف ذلك عن أن نسبة القطاع الريفي في الصومال تبلغ نحو خمس سكان الصومال ، أما سكان الحضر فتمثل نسبتهم ١٩٪ من جملة السكان ،

وعلى هذا يمكن توزيع المستوطنات البشرية في الصومال على النحو التالي :

- ١ - مستوطنات ريفية يقيم بها مايزيد على خمس سكان الصومال .
- ٢ - مستوطنات مؤقتة يقيم بها نحو ٦٠٪ من سكان الصومال .
- ٣ - مستوطنات حضرية يقيم بها نحو خمس سكان الصومال .

أولاً - المستوطنات الريفية (الزراعية) :

وتقع في المناطق الزراعية الرئيسة حيث القرى الزراعية في وادي نهر جوبا في سهل فافادون ، ومنطقة بورهاكيه ، والسهل الفيضي لنهر شبيلي الأسفل جنوبي البلاد، وفي المرتفعات الوسطى ، وفي مناطق هرجيسة ، وجبيلة ، وبوراما في الشمال ، يضاف إلى ذلك ناحيتي أودونيه ، وبرعو التي بدأت مؤخراً إنتاج الذرة بنوعيهما .

والقرية الصومالية متواضعة جداً، إذ تتكون من عدد قليل من المساكن المتواضعة المتعددة الأشكال ، والتي سوف نتعرف عليها في الصفحات التالية . وهذه القرى لاينتظمها توزيع معين لمساكنها ، فلا توجد بالقرية شوارع ، بل تتوزع المساكن حسبما اتفق دون أي نظام . ويتراوح عدد المساكن في القرية بين عدة مئات إلى عدة ألوف ، وتحصل معظم القرى على مياه الشرب من المياه الجوفية عن طريق الآبار التي ترفع منها بواسطة دلاء يطلق عليها الصوماليون اسم « ودان » تصنع من جلد الثيران أو الماعز أو الإبل ، وكثير من هذه الدلاء تتخذ من إطارات السيارات القديمة ، وترفع الدلاء بالأيدي مباشرة . وتستخدم مياه الأنهار في الاستحمام ، وسقي الماشية ، وبناء المساكن . وتختلف القرى حسب حجمها في مدى توافر الخدمات بها ، ففي القرية التي تضم نحو ٥٠٠ أسرة (٥٠٠ مسكن) توجد مدرسة ابتدائية ، وقد توجد مدرسة إعدادية ، كما يوجد بها طبيب حكومي ، وبها سوق صغيرة تتوافر به الاحتياجات اليومية ، ويحصل سكان

القرى على احتياجاتهم من الأسواق الرئيسة التي توجد في القرى الأكبر والتي يرتادونها سيراً على الأقدام . وتحتوي كل قرية على عدد من المساجد .

ويخزن الفلاحون حاصلاتهم من الذرة في حفرة يحفرونها في الأرض ، ثم تفرش بأعواد من الذرة ، ثم توضع بها الذرة بعد نزع قشرتها ، ولكل أسرة حفرتها التي يبلغ اتساعها في المتوسط ٢×٢٥ مترين^(٢٣) .

المسكن :

يتأثر شكل المسكن والمواد المستخدمة في بنائه تبعاً لاختلاف البيئة الجغرافية ، ففي جنوبي الصومال حيث الاستقرار في قرى زراعية في مناطق تتلقى قدراً كبيراً نسبياً من المطر يصل في جينالي إلى ٤١٤ مل ، وفي افمادو إلى ٤٩٠ ملم ، وفي الكسندرا ٦١٢ ملم ، وفي افجوي ٤٠٢ ملم ، نجد شكل المسكن ومواد بنائه تناسب هذه الظروف المناخية . فالمسكن المستخدم من النوع المخروطي ، وهو ما يطلق عليه اسم « مندل » ويتراوح ارتفاع الكوخ بين ٢-٣ أمتار ، يأخذ الشكل المستدير ، أما السقف فمخروطي الشكل ، ومغطى بحصير من القش يسمح بانزلاق ماء المطر ، ولا يسمح بنفاذه إلى الداخل ، كما يمنع وصول حرارة الشمس إلى داخل المسكن . ويمتد السقف المخروطي فيما وراء الجدران إلى مسافة تتراوح بين ٣٠ و٦٠ سم ، وذلك يوفر ظلاً على جدار المسكن « المنزل » ، كما يحول دون سقوط مياه المطر على جدار المسكن المغطاة بالطين والرمل وروث البقر فلا يؤثر على هذا الطلاء ، ولا يوجد بهذا المسكن أية مرافق ، ويخلو جدار المسكن من أية فتحات . وقد تمتلك الأسرة مسكناً واحداً أو أكثر .

أما المواد المستخدمة في بناء المساكن فتتفق مع معطيات البيئة ، إذ تستخدم فروع الأشجار التي تنمو في المنطقة ، والتي تتحمل الأمطار ،

حيث تحفر حفرة مناسبة لمساحة الكوخ ، ذات شكل دائري وتثبت أغصان الأشجار رأسية على محيط الحفرة ، ثم تثبت مع بعضها بفروع أشجار أخرى أفقية ، وبالحبال والمسامير ، ولا تترك فيها أية فتحات سوى باب «المندل» ، وبذلك يتكون الجدار ، ثم يجدل السقف المخروطي الذي يرفع فوق عمود من أغصان الأشجار ، يتوسط المسكن ، ثم يثبت مع الجدار ، ثم يطلّى المسكن من الخارج بالطين والرمل وروث الماشية ، ويغطى السقف بحصير يشبه السجاد يطلق عليه « درمو » يصنع من لحاء أنواع معينة من الأشجار أو من أوراق نخيل النارجيل . ويوجد أمام المسكن فرن للطهي ، وهو عبارة عن إناء كبير من الفخار يوضع في بطن الأرض وفوقه صفيحة من الحديد السميكة يسوى عليها الخبز والفطائر .

ويشبه هذا المسكن نظيره في البيئات المشابهة في جنوبي السودان ، وفي كينيا ، وأوغندا ، ومن المعتقد أن أصل كوخ الزراع موروث عن زنوج البانتو الذين سكنوا القرن الإفريقي قبل أن يدفعهم الحاميون أثناء هجرتهم عبر مضيق باب المندب ، وقبل أن يتحركوا في اتجاه الغرب ليحلوا محل البُشْمِن والهوتنتوت^(٢٤) .

أما عن الأثاث في مسكن الزراع الصوماليين فأكثر تواضعا من مساكنهم فهو لا يزيد عن سرير يصنعه الصومالي بنفسه ، وهو عبارة عن قوائم من الخشب تغطي بالجلد المجدول ، ويوضع فوقها خشبة تسمى « عتبي » تملأ بالليف ، وقد لا يوجد مثل هذا السرير ، ويكتفى بحصير . ويكاد يخلو المسكن من أية أثاث آخر سوى بعض الأواني الفخارية أو المعدنية ، كما يقوم الصوماليون بصنع ملابسهم بأنفسهم باستخدام الأنوال اليدوية .

والى جانب « المندل » الذي يعتبر المسكن السائد في القرى الزراعية ، توجد أنواع أخرى منها « البراكو » : وهو مسكن مستطيل الشكل مبني من

ألواح الخشب ، كما يوجد ما يسمى « متركبو » الذي يشبه « البراكو » فيما عدا أن الجزء الأسفل من الجدر تبني من الأحجار .

أما « العريش » فيشبه أيضا البراكو من حيث الشكل إلا أنه يشيد من نفس مواد البناء التي يشيد منها « المندل » ، أما « السر » : فهو مسكن يبني من الحجر ويضاف إلى هذه الأنواع أكثر الأنواع تواضعاً وهو « الجوري الصومالي » : ويتكون من فروع الزشجار التي تغرس في الأرض بحيث تأخذ شكل نصف كرة ، ويغطي بجلد الحيوان أو الحمير الذي يطلق عليه اسم « رار » .

القرى الزراعية المخططة :

وتمثل هذه القرى قرية بولوكلونيا^(٢٥) إحدى القرى المخططة التي أنشأها الإيطاليون على بعد ٢٧ كم من مقديشو ، وعلى بعد ثلاثة كيلومترات من مدينة افجوى ، وقد أطلق عليها اسم بولو أكتوبر بعد ثورة أكتوبر في الصومال . وقد شيدت هذه القرية مكونة من مائة مسكن مقامة على قطعة من الأرض مربعة الشكل . ولا تكاد تختلف هذه القرية عن سائر القرى الزراعية في الصومال إلا من حيث شكل المسكن ، ومواد البناء المستخدمة فيه ، والقرية لم تعرف التخطيط إلا في توزيع مساكنها التي بنيت على مسافات متساوية في أشكال متماثلة من حيث الحجم ومواد البناء المستخدمة ، فالمسكن هنا من نوع « المندل » ، ويبلغ ارتفاعه نحو مترين أو مترين ونصف ، كما يبلغ محيطه ١٣ متراً . وقد بنيت مساكن هذه القرية من الأسمنت المسلح سواء الجدران أو السقف . ومع نمو القرية وازدياد عدد سكانها أضاف السكان مساكن إضافية إلى جانب « المندل » من ال « الجوري » ، فأصبحت مساكن القرية خليطاً من « المندل » و « الجوري الصومالي » . ولا توجد بالمسكن أية مرافق ، إذ تخلو من دورات المياه .

ويوجد بكل قرية صومالية مدرسة ابتدائية ، كما يوجد بالقرى الكبيرة طبيب حكومي لخدمة القرية . أما في القرى الصغيرة فيعتمد سكانها على أقرب القرى أو المدن في الحصول على هذه الخدمات .

والقرية الصومالية متواضعة من حيث حجم الخدمات الأساسية فقد تفتقر القرية الصغيرة إلى أبسط الخدمات ، إذ قد لا يوجد بها حتى حوانيت بيع المواد الغذائية ، وتتوافر هذه الخدمات في القرى الكبيرة الحجم فقط .

وتعتمد القرى الصغيرة والكبيرة في الحصول على الترفيه من أقرب المدن . وربما كانت تجربة إنشاء الإيطاليين لقرى مخططة منها قرية بولوكولونيا ، قد كشفت عن قصور هذه القرى المخططة التي لم يراع فيها احتياجات السكان . ومن ثم فإن القرية المخططة حديثاً ، أمثال تلك التي أنشئت لتوطين الذين أضيروا من الجفاف سنة ١٩٧٤م (شكل رقم ١٠) مثل قرى دجوم ، سبلاتي ، كارتون وأرى (شكل رقم ١١) قد تلافت كثيراً من أسباب القصور في القرى المخططة قديماً . ومن أهم ماروعي في القرى المخططة حديثاً مايلي (جدول رقم ١٣) :

- ١ - إعداد الأرض جيداً للزراعة في المنطقة التي أقيمت فيها القرية ، وقد أنفق على ذلك مايتراوح بين ٢٣٪ و ٢٨٪ من جملة ماأنفق على القرية .
- ٢ - تزويد القرية بالآلات والأدوات اللازمة لفلاحة الأرض ، وأنفق على ذلك مايتراوح بين ٥ - ١٤٪ من جملة ماأنفق على إقامة هذه القرية .
- ٣ - تزويد القرية الزراعية المخططة بخدمات الصحة ، والتعليم ، ومياه الشرب ، والمساكن ، والسوق . وقد أنفق على ذلك ٣٩-٤٤٪ من تكاليف إنشاء القرية .
- ٤ - تزويد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج كالبذور ، والوقود وتكلف ذلك ١-٥٪ .

٥ - توزيع الملابس والغذاء على المواطنين الجدد في المراحل الأولى ويمثل ذلك ١٩-٢٢٪.

٦ - تزويد السكان بالماشية والدواجن ، فلقد وزع على سكان كل قرية ٤٢٥٠ رأساً من الماشية و ١٥,٠٠٠ دجاجة .

ومن السمات التي تميز القرى الزراعية في الصومال في الوقت الحاضر وجود التعاونيات الزراعية ، إذ يوجد في كثير من القرى الصومالية جمعيات تعاونية يشترك فيها فلاحو القرية وتزودهم بالآلات الزراعية والمرشدين الزراعيين .

وقد أقيمت العديد من المشروعات الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الفلاح الصومالي ، ومن هذه المشروعات ، مشروعات استصلاح الأراضي وإدخال محاصيل جديدة والتي تساهم فيها عديد من الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية منها ألمانيا - مصرف الإنماء الإفريقي - برنامج الأمم المتحدة للتنمية) .

ثانياً - تجمعات الرعاة :

تختلف قرى الرعاة اختلافاً واضحاً عن القرى الزراعية ، فالأخيرة ثابتة مرتبطة بالأرض الزراعية . أما قرى الرعاة فمرتبطة بالمرعى ، وهذا غير ثابت ويتحرك الرعاة في طلبه ، ومن ثم فإن قرى الرعاة من النوع المتحرك الذي يسهل فكه وتركيبه وحمله . وتقوم هذه التجمعات بهجرات محلية محدودة وأخرى طويلة بعيدة المدى ، أما تلك المحلية فترسل التجمعات فرق استطلاع تطلق عليهم « سهن » للبحث عن المرعى الجيد وموارد المياه ، وعندما يعثرون عليه ترتحل الجماعات إلى المرعى الجديد الغني ، وتكون الرحلة سريعة في موسم المطر ، وبطيئة في موسم الجفاف بسبب ضعف

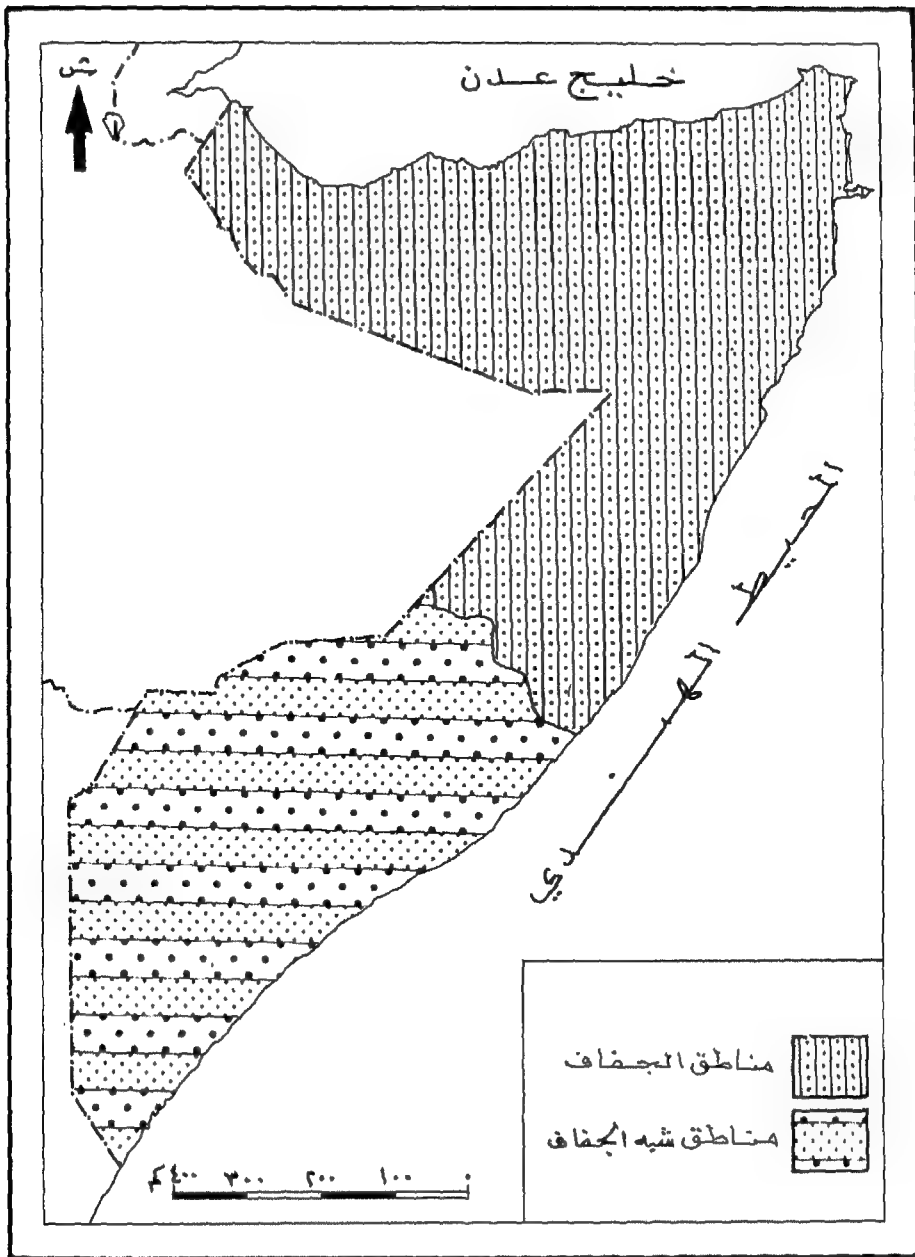
الحيوان . وتخط العشائر رحالها في وسط المرعى حيث يقيمون مساكنهم ، وتبقى فيها النساء والأطفال مع قطعان الأغنام والماعز ، وقد يخرجون لرعيها قريباً من القرية . أما الإبل فيتوغل بها شباب العشيرة داخل المرعى ، ويعودون بها في المساء ، وتحدد كل قبيلة نطاق مراعيها بعلامات على الأشجار يسمونها « سمد جيد » ، وهي تعني بالصومالية العلامة الشجرية ، كما توضح كتل من الحجارة عند الحدود .

وأما الهجرات الموسمية الطويلة فتحدث في مواسم الأمطار . ويرتحل رعاة الشمال نحو منطقة « هود » ورعاة الجنوب نحو منطقة « دوي » ويبقى الرعاة في منطقة هود طول موسم المطر ، ثم يعودون من حيث أتوا ، وذلك بسبب عدم وجود آبار أو عيون دائمة في المنطقة يسقون حيواناتهم منها أثناء الجفاف . وقد يبقى بعض الرعاة . . لفترة أطول في قراهم في منطقة هود ، وينقلون مايلزمهم من الماء على ظهور قوافل الجمال من الآبار البعيدة ، وفي الآونة الأخيرة استخدمت السيارات .

وأما مساكنهم فتتكون من أكواخ يسهل فكها وتركيبها ويطلق على الكوخ اسم « جورى صومالي » . وتتكون من أعمدة وأقواس من فروع الشجر مربوطة مع بعضها في شكل نصف كروي ، وتغطي بحصير يصنع من الأعشاب والحبال الرفيعة المصنوعة من لحاء الشجر ، مما يجعله غير منفذ للماء المطر أو لحرارة الشمس . ويربط هذا الحصير فوق هيكل الكوخ بالحبال ، كما تلف دعائم الكوخ بأشرطة من جلد الماعز وتقوم النساء بإعداد الكوخ ، بينما يقوم الرجال بإقامة حظائر الحيوان ، ويتراوح ارتفاع الكوخ بين ١,٥ و ٢ متر^(٢٦) ، وقد يقسم الكوخ من الداخل بواسطة حاجز رأسي من الحصير ، ويوضع الموقد المصنوع من الفخار أو الحجر المنحوت أمام الكوخ ، وأثاث المسكن لا يتعدى الحصير التي ينام عليها أفراد الأسرة ، وأواني اللبن

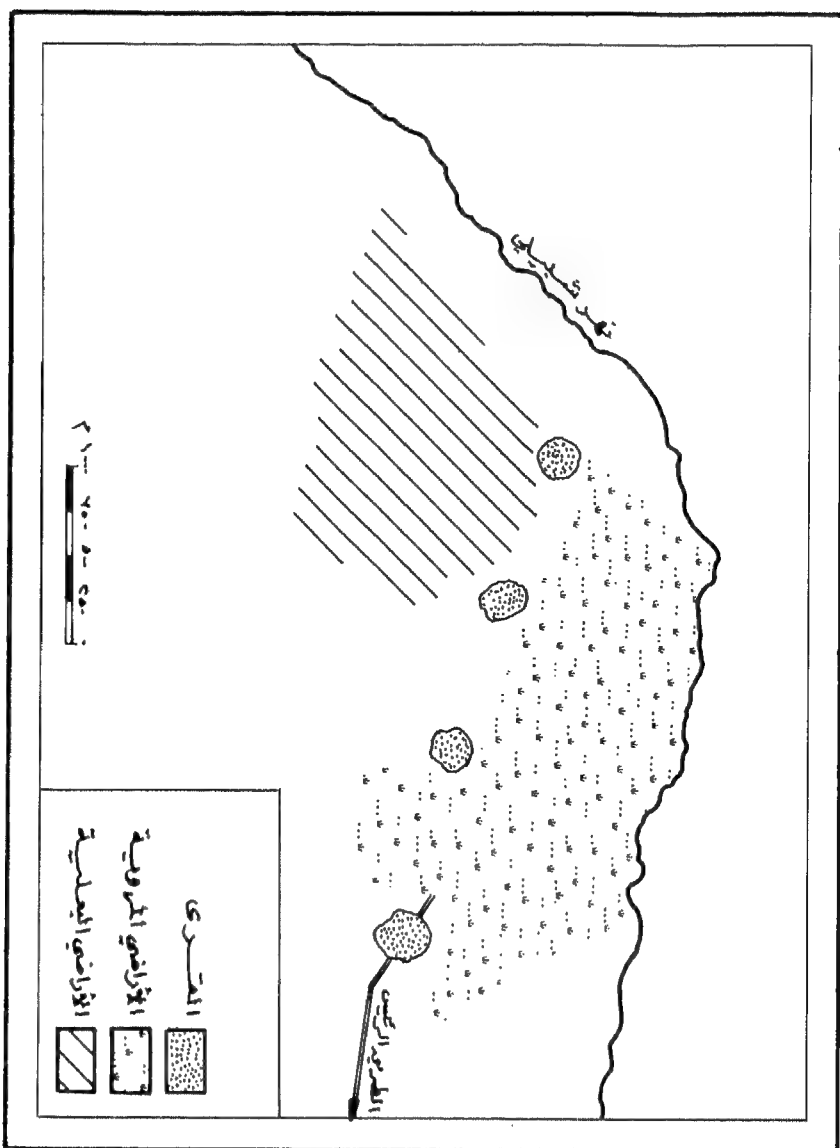
(الحليب) والماء والزبد ، وهذه توضع على الأرض ، أما أواني القهوة والشاي فتتدلى في الكوخ^(٢٧) .

وفي داخل القرية تتجمع أخواخ الأسرة الواحدة أو عدة أسر تربطها النساء ي داخل سور شوكي . ويختلف عدد الأخواخ في التجمع الرعوي أو قرى الرعاة من عشرات الأكواخ إلى عدة مئات . وإذا كانت هذه المساكن المتواضعة التي يطلق عليها جوري صومالي هي المسكن الرئيس للرعاة في تجمعاتهم ، إلا أنه يوجد هذا النوع من المساكن في القرى الزراعية أيضاً كما يوجد على أطراف المدن ، ووجوده لا يدل على الإقامة المؤقتة ، ولكنه يعبر عن انخفاض مستوى المعيشة .



شكل (١٠) مناطق الجفاف وشبه الجفاف

شكل (١١) قرية كازمونه وادي - تخطيط القرية



جدول رقم (١٣):مجالات الإنفاق على القرى الزراعية المخططة

مجالات الإنفاق القرية	إعداد الأرض	النسبة القرية	آلات ومعدات زراعية	النسبة القرية	خدمات	النسبة القرية	مستلزمات إنتاج	النسبة القرية	مأكل وملبس	النسبة القرية	الجملة	النسبة القرية
دوجاما	٢٦٢٠٠	%٢٣	١٥٤٠٠	%١٤	٤٣,٨٠٠	%٣٩	٥٥٧٥	%٥	٢١٦٠٠	%١٩	١١٢٥٧٥	%١٠٠
سبلاي	٢٧٢٠٠	%٢٨,١	٥١٠٠	%٥	٤٣٨٠٠	%٤٤	٨١٨	%,٩	٢١٦٠٠	%٢٢	٩٨٥١٨	%١٠٠
كررتن واري	٢٧٢٠٠	%٢٨,١	٥٣١٠	%٥	٤٣٨٠٠	%٤٤	٨٨٩	%,٩	٢١٦٠٠	%٢١,٨	٩٨٧٩٩	%١٠٠

المصدر:

اعتماداً على الإحصاءات المنشورة في:

Directorate of Planing and Co - ordination, "Program of Recovery and Rehabilitation for the Draught Stricken Population" Moyadishu, 1975, P. 26.

قرى الصيد :

يطل الساحل الصومالي على خليج عدن بطول ٩٠٠ كم ، كما يطل بطول ١٩٠٠ كم على المحيط الهندي ، وتنتشر على طول الساحل مراكز الاستقرار التي يعمل سكانها في الصيد البحري ، وتختلف هذه المستوطنات عن تلك الزراعية والرعية من حيث شكل المسكن وطريقة بنائه ، كما تختلف أيضاً فيما بينها ولهذا يمكن تقسيمها إلى مجموعتين على أساس النشاط الاقتصادي للسكان فيها : فالقسم الأول يمثل الصيد فيه النشاط الاقتصادي الوحيد للسكان ، أما القسم الآخر فيعمل سكانه في أنشطة أخرى إلى جانب الصيد . ويمثل القسم الأول : علولة ، قندلة ، بارجال ، هورديوهافون ، بندرييلا ، آيل . وتضم تجمعات كبيرة من الصيادين . وهذه المستوطنات يجري تطوير صناعة الصيد فيها ، بتطوير مجتمع الصيادين . كما أن هناك مستوطنات أخرى مثل بوصاصو ، مايد ، مارج ، جاراد . تظم أعداداً من الصيادين أقل من المستوطنات السابقة ، مما يجعل تطوير الصيد في هذه المحلات أبطأ منه في المستوطنات الأولى .

ويوجد على الساحل الصومالي عشرون مركزاً تعاونياً للصيادين أقامتها وزارة المصائد والنقل البحري بالتعاون مع السلطات المحلية ، وذلك فيما بين راس كامبوني (بالقرب من كيسمايو) حتى زيلع في الشمال .

وتتميز مستوطنات الصيد على الشواطئ الصومالية بتشتت مساكنها ، ويُصعب ذلك تجميع الأسماك المصادة وتسويقها . كما أن سكان هذه المستوطنات من الصيادين قليلو الخبرة بالسوسائل الحديثة في الصيد ، كما يصادف الصيادون بين سكان هذه الحلات مشكلات في حفظ الأسماك ، مما يجعلهم يختارون أنواعاً معينة من الأسماك تكفي احتياجاتهم دون حاجة لحفظ الأسماك .

ولقد تأثرت هذه المحلات العمرانية كغيرها من القرى الزراعية ، وتجمعات الرعي بالجفاف الذي أدى إلى نقص الغذاء وإصابة كثير من السكان بسوء التغذية . ولهذا عملت الخطة الاقتصادية للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨م على تدعيم الأنشطة المساعدة ، الزراعة وتربية الحيوان وحل المشكلات الخاصة بهما من حيث موارد المياه حتى لا يهدد الجوع مناطق الصيد . كما زرعت هذه المناطق بنخيل البلح من أجل القضاء على مشكلة سوء التغذية بين الصيادين على المدى البعيد^(٢٨) .

ويوضح الجدول رقم (١٤) أهم مستويات الصيد وحجم القوى العاملة بها .

جدول رقم (١٤): مستويات الصيد في الصومال

المنطقة	القوى العاملة	المعالون	الجملة
بربرة (الإقليم الشمالي الغربي)	٢١٦٠	٨٦٤٠	١٠٨٠٠
لاس كوري (سناج)	٣٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠
مايده (سناج)	٣٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠
هافون (باري)	٢٦٤٠	١٠,٥٦٠	١٣,٢٠٠
آيل (نوحال)	٢١٦٠	٨٦٤٠	١٠,٨٠٠
جرعد (مدق)	١٢٤٠	٤٩٦٠	٦٢٠٠
هويبو (مدق)	١٤٠٠	٥٦٠٠	٧٠٠
الجملة	١٥,٦٠٠	٦٢,٤٠٠	٧٨٠٠٠

واضح من الجدول السابق أن الحد الأدنى للقوى العاملة في كل مستوطنات الصيد يتراوح بين ١٢٤٠ و ٣٠٠٠ من الوافدين الجدد بسبب سيادة الجفاف ، ويذهب معظم القادرين على العمل إلى البحر لصيد الأسماك ، بينما معظم المعالين ، بما فيهم النساء ، ينخرطون في أعمال تتعلق بالصيد كصناعة الشباك ، وغيرها من الحرف التي سوف تصبح متوافرة على طول الشاطئ . ونتيجة للطبيعة الموسمية للصيد ، فإن المراكز التعاونية المقامة على طول الساحل سوف تبدأ كمزارع مختلطة ، حيث يقوم بعض الرجال والنساء بالعمل في زراعة الخضراوات ، وتربية الماشية ، وتربية الدواجن واستخراج الملح . وتعتمد تربية الدواجن على الأسماك المصادة والتي تستخدم كعلف للدواجن .

وهناك أنشطة أخرى مرتبطة بالمستوطنات الساحلية كصناعة السجاد ، وهذه تتطلب قليلا من رأس المال والأجهزة ، وتجفيف الأسماك ، وتعبئتها ، مما يسهل تسويق الأسماك .

المسكن في مستوطنات الصيد :

يعتبر « العريش » من أهم المساكن التي يسكنها الوطنيون في المدن والقرى الساحلية ، ولا يوجد هذا المسكن إلا في القرى والمدن الثابتة . وهو كوخ مستطيل الشكل يتراوح ارتفاعه بين ٣ و ٤ أمتار ، ويشيد من فروع الشجر المثبتة رأسيا في الأرض ثم يغطى بالطين وروث البقر ، وقد يغطى أحيانا بالصفائح كما يغطى سقفه بالقش وأوراق نخيل النارجيل ، وليس له نوافذ . ويقسم «العريش» من الداخل إلى عدة غرف بواسطة حواجز من فروع الشجر . وقد تصنع جدران العريش من ألواح الخشب ، ويسمى في هذه الحالة « براكو » ، وتعد « العرائش » من المساكن التي تلائم البيئات الحارة ، فجدرانها التي تتكون من فروع الأشجار والمغطاة بطبقة من الطين والرمل

وروث الماشية تمنع تسرب الحرارة ، كما أن سقفها يمتد لما يزيد على نصف متر فيما وراء الجدار فيمثل مظلة تحمي الجدار من أشعة الشمس ، ومن مياه المطر .

المراكز الحضرية :

تضم الصومال عددًا قليلًا من المراكز الحضرية لا يتجاوز نسبة سكانها ١٩٪ من جملة السكان ١٩٦٣م ، وهؤلاء يعيشون في ٢٢ مدينة هي كل المدن التي يتجاوز عدد سكان كل منها ٥٠٠٠ نسمة . وتعتبر مدينة مقديشو المدينة الأولى (الرئيسة) إذ يتجاوز عدد سكانها أربع مرات عدد سكان المدينة التالية لها ، إذ بلغ عدد سكانها سنة (١٩٦٥م) ١٢٠, ١٧٢ نسمة تليها مدينة هرجيسة التي بلغ عدد سكانها في ذلك التاريخ ٢٥٤, ٤٠ نسمة . وإذا كانت المدينة الرئيسة تقل عن ربع مليون نسمة ، وهي بدورها تزيد على أربعة أمثال المدينة التالية (هرجيسة) . فإن ذلك يعني انخفاض نسبة الحضرية في البلاد ، وربما كانت أقل من النسبة التي أشير إليها وذلك بسبب عدم الوثوق بالبيانات المنشورة من ناحية ، ولأن نسبة كبيرة من الرعاية تعيش على أطراف المدينة في حياة رعوية أو زراعية .

وقد أدت الهجرة الداخلية في الصومال دوراً مهماً في تباين النمو الإقليمي ، فلقد غمت المدن على حساب المناطق الريفية والرعوية ، إذ نزح الرعاية إلى المدن طلباً لفرص عمل أكثر ربما ، ولحياة أكثر رفاهية حيث تتوافر الخدمات نسبياً ، وذلك يعني أن هجرة السكان من الريف ومناطق الرعي إلى المدن قد عملت على نمو المدن وازدهارها وقيام عديد من الصناعات بها ، وذلك في حد ذاته يمثل دافعاً قوياً لهجرة السكان إلى هذه المدن .

وتكاد تتركز المنشآت الصناعية في مدينة مقديشو وفي إقليمها ، إذ بلغ

عدد المنشآت الصناعية في مدينة مقديشو سنة ١٩٧٠م (١٢٢) منشأة يعمل بها ٢٢٦٥ عاملا من بين ١٩٠ منشأة صناعية في كل أنحاء الصومال في نفس السنة ويعمل بها ٥٩٦١ عاملا . أي أن مقديشو تضم ٢, ٦٤٪ من عدد المنشآت الصناعية ، ويعمل بها ٢٨٪ من جملة العاملين بالصناعة ، يضاف إلى ذلك ١٨ منشأة صناعية يعمل بها ٢٦٦٤ عاملا في إقليم بنادر الذي عاصمته مدينة مقديشو .

أما الإقليم الشمالي الغربي بما فيه مدينة هرجيسة ، المدينة الثانية في الصومال ، وعاصمة الصومال البريطاني من قبل ، فتضم ٣١ منشأة صناعية يعمل بها ٢٧٢ عاملا يليها إقليم جوبا السفلي ، وبه تسع منشآت صناعية يعمل بها ١٨٩ عاملا .

ولا تكاد تختلف الصورة في السنوات التالية . ففي سنة ١٩٧١م بلغ عدد المنشآت الصناعية في مدينة مقديشو ١٢٦ منشأة من بين ١٩٥ منشأة هي جملة المنشآت الصناعية في الصومال . وفي سنة ١٩٧٢م بلغ عدد المنشآت ١٢٨ منشأة في مقديشو يعمل بها ٢٢٦١ عاملا من بين ٢٢١ منشأة في كل الصومال يعمل بها ٥٧٧٩ عاملا^(٢٩) .

وزيادة عدد المنشآت الصناعية في المدن الصومالية يعني زيادة فرص العمل فيها واجتذاب مزيد من الأيدي العاملة من الريف ومناطق الرعي .

وفي منطقة تتوسطها مدينة مقديشو ويبلغ قطرها مائة كيلومتر توجد ٧٤٪ من المنشآت الصناعية في البلاد وحوالي ٨٣٪ من القوى العاملة^(٣٠) .

وهناك صناعات كبيرة في الصومال كان لها أثرها في زيادة نسبة التحضر والهجرة إلى المدن منها مصنع السكر في جوهرة على بعد ٩٠ كم شمال العاصمة مقديشو ، ويعمل بهذا المصنع ١٥٠٠ من العمال الدائمين إلى جانب ٣٥٠٠ من العمال الموسمين الذين يعملون في موسم حصاد القصب .

وقد بلغ إنتاج هذا المصنع من السكر ٥٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٢م أما مصنع تعبئة اللحوم في كسمايو فيبلغ عدد العاملين فيه ٤٥٥ عاملا (١٩٧٣م) وتبلغ طاقة هذا المصنع ٦٧٠٠٠ رأس من الأبقار سنوياً .

وثالث المصانع الكبيرة في المدن الصومالية مصنع تعليب الأسماك في لاس كوري، الذي أنشئ سنة ١٩٦٩م ، ورابع لتعليب الأسماك في علولة .

ويجتذب مصنع صومالتكس للمنسوجات في بلعد على بعد ٣٦ كم شمال العاصمة عدداً كبيراً من الأيدي العاملة ، ولقد أنشئ هذا المصنع عام ١٩٦٩م ، كما شيد مصنع للدخان والكبريت في مقديشو سنة ١٩٦٦م ، وأنشئ مصنع لتعليب الطماطم في أفجوى على بعد ثلاثين كيلومتراً من مقديشو ، ويعمل بالمصنع ١٢٦ عاملاً ، وأيضاً شركة الورق المقوى والبلاستيك التي أقيمت في جماما سنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤م ويعمل بها ٢٦٠ عاملاً .

وظائف المراكز الحضرية في الصومال :

لا تحظى المراكز الحضرية في الصومال بتنوع كبير ، فعدد المراكز الحضرية قليل ، والبيئة الطبيعية تكاد تتشابه إلا قليلاً ، ومن ثم فالمدن الصومالية يمكن تقسيمها من حيث الوظائف إلى :

١ - المدن التجارية .

٢ - المدن الإدارية .

يضاف إلى ذلك بعض الوظائف الثانوية كالوظيفة السياحية الترفيهية في بعض المدن القريبة من الغابات ، كمدينة كيسمايو ، التي تستفيد من موقعها الطبيعي في أغراض سياحية . وأما المدن التي تؤدي الوظيفة الإدارية والسياسية فتتمثل في مدينتي مقديشو وهرجيسه ، وكذلك عواصم المحافظات (الأقاليم) التي توجد بها مقار الحكومات المحلية .

وأما الوظيفة التجارية فتقوم بها موانئ الصومال البحرية باعتبارها مراكز لتجمع أعداد كبيرة من السكان ، وتمثل سوقاً استهلاكياً ، فضلاً عن صلاتها بالخارج والداخل ، مما يجعلها تؤدي الوظيفة التجارية ، وكذلك بعض المدن الداخلية التي تعتبر مركزاً لتجميع المنتجات الرعوية والحيوانات . فالموانئ الصومالية التي تقوم بالوظيفة التجارية ، ترتبط مع بعضها من جهة وبموانئ العالم المختلفة من جهة أخرى على النحو التالي :

- ١ - تقوم رحلات منتظمة بين مقديشو ودول أوروبا . وهي رحلة شهرية .
- ٢ - تقوم رحلات غير منتظمة لسفن جواله بين مقديشو وموانئ إيطاليا .
- ٣ - ترتبط موانئ الصومال المختلفة بالموانئ المصرية برحلات غير منتظمة .
- ٤ - ترتبط سفن جواله تابعة لشركة لويد تريستينو ، بنقل السلع من موانئ كيسمايو ، بوصاصو (بندر قاسم) ، وبربرة .

ومن الملاحظ أن موانئ الصومال غير مجهزة لاستقبال السفن الضخمة ولذا تقف السفن على مسافة كيلومتر ونصف من ميناء مقديشو ثم تقوم السفن الصغيرة (السواعي) والصنادل بالربط بين الأرصفة وهذه السفن . وتمتلك الصومال ثلاث سفن تجارية تعتبر نواة لأسطول تجاري تعتزم إنشاؤه ، الأولى تعمل بين موانئ مقديشو وكيسمايو ، وبربرة ، وعدن ، وممبسة ،

وموانئ البحر الأحمر والخليج العربي وقد بدأت تعمل منذ سنة ١٩٦٣ م .
وفي سنة ١٩٧٢ م ضمت سفيتان تجاريتان للعمل في موانئ الصومال ،
إحدهما لنقل الماشية ، والأخرى تعمل في نقل الموز .

ويوضح الجدول رقم (١٥) دور الموانئ الصومالية المختلفة في تجارة
الصومال خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ م^(٣١) .

جدول رقم (١٥) : دور الموانئ الصومالية في التجارة

الميناء	الصادرات			الواردات		
	١٩٧٠ م	١٩٧١ م	١٩٧٢ م	١٩٧٠ م	١٩٧١ م	١٩٧٢ م
بربرة	١٣٤٢٠٠	١٣١٤٠٠	٢٢٣٧٠٠	٦٧٤٠٠	٨٩٦٠٠	٩٩٩٠٠
مقديشو	١٢٥٠٠	٤٢٥٠٠	٢١٣٠٠	١٥٠٣٠٠	٢٦١٣٠٠	١٨٦٢٠٠
ميراك	٤٢٩٠٠	٣٧٦٠٠	٦٥٠٠٠	٥٤٤٠٠	١٢٤٠٠	١٠٢٠٠
كيسمايو	٧٣٧٠٠	٧٦٢٠٠	٨٤٨٠٠	٢٧٥٠٠	٣٤٧٠٠	٣٢٠٠٠
الجملة	٢٦٣٣٠٠	٢٩٣٧٠٠	٣٩٤٨٠٠	٢٩٩٦٠٠	٣٩٨٠٠٠	٣٢٨٣٠٠

وواضح من الجدول السابق أهمية ميناء بربرة في تصدير حاصلات
الصومال . وبربرة من الموانئ المهمة ذات الشهرة التاريخية التي لعبت دوراً في
التجارة مع شبه الجزيرة العربية ، ومع موانئ البحر الأحمر ، إذ بلغت نسبة
الصادرات من ميناء بربرة ٥١٪ ، ٤٠٪ ، ٥٦,٥٪ من صادرات الصومال
في السنوات ١٩٧٠ م ، ١٩٧١ م ، ١٩٧٢ م على الترتيب . يلي ذلك ميناء
كيسمايو الذي تزيد نسبة الصادرات منه على ٢٥٪ من جملة الصادرات ،

يلي ذلك ميناء ميركا ، وأقل الموانئ أهمية في تصريف الصادرات هو ميناء مقديشو ، ويرجع ذلك إلى أن الموانئ الثلاثة (بربرة ، كيسمايو ، ميركا) تتوسط مناطق ذات أهمية كبيرة في الإنتاج ، حيث يمثل ميناء بربرة منفذاً للثروة الحيوانية والصمغ واللبن في الصومال الشمالي ، فضلاً عن أنه كان يتعدى حدود الصومال من حيث خدمة الصادرات . أما ميناء كيسمايو فإنه يتوسط أهم مناطق إنتاج الموز بالصومال ، وكذلك الحال في ميناء ميركا الذي يمثل أحد الموانئ المهمة لتصريف الموز الصومالي .

أما الواردات فيرد أكثرها عن طريق ميناء مقديشو الذي يبلغ نسبة ما يصل عن طريقه ٥١٪ ، ٦٥ ، ٥ ، ٥٦ ، ٧٪ من جملة واردات الصومال في سنوات ١٩٧٠م ، ١٩٧١م ، ١٩٧٢م على الترتيب ، ويرجع ذلك إلى توسط مدينة مقديشو لمنطقة التركيز السكاني في الصومال ، كما يمثل أيضاً سوقاً مهمة للاستهلاك في الصومال ، فيوجد حولها مدن أفجوى ، ميركا ، بلعد ، جوهر ، جنالي وهي من أهم مناطق الاستقرار البشري في الصومال . يلي ميناء مقديشو ميناء بربرة الذي يمثل الميناء الرئيس في الصومال البريطاني (سابقاً) .

أنماط السكن في مدن الصومال :

تختل المدن الصومالية في شكل المسكن وفقاً للظروف الجغرافية والجيولوجية . ففي برعو وبربرة وهرجيسة ، وكلها تقع في الصومال الشمالي ، وتقع المدينتان الأولىان بالقرب من سلسلة جبال جولس ذات الصخور الخيرية ، كما تقع هرجيسة على هضبة هرة التي تتكون أيضاً من الحجر الجيري ، وقد كان لذلك أثره على مواد البناء المستخدمة في مساكن المدن الثلاث ، فجميع المساكن في هذه المدن مبنية من الحجر الجيري ، إذ تقع

محاجر الحجر الجيري على بعد نحو ٣٠ كم من مدينة برعو في هضبة فلاجي ، ولذلك يجلب الحجر الجيري للبناء بواسطة الشاحنات إلى المدينة . وتحيط بالمدينة مساحات كبيرة تغطيها الشجيرات ، ومن ثم كانت مصدراً مهماً للأخشاب المستخدمة في إقامة الأنواع الأخرى من المساكن ، إذ توجد نسبة من « العريش » و « الحورى » تستخدم في بنائها فروع الأشجار ، كما تستخدم في صناعة الفحم النباتي أو تستخدم أخشابها كوقود في المدينة .

أما عن تخطيط المسكن في مدينة برعو فيرتبط أيضاً بالظروف المناخية ، إذ يتكون المبنى من مساحة كبيرة مكشوفة (فناء) تتصل بها غرفة أو غرفتان للنوم . ومن الملاحظ أن مساحة هذا الفناء المكشوف تزيد على ٥٠٪ من مساحة المسكن . ويرتبط ذلك بكمية الأمطار التي لا تتجاوز ١٨٦ ملم ، والتي تتسرب في التربة الجيرية . مما أدى إلى زيادة المساحة غير المسقوفة من المسكن ، فضلاً عن أن سقوف كل المساكن المبنية في مدينة برعو هي من النوع المسطح . ونفس الصورة يمكن أن تلاحظ في مدينة بربرة التي يصل المتوسط السنوي لكمية الأمطار بها ٥٧ ملم ، أما في هرجيسة الواقعة على هضبة هرر فنسبة كبيرة من مساكنها يُستخدم الحجر الجيري في تشييدها ، إلا أن سقوفها هرمية الشكل ، ويعتبر ذلك صدى لكمية الأمطار التي تسقط عليها والتي يبلغ متوسطها السنوي ٤٣٢ ملم ، كما يظهر أثر ذلك في المساحات المكشوفة في المدينة وهي قليلة بسبب كثرة الأمطار نسبياً . وتضم مدينة هرجيسة نسبة كبيرة من « الصنادق » و « العريش » كما يوجد « الجوري » على أطرافها . وتختلف الصورة تماماً في مدن الصومال الجنوبي . ففي جاما وأفجوى تبني المساكن من طمي الأنهار (نهر جوبا في الأولى ونهر شبيلي في الثانية) بالإضافة إلى أغصان الأشجار التي تنمو في المنطقة المحيطة بها .

مدينة مقديشو :

المدينة الرئيسة في الصومال ، وهي العاصمة الوطنية للبلاد ، وقد أصبحت عاصمة للبلاد بعد أن اتحد قسمها الشمالي (البريطاني) والجنوبي (الإيطالي) ، وكانت من قبل عاصمة للصومال الإيطالي . تقع المدينة على ساحل المحيط الهندي إلى الشمال من خط الاستواء بنحو ١٩٠ كم عند التقاء دائرة العرض ٢,٢ شمالا وخط طول ٤٥,٢ درجة شرقا . وهي من الموانئ الرئيسة في البلاد ، كما أنها تتوسط منطقة من أهم مناطق الصومال في إنتاجها الزراعي في الحوض الأدنى لنهر شبيلي ولهذا فهي تمثل منفذاً مهماً لتجارة الصومال . وكلمة مقديشو تعني بالصومالية المكان الذي تتجمع فيه الأغنام ، ويوضع ذلك قيمة موقعها الجغرافي في وسط منطقة غنية بثروتها الحيوانية . ويتوسط ثغر مقديشو ساحل الصومال على المحيط الهندي أو يكاد ، ولهذا كان لتوسط موقعها أثره في اتخاذها عاصمة للصومال الإيطالي ، ثم عاصمة لجمهورية الصومال بعد الاتحاد .

وترتبط الصومال عن طريق ميناء مقديشو مع العديد من الدول وهناك خطوط منتظمة - كما أشرنا - مع جنوه في إيطاليا ، وأهم البواخر العاملة على هذا الخط هي التابعة لشركة لويدي ترستينيو الإيطالية . ومن ذلك نرى أن مدينة مقديشو تؤدي الوظائف الإدارية والسياسية من جهة ، والوظيفة التجارية من جهة أخرى .

موضع المدينة :

تقوم المدينة على سهل ساحلي رملي فوق عدد من التلال والهضبات الصغيرة وأكبر هذه الهضبات بونديرة في الداخل . وتطل على ساحل

المحيط الهندي بواجهة تقرب من ٢٠ كم ، ويختلف عمقها نحو الداخل ، وتبلغ مساحتها ١٦٠ كيلومتراً مربعاً ، ولقد حقق ذلك الموضع للمدينة عدة ميزات منها :

١ - ارتفاعها فوق التلال مكنها من الإشراف على الميناء ، وجعلها قادرة على مراقبة السفن التي تقترب من الساحل للدفاع عنها ، سيما أن هذه المنطقة تعرضت للغزو من البحر بواسطة عبد الملك بن مروان (٦٥٧-٧٠٥م) ، ثم من أحد أمراء أسرة فخر الدين (محمد علي) ، كما نزل إليها فاسكو دي جاما سنة ١٤٩٨م عند عودته من الهند . كما تعرضت لأعمال القرصنة منذ نزول دي جاما ، ثم هاجمها دي كنها ، والبوكرك . ولهذا كان احتلال مقديشو لهذا الموضع المرتفع فرصة ملائمة للدفاع عنها .

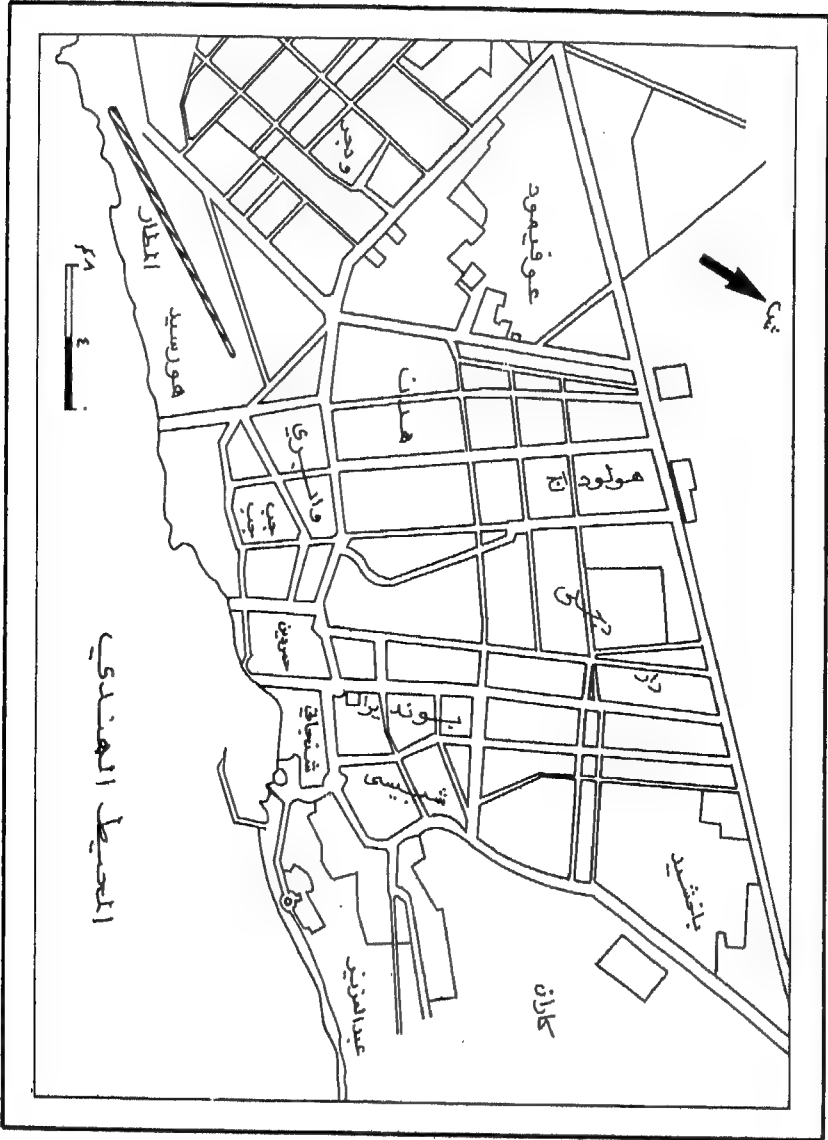
٣ - وقوعها فوق التلال ، وانحدار شوارعها في اتجاه المحيط أو إلى حضيف التلال يعمل على تصريف مياه المطر ويجنبها انتشار المستنقعات التي تمثل مصدر الخطورة في هذه البيئات الحارة ، ففي حول نهر جوبا حيث تنتشر المستنقعات ، تنتشر الملاريا وذبابة تسي تسي التي تمثل مصدر خطر على الثروة الحيوانية .

٣ - لاتبعد مدينة مقديشو عن نهر شيبيلي كثيراً ، ويمكنها الاعتماد على مياه هذا النهر ، كما أن موارد المياه الجوفية كافية في هذا الموضع وتعتمد المدينة عليها في تلبية احتياجاتها من مياه الشرب .

٤ - تشرف المدينة على ساحل صخري في معظم أجزائه ، ولقد مكّن ذلك من بناء الأرصفة الحاجزة بالإضافة إلى الألسنة الطبيعية مما جعله ميناءها جيداً يمكن أن يستقبل السفن الكبيرة بعد أن تضاف إليه بعض التحسينات .

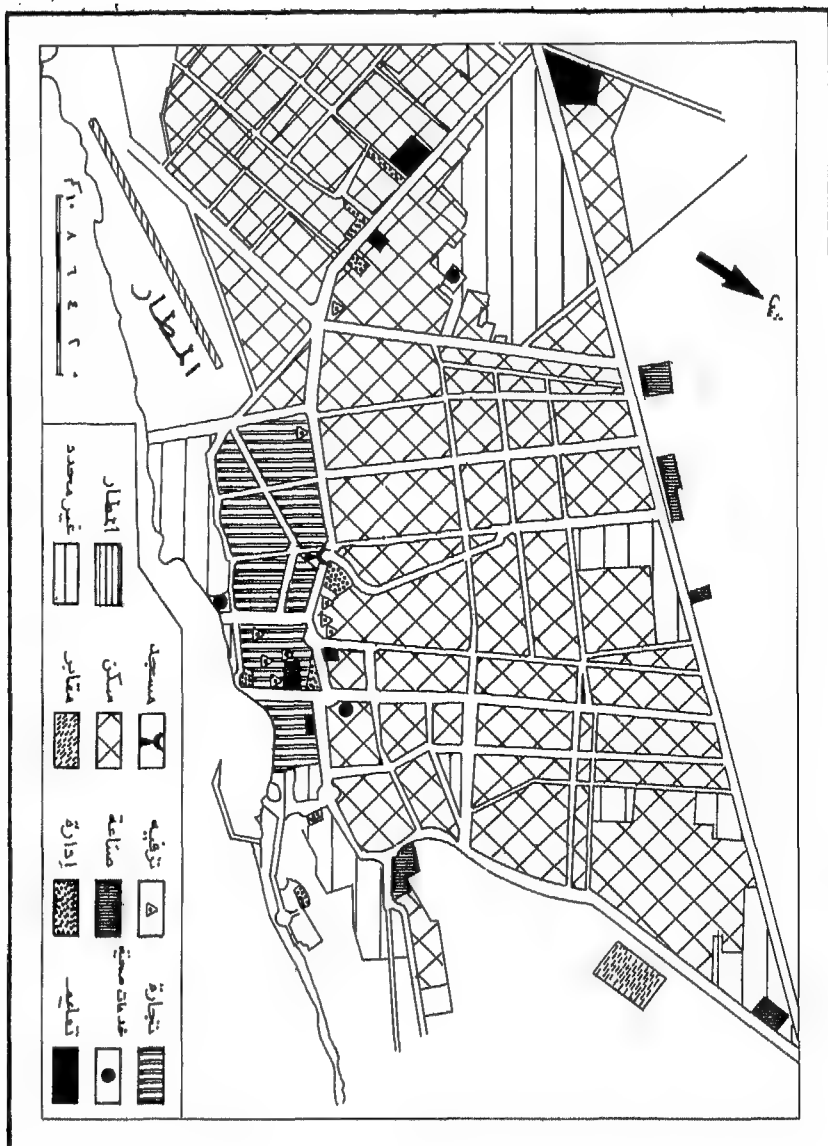
مورفولوجية المدينة :

تتكون المدينة من أربعة عشر قسما هي (حمروين - شبخاني - حمر
جب جب عبد العزيز - كاران - هورسيد - وابري - ودجر - عوفيمود -
هدن - هولو ، داج واردجلي - باخشيد - شيبسي) . (شكل رقم ١٢) .



شكل (١٢) تخطيط مدينة صنعاء

شكل (١٣) استخدام الأرض في مدينة سدنيو



يمكن أن نميز النواة التي نشأت من حولها المدينة، والتي يشغلها في الوقت الحاضر منطقة الأعمال المركزية، وتتمثل هذه النواة في الأحياء القديمة التاريخية وهي (حمروين - شبخاني - حمروين وجب جب)، وعندما نمت أصبحت تشمل أيضا أحياء وابرى - شبيسي - بونديرة . وفي هذه المنطقة تتركز المحلات التجارية وتجارة الجملة لقربها من الميناء ، كما توجد فيها الأسواق الرئيسة للمدينة ، والبنوك التجارية . وتمثل هذه المنطقة قلب المدينة ومحور نشاطها ولا عجب فهي أقدم أجزاء المدينة وأقربها للميناء، حيث قامت التجارة منذ نشأة المدينة . ومساكن هذه المنطقة كلها من مباني حجرية تتعدد طوابقها ، إذ يتراوح عدد طوابقها بين طابقين وثلاثة طوابق، ونادراً ما يزيد ارتفاع المباني عن ذلك . ونوافذها ضيقة ، وسقفها مسطحة رغم كثرة سقوط الأمطار في المدينة ، ولكن تميل السقوف إلى أحد الجهات وتزو بأنابيب لتصريف مياه المطر في الشوارع . وشوارع هذه المنطقة ضيقة وغير منتظمة ، وتنحدر نحو الشارع الرئيس . وتتميز حارات هذه المنطقة بضيقها، وكثير منها مسقوف ، ولهذا فهي مظلمة وردئة التهوية . ويغلب اللون الأبيض على مساكن المنطقة ، ومساكنها من الطراز العربي والفارسي، وتشاهد الكثير من النقوش العربية على مداخل المنازل وبواباتها العتيقة التي تستخدم في غلقها مزالج من الخشب . وهذه تمثل بقايا المدينة الإسلامية منذ العصور الوسطى .

ويوضح الشكل رقم (١٣) وجود كثير من مرافق المدينة الرئيسة في هذه المنطقة (الفنادق - المصارف - البريد - المتحف الوطني - المستشفى الرئيس - المدارس - الجامعة الوطنية - المساجد القديمة - محطات البترول) . وواضح أن هذه المنطقة القديمة تفتقر إلى التخطيط، ولكن الخطة العامة للمدينة مزيج من الخطة الحلقية الإشعاعية، وخطة الزوايا القائمة إذ تمتد الشوارع متشعبة

من المركز القديم في اتجاه نصف الدائرة الشمالي ، ويحتل المحيط الهندي النصف الجنوبي من الدائرة ، وتمتد الشوارع ممثلة في شارع الأمم المتحدة الذي يتجه جهة الشرق ، وشارع بلعد الذي يتجه نحو الشمال الشرقي ، ثم شوارع جوبا العليا ، والجنرال داوود ، ومحمود حربي ، وسعودي ، وتنزانيا ، وهلوداج ، وشارع أوغندا وامتداده في شارع الثورة ، وشارع ليبيريا وامتداده في شارع ٢٦ يونيو ، وكلها تتجه من النواة أو المركز نحو الشمال ، ثم شارع مكة المكرمة وامتداده في شارع أفجوي في اتجاه الشمال الغربي .

المنطقة السكنية :

أما المنطقة السكنية فيمكن أن نغير فيها نمطين :

الأول: يضم أحياء واردجلي ، هولوداج ، هدن ، عوفيمود ، والجزء المطل على ساحل المحيط من حي عبد العزيز ، فهي أحياء حديثة مخططة حسب خطة الزوايا القائمة ، كما أن معظم مساكنها من طابق واحد فيما عدا المباني الحكومية التي توجد في هذه الأحياء والتي تتكون من أكثر من طابق . ومساكنها مبنية من الحجر الجيري ، وتأخذ في كثير من الأحيان شكل القيلات التي تحيط بها حدائقها الخاصة مهما ضاقت مساحتها ، كما يغلب على بعضها نظام المجمعات حيث يتجمع مسكنان أو ثلاثة أو أربعة داخل سور واحد بالرغم من استقلال كل مسكن عن الآخر . أما الأطراف الشمالية لهذه الأحياء فبعضها أراض لم يتم بناؤها بعد ، وبعضها الآخر تشغله مساكن متواضعة من نوع «العريش» أو «الجوري» الذي يسكنه الرعاة .

أما القسم الثاني : من الأحياء السكنية فتضم (كاران - باخشيد - ومعظم عبد العزيز - ودجر) . وهذه المناطق السكنية على حدائقها ووجودها عند

أطراف المدينة إلا أن بعضها مكتظ بالسكان ، كما هو الحال في حي عبد العزيز ، ودجر . أما باخشيد وودجر فهما مخططات أيضا وفق خطة الزوايا القائمة . وحي عبد العزيز يخلو من أية خطة ، إذ تتوزع المساكن بطريقة غير منتظمة . ومساكن الأحياء الأربعة متواضعة «جوري أو عريش» ففي حي كاران يمثل « الجوري » ٤٠٪ من جملة المساكن و« العريش ٣٥٪ ، أما المساكن المبنية فتمثل ٢٠٪ وتمثل « الصندقة » ٥٪ من جملة المساكن . أما حي باخشيد فإن ٩٠٪ من مساكنه من نوع « العريش » ، ١٠٪ «صندقة» ، ولا توجد مساكن مبنية على الإطلاق ، كما أن حي عبد العزيز تغلب عليه المساكن من نوع « العريش » الذي تصنع جدره من الخشب المنشور والصفيح . كما يغلب على ودجر « العريش » الذي يشكل معظم مساكن الحي .

المنطقة الصناعية :

لا تكاد تميز منطقة صناعية واضحة في المدينة ، فالصناعة دخلت حديثاً في مقديشو ، وتوجد المنشآت الصناعية إلى الشمال من شارع ٢١ أكتوبر في الأطراف الشمالية للمدينة في بقع متفرقة ، كما توجد في الشمال الشرقي للمدينة في أقصى الشمال الشرقي لحي باخشيد .

نمو المدينة :

لا توجد أية خرائط قديمة يمكن منها تتبع تطور مساحة المدينة واتجاهات نموها ، ولكن بملاحظة أعمار المباني يمكن تتبع المناطق الحديثة البناء واتجاهات النمو في المدينة . فالمدينة يحدها من الجنوب المحيط الهندي ، ومن ثم فلا مجال للنمو في هذا الاتجاه أيضاً ، أما في جهة الغرب فيقف المطار حائلاً دون امتداد ونمو المدينة في هذا الاتجاه . وواضح أن هناك عوائق تحول دون النمو في اتجاه الجنوب والشرق والغرب في المناطق القريبة من المحيط . وفيما عدا ذلك فبقية الاتجاهات صالحة للنمو مما جعل المدينة تمتد فيها على محاور

معينة . ففي اتجاه الشمال الشرقي امتدت المدينة في منطقة كاران ، وإن كان معدل النمو فيها بطيئاً ، كما تسكنها نوعية معينة من السكان المحدودي الدخل ، مما يجعل هذه المنطقة من المناطق الفقيرة المظهر . وتمتد المدينة على طول الطريق إلى بلعد في اتجاه الشمال الشرقي حيث بنيت المساكن والمصانع والمنشآت . ففي أقصى الشمال الشرقي أقيم مصنع المكرونة الذي يمثل أقصى المباني في ذلك الاتجاه ، وتحاوره في اتجاه الجنوب الغربي محطة للمياه . ومعظم المساكن في هذه المنطقة من نوع « العريش » والجوري . ويمثل شارع ٢١ أكتوبر الذي يربط بين الشوارع الرئيسة التي تشع من النواة الحد الشمالي للنمو المنتظم والمتصل للمدينة ، وإن كانت بعض المساكن المؤقتة «جوري» قد شيدت في الوقت الحاضر إلى الشمال من هذا الشارع ، كما أقيمت بعض المصانع (الحديد وطحن الذرة) والزيوت وكذلك خزانات البترول . أيضا إلى الشمال من هذا الشارع ومن تتبعنا لاتجاهات النمو في المدينة يظهر أن المدينة تمتد أفقيا في الاتجاهات المختلفة بمعدل سريع ، بينما لاتنمو رأسيًا . ففي الأحياء السكنية المختلفة لاتوجد أية مبان ترتفع فوق طابق واحد سوى المباني الحكومية والسفارات الأجنبية ، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الأرض في المدينة ، مما يجعل من السهل التوسع أفقيا ، فضلا عن أن مواد البناء المستخدمة لاتتيح النمو الرأسى للمباني ، إذ لاتستخدم الخرسانة المسلحة ، ولكن تستخدم الأحجار أو الأخشاب في إقامة جدر المساكن ، وقد أدى ذلك الامتداد الكبير إلى إيجاد مشكلات في توزيع الخدمات على المساكن . فمياه الشرب تحصل عليها المدينة من ١٩ بئراً تقع على بعد ٩-١٥ كم من المدينة على طريق مقديشو- بلعد ، حيث أقيم خزانان للمياه سعة الأول ٣, ٤ ملايين من الجالونات والثاني ٣ ملايين من الجالونات تخزن فيها المياه بعد ترشيحها ومعالجتها بالكلور . كما حفرت في عام ١٩٧٥ م عشرة آبار ، وبني خزان ثالث طاقته ٦, ٣ ملايين من الجالونات^(٣٢) .

ولقد كانت المدينة من قبل تعتمد على آبار متفرقة في أنحاء المدينة ،

ومنذ إنشاء محطات المياه النقية تم ردم تلك الآبار ووصلت أنابيب المياه إلى المساكن . ويبلغ طول أنابيب المياه نحو ١٠٠ كم وقد وصلت المياه إلى نحو ٥٠٠٠ مسكن . كما أنشئت ١٢٢ صنبراً عاماً في الشوارع تباع منها المياه للمساكن التي لم تصل إليها أنابيب المياه .

وواضح أن هذا الامتداد الكبير للمدينة يلقي عبئاً ثقيلاً على مرافقها ، فذلك يتطلب مد أنابيب المياه لمئات أخرى من الكيلومترات حتى يمكن تزويد أحياء المدينة باحتياجاتها من المياه^(٣٣) .

ومدينة مقديشو مزودة بالتيار الكهربائي ، وهي إحدى ٣٩ مدينة في الصومال تصل إليها الكهرباء ، كما أن مدينة مقديشو إحدى أربع مدن يستمر فيها التيار الكهربائي ليلاً ونهاراً ، بينما بقية المدن لا يستمر التيار الكهربائي فيها لأكثر من ست ساعات ، وتبلغ طاقة محطة توليد الكهرباء في مقديشو ٦٠٠٠ كيلوواط / ساعة .

واستهلاك الكهرباء في تزايد مستمر في مقديشو بسبب تزايد السكان من جهة ، وارتفاع مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي من جهة أخرى . ويوضح الجدول رقم (١٦) تطور استهلاك الطاقة الكهربائية في مقديشو خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ م .

جدول رقم (١٦): استغلال الطاقة الكهربائية في مقديشو (١٩٧١-١٩٧٣ م)

١٩٧١م	١٩٧٢م	١٩٧٣م
٩٥٠ كيلوواط / ساعة	٣٧٠٠ كيلوواط / ساعة	٦٠٠٠ كيلوواط / ساعة

النقل في داخل مدينة مقديشو :

يلقى الامتداد الكبير لرقعة مقديشو عبئاً ثقيلاً على النقل في داخل العاصمة التي تزيد مساحتها على ١٢٦ كيلومتراً مربعاً . ففي داخل مقديشو تسير سيارات عامة تربط أحياءها وتتمثل في ثلاثة خطوط للحافلات بمعدل حافلة كل نصف ساعة تقريباً ، كما توجد في المدينة سيارات الأجرة ، والفسبا ، التي يطلق عليها السكان اسم « موتو » .

سكان مدينة مقديشو :

قدر عدد سكان مقديشو بنحو ٥٥٠ ألف نسمة سنة ١٩٧٩ م ، أي أن كثافة السكان في تلك المدينة البالغ مساحتها ١٢٦ كيلومتراً مربعاً تبلغ حوالي ٤٤٠٠ نسمة / الكيلومتر المربع وهي كثافة « سكانية » منخفضة بسبب هذا الامتداد المساحي الكبير . وإذا تأملنا عدد السكان خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٧٩ م لوجدنا أن عددهم زاد إلى ما يقرب من ثمانية أمثالهم ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧): نمو سكان مقديشو ١٩٥٥م - ١٩٧٩م.

السنة	١٩٥٥م	١٩٥٩م	١٩٦٣م	١٩٦٥م	١٩٦٨م	١٩٧٥م	١٩٧٩م
عدد السكان	٧٣٢٤٩	٩٠٦٢٢	١٢٠٦٤٩	١٧١٣١٢	٢٣٨٣٨٩	٣٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠

ولقد بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٩م) ٢٣,٧٪ أي بمعدل سنوي قدره ٥,٧٪، وفي السنوات السنوات الأربع التالية (١٩٥٩ - ١٩٦٣م) بلغت الزيادة الكلية ٣٠,٢٧ ر نسمة أي بنسبة ٣٣٪ خلال تلك الفترة أي بمعدل سنوي قدره ٨,٢٥٪، وفي السنتين التاليتين بلغت الزيادة الكلية للسكان ٦٦٣,٥٠ نسمة أي بنسبة ٤٢٪ من جملة سكانها سنة ١٩٦٢م، وبذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية خلال العامين ٢١٪، وفي السنوات التالية (١٩٦٥ - ١٩٦٨م) بلغت الزيادة الكلية ٦٧,٠٧ نسمة أي بنسبة ٣٩٪ من سكانها سنة ١٩٦٥م، أي بزيادة سنوية قدرها ١٣٪، أما في السنوات السبع التالية (١٩٦٨ - ١٩٧٥م) فقد زاد سكان العاصمة ١١٦٦١١ مسكخ، أي أن نسبة الزيادة الكلية خلال تلك الفترة ٤٧٪، أي بنسبة سنوية قدرها ٦,٧٪، أما في الفترة الأخيرة (١٩٧٥ - ١٩٧٩م) فقد بلغت الزيادة الكلية زهاء ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، أي بمعدل يصل إلى ٥٧,١٪، أي بمعدل سنوي يبلغ نحو ١٩٪. وواضح أن معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩م لم ينقص عن ٥,٧٪ وذلك بسبب تدفق الهجرة من مناطق الرعي والريف إلى المدينة.

مدينة هرجيسة :

وهي المدينة الثانية في الصومال ، وعاصمة الإقليم الشمالي ، وقد كانت عاصمة الصومال البريطاني إبان خضوعه للاحتلال . وهي مينة حديثة تقع فوق هضبة حرر ومن ثم كان لارتفاعها تأثير واضح على اعتدال مناخها ، كما أشرنا ٦ ، ١٣٢٦ متراً ، وبالمدينة العديد من الخدمات التي تقدمها المدن الرئيسية كالمدارس المتوسطة والثانوية ، وهي السوق الرئيسة في الصومال الشمالي ، وترد إليها السلع عن طريق ميناء بربرة ، كما أن بها محطة للإذاعة ، ومراكز ثقافية ، ولقد أفادت هرجيسة من موقعها فوق هضبة حرر الجيرية مما وفر لها مادة البناء ، وهي الحجر الجيري الذي يستخدم في معظم مساكنها ، وتنصرف مياه المطر التي تسقط عليها إلى الأودية التي تنحدر منها مما يحميها من تأثير الأمطار السيالية التي كثيراً ما تسقط على هذه المدينة .

مدينة بيدوا :

وهي عاصمة إقليم جوبا العليا ، وتقع هذه المدينة فوق ربوة عالية يصل ارتفاعها إلى ٢٠٢,٥ متر ولهذا تمتاز بهوائها الجاف الذي تنخفض به نسبة الرطوبة ، ويتوافر بالمدينة عدد من العيون المائية العذبة التي تتدفق طول العام ، ويطلق على أكبر هذه العيون اسم «إيشا بيدوا» ، وتمتد هذه العين المنطقة بالماء طوال العام . وإلى جانب هذه العين تمتد العيون الأخرى الزراع بالماء على مدار السنة ، وتبلغ المساحة التي تزرع على مياه هذه العيون بالبساتين والنخيل والخضر ما يزيد على ألفي فدان . وفي كثير من الأحيان نجد لكل بستان عينه المتدفقة التي تسقي زروعه . ولكثرة ما يكسو هذه التلال من خضرة يطلق الصوماليون على هذه المنطقة اسم « سويسرا إفريقيا » .

وتنقسم مدينة بيدوا إلى قسمين : قسم خاص بالمنشآت الحكومية يقوم فيه مركز الشرطة ، ومكتب البريد ، ودار البلدية ، والمستشفى ، والمدارس ، فضلا عن المعسكر الحربي . وهناك قسم آخر وطني لسكنى أبناء المدينة من الصوماليين . ولبيدوا أهمية كبرى من الناحية العسكرية ، فهي أقرب المدن إلى حدود إثيوبيا ، وتعتبر مركزاً مهماً للمواصلات . وتمثل هذه المدينة خط الدفاع الأول عن الأراض الصومالية لذلك تبذل عناية خاصة بها ويربطها بالعاصمة طريق بري يبلغ طوله ٣٧٠ كم ، وكذلك يوجد خط جوي بين المدينتين .

مدينة جنالي :

وتقع هذه المدينة في إقليم بنادر ، ويظهر من اسم المدينة أنها جنة وارفة الظلال بما تضمه من مروج خضراء وبساتين ، وتقع المدينة على نهر شبيلي الذي يضمن لها مورداً دائماً دائماً للمياه ومصدراً لتجديد خصب التربة في إقليمها وتمثل هذه المدينة مركزاً لتجميع الثروة الحيوانية ، وسوقاً لتجارة الإبل والأبقار والأغنام ، تخدم الجزء الشرقي من الصومال ، وهي تلبي احتياجات هذا الجزء من الثروة الحيوانية ، وما يتبقى يصدر عن طريق ميناء مبركا ، ومن أهم الثروات الزراعية في إقليم هذه المدينة مزارع الموز وأشجار النارجيل ، و« العجريب فروت » والمانجو ، وكذلك مزارع القصب . وقد أقيم في هذه المدينة معهد زراعي لإجراء البحوث الزراعية لاستنباط سلالات ممتازة وتنمية الثروة الزراعية .

النشاط الاقتصادي

من الإحصاءات القليلة المنشورة والتي لا مفر من الاعتماد عليها - رغم بعدها في كثير من الأحيان عن الواقع - تقرير للأمم المتحدة سنة ١٩٧٦ م جاء فيه أنه يمكن تصنيف سكان الصومال من حيث النشاط الاقتصادي على النحو الموضح في الجدول رقم (١٨) .

الجدول رقم ١٨: توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي (١٩٧٦ م)

النشاط الاقتصادي	عدد السكان بالآلاف	النسبة إلى جملة السكان (%)	نسبة الزيادة السوية (%)
الرعاة	١,٥١٥	٤٤	١,٨
أشباه الرعاة	٧٠٠	٢٠	٢,٣
الزراة	٤٩٠	١٤	٢,٦
الصيداؤون	٣٥	١	٢,٥
الصناع والحرفيون	٢٨٠	٨	٢,٨
الخدمات	٤٢٠	١٢	٢,٩
الجملة	٣٤٤٠		

ومن قبل أظهرت نتائج تقرير سنة ١٩٦٣ م أن عدد سكان الصومال هو نحو ٢,٣٠٣,٠٠٠ نسمة موزعين على النحو التالي :

رعاة رحل وأشباه رحل ١,٣٧٩,٠٠٠ يمثلون ٦٠٪ من جملة السكان
زراة ٥٠٠,٠٠٠ - يمثلون ٢١,٧٪ من جملة السكان

صيادون وعاملون في قطع الأخشاب	٢٠,٠٠٠	يمثلون	٩,٠٪	من جملة السكان
عاملون في التعدين والتحجير	٤,٠٠٠	يمثلون	٢,٠٪	من جملة السكان
عاملون في التشييد والبناء	٤٠,٠٠٠	يمثلون	١,٧٪	من جملة السكان
عاملون في الكهرباء والغاز والمياه	٤٠,٠٠٠	يمثلون	١,٧٪	من جملة السكان
عاملون في التجارة	٨٠,٠٠٠	يمثلون	٣,٤٪	من جملة السكان
عاملون في النقل والتخزين والمواصلات	٦٤,٠٠٠	يمثلون	٢,٨٪	من جملة السكان
عاملون في الخدمات	١٢٠,٠٠٠	يمثلون	٥,٢٪	من جملة السكان
عاملون في أنشطة مختلفة غير واضحة	٦٠,٠٠٠	يمثلون	٢,٦٪	من جملة السكان

وبتتبع تطور النشاط الاقتصادي خلال الفترة ١٩٣١-١٩٧٦م يظهر لنا التغير في التوزيع الإقليمي للسكان ، كما يظهر من الجدول رقم (١٩) .

جدول رقم (١٩): معدل التغير المهني للسكان (١٩٣١-١٩٧٦م)

السنة	١٩٣١م	١٩٥٣م	١٩٦٣م	١٩٧٦م
النشاط الاقتصادي	(%)	(%)	(%)	(%)
رعاة الماشية (رحل وشبه رحل)	٨١,٢	٧١	٦٠	٦٥
زرايع	٧,٩	١٩	٢١,٧	١٤
صيادون (بري وبحري)	٤,٠	١	٩,٠	١
حرفيون	٧,٠	١	٣,٤	٢,٨
التجارة	٨,٧	٤,٥	٣,٤	٢
النقل والمواصلات	—	—	٢,٨	٢
الخدمات	—	—	٥,٢	٢,٩
أنشطة غير محددة	١,١	٣,٥	١,٦	—

وإذا استطعنا تحديد أقاليم الرعي والأقاليم التي تمارس فيها الزراعة البعلية وعلى مياه نهري جوبا وشبيلي في الجنوب ، ثم الصناعة كإحدى الوظائف الحضرية التي تمارس في المدن ، فإننا نلاحظ أن هناك تغيراً واضحاً في نمط النشاط الاقتصادي ، منذ بدأ حصر هذا النشاط في سنة ١٩٣١م حتى سنة ١٩٧٦م . فلقد تناقصت نسبة العاملين في الرعي من ٢,٨١٪ سنة ١٩٣١م إلى ٧,١٪ سنة ١٩٥٣م ثم إلى ٦٥٪ سنة ١٩٧٦م . وفي الوقت الذي حدث تناقص في نشاط الرعي المرتبط بالتنقل وعدم الاستقرار حدث تزايد في نسبة الأنشطة المتعلقة بالاستقرار كالزراعة والصناعة والخدمات والنقل ، فلقد تزايدت نسبة العاملين في الزراعة من ٧,٩٪ (١٩٣١م) إلى ٨,٢٪ (١٩٧٦م) . وتعكس هذه التغيرات في النشاط الاقتصادي انتقال السكان من حياة الترحال إلى حياة الاستقرار في القرى الزراعية والمدن وبصفة خاصة في المدن الكبرى ، مثل مقديشو ، وميركا وكيسمايو ، ويبدو . . . إلخ .

الموارد الاقتصادية في الصومال :

أولاً : المراعي والثروة الحيوانية :

تضم الصومال التي يقع جزء كبير منها في الإقليم شبه الصحراوي مساحات كبيرة من المراعي تتراوح مساحتها بين ٠,٥٦٨,٠٠٠ و ٢٠,٥٦٨ هكتار (عند قلة الأمطار) و ٠,٢٤٠,٠٠٠ و ٥٣ هكتار في أكبر اتساع لها . وتمثل مساحة المراعي نحو ٢٠٪ من مساحة الصومال ويعمل بالمراعي نحو ٦٥٪ من السكان (١٩٧٦م) ، وتمتد المناطق الرعوية في النطاقات التالية :

- ١ - نطاق الكثبان الرملية الساحلية التي تمثل خزانات للمياه الجوفية تساعد على نمو الحشائش التي توفر المرعى الملائم للأغنام والماعز والماشية .
- ٢ - نطاق غربي الصومال ، ويضم نطاق الشجيرات الدائمة الخضرة وما

يتخلله من حشائش تصلح لرعي الإبل والماشية وكذلك الأغنام .
٣ - القطاع الهضبي في الشمال وتنمو به حشائش قصيرة تصلح لرعي الأغنام والماعز والإبل ، ويشتهر بنوع من الأغنام ذات الرؤوس السوداء .

٤ - نطاق ساحل المحيط الهندي ، وهو غنية بموارد الماء السطحية والأمطار التي تسمح بنمو الأعشاب التي تربي عليها الماشية بصفة خاصة إلى جانب الأغنام .

وتعاني المراعي الصومالية من عدة مشكلات أهمها :

١ - الرعي الجائر ، إذ يؤدي فقد المراعي بسبب الجفاف وقلة الأمطار إلى الرعي الجائر بأن تصبح الحيوانات فوق طاقة المرعى ، مما يعرضها ، أي المراعي ، لجرف التربة ، كما يؤدي اجتثاث الأشجار إلى تفكك التربة وعدم صلاحيتها للرعي . ويلجأ السكان إلى قطع الأشجار لصناعة الفحم النباتي الذي يستخدم كوقود في معظم مدن الصومال .
٢ - التفاوت الشديد في كمية الأمطار من سنة لأخرى ، وقد تتعرض المراعي للجرف والتدمير بسبب غزارة الأمطار السيلية في بعض السنوات ، وقد تكون الأمطار دون حاجة المراعي في سنوات أخرى ، مما يؤدي إلى عدم كفاية المراعي وهلاك أعداد كبيرة من الماشية والأغنام .

٣ - قلة عائد حرفة الرعي بسبب احتكار تجارة الماشية والأغنام في أسواق معينة ثم بسبب مشكلات النقل الداخلي .

وقد بدأت حكومة الصومال بالتعاون مع صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة مسحاً كاملاً للمراعي الأقاليم الشمالية في عام ١٩٧١ م ، وأنشأت

ثلاثة عشر مرعى مسوراً خلال مواسم الأمطار لاستخدامها للماشية في أوقات الجفاف وفي فصل الشتاء .

كما قامت الحكومة الصومالية بإعادة زراعة الغابات في المناطق الخالية من الأشجار في جثالي ، وجعن لباح ، وبربرة ، ويغطي برنامج إعادة زراعة الغابات ١٣٠٠٠ هكتار موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (٢٠) .

جدول رقم (٢٠): المساحات المزروعة بالغابات في ثلاث مناطق صومالية خلال الفترة ١٩٧٤م - ١٩٧٨م

المنطقة السنة	ججن لباح	بربرة	جثالي	الجملة
١٩٧٤م	١٠٠٠	١٢٠٠	٥٠٠	٢٧٠٠
١٩٧٥م	١٧٠٠	١٣٠٠	٣٠٠	٣٣٠٠
١٩٧٦م	١٧٠٠	١٣٠٠	٣٠٠	٣٣٠٠
١٩٧٧م	١٠٠٠	١٢٠٠	٥٠٠	٢٧٠٠
١٩٧٨م	٣٠٠	٥٠٠	٢٠٠	١٠٠٠
الجملة	٥٧٠٠	٥٥٠٠	١٨٠٠	١٣٠٠٠

كما أدخلت الحكومة نظاماً دورياً للرعي في المناطق التي تعاني من مشكلات عدم كفاية المياه للمراعي من أجل إعطاء أشجار هذه المراعي فرصة التجدد والازدهار .

ويتضمن برنامج الحكومة الصومالية لحماية المراعي تجديد ٢١٤٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي للرعي الدوري ، وتنظيم الموارد المائية في منطقة تبلغ مساحتها ١٤,٠٠٠ هكتار لضمان حمايتها من تدفق المياه . وقامت

الحكومة بإنشاء حظائر تعاونية لتربية الحيوانات تسع نحو ٣٠,٥٠٠ رأس من الماشية ، كما أقيمت حظيرة لتربية الماشية قرب أعمار د تبلغ مساحتها ٢٠,٠٠٠ هكتار، فضلا عن العناية بحظائر الماشية القريبة من كيسمايو بتوفير الماء اللازم لحيواناتها ولتأمين حركة الرعي طول العام عم تخصيص مساحة قدرها ١٧,٦٠٠ كيلومتر مربع احتياطية في أقاليم سناج، توح داير- هرجيسة - نوجال - بوصاصو، موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (٢١).

الجدول رقم (٢١): مساحات المراعي الاحتياطية في خمسة أقاليم صومالية

الإقليم	المساحة بالكيلومتر المربع	النسبة المئوية
١- بوصاصو	٣٧٠٠	٢١
٢- نوجال	٣٩٠٠	٢٢,١
٣- توح داير	٣٥٠٠	١٩,٩
٤- الإقليم الشمالي الغربي (هرجيسة)	٢٠٠٠	١١,٤
٥- سناج	٤٥٠٠	٢٥,٦
الجملة	١٧,٦٠٠	

المصدر:

وزارة الإعلام والإرشاد القومي بالصومال. صوماليا اليوم. ص ص: ٤٣-١٤٥.

ويتفق توزيع الثروة الحيوانية في الصومال مع الظروف الجغرافية لكل إقليم فترى الماشية في مناطق جبال جولس، مرتفعات هود، وخاصة سفوحها الجنوبية، وإقليم شبيلي الأوسط والأسفل، وإقليم جوبا الأسفل، وكذلك مناطق يكل، وباي وحيران في جنوبي البلاد، حيث تتوفر المراعي

الجيدة، وأغلب الأبقار في البلاد تربي في إقليمي جوبا وشيلي .
كما تربي الإبل في معظم أقاليم البلاد بالتساوي . أما الضأن فيكاد يتركز
في الأقاليم الشمالية الأقل في مواردها المائية إذ يوجد نحو ٨٠٪ من الأغنام و
٢٠٪ من الماعز في الأقاليم الشمالية .

وفي هذا القطر الرعوي الذي يمثل الرعاة فيه نحو ٦٥٪ من سكان البلاد
تلعب الثروة الحيوانية دوراً مهماً في اقتصاد البلاد . وقد بلغت نسبة صادرات
البلاد من الثروة الحيوانية ٢٨٪ من جملة صادراتها سنة (١٩٦٠م) ، ارتفعت
هذه النسبة إلى ٥٥٪ سنة (١٩٦٩م) ، وترتفع هذه النسبة إلى ٦٣٪ من
الصادرات بإضافة الجلود والمنتجات الحيوانية الأخرى ، ورغم أهمية الثروة
الحيوانية إلا أنه لم نجد أية تعدادات للماشية ، وعلى ذلك تقدر وزارة
الثروة الحيوانية عدد المواشي بأربعة ملايين رأس من الأبقار ، خمسة عشر
مليوناً من الضأن وثلاثة ملايين رأس من الإبل . وقد تزايدت في الفترة
الأخيرة صادرات الصومال من الثروة الحيوانية كما يوضح الجدول رقم (٢٢)

وتبذل الصومال الكثير من العناية بالثروة الحيوانية التي تمثل مصدراً رئيساً
للدخل الوطني الصومالي ، من حيث تحسين الخدمات البيطرية ، ومكافحة
الأوبئة التي كانت تهدد الثروة الحيوانية - وتوفير الأدوية البيطرية مجاناً
وإنشاء العديد من المزارع للتربية وتحسين السلالات ، والإفادة من الجلود
والمنتجات الحيوانية الأخرى ، وإنشاء صناعة لتعليب اللحوم في كيسمايو .

جدول رقم (٢٢) تطور صادرات الصومال من الثروة الحيوانية (١٩٦٩م-١٩٧٢م)

نوع الحيوان السنة	الأغنام	الماعز	الإبل	الأبقار
١٩٦٩م	٦٩١, ١٢٣	٦٥٥, ١٧٩	٢٤, ٦٩٢	٣٥, ٠٨٢
١٩٧٠م	٥٧٥, ٢٥٨	٥٥٨, ١١١	٢٥, ٧٣٢	٤٥, ٧٦٢
١٩٧١م	٦٢٢, ٢٥٧	٥٨٣, ٦٤٢	٢٦, ٠٩٠	٥٨, ٥٢٨
١٩٧٢م	٨٠٦, ٤٨٣	٨٠٩, ٢٩٦	٢١, ٩٥٤	٨١, ٣٢٨
الجملة	٢, ٦٩٥, ١٢١	٢, ٦٠٦, ٢٢٨	٩٨, ٤٦٨	٢٢٠, ٧٠٠

ثانياً - الثروة الغابية :

تشغل الغابات الصومالية مساحة قدرها ٨٨, ٠٠٠ كيلومتر مربع تمثل نحو ٨, ١٣٪ من مساحة البلاد. ورغم المساحة الكبيرة التي تشغلها الغابات في الصومال إلا أنها لم تلق من الحكومة العناية الكافية بخاصة خلال فترات الاحتلال، فلقد زرع الإيطاليون عدداً من الغابات ووفرت الحماية لهذه الغابات بإنشاء وحدة مسلحة، عرفت باسم حرس الغابات، كانت تقوم بحماية هذه الغابات، ولكن الإدارة العسكرية البريطانية قامت بتسريح هذا الحرس بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أقام الإيطاليون أيضاً مشاتل للنباتات وذلك من أجل توفير الشتلات اللازمة لغرسها ورعايتها. كما قام البريطانيون بتعيين مدير للعناية بالغابات منذ سنة ١٩٥٢م، وقد تمكنوا من تحقيق بعض النجاح في المجالات الثلاثة الآتية :

١ - إنشاء مشاتل للمدن في كل من بوراما ، هرجيسة ، بربرة ، برعو ، غير جابو ، لتستخدم كمراكز لتجارب لاستنباط الأصناف الملائمة من الأشجار لإدخالها إلى الصومال .

٢ - غرس نطاق من الأشجار حول عدد من المدن ، لكي تكون مصدات للرياح ولحمايتها من الغبار ، ولتلطيف درجة الحرارة .

٣ - غرس نطاق من الغابات في الإقليم الشمالي على مرتفعات حولس لحمايتها من الرعي الجائر ، وقد بذلت عناية كبيرة في المحافظة على هذه الغابات كما استخدمت هذه الغابات كمراكز للتجارب لإدخال أصناف جيدة من الأشجار .

وقد أقيمت بعض المشروعات لاستثمار الثروة الغاية مثل :

١ - مصنع نشر الخشب : لكي تزداد إمكانية استغلال الأخشاب أنشئ مصنع لنشر الخشب في غابة « لالو » قبل إعلان استقلال الصومال ، وقد تعطل هذا المصنع لفترة من الوقت ثم عادت الصومال فجددت هذا المصنع ، لاستغلال الأخشاب وتقليل الاعتماد على الاستيراد .

٢ - إعادة تشجير بعض المناطق : وقد اختيرت منطقة قريبة من مدينة بربرة على ضفاف أحد الأودية الجافة أطلق عليها اسم « لافارووج » . على الطريق بينها وبين هرجيسة ، وقد زرع فيها نوع من الأشجار السريعة النمو والدائمة الخضرة يطلقون عليها اسم أشجار « طمس » . وفي عام ١٩٥٩م غرست هذه الأشجار في « بقالانة » شرق مدينة بربرة لتجربة تأثيرها على حجز الرياح الموسمية التي تهب على المدينة ، وقد نجحت التجربة ، ولهذا زيدت المساحة المزروعة بهذه الأشجار من ٢٠٩ هكتار إلى ٧٧٧ هكتاراً .

وقد أنشئت بعض المشاتل بهدف التوسع في المساحة المزروعة بالغابات

وإدخال سلالات جيدة من الأشجار فأنشئت مشاتل في جليب ، وبيداوة ، كما أدخلت تحسينات على مشتل بربرة ، وتم مؤخراً إنشاء مشتل كبير في أفجوي ينتظر أن ينتج سنوياً مايزيد على مليون شتلة لتشجير كل منطقة حول نهر شبيلي لإنتاج الفحم النباتي .

وبعد المحافظة على الثروة الغابية ، وإعادة زراعة الغابات وتحسينها قامت الصومال بتنظيم عمليات صناعة الفحم النباتي . فلقد كانت هذه الصناعة من قبل تمثل عاملاً من عوامل الهدم وتبديد الثروة الغابية ، إذ كانت تتم صناعته بإشعال النيران في الأشجار دون قطعها ، فإذا ما احترق جزء من الشجرة وسقطت على الأرض غطيت بالتراب حتى تتفحم ، وللمحافظة على الثروة الغابية زودت الحكومة القائمين بهذه الصناعة بالآلات لقطع الأشجار ، وتقطيع جذوعها إلى قطع يبلغ طول الواحدة متراً ونصف متر ، وترص هذه الأخشاب في شكل قبابي وتغطي بصفائح معدنية تغطي المناطق الفاصلة بينها بالطين ، ويشعل فيها النيران . ومع ذلك تحاول الحكومة الصومالية إدخال أفران متنقلة لزيادة المحافظة على الثروة الغابية .

ثالثاً - الموارد المعدنية :

رغم أن الصومال لم تستثمر مافي أراضيها من موارد معدنية إلا أن ذلك لايعني أنها فقيرة تماماً في الثروة المعدنية ، وربما تأخر استثمارها بسبب نقص الخبرة ، وقلة رؤوس الأموال التي تحتاجها عملية التنقيب ، فضلاً عن تراخي القوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على الصومال في البحث والتنقيب عن مابها من ثروة معدنية .

ولقد أسفر البحث الجيولوجي عن المعادن والمياه الجوفية الذي تم لمنطقة جوبا العليا في إقليم باي سنة ١٩٦٤م والذي استمر حتى سنة ١٩٦٨م عن

العثور على رواسب من المعادن الثقيلة (اليورانيوم ، والثوريوم) في منطقة بورهاكيه إلى الغرب من مقديشو ، وقد قدر خبراء الأمم المتحدة الكمية التي عثروا عليها من هذا المعدن بنحو ٥٠٠,٠٠٠ طن متري . ولقد مُنحت إيطاليا امتيازاً بالتنقيب عن المعادن المشعة في مساحة ٨٢٥٠ كيلومتراً مربعاً ، وذلك لمدة خمس سنوات ، وكانت قد مُنحت من قبل امتيازاً للتنقيب عن هذه المعادن في مساحة قدرها ٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع لمدة ٢١ سنة .

وقد عثر في الصومال على رواسب الحديد التي تصل نسبة المعدن في الخام مايتراوح بين ٣٥٪ و ٤٠٪ ، ويقدر الاحتياطي من هذا المعدن بنحو ١٢٠ مليون طن ، كما عثر على كمية أخرى بالقرب من مدينة دينسور تقدر بنحو ٥٠ مليون طن .

وقد كشفت جهود البحث عن وجود الماغنسيوم بالقرب من مدينة شيخ في الصومال الشمالي .

هذا بالإضافة إلى كميات كبيرة من رواسب السيليوليت ، وهو من أجود الرواسب في العالم وأضخمها كمية . وتقوم عليها بعض الصناعات . وقد كشفت رواسب الجبس بالقرب من ميناء بربرة على خليج عدن .

وقد وقعت الصومال معاهدة مع جمهورية بلغاريا في يناير سنة ١٩٧٢م للتنقيب عن المعادن ، كما منحت لإيطاليا والصين امتيازات التنقيب عن الثروة المعدنية . وتبذل الدولة جهداً خاصاً في التوصل إلى توفير موارد للطاقة من الأراضي الصومالية سواء الطاقة الحرارية أو الطاقة المولدة من المساقط المائية .

وقد منحت شركة حمر للبترول امتياز التنقيب عن النفط في سنة ١٩٦٦م ، وقد حفرت أول بئر تجريبية في أغسطس سنة ١٩٧٢م في موقع يبعد ٤١ كم عن بولاجوا ولكن كانت النتائج غير مشجعة .

وقد منحت العديد من الشركات امتيازات التنقيب عن البترول في كثير من المواقع وفي شمال شرقي البلاد في مساحة ١٢,٠٠٠ كيلومتر مربع ، وعلى ساحل كيسمايو كله في مساحة قدرها ٦٠٠٠ كيلومتر مربع .

وقد ترتب على تأخر استثمار الموارد المعدنية في الصومال صغر حجم النشاط الصناعي وعدم ظهور دور النشاط الصناعي في التنمية الاقتصادية الصومالية .

ويوضح الجدول رقم (٢٣) ضالة حجم قطاع الصناعة وتطوره خلال الفترة ١٩٦٧م - ١٩٧٣م .

جدول رقم (٢٣): تطور عدد المنشآت الصناعية في الفترة (١٩٦٧م - ١٩٧٣م)

السنة الصناعة *	١٩٦٧م	١٩٦٨م	١٩٦٩م	١٩٧٠م	١٩٧١م	١٩٧٢م	١٩٧٣م
الصناعات الغذائية	١٧	١٩	٢٤	٥٩	٥٨	٦٣	٧٧
المشروبات الغازية	٤	٥	٦	٥	٥	٩	٤
النسوجات	٢٠	-	-	٧	٧	٥	٢
الجلود والأحذية	٨	٦	٦	١٠	١١	٥	١٧
الأثاث	٢٩	١٧	١٩	٣٠	٣٠	٣١	٣٠
الطباعة والنشر	٤	٤	٥	٩	٨	٧	٢
الكيمائيات	-	٣	٦	٩	٩	١٠	٨
منتجات الفخار	٦	١٠	١٩	٢٣	٢٣	٣٠	٣٧
منتجات الجير	١٣	٨	٨	١٠	١٠	٤	٨
منتجات معدنية	-	٣	٦	٧	١٠	٣	١٠
جواهر	٨	٨	٩	١٠	١٠	١٠	٠
الكهرباء والقوى المحركة	٦	٦	٧	٧	٨	٨	٠
صناعة ميكانيكية	٦	٦	٩	٤	٦	٤	١١
الجملة	١٢١	٩٥	١٣٤	١٩٠	١٩٥	١٨٩	٢٢٦

(*) التي يعمل بها خمسة أفراد فأكثر.

رابعاً - الزراعة :

تضم الصومال مساحة كبيرة نسبياً من الأراضي الزراعية ، فلقد بلغت هذه المساحة سنة ١٩٧٩ م مليون فدان ، وتمثل هذه المساحة نحو ٩, ١٢٪ من جملة مساحة الصومال . وأهم المناطق الزراعية في الصومال توجد في المرتفعات الوسطى ، وفي سهل فافادون من وادي نهر جوبا ، وفي منطقة بورهاكية ، والسهل الفيضي لنهري جوبا وشبيلي في الوادي الأدنى لهما ، كما توجد في مناطق متفرقة بالقرب من هرجيسة ، وجبيلي وبوراما ، وبرعو .

وتشمل منتجات الصومال الزراعية الموز ، وقصب السكر ، والقطن ، واللوز والذرة بنوعيهما ، واللبان ، والمر ، والصمغ العربي ، والأرز ، والتبغ والمواالح ، والسّمسم . وتبلغ المساحة المزروعة فعلاً ١, ٩٣٩, ٧٠٠ فدان ، تعتمد منها على الري الصناعي ١٢٠, ٥٧ فداناً ، بينما تعتمد على الري الطبيعي مساحة مساوية للمساحة السابقة ، وتعتمد بقية أراضي البلاد على الأمطار . ولهذا تعتبر الموارد المائية أهم العوامل التي تتحكم في الزراعة في الصومال . ولهذا تتوزع النشاطات الزراعية على ثلاث مناطق هي :

- ١ - مناطق الزراعة المطرية .
- ٢ - مناطق الري الطبيعي في السهل الفيضي بكل من نهري جوبا وشبيلي .
- ٣ - مناطق الري الصناعي .

وهناك مساحة تبلغ ١, ١٨٠, ٠٠٠ فدان تعتمد الزراعة فيها على المطر فقط ، وأهم غلات هذا النطاق الذرة ، وتتركز الذرة الشامية حيث تغزر الأمطار نسبياً .

وتتميز أساليب الزراعة المستعملة في الصومال بقدمها وتقليديتها خاصة بالنسبة لفلاحة الأرض وإعداد التقاوي، والتسميد، ومقاومة الآفات الزراعية، ويؤدي ذلك إلى نقص في الإنتاج الزراعي.

وترمي سياسة الحكومة الصومالية إلى تحسين أساليب الزراعة، وتوفير الآلات والأسمدة، وتقديم الإرشاد الزراعي من أجل زيادة الإنتاج الزراعي. وكذلك الاهتمام بأساليب الري، وتطهير قنواته وزيادة أطوالها. ومن المعروف أن مناطق الري الرئيسة على ضفاف نهري جوبا وشبيلي كانت تعتمد على سد جنالي الذي كان يروي وحده ٩٦٨, ٧٩ فداناً، وكان الإنتاج الزراعي وخاصة من الحبوب الغذائية يكفي سكان الصومال، ومع إهمال قنوات الري في تلك المناطق تعرضت للإطماء، وتناقص الإنتاج، وقد عمدت الحكومة الصومالية إلى تنظيف القنوات القديمة، وإنشاء قنوات جديدة على ضفاف النهرين من بلدوين إلى هواي، ومن جماما إلى يونتي، كما قامت الحكومة بتدعيم ضفاف النهرين لحماية الأراضي الزراعية من الفيضانات العالية.

وأهم الحاصلات الزراعية في الصومال هي:

١ - القطن :

تعد الصومال بحرارتها المرتفعة ملائمة لزراعة القطن ومن حيث تربتها الطينية الخفيفة فضلاً عن موارد المياه الكافية. وتزرع الصومال القطن الطويل التيلة، إذ تمثل مساحته ٩٥٪ من مساحة القطن في الصومال، حيث تزرع القطن المعروف بالسكلاريدس والكرنك، منا تزرع القطن الأمريكي القصير التيلة، ويزرع القطن في المناطق التالية: برادة، بلعد، جهر، بارديره، بلدوين، أفجوي، بولوبردي، شلمبود، ونللي وين).

وقد بلغ إنتاج القطن سنة ١٩٧١/١٩٧٢ م (٣٠٠ طن متري أي ١٩٠٥ قنطار متري من القطن الزهر . وفي سنة ١٩٧٢/٧٣ م تزايد الإنتاج إلى (١٢٠٠ طن متري) أي ٧٦١٩ قنطار متري من القطن الزهر .

وقد كانت الصومال تمتلك عدة محالج للإفادة من محصول القطن أنشئت منذ سنة ١٩٢٣ م ، وكذلك يوجد محلجان صغيران يملكهما القطاع الخاص ، والمحالج الثلاثة في مقديشو . يضاف إلى هذه المحالج الثلاثة محالج صغيرة في جماما ، وأفجوي وجوهر . ولقد أنشأت شركة صومالتكس في بلعد أكبر المحالج وأحدثها وهو الذي تعتمد عليه الصومال بصفة أساسية .

وقد أنشئت العديد من معاصر الزيوت للإفادة من بذرة القطن ، ويبلغ عدد هذه المعاصر نحو ٩٥ معصرة في مقديشو بالإضافة إلى خمس معاصر في المناطق الواقعة حول العاصمة .

الذرة :

وهو من الحاصلات المهمة في الصومال ، ويحتل المركز الأول بين الحبوب الغذائية في الصومال ، وتتركز مناطق إنتاجها في الأراضي الواقعة بين نهري جوبا وشبيلي ، لما تتميز به هذه الأراضي من ارتفاع في خصوبتها . وملاءمتها للذرة التي تحتاج إلى أرض خصبة . وللذرة دورتان في الصومال خلال الفصلين الممطرين ، ويتأثر إنتاجها بظروف المطر . وتنتج الصومال في الفترة الأخيرة ما يقرب من ١٦,٠٠٠ طن من الذرة الشامية بالإضافة إلى ٤٨,٠٠٠ طن من الذرة الرفيعة وقد استنبطت الصومال أصنافا من الذرة الوفيرة الإنتاج ، ورغم الجهود المبذولة ووفرة الإنتاج إلا أنه لا يكفي استهلاك الصومال . وتبلغ المساحة المزروعة بالذرة بنوعيه ١,٠٠٠,٠٠٠ فدان .

٣ - قصب السكر :

تبلغ المساحة المزروعة بالقصب نحو ٨٣٣٠ فدان ، وتزرع هذه المساحة على دورات ، يزرع في كل دورة نحو ١٢٠٠ فدان سنوياً ، وتعتمد زراعته على مياه الري وعلى الأمطار ، ومناخ الصومال يلائم زراعة القصب ، وإن كان المحصول والمساحة لا يزالان دون ما تهدف الدولة إلى تحقيقه ، وكان يقوم بزراعة القصب منذ سنة ١٩٢٧م شركة سالس الإيطالية التي منحت امتيازاً لزراعة القصب في منطقة جوهر ، ثم انتقلت إدارة الشركة إلى الحكومة الصومالية سنة ١٩٦٣م .

وإنتاجية الفدان من القصب مرتفعة ويشابه نظيره في جنوب إفريقيا ، وإن كانت نسبة السكر فيه منخفضة نسبياً ، وربما كان ذلك بسبب خصائص التربة وارتفاع نسبة القلوية بها . وقد أقيمت صناعة السكر في مدينة جوهر للإفادة من محصول القصب حيث أقيم بها مصنع طاقته الإنتاجية ٥٠٠ طن يومياً من القصب تنتج ٥٠ طناً من السكر . ويبلغ إنتاجه السنوي نحو ١٢٠٠٠ طن على أساس موسم العمل . كما ينتج المصنع المولاس ، وتستغل أعواد القصب كوقود في الصناعة .

٤ - الموز :

يعد الموز من المحاصيل النقدية والغذائية المهمة في الصومال ، ويمثل الموز ٧٥٪ من صادرات الصومال من المواد الغذائية ، ويزرع الموز في مساحة تقرب من ٢٨٣٠٠ فدان . . وقد تطور إنتاج الموز في الفترة الأخيرة ، وقد بلغ إنتاجه سنة ١٩٧٦م ٢١٥,٠٠٠ طن .

ويزرع الموز في مزارع واسعة على ضفاف نهري جوبا وشبيلي ، وكان

إنتاج الموز وتسويقه تقوم بهما من قبل شركتان إيطاليتان في ميناءي ميركا
وكيسمايو، كما تتسلم الموز في إيطاليا شركة ثالثة تتولى تسويقه في إيطاليا
وخارجها، وقد أصبح إنتاج وتصدير الموز من شأن الحكومة الصومالية.

ويضاف إلى هذه المحاصيل السمس، والفول السوداني والبصل
ومحاصيل أخرى.

وقد أنشئت هيئة التنمية الزراعية في سنة ١٩٦٦م من أجل تحسين ظروف
الإنتاج الزراعي بإعطاء القروض للمزارعين، وتطوير التعاونيات الزراعية،
والاهتمام بعملية تسويق المحاصيل الزراعية لتأمين مصلحة الفلاح
الصومالي.

النقل

تمتد الصومال في القرن الإفريقي لمسافات طويلة ، وقد كان لهذا الامتداد أثره من حيث طول السواحل ، وامتدادها البحري الشاسع . ونظراً لعدم صلاحية الأنهار الصومالية للملاحة ، فإن النقل البري يعد أهم وسائل الربط بين مدن الصومال . وقد لعبت الطرق البرية دوراً رئيساً في التأثير على مدن الصومال وتولي الحكومة الصومالية عناية خاصة بإنشاء الطرق . وتشترك الأجهزة الشعبية في إنشاء هذه الطرق بالجهود الذاتية .

ولقد بلغت أطوال الطرق المرصوفة في الصومال حتى سنة (١٩٦٠م) ٤٧٦ كم ، ويدل ذلك على عدم كفاءة النقل ، فلقد كانت تربط فقط بين المدن الرئيسة إذ كانت تربط مقديشو بمدن بلدوين ، وفيرفير ، وميناء ميركا ، وقد بلغت أطوال الطرق البرية المرصوفة سنة ١٩٧٦م حوالي ٢٧٣٠ كم فضلاً عن إعادة رصف الطرق القديمة ، فترتبط كيسمايو بمنطقة إنتاج القصب بطريق جيد طوله ١٢٥ كم ، أما مقديشو فترتبط بمدينة بيداوة بطريق يبلغ طوله ٢٣٢ كم ، كما ربطت مدينة هرجيسة بمدينة بربرة بطريق جيد يصل طوله إلى ١٥٨ كم ، وكذلك طريق بلدوين وبرعو ويبلغ طوله ١٠٤٥ كم ويمر بمدن جاروي ، لاس عانود ، كما رُصف الطريق بين هرجيسة وبرعو الذي يمتد إلى ١٤٠ كم ، وشيد طريق بين جلب وجول يمتد نحو ٢٧٠ كم ، يضاف إلى ذلك إعادة تشييد طريق جوهر - بولو بردي الذي يبلغ ١٣٠ كم ، والذي بناه الإيطاليون في الثلاثينات الميلادية .

وتضم الصومال طرقاً غير مرصوفة يمكن تصنيفها إلى فئات ثلاث :

١ - طرق تمهيدها :

وهي طرق ممهدة ولكنها غير مرصوفة وهي صالحة لمرور السيارات .

٢ - طرق ذات تمهيد جزئي :

وهي طرق ترابية تسوء حالتها في موسم الأمطار .

٣ - طرق غير ممهدة :

وهي كثيرة في الصومال .

وللصومال أربعة موانئ رئيسة ، وعدد كبير من الموانئ الصغيرة على كل من ساحلي المحيط الهندي وخليج عدن . وتعمل هيئة الموانئ التي أنشئت سنة ١٩٦٢م على تطوير هذه الموانئ . فقد رفعت الحكومة الصومالية كفاءة الشحن والتفريغ في ميناء كيسمايو حيث وصلت كفاءة الشحن إلى ٣٥ طنًا في الساعة لنقلات الموز ، و ٢٥ طنًا في الساعة للبضائع المختلفة ، وكذلك تطوير ميناءي مقديشو وبربرة .

وقد جهزت الموانئ الصومالية بالمعدات الإحصادية البحرية لخدمة السفن والبواخر التي تستعمل المناطق الواقعة تحت سيطرتها ، كما أنشئت الفئارات لإرشاد السفن التي ترسو في الموانئ الصومالية . وقد تم بناء فئارين جديدين سنة ١٩٧٢م أحدهما في ميط في إقليم سنح والثاني في هويو بإقليم مدق ، كما أصلحت فئارات ميركا وبراو ، وأعيد تجديد فئار راس غردافوي ، وفئار جراد بإقليم مدق وفئار « جوب وين بكسمايو » .

وفي الصومال محطتان للاتصالات البحرية أحدهما في مقديشو والثانية في بربرة ، ويبلغ مدى هذه المحطات ٨٨٠ كم و ١٥٨٥ كم على الترتيب ، وتحاول الصومال تغطية الساحل الصومالي كله بشبكة المواصلات البحرية ،

حيث أقامت محطات جديدة ذات مدى أوسع في مقديشو ، وكيسمايو ، وعلولة .

وقد تمّ في سنة ١٩٧٢م إنشاء شركة ملاحية صومالية ليبية برأسمال قدره ٢٠٠ مليون شلن صومالي ، ومقر هذه الشركة في مقديشو ، وتهدف هذه الشركة إلى القيام بنشاط ملاحى لخدمة نقل المواشي الحية والموز والبضائع المختلفة ، وقد اشترت الشركة باخرتين إحداهما لنقل المواشي وتستعمل في خط بربرة - عدن - جدة (والعكس) ، والأخرى لنقل الموز . وقد أضافت الشركة بواخر أخرى إلى أسطولها .

أما عن صناعة السفن في الصومال ، فقد أقيم منذ سنة ١٩٦٣م حوض صغير لصناعة قوارب الصيد بتمويل من البنك التجاري الصومالي . وخلال عامي ١٩٧١/ ١٩٧٢م قام الحوض ببناء أربعة زوارق تعمل لحساب مصنع تعليب الأسماك بلاس خوري . كما أنتج الحوض زورقين تابعين لمركز تطوير صيد الأسماك بمقديشو . كما بني في الحوض خمسة زوارق أخرى لمراكز صيد الأسماك في مقديشو ، وعدلا ، وبربرة .

كما أن هناك خطوطاً للطيرن المحلي تربط بين مدن الصومال ، وتقوم بنقل البريد إليها حيث توجد مطارات في مقديشو - هرجيسة - بربرة - كيسمايو) وكلها قادرة على استقبال الطائرات الكبيرة ، وفي بيداوة وجالكعيو وبرعو وغير جابو مطارات قادرة على استقبال الطائرات المتوسطة ، وفي علولة ، وبصاصو وقندلة وآيل وقرضو وهوييو وأسكوشين مطارات تستقبل الطائرات الصغيرة .

كما تطير الطائرات على ارتفاع منخفض فوق مطارات بلدوين
وقرضو، وأسكوشوين لكي تلقي بأكياس البريد.

أما وسائل المواصلات فهي غير متطورة وإن كانت قد بدأت تتحسن مع
تحسن الطرق، فلقد قامت الصومال بمعونة من السوق الأوروبية المشتركة
بتزويد مدينة هرجيسة بهواتف آلية يبلغ عددها مائة خط، كما تزودت مدينة
كيسمايو أيضا بمائة خط للهواتف الآلية.

التجارة والميزان التجاري

تتأثر التجارة الخارجية للصومال بعدة عوامل أهمها:

- ١ - نمط النشاط الاقتصادي في الصومال ، ومدى كفاية كل قطاع من القطاعات الاقتصادية ، إذ تمثل الوفرة والزيادة عامل العرض ، كما يمثل العجز والنقص عنصر الطلب .
 - ٢ - يتميز ناتج قطاع الرعي ممثلاً في الثروة الحيوانية بالوفرة .
 - ٣ - تنتج الصومال بعض الحاصلات المدارية التي تفيض عن احتياجاتها مثل الموز والصمغ واللبن .
 - ٤ - أدى فقر الصومال البيئي إلى نقص في إنتاج القمح والأرز والبطاطس وغيرها من المحاصيل الغذائية ، فتغطي الصومال احتياجاتها من هذه المواد الغذائية بالاستيراد .
 - ٥ - حالت الظروف المناخية دون إنتاج بعض الغلات مثل البن والشاي وبعض أنواع الفواكه مما يجعل الصومال تستورد احتياجاتها من هذه المحاصيل .
 - ٦ - أدى نقص الخبرة لدى الصوماليين في صناعة الغزل والنسيج إلى صعوبة الاستفادة بشكل كامل من إنتاجها من القطن وتضطر إلى استيراد كميات من المنسوجات والمنتجات القطنية .
 - ٧ - وقوع الصومال تحت الاحتلال الإيطالي والبريطاني أدى إلى جعل الصومال سوقاً لاستهلاك منتجات الدولتين .
- وتقوم الصومال بتصدير الإبل والأبقار والأغنام والماعز والجلود والصمغ والموز ، وأهم الدول التي تصدر إليها الصومال منتجاتها مرتبة حسب أهميتها على النحو التالي :

دول رابطة الشعوب البريطانية ٧٣,٣٪ ، المملكة العربية السعودية ٨,٩٪ ، جيبوتي ٤,٧٪ ، مصر ٤٪ ، فرنسا ٣,٤٪ ، الولايات المتحدة ٣٪ ، إيطاليا ٢,٣٪ ، بقية الدول العربية ٠,٦٪ .

وقد بلغت قيمة الصادرات ٣٩٤ مليون شلن صومالي سنة ١٩٧٢ م ، وقد سجلت جميع سلع الصادرات زيادة كبيرة بالنسبة للعام السابق ١٩٧١ م ، إذ ارتفعت صادرات الماشية بنسبة ٣٨٪ أي من ١٤٨ مليون شلن صومالي إلى ٢٠٥ مليون شلن ، كما زادت صادرات اللحوم بنسبة ٦٣٪ وذلك من ٤,٢١٪ مليون شلن إلى ٣٥ مليون شلن .

وأهم السلع التي تستوردها الصومال هي (الدقيق ، والأرز ، والبلح والسكر ، والشاي ، والسجائر ، ومشتقات البترول ، والصابون ، وإطارات السيارات والأقمشة ، والزيوت ، فضلاً عن الآلات والأدوية وغيرها .

وقد سجلت الواردات الصومالية هي الأخرى تزايداً في سنة ١٩٧٢ م بالنسبة للعام السابق ١٩٧١ م ، إذ بلغت نسبة الزيادة الكلية ٢٦٪ ، فزادت قيمتها من ٢٣٩ مليون شلن إلى ٤٠٣ مليون شلن صومالي نتيجة لاستيراد بعض الآلات ووسائل النقل وقد ارتفعت واردات هذه البضائع الرئيسة بنسبة ٩٥٪ .

الميزان التجاري :

تعاني الصومال نقصاً واضحاً في الموارد المتاحة تدل عليه بيانات الميزان التجاري للبلاد الذي يسجل عجزاً مستمراً ، وهذا العجز يرتبط حجمه بشكل رئيس بقطاع الرعي والزراعة الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني

اعتماداً كاملاً . ولأن هذا القطاع يعتمد في معظمه على الأمطار فإننا نلاحظ أن العجز الذي سجله الميزان التجاري قد ارتفع بشكل واضح في سنوات الجفاف في الفترة ما بين عامي ١٩٧٢/١٩٧٣ م ١٩٧٤/١٩٧٥ م . ويوضح الجدول رقم (٢٤) الميزان التجاري للصومال (بالمليون شلن صومالي) .

جدول رقم (٢٤): الميزان التجاري (بالمليون شلن صومالي)

السنة البيان	١٩٦٨ م	١٩٦٩ م	١٩٧٠ م	١٩٧١ م	١٩٧٢ م	١٩٧٣ م	١٩٧٤ م	١٩٧٥ م
الواردات	٣٣٩,٨	٣٦٩,٨	٣٢٢,٢	٤٤٧,٦	٥٢٣,٩	٦٤٦,٠	٨٩٨,٦	٩٧٣,٧
الصادرات	٢١٢,٠	٢٣١,٩	٢٢٤,٣	٢٤٦,٤	٢٩٨,٤	٢٩٨,٨	٣٩٠,٦	٤١٦,١
العجز	١٢٧,٨	١٣٧,٩	٩٧,٩	٢٠١,٢	٢٢٢,٥	٣٤٧,٢	٥٠٨,٠	٥٥٧,٦

الهوامش

- ١ - زيادة مسطح المياه الداخلية والإقليمية على حساب المياه الدولية .
- ٢ - محمد عبد المنعم يونس « الصومال » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط١ ، مارس ١٩٦٦ م . ص ١٩٩ .
- ٣ - حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا ، دار النهضة العربية : القاهرة ، ١٩٦٣ م ، ص ٤١٦ .
- 4- Trimingham: " The Christian Church and Islam in East Africa", London, 1955, p. 61.
- ٥ - محمد المعتصم ، دول إسلامية في شرقي إفريقيا . مجلد دراسات الإسلام ، العدد السادس ، يوليو ١٩٦٤ م
- ٦ - وصل إلى خليج عدن سنة ١٩٦١ م . ولم يتحقق ذلك من قبل إلا في عام ١٩٣١ م .
- 7- United Nations Development Program. " Ground Water in Somalia Democratic Republic : Technical Report No. 3, New York, 1975, p. 1.
- ٨ - قام واردن (Warden) وستوك (Stock) البريطانيان بدراسة منطقتي هرجيسة وهود سنة ١٩٥٩ م كما قامت بعثتان بدراسة منطقة عير جابو وبوراماوزيلع وشيخ وبرعو وماندرا .
- 9- Planning and Corrdination Central Statistical Department in Somalia, "Statistical Abstract, 1971, p. 14.
- 10 - United Nations Development Program" Ground Water in Somalia Democratic Republic " Technical Report , No. 3. New York , 1975, p. 80.
- ١١ - حمدي ، السيد سالم ، الصومال قديماً وحديثاً ، وزارة الإعلام الصومالية ، ١٩٦٥ ، ج١ ، ص ١٠٨ .
- ١٢ - في زيارة لقسم الإحصاء في بلدية هرجيسة أفاد المسؤولون أن البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات لا تتضمن إلا الحالات التي تحدث في المستشفيات فحسب ، ولا يوجد قانون يلزم بالإبلاغ عن حالات الولادة أو الوفاة . وأفادت نتائج الاستبيان الذي أجري في عينة من القرى (مريري- بولوحلوا- بولو حاجي- جما- جلب- بولو أكتوبر- أفجوى- جؤو- بولا جددود- فردايو- بولدفرخان سنجوني- يوسف كونين- هضبة مالاس) أن السكان لا يسجلون المواليد أو الوفيات أو الزواج والطلاق .
- 13 - Department of Labour, " The Manpower Situation in Somalia", Mogadishu, 1965, p.6
- 14 - Ministry of information and National Guidance, " Rural Development Campaign". Mogadishu, 1975, pp. 59- 62.
- 15 - U.N., " Demographic Year- Book , 1964, Table 2.

- 16 - Statistical Abstract, 1971, pp. 24-33
- 17 - Ministry of Interior, "Records of Immigration , 1971
- ١٨ - يلاحظ أنه لا تتوافر إحصاءات لفترات سابقة يمكن الاعتماد عليها .
- 19- Statistical Abstract, 1973, p. 6.
- ٢٠ - حمدي ، السيد سالم ، الصومال قديماً وحديثاً، وزارة الإعلام الصومالية ، مقديشو، ١٩٦٥ م . ص ص ٤٠٤ - ٤٠٧ .
- ٢١ - انظر الهامش (٢٠)
- 22 - Barthoux, J., " Toponymie du Desert Arabique dans L` union Geographique International , Congres Internationale de Geographie, Le Caire, Avril, 1995, pp. 13- 86.
- ٢٣ - في زيارة ميدانية لقرية مديري على بعد ٢٥ كم من مقديشو قام الباحث بجمع البيانات عن هذه القرية والقرى المجاورة .
- 24 - Lewis, I.M., Peoples of the Horn of Africa, Somalia, Afar and Soho, London , 1955,p.86.
- ٢٥ - الزيارة الميدانية لقرية مديري التي تبعد عن أفجوى سبعة كيلومترات .
- ٢٦ - الزيارة الميدانية لقرية جوو ويوسف كونين بالقرب من هرجيسة .
- ٢٧ - عبد المنعم عبد الحليم ، صوماليا ، مكتبة الشرق ص ٢٧٤ .
- 28- Directorate of Planning and coordiration , Program of Recovery and Rehalilitation for the Drought - Stricken Population", Magadishu, 1975, pp. 29- 32 .
- 29 - Central Statistical Department , " Industrial Production , During the Years 1970, 1971 and 1972" , Mogadishu, Table 3.
- 30 - Ministry of Information and National Guidance, " Somalia Today, Mogadishu, 1975,p.239.
- 31 - Central Statistical Department , Ministry of Planning and Coordination, Mogadishu,1973.
- 32 -Ministry of Information and National Guidance" Somalia Today", Mogadishu , 1975,p.104.
- 33 - Ministry of Planing and Corrodination, " Five Years Development Plan(1974-78', Mogadishu, 1974, p. 138.

المراجع

أولا- المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم أحمد زرقانة . «العائلة البشرية» . مكتبة الآداب . القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- ٢ - جمال حمدان . «جغرافية المدن» ، الطبعة الأولى . القاهرة . بدون تاريخ .
- ٣ - حمدي السيد سالم . «الصومال قديما وحديثا» . جزءان . وزارة الاستعلامات الصومالية - مقديشو ، ١٩٦٥ م .
- ٤ - عبد الفتاح وهيبة . «في جغرافية العمران» . دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٠ م .
- ٥ - عبد المنعم عبد الحليم . «صوماليا» ، مكتبة الشرق . ط ١ ، القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٦ - محمد عبد المنعم يونس . «الصومال» ، دار النهضة العربية . ط ١ ، القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٧ - محمد عوض محمد . «الشعوب والسلالات الإفريقية» . سلسلة دراسات إفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٨ - محمد المعتصم سيد . «دول إسلامية في شرق إفريقيا» . هرر والصومال ، القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٩ - محمد المعتصم مصطفى . «التحضر في الصومال» . بحث في إطار التحضر في الوطن العربي . الجزء الثاني . من منشورات معهد

البحوث والدراسات العربية . القاهرة . ١٩٨٠ م.

١٠ - _____ "سكان الصومال" بحث مقبول للنشر في كتاب جغرافية الصومال . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية . بغداد ١٩٨٣ م.

١١ - _____ "الجغرافيا الاجتماعية للصومال" بحث مقبول للنشر في إطار الدراسات الخاصة . معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة .
١٢ - محمود توفيق . الجغرافيا السياسية للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر . رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨٠ م.

١٣ - يوسف عبد المجيد فايد . «الأمطار وفاعليتها في الصومال» . مجلة معهد البحوث والدراسات العربية . العدد السادس . القاهرة ١٩٦٥ م.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- Barrows, Harlan H. " Geography as Human Ecology" . London. 1965.
- Barthoux, j. , " Toponymie Du Desert Arabique ." dans L`Union Geographique Internationale, Congres Internationale de Geographie , Le Caire. Avril 1925.
- Demangeon, A. " Problemes de Geographie Humaine" 1947
- Fitzgerald , W. , " Geography and Its Components " The Geog-jour. (May- Juner) 1946.
- Gilbert, E. W. , and Steel , R.W." Social Geograpy and its Place in Colonial Studies" The Geog-jour (Sept, October) 1945 .
- Govt. of Somalia., " Saud - Dune Stabilization, Self - Help against Migrating Sand - Dunes., Mogadishu 1974.
- _____ , " Somalia at a glance" Mogadishu (1964).
- Griffith Taylor ed. " Geography in the Twentieth Century , Second Edition 1953,
- Jefferson, NM. " The Law of the Primate City., " Geog. Rev. April 1939.
- Lewis , I.M., " Pepoles of the Horn of Africa, Somalia, Afar and Soho." London 1965.
- Ministry of Health and Labour , " Planning Adviser" , Mogadishu , 1965.
- Ministry of Information and National Guidance, " Somalia Today." Mogadishu 1979.
- Ministry of Information and National Guidance, " The Role of Our

- Sociolist Women." Mogadishu, 1974.
- _____, "Rural Development Campaign." Mogadishu. 1975.
 - Ministry of Interior, Immigration Section., Records of Immigration. Mogadishu 1971.
 - Ministry of Planning and Coordination" Programme of Recovery and Rehabilitation for The Draught- Striken Population. Mogadishu 1975.
 - _____, 'Reuised Programme of Assistance Required to Drought- Stviken Areas of Somalia ' Mogadishu 1975.
 - _____,Development Programme (1971-1973) , Mogadishu 1971.
 - _____ ,Five years Development Programme. (1974-1978 Mogadishu, 1974.
 - _____ ,Industrial Production, years (1970-17-72-73) Mogadishu 1974.
 - _____ ,Statistical Abstract. , Mogadishu, 1973.
 - U.K. Central Office of Information ." Fact Sheets on the U.K. Dependancies - Somalia and portectorate, May 1960.
 - U.N. Manpower survey project ." The manpower implication of Current Development Strategies" Vol. 2. Mogadishu 1972.
 - _____, " The Manpower Situation in Somalia", Mogadishu 1965.
 - U.N., " Demographic year Book 1964.
 - U. N. Development Programme, " Ground water in Somalia Democratic Republic." . Technical Report , No. 3. 1975

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الموقع	٣٨٢
٢	الأقسام الإدارية	٣٨٨
٣	التضاريس	٣٩٥
٤	الموانئء الجوية الرئيسة	٤٠٣
٥	المتوسط السنوي للأمطار	٤٠٦
٦	العجز السنوي في المياه	٤١٧
٧	احتياجات المياه طبقاً لنظام ثورنثويت	٤١٨
٨	هجرة الصوماليين في منطقة القرن الإفريقي	٤٢٥
٩	الأقاليم المناخية طبقاً لتصنيف كوبن المناخي	٤٤٤
١٠	مناطق الجفاف وشبه الجفاف	٤٦٢
١١	تخطيط قرية كارتون واري	٤٦٣
١٢	تخطيط مدينة مقديشو	٤٦٨
١٣	استخدام الأرض في مدينة مقديشو	٤٧٩

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الارتفاع والموقع البحري ودرجة الحرارة ومتوسط المطر في بعض مدن الصومال	٤٠١
٢	الرطوبة النسبية في مدن مختارة	٤٠٥
٣	مدى اعتماد قرى الصومال على المياه الجوفية	٤٢١
٤	عدد السكان ومعدلات النمو خلال الفترة ١٩٥٠م - ١٩٨٠م	٤٣٥
٥	الزيادة الطبيعية في ست مدن صومالية	٤٣٥
٦	مقارنة بين المعدلات الحيوية للسكان في الحضر والريف	٤٣٦
٧	توزيع السكان على محافظات الصومال	٤٣٩
٨	توزيع نزلاء معسكرات الإغاثة على المحافظات (١٩٧٥م)	٤٤١
٩	كثافة السكان في المحافظات في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣م	٤٤٣
١٠	التركيب العمري والنوعي في بلديات الصومال الجنوبي (١٩٥٣م)، والتركيب العمري والنوعي في مدن الصومال الشمالي (١٩٦٣م)	٤٤٦
١١	توزيع سكان الصومال بشطريه تبعاً للسن والنوع عام ١٩٦٣م	٤٤٨
١٢	تركيب السكان النوعي في بلديات الصومال الجنوبي، والمراكز الحضرية في الصومال الشمالي (١٩٦٣م)	٤٤٩

الرقم	العنوان	الصفحة
١٣	مجالات الإنفاق على القرى الزراعية المخططة.....	٤٦٤
١٤	أهم مستوطنات الصيد.....	٤٦٦
١٥	دور الموانئ الصومالية في التجارة.....	٤٧٢
١٦	استهلاك الطاقة الكهربائية في مقديشو خلال الفترة ١٩٧١م - ١٩٧٢م.....	٤٨٥
١٧	نمو سكان مقديشو (١٩٥٥-١٩٧٩م).....	٤٨٦
١٨	توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي.....	٤٨٩
١٩	معدل التغير في التركيب المهني للسكان (١٩٣١م - ١٩٧٦م)	٤٩٠
٢٠	المساحات المزروعة بالغابات في ثلاث مناطق صومالية خلال الفترة ١٩٧٤م - ١٩٧٨م.....	٤٩٣
٢١	مساحات المراعي الاحتياطية في خمسة أقاليم صومالية.....	٤٩٤
٢٢	تطور صادرات الصومال من الثروة الحيوانية (١٩٦٩م - ١٩٧٢م).....	٤٩٦
٢٣	تطور عدد المنشآت الصناعية في الفترة ١٩٦٧م - ١٩٧٣م.....	٥٠١
٢٤	الميزان التجاري (بالمليون شلن صومالي).....	٥١٣

الملحق الإحصائي

* الدولة : الصومال * الإقليم : شرقي إفريقيا * رقم المجلد (١٠)
* تاريخ جمع المعلومات : / / ١٤١٧ هـ - / / ١٩٩٧ م

١ - المساحة بالكيلومتر المربع: ٦٣٧٦٦٠ كم^٢

٢ - السكان:

عدد السكان: ٥٥٤, ٣٤٧, ٧ نسمة (١٩٩٥ م).

معدل نمو السكان: ٥٨, ١٥٪ سنوياً (١٩٩٥ م).

معدل المواليد: ٥٣, ٤٥ / الألف (١٩٩٥ م).

معدل الوفيات: ٣, ١٣ / الألف (١٩٩٥ م).

معدل وفيات الرضع: ٥, ١١٩ / الألف (١٩٩٥ م).

متوسط العمر:

العام: ٥٥, ٧٤ سنة (١٩٩٥ م)

الذكور: ٤٨, ٥٥ سنة (١٩٩٥ م)

الإناث: ٥٦ سنة (١٩٩٥ م)

معدل الخصوبة: ١٣, ٧ طفلاً.

معدل الهجرة الخارجية: ٦٢, ١٢٣ مهاجر / ألف (١٩٩٥ م).

٣ - التركيب العرقي: صوماليون ٨٥٪، بانتو، وعرب (١٥٪).

٤ - اللغات الرئيسة: الصومالية (لغة رسمية)، العربية، الإيطالية، الإنجليزية.

٥ - الأديان: الإسلام.

٦ - الخلفيات:

نسبة التعليم: ٢٤٪ (١٩٩٠ م)

عدد أسرة المستشفيات: ٨٢٠٠ سرير في (١٩٨٨ م).

٧ - نسبة التحضر: ٢٥٪ (١٩٩٢ م).

٨ - المدن الرئيسة وعدد سكانها:

- مقديشو ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة / (١٩٨٧ م).

- هرجيسة ٤٠٠,٠٠٠ نسمة

- كيسمايو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة
- بربرة ٦٥,٠٠٠ نسمة (١٩٨١م).
- ٩ - أهم الموارد الطبيعية:
اليورانيوم، خام الحديد، الصفائح، الجبس، البوكسيت، النحاس والملح..
- ١٠ - استخدامات الأرض:
الأراضي الصالحة للزراعة: النسبة ٢٪
المروج والمراعي: النسبة ٤٦٪
الغابات: النسبة ١٤٪
أخرى: النسبة ٣٨٪
- ١١ - المحاصيل الزراعية الرئيسة:
الذرة، الدخن، قصب السكر، الخضروات، اليوسفي والموز.
- ١٢ - الثروة الحيوانية والسمكية:
الماشية، الماعز، الأغنام، الإبل، والأسماك.
- ١٣ - المعادن الرئيسة:
الملح.
- ١٤ - الصناعات الرئيسة:
تكرير السكر، منتجات نفطية، المنسوجات.
- ١٥ - إنتاج الطاقة:
الكهرباء: ٢٥٧ مليون كيلواط / ساعة (العام ١٩٨٨م).
- ١٦ - الصادرات الرئيسة:
الموز، الحيوانات الحية، الأسماك، الجلود.
- ١٧ - الواردات الرئيسة:
النفط ومشتقاته، المواد الغذائية، ومواد البناء.
- ١٨ - إجمالي الناتج المحلي (G. D. P): ٣,٣ بليون دولار (١٩٩٤م).

١٩ - القوى العاملة:

إجمالي القوى العاملة: ٢,٢ مليون عامل.

الزراعية: ٧٠ %

أخرى: ٣٠ %

٢٠ - متوسط دخل الفرد في العام: ٥٠٠ دولار أمريكي (١٩٩٤م)

٢١ - العملة:

نوع العملة: الشلن الصومالي.

وحدات العملة: ١٠٠ سنت في الشلن الواحد.

المقابل بالدولار الأمريكي: ٥٠٠٠ شلن مقابل الدولار الأمريكي الواحد

(١٩٩٥م).

٢٢ - النقل والاتصالات:

أطوال الطرق الرئيسية: ٢٢٥٠٠ كم منها ٢٧٠٠ كم مزفلنة (١٩٩٢م)

المطارات الرئيسية: ٧ (١٩٩١م).

عدد الهواتف: ٦٠٠٠ هاتفاً (١٩٨٩م)

الموانئ البحرية: مقديشو، بربرة، كيسمايو، وبوصاصو.

أطوال أنابيب النفط: ١٥ كم.

٢٤ - مصادر / مراجع:

- (1) The Statesman's Year Book, (1995-1996), Hunter, B., (Editor), Macmillan, London.
- (2) The World Almanac And Book Of Facts, (1996), World Almanac Books.
- (3) C. I. A. (1995), The World Factbook, Washington D. C.
- (4) The World Resources Institute In Collaboration With The Un. Environment Programme And The Un. Development Programme, (1994-1995), World Resources Oxford Univ. Press.
- (5) Ewropa Publicadions Ltd, (1996), Africa South Of The Sahara.

(٦) الآفاق العالمية المتحدة، (١٩٩٤م-١٩٩٥م)، المعلومات.

جمهورية جيبوتي

الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد خوجلي

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الموقع وأهميته الاستراتيجية.....	٥٣٣
لمحة تاريخية.....	٥٣٦
البنية الجيولوجية.....	٥٤٣
التضاريس والتربة.....	٥٤٥
المناخ.....	٥٤٧
السكان.....	٥٥٢
حجم السكان ونموهم.....	٥٥٢
توزيع السكان.....	٥٥٤
التركيب النوعي والعمرى.....	٥٥٤
الهجرة.....	٥٥٧
التركيب العرقى واللغوى.....	٥٥٨
التعليم والصحة.....	٥٦٠
المدن.....	٥٦١
النشاط الاقتصادى.....	٥٦٣
الزراعة.....	٥٦٤
الرعى.....	٥٦٧
صيد الأسماك.....	٥٧٣
الصناعة والتعدين.....	٥٧٤
خدمات النقل والمصارف والتجارة.....	٥٧٧
المراجع.....	٥٩١
فهرس الأشكال.....	٥٩٣
فهرس الجداول.....	٥٩٤
الملحق الإحصائى.....	٥٩٥

الموقع وأهميته الاستراتيجية

تقع جيبوتي على خليج ضيق في أقصى شرقي إفريقيا ، يربط بين مضيق باب المندب والبحر الأحمر من ناحية ، وخليج عدن من ناحية أخرى ، وذلك بين دائرتي عرض ١١° و ١٣° شمالاً وخطي طول ٤١° ٣٠' و ٤٤° شرقاً . ويحد جيبوتي من الجنوب الصومال ، ومن الشوق خليج عدن ، ومن الغرب إثيوبيا ومن الشمال . وتمتد سواحلها على خليج عدن وجنوبي البحر الأحمر بطول ٣٧٠ كم ، وهي بذلك تحتل موقعاً استراتيجياً يشرف على مضيق باب المندب من الشرق وعلى القرن الإفريقي من الشمال الشرقي . (شكل رقم ١) .

وتعد جيبوتي واحدة من أصغر دول العالم حيث تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٢٣,٠٠٠ كم^٢ ، كما أن عدد السكان ضئيل هو الآخر إذ يبلغ ٤١٢,٥٩٩ نسمة فقط (CIA, 1994, p.110) ويضاف إلى صغر المساحة ، وقلة عدد السكان ، فقر البلاد في الموارد الطبيعية ، وعلى رأسها الموارد المائية والزراعية ، والمعدنية الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة إلى تصنيفها ضمن الدول السبع وثلاثين الأقل نمواً في العالم عام (١٩٨٧، U.N.). وباستثناء المناطق المرتفعة التي تحصل على قدر معقول من المطر فإن سائر أراضي جيبوتي تدخل في دائرة النظامين الصحراوي وشبه الصحراوي اللذين يتميزان بشح الأمطار وندرتها مع ارتفاع درجات الحرارة حيث إن متوسط المطر السنوي لا يزيد عن ١٦٠ ملم ، وكما هو معلوم فإن مثل هذا القدر من المطر لا يسمح بأي نشاط زراعي يذكر ولا يقتصر فقر جيبوتي على الموارد الطبيعية فحسب بل يتعداه إلى الموارد البشرية أيضاً ، وليس أدل على صحة هذه المقولة من انتشار الأمية وشيوعها بين سكان البلاد إذ لم يسجل في المدارس الابتدائية في عام سوى ٣٢٪ من الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بهذه المرحلة (U.N., 1987:p.83)

وعلى الرغم من هذه الظروف الطبيعية والبشرية القاسية فإننا نلاحظ
الآتي :

أولاً : بلغ متوسط دخل الفرد السنوي ٥٧٤ دولاراً عام ١٩٨٥ م . وهذا دخل
لابأس به مقارنة بمتوسط دخل الفرد السنوي في أكثر دول إفريقيا بل
وفي معظم الدول النامية وتلك الأقل نمواً في العالم (U.N., 1987.p.4)

ثانياً : كانت جيبوتي ولا تزال تمثل مكانة مهمة في الاستراتيجية العالمية وفي
سياسات دول القرن الإفريقي ، كما أنها تحظى باهتمام الدول العربية
المطلعة على البحر الأحمر . وترجع أهمية جيبوتي إلى مايلي :

١ - موقعها الاستراتيجي المهم بالنسبة لخطوط الملاحة البحرية إذ تكاد أن
تكون نقطة اتصال بين مسطحين مائيين مهمين هما : المحيط الهندي
والبحر الأحمر . ولهذا تعد جيبوتي الحارس الثاني بعد عدن لباب
المنذب .

٢ - تتمتع جيبوتي بمرفأ طبيعي استجاب للتحسينات التي أدخلت عليه
فأصبح واحداً من أميز المدافئ .

٣ - يخدم ميناء جيبوتي عدة دول حبيسة ، هي إثيوبيا وأوغندا ورواندا
وبوروندي ولربما يخدم الصومال أيضاً .

٤ - مالم توجد أوضاع استثنائية فإن جيبوتي هي المنفذ الرئيس لصادرات
إثيوبيا ووارداتها ، وذلك لأنه فضلاً عن التسهيلات التي يوفرها ميناء
جيبوتي للبضائع الإثيوبية ، فإن خط السكك الحديدية بين مدينتي
جيبوتي وأديس أبابا يعد شرياناً مهماً ويجعل لهذا الاتصال بين المدينتين
أهمية خاصة .

لمحة تاريخية

يتصل تاريخ جيبوتي أشد الاتصال بتاريخ ساحل القرن الإفريقي . فعن طريق هذا الساحل كان السكان ولا يزالون يتصلون بالعالم الخارجي . وعن طريقه أيضاً كانوا يتلقون المؤثرات القادمة من الخارج سواء أكان ذلك في شكل أفكار ومعتقدات أم شكل هجرات سلمية أم مجموعات غازية وفي بعض الأوقات كان لهذا الساحل (وجيبوتي كانت جزءاً منه) اتصال بهضبة الحبشة (إثيوبيا) ، وإن كانت الهضبة لفترات طويلة من تاريخها معزولة أو شبه معزولة عن العالم .

لقد كان لقدماء المصريين - وكذلك للحضارات القديمة الأخرى اتصال ببلاد بونت، ولا عجب في اتصال ساحل القرن الإفريقي بالعالم إذ أن جزءاً كبيراً من الساحل يقع على البحر الأحمر ، الذي كان ولا يزال بحق من أهم الممرات المائية الدولية ، وجيبوتي كما هو معلوم تقع على مقربة من باب المندب - المدخل الرئيس للبحر الأحمر وحلقة الاتصال المحيط الهندي - ومن ثمّ فلا غرابة أن سائر الدول التي أطلت على البحر الأحمر ، أو كانت لها علاقة به قد عرفت ساحل القرن الإفريقي وعرفت جيبوتي ، وإن لم تذكرها بالاسم إذ أنها كانت ولا تزال منطقة فقيرة ليس فيها ما يتجر فيه سوى سلع محدودة كانت تجلب إليها من داخل القارة وبخاصة من هضبة الحبشة (إثيوبيا) .

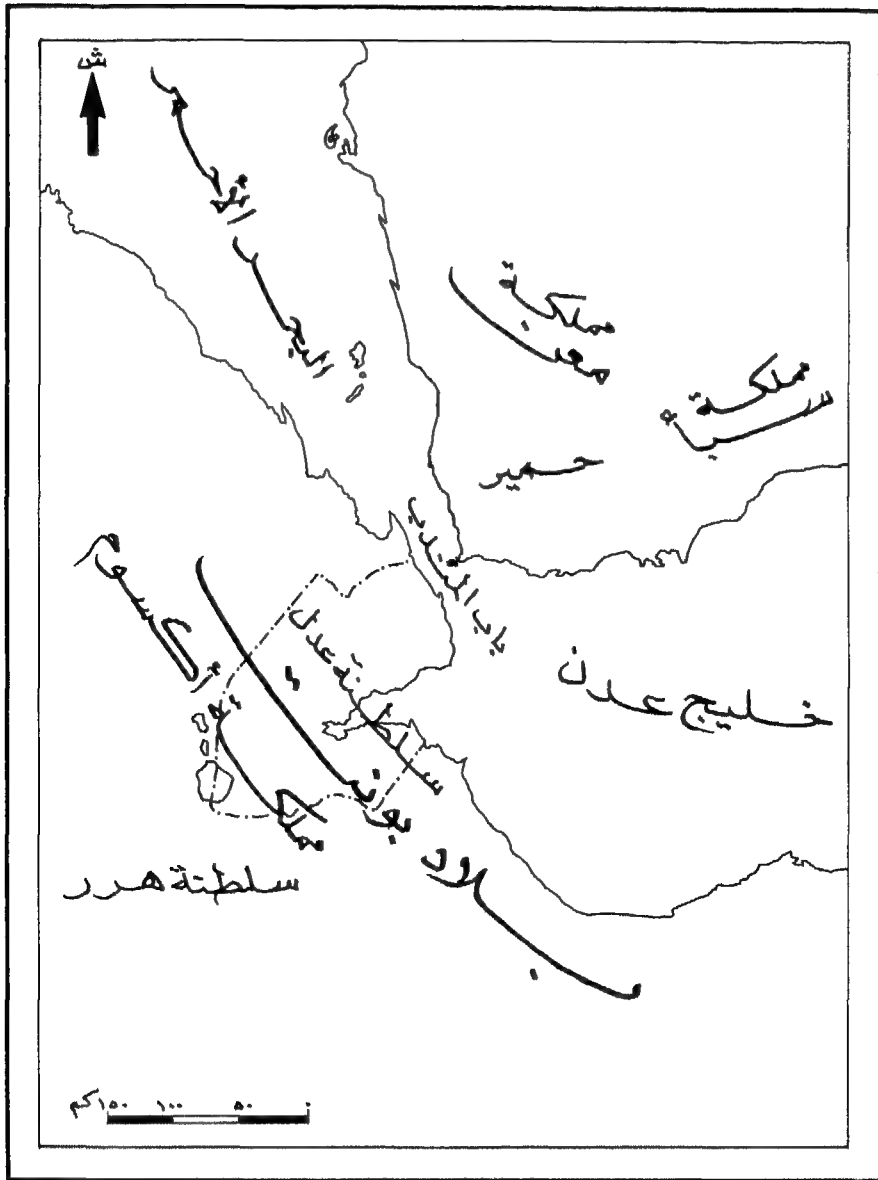
ومن المؤكد أن قدماء المصريين كانوا يسافرون عن طريق البحر الأحمر ويتجرون في بلاد بونت في العطور والتوابل والأخشاب أيضاً . غير أننا لاندري على وجه القطع حدود بلاد بونت ، هل شملت تلك البلاد جيبوتي وساحل الصومال أيضاً أم اقتصرت على إريتريا ساحل والهضبة الحبشية

(الإثيوبية) أغلب الظن أن بلاد بونت امتدت إلى جيبوتي وربما الصومال إذ لم يكن هناك مانع طبيعي يمنع الإبحار إلى تلك المناطق (شكل رقم ٢).

ومن المعلوم كذلك أن مملكة سبأ كانت على اتصال مباشر وقوي مع منطقة القرن الإفريقي في الفترة بين القرنين السادس قبل الميلاد والأول الميلادي ، كما كانت أساطيل البطالمة القادمة من مصر تزور القرن الإفريقي (Collier's Encyclopedia, p. 1006)

وقد نشأت في الهضبة الحبشية (الإثيوبية) مملكة أكسوم وكان ذلك بين القرنين الثاني والتاسع الميلاديين ، ويعتقد أن نواة تلك المملكة كونها مهاجرون عرب انثالوا إلى الهضبة من اليمن وحضرموت (محمود ، ٥٤). واستطاعت تلك المملكة أن تتوسع توسعاً كبيراً حتى شملت مناطق شاسعة من أواسط السودان وشرقيه حتى ميناء سواكن ، وامتدت جنوباً وجنوباً بشرق حتى جيبوتي وأجزاء من الصومال ، وشرقاً حتى ممالك سبأ وحمير ومعين . (Collier's Encyclopedia , p. 1007)

وقد استمر اتصال القرن الإفريقي ببلاد العرب في الجاهلية وبعيد ظهور الإسلام ، ولكنه كان اتصالاً محدوداً إلى أن سطا بعض القراصنة القادمين من القرن الإفريقي على جدة في خلال العهد الأموي فخشي الأمير الأموي عندئذ على طريق الهند فأرسل حملة استطاعت الاستيلاء على جزر دهلك المواجهة لمصوع في إريتريا . ومن هناك انتشر الإسلام في إريتريا وعلى طول ساحل القرن الإفريقي (شاكر ، ص ١٦).



شكل (٢)، المواقع التقريبية لبلاد بونت وبعض الممالك والسلطنات القديمة

The Times Atlas of The World 1975

المصدر

وقد دعم هذا الانتشار اشتراك المسلمين في التجارة العالمية وانفتح الباب واسعاً أمام الدعاة إلى الإسلام والعلماء وهكذا سرعان ما دخلت مناطق ساحل القرن الإفريقي في الإسلام وامتد زحفه نحو الداخل فأنشأ المسلمون مراكز ومدناً انطلقوا منها إلى مناطق أخرى لعل أهمها مدينة هرر (شاكر ، ١٩٨٣ . ص ١٦٠) .

وفي أوقات مختلفة ظهر عدد من الممالك الإسلامية ، يهمنها منها سلطنة عدل التي شملت جزءاً من ساحل الصومال وجيبوتي وسهل الدناكل . وقد قويت شوكة سلطنة عدل حتى أنها استطاعت أن تضم أراضي حبشية (إثيوبية) ، وكان ذلك في بداية القرن السادس عشر الميلادي وهو الوقت الذي وصل فيه البرتغاليون إلى ساحل إفريقيا الشرقي فاستعان بهم الأحباش لصد غزو سلطنة عدل . وفي الوقت ذاته برزت قوة الأتراك العثمانيين على مسرح الأحداث فكان لهم نفوذ واضح في الصومال وإريتريا واستمر ذلك النفوذ حتى القرن التاسع عشر الميلادي عندما تنازلت الدولة العثمانية عن ولايتي إريتريا والصومال ، بما فيها جيبوتي ، للخديوي إسماعيل ، كما شهدت الفترة ذاتها تكالب القوى الأوروبية ممثلة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للسيطرة على الممرات المائية وتقسيم إفريقيا .

ولما كان ساحل القرن الإفريقي جافاً وفقيراً في الموارد ، لم يكن مغرباً ولا جاذباً للدول الاستعمارية التي كانت تسعى للسيطرة على الموارد الأولية في المقام الأول . غير أن جيبوتي كانت ولا تزال تحتل مكاناً استراتيجياً مهماً عند باب المندب في الجانب الشرقي ، كانت بريطانيا - الدولة البحرية والاستعمارية الأولى في القرن التاسع عشر الميلادي - قد عرفت الأهمية الكبرى لعدن فاستعمرتها ، فأسرع الفرنسيون إلى جيبوتي - وهي تأتي في

المرتبة الثانية بعد عدن - فاستعمروها ، وكانت بداية ذلك الاستعمار عام ١٨٦٢ م . ومن ذلك العام بدأ التاريخ الحديث لجيبوتي ككيان منفصل عن الصومال والحبشة (إثيوبيا) . إن بداية الاهتمام الفرنسي بجيبوتي تعود إلى عام ١٨٥٩ م وكان الفرنسيون يتركزون حول ميناء أوبوك الصغير الواقع في الناحية الشمالية من خليج تاجورة ، (Europa Publications, 1982, p. 348) وسرعان ما تبلور ذلك الاهتمام في إبرام معاهدة مع شيوخ قبائل العفر عام ١٨٨٢ م . وبموجب تلك الاتفاقية حصلت فرنسا على مرسى أوبوك الصغير الطبيعي وعلى الأراضي المحيطة به ، كما تعهد الشيوخ برفض أي محاولة تقوم بها حكومة أجنبية أخرى للتفاوض معهم دون الحصول على موافقة فرنسا (محمود ، ١٩٨٣ م ، ص ١٧٥) . ويذكر أن منتصف القرن التاسع عشر الميلاد كان عصرًا للتهافت الأوروبي على إفريقيا ، وكان يهم فرنسا الاستيلاء على جيوتي لعدة أسباب : أولاً لتكون جيوتي محطة خدمة بحرية للمستعمرات الفرنسية في الهند الصينية ومدغشقر دون حاجة إلى استعمال ميناء عدن الذي كان تحت السيطرة البريطانية . ثانياً : كان من مخططات فرنسا إيجاد منفذ من الناحية الشرقية من إفريقيا - كما وجدت منفذاً من الناحية الغربية - في السنغال - والغرض من ذلك هو إنشاء حزام من المستعمرات من شرق القارة إلى غربها ، وذلك حتى تمنع بريطانيا من تحقيق مطامعها في إنشاء طريق القاهرة - الكاب . وثالثاً : لأن قناة السويس كانت على وشك الإنشاء مما زاد من أهمية الملاحة على البحر الأحمر وبالتالي زاد من أهمية جيوتي بوصفها الحارس الثاني لباب المندب .

لهذه الأسباب مجتمعة عملت فرنسا جاهدة على توسيع رقعة الأرض التي تحت سيطرتها . ونتيجة لذلك فقد عقدت فرنسا أربع اتفاقيات بالإضافة إلى اتفاقية ١٨٦٢ م وهي :

- ١ - اتفاقية مع سلطان تاجورة عام ١٨٨٤م وذلك عندما جلت القوات المصرية عن تاجورة فحلت فرنسا محلها .
 - ٢ - اتفاقية مع بعض الشيوخ المحليين بمعاونة سلطان تاجورة .
 - ٣ - اتفاقية مع زعماء العيسى عام ١٨٨٨م ضمت بموجبها منطقة رأس جيبوتي - التي أصبحت فيما بعد العاصمة . (محمود ، ١٩٨٣م ، ص ١٧٥) .
 - ٤ - ثلاث اتفاقيات تتعلق بالحدود مع : (أ) بريطانيا (١٨٨٨م) لوضع الحدود بين الأراضي الفرنسية في جيبوتي والساحل الصومالي . (ب) اتفاقية مع الحبشة (إثيوبيا) عام ١٨٩٧م . (ج) اتفاقية مع إيطاليا (عام ١٩٠٠م) لتحديد الحدود بين جيبوتي وإريتريا .
- ونتيجة للاتفاقات مع الشيوخ المحليين وللتنسيق والتقسيم مع بريطانيا والحبشة (إثيوبيا) وإيطاليا فقد برز الصومال الفرنسي إلى حيز الوجود وظلت الحدود التي رسمت آنذاك دائمة إلى هذا اليوم . (هانكوك ولويد ، ١٩٨٢م ، ص ٧) . وبحلول عام ١٨٩٦م صدر مرسوم فرنسي تحول بموجبه الإقليم إلى مستعمرة فرنسية أطلق عليها اسم الصومال الفرنسي . ومن بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت المستعمرة إحدى أقاليم فرنسا فيما وراء البحار وأعطيت اسم إقليم العفر والعيسى نسبة إلى القبيلتين الرئيسيتين فيه . وعند وصول الجنرال ديغول إلى الحكم أجري استفتاء على خيار استمرار وضع الإقليم كجزء من أقاليم فرنسا فيما وراء البحر أو الاستقلال وكان ذلك عام ١٩٥٨م ، ونزولاً على رغبة السكان نال الإقليم استقلاله ، في ٨ / ٥ / ١٩٧٧م واتخذ اسم جمهورية جيبوتي ، وأصبح ذلك التاريخ يوماً وطنياً .
- ونستطيع من هذا العرض السريع أن نقرر أن فرنسا باستعمارها لجيبوتي

قد حققت بعض الأهداف الرئيسة ولكنها فشلت في تحقيق أهداف أخرى ،
فقد حققت نوعاً من التوازن مع بريطانيا التي كانت تحتل عدن ، كما أنها
أوجدت منطقة تموين لسفنها العابرة إلى الهند الصينية ومدغشقر ، ولكنها
فشلت في الاستفادة من جيپوتي كمنفذ لعمق إفريقيا ، وذلك لسببين :
الأول أن فرنسا رأت أنها قد تصطدم بالحبشة (إثيوبيا) وتهزم كما هُزمت
إيطاليا في موقعة عدوة عام ١٨٩٦ م ، وثانياً لأن بريطانيا أسرعت بالوصول
إلى السودان وقطع طريق فرنسا من الغرب فيما أصبح معروفاً بحادث فشودة
عام ١٨٩٨ م .

البنية الجيولوجية

كانت جيوتي جزءاً صغيراً من إقليم طولي كبير شغل أجزاءً شاسعة من إفريقيا وغربي آسيا في الكتلة الأرضية الضخمة التي كانت تضم إفريقيا وشبه جزيرة العرب ، وكانت قاعدة تلك الكتلة تتكون من صخور ما قبل الكامبري التي يقدر عمرها بـ ٢٠٠٠٠٠٠ سنة ، وهي صخور نارية ومتحولة تعرف بتكوينات القاعدة (Basement Complex) .

وقد تعرضت تلك الصخور إلى عوامل التعرية والإرساب مما أدى إلى تراكم الصخور الرملية والجيرية في أزمنة لاحقة ، وشهدت تلك الكتلة الأرضية في الزمنين الثاني والثالث حركات أرضية مهمة أدت إلى انهدام مناطق واسعة ، وارتفاع مناطق على جانبي الانهدام وثورات براكين كثيرة في أجزاء مختلفة .

ونتيجة لهذا الانهدام الطولي ، وهو ما يعرف بالأخدود الإفريقي العظيم والذي يمتد من بحيرة ملاوي (نياسا سابقاً) في وسط إفريقيا إلى غور الأردن ، فقد غزت مياه المحيط بعض الأجزاء ، كما أن مياه الأمطار كونت بحيرات في وسط إفريقيا - وظلت الأجزاء الأخرى ذات الأمطار الشحيحة أو ذات الارتفاع النسبي يابسة ، ونتيجة لغزو مياه المحيط فقد تكون البحر الأحمر وبذا انفصلت شبه الجزيرة العربية عن إفريقيا .

ومن الملاحظ أن جيوتي تقع في منطقة الانهدام الذي غمرت بعض أجزائه مياه المحيط . ويلاحظ أنه قد صاحب هذا الانهدام ارتفاع الأرض على الجانبين مما أدى إلى تكوين سلاسل جبلية متقطعة أو بعض الجبال المتفرقة ذات الارتفاع المحدود اصطلاح على تسميتها « بالظهر » ، فنجد في جيوتي ظهراً

إلى الجنوب من خليج تاجورة يعرف بظهر « العيسى » ، كما نجد ظهوراً آخر شمال الخليج ذاته يعرف بظهر الدناكل أو « ألب » الدناكل (شكل رقم ٣) . كذلك توجد هضبتا هرر وإثيوبيا على جانبي الانهدام الذي يشغله سهلا الدناكل والعيسى . ونتيجة لتكوين هذه « الظهور » على مقربة من المحيط فضلاً عن الانخفاضات العميقة في منطقة الانهدام فقد تكون عدد من البحيرات الداخلية التي تقع تحت مستوى سطح البحر ، وتعتبر مناطق تصريف داخلي ، مثل بحيرتي إبي وآسال ، فالأولى تنخفض إلى ١٧٤ متراً تحت مستوى سطح البحر ، وهو انخفاضٌ لا نظير له في كل إفريقيا .

كذلك فإن هذه الحركات قد أدت إلى ثورات براكين كثيرة من مناطق مختلفة مما أدى إلى تكوين الهضبة الإثيوبية وكثير من المناطق البركانية المرتفعة ، وبعض هذه المناطق يقع داخل منطقة الانهدام الذي تقع فيه جمهورية جيبوتي أيضاً ، ولا تزال بعض البراكين الصغيرة فيه نشطة بركان إردوكوبا الذي ثار عام ١٩٧٨ م . وحالياً يُسجل في جيبوتي حوالي ٦٠٠ هزة أرضية في العام .

التضاريس والتربة

يتكون سطح جيبوتي في الغالب من مناطق قليلة الارتفاع وهضاب بركانية تحيط بها سهول وعدد من البحيرات أهمها بحيرتا آسال وآبي . كما أن هناك جبلاً مرتفعة مثل تلك التي تقع شمال تاجورة (شكل رقم ٣) .

وليس في جيبوتي أنهار دائمة الجريان . غير أنه توجد بعض الأودية الموسمية التي تجري عند هطول الأمطار ، ومعظم هذه الأودية ينصرف إلى داخل البلاد .

ويمكن تقسيم جيبوتي إلى ثلاثة أقاليم تضاريسية هي :

- ١ - السهل الساحلي ، ولا يزيد الارتفاع فيه عن ٢٠٠ متر وبه خليج تاجورة المعقد التضاريس .
- ٢ - الإقليم الجبلي الذي يحيط بالسهل ويصل ارتفاع الجبال فيه إلى نحو ٢٠١٠ متر .
- ٣ - الهضبة الداخلية خلف الإقليم الجبلي ويتراوح الارتفاع فيها بين ٣٠٠ و ١٥٠٠ متر . وعلى الهضبة توجد مناطق ارتفاعها منخفض عن سطح البحر وتشغلها بعض البحيرات .

وتربة جيبوتي أغلبها بركانية لكنها لم تتطور بسبب جفاف المناخ . وبجانب الترب البركانية توجد ترب رملة وملحية تكونت حول البحيرات المالحة التي انفصلت عن المحيط إما نتيجة لعمليات الرفع التي تعرض لها سطح الأرض في تلك المناطق أو نتيجة لتبخر مياه الأمطار ما ترتب على ذلك من تكون رواسب ملحية قديمة .

المناخ

يمكن أن يوصف مناخ جيبوتي بأنه مداري جاف ، يتميز بارتفاع درجة الحرارة وقلة الأمطار . ويتأثر هذا المناخ بعوامل عدة لعل أهمها :

- ١ - الموقع الفلكي .
 - ٢ - الارتفاع والموقع بالنسبة لاتجاه الرياح .
 - ٣ - توزيع الضغط الجوي وحركة الرياح السطحية .
- تقع جيبوتي بين دائرتي العرض ٤° و ١١° و ٤٠° و ١٢° شمالاً . وهي بهذا الوضع تقع في منتصف المسافة بين خط الاستواء ومدار السرطان ومعظم أراضيها قليلة الارتفاع . ولهذين السببين نجد درجة الحرارة مرتفعة طوال العام ، ولكن هناك اختلافات فصلية واختلافات مكانية ولهذا يمكن تقسيم العام إلى فصلين :

يبدأ الأول في مايو وينتهي في نوفمبر ليبدأ الثاني بعد ذلك ويمتد حتى إبريل . الفصل الأول شديد الحرارة حيث تبلغ متوسطات الحرارة العظمى في أغلب أيامه حوالي ٤٠ درجة مئوية (١٠٤ درجة فهرنهايت) وقد ترتفع درجة الحرارة في مدينة جيبوتي في بعض الأحيان إلى ٤٥ ولربما ٤٧ درجة مئوية (١١٣-١١٧ درجة فهرنهايت) ومع هذه الحرارة المرتفعة فإن الرطوبة النسبية مرتفعة أيضاً مما يجعل الجو غير محتمل : (Encyclopedia of the Third World : 481)

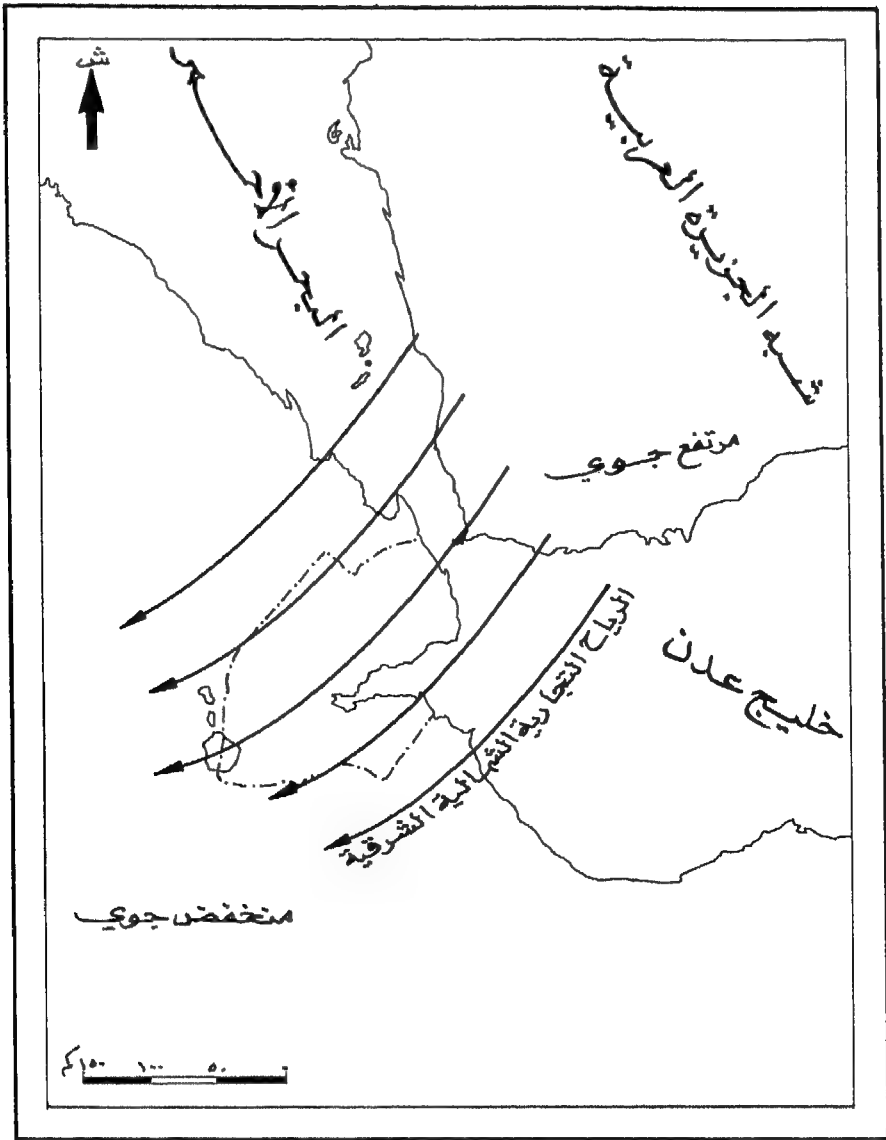
والحرارة في المناطق الداخلية قد تصل إلى ٥٢ درجة مئوية (١٢٦ درجة فهرنهايت) .

هذا ، وقد وصفت دائرة المعارف الأكاديمية الأمريكية خليج تاجورة بأنه من أحر مناطق العالم (Academic American Encyclopedia, p. 208)

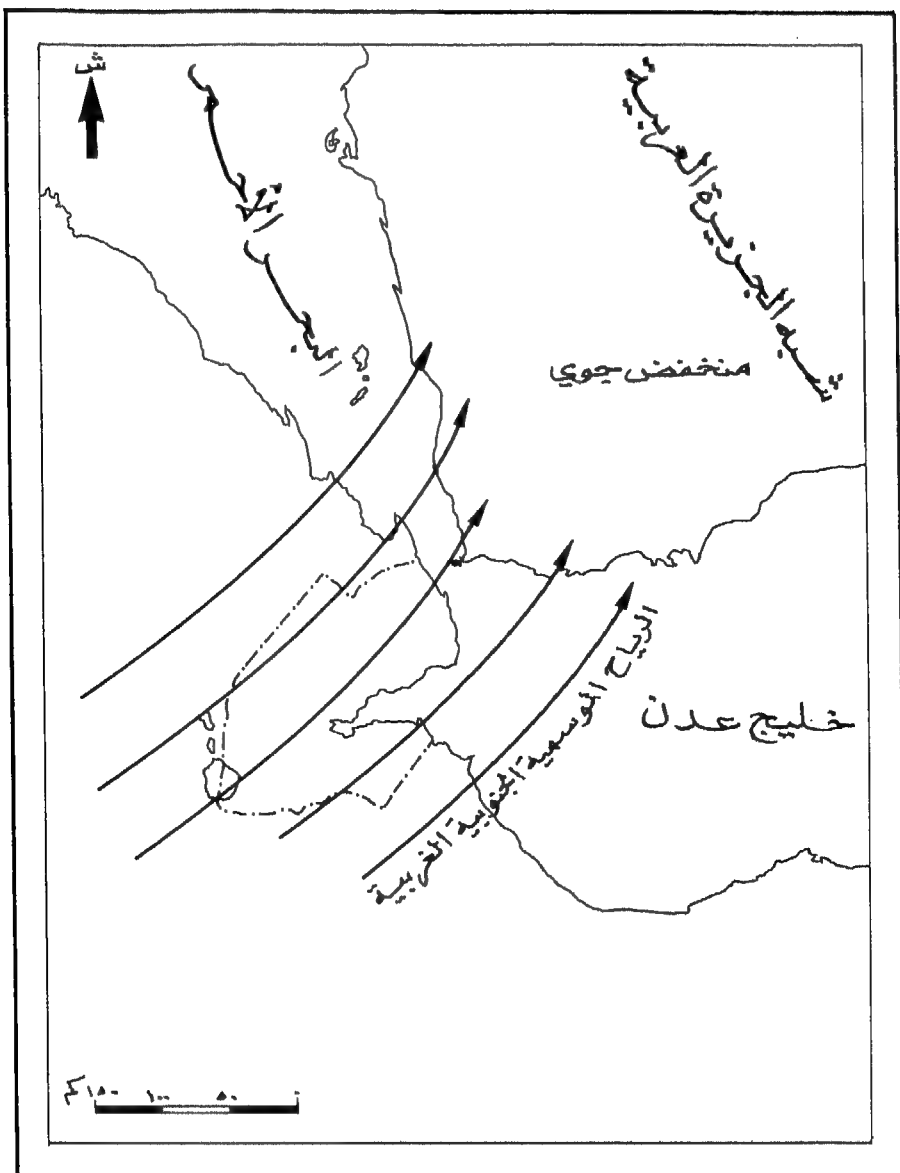
أما الفصل الثاني نوفمبر - إبريل فهو أقل حرارة وإن كانت توصف بأنها مرتفعة أيضاً لأن الإقليم يقع بالقرب من خط الاستواء .

وكما هو الحال بالنسبة للمناطق المدارية في إفريقيا فإن العامل الحاسم في المناخ هو الأمطار ، وهي ترتبط ارتباطاً كبيراً باتجاه الرياح أي بالجهة التي تهب منها تلك الرياح (شكل رقم ٤ وشكل رقم ٥) ، كما تتأثر تأثراً واضحاً بالارتفاعات . ففي فصل الشتاء يكون الضغط الجوي على شبه الجزيرة العربية مرتفعاً ، وهذا يؤدي إلى هبوب الرياح من ناحية شرق الشمال الشرقي إلى جيبوتي ، وكذلك إلى ساحل إريتريا وساحل الصومال . وهذه الرياح تكون باردة نسبياً وبالإضافة إلى ذلك فإنها تمر على مسطح مائي محدود ولذا فليست لها القدرة على حمل كميات كبيرة من بخار الماء ، ولهذين السببين فإن الرياح التي تهب على جيبوتي في فصل الشتاء تسبب هطول أمطار شتوية قليلة .

وينعكس اتجاه الرياح السطحية في فصل الصيف ، فتهب من ناحية الجنوب الغربي وغرب الجنوب الغربي ومصدر هذه الرياح في الأصل هو المحيط الهندي ، ويكون هبوبها أولاً جنوب خط الاستواء في اتجاه الشمال الغربي . وعند عبورها خط الاستواء يتغير اتجاهها إلى الشمال الشرقي ، وبذا تكون رياحاً جنوبية غربية . وفي مسيرة هذه الرياح في شرقي إفريقيا وأجزاء من الصومال وإثيوبيا تكون قد فقدت معظم ما تحمله من رطوبة ، وعليه فإن هذه الرياح لا تسبب سوى أمطار قليلة جداً في جيبوتي ، وذلك بعكس ما هو معروف عن المناطق المدارية الإفريقية شمال خط الاستواء التي تهطل أمطارها صيفاً .



شكل (٤) الضغط الجوي والرياح السطحية في يناير



شكل (٥) الضغط الجوي والرياح السطحية في يوليو

ومن الملاحظ أيضا أنه قد تهب رياح محلية شمالية غربية في أوائل الصيف وتعرف بالخماسين وهي رياح جافة وحارة جداً (هانكوك ولويد : ١٩٨٢ م. ص ٣٩).

ونتيجة لما ذكر عن حركة الرياح في موسمي الشتاء والصيف فإن نصيب معظم أراضي جيبوتي من الأمطار السنوية قليل جداً إذ يتراوح بين ١١٥ و ١٦٠ ملم - غير أن كمية الأمطار تزداد نسبياً على المرتفعات . فعلى مرتفعات سايبا التي يصل ارتفاعها إلى ٩٠٠ متر يكون المتوسط السنوي في حدود ٢٣٠ ملم تقريباً ويتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ملم على مرتفعات قود التي يبلغ ارتفاعها حوالي ١٨٥٠ متراً (هانكوك ولويد : ١٩٨٢ م ص ٣٩)

وعلى كل حال فأمطار جيبوتي شحيحة ، ويغلب عليها - كما هو الحال في المناطق المدارية - التذبذب الشديد عاماً بعد آخر . وفضلاً عما ذكر فإن ارتفاع درجة الحرارة وخاصة مع هبوب رياح الخماسين الجافة كفيل بالحد من فعالية الأمطار . ويمكن القول إجمالاً أن أكثر من ٩٠٪ من مساحة جيبوتي هي صحراء وشبه صحراء ، ولو طبقنا نظام كوبن المناخي فسنجد أن أكثر من ٩٠٪ من هذه المساحة هي صحراء ولا تدخل في شبه الصحراء ، وبمعرفه هذه الحقيقة مقرونة بحقيقة أخرى هي عدم وجود أنهار دائمة الجريان فسنجد أن المساحة المزروعة حالياً صغيرة جداً ، لا تتعدى بضعة آلاف من الهكتارات ، وأن مشكلة ندرة المياه تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه أي تنمية سواء كانت زراعية أو صناعية . كما أن هذه المشكلة تحدد نوع السكن والنشاط الاقتصادي للسكان كما سنبينه فيما بعد .

وفيما يختص بالنباتات الطبيعية فإنه نتيجة لقلة الأمطار فإن نباتات جيبوتي قليلة ويمكن أن توصف بأنها صحراوية وشبه صحراوية ، وتتكون أساساً من الشجيرات الشوكية من فصيلة « الأكيشيا » (Acacia) وحشائش فصيلة فقيرة .

السكان

حجم السكان ونموهم :

تفتقر جيبوتي إلى الإحصاءات السكانية الدقيقة ولهذا لا يُعرف على وجه الدقة عدد السكان وبالتالي لا تعرف المعدلات الحيوية الأساسية مثل معدل الزيادة الطبيعية وغيرها . وكل البيانات السكانية عن جيبوتي ترد في المصادر الرسمية وغير الرسمية في شكل تقديرات مبنية على إحصاء وحيد أجري عام ١٩٦٠/١٩٦١م (جدول رقم ١) .

والتقديرات السكانية هي عموماً غير دقيقة ويصعب الاعتماد عليها . وتصبح تلك التقديرات أقل دقة بسبب اختلاف المصادر في تقدير معدلات المواليد والوفيات وفي تحديد عدد اللاجئين في البلاد . وكمثال لذلك فإن معدل نمو السكان قد قدر بحوالي ٧,٢٪ بينما الأمم المتحدة قدرت معدل المواليد عام ١٩٨٤م بحوالي ٩,٤٪ ومعدل الوفيات بـ ١٨,١٪ (U. N., 1987, P. 79) وعلى هذا الأساس تكون الزيادة ١,٣٪ من ناحية أخرى فإن جونز (Jones) قد ذكر أن معدل الوفيات هو ٤,٢٪ . وطبقاً لما يقوله يكون معدل النمو الطبيعي ٢٥,٢٪ (Jones, 1981, p.80) . كذلك نلاحظ أن وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A.) قدرت معدل المواليد والوفيات بنحو ٣,٤٪ و ٨,١٪ على التوالي (C.I.A., 1994, p. 110) . وعلى أي حال يجب أن لا يكون اختلاف التقدير مصدر قلق إذ أن معدلات المواليد والوفيات - وخاصة معدلات الوفيات في الدول النامية - متغيرة . وإجمالاً يمكن أن نقول إن معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في جيبوتي شبيهة بنظيراتها في الدول النامية وخاصة دول شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي .

جدول رقم (١) تقدير حجم السكان في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ م.

السنوات	عدد السكان	المصدر
١٩٦٠ م	٨١,٠٠٠	(١)
١٩٦٧ م	١٢٥,٠٠٠	(٢)
١٩٧٦ م	٢٢٠,٠٠٠	(١)
١٩٨٥ م	٤٠٠,٠٠٠	(٣)
١٩٩٤ م	٤١٢,٥٩٩	(٤)

المصدر :

- (١) محمود، محمود توفيق، (١٩٨٣م)، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر - دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس، دار المريخ، الرياض.
- (٢) تقدير الباحث المؤسس على نتائج إحصاء ١٩٦٠ - ١٩٦١ م، ونسب النمو السنوي للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ م، ونسب النمو السنوي للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ م.
- (3) U.N., (1987), The Least Developed Countries. Report presented to the Conference on Trade and Development, New York.
- (4) CIA, (1994), The World Factbook, Washington, D. C., P. 110.

ولذا فإن المدة الزمنية اللازمة ليصبح عدد السكان مضاعفًا ، هي ٢٥ عامًا تقريبًا إذا كتب لمعدلات المواليد والوفيات أن تمضي على الوتيرة نفسها ، وقد تقل فترة تضاعف عدد السكان عن ٢٥ عامًا ، إذ من المحتمل أن تتناقص معدلات وفيات الرضع والوفيات العامة بينما من غير المنظور أن تتناقص معدلات المواليد في القريب العاجل .

توزيع السكان :

أما فيما يخص توزيع السكان فنجد أن حوالي ٧٧٪ من مجموع السكان يسكنون في المدن (U.N., 1987.p.78) . وقد قدر عدد سكان مدينة جيبوتي بحوالي نصف سكان القطر (The Encyclopedia Americana, p. 219) وبقية السكان يسكنون في جيوب متفرقة يحكم توزيعها وأحجام السكان في كل جيب مقدار ونوع المياه المتوافرة فيه . ولما كان جنوبي البلاد ، وما حاذي ساحل البحر الأحمر من أراضيها ، أوفر حظًا من هذه الناحية ، ولا سيما لجهة توافر المياه الجوفية ، لذا نجد تركيزًا سكانيًا واضحًا في هذه القطاعات من البلاد .

التركيب النوعي والعمرى :

لم تسعف المراجع المتوافرة الباحث بأي إحصاء أو تقدير حول التركيب النوعي والعمرى للسكان أو معدلات مشاركتهم النشاط الاقتصادي ، ولكن بمقارنة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي مع بقية أقطار القارة الإفريقية - وخاصة دول شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي - يمكن أن تصل إلى معدلات قد تكون قريبة من الصحة . ففيما يختص بالتركيب العمرى نجد أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة تزيد على ٤٠٪ في سائر الأقطار الإفريقية - عدا الجابون (التي تهبط النسبة فيها إلى ٣٣٪) ، كما أن

نسبة السكان فوق ٦٤ سنة تتراوح في كل إفريقيا بين ٢ و ٤ في المائة عدا سيشيل وموريتانيا فهي تصل إلى ٦٪ (Jones, 1981, p. 280) وربما كان في بيانات موريتانيا بعض خطأ في التقدير إذ أنه ليس هناك من سبب ظاهر يفسر النسبة العالية نسبياً للسكان فوق ٦٤ سنة سيما أن معدلات المواليد والوفيات لا تختلف عن ماعليه الحال في بقية القارة .

أما في الجابون وسيشيل فإننا نلاحظ تدنياً واضحاً في معدلات المواليد والوفيات . فمعدل المواليد في سيشل يصل إلى ٦, ٢٪ في حين أن معدل الوفيات قد هبط إلى ٨, ٠٪ فقط وكذلك ارتفع متوسط العمر فيها إلى ٦٥ سنة . وفي الجابون يبلغ معدل المواليد ٣, ٣٪ وهو معدل متدن قياسياً إلى دولة إفريقيا الأخرى في حين أن معدل الوفيات في هذه الدولة نفسها يصل إلى ٢, ٢ وهو معدل مرتفع بالنسبة لبقية القارة .

وعليه فبيانات الجابون - وهي بهذا الشكل - تجعلنا نتحفظ بعض الشيء في قبولها وبخاصة عندما نعلم أن متوسط العمر في الجابون لا يزال متدنياً إذ يصل إلى ٤٤ سنة فقط . وكذلك الوضع بالنسبة إلى موريتانيا التي يصل فيها إلى ٤٢ سنة فقط . وللمقارنة مع دول شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي الذي تمثل جيبوتي إحداها دعنا نلقي نظرة على الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) معدلات المواليد والوفيات التركيب العمري لدول شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي (نسبة مئوية)

القطر	معدل المواليد	معدل الوفيات	نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة	نسبة السكان فوق ٦٤ سنة	نسبة السكان بين ١٥ و ٦٤ سنة	الصدر
كينيا	٥,٣	١,٤	٥٠	٢	٤٨	(١)
تنزانيا	٤,٧	١,٦	٤٦	٣	٥١	(١)
إثيوبيا	٥,٠	٢,٥	٤٥	٣	٥٢	(١)
الصومال	٤,٨	٢,٠	٤٤	٣	٥٣	(١)
جيبوتي	٤,٨	٢,٤	٤٤ - ٤٥	٢ - ٣	٥٤ - ٥٣	(٢)

المصدر:

(1) Jones, H. R., (1981), Population Geography. Hawpew and Raw, Landon.

(٢) تقدير الباحث

- قدرت الـ (C. I. A., 1994, P.110)، معدل وفيات الرضع في جيبوتي بـ ١١١ / الألف، ومتوسط العمر العام بـ ٢٣, ٤٩ سنة (٤٢, ٤٧ سنة للذكور، و ١, ٥١ سنة للإناث).

وعليه فإذا كانت تقديرات التركيب العمري الواردة مقبولة أعلاه - فإننا نصل إلى نتيجة مؤداها أن سكان جيبوتي لا يزالون - كما هو الحال بالنسبة إلى الغالبية العظمى من سكان القارة الإفريقية - في مرحلة الشباب - . وهذا بالضرورة يثقل كاهل الدولة والأفراد النشطين اقتصاديا في الإنفاق على مختلف الخدمات التي تقدم للأطفال والمعالين سواء كان ذلك في مجال التعليم أو في مجال الخدمات الطبية والوقائية والخدمات الأخرى ذات الصلة. وحسب تقديرات الباحث فإن نسبة السكان القادرين على العمل في

جيبوتي متدنية إذا قيست بالدول والمتقدمة ، غير أن نسبة السكان الذين يعملون فعلاً قد تكون مرتفعة بعض الشيء مقارنة بكثير من الدول الإفريقية . ذلك أن الباحث قد لاحظ في زيارته إلى جيبوتي عام ١٩٨٢م أن عدداً كبيراً من النساء والأطفال الذين تزيد أعمارهم عن العاشرة بقليل يمارسون أعمالاً متنوعة وخاصة في الأسواق . ومثل هذه الظاهرة من ملازمات المجتمعات البدوية ، وهو ما ينطبق تماماً على جيبوتي التي يعود معظم سكانها إلى أصول بدوية استقرت حديثاً .

الهجرة :

ليس هناك بيانات عن الهجرة الداخلية أو الخارجية إلا أن هناك ثمة أدلة على وفود مهاجرين من الصوماليين والعرب الآخرين للعمل في ميناء جيبوتي . هذا ما كان في الماضي . أما في الوقت الحاضر فليست هناك هجرة داخلية أو خارجية واسعة النطاق من جيبوتي أو إليها لافتقار جيبوتي إلى أسباب جذب المهاجرين من الخارج كما أن العمالة الجيبوتية لا تجد قبولاً في دول الجوار المتاخمة لها أو تلك البعيدة عنها .

ولقد قدر صافي الهجرة لعام ١٩٩٤م بصفر (C.I.A., 1994, p. 110) وعليه فإن الاحتمال الأكبر أن يكون التركيب النوعي لسكان جيبوتي في الأحوال العادية تركيباً متوازناً يتساوى فيه الإناث والذكور لكن هذا التوازن اختل إلى حد ما بسبب استقبال جيبوتي نحو ٥٠ ألفاً من اللاجئين الصوماليين والإثيوبيين إبان حرب الأوجادين عام ١٩٧٧م . ليس ذلك فحسب بل إن أعداداً كبيرة من سكان المناطق الشمالية نزحت إلى الحدود الإثيوبية عند اندلاع الاضطرابات السياسية في جيبوتي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣م (هانكوك ولويد ، ١٩٨٢م ، ص ٢٠) كما يوجد عدد من الخبراء الفرنسيين

الذين يعملون في المصالح الحكومية وبخاصة الجيش والميناء والمطار ، وربما كان معظم هؤلاء من الذكور وعلى كل فإن عدد هؤلاء ضئيل جداً ولا أهمية له إذا قيس بمجمل سكان البلاد .

التركيب العرقي واللغوي :

فيما يختص بالتركيب العرقي واللغوي لسكان جيبوتي نجد أن درجة تمازج السكان وتداخلهم كبيرة جداً ، وذلك لأن جيبوتي كانت منطقة التقاء وبوتقة انصهار لمجموعات سكانية جاءت من الصومال وإثيوبيا وشبه الجزيرة العربية منذ وقت مبكر واختلطت مع الزوج الذين يرجح أن الأصول الأولى لسكان القرن الإفريقي ، بما فيه جيبوتي ، كانت منهم .

وتعود تلك المجموعات السكانية إلى العنصر الخامس حيث أوضحت الدراسات الأثرية أن قبائل الأرومو وقبائل كوشية أخرى استوطنت أجزاء من هذه المنطقة منذ زمن بعيد ، ومن ثم أصبح للعنصر الحامي الغلبة والهيمنة .

وعلى فترات لاحقة كانت مجموعات صغيرة من عرب الجزيرة العربية تهاجر إلى القرن الإفريقي . وظلت هذه الهجرة مستمرة حتى عهد قريب فالعرب الذين هاجروا منذ فترة طويلة ذابوا في خضم سكان البلاد وأصبحوا جزءاً منهم . أما العرب الذين هاجروا إلى جيبوتي في وقت متأخر فقد احتفظوا بشخصيتهم المستقلة . وحالياً نجد أن الغالبية العظمى من السكان ينتمون إلى مجموعتين كبيرتين هما العيسى والعفر . فالمجموعة الأولى - العيسى - وبعض القبائل الأخرى ذات الصلة مثل « الإسحاق » تكون مجتمعة حوالي ٥٠٪ من السكان . ويسكن معظم الأفراد المنتمين إلى هذه المجموعة في الجزء الجنوبي من القطر وفي بعض المدن . وينسب العيسى أنفسهم ومن لهم صلة

بهم إلى المجموعات الصومالية ويتحدثون اللغة الصومالية والتي هي إحدى اللغات الكوشية ، كما أنهم يدينون بالإسلام ، ويمارس جزء من هذه المجموعة حياة بدوية (The Encyclopedia Americana, p. 207) غير أن الجزء الأكبر من العيسى قد استقر في المدن . وينقسم العيسى إلى مجموعات ثلاث هي :

- ١ - العبقال (ABGAL) .
- ٢ - الدالول (DALOL) .
- ٣ - الوارديك (WARDIQ) .

وهذه المجموعات تنقسم بدورها إلى قبائل صغيرة (The Encyclopedia Americana, p. 163).

أما المجموعة الأخرى ، مجموعة العفر ، فإنها تكون حوالي ٣٥ - ٤٠ ٪ من مجموع السكان ، وتسكن في الأجزاء الشمالية والغربية من البلاد ويعد العفر جزءاً من مجموعة الدناكل التي تشغل سهل الدناكل بإثيوبيا . وهذا السهل نفسه قد يسمى سهل العفر . ويتكلم العفر اللغة العفرية المنسوبة إلى عائلة اللغات الكوشية أيضاً وجميعهم من المسلمين ولهم علاقات قوية مع إثيوبيا (The Encyclopedia Americana, p. 207) وينقسم العفر إلى مجموعتين صغيرتين هما : مجموعة العدويا مارا (البيض) Adoymmara ، والأسيمرة (الحمرة) Asahymmara وهاتان المجموعتان تنقسمان بدورهما إلى قبائل أصغر . وقد كان لهذه القبائل رؤساء ثلاثة يحمل كلٌ منهم لقب سلطان ، ويُختار السلطان من بين بيوت معينه في القبيلة ، ولكل سلطان وزير ومجلس قبلي .

ويجدر بالذكر أن ينق واستيتلر (Young & Stetler) ذكرا أن معظم الأسماء

الجغرافية في جيبوتي ذات أصل عفري ، مما يوحي بأن العفر كانوا أسبق من غيرهم في سكنى جيبوتي ، وأن تأثيرهم كان واسعاً على الرغم من أنهم يقلون عدداً عن العيسى . (Young and Stetler, 1987, p. 183)

وإلى جانب العيسى والعفر توجد مجموعات صغيرة تتمثل أساساً في المجموعة العربية والمجموعة الفرنسية وبعض المجموعات الأوروبية الأخرى وكذلك الهنود . وقد قدرت دائرة المعارف الأمريكية المجموعة العربية التي وفد أفرادها حديثاً بحوالي ١٢٠٠٠ نسمة ، كما أن هناك نحو ١٠,٠٠٠ فرنسيا ، وما من شك أن عدد العرب كان أكبر مما عليه إلا أنه تناقص بسبب اندماجهم في القبائل الأخرى (The Encyclopedia Americana, p. 163)

التعليم والصحة :

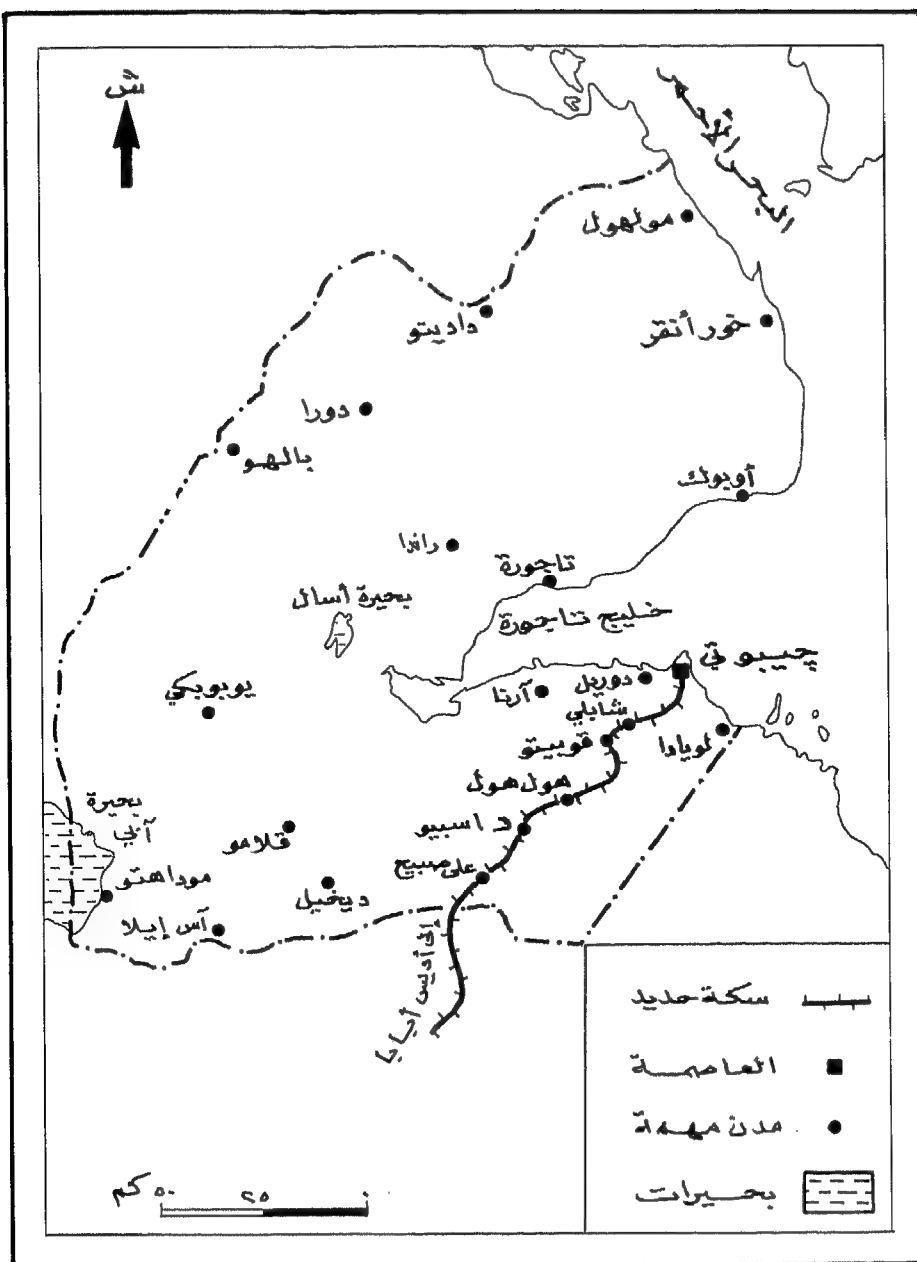
كنا قد ذكرنا أن نسبة الأمية تحوم حول ٥٠٪ من سكان البلاد ، وهي نسبة مرتفعة ، وتزيد هذه النسبة عند الإناث على ما هي عليه عند الذكور وفي الجملة فإن المستوى التعليمي منخفض ، وإن كان في تحسن . فقد كان التسجيل للدخول في المدارس الأولية عام ١٩٨٠م لا يتعدى ٣٢٪ من عدد الأطفال في سن الدخول للمدارس . أما التسجيل للدخول للمدارس الثانوية فقد وصل إلى ٨٪ من عدد الطلاب في سن التعليم الثانوي (U.N., 1986) . ولذا فقد عملت الدولة على زيادة فرص التعليم . وبحلول عام ١٩٨٦م وصل التسجيل للمدارس الأولية والثانوية إلى ٤٩٪ ، و ٣٠٪ على التوالي . وبالنسبة لعدد التلاميذ والتلميذات فقد بلغ العدد عام ١٩٩٢م بالمدارس الأولية حوالي ٣٠٥٨٩ تلميذاً . وبلغ عدد طلاب المدارس الثانوية لنفس العام حوالي ٩٧٤٠ طالباً . ويبلغ الإنفاق السنوي على التعليم نحو ١١٪ من ميزانية الدولة (Europa Publication, 1994, p. 979) .

والوضع في مجال الصحة غير مُرضٍ ، فقد قدرّت الأمم المتحدة أن حوالي ١٥٪ من السكان يتأثرون بالدرن الرئوي ، وبأمراض سوء التغذية ، لكن هناك مجهودات كبيرة تبذل في مجال الرعاية الصحية لتحسين الوضع الصحي للسكان (U.N., 1987, p. 197)

المدن :

وفقاً لإحصاء عام ١٩٦٠/١٩٦١م فإن في جيبوتي نحواً من ٣٠ مدينة ، أغلبها مدن صغيرة جداً (شكل رقم ٦) ، وإذا استثنينا جيبوتي ميناء البلاد وعاصمتها والتي يعيش فيها ما يقارب ثلاثة أرباع سكان الدولة ، فلا تكاد توجد مدينة تقاربها في الأهمية لا من حيث عدد السكان ولا من حيث الوظيفة . أما من حيث الترتيب المؤسس على عدد السكان فإنه يلي جيبوتي كل من ديكسل ، علي صبيح ، تاجورة وأوبوك . (Europa Publications, 1994, p. 980) ونظراً لأهمية مدينة جيبوتي رأينا أن نتناولها بشيء من التفصيل .

فمدينة جيبوتي مدينة حديثة برزت إلى الوجود قبل نحو قرن من الزمان ، على وجه التحديد في سنة ١٨٨٨م ، وذلك عندما اكتشف الفرنسيون أن مدينة أوبوك التي كانوا قد اختاروها قاعدة لحكمهم وعاصمة للإقليم الذي كان تحت سيطرتهم - اكتشفوا شح مواردها المائية وعدم كفايتها لتلبية الحاجات المتجددة والمتزايدة للسكان ولمقابلة التوسع المرتقب للمدينة ، ومن ثمّ شرعوا في البحث عن مكان بديل . وأثبت البحث والتنقيب وجود موارد مائية كبيرة ووافية بحاجات الحاضر والمستقبل عند رأس جيبوتي فكان أن نقلوا رئاسة عملياتهم إليها عام ١٨٨٨م ثم أعلنوها عاصمة بعد سبع سنوات من هذا التاريخ (١٨٩٥م) (هانكوك ولويد ، ١٩٨٢م ، ص ٩) .



شكل (٦) المدن الرئيسية

وفي وقت وجيز تطورت المدينة ونما عدد سكانها ، وقد قدر عددهم بـ ١٨٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٤م (Young and Stetler, 1987) فـ ٣١٧,٠٠٠ في ١٩٩١ م . وإذا صح التقدير الأخير فإن سكان مدينة جيبوتي يمثلون نحو ٧٠٪ من مجموع سكان الدولة .

وقد بنيت المدينة على ثلاث جزر مرجانية موصولة مع بعضها بمجابر صناعية ، وتشرف المدينة على خليج تاجورة ، وفيها قطاع حديث حسن التخطيط ، وهي حسنة الارتباط ببقية مدن البلاد .

النشاط الاقتصادي

جيبوتي واحدة من أفقر دول العالم من حيث مواردها الطبيعية والبشرية الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى تصنيفها ضمن الدول الأقل ثمناً في العالم . فالإمكانات الطبيعية في جيبوتي متواضعة ، كما يظهر ذلك من عرضنا لحالة الأمطار والتربة ، كما أن الموارد البشرية محدودة جداً إذ أن التعليم والمعرفة بوسائل التقنية الحديثة لا يزالان في مرحلة أولية . ولهذا نجد أن النشاط البشري في مجمله بسيط ، ويمكن أن نصنّفه إلى نشاط تقليدي وآخر حديث (شكل رقم ٧) .

فالنشاط التقليدي يشمل :

- (أ) الزراعة .
 - (ب) الرعي .
 - (ج) صيد الأسماك .
- أما النشاط الاقتصادي الحديث فيشمل الصناعة وقطاع الخدمات بأنواعها وخاصة قطاع :

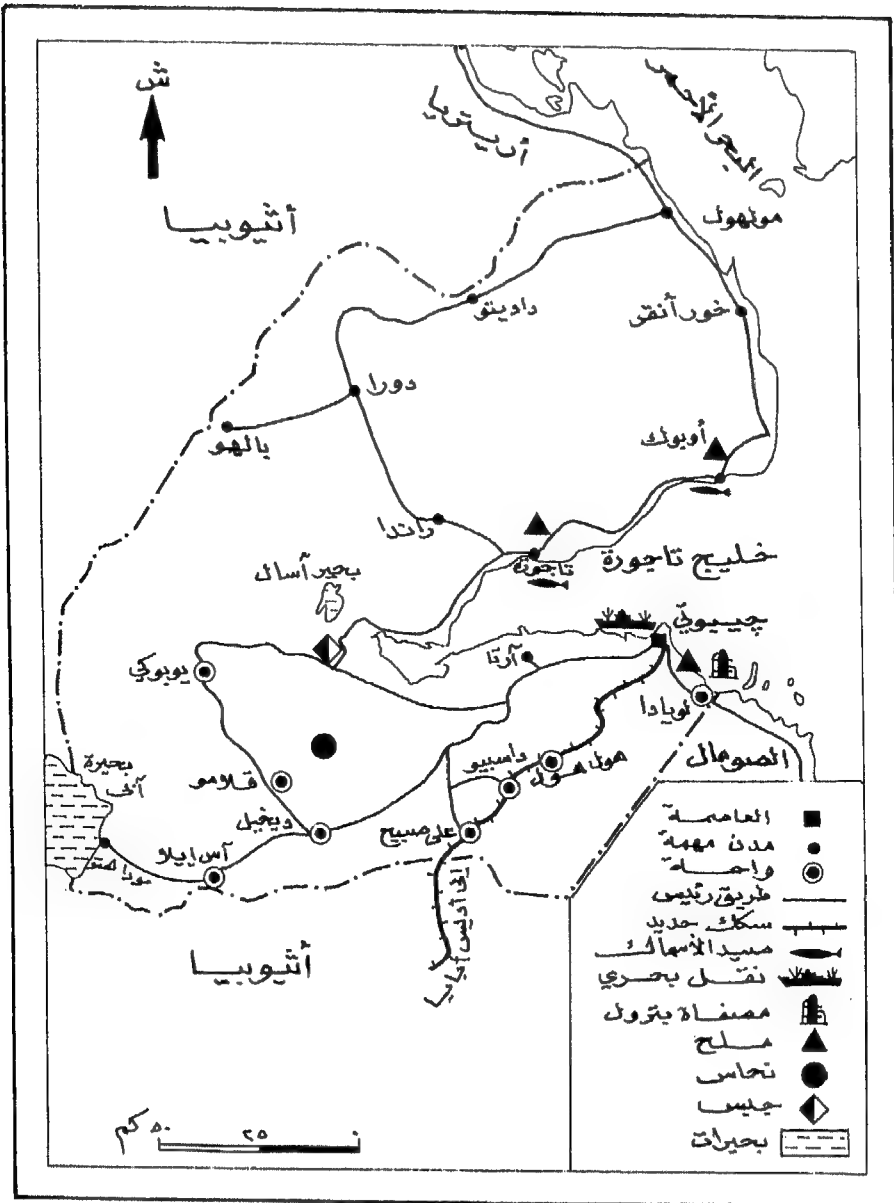
- (أ) النقل والاتصال .
- (ب) المصارف
- (ج) التجارة .

أولاً - النشاط الاقتصادي التقليدي :

الزراعة :

لاتؤدي الزراعة في جيبوتي دوراً مهماً ، فقد قدرت الأمم المتحدة مساحة الأراضي الزراعية في جيبوتي ٦٧٤٠ هكتاراً (U.N., 1987, P. 195) وتقابل هذه المساحة حوالي ٢,٠٪ من مساحة القطر الكلية البالغة حوالي ٣٣٠٠٠٠ هكتار. وتقع معظم الأراضي الزراعية بالقرب من أمبولي وديخيل، ويتكون الإنتاج الزراعي أساساً من التمور والذرة وبعض الفاكهة والخضراوات ، وبيع معظم الإنتاج في مدينة جيبوتي. وتعتمد الزراعة على الري من مياه الآبار لأن الأمطار القليلة والمتذبذبة لاتفي بمتطلبات الزراعة كما قد أشير إليه آنفاً .

ونظراً لقلة الإنتاج الزراعي فإن الزراعة لاتسهم بأكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن الإنتاج الزراعي لا يكفي احتياجات السكان . ولهذا فإن جيبوتي تستورد أغلب احتياجاتها من الحبوب (U.N., 1987, p. 195) ومعظم الفاكهة والخضراوات و ٦٠٪ من اللحوم و ٧٥٪ من الألبان (هانكوك ولويد ١٩٨٢م، ص ٣٩) . وإجمالاً يمكن القول إن الإنتاج الزراعي (الغذائي) في جيبوتي لا يمثل أكثر من ثلاثة في المائة من المواد الغذائية المستوردة . وغني عن القول إن الزراعة لاتسهم إسهاماً ذا قيمة في الصادرات إذ ليس هناك ما يصدّر سوى الجلود، والتي سوف نتعرض لها عند الحديث عن الرعي .



شكل (٧) الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

Jeune Afrique, The Atlas of Africa, 1973.

المصدر:

ويمكن أن نحدد أسباب هذا الفقر الزراعي فيما يلي :

- (أ) شح الموارد المائية وفقرة التربة .
(ب) ضعف الوعي الزراعي لدى السكان لارتفاع معدلة الأمية بينهم (C. I. A. , 1994, p. 110) ولغياب الإرشاد الزراعي المبرمج فضلاً عن أن معظم السكان يعودون إلى أصول بدوية ، وكانوا معروفين بإرثهم الحضاري المتمثل في حبهم لرعي الحيوان . ولما جاءوا إلى جيبوتي وجدوا بيئة تصلح للرعي فاستمروا في مهنة الرعي ، ولم يطوروا الزراعة ، ولم تكن عندهم المقدرة على استحداث أساليب وجلب تقنيات واكتساب مهارات تمكنهم من استغلال الأرض زراعياً .

الرعي :

إلى عهد قريب كان الرعي هو الحرفة السائدة في جميع أجزاء البلاد . ولا يزال الرعي يؤدي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجيبوتي . غير أنه نتيجة لنمو المدن (شكل رقم ٦ السابق) ، والقطاع الخدمي في جيبوتي فقد استقر عدد كبير من الرعاة وانصرفوا عن ممارسة الرعي . ونحن لانعرف على وجه الدقة عدد المشتغلين بحرفة الرعي حالياً لكن دائرة معارف العالم الثالث قالت إن خمسين في المائة من القوى العاملة يعملون بالرعي (Encyclopedia of the Third World, p. 485) أما (دائرة المعارف البريطانية فقد ذكرت أن عدد البدو عام ١٩٦٧م كان حوالي ٤٠,٠٠٠ من مجموع سكان القطر البالغ عددهم آنذاك ١٢٥,٠٠٠ نسمة أو مايقابل ٣٢٪ من سكان البلاد (New Encyclopedia Britanica, 1984, p. 163) . ولا شك أن هذه النسبة قد تناقصت بسبب نزوح كثير من السكان إلى المدن ، وكذلك لتدهور المراعي بسبب الجفاف والرعي الجائر .

والرعي في جيبوتي بدوي النمط ، أي ترحال الأسرة والماشية معاً طلباً للكلأ والماء . وعلى هذا فإن ظهور معظم القرى والمدن في جيبوتي إنما هو أمرٌ حادث ذلك أن المجتمعات البدوية تكاد تخلو من المستوطنات المستقرة . والترحال مع الماشية يستلزم وجود مساحات شاسعة . ولذا فإن العفر قد تمتد رحلاتهم في الفصل المطير إلى مراعي داخل الأراضي الأثيوبية ، تحديداً إلى سهل الدناكل حتى إذا ولّى فصل المطر وحل الفصل الجاف كروا عائدين إلى مواطنهم الأولى في جيبوتي حيث يتكدسون عند الآبار وموارد المياه . وكذلك الحال بالنسبة للعيسى الذين يرتادون مراعي داخل الصومال .

إن الإقبال على حرفة الرعي يرجع لأسباب بشرية وأخرى طبيعية فالأسباب البشرية تتلخص في أن الرعي كان هو الحرفة التي يحذقها الجيبوتيون ويعرفونها معرفة جيدة . وفي سبيل ذلك نجدهم مستعدين لتحمل ظروف طبيعية قاسية . ولعل العوامل الطبيعية تتمثل في :

(أ) وجود المراعي التي تصلح لرعي مختلف الحيوانات وخاصة الإبل والماعز والضأن . فالأمطار القليلة تؤدي إلى نمو حشائش قصيرة ، بعضها معمر والآخر فصلي . وكذلك تنبت الشجيرات القصيرة المتفرقة ومعظمها من فصيلة الشوكيات . والحيوانات المذكورة تتحمل العطش كما تستطيع الاعتماد على الحشائش القصيرة وأوراق وثمار الشجيرات فالإبل مثلاً تبقى فصل الشتاء بأكمله دون الحاجة إلى شرب الماء إلا كل أسبوعين ، أما في الصيف فباستطاعتها البقاء دون ماء مدة عشرة أيام من دون الحاجة للشرب . وفي مقدور الإبل الاعتماد على أوراق وأغصان الشوكيات ، سيما السمر وكذلك الماعز فإنه يقات على معظم النباتات وحتى على الأصناف الرديئة من المرعى ، بجانب قدرتها على رعي أوراق الأشجار وأغصانها . والماعز يحتاج الماء كل

أربعة أيام . وعلى الرغم من أن الأغنام ليست لها نفس مقدرة الإبل والماعز على تحمل العطش والعيش على الأنواع الرديئة من النباتات إلا أن الأغنام تستطيع أن تعيش بشكل جيد في المناخ الصحراوي ، وخاصة إذا توافرت المياه من الآبار أو من أية مصادر أخرى إذ أن الأغنام تحتاج إلى الماء كل يومين . وتربى الأبقار أيضاً ، ولكنها غالباً ماتكون عرضةً للنفاء عند حلول الجفاف . ويذكر أن جميع هذه الحيوانات يمكن أن تقتات بشكل جيد على الشجيرات الشوكية ، كما يمكنها البقاء بدون ماء إذا وجدت النباتات الندية (Succulent) وقد كان كثير من هذه النباتات موجوداً بكثرة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، إلا أن بعض الأنواع منها مثل «السعدان» اختفى وبقيت بعض الأنواع الأخرى مثل الحنظل .

(ب) الحيوانات التي ترعى في جيبوتي تستطيع السير مسافات طويلة ، كما أنها تأقلمت مع ظروف البيئة فاكسبت المقدرة على مقاومة بعض الأمراض المدارية .

وهناك تقديرات مختلفة لأعداد حيوانات المرعى في جيبوتي ، وهي مبنية على تقديرات صدرت عام ١٩٧٨ م . وقد بُنيت هذه التقديرات في الجدول رقم (٣) وهي لا تختلف كثيراً على تقديرات بعض المصادر الأخرى لعام ١٩٩٢ م إلا في أعداد الأبقار على الرغم من الفارق الزمني إذ المعتقد أن عددها قد هبط من ٤٠٠٠ رأس في عام ١٩٨١ م إلى ١٨٠٠٠ رأس في عام ١٩٩٢ م (The Statesman , 1995, p. 491). (جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٣) أعداد الحيوانات عام ١٩٨١م

النوع	عدد الرؤوس	عدد الوحدات الحيوانية
الإبل	٥٠,٠٠٠ (١)	* ٧٥,٠٠٠
الأغنام	٥٠٠,٠٠٠ (١)	* ٨٤٠٠٠
الماعز	٤٠٠,٠٠٠ (١)	* ٦٦٠٠٠
الأبقار	٤٠,٠٠٠ (١)	* ٠٠٠٠
الحمير	٦٥٠٠ (٢)	* ٦٥٠٠٠
المجموع	٩٩٦٥٠٠	* ٢٧١,٥٠٠

المصدر:

(1) U. N., (1987), The Least Developed Countries Report, 1986, Presented to the Conference. on Trade and Development, New York.)

(٢) هانكوك، غراهام ولويد، ستيفن، (١٩٨٢م)، جيبوتي على مفترق الطرق في العالم، أتش وال أسوسيتز، نايروبي.

* حسب الباحث أعداد الوحدات الحيوانية بتحويل رؤوس الحيوانات الواردة في العمود الأول إلى (وحدة مرعى) بواقع بقرة واحدة لكل ثلثي جمل، أو ٦ رؤوس من الماعز أو مثلها من الأغنام أو رأساً واحداً من الحمير.

ومن هذه الحيوانات فإن البدو يتحصلون على معظم احتياجاتهم من الألبان واللحوم . وتعتبر الجلود من الصادرات الرئيسة لجيبوتي .

جدول رقم (٤) أعداد الحيوانات عام ١٩٩٢م

النوع	عدد الرؤوس
الماشية	١٨٠,٠٠٠
الأغنام	٤٥٠,٠٠٠
الماعز	٥٠٦,٠٠٠
الحمير	٨,٠٠٠
الإبل	٦١,٠٠٠
المجموع	١,٢٠٥,٠٠٠

المصدر:

الجدول أنشأه الباحث، والبيانات من:

- Europa Publications Ltd., (1994), The Europa World Year - Book, 1994, p. 980.

ومن جهة أخرى وعلى الرغم من وجود نسبة كبيرة من السكان تمتهن الرعي إلا أن جيبوتي لاتزال تستورد كميات كبيرة من احتياجاتها من اللحوم والألبان . ويرجع ذلك للأسباب التالية :

(أ) اختفت بعض نباتات المرعى الجيد وكذلك معظم الحشائش المعمرة نتيجة للجفاف- وخاصة جفاف عام ١٩٨٣م / ١٩٨٤م. وكذلك نتيجة للمرعى الجائر إذ أن عدد الوحدات الحيوانية تزيد عن طاقة المرعى ، وقد استمرت هذه الظاهرة فترة طويلة لأن التحسن النسبي في الخدمات البيطرية قد أدى إلى تناقص معدلات نفوق الماشية . وليس هناك تقدير لطاقة المرعى في جيبوتي ، ولكن لو افترضنا أن مراعي جيبوتي لها نفس مستوى المراعي شبه الصحراوية والصحراوية في السودان لوقوع مراعي جيبوتي ومراعي السودان الصحراوية وشبه الصحراوية في نفس العروض ، فتصبح طاقة المرعى سبعة وحدات حيوانية للكيلومتر المربع الواحد . وعلى هذا الأساس فينبغي أن لا تزيد الوحدات الحيوانية عن ما يمكن أن تحمله مساحة جيبوتي البالغة : ٢٣٠٠٠ كيلومتر مربع ، (مساحة جيبوتي) $7 \times$ وحدات حيوانية = ١٦١,٠٠٠ وحدة حيوانية ، أي في حين أنه كان في جيبوتي عام ١٩٧٨م ٢٧١,٥٠٠ وحدة حيوانية فإن طاقة المراعي حالياً تقل عن ١١٠,٠٠٠ وحدة حيوانية عما كان عليه الحال عام ١٩٧٨م. وليس الرعي الجائر وحده هو المسؤول عن هذا التدهور البيئي فقد أسهم السكان في تدمير الغطاء النباتي بقطع الشجيرات لأغراض الوقود والبناء .

(ب) أن أعداداً كبيرة من البدو قد تركت البداوة واستقرت في المدن التي بلغ معدل النمو السكاني السنوي بها حوالي ٧٥٪ (هانكوك ولويد ، ١٩٨٢م ، ص ١٧) وأصبح هؤلاء السكان - سكان المدن والريف المستقر مستهلكين للألبان واللحوم ولم يعودوا ينتجونها .

(ج) المعروف أن الحيوان الذي يربى تحت ظروف البداوة عادة ما يقل إنتاجه

من الألبان واللحوم ذلك أنه يحوّل أكثر ما يتغذى به إلى طاقة يحتاجها لقطع المسافات الطويلة التي يتوجب عليه أن يقطعها سيراً ، ولذا فإن إنتاج اللحوم والألبان في المجتمع البدوي الجيبوتي لا يكفي إلا احتياجات البدو أما السكان المستقرون فليس أمامهم إلا استيراد حاجاتهم من اللحوم والألبان من الخارج .

صيد الأسماك :

تطل جيبوتي على ساحل غني بموارده السمكية ، غير أن حرفة صيد الأسماك لم تمارس في الماضي إلا بقدر محدود ، وذلك لأنه كان يُنظر إليها على أنها حرفة غير محترمة لتجذب أعداداً كبيرة من السكان ، وهذه الظاهرة نلاحظها في كثير من أقاليم البدو - مثلاً عند الذين يسكنون على ساحل البحر الأحمر في السودان ، وكذلك نلاحظها في الصومال وفي السواحل الغربية للمملكة العربية السعودية .

ومع ذلك فإن إنتاج الثروة السمكية قد وصل إلى ٣٩١,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٩م ثم هبط إلى ٣٥٩,٠٠٠ في السنة التالية (١٩٩٠م) ثم ارتفع إلى ٣٨٠,٠٠٠ ألف طن في عام ١٩٩١م (جدول رقم ٥) . وعلى الرغم من أن لحوم الأسماك ليست من أنواع الطعام المفضل في المجتمعات البدوية وشبه البدوية إلا أن الهجرة إلى المدن وتبني قيم الاستهلاك المتزايد والمتنوع المصاحب للنمو الحضري على النمط الغربي - من شأنها أن توسع دائرة الطلب على المنتجات السمكية على المستوى المحلي وقد يتوافر فائض يمكن تصديره إلى الخارج .

ووعياً من الحكومة بهذه الحقيقة فقد خططت لتنمية قطاع الثروة السمكية منذ فواتح العقد الماضي ، عام (١٩٨١م) مثلاً خصصت مبلغ ٣٣,٧ مليون

دولاراً لتحديث وسائل الصيد وأساليبه ، و حاولت إقناع صيادي الأسماك بالانتظام في جمعيات تعاونية وذلك لضمان فعالية التسويق والإدارة ليس ذلك فحسب بل سعت لتدريب الصيادين وتدعيم البنية الأساسية والمرافق التي تحت تصرفهم (هانكوك ولويد ، ١٩٨٢م ، ص ٤١).

جدول رقم (٥) إنتاج الأسماك في الفترة (١٩٨٩-١٩٩١) (بآلاف الأطنان)

السنة	الكمية
١٩٨٩م	٣٩١
١٩٩٠م	٣٥٩
١٩٩١م	٣٨٠

المصدر:

الجدول من عمل الباحث، البيانات من:

- Europa Publications Ltd., (1994), The
- Europa World Year Book, 1994, P. 980.

ثانياً - النشاط الاقتصادي الحديث :
الصناعة والتعدين :

تؤدي الصناعة دوراً ثانوياً في اقتصاد جيبوتي . ففي عام ١٩٩١م كان عدد العمال الصناعيين لا يزيد عن ٥٠٠ عامل فقط ، والصناعة لا تسهم إلا بنحو ١٢٪ من الدخل الوطني ، والصناعات التي كانت قائمة عند نيل جيبوتي الاستقلال عام ١٩٧٧م كانت عبارة عن صناعة المياه الغازية ،

بالإضافة إلى ذلك كان هناك مصنع للأوكسيجين السائل وبعض الحرف اليدوية، وتخطط الدولة لتنمية الصناعات حتى تستوعب العمالة الفائضة وتسهم في الحد من البطالة المتفشية، ومن أسف أن نسبة من لا يعملون ممن هم في سن العمل تصل إلى ٧٥٪، كما تأمل الدولة أن تستعين بإثراء قطاع الصناعة في تحسين مستويات المعيشة وخفض التضخم. ولذا فقد خططت لإنشاء مصنع للمياه المعدنية في تاجورة، وذلك لسد حاجة الاستهلاك المحلي عوضاً عن الاستيراد من جهة، وليوفر فائضاً يمكن تصديره إلى الدول المجاورة. وقد بدأ الإنتاج عام ١٩٨١م، كذلك كان في نية الدولة إنشاء صناعات للأسمنت، والبلاط، والطلاء، وغاز اللحام، ومذبغة للجلود، وورشة للنجارة (هانكوك ولويد، ١٩٨٢م، ص ٤١). وقد نشأت بجانب هذه المصانع ورش لإصلاح السيارات وإصلاح السفن.

ومما يذكر أن هناك حركة إعمار نشطة. ففي الماضي لم تكن هناك مجمعات سكنية مستقرة، وبالتالي لم تكن هناك مساكن حديثة. ولكن مع تطور ونمو المدن - جيوتي وتاجورة وبقية المدن -، ومع الهجرة الكبيرة للمدن كان لابد من إنشاء عدد كبير من المساكن الحديثة. وبذا تطورت صناعة البناء. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحركة وتزداد، أي حركة السكان نحو المدن مستقبلاً، الأمر الذي يتطلب بالضرورة إنشاء صناعات أخرى بعضها مخطط له أصلاً مثل صناعة الأسمنت، وبعضها في طور التخطيط مثل صناعة المعدات الكهربائية التي تستوردها البلاد حالياً.

ومن الصناعات الناشطة صناعة إنتاج الطاقة الكهربائية الحرارية من النفط الذي تستورده جيوتي من الخارج مما يكلفها كثيراً ولا توجد محطات توليد الكهرباء في مدينة واحدة وإنما هي موزعة على أكثر من مدينة في صورة شبكة ضعيفة الترابط بين أجزائها.

وعلى الرغم من كل خطط التنمية الحكومية فإن الصناعة لاتزال في مراحلها الأولية تواجه كثيراً من العقبات أهمها :

(أ) سوق جيبوتي صغير حيث يبلغ عدد السكان حوالي ٤١٣,٠٠٠ نسمة تقريباً ، كما أن القوة الشرائية لدى السكان ضعيفة وليس لدى جيبوتي فرصاً كبيرة لتسويق فائض إنتاجها في أسواق الدول المجاورة ، إثيوبيا والصومال التي تقفل أسواقها كلياً أو جزئياً أمام المنتجات الجيبوتية بقوانين وأنظمة الحماية الجمركية .

(ب) لاتزال الخبرة التقنية والإدارية في جيبوتي منخفضة . وأكبر دليل على صحة هذا الزعم هو ارتفاع نسبة الأمية (٥٢٪) .

(ج) فرص الجيبوتيين في مجال الاستثمار الصناعي محدودة بسبب فقر البلاد واقتصادها الضعيف وافتقارها إلى رؤوس الأموال التي تتطلبها الصناعة . ولذا فإن أي صناعة تقوم لابد أن تعتمد على رأس المال الأجنبي . غير أن الاستثمار الأجنبي لا يزال يحجم عن الولوج إلى جيبوتي لأسباب مختلفة .

(د) أن الوقود (النفط) المستخدم في إنتاج الطاقة تستورده الدولة بتكلفة عالية وأسعار مرتفعة ، وهكذا ترتفع تكلفة المنتجات الصناعية لاعتماد الصناعة على هذا الوقود .

(هـ) ومما يزيد الأمر تعقيداً ضعف البنية التحتية ، وبخاصة في مجال الطرق والسكك الحديدية والأخيرة -السكك الحديدية - لا تملك منها جيبوتي إلا ١٠٦ كم هي طول الخط الحديدي داخل الأراضي الجيبوتية أما بقية الخط فهي داخل الأراضي الإثيوبية ، أما الطرق المرصوفة سواء أكانت داخلية أم مرتبطة بطرق الدول المجاورة فلا تزال أطوالها محدودة ولا تزيد الأجزاء المرصوفة من الطرق داخل جيبوتي عن ٤٥٠ كيلومتراً ،

تربط أساساً مدينة جيبوتي بمدينة ديخيل . وهناك طرق أخرى لكنها غير مرصوفة ، ويتراوح حالها بين الممهدة و الترابية الوعرة . وأطوال هذه الطرق جميعاً تبلغ ٢٩٠٠ كيلومتر .

ومما يلفت النظر عدم وجود طرق مرصوفة تربط جيبوتي والصومال أو جيبوتي وإثيوبيا ، ومع ذلك فإن الشاحنات بين جيبوتي وإثيوبيا تسير بشكل منتظم .

ومن ناحية أخرى فإن لجيبوتي بعض الميزات التي ربما تساعد في قيام صناعات في المستقبل ، إما للاستهلاك المحلي أو التصدير للدول المجاورة ، ومن هذه الميزات :

- (أ) أن سوق جيبوتي سوق حر - وكذلك عملتها .
- (ب) يمكن لجيبوتي أن تؤدي دور الوسيط وذلك بفضل موقعها بين الصومال وإثيوبيا وبعض الدول العربية .
- (ج) السوق الحر والموقع المتميز قد يغريان بعض المستثمرين بتوظيف رؤوس أموالهم في جيبوتي .

وفي مجال التعدين فليس هناك نشاط تعديني مهم بيد أن هناك نشاطاً محدوداً في استخراج الملح والجير والجبس وهي معادن تستخرج من المنطقة الساحلية ومن حول البحيرات الجيبوتية . ويمكن استخراج كميات كبيرة من الملح إذا وجد السوق ورأس المال . كما أن الجير والجبس يمكن أن يستخرجا لصناعة الأسمدة .

خدمات النقل والمصارف والتجارة :

لقد سلفت الإشارة إلى خدمات الميناء والسكة الحديد في جيبوتي . وكانت جيبوتي قد وصلت إلى قناعة أنها يمكن أن تحصل على مردود

اقتصادي جيد فيما لو قدمت خدمات في مجال النقل ، ليس فقط لإثيوبيا والصومال ولكن لبعض دول شرقي إفريقيا أيضاً . وخط السكة الحديد المذكور هو خط مشترك بين جيبوتي وإثيوبيا وطوله حوالي ٧٨٢ كيلومتراً ، منها ١٠٦ كيلومتر تقع داخل أراضي جيبوتي . وعن طريق هذا الخط الذي يبدأ من أديس أبابا كان ينقل أكثر من نصف صادرات وواردات إثيوبيا - ثم عن طريق الميناء تشحن الصادرات وتستقبل الواردات . وليس هناك خط حديدي بين جيبوتي والصومال أو بين جيبوتي وبين دول شرقي إفريقيا ، إلا أن الميناء يخدم هذه الدول أيضاً . وفيما يختص بدول شرقي إفريقيا فإن النقل من وإلى جيبوتي يتم عن طريق المطار ثم عن طريق البحر . وعلى الرغم من أن النقل الجوي يكلف كثيراً إلا أن هذا النمط من أنماط النقل يستفاد منه في نقل ماخف وزنه وغلا ثمنه . ومما يساعد في عملية النقل أن مطار جيبوتي مجهز تجهيزاً كافياً . وجيبوتي موصولة ببقية دول العالم عن طريق المواصلات السلكية واللاسلكية الحديث . وهكذا نجد أن هناك تنسيقاً بين وسائل النقل والاتصال .

ولقد استثمرت جيبوتي وسائل النقل استثماراً جيداً كما استثمرت موقعها الوسيط ، ولهذا فإننا نجد أن قطاع النقل والاتصال كان يستوعب نحو ٢٥٠٠ عامل عام ١٩٨٢م ، ويقال إن هذا العدد ربما كان قد ارتفع إلى نحو ٣٠٠٠ عامل بحلول عام ١٩٨٨م (U.N., 1987, p. 78) ويسهم هذا القطاع بحوالي ٣٢٪ من دخل الدولة من العملات الصعبة ، ولا يدخل في هذه العملات الصعبة الواردة للبداد من المنح والقروض .

وإلى جانب خدمات النقل والاتصال تتوافر خدمات مصرفية وتجارية نشطة بسبب عدم وجود قيود على التحويل من عملة إلى أخرى ، في حين أن

الدول المجاورة كلها تضع قيوداً صارمة على التحويل والتجارة الخارجية ، ولقد استغلت جيبوتي هذا الوضع فأصبحت تخدم تجارة الدول المجاورة . وكذلك يلاحظ وجود عدد لا يستهان به من الخبراء المدنيين والجنود الفرنسيين مما أدى إلى إنعاش التجارة الداخلية ، حتى إن دائرة معارف العالم الثالث أشارت إلى أن حوالي خمسين في المئة من القيمة المضافة في التجارة ونحو خمسة وسبعين في المئة من القيمة المضافة في الخدمات الأخرى إنما تعود مباشرة إلى وجود المجموعة الفرنسية في جيبوتي (Encyclopedia of the Third World) .

ولما كانت الخدمات والتجارة وخدمة السفن تتم غالباً في جيبوتي - عاصمة وميناء البلاد - وإن خدمات الميناء هي صاحبة السهم الأول في تكوين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي على وجه الخصوص ، رأى الباحث تتبع تطور الميناء واستعراض النشاط الاقتصادي فيها .

يبدأ التاريخ الاقتصادي لجيبوتي باتخاذها ميناء وعاصمة للإدارة الفرنسية عام ١٨٨٥ م ، ثم بوصلها مع أديس أبابا بخط حديدي اتفق على إنشائه عام ١٨٨٧ م وتم بناؤه بتمويل فرنسي - إثيوبي في عام ١٩١٧ م وباكتمال الخط الحديدي أصبحت جيبوتي البوابة الرئيسة لتجارة إثيوبيا الدولية . وازدادت أهمية جيبوتي بعد التحسينات التي أدخلت على خدمات الميناء بحيث أصبحت واحدة من أشهر أربعة موانئ لتوفير الإمدادات والخدمات الملاحية البحرية . وقد أدى هذا التطور إلى مزيد من الإقبال على الميناء فتحولت جيبوتي إلى مركز تجاري مؤثر حتى بالنسبة لبعض بلدان شبه الجزيرة العربية (هانكوك ولويد ، ١٩٨٢ م ، ص ٩) .

ولقد وصلت أهمية ميناء جيبوتي أقصى مدى لها في فواتح الستينات من هذا القرن الميلادي حتى أن ميناء جيبوتي استقبل ٣٠٧٤ سفينة محملة بحوالي ٢٤٠,٠٠٠ طن من البضائع . وصدرت بضائع تزن نحو ١٤٤,٠٠٠ طن (محمود، ١٩٨٣م، ص ١٨٧) . وبذا فقد أصبح الميناء عصب الحياة الاقتصادية الحديثة لهذه الدولة إذ أن العائد من القطاعات الأخرى (زراعية، صناعية، معدنية، خدمية) لا يضاوي دخل الدولة من خدمات الميناء . وهو ما كنا قد أشرنا إليه في صدر هذا الجزء من البحث .

وما من شك في أن ميناء جيبوتي كان وما يزال محور النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي على أساس أن الإقليم الذي هو ظهير للميناء إنما يأتي في المرتبة الثانية بعد عدن في الدخول أو الخروج من البحر الأحمر لأنه يشغل موقعاً يتحكم في الدخول أو الخروج من البحر الأحمر وفضلاً عن هذه الميزة فإن لموضع جيبوتي عدداً من المميزات الأخرى التي يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : إن موضع المرفأ شبه محمي من الأمواج والرياح . فالمدينة نفسها مبنية على ثلاثة جزر مرجانية في مدخل على خليج تاجورة . وذلك يعطي حماية للميناء ويجعل المياه داخل الخليج هادئة نسبياً ، وزاد من الحماية والهدوء أن إحدى السفن كانت قد غرقت في المدخل وتُركت في مكانها كحاجز يساعد في تكسير الأمواج .

ثانياً : أن الميناء يقع على مساحة تبلغ ٦٤٠,٠٠٠ متر مربع وهي مساحة كافية للتوسع في المباني والمستودعات بالميناء .

ثالثاً : أنه أمكن تحسين المرفأ بعدد من الإنشاءات منها تعميق المياه إلى ما بين ١٢ متراً و ٣٠ متراً . ومنها أيضاً إنشاء تسعة أرصفة بحرية ، في حين

وصلت أطوال المرباط إلى ٢٣٤٠ متراً ، وبالإضافة إلى ذلك أنشئت
أرصفة للحاويات والمستودعات المبردة في عام ١٩٨٤ م .
رابعاً : أن منطقة جيبوتي غنية بالمياه الجوفية ، والمياه إحدى متطلبات خدمة
السفن .

غير أن الميناء قد تعرض إلى عدد من الأزمات التي كادت تعصف بمستقبل
الحركة في الميناء . الأزمة الأولى كانت أثناء الحرب العالمية الثانية حينما
والت حكومة جيبوتي الفرنسية حكومة فيشي في فرنسا . وهذا ما جعل
بريطانيا تضرب حصاراً بحرياً على جيبوتي لمدة عامين عانت منها جيبوتي
معاناة شديدة ثم استسلمت لبريطانيا و« فرنسا الحرة » في ديسمبر ١٩٤٢ م
(The Encyclopedia Americana, p. 219)

وكانت الأزمة الثانية عندما أغلقت قناة السويس عام ١٩٦٧ م واستمرت
هذه الأزمة إلى أن فتحت القناة مرة أخرى عام ١٩٧٥ م ونجم عن ذلك
انخفاض عدد السفن التي تدخل الميناء بنسبة تربو على ٦٠ ٪ ، وعندما
استؤنفت الملاحة عبر قناة السويس كانت ناقلات البترول العملاقة والتي
لا تتسع القناة لعبورها قد ظهرت (هانكوك ولويد ١٩٨٢ م ، ص ٩) ، وبدأت
في الإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح . ولكن في الجانب الآخر نجد أن
قناة السويس قد عُمِّت - وإن كان تعميقاً محدوداً - الأمر الذي ترتب عليه
زيادة طفيفة في عدد السفن الداخلة إلى ميناء جيبوتي .

الأزمة الثالثة وكانت عندما نشبت حرب أوقادين بين الصومال وإثيوبيا
عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ م . فقد حدث أثناء الحرب نشاط لحرب العصابات من
جانب جبهة تحرير الصومال الغربية مما أدى إلى توقف سكة حديد جيبوتي -
أديس أبابا . وفي يونيو ١٩٧٨ م بدأ الخط يعمل من جديد ، لكن لم يمض

شهر واحد حتى هُوجم الخط مرة أخرى ، وحدث تخريب شديد لقطار كان على الخط . ونتيجة لذلك فقد عملت إثيوبيا لتحويل الصادرات والواردات ، التي كانت تمر عبر جيبوتي - إلى ميناء عصب في إريتريا ، والتي كانت تعد بحكم الواقع جزءاً من إثيوبيا . وكان ذلك بعد أن أدخلت تحسينات كبيرة على الطريق البري من أديس أبابا إلى عصب كما أدخل إلى الخدمة أسطول كبير من الشاحنات . وكل ذلك كان بمساعدة كبيرة من الاتحاد السوفيتي (السابق) لإثيوبيا ، ونتيجة لذلك فقد فقدت جيبوتي حوالي ٦٠٪ من واردات إثيوبيا و ٤٠٪ من صادراتها . حدث هذا في الوقت الذي حسنت بعض الدول العربية التي كانت تعتمد لحد ما على خدمات جيبوتي - حسنت خدمات موانئها وأصبحت في غير حاجة إلى ميناء جيبوتي وميناء جدة شاهد جيد على ما ذهبنا إليه . ففي الستينات والسبعينات من هذا القرن الميلادي شهدت السعودية طفرة إنمائية عظيمة مما اضطرها لاستيراد الكثير جداً من المعدات ومواد التنمية ، وسبب ذلك ضغطاً كبيراً على ميناء جدة . وكانت السفن تنتظر خارج الميناء مدة طويلة . ولهذا السبب كانت بعض السفن تواصل رحلتها إلى جيبوتي مفضلة ذلك على الانتظار خارج الميناء . غير أن الحال قد تحسن كثيراً في ميناء جدة حتى أصبح الميناء يستوعب كل السفن العابرة . وبالإضافة إلى ذلك فإن جدة تباع الوقود للسفن بسعر أقل بـ ٣٠٪ عن السعر الذي تباع به جيبوتي . وبالإضافة إلى ذلك لم يعد ميناء جدة يعاني من مشكلة قلة المياه كما كان ذلك في الماضي .

لهذه الأسباب فقد فقدت جيبوتي كثيراً من أهميتها كما يبدو ذلك من الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦) نشاط ميناء جيبوتي عامي ١٩٧٠م و ١٩٧٩م

السنة	البضائع المفرغة بالطن	البضائع المشحونة بالطن
١٩٧٠م	٩٩٥٠٠٠	٨٨٠٠٠
١٩٧٩م	٠٥١١٧٧	٢١٥٥٢

محمود، محمود توفيق، (١٩٨٣م)، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر - دراسة
في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس، دار المريخ، الرياض، ص ١٨٨ نقلاً عن
Port De Commerce De Djibouti

نتيجة لهذا التناقص في نشاط الميناء فقد لجأت حكومة جيبوتي إلى اتخاذ
عدة خطوات من شأنها إعادة النشاط إلى الميناء . وأهم هذه الخطوات
ما يأتي :

أولاً : تشجيع دول شرقي إفريقيا التي لا تطل على البحر لاستعمال ميناء
جيبوتي . ففي عام ١٩٧٩م زار وفد عال من جيبوتي كلاً من أوغندا
وبوروندي وزائير - والأخيرة لها ساحل في أقصى غربها - وكل هذه
الدول ظلت تعاني ردياً من الزمن من صعوبة نقل صادراتها و وارداتها
عبر طرق طويلة إلى دار السلام أو ممبسا ، وهما ميناءان مزدحمان .
وحاول ذلك الوفد إقناع تلك الدول نقل بضائعها جواً إلى جيبوتي ،
ثم نقل تلك البضائع من جيبوتي عن طريق البحر . ومن محاسن هذا
الاقتراح أن السفن تقطع المسافة بين جيبوتي والموانئ الأوروبية في مدة

تقل أربعة أيام بالقياس إلى ماتستغرقه إذا انطلقت من ميناء ممبسا أو دار السلام (هانكوك ولويد، ١٩٨٢م، ص ١٢٠). ولكن بالطبع فإن النقل عن طريق الجو يكلف كثيراً، وعليه فإن هذا الاقتراح يكون مفيداً فقط في حالة البضائع خفيفة الوزن عالية الثمن.

ثانياً : أعلنت جيبوتي عام ١٩٨١م أن ميناءها حر، وبذا تستطيع الدول المجاورة ودول شرقي إفريقيا الاستفادة من وضع الميناء الجديد.

ثالثاً : شجعت البنوك على التعامل الحر في الاستيراد والتصدير وذلك حتى تغري الدول المجاورة، وخاصة إثيوبيا والصومال بالاستفادة من الخدمات المصرفية الجيبوتية ومن مينائها ويناسب أن يشار هنا إلى أن هاتين الدولتين كانتا تنتهجان منهجاً يقيد التعامل بالنقد الحر إلى عام ١٩٩١م.

رابعاً : أنشأت جيبوتي رصيفاً لاستقبال الحاويات، وكان ذلك عام ١٩٨٤م، كما ذكرنا سابقاً.

لقد أتت هذه الإجراءات بعض أكلها بدليل أن الصومال ودول شرقي إفريقيا بدأت استخدام الميناء كما هو واضح من الجدول رقم (٧) ومع ذلك فقد تضررت جيبوتي كثيراً من تحويل مسار صادرات إثيوبيا ووارداتها إلى عصب كما ذكرنا آنفاً.

وعلى الرغم من انخفاض حركة النقل إلا أن عدد الحاويات زاد من ١٤٥٠ حاوية عام ١٩٧٤م إلى ٦٥٠٠ حاوية عام ١٩٨٠م مع ملاحظة أن رصيف استقبال الحاويات لم ينشأ إلا عام ١٩٨٤م، ومن جهة أخرى زادت حركة البضائع زيادة كبيرة. ففي عام ١٩٨٩م تم تفريغ وشحن نحو ٨٨٠,٠٠٠ طن من البضائع. (جدول رقم ٧).

وارتفع ذلك الرقم إلى حوالي ١,٧ مليون طن في عام ١٩٩٢ م

(The Europa Publications, 1994, p. 983), (The Statesman, 1995, p. 493)

جدول رقم (٧)

حركة البضائع في ميناء جيبوتي عام ١٩٧٩ م حسب الدول المستخدمة الميناء

الجملة	مناطق أخرى		الصومال		أثيوبيا		جيبوتي		بيان الحركة
	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	
٥١١٧٧	-	-	١	٥٣٥	٢٧,٩	١٤٢٧٥	٧١,١	٣٦٣٦٧	الوارد بالطن
٢١٥٥٢	٦٩,٤	١٤٩٦٣	٠,٢	٤٢	٧,٧	١٦٦١	٢٢,٦	٤٨٨٦	الصادر بالطن

محمود، محمود توفيق، (١٩٨٣م)، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر - دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس، دار المريخ، الرياض، ص ١٨٠ نقلًا من Part De Commerce de Djibouti

وعلى الرغم مما اتخذ من خطوات فإن جيبوتي تدرك أنه لا بد من تنويع الأنشطة الاقتصادية حتى لا تتعرض إلى هزات كبيرة إذا حلت بالميناء أزمة في المستقبل. وعلى كل فيجب أن يمضي وقت طويل قبل أن يتخلص الاقتصاد الجيبوتي من هيمنة القطاع الخدمي الذي يسهم بـ ٧٠٪ من الدخل الوطني الإجمالي من هذا إذا استثنينا ما تحصل عليه البلاد من قروض ومنح. وهكذا فإنه كلما تحسنت الخدمات ووجدت قبولاً من الدول المجاورة لجيبوتي والمستفيدين الآخرين، كلما نما اقتصاد الدولة واتسعت قواعده.

ولهذا فقد اتجهت جيبوتي إلى تحسين خدمات الميناء البحري والميناء

الجوي وخدمات المصارف والمؤسسات التجارية . وبالإضافة إلى الخدمات المذكورة والتي اشتهرت بها جيبوتي في السابق فقد اتجهت الدولة للإفادة من النشاط السياحي . وهي تعلم أنه ليس بها مقومات سياحية مهمة . غير أن جيبوتي تريد أن تستفيد من موقعها كنقطة التقاء لخطوط جوية مزدحمة للغاية بحركة الطائرات إلى المناطق السياحية في شرقي إفريقيا وجزر سيشيل وموريشس . ولهذا فقد بدأت جيبوتي بداية متواضعة في هذا الاتجاه وذلك ببناء بعض الفنادق التي تتوافر فيها أسباب راحة السياح . ومهما يكن من أمر فإن الاعتماد على قطاع الخدمات اعتماداً كلياً تظل أمراً مشكوكاً في سلامته لأن قطاع الخدمات يتعرض عادة للذبذبات كبيرة سواء كان ذلك على النطاق الإقليمي أو العالمي . أن الحرب بين الصومال وإثيوبيا أدت إلى هزة كبيرة في الاقتصاد ، كما أن إغلاق قناة السويس بين عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٣م قد أضر بجيبوتي ضرراً بليغاً ، وكذلك فإن التحسينات التي أدخلت في ميناء جدة الإسلامي وميناء عصب الإريتري قد أفقدت جيبوتي كثيراً من الدخل الذي كانت تحصل عليه من الخدمات ، وقد كان هذا من الأسباب التي أدت إلى تناقص معدل النمو الاقتصادي . ففي الفترة ١٩٧٧م - ١٩٧٩م تناقص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٧٪ عما كان عليه ، غير أنه ارتفع في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م بمعدل ١,٢٪ وبمعدل ٢,٧٪ في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م . وعلى الرغم من هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي فإن السكان يزدادون بمعدلات أكبر (حوالي ٢,٧-٣,٢٪) وهي نسبة تكاد تكون ثابتة ، في حين أن نسبة النمو الاقتصادي متذبذبة . وعلى هذا الأساس فإن دخل الفرد السنوي يتناقص . وقد يحمل المستقبل تحولات اقتصادية لجيبوتي سيما أن هناك عنصرين يلوحان في الأفق مما يمكن أن يتسبب في التحولات المذكورة وهما :

أولاً : يرتبط العنصر الأول بسياسات إثيوبيا الاقتصادية المستقبلية وهل تكون الأفضلية عندها للاستفادة من خط السكة الحديد وميناء جيبوتي أم الطريق البري الموصل لميناء عصب؟ وربما يكون الوضع حالياً في صالح جيبوتي وذلك بعد أن استقلت إريتريا ، ولم تعد عصب ميناء إثيوبيا ، وربما يكون من سياسة إثيوبيا أن لا تعتمد اعتماداً كلياً على ميناء واحد ، وتفضل الاستفادة من الميناءين على حد سواء . وعلى أي حال فمن المؤكد أن السياسة الاقتصادية التي ستتبعها جيبوتي وإريتريا تجاه إثيوبيا ستكون العامل الحاسم في الأخذ بأحد الخيارين .

ثانياً : يتعلق العنصر الثاني بانتهاء الحرب الباردة وبروز نظام عالمي جديد إذ ربما يؤدي ذلك إلى تقليل الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لجيبوتي . ولكن مما لا شك فيه أن جيبوتي ستظل ميناءً مهماً على طريق بحري مهم وبخاصة بالنسبة للسفن الفرنسية .

وجيبوتي تعرف جيداً هشاشة موقفها الاقتصادي ولذلك فإنها تحاول جاهدة تنمية مواردها الذاتية سواء أكان ذلك في مجال الموارد الطبيعية أم الموارد البشرية .

فمن الموارد الطبيعية المهمة موارد الطاقة الحرارية الأرضية . وذلك لأن جيبوتي تقع فيط منطق الأخدود الإفريقي العظيم حيث لا تزال بعض البراكين حية بالإضافة إلى الزلازل والينابيع الساخنة . وبالفعل فقد ثار عام ١٩٧٨م بركان لاأردوكونيا وكون تلاً ارتفاعه أربعين متراً . ولذا فقد قامت الحكومة بعدة أبحاث لاستثمار هذه الطاقة . وشهد عام ١٩٨١م القيام بدراستين - الأولى بمساعدة مالية من السعودية ، وذلك حول بحيرة آسال لدراسة إمكانية إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية منها . وأما الدراسة الثانية فقد تمت

بمساعدة من الحكومة الإيطالية وشملت الدراسة سائر أنحاء البلاد . ويبدو أن نتائج الدراستين كانت مشجعة ، ولكن لم تتخذ إجراءات فعلية لاستثمار هذا المورد المهم . كذلك فقد درست جيبوتي إمكانية الاستفادة من الطاقة الشمسية ، وذلك بدعم من المعونة الأمريكية .

ومن جهة أخرى هناك عدة محاولات لتنمية الزراعة والرعي ويأتي على رأس هذا كله زراعة الأعلاف ، كما أن هناك محاولة لتنمية الصناعات . ولهذا فقد أصدرت الدولة قانوناً لتشجيع الاستثمار الأجنبي . ويتضمن هذا القانون إعفاء المستثمر الأجنبي من الضرائب لمدة تصل إلى ثماني سنوات ، وكذلك الإعفاء دفع رسوم الترخيص خلال السنة الأولى من العمل والسنوات الخمس التالية كما أن القانون يجعل المستثمر الأجنبي في حل من قيود رخص الاستثمار بالنسبة للضروريات ومن ضريبة الاستهلاك المحلي .

غير أن أكبر مشكلة طبيعية تقابل التنمية في جيبوتي هي مشكلة المياه . فالأمطار قليلة ، وليس هناك موارد مياه سطحية ولذا فإن المياه اللازمة للشرب وللزراعة والصناعة تأتي من الآبار الجوفية التقليدية الضحلة أو من الآبار الحديثة التي يتراوح عمقها بين ١٢٠ و ١٤٠ متراً . ومن المعلوم أن هناك طبقات حاملة للمياه حول مدينة جيبوتي ، وفي المناطق الجنوبية وبعض المناطق الأخرى ، غير أن المشكلة الرئيسة هي أن عدد الآبار غير كاف لسد حاجة السكان ، ففي عام ١٩٧٧م مثلاً كان هناك ما لا يزيد عن ٢٢ بئراً حديثة ، منها ثمانية عشر حول مدينة جيبوتي . لكن حلت مشكلة قلة المياه في المدن نسبياً بحفر آبار إضافية عددها ١٨ بئراً عام ١٩٨٢م بمساعدة من السعودية .

وعموماً فإن جيبوتي دولة صغيرة ، محدودة الموارد الطبيعية ، وفي حاجة ماسة إلى استثمارات كبيرة إقليمية وعالمية حتى ينهض اقتصادها وتصبح أقل اعتماداً على القروض والمنح الأجنبية ، ومثلها مثل دول العالم الثالث الفقيرة فإنها تجد نفسها ممزقة بين حاجاتها الخدمية وحاجاتها التنموية ، فالخدمات من ضرورات الحياة والاستقرار ، بينما التنمية هي الضمان الوحيد للازدهار . وهذا هو التحدي الذي يواجه جيبوتي حالياً .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١ - أنور عبد الغني ، العقد (١٩٨٢م) ، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية ، دار المريخ - الرياض .
- ٢ - شاكر، محمود، ١٩٨٣م، إريتريا والحبشة - المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٣ - محمود، توفيق محمود، (١٩٨٣م)، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر - دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس ، دار المريخ - الرياض .
- ٤ - هامكوك، غراهام، ولويد، ستيفن، (١٩٨٢م)، جيوتي على مفترق الطرق في العالم، أتش وال أسوسيتز، نايريبي .

ثانياً : المراجع الإنجليزية :

- 1 - Academic American Encyclopedia, pp. 207-208, Arete Publishing Company, Inc. New jersey.
- 2 - Central Intelligence Agency, The World Factbook, 1994 Washington.
- 3 - Collier,s Encyclopedia, pp. 999- 1016, Macmillan Educational Corporation, London and New York.
- 4 - Encyclopedia Americana (International Edition), Grolier Incorporated, Connecticut, pp. 219-221.
- 5 - Encyclopedia of the Third World , Revised Edition Vol.1, pp. 481-487, Mangel Publishing Limited,.
- 6 - Europa : Africa South of the Sahara, 1982-83 Europa Publications , Limited , London. PP. 348-356.
- 7 - Europa: World Year Book, 1994 Europa Publication, Limited , London, pp. 977-983.
- 8 - Hunter , B.The Statesman Year Book for the Year , 1994-95.
- 9 - Jones, H.R., (1981) Population Geography, Harper and Row, London.
- 10- New Encyclopedia Britannica, Vol 1 , pp 163-164, London .
- 11- New Encyclopedia Britannica (Micropaedia), Vo III , pp. 590-591, London.
- 12 -United Nations(1987) , The Least Developed Countries Report , 1986, Presented to the Conference on Trade and Development), New York,.
- 13- Young , M.W.and Stetler , S.L., (1987) Cities of The World, Gale Research Inc. Detroit, USA.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الموقع.....	٥٣٥
٢	المواقع التقريبية لبلاد «بونت» وبعض الممالك والسلطنات القديمة	٥٣٨
٣	التضاريس.....	٥٤٦
٤	الضغط الجوي واتجاه الرياح السطحية في يناير.....	٥٤٩
٥	الضغط الجوي واتجاه الرياح السطحية في يوليو.....	٥٥٠
٦	المدن الرئيسية.....	٥٦٢
٧	الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.....	٥٦٦

* الدولة: جيبوتي * الإقليم: شرقي إفريقيا * رقم المجلد (١٠)

* تاريخ جمع المعلومات: / / ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

١ - المساحة بالكيلومتر المربع: ٢٢٠٠٠ كم^٢

٢ - السكان:

عدد السكان: ٤٢١,٣٢٠ نسمة (١٩٩٥م).

معدل نمو السكان: ١,٤٨ ٪ سنوياً (١٩٩٥م).

معدل المواليد: ٤٢,٨ / الألف ٤,٣ ٪ تقريباً (١٩٩٥م).

معدل الوفيات: ١٥,٥ / الألف ١,٦ ٪ (١٩٩٥م).

معدل وفيات الرضع: ١٠٩ / الألف ١٠,٩ ٪ (١٩٩٥م).

متوسط العمر:

العام: ٤٩,٧ سنة (١٩٩٥م)

الذكور: ٤٧,٨ سنة (١٩٩٥م)

الإناث: ٥١,٦ سنة (١٩٩٥م)

معدل الخصوبة: ٦,٢ طفلاً.

معدل الهجرة الخارجية: ١٢,٥ مهاجراً / الألف.

٣ - التركيب العرقي: صوماليون ٦٠ ٪، عفار ٣٥ ٪، فرنسيون، عرب، إثيوبيون،

إيطاليون وآخرون ٥ ٪.

٤ - اللغات الرئيسية: الفرنسية، العربية.

٥ - الأديان: مسلمون ٩٤ ٪، نصارى ٦ ٪.

٦ - الخدمات:

نسبة التعليم: ٤٨ ٪

عدد أسرة المستشفيات: ١٢٨٥ سريراً.

٧ - المدن الرئيسية وعدد سكانها: (١٩٩٢م)

جيبوتي (العاصمة) ٣٥٣,٠٠٠ نسمة (١٩٩٣م)

دخيل

علي صبيح

تاجورة

أوبوك

٨ - أهم الموارد الطبيعية:

الملح

٩ - استخدامات الأرض:

الأراضي الصالحة للزراعة: النسبة صفر %

الأراضي المزروعة: النسبة صفر %

المروج والمراعي: النسبة ٩ %

الغابات: النسبة صفر %

أخرى: النسبة ٩١ %

١٠ - المحاصيل الزراعية الرئيسة:

الخضروات، الفواكه .

١١ - الثروة الحيوانية والسمكية:

الماعز، الأغنام، الإبل .

١٢ - المعادن الرئيسة:

الملح .

١٣ - الصناعات الرئيسة:

منتجات الألبان، تعبئة المياه المعدنية .

١٤ - إنتاج الطاقة:

الكهرباء: ١٧٠ مليون كيلواط ساعة / العام (١٩٩٥م).

١٥ - الصادرات الرئيسة:

الجلود، البن (إعادة تصدير)

١٦ - الواردات الرئيسة:

الأطعمة، المنبهات، معدات النقل، الكيماويات، مشتقات النفط .

١٧ - إجمالي الناتج المحلي (G. D. P): ٥٠٠ بليون دولار أمريكي (١٩٩٤م).

إسهام الخدمات : ٧٩ ٪

١٨ - القوى العاملة:

نسبة البطالة : ٣٠ ٪

١٩ - متوسط دخل الفرد في العام: ١٢٠٠ دولار أمريكي (١٩٩٤م)

٢٠ - معدل التضخم السنوي: ٦ ٪ (١٩٩٤م)

٢١ - العملة:

نوع العملة: الفرنك الجيبوتي.

وحدات العملة ١٠٠ سنتيم في الفرنك الواحد

المقابل بالدولار الأمريكي: الدولار الأمريكي يعادل ١٧٧ فرنك (١٩٩٢م).

٢٢ - النقل والاتصالات:

أطوال السكك الحديدية بالكيلومتر. ١٠٦ كم .

أطوال الطرق الرئيسة: ٢٩٠٥ كم منها ٢٨١ كم مزفتاً (١٩٩٣م)

المطارات الرئيسة: ٢

عدد الهواتف: ٥١٠٠ هاتفاً (١٩٨٩م)

الموانئ البحرية: ١ .

٢٤ - مصادر / مراجع:

(1) The Statesman's Year Book, (1995-1996), Hunter, B., (Editor), Macmillan, London.

(2) The World Almanac And Book Of Facts, (1996), World Almanac Books.

(3) C. I. A. (1995), The World Factbook, Washington D. C.

(4) The World Resources Institute In Collaboration With The Un. Environment Programme And The Un. Development Programme, (1994-1995), World Resources Oxford Univ. Press.

(5) Ewropa Publicadions Ltd, (1996), Africa South Of The Sahara.

(٦) الاتفاق العالمية المتحدة، (١٩٩٤م-١٩٩٥م)، المعلومات.

جمهورية إريتريا

الأستاذ الدكتور/ صلاح عبد الجابر عيسى

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الموقع وأهميته	٦٠٥
حدود الدولة	٦١٣
تطور الكيان السياسي وعلاقته المكانية	٦١٦
التقسيم الإداري	٦٢٦
البنية الجيولوجية	٦٣٠
التضاريس	٦٤٦
المناخ	٦٦٢
التربة	٦٨٣
النباتات الطبيعية	٦٨٩
السكان وال عمران	٦٩٢
النشاط الاقتصادي	٧٣٨
الملامح العامة للاقتصاد	٧٣٨
الزراعة	٧٤٢
الرعي وتربية الحيوان	٧٤٥
الصيد البحري	٧٤٥
التعدين والطاقة	٧٤٧

الموضوع	الصفحة
الصناعة	٧٤٩
النقل والاتصالات	٧٥٢
التجارة	٧٥٥
الخدمات	٧٥٦
المراجع	٧٥٧
فهرس الأشكال	٧٦٢
فهرس الجداول	٧٦٤
الملحق الإحصائي	٧٦٥

الموقع وأهميته

تبلغ مساحة دولة إريتريا ١٢١١٤٤ كيلومتراً مربعاً (Morris, 1994:347) شاملة الجزر البحرية التابعة لها، وهي مساحة صغيرة نسبياً. فعلى مستوى الدول الإفريقية تحتل إريتريا الترتيب الثاني عشر تصاعدياً حسب المساحة، تصغرها مباشرة دولة ملاوي، وتكبرها مباشرة دولة تونس، وإن كانت مساحة إريتريا تمثل نحو ٢٠٪ من المتوسط الحسابي لمساحة الدول الإفريقية عموماً، مما يدل على الصغر النسبي الذي تتميز به مساحة إريتريا وخاصة على مستوى العالم، فحسب الفئات المساحية لدول العالم التي حددها باوند (Pound, 1972) تأتي إريتريا ضمن فئة الدول ذات المساحة الصغيرة جداً (بين ١٢٥٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ كم^٢) لكنها ليست من الدول القزمية التي تقل عن ٢٥,٠٠٠ كيلومتر مربع.

وفضلاً عن الرقعة القارية للدولة والتي تمثل ٩٨٪ من مساحتها، توجد توابع جزرية إريتيرية في مياه البحر الأحمر تبلغ مساحتها نحو ٥٢٠٠٠ كيلومتر مربع تمثل ٢٪ من جملة مساحة الدولة، وهي نسبة ضئيلة عموماً لا يمكن معها اعتبار إريتريا دولة مجزأة المساحة بالمعنى المتعارف عليه في الجغرافيا السياسية، وعلى الرغم من ضآلة مساحتها، إلا أن هذه الجزر تنطوي على قيمة استراتيجية كبيرة اكتسبتها من ظروف الموقع الجغرافي للدولة، ومن خلال خريطة للدولة بمقياس ١ : مليونين (Merla.et . al.1973) يمكن حصر ١١٠ جزيرة تابعة لإريتريا، ومن الممكن أن تظهر أعداد أكثر على الخرائط الأكبر مقياساً. وتباين الجزر مساحة وتوزيعاً، ولكن أكبرها وأكثرها يشكل أرخبيل جزر دهلة وجزر خليج عصب.

أما المساحة القارية للدولة فإنها تستطيل في محور شمالي غربي جنوبي - شرقي مع امتداد ساحل البحر الأحمر ، لكن الشكل العام لها يقترب من شبه مثلث ، قاعدته الضيقة هي الحدود الإريترية السودانية ، ورأسه المبتورة هي الحدود الإريترية الجيبوتية ، أما ضلعاها المتعرجان وشبه المتساويان فأولهما خط الساحل ، وثانيهما الحدود الإريترية الإثيوبية .

وبتطبيق إحدى الصيغ الكمية لمعامل الشكل على الرقعة المساحية لدولة إريتريا ، وذلك بقسمة نصف قطر أكبر دائرة يمكن أن يحتويها الشكل من الداخل على نصف قطر أصغر دائرة يمكن أن تحتوي الشكل من الخارج ، يتضح أن معامل شكل دولة إريتريا هو ٣,٠ مما يدل على أنه أميل إلى الاستطالة منه إلى الإندماج (معامل الشكل الدائري المندمج واحد صحيح وأقصى درجة استطالة يسجل معاملها الصفر) وهذه خاصية سلبية للشكل (عيسى ، ١٩٩٤ : ٢٣) ، وإذا كانت استطالة شكل إريتريا يرتبط بتمتع الدولة بواجهة بحرية كبيرة إلا أنها من الجانب الآخر لا توفر ظهيراً أو عمقاً أرضياً واسعاً يضمن حماية تلك الجبهة ، وخاصة في النصف الجنوبي من امتداد الدولة حيث لايزيد العرض في بعض القطاعات عن ٥٠ كم كما أن هذا الشكل الممتد لا يحقق الموقع المتوسط لعاصمة الدولة (أسمر) التي تتطوح نحو الشمال نسبياً ، وإن كانت تتوسط المساحة الفاعلة أو الحيوية للدولة والتي تكاد أن تتركز في القطاع الشمالي الأوسط منها . (شكل رقم ١) .

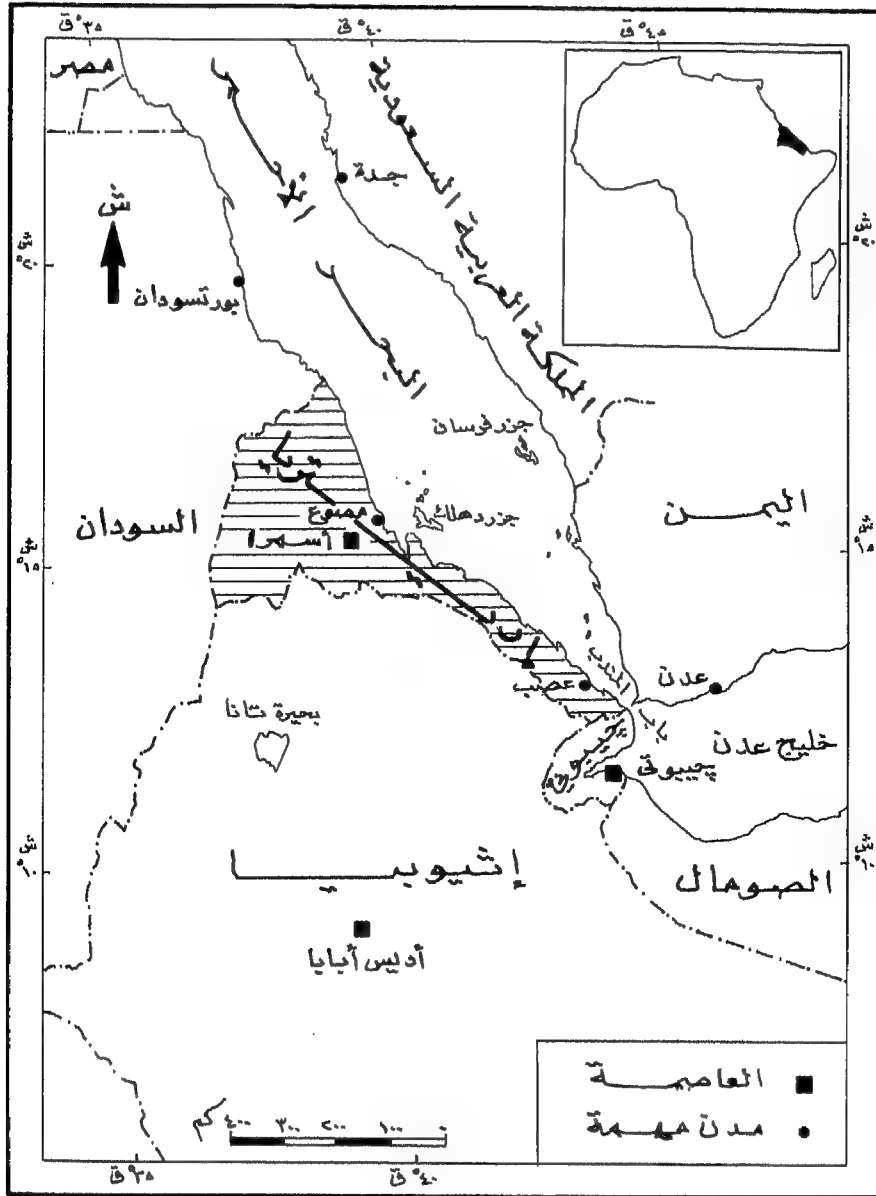
وتمتد الرقعة الأرضية لدولة إريتريا بشرقي القارة الإفريقية فيما بين خطي طول ٣٦°٣٠' ، ٤٣°١٥' شرقاً ، وفيما بين دائرتي عرض ١٢°٢٥' ، ١٨°٠٠' شمال خط الاستواء . وتطل تلك الرقعة من الشمال الشرقي على مسطح

البحر الأحمر في جبهة بحرية طويلة تستأثر بنحو الثلث الجنوبي من طول الساحل الغربي لذلك البحر في خط مستقيم ، بما فيه امتداد خليج السويس ، وتقع الجزر البحرية الإريتيرية عمومًا والمشار إليها سابقًا ، قريبًا من ساحلها البحري ، وضمن الامتداد الفلكي للدولة .

وإلى الجنوب الشرقي والغربي من إريتريا تقع أراضي دولتي جيبوتي والسودان على الترتيب ، وهما دولتان عربيتان تطلان على البحر الأحمر ، بينما تقع أراضي دولة إثيوبيا الحالية إلى الجنوب من إريتريا .

أما بالنسبة لدول الجوار غير المباشر وعلى مسافة لا تتجاوز ٥٠٠ كم من حدود دولة إريتريا تقع أراضي أربع دول عربية ، اثنتان إفريقيتان (الصومال ومصر) يربطهما بإريتريا طريق بحري مفتوح فضلا عن اتصال بري عبر دولة بينية ، واثنتان آسيويتان (اليمن والسعودية) يربطهما بإريتريا مسطح بحري مفتوح هو البحر الأحمر . وأقرب دول الجوار غير المباشر مسافة لأراضي إريتريا هي اليمن (نحو ٣٥ كم) تليها الصومال (نحو ١٠٠ كم) ثم السعودية (نحو ١٧٥ كم فيما بين جزر فرسان السعودية وجزر دهلك الإريتيرية) وأخيرًا مصر (٤٩٠ كم) .

وللموقع الجغرافي لدولة إريتريا علاقات وأدوار بارزة ، لعبها في فترات ماضية سابقة على ظهور الكيان السياسي الحالي ، لكنها أيضا مؤثرة على تطوره ، وأدوار علاقات يؤديها حاليًا ، وتشير القرائن السياسية إلى استمرار توظيف واستثمار إمكانات الموقع في المستقبل على مستوى الدولة ، وعلى مستوى النطاق الإقليمي لها .



شكل (١) الموقع

(هذه الخارطة ليست مرجعاً للسودان السياسية)

المصدر:

The Times Atlas of The World 1975.

ويمكن بيان أهم أدوار وعلاقات موقع إريتريا في الفترات الماضية في جانبين :

الجانب الأول : التنوع والاختلاط في عناصر التكوين البشري والحضاري للسكان (التكوين العرقي والقبلي واللغوي والثقافي والديني) ولعل وقوع الكتلة الأرضية لإريتريا على جسم القارة الإفريقية من جهة ، وإطلالها بجبهتها البحرية الطويلة أراض عربية من جهة ثانية ، قد أفضى إلى تصنيف عام ثنائي لعناصر التكوين البشري المشار إليها ، فبعض هذه العناصر ذات أصول إفريقية ، وبعضها الآخر ذات أصول عربية (سامية) .

وتساهم الأصول الإفريقية بالنصيب الأكبر - بحكم الاتصال الأرضي المباشر - حتى أن هناك من ذهب إلى القول - على سبيل التعميم - بأن إريتريا بلاد حبشية (إثيوبية) سودانية طبيعياً وبشرياً (حراز ، ١٩٧٤م : ١٦) ، فسهولها الساحلية على البحر الأحمر امتداد جنوبي للسهول ذاتها في السودان ومصر ، وبقية أرضها فوق الطرف الشمالي لهضبة إثيوبيا .

وتتشترك المقاطعات الإريترية الوسطى والغربية في كثير من الخصائص الحضارية للسكان مع مثيلتها في المقاطعات الإثيوبية المجاورة ، وكذلك تتشابه مناطق إريتريا المجاورة للسودان في كثير من خصائصها الحضارية مع مناطق شرقي السودان (عيسى ، ١٩٩٤م : ١١) .

أما الأصول العربية في التكوين الحضاري فهي نتاج لعمليات الهجرات والتي يشير بعض المؤرخين لبدايتها فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ قبل الميلاد على هيئة هجرات سامية إلى إريتريا (البراي ، ١٩٦١م : ٢٢) ، وكان الحضارمة من أسبق العناصر العربية الوافدة ، واستقرت قبائلهم في منطقة مصوع وانتشرت منها في المناطق الساحلية (النجم ، ١٩٧١م : ٣٦) .

وتعددت القبائل ذات الأصول العربية الوافدة من جزيرة العرب ومنها قبيلة (جبرت) التي تعيش على المرتفعات الوسطى بإريتريا (Trimingham: 1996, 151)

أما عن الاختلاط الحضاري بين الأفارقة والعرب فمن أوضح مايمثله قبائل الدناكل الذين يتشرون بالمناطق الساحلية فيما بين مصوع وعصب (عيسى ، ١٩٩٤م : ١٢) وسوف يتضح فيما بعد حقائق أكثر تفصيلاً عن التنوع والاختلاط الحضاري في دراسة السكان .

الجانب الثاني : سعي كثير من القوى الدولية للوجود الفعلي (بالاحتلال) أو العسكري (بالقواعد) في أراضي إريتريا التي تتحكم مع غيرها - في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وبالتالي الطريق التجاري عبره بين أوروبا والشرق الآسيوي ، والذي زاد من أهميته مرور كميات كبيرة من النفط الخليجي المنقولة إلى أوروبا عبر هذا الطريق . وقد جرّ ذلك من الصراعات الدولية الخارجية سواء من دول مجاورة أو من قوى أوروبية وغربية بعيدة ، ما ساهم في رسم التطورات السياسية لكيان الدولة منذ ما قبل الميلاد على النحو الذي سبق عرضه .

أما عن القواعد العسكرية التي أقامتها الدول الكبرى كنقطة ارتكاز استراتيجي في إريتريا فمنها ما أقامه الاتحاد السوفيتي السابق في جزر دهلك إبان الستينات من القرن العشرين الميلادي ، وإن كانت الحكومة الإريترية قد وضعت يدها بعد الاستقلال على المنشآت الأساسية بتلك القواعد (Clapham: 1993: 345) ، كما لا يزال للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية قرب مصوع أقامتها منذ أوائل الستينيات الميلادية (عبدالمولى ، ١٩٧٦م : ١٣٢)

وقد سعت إسرائيل المحتلة لفلسطين مراراً في الحصول على تسهيلات في استخدام جزر دهلك وغيرها لترتيبات عسكرية تقوم بها في البحر الأحمر .

أما بالنسبة للوضع الحالي والمستقبلي فيمكن القول بأن الموقع الجغرافي بخصائصه المينة يوفر الكثير من المزايا لدولة إريتريا أهمها مايلي :

١ - أصبحت إريتريا النافذة البحرية والبوابة الخارجية المباشرة والأقرب لدولة إثيوبيا الحالية التي تحولت إلى دولة داخلية حبيسة ، وإذا كان خط حديد جيبوتي أديس أبابا يسهم بدور مهم في التجارة الخارجية والنقل الإثيوبي إلا أن الطرق البرية الرئيسة التي تربط دولة إثيوبيا تصل إلى ميناء عصب جنوبي إريتريا وإلى ميناء مصوع بوسطها مروراً بأسمرا ، وقد أبرمت الاتفاقات المنظمة لتمكين إثيوبيا من استخدام تلك المنافذ البحرية ، كان أولها في يناير ١٩٩٢ م بين الحكومة الإثيوبية والحكومة الإريترية المؤقتة قبل الاستقلال الرسمي ، والقاضي بأن يكون ميناء عصب ميناء مفتوحاً أو حراً تستخدمه إثيوبيا من خلال سياسة الإعفاء الجمركي والتجارة الحرة المتفق عليها بين الطرفين (Clapham: 1993, 345) كما يسمح الاتفاق لإثيوبيا الوصول إلى مصفاة النفط في عصب (Gilkes, 1994: 357)

٢ - يحدد الموقف المنسق لإريتريا مع دول الجوار العربية المباشرة وغير المباشرة فعالية أي استراتيجية إقليمية لأمن البحر الأحمر وأمن الدول المطلة عليه في الوقت ذاته . فبالإضافة إلى الاشتراك في الحدود والتداخل الحضاري مع كل من جيبوتي والسودان ، بل والامتداد الطبيعي لمظاهر السطح ، فإن العلاقة بين هذه الدول الإفريقية الثلاث

بالإضافة إلى دولة اليمن في الجانب المقابل من البحر الأحمر ، هذه العلاقة مهمة في إحكام التأمين الاستراتيجي العربي لمضيق باب المندب ، إذ أن مصير باب المندب يؤثر تأثيراً حاسماً على مصير قناة السويس ، ولذا فهي تعتبر نفسها عضواً فاعلاً في كل ما يتعلق بهذا المضيق ، أما المملكة العربية السعودية والتي تتقارب جزرها في البحر الأحمر مع جزر دهلك الإريتيرية ، فيهما كثيراً استقرار الأمن في حوض البحر الأحمر والعلاقة الطيبة مع دوله .

٣ - انطلاقاً من القيمة الجيو - استراتيجية لموقع إريتريا ، والتي لا بد أن ينعكس تأثيرها على حسابات المصالح الدولية وعلاقاتها بالدولة الجديدة ، فمن المتوقع أن يظل الصراع الدولي - مهما اختلفت مواقع ومواقف أقطابه - قائماً حول المنطقة ، ولن تخف حدة الصراع مع بقاء وظيفة باب المندب كممر تجاري عالمي يعبره النفط الخليجي فضلاً عن تجارة الشرق والغرب ، وسوف تظل التطلعات الإسرائيلية لتمكين علاقاتها بالدولة الجديدة حتى تضمن لنفسها وضعاً حاكماً في كل ما يخص ترتيبات الأمن في حوض البحر الأحمر حسب الرؤية الإسرائيلية لهذا الأمن مهما خالفت مصالح الدول العربية المنتمية لهذا الحوض .

ومن المهم أن نشير إلى أن الدول الكبرى ذات التطلعات العالمية سوف تسعى من جانبها إلى إقامة علاقة حضور في إريتريا ، قد تكون اقتصادية الطابع ، أو تستهدف الحصول على تسهيلات دفاعية عسكرية (عيسى ، ١٩٩٤م ، ٣٦) .

ويتضح من كل ماسبق الدور الكبير الذي لعبه ويلعبه موقع إريتريا ، بحيث يمكن القول بأن إريتريا دولة موقع بالدرجة الأولى مع عدم التقليل من أهمية المقومات الأخرى للدولة .

حدود الدولة :

يبلغ طول الحدود البحرية الإريتيرية والملتزمة بساحل البحر الأحمر من رأس قصر (Kasar) في الشمال إلى رأس دوميرة في الجنوب نحو ١٥٠,٧ كم تمثل حوالي ٤,٤١٪ من جملة أطوال حدود الدولة ، هذا بالإضافة إلى نحو ١٠٨١,٥ كم عبارة عن أطوال سواحل الجزر البحرية التابعة لدولة إريتريا (A.B.C.1994:1.) وعلى وجه العموم تعد الحدود البحرية حدوداً قوية إذا توافرت للدولة إمكانيات حمايتها ، واستثمارها كبوابات لها ولغيرها ، وقد تنجح إريتريا كثيراً في استثمار حدودها البحرية كبوابة بالمعنى السالف ، ولكنها قد تعجز بمفردها وبعدد سكانها وجيشها المحدود أن توفر الحماية لهذا الساحل الطويل (عيسى ١٩٩٤م : ٢٣) .

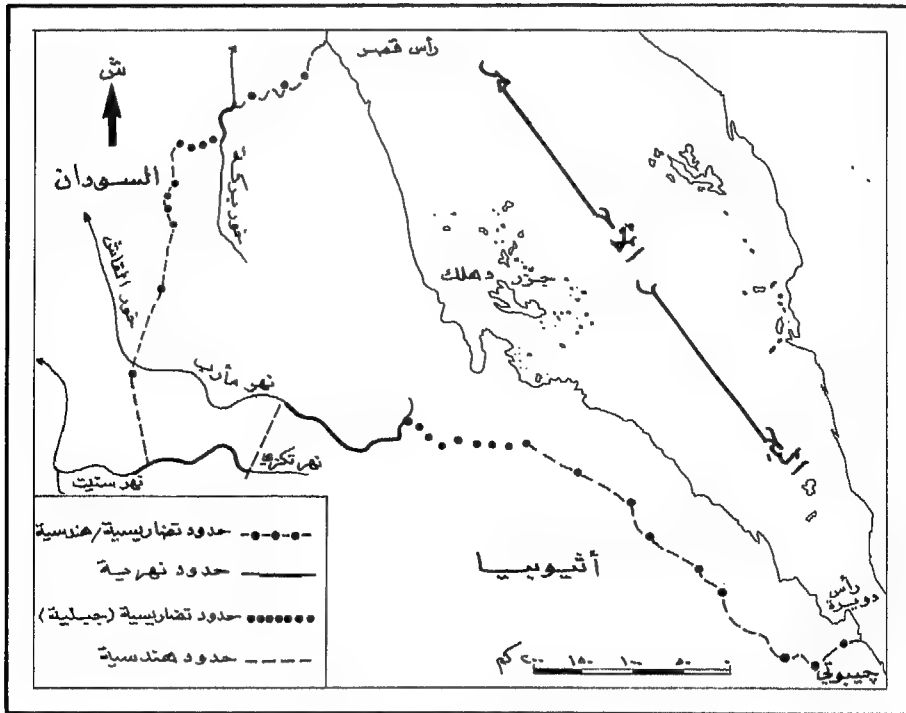
أما الحدود البرية (شكل رقم ٢) فيبلغ جملة أطوالها ١٦٣٠,٢ كم (A.B.C. 1994: 1) وهي مميزة في معظم قطاعاتها بظواهرات طبيعية في صورة مجاري نهريّة تضاريسية قد تصل بينها خطوط هندسية ، وأطول قطاعات الحدود النهرية تقع على الحدود مع إثيوبيا ، حيث يسير الخط مع جزء من مجرى نهر تكزي (ستيت) رافد عطبرة ، وكذلك مع جزء من مجرى نهر مأرب . ويؤكد الرحالة البريطاني جيمس بروس الذي اكتشف منابع النيل الأزرق وبحيرة تانا في القرن الثامن عشر الميلادي أن خط الحدود مع النهرين السابقين يمثل الحدود التاريخية بين مملكة الحبشة القديمة وبين أراضي بحري (إريتريا) (النجم ، ١٩٧١م : ٧)

والجدير بالذكر أن الحدود البرية لإريتريا مع جيرانها قد تحددت وفق معاهدات واتفاقيات أبرمت إبان الفترة الاستعمارية للمنطقة ، أي أنها كانت بين الدول الأوروبية التي بسطت نفوذها على إريتريا وما حولها . وأقدم قطاعات الحدود تحديداً هو ما يفصل بين إريتريا والسودان ، حيث وقعت الاتفاقية الأولى لذلك سنة ١٨٩٨ م ، وأجري عليها تعديل بمعاهدة أخرى في ١٥ مايو ١٩٠٢ م وذلك بين إيطاليا- التي كانت صاحبة السيادة على إريتريا- وبين بريطانيا التي كانت صاحبة السيادة على السودان . وفي منتصف الستينات الميلادية أثارت إثيوبيا ، بوصفها تضم إريتريا في دولتها ، تحفظات ومعارضات حول خط الحدود السابق ، ولكن بعد مفاوضات استمرت سبع سنوات ، وفي يوليو ١٩٧٢ م اعترفت حكومة إثيوبيا باتفاقية مايو ١٩٠٢ م واستقرت تلك الحدود نهائياً (الجعلي ، ١٩٨٠ م : ٢٢-١٥٧) .

أما الحدود الإريترية الحبشية (الإثيوبية) فقد عقدت إيطاليا المحتلة لإريتريا معاهدة مع الحبشة سنة ١٩٠٠ م لتحديد الحدود بين إريتريا والحبشة ، ثم ألحقت باتفاقية أخرى سنة ١٩٠٢ م تم بموجبها ضم منطقة قبائل الكوناما من الحبشة إلى إريتريا ، وفي سنة ١٩٠٨ م وقع اتفاق بينهما لتحديد مسافة ٦٠ كم بين الساحل وبين حدود الحبشة هي منطقة الدناكل التابعة لإريتريا (كامل ، ١٩٤٩ م : ١٦-١٧) .

وقد تم الاتفاق على الحدود بين إريتريا وجيبوتي سنة ١٩٠١ م بموجب معاهدة بين إيطاليا ، وبين فرنسا التي كانت صاحبة السيادة على الصومال الفرنسي (جيبوتي) (كامل ، ١٩٤٩ م ، : ١٦) .

والملاحظ مما سبق أن الحدود البرية للدولة مستقرة إلى حد كبير ولا يتتظر أن تثير مشكلات مستقبلية ذات بال مع دول الجوار .



شكل (٢) أنماط الحدود الدولية لأريتريا

المصدر: من عمل الباحث بتطبيق خطوط الحدود على الخرائط الطبوغرافية ومراجعة إتفاقيات الحدود.

تطور الكيان السياسي وعلاقاته المكانية :

إريتريا دولة إفريقية وليدة ، تقع في شرقي القارة مطلة على الثلث الجنوبي للبحر الأحمر ، وهي أحدث كيان سياسي مستقل يظهر على خريطة إفريقيا ، إذ أنها أعلنت استقلالها الرسمي في ٢٥ مايو سنة (١٩٩٣م) (ذوالحجة ١٤١٢هـ) منفصلة عن دولة إثيوبيا بعد ارتباط قهري معها تمت صياغته النهائية في شكل وحدة اندماجية ١٩٦٢م / ١٣٨٢هـ ، وكان قد سبق ذلك فترات احتفظت فيها إريتريا باستقلاليتها في بعض الأحيان ، أو دخلت في ولاية غيرها في أحيان أخرى (عيسى ١٩٩٤م ، ١ :) .

ينسب اسم «إريتريا» إلى « بحر إريتريا » وهي التسمية اليونانية للبحر الأحمر حيث أن كلمة « إرتروس » باليونانية تعني الأحمر (كامل ١٩٤٩م : ١٥) ، كما أن الرومان قد أطلقوا على البحر الأحمر اسم Mare Erythraeum ومن تلك الكلمة جاءت التسمية الإيطالية الحالية للدولة (The " Eritrea" New Encyclopedia Britanica, 1989) وقد بدأ إطلاق التسمية على الحيز الأرضي الذي تشغله الدولة حاليا في سنة (١٨٩٠م / ١٣٠٨هـ حينما أصدر ملك إيطاليا مرسوماً بتوحيد جميع ممتلكاته ومستعمراته على سواحل البحر الأحمر في مستعمرة واحدة تحمل اسم إريتريا) كامل ١٩٤٩م : ١٥) ولكن الكيان السياسي للدولة قد أخذ يتشكل ويتطور في مراحل متعاقبة قبل هذا التاريخ الحديث بكثير (شكل رقم ٣) .

فمنذ ما قبل الميلاد كانت أراضي إريتريا الحالية تكون مع الجزء الشمالي الشرقي من إثيوبيا الحالية مملكة أكسوم التي تأسست في القرن الأول الميلادي ، وبلغت أوجها فيما بين القرنين الرابع والسادس الميلاديين ثم أصابها التدهور

الكامل مع نهاية القرن الثامن الميلادي (Chi- Bonnardel: 226) .

ومنذ نهاية القرن الثامن وحتى بداية الثامن عشر الميلادي ، شهدت منطقة البحر الأحمر عمومًا ومنطقة إريتريا خصوصًا صراعات متداخلة بين القوى الإسلامية والقوى الاستعمارية الغربية المبكرة ، وكانت إريتريا تتمتع بقدر كبير من استقلالها مع بعض العلاقات بالكيان الحبشي المجاور لها ، وذلك حتى دخولها تحت حكم العثمانيين في القرن السادس عشر الميلادي (العاشر الهجري) (The New Encyclopedia Britanica, 1989) .

وقد وصل نفوذ سلطان الخلافة العثمانية في ذلك التاريخ إلى المناطق الساحلية على البحر الأحمر ومنه إقليم مصوع (إريتريا) تحقيقا لسياسة الخلافة في مدافعة الخطر البرتغالي عن البحر الأحمر (حراز ١٩٧٤م : ٢٧) .
وكان السلطان العثماني قد جعل واليه على مصر منذ سنة (١٩٣٥م)
(١٢٥١هـ) متصرفاً لولاية الحبش -أي سواكن ومصوع (حراز ١٩٧٤م : ٣٥) .

ومع دخول الخلافة العثمانية مرحلة الضعف ، وقع السلطان العثماني في ٣ مايو (١٨٦٥م / ١٢٨١هـ) اتفاقية مع خديوي مصر تم بموجبها نقل حكم أراضي إريتريا إلى الأخير (جريشة ، ١٩٨٨م : ١٧١) وفي هذه الفترة نشطت القوى الاستعمارية الأوروبية وبخاصة إنجلترا وفرنسا وإيطاليا لإبعاد نفوذ الخلافة العثمانية عمومًا ومصر خصوصًا عن مراكزهما في البحر الأحمر ، تأمينًا لحركة تجارة الغرب إلى الهند عبر قناة السويس والبحر الأحمر .

وكانت بداية الاحتلال الإيطالي لإريتريا في سنة (١٨٧٩م / ١٢٨٦هـ) حينما اشترى المبشر الإيطالي جزيبي سابيتو قطعة أرض من السلطان إبراهيم بن أحمد ، سلطان عصب) باسم شركة (روباينو للملاحة) من أجل رسو السفن وتزويدها بالفحم في رحلتها إلى الهند عن طريق قناة السويس . ومنذ ذلك التاريخ ، وعلى مدى أربع وثلاثين سنة حتى ١٩٠٣م / ١٣٢١هـ) واصلت إيطاليا جهودها لتحقيق احتلالها الكامل لإريتريا كما تدل على ذلك وثائق وزارة الخارجية الإيطالية (جريشة ، ١٩٨٨م : ١٧٢) ففي سنة (١٨٧٩م / ١٢٨٧هـ) احتلت إيطاليا خليج عصب عسكريًا ، وصدر مرسوم بضمه للمستعمرات الإيطالية سنة ١٨٨٢م ، ثم استولت القوات الإيطالية على ميناء بيلول ، وبعده مصوع سنة (١٨٨٥م / ١٣٠٣هـ) واحتلوا المدينة بعد أن أجلوا بالقوة الحامية المصرية بها (كامل ١٩٤٩م : ١٣) وقد اعترفت إنجلترا لإيطاليا بهذا الاحتلال ، وهي التي كانت قد سبقتها إلى احتلال عدن سنة (١٨٣٥م / ١٢٥١هـ) كذلك اعترفت لها فرنسا بذلك كسبًا للاعتراف المتبادل بالاحتلال الفرنسي لجيبوتي سنة ١٨٨٥م (١٣٠٣هـ) وكما اعترف

أمير مقاطعة شوا Shoa منليك الثاني سنة ١٨٨٩م (١٣٠٧هـ) الذي نصب نفسه إمبراطوراً للحبشة ، بملكية إيطاليا لإريتريا مقابل اعترافها به إمبراطوراً للحبشة (Chi- Bokkardel, 1973: 226) وفي أول يناير (١٨٩٠م/١٣٠٧هـ) أعلنت إيطاليا رسمياً أن إريتريا أصبحت مستعمرة إيطالية (MARCUS , 1956, 551: وكان هذا أول تحديد للكيان السياسي لإريتريا في (نهاية القرن الثالث عشر الهجري) نهاية القرن التاسع عشر الميلادي (عيسى، ١٩٩٤: ٦) .

وحدث في سنة (١٣٥٥هـ/١٣٣٦م) أن احتلت إيطاليا الحبشة رغم معارضة فرنسا وبريطانيا وعصبة الأمم وأدخلت الحبشة وإرتريا وصوماليا فيما عرف باسم شرقي إفريقيا الإيطالي (Chi- Bonnardel, 1973: 228) إلا أن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية أمام الحلفاء ، قد أعاد إلى الحبشة استقلالها وملكها، بينما خضعت كل من إريتريا وصوماليا إلى إنجلترا في سنة (١٩٤١م/١٣٦٠هـ) وإبان ذلك بدأ التسلسل الإثيوبي (الحبشي) إلى إريتريا (جريشة ، ١٩٨٨م: ١٧٢) . وفي سنة (١٩٤٧م/١٣٤٧هـ) قامت إنجلترا بوضع أمر مستقبل إريتريا وصوماليا أمام الأمم المتحدة حتى تفوت على إيطاليا فرصة المطالبة بهما (مكي، ١٩٨٩م: ١٣) .

وقد شكلت الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠م (١٣٧٠هـ) لجنة لدراسة مسألة التخلي عن إريتريا بما يحقق أماناً شعبها، وبعد دراسات ميدانية قدمت اللجنة ثلاث توصيات : أولاها توصي بقيام اتحاد فيدرالي بين إريتريا وإثيوبيا، والثانية بضم أراضي إريتريا إلى إثيوبيا ، والثالثة بالاستقلال الكامل لإريتريا، وفي ٢ ديسمبر ١٩٥٠م (صفر ١٣٧٠هـ) صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوصية الأولى بأن «تؤلف إريتريا وحدة ذات

استقلال ذاتي متحد فيدراليا مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي» ، (مكي ، ١٩٨٩م : ١٤-١٥) .

ولقد كان تأثير الولايات المتحدة الأمريكية واضحا على منظمة الأمم المتحدة في تبني التوصية الأخيرة ، تحقيقا للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة (Pool, 1, 94: 347) وقد شايحت دول الغرب هذا الموقف والقرار تعصبا للنصرانية التي اعتبرت إثيوبيا قلعة لها في إفريقيا ، غير بعيدة عن أرض الإسلام ، وظنا أن في ذلك ضمانا لاستمرار مصالحهم في حوض البحر الأحمر ، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت قاعدة عسكرية بإريتريا - قرب أسمرا ، بدعوى مراقبة الوضع في المنطقة (مكي ، ١٩٨٩م : ١٥ - ١٦) ، وقد أشرفت الأمم المتحدة على وضع دستور لإريتريا داخل الاتحاد الفيدرالي ، تم النص فيه على أن اللغة العربية واللغة التجريدية (لغة التجريتا) لغتان رسميتان لإريتريا ، وأن للدولة (إريتريا) علما خاصا بها ، ولها حكومة تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتعلق بالشؤون الداخلية ، كما تنتخب لها جمعية وطنية (برلمان ، وصدق إمبراطور إثيوبيا على هذا الدستور الإريتري في الحادي عشر من ديسمبر (١٩٥٢م / ١٣٧٢هـ) (ديفدسون ، ١٩٧٩م : ١٥ ، مكي ، ١٩٨٩م : ١٦-١٧) وبهذا التصديق قامت الدولة الاتحادية وانسحبت الإدارة البريطانية من إريتريا .

ولم يمض وقت طويل حتى بدأ إمبراطور إثيوبيا يتخذ من الإجراءات مايجهض نصوص الدستور ، ويفرغها من مضمونها ، فصادر نصيب إريتريا من الرسوم الجمركية ، وحل النقابات العمالية الإريترية وأقال كلا من رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الحكومة الإريترية المنتخبين ، وعين بدلتهما من قام

بإعلان بطلان الاتحاد الفيدرالي وتحويله إلى وحدة اندماجية ، وصدر قرار الإمبراطور بذلك في الرابع عشر من نوفمبر سنة (١٩٦٢م / ١٣٨٢هـ) وصدق عليه مجلسا الشيوخ والنواب الإثيوبيان (مكي ، ١٩٨٩م ، : ١٨ ، جريشة ١٩٨٨م : ١٧٤) .

ومنذ صدور قرار الاندماج حكم النظام الإثيوبي إريتريا بالأساليب الاستعمارية المباشرة ، بفرض السلطة واللغة والثقافة الأمهرية على إريتريا لطمس هويتها ، وباستخدام القوة المسلحة لقمع من يتهم بالدعوة لاستقلال إريتريا (ديفيدسون : ١٩٧٩م : ١٥) .

ومن الجانب الآخر كان الإجراء الإثيوبي بإبطال تعلم اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالمدارس الإريترية وإلغاء وضع اللغة العربية كلغة رسمية لإريتريا من أهم عوامل تفجير الكفاح المسلح الذي بدأه مسلمو إريتريا (مكي ١٩٨٩م : ١٩) .

وقد تأسست حركة تحرير إريتريا منذ عام ١٩٥٨م / ١٣٧٨هـ) ثم تكونت جبهة التحرير الإريترية عام ١٩٦١م (١٣٨٠هـ) من سياسيين وعسكريين ومثقفين ، وأعلنت الكفاح المسلح في سبتمبر ١٩٦١م (Pool, 1994: 347) ، وكان أهم أهداف الجبهة طبقاً لميثاقها الأول من الاستقلال الكامل لإريتريا ، ووضع سياسة اقتصادية سليمة ، وسياسة تعليمية تتفق والتراث الإريترى (جريشة ، ١٩٨٨م ، ١٧٤) ومنذ منتصف الستينات الميلادية ثارت الخلافات الفكرية والمذهبية ، وبدأ الشقاق ثم الانشقاق داخل الجبهة ، وانفصلت مجموعة عنها مكونة جبهة جديدة أسمت نفسها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا سنة (١٩٧٧م / ١٣٩٧هـ) (Pool, 1994: 347) وأصبح لهذه الجبهة السيادة

العسكرية في مجال الثورة الإريتيرية حتى سنة (١٩٨٥م / ١٤٠٥هـ) وكادت أن تحقق التحرير الكامل لإريتريا إبان حرب الأوجادين سنة ٧٧-١٩٧٨م / ١٣٩٧هـ-١٣٩٨هـ) (مكي ، ١٩٨٩م : ٢٢-٢٣) إلا أن حركة تحرير إريتريا قد انتكست حينما تحولت السهام إلى صفوف الجبهتين ، حتى أن الجبهة الشعبية ، متحالفة مع جبهة أرى هي الجبهة الشعبية التيجرية ، فقد شنت سنة ١٩٨١م / ١٤٠١هـ حرباً ضارية ضد جبهة التحرير الإريتيرية وطردها إلى السودان (Gilkes , 1994: 354) وفي سنة (١٩٨٥م / ١٤٠٥هـ) بذلت جهود عربية وإسلامية لإعادة توحيد الجبهات الإريتيرية لمواصلة تحقيق أهداف التحرير والاستقلال ، وقد أسفرت تلك الجهود عن توحيد جبهة التحرير الإريتيرية ، وقوات التحرير الشعبية واللجنة الثورية ، وأصبح يطلق عليها اسم التنظيم الموحد للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (مكي ، ١٩٨٩م : ٢٥) ولكن ظلت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والتي أعلنت منذ سنة ١٩٧٧م بعيدة عن هذا التنظيم الموحد ، وظلت هي الأكثر تعبيراً عن النشاط التحريري العسكري .

ولقد شهدت إثيوبيا منذ سنة (١٩٨٦م / ١٤٠٥هـ) قلاقل سياسية داخلية متعددة ، فضلاً عن الظروف الاقتصادية السيئة الناجمة عن الجفاف والمجاعة الكبيرة فيما بين عامي (١٩٨٣م و ١٩٨٦م / ١٤٠٣-١٤٠٦هـ) والتي أضير بها ٨٥٪ من مقاطعات الدولة وهو ٢,٥ مليون نسمة ولقي حتفه من جرائها أكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٨٤م وحدها (keller, 1992: 616) ، كذلك المجاعة التي ضربت البلاد في عامي ١٤٠٩-١٤١٠هـ / ١٩٨٩-١٩٩٠م ، وتشكلت في نفس الفترة الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الإثيوبي وفي هذه

الأثناء تمكنت قوات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا من الاستيلاء على ميناء مصوع في فبراير ١٩٩٠م (١٤١٠هـ) وقطع إمدادات الجيش الإثيوبي في إريتريا، وساء موقف النظام الإثيوبي أكثر بعد أن عقدت الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الإثيوبي مؤتمراً في يناير عام ١٩٩١م (١٤١١هـ) أعلنت فيه تخليها عن الماركسية ، وبتنيها للديمقراطية ، مما لقيت معه تأييد ودعم الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعدها بأسبوع واحد دخلت قوات الجبهة الثورية العاصمة أديس أبابا وأعلنت تشكيل حكومة انتقالية ، وفي اليوم ذاته (٢٨ مايو ١٩٩١م) (ذو القعدة ١٤١١هـ) أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا تشكيل حكومة انتقالية في أسمرا ، وتم الاتفاق بين الحكومتين الانتقالتين على اعتبار إريتريا دولة في الواقع De Facto إلى حين يتم استفتاء شعبي بعد سنتين يحدد المصير القانوني لتلك الدولة (Gilkes 1993: 355-356).

وقد أشرفت الأمم المتحدة على الاستفتاء الذي تم في إبريل ١٩٩٣م (ذو القعدة ١٤١٣هـ) وأدلى فيه بأصواتهم ١١٠٢٤١٠ من الإريتريين وجاءت النتيجة لصالح الاستقلال بنسبة ٩٩,٨٪ وفي ٢٥ مايو أعلن الاستقلال الرسمي لإريتريا ، وأصبحت العضو رقم ١٨٢ بمنظمة الأمم المتحدة في ٢٨ مايو ١٩٩٣م/ ذو الحجة ١٤١٣هـ (Pool, 1994:348) كما نالت عضوية منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٨ يونيو ١٩٩٣م/ محرم ١٤١٣هـ (A.B.C.1994, :3)

والجدير بالذكر أن الحكومة الإريترية المؤقتة . قبل الاستفتاء كانت قد وثقت علاقتها بعدد من الدول منها إثيوبيا التي تجاوب نظامها الجديد مع مطلب الاستقلال والتي صرح رئيسها أن إثيوبيا لن تخسر بفقدانها للحدود

البحرية بعد استقلال إريتريا ، مثل ما خسرت نتيجة الحروب والدمار المستمر قبل الاستقلال ، ودعى إلى ضرورة تجربة بديل السلام والاستقرار والتفاهم بين القوميات (عيسى ، ١٩٩٤م : ١٠).

وفضلا عن إثيوبيا كانت العلاقات طيبة بين الحكومة الإريترية وكل من جيبوتي والسودان ومصر ، وقد اعترفت هذه الدول الثلاثة بإريتريا دولة مستقلة حتى قبل إجراء الاستفتاء ، ثم توالى الاعترافات بالدولة الجديدة وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع العديد من دول العالم .

ويحسن أن نشير إلى أنهم العوامل المؤثرة في مرحلة ميلاد الدولة الإريترية ويأتي في مقدمتها استمرار الكفاح الإريترى المسلح ، واجتماع الإرادة الشعبية على طلب الاستقلال ، وكذلك الدعم الذي لقيته الحركة التحريرية من العديد من الدول العربية وغير العربية - كما ساعد على نجاح الكفاح اهتزاز النظام الحاكم في إثيوبيا وضعفه وسقوطه وقيام نظام جديد بفكر مغاير ، هذا فضلا عن تغير دفة المواقف العالمية المؤثرة لصالح الاستقلال ، وبخاصة الدول الغربية ، والأمم المتحدة (عيسى ، ١٩٩٤م : ١٠).

والجدير بالذكر أنه عقب الحصول على الاستقلال ، تحولت الحكومة المؤقتة إلى حكومة رسمية ، وأعلنت فترة انتقالية مدتها أربع سنوات يتم خلالها تأسيس نظام سياسي دستوري يعتمد على تعدد الأحزاب ، وتعمل الحكومة الانتقالية من خلال ثلاث مؤسسات تم تشكيلها وهي المجلس الاستشاري (السلطة التنفيذية) ، المجلس الوطني (السلطة التشريعية) وتقوم بها اللجنة المركزية للجهة الشعبية) ثم السلطة القضائية (Pool, 1994: 384)

وفي ١٧ فبراير ١٩٩٤م / رمضان ١٤١٤هـ . أصبحت الجبهة الشعبية

لتحرير إريتريا حزباً سياسياً يعرف باسم ، الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ، وينتمي إلى هذا الحزب ثلث أعضاء المجلس الوطني (A. B. C., 1994: 1).

التقسيم الإداري:

في فترة الكفاح من أجل التحرير وحتى الحصول على الاستقلال ، اعتمدت الثورة الإريترية تقسيماً إدارياً للبلاد انطوى على بعض التعديلات لما كان معمولاً به من قبل ، وفيه قسمت الدولة إدارياً إلى ثماني مديريات (أي محافظات على النحو التالي : (النجم ، ١٩٧١م : ١٤)

- مديرية حماسين Hamassien ومركزها أسمرأ .
- مديرية الساحل ومركزها مدينة نقفه Nakfa
- مديرية دنكاليا ، (كانت تسمى مديرية عصب) ومركزها مدينة عصب .
- مديرية سراي Seraye ومركزها عدي وجري Adi-Ugri
- مديرية البحر الأحمر (كانت تسمى مديرية مصوع) ومركزها مصوع وتتبعها جزر دهلك .
- مديرية كرن Keren ، ومركزها مدينة كرن .
- مديرية أغوردات Agordat (كانت تسمى المديرية الغربية) ومركزها أغوردات .
- مديرية أكلى غوازي ، ومركزها مدينة عدي قيح .

بعد إعلان استقلال دولة إريتريا أحدثت تغييرات في التقسيمات الإدارية السابقة وأصبحت الدولة بمقتضاها تقسم حالياً إلى عشر مديريات (Erra, 1994:2)

وتنحصر التغيرات الإدارية فيما يلي :

- اعتبار مدينة أسمرا - عاصمة الدولة - مديرية قائمة بذاتها بخلاف مديرية حماسين التي تقع فيها ، مع بقاء حماسين كما هي عليه .
- تغيير اسم مديرية البحر الأحمر إلى مديرية سمهر Semhar وهو الاسم المقابل للبحر الأحمر باللغة التيجرينية .
- تغيير اسم مديرية كرن إلى مديرية سنحيت Senhit .
- تغيير اسم مركز مديرية سراي من عدي وجري إلى منديفيرا Mendefera .
- تقسيم مديرية أغوردات إلى مديرتين ، بركة Baraka في الشمال ومركزها مدينة أغوردات ، ومديرية قاش - سيتيت Gash & Setit في الجنوب ، وعاصمتها بارنتو Barentu .

والجدير بالذكر أن التغيرات السابقة قد صاحبها تعديل في الحدود الإدارية وزيادة مساحات بعض المديريات على حساب مديريات أخرى مجاورة ، مثال ذلك توسيع مساحة مديرية سنحيت على حساب مديرية بركة ، ومديرية أكلي غوازي على حساب دنكاليا شكل رقم (٤) .

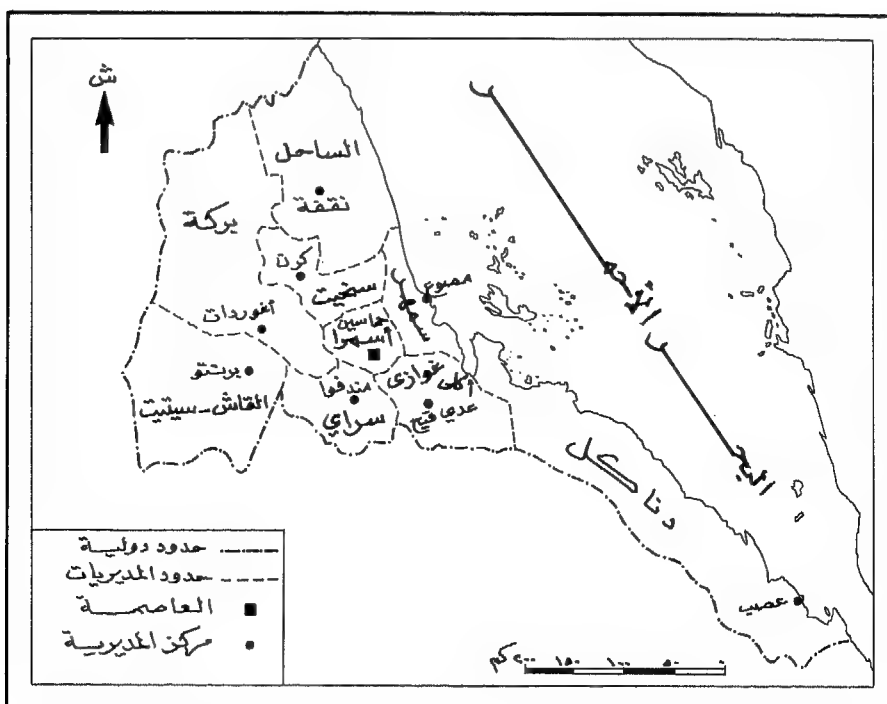
والجدول رقم (١) يبين مديريات إريتريا وعواصمها ومساحاتها حسب الوضع في سنة ١٩٩٤ م .

جدول رقم (١) الأقسام الإدارية (المديريات)

المديرية	عاصمتها	المساحة كم ^٢	% من مساحة الدولة
أسمر	أسمر	-	-
حماسين	أسمر	٣٩٩٨	٣,٣
الساحل	نقفة	١٦٥٩٧	١٣,٧
دنكاليا	عصب	٢٦.٤٦	٢١,٥
سمهر	مصوع	٦٢٩٩	٥,٢
سنحيت	كرن	٦٣٠٠	٥,٢
أكلى غوازي	عدي قبيح	٨٩٦٥	٧,٤
سراي	منديفيرا	٨١١٧	٦,٧
بركة	آغوردات	٢٦٤٠٩	٢١,٨
قاش - ستيت	بارنتو	١٨٤١٤	١٥,٢

المصدر : المساحة من حساب الباحث من واقع الخريطة الإدارية.

وسوف تلتزم دراسة الجوانب البشرية وتوزيع وتحليل عناصرها بهذا التقسيم الإداري كلما أمكن ذلك وحسبما تسعف به البيانات المتاحة .



شكل (٤) التقسيم الإداري (١٩٩٤م)

Ministry of Trades 1994-Jan- Asmara.

المصدر:

البنية الجيولوجية

يتوقع الدارس ، من ملاحظته لخريطة (الموقع (شكل رقم ١) وجود علاقة قوية بين ظروف موقع أراضي إريتريا على البحر الأحمر ، وخصائص التكوين البنائي لتلك الأراضي ، فمن ناحية تكاد تستطيل أراضي إريتريا على الساحل الغربي للبحر الأحمر وبعرض بري لايزيد في متوسطه عن ٢٥٠ كم إلى الغرب من خط الساحل ، كما لا تزيد أبعد نقطة في هذا العرض عن ٤٥٠ كم . ومن الناحية الأخرى فإن البحر الأحمر هو أحد المنخفضات أو الأراضي الخسفية في القطاع الشمالي من الأخدود الإفريقي العظيم ، أكبر مظهر أخدودي انكساري على سطح الأرض ، ويشترك مع البحر الأحمر في هذا القطاع منخفض عفار ، وأخدود هضبة إثيوبيا ، وقد توصل كنج. B.C. King خلال دراساته المنشورة سنة ١٩٧٨م إلى أن الأجزاء الشمالية من الأخدود الإفريقي تنتمي من حيث فترة حدوثها وتكونها إلى الزمن الجيولوجي الثالث (زمن الحياة الحديثة) بخلاف الأجزاء الجنوبية من الأخدود والتي تنتمي إلى الزمن الثاني (زمن الحياة الوسطى) (King, 1978:347-50)

ومن المعروف أن العمليات التكتونية التي أسفرت عن تكوين الأخدود قد تلازمت معها أو تبعتها عمليات رفع لأجزاء من قشرة الأرض ، وانبثاق طفوح ومصهورات بركانية في مناطق متعددة على جانبي الأخدود ، بحيث يمكن القول أن تلك العمليات التكتونية تعد أبرز العوامل المؤثرة في بنية أراضي إريتريا وتكوين خريطتها الجيولوجية ، إلا أن هناك عمليات وعوامل أرضية أخرى سابقة على حدوث الأخدود وعوامل تالية عليه ساهمت كذلك في بنية أراضي إريتريا .

وتحسن الإشارة إلى أن أراضي إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال قد خضعت لدراسات جيولوجية متنوعة قام بها أساساً علماء من الدول الأوروبية التي احتلت تلك البلدان بشرق إفريقيا ، وقد أورد فيرون أسماء لتسعة من الجيولوجيين الفرنسيين الذين ساهموا في تلك الدراسات (Furon, 1963:310) كما أشار ميرلا وزملاؤه إلى عشرات من أسماء جيولوجيين بريطانيين وإيطاليين أجروا دراسات في تلك البلدان (Merla et al, 1956:1-83)

وتعظم قيمة الدراسات الجيولوجية إذا ما انتهت بإخراج خريطة للمنطقة توضح توزيع التراكيب والتكوينات الصخرية المنكشفة والتي يمكن من خلالها متابعة التطور الحادث في بنية الأرض ، ولقد تم إخراج خمس خرائط جيولوجية لإريتريا وما حولها بمقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠٠ في القرن العشرين (Merla, 1973:103) وأول ما ظهر من تلك الخرائط هي التي أعدها ستيفاني G.Stefanini سنة ١٩٣٣م باللغة الإيطالية ، وعنوانها « خريطة جيولوجية لإريتريا وصوماليا وإثيوبيا » وعليها تعليقات ، وقد رسمت بالأبيض والأسود ، وأخذت في الاعتبار نتائج المسوح الجيولوجية التي أجراها مكفادين Macfadyen في الفترة ذاتها .

أما الخريطة الثانية فهي أيضاً باللغة الإيطالية ، وأعدها داينيلي Dainilli سنة ١٩٤٣م ، وعنوانها « الخريطة الجيولوجية لشرقي إفريقيا » وصحبها شروح وتعليقات موسعة تقع في ثلاثة مجلدات .

وأعد موهر Mohr الخريطة الثالثة باللغة الإنجليزية سنة ١٩٦٣م وعنوانها « الخريطة الجيولوجية للقرن الإفريقي » وهي بمثابة إعادة إخراج لخريطة داينيلي مع تصحيحات مهمة في بعض التوزيعات مبنية على نتائج مشروع بحوث وادي النيل الأزرق .

وأصدرت مصلحة المساحة الإثيوبية سنة ١٩٧٣م الخريطة الرابعة بعنوان «الخريطة الجيولوجية لإثيوبيا» ، وقام على تجميعها كازمن Kazmin سنة ١٩٧٢م ، وتحوي الخريطة على نحو خمسين تكويناً جيولوجياً متميزاً .

أما الخريطة الخامسة والأخيرة ، والتي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة فهي التي أعدها سنة ١٩٧٣م ميرلا Merla وسبعة من زملائه الجيولوجيين الإيطاليين ، أعضاء قسم الجيولوجيا بجامعة فلورنسا بإيطاليا وعنوانها «خريطة جيولوجية لإثيوبيا وصوماليا» وقد صدرت عن المركز القومي للبحوث في إيطاليا سنة ١٩٧٩م . ومعها تعليق أعده ميرلا يقع فيما يربو على ثمانين صفحة من القطع الكبير ، فضلاً عن خريطة جيدة للأشكال الرئيسة للسطح . ويذكر ميرلا (Merla, 1973:2) خريطته الجيولوجية استمدت معلوماتها من مصادر سابقة ، وكذلك من واقع الدراسات الميدانية التي أجراها فريقه البحثي في إثيوبيا منذ سنة ١٩٦٧م وخاصة في المناطق التي لم تكن قد مسحت جيداً منذ إعداد خريطتي ستيفانيني ودانييلي . وربما كان أهم تجديد في خريطة ميرلا هو إعادة تفسير أصل جزء كبير من تكوين حجر رملي أديجرات Adigrate Sandstone في إريتريا وتيجراي ، على أساس أنه إرسابات جليدية قديمة ، وهو التفسير ذاته الذي كان قد اقترحه داو وزملاؤه (Merla:4) Dow et. al .

وفضلاً عن الدراسات المسحية ومقارنة التكوينات الصخرية ، استخدم الفريق المعد لهذه الخريطة بعض أساليب التأريخ الإشعاعي للصخور ، ومن خلالها أمكن تحديد مئات التواريخ للمجمعات الصخرية (Merla, 1973:5)

ومن قراءة الخريطة الجيولوجية لإريتريا (شكل رقم ٥) والمقتبسة من

خريطة ميرلا (Merla) السابقة يمكن عرض أهم خصائص التكوين البنائي لأراضي الدولة ، بإبراز أهم التطورات البنائية في كل من الأزمنة الجيولوجية ، ثم التعرف على أنواع التكوينات الصخرية المنكشفة فوق سطح إريتريا والمنتمية إلى كل زمن جيولوجي وعصوره ، والنمط التوزيعي لهذه التكوينات وذلك على النحو التالي :

١ - زمن ما قبل الكامبري :

وهو يقع فيما قبل الزمن الأول ، أي قبل قرابة بليون سنة ، وقد يطلق عليه زمن ما قبل الحياة Azoic ، وقد تكونت في هذا الزمن السحيق صخور القاعدة أو الأساس Basement للأراضي الإريترية وكذلك للأراضي الإفريقية المجاورة لها ، على هيئة صفيحة تكتونية ، تتألف من صخور بللورية نارية ، ويرى ميرلا Merla أنه من الممكن تخيل تلك الصخور وهي تشكل شبه سهل Peneplain مستوى ومتسع يقع على منسوب نحو ٥٠٠ متر فوق المنسوب الحالي للبحر ويتصل في امتداده بصخور الأساس في الجزيرة العربية التي كانت شبه سهل هي الأخرى (Merla, 1973: 7) أو كانت بالمصطلح الجيولوجي صفيحة تكتونية أخرى .

ويشير فيرون Furon إلى أن صخور الأساس التي تظهر في إريتريا ، مثلما هي في جميع أراضي إفريقيا ، عبارة عن صخور متحوّلة ، منها الشيست ، الكوارتز ، الرخام ، المايكا - شيستن ، الأمفيبوليت Amphibolites وأشباه النيس Paragneisses بالإضافة إلى صخور جرانيتية (Furon: 1963:304) فالمفهوم من وجود هذه الأنواع الصخرية هو تعرض صخور الأساس إلى عمليات تحوّل إبان زمن ما قبل الكامبري ، ولكن ليس من اليسير التعرف على التطورات الدقيقة لتلك العمليات .

غير أن الدراسة التفصيلية التي أجراها كازمين Kazmin سنة ١٩٧٥ م ، والدراسات المقارنة التي نشرها ميرلا وزملاؤه سنة ١٩٧٩ م تشير إلى أن التحول الذي تعرضت له الصخور البلّورية الأساسية فيما قبل الكامبري قد تم في مرحلتين تفصل بينهما فترة تعود إلى ما بين ٢٥٠٠-٢٦٠٠ مليون سنة . المرحلة الأولى والأقدم هي ما يطلق عليها الزمن الأركي Archaean ، وقد تعرضت الصخور فيه للتحول بدرجة عالية ، أما المرحلة الثانية والأحدث فيطلق عليها زمن طلائع الحياة Proterozoic وتعرضت الصخور فيه للتحوّل بدرجة منخفضة ، وقد استدلّت تلك الدراسات على التمييز بين المرحلتين بوجود أحزمة متعددة من الحجر الجيري والشيست الجرافيتي أو الكربوني ووجود طبقات من الحديد المؤكسد بين التكوينات الصخرية المتحوّلة ، مما يدل على حدوث تطور في تاريخ الأرض سمح بتحول المناخ الأصلي إلى مناخ ثانوي تولّد فيه غاز الأكسجين ، كما تشير دراسة ميرلا إلى أن أعلى طبقة في الصخر الأساس المنتمي لما قبل الكامبري تعود إلى نحو ٦٥٠-٧٠٠ مليون سنة وهي صخور متحوّلة بدرجة منخفضة ، أما صخور الأساس

الأسفل التي تحوي صخوراً متحوّلة عالية الدرجة فتعود إلى عدة بلايين من السنين (Meral: 1973, 21) .

ويبدو من الشكل رقم (٥) أن مكاشف صخور الأساس المتتمية لما قبل الكمبري تغطي مايربو على ثلث مساحة إريتريا ، وتوجد منها ثلاثة أنواع تترتب على النحو التالي حسب اتساع مساحتها :

(أ) صخور الرخام والحجر الجيري ، وهي أقلها مساحة ، وتتوزع في بقع صغيرة متفرقة في غربي البلاد .

(ب) صخور متحوّلة عالية الدرجة ، تتألف من الناييس والبيوتيت ، بالإضافة إلى صخر الجرانيت ، وتكاد تتوزع في شريط شمالي جنوبي إلى الشمال من أسمرا وإلى الغرب من الساحل بنحو ٤٠ كم . كما توجد مساحة أخرى من هذه الصخور قريبة من الساحل إلى الغرب من مدينة مصوَّع .

(ج) صخور متحوّلة منخفضة الدرجة تنتمي لما قبل الكمبري الأعلى ، وتتألف من الإردواز والشيست والفيليت Phyllites ، وهذه الصخور هي الأوسع انتشاراً وخاصة في غربي وشمال غربي البلاد ، كما تظهر مساحة منها في ضهر الدناكل Danakil Horst. بالقطاع الجنوبي لإريتريا . وقد أشار بانيرت وآخرون (Bannert, 1970) إلى أن صخر الأساس في ضهر الدناكل يحتوي على أنواع الشيست المتحوّلة (الكلوريت والسريسيت Sericite) وشيست الكوارتز ، وتداخلات كثيرة من الحجر الجيري والمجمعات الحصوية (Merla, 1973:27) .

٢ - الزمن الأول (الباليوزي) :

وهو زمن الحياة القديمة وقد دخل هذا الزمن وأراضي إريتريا عبارة عن شبه سهل من الصخور البلورية والمتحولة ، ولم تشهد تلك الأراضي تغيرات بنائية ذات بال إبان الزمن الأول . ويعتقد ميرلا (Merla, 1973:22) أن صخور الأساس المكونة لأراضي إريتريا وإثيوبيا قد اكتملت تسويتها وصارت شبه سهل مع بداية الزمن الأول الأسفل أو المبكر Lower Palaeozoic ، ويعزو ميرلا هذا الاعتقاد إلى سببين :

السبب الأول : هو أن الصخور الحريشية Tillites في إريتريا وتيجراي (بشمال شرق إثيوبيا الحالية) والمرتكزة مباشرة على صخور الأساس البلورية ، تنتمي إلى العصر الأردوفيشي أقدم عصور الزمن الأول ، والجدير بالذكر أن الصخر الحريشي صخر رسوبي يتكون من رواسب جليدية ملتحمة مع بعضها البعض ، وهذا يعني أن الزمن الأول لم يحدث به تكوين أو هدم لصخور السطح الأصلي تحول معها إلى شبه سهل .

السبب الثاني : أنه لو افترضنا حدوث عمليات تحطيم كبيرة لصخور الأساس في الزمن الأول ، فلا بد أن يتخلف عن مثل تلك العمليات كميات كبيرة من الحطام الصخري فوق السطح الأصلي وتحت الغطاء الرسوبي ، ولكن الواقع يدل على إنعدام أو ندرة وجود ذلك الحطام تحت الغطاء الرسوبي ، مما يؤكد النتيجة المبرهن عليها بالسبب الأول ، ويؤكد الاعتقاد الذي ذهب إليه ميرلا .

ولابد أن نشير في الزمن الأول إلى ظاهرة الرواسب الجليدية التيجرية Tigraean glacials والتي تنتشر في شمال تيجراي وجنوب وسط إريتريا ،

وكان يظن حتى وقت قريب أنها تمثل الجزء الأسفل من الحجر الرملي في أديجرات على الرغم من وجود خصائص مميزة لها مثل رقائق الطين Shales والمجمعات الحصوية Conglomerate بأحجام مختلفة، ولكن بناء على الدراسة التي أجراها داو وزملاؤه Dow et al سنة ١٩٧١م تم اعتبار هذه التكوينات رواسب جليدية، وأمكن تمييزها في سحنتين Facies الأولى صخر حريشي خالص، والثانية حجر رملي، ويتراوح سمك هذه الرواسب الجليدية ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متر، وقد رجح داو وزملاؤه أن تلك الرواسب الجليدية حدثت في الأردورفيشي (أوائل الزمن الأول) مواكبة للرواسب الجليدية في موريتانيا، وهناك من رأى حدوثها في الزمن الأول الأعلى مع جليد جنوب إفريقيا (Merla, 1973:23).

وقد أشار ساجري Sagri وكانوتي Canuti سنة ١٩٧٢م إلى أربعة أدلة تؤكد على الأصل الجليدي للرواسب السابقة على النحو التالي (Merla, 1973:23):

- ١ - انتشار ظاهرة الصخور المحززة أو الخراف النائمة Moutonn'ee على السطح.
- ٢ - الحصى المصقول قرب الصخر الأصلي.
- ٣ - غياب التصنيف في الحطام الصخري.
- ٤ - تكون مجمعات حصوية Conglomerates من عناصر وأحجام مختلفة وبطريقة عشوائية.

وتظهر التكوينات الصخرية للزمن الأول الأسفل أساساً على الهوامش الغربية لتكوينات ما قبل الكامبري، وقد تتخللها في بقع يشكل بعضها شبه حزام يفصل بين صخور ما قبل الكامبري المتحولة عالية الدرجة،

وتلك المتحولة منخفضة الدرجة ، ومن أوسع تكوينات هذا الزمن الأسفل ما يوجد حول مدينة كرن .

أما تكوينات الأردوفيشي والمؤلفة من الصخر الحريشي والحجر الرملي الجليدي فتظهر في الغرب الأوسط مجاورة للحدود الإثيوبية حيث امتداد منطقة أديجرات وإلى الشمال من نهر مآرب .

٣ - الزمن الثاني (الميسوزي) :

ويعرف بزمان الحياة الوسطى وأول عصوره هو الترياسي Triassic (منذ نحو ٢٠٠ مليون سنة) ، ولم تحدث خلاله تغيرات بنائية على شبه السهل البلّوري لأراضي إريتريا ، وإنما ظل هذا السهل مغطى بصخور متحولة ومجمعات حصوية ، وتداخلات جرانيتية (Merla, 1973:7) .

وقد حدث أول تطور بنائي مع بداية عصر الجوراسي Jurassic متمثلاً في الغمر البحري الذي خَلَفَ إرسابات بحرية فوق شبه السهل ، ويؤكد فيرون أن الغمر البحري الذي غطى إريتريا لم يأت من الشرق وإنما من الشمال الشرقي ومن مياه بحر تيثس Tethys وذلك عبر جزيرة العرب التي غمرها هذا البحر ، واستمر الغمر البحري لإريتريا حتى أوائل العصر الكريتاسي أو الطباشيري . أما الغمر الذي جاء من الشرق ، أي من المحيط الهندي الذي كان قد تكوّن بين هضبة الدكن والصومال ، فهذا هو الذي غطى أراضي شرقي إفريقيا (Merla, 1973:7) .

أما العصر الكريتاسي أي الطباشيري آخر عصور الزمن الثاني فيتميز بحدوث انحسار بحري وتكون إرسابات قارية من الحجر الرملي (Furon, 1963:309)

وعموماً فإن رواسب الزمن الثاني في إريتريا وإثيوبيا أقل سمكاً مما هي عليه في الصومال ، ويتراوح سمك هذه الإرسابات ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ متر في أديجرات إلى الغرب من إريتريا ، وهي من الحجر الرملي الذي تتركز فوقه إرسابات من الحجر الجيري المحتوي على حفريات بحرية ، وتعرف هذه باسم إرسابات أنتالو (Antalo 1963: 305) .

حسب التفسيرات الجديدة للصخر الحريثي الأردوفيشي في أديجرات ، فإن إرسابات الزمن الثاني لا تتمثل في هضبة إريتريا شمال نهر مأرب ، لكنها تتمثل في ظهر الدناكل حيث تظهر في مساحتين يقطع اتصالهما معاً الصخور المتحوّلة لما قبل الكامبري وكذلك صخور الأساس المنتمية للزمن الأول الأسفل .

٤ - الزمن الثالث (الكينوزي) :

ويعرف بزمن الحياة الحديثة وقد شهد هذا الزمن أهم التغيرات البنائية في التاريخ الجيولوجي لقارة إفريقيا (Chi- Bonnardel, 1973: 28) وبدأت أولى تلك التغيرات مع بداية عصر الأوليجوسين Oligocene ثاني عصور هذا الزمن ، متمثلة في حدوث التحدب العظيم في الإقليم التكتوني لإثيوبيا والجزيرة العربية ، والذي بلغ أشده مع أوائل عصر الميوسين أي منذ نحو ٢٥ مليون سنة (Merla, 1973: 12) وقد ارتبط بهذا التحدب حدوث الحافات الانكسارية والأحواض الأخدودية في إثيوبيا والبحر الأحمر وخليج عدن ، ويرى ميرلا أن سطح شرقي إفريقيا قبل حدوث ذلك التحدب كان مستوياً ولا يزيد منسوبه عن ٤٥٠٠ متر فوق سطح البحر الحالي ، بيد أن إرسابات الميوسين في إريتريا حالياً تقع على منسوب ٢٠٠٠ متر (Merla, 1973: 13) .

وفي دراسة للعمليات التكتونية ودورها في تطور التحدب أو القبة الإفريقية العربية أشار جاس Gass إلى أن الصفيحة التكتونية الإفريقية ظلت ثابتة طوال الأربعين مليون سنة الماضية ، ولكن الصفيحة التكتونية العربية المجاورة تعرضت لعمليات شد إقليمي منذ عشرة الملايين سنة الأخيرة ، مما نجم عنه حدوث نشاط بركاني واسع في الصفيحتين العربية والإفريقية ، وربما يكون ذلك التطور قد أثر على الطريقة التي انفصلت بها الصفائح التكتونية في مثلث عفر (Gass, 1975:18) ونتيجة لهذا النشاط البركاني ، فإن اللابة التابعة للزمن الثالث تغطي مساحات كبيرة في شمال تيغراي وحتى أسمر في إريتريا (Furon, 1963: 311) والجدير بالذكر أن انخفاض أراضي الأحواض الأخدودية قد تزامن مع ارتفاع الأرض على الجوانب وخروج التدفقات البركانية ، أو ربما تأخر عنه قليلاً ، حيث توجد على ساحل إريتريا رواسب ميوينية معاصرة للمصايد الصخرية Traps المرتفعة على كلا جانبي الحوض .

وقد تعرضت سواحل إريتريا في الميوسين لعمليات طغيان وانحسار بحري لكنها كانت من النوع المتوسط ، وتتألف رواسب الميوسين السابقة من رمال برية وبحرية ومجمعات حصوية وشعاب من الحجر الجيري والمارل أو الحجر الجيري الطيني ، ورواسب البحر Evaporites ، وصخور بركانية متداخلة معها (Merla, 1973:13) .

وقد أكد داينيللي أن الحجر الجيري المرجاني المنتشر على ساحل إريتريا وجزر دهلك والذي يعده البعض تابعاً للميوسين ، يجب تصنيفه على أنه ينتمي للبلايستوسين المبكر Plio- Pleistocene ولكن فيرون يشير إلى أن هذه مسألة خلافية لم تحسم بعد (Furon, 1963:311) وقد دلت الدراسات الزلزالية والجلسات الجيولوجية على وجود محور بطول ١٥٠ كم في البحر الأحمر إلى الشرق من مصوع تغطيه صخور جييرية رقيقة تحتها طبقات سمكية من الرواسب البخيرية Evaporites يصل سمكها إلى ٤٠٠٠ متر في بعض المواضع ، وبعضها من كتل الملح ، وحاولت بعض البعثات الجيولوجية دراسة تكوينات الملح تحت سطح جزر دهلك ، ويرى ميجليوريني Migliorini فإنه كانت توجد قبة من الملح فوق البحيرة الداخلية بجزيرة دهلك الكبيرة وذابت حتى وصلت إلى مستوى سطح البحر (Merla, 1973:15) .

وتصنف تكوينات الزمن الثالث المنكشفة وتوزع على الخريطة الجيولوجية (شكل رقم ٥ السابق) على النحو التالي :

١ - رواسب الرمال وشرائح الطين Shales والتي ترسبت إبان الميوسين وحتى البلايوسين ، وهي تمتد في شريط ضيق إلى الغرب من ضهر الدناكل .

٢ - صخور بازلت تظهر في القطاع الجنوبي للدولة إلى الغرب من خليج بيلول ، كما تظهر في مناطق ساحلية إلى الجنوب من خليج زولا ، وكذلك جزر هواكيل ، وقد يطلق على هذه الصخور اسم (بازلت دالها Dalha Basalt) وقد يصل سمك هذه التكوينات إلى نحو ٨٠٠ متر (Merla, 1973:58) .

٣ - صخور بركانية تكونت إبان الأوليجوسين وحتى الميوسين ، وهي طبقات سميكة من البازلت المتراكم في مناطق تجميع منخفضة ، وتظهر هذه الصخور في بقع متناثرة فوق صخور الأساس لما قبل الكامبري ، وذلك في غربي البلاد ، وأوسع تكوين لهذه الصخور البازلتية يوجد إلى الجنوب من أسمرأ .

٥ - الزمن الرابع :

وهو يشمل عصري البلايستوسين والحديث (الهولوسين Holocen) ، وقد ورث هذا الزمن الوضع البنائي للأراضي والذي استقر في الزمن الثالث بأحواضه الأخدودية وما يحيط بها من حواف ومرتفعات ، ولا يزال ضهر الدناكل Danakil Horst الموازي للبحر الأحمر والمشرق على شرق منخفض الدناكل ، محتفظاً بارتفاعه وتضاريسه ، كما وجدت عدة بحيرات ذات مياه ملحية أو رواسب كلسية تقع على منسوب ٥٠ متراً وتنتهي أيضاً للزمن الثالث (Furon, 1963:314) .

ولكن أهم ما يميز البلايستوسين هو حدوث ذبذبات في مناسيب البحيرات نتيجة تعاقب فترات الجفاف والمطر بهذا العصر ، وفي أواخره حدث مناخ جاف تفهقرت على أثره مياه البحيرات بالأحواض الأخدودية ، ثم بدأ العصر الحديث بزيادة جديدة في مناسيب البحيرات تبعثها فترة تراجع واضحة (Merla, 1973:47) .

وعلى وجه العموم يمكن أن نبرز أهم التطورات البنائية في الزمن الربع في عمليتين :

(أ) النشاط البركاني :

وهو استمرار وتجديد للنشاط في الزمن الثالث ، حيث انبثقت اللابة من فوهات البراكين السابقة في غربي وشمالى إريتريا ومنها فوهات جالاوJalau عليد Alid ، وماراهوMaraho ، عيراتا علي Erata Ale وعصب ، وكذلك بعض الجزر البركانية في البحر الأحمر ، كما تسجل الدراسات وجود خمسة براكين نشطة حالياً في شمالي منخفض عفر (Furon, 1963:314-15) .

وتبعاً لهذا النشاط البركاني ، تتخذ تكوينات اللابة البازلتية خطوطاً مستعرضة متفكة مع الشقوق الصخرية الأفقية ، أو السدود الرأسية ، أو المخاريط البركانية ويوجد من هذه الخطوط ثلاثة في إقليم عصب (دوبي Dobbi - عدو علي Ado Ali - جوفال Gufal ، ويقدر عمر هذه التكوينات بنحو ٦٠٠ ألف سنة (Merla, 1973:58) .

(ب) الرواسب البحرية والبحيرية :

وهي رواسب بدأ ترسيبها في أواخر الزمن الثالث واختلطت بها رواسب قارية ، ومن أمثلة صخور تلك الرواسب الحجر الجيري والرمال والمجمعات الحصوية والشعاب المرجانية والكثبان الرملية فضلاً عن رواسب البخر (الجبس) والانهدرايت والتكوينات الملحية (Merla, 1973: 47) ، وقد يتراوح سمك هذه الرواسب على ساحل أريتريا بين ١٠ و ١٥ متراً ، وعادة ماتوجد الصخور الجيرية المحتوية على حفريات فوق طبقات الصخر الأساسى ، ثم تعلوها الشعاب المرجانية (Furon, 1963: 314) .

وتظهر تكوينات الزمن الرابع على خريطة البنية الجيولوجية السابقة (شكل رقم ٥) في أربعة أنماط:

- رواسب فيضية على هيئة مصاطب أو مدرجات ، وعادة ماتتوزع على حواف وجوانب المرتفعات ، سواء في الغرب أو الشمال أو على السواحل .
- فتات صخري وركام سفوح وكثبان ، وهي تجاور الرواسب السابقة ، وتظهر كذلك حول ضهر الدناكل .
- شواطئ شعاب مرجانية ، تنتشر على السواحل وفي الجزر البحرية .
- رواسب بحيرية ومستنقعات ، وقد تكون من أصل بركاني ، وتظهر في سهل مابرا وإقليم عصب في القطاع الجنوبي من الدولة .

التضاريس

نعرض للتضاريس بدراسة ثلاثة أبعاد لها ، الصورة العامة لانحدارات السطح واستوائه بدلالة خطوط المناسيب ، الأشكال التضاريسية المميزة ، وأخيراً تتميز أقسام تضاريسية في سطح الدولة .

مناسيب سطح الأرض :

يتسم سطح إريتريا بالتنوع التضاريسي النسبي بدلالة عنصر الارتفاع عن سطح البحر ، ومع هذا فإن الانخفاض هو السمة التضاريسية الغالبة ، حيث تزيد نسبة الأراضي المنخفضة (أقل من ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر) عن ٧٠٪ من جملة مساحة الدولة كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) النسب المئوية لفئات مناسيب السطح

المنسوب بالمتر	المساحة كم ^٢	٪ من مساحة الدولة
يابس تحت الصفر	٨٧٤	٠,٧
صفر - أقل من ٥٠٠	٥٢٤٤٣	٤٣,٣
٥٠٠ - ١٠٠٠	٣٣٢١٤	٢٧,٤
١٠٠٠ - ٢٠٠٠	٢٨٨٤٤	٢٣,٨
أكثر من ٢٠٠٠	٥٧٦٩	٤,٨
جملة مساحة الدولة	١٢١١٤٤	٪ ١٠٠

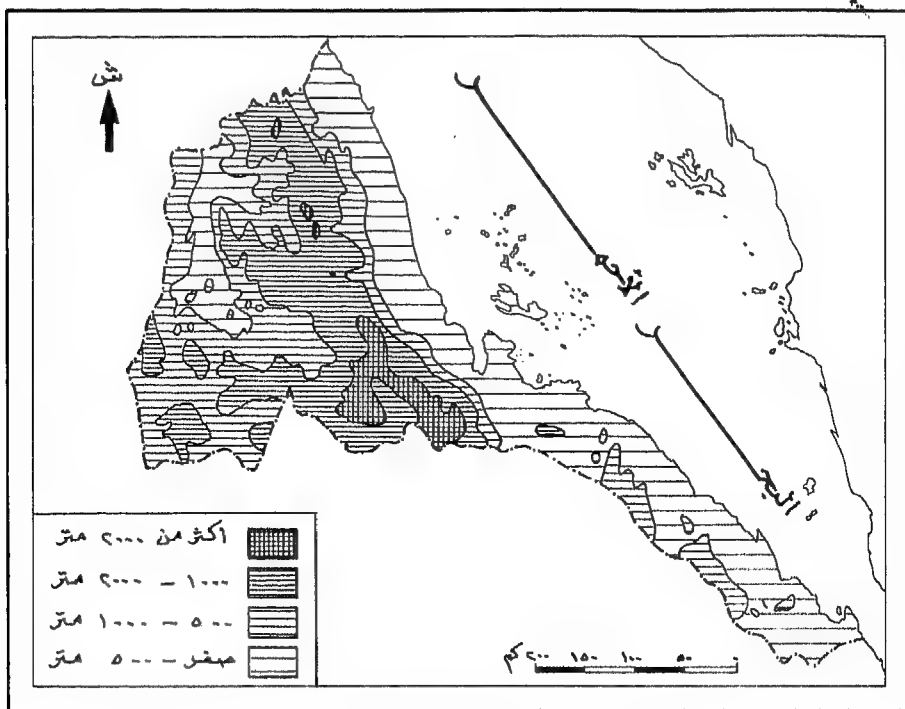
المصدر : من حساب الباحث من واقع الخريطة الكنتورية لإريتريا

ومن الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٦) يلاحظ أن المساحة المحدودة من يابس إريتريا المنخفضة عن سطح البحر تتمثل في الأطراف الشمالية لمنخفض الدناكل الممتد في أراضي إثيوبيا كأحد الأحواض الخسفية المرتبطة بالأخدود الإفريقي، ويصل متوسط منسوبه إلى ٣٠٠ متر تحت منسوب سطح البحر (Kaplan, 1971:13) وإن كانت قرية داللول قرب الحدود الإريترية الإثيوبية تقع على منسوب ٧٥ متراً في الطرف الشمالي من منخفض الدناكل (Griffiths, 1972:142) أما أكثر مناطق السطح ارتفاعاً فتقل قليلاً عن ٣٠٠٠ متر، وتتمثل في قمة جبل سويرا Soira (٢٩٨٩ متر فوق سطح البحر) إلى الجنوب من مدينة أسمرا.

ولما كانت إريتريا تقع بكاملها على الأطراف الشرقية والشمالية الشرقية للهضبة الإثيوبية، كما تمتد في داخلها - خاصة في الجنوب الأوسط - بعض أجزاء تلك الهضبة، فإن هناك خصائص معينة لانحدار سطح الأرض في إريتريا تتمثل فيما يلي:

- يتجه الانحدار العام لسطح الدولة صوب ساحل البحر الأحمر، أي جهة الشرق والشمال الشرقي، ويبلغ معدل هذا الانحدار نحو ٧٠:١.
- تبدو أطراف الهضبة الإثيوبية الممتدة في القطاع الشمال لإريتريا على هيئة محور فقري يربو ارتفاعه على ١٠٠٠ متر في اتجاه جنوبي شرقي / شمالي غربي، ويظهر انحدار عام في هذا القطاع صوب الشمال.
- إلى الغرب من المحور الفقري السابق تظهر المنحدرات محلية للسطح صوب الغرب والتي يرتبط أهمها بحوض خور بركة الذي يجري نحو الشمال وينتهي في الأراضي السودانية.

- يتسم انحدار الأرض صوب الشرق بالانتظام عموماً في القطاع الجنوبي والقطاع الشمالي الساحلي ، ولا يقطع هذا الانتظام وجود مظاهر تضاريسية مرتفعة كالتي يمثلها ضهر الدناكل في القطاع الجنوبي ، أما الإنحدار الداخلي في الغرب ، فهو ، على النقيض من ذلك ، يتسم بعدم الانتظام على وجه العموم .



شكل (٦) مناسيب سطح الأرض

المصدر:

Chi- Bonnardel; 1973L 227.

المظاهر التضاريسية :

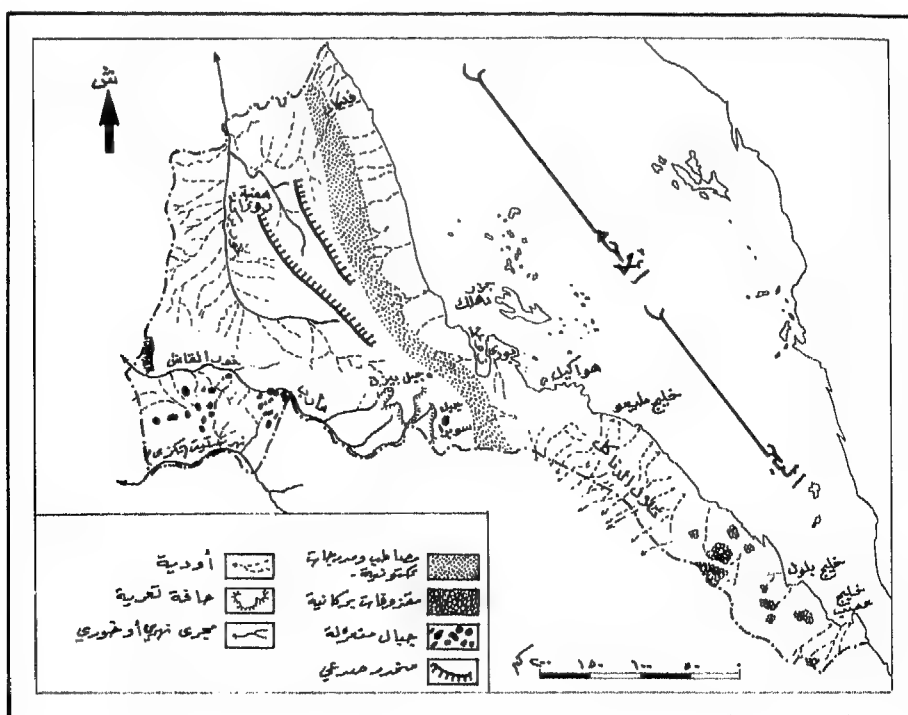
أعد ميرلا وزملاؤه خريطة جيدة لأشكال السطح في إثيوبيا (الحبشة) والقرن الإفريقي والصومال يمكن الاعتماد عليها في تتبع المظاهر التضاريسية بإريتريا (Merla, et al, 1973) .

وقد تم تمييز أشكال السطح إلى مجموعتين حسب العوامل الرئيسة المؤثرة فيها :

- ١ - أشكال ناتجة عن عوامل تكتونية وتتمثل في المصاطب والمدرجات والمنحدرات الصدعية والفوهات والمقذوفات البركانية .
 - ٢ - أشكال ناتجة عن عوامل النحت والتعرية ، وتتمثل في الحواف والجبال المنعزلة والمجاري المائية (Merla et. al, 1973: 79-81) .
- ونشير فيما يلي إلى كل من هذه الأشكال التضاريسية (شكل رقم ٧) .

المصاطب والمدرجات التكتونية :

حيث تختلف مناسيب الأرض في قطاعات ممتدة وشبه متوازية لتظهر مجموعة من المدرجات أو المصاطب الانكسارية أشبه ماتكون بالإنكسار السُّلَمي ، وأوضح هذه المصاطب في إريتريا يمتد فيما بين ظهر الدناكل وحتى الحدود الشمالية مع السودان ، وهي بمثابة الحافة الشرقية للهضبة الوسطى ، وهي أيضا الفاصل التضاريسي بين تلك الهضبة وبين السهل الساحلي في النصف الشمالي للدولة .



التضاريس

شكل (٧)

Meriq, et. al, 1973.

المصدر:

المنحدرات الصدعية :

وهنا لا يميل سطح الأرض إلى الأفقية كما هو الحال في المصاطب، وإنما ينحدر نتيجة ارتفاع حاد في جانب الانكسار وبقاء الأراضي المجاورة لتلك الجوانب منخفضة على حالها.

ويوجد داخل أراضي إريتريا جزء صغير يمثل امتداداً للمنحدر الصدعي في شرقي السودان ، إلى الشرق من كسلا ، حيث توجد صدوع رئيسة قد يصل سقوط الأرض على جانبيها بنحو ٥٠٠ متر وبذا يكون انحدار السطح كبيراً .

الفوهات والمقذوفات البركانية :

ويظهر عدد قليل منها في أقصى جنوب البلاد.

حواف التعرية :

وهي أجزاء من قشرة الأرض الصلبة لم تزلها عوامل التعرية المائية في الغالب، وعادة ما تمتد تلك الحواف بجوار المجاري المائية ، كما هو الحال في وادي نهر مأرب ، كما توجد حواف أقل ارتفاعاً في جنوبي إريتريا تتكون من صخور البازلت واللاترايت .

الجبال المنعزلة :

وهي أيضاً من مخلفات عمليات التعرية وخاصة في أراضي ما بين الأودية ، وتنتشر أعداد منها في غربي إريتريا .

المجاري المائية وأهمها :

١ - نهر ستيت أو تكزي : ومعناه النهر المرعب ، وهو ينبع من جبال لاس

بالهضبة الإثيوبية الوسطى من منسوب يربو على ٢٧٤٠ متر فوق سطح البحر ، ويدور في نصف دائرة حول جبال سيمن Simen من خلال خائق بارتفاع نحو ٩١٤ متر (Kaplan, 1971:20) ويدخل سيتيت أراضي السودان ويحمل اسم عطبرة المعروف كأحد الروافد الإثيوبية لنهر النيل ، ويبلغ طول سيتيت في إريتريا نحو ٥٠٠ كم ، ويتخذ جزء كبير من مجراه كحد بين إريتريا وإثيوبيا ، وهو النهر الوحيد الدائم الجريان على أراضي إريتريا ، وفي موسم الأمطار الغزيرة يرتفع منسوب النهر إلى نحو ستة أمتار فوق منسوبه العادي (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ١٤٧).

٢ - **خور القاش :** وهو نهير موسمي ينبع من هضبة تيجراي وينتهي في السودان بعد اجتياز منطقة كسلا ، أي أن تصريفه داخلي ، وهو يعرف في إريتريا باسم نهر مأرب ، المأخوذ من وادي مأرب في اليمن ، ويشكل امتداد مأرب الحدود الإريتريّة الإثيوبية في منطقة تيجراي ، ويبلغ طوله نحو ٤٤٠ كم ، ويفيض بالمياه في الفترة من يوليو إلى أكتوبر حيث يصل تصريفه نحو ٦٣ مترًا في الثانية (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ١٤٥).

٣ - **خور بركة :** وهو أيضا نهير موسمي ينبع من هضبة وسط إريتريا ، ويصب في البحر الأحمر جنوب مدينة سواكن السودانية ، ويبلغ طوله نحو ٦٣٠ كم ، وأثناء فصل المطر ينضم إليه عشرات الروافد من أهمها خور عنسبة ، وعلى وجه العموم فإن خور بركة أقل تصريفًا وأكثر تذبذبًا من خور القاش وقد تستمر فيضاناته من بضعة ساعات إلى بضعة أيام (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ١٤٣).

٤ - **خور عنسبة :** وهو كما ذكرنا أهم رافد لبركة ، واسمه مشتق من عين

سبأ اليمنية ، وتجري المياه به ثلاثة أشهر في السنة هي أشهر المطر الموسمي بهضبة إثيوبيا ، في بقية العام يتوافر الماء على عمق قريب من سطح الأرض في بطن الوادي (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ١٤٧)

٥ - **نهرات تنحدر صوب البحر الأحمر :** وهي مجاري صغيرة وموسمية تخرج إما من ضهر الدناكل في الجنوب ، أو الهضبة الإريترية في الشمال ، وأكبر هذه المجاري ثلاث هي كوملي - حداث - علجدي (النجم ، ١٩٧١م : ١١).

الأقسام التضاريسية :

يتردد في الكتابات الموسوعية والعامية عن إريتريا أن سطحها يشتمل على غطين متمايزين جغرافيا ، هما : الأراضي المرتفعة في الوسط ، والمنخفضات الشرقية والغربية ، إلى الشرق وإلى الغرب من المرتفعات الوسطى (النجم ، ١٩٧١م : ١٠) .

ولكن كابلان وزملاؤه يحددون أربعة أقسام هي : الهضبة الشمالية الشرقية - الأراضي المنخفضة - جبال ألب الدناكل - السهول الساحلية (Kaplan et al:13)

ويشير تقرير إيرا (وكالة إغاثة وإعادة توطين الإريتريين) (ERRA) سنة ١٩٩٤م إلى أن سطح إريتريا يتألف من أربعة أقاليم طبوغرافية هي : (ERRA, 1994:2)

- المرتفعات الوسطى التي تنتهي جهة الشرق بحافة شديدة الانحدار .
- الأراضي المنخفضة الغربية .
- الكتلة الجبلية الممتدة فيما بين كرون وحتى الحدود السودانية في الشمال .

- السهول الساحلية على البحر الأحمر والممتدة بطول البلاد.
إلا أن النشرة التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة والسياحة الإريترية
في يناير ١٩٩٤م بعنوان « إريتريا » قد أشارت إلى أربعة أقاليم فزيوجرافية
هي :

- المرتفعات الوسطى .
 - الأراضي المنخفضة الغربية .
 - الأراضي المنخفضة الشرقية .
 - والسهول الساحلية . (Ministry of Trade, etc. 1994:3)
- ويورد أبو بكر تقسيمًا خماسيًا لسطح إريتريا على النحو التالي (أبو بكر
١٣٢-١٣٨).

- الهضبة الإريترية .
- المنخفضات الشرقية والغربية .
- المرتفعات الشمالية .
- منخفضات بركه .
- السهل الساحلي .

ومن النظرة المدققة لخريطة مناسبة سطح الأرض ، والأشكال
التضاريسية لإريتريا (شكل رقم ٦ وشكل رقم ٧) مع الأخذ في الاعتبار
المحاولات السابقة لتمييز أقسام السطح يمكن أن نحدد ستة أقسام تضاريسية
متميزة في إريتريا من حيث الانحدار والمظهر التضاريسي السائد وهي :
(شكل رقم ٨) .

- الجزر .
- السهل الساحلي .
- تلال الدناكل .
- الهضبة الوسطى .
- المرتفعات الشمالية .
- والسهول الغربية .

وسوف نشير فيما يلي إلى أهم الخصائص التضاريس لكل منها :

١ - الجزر :

تنتشر أعداد من الجزر التابعة لإريتريا في مسطح البحر الأحمر المجاور وهي ذات مساحات ومواقع متباينة ، وقد اختلفت الدراسات السابقة في حصر عدد الجزر الإريترية ، فهي عند النجم أكثر من خمسين جزيرة (النجم، ١٩٧١ : ٢٧) وعددها حسب تقرير إيرا ١١٢ جزيرة (ERRA، 1994:12) وذكر أبوبكر أن عددها نحو ٣٦٠ جزيرة (أبوبكر، ١٩٩٤م : ١٤١) وعلى كل فمن واقع الخريطة الطبوغرافية والخريطة الجيولوجية اللتين أعدهما ميرلا بمقياس ١ : ٢,٠٠٠,٠٠٠ (Merla et al, 1973) تم حصر حوالي ١١٠ جزيرة، تتوزع على أربعة مجموعات :

مجموعة دهلك وتضم ٤٧ جزيرة ، مجموعة هواكيل وتضم ٣٧ جزيرة، مجموعة خليج عصب وتضم ١٤ جزيرة ومجموعة خليج عد edd وتضم ١٢ جزيرة .

ويتميز سطح الجزر بالاستواء والانخفاض عموماً إلى مايقارب سطح البحر، ويغلب عليها التكوينات الصخرية الجيرية والملحية، ولعل صغر

مساحة بعضها المتناهي وراء اختلاف حصرها من واقع الخرائط ، حيث تهمل الخرائط صغيرة المقياس توقيع الجزر صغيرة المساحة بخلاف الخرائط كبيرة المقياس .

وأهم الجزر السابقة وأشهرها هي جزر دهلك (شكل رقم ٩) التي توجد قبالة شبه جزيرة بوري Buri وغالبية أراضيها غير مسكونة (Kaplan, 1971:13) وقد أورد شنايدر عدة أصول محتملة لتسمية هذه الجزر ، لكنه رجّح الأصل العربي للتسمية ، وهو أن دهلك Dahlak هي تحريف لكلمة «دار الهلاك» باللغة العربية دلالة على أن هذه الجزر موحشة وخالية من السكان ، وهي الحال التي وجدها عليه العرب الجنوبيون الذين كانوا يأتون أرضها في حركتهم البحرية إلى شرقي إفريقيا (Schneider, 1983:9) وأكبر جزر هذه المجموعة هي جزيرة دهلك الكبيرة التي تبلغ مساحتها نحو ١٨٥ كم^٢ تليها جزيرة فاطمة . وأهم ما يميز الجزر الإريترية هي استخدامها في الملاحة البحرية حيث توجد تسع منارات لهداية السفن على تسع من تلك الجزر (أبو بكر ، ١٩٩٤ : ١٣٩) .

٣ - تلال الدناكل :

هي أهم التلال الجيرية البحرية التي تظهر في القطاع الجنوبي للدولة متخللة السهل الساحلي ومشرفة على منخفض الدناكل الذي يقع معظمه في أراضي إثيوبيا ، (Kaplan, 1971:13) وقد أطلق الجيولوجي باولو فيناسا دي ريجني Paolo Vinassa de Regny على تلك التلال اسم ألب الدناكل Danakil Alps وظلت هذه التسمية مستخدمة حتى الآن ، إلا أن ألب الدناكل عبارة عن ضهر Horst له أساس صخري شديد التقطع بفعل الصدوع والنحت والتعرية الشديدين ، ولذا لا تظهر قمم مرتفعة ، بل إن متوسط الارتفاع في

معظم قطاعات تلك التلال لا يجاوز عدة مئات من الأمتار ، كما أن أقصى قمة لها سجلت على الخريطة الجيولوجية التي أعدها ميرلا وزملاؤه بلغت ٩٩٥ متر (Merla, 1973:27) وعلى هذا فإن ألب الدناكل لاتعدو كونها تلالاً جيرية متواضعة المساحة والارتفاع ، وإن كانت تشكل بذاتها قسماً تضاريسياً متميزاً فيما بين السهل الساحلي ومنخفض الدناكل ، وتخرج منها المجاري والمسيلات المائية على الجانبين إذا ماسقطت أمطار قليلة بتلك الجهات .

٤ - الهضبة الوسطى :

وهي امتداد للهضبة الشمالية لإثيوبيا أو ما يطلق عليه هضبة أمهرا Amhara والانحدار العام لهذه الهضبة نحو الشمال والشمال الغربي: (Kaplan, 1971: 12) وتمثل هذه الهضبة قلب إريتريا وتتألف من صخور صلبة يتراوح منسوبها فيما بين ١٨٣٠ و ٢٤٤٠ متراً ويقوم فيها جبل سويرا أعلى جبال إريتريا حيث تصل قمته نحو ٣٠١٤ متراً بالقرب من بلدة ضعفى ، كما يظهر في الجزء الشرقي من الهضبة الوسطى جبل بيزن (٢٨٦٠ متراً) وجبل صابور .

وتتخلل الهضبة وتشققها أودية حولها سهول من أشهرها سهول هذمو وبقاع مرارا وعد تكليزان (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ١٣٥) .

٥ - المرتفعات الشمالية :

تمتد هذه المرتفعات في نحو ١٧٠ كم بدءاً من الجبال المحيطة ببلدة كَرَنْ وحيث تنتهي الهضبة الوسطى السابقة ، ثم تواصل المرتفعات اتجاهها صوب الشمال منحدره بشدة حتى تصل إلى الحدود السودانية في أقصى شمال إريتريا ، ويتراوح متوسط ارتفاعها بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ متر ، ومع ذلك توجد بعض القمم الجبلية التي تربو على ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، وفيما

بين تلك القمم تتوزع هضاب صغيرة منها هضبة رورا Rora إلى الشمال من مدينة نقفة في الشمال الشرقي وتسمى أجزاء الهضبة باسم القبائل التي تقطنها، فهناك رواجباب ، ورواماريا .

وتنصرف مياه الأمطار الساقطة على المرتفعات الشمالية عبر مجموعة من الأودية الصغيرة والأخوار إما إلى الغرب حيث يعد خور بركة أهم تلك الأودية، أو إلى الشرق حيث أخوار لا با ، ولابكا Labkq ، وفلكات التي تنتهي في السهل الساحلي (أبو بكر، ١٩٩٤م ، : ١٣٧).

٦ - السهول الغربية :

وهي تقع إلى الغرب من الهضبة الوسطى والمرتفعات الشمالية ، وقد تكونت تلك السهول في الأساس بفعل المجاري المائية المنصرفه من تلك الهضاب والمرتفعات إلى الأراضي الأوطأ في شرقي السودان ، وخاصة أودية نهر سيتيت وخوري القاش وبركة ، ويقل منسوب هذه السهول الغربية عمومًا عن ١٨٠٠ متر ، إلا أن أخفض المناطق هي بطون الأودية على وجه العموم ، وتمتاز الأراضي الواقعة فيما بين سيتيت والقاش بتربتهما الخصبة السوداء (النجم ، ١٩٧١م) بينما تغلب سمة السهل الصحراوي على الجهات الشمالية من السهول المجاورة للحدود السودانية ، كما تتوزع بعض الجبال المنعزلة في أراضي ما بين الأودية في تلك السهول وخاصة في الجزء الجنوبي منها .

المناخ

العوامل المؤثرة في المناخ:

يمكن إبراز أكثر العوامل الجغرافية تأثيراً في مناخ إريتريا فيما يلي :

- ١ - الموقع الفلكي المداري ، حيث تمتد أراضي الدولة إلى الشمال من خط الاستواء بنحو ١٢ درجة عرضية ، وإلى الجنوب من مدار السرطان بنحو ٥ درجات عرضية ، وهذا يعني أن الشمس تتعامد مرتين في السنة الواحدة على كل بقعة من أراضي إريتريا وذلك أثناء الحركة الظاهرية للشمس بين مداري الجدي والسرطان .
 - ٢ - الامتداد الساحلي على البحر الأحمر بطول أراضي الدولة وبعمق قاري محدود في القطاع الجنوبي ، وعلى فرض تحييد أثر العوامل الأخرى فإن التأثيرات المناخية المحتملة لمسطح البحر الأحمر يمكن أن تشمل غالبية الأراضي الإريترية .
 - ٣ - نطاقات الضغط الجوي العامة فوق المساحات المجاورة ، ففي شهر يناير يؤثر على أراضي إريتريا وما يجاورها كتلتا الضغط المرتفع الشماليين وهما الضغط الآزوري ، والضغط المرتفع على وسط آسيا ، هذا فضلاً عن الضغط المنخفض الاستوائي على وسط إفريقيا .
- أما في يوليو فتتأثر أراضي إريتريا والأراضي المجاورة بالضغط المنخفض على جنوب غربي آسيا ، وعلى شمالي إفريقيا (الصحراء الكبرى) .

وقد ساهمت نطاقات الضغط المشار إليها في تعديل المسارات النظرية للرياح السطحية فوق النطاق الفلكي الذي تقع فيه إريتريا ،

والتي تكون شمالية شرقية (تجارية - دائمة) في الشتاء وجنوبية غربية (موسمية) في الصيف ، وخلافاً لذلك أصبحت الرياح السائدة فوق معظم أراضي إريتريا تساير تقريباً امتداد البحر الأحمر ، فهي في الغالب جنوبية شرقية في الشتاء وشمالية غربية في الصيف ، وعلى ذلك لا يمثل سطح البحر الأحمر - رغم قربه - مصدراً لרטوبة قسم كبير من الرياح التي تهب على إريتريا ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى سيادة ظروف الجفاف على أجزاء واسعة من أراضي الدولة .

٤ - التضاريس ، حيث يؤثر تباين مناسيب السطح على الأحوال المناخية ، فدرجة الحرارة في أسمرأعلى المرتفعات ، أقل بكثير منها في مصوع أو عصب على الساحل وقريباً من سطح البحر ، أما عن الاتجاه المحوري للجبال والهضاب المرتفعة في وسط إريتريا وشمالها ، والتي تعتبر امتداداً لهضبة إثيوبيا التي تصيبها أمطار الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في الصيف ، فنتيجة لهذا الوضع التضاريسي أصبح شرقي إريتريا وخاصة الإقليم الساحلي يقع في ظل المطر ، ولا يصيبه إلا قدر ضئيل من التساقط ، وسوف نشير فيما بعد إلى جوانب أخرى من تأثير العوامل السابقة للدراسة التفصيلية لعناصر المناخ .

عناصر المناخ :

تتوافر بيانات عن معظم عناصر المناخ في أكثر من عشرة محطات للرصد الجوي على أراضي إريتريا ، وهذا يتيح دراسة جيدة لعناصر المناخ ، ويوضح الشكل رقم (١٠) والجدول رقم (٣) أهم محطات الرصد الجوي ومواقعها ومناسيبها والبيانات المتاحة عنها .

جدول رقم (٣) أهم محطات الرصد الجوي في إريتريا وخصائصها

المحطة	الموقع الفلكي	المنسوب بالمتر	البيانات المناخية المتاحة
أسمرأ	١٥°١٧' ش، ٣٨°٥٥' ق	٢٣٠٠	جميع العناصر المناخية
مصوع	١٥°٣٧' ش، ٣٩°٢٧' ق	٢٠	جميع العناصر المناخية
عدي وجري	١٤°٥٤' ش، ٣٨°٤٩' ق	٢٠٢٢	جميع العناصر المناخية
غندا	١٥°٢٧' ش، ٣٩°٦' ق	٩٧٢	حرارة - تساقط
عصب	١٢°٣٠' ش، ٤٢°٣٥' ق	١٨	تساقط - رياح
أغوردات	١٥°٢٨' ش، ٣٧°٤٨' ق	١٢١٠	رطوبة نسبية - سحب
جبل صابور	١٦°١٤' ش، ٣٨°١٥' ق	١٩٨٩	مطر
كرن	١٥°٤٥' ش، ٣٨°١٩' ق	١٣٧١	سحب - بخر
فل فل	١٥°٤٤' ش، ٣٨°٥٤' ق	١٥٠٠	مطر
تسيني	١٥°٠' ش، ٣٦°٣٠' ق	٧٠٠	رياح

المصدر: خصائص المحطات الثلاث الأولى من

- Griffiths, J.F. (1972) Climates of Africa, Amsterdam. P. 164, 387 - 388.

الحرارة :

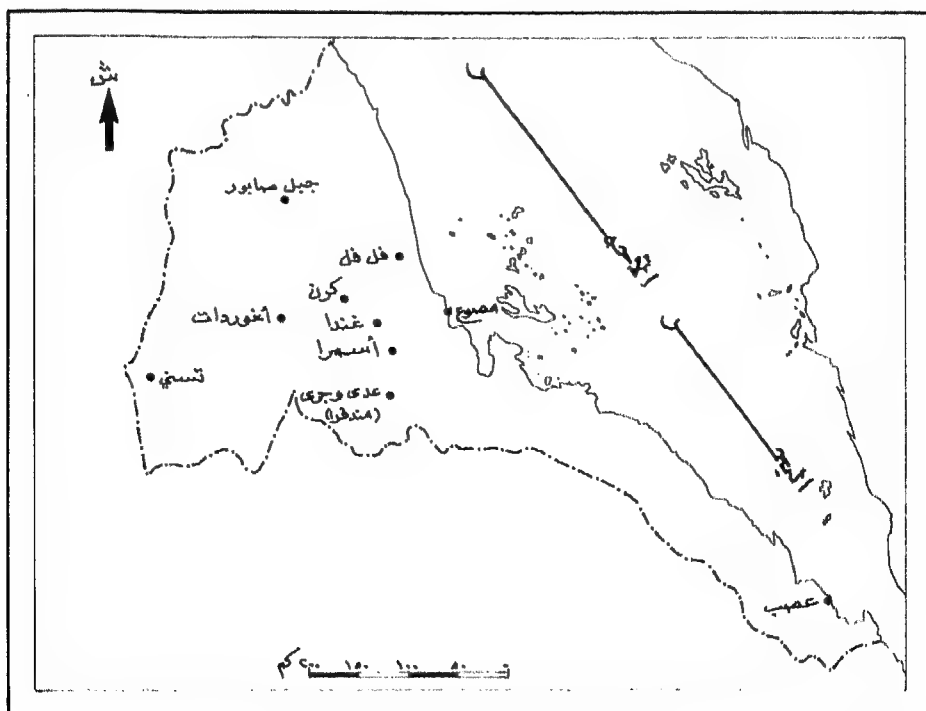
الجدول رقم (٤) يبين متوسطات درجات الحرارة الشهرية والسنوية في أربع من محطات الرصد الجوي في إريتريا .

جدول رقم (٤) متوسطات درجات الحرارة الشهرية والسنوية في بعض محطات
الرصد (درجات مئوية)

المحطة الشهر	أسمر	عدي وجري	غندا	مصوع
يناير	١٥	١٨	١٨,٣	٢٤,٥
فبراير	١٦,٥	١٩	١٩,٦	٢٥
مارس	١٧,٥	٢٠,٥	٢٠,٥	٢٦
أبريل	١٨	٢١	٢٤	٢٨,٥
مايو	١٩	٢١	٢٦,٩	٣٠,٥
يونيو	١٩	٢٠	٢٩,٤	٣٣
يوليو	١٧	١٧	٢٩,٦	٣٤
أغسطس	١٧	١٧	٢٨,١	٣٤
سبتمبر	١٧	٢٠	٢٨,٣	٣٢
أكتوبر	١٥,٥	١٨,٥	٢٤,٩	٢٩
نوفمبر	١٥,٥	١٧,٥	٢٢	٢٨
ديسمبر	١٥	١٧,٥	٢٠,٢	٢٥,٥
المتوسط السنوي	١٦,٥	١٩	٢٤,٤	٢٩,٥
فترة حساب المتوسطات	٢٥ سنة	١٧ سنة	(غير محدد)	١٥ سنة

المصدر:

محطة غندا من (F. A. O. 1984) وبقية المحطات من حساب المؤلف اعتماداً
على الجداول الواردة عن جريفيث (Griffiths, 1972: 164, 387, 388)



شكل (١٠) أهم محطات الهبوط الجوي

Griffiths, J.F. 1972

المصدر

ومن الجدول يلاحظ مايلي :

١ - تتأكد علاقة ارتباط قوية عكسية ومطرودة بين متوسطات درجات الحرارة وعامل الارتفاع عن سطح البحر ، ولقد رتبنا محطات الرصد بالجدول وفق تدرجها في الارتفاع ، ووفق هذا الترتيب تماماً كان ترتيب قيم المتوسطات الحرارية الشهرية والسنوية للمحطات ولكن في تدرج عكسي ، فأعلى المحطات منسوباً هي الأقل في قيم المتوسطات ، وأدناها منسوباً هي أعلاها حرارة ، وهكذا جاء ترتيب المحطات بدءاً بأسمرا يليها عدي وجري ثم غندا وأخيراً مصوِّع الأقل منسوباً والأكثر حرارة ، وربما ساعد على تأكيد هذه العلاقة دون استثناء وقوع محطات الرصد الأربعة في نطاق درجة عرضية واحدة تقريباً وغياب دور العوامل الأخرى المؤثرة على التباين الحراري بخلاف عامل الارتفاع.

٢ - يعتبر شهر يناير هو أبرد شهور السنة في المحطات الأربع حيث تكون الشمس متعامدة قرب مدار الجدي ، ولكن فترة أحر الشهور تطول أكثر من شهر واحد ، وغالباً ما تكون ثنائية الفترة بمعنى وجود فترة رئيسة للحرارة المرتفعة ، ترتبط أساساً بشهر يونيو وربما تسبق في شهر مايو ، أو تتأخر إلى يونيو ، وتصادف هذه الفترة اقتراب الشمس من التعامد على مدار السرطان ، أما فترة الحرارة المرتفعة الثانوية فترتبط بشهر سبتمبر في محطات أسمرا وعدي وجري وغندا ، وقد تسبق في أغسطس أيضاً في محطة مصوِّع ، وفي هذه الفترة تكون الشمس في طريقها للتعامد على خط الاستواء في الاعتدال الخريفي . المهم أن ظهور فترتي الحرارة المرتفعة هو نتيجة للحركة الانتقالية لتعامد الشمس

فيما بين مدار السرطان (٢١ يونيو) وخط الاستواء (٢٣ سبتمبر) وتعتمد الشمس مرتين متقاربتين على كل نقطة في أراضي إريتريا في السنة الواحدة والجدير بالذكر أن القمتين تزدادان تقارباً كلما اتجهنا صوب مدار السرطان ، وتزدادان افتراقاً بالاتجاه نحو خط الاستواء .

٣ - إذا كانت المتوسطات الحرارية للمحطات الواردة بالجدول السابق لا تغطي جميع أراضي الدولة فإن مصلحة الخدمات المناخية في إثيوبيا (قبل استقلال إريتريا) قد أعدت خريطة للأقسام الحرارية للدولة بحيث ميزت بين أربعة أنماط تغطي مساحة الدولة ، ووفق هذه الخريطة فإن أراضي إريتريا تشتمل على ثلاثة أقسام (شكل رقم ١١) .

(أ) القلة ٢ Kolla 11 : ويزيد المتوسط السنوي الحراري به عن ٢٥ درجة مئوية ، وهو يغطي نحو ثلثي المساحة الدولة شاملاً القطاع الجنوبي والسهل الساحلي ومعظم السهول الغربية وامتدادها في شمالي الدولة .

(ب) القلة ١ Kollal : ويتراوح متوسط الحرارة السنوي به بين ٢٠ و ٢٥ درجة مئوية ويغطي نحو ١٤٪ من مساحة الدولة على الهوامش الخارجة للهضبة الوسطى .

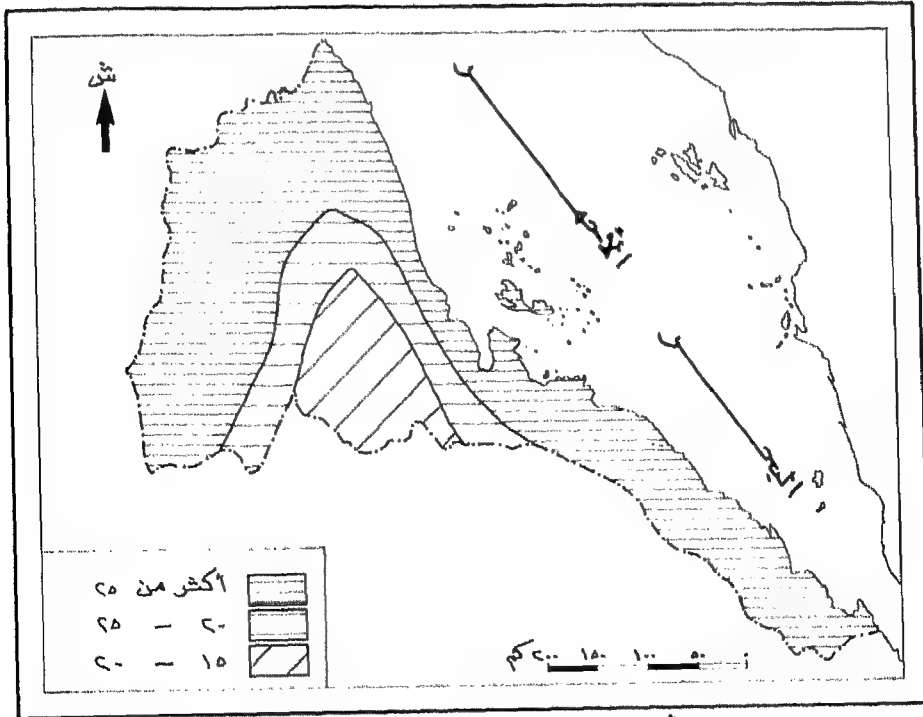
(ج) الويناديغا Woina Dega . ويتراوح متوسط الحرارة السنوي به بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ درجة مئوية ، ويتركز في قلب الهضبة الإريترية الوسطى حيث أكثر المناطق ارتفاعاً .

الرياح :

تتأثر حركة الرياح سرعة واتجاهها بنظم الضغط الجوي وتوزيع نطاقاته ، وقد سبقت الإشارة إلى نطاقات الضغط العامة في المناطق المجاورة لإريتريا

في الشتاء والصيف ، والملاحظ أن الاتجاهات السائدة للرياح العامة في فصل الجفاف (الشتاء عادة) هي الشمال الشرقي ، بينما تكون الاتجاهات جنوبية غربية في فصل المطر ، وإن كانت هناك محطات تختلف عن ذلك (Griffiths, 1972:379).

ولكن على المستوى التفصيلي قد تختلف اتجاهات الرياح وسرعاتها وخصائصها من حيث الرطوبة والجفاف من منطقة لأخرى . كما يتضح من الجدول رقم (٥) ، والشكل رقم (١٢) .



شكل (١١) الأقسام الحرارية (بالدرجات المتوسطة)

المصدر:

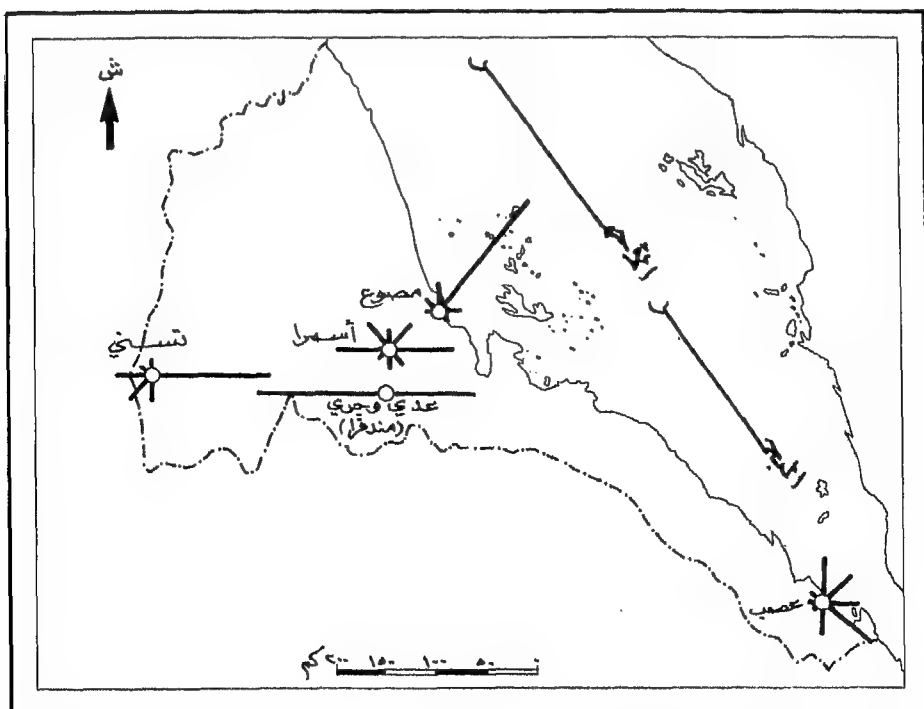
Griffiths, J.F. 372

جدول رقم (٥) اتجاهات الرياح السائدة في بعض المحطات

المحطة الشهر	أسمر	تسيني	مصوع		عدي وجري	
			الساعة ٩	الساعة ١٥	الساعة ٩	الساعة ١٥
يناير	ق	ق	غ	ش ق	ق	غ
فبراير	ق	*	ش غ	ش ق	ق	غ
مارس	ق	ق	ش غ	ش ق	ق	غ
إبريل	ق	*	ش غ	ش ق	ق	غ
مايو	ق	ق	ش غ	ش ق	ق	غ
يونيو	ش ق	*	ش غ	ش ق	غ	غ
يوليو	ش غ	ج	ش غ	ش ق	غ	غ
أغسطس	ش غ	*	غ	ش ق	غ	غ
سبتمبر	ش ق	غ	ش غ	ش ق	غ	غ
أكتوبر	ق	*	ش غ	ش ق	ق	ق / غ
نوفمبر	ق	ق	ش غ	ش ق	ق	ق
ديسمبر	ق	*	غ	ش ق	ق	غ
النسبة % لأيام السكون في السنة	١٠ %	١٠ %	٨ %		١٣ %	

المصدر:

- Griffiths, J. F. (1972) Climates of Africa, Amstesdam, p.
164,379,387,388.



شكل (١٢) المتوسط السنوي لإتجاهات الرياح السطحية في بعض المحطات

المصدر: مع إعمار الياحي، اعتماداً على خرائط الأطلس القوي لريوينا ١٩٨٨م

ففي الشتاء تتحول الرياح الشرقية القادمة من المحيط الهندي إلى شمالية شرقية وتؤثر على جنوبي إريتريا كما تظهر في محطة عصب التي يستأثر هذا الاتجاه بأكثر من ٤٥٪ من الرياح السنوية عليها ، ولكن هذه الرياح تتغير كلما اتجهنا شمالاً وبصفة خاصة في المنطقة الواقعة بين مصوع وبورتسودان ومع تقدم الربيع تتعرض المنطقة لتأثير المنخفضات الجوية القادمة من شرقي البحر المتوسط إلى حوض البحر الأحمر والمسببة لبعض التساقط المطري (Griffiths, 1972:134).

ومن نتائج هذا الالتقاء والتداخل الهوائي الشتوي تناقض وتضاد اتجاهات الرياح في المحطة الواحدة خلال فترة قصيرة فهي مرة شرقية ، ومرة غربية كما في عدي وجري ، أو تكون شمالية غربية ثم شمالية شرقية كما في مصوع ، وإن كان الاتجاه الشرقي هو الغالب في محطتي أسمرا وتسيني .

وفي فصل الصيف يكون الفاصل المداري I.T.C.Z. متمركزاً فوق شمالي إريتريا . وينجم عنه تساقط مطري غزير على المنطقة ، ثم يأخذ الفاصل المداري في التحرك صوب الجنوب حتى فصل الخريف ، وهنا تتباين اتجاهات الرياح السائدة في المحطات تجاوباً مع الظروف المحلية خاصة التضاريس ففي أسمرا يتوزع الاتجاه على الشمال الشرقي والشمال الغربي أما في مصوع فيغلب الاتجاه الشمالي الشرقي وفي عصب الاتجاه الشمالي والشمال الشرقي ، ويتوزع الاتجاه على الجنوب والغرب في تسني ، بينما يسود الاتجاه الغربي في محطة عدي وجري طوال شهور الصيف .

والجدير بالذكر أن تباين الاتجاهات السائدة للرياح في محطات الرصد ، والناجمة عن وقوع البلاد تحت تأثير الالتقاء الهوائي سواء في الشتاء أو الصيف ، يوازيه تباين آخر في النسبة المئوية لأيام السكون الهوائي على مدار

السنة، وتسجل مصوع أقل النسب (٨٪) تليها أسمرات وتسني (١٠٪ لكل منهما) وأكثرها هو عدي وجري (١٣٪).

ولم تتوافر بيانات عن العواصف الرعدية في إريتريا إلا عن محطة أسمرات التي يحدث بها نحو ١١٥ عاصفة رعدية كل سنة ، ويتركز نحو نصف عددها في يوليو وأغسطس حيث يغزو المطر ، ومعظم تلك العواصف من النوع الذي يستمر طويلا ، إذ تمكث العاصفة نحو ٧ ساعات في شهر يوليو ، ونحو ٤ ساعات كمتوسط سنوي إلا أنها تكون محدودة وقصيرة أو معدومة في ديسمبر ويناير وفبراير (Griffiths, 1972:317).

السحب والأمطار:

يتضح من الجدول رقم ٦ أن المتوسط السنوي لكميات السحب يعتبر منخفضاً في جميع المحطات التي تصل فيها الكمية إلى ثلاثة أثمان ولكن في مصوع تصل إلى أربعة أثمان أي أن نصف السماء يغطي بالسحب . كما يتضح أيضاً أن شهري يوليو وأغسطس هما أكثر شهور السنة في كميات السحب في جميع المحطات باستثناء مصوع حيث تكثر السحب بها أساساً في يناير وفبراير ومارس (أي الشتاء) ثم تزيد بدرجة ثانوية مرة أخرى في يوليو وأغسطس .

جدول رقم (٦) متوسطات كميات السحب الشهرية والسنوية في بعض المحطات
مقدرة بالأثمان (oktas)

المحطة الشهر	أسمر	مصوع	علي وجري	أغوردات	كرن
يناير	٢	٥	١	٢	٢
فبراير	٢	٦	٢	٢	٢
مارس	٣	٥	٢	٢	٢
إبريل	٣	٣	٣	٢	٣
مايو	٤	٢	٣	٣	٣
يونيو	٤	٣	٤	٣	٤
يوليو	٦	٤	٦	٤	٥
أغسطس	٦	٤	٧	٥	٥
سبتمبر	٤	٣	٤	٣	٤
أكتوبر	٣	٣	٢	٢	٢
نوفمبر	٢	٢	٢	١	٢
ديسمبر	٢	٤	٢	٢	٢
السنة	٣	٤	٣	٣	٣

المصدر :

- Griffiths, J. F. (1972) Climates of Africa, Amsterdam, P. 371

والواقع أن تباين كميات السحب على النحو السابق إنما هو من نتائج
التقاء الكتل الهوائية كما أن هذا التباين ينعكس في اختلاف كميات التساقط
المطري على إريتريا زمانياً ومكانياً .

ويبين الجدول رقم (٧) متوسط كميات المطر الشهري والسنوي في بعض المحطات .

جدول رقم (٧) المتوسطات الشهرية والسنوية للأمطار في بعض المحطات، بالمليمتر.

المحطة الشهر	أسفرا	علي وجري	مصوّع	عصب	غندا	فل فل	جبل صابور
يناير	١	١	٢٦	صفر	١٥٢	١٦٢	١٦٣
فبراير	١	صفر	٣٦	١	٨٩	٢٠٤	١٤٨
مارس	١٠	١٥	١٥	صفر	٨٠	٨٩	٩٨
أبريل	٣٧	٣١	٢١	صفر	٧٤	١٢٠	٦٠
مايو	٣٨	٣٤	٣	صفر	٨٥	١٥	٥٤
يونيو	٣٢	٦٤	١	صفر	١٥	صفر	٢٣
يوليو	١٧٠	١٩٣	٨	٥	٤٨	٤٢	١٠٠
أغسطس	١٢٧	١٦١	١	صفر	٥٢	صفر	١٠٢
سبتمبر	٣٣	٤٩	٢	صفر	٣٠	١٥	٣١
أكتوبر	٧	٧	١٨	صفر	٧٧	١٠٤	١٠٣
نوفمبر	١٠	١٠	٢١	٦	٥٢	١٢٠	٩٤
ديسمبر	٢	١	٤٢	١٦	٢٢	٢٥٢	١٤٩
السنة	٤٦٨	٥٦٦	١٩٤	٢٨	٧٧٦	١١٢٣	١١٢٥

المصدر :

- Griffiths, J. F. (1972) Climates of Africa, Amsterdam, P. 374

وتعكس المتوسطات المدونة بالجدول السابق نوعين من التباين في غط سقوط المطر بإريتريا : تباين مكاني ، وتباين زمني ، ونشير فيما يلي إلى كل منهما .

التباين المكاني : وهناك بعض الملاحظات العامة على ذلك أهمها :

- تقل الأمطار على السواحل الشرقية وتتزايد كلما اتجهنا نحو الداخل كما يظهر ذلك بمقارنة محطة مصوع الساحلية ومحطة أسمر الداخلية .
- تقل الأمطار في الجنوب ، وتتزايد بالاتجاه شمالاً حتى في النطاق الساحلي شحيح المطر ، ويبدو هذا من المقارنة بين عصب (٢٧ ملم) ومصوع (١٠١ ملم) الساحليتين ، فالأولى في الجنوب والثانية في الشمال .
- المناطق الجبلية المرتفعة تصيبها كميات أكبر من المطر عن الجهات المنخفضة ، وإن كانت القاعدة لا تتحقق بالكامل بين الجهات المرتفعة إذ أن كلاً من جبل صابور وفل فل يصيبهما مطر سنوي أكثر من أسمر وعدي وجري الأرفع منسوباً ، ولكن هذا يرجع إلى سقوط مطر شتوي وصيفي كثير على المحطتين الأوليين ، بينما يسقط المطر الغزير على المحطتين الآخرين في الصيف فقط .
- يتضح من الشكل رقم (١٣) أن التوزيع المكاني للمطر في إريتريا يكاد أن يحقق الملاحظات العامة السابقة ، فالمناطق الجبلية هي الأغزر مطراً ، في الهضبة الوسطى والمرتفعات الشمالية مع الوضع الخاص بمنطقة جبل صابور وفل فل ، والسهول الساحلية الشرقية والجزء الغربي من السهول الغربية هي الأقل مطراً ، وقد أشير من قبل إلى أن السهل الساحلي يقع في ظل المطر بالنسبة للمرتفعات الوسطى في إريتريا .

التباين الزمني : ويلاحظ عليه مايلي :

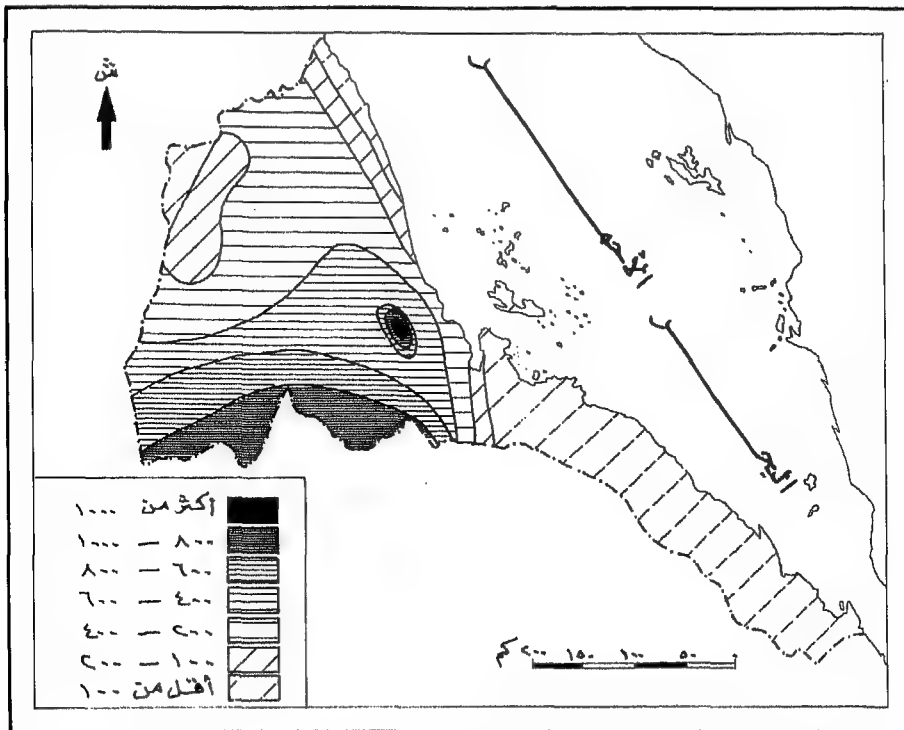
- تختلف المحطات المذكورة في الشهور الكثيرة الأمطار ، ففي كل من أسمرأ وعدي وجري يعد شهرا يوليو وأغسطس أكثر الشهور مطراً ، ففي هذين الشهرين يسقط نحو ٦٣٪ من أمطار أسمرأ ، وأمطار عدي وجري ، هذا بينما تعد شهور ديسمبر ويناير وفبراير أكثر شهور السنة مطراً في ثلاث محطات هي : مصوع (٥٣٪ من المطر السنوي) ، وفل (٥٥٪) وجبل صابور (٤١٪) بينما يعد يناير أكثر الشهور مطراً في غندا (١٨٪) وديسمبر أكثرها مطراً في عصب (٥٩٪) .
- قد توجد بجانب قمة المطر الرئيسة المتمثلة في أكثر الشهور مطراً قمة ثانوية أو أكثر للمطر في بعض المحطات ، وهذا الوضع المناخي يتفق مع حقيقة ازدواجية القمم الحرارية في إريتريا والتي سبق ذكرها ، وحسب الفترات التي تقع فيها قمم المطر في إريتريا يمكن أن نميز ثلاثة أنماط :
- ١ - نمط المطر الشتوي وقمته الرئيسة في ديسمبر ويناير وفبراير ، وقد تظهر قمة صغيرة نسبياً في شهر يوليو ، ويتمثل هذا النمط على السهل الساحلي كما تمثله محطتا مصوع وعصب .
- ٢ - نمط المطر الصيفي وله قمة رئيسة تقع في يوليو وأغسطس ، وقمة ثانوية تسبقها في مايو ، كما هو الوضع في أسمرأ ، أو تتبعها في سبتمبر كما هو الحال في عدي وجري .
- ٣ - نمط متعدد القمم ، وعلى الرغم من أن فترة المطر الرئيسة هي الشتاء إلا أنه تظهر قمم ثانوية أهمها في شهر يوليو ، وتكون القمة الثالثة في شهر أكتوبر ، والرابعة في شهر إبريل أو مايو ، ويمثل هذا النمط محطات غندا وفل وجبل صابور .

يتذبذب المطر السنوي بنسب كبيرة من سنة إلى أخرى في معظم المحطات كدليل على سمة التذبذب المطري المميزة لمناخ إريتريا ، ففي أسمرأ يتذبذب المطر السنوي بنسبة تتراوح بين ٥٦ و ١٦٢٪ من المتوسط السنوي ، وفي عدي وجري بنسبة تتراوح بين ٥٦ و ٨٣٪ من المتوسط . وبصفة عامة فإن مدى التذبذب يتناقص مع تزايد كمية التساقط المطري (Griffiths, 1972:374) .

الأقاليم المناخية .

يشير جريفيث إلى أن البيانات المتاحة عن الأحوال المناخية التفصيلية لاتسعف كثيراً لإنجاز أقاليم مناخية دقيقة لمنطقة إريتريا (Griffiths, 1972:380) . ومع ذلك فإنه يمكن تمييز أربعة أقاليم مناخية تغطي الأراضي الإريترية وفقاً لتصنيف كوين ، وهي على النحو التالي (شكل رقم ١٤) :

١ - المناخ الحار الجاف ، وهو ما يطلق عليه الصحراوي المداري ، وهذا أكبرها مساحة ويتمثل في نطاق السهل الساحلي في الشرق ومعظم السهول الغربية في الغرب ، وتزيد الحرارة ويقل متوسط كمية المطر السنوي في هذا الإقليم عن ٥٠٠ ملم ، والمطر شتوي أساساً والصيف جاف ، وقد تنمو نباتات مبعثرة عند السفوح الجبلية المجاورة لهذا الإقليم ، وإذا كانت المساحة المنتمية للإقليم بالسهول الغربية الداخلية تعتبر إلى حد ما امتداداً للصحراء الكبرى فإن سيادة ظروف الجفاف الشديد في السهل الساحلي المداري يعد ظاهرة غير عادية .



شكل (١٣) المتوسط السنوي للأمطار (بالملليمترات)

Davies , 1973

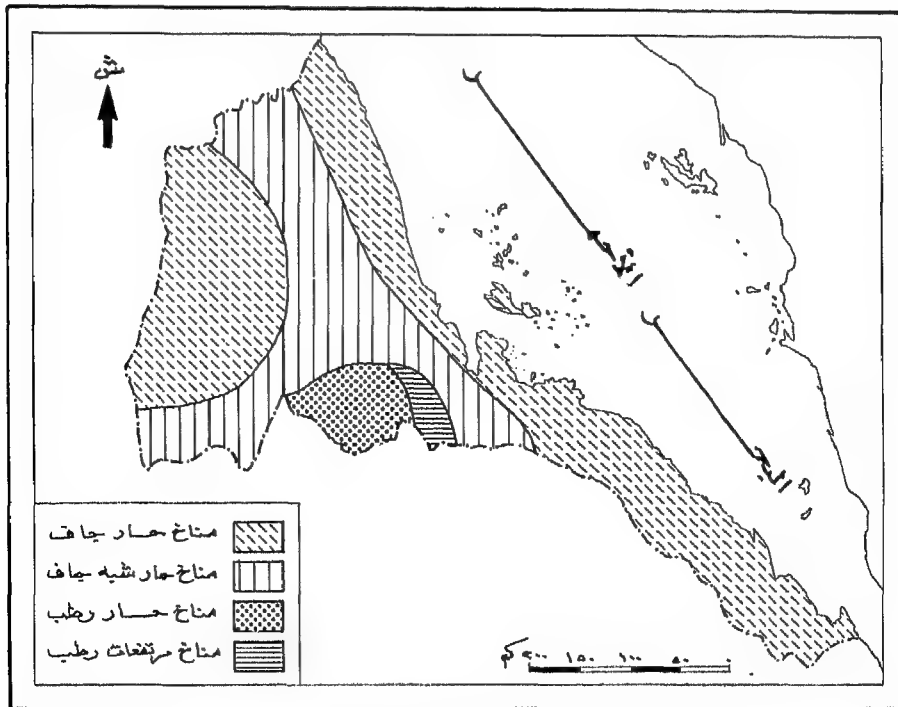
المصدر :

فمن المفترض أن يكون هذا النطاق ذا مطر جيد، ولعل من أهم العوامل المؤدية لذلك يتمثل في أن الرياح السائدة في معظم أيام السنة تهب من الشمال الشرقي، أو من الجنوب الغربي، وبالتالي تقل رطوبة الهواء فوق اليابس، هذا فضلا عن وقوع النطاق في ظل المطر بالنسبة لمرتفعات وسط إريتريا.

٢ - المناخ الحار شبه الجاف، أو شبه الصحراوي المداري، ويتميز عن الإقليم السابق بتزايد متوسط كمية المطر السنوي التي قد تصل إلى ٨٠٠ ملم، ولكن الحرارة تظل مرتفعة، وللمطر قمة واحدة في الغالب بسبب وقوع الإقليم في نطاق نشاط الفاصل المداري ويمتد الإقليم في محور شمالي جنوبي ليفصل بين جزئي الإقليم السابق حيث يقع النطاق الساحلي عن شرقه والسهول الغربية عن غربه.

٣ - المناخ الدفيء الرطب، ويتمثل في جنوبي وسط البلاد، ولا تقل درجة الحرارة فيه عن ١٥ درجة مئوية. كما تتراوح كمية المطر بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ ملم مع وجود قمتين للتساقط في فصل الصيف.

٤ - مناخ المرتفعات الرطبة، وهو أقل الأقاليم مساحة وأوضح ما يظهر في أعالي هضبة وسط إريتريا، ودرجة الحرارة أكثر اعتدالا بسبب عامل الارتفاع والأمطار هنا غزيرة تزيد عن ٨٠٠ ملم في السنة.



شكل (١٤) الأقاليم المناخية حسب تصنيف كوبن

Griffiths, S.J.F: 380

المصدر:

التربة

تتعدد أنواع التربة في إريتريا وتتباين خصائصها المعدنية وتركيبها الكيماوي والميكانيكي ، ويرجع هذا أساساً لتباين العوامل المؤثرة في تكون وتطور التربة ، من صخر أصلي ، و سطح ، ومناخ .

وقد أورد الأطلس القومي لإثيوبيا سنة ١٩٨٨ م خريطة للأنواع الرئيسية للتربة يتضح منها أن أراضي إريتريا تتضمن اثني عشر نوعاً رئيساً من التربة (شكل رقم ١٥) ، كما يتضح أن التربة الجيرية بأنواعها هي أكثر الأنواع شيوعاً حيث تتمثل منها خمسة أنواع تكاد تتركز على الهضبة الوسطى ، تليها التربة البركانية التي تظهر على نوعين ، كما أن هناك قدرًا من الاختلاط بين بعض أنواع التربة .

ونعرض فيما يلي توزيع أنواع التربة وأهم خصائصها :

١ - التربة الجيرية البنية الحمراء :

وتكاد تكون التربة السائدة في الهضبة الوسطى والجزء الجنوبي من السهول الغربية الذي هو بمثابة سفوح للهضبة الوسطى ، والتربة الجيرية الحمراء من أكبر الأنواع في المساحة التي تغطيها ، وهي متوسطة الجودة بصفة عامة ، كما أنها عميقة وجيدة الصرف .

٢ - التربة الجيرية السوداء :

وتتوزع على الأطراف الشرقية للهضبة الوسطى ، كما تتخلل التربة الحمراء في السهول الغربية وكذلك في أقصى جنوبي إريتريا وقد تحتوي تلك التربة على عناصر غذائية لكنها لاتفيد النباتات كثيراً ، وذلك لأن التربة تصبح قاسية متماسكة مع الجفاف ، وشديدة اللزوجة مع الرطوبة (Kaplan et.

٣ - التربة الجيرية الرمادية إلى الحمراء :

وهي في الحقيقة خليط بين النوعين السابقين ، وتفوق في جودتها التربة السوداء ، وتوجد على السفوح الشرقية والشمالية للهضبة الوسطى .

٤ - التربة الجيرية الدبالية :

وتزيد في هذه التربة نسبة العناصر الحيوية والبقايا النباتية المشكلة لمادة الدبال ، وتوجد في بقعة محدودة على السفوح الشرقية للهضبة الوسطى .

٥ - التربة الجيرية اللزجة :

وحبيباتها في غاية الدقة ، ولأنها تتوزع في بقع منخفضة نسبياً سواء كان ذلك في الهضبة الوسطى أو السهول الشرقية أو الغربية ، فإنها تحتفظ بدرجة كبيرة من الرطوبة تجعل قوامها لزجاً باستمرار ، ويلاحظ من الخريطة أن توزيعها نقطياً أكثر منه بقعياً .

٦ - التربة الصلصالية :

وهي من أكثر الترب خصوبة وذات كفاءة جيدة في حفظ الرطوبة كما أنها متوسطة الحموضة ، وتحتوي على عناصر معدنية لكنها تفتقر إلى الفوسفور (Kaplan et al , 1971:16) . وتظهر التربة الصلصالية في الجنوب الغربي للسهول الغربية كامتداد لنطاقها الرئيس على سفوح الهضبة الغربية الإثيوبية .

٧ - التربة الطميية ، أو الفيضية :

وترتبط بأودية المجاري المائية المشار إليها من أنهار وأخوار ومسيلات موسمية ، وهي تربة جيدة خصبة على وجه العموم ، وأكبر توزيع لها يقع في السهول الغربية بالإضافة إلى بقع محدودة في السفوح الغربية للهضبة

الوسطى والمرتفعات الشمالية .

٨ - التربة الصحراوية وشبه الصحراوية :

وتتألف من حصى وحبيبات رملية غير متماسكة مع افتقار للمواد العضوية والمعدنية ، ولا يوجد هذا النوع الصحراوي الخالص إلا في مساحات محدودة متفرقة في السهول الغربية ، وإنما تختلط التربة الصحراوية مع غيرها من الترب في مساحات أوسع .

٩ - التربة البركانية المختلطة بالصحراوية :

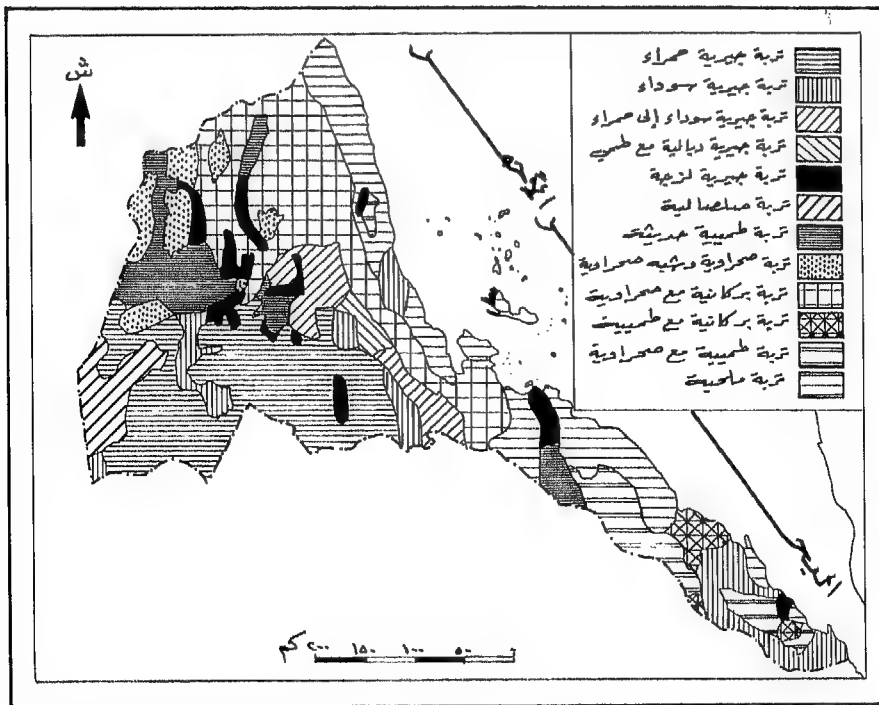
وتغطي معظم مساحة المرتفعات الشمالية والجزء الشمالي من السهول الغربية ، هذا فضلاً عن السفوح الشرقية للهضبة الوسطى وأجزاء محدودة من السهول الساحلية الشرقية إلى الجنوب من خليج زولا .

١٠ - التربة البركانية المختلطة مع الطينية :

ويظهر هذا النوع في القطاع الجنوبي من إريتريا وبخاصة إلى الشرق والجنوب والغرب من تلال الدناكل .

١١ - التربة الطميية المختلطة مع الصحراوية :

وتكاد تغطي سطح الكتلة الرئيسة لتلال الدناكل في جنوبي البلاد ، وقد لعبت المسيلات المائية المنحدرة على تلك التلال صوب الشرق أو الغرب دوراً واضحاً في تكوين تربة طميية خفيفة ليست بكثافة أو عمق التربة الفيضية في السهول الغربية ، ولذا اختلطت بها التكوينات الصحراوية .



شكل (١٥) الأنواع الرئيسية للتربة

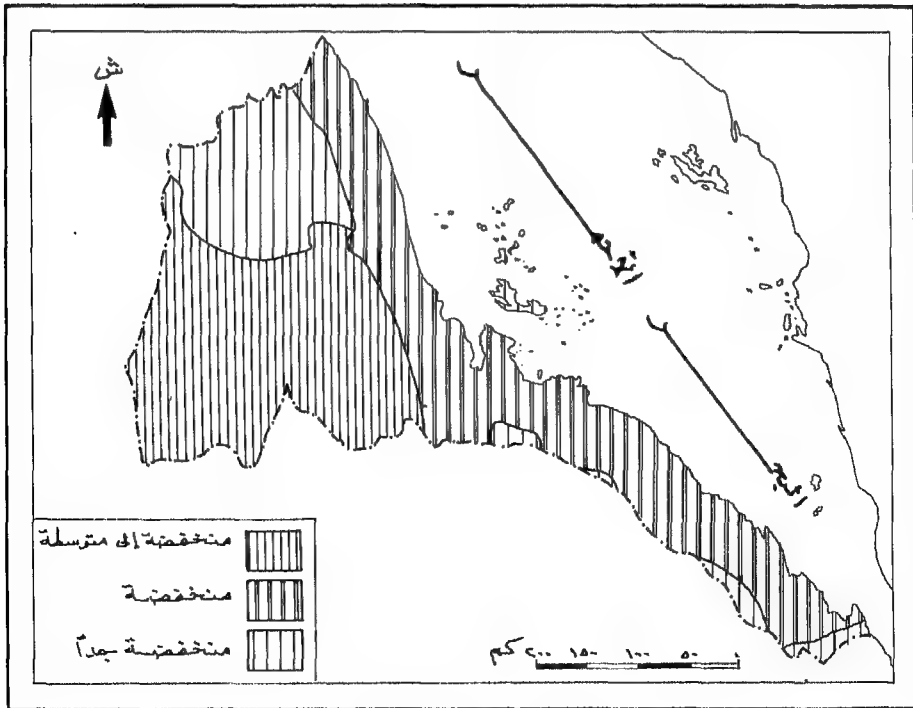
National Atlas of Ethiopia , 1988:8.

المصدر:

١٢ - التربة الملحية :

وتغلب عليها تكوينات السبخ وقشور الرواسب الملحية المتخلفة عن تبخر مياه التربة الصاعدة بالخاصية الشعرية ، وتنتشر التربة الملحية على طول السهل الساحلي إلا إذا ظهر تكوين ترابي آخر يقطع هذا الامتداد ، كما تتوزع بعرض السهل الساحلي إلى الجنوب من خليج هواكيل ، وغالباً ما تنتمي التربة في الجزر الإريتيرية إلى هذا النوع الملحي .

وفيما يتصل بخصائص التربة في إريتريا واستخدامها اقتصادياً (شكل رقم ١٦) يهمننا التعرف على درجات الخصوبة الكامنة فيها ، وقد أورد ديفز (Davies, 1973) خريطة لتصنيف التربة حسب درجة الخصوبة الكامنة بناء على الدراسة التي أعدها دُهور D'hoore سنة ١٩٦٤ م لخريطة التربة في إفريقيا ، ويتضح من تلك الخريطة أن التربة في إريتريا تنتمي لثلاث رتب من حيث الخصوبة الكامنة : ضعيفة جداً ، طينية ، ضعيفة إلى متوسطة ، وتركز التربة الضعيفة جداً في الشمال الغربي والجنوب الغربي حيث الترب الصحراوية البركانية في الأولى والتربة السوداء في الثانية ، وتصنف تربة السهول الساحلية إلى تربة ضعيفة سواء أكانت ملحية أم بركانية صحراوية أم جيرية سوداء أم لزجة . أما التربة الضعيفة إلى المتوسطة فعلى مساحة متصلة من الهضبة الوسطى جنوب المرتفعات الشمالية ومعظم السهول الغربية .



درجات خصوبة التربة

شكل (١٦)

Davies, 1973:23.

المصدر

النباتات الطبيعية

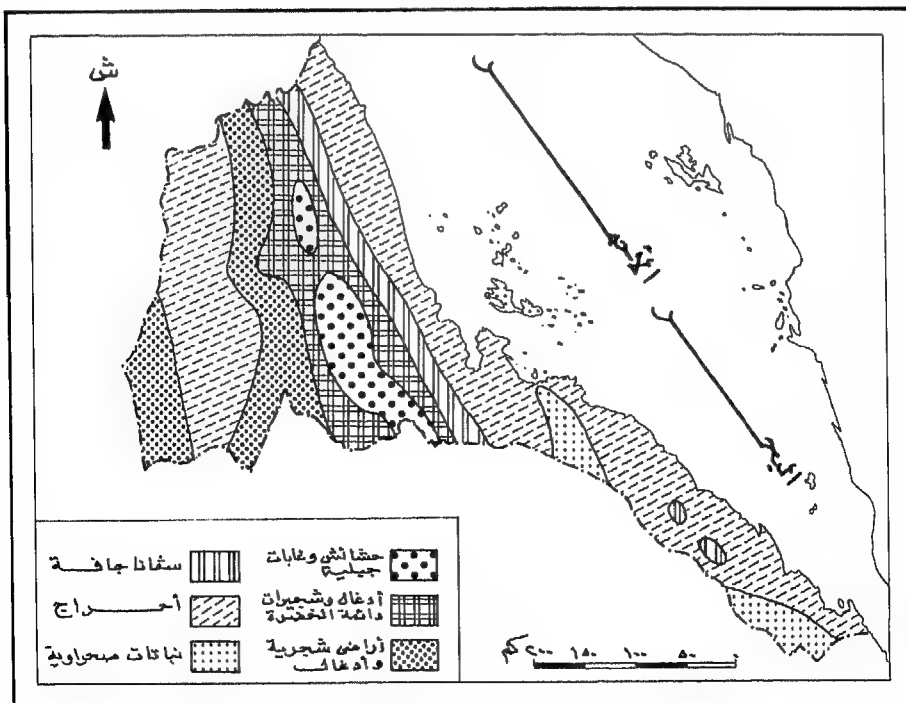
تتنوع الأنماط النباتية الطبيعية من حيث أحجام النباتات ، وكثافة توزيعها، وفترة اخضرارها وذلك استجابة للظروف المناخية والتضاريسية في الدولة ، ويمكن القول على وجه العموم أن النمط النباتي على المناطق المرتفعة يتألف من غابات ونمو شجري كثيف على جوانب وسفوح التلال في المناسيب المتوسطة ، بينما تظهر مجموعات صغيرة من الأشجار في الارتفاعات الشاهقة . ومع الانخفاض والجفاف تظهر حشائش السفانا والاستبس والشوكيات شبه الصحراوية والصحراوية (Kaplan et. al. 1971:18-19) ويوضح الشكل رقم (١٧) ستة أنماط نباتية تتوزع على أراضي إريتريا وهي :

١ - الحشائش والغابات الجبلية :

وهي تشغل مساحة صغيرة من الهضبة الوسطى والمرتفعات الشمالية على منسوب ١٣٠٠ متر فأكثر، أي أن هذا النمط يشغل أعلى أراضي إريتريا منسوباً، والأشجار هنا من النوع النفضي ذي الجذوع الطويلة المستقيمة، وتتميز الغابة بوجود طحالب تعيش على سطح النباتات، كما تنمو الحشائش والبامبو على ارتفاع يزيد عن ٢٥٠٠ متر فوق سطح البحر (Davies, 1973:11).

٢ - الأدغال دائمة الخضرة :

وهي شجيرات يتراوح ارتفاعها بين مترين إلى ثلاثة أمتار وتنتشر بينها بعض الأشجار الطويلة ، وتنمو هذه الأدغال على منحدرات وسفوح الهضبة الوسطى والمرتفعات الشمالية لتحيط بالنمط السابق وعلى منسوب أقل حيث تتوافر مياه ورطوبة أكثر مما هو متوافر أعلى منها وأدنى منها .



النباتات الطبيعية

شكل (١٧)

Davies , 1973: 10.

المصدر:

٣ - الأراضي الشجرية والأدغال :

وهي التي تشغل المنسوب الأخفض مجاورة للنمط السابق وخاصة على السفوح الشرقية المشرفة على السهول الساحلية ، وكذلك على تلال الدناكل ، وتغطي الأرض شجيرات صغيرة تنتشر بينها أدغال نفضية ذات جذوع ممتلئة يتراوح طولها بين ١٠ و ٥ أمتار ، ولها تيجان كثيفة .

٤ - السفانا الجافة :

وهي نوع من السفانا يميز مناطق المطر الموسمي ، وفي فصل الجفاف تتعرض للذبول وقد تتلاشى مع الحرائق ، وتكثر بداخله الأشجار ذات الأوراق السميكة العريضة مع قليل من شجر السنط (Acacia) وتتوزع السفانا الجافة على سفوح المرتفعات المشرفة على السهول الغربية ، وكذلك في القطاع الجنوبي الغربي من تلك السهول .

٥ - الأحراج أو الاستبس الشجرية :

وتشتمل على تنوع نباتي من الأراضي الشجرية إلى الحشائش المكشوفة التي تتناثر فيها بعض الأشجار ، وهي تختلف عن السفانا الجافة بأن حشائشها قصيرة يقل طولها عن متر واحد ، كما تكثر بها شجيرات الأكاسيا والكوميفورا (Davies , 1973:11) وهذا النمط هو أوسع الأنماط النباتية انتشاراً في إريتريا حيث يشغل معظم السهل الساحلي وكذلك السهول الغربية .

٦ - النباتات الصحراوية :

وهي نباتات نادرة الانتشار حيث قد تخلو مساحات صحراوية كبيرة من أي شكل نباتي وما يظهر فهو صغير قصير شمعي الأوراق كثير الأشواك

السكان والعمران

الأصول العرقية للسكان والمجموعات القبلية :

حظي موضوع التركيب البشري لشعب إريتريا باهتمام كثير من الباحثين ، ومع كثرة ماكتب ، فإن درجة الاختلاف كبيرة بين الباحثين في التصنيفات التي يتوزع عليها الشعب الإريتري عرقياً ولغوياً ودينياً ، وهذا يلقي عبئاً مضاعفاً على من يتصدى لهذا الموضوع حتى يصل منه إلى استخلاصات محددة .

وفيما يتعلق بالأصول العرقية فلعلها من أبسط التصنيفات إذا أخذناها على المستوى الكبير أو العام ، ويوضح (الشكل رقم ١٨) وجود تصنيف ثلاثي للأصول العرقية الرئيسة في إريتريا هي :

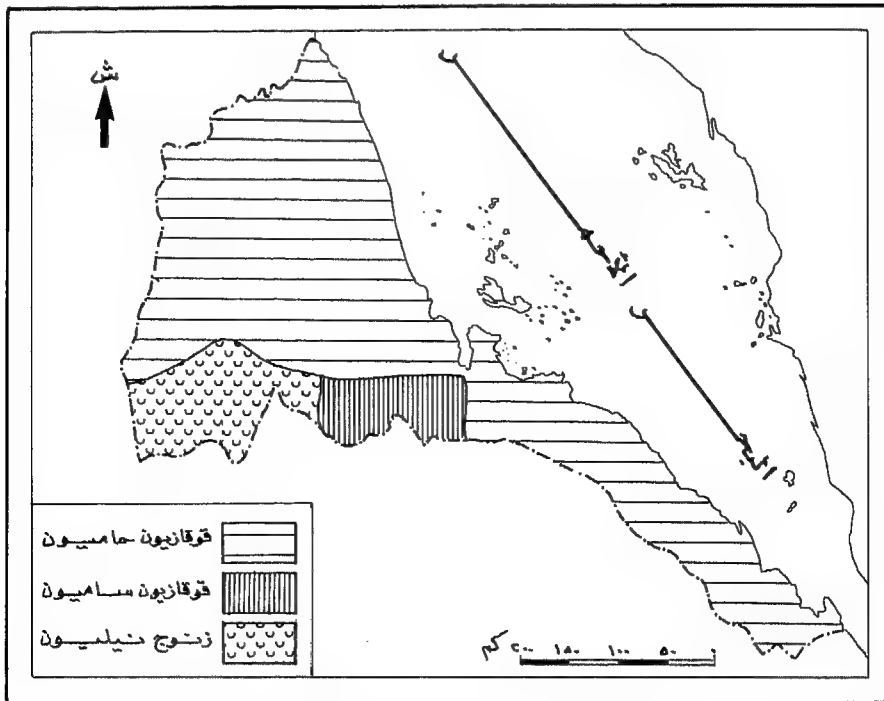
١ - قوقازيون حاميون: وينتمي إليهم سكان القطاع الشرقي بطول الساحل وشمال شرقي ووسط البلاد ، أو بمعنى آخر سكان من جميع الأقسام الإدارية مع اختلاف نسب التمثيل .

٢ - قوقازيون ساميون: ويتركزون في الجنوب وبخاصة في أكلي غوازي وسراي .

٣ - زنوج نيليون: ويتركزون في الجنوب الغربي قرب الحدود السودانية وبخاصة في القاش - سيتيت ، وجزء من سراي .

ومما يذكر أن التركيب والتوزيع السابق هو نتاج لعمليات الاختلاط والتمازج البشري الذي تعرض له شرقي إفريقيا عموماً في الفترات الحديثة .

(Davies , 1973:22)



شكل (١٨) الأصول العرقية للسكان

Davies, 1973: 23.

المصدر:

وتنحدر المجموعات القبلية المتعددة في إريتريا من الأصول العرقية السابقة سواء منها ماهو إفريقي المنشأ ، أو ماهو آسيوي المورد ، وفي الوقت الذي نرى فيه بعض القبائل تحتفظ بأصولها القديمة ، فإن الغالبية قد اختلطت فيها الأصول وتداخلت الخصائص العرقية ، ولم تثبت التركيبة البشرية على حال واحدة نتيجة التحركات المستمرة ، وينوه ترمينجهام إلى أن الخريطة الثقافية لشرقي إفريقيا غير مستقرة ، مما يتطلب إعادة رسمها من فترة إلى أخرى (Trimingham, 1976:147) أما الشعب الإريتري فهو يعتبر تجسيدا لنتاج التزاوجات الحامية السامية على مر آلاف السنين (أوبكر ، ١٩٩٤م : ١٨٤).

ويشير لونجريج Longrigg الذي ألف سنة ١٩٤٥م كتاباً عن تاريخ إريتريا ، إلى أن مصطلح القبيلة المستخدم لدى العرب لا ينطبق بالكامل على ماهو قائم في إريتريا ، فالقبيلة من واقع البيئة العربية تنطوي على نظام سلطة معين مركزه شيخ القبيلة ، لكن الولاء لا يكون لفرد وإنما لعادات وأعراف ومصالح القبيلة ، بينما قبائل إريتريا في الساحل أو كرن (سنحيت) مثلاً لا تعرف هذا الشكل ، بل إن اقتصادهم ليس قبلياً ، إذ تسود فيه الفردية ، كما أنهم قد ينسبون لأصول مختلفة ، وعلى هذا فقد ينخرط أعضاء من جماعة قبلية مع جماعة أخرى من خارج قبيلتهم ليؤلفوا جماعة جديدة (Trimingham, 1976:148).

ومما يميز المجموعات القبلية الإريترية أن لكل مجموعة كبيرة منها لغة أو لهجة خاصة بها ، حتى أن اللغة أصبحت أبرز ما يميز التكوينات البشرية المتباينة في الدولة ، ومن هذا المنطلق جاءت معظم التصنيفات المقدمة للمجموعات القبلية الرئيسة ، وكأنها في الوقت ذاته تصنيف وتوزيع لأنواع اللغات واللهجات المنتشرة في إريتريا ، وقد حددت معظم الدراسات

والتقارير السابقة تسع مجموعات قبلية لغوية رئيسة ينتمي إليها السكان ،
 وحدد تقرير إيرا (Erra) سنة (١٩٩٤م) أماكن انتشارها ، ونسبة ما ينتمي إليها
 من سكان الدولة في الجدول رقم (٨) . (Erra, 1994)

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي والمكاني للمجموعات القبلية اللغوية الرئيسية

المجموعة القبلية	% من جملة السكان	أماكن انتشارها
تجرينا	٥٠	حماسين - سراي - أكلي غوازي
تجري	٣١,٤	بركة - الساحل - سمهر - سنحيت دهلك - شرق حماسين
ساهر	٥	أكلي غوازي - جنوب شرق سمهر
عفر	٥	دنكاليا - جزر دهلك
بلين	٢,١	سنحيت
كوناما	٢	القاش
نارا	١,٥	بركة - القاش
الرشايدة	٠,٥	شرق مديرتي الساحل وسمهر
الهضارب	٢,٥	بركة - شمال غرب الساحل

المصدر:

- ERRA (Eritrean Relief and Rehabilitation Agency, 1994. Eritraa At A
 Glance, Asmara.

وتنتمي إلى المجموعات السابقة قبائل رئيسة كبيرة تتفرع إلى قبائل ثانوية
 أصغر ، ونشير فيما يلي إلى القبائل الكبرى وأهم ما يتفرع منها وما يميزها من
 خصائص . (شكل رقم ١٩) .

١ - الجبرته :

اكتسب هذا الاسم شهرة في الكتابات المتعددة عن تكوين شعب إريتريا وإثيوبيا للدلالة على المسلمين ، حتى أن كلمة «الجبرت» أطلقت في بعض فترات العهد الإسلامي على عموم مسلمي الحبشة (أبو بكر : ١٩٩٤م : ٢٠٥) إلا أن الاسم الحالي للجبرته ينسحب على أسر وجماعات مسلمة تختلط مع النصاري في مجموعة تجرينية تقطن الهضبة الوسطى بإريتريا وبخاصة في سراي وحماسين وأكلي غوزاي ، وكان عددهم في سنة ١٩٤٥م نحو ١٩٠٠٠ نسمة . (Trimingham, 1976:151) وقد اختلفت الآراء حول أصل تسمية الجبرت ، فهناك من ينسبهم إلى قبيلة «جبرت» القرشية ، ويُضعفُ أبو بكر هذا الرأي ومعه ترمنجهام .

وعموماً فإن الأصول العربية متمثلة في الجبرته مع أصول أخرى إريتريّة مختلفة، وعليه فالجبرته لا يشكلون قبيلة أو عنصراً واحداً . وقد اشتهر منهم علماء تلقوا علوم العربية والإسلام برواق الجبرته بالأزهر ، ومنهم المؤرخ المصري الشهير عبد الرحمن الجبرتي .

٢ - قبيلة بني عامر :

هي من أكبر قبائل إريتريا ، قدر عددها في سنة ١٩٤٥م بنحو ٦٠,٠٠٠ نسمة ، وتتميز بأنها شديدة الاختلاط فبعضها من الهدندوة البجة وبعضها من قبيلة عد شيخ حامد وآخرون من أسر تجرينية ، وآخرون جماعات زنجية ، وآخرون من أصول عربية (Trimingham, 1976:157) وتنتشر القبيلة في القطاع الغربي من مديرية بركة ، كما تمتد شرقاً إلى سنحيت وسراي . وتتفرع قبيلة بني عامر إلى إحدى وعشرين قبيلة ، أهمها وأغناها النابتاب التي تبوأ زعامة بني عامر فترات طويلة ، ومعظم هذه القبائل الفرعية تتحدث التجري ، وقد تتحدث معها باللغة البيجاوية ، والقليل

٣ - قبيلة بيت معلا :

تقع منطقتها الرئيسية شمال مديرية الساحل قرب الحدود مع السودان ، ويوجد فرع آخر في مديرية بركة كان يُشكّل من أفخاذ بني عامر ، وتحدث بيت معلا لغة التجري ، ولغة البجة ، ويعود نسبها إلى أصول عربية قادمة من جزيرة العرب (أبو بكر ، ١٩٩٤ : ٢٦٣) ، وهي بصفة عامة صغيرة الحجم ، حيث كانت تقدر بنحو ٢٧٠٠ نسمة منذ نحو نصف قرن (Trimingham, 1976:168)

٤ - الحباب :

تعني كلمة « الحباب » قبائل عديدة ومتنوعة ، وكل قبيلة تنتمي إلى أصول تختلف عن الأخرى ، وحسب ما يرى أبو بكر فإن معظم قبائل مديرية الساحل تنتمي إلى الحباب ، بما فيها قبائل بيت أسجدي التي تنسب إلى الفضل بن العباس ابن عتبة بن أبي لهب بن عبد المطلب - جد النبي عليه السلام (أبو بكر : ١٩٩٤م ، ٢٤٥) إلا أن ترمينجهام (Trimingham, 1976:159-160) يذكر بيت أسجدي على أنها القبيلة الأكبر التي تفرعت إلى ثلاث قبائل تحدث التجرية وكانت تدين بالنصرانية وهي :

(أ) الحباب ، وهي تعني بالتجربة هدية عيسى عليه السلام ، وكان عددهم سنة ١٩٤٥م نحو ٢٥٠٠٠ نسمة ، وقد تحولت الحباب إلى الإسلام خلال القرن التاسع عشر الميلادي .

(ب) تكليس ، وتعني نبات عيسى ، وكان عددهم ١٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٥م ويتركزون في الساحل وسنحيت .

(ج) عدتمريم ، وتعني هدية مريم وكان عددهم ٧٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٥م ، ومنطقتهم في جنوبي مديرية الساحل .

والواضح أن الحباب قد استخدمت في بعض الفترات كمصطلح يعبر عن جميع قبائل المنطقة حيث إنها أكبرها حجمًا ، وكثيراً ما استأثرت بزعامة بيت أسجدي .

٥ - عد شيخ حامد :

وهي قبيلة ذات أصول عربية ، تنسب إلى أحد أشراف مكة ، وكان وصول أسلافهم منذ نحو ٨٠٠ عاماً مضت على الأكثر واستقروا في مديرية الساحل أساساً ، وكذلك في مديرتي بركة وسمهر ، وكان عددهم في سنة ١٩٤٥م في الساحل نحو ٧٣١٥ ، وفي بركة ٣٧٠٠ ، وفي سمهر ١٢٠٠ نسمة . (Trimingham, 1976:153) وقد اشتهرت هذه القبيلة رغم صغر حجمها بالسمعة الدينية الطيبة كمسلمين ذوي تقوى وورع ، وحظي رجالها باحترام السكان المجاورين ، وهم يتحدثون لغة التجري بعد أن فقدوا لغتهم العربية الأصلية (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٦١) .

٦ - عد معلم :

وأصلها من قريش ، قدم أوائلها في فترة الخلافة الأموية ، واستقروا قرب مصوِّع ، ثم تحركت ذريتهم شمالاً في مديرية الساحل ، وجنوباً في أكلي غوازي ، وكان لهم فضل في نشر الإسلام رغم قلة عددهم الذي كان نحو ألف شخص سنة ١٩٤٥م (Trimingham, 1976:168) .

٧ - الرشيدة :

وهي قبيلة عربية وفدت إلى الساحل الشمالي لإريتريا من الجزيرة العربية في نحو سنة ١٨٦٩م ، وبذلك فإنها تمثل آخر القبائل العربية التي نزحت إلى إريتريا (النجم ، ١٩٧١م : ٣٨) وهي قبيلة بدوية تتميز بأنها الوحيدة التي

حافظت على لغتها وثقافتها العربية ولم تفقدهما مع دواعي الاختلاط
بالقبائل الأخرى (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٦٦)

٨ - البلين :

هي قبيلة كبيرة نسبياً في مديرية سنحيت ، قدر عددها في سنة ١٩٣١م
بنحو ٢٣٠٤٣ نسمة ، ويطلق عليها في بعض الأحيان البوغص Boogs ،
وهو اسم قد يطلق على جماعات أقاو Agao الذين هم أيضا من البلين
(Trimingham, 1976:164) ، وتتألف البلين من قبيلتين أساسيتين ، هما بيت
طريقي ، وبيت توقي ، فضلا عن قبيلة نقدي المنحدرة من هضبة إثيوبيا ،
وتتحدث البلين لهجة خاصة بها ، إلا أنها تتحدث بجانبها أيضا التجري
والتجيرية (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٦٨) .

٩ - المنسع ، وبيت جوك :

وهما قبيلتان من أصل عربي يعيش أفرادهما في مديرية سنحيت ، كما
توجد أجزاء من بيت جوك في حماسين ، وقدر عددهما مع سنة ١٩٣١م
بنحو ٦٤٩٩ نسمة (Trimingham, 1976:162) ولكنهما يتفرعان إلى قبائل
أصغر ، وما يذكر أن هذه القبائل كانت قد اعتنقت النصرانية مع بداية
وفودها ، لكنها تحولت إلى الإسلام في القرن التاسع عشر الميلادي على أيدي
الدعاة المسلمين (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٧٧) .

١٠ - قبيلة ماريا :

وأصولها عربية قرشية ، تنتسب إلى خالد بن يزيد بن معاوية ، وهي
تنقسم إلى قسمين : ماريا قيح ، أي الحمراء ، وماريا طلام ، أي الزرقاء أو
السمراء . وسبب تلك التسميات أن جدهم ماريا تزوج امرأتين فأنجبت

الأولى ولدًا أحمر فسمي قيحًا وسكن مع أمه في شرقي الهضبة الإريتيرية ، وأنجبت الثانية ولدًا أسمر فسمي طلامًا ، وسكن في غربي الهضبة ، واعتنق أفراد الماريا النصرانية - الديانة السائدة بالهضبة - عند مقدمهم ، لكنهم عادوا إلى إسلامهم في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي ولغتهم هي التجري . (أبو بكر ، ١٩٩٤م ، ٢٧١-٢٧٢) وتعيش الماريا إلى الشمال الغربي من البلين ، وقدر عددهم في منتصف القرن الحالي بنحو ٢٥٠٠٠ نسمة (Trimingham, 1976:176)

١١ - قبيلة الأفلندة :

وتعيش في مديرية سمهر ، وهي ذات أصول مشتركة عربية وبيجاوية ، (هدندوة) . ولها فروع وبطون في سمهر أهمها ثلاثة هي : فرع نصر الدين ، فرع عجيل ، فرع حباباي (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٣٤٣-٣٤٤) وكان عدد هذه القبيلة في منتصف القرن الميلادي الحالي نحو ٢٥٠٠ شخص (Trimingham, 1976:196).

١٢ - قبيلة مسحليت :

تعيش على ساحل سمهر ، واسمها مشتق من كلمة ساحل العربية ، سكانها ذات عدد صغير لم يتجاوز في سنة ١٩٤٥م ١٦٠٠ شخص (Trimingham, 1976:169) وتنتمي القبيلة لأصول عرقية وقبلية متعددة (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٣٤٧) .

١٣ - قبيلة نارا :

ويطلق عليها أيضا الباريا نسبة إلى اسم اللغة النيلية التي يتحدثون بها (الباريا) ومعناها بالأمهرية العبيد (النجم ١٩٧١م ، : ٤٣) . والنارا خليط

من أصول عربية وإفريقية ، يعيشون في بركة والقاش وهم يدينون بالإسلام
(أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٣٣).

١٤ - قبيلة الكونامة :

تعيش في قرى جماعية في جنوبي مديرية القاش - سيتيت ، وهي
منحدرة من أصول إفريقية نيلية ، ولغتها كذلك نيلية ، وحرفتهم الأساسية
هي الزراعة ، ومعظمهم يعتنقون الإسلام والبقية إما نصارى أو وثنيون
(أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٣٣).

١٥ - السدرات :

وأصولها عربية ، تنسب إلى أحد الأشراف ، وتعيش قرب الحدود
السودانية في مديرية القاش ، وتدين بالإسلام ، كما تتحدث العربية مع
التجري . وقد عددها في سنة ١٩٤٥م بنحو ثلاثة آلاف
شخص (Trimingham, 1976:170) .

١٦ - الشكرية :

أصولها عربية إسلامية ومستقرة في السودان ، وتعيش الشكرية الإريترية
في مديرية القاش قرب الحدود السودانية ، وهم رعاة ، ويتحدثون اللغة
العربية (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٣٤) .

١٧ - إيليت وبتيما : Elite & Bitima

وهما قبيلتان صغيرتان من أصل زنجي يعيشان في غربي مديرية القاش -
سيتيت ، وقد كان عدد الأولى سنة ١٩٤٥م نحو ٦٠٠٠ شخص ، والثانية
نحو ١٥٠ شخص (Trimingham, 1976:170) ولغة هاتين القبيلتين هي التجري
وديانتهن الإسلام (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٣٤) .

١٨- الساهو :

هم مجموعة كبيرة من القبائل من أصول مختلفة وذات عادات وتنظيمات مختلفة يجمعهم التحدث بلهجة حامية واحدة هي لهجة الساهو ، ولعل في هذا أكبر تأكيد أن المجموعات الرئيسة للقبائل الإريتيرية هي مجموعات لغوية بالدرجة ذاتها ، وتعيش معظم قبائل الساهو على منحدرات الهضبة الوسطى وخاصة في أكلي غوازي ومن أهم هذه القبائل الأسورتا والمنفري ، وجزو ، وديرميلا ، وطروعه ، وهذه القبائل الخمسة ذات أصول عربية ، ويتفرع كل منها إلى تجمعات وقبائل أصغر ، والزراعة هي أهم الحرف التي يمارسونها (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٢١-٢٣١).

١٩- الدناكل أو العفر :

هم شعب خليط من العرب الساميين ، الوافدين من جنوب غربي الجزيرة العربية ، والكوشيين الحاميين (النجم ، ١٩٧١م : ٤٣) يعيش في مديرية دانكاليا الإريتيرية لكنه يتوزع أيضاً في إقليم منخفض الدناكل في إثيوبيا ومناطق واسعة في جيبوتي ، وقد أشار ابن سعد في القرن الثالث عشر الميلادي إلى العفرين باسم الدانكال ، وفي سنة ١٩٣١م قدر عدد الدناكل الإريتيرين بنحو ١٩٧٢٠ (Trimingham, 1976:171) وهم ينقسمون إلى مجموعتين من القبائل هي :

(أ) **مجموعة عدومرا** ، وهي الأكبر حجماً ، ويغلب عليها العنصر الحامي المختلط بالعرب العدنانيين ، ومن أهم قبائلها **داهيميل** إلى الغرب من بحيرات عصب المألحة ، **ويلعوه** إلى الشمال الغربي من القبيلة السابقة ، وتنتمي إليها أيضاً قبيلة **الحضارم** التي يعود نسبها إلى مهاجري حضرموت .

(ب) **مجموعة عصامرا:** ويغلب عليها العنصر العربي ، وأشهر قبائلها **دموهيتا** بفروعها المتعددة ، والتي قدر عدد سكانها سنة ١٩٤٥م بنحو ١٠٠٠٠ شخص (Trimingham, 1976:171) ويتوزع الديموهيتا على طول الساحل بين بلدة عد وشبه جزيرة بوري ، ويمارسون الزراعة والصيد البحري بالإضافة إلى الرعي ، (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٣٥٧-٣٥٨).

وفضلا عن هاتين من المجموعتين توجد قبائل صغيرة عربية الأصل في دانكاليا منها قبيلة أنكالا في شبه جزيرة بوري ، وكان أسلافها ينتشرون فيما بين عصب وييلول ، وكذلك قبيلة **دونا** في منطقة ديمو الجبلية . وقبيلتا **البيدال** ، **والشيخه** ، اللتان تنتشران بين سائر القبائل الدنكليية . (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٣٦٤-٣٦٥).

نمو السكان :

لاتتوافر بيانات إحصائية دقيقة تتبع النمو السكاني لإريتريا في الفترة الحديثة على الأقل ، كما لاتتوافر بيانات - بأي درجة - عن مكونات النمو السكاني على مستوى مناطق وأقسام إريتريا ، ومما يزيد المسألة حرجاً أن أول تعداد سكاني شامل لإثيوبيا - ومعها إريتريا - والذي أجري في ٩ مايو ١٩٨٤م ، لم يغطّ المناطق الريفية الإريترية ، ولم يجمع عنها بيانات ، وبالتالي فإن مانشره التعداد عن سكانها إن هو إلا تقدير قائم على أساس أرقام غير موثوق في دقتها تماماً ، أعدتها وزارة الداخلية الإثيوبية في عامي ١٩٥٦م و ١٩٦٢م لأغراض الضرائب والدوائر الانتخابية ، وكذلك على أساس مسح أجري بالعينة في الستينات الميلادية (Kloost, 1989: 33) .

ولا تخرج البيانات المتوافرة - والحالة هذه - عن كونها تقديرات من قبل

جهات ومصادر متباينة ، لاتصلح لحساب معدلات النمو واستخلاص وتحليل اتجاهاته ، وإن كانت تفيد كمؤشرات عامة جداً عن الموضوع .

وأول ما يصادفنا من تقدير لعدد سكان إريتريا هو ما أورده ديفيدسون عن الوضع في سنة ١٩٤١م حينما دخلت إريتريا تحت إدارة بريطانية مؤقتاً وقدر إجمالي سكانها عندئذ بنحو ٧٥٨٠٠٠ نسمة من بينهم ٥٦٥٠٠٠ مستقرون ونحو ١٩٣٠٠٠ بدو رحل (ديفيدسون ١٩٧٩ : ١٣-١٤) .

وفي سنة ١٩٦٧م قدر المكتب المركزي للإحصاءات في إثيوبيا جملة سكان إريتريا بـ ١٥٨٩٤٠٠ نسمة (Kaplan, 1971:74) أي أن العدد قد تضاعف خلال نحو ربع قرن ، منذ التقدير السابق .

وقدر عدد السكان في سنة ١٩٧٠م بنحو ١٨٣٦٨٠٠ نسمة (Webster's New Geographical Dict., 1972).

كما قدر العدد في سنة ١٩٨٢م بنحو ٢٥٥٩٧٠٠ نسمة (The New Encyclopedia Britanica, 1989).

أما الرقم الذي سجله تعداد سنة ١٩٨٤م لجملة سكان إريتريا فهو ٢٧٠٤٠٠٠ نسمة بمعدل نمو سنوي يصل إلى ٢,٦٪ عن الفترة ١٩٦٧-١٩٨٤م (Kloos 1989: 34) .

وقد اعتري حجم السكان وتوزيعهم تغير كبير إبان حرب الاستقلال وخاصة فيما بعد سنة ١٩٨٤م ، إذ أن نحو نصف مليون إريتري كانوا قد التجأوا إلى السودان ، ولا تزال أعداد كبيرة من الإريتريين تعيش حتى الآن داخل إثيوبيا (Morris, 1994:347) ولما كان قد سجل أكثر من ١,١ مليون إريتري أدلوا بأصواتهم في استفتاء إبريل سنة ١٩٩٢م ، فإن سميث موريس

يقدر أن عدد السكان المقيمين في إريتريا في ١٩٩٤م كان يقترب من مليوني نسمة (Morris, 1994:347) .

وإذا أخذنا بتقدير وكالة الاستخبارات الأمريكية لسكان إثيوبيا - ومعها إريتريا - في يوليو ١٩٩٢م (٥٤٢٧٠٤٦٤ نسمة) وبنسبة نمو سنوي ٣,٢٪ (C.I.A: 106) ، وبتطبيق نسبة سكان إريتريا إلى جملة سكان إثيوبيا سنة ١٩٨٤م ، فمن الممكن أن نقول إن السكان الإريتريين سواء في الداخل أم في الخارج عشية يوم الاستقلال سنة ١٩٩٣م كان عددهم في حدود ٣,٥ ملايين نسمة أو أكثر بقليل (عيسى ، ١٩٩٤م : ٢٧) ، والجدير بالذكر أن الإصدارات الإحصائية الصادرة عن جهات حكومية ورسمية في إريتريا في يناير سنة ١٩٩٤م قدرت جملة السكان الإريتريين بـ ٣,٥ ملايين نسمة يعيش منهم بالداخل ٢,٧ مليونان ، وفي السودان كمهاجرين ٤٥٠,٠٠٠ نسمة (Ministry of Trade, 1994:5 , ERRA:2)

وقد أورد كلوز Kloos وزميله خلال دراستهما لسكان إثيوبيا سنة ١٩٨٩م ، أرقامًا عن معدلات النمو السكاني في ثلاث مدن إريترية عن الفترة ١٩٦٧-١٩٨٤م ، وهي : (Closs, 1989:43)

أسمرأ، وكان عدد سكانها سنة ١٩٨٤م ٢٧٥٤٠٠ ومعدل النمو ٢,٦٪ سنوياً .

مصوع ، وعدد سكانها ١٥٤٠٠ سنة ١٩٨٤م ومعدل النمو - السنوي ١,٠٪ .

عصب : وعدد سكانها ٣٠٤٠٠ سنة ١٩٨٤م ومعدل النمو ٦,٠٪ .
وعلى فرض دقة هذه الأرقام فإنها تشير إلى الاضطراب الذي أصاب

النمو السكاني في البلاد خلال فترة حرب الاستقلال حتى أن مصوغ تعرضت لتناقص سكاني حيث كانت هدفاً لعمليات المقاومة الإريتيرية بهدف السيطرة على منفذ حيوي لإثيوبيا ، بينما كانت عصب بعيدة عن ذلك نسبياً فسجلت معدلاً أكبر للنمو .

أما عن مكونات النمو السكاني وعوامله ، فقد حدث العديد من الهجرات القسرية الخارجة إبان فترة الحروب ، وبالتالي تناقصت أعداد السكان ومعدلات نموهم ، أما بعد الاستقلال فالتيار الهجري يتجه صوب الداخل على هيئة عائدين إلى الوطن .

ولا تتوافر عن المكونات الحيوية لنمو السكان سوى بيانات عامة عن الوضع الحالي تلخص فيما يلي (ERRA,1994:2) :

-	معدل المواليد الخام في إريتريا	٤٦,٩	(في الألف)
-	معدل الوفيات الخام	١٨,٤	(في الألف)
-	معدل وفيات الرضع	١٣٥	(في الألف)
-	معدل وفيات الأطفال	٢٠٣	(في الألف)
-	متوسط العمر	٤٦	عاماً

والمستفاد من هذه المعدلات أن البلاد تمر بمرحلة الانفجار السكاني حيث تميل نسبة الوفيات إلى الانخفاض - سواء الوفيات الخام أو الرضع والأطفال - وتظل معدلات المواليد مرتفعة ، ولذا فإن نسبة الزيادة الطبيعية السنوية تصل إلى ٣,٧٥ ٪ ، هذا على حين قدرت نسبة النمو السكاني في يناير ١٩٩٤م بنحو ٣,٣ ٪ (Erra, 1994:2) أو بنحو ٢,٩ ٪ (Ministry of Trade, 1994:5) وهذا ينبئ بأن البلاد ستواجه مشكلات الانفجار السكاني ، وتزايد

حدثها مع تزايد أعداد العائدين من الدول المجاورة التي لجأوا إليها إبان فترة حرب الاستقلال . ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى بعض الأبعاد السكانية والتخطيطية لعودة المهاجرين إلى إريتريا ، والتي تنطوي على مشكلات خطيرة تنبع من أن تيار العودة كبير ولا ينبغي منعه كحق مشروع للإريتريين ، إلا أن معظم قطاعات البنية التحتية للدولة أمست متهالكة من جراء الحروب ، ولا تتوفر فرص وإمكانات تشغيل كافية لأعداد العائدين ، كما أن موارد الدولة الوليدة أقل من أن تكفي وحدها لمواجهة المشكلة .

ومن أجل هذا سعت الحكومة للتعاون مع اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ، لإعداد مشروع عملي لتنظيم عودة وإعادة توطين نحو نصف مليون إريتري عائد من السودان ، وتألفت لجنة باسم « لجنة شؤون اللاجئين الإريتريين » ، وفي أحد تقارير هذه اللجنة اتضح أن عدد العائدين فيما بين عامي ١٩٨٩م و ١٩٩٢م بلغ نحو ٨٠٠٠٠ شخص ، شكل العائدون من السودان نحو ٨٠٪ منهم ، كما أجريت دراسة مسحية على ١٣٥٢١ أسرة منهم تضم ٤٧٨٠٦ شخص ، أظهرت أن نحو ٧٠٪ من العائدين من النساء الأرمال ، وأن من بينهم ٣١٥٥ طفل يتيم (Badouri, 1995. Jan. 14:7)

وقد وضع برنامج لإعادة توطين المهاجرين في المناطق المعاد تعميرها ، وذلك على ثلاث مراحل ، تستغرق ثلاث سنوات ، وفي تقرير أخير للجنة شؤون اللاجئين الإريتريين أن جملة العائدين إلى البلاد كلها بلغت ١٠٨٧٩٣ و توزعت على النحو التالي : في أسمر ٢١٥٦٠ ، القاش ٢٧٥٩٧ ، الساحل ١٨٤٥٤ ، بركة ١٨١٣٥ ، سنحيت ١٠٣٢٣ ، أكلي غوازي ٣٤٥٠ ، سيراى ١٣٤٣ و دنكاليا ٩٣ .

كما أوردت اللجنة في أحدث إحصاء صدر عنها في ١٦ ديسمبر

١٩٩٤م أن نحو ١٧١٦ أسرة (٦٥٧٤ شخصاً) قد وصلوا إلى مواقع مبنية يصل عددها إلى ٢٩ موقعاً في ٢٩ مستوطنة بالدولة ككل بين مدينة وقرية (Badouri, 1995, Jan 21:7) ، ومن المتفق عليه في برنامج إعادة التوطين أن الأولوية تعطي لإعادة البناء تليها عمليات التنمية الريفية .

توزيع السكان :

ليس أمامنا إلا أن نتابع توزيع السكان وخصائصه من خلال الوضع الذي سجله تعداد سنة ١٩٨٤م ، وكانت عصب تعد وحدة إدارية وتعدادية منفصلة عن إريتريا وفق نظام ذلك التعداد ، على ما يظهر في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) توزيع السكان حسب تعداد سنة ١٩٨٤م (بالألف نسمة)

المنطقة	جملة السكان	الكثافة (نسمة/ كم)	سكان الحضر		سكان الريف	
			العدد	%	العدد	%
إريتريا	٢٦١٥	-	٤٠٧	١٥,٦	٢٢٠٨	٨٤,٤
عصب	٨٩	-	٣١	٣٤,٨	٥٨	٦٥,٢
الجملة	٢٧٠٤	٢٢,٣	٤٣٨	١٦,٢	٢٢٦٦	٨٣,٨

المصدر:

- Kloos, H. T Adugna, A., (1989) The Ethiopian Population Growth and distribution in the Geographical Journal Vol. 155: No. i., March 1989, pp. 33-51.

ويتضح من الجدول السابق حقيقتان رئيستان هما :

- ١ - توزع غالبية سكان الدولة على المناطق غير الحضرية سواء كانت مناطق زراعية أم مناطق رعوية ، ولا يقيم في المدن إلا ١٦,٢٪ من جملة

السكان ، وهذا مؤشر على تواضع الظروف الحضرية في الدولة ككل ، وسوف نعالج هذا بشيء من التفصيل في دراسة العمران .

٢ - تعد الكثافة السكانية العامة على مستوى الدولة منخفضة إذا قورنت بدول أخرى مما يعني - نظرياً - أن السكان لا يشكلون ضغطاً على المساحة ، وحسب تقدير السكان لسنة ١٩٩٤م تصل الكثافة العامة نحو ٣٢ نسمة/ كم^٢ .

ولما كانت لا توجد بيانات عن توزيع السكان على مستوى الأقسام الإدارية أو التعدادية الأصغر في إريتريا ، فليس لدينا سوى خريطة الكثافة السكانية التي أوردها كلوز وزميله من واقع بيانات أكثر تفصيلاً من تعداد سكان إثيوبيا سنة ١٩٨٤م ، وقد حسبت قيم الكثافة العامة في هذه الخريطة على مستوى الوحدات الإدارية والتعدادية الثانوية Woreda ، وكان عددها في إريتريا ٣٧ وحدة بما فيها دهلك (شكل رقم ٢٠) .

وبتطبيق حدود المديرية الحالية لإريتريا على الأقسام التعدادية الثانوية بالخريطة يمكن تحديد توزيع الأنماط الكثافية النسبية للسكان على النحو التالي :

(أ) كثافة منخفضة جداً ، (أقل من ١٠ نسمة / كم^٢) :

وتتوزع في ١٠ وحدات تعدادية تغطي كل مديرتي دنكاليا وبركة ، بالإضافة إلى جزر دهلك ، ويكاد أن يكون النمط المنخفض جداً أكثر الأنماط انتشاراً في المساحة ، وإن لم يكن الأكثر فيما يشمله من وحدات تعدادية .

(ب) كثافة منخفضة (١٠-٢٤ نسمة/ كم^٢) :

وتتمثل في مديرتي الساحل ، والقاش - سيتيت .

(ج) كثافة متوسطة (٢٥-٤٩ نسمة / كم^٢):

وتتمثل في أكبر عدد من الأقسام التعدادية (١٤ قسمًا) والإدارية، حيث تغطي مديريات أكلى غوازي، سراي وسمهر.

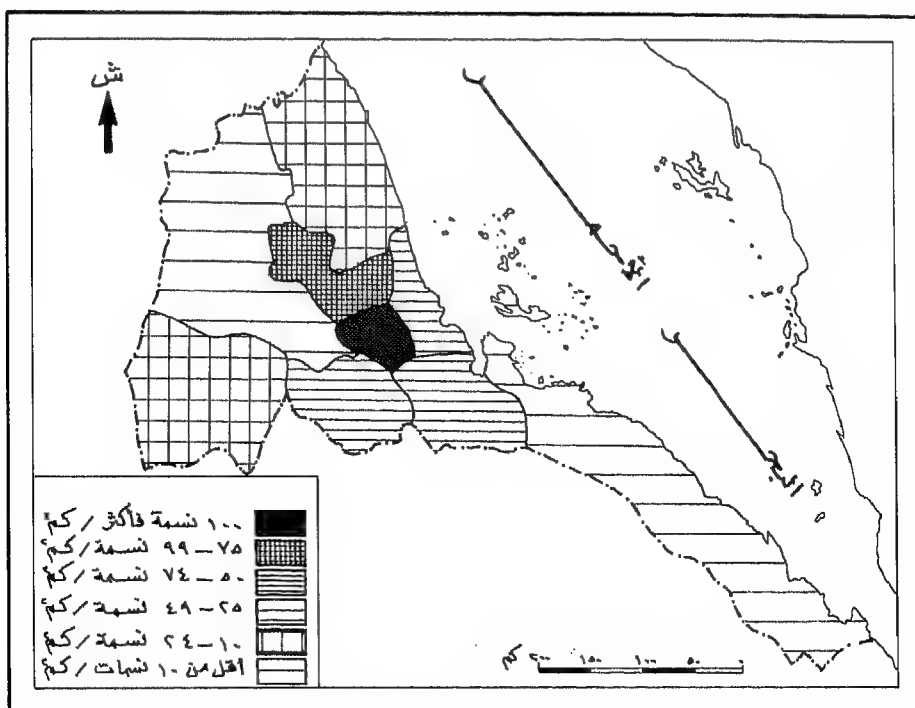
(د) كثافة مرتفعة (٧٥-٩٩ نسمة / كم^٢):

وتتمثل في مديرية سنحيت بأقسامها الثانوية الست.

(هـ) كثافة مرتفعة جدًا (١٠٠ نسمة فأكثر / كم^٢):

وتظهر في مديرية حماسين حيث العاصمة أسمرأ، وتصل الكثافة في المدينة إلى ٣٠٠ نسمة/كم^٢.

ومع التأكيد على أن تسميات الفئات السابقة نسبية وتخص دولة إريتريا فإن التوزيع السابق لأنماط الكثافة يعكس الظروف البيئية للدولة، وبصفة خاصة التضاريس والمناخ وما يتبعهما من ظروف حيوية، فالواضح أن الكثافة السكانية المرتفعة تميل إلى التركيز في الجهات المرتفعة على الهضبة الوسطى والقطاع الجنوبي من المرتفعات الشمالية، وهي مناطق يغزر فيها المطر وتجدود التربة، وتمارس فيها الزراعة كما سيتضح فيما بعد، وهذا بخلاف المناطق شحيحة المطر الصحراوية وشبه الصحراوية في السهل الساحلي والسهول الغربية التي تقل فيها الكثافة السكانية إلى أدنى مستوياتها.



شكل (٢٠) كثافة السكان حسب تعداد عام ١٩٨٤ م

Kloos: 45.

المصدر:

وهناك عوامل بشرية واقتصادية أخرى مؤثرة في صورة التوزيع ، ذلك أن الهضبة المرتفعة قد جذبت إليها سكنى معظم الوافدين والذين انصهروا في مجتمعات كثيفة تتوافر لديها كثير من الميسرات البيئية ، وهنا نشأ العمران القروي أو الحضري ، بخلاف الشائع في المناطق الأخرى حيث البداوة وعدم الاستقرار السكاني . هذا بالإضافة إلى أن جذب المدن الكبيرة للسكان بما تتضمنه من مجالات للتنمية والتشغيل ، قد أثر في ارتفاع كثافة السكان في أسمرأ وما حولها ، وكذلك حول المدن الأخرى إذا أمكن حساب الكثافة على مستويات أكثر تفصيلاً .

التركيب السكاني :

أولاً - التركيب النوعي :

أورد تعداد السكان سنة ١٩٨٤م أن سكان إريتريا ككل يتوزعون نوعياً على النحو التالي : (Ethiopian Government, 1984)

- يمثل الذكور ٤٩,٨٪ من جملة السكان ، وتقل نسبتهم في الريف (٥٠,٦٪ من سكان الريف) وتزيد في الحضر (٥٤,٤٪ من سكان الحضر).
- يمثل الإناث ٥٠,٢٪ من جملة السكان ، ويكون الوضع في الريف والحضر مغايراً ما سبق عن الذكور ، فهم يمثلون ٩٤,٤٪ في الريف ، ٥٤,٦٪ في الحضر ، ولعل هذا التوزيع يعبر عن حالة الدول التي تنخفض فيها الحضرية وتقل جاذبيتها ، فالمعروف أن الحضر الجاذب لحركة السكان تزيد فيه نسبة الذكور عن الإناث بعكس ما هو قائم في إريتريا حالياً .

ثانياً - التركيب العمري :

. أوردت نشرة إيرا Erra سنة ١٩٩٤ م بياناً وحيداً يمكن أن يستخلص منه - على فرض صحته - صورة عامة للتركيب العمري لسكان إريتريا ككل ، وتضمن هذا البيان أن السكان أقل من ١٥ عاماً يشكلون ٥٠٪ من جملة السكان وأن الأطفال أقل من ٥ سنوات يشكلون ١٧,٨٪ وتمثل النساء فيما بين ١٥, ٤٥ سنة ٣٠٪ من جملة السكان (ERRA, 1994:2) وإذا استخدمنا النسبة النوعية لسكان إريتريا المشار إليها فيما سبق (٢, ٥٠٪ إناث) أمكننا معرفة نسبة السكان الذكور في الفئة العمرية ١٥-٤٥ سنة ، وهي ٢٠,٦٪ وعلى هذا يمكن إعادة ترتيب التركيب العمري لسكان الدولة في الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) التركيب العمري للسكان سنة ١٩٩٤ م

فئات العمر	٪ من مساحة الدولة
أقل من ٥ سنوات	١٧,٨٪
٥- أقل من ١٥ سنة	٣٢,٢٪
١٥- أقل من ٤٥ سنة	٤١,٤٪
٤٥ سنة فأكثر	٨,٦٪

المصدر:

من حساب الباحث بناء على البيانات الواردة في (Erra 1994)

ويلاحظ من الجدول السابق أن التوزيع الهرمي لفئات السن يتميز باتساع قاعدة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) حتى أنها لتشكل وحدها نصف عدد السكان، بينما قمة الهرم منخفضة وضيقة، وهذا الوصف يذكّر بأن المجتمع السكاني للدولة في حالة الشباب ولم يبلغ بعد مرحلة النضج، وهذا من شأنه أن يرفع من نسبة الإعالة حيث إن القوة العاملة الحقيقية تقل عن ٥٠٪ من جملة السكان، وبالتالي فإن الفرد الواحد منها يعول أكثر من ١,٢ شخص بالإضافة إلى إعالته لنفسه.

ثالثاً - التركيب اللغوي:

أشرنا في معرض دراسة المجموعات القبلية إلى اللغات واللهجات الرئيسية التي تتحدث بها قبائل إريتريا، ويوضح الشكل رقم (٢١) توزيع تلك اللغات واللهجات، وتصنيفها حسب مجموعاتها الأصلية، ونعرض هذا التصنيف فيما يلي:

(أ) لغات ولهجات من أصل سامي، وتتمثل في اثنتين يتحدث بهما نحو ٨٠٪ من السكان، وهما:

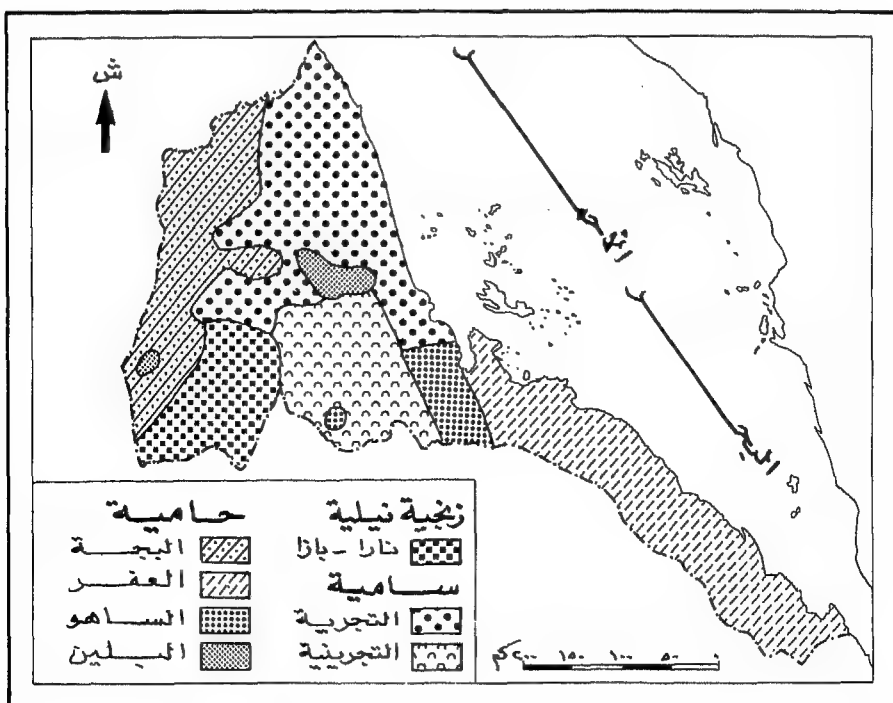
- لغة التجرينا، وهي تعتبر الوريث الشرعي للغة الجنز الحميرية القديمة، وهي مكتوبة بحروف إثيوبية (حبشية) مقتبسة أيضاً من الجنزية، ويتحدث بها سكان الهضبة الوسطى بإريتريا في حماسين وأكلي غوازي وسراي (أبو بكر، ١٩٩٤م: ١٧٦).

- لهجة التجري، وهي أيضاً متفرعة عن لغة الجنز الحميرية، لكنها غير مكتوبة، ومع تشابه الأصل مع التجرينا، إلا أن التمايز التضاريسي بين الهضبة حيث التجرينا، وبين المرتفعات الشمالية والسهول الشرقية حيث تسود التجري (أو التجرينا الشمالية كما قد تسمى) جعل كلاً

منهما تتميز وتختلف عن الأخرى (Kaplan, 1971:87) ويتحدث
بالتجري سكان سمهر والساحل ومناطق من سنحيت وشرقي بركة .

(ب) لهجات من أصل حامي (كوشي) وهي أربعة غير مكتوبة ، ويتميز
السكان المتحدثون بلهجات كوشيه بإجادتهم للغة أو لغتين آخرين
بخلاف لهجتهم الأصلية (Kaplan, 1971: 82) وهذه اللهجات الكوشية
هي :

- الساهو ، وتحدث بها قبائل شرق وجنوب شرق إريتريا وخاصة في
أجزاء من أكلي غوازي وسمهر .
- العفو: أو الدناكل ، ويتحدث بها سكان مديرية الدناكل ، ويتميز
بكثرة المفردات السامية المستخدمة فيها .
- البلين ، وهي من أقدم اللهجات الكوشية ، ويتحدث بها سكان
سنحيت .
- البجة ، ويتحدث بها بعض قبائل بني عامر والهضارب في غرب إريتريا
وبخاصة في أجزاء من مديرتي بركة والقاش - سيتيت .



شكل (٢١) المجموعات اللغوية واللهجات

المصدر:

Trimingham, 1976: p. 16.

(ج) **اللهجات النيلية** : وهي أيضا غير مكتوبة ، وتتركز في جنوب شرقي مديرية القاش - سيتيت ، وتشتمل على لهجتين متميزتين (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ١٧٩) .

- **لهجة نارا**، وتتحدث بها قبيلة باريا بصفة أساسية ، وكذلك قبيلة إيليت قرب الحدود السودانية .

- **لهجة بازا**، وتتحدث بها قبيلة كونا في مدينة بارنتو وضواحيها .

أما اللغات المكتوبة والرسمية التي يتحدث بها ويستخدمها الإريتريون فعبارة عن اثنتين ، اللغة التجريدية - التي أشرنا إليها سابقاً ، واللغة العربية ، وقد نصت المادة ٣٨ من دستور إريتريا سنة ١٩٥٥م على أن التجريدية والعربية ههما اللغتان الرسميتان في البلاد (حراز ، ١٩٧٤م : ١٥) ، والجدير بالذكر أن دخول اللغة العربية لإريتريا كان مقترناً بالجماعات والقبائل العربية الوافدة على هذه المناطق ، ومن ثم استخدمت اللغة العربية في إريتريا كما هي أو دخلت بمفرداتها مع اللهجات المحلية ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك تسمية الشهور العربية في إريتريا والتي تأخذ المسميات التالية : رجب - مداجن - رمضان « صوم » - فطر أول - فطر ثان ، حج أول - حج ثان - شفر - ربيع أول - ربيع ثان ، جماد أول - جماد ثان (كامل ، ١٩٤٩م : ٣٥ - ٣٦) ، وقد سجلت دراسة أجريت سنة ١٩٨٩م أن أكثر من ٥٠٪ من الإريتريين يفهمون اللغة العربية التي تعد لغة التخاطب في مديريات الساحل وشنحيت ، وسمهر ، وبركة والقاش ، وتعد لغة تخاطب مشتركة في مديريات دنكاليا وسراي وأكلي غوازي (مكي ، ١٩٨٩م : ١٩) .

وقد انتشر مؤخراً استخدام اللغة الإنجليزية في دوائر الأعمال ، وفي بعض مدارس التعليم الثانوي والتعليم الجامعي (A.B.C., 1994:1) .

رابعاً - التركيب الديني :

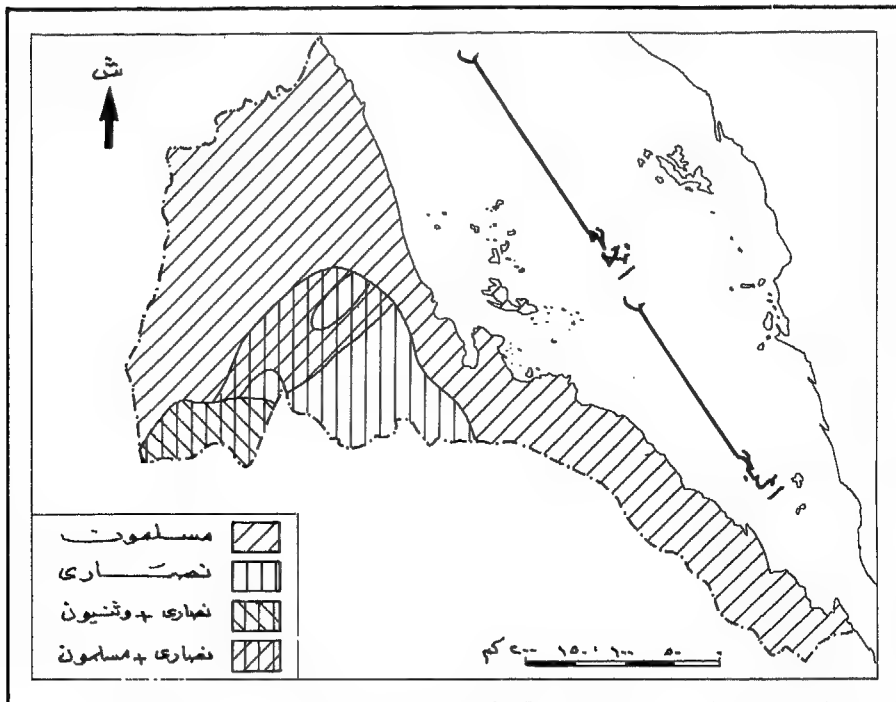
إذا ذكر الدين في إريتريا فهو الإسلام والنصرانية أساساً ، وبحكم التاريخ فإن وجود النصرانية بإريتريا أسبق من الإسلام ، ولكن من واقع الجغرافيا فالإسلام أوسع انتشاراً من النصرانية (عيسى ، ١٩٩٤م : ١٥) .

وبالنسبة للنصرانية ، فقد دخلت إريتريا في القرن الرابع الميلادي على يد فرومنتيوس الذي نصبه بطريرك أقباط مصر مطراناً على الحبشة (إثيوبيا) بما فيها إريتريا (كامل ، ١٩٤٩م : ٣١)

وكانت إريتريا أول منطقة خارج مكة وصل إليها المسلمون مهاجرين في السنة الخامسة من البعثة المحمدية ، (أحمد ، ١٩٣٥م : ١٢) وانتشر الإسلام في إريتريا عبر مسلكين ، إما من الشرق مع المسلمين المهاجرين إلى الحبشة (إثيوبيا) وشرقي إفريقيا ، وإما من الشمال مع المد الإسلامي من مصر والسودان ، وقد اعتنقت قبائل المناطق الساحلية الإسلام ، ثم انتقل إلى القبائل الداخلية . وتأسست ممالك إسلامية في مناطق تلك القبائل (طرخان ، ١٩٥٩م ، ٣٠-٣٢) وكانت أول وأوسع مملكة إسلامية في إريتريا والحبشة (إثيوبيا) هي مملكة الجبرت (أحمد ، ١٩٣٥م : ٦١) . ومسلمو إريتريا سنيون . (كامل ، ١٩٤٩م : ٣٥)

ولا تتوافر بيانات دقيقة عن التوزيع النسبي لأتباع الديانات من سكان إريتريا وإنما مجموعة من التقديرات ، منها ما أورده بعض النشرات الإحصائية بأن سكان إريتريا يتوزعون دينياً إلى : ٥٠٪ مسلمين ، ٥٠٪ نصارى أرثوذكس (A.B.C., 1994:1) ، ولكن الإحصاء الشامل الذي أجرته الإدارة الإيطالية لسكان إريتريا سنة ١٩٣١م قد وزع السكان دينياً هكذا : المسلمون ٨ ، ٥١٪ ، النصارى ٤ ، ٤٧٪ ، الوثنيون ٧ ، ٠٪ ، وفي سنة

١٩٥٢م أعدت الإدارة البريطانية تقريراً عن إريتريا جاء فيه أن نسبة المسلمين ٩, ٤٩٪، والنصارى ٤, ٤٩٪ والوثنيون ٧, ٠٪ وفي العام ذاته (١٩٥٢م) أورد ترمنجهام تقديره الذي أعطى للمسلمين ١, ٥٠٪ وللنصارى ٨, ٤٧٪، وللوثنيين ١, ٢٪ (Trimingham, 1976:14) وذلك بعد نقل تبعية دنكاليا إلى إريتريا حسب وضعها الحالي. والواضح هنا أن نسبة المسلمين جاءت في المرتبة الأولى بأكثر من ٥٠٪ في جميع هذه التقديرات الصادرة عن جهات لا يعرف عنها التحيز لصالح المسلمين، بل على نقيض ذلك، يظن دائماً فيها التحيز ضد المسلمين، وفي المقابل صدرت تقديرات عن جهات وكتاب مسلمين رفعت نسبة مسلمي إريتريا إلى ٧٤٪ من جملة السكان، ويرى الباحث أن النسبة الأخيرة جاءت مبالغة إلى حد ما في تقدير عدد المسلمين، وإذا وضعنا في الاعتبار الاستمرار العادي لحركة التحول إلى الإسلام والتي لاحظناها على قبائل إريترية كثيرة، وإذا أخذنا متوسط النسب المقدرة من المصادر الغربية والمصادر الإسلامية فإنه يمكن القول إن نسبة المسلمين في إريتريا لا تقل عن ٦٣٪ من جملة السكان. وتتعدى السيادة الإسلامية في سكان إريتريا النسبة العددية لهم إلى المساحة التي يعيشون فوقها، فهي تمثل أكثر من ٨٠٪ من جملة مساحة البلاد (عيسى، ١٩٩٤م: ١٦) (شكل رقم ٢٢).



التوزيع الديني للسكان

شكل (٤٤)

Trimingham, 1976: p.272.

المصدر :

ويوضح الشكل السابق رقم (٢٢) التوزيع الديني لسكان إريتريا ،
ويلحظ منه انتشار المسلمين في مديريات دنكاليا وسمهر والساحل وسنحيت
وبركة ومعظم القاش ، كما أنهم يختلطون مع النصارى في غربي الهضبة
الوسطى في حماسين وسراي ، بينما يتركز النصارى في الهضبة الوسطى
وبصفة خاصة في جنوبها (أكلي غوازي وسراي) كما يختلطون ببعض
الجماعات الوثنية في جنوبي مديرية القاش - سيتيت .

العمران :

لاتقدم المصادر الإحصائية شيئاً ذا بال يفيد في الدراسة الجغرافية التحليلية
للعمران في إريتريا ، فيما عدا إشارة مجملة إلى نسبة الحضر والريف في
سكان الدولة ككل ، حيث قدرت نسبة سكان الحضر الإريتريين في سنة
١٩٦٧م بنحو ١٦,٧٪ من جملة السكان (Kaplan et al, 1971: 74) وقدرت
نسبتهم في عام ١٩٨٤م بنحو ١٦,٢٪ من جملة الجملة السكانية للدولة
(Kloos, 1989,34) والجدير بالذكر أن انخفاض نسبة الحضر في السنة الأخيرة
(١٩٨٤م) عن التقدير السابق ، لايعني بالضرورة حدوث ظاهرة تناقص
حضري في الدولة ، حيث إن هذه النسب جميعاً مبنية على تقديرات ، ومع
ذلك فإن هاتين النسبتين تشيران إلى حقيقتين :

١ - غلبة نمط العمران الريفي بدلالة نسبة سكان الريف والتي تربو على
٨٣٪ .

٢ - بطء التطور أو التحول إلى العمران الحضري بخلاف ما هو ملاحظ في
معظم دول العالم النامي .

وتبقى الإشارة بداية إلى أن التحديد الدقيق لأعداد مراكز العمران ومعرفة
أنماطها ومراتبها يمثل مشكلة بحثية ليست هينة يضاف إلى ذلك انتشار النظام

القبلي والاقتصاد الرعوي في مساحات واسعة من البلاد مما يصعب معه تحديد نطاقات للحيز العمراني الخاص بتلك القبائل الرعوية غير الثابتة في المكان .

وقد وردت إشارة محدودة ووحيدة ضمن نشرة إيرا سنة ١٩٩٤م بأن في إريتريا نحو ١٨٤ مركز حضري ، ونحو ٢٤٠٠ قرية (Erra, 1994: 3) ، وهذا الرقم مبالغ فيه جداً لبلد مثل إريتريا ، ومرجع هذه المبالغة في الأساس إلى عدم وضوح المفاهيم المميزة لأنماط العمران .

ويمكن عمل حصر تقديري لما هو مدون في بعض المصادر والمراجع عن عمران إريتريا بأنماطه المتعددة ، وقد توافر لذلك مصدران يمكن الاستعانة بما ورد فيهما ، وهما :

المصدر الأول : خريطة لدولة إريتريا بمقياس ١ : مليون . صادرة باللغة العربية في فترة الثمانينات الميلادية ومعروضة في السفارة الإريترية بالرياض ، وقد وقعت عليها مظاهر العمران في عدة فئات ، هي مدن كبيرة - مدن صغيرة - نبع دائم - نبع موسمي ، والملاحظ أنه لم يرد فيها ذكر للقرى ، وأغلب الظن أن ما جاء تحت مسمى المدن الصغيرة يعنى به القرى ، أما الإشارة إلى الينابيع الدائمة والموسمية فله دلالة عمرانية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية حيث تمثل مراكز تدور حولها حركة الجماعات الرعوية وقد تنشأ حولها أو بالقرب منها مستوطنات صغيرة دائمة أو موسمية .

ومن خلال هذه الخريطة تم حصر العمران في فئاته على النحو التالي :

عدد المدن الكبيرة ١٥ ، المدن الصغيرة ١٦٤ ، الينابيع الدائمة ١١٥ والينابيع الموسمية ٦٠ ، وبذلك تصبح جملة هذه الأشكال العمرانية الموقعة على الخريطة ٣٨١ موضعاً عمرانياً .

المصدر الثاني: يتمثل في العرض الموسع الذي قدمه أبو بكر في دراسته عن تاريخ إريتريا ، مفصلاً الحديث عن الظروف البشرية في جميع المديريات حسب التقسيم الحالي ، ومشيراً إلى المدن والقرى والتجمعات البدوية المهمة في كل مديرية ، وقد وقع هذا الجزء في نحو ١٧٥ صفحة (أبو بكر ، ١٩٩٤ م : ٣٦٦-١٩١). وبالرغم من أنه لم يذكر المعيار الذي سمي على أساسه العمران مدينة أو قرية ، إلا أن وضعه كباحث إريتري مهتم بدراسة ظروف دولته ، تعتبر على درجة مقدره من الوعي الميداني للتمييز بين المسميات العمرانية ، بما يعرفه هو ، وبما هو شائع لدى أهل البلاد ، وبما نقله عن مصادر أخرى ، وهذا يزيد من مدى الثقة بما أورده في دراسته ، مع الأخذ في الحسبان أنه اعترف بعدم إحاطة ما قدمه إحاطة شاملة تماماً لجميع القبائل أو مراكز العمران وخاصة الصغيرة جداً منها (أبو بكر ، ١٩٩٤ م : ٣٦٧-٣٦٨) .

وبحصر ماورد ذكره من العمران والجماعات القبلية في هذا الصدد ، نصل إلى الأرقام التالية :

عدد المدن ٧٢ مدينة ، القرى ١٤٣ قرية والجماعات القبلية ٩٥ جماعة ، وبذا تكون الجملة ٣١٠ مركز عمران وجماعة قبلية ، وهذا يقل عما جاء في الخريطة المشار إليها بنحو ٧٠ مركزاً عمرانياً وجماعة قبلية .

ويمكن القيام بمحاولة توفيقية بين ما جاء في المصدرين وصولاً إلى ما هو أكثر تعبيراً عن العمران في إريتريا ، وتبنى هذه المحاولة على اعتبارين :

١ - التعبير عن توزيع العمران القبلي الرعوي وشبه الرعوي بينابيع وموارد المياه أوفق من التعبير بعدد الجماعات القبلية ، فالجماعات في حركة مستمرة في المكان ولكن الينابيع ثابتة يمكن توقيعتها على خرائط ، هذا

فضلاً عن أن مورد المياه يشكل في ذاته موضعاً لتجمع العمران حتى العمران المتنقل ولو في فترات قصيرة ، وقد تعتمد المجموعة القبلية على عدد من الينابيع ، وفي هذه الحالة فإن كل مورد ماء يقوم هنا مقام الأحجام الصغرى من العمران الريفي المستقر والمتمثلة في القرى أو النجوع والكفور Hamlets ، ولهذا فسوف يتم اعتماد عدد وتوزيع موارد المياه « الينابيع » قرينة على عدد وتوزيع العمران القبلي الرعوي وشبه الرعوي .

٢ - طالما أن الخريطة بحكم مقياس رسمها ، قد تهمل توقيع بعض مراكز العمران الأصغر ، وأن هناك تنويعاً عن عدم الإحاطة الدقيقة بالعمران الأصغر في المصدر الثاني ، فالأنسب في هذه الحالة أن نعتد بالرقم الأكبر الذي يرد عن النمط العمراني الواحد (القرى أو المدن مثلاً) في كلا المصدرين ، فهذا يتضمن تداركاً لما يكون قد سقط ذكره في المصدر الآخر .

وما يمكن الحصول عليه من أعداد للعمران وأنماطه في هذه المحاولة قد لا يكفي وحده لعمل تحليل جغرافي دقيق لأحوال العمران على مستوى الدولة ، والصحيح أنه يمكن اعتباره مؤشراً عاماً للتوزيع النسبي لأنماط العمران دون أن نعول كثيراً على الأرقام المطلق .

ويوضح الجدول رقم (١١) توزيع أعداد مراكز العمران مصنفة حسب الأنماط ، وموزعة على المديرية ، مع حساب متوسطات التباعد بين تلك المراكز في كل مديرية .

جدول رقم (١١) توزيع أنماط العمران

المديرية	المديرية	القرى	ينابيع المياه		الجملة	٪ من جملة الدولة	متوسط التباعد بين العمران بالكيلو مترات
			دائمة	موسمية			
حماسين	٤	٢٠	١٣	—	٣٧	٨	١١
سراي	١٦	٣٨	١٢	—	٦٦	١٤,٤	١١,٨
أكلي غوازي	١٥	٧١	١٤	—	١٠٠	٢١,٧	١٠
القاش سيتيت	٧	٢٥	—	١٠	٤٢	٩,١	٢٢,٣
بركة	٣	١٠	١٠	٢٥	٤٨	١٠,٤	٢٥
الساحل	٤	١٢	—	١٥	٣١	٦,٧	٢٤,٦
سنحيت	٤	١٥	٥	١٠	٣٤	٧,٤	١٤,٥
سمهر	١٣	١٥	١٠	—	٣٨	٨,٣	١٣,٧
دنكاليا	٤	١٠	٥٠	—	٦٤	١٤	٢١,٥
الجملة	٧٠	٢١٦	١١٤	٦٠	٤٦٠	٪١٠٠	

المصدر:

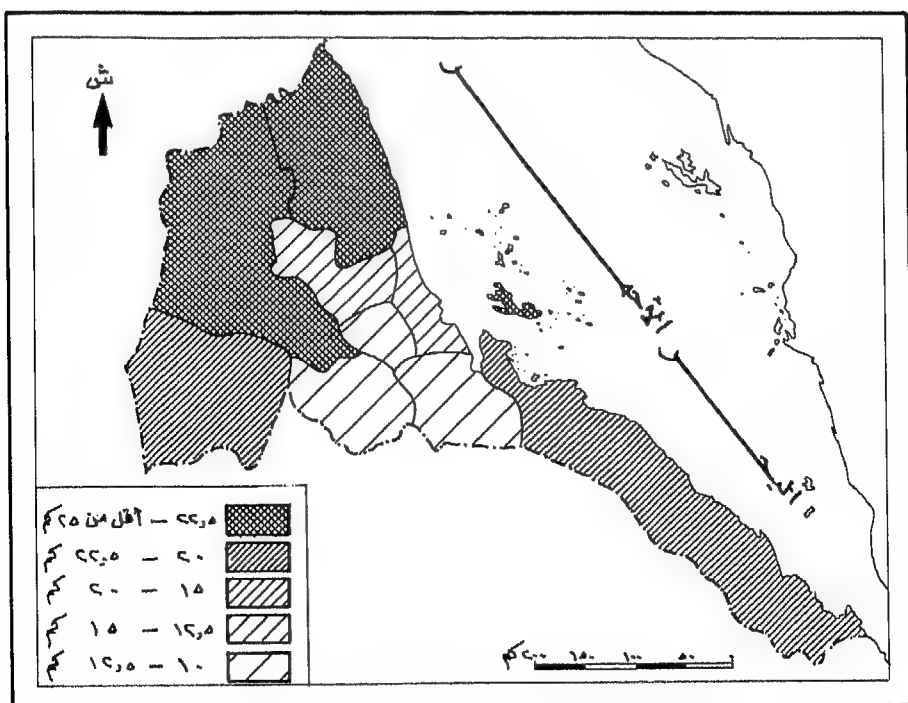
من عمل الباحث اعتماداً على خريطة لإريتريا بمقياس ١ : مليون .
محمد عثمان أبو بكر (١٩٩٤م) تاريخ إريتريا المعاصر، أرضاً وشعباً، القاهرة، ص ١٩١-٣٦٦.

ومن الجدول السابق يمكن إبراز مايلي :

١ - تمثل القرى - بمستوياتها العمرانية المختلفة - أوسع الأنماط انتشاراً في إريتريا ، ويشكل عدها ٤٧٪ من جملة العمران المدون في ذلك

الجدول ، يليها العمران المرتبط بينابيع المياه ، (٨, ٣٧٪) أما المدن فلا يمثل عددها سوى ٢, ١٥٪ من جملة ذلك العمران ، والجدير بالذكر أن هذه النسبة تقترب كثيراً من نسبة السكان القاطنين في حضر إريتريا إلى جملة السكان (٢, ١٦٪) .

٢ - هناك نوع من التركيز المكاني لكل من الأنماط العمرانية السابقة على مستوى الأقسام الإدارية الكبيرة (المديريات) ، فبالنسبة للمدن يتركز ٦٣٪ من عددها في ثلاث مديريات فقط هي بالترتيب التنازلي سراي ، أكلي غوازي ، سمهر ، والأوليان تشغلان أقصى جنوب الهضبة الوسطى حيث الخصب ووفرة المياه ، وقدم العمران ، والثالثة هي البوابة الشرقية لإريتريا وإثيوبيا متمثلة في ميناء مصوع والجبهة الساحلية حواليه . أما بالنسبة للقرى ، فأكبر المديريات في عددها هي أكلي غوازي ، تليها سراي ويستأثران معاً بنسبة ٤, ٥٠٪ من جملة القرى المدونة بالجدول السابق ، وتصبح النسبة ٦٢٪ إذا ما أضيف عدد القرى في مديرية القاش - سيتيت ، والارتباط واضح هنا بين زيادة العمران القروي الريفي وبين وفرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة ومن ثم ممارسة تلك الحرفة بكثافة في تلك المديريات الثلاث . وحيث تنتشر الصحراء وشبه الصحراء تكون الغلبة التوزيعية ليناابيع المياه الدائمة والموسمية ، ومن هنا تأتي مديرية دنكاليا في المقدمة (٧, ٢٨٪) تليها مديرية بركة (٨, ٢١٪) وهما من أكثر مديريات إريتريا جفافاً ، ثم تأتي مديرية الساحل ، ومديرية سنحيت (٦, ٨٪ لكل منهما) .



شكل (٢٣) متوسطات التباعد بين العيران (٢١٩٩٤)

المصدر: من حساب الباحث

٣ - مع وجود هذا التباين التوزيعي لأنماط العمران على المديريات ، إلا أن مديريات التركيز العمراني المدني والقروي والبدوي المشار إليها سابقاً قد تبوأَت الصدارة من حيث العدد الإجمالي لأشكال العمران بها ، فكانت أكلي غوازي في المقدمة ، وبعدها جاءت سراي ، ثم دنكاليا ، وبركة حيث إنه لا تقل نسبة أي منها عن ١٠٪ من جملة العمران وتبلغ جملة العمران بهذه المديريات الأربع نحو ٦٠٪ من العمران في إريتريا .

٤ - إذا أدخلنا عنصر المساحة ، ونسبنا إليه عدد الأشكال العمرانية ، فإننا نحصل على الكثافة التوزيعية للعمران بكل مديرية بدلالة متوسط التباعد الذي هو عبارة عن الجذر التربيعي لمقلوب الكثافة ، ويتضح من الشكل رقم (٢٣) أن أكثر مديريات إريتريا في كثافة التوزيع العمراني هي أكلي غوازي وحماسين وسراي ، وهي مديريات الهضبة الوسطى ، أفضل مناطق إريتريا أرضاً ومناخاً ومياهاً . ثم تأتي بعدها مديريتا سمهر وسنحيت ، والأولى بوابة ساحلية رئيسة ، والثانية تقع على أطراف الهضبة الوسطى وبداية المرتفعات الشمالية وبالتالي تتوافر بها إمكانات طبيعية جيدة ، بحيث تقوم الزراعة بجانب الرعي . والجدير بالذكر أن المديريات الخمس السابقة تقل مساحتها نسبياً فهي تتراوح في كل منها فيما بين ٥٥ و ٧٠٪ من جملة مساحة الدولة ، أما المديريات الأربع الباقية فأكبر مساحة (بين ١٣,٧٪ و ٢١,٨٠٪ لكل منهما) ، ولذا كانت متوسطات التباعد أكبر وبالتالي الكثافة أخفض بفارق كبير عن المديريات الخمس الأولى ، ولكن ظروف البيئة لها دور كبير في قلة الكثافة العمرانية هنا ، حيث يقل المطر ويسود النمط النباتي شبه الصحراوي ويغلب اقتصاد الرعي ، كما هو الحال في مديريتي الساحل وبركة والقاش ودنكاليا .

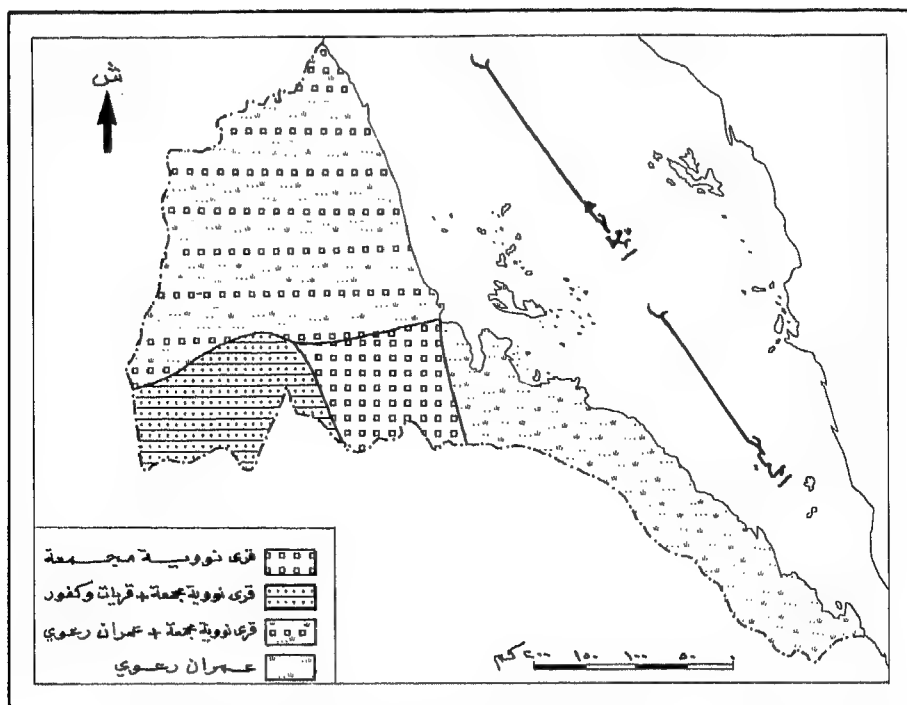
وسوف نشير بشيء من التفصيل للأنماط العمرانية من خلال التقسيم
الثنائي التقليدي للعمران ، وهو الريف والحضر .

العمران الريفي :

المقصود بالعمران الريفي هنا هو عمران القرى والبادية معاً ، أو بمعنى
آخر مالا يصنف كعمران حضري ، وكان من المستحسن - إذا توافرت المادة
العلمية الميدانية أن يعالج العمران الريفي الزراعي كنمط مستقل عن عمران
البادية .

ووفقاً للخريطة التي أعدها ديفيز Davies عن العمران الريفي في إفريقيا
المدارية (Davies, 1973:28) يلاحظ أنه يوجد في إريتريا ثلاثة أنماط من العمران
الريفي هي : قرى نووية مجمعة - قُرَيَّات وكفور مبعثرة - عمران رعوي .

وقد ينفرد نمط واحد منها بمنطقة متصلة ، أو يشترك أكثر من نمط
ويختلطان في منطقة أخرى . (شكل رقم ٢٤) . فعلى الهضبة الوسطى حيث
مديريات أكلى غوازي وسراي وحماسين تظهر القرى النووية المجمعة وهي
قرى متميزة الخطة تجتمع أبنيته حول مركز أو نواة القرية ولا تتباعد أجزاؤها
المبنية ، ولا يوجد لها توابع خارجها . وإلى الغرب من الهضبة الوسطى ،
وبالتحديد في الجزء الجنوبي من مديرية القاش توجد القرى المجمعة ولكن
تنتشر بعيداً عنها قريبات أو كفور صغيرة . أما في القطاع الجنوبي للدولة
والذي تشغله مديرية دنكاليا فيسود نمط عمراني واحد هو العمران الرعوي ،
بينما يسود القطاع الشمالي الشرقي حيث بقية مديريات الدولة عمران مختلط
يجمع بين العمران البدوي كنمط رئيس وبين القرى المجمعة التي تنتشر بأعداد
ليست كثيرة داخل المناطق الرعوية .



شك (٢٤) أنماط العمران الريفي

المصدر:

Davies, 1973: 28.

وكما يشير كبلان وزملاؤه (Kaplan, et: 28-29) فإن نمط العمران الريفي في إريتريا يتأثر بثلاثة عوامل هي :

اختلافات العرقية والقبلية للسكان ، سيادة الأمن بأي صورة من صوره والاقتصاد ، ومن شواهد العامل الأول أن قبائل السيدامو يعيشون في مساكن منفردة ، ومن شواهد العامل الثاني أن القُرَيَّات والقرى تبنى بالقرب من مصادر المياه تأميناً لأهم مقوم للحياة ، ويتأكد هذا بصفة خاصة في شمالي إريتريا حيث المناطق ذات النشاط والعمران الرعوي ، وعادة ماتقضي الجماعات الرعوية شهور الشتاء بتلك القرى ثم ينتقلون بقية العام وراء قطعانهم . ويظهر تأثير عامل الاقتصاد على العمران في القرى ، ذلك أن القرى التي يعتمد سكانها على إنتاج الحبوب ، تختلف عن تلك التي تعتمد على إنتاج الموز الكاذب False Banana كعلف للماشية ، كما هو الحال في الجزء الشمالي الغربي من الهضبة الإريترية .

عمران الحضر :

أشرنا من قبل إلى أن عدد المدن يصل إلى نحو ٧٠ سبعين مدينة ، ومن المتوقع أن ينطوي هذا العدد على فئات من المدينة متباينة حجمياً ووظيفياً وبنائياً فضلاً عن اختلاف ظروفها التوزيعية . ونظراً لقلّة المعلومات المتاحة عن كل هذا العدد من المدن فلعلّه من المناسب أن نتناول بالعرض أهم الخصائص العمرانية للمدن الرئيسة في إريتريا التي تعد مراكز أو قواعد للمديريات ، بالإضافة إلى عاصمة الدولة التي تقوم بالوظيفتين معاً ، والمدن الرئيسة هي :

١ - **مدينة أسمرا** : هي عاصمة الدولة ومديرية حماسين وهي مدينة قديمة نسبياً ، ورد اسمها في مخطوطات تجار البندقية في القرن الرابع عشر

الميلادي . وكانت عبارة عن أربع قرى حينما دخلها القائد الإيطالي بالسيرافيا في سنة ١٨٨٩ م ، وهناك رواية محلية تعزو اتخاذها هذا الاسم إلى أن القرى الأربع المشار إليها تقوم على الهضبة الوسطى ، كانت في حالة نزاع مستمر ، إلى أن نجحت أربع نسوة منهن في إحلال السلام بين تلك القرى - وسمي عملهن هذا بـ « العمل المثمر » أو « أسمرت » بالتجريدية (أبو بكر، ١٩٩٤ م : ١٩٤) ، وهناك من يذكر أن اسمها يعني بالتجريدية « الغابة المزهرة » (النجم ، ١٩٧١ م : ١٥) .

ويميل مناخ المدينة إلى الاعتدال نظراً لموضعها على منسوب نحو ٢٣٤٧ متر فوق سطح البحر ، وإن كان موقعها الفلكي يقتضي تعرضها لمناخ حار (دائرة عرض ١٥ شمالاً ، وخط طول ٣٩ شرقاً) ولقد أحسن الإيطاليون عمل بنية أساسية ممتازة في المدينة منذ أن دخلوا البلاد . وفي داخل أسمرافيا أحياء شعبية ، والسوق الرئيسة بها تسمى « سوق العرب » وهي شبيهة بالأسواق المغطاة في المدن العربية الإسلامية ، وبالإضافة إلى ذلك يقوم بالمدينة نشاط تجاري وصناعات حرفية متنوعة . وفي خارج المدينة وعلى ضواحيها تقوم أحياء شعبية أكثر نظافة وترتيباً من الأحياء الداخلية .

وأسمرافيا هي أكبر المدن الإريتيرية سكاناً ، ومن شأن تحويلها إلى عاصمة للدولة الوليدة أن يزيد من أهميتها ووظائفها الاقتصادية والسياسية ، وأن يزيد درجة جاذبيتها للعمل والسكان والخدمات بكافة أنواعها وخاصة السياحة أكثر من ذي قبل .

٢ - **مصروع :** من أقدم المدن الإريتيرية ، إذ يعود إنشاؤها إلى القرن العاشر الميلادي على أيدي الجاليات العربية الوافدة من اليمن ، وإن كانت

كتب التاريخ تشير إلى أن التجمع السكاني في مصوِّع يعود إلى القرنين الخامس والسادس الميلاديين ، وهي اليوم مركز مديرية سمهر ، والميناء الأول لإريتريا على البحر الأحمر ، ويعتقد أن اسم «مصوِّع» مشتق من معناها ، ويدل أيضاً على تضاريسها ، فكلمة «مصوِّع» تعني مكان النداء ، لأن الواقف على الشاطئ يمكنه أن ينادي الواقف في جزيرة مصوِّع (كامل ، ١٩٤٩م : ٢٢) أو جزيرة «رأس مدر» التي قامت عليها المدينة أولاً ، وبعد الاحتلال الإيطالي تم ربط الجزيرة السابقة بجزيرة طوالوت بجسر طوله ٤٠٠ متر . ومن ثم توسعت المدينة لتضم إليها ثلاث ضواح هي عداقا بعراي - عيلاقول - عداقلند ، وغدت مصوِّع نقطة جذب واتصال لعموم ضواحيها (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٨٦-٢٨٩) وفي الوقت ذاته أصبحت ميناءً تجاريًا مهمًا تجتمع فيه تجارة آسيا وأوروبا ، وسماها الإيطاليون «باب الإمبراطورية» (النجم ، ١٩٧١م : ٢٠) .

ومعظم بيوت مصوِّع القديمة مشيدة من الحجر والأخشاب ويكثر فيها عدد النوافذ لاستقبال أكبر قدر من الهواء بخاصة في فصل الصيف الحار والرطب بسبب الموقع البحري ، وبالمدينة مساجد تاريخية قديمة أهمها جامع أبو حنيفة وجامع الشافعي ، بالإضافة إلى كنيسة باسم «مريم» (أبو بكر ، ١٩٩٤م : ٢٩١) ، كما تحتوي المدينة على حي شعبي بيوته عبارة عن أكواخ وعشش من القش ، وعلى أطراف المدينة بيوت متواضعة مبنية بالخشب ، (النجم ، ١٩٧١م : ٢١) ، وقد تعرضت مصوِّع لتخريب ودمار كثير من منشآتها ومرافقها إبان حرب التحرير والاستقلال ، وقد أشرنا من قبل إلى أنها شهدت تناقصًا سكانيًا في تعداد سنة ١٩٨٤م عما كانت عليه من قبل ، وكان سكانها وقتذاك

١٥٤٠٠ نسمة واستمر ذلك في الثمانينات وأوائل التسعينات الميلادية لكنها أخذت تسترد عافيتها وأهميتها المتميزة فيما بعد الاستقلال .

٣ - **عصب** : هي مركز مديرية دنكاليا ، وميناء مهم في جنوبي البلاد ، وكانت أول مركز يحتله الإيطاليون سنة ١٨٦٩ م ، ومن ثم فكروا في مد خط سكة حديد بينها وبين أديس أبابا ، إلا أن الفكرة لم تنفذ ، وانعقدت الأهمية لخط حديد جيبوتي أديس أبابا مما قلل نسبياً من أهمية ميناء عصب ، إلا أن إنشاء مصفاة للنفط بها منذ سنة ١٩٧٠ م ، واستخراج كميات كبيرة من الملح من الملاحات المجاورة لها وإعدادها للتصدير قد دفع حركة جديدة إلى الميناء ، ومن ثم إلى المدينة ، وقد بلغ سكان عصب في سنة ١٩٨٤ م ٣٠٤٠٠ نسمة تقريباً (Kloos, 1984:43)

٤ - **كرن** : هي مركز مديرية سنحيت ، وكانت على مدى التاريخ بمثابة البوابة الشمالية لهضبة إريتريا (أبو بكر ، ١٩٩٤ م : ٢٧٨) كما كانت ملتقى قوافل التجارة بين مدينة كسلا في شرقي السودان ومصوع على البحر ، (النجم ، ١٩٧١ م : ١٧) أما في الوقت الحالي فيصلها بأسمرأ خط حديدي طوله ٩١ كم ، ومنها إلى مصوع ، كما يصلها خط آخر طوله ٨٥ كم بمدينة أغردات في مديرية بركة ، ونظراً لارتفاعها عن منسوب سطح البحر بنحو ١٤٠٠ متر فإنها تتمتع بمناخ لطيف وحظيت من أجله باهتمام الإيطاليين الذين طبعوا عمرانها ، خاصة في قلب المدينة ، بالطابع الأوروبي ، حيث البيوت الحديثة المحاطة بالحدائق ، والشوارع المظللة بالأشجار ، أما مدخل المدينة فيحتله الحي الشعبي المؤلف من أكواخ نظيفة وشوارع مستقيمة ، ويوجد في كرن سوق يقصده سكان القرى والبادية من المناطق القريبة

- من كرن لبيع منتجاتهم وشراء مايلز مهمم (النجم، ١٩٧١م: ١٨٠).
- ٥ - **أغوردات** : هي مركز مديرية بركة، وتقع المدينة في وسط زراعي وعلى ضفاف خور بركة، وتبنى مساكن قلب المدينة من الحجر، وقليل منها بالأسمنت، وفي مدخل المدينة وحولها تنتشر الأكواخ المشيدة من القش أو الطين والتي لها سقوف مخروطية من القش كذلك (النجم، ١٩٧١م: ١٨) وقد ترتب على الموقع الجغرافي الداخلي لأغوردات أن أصبحت مركزاً لتجارة العبور (ترانزيت) خاصة استيراد الحبوب من السودان في سنوات القحط الذي تتعرض له إريتريا. (أبو بكر، ١٩٩٤م: ٢٤٤)
- ٦ - **مندفرة** : هي مركز مديرية سراي - أغنى المناطق الزراعية في هضبة إريتريا، وقد أنشئت سنة ١٨٩٤م على أيدي الإيطاليين كمدينة حديثة تقوم بالوظيفة الإدارية في سراي، لكنها كانت من قبل عبارة عن قرية صغيرة تحمل الاسم ذاته (أبو بكر، ١٩٩٤م: ١٩٨) وكان يطلق على مندفرة قبل الاستقلال اسم عدي وجري.
- ٧ - **عدي قبح** : هي مركز مديرية أكلي غوازي، وتقع وسط أراضي زراعية غنية في شرقي هضبة إريتريا، وقد تحولت في سنة ١٨٩٢م من مجرد قرية صغيرة إلى مدينة حديثة ومركز إداري لأحد أقسام إريتريا. (أبو بكر، ١٩٩٤م: ٢١٠).
- ٨ - **نقفة** : هي مركز مديرية الساحل، وأول من أسسها هو كتيبائي أسجدي من الجدود الأوائل لرؤساء قبائل الحباب، وذلك في نحو ١٥٠٠م، واتخذها مقراً لحكمه بدلاً من جبل رورا (أبو بكر، ١٩٩٤م: ٢٤٧)، ويخرج من المدينة طريق بري يربطها بمدينة كرن إلى الجنوب منها، وقد تعرضت نقفه لدمار شبه شامل أثناء

حرب التحرير حيث كانت معقلاً منيعاً لمقاتلي الجيش الشعبي لتحرير
إريتريا ، ويعاد حالياً إعادة بناء المدينة .

٩ - **بارنتو :** هي مدينة صغيرة كانت تابعة لمديرية أغوردات ، ولكن
أصبحت بعد الاستقلال مركزاً لمديرية القاش - سيتيت المنشأة حديثاً ،
وتقع بارنتو على الطريق المتجه من أغوردات إلى تسني على الحدود
السودانية ، وتقترب منها الأراضي الزراعية الخصبة في السهول
الفيضية حول نهر القاش .

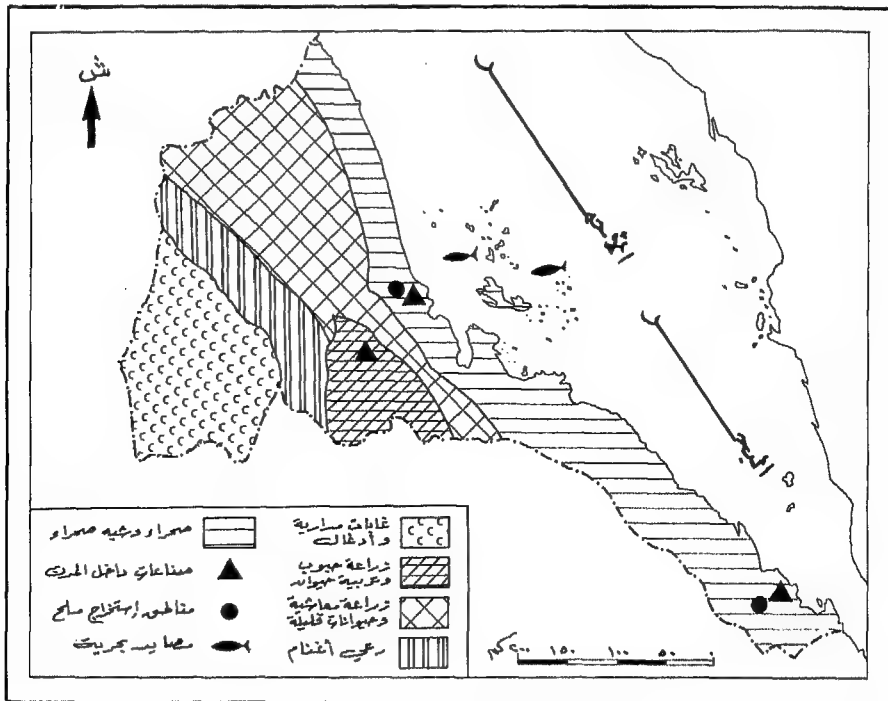
النشاط الاقتصادي

الملامح العامة للاقتصاد :

شهد الاقتصاد الإريتري إبان حرب الاستقلال توقفاً في معظم قطاعاته ، بل وتعرض كثير منها إلى التدمير كلياً أو جزئياً ، وتحاول الحكومة الإريترية منذ الحصول على الاستقلال ضخ الدم من جديد في اقتصاد الدولة ، ومع هذا الوضع الاقتصادي المترى ومحاولات إنعاشه ، لاتتوافر بيانات إحصائية كافية ودقيقة لوصف هذا الوضع ، وحتى لو كانت تلك البيانات موجودة فليس من الإنصاف دراسة الجوانب الاقتصادية لإحدى الدول اعتماداً على أسوأ الفترات في تاريخها الاقتصادي ، أو بمعنى أدق في دمارها الاقتصادي لظروف الحروب التي دارت على أرضها ، وبالتالي فأي ملاحظات يمكن أن تستخلص من البيانات المتاحة عن الوضع الحالي لن تكون صادقة في التعبير عن البناء الاقتصادي والإمكانات الحقيقية المتاحة لقيام أنشطة ونظم اقتصادية بالدولة .

وتفهماً لهذا الوضع الاستثنائي فلعله من المستحسن دراسة الجوانب الاقتصادية لإريتريا حسب الحال الذي كان عليه قبل الدمار الذي لحق به ، أو بمعنى آخر في السبعينات من هذا القرن الميلادي ، واعتبار ذلك مؤشراً على القدرة الاقتصادية الكامنة المستندة إلى إمكانات البيئة بمعناها الشامل ، وقد نخرج بعد ذلك على الوضع الاقتصادي القائم .

وتعبر صورة استخدام الأرض عن محصلة تفاعل عناصر البيئة ، وتشير بعض المصادر إلى أن المراعي الدائمة تغطي نحو ٤٠٪ من مساحة إريتريا ، وأن الغابات والأراضي الشجرية تشغل نحو ٥٪ ، وتقوم زراعة المحاصيل في نحو ٥٪ ، أما النصف الآخر من مساحة الدولة فتشغله استخدامات أخرى متنوعة (A.B.C.,1994:1) .



أنماط استخدام الأرض

شكل (٢٥)

Chi- Bonnardel, 1973. 229.

المصدر

ويتضح من الشكل رقم (٢٥) أن الزراعة سواء منها زراعة الحبوب وتربية الحيوان ، أم الزراعة المعاشية ترتبط مع المناطق المرتفعة في الهضبة الوسطى والمرتفعات الشمالية ، وإن كانت زراعة الحبوب تتركز في الهضبة الوسطى بمديريات سراي وأكلي غوازي وحماسين ، وقد يحترف السكان تربية حيوانات قليلة مع الزراعة المعاشية ترتبط مع المناطق المرتفعة في الهضبة الوسطى والمرتفعات الشمالية ، وإن كانت زراعة الحبوب تتركز في الهضبة الوسطى بمديريات سراي وأكلي غوازي وحماسين ، وقد يحترف السكان تربية حيوانات قليلة مع الزراعة المعاشية . أما الرعي فيمارس أساساً على السفوح القريبة للمرتفعات الوسطى والسهول الغربية ، وكذلك في بعض مناطق القطاع شبه الصحراوي في الشرق ، وتشغل الغابات والأدغال المدارية جنوب غربي البلاد في مديرية القاش سيتينت على وجه خاص ، وفيما بين تلك التوزيعات المساحية الواسعة تظهر مكامن معدنية أو تظهر ملاحات قرب الساحل ، وتقوم صناعات في المدن الرئيسية ، كما يمارس الصيد البحري في مياه البحر الأحمر المجاورة . وترد بعض النسب التقريبية لتوزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية ، فالنشاط الزراعي يجذب إليه نحو ٧٠٪ من جملة السكان ، والرعي نحو ٩٪ ، والتجارة والصناعة والخدمات نحو ٢٠٪ ، ويعمل بالصيد نحو ١٪ من السكان (ERRA, 1994:2) .

هذه هي الصورة العامة لإمكانات الاقتصاد الإريتري والتي يجري استعادتها وتنميتها في الوقت الحاضر ، وكذلك محاولة إضافة موارد جديدة من الإمكانات السياحية المتاحة .

وقبل الحصول على الاستقلال ، كان إجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٢م نحو ٤٠٠ مليون دولار أمريكي ، وكان متوسط نصيب الفرد منه في ذلك

العام هو ١١٥ دولاراً سنوياً (A.B.C, 1994:2) وهو منخفض علي وجه العموم، ومن أجل إصلاح الوضع الاقتصادي المتهالك سارت الجهود في عدة مجالات منها حشد الإمكانيات الداخلية وتشجيعها، وكذلك تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية للعمل في الأراضي الإريترية، وفي المجال الأول أعلن في مايو ١٩٩٤م عن برنامج وطني للخدمة يستمر ١٧ شهراً يركز في الشهور الستة الأولى على التدريب العسكري للملتحقين به، وفي بقية المدة يتم التعرف الواعي على إمكانيات الدولة، ثم إعادة بناء القطاع الزراعي في المقام الأول (A.B.C.,1994: 1).

أما في مجال تشجيع الاستثمار فقد أصدرت الحكومة الإريترية المؤقتة قانون الاستثمار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩١م وتكون مركز للاستثمار يقوم على تنفيذ هذا القانون الذي يهدف إلى تنمية كفاءة استخدام الموارد المحلية وتوفير العملات الأجنبية وتبادلها، وكذلك إدخال تقنيات وأساليب تعليمية جديدة إلى البلاد فضلاً عن ضمان تنمية متوازنة بين أقاليم ومناطق الدولة، وكان من نشاط مركز الاستثمار وتطبيق القانون السابق أن تمت الموافقة حتى ديسمبر ١٩٩٣م على تنفيذ ١٩١ مشروعاً استثمارياً مصنفة على النحو التالي:

(Ministry of Trade, 1994:30)

٢٥ مشروعاً في القطاع الزراعي، ٥١ مشروعاً في الصناعة، ١٩ مشروعاً في الصيد، ١٨ مشروعاً في البناء والتشييد، ١٨ مشروعاً في مجال الفنادق، ٨ مشروعات في التجارة، ١٠ مشروعات في النقل والمواصلات، ٧ مشروعات في التعدين، ٤ مشروعات في الطاقة والمياه. هذا بالإضافة إلى ٣١ مشروعاً في مجالات أخرى.

وسوف نعرض فيما يلي لأهم خصائص الأنشطة الاقتصادية الإريترية في

صورتها التي كانت عليها حتى أصابها التوقف والتدمير ، ثم نشير إلى بعض مايتخذ حالياً للنهوض بها وتنميتها بحسب ماأتيح من بيانات حديثة .

أولاً - الزراعة :

هي أهم قطاع اقتصادي في الدولة ويمثل الإنتاج الزراعي نحو ٥٠٪ من الناتج الوطني ، كما يغطي نحو ٨٠٪ من احتياجات السكان ، ونحو ٧٠٪ من مواد التصدير .

وتقوم الزراعة على نحو ١٠٪ من مساحة الدولة وإن كانت الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو ٣,٢ ملايين هكتار أي نحو ٦,٢٥٪ من مساحة البلاد. (ERRA, 1994:4) والنظام الزراعي السائد في إريتريا هو الزراعة الكثيفة القائمة على الملكيات الصغيرة ، ولذا أنشئت جمعيات الفلاحين كنظام تعاوني يطبق في مثل هذا النمط الزراعي ، وبلغ عدد تلك الجمعيات في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ م ٦٣٣ جمعية (Ethiopean Government, 1986: 16) ويوجد في إريتريا نظامان للملكية الأرض الزراعية (النجم ، ١٩٧١ م : ٩٨ - ٩٩) هما :

- ١ - نظام الأراضي المتوارثة ، أي التي يتوارث الأفراد ملكيتها ، وينتشر هذا النظام في المناطق المرتفعة وغالباً مايكون أصحاب الأرض هم سكان القرى ، ولكن قد يمتلك الأراضي بعض سكان المدن الذين يؤجرون أرضهم داخل حدود القرى لمن يرغب في زراعتها .
- ٢ - نظام الأراضي الأميرية ، أو الأراضي الحكومية ، أو بمعنى آخر أراضي الدولة ، وقد بدأ هذا النظام إبان الحكم الإيطالي ، وخضعت الأراضي المنخفضة سواء في السهول الشرقية أم الغربية لهذا النظام ، وكان من حق كل مزارع أن يطلب إقطاعه مساحة من الأراضي في تلك

المناطق لزراعتها ، ولكن نظراً لأن معظم سكان المناطق المنخفضة يغلب عليهم طابع البداوة والتنقل فلم يحرصوا كثيراً على الاستخدام الجيد للأرض مما عرض كثيراً منها للتبوير ، وعموماً فإن حسن توزيع أراضي الدولة على مزارعين يحسنون استخدامهما من أهم ما يحسن النظام والإنتاج الزراعي الإريتري .

ولقد أشرنا من قبل إلى الظروف المناخية بالدولة وبصفة خاصة التساقط واتضع اتساع المناطق التي تصيبها كميات محدودة من المطر ، كما أن تذبذب التساقط في الكمية والمدة من أكثر العوامل البيئية المؤثرة على الزراعة والرعي بشكل واضح ، وقد تعرضت منطقة شرقي إفريقيا - حيث توجد إريتريا - لخطر المجاعة في أوائل السبعينات الميلادية وسجل أن نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة قد لقوا حتفهم في إثيوبيا ومعها إريتريا من جراء المجاعة وأمراض سوء التغذية قبل نهاية سنة ١٩٧٣ م ، ثم وقعت أكبر مجاعة بين سنة ١٩٨٣ م وسنة ١٩٨٦ م نتيجة الجفاف ، الذي عاود البلاد بشدة مرة أخرى سنة ١٩٨٧ م ، وساءت حالة المحاصيل الزراعية في إريتريا وتدهور الإنتاج الزراعي إلى نحو ٧٥٪ من الإنتاج العادي له قبل فترات الجفاف (Keller, 1992: 609-17).

واستمراراً للآثار القاسية للجفاف - مع الحروب - أعلن برنامج الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو) في ٢٤ يناير سنة ١٩٩٤ م أن نحو أربعمائة ألف شخص في إريتريا مهددون بخطر نقص المحاصيل وإنتاج الغذاء (A.B.C., 1994:1).

وتتنوع المحاصيل الزراعية في إريتريا ما بين محاصيل حبوب ، وبذور زيتية وخصراوات وفاكهة وكذلك محاصيل نقدية أو تجارية ، وتختلف

القيمة الاقتصادية لكل مجموعة، وكذلك النطاق التوزيعي لها (شكل رقم ٢٦).

وتأتي الحبوب في المقدمة (نحو ٨٥٪ من قيمة المحاصيل الزراعية) ، ومن أوسعها انتشاراً الدرة الرفيعة والدخن ، ومنهما يصنع الخبز لعامة الشعب ، وتنتشر زراعتهما في السهول الشرقية والغربية ، كما يزرع القمح على الأراضي المرتفعة للهضبة ، والشعير والقمح على السفوح الشرقية للهضبة الوسطى والمرتفعات الشمالية .

وتزرع الخضراوات والفاكهة في مناطق كثيرة سواء في المرتفعات أو السهول ويمكن أن يفيض الإنتاج لغرض التصدير ، ويزرع الموز في وادي بركة وكان قد نقل من الصومال ومن الممكن أن يكون في مقدمة الصادرات الزراعية الإريتيرية لجودة إنتاجه في البلاد .

أما المحاصيل النقدية مثل القطن والبن والطباق ، فقد أدخلت إلى إريتريا على يد الإيطاليين بهدف تصديرها كمادة خام للصناعة ، وأول ما بدئ في زراعة القطن كان في مديرية القاش ولكن على نطاق ضيق ثم زرع منه مساحات أوسع على السفوح الشرقية للهضبة والمرتفعات ، أما البن فمحصول يمكن أن تجود زراعته كثيراً ، وأكثر المناطق مناسبة له هي مديرية حماسين على الهضبة الوسطى . ويزرع الطباق في مساحات محددة في مناطق دوقلي وكرن في سنحيت . ومما يذكر أن زراعة المحاصيل النقدية قد تأثرت بحالة عدم الاستقرار السياسي التي عانت منها الدولة فأهملت ولم تعط إنتاجاً كثيراً على الرغم من الإمكانيات المتاحة لذلك (النجم ، ١٩٧١م : ١٠٥)

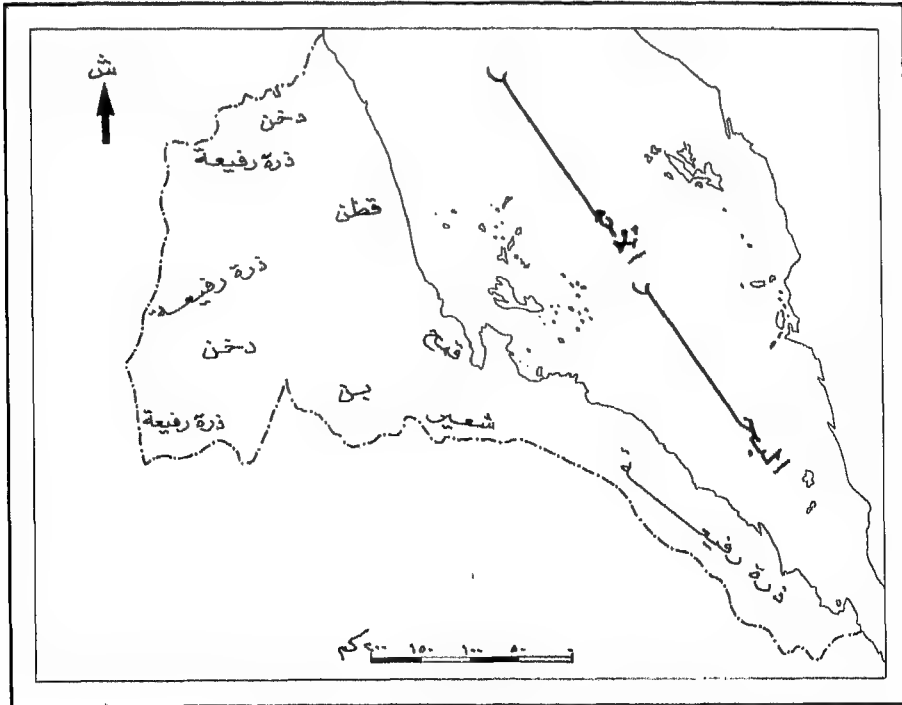
ثانياً : الرعي وتربية الحيوان :

تغطي المراعي الدائمة نحو ٤٠٪ من مساحة الدولة ، وإذا أضفنا إليها مناطق الحشائش الموسمية ، مثل السفانا الجافة والنباتات شبه الصحراوية فإن الأراضي الصالحة لرعي الحيوان تكاد أن تصل إلى أكثر من ٧٠٪ من مساحة الدولة . إلا أن التذبذب المطري يعرض المراعي للتقلص والثروة الحيوانية لخطر النفوق ، وقد يتفاقم الوضع إذا تفشت بعض الأمراض الحيوانية كالطاعون البقري أو مرض النوم الذي تسببه ذبابة تسي تسي . وكان حجم الثروة الحيوانية في سنة ١٩٦٦ م يقدر بنحو ٣,٧٥ ملايين رأس من الأبقار ، ونحو ٥,٩٥ ملايين رأس من الضأن والماعز ، ونحو ٥ ونصف مليون رأس من الإبل (النجم ، ١٩٧١ م : ١٠٩)

وفي السبعينات الميلادية كانت كثافة توزيع الماشية في إريتريا تتراوح بين ٥ - ١٠ رؤوس / كم^٢ (Davies, 1973:32) .

ثالثاً - الصيد البحري :

يتيح الساحل البحري الطويل لإريتريا وما يحيط بجزرها من مياه إقليمية واسعة إمكانات كبيرة للصيد البحري ، وقد تراوحت كمية الأسماك المصادة من البحر قبالة سواحل إريتريا في الثمانينات الميلادية بين ٣٥٠٠ و ٤٥٠٠ طن سنوياً (F.A.O., 1990) والجدير بالذكر أن نسبة المشتغلين بنشاط الصيد محدودة . وكذلك يعتبر إنتاج الصيد محدوداً إذا قورن بطول السواحل ، ولذا كان كثير من الصيادين المصريين يقتربون من مياه إريتريا مما تسبب في تكرار حالات احتجازهم ، وقد عقدت سنة ١٩٩١ م اتفاقية مع مصر لتنظيم الصيد قبالة السواحل الإريترية (Clapham, 1993:345) .



شكل (٢٦) توزيع المحاصيل الزراعية

Davies, 1973: 35, 58.

المصدر:

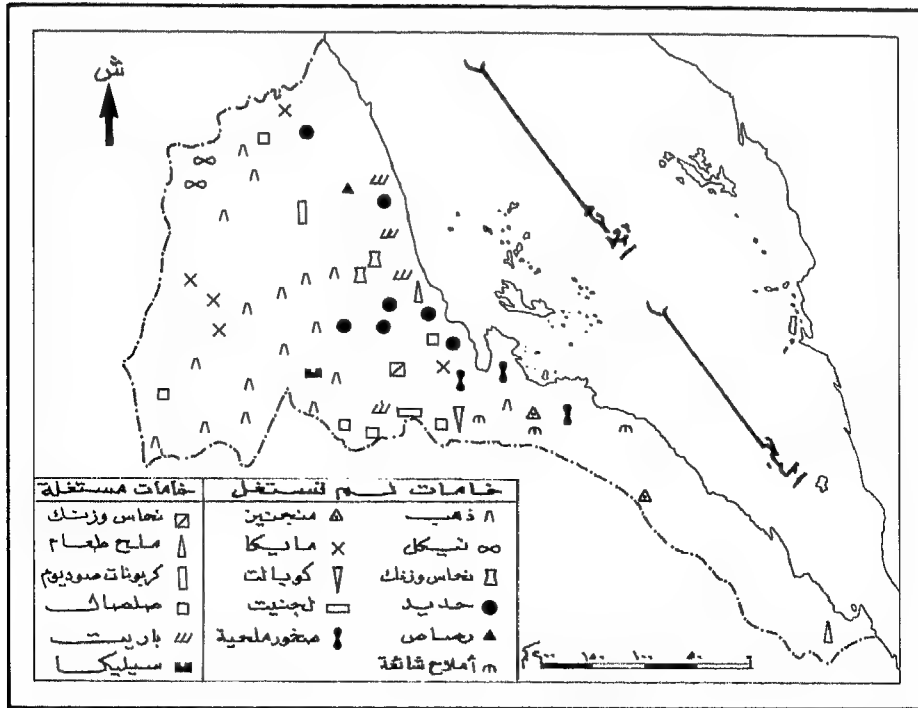
رابعاً - التعدين والطاقة :

لا يوجد حتى الآن مسح شامل ودقيق للإمكانات التعدينية لإريتريا ، إلا أن المعادن التي يتم استخراجها منها كثيرة ومتنوعة ، وكذلك المعادن التي أثبتت الدراسات والتقديرات الأولية وجود كميات جيدة من الاحتياطي لها ولم تستغل بعد (شكل رقم ٢٧) ومن أهم المعادن المستخرجة النحاس والزنك في حماسين ، وملح الطعام من ملاحات مصوَّع وعصب الذي يبلغ إنتاجه السنوي نحو ٢٥٠٠٠٠ طن يصدر معظمها إلى الخارج (Chi-Bonnardel, 1973:228) كما تستخرج كربونات الصوديوم قرب نفقة بمديرية الساحل ، وتستخرج السيليكا من مديرية سراي ، والباريت من سمهر والساحل ، والصلصال في أماكن كثيرة ، وأنقى أنواعه ، وهو الكاولين ، يوجد بكثرة في حماسين .

وتكثر الخامات التي لم تستغل بعد وأهمها الذهب في السهول الغربية والصفوح الغربية للمرتفعات والحديد في حماسين وسمهر ، والميكا في مديرتي بركة والقاش ، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخامات المعدنية تضم النيكل والنحاس والزنك والرصاص والمنجنيز والكوبالت واللجنيت والأملاح الشائعة على ما يتضح من الشكل السابق رقم (٢٧) .

أما بالنسبة لمصادر الطاقة حالياً في إريتريا فهي على النحو التالي (Ministry of trade, 1994: 19):

الأخشاب وتسهم بنحو ٦٩٪ ، مشتقات البترول ونصيبها نحو ١٦٪ ، المخلفات الحيوانية ونسبتها ٧٩٪ ، البقايا النباتية ونسبتها ٣٩٪ ، الكهرباء ١ ، ١٪ ، والفحم الحجري ١٪ .



الثروة المعدنية

شكل (٢٧)

Chi- Bonnardel: 1973: 229 & National Atlas of Ethiopia; 56

المصدر :

ونظراً لعدم وجود مياه دائمة الجريان على مساحة الدولة فإن الطاقة الكهربائية بها مولدة حرارياً ، وتوزع هذه الطاقة لتستخدم أسمرام ومصووع ونحو عشرة مدن بينهما بواسطة شبكة متصلة يبلغ طاقة ماتحله من كهرباء نحو ٢٢ ميغاواط ، بينما يوجد نظام مغلق آخر في بعض الأماكن تبلغ طاقته نحو ٧ ميغاواط . .

ويبلغ احتياج الدولة الحالي من الكهرباء نحو ٤٠ ميغاواط ، ولذا يصبح من المطلوب توفير نحو ١٥ ميغاواط . ومن المنتظر أن يتم ذلك بإنشاء ثلاث محطات توليد بطاقة ٥ ميغاواط لكل واحدة ، كما أنه من المنتظر إقامة مولدات عالية الطاقة في مصووع خلال النصف الأخير من التسعينات الميلادية .

وفي سنة ١٩٨٦م أدخلت تقنية استغلال الطاقة الشمسية واستخدامها في إضاءة بعض المراكز الصحية والمدارس ، ولا تزال إمكانات التوسع فيها مفتوحة في إريتريا (Ministry of Trade, 1994:20)

خامساً: الصناعة :

يعود قيام الصناعة في إريتريا إلى سنة ١٩٠٥م حينما أقيمت ملاحاة في ميناء مصووع ثم أنشئ مصنع للفائف التبغ في أسمرام سنة ١٩١٧م ، ومصنع للزراير في كرن سنة ١٩٣٧م ، وبعد سنة ١٩٤٢م شهدت الصناعة نقلة نوعية وتوسعا ملحوظا حينما وجهت ظروف الحرب العالمية الثانية إلى ضرورة الاعتماد على صناعات محلية لتعذر الاستيراد ، فقامت صناعات الزجاج والكبريت والورق والصابون وغيرها (النجم ، ١٩٧١م : ١٢٠)

وفي أوائل الخمسينات من القرن الميلادي الحالي لم يزد عدد المنشآت

الصناعية في إريتريا عن ٢٥ منشأة، بينما بلغ عدد المؤسسات الصناعية في إريتريا التابعة لوزارة الصناعة الإثيوبية ٣٥ مؤسسة سنة ١٩٨١م، زادت إلى ٤٥ مؤسسة في مدينة عصب منذ سنة ١٩٦٦م، وكذلك المصنعان اللذان أقيما لتجميع السيارات ، أحدهما للسيارة الإيطالية فيات والثاني للسيارة اللاندروفر (Chi- Bonnardel, 1973: 228)

ومع أن ظروف الحرب التي استمرت زهاء ثلاثين عاماً قد أثرت على الإنتاج الصناعي تدهوراً أو توقفاً ، فإنه مع نهاية سنة ١٩٩١م بدأت جهود الحكومة الإريترية لإنعاش دور الصناعة في الاقتصاد الوطني ، وأسفرت هذه الجهود عن وجود نحو ١٠٠٠ مشروع صناعي تحويلي بما فيها الـ ٤٥ مؤسسة صناعية حكومية المشار إليها سابقاً ، وباستثنائها فإن المشروعات الصناعية يملكها القطاع الخاص ، كما تتميز بأنها تتركز في المدن وبخاصة في أسمرا .

ويمكن تقسيم الصناعات القائمة حالياً في إريتريا إلى المجموعات التالية: (Ministry of Trade , 1994: 13-14)

١ - الصناعات الغذائية ، وتتمثل في الدقيق والخبز والفطائر والحلويات والزيوت النباتية ومنتجات الألبان ، وأهمها وأقدمها مصنع ألبان أسمرا .

٢ - المشروبات ، مثل العصائر والمياه المعدنية .

٣ - الطباقي ، وتشتمل على صناعة اللفائف ودخان المضغ .

٤ - الأنسجة والملابس مثل الخيوط ، النسيج والملابس الداخلية والتريكو والبدل والمعاطف .

٥ - الصناعات الجلدية كالجلود المدبوغة والأحذية - الحقائق - المعاطف

الجلدية .

- ٦ - الصناعات المعدنية ، وتشمل الأدوات المنزلية ، الأثاث وهياكل السيارات ، والأسلاك .
- ٧ - الطباعة : ومن منتجاتها الكتب والصحف والمجلات والدوريات وأدوات التغليف .
- ٨ - المعادن غير الفلزية ، وتشمل صناعات ألواح الزجاج والأقنية الزجاجية والأسمت والقرميد والسيراميك والطوب والجير المطفي والرخام .
- ٩ - الصناعات الكيماوية ، وأهمها الصابون والثقاب ومنتجات البترول والبطاريات وإطارات السيارات والأواني البلاستيكية والطوب والأحذية البلاستيكية .

النقل والاتصالات

تمتعت إريتريا بشبكة جيدة من الطرق تم إنشاؤها على يد الإيطاليين أثناء احتلالهم للبلاد منذ سنة ١٨٦٩م، وكانت الشبكة تتألف من نحو ٣٠٠٠ كم من الطرق البرية منها ٧٧٦ كم من الطرق الرئيسية ٢٢٤٠ كم من الطرق الثانوية (النجم، ١٩٧١م: ٢٩) هذا فضلا عن خط حديدي يربط بين مصوع على البحر الأحمر، وأغوردات في مديرية بركة، مروراً بأسمرا، وكرن وبارنتو، ويبلغ طوله زهاء ٣٦١ كم. (شكل رقم ٢٨) واعتبر خط السكة الحديد السابق بمثابة العمود الفقري للنقل البري في البلاد، لكنه تم إيقافه ثم دُمّر أثناء حرب التحرير (Ministry of Trade, 1994:72)

وبعد الدمار الذي لحق بشبكة الطرق البرية نشطت الجهود الحكومية لإصلاح تلك الطرق، وتم حتى يناير ١٩٩٤م صيانة نحو ٦٢٢ كم من الطرق البرية المزفتة وتمهيد نحو ٣٤٥ كم ورصفها بالحصى والمداмик.

أما النقل البحري فقوامه متواضع ويتألف من ٣ قطع بحرية تجارية إريتريّة إلا أن الدولة تتمتع بوجود ميناءين هامين هما مصوع وعصب .

وقد أنشئ ميناء مصوع خلال فترة الاستعمار بوساطة الإيطاليين على أنقاض ميناء أدوليس Adulis الواقع على خليج زولا، وهو يحتوي حاليا على سبع مراسل للسفن، ومخزن بضائع مبني وآخر مكشوف، مساحتهما نحو ٨٩٠٠٠ متر مربع ويمكن أن يخزن فيهما نحو ١٢٠٠٠٠ طن (Ministry of Trade, 1994:21)

أما ميناء عصب فهو أكبر استيعاباً لحركة النقل البحري، إذ يحتوي على ٩ مراسل ومخزن مبني وآخر مكشوف بمساحة ٤٩٥٠٠ متر مربع، ويمكن أن

يستقبل الميناء نحو ٣٦٠,٠٠٠ طن من المواد التجارية . ويختص عصب باستيراد النفط لمصفاة التكرير القائمة به ، وكذلك تصدير بعض المنتجات الزراعية والأسمك والملح .

ويخدم النقل الجوي الخارجي مطار أسمرا الدولي ، بينما يخدم النقل الجوي الداخلي بالإضافة إلى أسمرا ، أربع مطارات أخرى في عصب ودهلك ومصوع ، ونقفه ، كما توجد مدارج لهبوط الطائرات وإقلاعها في أربع مدن أخرى (Ministry of Trade, 1994:22) .

وبالنسبة للاتصالات يعد البريد أقدمها ، حيث أدخله الإيطاليون في نحو سنة ١٨٩٣ م ، وكان يوجد بإريتريا ٢٦ مكتب بريد حكومياً بالإضافة إلى ثلاث وكالات بريدية وأكثر من ١٠٠ وكيل لبيع الطوابع . وقد تحطمت تلك المرافق أو أوقفت أثناء الحروب ، وفي جهود لتنمية تلك المرافق بعد إصلاحها انضمت إريتريا إلى اتحاد البريد الدولي .

أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد أدخلت مع الاحتلال الإيطالي للبلاد ، وفي فترة حرب التحرير وما بعدها أمكن توسعة شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية لربط إريتريا بالعالم عبر شبكة الميكرويف ، وخاصة مع أسمرا والمدن الكبيرة الأخرى ، وقد وصل عدد خطوط الهاتف في يناير ١٩٩٤م نحو ١٠,٠٠٠ خط (Ministry of Trade, 1994:25) .

التجارة

لا تعكس الأوضاع الحالية الصورة الحقيقية لإمكانات التجارة الخارجية الإريترية استيراداً وتصديراً ، وفي فترة السبعينات الميلادية كانت إريتريا تصدر كميات كبيرة من حبوب الزيت وجلود الأغنام والماعز ، اللحوم ومنتجاتها ، المنتجات الزراعية والغذائية ، الملح والأسمت .

أما التجارة الداخلية فتسجل الإحصاءات خلال منتصف التسعينات الميلادية وجود نحو ٣٢٠٠ تاجر رخص له بمزاولة المهنة بالإضافة إلى أعداد كبيرة يزاولون الحرفة بلا ترخيص ، ولذلك فإن التجارة تلي الزراعة من حيث نسبة من ينخرط فيها من السكان (Ministry of Trade, 1994:28)

الخدمات

هي من أدنى القطاعات في نسبة من يعملون بها ، أو في مستواها الوظيفي ، ولعل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد من حروب ومجاعات وراء تفاقم هذا الوضع بالنسبة للخدمات وقد بلغ من تواضع وإهمال قطاع الخدمات أن البيانات الإحصائية المتوافرة عنه تكاد أن تكون معدومة .

وبالنسبة لخدمات التعليم ، فيذكر أن التعليم غير إلزامي بحيث لا يجرم من لا يلحق أبناءه بالتعليم ، لكن التعليم مع ذلك مجاني بالمدارس وكذلك في جامعة أسمرا (A.B.C.1994:2) .

وقد أنشئ في أسمرا في أول يناير ١٩٩٥م معهد تدريب للمعلمين ، ويستهدف رفع مستوى ٢٠٠٠ معلم للمرحلة الابتدائية في مدى عامين (Eritera Profile: 1995- Jan:14) .

والخدمات الصحية بإريتريا متدنية جداً ، إذ تبلغ نسبة الأطباء إلى جملة السكان نحو ١ طبيب لكل ٢٨٠٠٠ مواطن ، ونسبة التمريض إلى جملة السكان ممرضة واحدة لكل ٨٣٩٣ مواطن (ERRA, 1994:2) وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية تحذيراً بأن الحمى الصفراء كانت منتشرة في إريتريا في نحو سنة ١٩٩٣م ، كما أن الملاريا تنتشر في المناطق المنخفضة بها ، كما توجد احتمالات لانتشار بعض الأمراض الوبائية في بعض المناطق (A.B.C.,1994:2)

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- أبو بكر ، محمد عثمان (١٩٩٤م) تاريخ إريتريا المعاصر ، أرضاً وشعباً ، القاهرة .
- أحمد ، يوسف (١٩٣٥م) الإسلام في الحبشة ، مطبعة حجازي ، القاهرة .
- البراوي ، راشد (١٩٦١م) الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- جريشة ، علي (١٩٨٨م) حاضر العالم الإسلامي ، ط ٣ ، دار المجتمع ، جدة .
- الجعلي ، عبد الله البخاري (١٩٨٠م) نزاع الحدود بين السودان وإثيوبيا ، أم درمان .
- جنتر ، جون (١٩٥٥م) داخل إفريقيا ، مترجم ، القاهرة .
- حراز ، السيد رجب (١٩٧٤م) إريتريا الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .
- خليفة ، سيد أحمد (بدون تاريخ) الحبشة ، مؤسسة الوحدة ، الكويت .
- ديفيدسون وآخرون (١٩٧٩م) وراء الحرب في إريتريا ، مترجم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت .
- طرخان ، إبراهيم علي (١٩٥٩م) الإسلام والممالك الرسلامية بالحبشة في

- العصور الوسطى ، مستخرج من العدد الثامن لمجلة الجمعية المصرية
للدراستات التاريخية : ١-٦٨ ، القاهرة .
- عابدين ، عبد المجيد (بدون تاريخ) بين الحبشة والعرب ، مطبعة السعادة ،
القاهرة .
- عبد المولى ، محمد (١٩٧٦ م) ثورة إريتريا والصراع الدولي في البحر
الأحمر ، دار العودة ، بيروت .
- عيسى ، صلاح عبد الجابر (١٩٩٤ م) دولة إريتريا من منظور الجغرافيا
السياسية ، من بحوث الندوة الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات
المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
- كامل ، مراد (١٩٤٩ م) في بلاد النجاشي ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .
- مكّي ، حسن (١٩٨٩ م) تطور أوضاع المسلمين الإريتريين ، المركز
الإسلامي الإفريقي ، الخرطوم .
- النجم ، عبد الباري عبد الرازق (١٩٧١ م) إريتريا شعباً وكفاحاً ، مطبعة
العاني ، بغداد .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- A.B.C. Clio, Inc. (1994) Kaleidoscope: Current World Data, "Eritrea, Sept. 12-1994." Santa Barbara.
- Badouri, A.T.(1995), Migration of Eritreans and the government's efforts to repatriate refugees from Sudan" in : Eritrea Profile, a Weekly Bulletin Jan 7 , 14, 21, Asmara.
- Chi - Bonnardel, R.V.(1973) The Atlas of Africa, Paris.
- C.I.A.(1992) The World Factbook, Washington.
- Slapham, C.(1993) Ethiopia economy, in : Europa, Africa South of the Sahara 1993, pp. 341-345. New York.
- Davies , H.R.J.(1973) Tropical Africa, an atlas , for rural development , Wales.
- Encyclopedia Americana, (1970) "Eritrea" , American Corporation, N.Y.
- Eritrea Profile,(1995, Jan 14, 8:1)Asmara.
- ERRRA(Eritrean Relief and Rehabilitation Agency) (1994, Jan..)Eritrea At A Glance, Asmara.
- Ethiopia Mapping Authority (1988), National Atlas of Ethiopia Addis Ababa.
- Ethiopian Government (1986) Statistical Abstract. AddisAbaba.
- Europa Publications(1993) Africa South of the Sahara, pp. 346-351, NU.
- F.A.O., (1984) Agroclimatological data for Africa, Vol. 1. Rome.
- F.A.O., (1990) Fishery Statics, Y.B.1988, Rome.
- Europa Publications (1993) Africa South of the Sahara PP. 349-351,

N. Y.

- Furon, (1963) *Geology of Africa*, London.
- Gass, I.G.(1975) "Magmatic and tectonic processes in the development of the Afro- Arabian Dome" in : Pilger & Rosler (ed.) *Afar Depression of Ethiopia*, stuttgart.
- Gilkes, P.(1994) *Eghiochia, Recent History*. in : *Europa Africa South of the Sahara*, 1993 N.Y.
- Gilkes , P. (1994) *Ethiopia, Recent History* , in *Europa, Africa South of the Sahara*, 1994, N.Y.
- Groffiths, J.F.(1972) *Climates of Africa*, Amsterdam. - Kaplan 1.et al. (1971) *Area Handbook of Ethiopia*, Washington.
- Keller, E.J.(1992) ."Drought, War , and the Politics of Famine in Ethiopia and Eritrea" in the *Journal of Modern African Studies* , Vol.30: December 1992. pp. 609-624.
- King, B.C.(1978)" A Comparison between the older(Karroo) rifts and the younter(Cenozoic) rifts of Eastern Africa" in Ramberg, I.B.Neumann. E.R.,(ed.) *Tectonics & Geographics of continental Rifts*, Reidel Dordrecht, pp. 347-50.
- Kloos, H.& Adugna, A., (1989) " The Ethiopian Population: Growth and distribution" in the *Geographical Journal*, Vol 155. No. 1, March 1989, pp. 33-51.
- Marcus, H.G.(1956) "Eritrea" in : *Encyclopedia Amnericana*, pp. 551-52, N.Y.
- Merla. G.et. al. (1973) *Geological Map of Eghiochia and Somalia*, Consiglio Nazionale delle Ricerche, Italy.
- Ministry of Trade, Industry and Commerce , (1994) . *Eritrea - January 1994*, Asmara.

- Morris, S.M.(1994) “ Eritrea, Physical and Social Geography “ in : Europa. Africa South of the Sahara, 1994 p. 347.
- Pool, D.(1994) “Eritrea, Recent History” in : Europa, Africa South of the Sahara, 1994. pp. 347-48.
- Pounds, N.J.G.” (1972) Political Geography, Mcgraw- Hill, N.Y.
- Schneider, M.,(1983), Steles Fun'eraires Musulmanes des Iles Dahlak, Vol. 1 , inst. Franc. d' Arch. Orient . Le Caire.
- The New Encyclopedia Britanica(1989)Vol.4.Chicago.
- Trimingham. J.S.(1976) Islam in Ethiopia, 3rd ed. London.
- Webster's New Geographical Dictionary(1972)) Massachusetts.
- World Bank(1987).Report No 5929, Ethiopia, Washington.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الموقع.....	٦٠٨
٢	أنمط الحدود الدولية لإريتريا.....	٦١٥
٣	تطور الكيان السياسي لإريتريا.....	٦١٨
٤	التقسيم الإداري.....	٦٢٩
٥	البنية الجيولوجية.....	٦٣٤
٦	مناسيب سطح الأرض.....	٦٤٩
٧	التضاريس.....	٦٥١
٨	الأقسام التضاريسية.....	٦٥٦
٩	جزر دهمك والجزر المجاورة.....	٦٦١
١٠	أهم محطات الرصد الجوي.....	٦٦٦
١١	الأقسام الحرارية.....	٦٧٠
١٢	المتوسط السنوي لاتجاهات الرياح السطحية في بعض المحطات.....	٦٧٢
١٣	المتوسط السنوي للمطر.....	٦٨٠
١٤	الأقاليم المناخية حسب تصنيف.....	٦٨٢
١٥	الأنواع الرئيسة للترب.....	٦٨٦
١٦	درجات خصوبة التربة.....	٦٨٨
١٧	النباتات الطبيعية.....	٦٩٠

الرقم	العنوان	الصفحة
١٨	الأصول العرقية للسكان.....	٦٩٣
١٩	توزيع القبائل الرئيسة.....	٦٩٧
٢٠	كثافة السكان سنة ١٩٨٤ م.....	٧١٢
٢١	المجموعات اللغوية واللهجات.....	٧١٧
٢٢	التوزيع الديني للسكان.....	٧٢١
٢٣	متوسطات التباعد بين العمران سنة ١٩٩٤ م.....	٧٢٨
٢٤	أنماط العمران الريفي.....	٧٣١
٢٥	أنماط استخدام الأرض.....	٧٣٩
٢٦	توزيع المحاصيل الزراعية.....	٧٤٦
٢٧	الثروة المعدنية.....	٧٤٨
٢٨	شبكة الطرق والمدن الرئيسة.....	٧٥٤

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الأقسام الإدارية (المديريات)	٦٢٨
٢	النسب المئوية لفئات مناسيب السطح	٦٤٦
٣	أهم محطات الرصد الجوي في إريتريا وخصائصها	٦٦٤
٤	متوسطات درجات الحرارة الشهرية والسنوية في بعض محطات الرصد	٦٦٥
٥	اتجاهات الرياح السائدة في بعض المحطات	٦٧١
٦	متوسطات كميات السحب الشهرية والسنوية في بعض المحطات مقدرة بالأثمان (Oktas)	٦٧٥
٧	المتوسطات الشهرية والسنوية للأمطار في بعض المحطات	٦٧٦
٨	التوزيع النسبي والمكاني للمجموعات القبلية اللغوية الرئيسة	٦٩٥
٩	توزيع السكان حسب تعداد سنة ١٩٨٤ م	٧٠٩
١٠	التركيب العمري للسكان سنة ١٩٩٤ م	٧١٤
١١	توزيع أنماط العمران	٧٢٦

الملحق الإحصائي

* الدولة : إريتريا * الإقليم : شرقي إفريقيا * رقم المجلد (١٠)

* تاريخ جمع المعلومات : / / ١٤١٧ هـ / / ١٩٩٧ م

١ - المساحة بالكيلومتر المربع : ١٢١,٣٢٠ كم^٢

٢ - السكان :

عدد السكان : ٣٥٧٨٧٠٩ نسمة (١٩٩٥م).

معدل نمو السكان : ٩,٠٤ ٪ سنوياً (١٩٩٥م).

معدل المواليد : ٤٤,٣٤ / الألف سنوياً (١٩٩٥م)

معدل الوفيات : ١٥,٦٧ / الألف سنوياً (١٩٩٥م).

معدل وفيات الرضع : ١٢٠,٦ / الألف سنوياً (١٩٩٥م).

متوسط العمر :

العام : ٥٠ سنة (١٩٩٥م)

الذكور : ٤٨,٢٨ سنة (١٩٩٥م)

الإناث : ٥١,٧٨ سنة (١٩٩٥م)

معدل الخصوبة : ٦,٥٣ طفلاً.

٣ - التركيب العرقي : تيجرينيون ٥٠ ٪ ، كونا ما وتجري ٤٠ ٪ ، عفار ٤ ٪ ، ساهو ٣ ٪

٤ - اللغات الرئيسة : التجرية ، تجري و كاناما ، لهجات كوشية ، نورا بانا ، العربية .

٥ - الأديان : الإسلام ٨٠ ٪ ، النصرانية ومعتقدات محلية ٢٠ ٪ .

٦ - الخدمات :

نسبة التعليم : ٢٠ ٪ (١٩٩٣م)

٧ - نسبة التحضر : ٢٠ ٪ (١٩٩٣م).

٨ - المدن الرئيسة وعدد سكانها :

- أسمرا ٥٠٠,٠٠٠ نسمة / (١٩٩٣م).

- عصب ٨٩,٢٩٩ نسمة

- مصوع كرني

- تسيني

٩ - أهم الموارد الطبيعية:

الذهب، البوتاس، الزنك، النحاس، الملح، الأسماك.

١٠ - استخدامات الأرض:

الأراضي الصالحة للزراعة:

النسبة ٣٪

الأراضي المزروعة:

النسبة ٢٪

المروج والمراعي:

النسبة ٤٠٪

الغابات:

النسبة ٥٪

أخرى:

النسبة ٥٠٪

١١ - المحاصيل الزراعية الرئيسة:

القمح، البن، الذرة، البقوليات، الشعير، القطن، العدس، السيسل، الخضروات.

١٢ - الثروة الحيوانية والسمكية:

الماشية، الماعز، الأغنام، الإبل.

١٣ - المعادن الرئيسة:

الذهب، البوتاس، النحاس، الفضة، الزنك، الكبريت، النيكل، الكروم.

١٤ - الصناعات الرئيسة:

معالجة الأغذية، المنسوجات، المنبهات.

١٥ - إنتاج الطاقة:

الكهرباء: ٤٠ ميغاواط ساعة / العام (١٩٩٣م).

١٦ - الصادرات الرئيسة:

الجلود ومنتجاتها، المنسوجات، منتجات النفط.

١٧ - الواردات الرئيسة:

السلع الرأسمالية، الأغذية .

١٨ - إجمالي الناتج المحلي (G. D. P): ١,٨ بليون دولار أمريكي (١٩٩٤م).

١٩ - متوسط دخل الفرد في العام: ٥٠٠ دولار أمريكي (١٩٩٥م)

٢٠ - العملة:

نوع العملة: البر الإثيوبي . .

وحدات العملة: ١٠٠ سنت في البر الواحد .

المقابل بالدولار الأمريكي: الدولار الأمريكي الواحد يقابل ٥,٩٥ بر (١٩٩٥م) .

٢١ - النقل والاتصالات:

أطوال السكك الحديدية بالكيلومتر. ٣٠٧ كم.

أطوال الطرق الرئيسة: ٣٨٤٥ كم منها ٨٠٧ كم مزفلة

المطارات الرئيسة: ٢ (١٩٩٣م) أسمرا، عصب.

الموانئ البحرية: مصوع، عصب .

٢٤ - مصادر / مراجع:

- (1) The Statesman's Year Book, (1995-1996), Hunter, B., (Editor), Macmillan, London.
- (2) The World Almanac And Book Of Facts, (1996), World Almanac Books.
- (3) C. I. A. (1995), The World Factbook, Washington D. C.
- (4) The World Resowrces Institute In Collaboration With The Un. Enuirnment Programme And The Un. Development Programme, (1994-1995), World Resources Oxford Univ. Press.
- (5) Ewropa Publicadions Ltd, (1996), Africa South Of The Sahara.

(٦) الآفاق العالمية المتحدة، (١٩٩٤م-١٩٩٥م)، المعلومات.

جمهورية جزر القمر

الدكتور/ نعمان محمد صيام

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
لمحة تاريخية.....	٧٧٥
الموقع والمساحة والشكل.....	٧٨٣
البنية والتركيب الجيولوجي.....	٧٨٧
التضاريس.....	٧٩٤
المناخ.....	٨١٠
التربة والنباتات الطبيعية.....	٨٢٥
السكان.....	٨٣٦
أولاً: نمو السكان.....	٨٣٦
ثانياً: توزيع السكان.....	٨٤٨
ثالثاً: تركيب السكان.....	٨٥٧
العمران.....	٨٧٩
أولاً: توزيع مراكز العمران.....	٨٧٩
ثانياً: تصنيف مراكز العمران.....	٨٨٦
ثالثاً: أهم مراكز العمران.....	٨٩٠
رابعاً: العوامل المؤثرة في توزيع السكان ومراكز العمران.....	٨٩٣
خامساً: السكن.....	٨٩٨
النشاط الاقتصادي.....	٩٠٢

الموضوع	الصفحة
أولاً: أسباب تأخر الاقتصاد ومظاهره	٩٠٢
ثانياً: قطاعات النشاط الاقتصادي	٩١٠
الهوامش	٩٥٥
المراجع	٩٥٦
فهرس الأشكال	٩٦١
فهرس الجداول	٩٦٣
الملحق الإحصائي	٩٦٥

لمحة تاريخية

جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، دولة بحرية تقع في المحيط الهندي ، شرق القارة الإفريقية . وهي تتألف من أرخبيل من الجزر يتجاوز عددها ٢٨ جزيرة ، منها أربع جزر كبيرة نسبياً مأهولة بالسكان ، وهي : جزيرة القمر الكبرى (نجازيدجا) وجزيرة أنجوان Anjouan (نزواني) وجزيرة مايوت Mayotte (ماهور) ، وجزيرة موهيلي Moheli (موالي) . أما الجزر الباقية ، فهي جزر صغيرة للغاية وغير مأهولة بالسكان .

ويقع أرخبيل جزر القمر في جنوب غربي المحيط الهندي ، في الطرف الشمالي لقناة موزمبيق وفي منتصف المسافة بين جزيرة مدغشقر والساحل الشرقي لقارة إفريقيا تقريباً ، وكان هذا الأرخبيل سابقاً بمثابة جسر يربط جزيرة مدغشقر بالسواحل الإفريقية ، وموقع متقدم للثقافة الإسلامية والتجار العرب على طول الساحل الشرقي لإفريقيا . (Bunge, 1982:172) .

لقد عرف العرب المسلمون جزر القمر واختلطوا بسكانها منذ وقت مبكر فقد فتح المسلمون جزيرة أنجوان عام ٢٠٨هـ / ٨٢٣م . كما أن التجار العرب استطاعوا تملك أجزاء من الجزر وأسسوا فيها سلطانات صغيرة (الطرازي، ١٠٣) .

ولم تكشف المصادر التاريخية عن اسم آخر لهذه الجزر ، ولكن الأرجح أن العرب هم الذين أطلقوا الجزر الأربع أسماء : نجازيدجا ونزواني وماهور وموالي ، (إبراهيم ، ١٩٦٦م : ٢٣٩) فقد ورد ذكرها في العديد من مؤلفات الجغرافيين المسلمين ، مثل : الخوارزمي (المتوفى عام ٨٣١م) ، والإدريسي أبو عبد الله (المتوفى ١١٦٦م) .

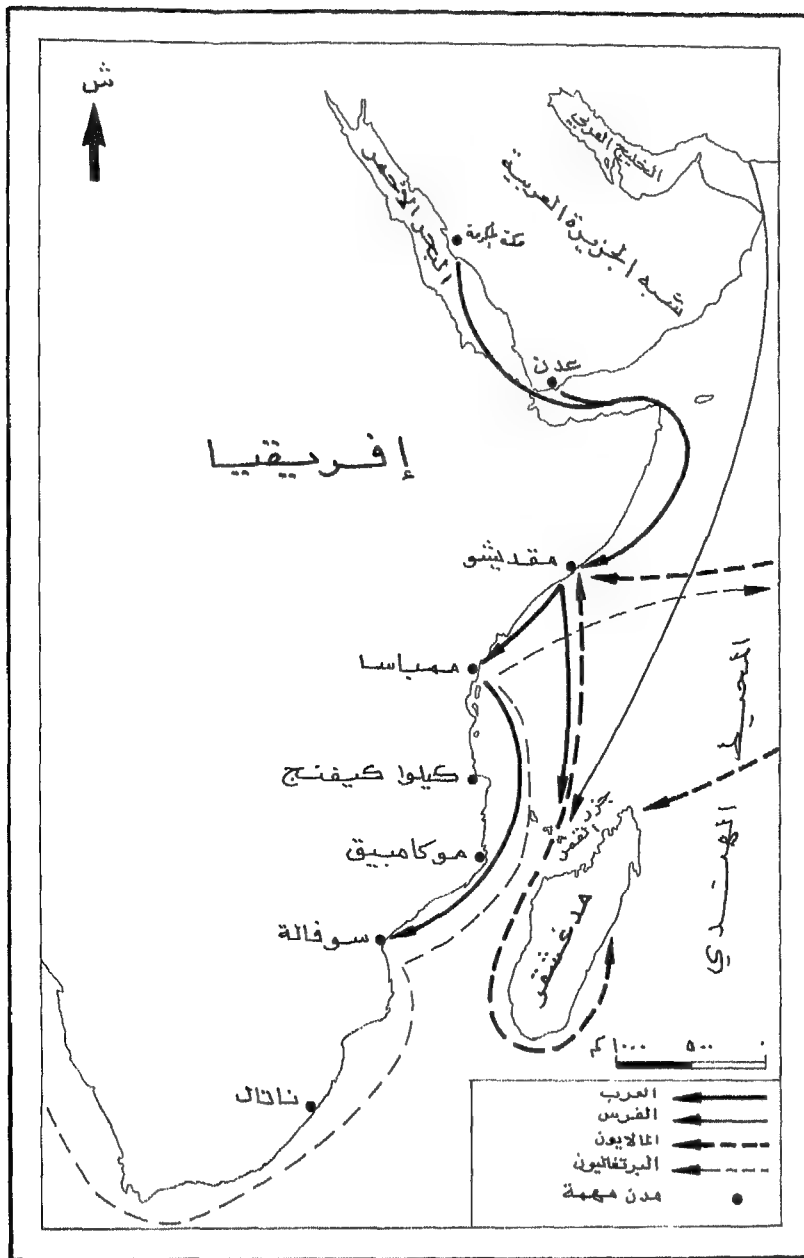
وقد انقسم الرأي حول أصل تسمية هذه الجزر بالقمر . فهناك من ينسبها إلى القَمرة (بالفتح ثم السكون) ، بدعوى أن القمر كان بازغاً عند اكتشافها ، حتى أن نوره كان يسطع فوق سطحها الصخري المرتفع . (عبد الحميد ، ١٩٨٥ م : ٢) . ويذهب رأي آخر إلى نسب هذه الجزر إلى طائر يعرف بالقُمر (بالضم ثم السكون) ، ينتشر بكثرة في أرجاء هذه الجزر . (الحموي ، ٣٩٧) .

ويكتنف الغموض تاريخ جزر القمر في العصور القديمة من شتى جوانبه ، إذ لم يعثر على أي وثائق أو دلائل توضح تاريخ هذه الجزر في تلك الفترة . ولا يعني ذلك أنها لم تكن مأهولة . ولكن على الأرجح أن الحمم البركانية أتت على تلك الآثار والوثائق ، فطمست بذلك معالم التاريخ القديم لهذه الجزر (بدر الدين ، ١٩٨٠ م) .

واعتنق سكان جزر القمر الإسلام منذ عهد بعيد . فقد انتشر الإسلام فيها خلال القرن الثاني الهجري عن طريق الرحالة والتجار الذين وفدوا إليها من جنوبي جزيرة العرب ، خاصة من مسقط وعدن وحضرموت ، حيث كانت جزر القمر محطة للسفن التجارية التي كانت تبحر بين الساحل الإفريقي الشرقي وسواحل جزيرة العرب . وتبين المصادر التاريخية المتاحة ، أن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي أرسل بعثة إلى ساحل شرقي إفريقيا ، تضم عدداً كبيراً من أبناء جنوبي الجزيرة العربية . وقد سيطروا على الساحل الشرقي لإفريقيا وأسسوا هناك مدينة كلوة ، التي أصبحت مركزاً إسلامياً وتجارياً مهماً في شرقي إفريقيا (٣٦٥هـ / ٩٧٦ م) ، وقد امتد نفوذهم إلى جزر زنجبار وبمبا ومافيا بالقرب من الساحل الإفريقي ، والتي تبعد عن جزر القمر بنحو ٣٠٠ كم ومن هناك وصلوا إلى جزر القمر خلال القرن الخامس الهجري . (شكل رقم ١) ، حيث غزا أمراء كلوة جزر القمر واستولوا

عليها . وحكم جزر القمر بين القرنين العاشر والرابع عشر الهجريين (١٦- ٢٠م) عدة سلاطين ، كانوا في نزاعات وحروب مستمرة ، لم تتوقف إلا مع خضوع الجزر للاستعمار الفرنسي ، ومن أهمهم سلاطين ثيبة وأنجوان ومايوت وموهيلي (غلاب وآخرون ، ١٣٩٩هـ : ٥٥٩) . كما وصل إلى جزر القمر في أوائل القرن السادس الهجري ، مهاجرون من أهل شيراز ببلاد فارس ، واختلطوا بسكانها العرب والأفارقة .

ومع بدء عصر الكشوف الجغرافية ووصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، أخذت السفن الأوروبية تجوب المحيط الهندي في طريقها إلى الهند وفي هذه الظروف اصطدم البرتغاليون بالنفوذ العربي الإسلامي على الساحل الإفريقي ، ولجأوا إلى إنشاء قواعد ومحطات استعمارية لأساطيلهم في المحيط الهندي والخليج العربي لتأمين خطوط مواصلاتهم البحرية إلى مستعمراتهم في الهند والشرق الأقصى . وكانت هذه السفن تبخر بمحاذاة جزر القمر وتؤمن منها أحياناً احتياجاتها من المواد الغذائية (بدر الدين ، ١٩٨٠) الأمر الذي أدى إلى أن يقيم البرتغاليون علاقات مع عدة مدن ، من بينها دوموني في جزيرة أنجوان ، وشواني وموالي ودجيني في جزيرة موهيلي ، واتساندرا ومبيني في جزيرة القمر الكبرى ، التي أصبحت محطات ذات أهمية استراتيجية على طريق الملاحة الرئيس بين الشرق الأقصى وأوروبا . وارتاد البرتغاليون جزر القمر خلال القرن السادس عشر الميلادي . ولكنهم واجهوا - فيما بعد - مقاومة من أهالي بعض الجزر فاضطروا إلى تركها (حسن ، ١٩٦٤م : ١٢٩-١٣٠) ، (زكي ، ١٩٦٠م : ١٤٠-١٤٣) (العبودي ، ١٩٨٢م) .



شكل (١) حركة الهجرات القديمة الى جزر القمر

Jeune Afrique, The Atlas of Africa, 1973.

المصدر :

ومنذ عام ١١٩٥ هـ - ١٧٨٠ م تعرضت جزر القمر لغزوات القراصنة الذين طردوا من جزر الأنتيل، ونقلوا نشاطهم إلى قناة موزمبيق واتخذوا قاعدة لهم في مدغشقر . واستمرت غاراتهم بهدف السلب والنهب وأسر العبيد والنساء لفترة تجاوزت الأربعين عامًا ، وكان أخطرها الغارات التي شنت في مطلع القرن التاسع عشر وكانت نتائجه مدمرة . (Battistini and Verin, 1984:9) واحتل القراصنة جزيرة مايوت ، التي أصبحت مركزاً لنشاطهم . واستمر هذا الوضع حتى احتلت فرنسا جزيرة مايوت عام ١٢٥٧ هـ / ١٩٤١ م ، بحجة مطاردة القراصنة ومكافحة تجارة الرقيق ، ثم احتلت جزيرة موهيلي عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م ، حيث تابعت بسط سيطرتها على جزيرتي أنجوان والقمر الكبرى وأعلنت حمايتها على كامل الجزر عام ١٨٨٦ م . (عبد الحميد ، ١٩٨٥ م : ٧)

والسبب الحقيقي للاحتلال الفرنسي ، هو سعي فرنسا لتعويض خسارتها عن مستعمراتها التي فقدتها في جنوبي إفريقيا والمحيط الهندي في أعقاب معاهدة فيينا عام ١٨١٥ م ، إثر الصراع بين فرنسا ودول أوروبا المتحالفة ضدها بقيادة بريطانيا ، وذلك في إطار التنافس الاستعماري البريطاني - الفرنسي (الشيخ ، ١٩٨٢ م : ١٦٠) ، خاصة أن الاحتلال الفرنسي للجزر الثلاث : أنجوان وموهيلي والقمر الكبرى . بدأ بعد إنهاء بريطانيا لوجودها السياسي بإغلاق قنصليتها في جزيرة أنجوان ، بسبب اهتمامها بالطريق البحري الجديد عبر قناة السويس ، وبحجة الخوف من امتداد النفوذ الألماني إلى جزر القمر بعد وصوله إلى تنجانيقا . وقد مهد للسيطرة الفرنسية على جزر القمر عالم نبات فرنسي يدعى « ليون هامبلو » L. Humblot الذي أصبح فيما بعد الحاكم الفرنسي لجزيرة القمر الكبرى ، والذي استطاع استغلال مساحة واسعة من الأراضي الزراعية لصالح الشركة الاستعمارية الفرنسية التي أسسها ، والتي

تحوّلت إلى اتحاد شركات ، سيطرت على الحياة الاقتصادية في جزر القمر ، بامتلاكها نحو ٧٥٪ من الأراضي الزراعية . (عبد الحميد ، ١٩٨٥م : ٢٧) (Battistini and Verin, 1984, 60-61) منها نحو ٥٢٠٠٠ هكتار حصل عليها هامبلو عام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م في جزيرة القمر الكبرى وتشكل أكثر من نصف مساحة الجزيرة .

وقد أخذ الاستعمار الفرنسي في البداية شكلاً من أشكال الوصاية عن طريق معاهدات عقدت مع حكام الجزر نصت على وضع مقيم فرنسي إلى جانب كل منهم . وقد لاقت هذه المعاهدات مقاومة من جانب الأهالي وبعض السلطات المحلية في الجزر وخاصة في جزيرة أنجوان وجزيرة القمر الكبرى . وكان آخرها بقيادة السلطان هاشم عم سعيد علي في جزيرة القمر الكبرى ، والتي انتهت بنفي السلطان خارج البلاد عام ١٨٩١م ، وسلب ممتلكاته من قبل المقيم الفرنسي الجديد هو ميلو .

وألغت فرنسا نظام الوصاية على جزر القمر عام ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م ، واعتبرتها منذ ذلك التاريخ مستعمرة فرنسية وألحقها في مطلع الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م بحكومة جزيرة مدغشقر الاتحادية التي كانت فرنسا قد احتلتها منذ عام ١٨٦٨م (رifle ، ٦٣٩-٦٤٠) . واستولت بريطانيا على جزر القمر إبان الحرب العالمية الثانية واستخدمتها كقاعدة للسفن الحربية في المحيط الهندي . وبعد انتهاء الحرب عام ١٣٦٦هـ / ١٩٤٦م ، عادت السيطرة الفرنسية عليها . ونتيجة للتغيرات الدولية وبداية النشاط الوطني في أعقاب الحرب ، اعتبرت فرنسا جزر القمر ممتلكات فرنسية فيما وراء البحار تخضع لسلطة حاكم إداري مقيم في مايوت مع مجلس استشاري يتألف من مجلسين للشيوخ والنواب مقره في موروني ، وتحول هذا المجلس عام ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م إلى جمعية إقليمية لها سلطة تشريعية تنحصر في النواحي

غير السياسية ، بينما ظلت الإدارة السياسية بيد السلطات الفرنسية ، ومثلت جزر القمر في البرلمان الفرنسي بعضو واحد وحصلت بواسطته على الاستقلال المالي والإداري عن مدغشقر (عبد الحميد ، ١٩٨٥م : ٢٨-٢٩) .

وغيرت فرنسا أسماء الجزر الأصلية فأطلقت اسم القمر الكبرى Grand Comor على جزيرة نجازيدجا Njazidja وأنجوان Anjouan على جزيرة نزواني Nzwani وموهيلي Moheli على جزيرة موالى Mwali ، وماهور Mahore على جزيرة مايوت .

واختارت جزر القمر في استفتاء أجري عام ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م أن تظل ضمن أقاليم فرنسا فيما وراء البحار ، وأصبح لها ممثلون في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس ، وحاكم فرنسي ينفذ ويراقب الأعمال الداخلية ، إلى جانب الحاكم الإداري العام في جزيرة مايوت بسبب أهميتها الخاصة كقاعدة بحرية رئيسة . وفي عام ١٩٦٢م ، منحت جزر القمر الحكم الذاتي الذي توسع عام ١٩٦٨م ، فأصبح لجزر القمر مجلس نيابي منتخب ، ومجلس وزراء وطني إلى جانب الحاكم الفرنسي .

وكانت حركة المقاومة الوطنية للوجود الفرنسي في جزر القمر قد بدأت في مطلع الستينات الميلادية ، بقيادة حركة التحرر الوطني المعروفة باسم (موليناكو Molinaco) التي اتخذت من مدينة دار السلام في تنزانيا مقراً لها وقد طالبت الحركة بإجراء انتخابات حرة للحصول على الاستقلال ، ولكن فرنسا رفضت هذا المطلب الوطني . ونتيجة لتصاعد حركة المقاومة واشتدادها ، وتضامن الشعوب والحكومات الإفريقية معها ، تم عرض مشكلة جزر القمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي اتخذت قرارها بمنح الاستقلال لجزر القمر والمحافظة على وحدتها (عبد الحميد ، ١٩٨٥م : ٢٢) ، وتم الاتفاق مع الحكومة الفرنسية على إجراء

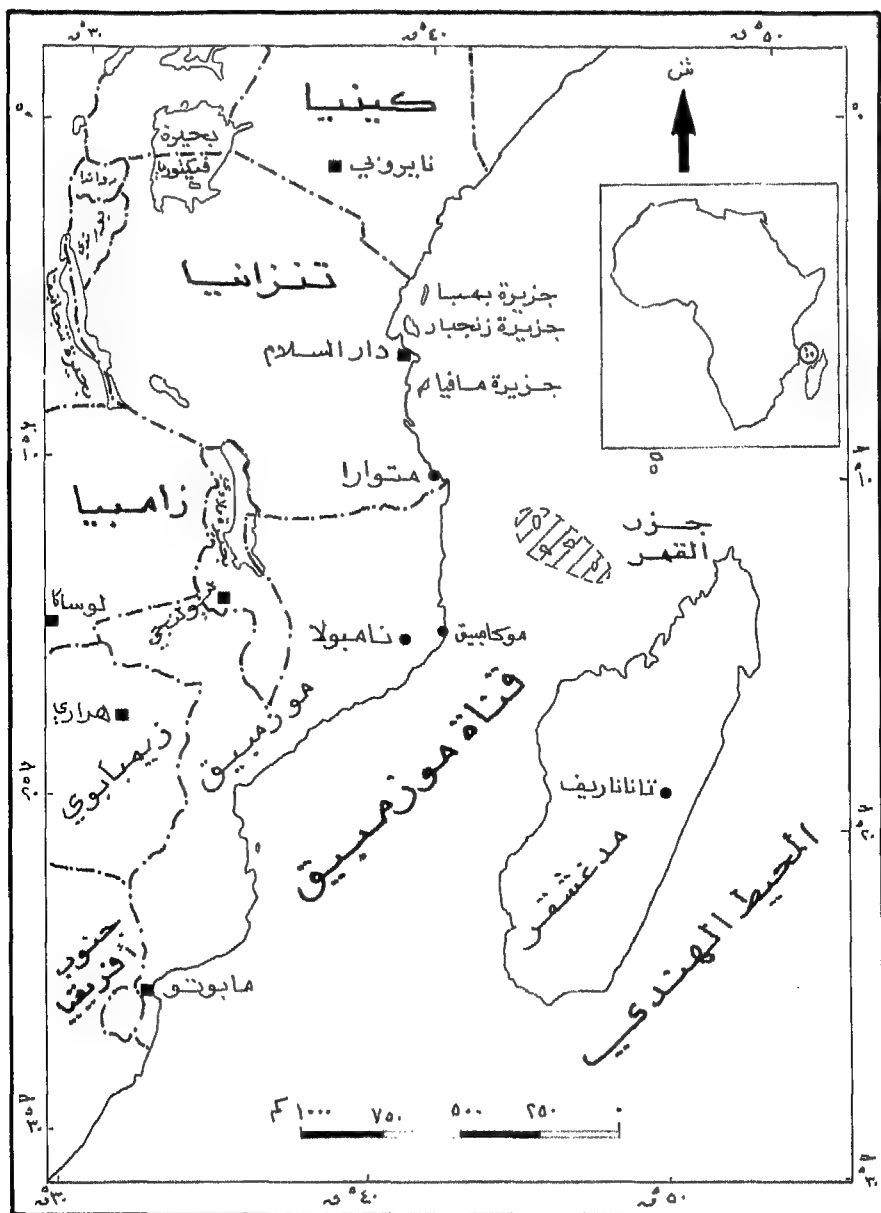
استفتاء شعبي في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٣م على استقلال الجزر ، فوافق سكان ثلاث جزر وهي : القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي على الاستقلال ، في حين اختار سكان الجزيرة الرابعة (مايوت) البقاء كإقليم خارجي فرنسي French Overseas Territory وذلك نتيجة للسياسة التي اتبعتها فرنسا بتشجيع انفصال جزيرة مايوت عن أرخبيل جزر القمر وتأييدها للمطالب الانفصالية من قبل حزب الماهور ، واعتماد نتائج الاستفتاء في كل جزيرة على حدة (شقلية ، ١٩٨١م : ٣٥-٤٣).

وأعلن استقلال جزر القمر في ٢٦ يونيو عام ١٩٧٥م ، كدولة مستقلة باسم جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية . وأعلنت فرنسا اعترافها باستقلال الجزر عدا جزيرة مايوت . ولا تزال دولة جزر القمر تؤكد على وحدتها السياسية وعلى أن أراضيها تتكون من الجزر الأربعة ، وتتطلع إلى استقلال جزيرة مايوت وعودتها إليها .

الموقع والمساحة والشكل

تقع جزر القمر في الجزء الشمالي من قناة موزمبيق بالقرب من الساحل الإفريقي الشرقي ، في جنوب غربي المحيط الهادي . وهي تنتشر بين دائرتي عرض ٢٠° - ١١° ، ٤° - ١٣° جنوباً ، وبين خطي طول ١١° - ٤٣° ، ١٩° - ٤٥° شرقاً ، على مساحة بحرية تقدر بنحو ٢٦٠٠٠ كم^٢ . ويتوسط هذا الموقع المسافة الفاصلة بين جزيرة مدغشقر والساحل الشرقي لإفريقيا عند جنوب غرب تنزانيا وشمال شرق موزمبيق والتي تبلغ حوالي ٦٠٠ كم . وتبعد جزر القمر عن دار السلام عاصمة تنزانيا بحوالي ٧٠٠ كم (شكل رقم ٢) ، وعن السواحل الجنوبية لجزيرة العرب بنحو ٣٥٠٠ كم ، وعن الهند ٤٢٠٠ كم ، وعن الجزر الإندونيسية حوالي ٦٠٠٠ كم ، وحوالي ٧٠٠٠ كم عن كل من أستراليا وأوروبا ، وتبعد عن أرخبيل جزر سيشيل في شمالها الشرقي نحو ١٠٠٠ كم . وتعتبر موزمبيق وتنزانيا ومدغشقر أقرب الدول إلى جزر القمر . واعتراض أرخبيل جزر القمر لمجرى الملاحة في قناة موزمبيق ، أدى إلى تمتعها بميزة استراتيجية حاسمة ، إذ أن هذه القناة تعد أقصر طريق بحري بين دول الخليج البترولية ودول الغرب الصناعية عن طريق رأس الرجاء .

وبسبب موقعها الاستراتيجي الحاكم ، فقد زادت الأعباء الملقاة على عاتق الدولة لتأمين سلامة أراضيها وحمايتها في مواجهة الأطماع الخارجية . وعلى الرغم من صغر مساحة الدولة (٢٢٣٦ كم^٢) ، إلا أن شكل الدولة المجزأ أو المتقطع قد ضاعف من هذه الأعباء الدفاعية . ولا شك أن تمسك فرنسا بجزيرة مايوت ، يعد من أبرز المظاهر الدالة على هذه الأطماع ، حيث تستغلها فرنسا كقاعدة عسكرية لها في المحيط الهندي .

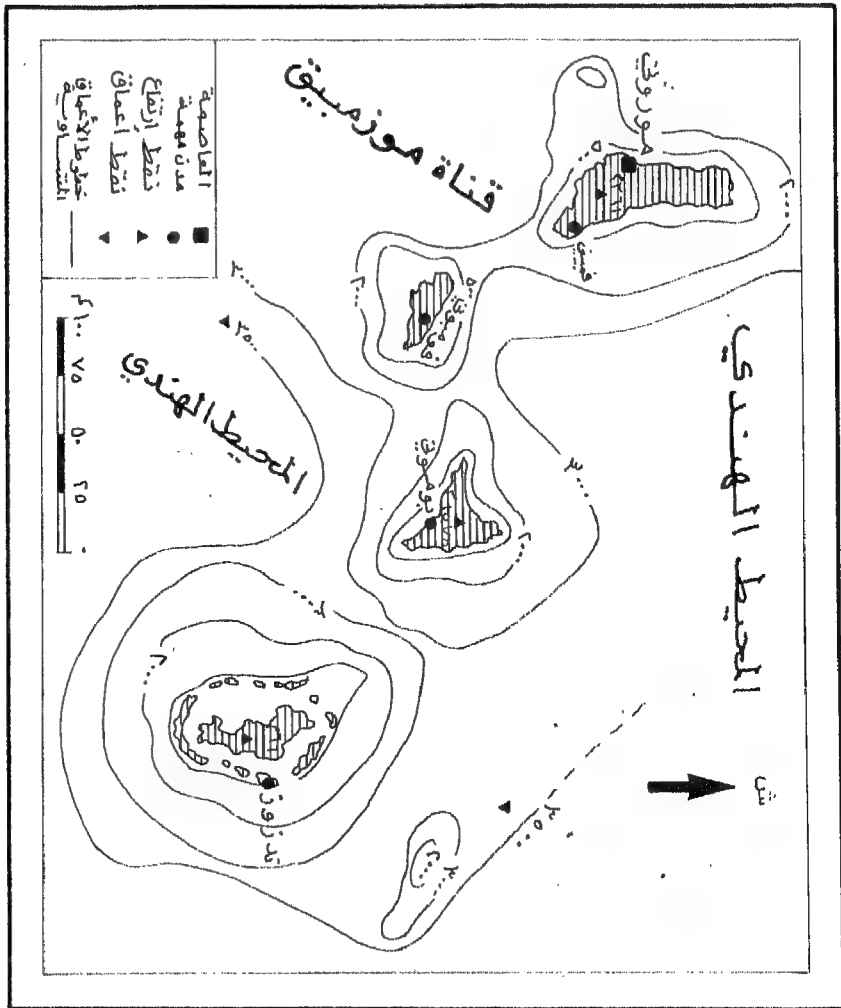


شكل (٤) الموقع

هذه الخارطة ليست مرجعاً للحدود السياسية

وتعد جزيرة القمر الكبرى أو نجازيدجا هي أكبر جزر الأرخبيل ، حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٤٤٨ كم ٢ ، أي بنسبة ٤,٥٦٪ من إجمالي مساحة الأرخبيل . ويليهما في المساحة تنازلياً كل من جزيرة أنجوان ٤٢٤ كم ٢ (٨,٢٠٪) ، مايوت ٣٧٤ كم ٢ (٤,١٨٪) ، ثم جزيرة موهيلي التي تبلغ مساحتها ٢٩٠ كم ٢ ، أي بنسبة ٢,١٤٪ من مساحة الأرخبيل . وباستثناء جزيرة مايوت التي تخضع للإدارة الفرنسية ، تبلغ مساحة الأرخبيل ١٨٦٢ كم ٢ .

وتتراوح المسافة الفاصلة بين كل جزيرة وأخرى بين ٥٠-٢٣٠ كم ، حيث تبعد نجازيدجا عن موهيلي بنحو ٥٠ كم وعن أنجوان ٨٥ كم وعن مايوت ٢٣٠ كم . كما تبعد جزيرة أنجوان بنحو ٨٠ كم عن كل من مايوت وموهيلي . والأخيرة تبعد عن مايوت بحوالي ١٦٠ كم (شكل رقم ٣) .



شكل (٣) الشكل الجزيء للدراسة والاعمال البيئية

البنية والتركيب الجيولوجي

تشير الشواهد الجيولوجية إلى أن تكوين جزر القمر لم يرتبط بانفصال جزيرة مدغشقر عن القارة الإفريقية خلال الزمن الجيولوجي الثاني، الذي شهد بداية تصدع قارة جندوانا (شرف، ١٩٨٤م : ٣٢٥). وبعبارة أخرى، فإن جزر القمر لم تكن موجودة في ذلك الزمن، ومن المرجح أن تاريخها الجيولوجي بدأ في مطلع عصر الميوسين في الزمن الجيولوجي الثالث، أي منذ حوالي ١٥ مليون عام تقريباً (Battistini, and Verin, 1984:13)، وذلك مع بداية النشاط البركاني الذي حدث في قاع المحيط الهندي وقناة موزمبيق، على امتداد صدع كبير من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي (أبو عيانة، ١٩٨٢م : ٥٤٠)، وما زال هذا النشاط مستمراً حتى الوقت الحاضر.

وقد بدأ النشاط البركاني في الجنوب الشرقي حيث تقع جزيرة مايوت، ثم زحف باتجاه الغرب والشمال الغربي، فتشكلت مخاريط ودروع Shield Cones ضخمة من الحمم البركانية البازلتية القاعدية، العظيمة المرونة والسيولة (أبو العينين، ١٩٧٩م : ٢٧١) والتي تصلبت على جوانب المخاريط البركانية، مكونة فرشاة من الحمم البركانية المترابطة فوق بعضها البعض، وأدى انتشار الحمم البركانية بأحجام هائلة إلى ظهور المخاريط البركانية فوق سطح المحيط على شكل جزر بركانية، لتشكل أرخبيل جزر القمر. وما زالت جزيرة القمر الكبرى تتعرض للنشاط البركاني حتى الوقت الحاضر، ويشهد على ذلك بركان ستيغافي في جبل كارتالا (٢٤٤٠ متراً) الذي لا يزال نشطاً، وكانت آخر ثوراناته عام ١٩٧٧م. وهذا يعني أن جزر القمر تشكل الأجزاء العليا الظاهرة فوق سطح المحيط الهندي لسلسلة من

البراكين، انبثقت من قاع المحيط الهندي، على أعماق تتجاوز ٢٥٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر، وقذفت بحمم بركانية هائلة الحجم، شكلت مخاريط بركانية هضبية أو درعية، يتراوح متوسط ارتفاعها عن قاع المحيط ما بين ٣٠٠٠ و ٣٥٠٠ متر، ويتجاوز ٤٠٠٠ متر في جزيرة القمر الكبرى (شكل رقم ٤).

ولم تتشكل جزر أرخبيل القمر جميعها في عصر واحد، فجزيرة مايوت في الجنوب الشرقي هي أقدم هذه الجزر، حيث تكونت من درع بركاني ضخمة من الحمم البازلتية في مطلع عصر الميوسين. ولم يبق من هذا الدرع سوى السفح الشرقي، بسبب عمليات النحت التي تعرض لها. وتكون معظم جزيرتي أنجوان وموهيلي من الحمم البركانية في أواخر عصر الميوسين أو مطلع عصر البليوسين (الزمن الثالث). وقد تعرضت هاتين الجزيرتين لعوامل النحت والتعرية بشدة وخلال الزمن الرابع، تعرضت هذه الجزر الثلاث لنشاط بركاني محدود من النوع الاسترمبولي (Battistini and Verion, 1984: 13) الذي يتألف معظم حممه من اللابا الحمضية الغنية بالسيليكا الثقيلة الوزن، الشديدة اللزوجة، والبطيئة الانسياب، وقد امتزجت حممه المنصهرة بالمقذوفات الصخرية الحطامية. وتنبثق اللابا الحمضية من براكين هذا النوع من النشاط البركاني بصورة متقطعة، مع تسرب للغازات على فترات متعاقبة، يصاحبها حدوث انفجارات هائلة في فوهات البراكين، تؤدي إلى تطاير كميات كبيرة من المقذوفات البركانية، وتشكلت خلال الزمن الجيولوجي الرابع جزيرة القمر الكبرى، وما تزال عملية بنائها مستمرة حتى الوقت الحاضر. وقد تكونت هذه الجزيرة، من مخروطين بركانيين، أحدهما في القسم الشمالي من الجزيرة والآخر في قسمها الجنوبي. وقد اتصلت حممها البركانية لتشكل هضبة بركانية ضخمة، وما زال النشاط



شكل (٥) الجزر والحواجز المرجانية في أرخبيل جزر القمر

البركاني مستمرًا في جنوبي هذه الجزيرة حتى الوقت الحاضر، حيث كانت آخر ثوراتها في جبل كارتالا عام ١٩٧٧م، كما ذكر سابقاً.

ونمت حول جزر القمر - خاصة جزيرة مايوت - شعاب مرجانية حاجزة أو سدية Barrier Reefs وأخرى هداية أو حدية Fringing Reefs (شرف ، ١٩٨٤م: ٣٢٦) ، الحكيم ، ١٩٦٤م ، ٥٧٤) فضلاً عن الجزر المرجانية الحلقية Atolls ، وهي جزر صغيرة ، تتميز بانخفاض منسوبها بالنسبة لمستوى سطح البحر (شكل رقم ٥) . وهي تبدو عادة على شكل أشرطة قوسية من الأراضي المستوية السطح ، مكونة مع بعضها البعض حلقة متسعة ، تحصر بينها بحيرة شاطئية ضحلة (Lagoon) . وتنفصل هذه الأشرطة بعضها عن بعض بواسطة مداخل أو فتحات ضيقة ضحلة تعرف باسم Motus . وتحيط الشعاب الحاجزة أو السدّية بجزيرتي موهيلي وأنجوان ، حيث تبعد عن خط الساحل بما يتراوح بين ١-٣ كم . وقد بدأت هذه الحواجز في الزوال بالقرب من سواحل جزيرة أنجوان . وتمتد على طول خط ساحل جزيرة القمر الكبرى وبالقرب منه حواجز مرجانية هداية وحاجزة متقطعة وغير كاملة النمو . وتحيط بجزيرة مايوت الجزر المرجانية الحلقية بكثرة ، وهي تظهر على شكل حلقات بيضية تقريباً ، تفصلها عن ساحل الجزيرة بحيرة ضحلة ، تقل أعماقها عن ٧٠ متراً . وتظهر في داخلها بعض الجزر المرجانية القريبة من الساحل وخاصة جنوب جزيرة مايوت . وتعتبر هذه الجزر الحد الفاصل بين الأعماق الضحلة والأعماق السحيقة التي تنحدر هذه الجزر نحوها بشدة والتي تتراوح بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر .

وتتألف الحواجز والجزر المرجانية من صخور جيرية تكونت خلال فترة طويلة من الزمن من مستعمرات حيوانات المرجان ، وتختلف هذه الجزر والحواجز من حيث الحجم ، إلا أنها تشترك في بعض الخصائص الأساسية ،

كانخفاض منسوبها بالنسبة لمستوى سطح مياه المحيط وظهورها على شكل
أشرطة قوسية من الأراضي المستوية السطح ، وعدم توافر المياه العذبة فيها ،
كما أن المياه الجوفية تكون فيها شديدة الملوحة بسبب طبيعة تركيبها الصخري
(أبو العينين ، ١٩٧٩م : ٥٢٧) ، فضلا عن تعرضها الدائم لطغيان أمواج
المحيط العالية ، ولهذه الأسباب ، تخلو جميع هذه الجزر من السكان ، لأنها
لا تصلح للاستقرار البشري .

ويعمل تكون الحواجز المرجانية حول جزر أرخبيل القمر ، بنمو
المستعمرات المرجانية على جوانب المخاريط البركانية ، التي كوَّنت هذه الجزر
في المياه المدارية الضحلة ، التي تلائم نمو حيوان المرجان ، وتعرض هذه
الجزر لعمليات هبوط تدريجي بطيء ، بينما كانت المستعمرات المرجانية تنمو
وتبني مستعمرات جديدة فوق المستعمرات القديمة ، للبقاء في المياه الضحلة .
واستمر نمو هذه المستعمرات المرجانية مع استمرار الهبوط التدريجي للجزر .
وتعتبر جزيرة مايوت وجزرها المرجانية الحلقية التي تحيط بها ، خير شاهد
على الهبوط العام لجزر أرخبيل القمر ، ويعزز ذلك ظهور شعاب مرجانية
حاجزة ، تبعد عن جزيرة مايوت بمسافة عشرين كيلومتراً باتجاه
الشرق (Battistini and Verin, 1984:17-20) ويعتقد أن بعض الجزر البركانية
حول جزر القمر قد هبطت دون مستوى مياه المحيط ، حيث استمر نمو
المستعمرات المرجانية فوقها . وهذا الاعتقاد يمكن أن يفسر استمرار الحواجز
والجزر المرجانية وتقاربها أو اتصالها .

**وبهذا يمكن القول أن بنية جزر القمر وتركيبها الجيولوجي ارتبطا بعاملين
أساسيين هما :**

- ١ - الصدوع التي أصابت قاع المحيط الهندي في نهاية الزمن الجيولوجي
الثاني ومطلع الزمن الجيولوجي الثالث .

٢ - حدوث نشاط بركاني هائل منذ مطلع عصر الميوسين وتدفق أحجام كبيرة من المصهورات والحمم البركانية التي كونت دروعاً بركانية ضخمة من الصخور البازلتية القاعدية ، ثم نمو المستعمرات المرجانية التي شكلت الحواجز والجزر المرجانية على سفوح هذه الدروع .

وبسبب طبيعة النشأة البركانية لجزر القمر ، فإن معظم صخورها من البازلت الأسود القاتم ، الذي يتميز سطحه بكثرة الفجوات Amygdales ، الناتجة أصلاً عن انفجار الفقائيع المنتشرة على سطح اللابة المنبثقة وانطلاق الغازات منها . ويتكون البازلت أساساً من معادن الفليسبار والأوجيت والأوليفين ومركبات الحديد .

ويمكن تقسيم الصخور البركانية في جزر القمر حسب تتابعها الزمني إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

- ١ - الصخور البركانية التي تكونت خلال عصري الميوسين والبليوسين في الزمن الجيولوجي الثالث ، وتنتشر في جزر مايوت وموهيلي وأنجوان .
- ٢ - الصخور البركانية التي تكونت في الزمن الرابع وتنتشر بصورة رئيسة في جزيرة القمر الكبرى ، التي تكونت بدورها خلال هذا الزمن .

التضاريس

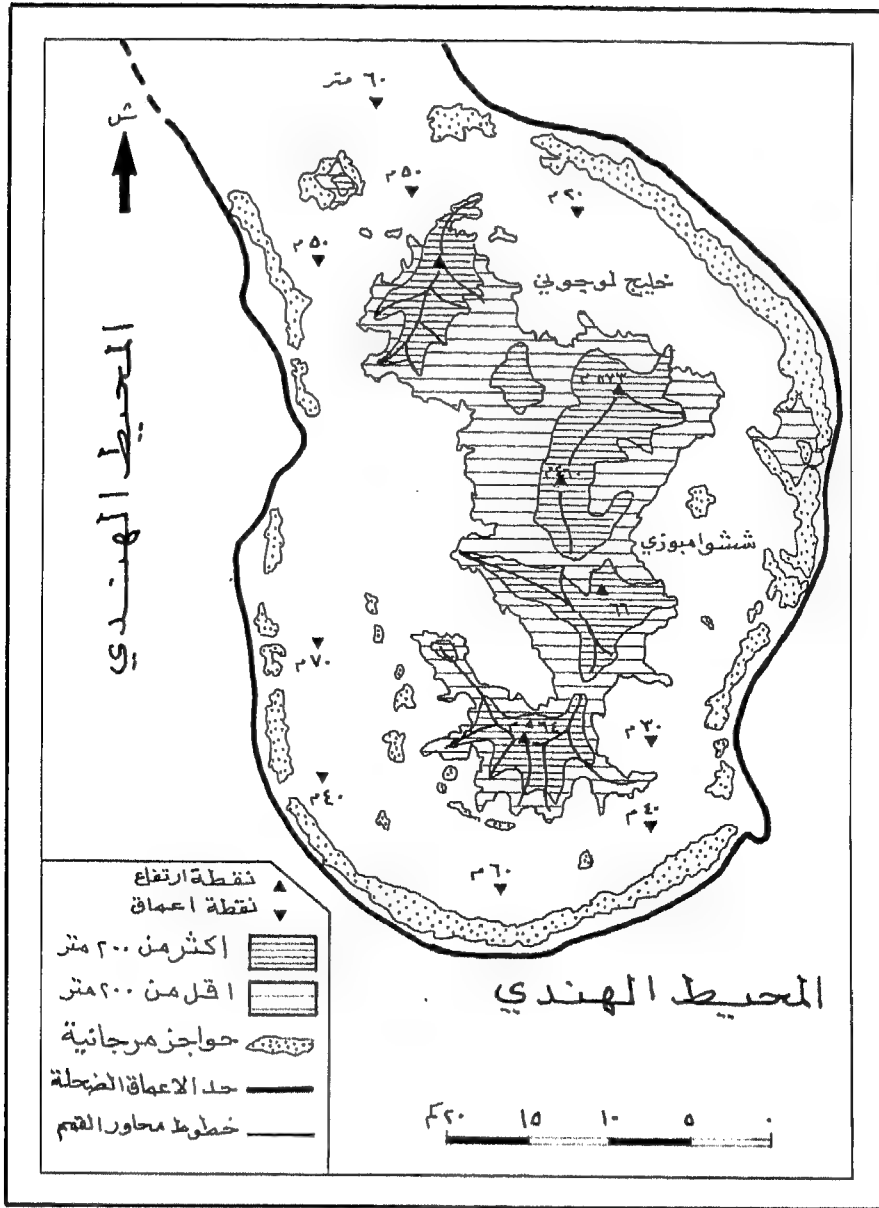
تتباين مظاهر السطح في جزر القمر من جزيرة لأخرى ، فلكل جزيرة منها تضاريسها وملامحها الطبيعية الخاصة . ولذلك يجب وصف تضاريس كل جزيرة منها على حدة .

وتجمع بين هذه الجزر جميعاً بعض الخصائص المتشابهة والعوامل المشتركة التي أثرت في تشكيل مظاهرها التضاريسية إلى حد كبير ، أهمها : أنها جميعها جزر محيطية بركانية الأصل ، نشأت من ثورانات بركانية انتابت قاع المحيط الهندي خلال عصور جيولوجية مختلفة ، وصخورها نارية تكونت من الحمم والمصهورات البركانية التي انبثقت من باطن قاع المحيط ، وليس لها سهول ساحلية واضحة . كما أنها شديدة التضررس ، بسبب طبيعة صخورها النارية من ناحية وتعرضها لعوامل النحت والتعرية على مختلف أشكالها ، ولا تزال تضاريسها بمظهرها العام تعكس أثر البنية الأصلية بوضوح ، هذا إلى جانب نمو الحواجز والجزر البركانية ، التي تكونت من صخور جيرية ، كانت أصلاً هياكل لحيوان المرجان .

وبهذا ، يمكن القول بأن العوامل التي ساهمت في تشكيل تضاريس جزر أرخبيل القمر تشمل العوامل الباطنية أو القوى الداخلية التي تمثلت بالثورانات البركانية العنيفة وما قذفته من مصهورات وحمم ، شكلت هضاباً وتلالاً بركانية ، تنتشر في جميع الجزر وتشكل المظهر الأساس فيها ، والعوامل أو القوى الخارجية وهي التي تشمل عمليتي التجوية والنحت بمختلف مظاهرها والتي تتمثل بوضوح في تخفيض منسوب المخاريط البركانية وتسويتها ، وظهور الكهوف والأقواس البحرية في المناطق الساحلية ، فضلاً عن توافر التربة البركانية الخصبة ، التي نتجت عن تحلل الطفوح البازلتية .

تضاريس جزيرة مايوت: (الشكل رقم ٦) :

تمتد جزيرة مايوت على مسافة ٣٨ كم تقريباً من الشمال إلى الجنوب وتتسع في الشمال وتضيق بالاتجاه جنوباً حيث يبلغ أقصى اتساع لها حوالي ٢٠ كم . وأقل اتساع لها لايتجاوز أربعة كيلومترات عند خليج بوييني ، الذي يشكل تجويفة خاصرة الجزيرة . وتحيط بها الجزر الحلقية والشعاب المرجانية الحاجزة التي تعد من أجمل الشعاب الحاجزة في العالم ، حيث تظهر على شكل حاجز مزدوج في جنوب الجزيرة وغربها ، ويفصلها عن الساحل بحيرة شاطئية ضحلة ، يصل عرضها إلى عشرة كيلومترات ، وتقل أعماقها عن ٧٠ متراً . وقد تصل إلى أقل من عشرين متراً . وقاعها ممهّد متسق تتخلله بعض نتوءات الصخور المرجانية المتفرقة ، ويعتبر هذا الحاجز الحد الفاصل بين الأعماق الضحلة حول الجزيرة والأعماق السحيقة في المحيط ، حيث تهوي الأعماق بعده بشكل مفاجئ وانحدار شديد من جميع الجهات ، - عدا الجهة الشمالية - إلى أعماق تتجاوز ٥٠٠ متر وتصل إلى ١٠٠٠ متر في جنوب شرق الجزيرة ، ويتخلل هذا الحاجز فتحات ضيقة ضحلة تسمح بمرور المياه بين البحيرة الشاطئية والمحيط . وتنتشر حول الجزيرة داخل البحيرة الشاطئية إحدى عشرة جزيرة صغيرة المساحة ، يعتقد بأنها كانت مخاريط بركانية صغيرة متداخلة وقليلة الارتفاع ، ظهرت في الزمن الجيولوجي الرابع ، وارتفعت فوق الحاجز المرجاني (Battistini, and Verin, 1984) . وأكثر هذه الجزر ارتفاعاً هي جزيرة باماندزي ، التي تتجاوز الارتفاعات فيها ٢٠٠ متر فوق سطح المحيط ، والتي تقع شرق جزيرة مايوت ، على مسافة ثلاثة كيلومترات تقريباً . وهي تعد ضاحية لجزيرة مايوت . وتليها في الشمال الغربي جزيرة متسامبورو ، ثم جزيرة شيسوامبوزي في الغرب .



شكل (٦) تضاريس جزيرة مايوت

وتتألف القاعدة الأساسية لجزيرة مايوت من الدرع البركاني البازلتي القديم ، الذي تكوّن في عصر الميوسين ، ولم يبق منه في الوقت الحاضر سوى السطح الشرقي بسبب عمليات النحت والتعرية التي أزالَت السفوح الأخرى . وارتفعت فوق هذا الدرع البركاني قبل تهدمه ، مخاريط بركانية حديثة ، ظهرت مع تجدد النشاط البركاني بعد عصر الميوسين ، خاصة خلال الزمن الجيولوجي الرابع . وتتكوّن هذه المخاريط من صخور الفونوليت Phonolite النارية ، الدقيقة البلّورات ، والتي تتألف من معدني الفلسبار والنفيلين Nepheline وقد قاومت هذه الصخور عمليات التجوية والتعرية بسبب شدة صلابتها ، التي تفوق صلابة صخور البازلت لذا فقد ظلت مرتفعة ، مشكلة حافات التلال وقممها مثل قمم : شونجي (٥٩٤ متر) ، ومتسابور (٥٧٢ متر) ، ودزياني بول (٤٧٢ متر) وكومباني (٤٨١ متر) ، وأكثرها ارتفاعاً قمة بينارا (٦٦٠ متر) .

وظهرت أيضاً خلال النشاط البركاني الذي تجدد في الزمن الرابع ، مخاريط بركانية من النوع الاسترمبولي . وقد امتلأت فوهاتها بالمياه الضحلة بعد خمودها ، حيث يعرف هذا النوع من الفوهات باسم Maar أو البحيرة البركانية ، ومنها على سبيل المثال ، فوهات : كاواني وكافاني بالقرب من مدينة موموجو في شمالي الجزيرة . كما ظهرت خلال هذه الفترة مخاريط بركانية مركبة Cpmposite في جزيرة باماندزي ، التي تتألف بكاملها من الصخور البركانية الحديثة ، التي ارتفعت فوق الحاجز المرجاني ، الواقع شرق جزيرة مايوت بحوالي ثلاثة كيلومترات .

وقد أثرت عمليات التجوية والتعرية في تضاريس جزيرة مايوت بشكل كبير وواضح ولذلك يتألف سطحها من بقايا المخاريط والهضاب البركانية المقطعة والمستوية السطح تقريباً ، حيث يقل ارتفاع معظمها عن ٥٠٠ متر .

وتنتشر فوقها تربة بركانية خصبة حمراء اللون ، نتجت عن تفكك أكاسيد الحديد وغيره من المواد التي تؤلف صخور البازالت . كما ترتفع فوقها بعض التلال من الصخور النارية الشديدة الصلابة التي ذكرت آنفاً وأعلىها بينارا (٦٦٠ متراً) .

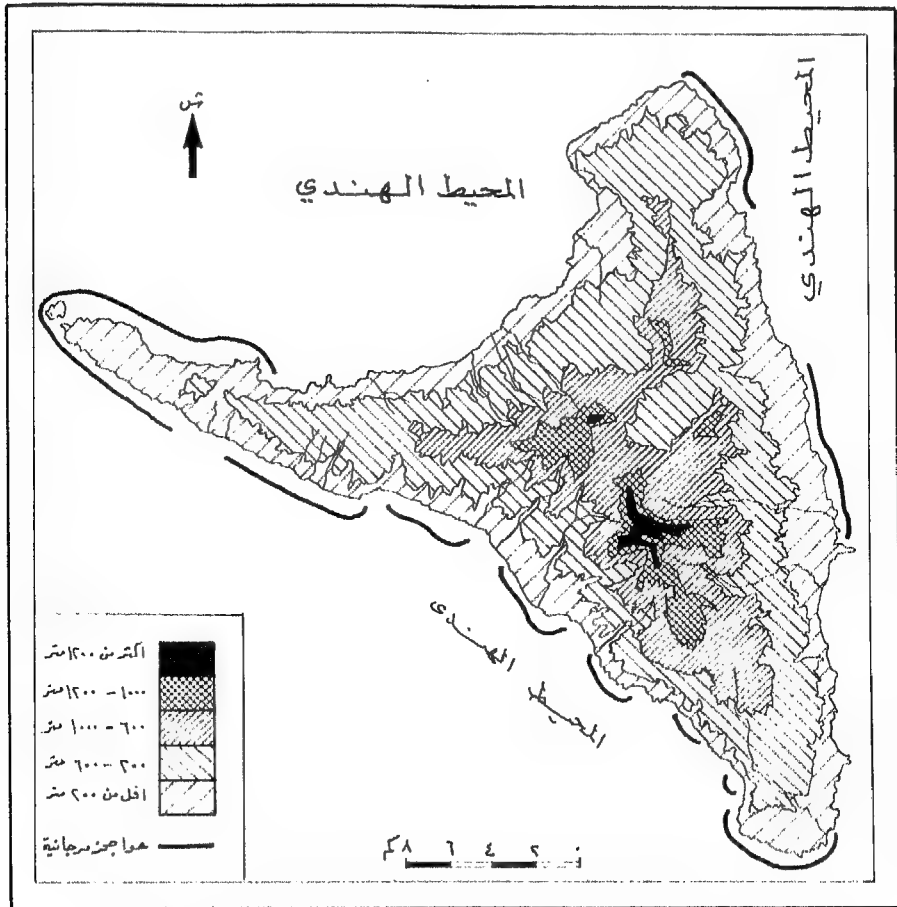
وتتميز سواحل جزيرة مايوت - التي يقارب طولها ٢٠٠ كم - بتقطعها وكثرة تعرجاتها وخلجانها العميقة ، التي تشرف على مياه البحيرة الشاطئية (اللاجون) المحيطة بالجزيرة بجروف وانحدارات شديدة ، مثل خليج لوجوني في الشمال ، وخليج شيرونجي وباندريل في الشرق ، وخليج يويني في الغرب ، الذي يشكل خاصرة الجزيرة ويتوغل فيها مسافة ١٠ كم تقريباً ، ويقل عرض مدخله عن خمسة كيلومترات ، كما يقل عمق المياه فيه عن ٦٠ متراً . وقد وفرت هذه الخلجان على حوافها أماكن مناسبة لنمو غابات المانجروف الدائمة الخضرة ، بسبب اختلاط التربة مع الصخور الجيرية والرواسب الطينية والرملية والمواد العضوية التي تقذفها أمواج المحيط أو تتركها الطيور البحرية (Battistini, and Verin, 1984) (أبو العينين ، ١٩٧٤ م : ٥٣٨)

تضاريس جزيرة أنجوان :

يستفاد من الشكل رقم (٧) ، أن جزيرة أنجوان المثلثة الشكل ، تتراوح أطوال سواحلها على خط مستقيم بين ٤٢ كم للساحل الغربي ، ٣٥ كم للساحل الشرقي و ٣٠ كم للساحل الشمالي . كذلك يوضح الشكل أن الطبيعة الجبلية الوعرة تغلب على سطحها . فمن قمة جبل نترينجي (١٦٠٠ متر) التي تحتل وسط الجزيرة تقريباً ، وتبعد عن الساحل سبعة كيلومترات ، ينحدر السطح بشدة نحو الساحل بمعدل عام يتجاوز

١:٥ ، أي بزاوية أكبر من ١٢ درجة ونسبة تزيد على ٢٠٪ . كما ينحدر السطح بشدة من قمة جبل تريندريني (١٤٧٥ متراً تقريباً) . الذي تغطيه غابة مويّا . نحو الساحل الغربي ، حيث يتجاوز معدل انحدارها العام ٤١ أو ١٥ درجة ، أي بنسبة ٢٥٪ .

ويشغل الجزء الأوسط من الجزيرة مخروط بركاني قديم ، تكون من الصخور البازلتية التي تراكت في نهاية الميوسين وبداية البليوسين ، وكان ارتفاع قمته يتجاوز ٣٠٠٠ متر وقد انخفضت بتأثير عمليات التجوية والتعرية إلى ١٦٠٠ متر تقريباً ، وقد أثرت عمليات التجوية والتعرية في سطح جزيرة أنجوان بشكل كبير - كما هو الحال في جزيرة مايوت - وتمكنت من تقطيعه وتجزئته ، فظهرت فيها قمم مرتفعة ذات حواف شديدة الانحدار ، مثل قمة تريندريني وقمة نترينجي (١٥٩٥ متراً) التي تشرف على حلبة بامباو التي لا يتجاوز ارتفاعها ٥٠ متراً عن سطح البحر ، وترتفع حافة جبل نترينجي فوقها كجدار شاهق يتجاوز ارتفاعه ١٠٠٠ متر عن قاعها ، وكذلك ترتفع بعض السفوح فوق قاع المنخفض بجروف وانحدارات شديدة تتجاوز ٨٥ درجة ، بارتفاع يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ متر والسبب الرئيس في تكون هذا المنخفض هو نهر ترا ترينجا ، الذي يبلغ طوله نحو عشرة كيلومترات ، والذي تمكّن من حفر مجراه على السفح الشرقي للمخروط البركاني القديم واختراق الطرف الشرقي للحلبة وتعميق مجراه في داخلها ، وتنتشر المنخفضات التي استطاعت المجاري المائية اختراقها بعد حفر مجاريها في الصخور البازلتية للمخروط البركاني القديم في كثير من مناطق جزيرة أنجوان مثل منخفضات باتسي بالقرب من الساحل الشمالي ، وكوني وجوجو ومرو أجاهو بالقرب من الساحل الشرقي ومرو بوموني وغيرها من المنخفضات الواقعة في الجزء الجنوبي من الجزيرة ، والتي تجري فيها الأنهار التي تنحدر من سفوح جبل



شكل (٧) تضاريس جزيرة أنجوان

نترينجي وجبل مويا ، وتعتبر جزيرة أنجوان أغنى جزر أرخبيل القمر بالمجري المائية .

ويعتبر جبل نترينجي جزءاً من القاعدة الأساسية القديمة لجزيرة أنجوان ، التي تراكمت عليها الحمم والمقذوفات البركانية التي انبثقت من باطن الأرض خلال عصر البليوسين في الزمن الرابع ، وكونت رؤوس الجزيرة ، وهي : منطقة جيميليم في الشمال الشرقي ، ومنطقة سيما في الشمال الغربي ، ونيوماكلي في الجنوب . وبسبب حداثة هذه المناطق فإن عمليات التجوية والتعرية لم تؤثر فيها كثيراً كما هو الحال في وسط الجزيرة ، ولذلك أصبحت أكثر ارتفاعاً من بعض مناطق وسط الجزيرة وأقل منها تجزئة وتقطعاً . وتغطي القاعدة القديمة تربة بركانية حمراء خصبة ، غنية بأكاسيد الحديد ، وقد تكونت هذه التربة من تحلل وتفكك الصخور البازلتية .

وتجدد النشاط البركاني خلال أواسط الزمن الرابع وأواخره ، وهي المرحلة الأخيرة للنشاط البركاني في جزيرة أنجوان ، التي اندفعت خلالها الحمم من براكين من النوع الاسترمبولي ، مازالت تحتفظ بأشكالها حتى الوقت الحاضر (Battistini, and Verin, 1984:17-21) وتوزعت هذه البراكين في ثلاثة اتجاهات على طول محاور صدوع قديمة ، كانت السبب الرئيس في الشكل الثلاثي للجزيرة . وحدثت أهم هذه الأنشطة البركانية داخل المنخفضات في القاعدة القديمة ، وهما منخفضي بامباو وباتسي .

وتتألف سواحل جزيرة أنجوان ، التي لايتجاوز طولها ١٠٠ كم ، من حواف مرتفعة وجروف شديدة الانحدار ، خاصة في أطراف الجزيرة أو رؤوسها الثلاثة ، عدا الأجزاء التي حفرتها مجاري الأنهار ، وكونت عندها الدلتاوات التي تتصف بانخفاضها وقلة انحدارها ، خاصة دلتاوات المجاري الرئيسة .

ويحيط بجزيرة أنجوان شعاب مرجانية هدايبية، تظهر على خط الساحل في بعض المناطق أو بجواره في مناطق أخرى، وهو أكثر منها على ساحل سيما في شمال الجزيرة، وعلى الساحل الشرقي لمنطقة جميلم، وعلى الطرف الجنوبي لمنطقة نيوماكلي. ويتراوح متوسط عرض هذه الشعاب بين ١ و ٣ كم. ويبدو أن هذه الشعاب أخذت في الانفصال عن سواحل الجزيرة، مع تكون بحيرة شاطئية صغيرة (لاجون)، وهو مؤشر قوي يوضح اتجاه الجزيرة نحو الهبوط التدريجي وارتفاع مستوى مياه المحيط (Battistini, and Verin, 1984:22)

تضاريس جزيرة موهيلي (الشكل رقم ٨) :

تمتد جزيرة موهيلي من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي على مسافة ٣٠ كم تقريباً. ويبلغ اتساع لها في الجزء الشمالي الغربي نحو ١٢ كم، وذلك بين مدينة مباتسي على الساحل الشمالي، وجنوب غرب مدينة ندرودروني على الساحل الجنوبي، وتضيّق رقعتها باتجاه الجنوب الغربي لتصل أدنى اتساع لها (أقل من كيلومتر) في طرفها الجنوبي الغربي، جنوب مدينة إيتساميا.

ويشغل وسط الجزيرة وغربها سلسلة من التلال القليلة الارتفاع، تمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، ولا يتجاوز ارتفاعها ٨٠٠ متر فوق سطح البحر، وتبلغ أقصى ارتفاعاتها ٧٩٠ متراً في قمة مزيكوكول، وفي قمة كيبوانا ٧٦٥ متر، وهذه التلال هي بقايا المخروط البركاني البازلتي الكبير، الشديد الانحدار، الذي يشكل جزءاً من القاعدة الأساسية للجزيرة موهيلي. وقد أزالّت عمليات التجوية والتعرية الكثير من أجزائه، خاصة

عمليات التعرية المائية ، التي حفرت فيه مجموعة كبيرة من الأنهار القصيرة التي تتراوح أطوالها بين كيلومترين وستة كيلومترات كما حددت سفوحه وأزالت أجزاء كبيرة منها . ومن أهم هذه الأنهار ، نهرا ديوا ومفروا مليمبيني . وتنحدر هذه الأنهار من سفوحه الشمالية والجنوبية والغربية . وتخلو سفوحه الشرقية من المجاري المائية تمامًا .

وقد تكون هذا المخروط البركاني خلال أقدم مرحلة من النشاط البركاني في جزيرة موهيلي ، ولذلك تعتبر صخور سلسلة التلال الحتية - التي نشأت نتيجة لتأثره بشدة بعوامل النحت والتعرية - أقدم التكوينات الجيولوجية في جزيرة موهيلي ، ومن المحتمل أن الجزء الشرقي من الجزيرة والذي يعرف باسم هضبة دجاندر ، لم يكن موجوداً في ذلك الوقت ، وظهر فيما بعد من خلال النشاط البركاني الذي شهدته الجزيرة خلال أواسط الزمن الجيولوجي الرابع وأواخره . وقد تكونت خلال هذه الفترة مخاريط وفوهات بركانية في شرقي الجزيرة ، وما زالت تحتفظ بأشكالها حتى الوقت الحاضر ، مثل بركان دزياني بوندوني الذي تشغل فوهته الخامدة بحيرة أوهوني ، ومثل فوهتي بركان وانا زي بوندروني ، ومن المحتمل أن هذه المخاريط تكونت بثورانات من الحمم البركانية ، انبثقت من فوهة الدرع البركاني القديم ومن الفتحات والشقوق التي كانت على جوانبه ، وهي التي شكلت هضبة دجاندر التي تتراوح ارتفاعاتها بين ٢٠٠ و ٥٠٠ متر فوق سطح البحر ، وتضاريسها بسيطة أو غير معقدة بالمقارنة بالجزء الغربي من الجزيرة (Battistini and Verin, 1994:21)

وقد تعرضت الصخور البازلتية القديمة والحديثة لعوامل التجوية والتعرية فتفككت وتآكلت وتفتت وتحولت إلى تربة خصبة حمراء اللون ، غنية بالأكاسيد المعدنية .

وتتميز شواطئ جزيرة موهيلي بكثرة تعاريجها وشدة تقطعها وتجزؤها ، خاصة على الساحل الجنوبي ، حيث تكثر التعاريج والخلجان التي تتعمق في جسم الجزيرة ، والقسم الأكبر من هذه السواحل يشرف على المحيط بانحدارات شديدة . وقد هيأت الخلجان الصغيرة المكان المناسب لنمو غابات المنجروف ، خاصة على الساحل الجنوبي ، مثل الغابات الواقعة جنوب شرق مدينة أوالا ، وشرق مدينة نيوماشاكوا وغربها .

وتحيط بجزيرة موهيلي شعاب مرجانية هداية ، تظهر بجوار خط الساحل ، على مسافات مختلفة تقل عن ثلاثة كيلومترات . كما يوجد في جنوب الجزيرة أرخبيل من عدة جزر صغيرة ، تتصف بانحداراتها الشديدة ، وأكبرها جزيرة كانزوني ، ثم يليها جزر كوينيفو وشاندزي ، وماجنوجنل ، وميا ، وفورو ، وبوجو ومبوزي . كما توجد بعض الجزر الصغيرة بالقرب من الساحل الشرقي للجزيرة ، وهي جزر : مشاكو ومبوزي وجناندزا ، وجميع هذه الجزر غير مأهولة بالسكان ، وترتبط نشأتها بالنشاط البركاني الذي شهدته الجزيرة خلال الزمنين الثالث والرابع .

تضاريس جزيرة القمر الكبرى (نجازيدجا) (شكل رقم ٩) :

تعد أكبر جزر أرخبيل القمر مساحة وأحدثها تكويناً ، وهي تشبه بشكلها الخارجي العام رأس تنين أو رأس أفعى ضخمة ، يحتل فيه بركان سنتيغافي النشاط في جبل كارتالا موقع العين . وتمتد الجزيرة من الشمال إلى الجنوب على مسافة تتجاوز ٦٥ كم . ويتباين عرضها من مكان لآخر ، فتمتد أراضي الجزيرة من الشمال نحو الجنوب لمسافة ٣٤ كم تقريباً ، أي إلى منتصف الامتداد الطولي للجزيرة ، بعرض متساوي يقارب ١٥ كم ، حيث تبدأ أراضيها بالاتساع شرقاً وغرباً حتى تصل أقصى اتساع لها (٢٥ كم) بين

مدينتي إيكوني في الغرب وييدجاني على الساحل الشرقي ، ثم تضيق بالاتجاه جنوباً ، لتنتهي بنتوء طوله نحو ١٥ كم ولا يتجاوز عرضه عشرة كيلومترات ، ويعرف باسم شبه جزيرة مبادجيني ، ويوجد في الجزيرة مخروطان بركانيان كبيران ، يشكلان قاعدتها الأساسية ، وهما : كتلة جريل (١٠٨٧ متراً) في الشمال ، وجبل كارتالا - في الجنوب الذي تنتهي قمته (٢٣٦١ متراً) بفوهة بركان ستيغافي ، الذي كانت آخر ثوراناته في عام ١٩٧٧ م.

ويتضح مما سبق أن هذه الجزيرة تتألف من ثلاث وحدات تضاريسية بنيوية أساسية ، وهي كتلة جبل جريل في الشمال ، وجبل كارتالا في الجنوب ، وشبه جزيرة مبادجيني ، التي تشكل الامتداد الجنوبي للجزيرة .

وكتلة جريل عبارة عن بركان قديم خامد ، يبلغ أقصى ارتفاعه في قمة ساودزو في طرفه الجنوبي ، وينخفض تدريجياً بانحدارات لطيفة باتجاه المحيط شمالاً ونحو الجنوب ، حيث تلتحم سفوحه بسفوح جبل كارتالا في عنق ديبواني ، بارتفاعات تتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ متر في وسط الجزيرة ، حيث تنتشر مئات من المخاريط البركانية من النوع الاسترمبولي التي تتألف من اللابة الحمضية الغنية بالسيليكا الثقيلة الوزن ، البطيئة الانسياب ، واللاية القاعدية البازلتية ، الشديدة السيولة ، التي وصل معظمها إلى المحيط .

أما جبل كارتالا ، فهو بركان ضخيم تكوّن في الزمن الرابع ، يشبه قبة شديدة الانحدار يتجاوز ٢٠ درجة ويصل إلى ٣٠ درجة في بعض المناطق ، أي بمعدل بتراوح بين ١ : ٢ و ١ : ٣ ، وتنحدر سفوحه بشدة باتجاه الشرق - أي نحو المحيط - بمعدل ١ : ٥ أو بزاوية تتجاوز ١٣ درجة ، وتنحدر بمعدل أقل شدة نحو الغرب (١ : ٦ تقريباً) بزاوية تقارب عشر درجات ، بينما

تكون انحداراتها متوسطة نحو الشمال وباتجاه الجنوب إلى شبه جزيرة مبادجيني، حيث لا تتجاوز ٦ درجات.

وفوهة جبل بركان كارتالا من نوع الكالديرا Caldera . فهي تتميز باتساع مساحتها ، حيث يتجاوز قطرها بضع مئات من الأمتار ، وذلك بسبب تعرضها لثورانات وانفجارات بركانية أخرى غير التي كونتها، أدت إلى تحطم فوهتها وهبوط أرضيتها وانحسار جوانبها ، ثم تجددت عملية بنائها، فأصبحت منخفضة على شكل بوتقة عميقة Bowl Shaped Depression ، يظهر محيطها على شكل دائرة بحواف حائطية شديدة الانحدار ، باتجاه فوهة البركان .

وتنتشر على جبل كارتالا عدة مخاريط بركانية نوع الاسترمبولي مع المقذوفات البركانية من الرماد والحجم المخروطية الشكل باتجاه شمالي - جنوبي ، على امتداد محاور الشقوق والكسور . كما أن الحمم البركانية الحديثة العظيمة السيولة ، تكدست عند أقدام البركان على السواحل ، ويمثل شكلها بعد برودتها إلى التقعر بسبب سيولتها الشديدة .

أما شبه جزيرة مبادجيني التي تقع في الطرف الجنوبي لجزيرة القمر الكبرى فهي تمثل الجزء الثالث وقد تعرضت لعمليات التعرية والتجوية الشديدة ، خاصة في أجزائها الشرقية والجنوبية الشرقية ، مما أدى إلى تحطم قاعدتها البازلتية وتفككها والتي يحتمل أنها تكونت في المرحلة الثانية من النشاط البركاني في جزيرة القمر الكبرى وغطيت بحمم بركانية حديثة وعدد كبير من المخاريط البركانية من نوع الاسترمبولي كما تنتشر فيها تربة حديثة التكوين وقليلة السمك ، ولكنها خصبة ومشبعة بأكاسيد الحديد التي تحللت من الصخور البركانية . ولذلك تندر فيها الأراضي المزروعة وتقتصر على بعض البساتين المتفرقة .

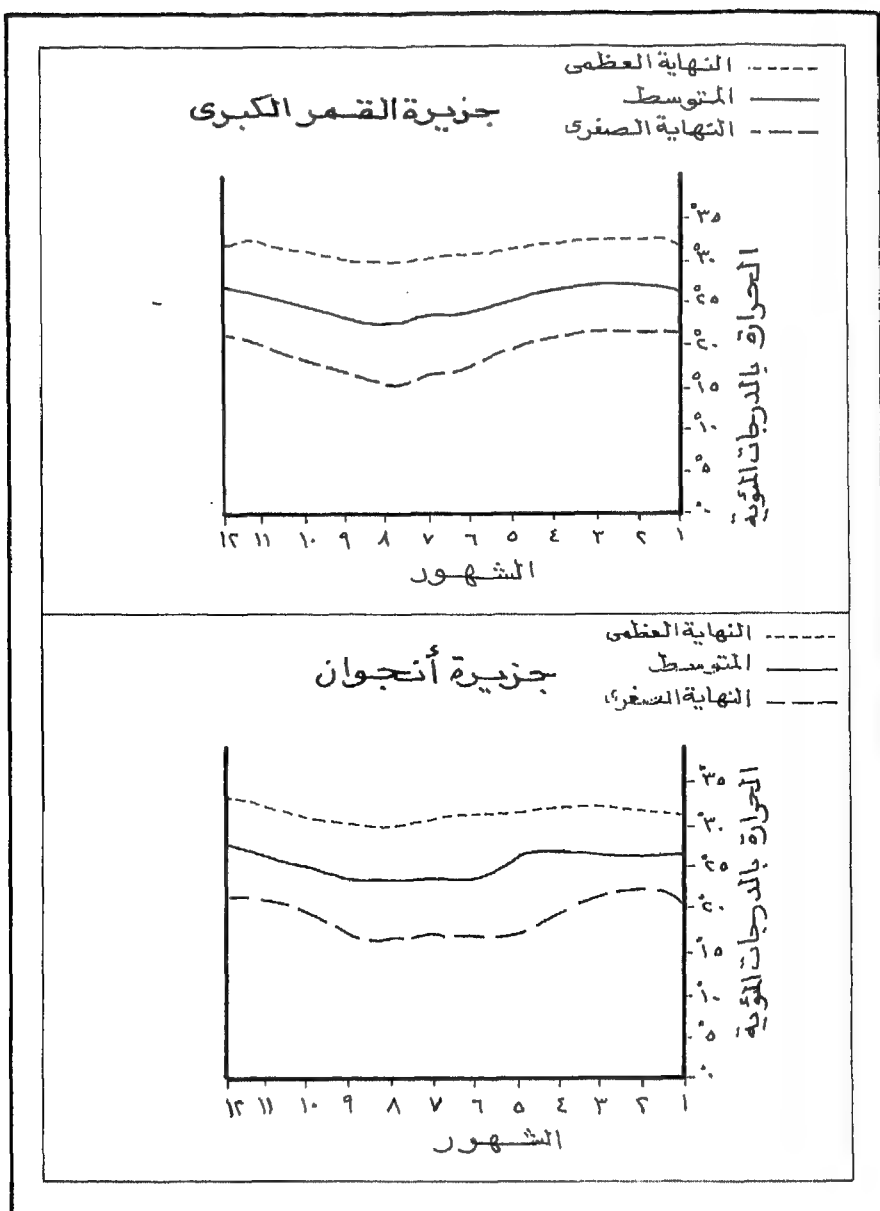
وتتميز سواحل جزيرة القمر الكبرى بأنها سواحل صخرية ، ترتفع قليلاً في مناطق الصخور البركانية الحديثة ، وهي شديدة التمزق بسبب كثرة فجواتها وتعاريجها الصغيرة . وتحيط بها في بعض المناطق شعاب مرجانية ، هداية ، تظهر على مسافة ضئيلة من الشاطئ لاتتجاوز كيلومتراً واحداً وتظهر هذه الشعاب على شكل قوس يحيط بالساحل الشمالي للجزيرة بين هنتسندزي وندزاوز ، وبين نتسودجيني ومويندازا أمبوني على الساحل الغربي ، وبين شنديني وفومبوني على الساحل الجنوبي الشرقي للجزيرة ، في شبه جزيرة مبادجيني. (Battistini, and Verin, 1984) (World Bank, 1988)

المناخ

تتمتع جزر القمر بمناخ مداري رطب مع فصل حار مطير ، وفصل معتدل جاف . ويمتد الفصل الحار الرطب من شهر نوفمبر حتى شهر إبريل ، أي ما يتوافق مع صيف نصف الكرة الجنوبي . ويبلغ أقصى متوسط لدرجة الحرارة خلاله في شهر يناير (٢٧ رجة مئوية) وتسقط فيه الأمطار التي تحملها الرياح الموسمية الحارة الرطبة القادمة من الشمال . ويسود الفصل المعتدل الجاف خلال الفترة الممتدة بين شهري إبريل ونوفمبر ويتوافق مع فصل الشتاء الجنوبي وتهب فيه الرياح الجنوبية الشرقية الجافة (Bonnardel, 1973:308)

ويتأثر مناخ جزر القمر بموقعها تأثيراً كبيراً ، فموقعها بين دائرتي عرض ٢٠° - ١١° و ٠٤° = ١٣° جنوباً ، انعكس على الظروف المناخية المدارية وشبه المدارية السائدة فيها . كما أن طبيعتها الجزرية وضآلة رقعتها ، جعل للمؤثرات المحيطية أثراً كبيراً في خصائصها المناخية ، مثل اعتدال درجات الحرارة صيفاً وشتاءً ، وضآلة المدى الحراي السنوي ، وارتفاع نسبة الرطوبة . كما أدى تباين ارتفاع السطح بين جزيرة وأخرى من جهة ، وفي داخل كل جزيرة من جهة ثانية ، واتجاهات تضاريسها وامتدادها إلى تغيرات محلية في خصائص المناخ في مناطق متقاربة ، قد لا تتجاوز المسافة بينها بضعة كيلومترات . كذلك يتأثر مناخ جزر القمر بتوزيع مراكز الضغط الجوي في فصلي الصيف والشتاء .

الحرارة: يستفاد من الشكل رقم (١٠) الذي يبين توزيع المتوسطات الشهرية لدرجات الحرارة والنهايات العظمى والصغرى في جزيرتي القمر الكبرى وأنجوان ، أن مناخ أرخبيل جزر القمر مداري حار ، حيث يبلغ متوسط



شكل (١٠) المتوسطات الشهرية والنهايات العظمى والصغرى لدرجات الحرارة في جزيرتي القمر الكبرى وأنجوان

درجة الحرارة خلال الفصل الحار المطير ٢, ٢٧ درجة مئوية ، في حين يبلغ ٤, ٢٣ درجة مئوية خلال الفصل المعتدل الجاف . وبهذا يصل المتوسط السنوي لدرجة الحرارة ٣, ٢٥ درجة مئوية .

فلذلك لا تشهد جزر القمر تبايناً كبيراً في درجات الحرارة على امتداد فصول السنة ، حيث لا يتجاوز المدى السنوي لدرجة الحرارة أربع درجات مئوية .

وتتجاوز النهاية العظمى في غالبية شهور السنة ٢٠ درجة مئوية . فعلى سبيل المثال ، تتجاوز درجة الحرارة في مدينة نوزوني - الواقعة على الساحل الغربي لجزيرة القمر الكبرى - في شهور الفصل الحار والمعتدل ٣٢ درجة مئوية ، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر حتى شهر إبريل ، وتراوح بين ٣٠ و ٣٢ درجة مئوية خلال الفترة الممتدة من شهر مايو وحتى شهر أكتوبر . وكذلك تتجاوز درجة الحرارة العظمى في مدينة واني - الواقعة على الساحل الشمالي لجزيرة أنجوان ٣٠ درجة مئوية ، في جميع شهور السنة ، وأقصى درجة حرارة وهي ٢, ٣٢ درجة مئوية وسجلت في شهر إبريل . أما النهاية الصغرى ، فهي لا تقل عن ١٥ درجة مئوية في جميع شهور السنة ، حيث تتراوح في مدينة موروني بين ٢٠, ٢٢ درجة مئوية خلال الفترة من شهر ديسمبر وحتى مايو ، وبين ٥, ١٥ و ٢٠ درجة مئوية خلال الفصل الممتد من مايو وحتى أكتوبر . وسجلت أدنى درجة (٥, ١٥ درجة مئوية) في شهر أغسطس . ولا تنخفض درجات الحرارة الصغرى في مدينة واني عن ٧, ١٦ درجة مئوية خلال جميع شهور السنة ، ورصدت أقل درجة حرارة (٧, ١٦ درجة مئوية) خلال شهري يونيو وسبتمبر .

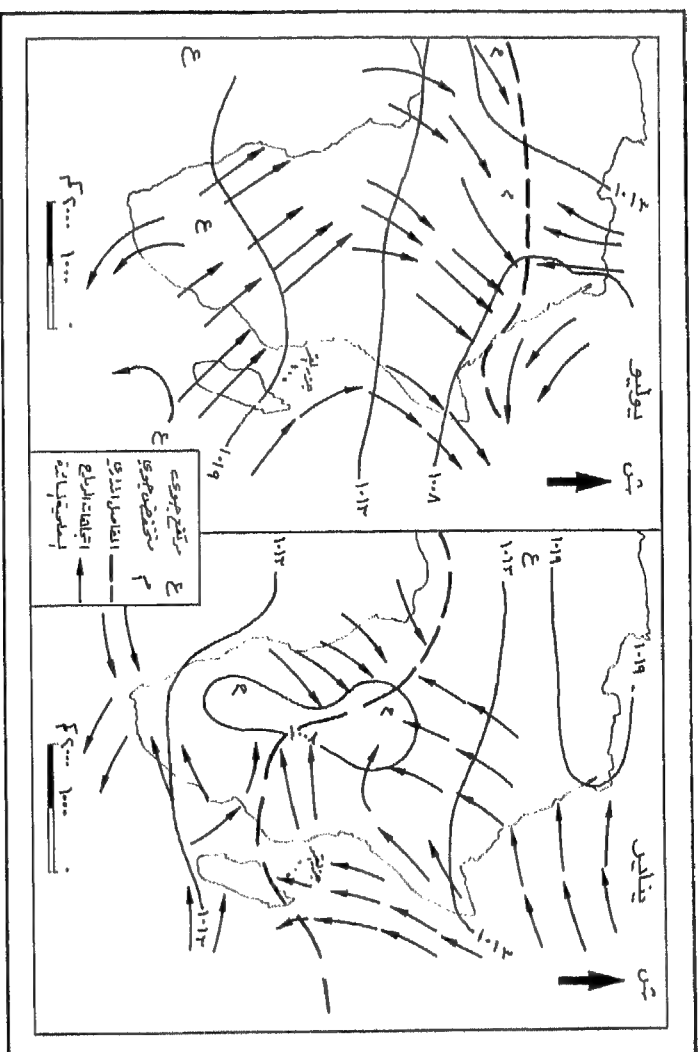
وتؤثر التضاريس بشكل واضح في توزيع درجات الحرارة ، التي تتناقص بصفة عامة بالارتفاع . فعلى سبيل المثال ، تنخفض درجات الحرارة في مدينة

موفوني الواقعة جنوب شرق مدينة موروني على ارتفاع ٤٠٠ متر في جزيرة القمر الكبرى فيتراوح المتوسط الشهري للحرارة فيها خلال الفصل الحار (من أكتوبر وحتى أبريل) بين ٢٢ و ٢٤ درجة مئوية مقابل ٣٦ و ٣٧ درجة مئوية في مدينة موروني على الساحل . كما يتراوح المتوسط الشهري لدرجات الحرارة في موفوني خلال الفصل المعتدل (من إبريل وحتى أكتوبر) بين ٢٠ و ٢٢ درجة مئوية مقابل ما بين ٢٣ و ٢٥ درجة مئوية في مدينة موروني . ويمكن القول بشكل عام ، أن الحرارة ترتفع في المناطق الساحلية في جزر أرخبيل القمر وتنخفض تدريجياً بالاتجاه نحو الداخل مع تزايد ارتفاع السطح . كما يتزايد المدى الحراري في الاتجاه ذاته .

الضغط الجوي والرياح : يتأثر أرخبيل جزر القمر بظواهر أساسية تتعلق بتوزيع مراكز الضغط الجوي خلال فصول السنة ، وينعكس تأثيرها على مناخه ونظم الرياح التي تهب عليه (شكل رقم ١١) وأهم نطاقات الضغط الجوي التي تؤثر في مناخ جزر القمر هي :

١ - نطاق الضغط المرتفع في جنوب غربي المحيط الهندي ، والذي تتمثل أهم مراكزه في المرتفع الجوي المعروف باسم مسكارين Muscarene Anti Cyclone - وهو يتمركز في فصل الشتاء على شكل نطاق يمتد فوق الماء واليابس جنوب جزر مسكارين الواقعة عند دائرة العرض ٣٠° جنوباً ، ويتزحزح نحو دائرة العرض ٣٣° جنوباً في فصل الصيف ، ومنه تهب الرياح التجارية .

٢ - نطاق الضغط المنخفض الاستوائي والذي يتمركز شمال جزر القمر ، بين دائرتي العرض ٥ درجة شمالاً وجنوباً . وهذا النطاق هو الذي يشتهر باسم نطاق « الركود الاستوائي » .



شكل (١١) الضغط الجوي والرياح في شهري يناير ويوليو

Jeune Afrique, The Atlas of Africa. 1973.

المصدر :

٣ - نطاق الضغط المرتفع المتمركز في جنوب القارة الإفريقية وخليج مزمبيق صيفاً وشتاءً.

٤ - الأعاصير المدارية والمنخفضات الجوية المتجهة من الغرب إلى المشرق .

٥ - نطاقات الضغط المحلية التي تتمركز على أرخبيل جزر القمر ومياه المحيط القريبة منها وتسبب هبوب نسيم البر والبحر .

ولا يكون تأثير هذه النطاقات على مناخ جزر القمر واحداً في جميع فصول السنة ، وإنما يختلف بين فصل وآخر . كما أن أحدها قد يضعف أثره خلال أحد الفصول ، فيفسح المجال لتأثير النطاقات الأخرى . وفيما يلي عرض لتأثير نظام الضغط الجوي على الرياح السائدة في جزر القمر خلال فصلي الصيف والشتاء .

الضغط والرياح صيفاً : يكو الهواء الملامس لليابس في فصل الصيف الجنوبي أعلى حرارة من الهواء فوق المحيط الهندي ، فتتمركز مناطق الضغط المنخفض فوق الأجزاء الجنوبية للقارة الإفريقية (أبو العينين ، ١٩٨٥ م : ١٥٢-١٥٦) .

وتتصل بمناطق الضغط المنخفض الإستوائي في شمالها (أبو العطا ، ١٩٨٥ م : ٢٤٣) ، بسبب ترحل منطقة الركود الاستوائي وتقدمها نحو الجنوب مع حركة الشمس الظاهرية ، وامتدادها حتى شمال أرخبيل جزر القمر أو إلى جنوبه . ويمتد الضغط المداري المرتفع حول دائرة العرض ٣٠° حتى دائرة العرض ٣٣° جنوباً ، ويصبح مصدراً لهبوب الرياح التجارية الجنوبية الشرقية نحو منطقة الضغط المنخفض الاستوائي ، فتهب على جزيرة مدغشقر وأرخبيل جزر القمر . ويستمر هبوبها طوال العام في الطبقة السفلى من الغلاف الجوي بسمك يتراوح بين ٣ و ٤ كم وبسرعة ٢٠ كم / ساعة .

وتتميز باعتدالها وارتفاع رطوبتها النسبية إلى أكثر من ٧٥٪ عند سطح البحر ، وذلك على السواحل الشرقية لجزيرة مدغشقر (Battistini, and Verin, 1984:35) ، وتفقد رطوبتها وتتغير خصائصها بعد عبورها جزيرة مدغشقر نحو جزر القمر ، وغالباً ما تكون غير ممطرة على جزر القمر .

وتهب خلال هذه الفترة نحو جزر القمر وجنوب القارة الإفريقية رياح استوائية حارة من الشمال الغربي ، تتميز بارتفاع رطوبتها النسبية التي تصل إلى ٨٠٪ ، كما أنها مصدر الرياح الموسمية الصيفية ، التي تسقط الأمطار بغزارة على جزر القمر والتي تعرف محلياً باسم كاسكازي Kaskazi

وتعد منطقة التقاء الرياح المدارية أو ما يسمى بالفصل المداري I.T.C.Z. ، أحد الظواهر الجوية المهمة ، التي تؤثر في تشكيل مناخ جزر القمر .

وتتمركز هذه المنطقة شمال خط الاستواء خلال فصل الشتاء (الجنوبي) ، ثم تنتقل خلال الصيف مع حركة الشمس الظاهرية إلى جنوب هذا الخط ، أي في اتجاه جزر القمر .

ويؤثر موقع تركز هذه المنطقة وامتدادها على الأحوال الجوية في جزر القمر . فتمركزها شمال الجزر يسمح باستمرار هبوب الرياح التجارية الجنوبية الشرقية الضعيفة ، المصحوبة بالأعاصير أو العواصف ، التي تنشط عادة في آخر النهار . أما حين تتمركز هذه المنطقة فوق الجزر ، فإن ذلك يؤدي إلى نشأة الأعاصير أو العواصف المدارية الشديدة القوة ، التي تتحرك بصفة عامة من الشرق إلى الغرب بتأثير الرياح التجارية ، وهي تمر فوق الجزر بعد أن يتجدد نشاطها وقوتها فوق قناة موزمبيق ، ويصاحب مرور هذه الأعاصير ، سقوط الأمطار الموسمية الصيفية الغزيرة ، وإشاعة حالة من عدم الاستقرار في الهواء ، نتيجة لانخفاض الضغط الجوي أثناء مرور الإعصار

ثم ارتفاعه بعد ذلك مباشرة . كما يؤدي تركز منطقة التقاء الرياح المدارية وامتدادها جنوب جزر القمر إلى هبوب الرياح الموسمية الشمالية الغربية وسقوط الأمطار الغزيرة ، خاصة في فترة مابعد الظهر (Battistini and Verin, 1984)

وغالباً ما يكون لهذه العواصف المدارية آثارها المدمرة على المباني والمنشآت والسفن أثناء مرورها فوق جزر القمر ، مثال ذلك ، الإعصار الذي ضرب جزيرتي أنجوان وموهيلي في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٨٠ م ، والإعصار العنيف الذي ضرب جزيرة القمر الكبرى في عام ١٩٥٨ م ، فدمر أجزاء من مدينة ميتساميهولي ، وإعصار إلينا Elinah الذي أحدث تخريباً واسعاً في جزيرة موهيلي في ديسمبر عام ١٩٨٣ م . وإعصار كاميسي Kamisi الذي سبب دماراً كبيراً في جزيرة مايوت ، وخلف وراءه أكثر من ٢٠٠٠ شخص دون مأوى ، ودمر القسم الأكبر من المحاصيل الزراعية .

الضغط والرياح شتاء: يكون الهواء الملامس للقارة الإفريقية في فصل الشتاء الجنوبي أقل حرارة من هواء المسطحات المائية ، فيتكون فوق أجزائها اليابسة الجنوبية نطاق من الضغط المرتفع ، يتصل بمنطقتي الضغط المرتفع فوق المحيطين الهندي والأطلسي جنوب خط الاستواء ، فتشكل معاً نطاقاً متصلاً للضغط المرتفع يمتد فوق اليابس والماء . وتنتقل منطقة الضغط المنخفض الاستوائي إلى شمال خط الاستواء ، فتهب من منطقة الضغط المداري المرتفع الرياح الجنوبية الشرقية وتعبّر جزيرة مدغشقر حيث تفقد جزءاً من رطوبتها ، وينتج عنها اعتدال الجو في جزر القمر ، وبعض الاضطرابات الجوية التي تسقط القليل من الأمطار ، بسبب تشبعها بالرطوبة خلال عبورها خليج موزمبيق . ويسود جزر القمر طقس شتوي قليل الغيوم مع هبوب رياح ضعيفة (Battistini, and Verin, 1984: 29-23)

الأمطار: أهم ما يميز الأمطار في أرخبيل القمر هو سقوطها بغزارة وارتفاع معدلاتها السنوية حيث تتجاوز ١٠٠٠ ملم/ سنوياً في جميع الجزر وتصل إلى أكثر من ٤٠٠٠ ملم/ سنوياً على السفوح الجنوبية الغربية لجبل كارتالا في جزيرة القمر الكبرى حيث تبلغ ٦٠٠٠ ملم/ سنوياً تقريباً في نومبادجو . وتختلف كميات الأمطار السنوية من جزيرة إلى أخرى من ناحية ، وكذلك يختلف توزيعها في داخل كل جزيرة من ناحية ثانية تبعاً لعدة عوامل أهمها :

(أ) **التضاريس:** فالمناطق الجبلية والهضاب المرتفعة في داخل الجزر أكثر مطراً من السفوح والسهول الساحلية المجاورة ، حيث تزيد معدلات المطر في المناطق المرتفعة على ٢٥٠٠ ملم سنوياً . كما أن سفوح المرتفعات المواجهة للرياح الشمالية الغربية المطيرة تكون أغزر مطراً من السفوح الواقعة في ظل المطر . إذ تتجاوز المعدلات فيها ٤٠٠٠ ملم سنوياً ، وتصل في بعض المناطق إلى ٦٠٠٠ ملم ، خاصة على السفوح الشرقية والشمالية الشرقية لجبل كارتالا ، التي تواجه الرياح المطيرة .

(ب) **اتجاهات سواحل الجزر بالنسبة للرياح المطيرة ومدة تعرضها لهذه الرياح ،** فتسقط الأمطار بمعدلات عالية على السواحل الشمالية والشمالية الغربية والشرقية المواجهة لاتجاه الرياح المطير ، حيث تصل إلى ٤٠٣٨ ملم في موفوني ، وإلى ٢٧٠٠ في مورووني وإلى ٦٠٠٠ ملم في نومبارجو وإلى ٢٦٠٠ ملم في ماويني ، بينما تتلقى السواحل الجنوبية والشرقية كميات أقل من الأمطار بسبب وقوعها في ظل الرياح المطيرة من ناحية ، وفي مواجهة الرياح التجارية الجنوبية الشرقية والتي تفقد جزءاً من رطوبتها أثناء عبورها جزيرة مدغشقر من ناحية ثانية ، وتعرف هذه الرياح محلياً باسم ماتولاي Matulay .

(ج) درجة الحرارة ، يساعد ارتفاع درجة الحرارة على نشاط التيارات الهوائية الصاعدة وزيادة عملية التبخر وتجمع السحب في وسط النهار وآخره التي تسقط زخات غزيرة وعنيفة لفترة قصيرة داخل الجزر ، وفي بعض الأحيان على المناطق الساحلية ، وقد تمتد هذه الفترات الممطرة أحياناً لبضعة أيام أو لمدة أسبوع ، حيث تسقط الأمطار خلالها طوال النهار والليل .

(د) المنخفضات الجوية والأعاصير التي تساعد على كثرة الأمطار وتركزها في عدة أيام ، مثل الأمطار التي سقطت على العاصمة موروني وبلغت ١٠١١ ملم خلال ٢٤ ساعة ، في أحد أيام شهر يناير عام ١٩٧٢م (Battisini, and Verin, 1984, 30-33)

وتتفاوت معدلات الأمطار السنوية بين جزيرة وأخرى ، فأكثر الجزر أمطاراً جزيرة القمر الكبرى (شكل رقم ١٢) حيث تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين ١٥٠٠ ملم على المناطق الساحلية والمناطق المجاورة لها ، وأكثر من ٤٠٠٠ ملم على السفوح المواجهة للرياح الشمالية الغربية في جبل كارتالا ، بينما ينخفض هذا المعدل إلى أقل من ١٥٠٠ ملم على السواحل الشرقية والجنوبية ، فيصل إلى ١٤٠٠ ملم تقريباً في مدينة فومبيني .

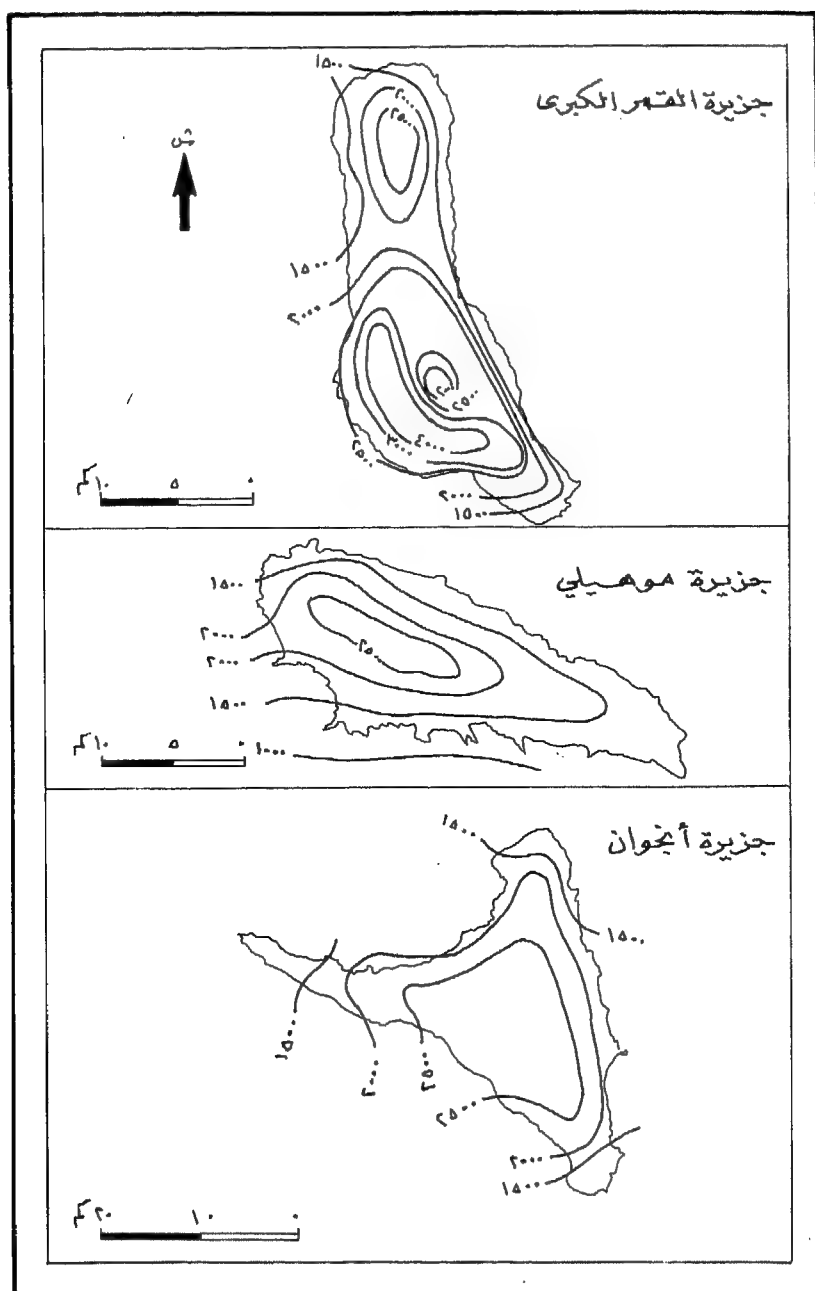
وتعتبر المناطق الوسطى في جزيرة القمر الكبرى - التي تتألف من هضبة جريل في الشمال وجبل كارتالا في الجنوب والسفوح الشرقية والجنوبية الشرقية لجبل كارتالا - من أغزر الجهات أمطاراً ، سواء بسبب ارتفاعها من ناحية أو مواجهتها للرياح المطيرة من جهة ثانية ، وجميع هذه المناطق تتلقى أمطاراً سنوية تتجاوز ٢٠٠٠ ملم سنوياً .

وتتراوح متوسطات الأمطار السنوية في جزيرة موهيلي بين ١٠٠٠ ملم

وأكثر من ٢٥٠٠ ملم ، وتتلقى سواحلها الشمالية والغربية والتلال المرتفعة في وسطها معدلات سنوية من الأمطار تفوق مثيلاتها في السواحل الجنوبية والشرقية ، فتتجاوز ٢٥٠٠ ملم في المناطق المرتفعة ، وتتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ ملم على السواحل الشمالية والغربية ، وتتنوع إلى أقل من ١٥٠٠ ملم على السواحل الجنوبية والشرقية ، فتصل إلى ١١٠٠ ملم/ سنوياً في نوماشكوا على الساحل الجنوبي وإلى ١٠٠٠ ملم تقريباً في اتساميا على الساحل الشرقي .

وتتراوح المتوسطات السنوية للأمطار في جزيرة أنجوان بين ١٤٠٠ ملم وأكثر من ٢٥٠٠ ملم . وتسقط معظم الأمطار على جبال نترينجي ومويا والهضاب المرتفعة في وسط الجزيرة ، وعلى السواحل الشمالية الغربية والغربية المواجهة للرياح المطيرة ، حيث تتجاوز معدلاتها السنوية في هذه المناطق ٢٥٠٠ ملم سنوياً ، مثل مدينة بوموني على الساحل الغربي (٢٧٠٠ ملم) ، وتنخفض معدلات الأمطار السنوية دون ١٥٠٠ ملم على السواحل الشرقية وعلى الطرف الجنوبي للجزيرة (نيوماكلي) .

وتتساقط الأمطار السنوية على جزيرة مايوت بمعدلات تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ ملم ، والتباين في توزيعها على مناطق الجزيرة أقل حدة مما في الجزر الأخرى ، بسبب انخفاض سطحها وقلة تضرسها بشكل عام .



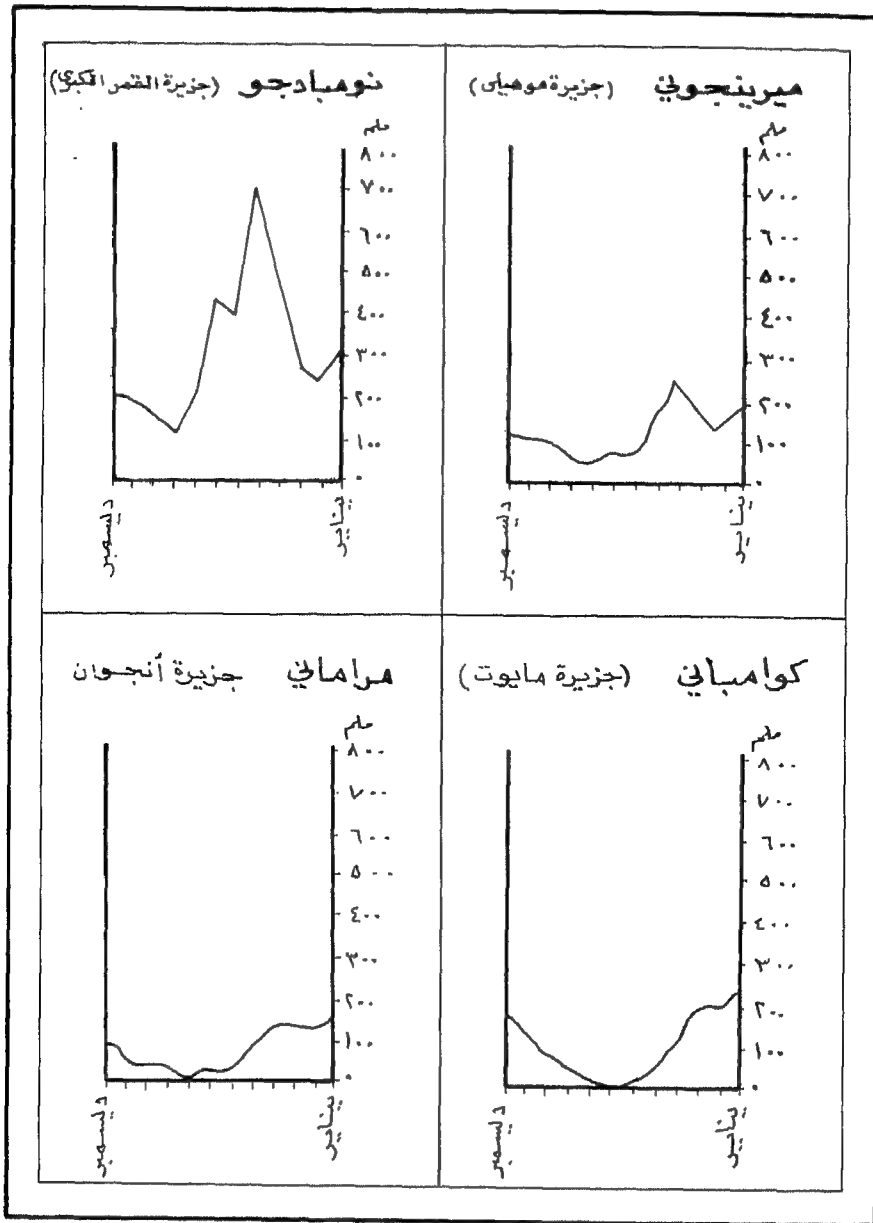
شكل (١٢) المتوسطات السنوية للأمطار في بعض جزر القمر

وقد رصدت أعلى المعدلات السنوية في وسط الجزيرة (كومباني ١٨٥٠ ملم)، حيث يصل هذا المعدل إلى ١٢٥٠ ملم تقريباً في موموجو على الساحل الشرقي.

وتتعرض كميات الأمطار الساقطة سنوياً على جزر القمر للتذبذب الشديد من عام إلى آخر، فعلى سبيل المثال، بلغت كمية الأمطار الساقطة على العاصمة مورووني ٤١٧٦ ملم عام ١٩٧٢م وتدنّت هذه الكمية إلى ١٥٨٠ ملم عام ١٩٧٤م. كما تلقت ميتساهيلي على الساحل الشمالي لجزيرة القمر الكبرى كمية من الأمطار بلغت ٦٦٧ ملم عام ١٩٦٩م، وارتفعت هذه الكمية إلى ١٢١٦ ملم عام ١٩٧٥م، حيث تركّزت خلال شهر يناير فقط.

وكذلك يتباين توزيع كميات الأمطار على مدار السنة بين جزيرة وأخرى من ناحية وفي داخل كل جزيرة على حدة من ناحية ثانية، وتوضح الخطوط البيانية في الشكل رقم (١٣)، أن الأمطار تسقط على جزر القمر طوال العام بمعدلات شهرية مختلفة، فيلاحظ سقوط معظم كمية الأمطار السنوية على السواحل الغربية والجنوبية الغربية في جزيرة القمر الكبرى خلال الفترة من مارس وحتى أغسطس، وأن أقل الأشهر أمطاراً هو يونيو بينما يكون شهر مايو أكثرها أمطاراً. وتتلقى السواحل الشمالية والمناطق الجنوبية معظم أمطارها خلال الفترة من ديسمبر وحتى إبريل، وأقل الأشهر أمطاراً هو شهر يوليو، والسبب الرئيس في تباين توزيع الأمطار هو عامل التضاريس والوقوع في مواجهة الرياح الموسمية المطيرة أو في ظلها.

وتختلف صورة توزيع الأمطار في جزيرة موهيلي، حيث لا تختلف كميات الأمطار بين أشهر العام كثيراً، باستثناء الأشهر الخمسة الأولى من السنة (من يناير وحتى مايو)، التي تسقط معظم الأمطار فيها. وتسقط معظم الأمطار على الساحل الغربي والجنوبي الغربي خلال مارس وأبريل



شكل (١٣) المتوسطات الشهرية للأمطار في بعض لمحات المختار

ومايو، ويكون إبريل أكثر الشهور أمطاراً وأغسطس أقلها أمطاراً ، وتتلقى المناطق الشرقية والجنوبية معظم أمطارها خلال الفترة من يناير وحتى إبريل، ويكون شهر مارس الأكثر أمطاراً ، وأغسطس أقلها أمطاراً .

وتسقط معظم الأمطار في أنحاء جزيرة أنجوان خلال الفترة من ديسمبر وحتى مايو، ويكون أكثرها أمطاراً يناير في شرقي الجزيرة ، وديسمبر في شماليها وجنوبيها ، ومايو في غربيها . وأقل الأشهر أمطاراً من يوليو وحتى سبتمبر .

وتسقط معظم الأمطار في جزيرة مايوت خلال الفترة من نوفمبر وحتى إبريل، ويسود في الجزيرة فصل جاف قليل الأمطار، أكثر وضوحاً من الجزر الأخرى، وهو يمتد من إبريل حتى نوفمبر .

التربة والنباتات الطبيعية

أولاً - التربة :

تكونت التربة في جزر القمر منذ زمن بعيد، نتيجة لتعرض الصخور البركانية البازلتية لعمليات التجوية والتحلل في مناخ حار رطب. وهي تنتمي إلى الأراضي البركانية الداكنة اللون التي تعرف باسم الأندوسولز Andosols وتحتوي على أفق سطحي داكن اللون. (Cruickshank, 1974, 132) ويتراوح سمكها بين ٣٠ سم وبضعة أمتار. ويتوقف هذا السمك على عدة عوامل، منها طبيعة الصخور التي نشأت منها انحدار سطح الأرض، عمرها الزمني، والغطاء النباتي (عبد المقصود، ١٩٨٠م، ١٠٨، ١٠٩). ويؤثر الاختلاف في سمك التربة من مكان لآخر في أنواع النباتات التي تنمو فيها.

وتربة جزر القمر تربة خصبة غنية بأكاسيد الحديد، الهيماتيت والليمونيت، وأكاسيد المغنسيوم والسيليكا، والصوديوم والبوتاسيوم، وكلها من العناصر التي تدخل في تركيب صخور البازلت النارية، وتتميز هذه التربة بلونها البني الداكن والبني المائل للاحمرار مع وجود مظاهر التبرقش فيها، بسبب تذبذب مستوى الماء الأرضي قرب سطح التربة، وحدوث مظاهر الأكسدة وانعزالات للحديد بآماكن متفرقة (يوسف، ١٩٨٧م، ٣٦٤، ٣٩٥). ووجود نسبة مرتفعة من أكاسيد الحديد، يساعد على ثبات بناء التربة ومقاومتها لعمليات التعرية، وبناء تجمعات ثابتة من الحبيبات الناعمة بحجم حبات الرمل. وتتميز بكثافتها واحتوائها مواد بركانية، مثل الرماد البركاني وفلزات بركانية الأصل في أجزاء الطين والرمل والحصى.

وهناك بعض مظاهر الاختلاف في خصائص التربة بين جزر أرخبيل القمر

الأربعة ، ففي جزيرة مايوت - أقدم الجزر الأربعة نشأة - نجد التربة أكثر سمكا وخصوبة من الجزر الأخرى ، بسبب تعرض الصخور البركانية لعمليات التجوية لفترة زمنية أكبر ، بينما التربة في جزيرة القمر الكبرى رقيقة وصخرية ، لأنها حديثة النشأة والتكوين ، ولا تستطيع الاحتفاظ بالرطوبة . ولهذا السبب ، تبنى الخزانات لجمع مياه الأمطار الغزيرة لاستخدامها في الري ، أما في جزيرة أنجوان ، فالتربة عميقة ولكنها تواجه خطر الانجراف بسبب الأمطار الغزيرة والانحدارات الشديدة ، والإفراد في الاستخدام الزراعي وقطع الغابات وإزالة النبات الطبيعي للتوسع في زراعة المحاصيل ، دون اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على التربة .

وهناك محاولات حديثة للحفاظ على التربة تتمثل بزراعة الأشجار والنباتات على أطراف المزارع ، وتحويل السفوح إلى مدرجات .

ثانياً - النباتات الطبيعية :

يؤثر في النبات الطبيعي وتوزيعه في جزر القمر ، مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي ساهمت مجتمعة في إبراز ملامح الخريطة النباتية لتلك الجزر .

وتشمل الموقع والمناخ والتضاريس والتربة والإنسان . فموقع جزر القمر في المحيط الهندي ، بين دائرتي عرض ٢٠° - ١١° ، ٠٤° - ١٣° جنوباً وطبيعتها الجزرية ، جعلها مناخها مدارياً دائماً الرطوبة ، مما ساعد على نمو النبات الطبيعي وانتشاره فيها ، ولذا تتميز جزر القمر بغطاء نباتي كثيف ، لا يقطع استمراريته سوى الصخور النارية الحديثة في جزيرة القمر الكبرى ، والصخور العارية من التربة في أماكن متفرقة . فالأمطار ذات المعدلات السنوية المرتفعة التي تتجاوز ١٠٠٠ ملم في جميع الجزر ، ونظام سقوطها

صيفا، واعتدال الحرارة خلال الفصل الجاف ، والمؤثرات المحيطية ، كان لها جميعاً الأثر الواضح في نمو الغابات والأعشاب الطبيعية وانشارها بكثافة في جزر أرخبيل القمر .

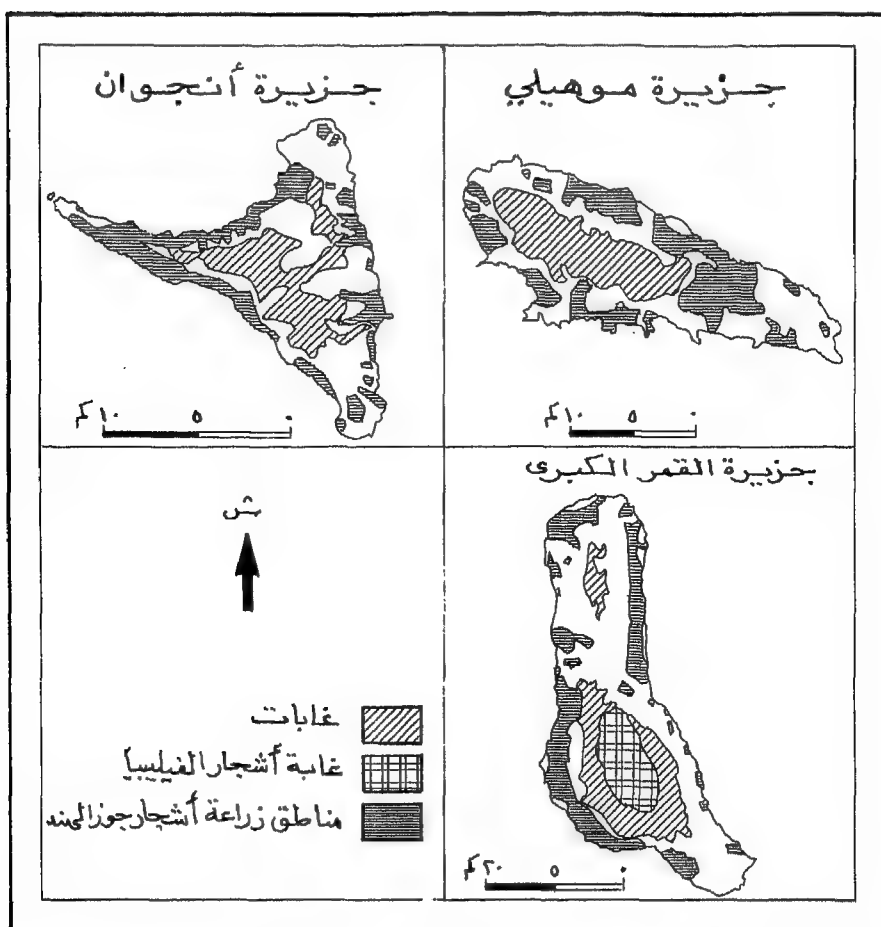
كما أثر تباين التضاريس وامتداد محاورها واتجاهات الجزر وسواحلها في توزيع الأمطار والحرارة ، والذي انعكس بدوره على توزيع النبات الطبيعي واختلاف أنواعه ، كما هيأت التربة البركانية الخصبة الفرصة المناسبة لنمو الغابات والأعشاب بأنواعها المختلفة .

من جانب آخر فقد أحدث تدخل الإنسان تعديلات كثيرة على البيئة ، فأحل الزراعة محل الأعشاب الطبيعية ، وحرقت أشجار الغابات وقطعها للتوسع في زراعة المحاصيل الشجرية ، مثل جوز الهند والموز . واستخدم أشجار الغابات كوقود ، خاصة في مصانع قصب السكر التي بلغ عددها نحو ٥٠ مصنعاً ، وفي تشييد المباني وصنع المراكب . وبسبب كل ذلك ، فقدت الغابات مساحات كبيرة وتقلصت إلى مناطق محدودة وبقع متفرقة أمام التوسع الزراعي المطرد . وهذه البقع مهددة بالتراجع ثم بالزوال أمام التوسع الزراعي . وكذلك ساهم رعي قطعان الماعز في المناطق الغابية على السفوح الجبلية في تدهور الغابات ومنع تجدد أشجارها ونموها . ولا يمكن وصف جميع عمليات إزالة الغابات في جزر القمر بأنه عمل تخريبي ، بل يمكن القول بأنه استبدال غابة من أشجار جوز الهند والموز بأشجار الغابة الطبيعية . خاصة في الأماكن التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠ متر فوق سطح البحر .

توزيع النبات الطبيعي :

يتألف الغطاء النباتي في جزر القمر من الغابات والحشائش خاصة حشائش السفانا الكثيفة ، وقد تناقصت مساحة هذا الغطاء وما زالت تتراجع بشكل مستمر تقريباً أمام التوسع المطرد في زراعة المحاصيل الشجرية والمعاشية . وقد بلغت مساحة الغطاء النباتي ٦٨٥,٣ كيلومتر مربع عام ١٩٨٨ م ، أي حوالي ثلث إجمالي مساحة جزر القمر . وتؤلف الغابات القسم الأكبر منها ، حيث تغطي نحو ٤٦٤,٥ كيلومتر مربع أي نحو ٧٠,٥ ٪ من إجمالي مساحة الغطاء النباتي ، وتستأثر كل من جزيرة القمر الكبرى ، وجزيرة أنجوان بثلث مساحة الغطاء النباتي . وتحظى جزيرة مايوت بأكثر من خمس (٨,٢٢ ٪) والباقي (١٢ ٪) ينتشر في جزيرة موهيلي . ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

أولاً: الغابات : (شكل رقم ١٤) كانت الغابات تغطي القسم الأكبر من جزر القمر قبل تراجعها تحت تأثير العوامل البشرية ، وهي غابات استوائية على السفوح الرطبة المواجهة للرياح الشمالية الغربية المطيرة ، وغابات مدارية تتحول تدريجياً إلى أحراج وأشجار قزمية مبعثرة في المناطق القليلة الأمطار ، التي يسودها فصل جفاف طويل على السفوح الشرقية والجنوبية من الجزر الأربعة . ولم يتبق من الغابات الأصلية في الوقت الحاضر سوى مساحات قليلة ، تتوزع غالباً في بقع متفرقة ، ينتظر زوالها أمام التوسع المستمر في زراعة أشجار الموز ، التي تزرع في بادئ الأمر تحت أشجار الغابة . ثم تقطع أشجار الغابة أو تحرق ليتبدل وجه الغابة الطبيعي بغابة من أشجار الموز .



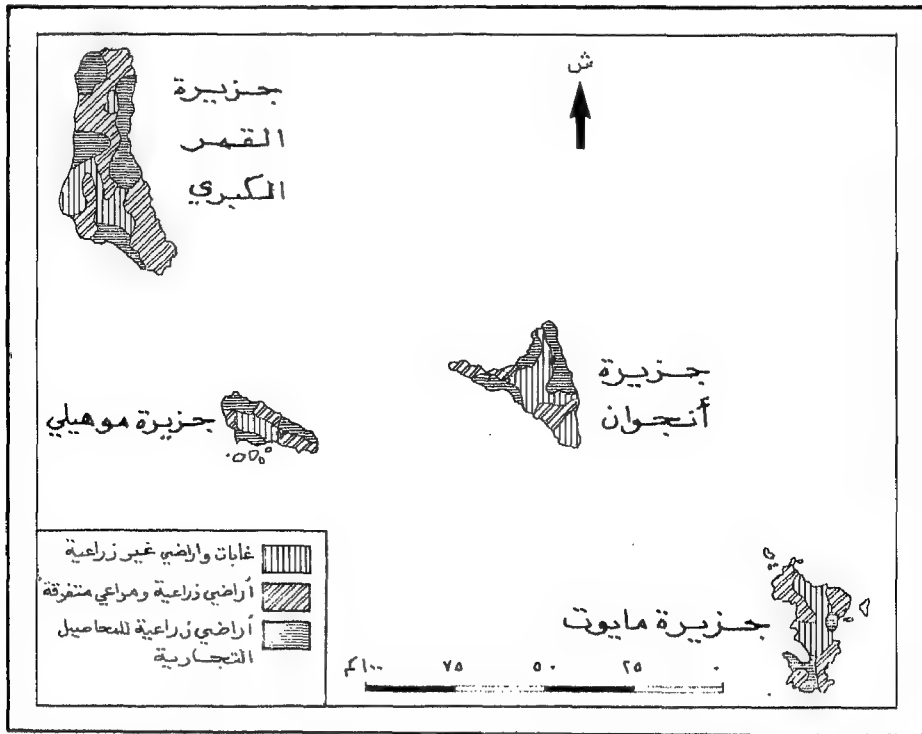
شكل (١٤) مناطق الغابات في بعض جزر القمر

(World Bank) (Battistini & Verin , 1984)

المصدر:

وكما ذكرنا سلفاً ، تمثل مساحة الغابات في الجزر الأربعة نحو خمس مساحة أرخبيل جزر القمر (٨, ٢٠٪) وتوجد في جزيرة القمر الكبرى أكبر مساحة غابية ، حيث تضم ١٩٨,٥ كيلومتر مربع ، أي نحو ٧, ٤٢٪ من إجمالي مساحة الغابات ، ونحو ٣, ١٧٪ من مساحة الجزيرة . وتنتشر الغابات على مساحة ٦, ٨٢ كيلومتر مربع في جزيرة ألجوان ، أي ٨, ١٧٪ من إجمالي مساحة الغابات ونحو ٥, ١٩٪ من مساحة الجزيرة ، وتبلغ مساحة إجمالي البقع الغابية المتفرقة في جزيرة مايوت ١٥٠ كيلومتر مربع ، وهو يمثل ثلث مساحة الغطاء الغابي في البلاد وخمس مساحة الجزيرة تقريباً . وتقتصر مساحة الغابات في جزيرة موهيلي على ٢, ٧٪ من إجمالي مساحة الغطاء النباتي ، ونحو ٥, ١١٪ من مساحة الجزيرة .

وقد زرعت المناطق الغابية التي أزيلت أشجارها بالقطع والحرق في جميع الجزر بمحاصيل شجرية تجارية أو نقدية ومحاصيل غذائية متنوعة . فزرعت المناطق التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠ متر بأشجار جوز الهند ، التي أصبحت تشكل مظهراً أساسياً في غابات جزر القمر ، حيث تبدو كغابات طبيعية حقيقية تغطي السفوح المنخفضة حتى ساحل المحيط . وكذلك زرعت أشجار جوز الهند في مناطق واسعة من الأجزاء الداخلية ، خاصة في جزيرة مايوت . وزرعت المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين ٥٠٠ و ٧٠٠ متر بالمحاصيل الغذائية والأعلاف والخضروات ، وزرعت أشجار الموز في ظلال أشجار الغابة الأصلية على ارتفاعات تتراوح بين ٧٠٠ و ١٢٠٠ متر . وتسود أشجار الغابة الأصلية في المناطق الأكثر ارتفاعاً (١٢٠٠-١٨٠٠ متراً) ، وتليها على ارتفاعات ١٨٠٠-١٩٠٠ متر ، خاصة في جزيرة القمر الكبرى ، حيث هناك منطقة انتقالية ، تنتشر فيها تشكيلات من أحراش أشجار الفيليبيا وPhilippia وذلك على ارتفاعات تتراوح بين ٦ و ٨ أمتار ثم تسود بعدها أشجار الفيليبيا الأقل ارتفاعاً ، حيث يتناقص ارتفاعها باتجاه فوهة بركان كارتالا



شكل (١٥) أنماط استخدام الأرض النباهية والزراعية

Jeune Afrique, The Atlas of Africa, 1973.

المصدر:

على ارتفاع ٢٣٦١ متراً فوق سطح البحر. (Battisini and Verin, 1984: 47-48).

وتنتشر الغابات في جزيرة القمر الكبرى على سفوح جبل كارتالا بمساحة تقدر بنحو ١٤٠٠ كيلومتر مربع ، وعلى سفوح جبل جريل بمساحة تقدر بنحو ١٧ كيلومتر مربع ، حيث تغطي الغابة سفوح المخاريط البركانية الاسترمبولية وهي تتراجع باستمرار أمام التوسع الزراعي (شكل رقم ١٥).

وتتألف الغابة الاستوائية في جزيرة القمر الكبرى من أشجار جميلة باسقة ومختلطة الأنواع ، ويتراوح متوسط أطوال أشجارها بين ٢٠ و ٣٠ متراً، ويتجاوز عدد أنواعها ٤٤ نوعاً ، ومعظمها من أشجار البقم والصنوبر والكافور والغار والتمر الهندي . وتساعد الرطوبة الدائمة على نمو الأعشاب ، مثل الطحالب والأشنيات والحزازيات والسحلبات بين أشجار الغابة ، حيث تشكل نباتات تحتية في الغابة . وقد أزيلت هذه النباتات في غابة جبل جريل لفسح المجال لزراعة الموز بدلاً منها .

وتنتظر الغابة في جزيرة أنجوان المصير الذي تنتظره غابة جزيرة القمر الكبرى ، فقد فقدت أكثر من سدس مساحتها (٤ ، ١٧ ٪) خلال أربع سنوات فقط ، فتناقصت مساحتها من ١٠٠ كيلومتر مربع تقريباً عام ١٩٨٤م إلى ٨٢ ، ٦ كيلومتراً مربعاً عام ١٩٨٨م . وتحولت بسبب اقتلاع أشجارها أو حرقها إلى غابة متقطعة ، تتبعثر في بقاع متفرقة ، وعلى ارتفاعات تتجاوز ٨٠٠ متر فوق سطح البحر في وسط الجزيرة ، وذلك على سفوح جبل نترينجي (١٥٩٥ متراً) وجبل تريندريني (١٤٧٤ متراً) وجبل مويا .

وتتشابه التشكيلات الغابية في جزيرة أنجوان ، من حيث متوسط ارتفاع أشجارها وتنوعها ، مع تشكيلات الغابة في جزيرة القمر الكبرى . وكذلك تراجعت المساحة الغابية في جزيرة موهيلي من ٥٠ كيلومتراً مربعاً

عام ١٩٨٤م إلى ٣٢٢ كيلومتراً مربعاً عام ١٩٨٨م ، أي أنها فقدت أكثر من ثلث مساحتها خلال أربع سنوات ، ويقتصر انتشارها على سفوح وقمم التلال والهضاب في وسط الجزيرة ، مثل مزكوكول (٧٩٠ متراً) وكبوانا (٧٦٥ متراً) ومليدجل ، والأطراف الشمالية لهضبة جاندرو ، حيث تشكل نطاقاً مستمراً يمتد من الشرق نحو الغرب ، ويبتدر الغابة في جزيرة وهيلي مصير الغابات في الجزر الأخرى ، وهو زوالها أمام التوسع الزراعي .

أما في جزيرة مايوت ، فقد تم القضاء على الغطاء الغابي القديم ، واستخدمت أخشاب الأشجار كحطب للحرق في مصانع السكر التي كانت موجودة في الجزيرة بكثرة وأغلق آخرها عام ١٩٥٥م . (عبد الحميد ، ١٩٨٥م : ٢٠) ، واستخدمت الأراضي للأغراض الزراعية . وتنتشر في جزيرة مايوت في الوقت الحاضر مناطق غابية مبعثرة ، تشكل غابات ثانوية ، تقل فيها أنواع الأشجار الأصلية ، وتسود فيها أدغال الأشجار القزمية ، المقاومة للجفاف التي تنتشر بينها الأعشاب المختلفة الأنواع ، حيث تقدر مساحتها الإجمالية بنحو ١٥٠ كيلومتر مربع .

وتنتشر على السفوح وفي المناطق الواقعة في ظل الرياح المطيرة وهي التي يسودها فصل جفاف طويل ومعتدل الحرارة . (من شهر مايو وحتى شهر أكتوبر) ، أدغال الأشجار القزمية والأعشاب . وتحيط بها أشجار منعزلة من باوباب Baobab وبعض الأشجار الأخرى . ويسود هذا النوع من الغطاء النباتي على سفوح جبل جريل وفي شمال شرقي جزيرة القمر الكبرى ، ويشكل معظم التشكيلات الغابية في جزيرة مايوت .

وكذلك تنتشر غابات المانجروف - التي تعرف محلياً باسم (مكونكو) في الخلجان والتجاويف الساحلية لجزر القمر ، والتي تصل إليها مياه المد

وتخلف رواسب طينية ، تختلط مع الرواسب الجيرية والرملية والمواد العضوية الأخرى ، التي تقذفها أمواج المحيط أو تخلفها الطيور البحرية ، مثل الغابات الموجودة في خلجان لوجوني وباندريل وبويني على سواحل جزيرة مايوت ، وفي التجاويف الساحلية على الشاطئ الغربي لجزيرة موهيلي ، وعلى شواطئ جزيرة القمر الكبرى وجزيرة أنجوان . وكانت هذه الغابات سابقاً مصدراً للأخشاب المستخدمة في تشييد المباني السكنية .

وتتميز غابات المانجروف بكثافة أشجارها ذات الجذوع القصيرة والأغصان الكثيفة والمتشابكة ، ويزيد في تشابكها شبكة الجذور الهوائية التي تمتد من هذه الأشجار بشكل أفقي وتتفرع منها جذور رأسية كثيفة (Monkhouse &

Small, 1983: 184-185)

وتقطع الحمم البركانية الحديثة التي اندفعت إلى سطح الأرض خلال القرنين الميلاديين الأخيرين استمرارية الغطاء الغابي ، وتحدث فيه عدة فجوات ، خاصة في جزيرة القمر الكبرى ، وتنمو على هذه الحمم بعض السرخسيات المتفرقة ، وتحتاج هذه الصخور إلى وقت طويل لتتفكك وتحلل وتوفر التربة المناسبة لنمو الأحراش ، أما الحمم البركانية الأقدم عمراً فتكسوها بعض شجيرات الأدغال لتوافر كميات مناسبة من الدبال عليها

(Battisini, and Verin, 1984, 39-47)

ثانياً - الحشائش :

تنتشر الحشائش الطبيعية في جزر القمر على مساحة قدرت بنحو ٢٠٠ كيلومتر مربع عام ١٩٨٨ م ، ويوجد ما يقرب من ٦٧٪ من هذه المساحة في جزيرة أنجوان . ويتوزع الباقي في جزيرة القمر الكبرى وموهيلي ومايوت . ويتألف معظم هذا الغطاء النباتي من حشائش السفانا البستانية والسفانا

الشجرية ، وهي تنتشر في المناطق التي لا تكفي فيها القيمة الفعلية للأمطار لنمو الأشجار . وتنمو أعشاب السفانا بسرعة عقب سقوط الأمطار ويتجاوز ارتفاعها المتر ، وتتخللها بعض الأشجار الشوكية من الفصيلة السنطية ، والتي تتراوح أطوالها بين ٣ و ١٠ أمتار .

وتنمو حشائش السفانا في المناطق التي لم تزرع حتى الوقت الحاضر ، مثل منطقة سرج ديبواني المنخفضة والتي تصل بين جبلي كارتالا وجريل في جزيرة القمر الكبرى ، ومنطقة مبادجيني ، بالإضافة إلى بعض المناطق المتفرقة في المناطق الساحلية . وهذه المناطق جميعها ، تشكل المراعي التي تربي فيها الماشية على نطاق واسع . وتتحول هذه المناطق خلال فصل ثمو الحشائش إلى بساط شديد الخضرة بسبب كثافة النباتات ولكن مع قدوم فصل الجفاف ، تذبل هذه النباتات ثم تجف ، وتتحول إلى حزم صفراء شاحبة اللون ، تذروها الرياح (عبد المقصود ، ١٩٨٠م : ٢١١-٢١٦) . كما تظهر الأرض قائمة اللون من تحتها . ولكنها سرعان ما تنمو مرة أخرى عقب سقوط المطر وتكتسي الأرض بحلة خضراء جميلة .

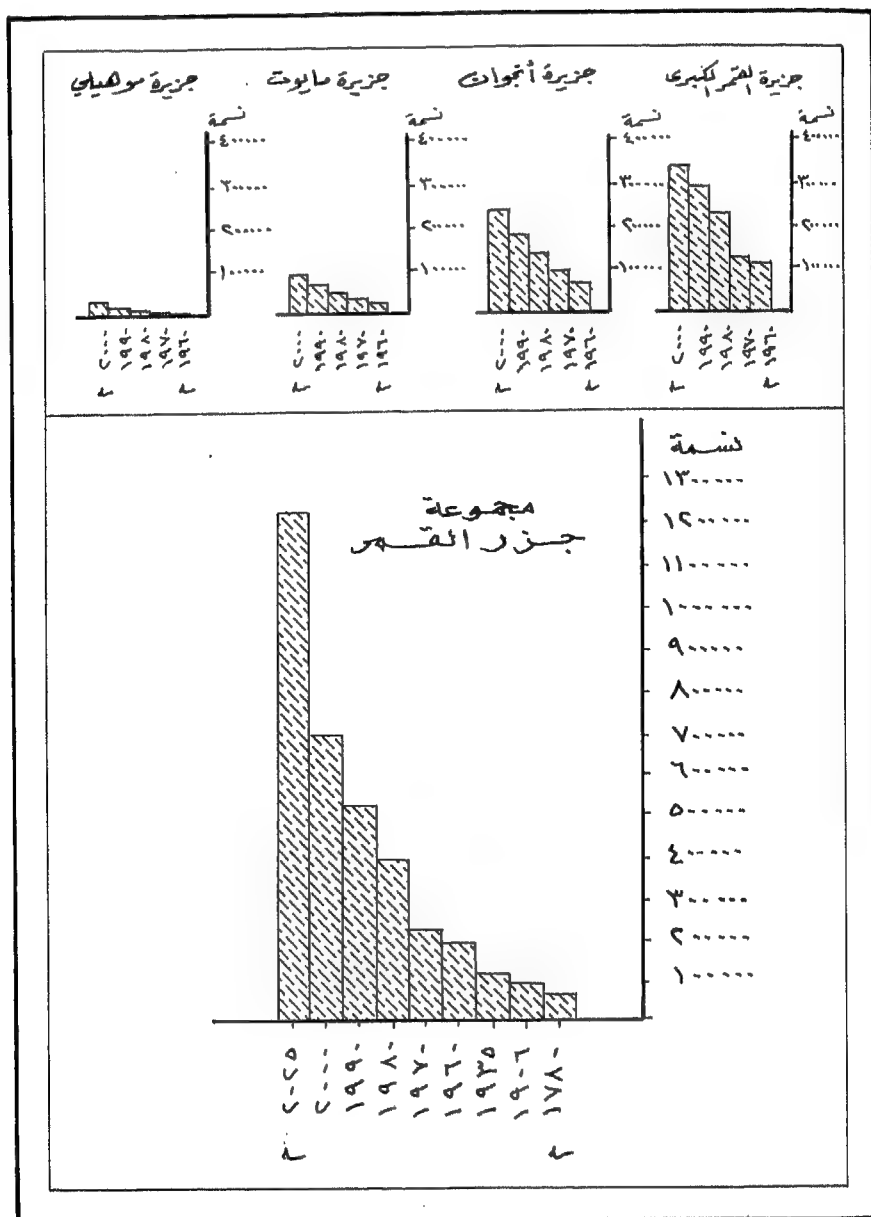
وهكذا يمكن القول ، بشكل عام ، إن الغطاء النباتي إلى جانب الغطاء الزراعي يكسو جزر القمر حلة خضراء مزركشة بالانقطاعات التي تحدثها القرى ، والحمم البركانية الحديثة التكوين .

السكان

أولاً- نمو السكان :

١ - تطور النمو : تعتبر جزر القمر من الدول الإسلامية الصغيرة المساحة والقليلة السكان . وسكانها كغيرهم من سكان الدول الإسلامية والدول النامية يشكلون مجتمعاً شاباً فتياً ، يتجاوز معدل نموه السنوي ٣.١٪ وهو أعلى من معدلات النمو السكاني في العالم ، حيث يتضاعف بموجبه عدد السكان خلال فترة زمنية تقل عن الثلاثين عاماً . ونتيجة لذلك ، تزايد عدد سكان جزر القمر باطراد . كما يوضح الشكل رقم (١٦) والجدول رقم (١) - من ٦٤٠٠٠ نسمة تقريباً حسب تقدير عام ١٨٧٠م (Gevrey, 1870) إلى ١٢٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٢م ومن ١٩٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠م إلى ١٩٨٠م (١)، كما قدر بنحو ٤٦٧٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٥م ، ٥٣٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠م . ومن المتوقع أن يتجاوز ٧٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٠م ، ويتجاوز ١.٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٥م ، وذلك حسب الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة ، ويتضح من الجدول رقم (١) أن عدد السكان قد تضاعف في عشرين عاماً خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠م ، ومن المتوقع تضاعفه مرة أخرى حتى عام ٢٠٠٥م .

وقد بلغت نسبة الزيادة السكانية ٤٢٪ بين عامي ١٩٦٠م و ١٩٧٠م ، وارتفعت إلى ٤٦,٣٪ بين عامي ١٩٧٠م و ١٩٨٠م ، وبلغت ٣١٪ بين عامي ١٩٨٠م و ١٩٩٠م . ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة حتى عام ٢٠٠٠م حسب تقديرات الأمم المتحدة ، وهذا يعني ، أن نسبة الزيادة السكانية ستبلغ ٧١,٦٪ بين عامي ١٩٨٠م و ٢٠٠٠م وأن حجم الزيادة السكانية سيتجاوز



شكل (١٦) تطور عدد السكان خلال الفترة ١٧٨٠ - ٢٠٢٥

٢٩٠ ألف نسمة. ومن المتوقع أن تصل هذه الزيادة إلى ٨٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٢٥م، وهذا يعني تضاعف عدد السكان ثلاث مرات خلال ٤٥ عامًا. وتتباين معدلات تزايد عدد السكان في جزر القمر بين جزيرة وأخرى وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) تطور عدد السكان خلال الفترة ١٨٧٠-٢٠٠٠م

العام	جزيرة القمر الكبرى	جزيرة موهيلي	جزيرة أنجوان	جزيرة مايوت	المجموع
١٧٨٠م	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٧٣٠	٦٤٧٣٠
١٩٠٦م	٥٧٦٨٥	٤٤١٤	٢٣٩٧٨	٩٨٥٠	٩٥٩٢٧
١٩٣٥م	٦٥١١٨	٥٩٦٨	٣٧٠٥٤	١٥٨٠١	١٢٣٩٤١
١٩٦٠م	٩٦٩٢٢	٧٦٧٩	٦٦٥٢٦	٢٥٣١٣	١٩٦٤٤٠
١٩٦٦م	١١٨٩٢٤	٩٥٤٥	٨٣٨٢٩	٣٢٣٦٤	٢٤٤٦٦٢
١٩٧٠م	١٣٤٦٦١	١١٣٩٥	٩٥٥٦٩	٣٧٢٣٢	٢٧٨٨٥٧
١٩٨٠م	١٨٩١٢٨	١٨٩٨٠	١٤٨٠٣٤	٥٢٠٣٥	٤٠٨١٧٧
١٩٨٥م	٢١٦٠٠٠	٢١٧٠٠	١٦٩٨٠٠	٥٩٥٠٠	٤٦٧٠٠٠
١٩٩٠م	٢٤٧٧٥٨	٢٤٨٦٤	١٩٣٩٢٥	٦٨١٦٦	٥٣٤٧١٣
٢٠٠٠م	٣٢٤٥٦٣	٣٢٥٧٢	٢٥٤٠٤٢	٨٩٢٩٨	٧٠٠٤

المصدر : تعداد عام ١٩٦٠م وتعداد عام ١٩٧٠م وتقديرات جيفري والأمم المتحدة، وإسقاطات الباحث لعام ٢٠٠٠ حسب معدلات النمو السنوي.

ويتضح من الجدول السابق، تزايد سكان جزر القمر باطراد خلال

الفترتين ١٩٦٠-١٩٧٠ م ، ١٩٧٠-١٩٨٠ م . حيث تجاوزت نسبة الزيادة فيهما ٣,٥ ٪ ، وبلغت أكثر من ٤ ٪ في جزيرتي أنجوان وموهيلي ، وانخفضت إلى ما بين ٣,١ و ٣ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ م . ومن المتوقع استمرار هذه النسبة حتى عام ٢٠٠٠ م أو انخفاضها قليلاً حسب تقديرات الأمم المتحدة . ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢) ، الجزر الأربعة قد تضاعفت خلال فترة تقل عن ثلاثين عاماً (١٩٦٠-١٩٩٠ م) .

كما يلاحظ ارتفاع معدلات تغير السكان ونسبة زيادتهم في الجزر الأربعة ، وبشكل خاص في جزيرتي أنجوان وموهيلي .

جدول رقم (٢): معدل تغير حجم السكان ونسبة زيادتهم (١٩٦٠ - ١٩٩٠ م)

الجزيرة	الزيادة السكانية %	معدل التغير %
القمر الكبرى	١٥٥,٦	٢٥٥,٦
أنجوان	١٩١,٥	٢٩١,٥
مايوت	١٦٩,٣	٢٦٩,٣
موهيلي	٢٢٣,٧	٣٢٣,٧
إجمالي البلاد	٢٧٢,٢	٣٧٢,٢

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على المعادلتين التاليتين :

$$\text{معدل التغير} = \frac{\text{عدد السكان في التعداد اللاحق}}{\text{عدد السكان في التعداد السابق}} \times 100$$

$$\text{الزيادة السكانية} = \frac{\text{عدد السكان في التعداد اللاحق} - \text{عدد السكان في التعداد السابق}}{\text{عدد السكان في التعداد السابق}} \times 100$$

وسواء على مستوى البلاد ككل أو على مستوى كل جزيرة على حدة ، فإن هذه النسب والمعدلات تعد مرتفعة بدرجة تفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي ، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مستوى المعيشة ، الذي يعبر عنه تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني والذي بلغ ٤٠٠ دولار عام ١٩٩٢ م . فالزيادة السكانية السريعة تمثل عبئاً كبيراً على موارد البلاد

المحدودة ، خاصة أن هذا النمو المتسارع تنتج عنه أعداد ضخمة من الأطفال وأخطار متجددة من البطالة بأوجهها المختلفة ، والتي بلغ معدلها في البلاد ٥٠٪ تقريباً من قوة العمل الفعلية (عبد الحميد ، ١٩٨٥ م : ١٨) ، بالإضافة إلى مائتج عنه من مشكلات تتعلق بتأمين الغذاء والإجهاد الذي قد يصيب الموارد الطبيعية على قلتها ، وعدم كفايتها بسبب الإسراع في استنزافها . ومع أن جزر القمر غير مهددة بالتضخم السكاني حتى الوقت الحاضر (منتصف التسعينات الميلادية) لكن ليس هناك ثمة شك في أن التزايد المتسارع للسكان سيجعلها تواجه مشكلات كثيرة وحرجة ، كما حدث في بعض السنوات ، بسبب العجز عن إنتاج ما يكفي حاجة السكان من الغذاء وتأمين فرص العمل ، وهذا مايفرض على الدولة ضرورة التخطيط الجاد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية المحتملة .

٢ - عناصر النمو :

يعد النمو السكاني من أهم الظواهرات الديموغرافية ، وهو ينتج عن الزيادة الطبيعية للسكان - وهي الفرق بين المواليد والوفيات - وعن الهجرة من البلاد وإليها ، والتي تعتبر السبب الوحيد - عدا الزيادة الطبيعية - لتغير عدد السكان وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية .

(أ) الزيادة الطبيعية :

تمثل الزيادة الطبيعية أو النمو الطبيعي للسكان العنصر الأساس في نمو سكان جزر القمر ، لأن الهجرة لاتساهم كثيراً في نمو السكان وتغير خصائصهم . ويوضح الجدول رقم (٣) تطور معدلات النمو السكاني في جزر القمر خلال الفترة ١٩٠٦-١٩٩٠ م .

جدول رقم (٣): معدل نمو السكان (١٩٠٦ - ١٩٩٠م)

الفترة الزمنية	معدل النمو %
١٩٠٦م - ١٣٢٣م	١,٢٣
١٩٥٠م - ١٩٥٥م	٢,٣٤
١٩٧٠م - ١٩٧٥م	٢,٩٢
١٩٨٠م - ١٩٩٠م	٣
١٩٨٥ - ١٩٩٠م	٣,١١

المصدر : من حساب الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (٢)

ويلاحظ أن معدل النمو السكاني ارتفع من ١,٤٣٪ خلال الفترة الزمنية ١٩٠٦-١٩٢٣م إلى ٢,٣٤٪ خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م، كما تضاعف خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥م وتجاوز ٣٪ منذ عام ١٩٨٠م وحتى منتصف التسعينات الميلادية (The Europa Year Book, 1992). (The World Almanac, 1991, 780-790)

وتشير الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة إلى احتمال انخفاض هذا المعدل إلى ٢,٩٪ مع نهاية القرن الحالي، وإلى ١,٢٪ عام ٢٠٢٥م، ويستدل من المؤشرات الواقعية أو الفعلية، أن هذا الانخفاض بعيد الاحتمال، وإذا ما حدث مثل هذا الانخفاض المتوقع، فهذا يعني دخول الهرم السكاني أو تركيب السكان حسب فئات العمر مرحلة النضج السكاني في نهاية الربع الأول من القرن القادم. وأهم ما يميز هذه المرحلة، انخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان. ويمكن القول بصورة عامة، أن معدل نمو سكان جزر

القمر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم ، ويؤدي إلى تضاعف عدد السكان - كما ذكرنا سابقاً - خلال فترة تقل عن ثلاثين عاماً ، وتحقيق زيادة سكانية تقدر بنحو ٣٠٠ ألف نسمة خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ م.

وقد تجاوز معدل المواليد الخام لسكان جزر القمر ٤٦٤ بالآلاف خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٥ م ؛ ووصل أقصاه (٣، ٤٧ بالآلاف) خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ م . وانخفض قليلاً خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ م ، حيث بلغ ٤٥،٦ بالآلاف . ويفسر ارتفاع معدل المواليد الخام بمعدل الخصوبة الكلية المرتفع للمرأة القمرية ، وهو متوسط ماتنجبه المرأة الواحدة من المواليد طوال سنوات قدرتها على الإنجاب والذي بلغ ٦،٣ مواليد لكل امرأة . ولم يطرأ على هذا المتوسط أي تغيير لفترة طويلة ، ولكنه ارتفع إلى ٧ مواليد لكل امرأة خلال عام ١٩٩١ م ، كما يفسر ارتفاع معدل المواليد الخام بارتفاع معدل التوالد أو التكاثر الإجمالي (١، ٣)^(٢) ، وهو معدل ماتنجبه المرأة الواحدة من المواليد الإناث ، والذي يفيد في تقدير عدد الأمهات في المستقبل ، (غلاب وعبد الحكيم، ١٩٧٤ م : ٣٨، ٣٩) .

وفي الوقت نفسه ، نجد أن معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال في انخفاض مستمر ، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من ٢٤٢ لكل ألف من السكان خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ م إلى ١٧،٢٪ خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ م ، ومن ١٥،٩ بالآلاف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ م إلى ١٤،٥ بالآلاف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ م ، كما سجل معدل وفيات الأطفال هبوطاً ملحوظاً ، حيث انخفض من ١٤٠ بالآلاف خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ م إلى ٩٩ بالآلاف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ م ، علماً بأن هذا المعدل الأخير قد لا يعبر عن المعدل الحقيقي (U.N. Demographic Year Book, 1991, 116) (U. N. Demographic Year Book , 1992, 154)

ويمكن التوصل إلى بعض الحقائق عن معدلات النمو والوفيات والمواليد والخصوبة في جزر القمر من البيانات الإحصائية المتوافرة ، رغم عدم واقعيتها والأخطاء التي تحفل بها . فعلى سبيل المثال ، كان معدل وفيات الأطفال حسب إحصاء عام ١٩٦٦م (٤٧ بالآلف) ، وهذا المعدل أقل من المعدل الحقيقي بكثير والذي يقدر بنحو ٢٥٠ بالآلف خلال العام المذكور (Battistini and Verin, 1984) ، إلى جانب أن نصف الأطفال يتوفون قبل وصولهم إلى السنة الرابعة أو الخامسة من العمر (World Bank, 1983:8) . ومن المؤكد أن معدل المواليد الخام مايزال مرتفعاً في الجزر الأربعة بما يتراوح بين ٤٠ بالآلف في جزيرة القمر الكبرى ، ٤٩ بالآلف في جزيرة مايوت ، بينما ينخفض معدل الخصوبة العام - وهو نسبة عدد المواليد الأحياء إلى عدد الإناث في سن الحمل (١٥-٤٩) - في الجزر الأربعة ، فيتراوح ما بين ١٣٠ و ١٧٠ لكل ألف امرأة في جزيرتي القمر الكبرى وموهيلي ، وما بين ١٩٠ و ٢٢٠ لكل ألف امرأة في جزيرتي مايوت وأنجوان

(World Health Org. 1980, 263) (U.N., Statistical Year Book, 1950-1994)

وتؤثر في معدلات المواليد والخصوبة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ، يحتل العامل الديني المقام الأول بينها . فجميع سكان جزر القمر - عدا فئة ضئيلة للغاية - مسلمون ويحثهم دينهم الحنيف على الإكثار من النسل ، ثم العامل الاجتماعي الذي يتمثل في التفاخر بكثرة عدد أفراد الأسرة والرغبة بالمواليد الذكور وتفضيلهم عن الإناث دون الوصول إلى هذه الرغبة مبكراً ، والزواج المبكر ، والحالة الثقافية للسكان وطبيعة توزيعهم بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية . ويتمثل العامل الاقتصادي في نظرة السكان إلى الأبناء ، فهم في الريف يد عاملة رخيصة أو مجانية تساعد في أعمال الحقل وجمع

الغلال وغيرها من الأعمال الزراعية ، وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة من الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين وأسرههم في المراكز الحضرية وغيرها .

أما الأسباب المؤدية للوفاة ، فيمكن إجمالها في مجموعة من الأسباب البيولوجية (الحيوية) والفسولوجية (الوظيفية) التي تنحصر في الأسباب الخلقية والتغير السريع في التركيب الوظيفي للجسم وأمراض الجهاز الدموي والأورام الخبيثة ، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية - البيئية التي تعتبر أهم أسباب الوفيات وارتفاع معدلاتها بين الأطفال في جزر القمر ، وهي تشمل المناخ وموارد الغذاء الفقيرة ومستوى المعيشة المتدني والأمراض والأوبئة الناجمة عنها ، والمشكلات التي تواجه إنتاج الغذاء والنقص في عناصر التغذية الأساسية . وقد أدى فقر موارد الغذاء وتدني مستوى المعيشة ونقص عناصر التغذية إلى انتشار أمراض سوء التغذية بين السكان ، والتي تشكل عاملاً خطيراً في ارتفاع معدل وفيات الأطفال . وقد أشار تقرير منظمة الصحة العالمية إلى معاناة الأمهات وأطفالهن من سوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الأطفال ، وأن نصف الأطفال تقريباً يموتون قبل الوصول إلى سن الرابعة أو الخامسة (World Bank , 1983) .

(ب) الزيادة غير الطبيعية (الهجرة) :

تعد الهجرة أو الزيادة غير الطبيعية للسكان ، العنصر الوحيد الذي يؤثر في تغير حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية بعد الزيادة الطبيعية ، التي تمثل العنصر الأساسي لنمو السكان في جزر القمر .

ودراسة الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية في جزر القمر ليست ميسرة لعدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة . ويستدل من المؤشرات الإحصائية المتوافرة على وجود هجرة داخلية بين جزر أرخبيل القمر . فقد أظهر تعداد

عام ١٩٦٦م أن ٧١٪ فقط من سكان جزيرة موهيلي ولدوا فيها . بينما ٢٩٪ منهم وفدوا إليها من الجزر الأخرى ، وخاصة من جزيرة القمر الكبرى . وكذلك استقرار عدد كبير من سكان جزيرة أنجوان في جزيرة مايوت . هذا بالإضافة إلى تيارات الهجرة الريفية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية داخل كل جزيرة .

أما بالنسبة للهجرة الخارجية ، فيقدر عدد القموريين الذين يعيشون خارج بلادهم بنحو ٨٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وهذا يعني أن ما بين ٢٠-٢٥٪ من أهالي البلاد يقيمون خارج بلادهم ويتوزعون في فرنسا وتنانيا ومدغشقر وأجزاء مختلفة من شرق إفريقيا . ومعظم المهاجرين من الذكور . وقد تناقص عدد المهاجرين القموريين في مدغشقر بسبب عودتهم إلى بلادهم عقب الاضطرابات فيها عام ١٩٧٦م ، حيث يقدر عدد الذين عادوا بنحو ١٧ ألف شخص (عبد الحميد ، ١٩٨٥م : ١٥) مما أدى إلى رفع معدل زيادة السكان عام ١٩٧٧م إلى ٦,٣٪ وساهم في هذه الزيادة عودة بعض المهاجرين من زنجبار (Battisini, and Verin, 1984)

وتوجد في جزر القمر أعداد صغيرة من الهنود والمالاشيين والأوروبيين ، الذين يشكلون أقليات لها دور مهم في الحياة الاقتصادية للبلاد (Bunge, 1983:181)

وتحرك تيارات الهجرة في جزر القمر عوامل مختلفة يمكن إجمالها في العوامل الطاردة للسكان في المناطق المهاجر منها ، والعوامل الجاذبة للمهاجرين في المناطق التي يقصدونها ، وتشمل العوامل الطاردة ، النواحي الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ، وأكثرها أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية . ومن هذه العوامل الطبيعية البركانية لجزر القمر والتقلبات

المناخية الإعصارية الخطيرة ، والوضع البائس للسكان ، خاصة في المناطق الريفية ، لعدم كفاية الأرض الزراعية وتزايد الضغط السكاني عليها ، إلى جانب خطر الانجراف المحدث بها ، وانعدام التوازن بين نمو السكان والموارد الاقتصادية ، وتدني مستوى معيشة السكان بشكل عام ، وارتفاع معدل البطالة بكافة أشكالها والذي يقدر بنحو ٥٠٪ من السكان .

ويمكن القول إن النمو السكاني في جزر القمر ، مهما كانت مصادره أو العوامل المؤثرة فيه ، يظل مرتفعاً ويؤدي إلى آثار سلبية على تطور البلاد وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، خاصة انخفاض مستوى الدخل وتدني الأوضاع المعيشية بسبب ضيق مساحة البلاد ، وفقر مواردها الطبيعية من ناحية ، وتزايد الضغط السكاني على هذه الموارد من ناحية ثانية . ولذلك اعتمدت السلطات في جزر القمر خططاً وبرامج لتنظيم الأسرة وإعادة توزيع السكان بين الجزر عن طريق انتهاج سياسة للتنمية الريفية تهدف إلى حل المشكلات البيئية المعوقة للإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي في جزر الأرخيبيل ، ومثل هذه السياسة ، يمكن أن تشجع انتقال الريفيين وإعادة توزيعهم بين جزر القمر بشكل مناسب ، وكذلك توجيه اهتمام السياسة السكانية نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ، وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في المشاريع الإنتاجية وزيادة فرص تعليمها .

ثانياً - توزيع السكان :

١ - كثافة السكان :

لتوزيع السكان أهمية خاصة لأنه محصلة التفاعل والتأثير المتبادل بين عناصر البيئة الطبيعية والسكان ، ويتباين توزيع السكان بين جزر القمر من ناحية ، وفي كل جزيرة على حدة من ناحية ثانية .

ويستفاد من الجدول رقم (٤) أن جزيرة القمر الكبرى تغطي بأكثر من نصف مساحة البلاد ونحو ٤٦ ٪ من سكانها ، تليها جزيرة أنجوان التي تشكل خمس مساحة البلاد تقريباً (١٩ ٪) وتضم أكثر من ثلث السكان ، ثم جزيرة مايوت التي يعيش فيها أكثر من عُشر السكان وتشكل سُدس مساحة البلاد (١٦,٧ ٪) ، وأخيراً جزيرة موهيلي ، وهي أصغر الجزر الأربعة (١٣ ٪) وأقلها سكاناً (٦,٤ ٪) .

جدول رقم (٤)

معامل التركز (التزام)	المساحة		السكان		الجزيرة
	(%)	كم ^٢	(%)	العدد	
٠,٩	٥١,٣	١١٤٨	٤٦,٤	٢٤٧٧٥٨	القمر الكبرى
١,٩	١٩	٤٢٤	٣٦,٣	١٩٣٩٩٢٥	أنجوان
٠,٨	١٦,٧	٣٧٤	١٢,٨	٦٨١٦٦	مايوت
٠,٤	١٣	٢٩٠	٤,٦	٢٤٨٦٤	موهيلي
١	٪ ١٠٠	٢٢٣٦	٪ ١٠٠	٥٣٤٧١١	المجموع

المصدر :

من حساب الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في :

- World Bank (1984)' Comoros Agricultural Sector Memorandum Wash.
- UN., Statistical Year Book (1980).
- Europa, 1981 - 1994.

كما يتضح من الجدول نفسه تركيز أكثر من أربعة أخماس السكان (٦, ٨٢٪) في جزيرتي القمر الكبرى وأنجوان ، وهما تشكلان نحو ٧٠٪ من مساحة البلاد .

وترتفع الكثافة في جزر القمر بسبب ضآلة مساحتها من ناحية ، وتزايد السكان بمعدلات عالية من ناحية ثانية . ويوضح الجدول رقم (٥) أن الكثافة العامة للسكان بلغت في جزر القمر ١٨٣ نسمة/كم^٢ عام ١٩٨٠م وارتفعت إلى ٢٣٩ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٠م. ومن المقدّر وصولها إلى ٣١٣ نسمة/كم^٢ عام ٢٠٠٠م ..

جدول رقم (٥) الكثافة العامة للسكان في عامي ١٩٨٠م، ١٩٩٠م.

الجزيرة	الكثافة العامة (نسمة / كم ^٢)	
	١٩٨٠م	١٩٩٠م
القمر الكبرى	١٦٥	٢١٦
أنجوان	٣٤٩	٤٥٧
مايوت	١٣٩	١٨٢
موهيلي	٦٦	٨٦
إجمالي البلاد	١٨٢,٦	٢٣٩,١

المصدر : من حساب الباحث

وتتباين كثافة السكان بين الجزر الأربعة (شكل رقم ١٧) مع ارتفاع معدلاتها بشكل عام وتوجد أعلى الكثافات في جزيرة أنجوان ، حيث يبلغ معامل التركيز السكاني فيها ١,٩ ، ثم جزيرة القمر الكبرى بمعامل تركيز ٩,٠ ، وتليها جزيرة مايوت بمعامل تركيز ٨,٠ ، ثم جزيرة موهيلي ٤,٠ ، ويلاحظ أن كثافة السكان في جزيرة أنجوان تتجاوز ضعف الكثافة في جزيرة القمر الكبرى ، وخمسة أمثال الكثافة في جزيرة موهيلي .

ولا يتوزع السكان داخل الجزر بشكل متساو بسبب تباين تضاريسها واختلاف ظروفها البيئية ، ويتركز معظمهم في مساحات محدودة على السواحل وفي المناطق المستغلة بالزراعة . وتتجاوز الكثافة في كثير من هذه المناطق ٤٥٠ نسمة / كم^٢ ، كما في جزيرتي موهيلي والقمر الكبرى ، مقابل

تدنيها إلى أقل من ٨٥ نسمة/ كم^٢ في المناطق غير المستثمرة ، مثل السفوح المرتفعة لجبل كارتالا والأراضي الجرداء العارية من التربة والتي تغطيها الحمم البركانية الحديثة ، والمناطق الواقعة في ظل الرياح المطيرة .

ويوضح الجدول رقم (٦) ارتفاع معدلات الكثافة الفسيولوجية في جميع جزر القمر بشكل عام

جدول رقم (٦) تطور الكثافة الفسيولوجية (١٩٦٠-١٩٩٠م)

الجزيرة	الأراضي الزراعية (كم ^٢)	الكثافة الفسيولوجية (نسمة /كم ^٢)			
		١٩٦٠م	١٩٦٦م	١٩٨٠م	١٩٩٠م
القمر الكبرى	٦٣٧	١٥٢	١٨٧	٣٠٠	٣٨٩
أنجوان	١٩٩	٣٣٤	٤٢١	٦٩٠	٩٧٥
مايوت	٢٤٠	١٠٦	١٣٦	٢١٧	٢٨٤
موهيلي	١٢٩	٦٠	٧٤	١٣٢	١٩٣
إجمالي البلاد	١٢٠٥	١٦٣	٢٠٣	٣٣٩	٤٤٤

المصدر:

من حساب الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في :

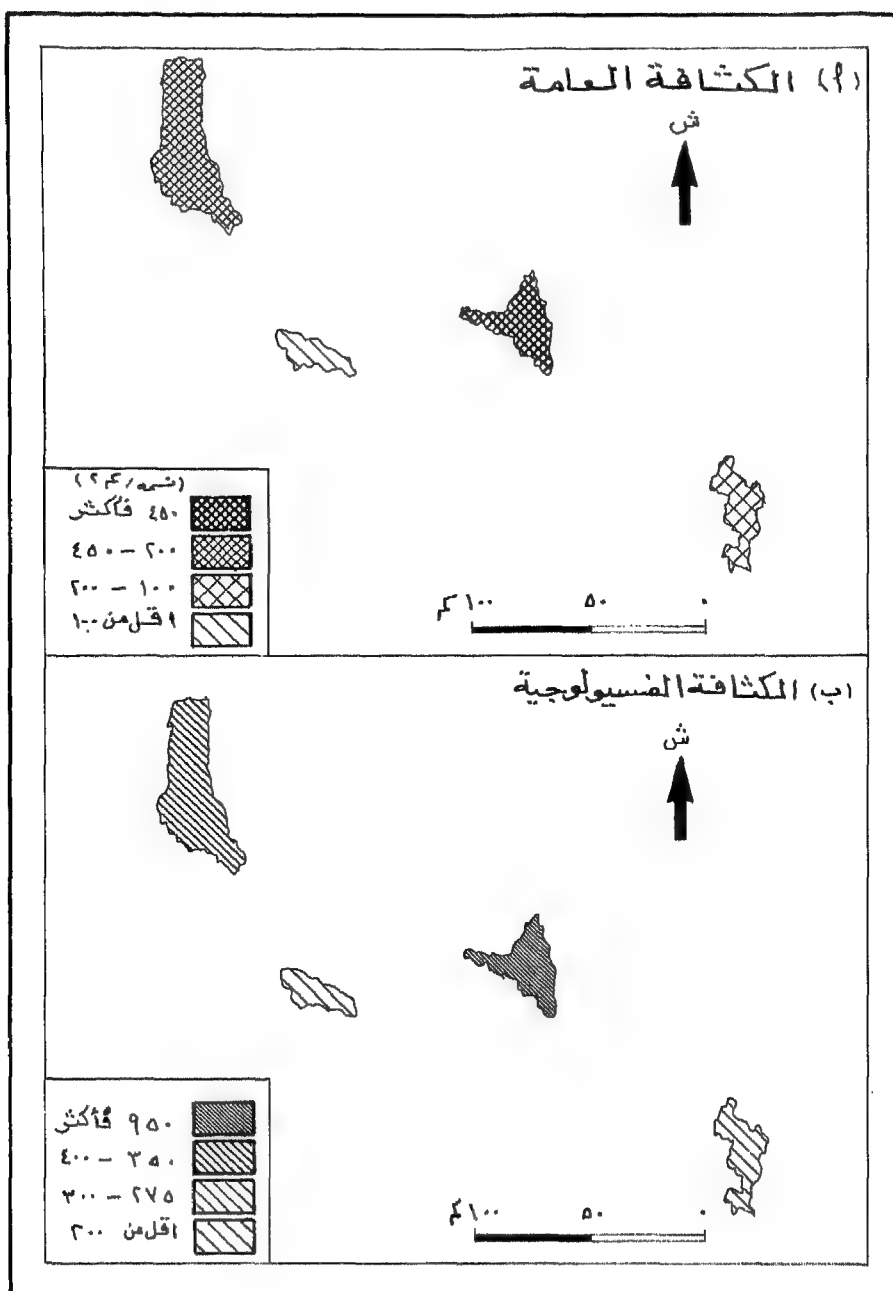
- Battistini & Verin (1984)

- F. A. O. , 1985 - 1994

وتعد معدلات الكثافة الفسيولوجية في جزر القمر من أعلى الكثافات في العالم ، وهي تتزايد باستمرار وتتغير بمعدلات عالية . فقد زادت نحو ثلاث مرات أو أكثر بالنسبة لإجمالي الجزر خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠م و١٩٩٠م ، حيث ارتفعت من ١٦٣ نسمة/ كم^٢ عام ١٩٦٠م إلى ٤٤٤ نسمة / كم^٢ عام ١٩٩٠م ، أي بمعدل تغير ٢٧٣٪ . وقد بلغ هذا المعدل ٣٠٠٪

تقريباً في جزيرة ألجوان التي تعد من أعلى الجزر كثافة ، حيث زادت الكثافة فيها من ٣٣٤ نسمة / كم^٢ عام ١٩٦٠م إلى ٩٧٥ نسمة / كم^٢ عام ١٩٩٠م . كما وصل هذا المعدل إلى ٣١٠٪ في جزيرة موهيلي ، التي ارتفع فيها معدل الكثافة الفسيولوجية من ٦٠ إلى ١٩٣ نسمة / كم^٢ خلال الفترة نفسها .

ويتضح مما سبق ، أن سكان جزر القمر يتركزون في مناطق تزيد مساحتها قليلاً عن نصف مساحة البلاد (٥٥,٥٪) حيث تشغل نحو ٩,٤٩٪ من جزيرة القمر الكبرى ، ٩,٦٪ من جزيرة ألجوان ، ٢,٦٤٪ في جزيرة مايوت ، ٥,٤٤٪ في جزيرة موهيلي . وتتوزع الغالبية العظمى من هذه المناطق بين السواحل وخط الارتفاع المتساوي ٤٠٠ متر ، وهي مناطق زراعة المحاصيل التجارية ، مثل جوز الهند والفانيليا وغيرها . كما يلاحظ انخفاض نصيب الفرد عامة من الأراضي الزراعية . والذي بلغ (٣,٠) هكتار/ للفرد عام ١٩٨٠م وتراجع إلى (٢,٠) هكتار عام ١٩٩٠م . ويتراوح هذا المعدل في داخل الجزر بين ٥,٠ هكتار للفرد في جزيرة موهيلي ، ١,٠ هكتار للفرد في جزيرة ألجوان ، ومن المتوقع انخفاض هذا



شكل (١٧) كثافة السكان عام ١٩٩٠ م

المعدل باستمرار خلال السنوات المقبلة ، بسبب زيادة السكان بمعدلات مرتفعة وتزايد الضغط السكاني على الأرض الزراعية التي تتقلص مساحتها نتيجة لتعرض التربة للجرف بواسطة مياه الأمطار ، خاصة في جزيرة ألجوان وفي منطقة نيوماكيلي في جزيرة القمر الكبرى ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد صعوبات الحياة في المناطق الريفية القمورية وتحولها إلى مناطق طاردة للسكان تدفع سكانها للهجرة إلى خارج البلاد أو إلى المدن في داخلها ، كما هو الحال في مدينتي موروني وموتسامودو .

٢ - توزيع السكان حسب نمط المعيشة (ريف وحضر) :

يتوزع سكان جزر القمر في ٣٦٨ مدينة وقرية مختلفة الأحجام ، تتوزع على الجزر الأربعة ، منها عشرون مدينة كان يستقر فيها ٢٩٪ من السكان ، أي نحو ١٦٥ ألف نسمة ، عام ١٩٩٢ م . أما النسبة الباقية ، فهي تتركز في القرى التي تنتشر في المناطق الريفية .

ويستفاد من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (١٨) أن المراكز الحضرية قد شهدت تزايداً في نسبة سكانها على حساب سكان المناطق الريفية . فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٣,٦٪ عام ١٩٥٠م إلى ١١,٣٪ عام ١٩٧٠م ، ومن ٢١,٣٪ عام ١٩٧٥م إلى ٢٣,٢٪ عام ١٩٨٠م ، وشملت أكثر من ربع السكان عام ١٩٨٥م ووصلت إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٩٠م وإلى ٢٩٪ عام ١٩٩٢م . ومن المتوقع أن تشمل ثلث السكان تقريباً عام ٢٠٠٠م وأكثر من نصفهم عام ٢٠٢٥م ، وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة . وفي المقابل ، نجد أن هناك تناقصاً مستمراً في نسبة سكان الريف ، التي انخفضت من ٩٦,٤٪ عام ١٩٥٠م إلى ٧١٪ عام ١٩٩٢م ، ومن المحتمل أن تصل إلى ٦٦,٢٪ عام ٢٠٠٠م وإلى ٤٦,٩٪ عام ٢٠٢٥م (World Bank, 1994).

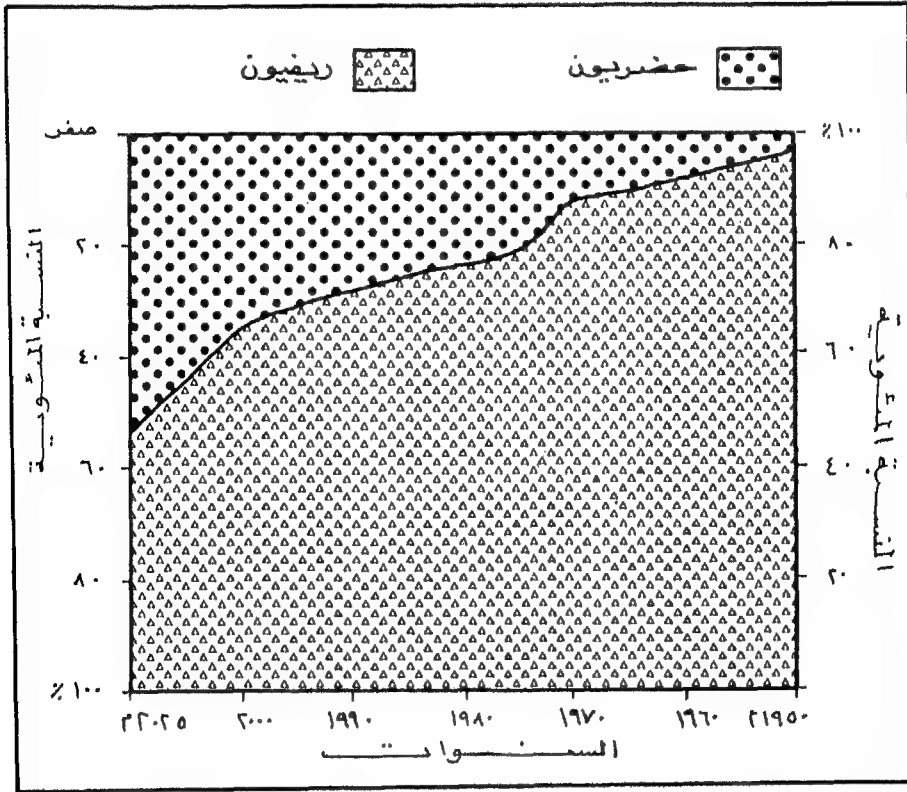
جدول رقم (٧) تطور عدد سكان الريف والحضر خلال الفترة ١٩٥٠ - ٢٠٢٥ م

العام	عدد سكان الحضر	%	عدد سكان الريف	%	الإجمالي (نسمة)
١٩٥٠ م	٤٨٤٧	٣,٦	١٢٧٩٤	٩٦,٤	١٣٤٦٤١
١٩٧٠ م	٣١٥١١	١١,٣	٢٤٧٣٤٦	٨٨,٧	٢٧٨٨٥٧
١٩٨٠ م	٩٥١٠٥	٢٣,٣	٣١٣٠٧٢	٧٦,٨	٤٠٨١٧٧
١٩٨٥ م	١١٧٦٨٤	٢٥,٢	٣٤٩٣١٦	٧٤,٨	٤٦٧٠٠٠
١٩٩٠ م	١٤٨٦٥٠	٢٧,٨	٣٨٦٠٦١	٧٢,٢	٥٣٤٧١١
٢٠٠٠ م	٢٣٦٧٦١	٣٣,٨	٤٦٣٧١٤	٦٦,٢	٧٠٠٤٧٥

After : UN. Demographic Year Book 1955 - 1994

● أرقام عام ١٩٥٠ م من تقدير الباحث على أساس معدل النمو السكاني (١, ٣٪)

ويتضح من الجدول أيضا تضاعف عدد سكان الحضر أكثر من ثلاثين مرة بين عامي ١٩٥٠ م و ١٩٩٠ م ، ونحو خمس مرات بين عامي ١٩٧٠ م و ١٩٩٠ م ونحو عشرين مرة تقريباً بين عامي ١٩٥٠ م و ١٩٨٠ م ، وهذا يوضح ميل السكان في جزرو القمر إلى الهجرة إلى المدن ، التي شهدت طفرة سريعة في تزايد أعداد سكانها ، خاصة بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٨٠ م ، وأن خريطة السكان تتغير باستمرار لصالح المراكز الحضرية .



شكل (١٨) تطور نسبة سكان الحضر والريف في جزر لعمدة (١٩٥٠-١٩٢٥)

ثالثاً - تركيب السكان

١ - التركيب حسب السلالة واللغة والدين :

لا ينتمي سكان جزر القمر إلى سلالة معينة ، بل هم مزيج معقد من أصول مختلفة وعناصر متنوعة من البانتو والعرب والإندونيسيين والملاويين والهنود والصينيين ، ويظهر ذلك في ملامحج السكان بوضوح (عبد الحميد ، ١٩٨٥م ، ٦) فقد نشأت عن اختلاط هذه العناصر ، خاصة العرب والبانتو والملاجاش - الذين تعود أصولهم إلى شعوب الملايو - سلالة تعرف بالعرق القموري أو القمري ونتج عن هذا الاختلاط في جزيرة مايوت (ماهور) ما يعرف بالعرق الماهوري ، (غلاب وآخرون ، ١٩٧٩م ، ٥٩٩-٥٦١) .

ويمكن تمييز المجموعات الرئيسة التالية بين سكان جزر القمر :

(أ) العرب : ويشكلون نحو ثلث السكان (عبد الحميد ، ١٩٨٥م : ٦) . وتعود صلتهم بجزر القمر إلى أكثر من خمسة عشر قرناً ، وقد جاءوا من جنوبي شبه جزيرة العرب ومنطقة الخليج العربي ، خاصة من عمان وحضرموت واليمن ، (المغيري ، ١٩٨٦م : ٥٢٢-٥٢٧) . واستوطنوا جزر القمر لما وجدوا فيها من مظاهر طبيعية متميزة ، وموارد مشجعة إلى جانب موقعها البحري في الركن الجنوبي الغربي من المحيط الهندي ، وينسب للعرب فضل نشر الإسلام فيها خلال القرن الهجري الثاني . ويؤيد ذلك الآثار الإسلامية التي تعود لهذا القرن ، والتي اكتشفت في منطقة مرو-وادوا في جزيرة موهيلي ، وفي منطقة سيما في جزيرة أنجوان ، وهي تتألف من مبان وأكواب وجرار مصنوعة من الفخار (Battisini & Verin, 1984: 10)

(ب) **الأفارقة**: يمثلون ٥٥٪ من السكان تقريباً (عبد الحميد، ١٩٨٥م، ٨). وهم يتألفون من فئتين ، تضم الفئة الأولى أحفاد السكان القدامى من البانتو الذين وفدوا من الساحل الإفريقي واستوطنوا الجزر قبل وفود الشيرازيين إليها، وهم يعرفون أيضاً بالسواحيليين ، وتشكل هذه الفئة أقلية صغيرة بالمقارنة بالسلالات الأخرى ، وتضم الفئة الثانية ، السكان الذين كان العرب والجاويون قد استعانوا بأجدادهم في الأعمال المنزلية والزراعية . وهذه الفئة هي التي تعرف باسم المكوو Makoal (بدر الدين ، ١٩٨٠م، ١٢٦)

(ج) **الشيرازيون** : وفدوا إلى جزر القمر من إيران خلال فترات زمنية متقطعة في القرن الخامس عشر الميلادي ، بسبب النزاعات المذهبية الإيرانية . وقد اختلطوا بالعرب والأفارقة وهم يشكلون نحو ٣٥٪ من إجمالي السكان . (عبد الحميد، ١٩٨٥م، ٨) (الشيخ ، ١٩٨٢م، ١٦٢) (Bunge, 1983:182)

(د) **الجماعات البولينية - الملاوية** : ولا تزال آثارها العرقية والعمرانية مميزة بين السكان ، وتضم ثلاث مجموعات هي : الأويماتساها Oimatsaha والانتالوت Antalotes والسكالافا Sakalava وقد هاجروا إلى الجزر من الملايو وإندونيسيا ، واستقروا في مرتفعات جزيرة أنجوان . وهم يتميزون ببشرتهم السمراء والشعر الأملس أو المجعد والوجهة المتراجعة والأنف المقوس . ولا تزال بعض المناطق والأحياء السكنية ، التي نزلت فيها هذه الجماعات ، تحمل أسماء تدل على أصولهم ، كما في بلدة مظمهولي ، حيث يطلق اسم جاوة على المكان الذي نزل فيه القادمون من جزيرة جاوة ، وتشكل هذه الجماعات نحو ٦٪ من إجمالي السكان . (عبد الحميد، ١٩٨٥م، ٨) (Bunge, 1983: 182)

وبالإضافة إلى ذلك ، هناك فئة صغيرة من السكان تحدت من تزواج المستوطنين الفرنسيين مع السكان المحليين ويعرفون باسم الكرويل Creoles ولم يتجاوز عددهم ١٠٠ نسمة حتى عام ١٩٧٥ م . ولهذه الفئة نفوذ سياسي بارز في جزيرة مايوت التي لاتزال خاضعة للإدارة الفرنسية . وهناك فئة ضئيلة أخرى تنحدر من أصول برتغالية ، وهم أحفاد البحارة البرتغاليين الذين نزلوا في جزر القمر في مطلع القرن السادس عشر الميلادي (Bunge, 1983, 182) ، ويعيشون في مدينة تسانجارجو في شرقي جزيرة القمر الكبرى (Battisini, and Verin, 1984) . وتشكل هاتان الفئتان معاً أقل من ٥,٠٪ من إجمالي السكان (عبد الحميد ، ١٩٨٥ م ، ٩) .

والإسلام هو الدين الغالب في جزر القمر . فجميع سكانها مسلمون عدا فئة ضئيلة من الكرويل في جزيرة مايوت ، التي اعتنقت النصرانية بتأثير من المبشرين الفرنسيين .

وقد ظل التأثير العربي الإسلامي مسيطراً على مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية كما ظلت اللغة العربية هي اللغة السائدة حتى الاحتلال الفرنسي للجزر خلال القرن الخامس عشر الميلادي ، ولا تزال اللغة العربية حتى الوقت الحاضر لغة الإدارة والتعليم الإسلامي ، ويستطيع جميع السكان قراءة اللغة العربية وكتابتها . كما نص دستور البلاد عام ١٩٧٨ م على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الفرنسية (عبد الحميد ، ١٩٨٥ م ، ٩) . أما اللغة الشائعة بين السكان ، فهي السواحيلية باللهجة القمورية . وهي مزية من العربية والسواحيلية . وتكتب بالحروف العربية ، وتستعمل في المعاملات التجارية . كما تنتشر أيضاً في شرقي إفريقيا . وتعتبر الفرنسية هي اللغة الأجنبية الوحيدة المتداولة في البلاد .

٢ - التركيب حسب العمر والنوع:

تحفل البيانات الإحصائية للتعدادات السكانية ، التي أجريت في جزر القمر في الأعوام ١٩٥٨م ، ١٩٦٦م ، ١٩٨٠م ، بالأخطاء في تسجيل الأعمار وفي توزيع السكان حسب فئات العمر . ويروجع ذلك إلى أسباب كثيرة ، أهمها ميل السكان إلى عدم ذكر الأطفال الرضع في التعدادات ، الأمر الذي انعكس على النقص الملحوظ في عدد الأطفال دون سن الخامسة في الهرم السكاني ، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل الوفيات المرتفع بينهم ، والمعروف أن هذه البيانات تمثل المصدر الأساس لمعرفة التركيب النوعي والعمرى للسكان الذي يعد من أكثر بيانات التعدادات السكانية أهمية في دراسة السكان ، وذلك لأنه يوضح الملامح الديموغرافية للسكان ذكوراً وإناثاً ، ويحدد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي الأفراد ومدى قدرة السكان على النمو ، كما أنه يمثل عاملاً مهماً في وضع السياسات والخطط الاجتماعية والاقتصادية . لقد كان صغار السن (دون ١٥ عاماً) يشكلون أكثر من خمسي السكان (٢٠,٤٣٪) عام ١٩٥٨م ، منهم ٢٢,٥٪ ذكور ، ٢٠,٧٪ إناث . وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٤,٤٤٪ عام ١٩٦٦م (٢٢,٨٪ ذكور ، ٢١,٤٪ إناث ، وإلى ٢٧,٤٧٪ عام ١٩٨٠م (٢٤,٣٪ ذكور ، ٢٢,٩٪ إناث) . وتشكل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني وهي غير منتجة وتتأثر بعوامل المواليد والوفيات بسبب ارتفاع معدلاتهما ، خاصة ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة .

وكانت الفئة المنتجة وهي فئة متوسطي السن (١٥-٥٩ عاماً) تشكل أقل من نصف السكان (٤٨,٩٪) عام ١٩٥٨م (٢٠,٦٪ ذكور ، ٢٨,٣٪ إناث) ، وانخفضت هذه النسبة من ٤٨,١٪ عام ١٩٦٦م . إلى ٤٥,٧٪ عام ١٩٨٠م .

(٩, ٢٢٪ ذكور و ٨, ٢٢٪ إناث) ، وذلك بسبب هجرة السكان إلى خارج البلاد للبحث عن فرص للعمل في الدول المجاورة ، خاصة في دول الخليج العربي ، كذلك بتأثير التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني (فئة صغار السن) بما يضاف إليها من مواليد ، مما قلل نسبة متوسطي السن ، ويلاحظ تفوق نسبة الإناث على نسبة الذكور في هذه الفئة لأن الذكور أكثر اشتراكاً في الهجرة إلى خارج البلاد من الإناث .

أما فئة كبار السن (٦٠ عاماً فأكثر) فقد بلغت ٧, ٥٪ من إجمالي السكان عام ١٩٥٨م (٢, ٤٪ ذكور ، ٣, ٣٪ إناث) ، وانخفضت من ١, ٧٪ عام ١٩٦٦م إلى ٨, ٦٪ عام ١٩٨٠م ، وهي الفئة الأخرى غير المنتجة ، التي تشمل أعداداً كبيرة من الإناث والأرامل . وتنخفض نسبة كبار السن إلى ٥٪ تقريباً ، وهي نسبة تدل على انخفاض متوسط العمر نسبياً ، وذلك على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على هذا المتوسط ، حيث ارتفع من ٤٤, ٤ عاماً للذكور ، ٦, ٤٧ عاماً خلال الفترة ١٩٧٥م - ١٩٨٠م ، إلى ٥٣, ٥ عاماً للذكور ، ٥, ٥٤٪ عاماً للإناث عام ١٩٩٢م (Demographic Year Book. 1992)

وتظهر مقارنة نسب فئات السن السابقة ، ارتفاع نسبة صغار السن (٢, ٤٧٪) وتزايدها باستمرار ويتأكد ذلك بمقارنتها بنسب صغار السن في بعض الدول النامية والمتقدمة وحيث بلغت هذه النسبة ٧, ٤٢٪ في مصر ، ٧, ٤٠٪ في الهند ، ٤, ٣٥٪ في اليابان ، ٦, ٢٢٪ في بريطانيا ، وهذه الفئة تعد فئة مستهلكة وغير منتجة ، يقع عبء إعالتها على فئة متوسطي السن . وفي المقابل ، تتناقص فئة متوسطي السن بسبب الهجرة إلى خارج البلاد من ناحية ، ونتيجة للتجديد المستمر في قاعدة الهرم السكاني ، بما يضاف إلى فئة

صغار السن من أطفال يزيد في نسبة هذه الفئة ويقلل من نسب الفئات الأخرى، ويؤدي إلى قلة تعمر السكان في قمة الهرم السكاني .

ويعد المجتمع السكاني لجزر القمر من المجتمعات الناضجة حيث تتراوح نسبة من هم فوق الرابعة والستين بين ٤٪ - ٥٪ من إجمالي السكان . وبلغت نسبة تعمرهم Ageing Index ١٢٪ عام ١٩٥٨م وتراجعت إلى ١١٪ عام ١٩٦٦م وإلى ٤، ١٠٪ عام ١٩٨٠م ، وهذا يعني بلوغ عشرة أشخاص حد التعمر مقابل كل مائة شخص من صغار السن . ويرتبط بذلك تدني العمر الوسيط Median Age للسكان من ١٨، ٨٪ سنة عام ١٩٥٨م إلى ٤، ١٦٪ عام ١٩٨٠م حسب تقديرات الأمم المتحدة ، ويتضح من ذلك أن نصف سكان جزر القمر كانت تقل أعمارهم عن ١٨، ٨٪ عامًا (١٩٥٨م) وعن ٤، ١٦ عامًا (١٩٨٠م) .

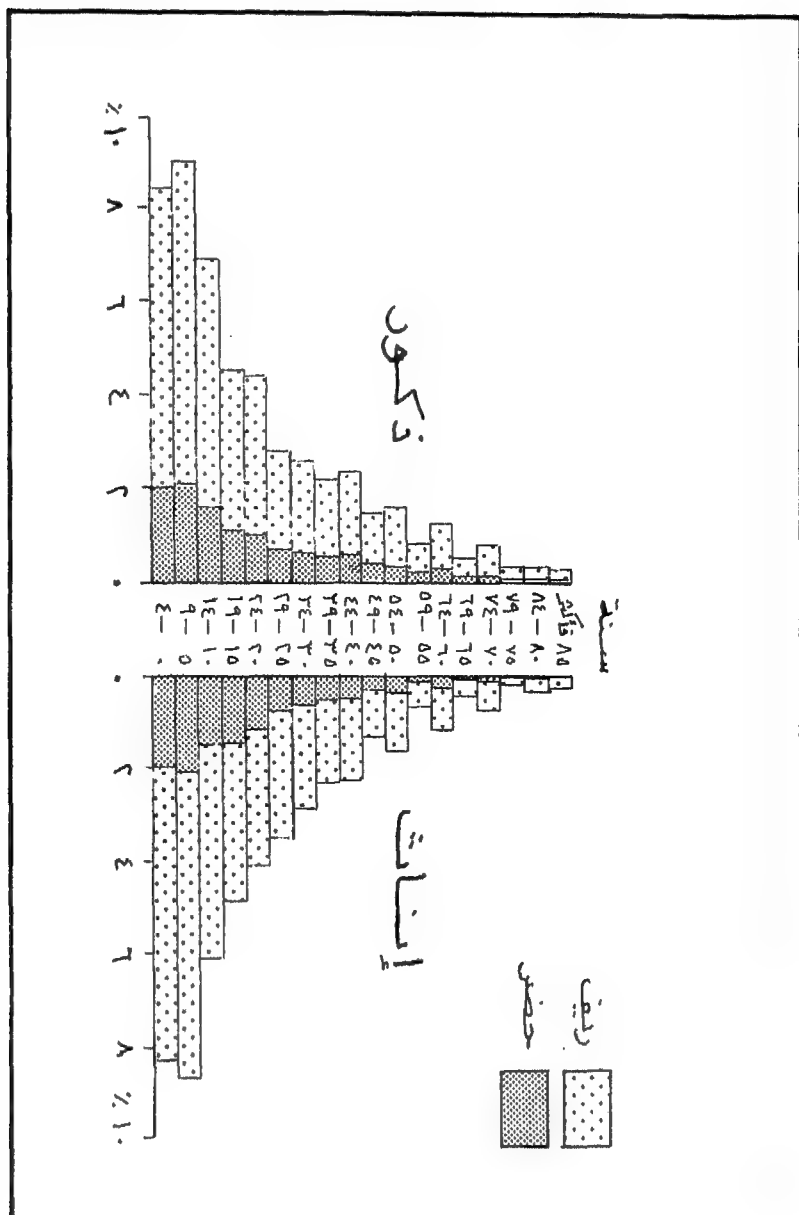
ويوضح الهرم السكاني لجزر القمر (شكل رقم ١٩) أننا أمام مجتمع شاب أو فتى بسبب اتساع قاعدته التي تمثل صغار السن التي نتجت عن النمو السريع للسكان والذين بلغت نسبتهم من إجمالي السكان ٤٧، ٢٪ عام ١٩٨٠م، ٤٨، ٢٪ عام ١٩٩٠م . ولهذا النوع من التركيب السكاني آثار اقتصادية واجتماعية كثيرة ، تبرز بوضوح في العبء الثقيل الذي يتحمله اقتصاد جزر القمر لتلبية احتياجات مايزيد عن نصف السكان من المستهلكين ، من السلع والخدمات الصحية والتعليمية ، وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تستنفذ القسم الأكبر من دخل البلاد ومواردها ، كما تبرز في ارتفاع معدلات الإعالة الفعلية التي لم تحسب لعدم توافر المعلومات الإحصائية لقوة العمل الفعلية ، ويمكن الاستدلال عليها من معدلات الإعالة النظرية^(٣) التي تجاوزت ١١٠٪ عام ١٩٥٨م وبلغت ١١٩٪ عام ١٩٨٠م ، ومن المحتمل أن

يبلغ معدل الإعالة الفعلية ثلاثة أضعاف هذا المعدل . وتتباين نسبة الإعالة بين المناطق الريفية والمدن ، حيث بلغت ١٢٨,٩٪ في المدن عام ١٩٨٠ م ، مقابل ١١٥,٢٪ في المناطق الريفية .

ويرجع ارتفاع هذه النسبة في المدن عن الريف إلى تكدس السكان في المدن وارتفاع معدلات المواليد . وكذلك يختلف معدل إعالة الصغار (الذي بلغ ٨٨,١٪ عام ١٩٦٦ م وارتفع إلى ١٠٣,٣٪ عام ١٩٨٠ م) عن معدل إعالة الكبار والذي بلغ ١٥,٣٪ عام ١٩٦٦ م وانخفض إلى ٩,١٤٪ عام ١٩٨٠ م ، وهذا يعني تزايد نسبة المعولين الصغار مقابل تناقص نسبة المعولين الكبار بسبب ارتفاع معدل المواليد وتناقص معدل التعمر بين سكان جزر القمر .

ويظهر التركيب السكاني لجزر القمر أيضاً تفوق عدد الإناث على عدد الذكور ، ففي عام ١٩٥٨ م ، بلغت نسبة الإناث ٥٢,٥٪ مقابل ٤٧,٥٪ للذكور ، أو بحساب نسبة النوع ، ٩٦ ذكراً لكل مائة من الإناث . وفي عام ١٩٨٠ م ، بلغت نسبة الإناث ٥٠,١٪ مقابل ٤٩,٩٪ للذكور ، أو بنسبة نوع قدرها ٩٩,٤ ذكراً لكل مائة من الإناث . ولم تتفوق نسبة الذكور على نسبة الإناث حتى عام ١٩٩٠ م ، عندما بلغت ٥٠,١٪ مقابل ٤٩,٩٪ للإناث ، فأصبحت نسبة النوع ١٠٠,٤ . ويرجع سبب تفوق نسبة الإناث في معظم السنوات إلى هجرة الذكور خارج البلاد للبحث عن فرص العمل ، بالإضافة إلى أن الذكور أكثر تعرضاً للوفاة من الإناث بسبب مخاطر العمل والمهنة .

شكل (١٩) الرسم السكاني العمري - السنوي في اريف والحضر عام ١٩٨٠م



ويوضح الهرم السكاني المركب (شكل رقم ٢٠) الذي يمثل توزيع السكان حسب فئات السن والنوع في تعدادي ١٩٦٦م ، ١٩٨٠م ، تبين نسب السكان في فئات السن المختلفة بين هذين العامين بفعل العوامل الديموغرافية ، كالمواليد والوفيات والهجرة إلى خارج البلاد . كذلك يبين تفوق نسبة الذكور على نسبة الإناث في فئة صغار السن (أقل من ١٥ عاماً) عام ١٩٦٦م ، حيث بلغت نسبة النوع ٢ ، ٨٧٪ بسبب ارتفاع معدل هجرة الذكور إلى خارج البلاد . وبلغت هذه النسبة ٤ ، ١٠٠٪ بسبب تقارب أعداد الذكور والإناث نتيجة لعودة المهاجرين من الخارج خاصة من مدغشقر والدول الإفريقية المجاورة . كما يعزى التباين بين نسبة الذكور ونسبة الإناث بين كبار السن إلى أن متوسط العمر عند الإناث أطول منه عند الذكور والذي بلغ ٧ ، ٥١ عاماً للإناث مقابل ٣ ، ٤٨ عاماً للذكور خلال الفترة ١٩٨٠م - ١٩٨٥م ، ٥ ، ٥٤ عاماً للإناث مقابل ٥ ، ٥٣ عاماً للذكور خلال الفترة ١٩٨٥م - ١٩٩٢م (Demographic Year Book, 1960-1966- 1992) .

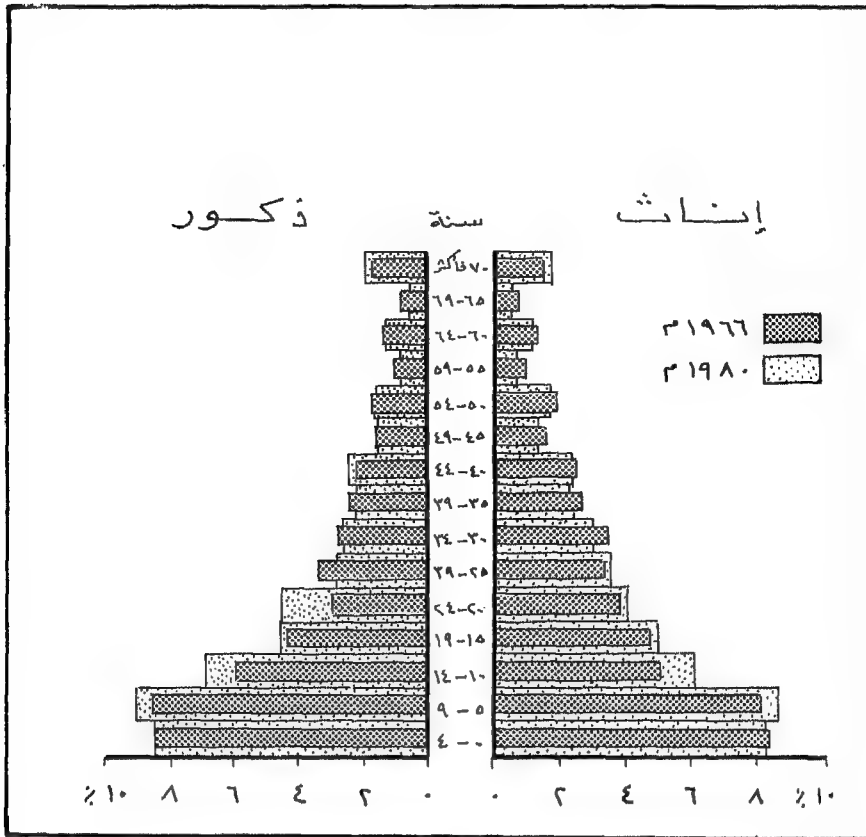
٣- التركيب حسب الحالة التعليمية :

كانت الأوضاع التعليمية في جزر القمر متردية حتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٥م . فلم يكن في البلاد سوى ٨٠ مدرسة ابتدائية ، ولم تتجاوز نسبة الأطفال الذين كانوا يتلقون التعليم في المرحلة الابتدائية ومدارس تعليم القرآن الكريم ٢٣٪ من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي ، وكان يقوم بمهمة تعليمهم نحو ٥٧٠ معلماً ، ولم يتجاوز عدد طلاب المرحلة الثانوية ٩٠٠٠ طالب . وبذلت جهود كبيرة بعد الاستقلال للقضاء على الأمية وتطوير التعليم وتحسين النظام التعليمي بإدخال التعليم الفني والتأهيل المهني لتلبية احتياجات المجتمع والخطط الموضوعية للتنمية

والتطور الاجتماعي ، ونتيجة لهذه الجهود ، تضاعف عدد المدارس الابتدائية أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٠م (٨٠ مدرسة) ، ١٩٨٧م (٢٨٥ مدرسة) ، وتزايد عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من ١٢ ألف تلميذ كانوا يشكلون ١٩٪ فقط من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي عام ١٩٧٠م إلى ٧٦ ألف تلميذ تقريباً عام ١٩٨٠م ، منهم ١٦ ألف تلميذ في جزيرة مايوت ، وهذا يعني ، تضاعف عددهم أكثر من ستة مرات . وبلغت نسبة الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية نحو ٦٤٪ عام ١٩٨٦م ، ثلاثة أخماسهم من الذكور ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥٪ عام ١٩٨٩م ، أكثر من نصفهم (٥٥٪) من الذكور . كما تناقصت نسبة الأطفال المتسربين من التعليم الابتدائي من ٨١٪ عام ١٩٧٠م إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٩م . وبلغت نسبة الأطفال الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي ٨٢٪ عام ١٩٨٩م من إجمالي عددهم ، مقابل ٦٨٪ من الإناث .

وتضاعف عدد معلمي المرحلة الابتدائية أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٣م - ١٩٨٧م ، حيث بلغ عددهم ١٨٠٠ معلم تقريباً ، إلا أن هذه الزيادة لم تتناسب مع زيادة أعداد التلاميذ ، كما ظل معدل التلاميذ بالنسبة للمعلمين مرتفعاً . وقد بلغ هذا المعدل ٣٩ تلميذاً لكل معلم واحد عام ١٩٧٥م ، وارتفع إلى ٤٦,٢ تلميذاً لكل معلم عام ١٩٨٠م . ثم انخفض بشكل ملحوظ عام ١٩٨٦م إلى ٣٥ تلميذاً لكل معلم ، وارتفع قليلاً ٣٦ تلميذاً لكل معلم خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢م .

هذا بالإضافة إلى مدارس تعليم القرآن الكريم تتولى مهمة تعليم الأطفال قبل مرحلة التعليم الابتدائي وشملت مايقارب من ١٨ ألف تلميذ عام ١٩٨٠م ، ويتولى هذه المهمة نحو ٦٠٠ معلم .



شكل (٢٠) الهرم السكاني لعمرى - لنوعى عامى ١٩٦٦م و ١٩٨٠م

وتزايد عدد طلاب المرحلة (المتوسطة - الثانوية) من ٩٠٠٠ طالب عام ١٩٧٠م إلى ١٣٧٩٨ عام ١٩٨٠م وإلى ٢١١٦٨ طالباً عام ١٩٨٦م ، بالإضافة إلى ١٣٩٢ طالباً في جزيرة مايوت ، وبلغت نسبة المسجلين في المدارس (المتوسطة - الثانوية) ١٧٪ من الشباب في سن الدراسة (١٢-١٨ عاماً) خلال الفترة ١٩٨٧م-١٩٩٢م ، منهم ٩٪ ذكور ، ٨٪ إناث ، وبلغ عدد معلمي التعليم الثانوي ٤٤٩ معلماً عام ١٩٨٠م ، أي بمعدل ٢١ طالباً لكل معلم ، ووصل إلى ٥٥٧ معلماً عام ١٩٨٩م ، أي بمعدل ٣٨ طالباً لكل معلم .

أما بالنسبة للتعليم العالي ، فلا توجد جامعات في جزر القمر ، ويقتصر الأمر على معهدين لتدريب معلمي المدارس الابتدائية الريفية ، بلغ عدد طلابهما ٢٤٨ طالباً عام ١٩٨٩م ، ويقوم بمهمة التدريس فيهما ٣٢ مدرساً .

ولا تزال الأمية متفشية بين سكان جزر القمر بنسبة مرتفعة ، بلغت ٥٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠م-١٩٨٥م بين السكان الذين تجاوزت أعمارهم ٢٥ عاماً فقط ، أي نحو ٩٢ ألف نسمة ، غالبيتهم (١ ، ٣٠٪) من الإناث مقابل ٢٢٪ للذكور . وهذه النسب تعادل ٦٠٪ من إجمالي الإناث ، ٤٤٪ من مجموع الذكور في البلاد . ومن المحتمل تناقص نسبة الأميين خلال الأجيال القادمة أمام التوسع في التعليم ، خاصة التعليم الابتدائي ، الذي خطط له ليستوعب ٩٣٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي في بضع سنوات (Europa, Year Book 1976, 1984, 1985, 1990, 1993)

٤ - التركيب حسب الحالة الصحية والغذائية :

تعد جزر القمر من الدول الفقيرة والأقل نمواً بين دول العالم وتعاني من عدم كفاية المواد الغذائية ومن الدخل الفردي المنخفض (F.A. O., 1985, 6)

وبالتالي انخفاض مستوى التغذية بين السكان ، وتدني متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية ، الذي بلغ ٢٢٢٠ سعراً للفرد تقريباً خلال الفترة ١٩٦٤م-١٩٧١م ، وهبط إلى ٢١٠٠ خلال الفترة ١٩٧٢م-١٩٨٠م ووصل إلى ٢١١٥ خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م ، وهذا يعني ثبات متوسط نصيب الفرد من الغذاء حول مستواه المنخفض خلال ثلاثين عاماً تقريباً (F.A.O., 1983, 1985, 1986) ومعظم هذه السعرات الحرارية مستمدة من مصادر نباتية ، إذ هي تشكل نحو ٩٤٪ من نصيب الفرد من السعرات الحرارية . ولا يتجاوز نصيب الفرد من البروتينات النباتية والحيوانية ٤١ جراماً يومياً . وهذا يعني معاناة السكان من سوء التغذية عامة ومن نقص العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لبقاء الجسم صحيحاً سليماً ، وخاصة البروتينات بسبب قلة الإنتاج الحيواني من ناحية ، وتدني متوسط دخل الفرد من ناحية أخرى ، والذي بلغ ١٠٠ دولار في عام ١٩٧٠م ، وزاد إلى ١٥٠ دولاراً عام ١٩٧٥م ، ٣٤٠ دولاراً عام ١٩٨٠م ، ولم يتجاوز ٤٠٠ دولار سنوياً حتى عام ١٩٩٢م (World Bank Tables 1990-1994) ، ولذلك تنتشر الأمراض والأوبئة بين السكان على نطاق واسع ، ففي عام ١٩٨٣م كان ثلاثة أرباع السكان البالغين يعانون من أمراض الملاريا والدرن الرئوي (السل) والجذام وغيرها من الأمراض (World Bank, 1983, 2) وبلغت نسبة الأطفال الذين لا تتناسب أحجامهم مع أعمارهم بسبب أمراض سوء التغذية نحو ١٦٪ من إجمالي الأطفال عام ١٩٨٠م ، ووصلت نسبة الأطفال الذين يموتون بسبب أمراض التغذية إلى مستويات خطيرة ، فقد قدر أن ما بين ٥٠-٨٠٪ من الأطفال يموتون بسبب أمراض سوء التغذية والأمراض الصدرية والمعوية والملاريا (Battistini, and Verin, 1984: 70)

وقد انعكست هذه الأوضاع الصحية السيئة على معدلات الوفيات ، التي لاتزال مرتفعة بين الرضع والأطفال والأمهات ، وعلى متوسط العمر

الذي مازال منخفضاً ، حيث بلغ ٥٣,٥ ٪ سنة للرجال ، و ٥٤,٥ سنة للنساء خلال الفترة ١٩٨٥م - ١٩٩٠م (U.N., Demographic Year Book, 1980, 1985, 1991).

كما أدى توطن بعض الأمراض إلى تفاقم سوء الأحوال الصحية بين السكان ، مثل الملاريا ، والدرن الرئوي (السل) والجذام والأمراض التناسلية . ولا تتوافر للسكان حتى الوقت الحاضر الرعاية الصحية الوقائية أو العلاجية بشكل كاف ، وتشير التقديرات إلى أن مايقرب من ٨٠ ٪ من السكان كبار السن ، يعانون من الأمراض الخطيرة ، كالملاريا والسل والجذام (World Bank, 1983, 12)

فحتى عام ١٩٧٥م ، وهو العام الذي حصلت جزر القمر فيه على استقلالها ، لم يكن في جزر القمر سوى ثلاثة مستشفيات وعدد محدود من مراكز الرعاية الصحية الأولية ، ولم تتجاوز طاقة المستشفيات الثلاثة ٥٥٥ سريراً حتى عام ١٩٧٦م ، بمعدل سرير واحد لكل ٦٠٠ شخص . وتضاعف عدد المستشفيات عام ١٩٧٨م ، فأصبح ست مستشفيات ، بطاقة ٧٠٠ سرير تقريباً ، أي بمعدل سرير لكل ٥٠٠ شخص . وعاد هذا المعدل للارتفاع ، فبلغ سرير لكل ٦٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م وسرير لكل ٨٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢م ، بسبب النمو المطرد للسكان من ناحية ، وعدم تطور الإمكانيات والتجهيزات الطبية من ناحية ثانية . وتتوزع هذه المستشفيات في العاصمة موروني ومدن : هومبو وموتسامودو ، وندوزو ، وموموجو وفوميني . وتتوزع مراكز الرعاية الصحية الأولية في جزر القمر الأربعة ولكنها لا تعمل بشكل مناسب لعدم توافر الكوادر الطبية المتخصصة ، فقد بلغ عدد أفراد الفريق الطبي الذي يتولى

مهمة الرعاية الصحية للسكان ١٨٢ شخصاً حتى عام ١٩٨٠م ، منهم ٢٠ طبيباً فقط ، ١٢٤ ممرض وممرضة . ولم يتجاوز عدد الأطباء الثلاثين حتى عام ١٩٨٤م ، أي بمعدل طبيب لكل ٢٠ ألف شخص حتى عام ١٩٨٠م ، وطبيب لكل ١٥ ألف شخص حتى عام ١٩٨٥م ، ووصل هذا المعدل إلى طبيب لكل ١٦٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٨٧م-١٩٩٢م (World Bank, 1994:77) ويمكن إدراك ارتفاع هذه المعدلات وخطورتها بمقارنتها بالمعدل (طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة) الذي توصي به منظمة الصحة العالمية . وبلغ معدل العاملين في التمريض ممرضاً لكل ١٧٣٠ شخص خلال الفترة ١٩٧٠م-١٩٧٥م ، وارتفع إلى ممرض لكل ٢٣٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٨٧م-١٩٩٢م

وتوضح المعدلات السابقة عدم كفاية الرعاية الطبية للسكان وقلة عدد المؤسسات والمراكز الصحية ونقص تجهيزاتها وسوء توزيعها ، هذا بالإضافة إلى أن الرعاية الصحية لاتزال حتى الوقت الحاضر علاجية ولم تصل إلى مرحلة الرعاية الصحية الوقائية التي تحتاجها البلاد للتخلص من الأمراض المتوطنة والأوبئة التي تفتك بالسكان ، خاصة الأطفال منهم . ولاشك أن لهذه الأحوال الصحية المتردية آثار سيئة على حياة السكان عامة في جزر القمر ، وقد تأخذ طابعاً مأساوياً في المناطق الريفية ، بسبب حرمانها من الخدمات الطبية ، ويزيد من صعوبة هذه الأوضاع وترديها ، انخفاض مستوى الوعي الصحي لدى السكان ومستوى معيشتهم ، هذا إلى جانب عدم كفاية المياه الصالحة للشرب (فحتى عام ١٩٨٠م) كانت المياه الصالحة للشرب تكفي فقط ٥٨٪ من سكان المدن ، ٥٢٪ من سكان الريف .

وتبذل جزر القمر جهوداً حثيثة لتحسين الظروف الصحية للسكان بوضع الخطط والبرامج الصحية لتنظيم النمو السكاني وخفض وفيات الأطفال

الرضع ، وتحقيق التوازن الغذائي ، وتوزيع الخدمات الصحية في أنحاء البلاد ، وتطوير الإدارة الصحية ، ودعم أساليب الرعاية الصحية الوقائية بمقاومة الأمراض المتوطنة ، وضمان سلامة البيئة وتوفير مياه الشرب ، وتحصين السكان ضد الأمراض المتوطنة ، خاصة الأطفال دون سنة الخامسة .

وحصلت جزر القمر لتنفيذ هذه البرامج على مساعدات خارجية من بعض الدول الإسلامية وبعض المنظمات الدولية والإقليمية ، وبلغ مجمل ما أنفق على النواحي الصحية ١٣٧٤ مليون فرنك قموري^(٤) عام ١٩٨٤م تعادل ٥,٢٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي . وارتفعت هذه النسبة إلى ٧,٣٪ عام ١٩٨٧م . وكذلك استعانت جزر القمر ببعض البعثات الطبية الأجنبية التي تقدم خدمات الرعاية الطبية في مراكز صحية ، يغطي كل منها منطقة دائرية الشكل ، نصف قطرها خمسة كيلومترات ، وتقديم الرعاية للأمهات الحوامل ، وتنفيذ خطط تنظيم الأسرة .

ونتيجة لهذه الجهود ، أصبح في البلاد سبع مستشفيات ، أحدها للعيون في جزيرة القمر الكبرى . كما تم إنشاء عشرة مراكز صحية جديدة ، والتوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية الوقائية ، فتم تحصين نحو ٣٦٪ من السكان ضد الملاريا وغيرها من الأمراض خلال حملة طبية بدأت عام ١٩٨١م ، واستمرت لتشمل ٦٠٪ من سكان البلاد . كما تم تحصين نحو ثلث الأطفال ضد الشلل ، ونحو ٤٢٪ منهم ضد الحصبة ، ٥٦٪ ضد الدرن الرئوي (السل) (موسوعة العالم الإسلامي ، ١٩٩١ ، ٧٨٠-٧٨١) وتنظيم برامج صحية إعلامية أسبوعية لتوعية السكان ومقاومة الأمراض المعوية وأمراض سوء التغذية وتقديم الخدمات لرعاية الأطفال والأمهات .

ولا تزال جزر القمر بحاجة ماسة إلى المعونة الدولية لمكافحة الأمراض السارية والمتوطنة ، وتدريب أبناء البلاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكوادر

الطبية المحلية ، والذي يتوقع تحقيقه بحلول عام ١٩٩٩ م ، وفي هذا المجال ، تم افتتاح المدرسة الوطنية الصحية عام ١٩٧٩ م ، التي يدرس فيها نحو خمسين طالباً . وكذلك تحتاج جزر القمر إلى إعادة النظر في توزيع المرافق والخدمات الصحية بينها ، والاهتمام بالمناطق المعزولة والنائية والمحرومة من الخدمات الصحية ، ومتابعة نشر الوعي الصحي بين السكان .

٥ - التركيب حسب الحالة الاقتصادية :

وهو يشمل دراسة قوة العمل وحجم القوى العاملة وتوزيعها وفقاً للنشاط الاقتصادي . ويقصد بقوة العمل السكان القادرون على العمل نظرياً والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٠ عاماً ، سواء كانوا عاملين أو غير عاملين . وقد بلغت نسبتهم بين سكان جزر القمر ٤٦,٣٪ عام ١٩٦٥ م ، ٤٦,٨٪ عام ١٩٧٥ م ، ٤٥٪ عام ١٩٨٥ م ، وتراجعت هذه النسبة إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٣ م بسبب الهجرة إلى خارج البلاد . أما المقصود بالقوى العاملة ، فهم السكان ذوو النشاط الاقتصادي من كلا النوعين ذكوراً وإناثاً والذين يشاركون في العمل لإنتاج السلع الاقتصادية وتقديم الخدمات المختلفة . وقد بلغ حجم قوة العمل في جزر القمر - باستثناء جزيرة مايوت - ٩٩٤٦٣ نسمة ، أي نحو ٢٧,٩٪ من إجمالي السكان ، منهم ٧٣,٦٪ ذكوراً و ٤٦,٤٪ إناثاً . وقدر إجمالي حجم قوة العمل - بما في ذلك جزيرة مايوت^(٥) في نفس العام بنحو ١١٣٩٨١ نسمة ، وبنحو ١٦١ ألفاً عام ١٩٨٢ م ، منهم ٢١ ألفاً في جزيرة مايوت ، أي ما يعادل ٣٦,٧٪ من إجمالي السكان ، وتجاوزت ١٩٣ ألفاً بقليل عام ١٩٩٠ م ، أي نحو ٣٦,١٪ من إجمالي السكان في الجزر الأربع (I.L.O., Projections, 1985-2025) وهذا يعني أن معدل البطالة لا يزال مرتفعاً حتى التسعينات الميلادية (Europa, Year Book, 1993: 273)

وتتوزع القوى العاملة في جزر القمر كما يبين الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٢١) .

جدول رقم (٨) توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

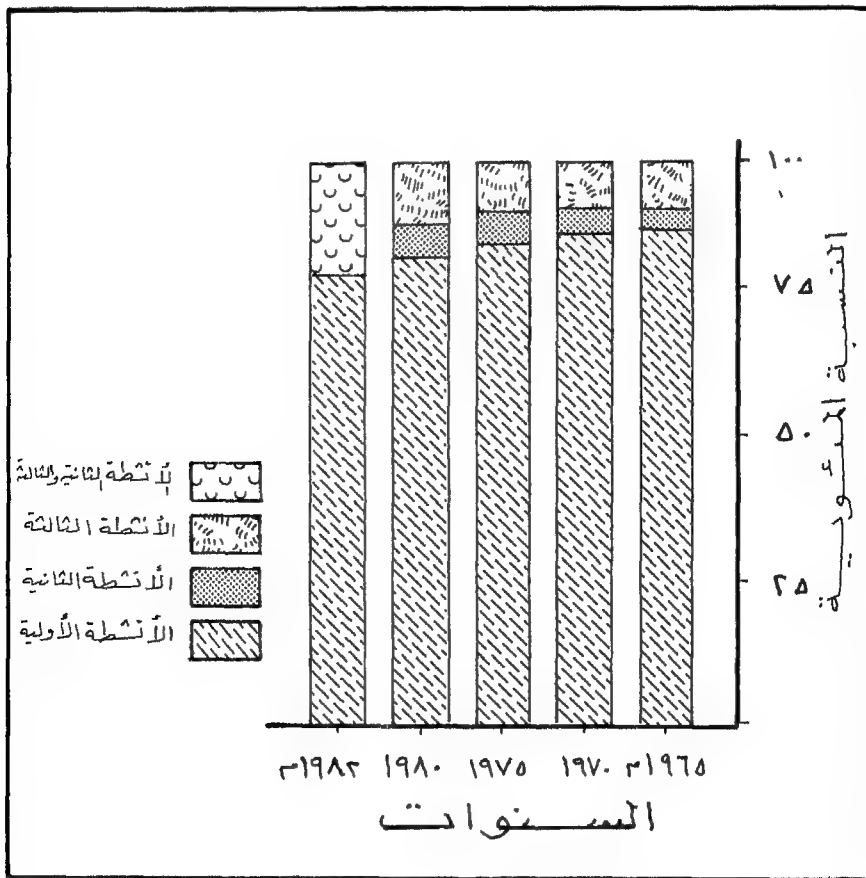
السنة الأنشطة	١٩٦٥م	١٩٧٠م	١٩٧٥م	١٩٨٠م	١٩٨٢م
الأولى	٨٧,٩	٨٦,٧	٨٤,٨	٨٣	٨٠
الثانية	٤,٢	٤,٣	٥,٦	٥,٨	٢٠
الثالثة	٧,٩	٩	٩,٦	١١,٢	٤٤
الإجمالي	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

المصدر:

— World Bank, 1992, p. 131

ويتضح من هذا الجدول ، استئثار الأنشطة الأولية التي تشمل الزراعة والصيد والغابات والأنشطة الاستخراجية بأربعة أخماس القوى العاملة . وقد تناقص عدد العاملين في هذه الأنشطة بنسبة ٨٪ لصالح الأنشطة الثانية والثالثة ، وذلك خلال الفترة بين عام ١٩٦٥ و ١٩٨٢م .

ويوضح الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٢٢) ترتيب الأنشطة الاقتصادية في جزر القمر حسب نسبة العاملين فيها عام ١٩٨٠م .



شكل (٢١) توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية
الرئيسية (١٩٦٥م - ١٩٨٢م)

جدول رقم (٩) ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب نسبة العاملين فيها عام ١٩٨٠ م

الترتيب	النشاط الإقتصادي	%
١	الزراعة والصيد والغابات	٨١,١
٢	الخدمات والتجارة	٩,٣
٣	الصناعة	٤
٤	التشييد والبناء	٣,٣
٥	النقل والاتصالات	٢,١
٦	لتعدين والمناجم	٠,١
٧	الكهرباء والماء والغاز	٠,١

المصدر: من حساب الباحث

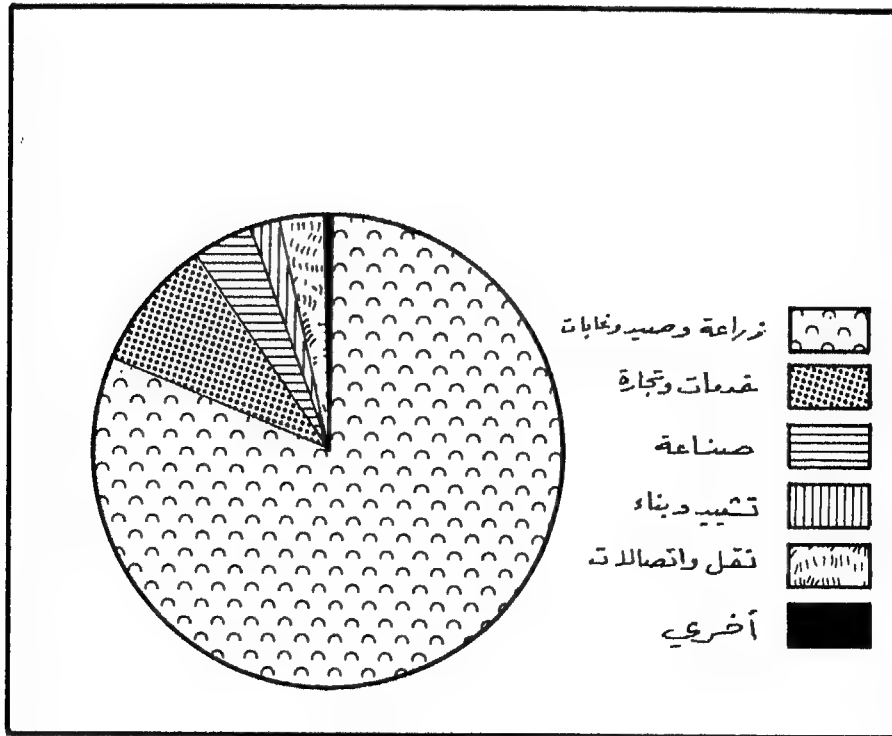
ويستفاد من هذا الجدول مايلي :

(أ) التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة بين الأنشطة الاقتصادية بشكل لافت للنظر ، فتشكل الزراعة والصيد والغابات النشاط الاقتصادي الرئيس للغالبية العظمى من السكان ، وبذلك تشكل القاعدة الأساسية للحياة الاقتصادية برمتها في جزر القمر ، ويتوقف على أوضاعها والظروف التي تمر بها الأحوال المعيشية للسكان من ناحية ، والحالة الاقتصادية في البلاد من ناحية ثانية . وتبلغ نسبة الذكور ٧٢,٢٪ من العاملين في الزراعة مقابل ٢٧,٨٪ للإناث .

(ب) تحتل قطاعات الخدمات والتجارة والنقل والاتصالات المرتبة الثانية (٤,١١٪) ويشكل العاملون فيها نحو ثمن العاملين في الزراعة ، ٨٨٪ منهم من الذكور ، ١٢٪ من الإناث .

(ج) يأتي في المرتبة الثالثة قطاعات الصناعة والتشييد والبناء والأنشطة الأخرى . وتبلغ نسبة العاملين فيها (٩, ٧٪) ، غالبيتهم (٤, ٦٤٪) من الذكور .

(د) تبلغ نسبة مشاركة المرأة في مجمل الأنشطة الاقتصادية ٢٦, ٤٪ من إجمالي العاملين فيها ، وغالبية النساء يعملن في النشاط الزراعي (موسوعة العالم الإسلامي ، ١٩٩١م ، ٧٨١) ، ومن المتوقع أن يستمر التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة في جزر القمر بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة لفترة طويلة من الزمن ، تقدر بعشرات السنين ، وذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد ، وقد تظل على حالها إذا لم توضع برامج شاملة للتطور الاقتصادي والاجتماعي ، تمس القوى الإنتاجية في البلاد خاصة في الريف ، وتهدف إلى تطوير الصناعة ، لاسيما تصنيع المنتجات الزراعية ، ورفع مستوى الإنتاج الزراعي ، ومحاولة تحقيق التوازن بين فروع النشاط الاقتصادي ، للخروج بالبلاد من أوضاعها الاقتصادية المتدهورة .



شكل (٢٢) نسبة العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة
(١٩٨٠م)

العمران

تعد جزر القمر من مناطق الاستقرار البشري القديمة ، ويعتقد أنها سكنت منذ أواخر القرن الثاني الهجري (السابع الميلادي) بموجات المهاجرين القادمة من شبه الجزيرة العربية ، وشيراز ببلاد فارس ، وديول في شمال غربي الهند ، وهي التي نزلت السواحل الشرقية لإفريقيا واختلطت بسكانها من البانتو . ومن هناك ، انطلق المهاجرون إلى جزر القمر (راجع شكل رقم ١) ، بالإضافة إلى موجات المهاجرين الذين وصلوا جزر القمر - خاصة جزيرة مايوت - عبر جزيرة مدغشقر أو مروراً بها (Battstini and Verin, 1984:50) ، وهذا يعني أن الاستقرار البشري في جزر القمر يرجع إلى أكثر من ١٢٠٠ عام ، ويؤكد ذلك ، تلك الآثار التي عثر عليها في منطقة مووديو في جزيرة موهيلي ، وفي منطقة سيما في جزيرة أنجوان ، وتتألف من مبان خشبية وأكواب وقطع فخارية تعود للقرن العاشر الميلادي .

وشجع الاستقرار البشري في جزر القمر العوامل الطبيعية والبشرية ، فظهرت الكثير من المراكز العمرانية وتطورت . كما كان لهذه العوامل دور في اندثار بعض المراكز العمرانية وظهور غيرها ، واختلاف توزيع المراكز العمرانية بين جزر القمر الأربع من ناحية ، وداخل كل جزيرة من ناحية ثانية ، واستمرت هذه العوامل في تأثيرها على تطور المراكز العمرانية حتى وصلت إلى حالتها الراهنة في الوقت الحاضر .

أولاً - توزيع مراكز العمران :

بلغ عدد المراكز العمرانية - التي تعرف في جزر القمر باسم ميدجي (Midgi) - حوالي ٣٦٠ مركزاً في عام ١٩٦٦ م ، ثم وصل إلى ٣٦٨ مركزاً في عام ١٩٨٠ م ، منها حوالي عشرين مركزاً تجاوز عدد سكان كل منها

٣٠٠٠ نسمة ، ويمكن اعتبارها - مع قليل من التجاوز - مراكز حضرية أو مدناً ، وهذا يعني أن عدد القرى بلغ ٣٤٨ قرية . وتتوزع المراكز العمرانية بين جزر القمر بشكل غير متساوٍ كما يتضح من الشكل رقم (٢٣) والجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠) توزيع مراكز العمران بين جزر القمر الرئيسة

الجزيرة	عدد المراكز الحضرية	عدد القرى	الأجمالي	
			العدد	(%)
القمر الكبرى	٥	١٩٠	١٩٥	٥٣
أنجوان	١٠	٧٠	٨٠	٢١,٧
مايوت	٤	٦٦	٧٠	١٩
موهيلي	١	٢٢	٢٣	٦,٣
إجمالي البلاد	٢٠	٣٤٨	٣٦٨	% ١٠٠

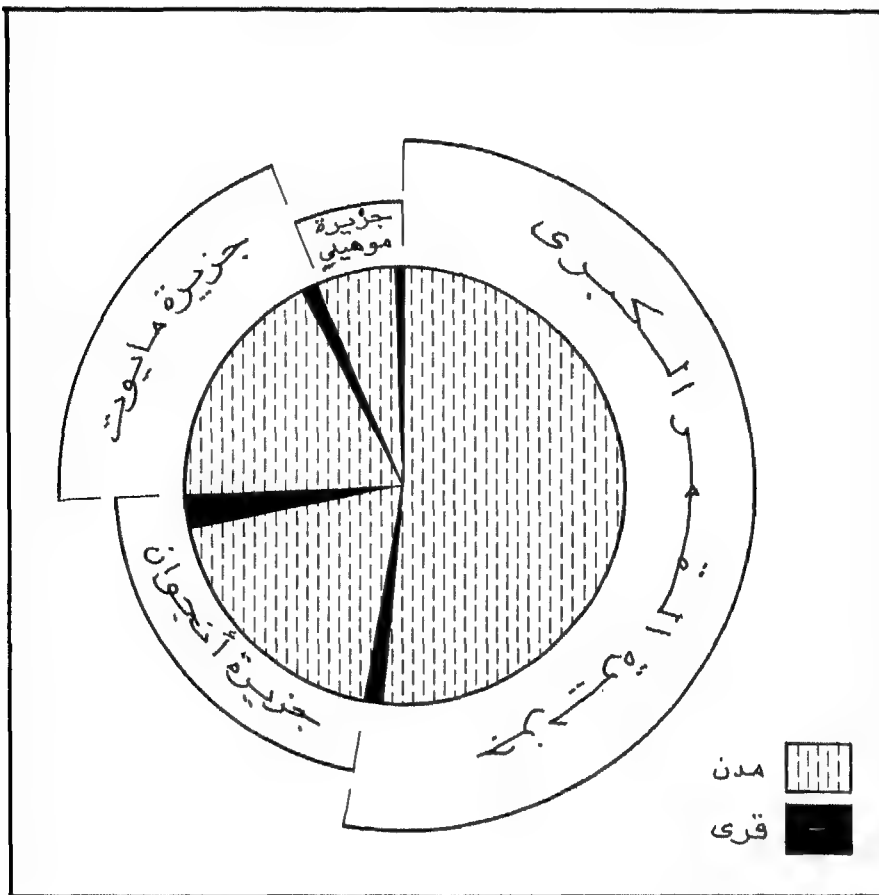
المصدر: من حساب الباحث، اعتماداً على بيانات خرائط البنك الدولي والأمم المتحدة.

ويبين هذا التوزيع تركيز أكثر من نصف المراكز العمرانية في جزيرة القمر الكبرى وأكثر من خمسها في جزيرة أنجوان ، وخمسها تقريباً في جزيرة مايوت ، وهذا يعني أن أكثر من ٧٠٪ من المراكز العمرانية تتوزع في جزيرتي القمر الكبرى وأنجوان .

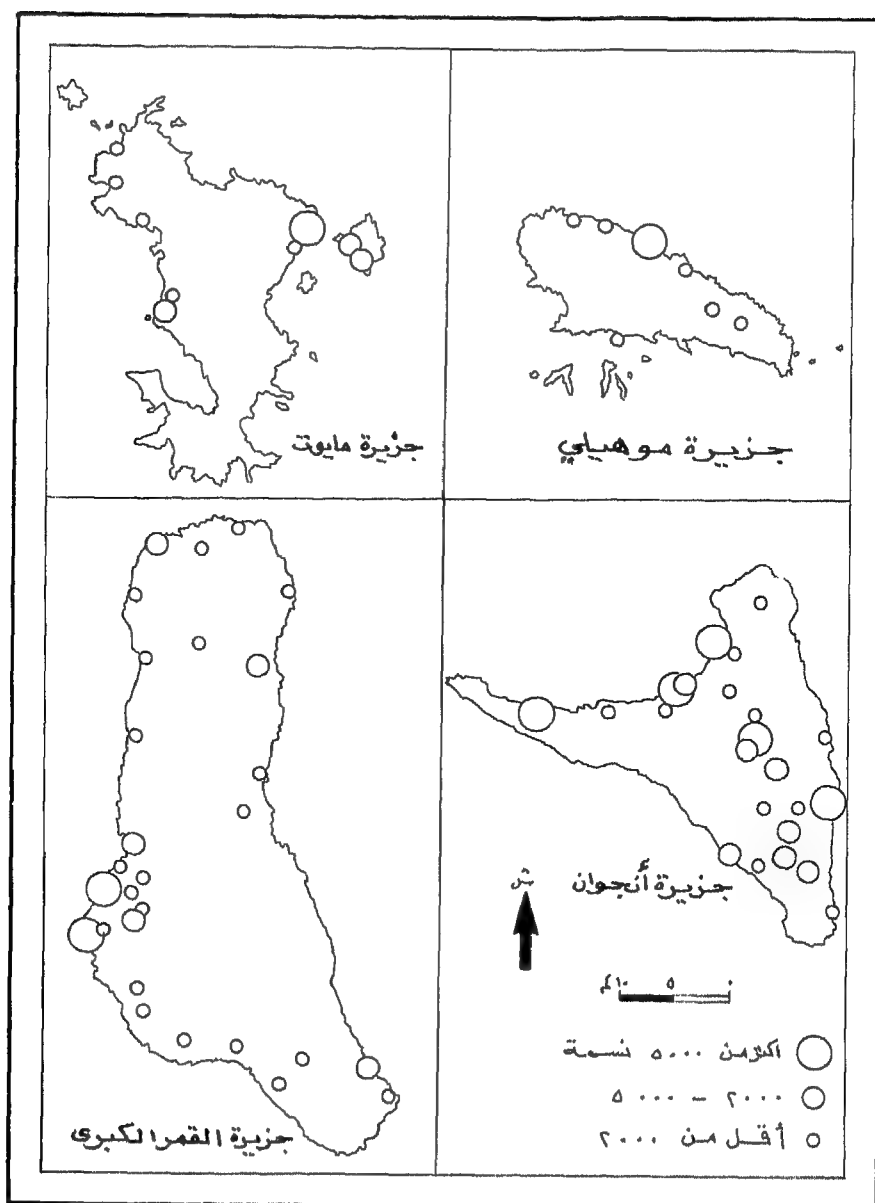
ويستفاد من الشكل رقم (٢٣) والشكل رقم (٢٤) أن غالبية المراكز العمرانية خاصة التي يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة تتركز في شريط ساحلي ، يتراوح عرضه بين أربعة وخسة كيلومترات ، ولا يتجاوز ارتفاعه ٥٠٠ متر فوق سطح البحر . ويشمل هذا الشريط المناطق التي تغطيها غابات جوز الهند .

ويتوزع القسم الأكبر من المدن . كما تتركز بقرب العاصمة موروني على الساحل الغربي ، خاصة المراكز الكبيرة منها والتي يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة . وأكثر هذه المراكز أهمية ، العاصمة موروني (٢٠ ألف نسمة ، ١٩٨٠م) وإيكوني (٦٠٠٠ نسمة / ١٩٨٠م) وتنسودجيني وواونكازي ، كذلك تتركز المراكز العمرانية على السفوح البركانية الغربية والشرقية لكتلة جريل في شمال الجزيرة . وأكثر هذه المراكز أهمية ، مدينة ميتساميهولي ومبيني . كما تتكاثف المراكز العمرانية الصغيرة في شبه جزيرة مبادجيني ، الواقعة في الجزء الجنوبي من الجزيرة ، وتقل المراكز العمرانية وتتبعثر في القسم الأكبر من الساحل الشرقي للجزيرة ، ومعظمها يلتصق بخط الساحل ، ويخلو وسط الجزيرة من المراكز العمرانية تماما ، خاصة سفوح جبل كارتالا البركاني الذي كانت آخر ثوراناته عام ١٩٧٧ . والتي تغطيها أشجار الغابة الطبيعية .

وتتوزع جميع المراكز العمرانية في جزيرة القمر الكبرى في المناطق الساحلية التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠ متر ، كما ذكر سابقاً ، وتغطيها غابة جوز الهند ، ويشذ عن ذلك بعض القرى الصغيرة ، مثل ماويني وإيفمبني وديادجو وتوايفا ، التي توجد على ارتفاعات تزيد ٧٠٠ متر على سفوح كتلة جريل خارج نطاق غابة الجوز ، حيث أن هذه القرى أقل تطوراً وسكاناً من قرى غابة الجوز (Battistini and Verin, 1984, 51) وتتوزع جميع هذه



شكل (٢٣) التوزيع النسبي لمراكز العمران



شكل (٢٤) توزيع مراكز لمران الرئيسة حسب الحجم في جزر القمر

المراكز بنمط عشوائي كثيف (صلة الجوار ٩٨, ٠)^(٦) وتتباعده بمعدل ٢٦ كم^(٦) ، وبكثافة مركز عمراني لكل ٩, ٥ كيلومترات مربعة .

وتختلف صورة توزيع المراكز العمرانية في جزيرة موهيلي ، حيث تلتصق المراكز العمرانية القليلة بخط الساحل ، باستثناء عدد محدود منها تشمل واناني وكانجاني ومييمي التي توجد فوق هضبة دجاندر في غربي الجزيرة . وتتوزع المراكز العمرانية في هذه الجزيرة بنمط عشوائي (صلة الجوار ٦, ٠)^(٧) بمعدل تباعد أربعة كيلومترات وبكثافة مركز عمراني واحد لكل ٦, ١٢ كيلومتراً مربعاً ، وأكبر مركز عمراني فيها مدينة فومبوني على الساحل الشمالي (٥٦٠٠ نسمة . ١٩٨٠ م) .

وتتوزع المراكز العمرانية في المناطق الساحلية في جزيرة مايوت بنمط عشوائي متقارب (صلة الجوار ٩٦, ٠) ، باستثناء بعض القرى الصغيرة التي تتناثر في وسط الجزيرة على سفوح تلال كومباني ، التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠ متر فوق سطح البحر ، مثل وانجاني وكومباني وكوكوني وديميني وواناجاني . وتتباعده المراكز العمرانية بمعدل ٥, ٢ كم ، وبكثافة مركز عمراني واحد لكل ٣, ٥ كيلومترات .

وتوجد غالبية المراكز العمرانية على الساحل الغربي لجزيرة مايوت ، حيث تقع بينها ثالث مدينة في الترتيب بين مدن الجزيرة وهي سادا (٣٣٠٠ نسمة ، ١٩٨٠) . وتقل المراكز العمرانية وتتباعده على الساحل الشرقي والشمالي . وتوجد أكبر المدن في شمال غربي الجزيرة وهي موموجو (٨٠٠٠ نسمة) ونوزاوازي (٤٢٠٠ نسمة) وباماندزي (٣٠٠٠ نسمة) وذلك حسب تعداد ١٩٨٠ م .

وتتوزع مراكز العمران في جزيرة ألجوان بنمط مغاير عن توزيعها في الجزر

الأخرى فتوجد أكبر المراكز العمرانية على الساحل الشمالي وفي وسط الجزيرة حول منخفض سيرك باتشي وفوق هضبة نيوماكلي الجرداء في جنوبي الجزيرة ، وتوزع معظم المراكز الأخرى على الساحل الغربي ، ويتناثر بعضها على الساحل الشرقي على ضفاف المجاري المائية . وتوجد في جزيرة أنجوان معظم المراكز العمرانية الكبيرة التي يتجاوز عدد سكانها (٢٠٠٠ نسمة) في جزر القمر ، فيوجد فيها أكثر من نصف عدد المراكز العمرانية التي يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة ، ومن بينها سبعة مراكز تراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠م ، وست مدن تتجاوز عدد سكان كل منها ٥٠٠٠ نسمة ، ويتوزع أهمها على الساحل الشمالي للجزيرة ، وتشمل مدينة موتسامودو (١٠ آلاف نسمة ، ١٩٨٠م) وهي المدينة الأولى في الجزيرة واتصلت نتيجة لتوسعها بمدينة ميرونسي (٦٥٠٠ نسمة) ، ومدينة واني (٧٠٠٠ نسمة) وسيما (٥٣٠٠ نسمة) أما أهم المراكز العمرانية في وسط الجزيرة فتشمل تسمبيو (٥٦٠٠ ن، ١٩٨٠م) وادادويني (٤٤٠٠ نسمة) وكوني - دجودجو ونجوجو (٣٣٠٠ نسمة لكل منهما) ومريماني (٣٠٠٠ نسمة) ، وقد احتلت هذه المدن مواضع معينة في السهول المنخفضة التي شكلتها عوامل النحت والتعرية عند أقدام الجروف الشديدة الانحدار لجبل نترينجي وجبل مويا ، أما أهم مدينة على الساحل الشرقي ، فهي مدينة دوموني (٧٥٠٠ نسمة) ، وأكبر مدينة على الساحل الغربي هي مويا (٤٤٠٠ نسمة) . وتخلو من المراكز العمرانية تماماً المناطق غير الصالحة للسكنى والتي تشمل السفوح الغربية لجبل مويا في جنوب غربي الجزيرة والتي تغطيها الغابات الطبيعية ويتجاوز ارتفاعها ١٤٠٠ متر فوق سطح البحر ، والسفوح الغربية لجبل نترينجي التي تصعد إلى ١٦٠٠ متر تقريباً فوق سطح البحر في شمالي غربي الجزيرة .

وتتوزع المراكز العمرانية في جزيرة أنجان بنمط عشوائي متقارب (صلة الجوار ٩٦ ، ١) ، وتتباعد بمعدل ٣ ، ٥ كم وبكثافة مركز عمراني واحد لكل ٥ ، ٢ كيلومترين مربعين وتتوزع جميع هذه المراكز في المناطق التي يقل ارتفاعها عن ٧٠٠ متر ، حيث إن أكثرها ارتفاعاً قرية كوزيني (٦٥٠ متراً) في وسط الجزيرة تقريباً ، والتي تقع على ضفة المجرى الأعلى لنهر دوموني .

ثانيا - تصنيف مراكز العمران :

تختلف المراكز العمرانية في أشكالها وأحجامها ووظائفها ومساحاتها واتساع مناطق نفوذها ، حيث يمكن تصنيفها حسب هذه الاختلافات أو المعايير . إلا أن المعلومات المتوافرة عن مراكز العمران في جزر القمر لا تتيح تصنيفها إلا حسب أحجامها أو أعداد سكانها ونشاطها الاقتصادي فقط . وقد تأثرت أحجام هذه المراكز أو أعداد سكانها بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية مثل الظروف البيئية للمركز العمراني ، ومرحلة التنمية الاقتصادية التي يمر بها ، والأوضاع الاجتماعية .

وقد بلغ متوسط حجم المركز العمراني في جزر القمر ٦٧٩ نسمة عام ١٩٨٠م ، ومن المحتمل أن يصل إلى ١٧٠٠ نسمة عام ١٩٩٥م . وباعتبار جميع المراكز العمرانية التي تجاوز عدد سكانها ٣٠٠٠ نسمة مراكز حضرية عام ١٩٨٠م ، فإن متوسط المركز العمراني الحضري بلغ ٧١٢٠ نسمة . أما متوسط حجم المركز الريفي فبلغ ٨٥٦ نسمة . وعلى ذلك يمكن تصنيف المراكز العمرانية في جزر القمر حسب أحجامها في عدد من الفئات وذلك وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١) توزيع المراكز العمرانية حسب أحجامها (١٩٨٠ - ١٩٩٥ م)

عدد المراكز العمرانية	حجم السكان عام ١٩٨٠ م ^(١)		حجم السكان عام ١٩٩٥ م ^(٢) (نسمة)
	(نسمة)	(%)	
١	١٧٥٠٠	٤,٣	٣٥٠٠٠
١	١٦٥٠٠	٤	٢٦٠٠٠
٧	٨٠٠٠-٥٠٠٠	١١	١٢٠٠٠-٧٥٠٠
٦	٥٠٠٠-٤٠٠٠	٦,٣	٧٥٠٠-٦٠٠٠
٥	٤٠٠٠-٣٠٠٠	٣,٩	٦٠٠٠-٤٥٠٠
٦	٣٠٠٠-٢٠٠٠		٤٥٠٠٠-٣٠٠٠
٣٤٢	أقل من ٢٠٠٠	٧٠,٥ %	أقل من ٣٠٠٠

المصدر:

(١) تعداد عام ١٩٨٠ م.

(٢) من حساب الباحث اعتمادا على معدل نمو سنوي قدره ١,٣ %.

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر من ٨٠٪ من سكان جزر القمر يتركزون في مدينتين ، هما العاصمة موروني ، وموتسامودو - ميرونتسي ، وأن أكثر من خُمس السكان يتوزعون في ١٨ مدينة ، يتراوح عدد سكانها بين ٤٠٠٠ و ٨٠٠٠ نسمة . أما غالبية السكان ، فيتوزعون في قرى يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة ويبلغ عددها ٣٤٨ قرية .

ويبين الجدول رقم (١٢) توزيع المراكز العمرانية وأعداد سكانها في جزر القمر .

جدول رقم (١٢) توزيع المراكز العمرانية والسكان عام ١٩٨٠ م

الجزيرة	عدد المراكز العمرانية	عدد المدن	السكان		عدد القرى	السكان	
			العدد	(%)		العدد	(%)
القمر الكبرى	١٩٥	٥	٣٧٢٠٠	١٩,٧	١٩٠	١٥١٩٢٨	٨٠,٣
أنجوان	٨٠	١٠	٦١٢٠٠	٤١,٣	٧٠	٨٦٨٣٤	٥٨,٧
مايوت	٧٠	٤	١٨٥٠٠	٣٥,٦	٦٦	٣٣٥٣٥	٦٤,٤
موهيلي	٢٣	١	٥٦٠٠	٢٩,٥	٢٢	١٣٣٨٠	٧٠,٥
المجموع	٣٦٨	٢٠	١٢٢٥٠٠	٣٠	٣٤٨	٢٨٥٦٧٧	٧٠

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على خرائط البنك الدولي وبيانات الأمم المتحدة

ويتضح من هذا الجدول تركيز نحو ثلث سكان البلاد في عشرين مدينة يتجاوز عدد سكانها كل منها ٣٠٠٠ نسمة ، مقابل توزيع ٧٠٪ منهم في قرى يقل عدد سكان كل منها عن ٣٠٠٠ نسمة ، ويتضح كذلك أن نحو خمس سكان جزيرة القمر الكبرى وجزيرة أنجوان ، وأكثر من ثلث السكان في جزيرة مايوت وجزيرة موهيلي يتوزعون في مراكز عمرانية ، يتجاوز عدد سكان كل منها ٣٠٠٠ نسمة . أما أغلبية السكان ، فيتوزعون في قرى يقل عدد سكان كل منها عن ٣٠٠٠ نسمة . وقد بلغ متوسط حجم المراكز العمرانية ٩٧٠ نسمة في جزيرة القمر الكبرى ، ٨٢٥ نسمة في جزيرة موهيلي ، ٧٤٤ نسمة في جزيرة مايوت . ويوجد أكبر متوسط في جزيرة أنجوان ، حيث يصل إلى ١٨٥٠ نسمة .

ويمكن التمييز بين المراكز العمرانية في جزر القمر حسب نشاطها الاقتصادي الرئيس . فهناك قرى خاصة بالصيادين بلغ عددها ١٧٥ قرية في جزر الأرخبيل ، منها ٢٥ قرية في جزيرة مايوت ، يمارس الصيد فيها نحو ٧٢٠ صياداً ، مثل مجاجو وبويني وباندريل وكونجو ، أما القرى الأخرى (١٥٠ قرية) ، فتتوزع بين جزر القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي ، ويمارس الصيد فيها أكثر من ٨٠٠٠ شخص ، منها هنتسندزي وشوموني وشنديشي في جزيرة القمر الكبرى ، وييمبتي وبوموني في أنجوان ، هذا بالإضافة إلى الأحياء الخاصة بالصيادين في بعض المدن ، مثل إيكوني في أنجوان . أما بقية القرى والتي يبلغ عددها ١٧٣ قرية فيعمل سكانها بالزراعة وتربية الماشية ، بينما يمارس سكان المدن الأنشطة الإدارية والصناعية والتجارية والحرف المختلفة .

وتوجد بين المراكز العمرانية (الميدجي) في جزر القمر على اختلاف أحجامها وأنشطتها ملامح مشتركة ، وذلك بتأثير النظام الاجتماعي والديني السائد في البلاد ، فقد كان لهذا النظام أثره في الترتيب الهرمي العام للمراكز العمرانية ، بحيث لها جميعها نفس الترتيب فيما بينها في جميع الجزر ، ولا يشذ عن هذا الترتيب سوى القرى الصغيرة (الضيع) التي شيدها أصحاب الأراضي المستعمرون الفرنسيون في جزيرة القمر الكبرى . فهناك مدن وقرى كانت تتمتع بأهمية خاصة في الماضي أحيط كل منها بسور ، يعرف محلياً باسم نجومي Ngome وشيد معظم هذه المراكز ، المهاجرون القادمون من الجزيرة العربية - الذين يطلق عليهم محلياً اسم (قبيلة Qabaila) ويعرفون بالأشراف ومن شيراز ببلاد فارس . وما زال لهذه المدن والقرى أهمية مميزة عن غيرها حتى الوقت الحاضر ، وهذا ما جعل سكان جزر القمر يتفاخرون فيما

بينهم بانتمائهم إلى مدينة أو قرية معينة ، لأن ذلك يمنحهم مكانة اجتماعية رفيعة أو ميزات خاصة .

وكان لبناء المساجد في كثير من المواضع فضل في ظهور الكثير من المراكز العمرانية المختلفة الأحجام . وأقدم هذه المساجد بنيت من الأخشاب أو الأحجار أو كليهما معاً بالقرب من السواحل ، حيث نشأت حولها المدن والقرى ، مثل نتساويني ، وبنويت ومال في جزيرة القمر الكبرى ، وسيما ودموني في جزيرة أنجوان .

وامتد تأثير النظام الاجتماعي الديني إلى داخل المراكز العمرانية ، فأثر في توزيع أحيائها ، فالمسجد وقصر الحاكم يقعان في الحي الخاص بالسكان الأشراف المنحدرين من أصول قبلية ، وهما يتركزان عادة وسط القرية أو المدينة . وتخصص أحياء خاصة للصيادين ، وكذلك أحياء خاصة للطبقة الوسطى . وهذا التوزيع مازال واضحاً في مدينة هامومبو . وقد طرأت في الوقت الحاضر تعديلات على هذا التوزيع ، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تحولت المنازل القديمة في وسط المدن إلى مخازن تجارية ، وسكنت الطبقة البورجوازية التي ظهرت حديثاً ضواحي المدن وأطرافها . (Battistini, and . Verin, 1984:78-88)

ثالثاً - أهم مراكز العمران :

تعد مدن موروني ، موتسامودو- ميرونتسي ، موموجو (ماموتزو) ، دوموني ، واني ، إيكوني ، فومبوني ، تسيمبهو ، سيما وادادويني أهم المراكز العمرانية في جزر القمر ويمكن إعطاء نبذة عن كل منها على النحو التالي :

١ - **موروني Moroni**: وهي العاصمة الإدارية للبلاد ، وتعتبر المدينة الأولى (١٧٥٠٠ نسمة / ١٩٨٠م) ويتزايد عدد سكانها سنوياً بمعدل ألف نسمة تقريباً . وكان من المتوقع تجاوز عدد سكانها ٣٥ ألف نسمة عام ١٩٩٥م . وكانت موروني في الأصل قرية كبيرة ، حين بدأ مظهرها الريفي التقليدي في التغير تدريجياً منذ السبعينات الميلادية ، فاختلفت مظاهر الحياة الجماعية التي تميز قرى ريف جزر القمر وتحولت إلى مدينة ظهرت فيها الوظائف الحضرية الجديدة .

وكانت مدينة موروني في الأصل ميناءً صغيراً وعاصمة للسلطان متيب سعيد بن علي ، عندما سيطر الفرنسيون على جزيرة القمر الكبرى عام ١٨٨٦م ، وكانت مساحتها سبعة هكتارات فقط (٠,٠٧ كم^٢) ويحيط بها سور ، لم تتجاوزه حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ، ومنذ هذا التاريخ ، بدأت تتوسع بقيام شركة هامبلو التجارية كما قام المستعمرون الفرنسيون بتشديد العديد من المباني خارج السور في الضواحي الشمالية والجنوبية للمدينة . وتابعت توسعها ، فظهرت فيها المرافق التجارية والسياحية والصحية حتى عام ١٩٥٦م ، حين بلغ عدد سكانها ٥٦٠٠ نسمة فقط . ثم تابعت توسعها مع إدخال الطاقة الكهربائية ويصف الطرق ، فبلغت مساحتها ٢٠٠٠ هكتار (١٠ كم^٢) عام ١٩٨٠م ، واختلطت فيها المباني الأسمنتية الحديثة مع الأكواخ والمباني الخشبية القديمة . وتزايد عدد سكانها من ١١٥٠٠ نسمة عام ١٩٦٦م إلى ١٧٥٠٠ نسمة عام ١٩٨٠م وحوالي ٢٨٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠م (Bunge, 1983:181) .

وتتألف المدينة في شكلها الحاضر من عدة أحياء ، تجمعها الناحية الوظيفية ، وتشبه سلسلة من القرى والضيع الصغيرة المتصلة . وتلعب مدينة موروني في الوقت الحاضر - إلى جانب وظيفتها السياسية

كعاصمة للبلاد - دوراً اقتصادياً مهماً ، باعتبارها مدينة ميناء ، يمر عبرها نحو ٦٠٪ من صادرات جزر القمر ووارداتها ، وهذا ما جعلها هدفاً لتيارات الهجرة الريفية ، سواء من ريف الجزيرة نفسها أو من الجزر الأخرى ، وعجل بتزايد عدد سكانها بمعدل يفوق معدلات نمو المدن الأخرى .

٢ - **موتسامودو Mutsamudu** : تقع على الساحل الشمالي لجزيرة أنجوان . وهي تحتل المرتبة الثانية بين مدن جزر القمر من حيث عدد السكان ، الذي بلغ ١٠ آلاف نسمة عام ١٩٨٠ م ، وحوالي ١٦٥٠٠ نسمة بالاشتراك مع سكان مدينة ميروننسي Mirontsi ، التي اتصلت بها وأصبحت تشكل معها مدينة واحدة ، تعرف باسم موتسامودو-ميروننسي . وتتألف مدينة موتسامودو ونفسها من ثلاثة أحياء داخل سورها القديم ، فضلاً عن الضواحي التي تقع خارج هذا السور . وقد أنشئ فيها ميناء داخل المياه العميقة ، كان له أثره الواضح في نموها . وكان من المحتمل أن يتجاوز عدد سكانها ٢٦٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥ م .

٣ - **موموجو Momogu (ماموتزو Mamutzu)** : وهي مدينة ساحلية تقع في الطرف الشمالي الشرقي لجزيرة مايوت وتعد المدينة الثالثة من حيث حجم السكان ، الذي بلغ ٨٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ م . ومن المتوقع أن يصل إلى ١٢٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥ م . ويرجع الفضل في توسعها وتطورها إلى إنشاء الميناء الرئيس لجزيرة مايوت فيها .

٤ - **دوموني Domoni** : تقع على الساحل الشرقي لجزيرة أنجوان . وتحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم السكان بين مدن جزر القمر والثانية في جزيرة أنجوان ، وتتألف المدينة من ثلاثة أحياء رئيسة ، وتشتهر بالآثار الشيرازية ومسجد الجمعة القديم . وقد بلغ عدد سكانها ٧٥٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ م ، وكان من المحتمل أن يتجاوز ١١٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥ م .

٥ - واني Wani: تقع على الساحل الشمالي لجزيرة أنجوان بالقرب من مدينة موتسامودو ، وتحتل المرتبة الخامسة بين مدن جزر القمر ، حيث بلغ عدد سكانها ٧٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ م ، وكان من المحتمل تجاوزه ١٠ آلاف نسمة عام ١٩٩٥ م .

٦ - إيكوني Ikoni: تقع على الساحل الغربي لجزيرة القمر الكبرى ، إلى الجنوب من العاصمة موروني . وقد بلغ عدد سكانها ٥٧٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ م وكان من المحتمل أن يصل إلى ٩٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥ م .

٧ - فومبوني Fomboni: هي المدينة الوحيدة في جزيرة موهيلي ، والتي تقع على ساحلها الشمالي . وقد نشأت في البداية من مجموعة من القرى الصغيرة المبعثرة التي احتلت سابقاً خلف سور واحد لأسباب أمنية ، وتوسعت باتصالها بالقرى الحديثة والقديمة المجاورة لها ، مثل قريتي كانانيلي وبوانجونا ، وبلغ عدد سكانها ٥٦٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ م وكان من المحتمل تجاوزه ٨٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥ م .

وتلي مدينة فومبوني بالترتيب مدينة تسيمبهو Tsembehu (٥٦٠٠ نسمة / ١٩٨٠ م) في وسط جزيرة أنجوان ، وسيما (٥٣٠٠ نسمة / ١٩٨٠ م) على الساحل في الطرف الشمالي الغربي في جزيرة أنجوان ، وأداداويني dadaweni (٤٤٠٠ نسمة / ١٩٨٠ م) في منطقة نيوماكلي ، التي تشكل القسم الجنوبي من جزيرة أنجوان .

رابعاً - العوامل المؤثرة في توزيع السكان ومراكز العمران :

تؤثر في توزيع السكان والمراكز العمرانية في جزر القمر مجموعة من العوامل المتداخلة والمتغيرة ، بعضها طبيعي والبعض الآخر بشري ، وتشمل العوامل الطبيعية : المناخ والتضاريس والتربة . أما العوامل البشرية ، فتضم

مجموعتين من العوامل : تشمل المجموعة الأولى النواحي الاقتصادية ونشاط السكان وطرق المواصلات ، أما المجموعة الثانية فتضم النواحي التاريخية والاجتماعية ، مثل الخصائص الديموغرافية والأصول العرقية للسكان والمعتقدات الدينية وأعمار المستوطنات البشرية والنواحي الصحية وتوافر الخدمات المختلفة .

١ - العوامل الطبيعية :

توضح المقارنة بين خرائط توزيع السكان والمراكز العمرانية وخرائط توزيع الأمطار وخرائط التضاريس (في الأشكال السابقة) ، مدى تأثير العوامل الطبيعية على توزيع السكان والمراكز العمرانية . ولا تتوقف أهمية هذه العوامل على آثارها المباشرة ، بل تمتد إلى آثارها غير المباشرة التي لا تقل أهمية عنها وتنجم عن تفاعلات مركبة ذات تأثير عميق . فمثلا تؤثر طبيعة المناخ وعناصره والتضاريس في توزيع السكان عن طريق تأثيرها في توزيع المياه والتربة والطرق وغيرها من المظاهر ، التي تؤثر بدورها في توزيع السكان ومراكز العمران .

فطبيعة الأرض وتضاريسها في جزر القمر تحدث تغيرات وآثار واضحة في توزيع السكان ومراكز العمران . فمناطق التلال والجبال المرتفعة في أواسط الجزر تخلو تقريباً من السكان ومراكز العمران ، وتنتشر في المناطق الساحلية التي لا يتجاوز ارتفاعها ٦٠٠ متر فوق سطح البحر . وتتضح هذه الصورة في جزيرة القمر الكبرى ، حيث تخلو سفوح جبل كارتالا وقمته من المدن والقرى تماماً ، وكذلك في جزيرة موهيلي ، حيث تلتصق الغالبية العظمى من القرى والمدن بالساحل . أما في جزيرتي مايوت وأنجوان ، فتتركز مراكز العمران في المناطق الساحلية ، وفي المناطق الداخلية

المنخفضة ، وعلى ضفاف الأودية النهرية التي شكلتها عوامل النحت والتعرية عند أقدام منحدرات جبل نترينجي وترينيني في جزيرة أنجوان . كما تتركز على سفوح التلال المنخفضة التي لايتجاوز ارتفاعها ٦٠٠ متر في جزيرة مايوت . ويمكن القول بصورة عامة أن كثافة السكان ومراكز العمران تنخفض في المناطق الوسطى المرتفعة من جزر الأرخبيل الأربعة وتتزايد بالاتجاه نحو السواحل ، وذلك بسبب صعوبة المواصلات والانتقال ووعورة الأرض والمنحدرات في المناطق المرتفعة ، وظهور الصخور البركانية العارية من التربة والعوائق التي ترتبط بإنتاج الغذاء . هذا بالإضافة إلى الطبيعة الجزرية للبلاد التي تجذب السكان ومراكز العمران إلى المناطق الساحلية . وترتبط هذه الناحية بالعوامل المناخية والمؤثرات الحضارية . وتختلف سواحل جزر القمر في إمكانات جذبها للسكان ومراكز العمران فالسواحل الشمالية والغربية المواجهة للرياح المطيرة أكثر جذباً للسكانومراكز العمران من السواحل الواقعة في ظل هذه الرياح . كما تعد مواضع الموانئ أكثر المناطق الساحلية جذباً للسكان والعمران .

أما مناخ جزر القمر المداري الرطب ، فلا تتضح آثاره المباشرة على اختلاف توزيع السكان ومراكز العمران ، بسبب ضآلة مساحة هذه الجزر ، وعدم وجود فوارق مناخية واضحة فيما بينها من ناحية ، وبين كل مكان وآخر داخل كل جزيرة من ناحية ثانية . فجميعها يتلقى أمطاراً سنوية تزيد عن ١٠٠٠ ملم سنوياً . كما لا تختلف المتوسطات اليومية والشهرية والسنوية لدرجات الحرارة كثيراً فيما بينها . ولكن يمكن القول بصورة عامة ، أن غالبية السكان ومراكز العمران يتوزعون في المناطق التي تتلقى أمطاراً سنوية أقل من ٢٠٠٠ ملم . أما المناطق المرتفعة والتي تتجاوز أمطارها السنوية هذا المعدل ، فيقل فيها عدد السكان وتندر مراكز العمران .

أما أثر التربة في توزيع السكان ومراكز العمران ، فليس من السهل تتبعه لأن الاختلافات في توزيع التربة وأنواعها ترجع إلى العوامل الطبيعية الأخرى ، مثل المناخ والنبات والتضاريس . ويمكن القول بشكل عام ، أن المناطق الصخرية العارية من الغطاء النباتي تخلو من السكان ومراكز العمران . ولهذا تعتبر تعرية التربة ، من العوامل التي قد تحدث تغييراً في خريطة توزيع السكان في جزر القمر ، خاصة في جزيرة أنجوان ، حيث التربة مهددة بخطر الانجراف بفعل الأمطار الغزيرة وشدة الانحدارات .

٢ - العوامل البشرية :

بالرغم من أن النصيب الأكبر في التأثير على توزيع السكان ومراكز العمران يرجع للعوامل الطبيعية ، إلا إنها مع ذلك ليست هي العوامل الوحيدة ، فهناك العوامل البشرية التي لها أيضاً آثار واضحة في توزيع السكان ومراكز العمران والتي تتمثل فيما يلي :

(أ) **العوامل التاريخية والاجتماعية :** لاشك أن تعرض جزر القمر خلال القرون السابقة لهجرات من شعوب وأمم مختلفة تنتمي إلى أصول عربية وإفريقية وفارسية ، كان له أثر في توزيع السكان والمدن والقرى بين جزر القمر من ناحية ، وعلى أراضي كل جزيرة من ناحية ثانية . فعلى سبيل المثال ، يتركز السكان المهاجرين من شعوب الملايو في جزيرة أنجوان بشكل واضح . كما كان للصراعات والحروب التي سادت جزر القمر إبان فترة حكم السلاطين لها (بين القرنين العاشر والرابع عشر الهجريين) وغزوات القراصنة لها خلال فترة تجاوزت أربعين عاماً ، وخضوعها للسيطرة الفرنسية ، كل ذلك كان له آثار بارزة في توزيع السكان واختفاء بعض المراكز العمرانية وظهور أخرى . كما أن لعمر الاستيطان البشري الذي يتجاوز اثني عشر قرناً

في جزر القمر أثره الواضح في توزيع السكان ومراكز العمران . فالمراكز العمرانية الأقدم عمراً مثل موروئي وميتساميهولي وإيكوني وفومبوني في جزيرة القمر الكبرى ، وموتسامودو وبوموني وتسبمهو في جزيرة أنجوان وغيرها ، أكثر أهمية وسكاناً من المراكز العمرانية الأخرى .

هذا بالإضافة إلى أثر العوامل الصحية والديموغرافية التي تشمل الموالييد والوفيات والهجرة ، وما ينجم عنها من اختلاف في معدلات نمو السكان وتغير توزيعهم بين مراكز العمران والمناطق المختلفة .

(ب) العوامل الاقتصادية : يؤثر نوع النشاط الاقتصادي وحجمه على توزيع السكان ومراكز العمران ، فجزر القمر بلد زراعي يعمل في الزراعة قرابة ٨٥٪ من سكانه . وتشكل السلع الزراعية معظم صادراته ، وتساهم بالنصيب الأكبر من دخله الوطني . وهذا يعني أن سكان جزر القمر يعتمدون في حياتهم على الزراعة بشكل أساس حتى أن الصناعات التي نشأت فيها يعتمد معظمها على خامات زراعية . ولهذا يتركز الغالبية العظمى من السكان ومراكز العمران بالقرب من مصادر الغذاء وهي مصايد الأسماك والأراضي الزراعية ، التي تنتشر في المناطق الساحلية التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠ متر . واستطاع الإنسان استبدال أشجار جوز الهند والمحاصيل النقدية بالغابات الطبيعية . ويتركز في هذه المناطق أكثر من ٩٥٪ من مراكز العمران ، حيث يعيش فيها نحو ٩٠٪ من مجموع السكان (١٩٨٠م) .

وكذلك ساهمت طرق المواصلات ووسائلها - خاصة شبكة الطرق البرية - في تسهيل انتقال المهاجرين بين المناطق المختلفة ، وتسهيل اتصال المناطق الداخلية بالمناطق الساحلية ، ومن ثم انتقال السكان بين جزر الأرخبيل الأربعة ، وهذا ما انعكس على خريطة توزيع السكان فيها .

خامساً - السكن :

يمكن القول بصورة عامة إن أنماط المسكن في جزر القمر هي انعكاس صادق لظروف البيئة والمجتمع ، فيظهر أثر البيئة في المواد التي تستخدم في بناء المسكن وفي أشكال سقوفها ، وتنعكس الآثار الاجتماعية على أحجام المساكن وخطتها وأشكالها .

ويمكن التمييز بوضوح في جزر القمر بين نوعين رئيسيين من المساكن حسب مواد البناء المحلية المستخدمة فيهما . يشمل النوع الأول المساكن الحجرية والأسمنتية وتنتشر غالباً في المدن . أما النوع الثاني ، فيشمل الأكواخ المكونة من أغصان الأشجار وأعواد البامبو والخشب وتنتشر في القرى وفي ضواحي المدن ، وقد تختلط المباني الحجرية مع الأكواخ في المدن وبشكل خاص في ضواحيها . وكذلك قد تختلط في القرى على نطاق ضيق ، لأن القروي في جزر القمر يعيد بناء مسكنه من الحجارة والأسمنت عندما تتوافر لديه الإمكانيات المادية الكافية ، أو قد يبني أساسات المسكن وأركانه من الحجارة ويستخدم ألواح الصفائح المعدنية في السقف ، ويمثل اختلاط الأكواخ والمباني الحجرية مرحلة انتقالية تمر بها بعض القرى .

ويبني عادة المسكن الريفي البسيط على شكل كوخ ترفع جدرانه من أعواد البامبو وأغصان الأشجار التي ترص بجوار بعضها البعض عامودياً فوق قاعدة من الحجارة ، ترتفع عن الأرض نحو ٢٥-٣٠ سم . ويحاط فناءه بسور يتألف من أكوام الحجارة البازلتية المتوسطة والكبيرة الحجم ، ولا يتجاوز ارتفاعه فوق سطح الأرض ٥٠ سم ، ويستخدم هذا الفناء عند الأسر الفقيرة لتربية الدواجن وزراعة قصب السكر . ويستخدم في تغطية سقوف الأكواخ الحصى والحجارة البركانية الصغيرة الأحجام مع أوراق جوز الهند

المجدولة في ضفائر ، تعرف محلياً باسم يوهاندزا وهي تدعم بأعواد البامبو وأغصان الأشجار لتقويتها . كما تستعمل ضفائر أوراق جوز الهند لتبطين جدران الأكواخ من الداخل وتعرف باسم (متسوفة) ، ويستخدم في جزيرة مايوت الطين واللبن المخلوط بالقش في بناء جدران الأكواخ . وتبني سقوف جميع الأكواخ والمباني في جزر القمر مائلة باتجاه واحد أو سنامية الشكل ، تميل باتجاهين لتصريف مياه الأطار ، والسقوف التي تميل باتجاه واحد تتألف من ألواح الصفائح المعدنية كالحديد والزنك ، أما السقوف السنامية التي تميل باتجاهين ، فتشيع في سقوف المباني الحجرية وسقوف الأكواخ التي تتألف من ضفائر أوراق جوز الهند . أما في المدن ، فتبنى الجدران من الحجارة البازلتية التي تنتشر بكثرة في البيئة المحلية . وتسقف المباني بالألواح من صفائح الحديد أو الزنك أو بصفائر أوراق جوز الهند المدعمة بأغصان الأشجار وأعواد البامبو . وتستخدم الطريقة الأخيرة لبناء السقوف غالباً في ضواحي المدن .

وتتأثر خطة المسكن التقليدي وحجمه وملحقاته بالبيئة الاجتماعية في جزر القمر ، فمعظم المساكن مستطيلة الشكل وتتألف من طابق واحد خاصة في المناطق الريفية ، ولا تظهر المساكن ذات الطابقين أو المتعددة الطوابق إلا في المدن . ويتألف المسكن التقليدي عادة من غرفتين رئيسيتين تتصلان بواسطة عمر صغير يخصص فيه مكان لوضع جرة لمياه الشرب التي تعرف محلياً باسم (بالازي) . وتخصص إحدى الغرفتين لرب الأسرة ولاستقبال الزوار وتسمى (أوكوملي - أوشودزا) . أما الغرفة الثانية ، فتكون للزوجة وللشؤون الخاصة وتسمى (بيمبا نواني) . وقد يضاف للمسكن غرفة ثالثة تخصص لاستقبال الزوار واستضافتهم أو تعطى لرب الأسرة الذي لديه أبناء . وتختلف الأكواخ في جزيرة مايوت في خططها نوعاً ما ، فغالباً ما تتألف من غرفة رئيسة واحدة تستعمل مؤقتاً ، ويوجد إلى جوار الكوخ الرئيس

المخصص للأسرة أكواخ صغيرة يشيدها الأبناء في الفناء المحاط بالسور الحجري أو بعيداً عنه ، وتستخدم عادة للنوم واستقبال الأصدقاء والزوار . وتضم ملحقات المسكن ومرافقه المطبخ (بابا) والحمام (مشانا) ، وخزان المياه (إيسيما) ، ومكان للوضوء ومخزن للمواد الغذائية وثمار جوز الهند ، وحظيرة أو مكان لتربية الدواجن . وفي جزيرة القمر الكبرى ، قد يلحق بالمسكن بهو آخر تتواجد فيه النساء نهائراً ، ويستخدم لنوم الزوار عند الحاجة ، وكذلك قد تلحق بواجهة المسكن الخلفية شرفة بواجهة المسكن الخلفية شرفة (برارازا) تعتبر مكاناً مناسباً لتوثيق الروابط الاجتماعية مع الجوار .

وتتواجد المباني ذات الطابقين أو المتعددة الطوابق ، كما ذكر سابقاً في المدن وتندر في القرى ، وتتألف من مباني حجرية تنتشر بشكل لافت للنظر في المدن القديمة ويكون طرازها وهندستها المعمارية أكثر تطوراً وتقدمًا مما في القرى . وفي الوقت الحاضر ، يشيد الأثرياء مساكنهم على الطراز الأوروبي . وتستخدم فيها الأبواب الخشبية المحفورة بطريقة خاصة ، تعكس التراث المحلي لجزر القمر ، ويستخدم في بنائها الأسمنت المستورد من الدول المجاورة وتسقف أحياناً بالقرميد . وتظهر في ضواحي المدن وأطرافها الأكواخ والمباني البسيطة التي يشيدها المهاجرون من المناطق الريفية وتسقف بقطع من الألواح المعدنية القديمة والرديئة ، وخاصة في المدن القديمة التي تختلط في ضواحيها الأكواخ والمساكن الحجرية والطينية بكثرة .

ومعظم القرى والمدن القديمة وخاصة التي كانت تحاط بالأسوار لأغراض دفاعية وأمنية ، هي مراكز عمرانية مندمجة أو متكاملة ، تمتاز بكثرة عدد سكانها عن القرى والمدن الأخرى ، بتقارب مساكنها أو تلاصقها ، وتفصل

بينها أزقة ضيقة كثيرة التعرجات والانشئات الحادة . وتخلو واجهاتها المطلة على الشوارع من النوافذ ، وتطل نوافذها غالباً على الفناء الداخلي . وتطل جدرانها بالجير الأبيض اللون الذي يتعرض للتآكل بسبب الأمطار وعمليات التجوية ، فتظهر من تحته الصخور البازلتية السوداء اللون .

ويحتل مسجد الجمعة أو الجامع أهمية خاصة في جميع القرى والمدن ، فيبنى من الحجارة البازلتية ، ويزين ويعتنى ببناء مثذنته وتطل باللون الأبيض وتزخرف أركان المثذنة بأحجار مختلفة الألوان ، وغالباً ما تكون سوداء وحمراء . أما مساجد الأحياء ومساجد القرى ، فتبنى من الطين والخشب وأغصان الأشجار .

النشاط الاقتصادي

جزر القمر من الدول النامية الشديدة الفقر ، ويعاني اقتصادها من مشكلات كثيرة ، بعضها يستعصى على الحل . وتشكل الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيس فيها ، ويعمل فيه غالبية السكان . ويعيش أكثر من أربعة أخماسهم في المناطق الريفية . والإنتاج الزراعي لا يكفي احتياجات السكان ، والصناعات لاتزال في طور التكوين أو في مراحلها الأولى ، وميزانها التجاري خاسر دائماً (World Bank,1983) ويرجع تأخرها الاقتصادي إلى أسباب عديدة .

أولاً: أسباب تأخر الاقتصاد ومظاهره:

- ١ - الطبيعة الجزرية للبلاد وتوزع أراضيها على أربعة جزر رئيسة متباعدة ومجموعة من الجزر الصغيرة ، ولكل جزيرة منها خصائصها وظروفها ، وهذا يعني تقطع أوصال البلاد وإضعافها اقتصادياً وأمنياً وتفاقم مشكلاتها في النقل والمواصلات والاتصالات .
- ٢ - ندرة الموارد الطبيعية وخاصة الثروة المعدنية ومصادر الطاقة . والمورد الوحيد هو الأرض الزراعية ، وهي قليلة المساحة . وتعاني من مشكلات عديدة . والمصدر الطبيعي الوحيد للطاقة هو أخشاب الغابة الطبيعية وبقايا النباتات ، كما أن حل هذه المشكلة بواسطة التنقيب والحفر العميق قد يفسح المجال أمام تجد النشاط البركاني في الجزر ويرفع من قيمة التكاليف .
- ٣ - عزلة البلاد النسبية ، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية في المحيط الهندي . فهي معزولة عن معظم الأسواق العالمية وأكثرها أهمية ، وهذه العزلة تقلل من إمكانات تطورها الاقتصادي ، فهي تبعد ٩٠٠٠

كم عن أوروبا وأستراليا، ١٦٠٠٠ كم عن الولايات المتحدة الأمريكية و١٠٠٠ كم عن اليابان . وهذا ما أدى إلى زيادة تكاليف صادراتها ووارداتها .

٤ - قلة مساحة الأرض الزراعية وعدم كفايتها وتزايد الضغط السكاني عليها خاصة في جزيرة أنجوان . فمساحة الأرض الزراعية فيها لم تتجاوز ٨٨ ألف هكتار حتى عام ١٩٩٢م وذلك فيما عدا جزيرة مايوت . أما مساحة المراعي ، فهي لم تتجاوز ٥٠٠٠ هكتار (انظر شكل رقم (١٥) السابق) ، ومساحة الغابات نحو ١٥٠٠٠ هكتار ، هذا إلى جانب تدهور الإنتاج الزراعي وعدم كفاية المحاصيل الزراعية الغذائية ، مما دفع البلاد إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج ، بالإضافة إلى خطر الانجراف الذي يهدد التربة الزراعية ، خاصة في جزيرة أنجوان وذلك في ظل غياب الغطاء النباتي الذي يحميها ، خاصة بعد سقوط الأمطار ، التي تجرف التربة إلى سواحل المحيط وتؤدي إلى إطماء مصبات الأنهار . كما أن التربة لا تحتفظ بالرطوبة لفترة طويلة بسبب قلة سمكها . ومثل هذه المشاكل تحتاج إلى حلول سريعة ، خاصة مسألة ضبط عملية انجراف التربة لصيانة الأراضي الزراعية .

٥ - الاعتماد على الزراعة كمصدر أساس ووحيد لدخل البلاد ، وهي ذات مردود ضعيف وغير ثابت ويتذبذب من عام إلى آخر ، بسبب استخدام الأساليب الزراعية القديمة . فالأرض مازالت حتى الوقت الحاضر تحرث بواسطة المجارف اليدوية أو باستخدام الحيوان . بالإضافة إلى سيطرة عدد محدود من الشركات الفرنسية أو التي تملكها بعض الأسر الثرية على اقتصاديات البلاد ، خاصة قطاع الزراعة .

وتقوم هذه الشركات بزراعة محاصيل تجارية نقدية للتصدير ، مثل الفانيلا والقرنفل والنباتات العطرية وغيرها ، وتحول القسم الأكبر من أرباحها إلى خارج البلاد ، (Bunge, 1983:185) وتستثمر فقط جزءاً ضئيلاً منها في تشييد بعض المرافق التي تساعد على إدارة ممتلكاتها وتصدير إنتاجها .

٦ - عدم اكتمال البنية التحتية للبلاد ، خاصة شبكة النقل والمواصلات . فلم يتم الاهتمام بإنشاء الطرق المزفتة أو المرصوفة إلا بعد حصول البلاد على استقلالها . فحتى نهاية الستينات الميلادية ، لم تكن أطوال شبكة الطرق المزفتة في الجزر الأربعة البرى تتجاوز -٢٥ كم ، بالإضافة إلى ٤٠٠ كم من الطرق الترابية والزراعية (WORLD BANK 1987,18) . ومعظم الطوق المزفتة ساحلية تفتقد الطرق الفرعية التي تربطها بداخل البلاد . وما تزال كثير من المناطق معزولة حتى الوقت الحاضر . ويزيد في تفاقم مشكلة الطرق ، حاجة هذه الطرق إلى الصيانة المستمرة الباهظة التكاليف ، بسبب شدة تضرس الأرض ، وانتشار الصخور البركانية المقطعة والأخاديد الكثيرة التي حفرتها الأمطار المدارية ، والأمطار الغزيرة التي قد تصيب الطرق بأضرار بالغة أو تجرفها ، وهذه المشكلة يجب معالجتها بإنشاء شبكة تصريف مائي مناسبة .

وحتى بضع سنوات خلت ، كانت البلاد بحاجة لميناء عميق المياه ، ولذلك كانت صادراتها ووارداتها من البضائع المختلفة تنقل إلى موانئ الدول المجاورة وخاصة مدغشقر ، ثم تنقل من هناك إلى الخارج أو إلى جزر القمر بواسطة قوارب صغيرة . واستطاعت البلاد بمساعدة خارجية إنشاء ميناء في جزيرة أنجوان وآخر في موروني في جزيرة القمر الكبرى ، وهما يشكلان قاعدة مناسبة لاستيراد وتصدير

البضائع ، ولكنها لاتزال غير كافية حتى الوقت الحاضر . بالإضافة إلى عدم كفاية وسائل النقل البحرية بين جزر الأرخيل الأربعة .

والاتصالات الهاتفية واللاسلكية بين جزر القمر والدول الأخرى لاتلبي احتياجات البلاد ، ولا يمكن الاعتماد عليها في التعاملات التجارية ، وتعتبر عائقاً في وجه تقدم اقتصاد البلاد وتطوره ولا يوجد في البلاد سوى ميناء جوي دولي واحد في موروني ، وهو غير مجهز بتجهيزات ملاحية وأرضية كافية . كما أنه غير مزود بمخازن أو مستودعات للبضائع أو تسهيلات للنقل . وتوجد في الجزر الأخرى مهابط صغيرة للطائرات مع تجهيزات أرضية محدودة .

٧ - ضعف السوق المحلية ، والاعتماد بشكل أساس على تصدير عدد محدود من الحاصلات الزراعية كمصدر أساس للدخل ، مثل جوز الهند والفانيلا والقرنفل والنباتات العطرية المعروفة باسم (يلانج - يلانج) وزيتها المقطرة . وتتعرض هذه المحاصيل للمنافسة وتقلبات الأسعار في السوق العالمية . وهذا ما جعل الأوضاع الاقتصادية في جزر القمر مرهونة بتقلبات أسعار هذه المحاصيل صعوداً وهبوطاً ، وجعلها عرضة للأزمات الاقتصادية المفاجئة والخطيرة (WORLD BANK . 1987:18-19)

٨ - انخفاض دخل البلاد وعدم استقرار الناتج المحلي بين عام وآخر وتدني مستوى معيشة السكان . فقد بلغ إجمالي دخل البلاد ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤م ، وتناقص باستمرار في السنوات التالية ، ولم يعد إلى هذا المستوى حتى عام ١٩٨٠م ، وبلغ متوسط دخل البلاد السنوي ٢٠٩ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩م ، وحوالي ٢٦٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م ولا ينمو دخل البلاد بمعدل

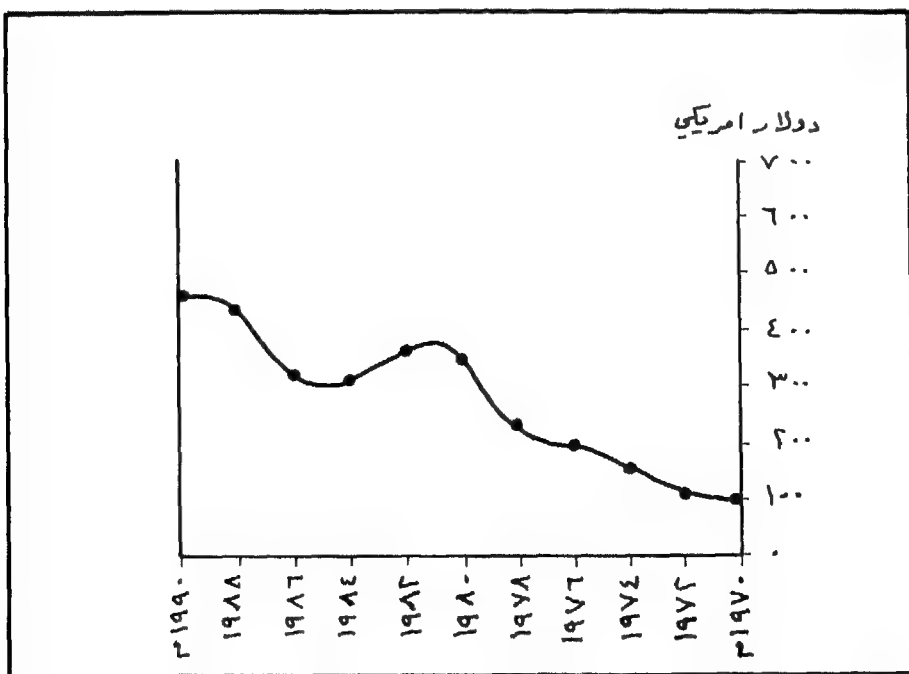
ثابت ، فقد تزايد بمعدل سنوي قدره ٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠م ، ثم تراجع بمعدل ١,٣٪ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢م ، وبذلك لم يتجاوز معدل نموه الحقيقي ١,٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢م (World Bank, 1987:18-19) . وأما المتوسط السنوي لدخل الفرد ، فلم يتجاوز ٢٢٠ دولاراً خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤م وتراجع إلى أقل من ١٨٠ دولاراً خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩م ، وذلك لتوقف المساعدات الفرنسية بعد حصول البلاد على الاستقلال ، وانخفاض قيمة الصادرات الزراعية ، وتدفق المهاجرين العائدين من مدغشقر . وقد ارتفع هذا المتوسط إلى ٤٦٠ دولاراً سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢م ، وانخفض دون ٤٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٩٢م (شكل رقم ٢٥).

٩ - زيادة السكان بمعدل ٣,٧٪ سنوياً يعد من أعلى المعدلات في العالم ، مما يشكل ضغطاً كبيراً ومطرداً على موارد البلاد القليلة . ومن أفضل المؤشرات الدالة على هذا الضغط ، انخفاض المتوسط السنوي لدخل الفرد بنسبة ٩,٥٪ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢م عن ما كان عليه خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م . كما أن مجتمع السكان في جزر القمر مجتمع فتي نصفه تقريباً من صغار السن حيث تبلغ نسبة السكان دون ١٥ عاماً ٤٧٪ تقريباً ، وتصل هذه النسبة إلى ٥٧٪ للسكان دون ٢٠ عاماً . وارتفاع نسبة صغار السن ، يشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاد البلاد ، نظراً لحاجتهم إلى الخدمات التعليمية والصحية ، وتوفير فرص العمل والمواد الغذائية .

ويزيد من حدة هذه الأوضاع المتردية ، سوء الأحوال الاجتماعية والثقافية والصحية للسكان ، فما زالت الأمية تنتشر بين أكثر من نصف

السكان، ولا تزال الخدمات الثقافية والصحية دون المستوى المطلوب، فمعدل وفيات الأطفال يتجاوز ١٢٠ بالألف سنوياً، والملاiria وأمراض سوء التغذية تنتشر بين أكثر من ٨٠٪ من السكان، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد يومياً من السعرات الحرارية ١٧٥٤ سعراً، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وتجاوزه ٥٠٪ في الريف (عبد الحميد، ١٩٨٥ م: ٢٠) حيث يعيش أغلبية السكان في المناطق الريفية باقتصاد معاشي، كذلك ترتفع معدلات البطالة في المراكز الحضرية فتصل ٣٠٪ بين السكان في فئة العمر (١٥-١٩)، ١٩٪ في الفئة (٢٠-٢٤) (World Bank, 1994: 17) وتبلغ نسبة المشاركين فعلياً في قوة العمل ٦٤٫٤٪ من السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعاقة الحقيقية إلى ٢٣٫٧٪ خلال الثمانينات الميلادية مقابل ١٨٫٣٪ عام ١٩٦٦ م (Europa Year Book, 1994: 836)

١٠ - الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية في النواحي المالية والفنية لعدم توافر الموارد والخبرات المحلية في جميع المجالات تقريباً. وقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية لجزر القمر عام ١٩٨٠ م حوالي ٢,٤ بليون فرنك قموري، أي ما يعادل ١١ مليون دولار أمريكي ثم تناقصت باستمرار خلال السنوات التالية. وقد بلغ متوسط المساعدات الخارجية نحو ١٣٠ دولاراً للفرد سنوياً. وتأتي معظم المساعدات الخارجية من فرنسا والدول العربية والبنوك والهيئات العالمية والإقليمية.



شکل (۲۵) متوسط السنوي لدخل الفرد خلال الفترة ۱۹۷۰-۱۹۹۰ م

١١ - يتميز الميزان التجاري بالعجز الدائم ، حيث بلغت قيمة الواردات ضعف أو ثلاثة أمثال قيمة الصادرات تقريباً خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ م ، وبلغ العجز نحو ٨,٣ بليون فرنك قموري كما بلغت نسبة العجز في ميزانية البلاد نحو ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ م ، أي نحو ٨٩ مليون دولار أمريكي سنوياً ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٢٩,٢ مليون دولار عام ١٩٩١ م . وتمكنت البلاد من ضبط معدل التضخم بنسبة ٤٪ بسبب تحسن ميزان المدفوعات نتيجة لتزايد الصادرات الزراعية نسبياً وكذلك بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والاقتصادية في الدول المجاورة التي تنافس جزر القمر في مجال الصادرات الزراعية مما حسن من فرص التصدير لجزر القمر .

١٢ - زيادة حجم ديون جزر القمر والتي تجاوزت الخمسين مليون دولار عام ١٩٨٠ م ، وارتفعت إلى أكثر من أربعة أمثال الرقم السابق (٤, ٢٠٣ مليون دولار) عام ١٩٨٧ م ، ثم تراجعت إلى ٢,١٧٣ مليون عام ١٩٩٢ م . وتشكل هذه الديون نسبة عالية من دخل البلاد تصل إلى ١,٦٦٪ ، هذا إلى جانب نفقات خدمات الديون والفوائد التي تمتص نحو ٦,٦٪ من هذا الدخل .

١٣ - تناقص حجم رؤوس الأموال المستثمرة ، حتى بلغ معدل توظيف الأموال ٥٠ دولاراً للفرد عام ١٩٩١ م ، ٧٠ دولاراً عام ١٩٩٢ م ، بعد أن كان قد بلغ أكثر من ١٧٠ دولاراً في السنوات السابقة (World Bank, 1994)

ثانياً - قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية :

قطاع الزراعة :

تحتل الزراعة المكانة الأولى بين الأنشطة الاقتصادية في جزر القمر، وتشكل المصدر الأساس لدخل البلاد والسكان ، فيعمل فيها أكثر من ٨٠٪ من السكان ، وتساهم بنسبة تتراوح بين ٩٥ و ٩٨٪ من صادرات البلاد، وتحقق عائداً يشكل أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الدخل الوطني ، ورغم هذه الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع الزراعة ، فإنه لا يزال يعاني من مشكلات عديدة ، تقف في وجه تطوره ، فالمحاصيل الزراعية ذات مردود ضعيف وغير مستقر ويتذبذب من عام إلى آخر لأسباب عديدة ، أهمها بدائية الطرق والأساليب الزراعية المتبعة . فالأرض تعد للزراعة باستدام أدوات محلية بسيطة ، مثل المجارف والفؤوس والمعاول ، والعصي التي تثبت في نهايتها رؤوس حديدية وتعرف محلياً باسم (مبايا) ، والمهاميز الحديدية (نكوري) . (Europa Year Bank, 836) . كما لا تستخدم في الزراعة الأسمدة أو المواد المخصصة ، وتزرع البذور بدون انتقاء ، ولا تتوفر الوسائل الكافية لمكافحة الآفات الزراعية ، والطرق المناسبة لتخزين المحاصيل الزراعية . هذا إلى جانب ضيق مساحة الأرض الزراعية وتزايد الضغط السكاني عليها ، حيث بلغ معدل الكثافة السكانية في البلاد ٤٤٤ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٠م ، ووصل في جزيرة كإنجوان إلى ٩٧٥ نسمة / كم^٢ ، وذلك بسبب ارتفاع معدل الزيادة السكانية ، الذي تخطى ٣٪ سنوياً ، وقد زادت حدة الضغط السكاني على الرقعة الزراعية بعد حصول البلاد على الاستقلال ، وبقاء جزيرة مايوت - التي يوجد فيها نحو خمس الأراضي الزراعية تحت السيطرة الفرنسية ، وإجبار السكان المهاجرين من

الجزر الأخرى على العودة إلى جزرهم، المكتظة أصلاً بالسكان ، إلى جانب عودة نحو ٥٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٧٧م من جزيرة مدغشقر، بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى تجديد نشاط بركان جبل كارتالا الذي خلف وراءه أكثر من عشرين ألف نسمة بدون مأوى ، بعد أن وصلت حممه إلى ساحل المحيط ، كما أن سوء استخدام الأرض الزراعية أدى إلى تفاقم حدة الاكتظاظ السكاني في البلاد. ولهذا يمكن القول ، إن اقتصاد جزر القمر عامة والقطاع الزراعي خاصة يزرع تحت أعباء ثقيلة ، تحول دون تطوره عقبات كثيرة ، ولا يزال عاجزاً حتى الوقت الحاضر عن تلبية احتياجات البلاد أو قسم كبير منها فمن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية كما ونوعاً .

وتبذل الجهود باستمرار لتطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج وتنويعه لتحقيق الاكتفاء الغذائي للبلاد. . ويحتاج تحقيق هذا الهدف ، اتباع سياسة زراعية لتحسين الأساليب الزراعية المتبعة ، والنهوض بزراعة المحاصيل النقدية أو التجارية ، وتطوير إنتاج المحاصيل الغذائية ، وإدخال محاصيل جديدة ذات قيمة عالية (World Bank. 1984:20-21) ونتيجة لهذه الجهود حقق القطاع الزراعي نمواً بمقدار ٤٪ خلال السنوات الأخيرة . وفي إطار هذه الجهود المبذولة ، لجأت الدولة إلى إصلاح القطاع الزراعي بتقسيم البلاد إلى أقاليم زراعية يعرف كل منها باسم كادير Cader ، إقليمان في كل من جزيرتي القمر الكبرى وأنجوان ، وإقليم واحد فقط في جزيرة موهيلي ، ويشرف عليها مركز فيدرالي للتنمية الريفية ، بدعم من الأمم المتحدة والهدف من هذا التقسيم ، هو تطبيق سياسة زراعية للنهوض بالإنتاج الزراعي ، عن طريق تدريب المزارعين وتقديم التوصيات والإرشادات لهم ، لتحسين أساليب الإنتاج الزراعية . وقد تم تنفيذ العديد من المشروعات في إطار هذه السياسة ،

منها تطوير زراعة الذرة في جزيرة القمر الكبرى ، والأرز المغمور في جزيرة موهيللي ، بإدخال نوعية مناسبة لإنتاج محصولين سنوياً ، بمرود وصل إلى ٥, ٦ طن/ هكتار ، وصيانة التربة وحمايتها من الرنجراف في جزيرة ألجوان ، واستصلاح أراضي زراعية جديدة ، وتحريج بعض المناطق بدعم وتمويل من البرنامج الغذائي العالمي . فضلاً عن محاربة الآفات الزراعية والعناية بزراعة جوز الهند لأغراض التصدير ، وتأمين الجوز الطري الذي يعتبر مادة غذائية للسكان بدعم من البنك الدولي ، وتمويل صغار الملاك الزراعيين . وقد أعاق تنفيذ بعض هذه المشروعات ، الشروط القاسية التي وضعتها المصادر الممولة ، والتي وضعت البلاد في مشاكل مالية وإدارية حادة . ولذلك لجأت الدولة إلى إعادة بناء نظام الأقاليم الزراعية (الكادير) وتطوير قطاع صيد الأسماك بدعم من الأمم المتحدة (World Bank. 1987:23) .

الأراضي الزراعية : تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو ١٢٠٥ كيلومتر مربع أي نحو ٥٤٪ من إجمالي مساحة جزر القمر مجتمعة ، وتتوزع على الجزر الأربعة بمساحات ونسب مختلفة كما يتضح من الجدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣) رقعة الأراضي الصالحة للزراعة

نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى إجمالي المساحة	لأراضي الصالحة للزراعة		الجزيرة
	(%)	المساحة (كم ^٢)	
٥٥,٥	٥٢,٩	٦٣٧	القمر الكبرى
٤٦,٩	١٦,٥	١٩٩	أنجوان
٦٤,١	١٩,٩	٢٤٠	مايوت
٤٤,٥	١٠,٧	١٢٩	موهيلي
%٥٣,٩	%١٠٠	١٢٠٥	الإجمالي

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة ١٩٨٥ -
١٩٩٤ م. والبنك الدولي ١٩٨٤ م

ويستفاد من هذا الجدول ، أن أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة يوجد في جزيرة القمر الكبرى ، ونحو خمسها في جزيرة مايوت ، كما يوضح أن الأراضي الصالحة للزراعة تشغل أكثر من نصف مساحة كل من جزيرتي القمر الكبرى ومايوت بينما تشكل أقل من النصف في جزيرتي أنجوان وموهيلي .

وقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة ١٠٨٠ كيلومتر مربع عام ١٩٩٢ م ، منها ٨٨٠ كيلومتر مربع - أي ما يعادل ٨١,٥ % استخدمت في الزراعة ، ونحو ٥٠ كيلومتر مربع (٦,٤ %) احتلتها المراعي ، أما المساحة المتبقية (١٥٠ كيلومتر مربع) ، فتغطيها الغابات الطبيعية . وتخصص أجود الأراضي

الزراعية وأكثرها خصوبة للمحاصيل النقدية التجارية ، مثل جوز الهند والفانيلا والتوابل والنباتات العطرية المعروفة باسم (يلانج - يلانج) والقرنفل (Europa Year Bank, 1968: 298) . ويوضح الجدول رقم (١٤) استخدام الأرض في جزر القمر

جدول رقم (١٤) أنماط استخدام الأرض (بالنسبة المئوية)

نوع الاستخدام	الجزيرة	القمر الكبرى	المحوان	مايوت	موهيلي	إجمالي البلاد
أشجار مثمرة ومحاصيل تجارية	٤٥	١٠	٢٧	٣٤	٣٣	
زراعة معاشية	١٠	٨	٨	١٤	١٠	
مراعي	١	٥	٥	٤	٢	
غابات ومساحات مشجرة	٢٦	٧٠	٥٥	٤٥	٤٣	
استخدامات أخرى	١٨	٧	٥	٣	١٢	
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في :

- World Bank (1984).
- Battistini & Verin (1984)

ويوضح هذا الجدول أن الأشجار المثمرة والمحاصيل التجارية تغطي ثلث مساحة البلاد وهي تشكل غابة حقيقية في المناطق الساحلية التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر بينما لا تشغل المحاصيل المعاشية سوى ١٠٪ ، والمراعي ٢,٥٪ . وتحتل الغابة الطبيعية أكثر من خمس مساحة

البلاد . وتشمل الاستخدامات الأخرى التي تغطي ١٢٪ من مساحة البلاد . ،
المناطق المبنية والطرق والحمام البركانية وغيرها من المناطق الخالية من أي
استخدام والمناطق الساحلية التي تشغلها غابات المانجروف .

ويمكن استصلاح مساحة تقدر بما يتراوح بين ٤٠٠ و ٨٠٠ كيلومتر مربع
خاصة من أراضي الغابات وتحويلها إلى أراضي زراعية . وقد أثمرت الجهود
المبذولة عن زيادة الرقعة الزراعية بنسبة ١٠٪ بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٤م
(منظمة الأغذية والزراعة ١٩٨٦م ، ٥٦) ويحتاج استصلاح الأراضي في
جزر القمر إلى جهود وعناية كبيرة لصيانة التربة ومنع انجرافها بعد اقتلاع
أشجار الغابة ، خاصة على السفوح شديدة الانحدار والمناطق ذات التربة
الحديثة التكوين (Battistini, Verin, 1984:89) والتي نتجت عن تجوية وتفكك
الصخور البركانية .

وتعاني الأراضي الزراعية في جزر القمر من مشكلات عديدة ، أهمها
قلة عمق التربة أو سمكها ، وخطر الانجراف الذي يهددها سواء بسبب
الانحدارات أو غزارة الأمطار ، ولذلك يفضل زراعة غالبيتها (٨٠٪)
بمحاصيل شجرية أو تحريجها لحماية التربة . كما أن قسماً من الأراضي
الزراعية تترك بوراً للراحة سنوياً بسبب تدني مردودها ، لأن المزارع
لا يستخدم السماد أو المواد المخصبة ، ولا يتبع دورات زراعية معينة تعيد
للأرض حيويتها وخصوبتها ، مما يؤدي إلى فقرها وقلة إنتاجها ، وهذا مايجبر
المزارع على إراحتها أو إراحة قسم منها .

وهناك صعوبات تنجم عن أساليب استثمار الأرض الزراعية ونظام
ملكيتها تعرقل تطوير القطاع الزراعي « فهناك عدد كبير من السكان يعملون
في الأرض الزراعية ويعيشون منها ولكنهم لا يملكونها . ويمكن توضيح ذلك

من خلال الجدول رقم (١٥) الذي يبين توزيع الملكيات الزراعية في جزر القمر عام ١٩٦٦م، والذي مازال على حالته تقريباً حتى منتصف التسعينات الميلادية .

جدول رقم (١٥) توزيع الأراضي الزراعية حسب الملكية عام ١٩٦٦م

الجزيرة	المالك	الحكومة	المواطنون	الشركات	الأجانب	الإجمالي
القمر الكبرى	٤٥	١٠	٢٧	٣٤	٣٣	
أنجوان	١٠	٨	٨	١٤	١٠	
مايوت	١	٥	٥	٤	٢	
موهيلي	٢٦	٧٠	٥٥	٤٥	٤٣	
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على أرقام البنك الدولي عام ١٩٨٤م

ويستفاد من بيانات هذا الجدول مايلي :

- ١ - تشكل الأملاك الحكومية نحو خمس أراضي جزر القمر ، وفي جزيرة مايوت تشكل أكثر من نصف مساحتها ، ونحو ثلاثة أرباع مساحة جزيرة موهيلي وتشمل هذه الأملاك الأراضي الجرداء التي تنتشر فيها الحمم البركانية ، وأراضي الغابة الطبيعية التي يمكن تحويلها إلى أراضي زراعية .
 - ٢ - تشكل أراضي المواطنين أكثر من خمس إجمالي مساحة جزر القمر ، وأكثر من نصف مساحة جزيرة القمر الكبرى ، ونحو نصف مساحة أنجوان وخمس جزيرة مايوت ، وأقل من ٥٪ من مساحة موهيلي ، وتضم هذه المساحات ، الأراضي التي تعرف محلياً باسم (سيريكالي) . وهي التي تركها الإقطاعيون وكبار الملاك لرعي الماشية ، وتخضع هذه الأراضي للملكية الجماعية . وقد قامت الدولة بتوسيع رقعة هذه الأراضي لمواجهة الضغط السكاني المتزايد على الأرض . وذلك بتحويل الأراضي الهامشية المشجرة والمراعي وضمها إلى الأراضي الزراعية المحيطة بالقرى ، ثم تقسيمها على سكان القرى في شكل حيازات صغيرة .
 - ٣ - تشكل الأراضي الزراعية التي تملكها الشركات الإقطاعية والأجانب أقل من خمس أراضي جزر القمر (٦ ، ١٧٪) وتوزع في الجزر الأربع ، ولكنها تضم أفضل الأراضي الزراعية وأكثرها خصوبة .
- وعندما أدخلت بعض الإصلاحات على نظام الملكية عام ١٩٨٧م حدث انخفاض في نسبة الأراضي الحكومية إلى ٣٣٪ ، وظهرت ملكيات زراعية مختلفة المساحة تتراوح بين هكتار واحد وخمسمائة

هكتار وتشكل نحو ١٧٪ من إجمالي الأراضي الزراعية ، مع الحفاظ على الإقطاعيات الزراعية الخاصة بالأشراف Magnohoulies . وهذه الإقطاعيات الزراعية تعود ملكيتها إلى الأسر ولا توزع بين أفراد، وتتوارثها عادة النساء حسب التقاليد السائدة في جزر القمر .

٤ - لا يزال حتى الوقت الحاضر كثير من السكان الذين يعملون في الأرض ويعيشون منها لا يملكونها . وهؤلاء يعملون بنظام الحصة أو المشاركة أو كعمال زراعيين ، وهذا يقتضي إصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية بإعادة توزيع ملكية الأراضي ، خاصة الأراضي التي يملكها الأجانب . وعند إجراء هذه الإصلاحات ، يجب الحفاظ على الأراضي المزروعة بالمحاصيل التجارية ، ومراعاة تطوير الزراعات المعاشية ، والحفاظ على التربة من الانجراف ، وتوفير مزارع حقيقية للفلاحين والقرى ، التي تشكل القاعدة الأساسية للمجتمع القروي في البلاد .

- الإنتاج الزراعي : تتصف المحاصيل الزراعية في جزر القمر بضعف مردودها وتذبذب إنتاجها بين عام وآخر ، وهو إنتاج متنوع ، معظمه معاشي يهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين الحاجيات الأساسية للسكان . وهذا الإنتاج الذي يتسم بالتخلف ، ليس من الممكن تغيير أحد عناصره المتنوعة دون تعريض توازن البنية الزراعية للاختلال ، وتعريض النظام الغذائي للسكان للخطر وفي ظل إنتاج فقير كهذا لا ينتج إلا قليلاً ولا يبيع إلا القليل ، فإن الأشخاص الذين يعتمدون عليه يلاقون صعوبات وعقوبات كثيرة ، أهمها عدم استطاعتهم تمويل أنفسهم .

ويتألف الإنتاج الزراعي في جزر القمر من المحاصيل المدارية التي يمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين ، هما : المحاصيل الغذائية المعاشية ، والمحاصيل التجارية وذلك على النحو التالي :

١ - المحاصيل الغذائية المعاشية : وتشكل أكثر من ٧٠٪ من الإنتاج الزراعي . ، وهي تزرع في كافة أنواع الأراضي الزراعية ، خاصة في ظلال أشجار المحاصيل النقدية . وتشكل مناطق زراعة هذه المحاصيل نحو ٩٠٪ من الأراضي الزراعية ، ويستهلك أكثر من أربعة أخماس إنتاجها محلياً . فهي تنتج على مستوى الوحدات الصغيرة . مثل العائلة أو القرية على الأكثر . وإنتاج هذه المحاصيل لايسد حاجة السكان ، ويتم تلافي النقص بالاستيراد من خارج البلاد فيستورد أكثر من ٩٠٪ من الأرز الضروري للاستهلاك المحلي ، ٦٥٪ من الزيوت النباتية ، ٦٨٪ من اللحوم ، ١٢٪ من الأسماك ، كما يستورد من الخارج ما تحتاجه البلاد من الدقيق والسكر ، وهذا يعني أن أكثر من ٤٠٪ من المواد الغذائية تستورد من خارج البلاد من الدقيق والسكر ، وهذا يعني أن أكثر من ٤٠٪ من المواد الغذائية تستورد من خارج البلاد وتسدد قيمتها من واردات المحاصيل التجارية .

وأهم المحاصيل الغذائية المعاشية هي الدرنات ، مثل الكسافا(المنيهوت) والبطاطا الحلوة والقلقاس وغيرها ، والحبوب مثل الذرة والأرز الجبلي والبقوليات - خاصة البازلاء الهندية Pigeon Peas - الحبوب المعروفة باسم Pulses ، بالإضافة إلى الخضراوات والموز وثمار الخبزيات ، فضلاً عن جوز الهند الذي يعتبر محصولاً غذائياً معاشياً - تجارياً وأشجار الفاكهة الضخمة المتنوعة التي تنمو بشكل طبيعي ، مثل المانجو والحمضيات والباباي وغيرها ، ويبين الجدول رقم (١٦) والشكل رقم (٢٦) إنتاج جزر القمر من المحاصيل الزراعية المعاشية خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٣ م .

جدول رقم (١٦) إنتاج المحاصيل الغذائية المعاشية عامي ١٩٨٠م، ١٩٩٣م

المحصول	السنة	١٩٨٠م	١٩٩٣م
الكسافا		٤١	٤٩
الدرنيات		٥٥	٦١
الأرز الجبلي		١٣	١٥
الذرة		٥	٤
الحبوب		١٨	١٩
خضروات		—	—
ثمار متنوعة			
(مانجو، باباي، حمضيات)		—	٥

المصدر:

- F. A. O., 1985 - 1994 Europa, 1980 - 1994..

- Europa, 1980-1994.

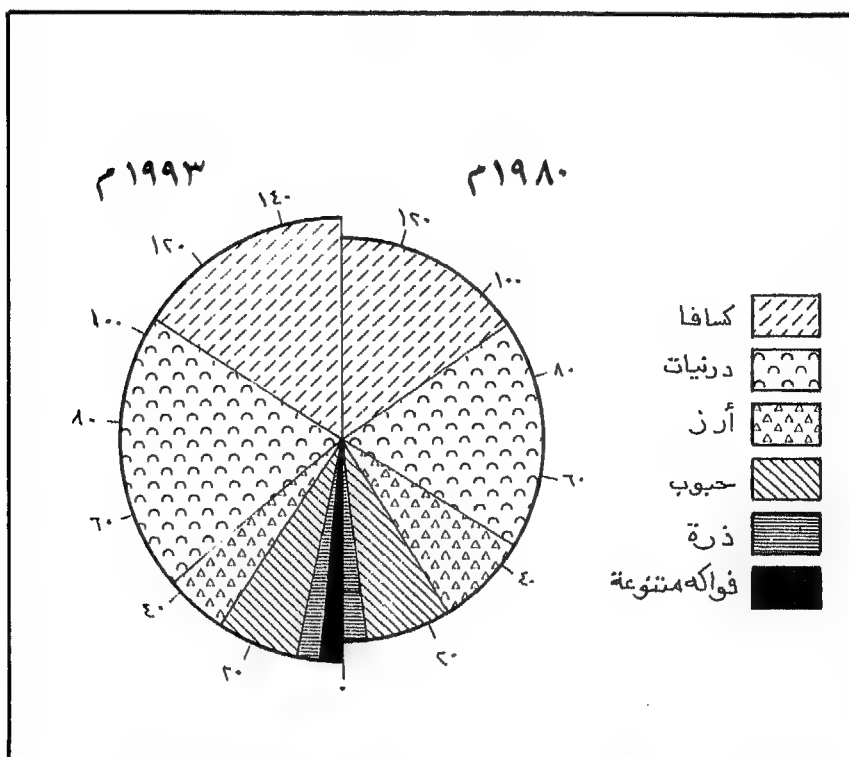
ومردود جميع المحاصيل الغذائية المعاشية منخفض للغاية في معظم الأحوال ، ويتضح ذلك من خلال مقارنة مردود بعض هذه المحاصيل في جزر القمر بمردودها المعتاد .

ففي جزر القمر لايعطي هكتار الأرز سوى ٤٠٠ كجم ، وهذا يعادل نصف المردود المعتاد ، والذرة ٦٠٠ كجم/ هكتار للمردود العادي والبازلاء ٣٠٠ كجم/ هكتار مقابل ٨٠٠-١٨٠٠ كجم/هكتار ، والبطاطا الحلوة ٣أطنان / هكتار مقابل ٢-١٠ أطنان/ هكتار ، والكسافا ٦ أطنان مقابل ٣-٣

١٥ طنا / هكتار (World Bank , 1984:18) . ويرجع انخفاض مردود معظم المحاصيل الغذائية إلى بدائية الأساليب الزراعية المتبعة وعدم استعمال المواد المخصصة وعدم توافر إمكانات مكافحة الأمراض والآفات الزراعية .

وتزرع المحاصيل المعاشية في جميع المناطق التي يتجاوز ارتفاعها ٤٠٠ أو ٥٠٠ متر والتي تشكل الحد الأعلى لزراعة المحاصيل التجارية ، باستثناء مناطق الرعي والغابة الطبيعية . وتعتمد جميع القرى التي تقع على السفوح التي تتجاوز ارتفاعاتها ٤٠٠ أو ٥٠٠ متر على إنتاج المحاصيل المعاشية ، وهي أقل ازدهاراً من القرى التي تنتشر فوق أراضي المحاصيل التجارية ، حيث تتداخل وتختلط المحاصيل التجارية بالمحاصيل المعاشية . وتزرع المحاصيل المعاشية مختلطة مع بعضها البعض فوق قطعة الأرض الواحدة ، بعد تقسيمها إلى أجزاء صغيرة ، وهذا يعني عدم وجود تخصص في زراعة المحاصيل المعاشية . فعلى سبيل المثال ، تزرع أشجار الموز حول القرى وبين أشجار الغابة الطبيعية وفي ظلال أشجار جوز الهند ، كما تزرع مع الكسافا ، وكذلك تزرع الذرة فوق الأراضي المحدودة المساحة والحديثة التكوين فوق الصخور البركانية الحديثة .

وإنتاج جميع هذه المحاصيل ، كما ذكر آنفاً لا يكفي احتياجات السكان . فعلى سبيل المثال ، كان محصول الأرز الذي يقدر بنحو ١٥ ألف طن يكفي الاستهلاك المحلي حتى عام ١٩٧٤ م . أما في الوقت الحاضر ، فتحتاج البلاد إلى أكثر من ٣٠ ألف طن سنوياً ، لمواجهة الزيادة السكانية السريعة ، خاصة أن الأرز يعتبر الغذاء الرئيس للسكان .



شكل (٢٦) إنتاج المحاصيل الغذائية المعاشية عامي ١٩٨٠-١٩٩٣ م

٢ - المحاصيل التجارية : تشكل المصدر الأساس للعائدات النقدية للبلاد، حيث تساهم بنسبة ٩٥٪ من صادرات البلاد، وبنحو يتراوح بين ٤٠ و ٤٥٪ من إجمالي دخلها . ومن الصعب تحديد مساحة هذه المحاصيل بدقة ، بسبب انتشار الزراعة المختلطة . ولكن يمكن تقدير مساحتها بنحو ١٠٪ من إجمالي الأراضي الزراعية ، أي نحو ١٢٠ كيلومتر مربع (World Bank. 1987) . ويتذبذب إنتاج هذه المحاصيل من عام إلى آخر بسبب المنافسة التي تتعرض إليها ، خاصة من الدول المجاورة ؛ فضلا عن تقلب أسعارها في الأسواق العالمية . وكان إنتاج هذه المحاصيل من اختصاص الشركات الخاصة التي بدأت منذ فترة يبيع مزارعها بسبب ارتفاع النفقات والأجور ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المحصول ، وتقوم هذه الشركات بجمع المحاصيل ذات القيمة العالية لتصديرها ، وتحويل القسم الأكبر من إيراداتها إلى الخارج . وتضم قائمة هذه المحاصيل : الفانيلا وجوز الهند ونبات يلانج- يلانج Ylang - Ylang والقرنفل ، وبعض المحاصيل الثانوية ، مثل البن والخشب وبعض الشجيرات العطرية ، بالإضافة إلى قصب السكر الذي كان المحصول التجاري الرئيس في جزر القمر حتى مطلع القرن الميلادي الحالي . وفيما يلي دراسة موجزة لأهم هذه المحاصيل :

(أ) قصب السكر : أدخل زراعة هذه الغلة المستعمرون الفرنسيون في جزيرة مايوت منذ عام ١٨٥٠ م ، وقد زرعت جميع أراضي هذه الجزيرة بقصب السكر بعد أن حققت زراعته نجاحاً مذهلاً ، وذلك لتلبية احتياجات مصانع السكر في الجزيرة والتي بلغ عددها ١٨ مصنعاً ، كانت تنتج ثلاثة آلاف طن سنوياً (عبد الحميد ، ١٩٨٥ م ، ٢٠) من السكر . وقدر إجمالي إنتاج جزر القمر من قصب السكر بنحو ٤٠٠٠ طن سنوياً ، (Battistini , and Verin , 1984, 104) وكان هدف

أصحاب المصانع من الفرنسيين تحقيق أكبر قدر من الربح بأدنى التكاليف وفي أقل وقت ممكن ، فلم يهتموا بتطوير هذه الصناعة أو بإنشاء ميناء لتصدير الإنتاج . وحين بدأت أرباحهم بالتناقص ، شرعوا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بإغلاق مصانعهم الواحد تلو الآخر ، وكان آخرها عام ١٩٥٥ م ، الذي انتهت معه صناعة السكر في جزر القمر ، ولم يتبق منها سوى مداخن المصانع المرتفعة ، كشواهد على هذه الصناعة (عبد الحميد ، ١٩٨٥ م ، ٢٠)

(ب) الفانيليا: أدخل زراعة الفانيليا إلى جزر القمر المستعمرون الفرنسيون عام ١٨٨٣ م ، وقد انتشرت في الجزر الأربعة وازدهرت ، خاصة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م ، التي بلغ عدد الأشجار أكثر من خمسة ملايين شجرة ، تنتشر في مساحة تشكل نحو خمس إجمالي الأراضي الزراعية في جزر القمر ، وتنتج نحو ١٨٥ طناً سنوياً وتمثل الفانيليا أكثر من ٤٠٪ من حجم صادرات جزر القمر وتساهم بتقديم ١٥٪ من احتياجات السوق العالمية . وتستطيع جزر القمر مضاعفة إنتاجها بسهولة إذا ساعدت على ذلك ظروف السوق العالمية ، ولكن يخشى دائماً من تدني الأسعار وبالتالي تراكم الفائض من الإنتاج ، ولذلك يفضل تحسين نوعية الإنتاج بدلاً من زيادته .

وقد سعت جزر القمر إلى التوسع في زراعة الفانيليا بتوزيع الشتلات على المزارعين والتي تجاوز عددها ١٤ مليون غرسة ، أكثر من ثلثها في جزر القمر الكبرى ، ونحو ١,٥ مليون غرسة في جزيرة أنجوان ، وذلك خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م وتتصف أشجار الفانيليا في جزر القمر بضعف إنتاجها ، الذي يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ قرناً

للشجرة الواحدة ، مقابل ما بين ١٥٠ و ٣٠٠ قرن في جزيرة مدغشقر وذلك بسبب بدائية الأساليب الزراعية وعدم العناية بالأشجار وكثرة الآفات والأمراض . ويتم تحضير الفانيلا بتجفيف قرونها ثم تصنيفها حسب أحجامها ، كي تعد للتصدير إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (World Bank. 1987) .

(ج) **النباتات العطرية:** تنتج جزر القمر مجموعة من النباتات العطرية، مثل الياسمين والليمون، وأكثرها أهمية، النباتات العطرية المعروفة باليلانج - يلانج، التي تنتشر أشجارها على السفوح الصخرية والأراضي التي لا تصلح للزراعات المعاشية والتي تقدر مساحتها مجتمعة بنحو ٢٩ كيلومتراً مربعاً ، أي ما يعادل ٥, ٢٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في جزر القمر .

وقد أدخلت زراعة هذه النباتات بواسطة المهاجرين الإندونيسيين . وبلغ عدد أشجارها عام ١٩٨٧ م نحو ١٣ مليون شجرة ، أنتجت ٧٨٥ طناً من المحاليل العطرية المقطرة عام ١٩٨٣ م منها ٢٠ طناً من جزيرة مايوت وحدها ، وتنتج كل شجرة ما بين ٢ و ٤ كجم من الأزهار ، ويحتاج قطفها وتقطيرها إلى أيدي عملة كثيرة . ويوجد نصف أشجار اليلانج - يلانج تقريباً في جزيرة القمر الكبرى ، ونحو ٥٠٠, ٠٠٠ شجرة في جزيرة أنجوان ، أما الباقي ، فيتوزع في جزيرتي موهيلي ومايوت . وتعطي الشجرة في جزيرة أنجوان من الأزهار والماء المقطر ضعف إنتاج الشجرة في جزيرة القمر الكبرى وذلك بسبب خصوبة التربة .

وتقوم بعمليات تقطير النباتات العطرية الشركات الكبرى التي تمتلك مصانع للتقطير في جزيرة القمر الكبرى وجزيرة أنجوان ،

بالإضافة إلى مصانع التقطير الصغيرة التي تتوزع في الجزر الأربعة . ويتأثر إنتاج هذه المصانع بمتطلبات السوق العالمية ، خاصة السوق الفرنسية والأمريكية واليابانية والألمانية . فعلى سبيل المثال ، لم يصدر عام ١٩٨٣ م من إنتاج المحاليل العطرية والذي بلغ ٨٥ طنًا سوى ٥٣ طنًا إلى الأسواق المذكورة ، التي تسعى إلى الحد من استيرادها للحفاظ على الأسعار في أدنى مستوى . ويأتي نصف إنتاج المحاليل العطرية من صغار المزارعين الذين يملكون ٦٥٪ من أشجار اليلانج - يلانج .

وتتعرض أشجار اليلانج - يلانج للتراجع بسبب اقتلاعها من مناطق كثيرة بسبب هبوط أسعار المحاليل العطرية ، وارتفاع تكاليف تقطيرها ، وعدم تجديد الأشجار الطاعنة في السن ، والتي تجاوزت أعمارها خمسين عامًا ، حيث تستبدل محاصيل معاشية مثل الأرز والذرة والموز بأشجار يلانج - يلانج

(World Bank, 1982:21).

وانتشار زراعة المحاصيل المعاشية بين أشجار النباتات العطرية يدل على مدى التزاخم بين المحاصيل المعاشية والمحاصيل التجارية على الأرض الزراعية . كما يتعرض إنتاج المحاليل العطرية لمنافسة شديدة من المواد العطرية الصناعية ، ولكن يمكن التقليل من آثار هذه المنافسة بزيادة مردود الأشجار وتحسين إنتاجها .

وتنتج جزر القمر بعض النباتات العطرية الأقل أهمية من اليلانج - يلانج ، مثل الياسمين وزهر النخيل وزهر الليمون والريحان والبرتقال ، وتنتشر زراعة الياسمين فوق مساحة تقدر بنحو ٤٠ هكتارًا وتعطي ٦٠٠ كجم من ماء الياسمين المقطر وهي مهددة بالتراجع والزوال بسبب المنافسة وخاصة من مصر ، أما إنتاج الريحان ، فيبلغ ثلاثة أطنان سنويًا ، بينما يبلغ إنتاج المحاليل

من أزهار البرتقال ٢٠٠ كجم سنوياً (Battistini, and Verin, 1984, 114) .
وتمثل المحاليل العطرية المختلفة نحو ثلث صادرات جزر القمر سنوياً
(عبد الحميد، ١٩٨٥م، ٢١)

القرنفل: بدأت زراعة القرنفل في جزر القمر عام ١٩٣٥م في أنجوان،
ثم انتشرت في الجزر الأخرى ، وقد بلغ عدد أشجارها ١٤٠ ألف شجرة،
مئة ألف منها في جزيرة أنجوان. وتنتج كل شجرة ما بين ١ و ٢ كجم من أقماغ
القرنفل. وتوسعت زراعة القرنفل في جزيرة أنجوان التي تقدم ٧٠٪ من
إجمالي إنتاج جزر القمر، الذي يبلغ نحو ١٠٠٠ طن سنوياً ، وهو يمثل ٤٪
تقريباً من قيمة الصادرات في الوقت الحاضر. ويتج صغار المزارعين معظم
الإنتاج.

جوز الهند: تنتشر زراعة أشجار جوز الهند - التي تعرف أيضاً بالنارجيل
أو الكوبرا - فوق مساحة تقدر بنحو ٣٠٠ كيلومتر مربع في جزر القمر، أي
ما يعادل ٣٠٪ من إجمالي الأراضي الزراعية وهذه الأشجار التي تزرع في
ظلالها المحاصيل المعاشية ، تنتج نحو ٧٥ مليون جوزة يتلف ربعها تقريباً
بسبب الآفات الزراعية والفئران. وبقدر الإنتاج السنوي بنحو ٧٣٥ طناً في
الوقت الحاضر. وكان هذا الإنتاج في السنوات السابقة يتجاوز هذا الرقم
بعدة أضعاف، حيث بلغ ٥٣٠٠ طن عام ١٩٦٩م، ثم أخذ في التراجع
بسبب انهيار الأسعار في السوق العالمية ، نتيجة لفوضى الإنتاج بين الدول
المنتجة في المحيط الهندي.

ويتوقع ارتفاع إنتاج محصول جوز الهند مرة أخرى بسبب تزايد الطلب
المحلي والعالمي ، ولأهميته كمحصول نقدي تجاري ، ولقيمته الغذائية
العالية ، بما يحتويه من بروتينات نباتية . ويصدر جوز الهند على شكل جوز
بعد تجفيفه بالأفران أو تحت أشعة الشمس .

محصولات أخرى: وتنتج جزر القمر بعض المحصولات النقدية الأخرى، مثل البن الذي بلغ إنتاجه ٣٠ طناً سنوياً تقريباً خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٤م ويأتي أقل من نصف هذا الإنتاج من جزيرة مايوت، والكاكاو الذي يصل إنتاجه إلى ٤٠ طناً سنوياً، يأتي معظمه من جزيرة القمر الكبرى. أما القرفة التي يبلغ إنتاجها ثلاثة أطنان فيأتي معظمه من جزيرة مايوت والباقي من جزيرتي موهيلي وأنجوان. هذا بالإضافة إلى الأخشاب التي كانت تصدر سابقاً إلى جزر ريونبون، ثم أصبحت تستخدم حالياً في أعمال البناء والصناعات الخشبية. وقد تناقص احتياطي جزر القمر من الأخشاب بسبب تناقص مساحة الغابات خلال السنوات الأخيرة أمام التوسع الزراعي. ويقدر أن أكثر من ٦٠٪ من الأشجار قد تم قطعها دون تعويضها، رغم عمليات إعادة تشجير بعض المناطق. ويقدر إنتاج الأخشاب بنحو مليون طن سنوياً، يستخدم معظمه كحطب للوقود، خاصة في معامل تقطير المحاليل العطرية (Battistini and Verin, 1984: 104-108).

كما تنتج جزر القمر نباتات السيزال الليفية التي تستخدم في صناعة الحبال والأدوات الصحية والصناعية.

وعموماً تشارك جزر القمر الأربعة بحصص متفاوتة في إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة، كما يتضح من الشكل رقم (٢٧) والجدول رقم (١٧) والذي يبين أن هناك تخصصاً في إنتاج بعض المحاصيل بين الجزر الأربعة. فمثلاً تختص جزيرة القمر الكبرى بإنتاج الفانيلا، وجزيرة أنجوان بالقرنفل. وموهيلي وأنجوان والقمر الكبرى بجوز الهند، وموهيلي بإنتاج البن، بينما تتوزع زراعة النباتات العطرية في الجزر الأربعة.

جدول رقم (١٧) إنتاج المحاصيل التجارية عام ١٩٧٤ م (بالطن)

نوع الاستخدام	الجزيرة	القمر الكبرى	المحوان	مايوت	موهيلي	إجمالي البلاد
محاصيل عطرية	١٩	١٩	١٩	١٢	٢١	٧١
فانيلا	١١٥	١١٥	١٥	٢	٤	١٣٦
قرنفل	١٧	١٧	٢٣٥	٢	-	٢٥٤
جوز الهند	١١٢٨	١١٢٨	٣٢٩	١٥٧٦	٨٧٨	٣٩٧٤
بن	٥	٥	-	٢٣	-	٢٨
كاكاو	٣٤	٣٤	-	٥	-	٣٩
قرفة	٧	٧	-	٩٥	-	١٠٢

المصدر:

- Battistini & Verin, 1984

- World Bank , 1983 - 1994

- **الثروة الحيوانية :** تحتل الثروة الحيوانية أهمية ثانوية في جزر القمر نظراً لعدم توافر المراعي الكافية من ناحية وتراجع مساحتها باستمرار بسبب تحويلها إلى أراض زراعية من ناحية أخرى ، ورغم هذه الأهمية الثانوية للثروة الحيوانية ، فإنها تتمتع بعناية واهتمام سكان الريف . فمعظم العائلات الريفية تحرص على أن تمتلك على الأقل رأساً من الماشية أو قطعاً صغيراً .

وتتراوح المساحة المخصصة للرعي بين ١٥٠ و ١٦٠ كيلومتر مربع ، وهي

تشكل تقريباً ٧٪ من مساحة البلاد، بالإضافة إلى بعض المناطق الغابية التي يرتادها الرعاة. وتحظى جزيرة القمر الكبرى بأكبر قسم من المراعي (٦٥٪ تقريباً) التي تشكل نحو ٩٪ من مساحتها، أي ما يزيد على ١٠٠ كيلومتر مربع. وتنتشر هذه المراعي على أعالي كتلة جريل في شمال الجزيرة وعلى سفوح المخاريط البركانية القديمة، وسفوح ممر ديبواني في وسطها، وفي داخل شبه جزيرة مبادجيني في جنوبها. وتتوزع المساحة المتبقية من المراعي في جزيرة مايوت وموهيلي، لأن المراعي اختفت تقريباً في جزيرة أنجوان، بسبب تحويلها إلى أراض زراعية، واللجوء إلى رعي الحيوانات بربطها إلى أوتاد في الحقول الزراعية وعلى جوانب الطرقات لترعى الأعشاب في مكان ربطها. وبدأ استخدام هذه الطريقة في الجزر الأخرى للسبب نفسه.

وتعاني المراعي في جزر القمر من الرعي الجائر، الذي تظهر آثاره بوضوح على سفوح ممر ديبواني وفي جنوبي جزيرة القمر الكبرى، وأدى إلى تدهور المراعي وانكماش مساحتها، وهذا يؤثر في أعداد الحيوانات التي تعتمد في غذائها على المرعى الطبيعية.

وتتألف الثروة الحيوانية في جزر القمر من الماشية والأغنام والماعز والدواجن، وغالبيتها من الماعز الذي تزدهر تربيته أكثر من الحيوانات الأخرى، وذلك لتوافر الغذاء الصالح له، فضلاً عن سهولة العناية به. وترعى قطعان الماعز بدون رعاية فعلية حول الحمم البركانية، في المناطق غير المستغلة زراعياً، ولكن أعدادها الكبيرة التي قدرت بنحو ١٢٦ ألف رأس عام ١٩٢٢م، تشكل خطراً على الغطاء النباتي وخاصة الشجيرات الصغيرة. والجدير بالذكر، أن لحوم الماعز هي الأكثر استهلاكاً في جزر القمر. بينما تخصص لحوم الأغنام والماشية للمناسبات الدينية وحفلات الزفاف.

ويستفاد من الجدول رقم (١٨) أن عدد الرؤوس الحيوانية قد زاد من حوالي ١٠٦ ألف رأس عام ١٩٦٥م إلى ١٨٧ ألف رأس ولكن يلاحظ أن هذا العدد قد تراجع في عام ١٩٩٢م عنه في عام ١٩٩٠م

جدول رقم (١٨) الثروة الحيوانية خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٢م (بآلاف الرؤوس)

الأنواع	السنوات	١٩٦٥م	١٩٧٥م	١٩٨٦م	١٩٩٠م	١٩٩٢م
ماشية	٥٥,١	٧٣	٨٦	٥٩	٤٧	
أغنام	٥,٨	٧	٩	١٦	١٤	
ماعز	١٠٠	٨٢	٩٥	١٣٥	١٢٦	

المصدر:

F. A. O. , 1985.

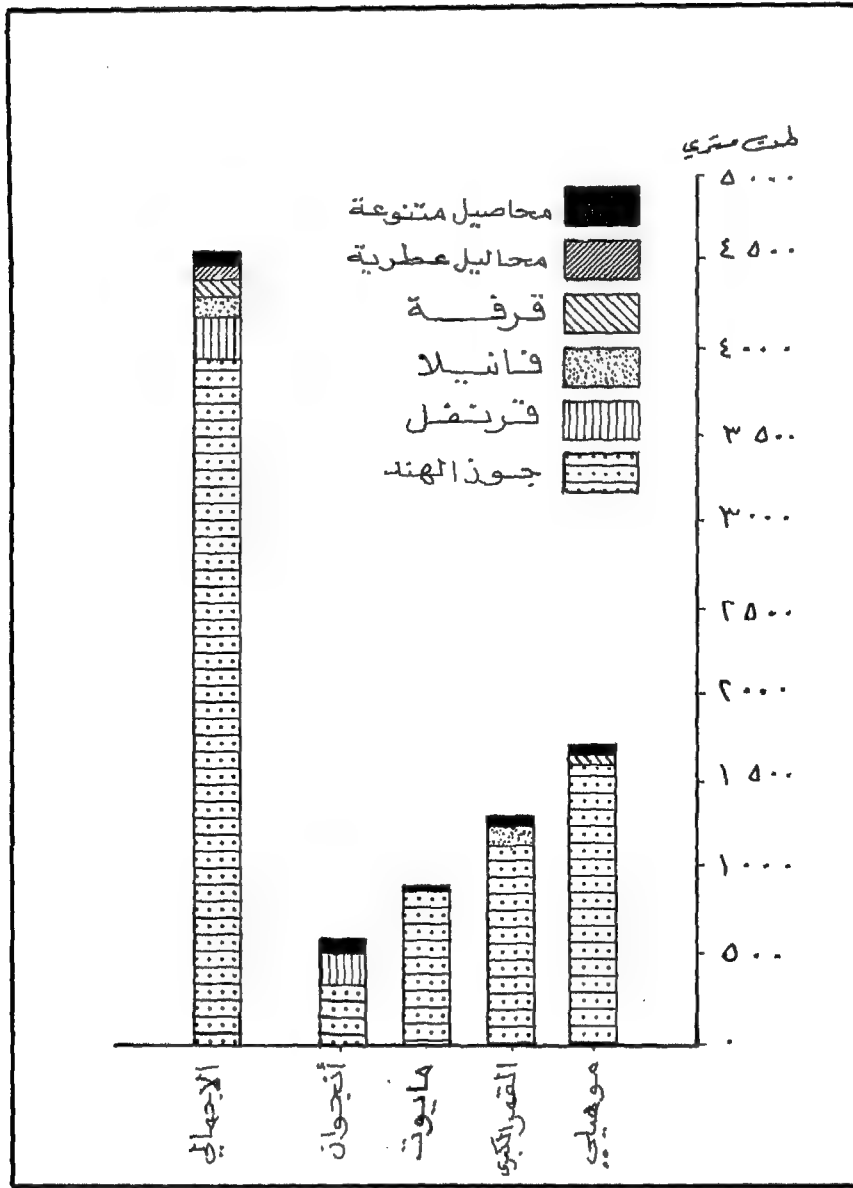
وطبقاً لبيانات عام ١٩٩٢م، فإن الماعز يشكل ما يقرب من ٦٧٪ من إجمالي عدد الرؤوس، تليه الماشية بنسبة ٢٦٪، وهي تتألف من الجاموس الدرباني، الهندي الأصل، ذي القرون الصغيرة، وبعضها ذوات قرون طويلة من جزيرة مدغشقر. وتتصف الماشية بشكل عام بضالة أحجامها بسبب قلة التنوع الوراثي في سلالاتها. وانخفاض معدلات نموها وإنتاجها بسبب ارتفاع معدلات موتها وانتشار الأمراض الطفيلية وسوء التغذية بينها (World Bank, 1982) (Battistini, and Verin, 115) فمتوسط وزن الحيوان الواحد يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ كجم، بينما لا يتجاوز معدل إنتاجه من الحليب كيلو جرامين يومياً. ويقدر الإنتاج السنوي لجزر القمر بنحو ٤٠٠٠ طن من الحليب (F.A.O.,1982) وحوالي ألف طن من اللحوم

(Europa Year Book, 1990:93-94) وتعاني الأغنام التي تشكل نحو ٥,٧٪ من الثروة الحيوانية في جزر القمر من الأوضاع نفسها، فهي صغيرة الحجم دون الوزن المعتاد، وتعطي مردوداً قليلاً من اللحوم والحليب لانتشار الأمراض الطفيلية وسوء التغذية بينها، حيث تعتمد في غذائها على بقايا المحاصيل، وتنتشر معظم الأغنام في المناطق المنخفضة وفي السهول الساحلية في جزيرة القمر الكبرى، خاصة في المناطق الجافة على الساحل الشرقي حول فومبوني، وعلى الساحل الغربي بالقرب من مدينة إيكوني (Battistini, and Verin, 1984:116)

وتربى في الحقول بعض الحيوانات التي تستخدم في الأعمال الزراعية والنقل، مثل الحمير التي يبلغ عددها نحو خمسة آلاف حمار.

وتنتشر في جزر القمر مزارع الدواجن، التي ازدهرت خلال الفترة الأخيرة نتيجة لتزايد الفائض في محصول الذرة. وتنتج جزر القمر ما يقارب ٣٢٥ طن من لحوم الدواجن وأربعة ملايين بيضة سنوياً.

ويمكن زيادة إنتاج الثروة الحيوانية في جزر القمر بتطبيق مشاريع التطوير الريفية والعناية بصحة الحيوانات وتأمين الخدمات البيطرية المناسبة والقضاء على الأمراض الطفيلية التي تصيب الحيوان، فضلاً عن تحسين النسل باستخدام الهندسة الوراثية وتحسين المراعي ورفع كفاءتها والاهتمام بمحصول الأعلاف.



شكل (٢٧) انتاج المحاصيل التجارية عام ١٩٧٤ حسب الجزيرة والجمهورية
بالاطنات المتريّة

- الثروة السمكية :

تعد الأسماك من العناصر الغذائية المهمة في جزر القمر ، لأنها تعرض قسمًا من النقص الواضح في المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية . حيث يسد الإنتاج السمكي نحو ٤٠٪ سنويًا ، وهو من المعدلات المنخفضة ، التي لا تتناسب مع دولة جزرية ، تطل سواحلها على مساحات هائلة من المحيط الهندي . ويتفاوت الإنتاج بشدة بين عام وآخر ، حيث تتراوح بين ٥٠٠٠ طن عام ١٩٨٨م ، ٦٨٠٠ طن عام ١٩٨٩م ، ٨٠٠٠ طن عام ١٩٩٠م ، ثم هبط إلى ٦٥٠٠ طن عام ١٩٩١م (F.A.O., 1994)

ويرجع ضعف المحصول السمكي في جزر القمر إلى أسباب عديدة ، أهمها مايلي :

١ - بدائية أساليب الصيد المستخدمة ، حيث يعمل في صيد الأسماك نحو ٨٠٠٠ صياد ، يستخدم غالبيتهم طرقًا بدائية في الصيد ، وهم يمارسون الصيد في المياه الساحلية وفي المياه المتوسطة الأعماق بالقرب من الشواطئ ، وهي مياه غير غنية بالأسماك بسبب ضيق الرصيف القاري حول جزر القمر ، وعدم ملاء الظروف الطبيعية لتكاثر الأسماك ، ويستثنى من ذلك ، البحيرة المرجانية (اللاجون) المحيطة بجزيرة مايوت ، والساحل الغربي لجزيرة القمر الكبرى ، غرب مدينة إيكوني .

٢ - عدم توافر سفن الصيد الملائمة للعمل في المياه العميقة ، حيث إن نسبة القوارب المجهزة بالمحركات لا تتجاوز ٣٪ من إجمالي عدد القوارب العاملة في الصيد والذي يقدر بنحو ٣٦٠٠ قارب . علاوة على ذلك ، فإن بعض هذه القوارب المجهزة للصيد في المياه العميقة ، لا يعمل

بسبب نقص قطع الغيار اللازمة . أما القوارب الأخرى ، فهي قوارب خشبية صغيرة الحجم ، مصنوعة من جذوع الأشجار وتسير بالمجداف ولا تتسع سوى لشخص واحد أو شخصين فقط ، وتتقاذفها الأمواج ويصبح استخدامها خطراً في الأحوال الجوية المضطربة ، فلذلك لا تخرج للصيد . ويبلغ متوسط عدد أيام خروج القوارب إلى الصيد ١٥٠ يوماً سنوياً وهذا ما يؤثر سلبياً على كمية الإنتاج ، ويؤدي إلى عدم توافر الأسماك في الأسواق لعدة أيام أو أسابيع خلال الفترة من شهر مايو حتى شهر أكتوبر . ويتم تعويض النقص باستيراد الأسماك المجمدة والمجففة (٥٠٠ طن سنوياً ، بالإضافة إلى ٢٠٠٠ طن من اللحوم المجمدة (World Bank 1984, 1987)

ويمكن القول إن الصيد السمكي في جزر القمر لا يمثل سوى أقل من نصف ما يمكن إنتاجه ، إذ يمكن أن يصل المحصول السنوي للأسماك إلى ١٢ ألف طن سنوياً بالصيد في المياه المحيطة بالجزر ، ضمن دائرة يبلغ نصف قطرها ٥٠ كم تقريباً . ولذلك اعتمدت الدولة في جزر القمر خططاً عديدة لتطوير الصيد السمكي في المياه العميقة بالتعاون مع بعض الدول المهتمة بالصيد السمكي لأغراض صناعية . ويمكن زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السكان من الأسماك والبروتينات ، عن طريق تحسين معدات الصيد واستعمال الأساليب الحديثة وتقديم الخدمات المناسبة للصيادين ، مثل القروض لشراء قطع الغيار والقوارب الحديثة ، وتطوير طرق تخزين الأسماك وتوزيعها وتسويقها للحفاظ عليها طازجة . ويمكن اللجوء إلى تجفيف الأسماك أو تدخينها لأنها أقل كلفة من التبريد ، وتناسب مع العادات الغذائية المحلية للسكان .

وأهم أنواع الأسماك في مياه المحيط الهندي حول جزر القمر هي :
المرجان والمارد والقبطان ودرة البحر وغيرها . وتجدر الإشارة إلى أن بعض
الصيادين من مدينتي إيكوني ودوموني تمكنوا من اصطياد سمكة الكالاكنت
Coelacanth من أعماق ٢٠٠ متر ، وهي سمكة شهيرة ولها أهمية علمية
كبيرة ولم يعثر عليها في مكان آخر من العالم ، ويرجع عمر هذا النوع من
الأسماك إلى أكثر من ٣٠٠ مليون عام ، وكان يعتقد أنها انقرضت تماماً ،
حيث لم تكن معروفة إلا من خلال بقاياها المتحجرة (Battistini, and Verin, 1984:116) (فتحي ، ١٩٨١ : ٣٩-٤٥) .

قطاع الصناعة : لا تحتل الصناعة مكانة مهمة في الاقتصاد القموري ، إذ
أنها تساهم بأقل من ٥٪ من حجم الناتج المحلي ، وكان يعمل فيها حتى عام
١٩٨٠م نحو ٧٠٠ شخص ، يشكلون أقل من ١٪ من قوة العمل الفعلية .
ويقدر عدد العاملين فيها خلال التسعينات الميلادية بنحو ٤٠٠٠٠ عامل ،
نصفهم يعمل في صناعة الملابس الجاهزة والجلود والأحذية ، والرابع في
الصناعات الخشبية والغذائية ومواد البناء ، ومعظم الصناعات يستخدم المواد
الأولية المحلية . أما الباقي ، فيتوزع على الحرف المختلفة (World Bank, 1987:28)
ويتراوح معدل النمو السنوي في القطاع الصناعي بين ٣,٥ و ٤٪ . (عبد الحميد ، ١٩٨٥م ، ٢٣) .

وجميع المنشآت الصناعية في جزر القمر صغيرة الحجم وقليلة الأهمية ،
باستثناء بعض الشركات الكبيرة الاحتكارية التي تسيطر على غالبية الأنشطة
الصناعية الرئيسة في البلاد . وتركز جميع هذه المنشآت في المدن وتقتصر في
نشاطها على معالجة المنتجات الزراعية وإعدادها للتصدير وتحويل المنتجات
الحيوانية والزراعية إلى مواد استهلاكية مثل تقطير نباتات يلانج - يلانج ،

وتحضير الفانيلا ، وتجفيف جوز الهند . ومعظم هذه الصناعات كانت تحتكرها الشركات الكبيرة ، التي تراجع نشاطها بسبب ارتفاع تكاليف المنتجات البترولية ، الأمر الذي أفسح المجال لظهور صغار المنتجين الذين يستخدمون تقنيات بدائية ، ويعتمدون على الحطب كمصدر للطاقة ، خاصة في مجال تقطير النباتات العطرية .

ويشمل قطاع الصناعة أيضاً إنتاج عديد من المصانع التي يتركز معظمها في جزيرة القمر الكبرى ، مثل مصنع السكر الخام الذي ينتج سنوياً ١٥٠٠ طن ، ومصنع الصابون الذي ينتج ٢٥٠ طن سنوياً تقريباً ، ومصنع الملح وهو ينتج ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ طن سنوياً ، فضلاً عن مصانع نشر الأخشاب التي تستغل أخشاب غابة جبل كارتالا ، ومصانع الأثاث والمشروبات الغازية والأحذية البلاستيكية والحلويات والمعجنات والملابس الجاهزة والمخابز . كما يشمل أيضاً إنتاج الصناعات التقليدية ، مثل الأحذية الجلدية المعروفة محلياً باسم (زيلاترو) وأغطية الرأس (الكوفيات) وتطريز الملابس والحلي الذهبية والفخار والسلال والحفر على الخشب وتمليح الأسماك وغيرها .

وقد شهدت جزر القمر خلال السنوات الأخيرة ، ظهور العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة التي يملكها صغار المستثمرين ، مثل المخابز ومصانع الحلويات والمعجنات وغيرها من الصناعات الغذائية وقد ظهرت هذه المؤسسات ، بسبب اهتمام المستثمرين الصغار في توظيف أموالهم في مشاريع متنوعة ، ونقص مجالات الاستثمار المناسبة في البلاد ، والإقبال على هذه الصناعات بتأثير النجاح الذي حققته ، بالإضافة إلى تزايد صعوبات الهجرة إلى خارج البلاد . وقد قام بنك التنمية في جزر القمر بدعم هذا النوع من المشروعات ، كما سنت الحكومة بعض القوانين عام ١٩٨٤م ، بغرض تشجيع صغار المستثمرين (Battistini, and Verin, 1984,119)

وتعاني جزر القمر من صعوبات عديدة ، أدت إلى ضعف القطاع الصناعي والحد من إمكاناته ، وأهمها :

- ١ - عدم توافر المواد الأولية ومصادر الطاقة اللازمة لقيام قاعدة صناعية متطورة فقد بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة ١٦ مليون كيلوواط / ساعة عام ١٩٩٠ م ، وهي تغطي ٨٠٪ من الاحتياجات الفعلية للبلاد . كما يهدر جزء كبير منها بسبب قدم محطات التوليد وخطوط شبكة التوزيع (U.N.1994) ومعظم المصانع القائمة في البلاد ، وخاصة الصغيرة منها ، تعتمد على الحطب المقطع من أشجار الغابات كمصدر للطاقة .
- ٢ - ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ، بسبب بُعد جزر القمر عن مصادر توريد مستلزمات الإنتاج والاعتماد على الخبرات الأجنبية ، والقصور الواضح في شبكة النقل والاتصالات .
- ٣ - ضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي وصعوبة تمويل المشاريع الصناعية وذلك بسبب الصعوبات العديدة التي تعرق عملية التنمية الاقتصادية في البلاد ، والتي يأتي من بينها ، ضآلة حجم السوق المحلي والأسواق المجاورة وضعف القوة الشرائية فيها .
- ٤ - انخفاض أجور العاملين بالصناعة والتي تتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ فرنك قموري يوميًا ، أي أقل من أربعة دولارات أمريكية يوميًا ، وهذا مايشجع على الهجرة والعمل في الدول الأخرى ، وخاصة الدول المجاورة التي ترتفع فيها الأجور وتحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة في الصناعات التي أنشئت فيها حديثًا (Europa 1970-1994) (World Bank, 1987).

- قطاع السياحة: حى الله جزر القمر بمناظر طبيعية جميلة خلابة ، فهي نسيج طبيعي من الجبال والسواحل المدارية والتي تشرف عليها الصخور البازلتية السوداء ، والتي يتحول لونها إلى الأخضر الرخامي بالقرب من شاطئ المحيط بلونه الأزرق . وهي تتمتع بمناخ مناسب ومواقع نادرة الجمال ، وعلى أطرافها تمتد الشعاب المرجانية المتعددة الألوان ، حتى قيل بأنها من جزر الفردوس ، ولكن رغم امتلاك جزر القمر لمقومات الجذب (هـ. رينسون ١٩٨٥م ، ص ٦٩١) ، إلا أن قطاع السياحة فيها لا يسهم إلا بنصيب ضئيل في الناتج المحلي الإجمالي ، لأن صناعة السياحة فيها لا تزال في مراحلها الأولى وغير متطورة .

وقد قدر عدد السياح في جزر القمر بـ ٤٠٠٠ سائح سنوياً خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠م ، وارتفع إلى ١١٥٠٠ عام ١٩٨٣م وتراجع إلى ٥٤٠٠ سائح عام ١٩٨٥م وإلى ١١٩٠ عام ١٩٨٦م بسبب الظروف السياسية التي مرت بها البلاد، ثم ارتفع إلى ٨٠٠٠ سائح عام ١٩٨٧م وحوالي ١٧٠٠٠ سائح عام ١٩٩١م، وفي المقابل، نجد أن هناك ١٠٠ ألف سائح قد وصلوا إلى موريشيوس ونحو ٦٥ ألف سائح إلى جزر سيشيل عام ١٩٩١م. (Europa Year Book, 1979-80, 203-1981, 179-1985: 517-1986: 777-1991: 783-1994: 840).

ولا تزال الطاقة الفندقية السياحية محدودة حتى الوقت الحاضر . فحتى عام ١٩٨١م لم يتجاوز عدد الغرف ٨٧ غرفة ، موزعة على أربعة فنادق متواضعة ، وزاد العدد إلى ١١٢ غرفة عام ١٩٨٧م ، وارتفع إلى ٢٩٤ غرفة عام ١٩٩١م. (Europa Year Book 1980:324-1994:840).

وبلغ الدخل السياحي ٨٠٠ مليون فرنك قموري عام ١٩٨٨م أي نحو

٢٥ مليون دولار ، وبلغ عدد الليالي السياحية ١٦٨٠٠ ليلة عام ١٩٨٣م وارتفع إلى ٢٢٧٠٠ عام ١٩٨٥م ، أي بمعدل تزايد سنوي مقداره ٤٥٪ ، ولا يزال معدل إشغال الغرف منخفضاً حتى منتصف التسعينات الميلادية .

ويواجه تطوير السياحة في جزر القمر صعوبات عديدة ، من أهمها :

١ - انعزال جزر القمر وبعدها عن مراكز النشاط السياحي والرحلات السياحية الأساسية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا .

٢ - قلة عدد الخطوط الجوية المنتظمة مع العالم الخارجي . فهناك رحلة جوية واحدة أسبوعياً مع أوروبا وأخرى مع جنوب إفريقيا ، وربما يعود ذلك إلى قلة عدد المسافرين من جزر القمر وإليها .

٣ - لا يزال توظيف الأموال واستثمارها في القطاع السياحي غير مشجع ولهذا أحجمت الحكومة عن تمويل أي مشاريع سياحية بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد ولأن المشاريع السياحية تحتاج إلى تطوير البنية التحتية وتجديد المرافق وتطوير الخدمات ، مثل الطرق وزيادة توليد الطاقة الكهربائية . . . إلخ .

والأمر الذي يبعث الأمل في تطوير السياحة في جزر القمر ، أن بعض جزر المحيط الهندي التي تواجه صعوبات كثيرة تفوق ماتلاقيه جزر القمر ، نجحت في تطوير السياحة فيها . وحتى تستطيع جزر القمر تحقيق هذه الغاية ، يجب أن تتوافر لديها الإمكانيات المناسبة لتقديم أسعار سياحية تنافس مثلاتها في الدول والجزر الأخرى ، (Europa, 1994, 840) وتنظيم الرحلات السياحية السريعة إليها (روبنسون ، ١٩٨٥م ، ٦٩١) .

قطاع النقل والاتصالات :

كانت جزر القمر ولا تزال تعاني من مشكلات وصعوبات كثيرة في النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية على المستويين المحلي والخارجي . فحتى عام ١٩٦٠م ، لم يكن في جزر القمر طرق مرصوفة أو مزفتة وموانئ ومطارات لاستقبال السفن والطائرات الكبيرة ، وكانت وسائل المواصلات الداخلية بين جزر القمر مع بعضها شبه معدومة (Battistini, and Verin, 1984:125) وبعد الاستقلال ، بذلت الدولة جهوداً كبيرة لتطوير شبكة النقل والمواصلات ووضعت في مقدمة اهتماماتها استكمال الطرق الساحلية الدائرية في كل جزيرة (شكل رقم ٢٨) ، وتم إنجاز هذه الطرق رغم شدة تضرر سطح الأرض . (World Bank, 1983,26)

وقد بلغ مجموع أطوال الطرق المرصوفة في جزر القمر ١٠٥ كم في نهاية عام ١٩٧٠م ، وتجاوز أربعة أمثال هذا الرقم عام ١٩٨٠م ، حيث بلغ ٤٥٠٠ كم في ذلك العام وحوالي ٥١٠ كم عام ١٩٨٤م ، بالإضافة إلى ١٥٠ كم من الطرق الفرعية . وقد تم شق هذه الطرق بمساعدات خارجية . وفي عام ١٩٨٥م ، تم شق ٢٥ كم من الطرق الفرعية لربط المدن الساحلية بالمناطق والهضاب الداخلية والتي لها أهميتها الخاصة في تطوير المناطق الريفية وتسويق المحاصيل الغذائية (Battistini, and Verin, 1984, 127) . كما مد كثير من الطرق خلال الفترة ١٩٨٥م-١٩٨٩م حتى بلغ إجمالي أطوال الطرق نحو ٩٠٠ كم عام ١٩٨٩م (Europa Year Book, 1994:840)

وتعتبر كثافة الطرق في جزر القمر مرتفعة مقارنة بالدول الإفريقية المجاورة ، حيث بلغت ٢٥٠ متراً في كل كيلومتر مربع ، أما كثافة السيارات ، فهي تعد من أخفض الكثافات المرورية في العالم ، إذ بلغت

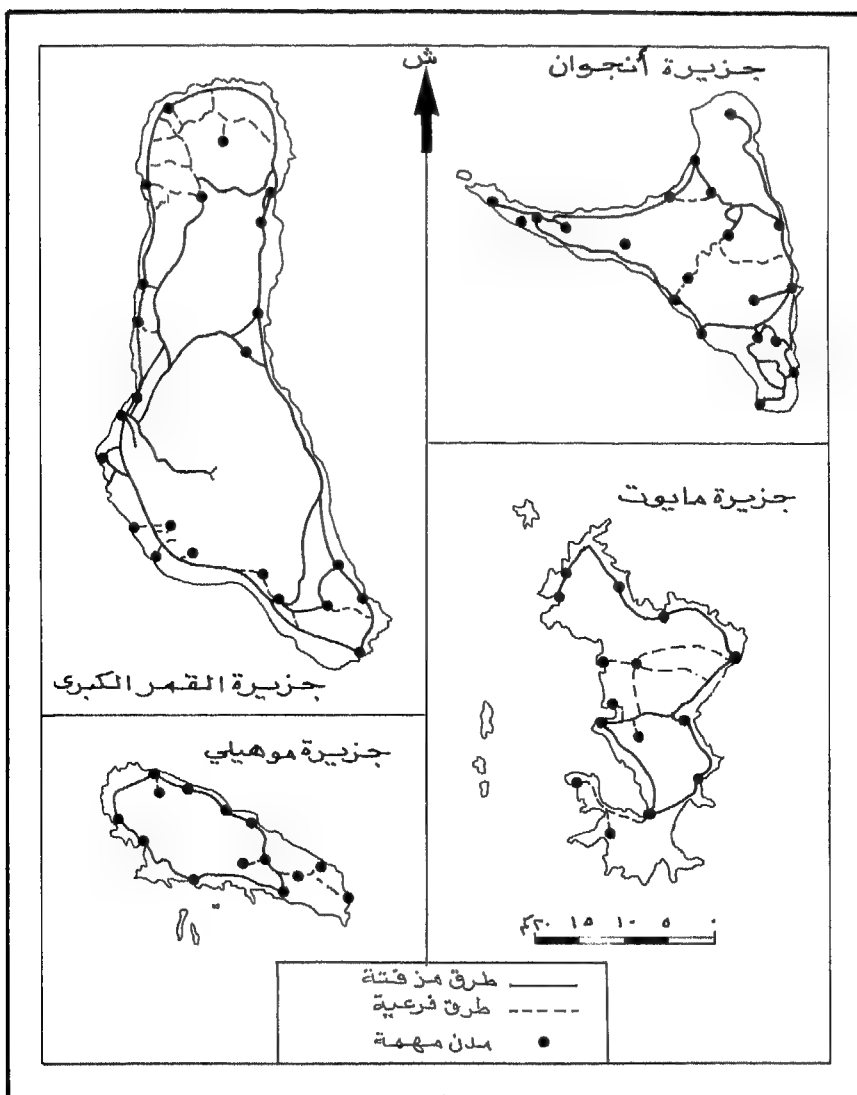
سيارات أربع في كل كيلومتر من الطرق ، وذلك طبقاً لتقديرات عام ١٩٨٠م .

وتتوزع شبكة الطرق بين جزر أرخبيل القمر الأربعة بشكل غير متساو ، فيوجد نصف مجموع أطوالها تقريباً في جزيرة القمر الكبرى ، وأكثر من الربع (٢٧٪) في جزيرة أنجوان ، وما يقارب ١٦٪ منها في جزيرة مايوت ، والباقي (١٣٪) تقريباً في جزيرة موهيلي ، وتحتاج شبكة الطرق في جزر القمر إلى صيانة مستمرة بسبب احتمال تخريبها وانجرافها ، خاصة خلال فصل الأمطار . ولا تزال صيانة هذه الطرق حتى الوقت الحاضر غير منتظمة لعدم توافر الإمكانيات اللازمة . ورغم هذا التطور الملحوظ في أطوال شبكة الطرق ، فلا تزال هناك بعض الطرق الوعرة التي يصعب استخدامها ، ويقدر مجموع أطوال هذه الطرق بنحو ٣٠٠ كم . ولا يزال هناك العديد من القرى في المناطق المرتفعة لا يمكن الوصول إليها إلا عبر مسالك جبلية شديدة الانحدار ، كما يوجد هناك نقص كبير في الطرق التي تربط المناطق الساحلية بظهيرها في المناطق الداخلية .

ولا تزال وسائل النقل البحري حتى الوقت الحاضر غير كافية وتتميز بارتفاع تكاليفها ، سواء بين الجزر الأربع بعضها البعض أو بين البلاد والعالم الخارجي ، ولا شك أن الطبيعة الجزرية الأربع بعضها البعض أو بين البلاد والعالم الخارجي ، ولا شك أن الطبيعة الجزرية التي تجزئ إقليم الدولة وافتقار هذه الجزر للموانئ العميقة التي تسمح برسو السفن المحيطية العملاقة ، يؤدي دوراً مهماً في تخلف النقل البحري وضعف إسهامه في الاقتصاد الوطني والموانئ الموجودة في جزر القمر هي : موروني وهو أكثرها أهمية في جزيرة القمر الكبرى ، وموتسامودو في جزيرة أنجوان ، وفومبوني

في جزيرة موهيلي، ونوزوزي في جزيرة مايوت . وكانت جميعها حتى عام ١٩٨٤م لا تستقبل سوى السفن الصغيرة التي يقل غاطسها عن تسعة أمتار ولا تتجاوز حمولتها ١٦٠٠ طن . ولكن خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١م تم تطوير كل من ميناء موتسامودو وميناء موروني لاستقبال السفن ذات حمولة ١٦ ألف طن (Europa Year Book, 1994) وليس أدل على ضعف دور النقل البحري في الاقتصاد الوطني من اعتماد الدولة في وارداتها وصادراتها على موانئ جزيرة مدغشقر، حيث تنقل إليها البضائع ومنها بواسطة السفن الساحلية الصغيرة، التي تتراوح حمولة كل منها بين ٣٠٠-٤٠٠ طن وما زالت موانئ جزر القمر لا تملك التجهيزات الكافية لتفريغ السفن التي تتجاوز حمولتها ٤٠٠ طن في جزيرة القمر الكبرى، وأكثر من ٦٠٠ طن في ميناء موتسامودو في جزيرة أنجوان . وترسو السفن ذات الحمولة الأكبر في عرض البحر وتنقل بضائعها بالقوارب الشراعية، وهذه الطريقة لا يمكن الاعتماد عليها دائماً خاصة في ظروف الطقس الرديئة وخلال فصل الرياح الموسمية والأمطار، حيث يصبح نقل البضائع من السفن صعباً أو مستحيلاً .

وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتطوير النقل البحري، فأنشئت في عام ١٩٧٧م شركة النقل البحري القمورية (N.S.C.)، التي كانت تمتلك ثلاث سفن صغيرة فقط، ثم استأجرت بعض السفن ذات الحمولة المتوسطة (١٥ طناً) كما قامت هذه الشركة بإجراء وتنفيذ العديد من الدراسات والمشاريع بغرض تشجيع الاستثمار في قطاع الموانئ، وإنهاء عزلة الجزر . وتنظيم حركة النقل البحري بينها، بشراء مراكب وسفن جديدة . كما قامت بتطوير مينائي موروني وموتسامودو، وإنشاء ميناء فومبوني في جزيرة موهيلي .



شكل (٢٨) شبكة الطرق البرية

(World Bank) (Battistini & Verin , 1984)

المصدر:

وتعتبر الحركة في موانئ جزر القمر محدودة مقارنة بغيرها من الموانئ .
فقد قُدر عدد السفن التي ارتادتها ٢٧٩ سفينة عام ١٩٧٣ م ، بلغت حمولتها
مجتمعة ٥٤٣٩١ طنًا (Europa Year Book, 1979:80, 301) .

ويشكل النقل الجوي عنصراً حيوياً لجزر القمر فهو الأساس في حركة
المسافرين ونقل الصادرات ذات القيمة العالية ، مثل المحاليل العطرية
والفانيلا ، ولذلك أنشأت الإدارة الفرنسية خلال فترة استعمار الجزر مهبطاً
للطائرات المتوسطة يتراوح طوله بين ١٢٠٠ و ١٧٠٠ متر في كل جزيرة كما
أنشأت مطاراً دولياً حديثاً في هاهايا - موروني بجزيرة القمر الكبرى
لاستقبال الطائرات الكبيرة .

وحركة الخطوط الجوية إلى جزر القمر ومنها ضعيفة للغاية ، فلا يتجاوز
عدد المسافرين جواً من الجزر وإليها ٤٠ ألفاً سنوياً ، وكذلك لا يتجاوز حجم
البضائع المنقولة جواً ٣٢٠٠ طن سنوياً ، ولا تمتلك شركة الطيران الوطنية
لجزر القمر س،ى طائرة واحدة سعتها ٢٧ راكباً للنقل الداخلي بين الجزر
الأربعة ، بينما تتولى شركة الطيران الموريشيسية نقل المسافرين من جزر القمر
إلى الدول المجاورة وأوروبا، وتحاول جزر القمر تلافى النقص في الطائرات
وتجهيزات المطارات بسبب الصعوبات المالية في البلاد ، بالبحث عن شركاء
بين شركات الطيران العالمية ، وتشجيع توظيف الأموال في قطاع المطارات .
كذلك تحاول الحصول على مساعدات خارجية لتطوير مطار هاهايا - موروني
وتحديث معدات مطاري موهيلي وأنجوان .

ورغم أهمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في بلد متعدد الجزر ومنعزل
عن العالم تقريباً ، فإن الاتصالات الهاتفية غير كافية وتعاني من عجز كبير ،
فلم يتجاوز عدد الخطوط الهاتفية ٣٠٠٠ خط عام ١٩٨٩ م . ويتم الاتصال

بدول العالم بواسطة راديو بتردد واحد فقط . وقد وضعت الدولة العديد من الخطط لإنشاء شبكة اتصالات متطورة ، ومحطة أرضية لاستقبال إرسال الأقمار الصناعية وتحسين الاتصالات الدولية في إطار خطة يتم تنفيذها حتى عام ١٩٩٨ م.. (Europa Year Book , 1977- 1994), (World Bank, 1983,1978)

- قطاع التجارة الخارجية :

يتصف الميزان التجاري لجزر القمر بعجزه الكبير ، ويتزايد هذا العجز باستمرار بسبب ارتفاع حجم الواردات ، خاصة من المواد الغذائية الضرورية للسكان ، فعجز القمر بلد صغير يعتمد على الدول الأخرى في تأمين معظم احتياجاته من المواد الغذائية والمواد الأولية والبتروول والمعدات والآلات والأجهزة وغيرها ، وهذه المواد ترتفع أسعارها بمعدل ١٠-١٥٪ سنوياً مقابل استقرار أسعار الصادرات من جزر القمر أو تناقصها بسبب تذبذب حجم الصادرات وأسعارها في السوق العالمية من عام إلى آخر ، ويوضح الشكل رقم (٢٩) والجدول رقم (١٩) ، مقدار الخلل أو العجز ، الذي أحدثته الأوضاع الاقتصادية في البلاد بالميزان التجاري .

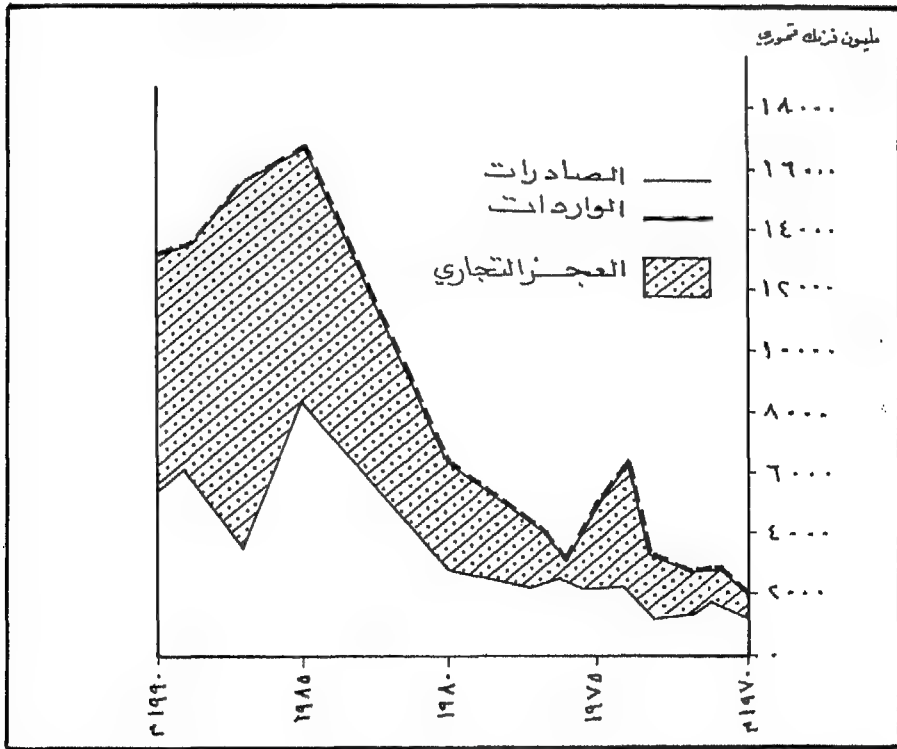
جدول رقم (١٩) الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ م
(بملايين الفرنكات القمورية)

السنة	١٩٧٠ م	١٩٧٥ م	١٩٨٠ م	١٩٨٥ م	١٩٩٠ م
الصادرات	١٢٧٨	٢٠٣٥	٢٧١٠	٧٠٤٨	٥١١٢
الواردات	٢٣٧٣	٤٤٧٠	٦١٤٥	١٦٤٨١	١٣١٠٠
العجز	١٠٩٥	٢٤٣٥	٣٤٣٥	٩٤٣٣	٧٩٨٨
العجز %	٤٦,١	٥٤,٤	٥٥,٩	٥٧,٢	٦١

المصدر:

من حساب الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي (١٩٨٣ - ١٩٩٤ م) والأمم المتحدة
١٩٨٧ - ١٩٩٤ م.

- الدولار الأمريكي الواحد = ٢٣٦,٩ فرنك قمرى عام (١٩٧٤ م) = ٢٢٢,٨ عام
(١٩٨٠ م) = ٤٠٨,٥ عام (١٩٨٥ م) = ٢٧٢,١ عام (١٩٩٠ م).



شكل (٢٩) قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ م

ويلاحظ أن قيمة الواردات تتجاوز غالباً ضعف قيمة الصادرات حيث تراوح مقدار العجز بين ٤٦٪ عام ١٩٧٠م، ٦١٪ عام ١٩٩٠م. ويتوقع زيادة هذا العجز باستمرار لفترة ليست بالقصيرة. وهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية بل والخطيرة، اضطرت جزر القمر إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية. وتزداد خطورة هذه الأوضاع مع تناقص أو تذبذب أسعار الحاصلات التجارية التي تصدرها إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، تردت الأوضاع الاقتصادية إلى حد كبير خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٨م بسبب انخفاض حجم الصادرات من الفانيلا، وانخفاض الطلب العالمي على المحاليل العطرية عام ١٩٧٥م التي تشكل أحد العناصر الأساسية في الصادرات - وتناقص الكمية المصدرة من جوز الهند بسبب توقف الأسواق الموريشيية عن استيراده. ويزيد من حدة العجز التجاري، ارتفاع كلفة نقل البضائع إلى جزر القمر بسبب عودة السفن فارغة من موانئها، لأن جزر القمر تستورد بضائع ثقيلة الوزن تتراوح بين ٧٠-٧٥ ألف طن سنوياً، وتصدر منتجات خفيفة تنقل جواً، مثل الفانيلا والمحاليل العطرية.

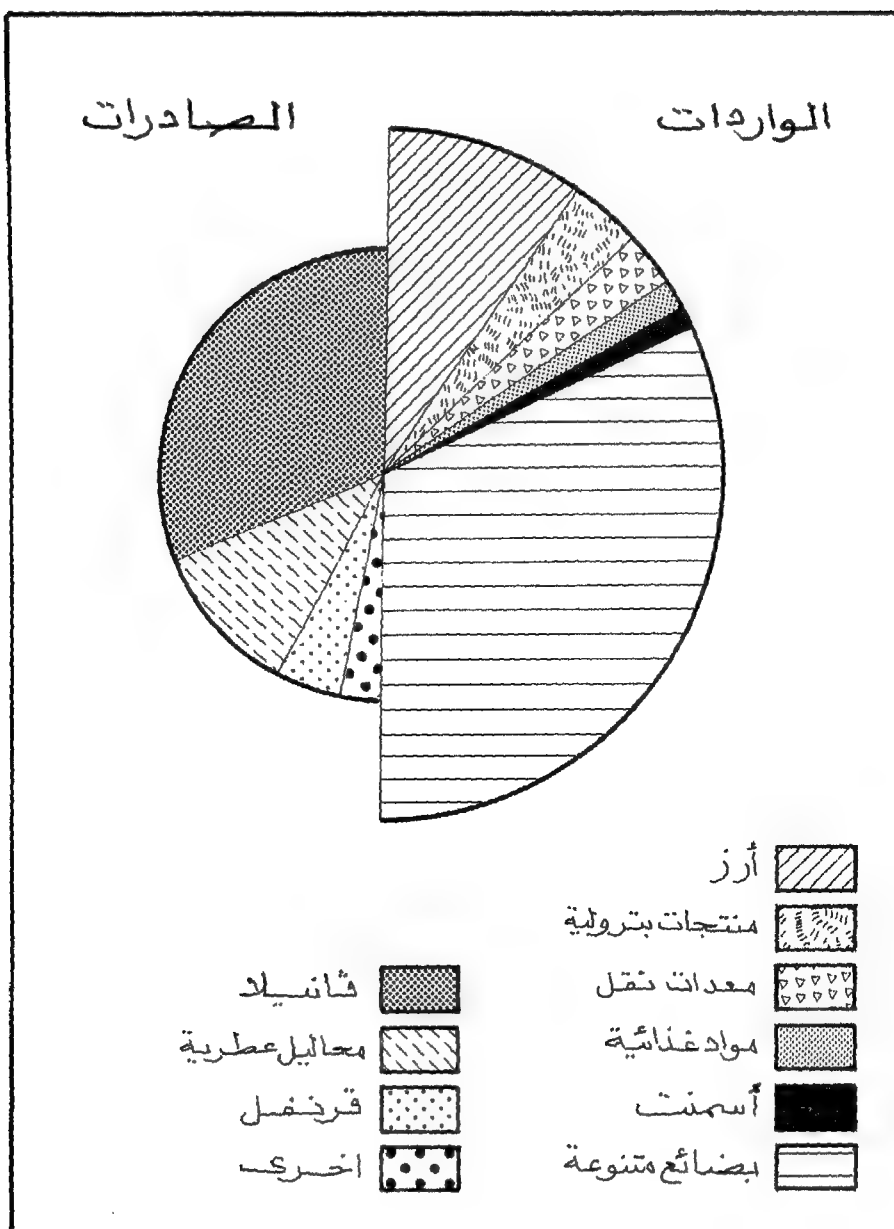
وتصدر جزر القمر المحاصيل الزراعية المدارية النقدية، وأهمها: الفانيلا والتي تشكل نحو ٦٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات، والقرنفل الذي يشكل نحو ربع قيمة الصادرات (٢٣٪)، والمحاليل العطرية المقطرة (١١٪)، وبضائع أخرى لا تشكل مجتمعة سوى ١٪ من الصادرات، وتشمل: الفواكه المدارية وجوز الهند والبن والكافور والأصداف البحرية. وتباين كمية هذه الصادرات وقيمتها بين عام وآخر حسب الطلب العالمي وأسعار السوق العالمية. ويوضح الشكل رقم (٣٠) والجدول رقم (٢٠) تركيب صادرات جزر القمر وتطورها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩م بملايين الفرنكات القمورية.

جدول رقم (٢٠) التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ م
(بملايين الفرنكات القمرية)

السنة الصادرات	١٩٧٠ م	١٩٧٥ م	١٩٨٠ م	١٩٨٥ م	١٩٨٩ م
فانيلا	٤٠٣	٦٩٠	١٩٥	٤٦٨٩	٣٦٢٥
قرنفل	٢٢٣	٥٨٥	١٢٤٥	١٣٧٦	٦٣٠
جوز الهند	١٩٨	٩٥	٨٥	٦٥	-
محاليل أخرى	٣٣٦	٥٦٩	٤٠٥	٦٥٧	١٢٧٥
محاصيل أخرى	١١٨	١٠٠	٧٨٠	٢٦١	٢٣٠
المجموع	١٢٧٨	٢٠٣٩	٢٧١٠	٧٠٤٨	٥٧٦٠

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات

- Europa Year Book 1970 - 1994.



شكل (٣٠١) تركيب الصادرات والواردات عام ١٩٨٩م

أما الواردات، فتنزايد قيمتها وأحجامها باستمرار حسب احتياجات سكان البلاد، الذين يتزايدون بمعدل مرتفع يتجاوز ٣,٢٪ سنوياً، ومعظم هذه الواردات من المواد الغذائية، خاصة الأرز واللحوم ومنتجات الألبان والسكر والدقيق، فضلاً عن المنتجات البترولية ومعدات ووسائل النقل والأدوات الكهربائية والألياف والملابس والأدوية وغيرها. ويوضح الشكل السابق رقم (٣٠) والجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١) التركيب السلمي للواردات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ م
(بملايين الفرنكات القمورية)

الواردات	السنة	١٩٧٠ م	١٩٧٥ م	١٩٨٠ م	١٩٨٥ م	١٩٨٩ م
منتجات بترولية	-	٤٥٥	١٣٠٥	١٤٤٥	٧٨٠	
ألياف قطنية	١٣٠	٤٥٥	-	-	-	
منتجات معدنية	-	٤٧٥	-	-	٣٤٠	
(حديد وفولاذ)	-	-	-	-	-	
أسمت	٥٩	٢٥٥	-	-	٣١٠	
معدات ووسائل نقل	١١٨	٢٦٥	٢٨٥	-	٧٦٠	
سكر	-	٨٠	٢٨٠	-	-	
معدات كهربائية	-	٤٦٠	-	-	-	
بضائع أخرى	١٦١١	١٢٨٥	٣١٤٠	٩٣٨٥	٨٦٢٥	
المجموع	٢٣٧٣	٤٤٧٠	٥٩٩٠	١٦٤٨١	١٣٥٧٥	

- After: Europa Year Book 1970 - 1994

ويلاحظ أن الأرز يحتل المرتبة الأولى بين واردات جزر القمر ، وتزايد الكميات المتسوردة منه باستمرار ، ويشكل خمس الواردات سنوياً تقريباً إلا في عام ١٩٨٥ م ، حين ارتفعت نسبته إلى ٣٤٪ ، أي ما يعادل سبعة أخماس قيمة الواردات ، وأكثر من عشرة أمثال قيمة المستورد من الأرز عام ١٩٧٠ م. واحتلال الأرز لهذه المكانة المتميزة في قائمة الواردات ، إنما يرجع إلى أنه يمثل الغذاء الرئيس للسكان ، وذلك منذ أن أدخلت زراعته على يد الفرنسيين . وقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من الأرز ٤٥ كجم ، ارتفع إلى ٧٢ كجم عام ١٩٨٠ م.

ولا يسهم الإنتاج المحلي من الأرز إلا بثلاثة آلاف طن سنوياً ، تشكل نحو ١٠٪ من احتياجات السكان ، وذلك رغم زراعته على مساحة تقدر بنحو خمس الأراضي الزراعية في البلاد . ويعود ذلك إلى بدائية الأساليب الزراعية المتبعة وضعف المردود الذي يتراوح بين ٣,٠ و ٢,١ طن للهكتار الواحد ، في حين أنه يصل إلى ٥,١ طن للهكتار في مدغشقر ، ٨ طن للهكتار في بعض الدول الآسيوية ، هذا إلى جانب الأضرار التي تلحقها زراعته بالتربة نتيجة لتعرضها للجرف . وقد حاولت البلاد بناءً على توصيات البنك الدولي استبدال محاصيل أخرى أكثر إنتاجية وأقل ضرراً بالأرز فشجعت السكان على الإقبال على محاصيل غذائية أخرى كالوز والذرة ، وعملت على زيادة إنتاجها إلى ٤٠٠٠ طن عام ١٩٨٦ م. ولكن هذا التوجه يلاقي صعوبات كبيرة تتمثل في عدم رغبة السكان في تغيير سلوكهم الغذائي .

وتستورد جزر القمر القسم الأكبر من احتياجاتها (٦٢٪) من الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا ، التي تغطي بأكثر من خمس واردات جزر

القمر (٢٢٪) ، ومن الدول الإفريقية (٥٪) ، فضلا عن الصين وباكستان وبعض الدول الأخرى . وتصدر معظم بضائعها إلى الولايات المتحدة (٥٣٪) وفرنسا (٤١٪) ، ثم إلى ألمانيا (٢٪) ، وبعض الدول الإفريقية (٤٪) مثل مدغشقر وتنزانيا وكينيا وبعض الدول الأخرى . وتتصف حركة التجارة الخارجية - الصادرات والواردات - في جزر القمر بالمركزية الشديدة ، فيحتكر نحو عشرة مصدرين فقط ما يقارب ٨٠٪ من العمليات التجارية ، عدا الأرز واللحوم والمنتجات البترولية والتبغ ، التي تستورد بواسطة مؤسسات حكومية . (World Bank, 1987:29)

الهوامش

- ١ - أجري تعداد عام ١٩٨٠م في ثلاث جزر هي : القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي وبلغ إجمالي سكانها ٣٥٦١٤٤. وقدر عدد سكان جزيرة مايوت في تلك السنة بنحو ٥٢,٣٥ نسمة .
- ٢ - معدل التكاثر الإجمالي = معدل الخصوبة الكلية × نسبة النوع عند الولادة .
- ٣ - نسبة الإعالة الكلية = $\frac{\text{عدد السكان صغار السن} + \text{عدد السكان كبار السن}}{\text{عدد السكان في الفئة (١٥-٥٩)}}$
- ٤ - الدولار الأمريكي = ٤٠٨,٥ فرنك قموري (عام ١٩٨٥م) .
- ٥ - من تقدير الباحث وذلك بحساب حجم القوى العاملة في جزيرة مايوت بنسبة ٢٧,٩٪ ، حيث ١٤٥١٨ نسمة .
- ٦ - معدل التباعد = $\frac{\text{المساحة الكلية}}{\text{عدد المراكز العمرانية}}$ ٠,٧٤٦ ، باعتبار أن المراكز العمرانية تتباعد نظرياً بمسافات متساوية وبأشكال سداسية .
- ٧ - صلة الجوار = ٠,٩٨ = $\frac{\text{متوسط المسافة بين المراكز العمرانية}}{\text{عدد المراكز إجمالي المساحة}}$

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم -محمد عبد الفتاح(١٩٦٦م): أضواء على مناطق إفريقية مجهولة، القاهرة.
- ٢ - أبو العطا - فهمي هلالي (١٩٨٥م) : الطقس والمناخ ، دراسة في طبيعة الجو وجغرافية المناخ ، الإسكندرية .
- ٣ - أبو عيانة -محمد فتحي (١٩٨٢م) : جغرافية إفريقيا ، الإسكندرية .
- ٤ - أبو العينين حسن سيد أحمد (١٩٧٩م) : كوكب الأرض ، بيروت .
- ٥ - أبو العينين حسن سيد أحمد (١٩٨٢م) : جغرافية البحار والمحيطات (الأوقيانوغرافيا). ط ٦ ، الإسكندرية .
- ٦ - أبو العينين - حسن سيد أحمد (١٩٨٥م) : أصول الجغرافيا المناخية، ط ٣ ، بيروت .
- ٧ - بدر الدين - عبد الرحمن (١٩٨٠م) : العرب في شرق إفريقيا ، مجلة دراسات تاريخية ، أذار ، ص ١١٥-١٢٨ ، دمشق .
- ٨ - حسن - حسن إبراهيم (١٩٦٤م) : انتشار الإسلام في القارة الإفريقية ، القاهرة .
- ٩ - الحكيم - عمران (١٩٦٥م) : تمهيد في علم الجغرافيا ، الكتاب الأول في التضاريس، دمشق .
- ١٠ - الحموي- ياقوت : معجم البلدان ، بيروت .
- ١١ - رفلة - فيليب (١٩٦٦م) الجغرافيا السياسية لإفريقيا ، القاهرة .
- ١٢ - روبنسون - هـ. (١٩٨٥م) جغرافية السياحة ، ترجمة محبات إمام، جزءان، القاهرة .
- ١٣ - زكي - عبد الرحمن (١٩٦٠م) : المسلمون في العالم اليوم ، القاهرة .
- ١٤ - شرف - عبد العزيز طريح (١٩٨٤م) : جغرافية البحار ، الرياض .
- ١٥ - شقيلة - أحمد رمضان (١٩٨١م) جزر القمر، مجلة الفيصل، سبتمبر، ص ٣٥-٤٣، الرياض .

- ١٦- الشيخ - رأفت غنمي، ١٩٨٢م: إفريقيا في التاريخ المعاصر ، القاهرة .
- ١٧- الطرازي- عبد الله (بدون تاريخ) : انتشار الإسلام في العالم ، ط١ ، جدة .
- ١٨- عبد الحميد - حاجي عبد الله (١٩٨٥م) : التطور السياسي في جزر القمر ، بحث بمعهد الدراسات الدبلوماسية ، القاهرة .
- ١٩- عبد الرسول - كوثر (١٩٧٠م) : دراسات في الهجرات الحديثة إلى إفريقيا ، العرب في شرق إفريقيا ، حولية كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مجلد ١٣ ، القاهرة .
- ٢٠- العبودي- محمد بن ناصر (١٩٨٢م): جولة في جزائر البحر الزنجي ، الرياض .
- ٢١- عبد المقصود - زين الدين (١٩٨٠م) : الجغرافيا الحيوية ، دراسة إيكولوجية ، الاسكندرية .
- ٢٢- غلاب - محمد السيد وعبد الحكيم - محمد صبحي (١٩٧٤م): السكان ديموغرافيًا وجغرافيًا ، القاهرة .
- ٢٣- غلاب - محمد السيد وآخرون (١٩٧٩م) : البلدان الإسلامية والأقليات الإسلامية في العالم المعاصر ، الرياض .
- ٢٤- فتحي - فرج الله (١٩٨١م): ماهي جزر القمر ، أرخبيل العطور ، المجلة العربية ، يوليو ، ص ٣٩-٤٥ .
- ٢٥- المسعودي: مزوج الذهب ومعادن الجواهر ، القاهرة .
- ٢٦- المغيري- سعيد بن علي (١٩٨٦م) : جبهة الأخبار في تاريخ ونجبار ، مسقط .
- ٢٧- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O.) ، (١٩٨٣م ، ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م ، ١٩٨٦م): حالة الأغذية والزراعة في العالم ، روما .
- ٢٨- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: (F.A.O.) (١٩٨٦م) : الإحصاءات الزراعية العالمية ، روما .
- ٢٩- وزارة التخطيط بالكويت ، (١٩٩١م): موسوعة العالم الإسلامي، ج ٣ الكويت .
- ٣٠- وهبة - عبد الفتاح (١٩٧٥م) : جغرافية العمران ، الإسكندرية .
- ٣١- يوسف أحمد فوزي (١٩٨٧م) : البيولوجي ، نشأة ومورفولوجيا وتقسيم الأراضي ، الرياض .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- Castistini, R. and Verin, P. (1984) : *Geographie des Comores*, Paris.
- Colkardel , R.V.C.: (1973) : *The Atlas of Africa*, Paris.
- Conrge, F.M.(1983) : *Indian Ocean Five Island Countries*, Washington.
- Cruckshan K,K. J.G.(1974) : *Soil Geography* , Belfast. .
- Europa Publications Limited(1977,m 79, 81, 85) : *The Year Book* , Vol. II, London.
- Europa Publications Limited, (1986,87,88,89,91,93,94) : *The Year Book* , Vol. 1 , London.
- Europa Publication Limited, (1971, 75, 79-80, 84-85, 90,93) : *Africa South of the Sahara* , London.
- F.A.O., (1985-1994) : *Forest Products* , Rome .
- F.A.O.(1985-1994): *Animal Health Year Book* , Rome.
- F.A.O., (1985-1994) : *Year Book* , Production, Rome.
- Gevery, (1979) : *Essai Sur Les Comores*, Pandichery.
- Hunter, B.(1994) *The Statesman`s Year Book* , Germany .
- F.A.O.(1990): *Economically Active. Population Estimates and Projections 1982-2025*
- Hankhouse, F.J.and Small J.(1983) : *A Dictionary OF Geography* London
- J.N.(1950-1994) : *Statistical Year Book*, New York.
- Wright , J.(ED.) (1990) -1994) : *The World Almanac*. NEW YORK,
- WORLD BANK, 1983) : *The Comoros , Current economic situation and prospects*, Washington.
- World Bank(1984)*Comoros, Agricultural Sector Memorandum*, Washington.
- World Bank, (1987) : *The Comoros , The Arduous Path to Economic*

Growth: The need for Adjustmet , Washington.

21- World Bank , (1988):The Comoros , Issues and Options in the Eneergy Sector, Washington.

22- World Bank: (1990-1994) : World Bank Tables, Baltimore .

24 - World Bank; (1994): Social Indicators of Development, Baltimore.

23- World Bank, (1992) : Trends in Development , Baltimore.

25-World Health Org. (W.H.O)(1980) : Six Reports on the World Health Situation, Geneva.

ثالثاً - الخرائط :

- 1 - World Bank, (1983) : Anjouan, Land potential , Scale (1:150,000) Washington.
- 2 - World Bank , (1983) : Grande Comoro, Land potential, (Scale 1: 164000) , Washington.
- 3 -World Bank(1993): Moheli, Land potential , (Scale 1 : 100,000), Washington.
- 4- World Bank., (1988): Anjouan, (Scale , 1 : 150,000) Topographical map), Washington.
- 5 - World Bank, (1988): Grande Comore Comore , (Scale 1: 164000), Washington .
- 6 - World Bank, (1988): Moheli, (Scale . 1 : 100, 000) (Topographical Map), Washington.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	حركة الهجرات القديمة إلى جزر القمر.....	٧٧٨
٢	الموقع.....	٧٨٤
٣	الشكل المجرأ للدولة والأعمال البيئية.....	٧٨٦
٤	قطاع للتضاريس والأعماق لأرخبيل جزر القمر.....	٧٨٨
٥	الجزر والحواجز المرجانية في أرخبيل جزر القمر.....	٧٩٠
٦	تضاريس جزيرة مايوت.....	٧٩٦
٧	تضاريس جزيرة ألجوان.....	٨٠٠
٨	تضاريس جزيرة موهيلي.....	٨٠٣
٩	تضاريس جزيرة القمر الكبرى.....	٨٠٦
١٠	المتوسطات الشهرية والنهايات العظمى والصغرى لدرجات الحرارة في جزيرتي القمر الكبرى وألجوان.....	٨١١
١١	الضغط الجوي والرياح في شهري يناير ويوليو.....	٨١٤
١٢	المتوسطات السنوية للأمطار في بعض جزر القمر.....	٨٢١
١٣	المتوسطات الشهرية للأمطار في بعض المحطات المختارة.....	٨٢٣
١٤	مناطق الغابات في بعض جزر القمر.....	٨٢٩
١٥	أنماط استخدام الأرض النباتي والزراعي.....	٨٣١
١٦	تطور عدد السكان خلال الفترة ١٧٨٠-٢٠٢٥ م.....	٨٣٧

الرقم	العنوان	الصفحة
١٧	كثافة السكان عام ١٩٩٠ م	٨٥٣
١٨	تطور نسبة سكان الحضر والريف خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٢٥ م) .	٨٥٦
١٩	الهرم السكاني العمري - النوعي في الريف والحضر (١٩٨٠ م)	٨٦٤
٢٠	الهرم السكاني العمري - النوعي في الريف والحضر (١٩٨٠ م)	٨٦٧
٢١	توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (١٩٦٥-١٩٨٢ م)	٨٧٥
٢٢	نسبة العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة (١٩٨٠ م) .	٨٧٨
٢٣	التوزيع النسبي لمراكز العمران	٨٨٢
٢٤	توزيع مراكز العمران الرئيسة حسب الحجم في جزر القمر	٨٨٣
٢٥	المتوسط السنوي لدخل الفرد خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ م	٩٠٨
٢٦	إنتاج المحاصيل الغذائية المعاشية عامي ١٩٨٠ م و ١٩٩٣ م	٩٢٢
٢٧	إنتاج المحاصيل التجارية عام ١٩٧٤ م حسب الجزر والإجمالي	٩٣٣
٢٨	شبكة الطرق البرية	٩٤٤
٢٩	قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ م	٩٤٨
٣٠	تركيب الصادرات والواردات عام ١٩٨٩ م	٣٠

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	تطور عدد السكان خلال الفترة ١٨٧٠-٢٠٠٠ م	٨٣٨
٢	معدل تغير حجم السكان ونسبة زيادتهم (١٩٦٠-١٩٩٠ م)	٨٤٠
٣	معدل نمو السكان (١٩٠٦-١٩٩٠ م)	٨٤٢
٤	السكان والمساحة (١٩٩٠ م)	٨٤٩
٥	الكثافة العامة للسكان في عامي ١٩٨٠ م، ١٩٩٠ م	٨٥٠
٦	تطور الكثافة الفسيولوجية (١٩٦٠-١٩٩٠ م)	٨٥١
٧	تطور عدد سكان الريف والحضر (١٩٥٠-٢٠٢٥ م)	٨٥٥
٨	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي (١٩٦٥-١٩٨٢ م)	٨٧٤
٩	ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب نسبة العاملين فيها عام ١٩٨٠ م	٨٧٦
١٠	توزيع مراكز العمران بين جزر القمر الرئيسة	٨٨٠
١١	توزيع المراكز العمرانية حسب أحجامها (١٩٨٠-١٩٩٥ م)	٨٨٧
١٢	توزيع المراكز العمرانية والسكان عام ١٩٨٠ م	٨٨٨
١٣	رقعة الأراضي الصالحة للزراعة	٩١٣
١٤	أنماط استخدام الأرض	٩١٤
١٥	توزيع الأراضي الزراعية حسب الملكية عام ١٩٦٦ م	٩١٦
١٦	إنتاج المحاصيل الغذائية المعاشية عامي (١٩٨٠ م و ١٩٩٣ م)	٩٢٠
١٧	إنتاج المحاصيل التجارية عام ١٩٧٤ م	٩٢٩
١٨	الثروة الحيوانية خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٢ م)	٩٣١
١٩	الميزان التجاري (١٩٧٠-١٩٩٠ م)	٩٤٧
٢٠	التركيب السلمي للمصادر (١٩٧٠-١٩٨٩ م)	٩٥٠
٢١	التركيب السلمي للواردات (١٩٧٠-١٩٨٩ م)	٩٥٢

الملحق الإحصائي

* الدولة : جزر القمر * الإقليم : شرقي إفريقيا

* تاريخ جمع المعلومات : / / ١٤١٧ هـ

* رقم المجلد (١٠)

/ / ١٩٩٧ م

١ - المساحة بالكيلومتر المربع : ١,٨٦٢ كم^٢

٢ - السكان :

عدد السكان : ٤٩٣,٨٥٣ نسمة (١٩٩٢ م).

معدل نمو السكان : ٣,٥ ٪ (١٩٩٢ م).

معدل المواليد : ٤٧ / الألف (١٩٩٢ م).

معدل الوفيات : ١٢ / الألف (١٩٩٢ م).

معدل وفيات الرضع : ٨٤ / الألف (١٩٩٢ م).

متوسط العمر :

العام : ٥٥ سنة (١٩٩٠ م)

معدل الخصوبة : ٦,٩ طفلا (١٩٩٢ م) .

٣ - اللغات الرئيسية : العربية ، الفرنسية .

٤ - الأديان : مسلمون ٨٤ ٪ ، نصارى ١٤ ٪ .

٥ - الخدمات :

عدد أسرة المستشفيات ٦٩٨ سريراً (١٩٧٨ م)

٦ - المدن الرئيسية وعدد سكانها :

- موروني (العاصمة) ١٧,٢٦٢ نسمة / (١٩٨٠ م).

- موتسامودو ١٣,٠٠٠ نسمة

- فومبوني ٥,٤٠٠ نسمة

٧ - المحاصيل الزراعية الرئيسية :

الأرز، الذرة الشامية، الكسافا، البقوليات، جوز الهند، الموز، البطاطا الحلوة.

٨ - الثروة الحيوانية والسمكية :

الأبقار، الماعز، الأغنام، الإبل، الحمير، الأسماك .

٩ - الصناعات الرئيسة:

السياحة

١٠ - إنتاج الطاقة:

الكهرباء: ١٤ مليون كيلواط ساعة / العام .

١١ - الصادرات الرئيسة:

الفانيلا، القرنفل، الزيوت العطرية، لب جوز الهند.

١٢ - الواردات الرئيسة:

الأرز، المواد البترولية، معدات النقل، الفولاذ والحديد والأسمنت .

١٣ - إجمالي الناتج المحلي (G. D. P): ٢٦٠ مليون دولار أمريكي (١٩٨٩م).

١٤ - القوى العاملة:

إجمالي القوى العاملة: ١٨١,٠٠٠

١٥ - متوسط دخل الفرد في العام: ٤٦٠ دولار أمريكي (١٩٨٩م).

١٦ - معدل التضخم السنوي: ٤٪ (١٩٩١م).

١٧ - العملة:

نوع العملة: الفرنك القمري.

وحدات العملة: ١٠٠ ستيم .

المقابل بالدولار الأمريكي: كل دولار أمريكي يقابل ٢٦٩ فرنكاً قمرياً

(١٩٩٢م) .

١٨ - النقل والاتصالات:

أطوال الطرق الرئيسة: ٢١٠ كم (١٩٩١م)

المطارات الرئيسة: ٤ .

عدد الهواتف: ٣٠٠٠

الموانئ البحرية: موتسامونو، موروئي .

١٩ - مصادر / مراجع:

- (1) The Statesman's Year Book, (1995-1996), Hunter, B., (Editor), Macmillan, London.
- (2) The World Almanac And Book Of Facts, (1996), World Almanac Books.
- (3) C. I. A. (1995), The World Factbook, Washington D. C.
- (4) The World Resources Institute In Collaboration With The Un. Environment Programme And The Un. Development Programme, (1994-1995), World Resources Oxford Univ. Press.
- (5) Ewropa Publicadions Ltd, (1996), Africa South Of The Sahara.

(٦) الآفاق العالمية المتحدة، (١٩٩٤م-١٩٩٥م)، المعلومات.

Contents

1- The Sahara Region :

By :
Dr. Ibrahim Suliman Al Ohaidib

2- Chad :

By :
Dr. Al-Aassam A. A. Al-Aassam

3- Niger :

By :
Prof. Abdel Bagi A. Babikr

4- Mali :

By :
Prof. Abdel Rahman M. Hameeda

5- Mouritania :

By :
Dr. Fawzan A. Al-Fawzan

**All Rights Reserved
The First Edition
1999 A.D / 1419 A.H**

**The Deanery of Academic Research
P.O.Box 18011 Riyadh 11415
Fax. (01) 2590261
Kingdom of Saudi Arabia**

Editorial Board

1- Professor Professor Mahdi Amin Eltom..

Deanery of Academic Research

2- Professor Abdullah N Al-Welaie.

Geography Dept. College of Social Sciences

3- Professor Mahmoud Tawfeeq Mahmoud.

Deanery of Academic Research

4- Dr. Abdullah H. Al-Khalaf.

Geography Dept. College of Social Sciences

5- Dr. Alassam A. A. Alassam .

Geography Dept. College of Social Sciences

6- Dr. Ibrahim S. Al- Dosary.

Geography Dept. College of Social Sciences

7- Dr. Abdullah S. Al-Rekeiba.

Geography Dept. College of Social Sciences

8- Dr. Abdel Rahman A. Al-Sinaidi.

Geography Dept. College of Social Sciences

9- Dr. Mahamoud S. Al-Okayli.

Deanery of Academic Research

10- Dr. Mohammad S. Al-Rebdi.

Geography Dept. College of Social Sciences

11- Dr. Abdullah Abdel Rahman Al-Subaiheen.

Geography Dept. College of Social Sciences

12- Mr. Mohammed Atiya Abdul Nuhsin.

Map Technician, Deanery of Academic Research

Advisory Board

- 1- Professor Abdullah binYusuf Al-Ahibl.**
President of the University - (President)
- 2- Dr. Muhammed Bin A. Rahman Al-Rubai.**
Princibal for Post-Graduate Studies and
Academic Research.
- 3- Dr. Abdullah bin Abdel Rahman Al-Rabeé.**
Dean of Academic Research... (Member)
- 4- Professor Mahdi Amin Eltom.**
Academic Supervisor and Editor -In -
Chief.. (Member)

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AI-IMAM MUHAMMAD BIN SAUD
ISLAMIC UNIVERSITY
DEANARY OF ACADEMIC RESEARCH



The Geographical Encyclopedia Of The Islamic World

Volume 10

EAST AFRICA REGION

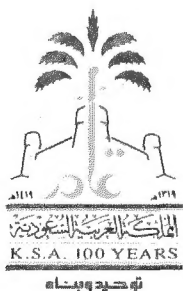
Issued on the occasion of Centennial Anniversary of
The Kingdom of Saudi Arabia Foundation

Published Under The Supervision of the
Department of Culture And Publications

THE GEOGRAPHICAL ENCYCLOPEDIA

THE SAHARA REGION

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AI-IMAM MUHAMMAD BIN SAUD
ISLAMIC UNIVERSITY
DEANARY OF ACADEMIC RESEARCH



The Geographical Encyclopedia of the Islamic World

Volume 10

EAST AFRICA REGION

1419 H. - 1999 A. D.

Bibliotheca Alexandrina



0338278

ed on the occasion of Centennial Anniversary of
The Kingdom of Saudi Arabia Foundation